

# الإكفافي

ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني النازي

( م ٣٢٩ ق )

لجلد الأول

الأصول

العقل والجمل. العلم. التوحيد. الحجّة

( الإكفافي ١ - ٧٥٨ )

تخريج

قصة إحياء التراث

مركز بحوث بزاز الحداد

@tasnim\_pdf

کتابخانه تسنیم، بزرگترین کتابخانه علوم  
اسلامی در ایما

# الإكفائي

ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي  
(م ٣٢٩ ق)

## الأصول

العقل والجمل. العلم. التوحيد. الحجّة

(الأخاريف ١ - ٧٥٨)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢/١

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَخْمُودِ لِنِعْمَتِهِ<sup>٢</sup>، الْمَعْتَبُودِ لِقُدْرَتِهِ<sup>٣</sup>، الْمُطَاعِ فِي سُلْطَانِهِ<sup>٤</sup>، الْمَرْهُوبِ لِحَبْلِهِ<sup>٥</sup>، الْمَرْغُوبِ إِلَيْهِ فِيمَا عِنْدَهُ، النَّافِذِ أَمْرَهُ فِي جَمِيعِ خَلْقِهِ؛ عَلَا فَاسْتَعْلَى<sup>٦</sup>، وَدَنَا فَتَعَالَى<sup>٧</sup>، وَارْتَفَعَ فَوْقَ كُلِّ مَنْظَرٍ<sup>٨</sup>؛ الَّذِي لَا بَدْءَ لِأَوْلِيَّتِهِ، وَلَا غَايَةَ لِأَرْبَابِيَّتِهِ، الْقَائِمِ قَبْلَ الْأَشْيَاءِ، وَالذَّائِمِ الَّذِي بِهِ قِيَامُهَا، وَالْقَاهِرِ الَّذِي لَا يُؤْوَدُهُ حِفْظُهَا<sup>٩</sup>، وَالْقَادِرِ الَّذِي

١. في «ج، ف»: «وبه ثقتي». وفي «ألف، بس، بف، ض»: «وبه نستعين».

٢. في «ألف، ب، بح، بس» وحاشية «ض، بر» وشرح المازندراني: «بنعمته».

٣. في «بح، بس» وحاشية «ض، بر»: «بقدرته». واللام في قوله: «لقدرته» لام التعليل، أي يعبد العابدون لكونه قادراً على الأشياء فاعلاً لما يشاء في حقهم، فيعبدونه إما خوفاً وطمعاً، أو إجلالاً وتعظيماً. الرواشح، ص ٢٨.

٤. في «مرأة العقول»: «قوله: في سلطانه، أي فيما أرادته منّا على وجه القهر والسلطنة، لا فيما أرادته منّا وأمرنا به على وجه الإقدار والاختيار؛ أو بسبب سلطته وقدرته على ما يشاء». وللمزيد راجع: حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٣١؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٤.

٥. في «ب، بح، بر» وحاشية «ض» والرواشح وحاشية ميرزا رفيعاً: «بجلاله».

٦. الاستعلاء: مبالغة في العلو، أو بمعنى إظهاره، أو للطلب. والمعنى على الأول: علا في رتبته عن رتبة المخلوقين، فاستعلى وارتفع عن صفات المخلوقين. وعلى الثاني: كان عالياً من الذات والصفات فأظهر علوه بالإيجاد. وعلى الثالث لا بد من ارتكاب تجوز، أي طلب من العباد أن يعبدوه عالياً ويعبدوه. راجع: الرواشح، ص ٣١؛ شرح صدر المتألهين، ص ٦؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٦؛ «مرأة العقول»، ج ١، ص ٥.

٧. في حاشية «ف»: «فتدلى».

٨. المنظر: المصدر، وما يُنظَر إليه، والموضع المرتفع. والمعنى أنه تعالى ارتفع عن أنظار العباد، فلا يصل إليه نظر النظائر وسير الأفكار؛ أو عن كل ما يمكن أن ينظر إليه. قال العلامة المجلسي: «ويخطر بالبال معنى لطيف، وهو أن المعنى أنه تعالى لظهور آثار صنعه في كل شيء ظهر في كل شيء، فكأنه علا وارتفع عليه، فكل ما نظرت إليه فكأنك وجدت الله عليه» وقيل غير ذلك. راجع: شرح صدر المتألهين، ص ٦؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٧؛ «مرأة العقول»، ج ١، ص ٦.

٩. «لا يؤوده حفظهما» أي لا ينقله ولا يتبعه ولا يشق عليه حفظ الأشياء، يقال: آده الأمر يؤوده، إذا أنقله وبلغ

بِعَظْمَتِهِ تَفَرَّدَ بِالْمَلَكُوتِ، وَبِقُدْرَتِهِ تَوَحَّدَ بِالْجَبْرُوتِ، وَبِحِكْمَتِهِ أَظْهَرَ حُجْجَهُ عَلَى خَلْقِهِ.  
 اِخْتَرَعَ<sup>١</sup> الْأَشْيَاءَ إِنْشَاءً، وَابْتَدَعَهَا ابْتِدَاءً<sup>٢</sup> بِقُدْرَتِهِ وَحِكْمَتِهِ<sup>٣</sup>، لَا مِنْ شَيْءٍ؛ فَيَنْبَغِلُ  
 الْاِخْتِرَاعُ، وَلَا لِبُعْلَةٍ؛ فَلَا يَصِحُّ الْاِبْتِدَاعُ. خَلَقَ مَا شَاءَ كَيْفَ شَاءَ مُتَوَحِّدًا<sup>٤</sup> بِذَلِكَ؛ لِإِظْهَارِ  
 حِكْمَتِهِ، وَحَقِيقَةِ رُبُوبِيَّتِهِ.

لَا تَضْبِطُهُ الْعُقُولُ، وَلَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ، وَلَا يَحِيطُ بِهِ مِقْدَارٌ.  
 عَجَزَتْ دُونَهُ الْعِبَارَةُ، وَكَلَّتْ دُونَهُ الْأَبْصَارُ، وَضَلَّ فِيهِ تَصَارِيفُ الصِّفَاتِ<sup>٦</sup>.

٣/١ اِخْتَجَبَ بِغَيْرِ حِجَابٍ مَخْجُوبٍ<sup>٧</sup>، وَاسْتَتَرَ بِغَيْرِ سِتْرِ مَسْتَوٍ، عَرِفَ بِغَيْرِ رُؤْيَةٍ<sup>٨</sup>،

« منه المشقة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٢؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٧٤ (أود).

١. الاختراع والابتداع لفظان متقاربان في المعنى، وهو إيجاد الشيء لا عن أصل ولا على مثال ولا لعلّة مادية أو فاعلية، وكثر استعمال الاختراع في الأول والابتداع في الثاني، فلو كان الإيجاد على مثال لبطل الاختراع، ولو كان لعلّة لبطل الابتداع. وللمزيد راجع: الرواشح، ص ٣٥-٣٩؛ شرح صدر المتألهين، ص ٦؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٢؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٩-١٠.

٢. هكذا في أكثر النسخ، لكن في «بو»: «ابتدعها ابتداءً»، وفي رواية عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال: «... ومبتدعها ابتداءً». انظر: الكافي، كتاب التوحيد، باب النهي عن الصورة والجسم، ح ٢٨٧.

٣. في «بج»: «وبحكمته».

٤. في حاشية «بر»: «متوحد».

٥. في حاشية «بج»: «لا تطيقه».

٦. قال السيد الداماد في الرواشح، ص ٤١: «أي ضلّ في طريق نمته نعمت الناعتين وصفات الواصفين بفنون تصاريفها وأنها تعبيراتها، أي كلما حاولوا أن يصفوه بأجل ما عندهم من صور الصفات الكمالية، وأعلى ما في عقولهم من مفهومات النعوت الجمالية، فإذا نظروا إليه وحققوا أمره ظهّر لهم أنّ ذلك دون وصف جلاله وإكرامه وسوى نعوت جماله وإعظامه، ولم يصفوه بما هو وصفه ولم يتعنوه كما هو حقّه، بل رجع ذلك إلى وصف أمثالهم وأشباههم من الممكنات». ونحوه في شرح صدر المتألهين، ص ٧؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ١١-١٢.

٧. في «ف»: «محجوب و... مستور» بالرفع، خبر لمبتدأ محذوف.

وقد ذكر أكثر شراح الكافي احتمالي الرفع والجز في شروحه، ورجحوا احتمال جزّه بالتوصيف كما هو رأي السيد الداماد، أو بالإضافة بمعنى اللام كما هو رأي الصدر الشيرازي. وقس عليه «مستور».

٨. في «ف»: «روية» بمعنى البرهان والنظر، واستبعد ذلك في مرآة العقول، لكن بقية الشراح اعتمدوا كلمة «روية» في شروحه وأشاروا إلى كلمة «روية» أثناء الشرح.

وَوُصِفَ بِغَيْرِ صُورَةٍ، وَتَعِبَتْ بِغَيْرِ جِسْمٍ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالَى. صَلَّى الْأَوْهَامَ عَنْ  
بُلُوغِ كُنْهِهِ، وَذَهَلَتْ الْعُقُولُ أَنْ تَبْلُغَ غَايَةَ نَهَائِيَّتِهِ، لَا يَبْلُغُهُ حَدٌّ وَهَمٌّ<sup>٢</sup>، وَلَا يَذْرِكُهُ نَفَادٌ  
بَصَرٍ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ<sup>٤</sup>.

إِحْتَجَّ عَلَى خَلْقِهِ بِرُسُلِهِ<sup>٥</sup>، وَأَوْضَحَ الْأُمُورَ بِذَلَالِيهِ، وَابْتَعَثَ الرُّسُلَ مُبَشِّرِينَ  
وَمُنْذِرِينَ؛ «لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ»<sup>٧</sup>، وَلِيَعْقِلَ الْعِبَادَ عَنْ رَبِّهِمْ مَا  
جَهَلُوهُ<sup>٩</sup>؛ فَيَعْرِفُوهُ بِرُبُوبِيَّتِهِ بَعْدَ مَا أَنْكَرُوهُ، وَيُوحِّدُوهُ بِالْإِلَهِيَّةِ بَعْدَ مَا أَضَدُّوهُ<sup>١٠</sup>.

أَحْمَدُهُ حَمْدًا يَشْفِي النَّفُوسَ، وَيَبْلُغُ رِضَاءَهُ، وَيُؤَدِّي شُكْرَ مَا وَصَلَ<sup>١١</sup> إِلَيْنَا مِنْ  
سَوَابِغِ النَّعْمَاءِ، وَجَزِيلِ الْآلَاءِ، وَجَمِيلِ الْبَلَاءِ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، إِلَهًا وَاحِدًا أَحَدًا<sup>١٢</sup> صَمَدًا لَمْ  
يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا. وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدٌ<sup>١٣</sup> أَنْتَجَبَةٌ، وَرَسُولٌ<sup>١٤</sup>

١. في «ج»: «ذَلَّت».

٢. يمكن أن يراد بالغاية المسافة، ويمكن أن يراد بها النهاية، وقد رجح المجلسي المعنى الأول واستبعد الثاني.  
أنظر: شرح المازندراني، ج ١، ص ١٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٩.

٣. في الرواشح، ص ٤٤: «وفي بعض النسخ: عَدُوٌّ وَهَمٌّ. وهو أبلغ وأحكم». ولا يبلغ حدَّ وهمٍ أي حدَّته، أو  
نهاية معرفته؛ لأنَّ ما بلغه الوهم فهو ممكن ولا سبيل للإمكان في ساحة جنابه. وقيل غير ذلك.

٤. في «ب» وحاشية «ج»: ض، بر: «البصير». ٥. في حاشية «ج»: ض: «برسوله».

٦. في «ج»: ض، ف: «انبعث». واختار ذلك صدر المتألهين في شرحه، حيث قال: «صيغة انبعث متعديّة إلى  
المفعول، يقال: بعثه وانبعثه، أي أرسله». والظاهر أنه من اشتباه باب الافتعال باب الانفعال، فتأمل.

٧. الأنفال (٨): ٤٢. ٨. في «ب»: بس، وحاشية «ج»: «من».

٩. في «ب»: ج، بف: «جهلوا».

١٠. في حاشية بدر الدين، ص ٣٣: «هو بالصاد المهملة - أي صدَّوه، بمعنى منعه حَقَّهُ من التوحيد - ولا يجوز أن  
يكون بالمعجمة، ومعناه بالمعجمة: بعد ما أضدَّوه، أي جعلوا له ضدًّا».

١١. في حاشية «ج»: «أو صل».

١٢. في «ب»: ج، ب، بر، بس، بف: وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: - «أحدًا».

١٣. في «ج»: وحاشية «بر»: «عبده». ١٤. في «ج»: وحاشية «بر»: «رسوله».

وَابْتَعَثَهُ<sup>١</sup>، عَلَى جِبِينِ فِئْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ، وَطَوَّلِ هَجْعَةَ<sup>٢</sup> مِنَ الْأُمَمِ، وَأَنْبَسَاطِ مِنَ الْجَهْلِ،  
وَاعْتِرَاضِ مِنَ الْفِتْنَةِ، وَأَنْبِقَاضِ مِنَ الْمُبْرَمِ<sup>٣</sup>، وَعَمَى عَنِ الْحَقِّ، وَاعْتِسَافِ<sup>٤</sup> مِنَ الْجَوْرِ،  
وَأَمْتِحَاقِي<sup>٥</sup> مِنَ الدِّينِ.

وَأَنْزَلَ إِلَيْهِ الْكِتَابَ، فِيهِ الْبَيَانُ وَالتَّبْيَانُ «قَدْءَانَا عَزِيْبًا عَزِيْرِي ذِي عَوْجٍ لَطْلُهُمْ يَتَّقُونَ»<sup>٦</sup> قَدْ  
بَيَّنَّهُ لِلنَّاسِ وَنَهَجَهُ<sup>٧</sup>، يَعْلَمُ قَدْ فَصَّلَهُ، وَدِينٍ قَدْ أَوْضَحَهُ، وَقَرَائِضُ قَدْ أَوْجَبَهَا، وَأُمُورٌ قَدْ  
كَشَفَهَا لِخَلْقِهِ وَأَعْلَنَهَا، فِيهَا دَلَالَةٌ إِلَى النَّجَاةِ، وَمَعَالِمٌ تَدْعُو إِلَى هِدَاةِ.

فَبَلَّغَ ﷺ مَا أُرْسِلَ بِهِ، وَصَدَعَ بِمَا أُمِرَ<sup>٨</sup>، وَأَدَّى مَا حُمِّلَ مِنْ أَنْقَالِ التُّبُوَّةِ،  
وَصَبَّرَ لِرِزْبِهِ، وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، وَتَصَحَّ لِأُمِّيَّتِهِ، وَدَعَاَهُمْ إِلَى النَّجَاةِ، وَحَثَّهُمْ

١. في «ج، ف» وشرح صدر المتألهين: «ابنعته». وتقدم التعليق على مثل ذلك.

٢. «الهجعة»: نومة خفيفة من أول الليل، وهي هاهنا بمعنى الغفلة والجهالة، يقال: رجل هَجَعٌ وهَجَعَةٌ وهَجَعَةٌ ويهَجَعُ، أي غافل أحمق. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٣٠٦ (هجع)؛ التعليقة للداماد، ص ٥؛ الرواشح، ص ٤٥ و سائر الشروح.

٣. «الإبرام»: إحكام الشيء، وأبرمتُ الأمر: أحكمته. وفي «ف» و«الرواشح»: «البرم» بالتحريك. قال في الرواشح: «وفي نسخ جُمَّة: من المبرم. وهو الأصح». أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٧٠ (برم)؛ الرواشح، ص ٤٧.

٤. في «بس، بف» وحاشية «بع»: «من».

٥. «العشف»: بالتحريك -: الأخذ على غير طريق، والقطع على غير هداية، وكذلك التعسف والاعتساف. والعشف - بالتسكين -: الظلم، كما قاله الداماد، وهكذا في اللغة بدون ضبط الحركات. والمراد هاهنا المعنى الأول كما هو ظاهر الشروح. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٠٣؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٤٥ (عش).

٦. «الامتحاق»: ذهابٌ خبير الشيء وبركبه ونقصائه، من قولهم: محفة الله، أي ذهب بركته؛ أو البطلان والمحو، من قولهم: مَحَفَهُ يَمَحِفُهُ مَحْفًا، أي أبطله ومحاه، وتمحق الشيء وامتحق، أي بطل. والمراد هاهنا المعنى الثاني، كما هو ظاهر الشروح. أنظر: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٦٨٠؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٥٥٣ (محق).

٧. الزمر (٣٩): ٢٨.

٨. في «بف» والمطبوع: «نَهَجَهُ». والشراح قرأوها: نهجه - بالتخفيف - بمعنى أوضحه وأبانه، أو سلكه. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٣٤٦ (نهج).

٩. «صدع بما أمر» أي أجهر به وتكلم به جهاراً، أو أظهره، أو فزق به بين الحق والباطل. والكلم محتمل، كما هو الظاهر من الشروح. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٤١-١٢٤٢؛ لسان العرب، ج ٨، ص ١٩٥ (صدع).

عَلَى الدُّكْرِ، وَذَلَّهْمُ عَلَى سَبِيلِ الْهُدَى مِنْ بَعْدِهِ، بِمَنَاهِجٍ<sup>٢</sup> وَدَوَاعٍ أَسَسَ لِلْعِبَادِ ٤/١  
 أَسَاسَهَا<sup>٣</sup>، وَمَنَائِزُ<sup>٤</sup> رَفَعَ لَهُمْ أَعْلَامَهَا؛ لِكَيْ لَا يَضِلُّوا مِنْ بَعْدِهِ، وَكَانَ بِهِمْ<sup>٥</sup> رُؤُوفاً رَجِيماً.  
 فَلَمَّا انْقَضَتْ مُدَّتُهُ، وَاسْتَكْمِلَتْ أَيَّامُهُ، تَوَفَّاهُ اللَّهُ وَقَبَضَهُ إِلَيْهِ، وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ مَرْضِيٌّ  
 عَمَلُهُ، وَإِفْرَ حَظَّهُ، عَظِيمٌ<sup>٦</sup> خَطَرُهُ. فَمَضَى ﷺ وَخَلَّفَ فِي أُمَّتِهِ كِتَابَ اللَّهِ، وَوَصِيَّةَ  
 أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، صَاحِبِينَ مُؤْتَلِفِينَ، يَشْهَدُ كُلُّ وَاحِدٍ  
 مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ بِالتَّصَدِيقِ. يَنْطَلِقُ الْإِمَامُ عَنِ اللَّهِ فِي الْكِتَابِ بِمَا أُوجِبَ اللَّهُ فِيهِ عَلَى  
 الْعِبَادِ مِنْ طَاعَتِهِ، وَطَاعَةِ الْإِمَامِ وَوَلَايَتِهِ، وَوَأَجِبَ حَقَّهُ<sup>٧</sup>، الَّذِي أَرَادَ مِنْ اسْتِكْمَالِ  
 دِينِهِ، وَإِظْهَارِ أَمْرِهِ، وَالْاِخْتِجَاجِ بِحُجَّتِهِ، وَالْاِسْتِضَاءَةِ<sup>٨</sup> بِنُورِهِ<sup>٩</sup>، فِي مَعَادِنِ أَهْلِ  
 صَفْوَتِهِ، وَمُصْطَفَيْ<sup>١٠</sup> أَهْلِ خَيْرَتِهِ.

١. في «بس» وحاشية «ج»، و«إلى». قال في حاشية «ج»: «على تضمين معنى الدعوة».

٢. المراد بالمناهج كل ما يتقرب به إليه سبحانه، وبسبيلها دلالتها وما يوجب الوصول إليها. راجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٩؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٢.

٣. المراد بسبيل الهدى الطريقة الشرعية المقدسة، وبالمناهج والدواعي كتاب الله والعترة ﷺ، وبتأسيس الأساس ورفع المنار نصب الأدلة على ذلك. ويحتمل أن يراد بالمناهج الأوصياء ﷺ، وبالدواعي الأدلة الدالة على خلافتهم. راجع: شرح صدر المتألهين، ص ٨؛ حاشية بدر الدين، ص ٣٤؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٢.

٤. في «ج»، ض، وحاشية «بس»: «منار». وفي «بح، بس» وحاشية «ف، ب»: «منابر».

٥. في «بس»: «وكان صلى الله عليه وآله بدل وكان بهم».

٦. في «ف»: «و عظيم».

٧. في «ف»: «من».

٨. في «ف»: «وأوجب حقه». وفي حاشية «ج»: «وأوجب الحق».

٩. في «الف، ب، ض، بر، بس، ب»: «الاستضاء».

١٠. في «الف»: «بأنواره».

١١. الأرجح أن تُقرأ: «مُصْطَفَيْ» عطفًا على «معادن». واختار ذلك ميرداماد في الرواشح، ص ٤٩، وفي تعليقه على الكافي، ص ٣٧. بينما اختار الصدر الشيرازي أفرادها في شرحه على الكافي، ص ٩. أما المازندراني والمجلسي فقد ذكبا إلى جواز الأفراد والجمع. أنظر: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٨؛ ومرآة العقول، ج ١، ص ١٣.

فَأَوْضَحَ<sup>١</sup> اللهُ تَعَالَى بِأَيِّمَةِ الْهُدَى مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنَا عَنْ دِينِهِ، وَأَبْلَجَ<sup>٢</sup> بِهِمْ<sup>٣</sup> عَنْ سَبِيلِ مَنَاهِجِهِ، وَفَتَحَ بِهِمْ عَنْ بَاطِنِ يَنَابِيعِ عِلْمِهِ، وَجَعَلَهُمْ مَسَالِكَ<sup>٤</sup> لِمَعْرِفَتِهِ، وَمَعَالِمَ<sup>٥</sup> لِدِينِهِ، وَحُجَّابًا<sup>٦</sup> بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ، وَالْبَابَ الْمُؤَدِّيَ إِلَى مَعْرِفَةِ حَقِّهِ، وَ<sup>٧</sup> أَطْلَعَهُمْ<sup>٨</sup> عَلَى الْمَكْتُونِ مِنْ غَيْبِ سِرِّهِ.

كَلَّمَا مَضَى مِنْهُمْ إِمَامًا، نَصَبَ لِخَلْقِهِ مِنْ عَقِبِهِ<sup>٩</sup> إِمَامًا بَيْنًا، وَهَادِيًا نَيْرًا، وَإِمَامًا قَيِّمًا، يَهْدُونَ بِالْحَقِّ<sup>١٠</sup> وَبِهِ يَعْدِلُونَ. حَجَّجَ اللهُ وَدَعَاتُهُ وَرِعَاتُهُ عَلَى خَلْقِهِ، يَدِينُ<sup>١١</sup> بِهِدْيِهِمْ<sup>١٢</sup> الْعِبَادَ، وَتَسْتَهِّلُ<sup>١٣</sup> يَنْوِرِهِمُ الْبِلَادَ. جَعَلَهُمْ<sup>١٤</sup> اللهُ<sup>١٥</sup> ←

١. في «ب»: «وأوضح».

٢. «أبْلَجَ» إِنْ لَازَمَ بِمَعْنَى أَنْزَلَ وَأَضَاءَ، وَإِنَّمَا تَعَدَّى بِمَعْنَى أَظْهَرَ وَأَوْضَحَهُ وَجَعَلَهُ مُشْرَقًا أَوْ وَاضِحًا. وَالْمُرَادُ هَاهُنَا الثَّانِي، وَعَلَيْهِ فِكْلَمَةُ «عَنْ» زَائِدَةٌ لِلْمَبْلَغَةِ فِي الرِّبْطِ وَالْإِيصَالِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الشُّرُوحِ. رَاجِعٌ: الصَّحَاحُ، ج ١، ص ٣٠٠؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ٢١٥-٢١٦ (بَلِج).

٣. في «ب»: «- بهم».

٤. فِي حَاشِيَةِ «ج»: «مَسَالِكًا». قَالَ السَّيِّدُ الدَّامَادُ: «التَّنْوِينُ فِي (مَسَالِكًا) وَ (مَعَالِمًا) - عَلَى مَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ الْحَقِيقَةُ الْمَعْرُوفَةُ عَلَى صَحَّتِهَا - لِلتَّكْرِيرِ، أَي طَائِفَةٌ مِمَّنِ الْمَسَالِكُ وَمِنِ الْمَعَالِمِ...». أَنْظَرُ: الرُّوَاثِحُ، ص ٥٠؛ التَّعْلِيقَةُ لِلدَّامَادِ، ص ٨.

٥. فِي حَاشِيَةِ «ج»: «وَمَعَالِمًا». وَمَرَّ التَّعْلِيقُ عَلَيْهَا فِي الْهَامِشِ الْمُتَقَدِّمِ.

٦. «الْحُجَّابُ» جَمْعُ حَاجِبٍ بِمَعْنَى الْبُزَابِ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٢٩٨؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ١، ص ١٤٦ (حَجَب).

٧. فِي «أَلْفٍ»، ب، ج، ض، ف، بر، بس، بَف: «- و».

٨. فِي «و»، بَف: «أَطْلَعَهُمْ» بِالشَّدِيدِ.

٩. هُنَاكَ مَنْ قَرَأَهَا «مَنْ عَقِبَهُ» - بِالْفَتْحِ - اسْمَ مُوصُولٍ، كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الْمَجْلِسِيُّ، وَاسْتَعَدَّهُ فِي مِرَاةِ الْعُقُولِ. أَمَّا الْمَازَنْدَرَانِيُّ وَالصِّدْرُ الشِّيرَازِيُّ فَقَدْ احْتَمَلَا ذَلِكَ أَيْضًا فِي شَرْحِهِمَا.

١١. فِي «أَلْفٍ»، و، بس: «تَدِينُ».

١٠. فِي «بِج»: «إِلَى الْحَقِّ».

١٢. فِي «أَلْفٍ»، بِج، بس: «بِهْدَاهِمَ». وَمَعْنَى «بِهْدَيْهِمْ» هُوَ أَنَّ يَسِيرَ بِسِيرَتِهِمُ الْعِبَادَ وَيَطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ بِسَبَبِ هِدَايَتِهِمْ وَإِرْشَادِهِمْ. وَمَعْنَى «بِهْدَاهِمَ» هُوَ أَنَّ يَتَعَبَّدَ الْعِبَادَ بِبِهْدَايَتِهِمْ. رَاجِعٌ: الرُّوَاثِحُ، ص ٥٢؛ شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ١، ص ٣٢؛ مِرَاةِ الْعُقُولِ، ج ١، ص ١٤.

١٣. فِي «أَلْفٍ»، ب، ج، ف، بِج، بَف: «وَالْمَطْبُوعُ»: «يَسْتَهِّلُ».

١٤. فِي «بِس» وَحَاشِيَةِ «بِف»: «وَجَعَلَهُمْ». ١٥. فِي «ف»: «- اللهُ».



حَيَاةٌ لِلْأَتَامِ، وَمَصَابِيحٌ لِلظَّلَامِ، وَمَقَاتِيحٌ لِلْكَلامِ، وَدَعَائِمٌ<sup>٢</sup> لِلإِسْلَامِ. وَجَعَلَ نِظَامَ طَاعَتِهِ وَتَمَامَ فُرْضِهِ التَّنْزِيلَ لَهُمْ فِيمَا عَلِمَ، وَالرَّدَّ إِلَيْهِمْ فِيمَا جَهِلَ، وَحَظَرَ<sup>٣</sup> عَلَى غَيْرِهِمْ التَّهْجَمَ<sup>٤</sup> عَلَى الْقَوْلِ بِمَا يَجْهَلُونَ، وَمَنَعَهُمْ جَحْدَ مَا لَا يَعْلَمُونَ؛ لِمَا<sup>٥</sup> أَرَادَ<sup>٦</sup> - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مِنْ اسْتِنْفَادِ مَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ مِنْ مِلْمَاتِ<sup>٧</sup> الظُّلْمِ، وَمَغْشِيَّاتِ<sup>٨</sup> البِئْمِ<sup>٩</sup>. وَصَلَّى ٥/١  
اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ الْأَخْيَارِ الَّذِينَ أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْهُمْ الرِّجْسَ وَطَهَّرَهُمْ تَطْهِيراً.  
أَمَّا بَعْدُ، فَقَدْ فَهِمْتُ يَا أُخِي مَا سَكُنْتُ مِنْ اضْطِلَاحِ<sup>١٠</sup> 'أَهْلِ دَهْرِنَا عَلَى الْجَهَالَةِ'<sup>١١</sup>،  
وَتَوَازُرِهِمْ وَسَغْيِهِمْ فِي عِمَارَةِ طُرُقِهَا، وَمُبَايَنَتِهِمُ الْعِلْمَ وَأَهْلَهُ، حَتَّى كَادَ الْعِلْمُ مَعَهُمْ أَنْ

١. في حاشية «الف»: «حماة».

٢. في حاشية «ج»: «دعائماً». وقد مرّت الإشارة إلى أن التنوين هنا للتذكير، كما ذكر صاحب الرواشح فيها، ص ٥٠، وفي تعليقه على الكافي، ص ٨. ٣. في «بف»: «حظر» بالتشديد.

٤. «التهجّم»: فعل من الهجوم، وهو الإتيان بغتةً والدخول من غير استئذان؛ يعني حرم على غيرهم الدخول في الأمر بغتة من غير رويّة وملاحظة. وقال السيّد الداماد: «وفي بعض النسخ العين مكان الهاء من العُجْمَة - بالضمّ والتسكين - وهي اللكّة في اللسان، وعدم القدرة على الكلام، وعدم الإفصاح بالعريّة». راجع: المغرب، ص ٥٠٠، القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٣٧ (هجم)؛ الرواشح، ص ٥٣.

٥. في «ج»: «لِمَا». أي يمكن أن تقرأ «لَمَّا» أو «لِئَمَا».

٦. في «بس»: «+» «الله».

٧. «الملمات» جمع الملمّة بمعنى النازلة الشديدة من شدائد الدهر ونوازل الدنيا، من الإلمام بمعنى النزول، يقال: قد ألمّ به، أي نزل به. الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٣٢؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٥٠. (لمم).

٨. هكذا في «ج»، ف، ب، ح، بر، بف، بل، بو، جح، جل، جم، وظاهر مرآة العقول والمطبوع. وفي «بس»: «مغشيات». وفي «ب»، ض، يد، «مَغْشِيَّات» أي اسم المفعول من الضغيل، كما هو الاحتمال الآخر في المرآة. وظاهر شرحي الصدر الشيرازي والمازندراني: «مَغْشِيَّات» وهو اسم فاعل من باب الإفعال.

٩. «البئمة» - كصرد - جمع بئمة - بالضمّ - وهو الأمر الذي لا يهتدى لوجهه، أو كلام مبهم لا يعرف له وجه يؤتى منه، أي الأمور المشكّلة التي خفي على الناس ما هو الحقّ فيها وستر عنهم، والمراد بها الفتن، كما هو ظاهر الشروح وتساغده اللغة. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٦٨؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٧ (بهم).

١٠. في حاشية «ج»: «إصلاح».

١١. اصطلاحهم على الجهالة: تصالحهم وتراضيهم وتوافق آرائهم عليها، ومحتبهم لأهلها، واجتماع كلمتهم فيها، واستحسانهم إيّاها. راجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٧؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٥.

يَأْرِزُ<sup>١</sup> كُلَّهُ، وَتَنْقَطِعُ<sup>٢</sup> مَوَادُّهُ؛ لِمَا قَدْ رَضُوا أَنْ يَسْتَنْدُوا إِلَى الْجَهْلِ، وَيُضَيِّعُوا الْعِلْمَ وَأَهْلَهُ.

وَسَأَلْتُ: هَلْ يَسَعُ النَّاسَ الْمَقَامَ عَلَى الْجَهَالَةِ، وَالتَّدْبِيرُ بِغَيْرِ عِلْمٍ، إِذْ كَانُوا ذَاخِلِينَ فِي الدِّينِ، مُقَرَّرِينَ بِجَمِيعِ أُمُورِهِ عَلَى جِهَةِ الْأَسْتِحْسَانِ<sup>٤</sup>، وَالتَّشْوِءِ<sup>٥</sup> عَلَيْهِ، وَالتَّقْلِيدِ لِلآبَاءِ وَالْأَسْلَافِ وَالْكَبَرَاءِ، وَالْإِتِّكَالِ عَلَى عُقُولِهِمْ فِي دَقِيقِ الْأَشْيَاءِ وَجَلِيلِهَا؟ فَاعْلَمْ يَا أَحْيِي - رَحِمَكَ اللَّهُ - أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - خَلَقَ عِبَادَهُ خِلْقَةً مُتَفَصِّلَةً مِنَ الْبَهَائِمِ فِي الْفِطَنِ<sup>٦</sup> وَالْعُقُولِ الْمُرَكَّبَةِ فِيهِمْ، ..... ←

١. هكذا في أكثر النسخ. وفي المطبوع وحاشية «ج، ض»: «يأرز» بمعنى يضعف. وفي «ض، بر» وحاشية أخرى «ج» وحاشية «بج»: «يأرن» بمعنى يهلك وينعدم.

وهذه الجملة إشارة وابتساف من الخطبة المنقولة في الكافي، كتاب الحجّة، باب نادر في حال الغيبة، ح ٨٩٠؛ و باب الغيبة، ح ٩٠٣، عن علي عليه السلام. وفي كلتا الروايتين «يأرز» بتقديم المهمل.

استظهر المجلسي تقديم المهمل على المعجمة، أي «يأرز». ولم يستبعد المازندراني العكس. وأنا السيد الداماد والصدر الشيرازي فقد أورداها بتقديم الراء على الزاي. قال المازندراني: «أن يأرز كله - بتقديم الراء المهمل على المنقوطة - أي يجتمع كله في زاوية النسيان، من أرزت الحية إلى جحرها: إذا انضمت إليها واجتمع بعضها إلى بعض فيها». أنظر: التعليقة للداماد، ص ١٠؛ شرح صدر المتألهين، ص ٩؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٧؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٥؛ الصحاح، ج ٣، ص ٨٦٤؛ النهاية، ج ١، ص ٣٧ (أرز).

٢. في «ج، ف، ب»: «ينقطع».

٣. هكذا في «ج، ض، بر، بس، ب»، وحاشية «ف». وفي «ب، ف، ب»، وحاشية «بج» والمطبوع: «إذا».

٤. في حاشية «بج»: «الامتحان».

٥. في «الف، ج، ف، ب»، وحاشية «ض»: «السبق». وفي «و»، وحاشية «ب، ب»، وحاشية «ب»: «النش» بمعنى الدخول في أمر لا يكاد يتخلّص منها. وفي «ض» وحاشية «بس»: «التشوء». وقد ذكر شراح الكافي هذه الاحتمالات، ورجّح الصدر الشيرازي «السبق» ورجّح المازندراني والمجلسي كلمة «نشوء» إما بفتح النون على وزن فَعَلَ، أو بالضم على وزن فَعُول؛ من قولهم: نشأ الصبي ينشأ نشأً ونشوءً: إذا كبر وشب ولم يتكامل. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ١٠؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٩؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٥-١٦.

٦. في «ألف»، «الفطرة» وفي «بس»: «الفطر» جمع فطرة. وفي حاشية «ج»: «الطق». واعلم أن الصدر الشيرازي جعل «الفطر» أولى ممّا في المتن؛ حيث قال: «وفي بعضها - أي النسخ -: الفطر - بالراء - جمع الفطرة وهذه

مُخْتَمِلَةٌ لِأَمْرِ وَالتَّهْيِي، وَجَعَلَهُمْ<sup>٢</sup> - جَلَّ<sup>٣</sup> ذِكْرَهُ - صِنْفَيْنِ<sup>٤</sup>؛ صِنْفًا مِنْهُمْ أَهْلَ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ، وَصِنْفًا مِنْهُمْ<sup>٥</sup> أَهْلَ الضَّرْرِ وَالزَّمَانَةِ<sup>٦</sup>؛ فَخَصَّ أَهْلَ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ بِالأَمْرِ وَالتَّهْيِي، بَعْدَ مَا أَكْمَلَ لَهُمُ آلَةَ التَّكْلِيفِ، وَوَضَعَ التَّكْلِيفَ عَنِ أَهْلِ الزَّمَانَةِ وَالتَّهْيِي؛ إِذْ قَدْ خَلَقَهُمْ خَلْقَهُ غَيْرَ مُخْتَمِلَةٍ لِالأَدَبِ وَالتَّعْلِيمِ، وَجَعَلَ عَزَّ وَجَلَّ سَبَبَ بَقَائِهِمْ أَهْلَ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ، وَجَعَلَ بَقَاءَ أَهْلِ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ بِالأَدَبِ وَالتَّعْلِيمِ. فَلَوْ كَانَتْ الْجَهَالَةُ جَائِزَةً لِأَهْلِ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ، لَجَازَ وَضَعُ التَّكْلِيفِ غَنَهُمْ، وَفِي جَوَازِ ذَلِكَ بَطْلَانُ الكُتُبِ<sup>٧</sup> وَالرُّسُلِ وَالأَدَابِ، وَفِي رَفْعِ الكُتُبِ وَالرُّسُلِ وَالأَدَابِ فَسَادٌ<sup>٨</sup> التَّدْبِيرِ، وَالرُّجُوعُ إِلَى قَوْلِ ٦/١ أَهْلِ الذَّهْرِ؛ فَوَجَبَ فِي عَدْلِ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَحِكْمَتِهِ أَنْ يَخْصَّ<sup>٩</sup> مَنْ خَلَقَ مِنْ خَلْقِهِ خَلْقَهُ مُخْتَمِلَةً لِأَمْرِ وَالتَّهْيِي بِالأَمْرِ وَالتَّهْيِي؛ لِئَلَّا يَكُونُوا سُدَى مُهْمَلِينَ؛ وَلِيُعْظَمُوهُ،

٥. أولى؛ لأن الكلام في أصل الخلقة، والفتنة والفتانة من الأمور العارضة، ولأنها أنسب بقوله: كل مولود يولد على الفطرة... ثم قال: «والظاهر أن الصورة الأولى - أي الفطن - من تصريف الكتاب». راجع: شرح صدر المتألهين، ص ١٠.

١. في «ألف» وحاشية «ج»: «متحملة».

٢. في «ح، ض، ف، بح، بر، بف» وحاشية «بس»: «خلقهم». وفي «بس»: «فجعلهم».

٣. في «و، بح، بس» وحاشية «بف»: «علا».

٤. في «بس»: «على صنفين».

٥. في «ب»: «+ من».

٦. «الزمانة» هو المرض الذي يدوم زماناً، والضرر مثله. أنظر: المغرب، ص ٢١؛ المصباح المنير، ص ٢٥٦ (زمن)؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٤٨٣ (ضرر). وقال السيد الداماد: «المراد بأهل الضرر مكفوفو البصر، قال في الصحاح: رجل ضريب، أي ذاهب البصر». وقال صدر المتألهين: «كانهم ضرائر وزمناه في الجوهر الباطني، والأول إشارة إلى قصور القوة النظرية التي يقال لها: العقل النظري، والثاني إلى اختلال القوة العملية التي يقال لها: العقل العملي». وقيل غير ذلك. راجع: الرواشح، ص ٥٥؛ شرح صدر المتألهين، ص ١٠؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٤٠؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٦.

٧. في حاشية «ج»: «+ الإلهية».

٨. في «بس»: «+ أهل».

٩. في حاشية «ج»: «أن يحصر». واختار السيد الداماد ذلك، وجعله أولى من اختيار بعض (يخص) واختيار بعض آخر (يخص). فيكون المعنى: أن الأمر والنهي حاصران للخلق، والخلق محصورون بهما. ويؤيد ذلك قوله فيما بعد: «فكانوا محصورين بالأمر والنهي». أنظر: الرواشح، ص ٥٦؛ التعليقة للداماد، ص ١١؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٤٣.

وَيُوحِدُوهُ، وَيَقْرُوا لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ؛ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّهُ خَالِقُهُمْ وَزَارِقُهُمْ؛ إِذْ شَوَاهِدُ رُبُوبِيَّتِهِ دَالَّةٌ ظَاهِرَةٌ، وَحُجَجُهُ نَبِيْرَةٌ وَاضِحَةٌ، وَأَعْلَامُهُ لَابِحَةٌ تَدْعُوهُمْ إِلَى تَوْجِيدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَشْهَدُ عَلَى أَنْفُسِهَا لِصَانِعِهَا بِالرُّبُوبِيَّةِ وَالْإِلَهِيَّةِ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ آثَارِ صُنْعِهِ<sup>٢</sup>، وَعَجَائِبِ تَدْبِيرِهِ<sup>٣</sup>، فَتَدْبِتُهُمْ إِلَى مَعْرِفَتِهِ؛ لِئَلَّا يُبِيحَ لَهُمْ أَنْ يَجْهَلُوهُ وَيَجْهَلُوا دِينَهُ وَأَحْكَامَهُ؛ لِأَنَّ الْحَكِيمَ لَا يُبِيحُ الْجَهْلَ بِهِ وَالْإِنْكَارَ لِدِينِهِ، فَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: «أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ»<sup>٤</sup>، وَقَالَ: «بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ»<sup>٥</sup>، فَكَانُوا مَحْضُورِينَ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، مَأْمُورِينَ بِقَوْلِ الْحَقِّ، غَيْرَ مَرَحَّصِينَ<sup>٦</sup> لَهُمْ فِي الْمَقَامِ عَلَى الْجَهْلِ؛ أَمَرَهُمْ بِالسُّؤَالِ وَالتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «فَلَوْلَا نَفْرٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لَيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلَيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ»<sup>٧</sup>، وَقَالَ: «فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»<sup>٨</sup>.

فَلَوْ كَانَ يَسَعُ أَهْلَ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ الْمَقَامَ عَلَى الْجَهْلِ، لَمَا أَمَرَهُمْ بِالسُّؤَالِ، وَلَمْ يَكُنْ<sup>٩</sup> يَخْتَاجُ إِلَى بَعْتَةِ الرُّسُلِ بِالْكِتَابِ وَالْآدَابِ، وَكَانُوا<sup>١٠</sup> يَكُونُونَ عِنْدَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْبَهَائِمِ، وَمَنْزِلَةَ<sup>١١</sup> أَهْلِ الصَّرْرِ وَالرِّمَانَةِ، ..... ←

١. علق السيد الداماد على قول الكليني: تدعوهم... إلى آخره، بقوله: خبر كل من «شواهد ربوبيته» و«حججه» و«أعلامه». وأما «دالة ظاهرة» و«نبيرة واضحة» و«لائحة» فمنصريات على الحالية. أنظر: الرواشح، ص ٥٧.

٢. في «بس»: «صنعته».

٣. في «ج»: «تدبيره».

٤. الأعراف (٧): ١٦٩.

٥. يونس (١٠): ٣٩.

٦. في «بر»: «غير مرخص» بكسر الخاء، والصدر الشيرازي أيضاً ضبطها بكسر الخاء. والمازندراني ذكر جواز فتح الخاء وكسرها. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ١١؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٥٠.

٧. في «الف، ب، ج، د»: «لَعَلَّهُمْ يَخْذَرُونَ».

٨. التوبة (٩): ١٢٢.

٩. النحل (١٦): ٤٣؛ الأنبياء (٢١): ٧.

١٠. في حاشية «ج»: «لما كان».

١١. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، يح، بس» وحاشية «بف». وفي «بف»: «فكانوا». وفي «الف، بر» والمطبوع: «وكادوا».

١٢. في «يح، بد، بر، بو» وشرح صدر المتألهين: «وبمنزلة».

وَلَوْ كَانُوا كَذَلِكَ، لَمَا بَقُوا طَرْفَةَ عَيْنٍ، فَلَمَّا لَمْ يَجْزُ بِقَاوُئِهِمْ إِلَّا بِالْأَدَبِ وَالتَّغْلِيمِ، وَجَبَ أَنَّهُ لَجَدَّ يَكُلُّ صَحِيحِ الْحِلْفَةِ، كَامِلِ الْآلَةِ مِنْ مُؤَدَّبٍ وَدَلِيلٍ وَمُشِيرٍ، وَأَمِيرٍ وَنَاهٍ، وَأَدَبٍ وَتَغْلِيمٍ، وَسُؤَالٍ وَمَسْأَلَةٍ.

فَأَحَقُّ مَا افْتَبَسَهُ الْعَاقِلُ، وَالتَّمَسَّهُ الْمُتَدَبِّرُ<sup>٢</sup> الْفَطِينُ، وَسَعَى لَهُ الْمُؤَفَّقُ الْمُصِيبُ، الْعِلْمُ بِالذِّينِ، وَمَعْرِفَةُ مَا اسْتَعْبَدَ اللَّهُ بِهِ خَلْقَهُ مِنْ تَوْحِيدِهِ، وَسَرَائِعِهِ وَأَحْكَامِهِ، وَأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَزَوَاجِرِهِ وَأَدَابِهِ؛ إِذْ<sup>٣</sup> كَانَتْ الْحُجَّةُ ثَابِتَةً، وَالتَّكْلِيفُ لَارِمًا، وَالعُمْرُ يَسِيرًا، وَالتَّسْوِيفُ غَيْرَ مَقْبُولٍ.

وَالشَّرْطُ مِنَ اللَّهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ - فِيمَا اسْتَعْبَدَ بِهِ خَلْقَهُ أَنْ يُؤَدُّوا جَمِيعَ فَرَائِضِهِ بِعِلْمٍ وَبِقِيْنٍ وَبصِيرَةٍ؛ لِيَكُونَ الْمُؤَدِّي لَهَا مَحْمُودًا عِنْدَ رَبِّهِ، مُسْتَوْجِبًا<sup>٤</sup> لِثَوَابِهِ وَعَظِيمٍ جَزَائِهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُؤَدِّي بِغَيْرِ عِلْمٍ وَبصِيرَةٍ لَا يَنْدِرِي مَا يُؤَدِّي، وَلَا يَنْدِرِي إِلَى مَنْ يُؤَدِّي، وَإِذَا كَانَ ٧/١ جَاهِلًا، لَمْ يَكُنْ عَلَى ثِقَةٍ مِمَّا آدَى، وَلَا مُصَدِّقًا؛ لِأَنَّ الْمُصَدِّقَ لَا يَكُونُ مُصَدِّقًا حَتَّى يَكُونَ عَارِفًا بِمَا صَدَّقَ بِهِ مِنْ<sup>٥</sup> غَيْرِ شَكٍّ وَلَا شُبْهَةٍ؛ لِأَنَّ الشَّاكَّ لَا يَكُونُ لَهُ مِنَ الرَّغْبَةِ وَالرَّهْبَةِ وَالخُضُوعِ<sup>٦</sup> وَالتَّقَرُّبِ<sup>٧</sup> مِثْلُ مَا يَكُونُ مِنَ الْعَالِمِ<sup>٨</sup> الْمُسْتَنْتِقِينَ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾<sup>٩</sup> فَصَارَتْ الشَّهَادَةُ مَقْبُولَةً لِعِلَّةِ الْعِلْمِ بِالشَّهَادَةِ، وَلَوْ لَا الْعِلْمُ بِالشَّهَادَةِ، لَمْ تَكُنِ الشَّهَادَةُ مَقْبُولَةً.

وَالأَمْرُ فِي الشَّاكِّ - الْمُؤَدِّي بِغَيْرِ عِلْمٍ وَبصِيرَةٍ - إِلَى اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ، إِنْ شَاءَ تَطَوَّلَ

١. في حاشية «ج»: «فلو».

٢. في «الف» وحاشية «ج»، «بس»: «المتدين». وفي «بس»: «المدبر».

٣. في «ج»: «إِذَا».

٤. في «ف»: «و» مستوجباً.

٥. في «ج»، «بس»، «بف» وحاشية «بج»: «في».

٦. في «ب»: «الخشوع».

٧. في «ض»: «القرب».

٨. في «بس»، «بف»: «الغالب».

٩. الزخرف (٤٣): ٨٦.

عَلَيْهِ، فَقَبِلَ عَمَلَهُ، وَإِنْ شَاءَ رَدًّا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ أَنْ يُؤَدِّيَ الْمَفْرُوضَ  
بِعِلْمٍ وَبِصِيرَةٍ وَبِيقِينٍ؛ كَيْ لَا يَكُونَ<sup>٢</sup> مِمَّنْ وَصَفَهُ اللَّهُ، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَمِنَ النَّاسِ  
مَنْ يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ<sup>٣</sup> فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ  
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ»<sup>٤</sup>؛ لِإِنَّهُ كَانَ دَاخِلًا فِيهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا يَقِينٍ، فَلِذَلِكَ  
صَارَ خُرُوجُهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا يَقِينٍ.

وَقَدْ قَالَ الْعَالِمُ<sup>٥</sup>: «مَنْ دَخَلَ فِي الْإِيمَانِ بِعِلْمٍ، ثَبَتَ<sup>٦</sup> فِيهِ، وَنَفَعَهُ إِيْمَانُهُ، وَمَنْ  
دَخَلَ فِيهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، خَرَجَ مِنْهُ كَمَا دَخَلَ فِيهِ»<sup>٧</sup>.

وَقَالَ<sup>٨</sup>: «مَنْ أَخَذَ دِينَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسَنَنَةِ نَبِيِّهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ - زَالَتْ  
الْجِبَالُ قَبْلَ أَنْ يَزُولَ، وَمَنْ أَخَذَ دِينَهُ مِنْ أَفْوَاهِ الرِّجَالِ، رَدَّتْهُ الرِّجَالُ»<sup>٩</sup>.

١. في «ألف»: «رد».

٢. هكذا في «ألف، ض». وفي سائر النسخ والمطبوع: «كي لا يكونوا». والكلام في «الشاك» فناسب إفراد الضمير.

٣. قال البيضاوي: «على حَرْفٍ: على طرف من الدين لا ثبات له فيه، كالذي يكون على طرف الجيش، فإن أَحْسَ بظفر قُرٍّ، وإلَّا قُرٌّ». راجع: تفسير البيضاوي، ج ٣، ص ١٣٥.

٤. الحج (٢٢): ١١.

٥. حملة الأعلام الثلاثة: السيد الداماد والصدر الشيرازي والعلامة المازندراني على الإمام موسى الكاظم<sup>عليه السلام</sup> بقرينة الإطلاق. وأنا المجلسي فقد شكك في كون لفظ العالم دالًّا على الإمام الكاظم؛ لذا فقد فسره بالمعصوم وقال: «وتخصيصه بالكاظم<sup>عليه السلام</sup> غير معلوم». أنظر: التعليقة للداماد، ص ١٤؛ الرواشح السماوية، ص ٥٩؛ شرح صدر المتألمين، ص ١٤؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٥٣؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٩.

٦. في «ف»: «يثبت».

٧. بصائر الدرجات، ص ٥٣٠، ضمن ح ١، عن أبي عبد الله<sup>عليه السلام</sup>. وفيه: «من دخل في هذا الأمر بغير يقين ولا بصيرة، خرج منه كما دخل فيه».

٨. ورد نحوه عن الصادق<sup>عليه السلام</sup> في الغيبة للنعمان، ص ٢٢، وفيه: «من دخل في هذا الدين بالرجال، أخرجه منه الرجال كما أدخلوه فيه؛ ومن دخل فيه بالكتاب والسنة زالت الجبال قبل أن يزول»؛ وفي تصحيح الاعتقاد للمفيد، ص ٧٢؛ وروضة الواعظين، ج ١، ص ٢٢ هكذا: «من أخذ دينه من أفواه الرجال، أزالته الرجال، ومن أخذ دينه من الكتاب والسنة، زالت الجبال ولم يزل».

وَقَالَ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَعْرِفْ أَمْرَنَا مِنَ الْقُرْآنِ، لَمْ يَتَنَكَّبِ الْفِتْنَةَ»<sup>٢</sup>.

ولهذه العلة انبثقت على أهل دهرنا بثوق هذه الأذيان الفاسدة، والمذاهب المستشعنة<sup>٣</sup>، التي قد استوفت شرائط الكفر والشرك كلها، وذلك بتوفيق الله تعالى وخذلانيه، فمن أَرَادَ اللهُ تَوْفِيقَهُ وَأَنْ يَكُونَ إِيمَانُهُ ثَابِتًا مُسْتَقِيمًا، سَبَّبَ لَهُ الْأَسْبَابَ الَّتِي ٨/١ تُوَدِّيهِ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ دِينَهُ مِنْ كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ - صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ - بِعِلْمٍ وَبِقِيْنٍ وَبَصِيرَةٍ، فَذَلِكَ أَثْبَتَ فِي دِينِهِ مِنَ الْجِبَالِ الرَّوَاسِي. وَمَنْ أَرَادَ اللهُ خِذْلَانَهُ وَأَنْ يَكُونَ دِينُهُ مُعَارًا مُسْتَوْذَعًا<sup>٤</sup> - نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ - سَبَّبَ لَهُ أَسْبَابَ الْأَسْتِخْسَانِ وَالتَّقْلِيدِ وَالتَّأْوِيلِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ، فَذَلِكَ فِي الْمَشِيئَةِ، إِنْ شَاءَ اللهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَتَمَّ إِيمَانَهُ، وَإِنْ شَاءَ، سَلَبَهُ إِيَّاهُ، وَلَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ أَنْ يُضَيِّحَ مُؤْمِنًا وَيُضْمِي كَافِرًا، أَوْ يُضْمِي مُؤْمِنًا وَيُضَيِّحَ كَافِرًا؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَ رَأْيَ كَبِيرًا مِنَ الْكُبْرَاءِ، مَالَ مَعَهُ، وَكَلَّمَ رَأْيَ شَيْئًا اسْتَحْسَنَ ظَاهِرَهُ، قَبْلَهُ؛ وَقَدْ قَالَ الْعَالِمُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ النَّبِيِّنَ عَلَى النَّبُوَّةِ، فَلَا يَكُونُونَ إِلَّا أَنْبِيَاءَ، وَخَلَقَ الْأَوْصِيَاءَ عَلَى الْوَصِيَّةِ، فَلَا يَكُونُونَ إِلَّا أَوْصِيَاءَ»<sup>٥</sup>، وَأَعَارَ قَوْمًا

١ . التنكب عن الشيء هو التمثل والعدول عنه؛ يعني لا يقدر على العدول عنها، ولا يأمن من الوقوع فيها.

الصحاح، ج ١، ص ٢٢٨، النهاية، ج ٥، ص ١١٢ (نكب).

٢ . في حاشية «بح»: «لم يركب اليقين».

٣ . المحاسن، ص ٢١٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٠٤، وفيه: «من لم يعرف الحق من القرآن...»؛ تفسير العياشي،

ج ١، ص ١٣، ح ١، وفيهما عن أبي عبد الله ﷺ.

٤ . «انبثقت» أي هجمت، يقال: انبثقت الأمر على الناس، أي هجم عليهم من غير أن يشعروا. راجع: لسان العرب،

ج ١٠، ص ١٣ (بثق). وفي «و»: «انثقت» بمعنى غطت وجهها وشدت نقابها. وفي «الف»: «انبعث». وفي

حاشية «الف»: «انسقت» بمعنى طالت.

٥ . «المستشنع»: الفظيع القبيح. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١٨٦ (شنع). وفي «الف» وحاشية «ح»:

«المنشئمة». وفي حاشية «بر»: «المنشعبة». ٦ . في «بف»: «مستعار».

٧ . في الكافي، ح ٢٩٢٨: «وخلق المؤمنين على الإيمان فلا يكونون إلا مؤمنين» بدل «وخلق الأوصياء». وقال

إيماناً، فَإِنْ شَاءَ تَمَمَهُ لَهُمْ، وَإِنْ شَاءَ سَلَبَهُمْ إِيَّاهُ، قَالَ<sup>١</sup>: «وَفِيهِمْ جَرَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾<sup>٢</sup>».

وَذَكَرَتْ أَنَّ أُمُوراً قَدْ أَشْكَلَتْ عَلَيْكَ، لِاتِّعْرَفِ حَقَائِقِهَا؛ لِاخْتِلَافِ الرِّوَايَةِ فِيهَا، وَأَنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ اخْتِلَافَ الرِّوَايَةِ فِيهَا لِاخْتِلَافِ عَلَيْهَا وَأَسْبَابِهَا، وَأَنَّكَ لَا تَجِدُ بِحَضْرَتِكَ مَنْ تَذَكِّرُهُ وَتَقَاوِضُهُ، مِمَّنْ تَثِقُ<sup>٥</sup> بِعِلْمِهِ فِيهَا.

وَقُلْتَ: إِنَّكَ تَحِبُّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَكَ كِتَابٌ كَافٍ يُجَمَعُ فِيهِ<sup>٦</sup> مِنْ جَمِيعِ فُنُونِ عِلْمِ الدِّينِ، مَا يَكْتَفِي بِهِ الْمُتَعَلِّمُ<sup>٧</sup>، وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ الْمُسْتَرْشِدُ<sup>٨</sup>، وَيَأْخُذُ مِنْهُ مَنْ يَرِيدُ عِلْمَ الدِّينِ وَالْعَمَلَ بِهِ بِالْآثَارِ الصَّحِيحَةِ عَنِ الصَّادِقِينَ عليه السلام وَالسَّنَنِ الْقَائِمَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الْعَمَلُ، وَبِهَا يُؤَدَّى فَرَضُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله.

وَقُلْتَ: لَوْ كَانَ ذَلِكَ، رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ<sup>٩</sup> سَبَباً يَتَدَارَكُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَعُونَتِهِ<sup>١٠</sup> وَتَوْفِيقِهِ إِخْوَانَنَا وَأَهْلَ مِلَّتِنَا، وَيَقْبَلُ بِهِمْ إِلَى مَرَاشِدِهِمْ<sup>١١</sup>.

«الشيخ علي الكبير في الدر المنظوم: «وهذا أنسب بما ذكره المصنف عليه السلام هنا، فإنه دالٌّ على من إيمانهم ثابت، وهو القسم الذي ذكره؛ والحديث المنقول هنا ليس فيه ذكر ثابتي الإيمان الذين هم غير الأنبياء والأوصياء؛ فتأمل. ويمكن أن يكون مراده الاستشهاد على المعارين فقط. و«المؤمنون» في الحديث لا يبعد أن يكون المراد بهم الأوصياء، أو ما يشمل غيرهم».

١. في حاشية «بف»: «فقال».

٢. الأنعام (٦): ٩٨.

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المعارين، ح ٢٩٢٨، عن أبي الحسن عليه السلام مع زيادة في آخره؛ رجال الكشي، ص ٢٩٦، ح ٥٢٣، عن أبي الحسن عليه السلام مع اختلاف يسير.

٤. في حاشية «ج»: «بح، ض»: «تعارضه». و«المفاوضة»: المحادثة والمذاكرة في العلم، مفاعلة من التفويض بمعنى المشاركة والمساومة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٧٩؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٢١٠ (فوض).

٥. في «ج»: «ممن يثق».

٦. في «ب»: «ض، بر، بس، بف»: «فيه».

٧. في «بس»: «المعلم».

٨. في «و»: «المرشد».

٩. في «ب»: «ذلك».

١٠. في «و، بس، بح» حاشية «ج»: «بمعرفته». وفي حاشية «بس»: «بمعاونته».

١١. «المراشد»: جمع ليس له واحد من لفظه، وهي المقاصد. لسان العرب، ج ٣، ص ١٧٦ (رشد).



فَاعْلَمْ يَا أَخِي - أَرَشَدَكَ اللَّهُ - أَنَّهُ لَا يَسَعُ أَحَدًا تَمَيُّيزًا شَيْءٌ مِمَّا اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ فِيهِ عَنِ العُلَمَاءِ بِرَأْيِهِ، إِلَّا عَلَى مَا أَطْلَقَهُ العَالِمُ بِقَوْلِهِ: «إِعْرَضُوهَا» عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَخُذُوهُ<sup>١</sup>، وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَزِدُوهُ<sup>٢</sup>.

وَقَوْلِهِ: «دَعُوا مَا وَافَقَ القَوْمَ؛ فَإِنَّ الرُّشْدَ فِي خِلَافِهِمْ»<sup>٣</sup>.

وَقَوْلِهِ: «خُذُوا بِالمُجْمَعِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ المُجْمَعَ عَلَيْهِ لَا رَيْبَ فِيهِ»<sup>٤</sup>.

٩/١

وَنَحْنُ لَا نَعْرِفُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ إِلَّا أَقْلَهُ، وَلَا نَجِدُ شَيْئًا أَحْوَطَ وَلَا أَوْسَعَ مِنْ رَدِّ عِلْمِ ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَى العَالِمِ، وَقَبُولِ مَا وَسَّعَ مِنَ الأَمْرِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: «بِأَيِّمَا أَخَذْتُمْ مِنْ بَابِ التَّسْلِيمِ وَسَعْتُمْ»<sup>٥</sup>.

وَقَدْ يَسَّرَ اللَّهُ - وَلَهُ الحَمْدُ - تَأْلِيْفَ مَا سَأَلْتِ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ تَوَخَّيْتِ<sup>٦</sup>،

١ . في «ج»: «تميز» .

٢ . في «ألف»: ج، ض، ف، بح، بس، بف، والمطبوع: «اختلف» .

٣ . في «ب»: «من» .

٤ . في «ألف»: «على» .

٥ . في «ف»: «+ الشريف» .

٦ . في «بر»: «وحاشية «ف»: «اعرضوها» .

٧ . هكذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «وافى» .

٨ . في حاشية «ض»: «اقبلوه» .

٩ . الكافي، كتاب التوحيد، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب، ح ٢٠٣؛ المحاسن، ج ١، ص ٢٢٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٥١؛ الأمالي للصدوق، ص ٣٦٧، المجلس ٥٨، ح ١٨؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ٨، ح ٢، ج ٢، ص ١١٥، ح ١٥٠؛ وفي جميع المصادر عن أبي عبد الله - «إلا تفسير العياشي، ح ٢ ففيه عن أبي جعفر - ونصه: «... إن على كل حق حقيقة وعلى كل صواب نورا، فما وافق كتاب الله فخذوا به (وفي الكافي والأمالي: فخذوه) وما خالف كتاب الله فدعوه» .

١٠ و ١١ . مقطع من رواية عمر بن حفظة الواردة في الكافي، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، ح ٢٠٢، والفقهاء، ج ٢، ص ٨، ح ٣٢٣٦، والتهذيب، ج ٦، ص ٣٠١، ح ٨٤٥، والاحتجاج، ج ٢، ص ٣٥٥ .

١٢ . الكافي، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، ذيل ح ١٩٩، عن أبي عبد الله -، وفيه: «بأيهما أخذت من باب التسليم وسعتك» .

١٣ . تويحُ الأمر: قصدت إليه وتعمدت فعله وتحزيت فيه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢١؛ النهاية، ص

فَمَهْمَا كَانَ فِيهِ مِنْ تَقْصِيرٍ فَلَمْ تَقْصُرْ نَيْتُنَا فِي إِهْدَاءِ النَّصِيحَةِ؛ إِذْ كَانَتْ وَاجِبَةً لِإِخْوَانِنَا وَأَهْلِ مِلَّتِنَا، مَعَ مَا رَجَوْنَا أَنْ نَكُونَ مُشَارِكِينَ لِكُلِّ مَنْ أَقْتَبَسَ مِنْهُ، وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ فِي<sup>٢</sup> دَهْرِنَا هَذَا، وَفِي غَايِرِهِ<sup>٣</sup> إِلَى انْقِضَاءِ الدُّنْيَا؛ إِذِ الرَّبُّ - عَزَّوَجَلَّ - وَاجِدٌ، وَالرَّسُولُ مُحَمَّدٌ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - وَاجِدٌ، وَالشَّرِيعَةُ وَاحِدَةٌ، وَحَلَالٌ مُحَمَّدٌ حَلَالٌ، وَحَرَامُهُ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَوَسَّعْنَا<sup>٤</sup> قَلِيلًا كِتَابَ الْحُجَّةِ وَإِنْ لَمْ نَكْمُلْهُ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ؛ لِأَنَّا كَرِهْنَا أَنْ نَبْخَسَ حُظُوظَهُ<sup>٥</sup> كُلَّهَا.

وَأَرْجُو أَنْ يَسَهَّلَ اللَّهُ - عَزَّوَجَلَّ - إِمْضَاءَ مَا قَدَّمْنَا<sup>٦</sup> مِنَ النَّيَّةِ، إِنْ تَأَخَّرَ الْأَجَلُ صَنَعْنَا<sup>٧</sup> كِتَابًا أَوْسَعَ وَأَكْمَلَ مِنْهُ، نُوَفِّيهِ<sup>٨</sup> حُقُوقَهُ كُلَّهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَبِهِ الْحَوْلُ وَالْقُوَّةُ، وَإِلَيْهِ الرُّغْبَةُ فِي الزِّيَادَةِ فِي الْمَعُونَةِ<sup>٩</sup> وَالتَّوْفِيقِ. وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ<sup>١٠</sup> الْأَخْيَارِ.

٥٥ ج ٥، ص ١٦٤ - ١٦٥ (وخا).

١. في «ألف ج» وحاشية «ض»: «إذا».

٢. في «ألف بح»: «من».

٣. «الغابر: الماضي والمستقبل، وهو من الأضداد، والمراد هنا الثاني». كذا في شرح المازندراني، ج ١، ص ٦٤.

وراجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٥؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٣٧ (غير).

٤. قرأ الصدر الشيرازي: «وسعنا» بالتخفيف من الوُشع بمعنى الطاقة؛ حيث فسره بقوله: «وسعنا، أي تيسر

لنا». أنظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٣٩٢ (وسع)؛ شرح صدر المتألهين، ص ١٥.

٥. «بَبْخَسَ» أي نقص. «والحظوظ» جمع كثير للحظ، وهو النصيب. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٠٧ (بخس)؛

وص ١١٧٢ (حفظ).

٦. في «ألف ج، ف، و، بح، بر، بف» وشرح صدر المتألهين: «قدّمناه».

٧. في «ب، ض، بر، بس»: «صنعنا».

٨. في «ألف، ض، بح، بس» وحاشية «بر» وشرح صدر المتألهين: «توفية». فتكون كلمة «توفية» مضافة إلى

«حقوقه». وهي إما أن تكون في محل نصب مفعول له لقوله: «صنَعْنَا» أو في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف.

٩. في «ألف»: «والمعونة» بدل «في المعونة».

١٠. في «ألف ب، ج، ض، بر، بس، بف»: «وآله الطيبين». وفي «ف»: «صلى الله عليه وآله الطاهرين».

وَأَوَّلُ مَا أُنْتَدَى<sup>١</sup> بِهِ<sup>٢</sup> وَأَفْتِيحُ بِهِ كِتَابِي هَذَا كِتَابُ الْعَقْلِ<sup>٣</sup> وَفَضَائِلِ الْعِلْمِ، وَارْتِفَاعِ  
 دَرَجَةِ أَهْلِهِ، وَعُلُوِّ قَدْرِهِمْ، وَتَقْصِ الْجَهْلِ، وَخَسَاسَةِ أَهْلِهِ، وَسَقُوطِ مَنْزِلَتِهِمْ؛ إِذْ كَانَ  
 الْعَقْلُ هُوَ الْقُطْبُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمَدَارُ<sup>٤</sup>، وَبِهِ يُخْتَجُّ، وَلَهُ السُّوَابُ، وَعَلَيْهِ الْعِقَابُ، وَاللَّهُ  
 الْمَوْفُوقُ<sup>٥</sup>.

- 
١. وفي حاشية «ف»: «صلى الله عليه وآله الطيبين». وفي «و»: «وآله الطيبين الطاهرين» كلها بدل «وآله الطاهرين».
٢. هكذا في «ج»، ف، ب، ف. وفي «ألف»، ب، ض، و، بح، بر، بس، «المطبوع»: «مأبداً».
٣. في «بح»، ض: «فيه».
٤. في حاشية «بر»: «+ والجهل».
٥. قال صدر المتألهين في شرحه، ص ١٦: «عليه المدار في الحركات الفكرية والأنظار العقلية، وهو أصل القوى المدركة والمحركة، وهو المركز الذي يرجع إليه المدارك والحواس، والنور الذي به يهتدي في ظلمات برّ الدنيا و بحر الآخرة». وقال العلامة المازندراني في شرحه، ج ١، ص ٦٦: «أي مدار التكليف والحكم بين الحقّ والباطل من الأفكار، وبين الصحيح والسقيم من الأنظار، وسائر القوى تابعة له، متفاداة لأمره ونهيه، وهو الحاكم على جميعها». وللمزيد راجع: الرواشح، ص ٦٩ - ٧٠.
٥. في «ألف»، ب، و، بس: «- والله الموفق».



(١)

كتاب العقل والجهل



## كِتَابُ الْعَقْلِ وَ الْجَهْلِ

١ / ١ . أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ<sup>٢</sup> اسْتَنْطَقَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ،

١ . الظاهر أن قائله أخبرناه أحد رواة الكافي من النعماني والصفواني وغيرهما، ويحتمل أن يكون القائل هو المصنف عليه السلام كما هو دأب القدماء. مرآة العقول، ج ١، ص ٢٥.

٢ . في مرآة العقول، ج ١، ص ٢٥: «إنَّ العقل هو تعقل الأشياء وفهماها في أصل اللغة، واصطلاح إطلاقه على أمور: الأول: هو قوة إدراك الخير والشر والتمييز بينهما، والتمكّن من معرفة أسباب الأمور ذات الأسباب، وما يؤدي إليها وما يمنع منها. والعقل بهذا المعنى مناط التكليف والثواب والعقاب. الثاني: ملكة وحالة في النفس تدعو إلى اختيار الخيرات والمنافع، واجتناب الشرور والمضار، وبها تقوى النفس على زجر الدواعي الشهوانية والغضبية...»

الثالث: القوة التي يستعملها الناس في نظام أمور معاشهم؛ فإن وافقت قانون الشرع واستعملت فيها، استحسنته الشارع وتسمّى بعقل المعاش، وهو ممدوح في الأخبار، ومغايرته لما قد مرّ بنوع من الاعتبار؛ وإذا استعملت في الأمور الباطلة والحيل الفاسدة تسمّى بالنكراء والشيطنة في لسان الشرع...»

الرابع: مراتب استعداد النفس لتحصيل النظريات وقربها وبعدها من ذلك، وأثبتوا لها مراتب أربعاً ستموها بالعقل الهولاني والعقل بالملكة والعقل بالفعل والعقل المستفاد. وقد تطلقت هذه الأسماء على النفس في تلك المراتب...»

الخامس: النفس الناطقة الإنسانية التي بها يتميز عن سائر البهائم.

ثُمَّ قَالَ لَهُ: أُذِيبُ، فَأُذِيبُ، ثُمَّ قَالَ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي مَا خَلَقْتُ خَلْقًا هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْكَ، وَلَا أَكْمَلْتَهُ إِلَّا فِي مَنْ أَحَبُّ<sup>١</sup>، أَمَا إِنِّي إِيَّاكَ أَمَرْتُ وَإِيَّاكَ أَنْهَيْتُ، وَإِيَّاكَ أُثِيبُ وَإِيَّاكَ أَعَاقِبُ<sup>٢</sup>.

٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ

صَالِحٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ<sup>٤</sup>، عَنْ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ:

عَنْ عَلِيِّ<sup>٣</sup>، قَالَ: «هَبَطَ جَبْرَيْلُ<sup>٥</sup> عَلَى آدَمَ<sup>٦</sup>، فَقَالَ: يَا آدَمُ، إِنِّي أَمِزْتُ أَنْ

أَخَيْرَكَ وَاحِدَةً مِنْ ثَلَاثٍ، فَاخْتَرَهَا وَدَعِ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ آدَمُ<sup>٧</sup>: يَا جَبْرَيْلُ،

١. السادس: ما ذهب إليه الفلاسفة من جوهر مجرد قديم لا تعلق له بالمادة ذاتاً ولا فعلاً...».

وما هنا مباحث شريفة جداً، فللاطلاع عليها وللمزيد راجع: شرح صدر المتألمين، ص ١٦-١٨؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٦٨-٧٧؛ الوافي، ج ١، ص ٥٢-٥٦؛ حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٤١-٤٤.

١. في «ف»: «أَحَبُّ إِلَيَّ».

٢. هكذا في «و، بس» والكافي، ح ٢٦ والمحاسن والأمالِي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إِيَّاكَ أَعَاقِبُ وَإِيَّاكَ أُثِيبُ».

٣. المحاسن، ص ١٩٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦، عن الحسن بن محبوب. الأمالِي للصديق، ص ٤١٨، المجلس ٦٥، ح ٥، بسنده عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى. وفي المحاسن، ص ١٩٢، ح ٥ [عن أبي جعفر وأبي عبد الله<sup>٥</sup>]؛ والكافي، كتاب العقل والجهل، ح ٢٦، بسندهما عن العلاء بن رزين. وفيه، كتاب العقل والجهل، ضمن ح ١٤ [إلى قوله: «ثُمَّ قَالَ لَهُ: أُذِيبُ فَأُذِيبُ»]؛ والمحاسن، ص ١٩٢، ح ٤ و ٧؛ ص ١٩٦، ضمن ح ٢٢؛ وعلل الشرائع، ص ١١٣، ضمن ح ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله<sup>٥</sup>. وفيه، ص ١٩٢، ح ٨، بسند آخر عن أبي عبد الله<sup>٥</sup> عن رسول الله<sup>ﷺ</sup>، مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ٤، ص ٣٨، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد عن أبيه<sup>٥</sup> عن رسول الله<sup>ﷺ</sup>. الكافي، كتاب العقل والجهل، ذيل ح ٣٢، بسند آخر عن الرضا<sup>٥</sup>. المحاسن، ص ١٩٤، ذيل ح ١٣، مرفوعاً من دون الإسناد إلى المعصوم<sup>٥</sup>. الاختصاص، ص ٢٤٤، مرسلًا عن الصادق<sup>٥</sup>؛ تحف العقول، ص ١٥، عن النبي<sup>ﷺ</sup>؛ وفي كَلِّ الْمَصَادِرِ - إِلَّا المحاسن، ح ٦ والأمالِي - مع اختلاف يسير. راجع: الخصال، ص ٤٢٧، باب العشرة، ح ٤؛ ومعاني الأخبار، ص ٣١٢، ح ١؛ والأمالِي للطوسي، ص ٥٤١، المجلس ١٩، ح ٣؛ الوافي، ج ١، ص ٥١، ح ١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٤، ح ٢٠٢٨٦.

٤. في «ألف، و، بس»: «طَرِيف». وهو سهو؛ فَإِنْ سَعِدَ هَذَا هُوَ سَعِدَ بْنِ طَرِيفِ الْإِسْكَافِ الْحَنْظَلِيِّ. أَنْظَر: رجال النجاشي، ص ١٧٨، الرقم ٤٦٨؛ رجال الطوسي، ص ١١٥، الرقم ١١٤٧؛ تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٢٧١، الرقم ٢٢١٢ وما بهامشه من المصادر.



وَمَا الثَّلَاثُ؟ فَقَالَ: الْعَقْلُ، وَالْحَيَاءُ، وَالدِّينُ، فَقَالَ آدَمُ ﷺ: إِنِّي قَدْ اخْتَرْتُ الْعَقْلَ،  
فَقَالَ جَبْرِئِيلُ ﷺ لِلْحَيَاءِ وَالدِّينِ: انصَرِفَا وَدَعَاةَ، فَقَالَا: يَا جَبْرِئِيلُ، إِنَّا أُمِرْنَا أَنْ نَكُونَ  
مَعَ الْعَقْلِ حَيْثُ كَانَ، قَالَ: فَشَأْنُكُمْ<sup>٣</sup>، وَعَرَجَ<sup>٤</sup>.

٣ / ٣ . أَخْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

رَفَعَهُ إِلَيَّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا الْعَقْلُ؟ قَالَ: «مَا عَيْدَ بِهِ الرَّحْمَنُ،  
وَاطْتَسَبَ بِهِ الْجِنَانُ». قَالَ: قُلْتُ: فَأَلْذِي<sup>٦</sup> كَانَ فِي مُعَاوِيَةَ؟ فَقَالَ: «تِلْكَ النَّكْرَاءُ<sup>٧</sup>، تِلْكَ  
الشَّيْطَنَةُ، وَهِيَ شَبِيهَةٌ بِالْعَقْلِ وَلَيْسَتْ بِالْعَقْلِ»<sup>٨</sup>.

١ . في «ألف» ب، ض، بع، بس، وحاشية «ج»، بفي، والمحاسن والفتية والخصال: «فإني».

٢ . في «ج»، بس، بفي: «- وقد».

٣ . «الشأن» بالهمزة: الأمر والحال والقصد، أي فشأنكما معكما، أي أن الأمر إليكما في ذلك، أو الزما شأنكما.  
قال العلامة المجلسي: «ثم إنه يحتمل أن يكون ذلك استعارة تمثيلية، كما مر: أو أن الله تعالى خلق صورة  
مناسبة لكل واحد منها، ويعنها مع جبرئيل ﷺ». راجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٨٠؛ الوافي، ج ١، ص ٨١؛  
مرآة العقول، ج ١، ص ٣٢.

٤ . المحاسن ص ١٩١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢، عن عمرو بن عثمان. وفي الأمالي للصدوق، ص ٦٧٢،  
المجلس ٩٦، ح ٣؛ والخصال، ص ١٠٢، باب الثلاثة، ح ٥٩، بسندهما عن عمرو بن عثمان؛ الفقيه، ج ٤،  
ص ٤١٦، ح ٥٩٠٦ بإسناده عن مفضل بن صالح، وفي الكل مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٨٠، ح ٧؛  
الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٤، ح ٢٠٢٨٧. ٥ . في «ألف»: «+ والعقل».

٦ . في «ج»، جه، وحاشية «ب»، بع، بفي: «فما الذي». وفي «بر»، بو، وحاشية «ض»، بع: «ما الذي».

٧ . في «ج»: «النكر». وفي الوافي: «تلك النكراء»: هي الفطنة المجاوزة عن حد الاعتدال إلى الإفراط الباعثة  
لصاحبها على المكر والحيل والاستبداد بالرأي وطلب الفضول في الدنيا، ويسمى بالجريرة والدهاء. وفي  
حاشية ميرزا رفيعا، ص ٤٦، و «مرآة العقول»، ج ١، ص ٣٣: «قوله ﷺ تلك النكراء؛ يعني الدهاء والفطنة، وهي  
جودة الرأي وحسن الفهم، وإذا استعملت في مشتبهات جنود الجهل يقال لها: الشيطنة. وتبه ﷺ عليه بقوله:  
«تلك الشيطنة» بعد قوله: «تلك النكراء». وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٧٥ (نكر).

٨ . المحاسن، ص ١٩٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٥؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٣٩، ح ١، بسندهما عن محمد بن  
عبد الجبار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٧٩، ح ٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٥، ح ٢٠٢٨٨؛ البحار، ج ٣٣،  
ص ١٧٠، ح ٤٤٧. ولم يرد فيه: «وليس بالعقل».

٤ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ

الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ، قَالَ:

سَمِعْتُ الرَّضَاءَ يَقُولُ: «صَدِيقُ كُلِّ امْرِئٍ عَقْلُهُ، وَعَدُوُّهُ جَهْلُهُ»<sup>١</sup>.

٥ / ٥ . وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ<sup>٢</sup>: «إِنَّ عِنْدَنَا قَوْمًا لَهُمْ مَحَبَّةٌ وَلَيْسَتْ لَهُمْ تِلْكَ الْعَزِيمَةُ<sup>٣</sup>،

يَقُولُونَ بِهَذَا الْقَوْلِ، فَقَالَ<sup>٤</sup>: «لَيْسَ أَوْلِيكَ مِمَّنْ عَاتَبَ اللَّهُ تَعَالَى، إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ:

﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾<sup>٥</sup>.

٦ / ٦ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ<sup>٦</sup>، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الرَّازِيِّ، عَنِ

١ . المحاسن، ص ١٩٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٢، عن الحسن بن علي بن فضال، عن الحسن بن الجهم، عن الرضا عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، علل الشرائع، ص ١٠١، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٤، ح ١، بسنده عن الحسن بن الجهم. وفيه، ج ١، ص ٢٥٨، ح ١٥، بسند آخر. تحف العقول، ص ٤٤٣. الوافي، ج ١، ص ٨١، ح ٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٥، ح ٢٠٨٩.

٢ . «الظاهر أنه أبو الحسن الرضا عليه السلام، ويحتمل أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام؛ لأن الحسن بن الجهم يروي عنهما». شرح المازندراني، ج ١، ص ٨٤. النظر، ص ٦٣ - ٦٤.

٣ . في شرح صدر المتألهين، ص ٢١: «إِنَّ قَوْمًا لَهُمْ مَحَبَّةٌ أَيْ لِلْأئِمَّةِ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ «وليس له تلك العزيمة» المعهودة بين الشيعة والموالي، والرسوخ في المحبة بحيث يسهل معها بذل المهرج والأولاد والأموال في طريق مودة أولي القربى ومواليتهم، يقولون بهذا القول اعترافاً باللسان تقليداً وتعصباً، لا بحسب البصيرة والبرهان...ولئك ليسوا ممن كلّفهم الله بهذا العرفان، أو عاتبهم بالقصور عن دركه، ولا من الذين عوقبوا في القيامة بعدم بلوغهم إلى نيل رتبة الموالات وحقيقة المحبة لهم عليه السلام؛ فإنّ المحبة والموالات لهم فرع على المعرفة بحالهم وشأنهم، ومعرفة أولياء الله أمر غامض لطيف؛ لأنها من جنس معرفة الله، لا بدّ فيها من فطرة صافية، وذهن لطيف، وطيب في الولادة، وطهارة في النفس، وبصيرة ثابتة، وعقل كامل».

٤ . الحشر (٥٩): ٢. ٥ . الوافي، ج ١، ص ٨١، ح ٩.

٦ . في «و»: «أحمد بن حسان» وهو سهو؛ لأنّ محمّد بن حسان هو أبو عبد الله الرازي، روى أحمد بن إدريس كتبه؛ كما في رجال النجاشي، ص ٣٣٨، الرقم ٩٠٣، والقهرست للطوسي، ص ٤١٤، الرقم ٦٢٩. وروى عنه بعنوان أبي علي الأشعري في عدّة من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٤٢٥ - ٤٢٦.

سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ كَانَ عَاقِلًا، كَانَ لَهُ دِينٌ، وَمَنْ كَانَ لَهُ دِينٌ، دَخَلَ الْجَنَّةَ»<sup>١</sup>.

٧ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ

يَعْقُوبِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّمَا يَدَاقُ<sup>٢</sup> اللَّهُ الْعِبَادَ فِي الْحِسَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى قَدْرِ

مَا آتَاهُمْ مِنَ الْعُقُولِ فِي الدُّنْيَا»<sup>٣</sup>.

٨ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

سَلِيمَانَ الدِّيَلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَلَا نَ مِنْ عِبَادَتِهِ وَدِينِهِ وَفَضْلِهِ كَذَا وَكَذَا»<sup>٤</sup>، فَقَالَ عليه السلام: «كَيْفَ

١٢ / ١

«هذا، والخبر رواه الصدوق في ثواب الأعمال، ص ٢٩، ح ٢، بسنده عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن حسان. ويبدو في بادي الرأي وقوع اختلال في أحد السندين، من زيادة في سند ثواب الأعمال، أو سقط في سند الكافي، لكن هذا الاختلاف تابع لاختلاف مصادر الكليني والصدوق؛ والظاهر أنّ الكليني أخذ الخبر من كتاب محمد بن حسان وأضاف إليه طريقه، لكن الصدوق أخذ الخبر من كتاب نوادر الحكمة لمحمد بن أحمد بن يحيى، وأضاف طريقه إلى هذا الكتاب.

وهذا أمر واضح لمن تتبع أسناد كتب الشيخ الصدوق وقارنها مع أسناد الكافي.

١ . ثواب الأعمال، ص ٢٩، ح ٢، بسنده عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن حسان . الوافي، ج ١، ص ٨٢، ح ١٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٦، ح ٢٠٢٩٠.

٢ . في «ج» وحاشية «بر»: «يدافي». وفي حاشية «ج»: «يداف» و«يداق». وقد اختار السيد الداماد «يداف» ووصف لفظه «يداق» بالسقم والتحريف، كما في التعليق للداماد، ص ٢٣ - ٢٤. واختار الفيض الكاشاني «يداق» ووسم «يداف» بالتصحيف، كما في الوافي.

٣ . المحاسن، ص ١٩٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٦. وفي معاني الأخبار، ص ١، ح ٢ بسند آخر مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١، ص ٨٢، ح ١١؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٠، ح ٦٤؛ البحار، ج ٧، ص ٢٦٧، ح ٣٢.

٤ . هكذا في «بع» وحاشية «ب» والأمالى. وفي «الف، ف» وحاشية «ج» والبحار: «كذا». وفي سائر النسخ والمطبوع والوافي: - «كذا وكذا».

عَقْلُهُ؟» قُلْتُ ١: لَا أُدْرِي، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الشَّوَابَ عَلَى قَدْرِ الْعَقْلِ؛ إِنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ يَغْبُدُ اللَّهَ فِي جَزِيرَةٍ مِنْ جَزَائِرِ الْبَحْرِ، خَضْرَاءَ، نَضْرَةً ٢، كَثِيرَةَ الشَّجَرِ، ظَاهِرَةَ ٣ الْمَاءِ، وَإِنَّ مَلَكًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَرَّ بِهِ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، أَرِنِي ثَوَابَ عَبْدِكَ هَذَا، فَأَرَاهُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ، فَاسْتَعْلَمَهُ الْمَلَكُ، فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ أَنْ اضْحَبْهُ، فَأَتَاهُ الْمَلَكُ فِي صُورَةٍ ٥ إِنْسِيٍّ، فَقَالَ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ ٦: أَنَا رَجُلٌ عَابِدٌ بَلَّغَنِي مَكَانَكَ وَعِبَادَتَكَ فِي هَذَا الْمَكَانِ، فَأَتَيْتُكَ ٧ لِأُعْبِدَ اللَّهَ مَعَكَ، فَكَانَ مَعَهُ يَوْمَهُ ذَلِكَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ، قَالَ لَهُ الْمَلَكُ: إِنَّ مَكَانَكَ لَنْزَةٍ وَمَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلْعِبَادَةِ، فَقَالَ لَهُ الْعَابِدُ: إِنَّ لِمَكَانِنَا هَذَا غَيْبًا، فَقَالَ لَهُ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: لَيْسَ لِرَبَّنَا بِهِيْمَةٌ ٨، فَلَوْ كَانَ لَهُ جِمَارٌ رَعَيْنَاهُ ٩ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ فَإِنَّ هَذَا الْحَشِيشَ يَضِيعُ، فَقَالَ لَهُ ١٠ الْمَلَكُ: وَمَا لِرَبِّكَ جِمَارٌ؟ فَقَالَ: لَوْ كَانَ لَهُ جِمَارٌ مَا كَانَ يَضِيعُ مِثْلُ هَذَا الْحَشِيشِ، فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْمَلِكِ: «إِنَّمَا أُبَيِّنُهُ ١١ عَلَى قَدْرِ عَقْلِهِ» ١٢.

١. في «و» والأمايي: «فقلت».

٢. «النُّضْرَةُ»: الحُسن والرويق. الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٠ (نضر).

٣. في «ج» بر، والأمايي والبحار: «ظاهرة». واختاره المجلسي. وأما الفيض الكاشاني فقد احتمل أن تكون الكلمة مصحفةً ورجح «ظاهرة» بالظاء المعجمة. وأما الصدر الشيرازي فقد جزم بالتصحيف وقال: «... بالظاء المعجمة، والإهمال تصحيف لا وجه له». امرأة العقول، ج ١، ص ٣٤؛ الوافي، ج ١، ص ٨٣؛ شرح صدر المثاليين، ص ٢٢.

٤. أي رآه وعدّه قليلاً بالقياس إلى عبادته وكثرة عمله وسعيه.

٥. في «بف»: «بصورة».

٦. في «ب» ض، يح، بس، وحاشية «ف»: «فقال». وفي «يح، بس»: «+» «له».

٧. في الأمايي: «بهذا المكان، فجننت» بدل «في هذا المكان، فأتيتك».

٨. في الأمايي: «قال له الملك: إن مَكَانَكَ لَنْزَهَةٌ». قال: ليت لربنا بهيمة» بدل «قال له الملك - إلى - لربنا بهيمة».

٩. في «ب» يح، بس، والأمايي: «لرعيناه».

١٠. هكذا في النسخ والأمايي. وفي المطبوع: «+» «ذلك».

١١. في «ألف» ج، بس، وحاشية «ب» ض، يح، «أُتْبِتُهُ».

١٢. الأمايي للصدوق، ص ٤١٨، المجلس ٦٥، ح ٦، بسنده عن الكليني - الوافي، ج ١، ص ٨٢، ح ١٢؛ البحار،

٩ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ التُّوفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: إِذَا بَلَغَكُمْ عَنْ رَجُلٍ حُسْنُ خَالٍ، فَانظُرُوا فِي حُسْنِ عَقْلِهِ؛ فَإِنَّمَا يُجَازِي بِعَقْلِهِ»<sup>٢</sup>.

١٠ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ، قَالَ:

ذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام رَجُلًا مُبْتَلَى بِالْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ<sup>٣</sup>، وَقُلْتُ: هُوَ رَجُلٌ عَاقِلٌ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَأَيُّ عَقْلِ لَهُ وَهُوَ يُطِيعُ الشَّيْطَانَ؟»<sup>٤</sup> فَقُلْتُ لَهُ: وَكَيْفَ يُطِيعُ الشَّيْطَانَ؟ فَقَالَ عليه السلام: «سَلُهُ: هَذَا الَّذِي يَأْتِيهِ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ؟ فَإِنَّهُ يَقُولُ لَكَ: مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ»<sup>٥</sup>.

١١ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ،

قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَا قَسَمَ اللَّهُ لَلْإِعْيَادِ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنَ الْعَقْلِ؛ فَتَوَمَّ الْعَاقِلِ

أَفْضَلُ مِنْ سَهْرِ الْجَاهِلِ»<sup>٥</sup>، وَإِقَامَةُ الْعَاقِلِ أَفْضَلُ..... ← ١٣/١

١ . «فإنما يجازى بعقله» أي على أعماله بقدر عقله، وللعقل مراتب متفاوتة تفاوتاً فاحشاً، وهو أصل العبادة وأساسها، والنتائج والثمرات تابعة للأصول والمباني، ومراتب الفضل في الأجر والجزاء على حسب درجات العقول في الشرف والبهاء، فكل من كان عقله أكمل كان ثوابه أجزل. راجع: شرح صدر المتألهين، ص ٢٢؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٩٥؛ الوافي، ج ١، ص ٨٤؛ «مرأة العقول»، ج ١، ص ٣٦.

٢ . المحاسن، ص ١٩٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤، عن الحسين بن يزيد التوفلي وجهم بن حكيم المدائني، عن إسماعيل بن أبي زياد السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. الوافي، ج ١، ص ٢٨٣، ح ١٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٠، ح ٦٦.

٣ . هي حالة نفسية يبتلى بها البعض، فيوسوس في نية الصلاة والوضوء أو في فعلهما، فيقوم بأداء أعمال غير مكلف بها شرعاً. راجع: «مرأة العقول»، ج ٨، ص ٣٦؛ الشافي للمظفر، ج ١، ص ٧٣.

٤ . الوافي، ج ١، ص ٨٤، ح ١٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٦٣، ح ١٣٧.

٥ . في المحاسن: «وإفطار العاقل أفضل من صوم الجاهل».

مِنْ شَخْوصِ الْجَاهِلِ، وَلَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا وَلَا رَسُولًا<sup>٢</sup> حَتَّى يَسْتَكْمِلَ الْعَقْلَ، وَيَكُونَ عَقْلُهُ أَفْضَلَ مِنْ عَقُولِ جَمِيعِ<sup>٣</sup> أُمَّتِهِ، وَمَا يُضْمِرُ النَّبِيُّ فِي نَفْسِهِ أَفْضَلَ مِنْ اجْتِهَادِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَمَا أَدَّى الْعَبْدُ فِرَاقَ اللَّهِ حَتَّى عَقَلَ عَنْهُ<sup>٤</sup>، وَلَا بَلَغَ جَمِيعَ الْعَابِدِينَ فِي فَضْلِ عِبَادَتِهِمْ مَا بَلَغَ الْعَاقِلُ، وَالْعُقْلَاءُ<sup>٥</sup> هُمْ أَوْلُو الْأَلْبَابِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أَوْلُو الْأَلْبَابِ»<sup>٦</sup>.

١٢ / ١٢ . أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>١٠</sup> الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا<sup>١١</sup> رَفَعَهُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ<sup>١٢</sup>: «يَا هِشَامُ، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بَشَّرَ أَهْلَ الْعَقْلِ وَالْفَهْمِ فِي كِتَابِهِ، فَقَالَ<sup>١٣</sup>: «فَبَشِّرْ عِبَادِيَ الَّذِينَ يَسْتَعِينُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أَوْلِيكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأَوْلِيكَ هُمْ أَوْلُو الْأَلْبَابِ»<sup>١٤</sup>.

يَا هِشَامُ، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَكْمَلَ لِلنَّاسِ الْحُجَجَ بِالْعُقُولِ، وَنَصَرَ النَّبِيِّينَ

١ . «الشخص» هو السيّد من بلد إلى آخر والخروج من موضع إلى غيره، والمراد هاهنا خروجه من بلده إلى بلد آخر في سبيل الله تعالى وطلباً لمرضاته، كالجهاد والحجّ وتحصيل العلم. أنظر: لسان العرب، ج ٧، ص ٤٦؛ المصباح المنير، ص ٣٠٦ (شخص)؛ التعليقة للدماماد، ص ٢٨، وسائر الشروح.

٢ . في المحاسن: «رسولاً ولا نبياً».

٣ . هكذا في «ح، ض، و، يع، بد، بر، بس، بع، بل، بو، جل، جم» والمحاسن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من جميع عقول».

٤ . في المحاسن: «+ جميع».

٥ . في المحاسن: «وما أدّى العاقل».

٦ . في المحاسن: «إنّ العقلاء».

٨ . هكذا في القرآن: الرعد (١٣): ١٩؛ الزمر (٣٩): ٩ والمحاسن. وفي النسخ والمطبوع: «وما يتذكر إلا أولوا الأبواب». وفي سورة البقرة (٢): ٢٦٩؛ وآل عمران (٣): ٧: «وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا أَوْلُو الْأَلْبَابِ».

٩ . المحاسن، ج ١، ص ١٩٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ١١. تحف العقول، ص ٣٩٧. الوافي، ج ١، ص ٨٥، ح ١٥.

١٠ . في «و» وحاشية «ح، ض»: «أبو علي».

١١ . في «ب»: «- عن بعض أصحابنا».

١٢ . في «ف»: «+ تعالى». وقد تكررت هذه الإضافة في نسخة «ف» فقط في مواضع كثيرة من حديث هشام بعد

١٣ . الزمر (٣٩): ١٧-١٨.

لفظ «قال» والله».

بِالْبَيَانِ ١، وَذَلَّهْمُ عَلَى رُبُوبِيَّتِهِ بِالْأَدِلَّةِ، فَقَالَ: ﴿وَالِهَيْكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ٥  
 إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ  
 النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَضْرِيغِ  
 الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ٦﴾.

١٤/١

يَا هَيْشَامُ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى مَعْرِفَتِهِ بِأَنَّ لَهُمْ مَدَبْرَأً، فَقَالَ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ  
 اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ٣﴾ وَقَالَ:  
 ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تَرَابٍ ثُمَّ مِنْ نَفْطَةٍ ثُمَّ مِنْ عِلْقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا  
 شُيُوخًا وَمِنْكُمْ مَنْ يَتَوَفَّى مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبْلُغُوا أَجْلًا مُسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ٤﴾ وَقَالَ: (إِنَّ فِي اخْتِلَافِ  
 اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَضْرِيغِ الرِّيَاحِ ٥  
 لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) ٦ وَقَالَ: ﴿يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ٧﴾ وَقَالَ:  
 ﴿وَجَنَّتْ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٍ وَنَخِيلٍ صِينُونَ وَغَيْرِ صِينُونَ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَتُقَضَّلُ بَعْضُهَا عَلَى  
 بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ٨﴾ وَقَالَ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا  
 وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ٩﴾ وَقَالَ: ﴿قُلْ  
 تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي كَمَا لَا تُحْسِبُونَ بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ  
 إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَنْزَرُكُمْ وَإِنَّهُمْ لَا تَعْرَبُونَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ

١. في «ب»: «بالبیان».

٢. البقرة (٢): ١٦٣-١٦٤.

٣. النحل (١٦): ١٢.

٤. غافر (٤٠): ٦٧.

٥. هكذا في «بف، ض» وشرح صدر المتألهين. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وَالسَّحَابِ الْمَسْخَرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ». وفي مرآة العقول، ج ١، ص ٤٢: «وَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّغْيِيرَ مِنَ النَّسَاجِ أَوْ الرِّوَاةِ، أَوْ نَقْلِ بِالْمَعْنَى».

٦. إشارة إلى الآية ٥ من سورة الجنانية (٤٥): «وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَضْرِيغِ الرِّيَاحِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ». والظاهر أنها نقل بالمعنى، كما قال به العلامة المجلسي.

٧. الحديد (٥٧): ١٧.

٨. الرعد (١٣): ٤.

٩. الروم (٣٠): ٢٤.

اللهِ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَمْ وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ<sup>١</sup> وَقَالَ: «هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا زَرَقْنَاكُمْ فَأَتَيْتُمْ فِيهِ سَوَاءً تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ<sup>٢</sup>. يَا هِسَامُ، ثُمَّ وَعَظَ أَهْلَ الْعَقْلِ، وَرَعَّيْتَهُمْ فِي الْآخِرَةِ، فَقَالَ: «وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ<sup>٣</sup>».

يَا هِسَامُ، ثُمَّ خَوَّفَ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ عِقَابَهُ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «ثُمَّ نَمَرْنَا الْآخِرِينَ<sup>٤</sup> وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ<sup>٥</sup> وَاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ<sup>٦</sup>» وَقَالَ: «إِنَّا مُنْزِلُونَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقُرْيَةِ رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ<sup>٧</sup> وَلَقَدْ تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ<sup>٨</sup>».

يَا هِسَامُ، إِنَّ الْعَقْلَ مَعَ الْعِلْمِ، فَقَالَ: «وَرِيكَ الْأَمْثَالُ تُضَرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ<sup>٩</sup>».

يَا هِسَامُ، ثُمَّ ذَمَّ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ، فَقَالَ: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ<sup>١٠</sup>» وَقَالَ: «وَمَسْئَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْى فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ<sup>١١</sup>» وَقَالَ: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ<sup>١٢</sup> إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ<sup>١٣</sup>» وَقَالَ: «أَمْ تَحْسَبُ أَنْ أَكْثَرُهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً<sup>١٤</sup>» وَقَالَ: «لَا يَقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعاً إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ<sup>١٥</sup>» وَقَالَ: «وَتَتَسَوَّنَ أَنْفُسُكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا

١ . الأنعام (٦): ١٥١ .

٢ . الروم (٣٠): ٢٨ .

٣ . الأنعام (٦): ٣٢ .

٤ . الصافات (٣٧): ١٣٦-١٣٨ .

٥ . العنكبوت (٢٩): ٣٥-٣٤ .

٦ . العنكبوت (٢٩): ٤٣ .

٧ . البقرة (٢): ١٧٠ .

٨ . البقرة (٢): ١٧١ .

٩ . هكذا في القرآن وشرح صدر المتألهين. وفي جميع النسخ المتوفرة لدينا والطبوع: «من يستمع» وهو خطأ

من السناخ .

١٠ . يونس (١٠): ٤٢ .

١١ . الفرقان (٢٥): ٤٤ .

١٢ . الحشر (٥٩): ١٤ .



تَعْقِلُونَ»<sup>١</sup>.

يَا هِشَامُ، ثُمَّ ذَمَّ اللَّهُ الْكُنُزَةَ، فَقَالَ: «وَلِإِنْ تَطِعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ»<sup>٢</sup> وَقَالَ: «وَلِئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ»<sup>٣</sup> وَقَالَ: «وَلِئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْبَأَ بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ»<sup>٤</sup>.

يَا هِشَامُ، ثُمَّ مَدَحَ الْعِلْمَةَ، فَقَالَ: «وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ»<sup>٥</sup> وَقَالَ: «وَقَلِيلٌ مَا هُمْ»<sup>٦</sup> وَقَالَ: «وَمَا أَمِنَ وَمَا أَمِنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ»<sup>٧</sup> وَقَالَ: «وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ»<sup>٨</sup> وَقَالَ: «وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ»<sup>٩</sup> وَقَالَ: «وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَشْعُرُونَ»<sup>١٠</sup>.

يَا هِشَامُ، ثُمَّ ذَكَرَ أُولِي الْأَلْتَابِ بِأَحْسَنِ الذِّكْرِ، وَحَلَّاهُمْ بِأَحْسَنِ الْحَلِيَّةِ، فَقَالَ: «يُؤْتِي الْجَنَّةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتِ الْجَنَّةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْتَابِ»<sup>١١</sup>

١ . البقرة (٢): ٤٤. ٢ . الأنعام (٦): ١١٦.

٣ . هكذا في المطبوع. وفي جميع النسخ التي بأيدينا: «لا يعقلون»، وهو مخالف لما في القرآن، ولعله خطأ من النساخ أو تصحيف من الرواة. قال المجلسي: «ويحتمل أن يكون نَقْلٌ بالمعنى إشارة إلى ما مر من استلزام

العقل للعلم». ٤ . مرآة العقول، ج ١، ص ٥٠. ٥ . لقمان (٣١): ٢٥.

٦ . العنكبوت (٢٩): ٦٣. ٧ . سبأ (٣٤): ١٣.

٨ . ص (٣٨): ٢٤. ٩ . غافر (٤٠): ٢٨.

١٠ . هود (١١): ٤٠.

١١ . الأنعام (٦): ٣٧؛ الأعراف (٧): ١٣١؛ يونس (١٠): ٥٥؛ القصص (٢٨): ١٣ و ٥٧؛ الزمر (٣٩): ٤٩؛ الدخان (٤٤): ٣٩؛ الطور (٥٢): ٤٧. ١٢ . المائدة (٥): ١٠٣.

١٢ . لا توجد آية في القرآن الكريم بهذا اللفظ؛ لذلك احتمل العلامة المجلسي أن يكون الإمام عليه السلام قد نقل معنى الآية، أو تصحيف من الرواة. نعم، وردت بعض الآيات في سورة يونس (١٠): ٦٠ والنمل (٢٧): ٧٣ نقول: «وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَشْكُرُونَ» فيكون احتمال التصحيف وارداً. وتجدر الإشارة إلى أن الآيات الأخيرة أوردتها الحرزاني في تحف العقول، ص ٣٨٥ مع آيات ذم الكثرة.

١٣ . البقرة (٢): ٢٦٩.

وَقَالَ: «وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ»<sup>١</sup>  
 ١٦/١ وَقَالَ: «إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ آيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ»<sup>٢</sup> وَقَالَ:  
 «أَفَمَنْ يَعْظَمُ أَنْمَأ أَنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ»<sup>٣</sup> وَقَالَ: «أَمَّنْ  
 هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ  
 وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ»<sup>٤</sup> وَقَالَ: «كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ  
 وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ»<sup>٥</sup> وَقَالَ: «وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْزَقْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ ٥ هُدًى  
 وَذِكْرًا لِأُولِي الْأَلْبَابِ»<sup>٦</sup> وَقَالَ: «وَذَكَرَ فَإِنَّ الذُّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ»<sup>٧</sup>.

يَا هِشَامُ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ»<sup>٨</sup> يَغْنِي  
 عَقْلًا، وَقَالَ: «وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ»<sup>٩</sup> قَالَ: الْفَهْمُ وَالْعَقْلُ.

يَا هِشَامُ، إِنَّ لُقْمَانَ قَالَ لِابْنِهِ: تَوَاضَعْ لِلْحَقِّ تَكُنْ أَعْقَلَ النَّاسِ، وَإِنَّ  
 الْكَيْسَ<sup>١٠</sup> لَدَى<sup>١١</sup> الْحَقِّ يَسِيرٌ<sup>١٢</sup>، يَا بُنَيَّ إِنَّ الدُّنْيَا بَخْرٌ عَمِيقٌ قَدْ غَرِقَ فِيهَا<sup>١٣</sup>

١. آل عمران (٣): ٧.

٢. آل عمران (٣): ١٩٠.

٣. الزمر (٣٩): ٩.

٤. غافر (٤٠): ٥٣-٥٤.

٥. لقمان (٣١): ١٢.

١٠. «الكيس» يقرأ بوجهين: بفتح الكاف وسكون الياء، بمعنى العقل والفظانة، وهو مختار السيد الدماماد وصدر  
 المتألهين؛ وبفتح الكاف وكسر الياء المشددة بمعنى ذي الكيس، وهو مختار الفيض والمازندراني.  
 و«اليسير»: القليل، أو الهين ومقابل العسير.

والمعنى على الوجه الأول: أن فطانة الإنسان وعقله سهل هين عند الحق لا قدر له؛ أو إدراكه عنده قليل. وعلى  
 الثاني: العاقل الذي يعمل بمقتضى عقله عند ظهور الحق قليل، أو مقدار له غير صعب ولا عسير. واحتمل  
 العلامة المجلسي كون «يسير» على كلا الوجهين فعلاً. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢١٧-٢١٨ (كيس)؛ وج ٥،  
 ص ٢٩٥ (يسر) وشروح الكافي. ١١. في «بمع»: «الذي».

١٢. في حاشية «ض»، «بمع»: «أسير».

١٣. في «ج»، «ض»، «ف»، «بمع»، «بس»، وحاشية «ب»، «بر»، وشروح صدر المتألهين والرافعي: «فيه».

عَالَمٌ كَثِيرٌ، فَلَتَكُنَّ<sup>٢</sup> سَفِينَتَكَ فِيهَا تَقْوَى اللَّهِ، وَخَشَوْهَا<sup>٣</sup> الْإِيمَانَ، وَشِرَاعَهَا<sup>٤</sup> التَّوَكُّلَ، وَقِيَمَهَا الْعَقْلَ، وَذَلِيلَهَا الْعِلْمَ، وَسَكَانَهَا<sup>٥</sup> الصَّبْرَ.

يَا هِشَامُ، إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ ذَلِيلًا، وَذَلِيلَ الْعَقْلِ التَّفَكُّرُ، وَذَلِيلَ التَّفَكُّرِ الصَّمْتُ؛ وَلِكُلِّ شَيْءٍ مَطِيئَةً<sup>٦</sup>، وَمَطِيئَةَ الْعَقْلِ التَّوَاضُعُ؛ وَكَفَى بِكَ جَهْلًا أَنْ تَزَكَبَ مَا نُهِيتَ عَنْهُ.

يَا هِشَامُ، مَا بَعَثَ اللَّهُ أَنْبِيَاءَهُ وَرَسَلَهُ إِلَى عِبَادِهِ إِلَّا لِيَعْقِلُوا<sup>٧</sup> عَنِ اللَّهِ، فَأَحْسَنَهُمْ اسْتِجَابَةً أَحْسَنَهُمْ مَعْرِفَةً، وَأَعْلَمَهُمْ بِأَمْرِ اللَّهِ أَحْسَنَهُمْ<sup>٨</sup> عَقْلًا، وَأَكْمَلَهُمْ عَقْلًا أَرْفَعَهُمْ دَرَجَةً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

يَا هِشَامُ، إِنَّ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجَّتَيْنِ: حُجَّةٌ ظَاهِرَةٌ، وَحُجَّةٌ بَاطِنَةٌ، فَأَمَّا الظَّاهِرَةُ فَالرُّسُلُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَالْأَيْمَةُ، وَأَمَّا الْبَاطِنَةُ فَالْعُقُولُ.

١. في «بح» بكسر اللام. وفي «جم» بفتحها. قال المجلسي في مرآة العقول: «يمكن أن تُقرأ بفتح اللام وكسرها». ٢. في «بف»: «فليكن».

٣. «الخشوع»: ما ملأت به - كالقطن - الفراش وغيره. وفي لسان العرب: «حشا الوسادة والفراش وغيرهما يحشوها خشوعاً: ملاءها، واسم ذلك الشيء الخشوع». والمراد هاهنا ما تملأ السفينة منها من المتاع وأنواع ما يتجر به. راجع: لسان العرب ج ١٤، ص ١٨٠ (حشا)؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ١٨١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٥٥.

٤. شِراع السفينة: ما يرفع فوقها من ثوب لتدخل فيه الريح، فتجريها. النهاية، ج ٢، ص ٤٦١ (شرع).

٥. سُكَّان السفينة هو ذئب السفينة؛ لأنها به تقوم وتُسكَن وتعذَّل وتمنع من الحركة والاضطراب. راجع: المغرب، ص ٢٣٠؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٢١١ (سكن).

٦. «المطيئة»: الناقة التي يُركب مطاها، أي ظهرها - كما اختاره الصدر الشيرازي -، أو الدابة التي تمطو في سيرها أي تجد وتسرع، كما اختاره أيضاً المازندراني. راجع: شرح صدر المتألهين، ص ٥٦؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ١٨٥؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٤٠؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٨٥ (مطأ).

٧. فاعل «ليعقلوا» إما الأنبياء، والمعنى: ليؤدوا عن الله ما لزمهم؛ كما اختاره الصدر الشيرازي. أو العباد، والمعنى: ليكتسبوا العلوم الدينية ويعرفوا ما لا يعلمون عن الله بتعليم الرسل واتباعهم؛ كما اختاره الفيض الكاشاني والمجلسي، أو يحتمل الوجهين، كما اختاره المازندراني. راجع: شرح صدر المتألهين، ص ٥٦؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ١٨٧؛ الوافي، ج ١، ص ٩٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٥٩.

٨. في «و»: «وأحسنهم».

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَاقِلَ، الَّذِي لَا يَسْغُلُ الْحَلَالَ سُكْرَهُ، وَلَا يَغْلِبُ الْخِرَامَ صَبْرَهُ.  
 يَا هِشَامُ، مَنْ سَلَطَ ثَلَاثًا عَلَى ثَلَاثٍ، فَكَأَنَّمَا أَعَانَ عَلَى هَدْمِ عَقْلِهِ: مَنْ أَطْلَمَ نُورَ  
 تَفَكُّرِهِ بِطُولِ أَمَلِهِ، وَمَخَا طَرَائِفِ حِكْمَتِهِ بِفُضُولِ كَلَامِهِ<sup>١</sup>، وَأَطْفَأَ نُورَ عِزَّتِهِ بِشَهَوَاتِ  
 نَفْسِهِ، فَكَأَنَّمَا أَعَانَ هَوَاهُ عَلَى هَدْمِ عَقْلِهِ، وَمَنْ هَدَمَ عَقْلَهُ، أَفْسَدَ عَلَيْهِ دِينَهُ وَدُنْيَاهُ.  
 يَا هِشَامُ، كَيْفَ يَزُكُّو<sup>٢</sup> عِنْدَ اللَّهِ عَمَلَكَ، وَأَنْتَ قَدْ شَغَلْتَ قَلْبَكَ عَنْ أَمْرِ رَبِّكَ،  
 وَأَطَعْتَ هَوَاكَ عَلَى غَلْبَةِ عَقْلِكَ؟!

يَا هِشَامُ، الصَّبْرُ عَلَى الْوَحْدَةِ عَلَامَةٌ قُوَّةِ الْعَقْلِ، فَمَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ<sup>٤</sup>، اعْتَزَلَ  
 أَهْلَ الدُّنْيَا وَالرَّاعِيبِينَ فِيهَا، وَرَغِبَ فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ، وَكَانَ اللَّهُ أُنْسَهُ<sup>٦</sup> فِي  
 الْوَحْشَةِ، وَصَاحِبَهُ فِي الْوَحْدَةِ، وَغِنَاهُ<sup>٧</sup> فِي الْعَيْلَةِ<sup>٨</sup>،.....←

١ . في مرآة العقول: «والسبب في ذلك أن بطول الأمل يقبل إلى الدنيا ولذاتها، فيشغل عن التفكير، أو يجعل مقتضى طول الأمل ماحياً بمقتضى فكره الصائب. والطريف: الأمر الجديد المستغرب الذي فيه نفاسه. ومحو الطرائف بالفضول إما لأنه إذا اشتغل بالفضول شغل عن الحكمة في زمان التكلم بالفضول، أو لأنه لنا سمعوا الناس منه الفضول لم يعأوا بحكمته، أو لأنه إذا اشتغل به محى الله عن قلبه الحكمة». وراجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١٠٧٥؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٣٩٤ (طرف).

٢ . قال المجلسي: «الزكاة تكون بمعنى النمز والطهارة، وهنا يحتملها». وعليه بقية الشروح. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٠٧؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٥٨ (زكا).

٣ . في حاشية «بح»: «ذكر».

٤ . قوله: «عقل عن الله» فقد مضى معناه قريباً، ولكن المجلسي قال هنا -مضافاً إلى ما ذكر-: «قوله: «عقل عن الله» أي حصل له معرفة ذاته وصفاته وأحكامه وشرايعه، أو أعطاه العقل، أو علم الأمور بعلم ينتهي إلى الله بأن أخذه عن أنبيائه وحججه: «إما بلا واسطة، أو بواسطة، أو بلغ عقله إلى درجة يفيض الله علومه عليه بغير تعليم بشر». مرآة العقول ج ١، ص ٥٨. ٥ . في «بف»: «فكان».

٦ . في «ألف»: «أنسه».

٧ . في «جل»: «غناه». وهو بكسر الغين والقصر بمعنى اليسار، وفتحها والمعذ بمعنى النفع، أو الكفاية؛ كذا قال المازندراني وتساعده اللغة. راجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٠١؛ المغرب، ص ٣٤٧؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ١٣٦ (غنا).

٨ . «العتيلة»: الحاجة والفاقة، يقال: عمال الرجل يعيل عيلة؛ إذا احتاج وافتقر. راجع: الصحاح، ج ٥، ص

وَمَعْرَظَةٌ مِنْ غَيْرِ عَشِيرَةٍ.

يَا هِشَامُ، نَصَبٌ<sup>٢</sup> الْحَقُّ لِبَطَاعَةِ اللَّهِ، وَلَا نَجَاةَ إِلَّا بِالطَّاعَةِ، وَالطَّاعَةُ بِالْعِلْمِ، وَالْعِلْمُ  
بِالتَّعَلُّمِ، وَالتَّعَلُّمُ بِالْعَقْلِ يُعْتَقَدُ<sup>٣</sup>، وَلَا عِلْمَ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ رَبَّانِيٍّ، وَمَعْرِفَةُ الْعِلْمِ بِالْعَقْلِ.  
يَا هِشَامُ، قَلِيلُ الْعَمَلِ مِنَ الْعَالِمِ مَقْبُولٌ مُضَاعَفٌ، وَكَثِيرُ الْعَمَلِ مِنْ أَهْلِ الْهَوَى  
وَالْجَهْلِ مَزْدُودٌ.

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَاقِلَ رَضِيَ بِالذُّونِ مِنَ الدُّنْيَا مَعَ الْحِكْمَةِ، وَلَمْ يَرْضَ بِالذُّونِ مِنَ  
الْحِكْمَةِ مَعَ الدُّنْيَا؛ فَلِذَلِكَ رِبَحَتْ تِجَارَتُهُمْ.

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَقْلَاءَ تَرَكَوا فُضُولَ الدُّنْيَا، فَكَيْفَ الذُّنُوبِ، وَتَرَكَ الدُّنْيَا مِنَ الْفُضْلِ، ١٨/١  
وَتَرَكَ الذُّنُوبَ مِنَ الْفُرْضِ.

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَاقِلَ نَظَرَ إِلَى الدُّنْيَا وَإِلَى أَهْلِهَا، فَعَلِمَ أَنَّهَا لَا تَنَالُ إِلَّا بِالْمَشَقَّةِ،  
وَنَظَرَ إِلَى الْآخِرَةِ، فَعَلِمَ أَنَّهَا لَا تَنَالُ إِلَّا بِالْمَشَقَّةِ، فَطَلَبَ بِالْمَشَقَّةِ أَبْقَاهُمَا.

١. ص ١٧٧٩؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٨٨ (عيل).

٢. في «ج»: «عن».

٣. «نصب» إما مبنية للمجهول، أو المعلوم بحذف الفاعل أو المفعول، أو مصدر مضاف. وفي مرآة العقول:  
«والنصب إما مصدر أو فعل مجهول، وقرأته على المعلوم بحذف الفاعل أو المفعول - كما توهم - بعيد، أي  
إنما نصب الله الحق والدين بإرسال الرسل وإنزال الكتب ليطاع في أوامره ونواهي».

٣. قال المازندراني: «يعتقد: من اعتقاد الشيء إذا اشتد وصلب، أو من عقدت الحبل فانعقد، والزيادة للمبالغة»  
وزاد المجلسي: «أو من الاعتقاد بمعنى التصديق والإدعان» كما ذكره وحده الفيض. وقال السيد بدر الدين في  
حاشيته على الكافي، ص ٣٩: «في بعض النسخ «يعتقل» من الاعتقال، وهو الحبس. والمعنى أن التعلم - أي  
المتعلم وهو المعلوم - إنما يعتقل، أي يحبس ويحفظ، أو يعتقد ويستيقن بالعقل». راجع: شرح المازندراني،  
ج ١، ص ٢٠٣؛ الوافي، ج ١، ص ١٠٠؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٥٨؛ الصحاح، ج ٢، ص ٥١٠؛ لسان العرب، ج ٣،  
ص ٢٩٨ (عقد).

وفي «ب»، و، ألف، بيج، بس، وحاشية «ض، ج، ف»: «يعتقل». من اغتَقَلَ الرجل، أي حَبَسَ ومُنِخ. راجع:  
الصحاح، ج ٥، ص ١٧٧٢؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٥٨ (عقل).

٤. وفي حاشية «بيح»: «العالم».

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعُقَلَاءَ زَهَدُوا فِي الدُّنْيَا وَرَغِبُوا فِي الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّ الدُّنْيَا طَالِبَةٌ<sup>١</sup> مَطْلُوبَةٌ، وَالْآخِرَةُ طَالِبَةٌ وَمَطْلُوبَةٌ، فَمَنْ طَلَبَ الْآخِرَةَ، طَلَبَتْهُ الدُّنْيَا حَتَّى يَسْتَوْفِيَ مِنْهَا رِزْقَهُ، وَمَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا، طَلَبَتْهُ الْآخِرَةُ، فَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ فَيُفْسِدُ عَلَيْهِ ذُنُوبَهُ وَأَخِرَتَهُ.

يَا هِشَامُ، مَنْ أَرَادَ الْغِنَى<sup>٢</sup> بِلَا مَالٍ، وَرَاحَةَ الْقَلْبِ مِنَ الْحَسَدِ، وَالسَّلَامَةَ فِي الدِّينِ، فَلْيَتَضَرَّعْ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي مَسْأَلَتِهِ بِأَنْ يَكْمَلَ عَقْلَهُ؛ فَمَنْ عَقَلَ، قَنَعَ بِمَا يَكْفِيهِ، وَمَنْ قَنَعَ بِمَا يَكْفِيهِ، اسْتَعْنَى، وَمَنْ لَمْ يَقْنَعْ بِمَا يَكْفِيهِ، لَمْ يَدْرِكِ الْغِنَى أَبَدًا.

يَا هِشَامُ، إِنَّ اللَّهَ حَكِيٌّ عَنِ قَوْمٍ صَالِحِينَ أَنَّهُمْ قَالُوا: «رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ

١. في «ب، بس، بف»: «طالبة ومطلوبة» مع الواو. وقال الميرزا رفيعا في حاشيته على الكافي، ص ٥٤: «لا يبعد أن يقال: الإتيان بالعاطف في الآخرة بقوله: «الآخرة طالبة ومطلوبة» وتركه في قوله: «الدنيا طالبة ومطلوبة» للتمييز على أن الدنيا طالبة موصوفة بالمطلوبة، فيكون الطالبة - لكونها موصوفة - بمنزلة الذات، فدل على أن الدنيا من حقه في ذاتها أن تكون طالبة، ويكون المطلوب - لكونها صفة لاحقة بالطالبة - من الطوراني التي ليس من حق الدنيا في ذاتها أن تكون موصوفة بها؛ فلو أتى بالعاطف لفاتت تلك الدلالة. وأما الآخرة فلما كان الأمر - أي الطالبة والمطلوبة - كلاهما مما تستحقها وتتصف بها في ذاتها، فأتى بالعاطف. وإن حمل قوله: «الدنيا طالبة ومطلوبة» على تعدد الخبر، ففي ترك العاطف دلالة على عدم ارتباط طالبتها بمطلوبتها، وأما في الآخرة فالأمران فيها مرتبطان لا يفارقها أحدهما الآخر، ولذا أتى بالواو والدالة على التقارن في أصل الشبوت لها. وقال في الوافي، ج ١، ص ١٠١: «طالبة الدنيا عبارة عن إيصالها الرزق المقدر إلى من هو فيها ليعيش فيها إلى الأجل المقرر، ومطلوبتها عبارة عن سعي أبنائها لها ليعيشوا على أحسن أحوالها. وطالبة الآخرة عبارة عن بلوغ الأجل وحلول الموت لمن هو في الدنيا ليعيشوا فيها، ومطلوبتها عبارة عن سعي أبنائها لها ليعيشوا على أحسن أحوالها. ولا يخفى أن الدنيا طالبة بالمعنى المذكور؛ لأن الرزق فيها مقدر مضمون يصل إلى الإنسان لا محالة، طلبه أولا: «وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَىٰ لِقَائِ رَبِّهَا» [هود (١١): ٦]. وأن الآخرة طالبة أيضاً؛ لأن الأجل مقدر للرزق، مكتوب: «قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِزْلُ إِنْ فَرَزْتُمْ مِنَ الْفِتْنَةِ أَوْ الْفِتْنَةُ إِذَا لَا تَشْعُرُونَ إِلَّا قِيلًا» [الأحزاب (٣٣): ١٦].

٢. في «ب، بس، بف» والوافي: «أن».

٣. في «ف»: «الدنيا».

٤. الزينغ: هو الميل عن الاستقامة والعدول عن الحق. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٣٠، المفردات للراغب، ص ٣٨٧ (زينغ).

إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ<sup>١</sup> جِئِنَ عِلْمُوا أَنَّ الْقُلُوبَ تَرْبَعُ وَتَعُودُ إِلَى عَمَّاهَا وَرَدَّاهَا<sup>٢</sup>؛ إِنَّهُ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ مَنْ لَمْ يَعْقِلْ عَنِ اللَّهِ، وَمَنْ لَمْ يَعْقِلْ عَنِ اللَّهِ، لَمْ يَفْقِدْ<sup>٣</sup> قَلْبَهُ عَلَى مَعْرِفَةِ ثَابِتِهِ يَبْصِرُهَا وَيَجِدُ حَقِيقَتَهَا فِي قَلْبِهِ، وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ كَذَلِكَ إِلَّا مَنْ كَانَ قَوْلُهُ لِيَفْعَلِهِ مُصَدَّقًا، وَسِرُّهُ لِعَلَّائِيَّتِهِ مُوَافِقًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ اسْمُهُ - لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْبَاطِنِ الْخَفِيِّ مِنَ الْعَقْلِ<sup>٤</sup>، إِلَّا بِظَاهِرٍ مِنْهُ وَنَاطِقٍ عَنْهُ.

يَا هِشَامُ، كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٥</sup> يَقُولُ: مَا عْبَدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنَ الْعَقْلِ، وَمَا تَمَّ عَقْلٌ امْرِئِي حَتَّى يَكُونَ فِيهِ خِصَالُ سِتِّي: الْكُفْرُ وَالشَّرُّ مِنْهُ مَأْمُونَانِ، وَالرُّشْدُ وَالْخَيْرُ مِنْهُ مَأْمُولَانِ، وَفَضْلٌ مَالِهِ مَبْدُولٌ، وَفَضْلٌ قَوْلِهِ مَكْفُوفٌ، وَتَصْيِبُهُ مِنَ الدُّنْيَا الْقَوْتُ، لَا ١٩/١ يَشْبَعُ مِنَ الْعِلْمِ ذَهْرُهُ، الدُّلُّ أَحَبُّ إِلَيْهِ مَعَ اللَّهِ مِنَ الْعِزِّ مَعَ غَيْرِهِ، وَالتَّوَّاضَعُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الشَّرْفِ، يَسْتَكْبِرُ قَلِيلَ الْمَعْرُوفِ مِنْ غَيْرِهِ، وَيَسْتَعْقِلُ كَثِيرَ الْمَعْرُوفِ مِنْ نَفْسِهِ، وَيَرَى النَّاسَ كُلَّهُمْ خَيْرًا مِنْهُ، وَأَنَّهُ شَرُّهُمْ<sup>٦</sup> فِي نَفْسِهِ، وَهُوَ تَمَامُ الْأَمْرِ<sup>٧</sup>.

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَاقِلَ لَا يَكْذِبُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ هَوَاهُ.

١ . آل عمران (٣): ٨.

٢ . الردى: الهلاك والفضلال. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٥ (ردى).

٣ . في «الف» وحاشية «ب»: «لم يعقل».

٤ . في حاشية «بج»: «المقلاء».

٥ . في حاشية «ج»: «العزة».

٦ . في «بر»: «أشْرهم».

٧ . أي جميع أمور الدين تتم بذلك، أو كأنه جميع أمور الدين مبالغة. كما في مرآة العقول. وقال في الواهي: «وهو تمام الأمر، أي رؤية الناس خيراً ونفسه شراً تمام الأمر؛ لأنها موجبة للاستكانة والتضرع التام إلى الله والخروج إليه بالفناء عن هذا الوجود المجازي الذي كلّه ذنب وشراً... ويحتمل أن يكون الضمير راجعاً إلى الكون الذي في قوله «حتى يكون» فكان المعنى أن ملاك الأمر وتماهه في أن يكون الإنسان كاملاً تام العقل، هو كونه متصفاً بجميع هذه الخصال المذكورة».

يَا هِشَامُ، لَا دِينَ لِمَنْ لَا مَرْوَةَ<sup>١</sup> لَهُ، وَلَا مَرْوَةَ لِمَنْ لَا عَقْلَ لَهُ<sup>٢</sup>، وَإِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ قَدْرًا الَّذِي لَا يَرَى الدُّنْيَا لِنَفْسِهِ خَطْرًا<sup>٣</sup>، أَمَا إِنَّ<sup>٤</sup> أَبْدَانَكُمْ لَيْسَ لَهَا تَمَنُّ إِلَّا الْجَنَّةَ، فَلَا تَبِعُوهَا<sup>٥</sup> بِغَيْرِهَا.

يَا هِشَامُ، إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٦</sup> كَانَ يَقُولُ: إِنَّ مِنْ عَلَامَةِ الْعَاقِلِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ثَلَاثَ خِصَالٍ: يُجِيبُ إِذَا سُئِلَ، وَيَنْطِقُ إِذَا عَجَزَ الْقَوْمُ عَنِ الْكَلَامِ، وَيُشِيرُ بِالرَّأْيِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ صَلَاحٌ أَهْلِهِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ شَيْءٌ؛ فَهُوَ أَحْمَقُّ؛ إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٧</sup> قَالَ<sup>٨</sup>: لَا يَجْلِسُ فِي صَدْرِ الْمَجْلِسِ<sup>٩</sup> إِلَّا رَجُلٌ فِيهِ هَذِهِ الْخِصَالُ الثَّلَاثُ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُنَّ فَجَلَسَ، فَهُوَ أَحْمَقُّ.

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ<sup>١٠</sup>: إِذَا طَلَبْتُمْ الْحَوَائِجَ، فَاطْلُبُوهَا مِنْ<sup>١١</sup> أَهْلِهَا، قِيلَ: ٢٠/١ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، وَمَنْ أَهْلِهَا؟ قَالَ: الَّذِينَ قَصَّ<sup>١٢</sup> اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَذَكَرَهُمْ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ<sup>١٣</sup> أَوْلُوا الْأَلْتِبَابِ»<sup>١٤</sup> قَالَ: هُمْ أَوْلُو الْعُقُولِ.

١. المروءة والمرورة: الإنسانية وكمال الرجولية. وقال العلامة المجلسي: «وهي الصفة الجامعة لمكارم الأخلاق ومحاسن الآداب». راجع: مرآة العقول، ج ١، ص ٦٣؛ الصحاح، ج ١، ص ٧٢؛ المغرب، ص ٤٢٦ (مرأ).
٢. وذلك لأن من لا عقل له لا يكون عارفاً بما يليق به ويحسن، وما لا يليق به ولا يحسن؛ فقد يترك اللائق ويحيى بما لا يليق، ومن يكون كذلك لا يكون ذا دين. حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٥٧.
٣. «الخطر» بمعنى الحفظ والنصيب، والقدر والمنزلة، والسبب الذي يتراهن عليه، والكلل محتمل. مرآة العقول، ج ١، ص ٦٣؛ الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٨ (خطر).
٤. في «الف» وشرح صدر المتألهين: - «إِنَّ».
٥. في «ج»: «فلا يطعموها». وفي «ف»: «فلا يتبعوها».
٦. في «ض»: «أَنْ تَكُونَ».
٧. في حاشية «ج»: «مَنْ».
٨. في «ف»، «ب»، «س»: «قال أمير المؤمنين<sup>٦</sup> بدل «إِنَّ أمير المؤمنين<sup>٦</sup> قال».
٩. في حاشية «ج»: «المجالس».
١٠. في «ب»: «+ وَقِيلَ».
١١. في «الف»، «ف»، حاشية «ج»، «ب»: «نَضَّ».
١٢. الزمر (٣٩): ٩.



وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «مَجَالَسَةُ الصَّالِحِينَ ذَاعِيَةٌ إِلَى الصَّلَاحِ<sup>٢</sup>، وَإِدَابُ<sup>٣</sup> الْعُلَمَاءِ زِيَادَةٌ فِي الْعَقْلِ، وَطَاعَةُ وِلَاةِ الْعَدْلِ<sup>٤</sup> تَمَامُ الْعِزِّ، وَاسْتِيْمَارُ الْمَالِ تَمَامُ الْمُرُوءَةِ، وَإِزْشَادُ الْمُسْتَشِيرِ قَضَاءُ لِحَقِّ النُّعْمَةِ، وَكَفُّ الْأَدْيِ مِنْ كَمَالِ الْعَقْلِ، وَفِيهِ رَاحَةُ الْبَدَنِ عَاجِلًا وَآجِلًا.

يَا هِشَامَ، إِنَّ الْعَاقِلَ لَا يُحَدِّثُ مَنْ يَخَافُ تَكْذِيبَهُ، وَلَا يَسْأَلُ مَنْ يَخَافُ مَنَعَهُ، وَلَا يَبْعُدُ<sup>٥</sup> مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَلَا يَرْجُو مَا يَعْتَفُّ بِرَجَائِهِ<sup>٦</sup>، وَلَا يُقَدِّمُ<sup>٧</sup> عَلَى مَا يَخَافُ

١. في «ب، بر، وحاشية «بح، بس»: «مجالس».

٢. في «بر»: «الإصلاح».

٣. في «ش، بو، بس، بف، جح» و حاشية «ض، بح» و «مرآة العقول»: «أدب». وفي «ب، ف» و «المطبوع»: «آداب». وفي «ألف، ج، ض، و، بح»: «آداب». وفي «بر، بح»: «إدَاب». وهو الذي رجحناه وأثبتناه في المتن، وفاقاً للمحقق الشعراني. والإدَاب: مصدر من الأدَاب وهو بمعنى الجَدِّ والتعب، والعادة والملازمة والدوام، والأنسب في المقام الملازمة والدوام، كما يستفاد مما قاله المحقق الشعراني: «والأنسب عندي - بعد فرض صحة الكلمة - أن يقرأ إدَاب العلماء مصدر باب الإفعال من أدب؛ يعني الإلحاح والسؤال المتتابع، والإصرار في ملازمتهم، والتشرف بخدمتهم، واستنباط المعارف منهم، والدأب: التتابع والتكرّر». راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٢٣؛ لسان العرب، ج ١، ص ٣٦٨؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٥٤ (دأب)، شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٤٣.

٤. وفي حاشية «ب»: «الأمر».

٥. قال المجلسي: «واستثمار المال، أي استمناؤه بالتجارة والمكاسب دليل تمام الإنسانية وموجب له أيضاً؛ لأنه لا يحتاج إلى غيره، ويتمكن من أن يأتي بما يليق به». وبعبارة أخرى قوله عليه السلام: «واستثمار المال...» يشير إلى أنه ولما كانت التجارة تولد منها حركة في المجتمع، وتنشأ منها منفعة للجميع، وبذلك يربو ماله في التجارة، وليست العروء إلا الإنسانية، وهي حب الخير للغير والنظر في المصلحة العامة. أنظر: مرآة العقول، ج ١، ص ٦٤؛ الشافي للمظفر، ج ١، ص ١٢٢.

٦. قرأ الصدر الشيرازي في شرحه كلمة «بعده» بالتشديد. ورَدُّ المازندراني ذلك واستظهر أن تكون مصحفة، وقال: «وكأنه قرأ بعد - بشد الدال - من الإعداد، والظاهر أنه تصحيف». وقال الفيض الوافي: «الأظهر فيه التخفيف وإن قرئ بالتشديد».

٧. أي أن العاقل لا يرجو فوق ما يستحقه ولا يتطلع إلى ما لا يستعده. كذا في الوافي، ج ١، ص ١٠٦.

٨. في «ج، ب، ض، بح، بر، بس، بف» و حاشية «ف» و شرح صدر المتألهين الوافي: «ولا يتقدم».

قُوْتُهُ<sup>١</sup> بِالْعَجْزِ عَنْهُ<sup>٢</sup>.

١٣ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ، رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «الْعَقْلُ غِطَاءٌ سَتِيْرٌ، وَالْفَضْلُ جَمَالٌ ظَاهِرٌ، فَاسْتُرْ خَلْلَ خُلُقِكَ<sup>٣</sup> بِفَضْلِكَ، وَقَاتِلْ هَوَاكَ بِعَقْلِكَ، تَسَلَّمَ لَكَ الْمَوَدَّةُ، وَتَطَهَّرَ لَكَ الْمَحَبَّةُ<sup>٤</sup>».

١٤ / ١٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ

مِهْرَانَ، قَالَ:

١ . قرأ السيد الداماد: «قوته» بالقاف المضمومة وتشديد الواو، حيث قال: «أي على قوته» فالنصب على نزع الخافض». التعليق للداماد، ص ٣٩. ونقل عنه العلامة المازندراني في شرحه، ج ١، ص ٢٥١.

٢ . قال صدر المتألهين في شرحه، ص ٦٥: «أي لا يقدم العاقل على فعل قبل وقته خوفاً وحذراً عن فوت وقته بالإقدام أولاً فربما يريد حين لا يقدر عليه؛ إذ قد خرج عن قدرته بإتيانه مرة». وقيل غير ذلك. راجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٥١؛ الوافي، ج ١، ص ١٠٦.

٣ . تحف العقول، ص ٣٨٣ - ٣٩٠ مع زيادة في آخره. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٩، ح ٥٨٨٩؛ وتحف العقول، ص ٢٨٣. الوافي، ج ١، ص ٨٦، ح ١٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٣١، ح ٦٧٠٦، عن أبي عبد الله عليه السلام وفيه من قوله: «يا هشام الصبر على الوحدة» إلى «غير عشيرة»؛ وفيه، ج ١٥، ص ١٨٧، ح ٢٠٢٣٩، من قوله: «يا هشام كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول» إلى «وهو تمام الأمر»؛ وفيه، ص ٢٠٦، ح ٢٠٢٩١، قطعاً منه؛ وفيه، ص ٣٥٤، ح ٢٠٧٢٣، من قوله: «يا هشام الصبر على الوحدة» إلى «من غير عشيرة»؛ وفيه، ج ١٧، ص ١٩، ح ٣٣٠٩٦، من قوله: «ولا نجاة إلا بالطاعة» إلى «عالم رباني».

٤ . في «ف»؛ «ستير» أي بالإضافة والتوصيف. وفي حاشية «ض، ببح»؛ «مستر». وفي الوافي: «مستير، أي ساتر للعيوب الباطنة وغافر للذنوب الإمكانية، أو مستور عن الحواس». وراجع أيضاً: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٥٣؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٦٥.

٥ . في «مرأة العقول»: «الفضل ما يعد من المحاسن والمحامد، أو خصوص الإحسان إلى الخلق، والجمال يطلق على حسن الخلق والخلق والفعل».

٦ . اختار صدر المتألهين في شرحه؛ والفيض في الوافي ضمّ الخاء؛ واحتمل المازندراني في شرحه الضمّ والفتح.

٧ . في حاشية «ببح، جم»؛ والوافي وشرح صدر المتألهين: «الحجة».

٨ . نهج البلاغة، ص ٥٥١، الحكمة ٤٢٤ مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ١٠٦، ح ١٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٧، ح ٢٠٢٩٢.

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَعِنْدَهُ جَمَاعَةٌ<sup>١</sup> مِنْ مَوَالِيهِ، فَجَرَى ذِكْرَ الْعَقْلِ وَالْجَهْلِ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اعْرِفُوا الْعَقْلَ وَجُنْدَهُ، وَالْجَهْلَ<sup>٢</sup> وَجُنْدَهُ، تَهْتَدُوا».

قَالَ سَمَاعَةٌ: فَقُلْتُ: جِئْتُ فِدَاكَ، لَا نَعْرِفُ إِلَّا مَا عَرَفْتَنَا، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ الْعَقْلَ - وَهُوَ أَوَّلُ خَلْقٍ<sup>٣</sup> مِنَ الرُّوحَانِيِّينَ<sup>٤</sup> عَنْ يَمِينِ الْعَرْشِ - مِنْ نُورِهِ، فَقَالَ لَهُ: أُذِبْ، فَأَذْبَرَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، فَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: خَلَقْتُكَ خَلْقًا عَظِيمًا، وَكَرَّمْتُكَ<sup>٥</sup> عَلَى جَمِيعِ خَلْقِي».

قَالَ: «ثُمَّ خَلَقَ الْجَهْلَ مِنَ الْبَحْرِ الْأَجَاجِ<sup>٦</sup> ظَلْمَانِيًا<sup>٧</sup>، فَقَالَ لَهُ: أُذِبْ، فَأَذْبَرَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَلَمْ يَقْبَلْ، فَقَالَ لَهُ<sup>٨</sup>: اسْتَكْبَرْتَ<sup>٩</sup>، فَلَعَنَهُ».

ثُمَّ جَعَلَ لِلْعَقْلِ خَمْسَةَ وَسَبْعِينَ جُنْدًا، فَلَمَّا رَأَى الْجَهْلُ مَا أَكْرَمَ اللَّهُ بِهِ الْعَقْلَ وَمَا أُعْطَاهُ، أَضْمَرَ لَهُ الْعِدَاوَةَ، فَقَالَ الْجَهْلُ: يَا رَبِّ، هَذَا خَلَقَ مِثْلِي خَلَقْتَهُ وَكَرَّمْتَهُ وَقَوَّيْتَهُ، وَأَنَا ضِدُّهُ وَلَا قُوَّةَ لِي بِهِ، فَأَعْطِنِي مِنَ الْجُنْدِ مِثْلَ<sup>١٠</sup> مَا أُعْطِيتَهُ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَإِنِ عَصَيْتَ<sup>١١</sup> بَعْدَ ذَلِكَ، أُخْرِجُكَ وَجُنْدَكَ مِنْ رَحْمَتِي، قَالَ: قَدْ رَضِيتُ، فَأَعْطَاهُ خَمْسَةَ وَسَبْعِينَ<sup>١٢</sup> جُنْدًا.

١ . في المحاسن والعلل: «عدة».

٢ . في المحاسن والعلل: «واعرفوا الجهل».

٣ . في حاشية «بر»: «+ خلقه الله»، وفي المحاسن والعلل والخصال: «+ خلقه».

٤ . «الروحانيين» - بضم الراء - نسبة إلى الروح، والألف والنون من مزيادات النسبة، وهم الجواهر النورانية التي وجودها غير متعلق بالأجسام. راجع: شرح صدر المثاليين، ص ٦٦؛ وشرح المازندراني، ج ١، ص ٢٦٢؛ والوافي، ج ١، ص ٦١.

٥ . في المحاسن: «وأكرمك».

٦ . «الأجاج»: الشديد الملوحة والمرارة. لسان العرب، ج ٢، ص ٢٠٧ (أجج).

٧ . في المحاسن والعلل: «الظلماني».

٨ . في المحاسن والعلل: «+ الله».

٩ . حمله في شرح المازندراني على الاستفهام للتوبيخ والتعير.

١٠ . في «الف، ف» - «مثل».

١١ . في العلل: «عصيتني».

١٢ . المذكور بالتفصيل فيما يلي: ثمانية وسبعون، ولا منافاة؛ إما لعدم اعتبار مفهوم العدد، أو لكون التكرار منه عليه السلام

فَكَانَ ١ مِمَّا أُغْطِيَ ٢ الْعَقْلُ ٣ مِنْ الْخَمْسَةِ وَالسَّبْعِينَ الْجُنْدِ:  
 الْخَيْرُ، وَهُوَ وَزِيرُ الْعَقْلِ، وَجَعَلَ ضِدَّهُ الشَّرُّ، وَهُوَ وَزِيرُ الْجَهْلِ.  
 وَالْإِيمَانُ وَضِدُّهُ الْكُفْرُ.  
 وَالتَّصْدِيقُ وَضِدُّهُ الْجَحْوُودُ.  
 وَالرَّجَاءُ وَضِدُّهُ الْقَنُوطُ.  
 وَالْعَدْلُ وَضِدُّهُ الْجَوْرُ.  
 وَالرِّضَا وَضِدُّهُ السُّخْطُ.  
 وَالشُّكْرُ وَضِدُّهُ الْكُفْرَانُ.  
 وَالطَّمَعُ وَضِدُّهُ التَّيَاسُ.  
 وَالتَّوَكُّلُ وَضِدُّهُ الْحِرْصُ ٤.  
 وَالرَّأْفَةُ وَضِدُّهَا ٥ الْقَسْوَةُ.

١ للتأكيد، أو لكون الزيادة من النسخ، أو لجمع النسخ بين البدلين في بعض الفقرات غافلين عن البدلية. وفي هامش الوافي نقلاً عن كتاب الهدايا (مخطوط): «قال الشيخ بهاء الملة والدين رحمه الله: لعل الثلاثة الزائدة إحدى فقرتي الرجاء والطمع، وإحدى فقرتي الفهم، وإحدى فقرتي السلامة والعافية، فجمع الناسخون بين البدلين غافلين عن البدلية. وقال الفاضل صدر الدين محمد الشيرازي: لعل الثلاثة الزائدة الطمع والعافية والفهم؛ لاتحاد الأولين مع الرجاء والسلامة المذكورين، وذكر الفهم مرتين في مقابلة اثنين متقاربين، ولعل الوجه في ذلك أنه لما كان كل منهما غير صاحبه في دقيق النظر، ذكرت على جدة، ولما كان الفرق دقيقاً خفياً لم يحسب من العدد. ذكره في الهدايا، ثم قال: وقال بعض المعاصرين مثله. ومراده من بعض المعاصرين الفيض رحمه الله». أنظر: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٦٩؛ الوافي، ج ١، ص ٦٤؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٦٧.

٢. في حاشية «بس»: «وكان». ٢. في المحاسن: «الله».

٣. في العلل: «مما أعطاه الله عز وجل للعقل».

٤. في «ج، ب» وحاشية «ض»: «الحرص» واختاره السيد الداماد في التعلية، ص ٤٢ بقربة «التوكل». والحرص بالتحريك - بمعنى الغم والحزن والتباليغ في تحصيل البغية.

٥. في «ألف، ج، ض»: «وضده». ولا يخفى ما فيه.

- وَالرَّحْمَةُ وَضِدَّهَا الْقَصَبُ<sup>١</sup> .  
وَالْعِلْمُ وَضِدُّهُ الْجَهْلُ .  
وَالْفَهْمُ<sup>٢</sup> وَضِدُّهُ الْحُمُوقُ .  
وَالْعِيقَةُ<sup>٣</sup> وَضِدُّهَا التَّهْتُكُ<sup>٤</sup> .  
وَالزُّهُدُ وَضِدُّهُ الرُّغْبَةُ .  
وَالرَّفْقُ وَضِدُّهُ الخُرْقُ<sup>٥</sup> .  
وَالرَّهْبَةُ وَضِدُّهَا الجُرْأَةُ .  
وَالتَّوَاضَعُ وَضِدُّهُ الكِبْرُ<sup>٦</sup> .  
وَالتَّوَدُّةُ<sup>٧</sup> وَضِدُّهَا التَّسْرَعُ .

- ١ . في العلل :- «والرأفة وضدها القوة، والرحمة وضدها الغضب» .  
٢ . الفهم هنا بمعنى العقل، أو صفة فاضلة للذهن، وفي قوله ﷺ: «والفهم وضده الغباوة» بمعنى الفطنة. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٤٣؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٩٣ .  
٣ . في «ج»: «العقوة». والعقوة هي اعتدال القوة الشهوية في كل شيء من غير ميل إلى الإفراط والتفريط، أو هي منع البطن والفرج من المحرمات والشبهات، ومقابلها التهتك وعدم المبالاة بهتك ستره في ارتكاب المحرمات. راجع: الوافي، ج ١، ص ٦٦؛ ومراة العقول، ج ١، ص ٦٩ .  
٤ . في «بس» وشرح المازندراني والمحاسن: «التهتك» .  
٥ . الخُرْقُ والخُرْقُ: ضد الرفق، وأن لا يحسن الرجل العمل والتصرف في الأمور؛ من خَرِقَ بالشيء: جهله ولم يحسن عمله، والخُرْقُ: الحرق، والخُرْقُ: اللقش من الخوف أو الحياء. وقال المازندراني: «إذا عرفت هذا فنقول: الرفق: اللين والتلطّف، والخرق: العنف والعجلة والخشونة وترك التلطّف؛ لأنّ هذه الأمور من آثار الحرق والجهل» . أنظر: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٩٨؛ الوافي، ج ١، ص ٦٧؛ مراة العقول، ج ١، ص ٦٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٦٧؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٧٥-٧٦ (خرق).  
٦ . هكذا في «الف، ض، ف، و، بح» والمحاسن والعلل. وفي المطبوع وبعض النسخ: «ضده» .  
٧ . في المحاسن والعلل والخصال: «التكبير» .  
٨ . التُّودَةُ والتُّودَةُ، أصله وأدبه، بمعنى التمهّل والتأني والتثبت في الأمر، أي عدم العجلة وعدم المبادرة إليه بلا تفكّر. أنظر: لسان العرب، ج ٣، ص ٤٤٣ (وأد).

وَالجِلْمُ وَضِدَّهُ السَّفَةُ<sup>٢</sup>.

وَالصَّمْتُ<sup>٣</sup> وَضِدُّهُ الْهَذْرُ<sup>٤</sup>.

وَالِاسْتِسْلَامُ<sup>٥</sup> وَضِدُّهُ الْإِسْتِكْبَارُ.

وَالتَّسْلِيمُ وَضِدُّهُ الشُّكُّ<sup>٦</sup>.

وَالصَّبْرُ وَضِدُّهُ الْجَزَعُ.

وَالصَّفْحُ وَضِدُّهُ الْإِنْتِقَامُ.

وَالْغِنَى وَضِدُّهُ الْفَقْرُ<sup>٧</sup>.

وَالتَّذَكُّرُ<sup>٨</sup> وَضِدُّهُ السَّهْوُ.

١ . هكذا في أكثر النسخ . وفي «بع» والمطبوع: «وضدّها».

٢ . «السفة»: ضدّ الحلم، وأصله الخفة والحركة، والمراد هنا إمّا الاضطراب في الرأي، أو خفة النفس وحركتها إلى ما لا يليق. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٣٤ (سفة)؛ شرح صدر المتألهين، ص ٧٩؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٠٨.

٣ . «الصمت»: طول السكوت. وقيل: هو السكوت، ويقال: صمت العليل وأصمت: إذا اعتقل لسانه. هذا في اللغة، وأما في الشروح فهو السكوت عمّا لا يحتاج إليه ولا طائل فيه وضدّه الهذر، وهو الهذيان والكلام الذي لا فائدة فيه. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٥١، لسان العرب، ج ٢، ص ٥٥ (صمت).

٤ . «الهذر»: الكلام الذي لا يعبأ به ولا فائدة فيه. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٥٩ (هذر).

٥ . قال العلامة الفيض: «الاستسلام هو الطاعة والانتقاد لكلّ ما هو حقّ، والتسليم هو الإذعان للحقّ من غير تزلزل واضطراب». وقيل غير ذلك. راجع: الوافي، ج ١، ص ٦٧؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٠٩؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٧٠.

٦ . في «بو» والمحاسن والعلل والخصال: «التجبر». وفي المحاسن والعلل والخصال: «وَالْعَفْوُ وَضِدُّهُ الْحَقْدُ، وَالرِّقَّةُ - فِي الْعِلَلِ - «الرَّحْمَةُ» - وَضِدُّهَا الشَّقْوَةُ، وَالْيَقِينُ وَضِدُّهَا الشُّكُّ». وفي الوافي: «وربّما يوجد في بعض نسخ الكافي وغيره: التسليم وضدّه التجبر، والعفو وضدّه الحقّد، والرقة وضدّها القسوة، واليقين وضدّه الشكّ».

٧ . في «بو» - «وَالصَّبْرُ وَضِدُّهُ الْجَزَعُ، وَالصَّفْحُ وَضِدُّهُ الْإِنْتِقَامُ، وَالْغِنَى وَضِدُّهُ الْفَقْرُ». والمراد من الغنى هاهنا غنى النفس، لا الغنى بالمال؛ لأنّه ليس بصنعه، فكم من عاقل لبيب ليس له مال. راجع: حاشية ميرزا وفيما، ص ٦٣.

٨ . في «ب، ف، بس، بف، بو» حاشية «ج» والمحاسن والخصال وحاشية ميرزا وفيما: «وَالتَّفَكُّرُ».

وَالْحِفْظُ وَضِدَّهُ النَّسْيَانُ .  
وَالتَّعَطُّفُ وَضِدَّهُ الْقَطِيعَةُ<sup>١</sup> .  
وَالقُّنُوعُ وَضِدَّهُ الْجِرْصُ .  
وَالْمُوَاسَاةُ<sup>٢</sup> وَضِدُّهَا الْمُنْعُ .  
وَالْمَوَدَّةُ وَضِدُّهَا الْعَدَاوَةُ .  
وَالْوَفَاءُ وَضِدُّهُ الْغَدْرُ .  
وَالطَّاعَةُ وَضِدُّهَا الْمَعْصِيَةُ .  
وَالخُضُوعُ وَضِدُّهُ التَّطَاوُلُ<sup>٣</sup> .  
وَالسَّلَامَةُ وَضِدُّهَا الْبَلَاءُ .  
وَالْحُبُّ وَضِدُّهُ الْبُغْضُ .  
وَالصِّدْقُ وَضِدُّهُ الْكُذِبُ .  
وَالْحَقُّ وَضِدُّهُ الْبَاطِلُ .  
وَالْأَمَانَةُ وَضِدُّهَا الْخِيَانَةُ .  
وَالْإِخْلَاصُ وَضِدُّهُ الشُّوْبُ<sup>٤</sup> .  
وَالشَّهَامَةُ<sup>٥</sup> وَضِدُّهَا الْبِلَادَةُ .

١ . «القطيعة» مصدرٌ مثل القطع، يقال: قطع رحمه قطعاً وقطيعة، أي عَقَبها ولم يصلها. أنظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٢٨٠ (قطع).

٢ . «المواساة»: المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق، وأصلها بالهمزة، والقلب بالواو للتخفيف. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٥٠ (أسو).

٣ . «التطاول»: الترفع والعلو، أو إظهار الطول والفضل، يقال: تطاول على الناس، أي علاهم وترفع عليهم، أو رأى أن له عليهم فضلاً في القدر، أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٤١٢ (طول).

٤ . في العليل: «الشرك»، و«الشوب» و«الشياب»: الخلط. لسان العرب، ج ١، ص ٥١٠ (شوب).

٥ . «الشهامة»: الجلادة وذكاء الفهم، يقال: شَهَّم الرجل شهامة، إذا كان جليداً ذكيَّ الفؤاد. و«البلادة»: ضدُّ الذكاء، أي خمود الفهم وجموده. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٦٣ (شهم)، ج ٢، ص ٤٤٩ (بلد).

- وَالْفَهْمُ وَضِدُّهُ الْعِبَاوَةُ<sup>١</sup>.  
وَالْمَعْرِفَةُ وَضِدُّهَا الْإِنْكَارُ.  
وَالْمُدَارَاةُ وَضِدُّهَا الْمُكَاشَفَةُ<sup>٢</sup>.  
وَسَلَامَةُ الْغَيْبِ<sup>٣</sup> وَضِدُّهَا الْمُمَّاكِرَةُ.  
وَالكِتْمَانُ وَضِدُّهُ الْإِفْشَاءُ.  
وَالصَّلَاةُ وَضِدُّهَا الْإِضَاعَةُ.  
وَالصَّوْمُ وَضِدُّهُ الْأَفْطَارُ.  
وَالْجِهَادُ وَضِدُّهُ التَّكْوُلُ<sup>٤</sup>.  
وَالْحَجُّ وَضِدُّهُ نَبَذُ الْمِيثَاقِ.  
وَصَوْنُ<sup>٥</sup> الْحَدِيثِ وَضِدُّهُ التَّمِيمَةُ.  
وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ وَضِدُّهُ الْعُقُوقُ.  
وَالْحَقِيقَةُ وَضِدُّهَا الرِّيَاءُ.  
وَالْمَعْرُوفُ وَضِدُّهُ الْمُنْكَرُ.  
وَالسَّتْرُ وَضِدُّهُ التَّبَرُّجُ<sup>٦</sup>.

١. في العلل: «الفتنة وضدّها العباوة»، وقال في المرأة: «ولعلّه أولى؛ لعدم التكرار» وقال المازندراني: «ويمكن أن يقال: المراد بالفهم هنا الفتنة، وهي جودة تهينّ الذهن لاكتساب العلوم». مرآة العقول، ج ١، ص ٧١؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٣٣.
٢. في بعض نسخ المحاسن: «المخاشنة». والمراد من المكاشفة: المنازعة والمجادلة وإظهار العداوة للناس، كما قال به المازندراني في شرحه، وميرزا رفيعاً في حاشيته.
٣. في حاشية «بيع» وبعض نسخ المحاسن: «القلب».
٤. «التكول»: الامتناع، من نكل عن الأمر نكولاً، أي امتنع؛ أو الجبن، من نكل عن العدو نكولاً، أي جبن. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٥؛ النهاية، ج ٥، ص ١١٦ (نكل).
٥. في العلل: «وصدق».
٦. «التبرج»: إظهار المرأة زينتها ومحاسنها. الصحاح، ج ١، ص ٢٩٩ (برج).



- والتَّعْيِيَّةُ وَضِدَّهَا الإِدَاعَةُ .  
 وَالإِنْصَافُ وَضِدُّهُ الحَمِيَّةُ<sup>١</sup> .  
 وَالتَّهْيِئَةُ<sup>٢</sup> وَضِدُّهَا النَّبْغِيُّ .  
 وَالتَّنْظَافُ وَضِدُّهَا القَدْرُ<sup>٣</sup> .  
 وَالْحَيَاءُ وَضِدُّهُ الجَلْعُ<sup>٤</sup> .  
 وَالْقَصْدُ<sup>٥</sup> وَضِدُّهُ العُدْوَانُ .  
 وَالرَّاحَةُ وَضِدُّهَا التَّعَبُ .  
 وَالسَّهْوَةُ وَضِدُّهَا الصُّعُوبَةُ .  
 وَالبَّرَكَةُ<sup>٦</sup> وَضِدُّهَا المُخَقِّقُ .

١ . «الحميَّة»: الأنفة والغيرة، تقول: حميت عن كذا حميةً، إذا أنفت منه وداخلك عازٌ وأنفةً أن تفعله. وفي شرح صدر المتألهين، ص ٩٧: «والمراد كون الإنسان بحيث يحمله الغيرة النفسانية والتعصب لمذهب أو شيء حتى يتجاوز عن العدل ويتعدى عن الحق، وهو من صفات الجهل؛ لأنه ضد الإنصاف والعدل». وقريب منه في الوافي، ج ١، ص ٧٤. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٢٣٢١ (حمي).

٢ . في «بح»: «التهيئة». وقال الفيض: «في بعض النسخ بالنون قبل الهاء، فإن صححت فهي اسم من انتهى عن المنكر وتناهى عنه». وقرأها الداماد: «البهشة» وهي الارتياح لذي فضل والمعروف وأحباته والميل إليه. والمراد من «التهيئة» هنا التثبيت في الأمور والاستقامة على المأمور، أو الكون على حالة واحدة، أو الموافقة والمصلحة بين الجماعة وإمامهم. أنظر التعليقة للداماد ص ٤٥؛ شرح صدر المتألهين، ص ٩٧؛ الوافي، ج ١، ص ٧٤. ٣ . في المحاسن والعلل: «القدارة».

٤ . هكذا في أكثر النسخ. وفي «جس» والمطبوع: «وضدّها».

٥ . «الجَلْعُ»: قلة الحياء. وفي «ب، ج، ض، ف، ير، يس، بفس» وشرح صدر المتألهين وحاشية بدر الدين والمحاسن والعلل والخصال والوافي: «الخلع». بمعنى النزاع، ووجه كونه ضد الحياء ظاهر، فإن من لم يستحي فكأنه نزع عن نفسه قيد الشرع وعقال العقل ولباس الحياء. واحتمل المازندراني كلا الوجهين. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٧ (جلع).

٦ . «القصد»: الاعتدال وعدم الميل إلى أحد طرفي الإفراط والتفريط، والعدوان: التجاوز عن الحد والوسط. أنظر: النهاية، ج ٤، ص ٦٧ (قصد) و ج ٣، ص ١٩٣ (عدو).

٧ . «البركة»: الثبات والدوام، وهو من بَرَكَ البعير: إذا ناخ في موضع ولزمه، تطلق البركة على الزيادة

وَالْعَافِيَّةُ وَضِدَّهَا الْبَلَاءُ .  
وَالْقَوَامُ ١ وَضِدُّهُ الْمَكَاتِرَةُ ٢ .  
وَالْحِكْمَةُ ٣ وَضِدُّهَا الْهَوَى .  
وَالْوَقَارُ وَضِدُّهُ الْخِفَّةُ .  
وَالسَّعَادَةُ وَضِدُّهَا الشَّقَاوَةُ .  
وَالتَّوْبَةُ وَضِدُّهَا الْإِضْرَارُ .  
وَالِاسْتِغْفَارُ وَضِدُّهُ الْإِغْتِرَازُ ٤ .  
وَالْمَحَافِظَةُ وَضِدُّهَا التَّهَاقُوتُ .  
وَالدُّعَاءُ وَضِدُّهُ الْإِسْتِنكَافُ .  
وَالنَّشَاطُ وَضِدُّهُ الْكَسَلُ .  
وَالفَرْحُ وَضِدُّهُ الْحَزَنُ .  
وَالأَلْفَةُ وَضِدُّهَا الْفُرْقَةُ ٥ .  
وَالسَّخَاءُ وَضِدُّهُ الْبُخْلُ .

٢٣/١

- والنماء، والأصل هو الأول، وضدّها المخق، بمعنى النقص والمحو والإبطال وذهاب البركة. أنظر: النهاية، ج ١، ص ١٢٠ (برك)؛ وج ٤، ص ٣٠٣ (محق).
- ١ . «القوام»: العدل وما يعاش به، والمراد هنا القناعة بما يقوم به الشخص في الدنيا، ويتقوى به في العبادة. والمكاترة خلافه، وهي جمع الأسباب والحرص على التكاثر في متاع الحياة الدنيا ممّا يزول ويبقى حسرته. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥١٧ (قوم)؛ شرح صدر المتألهين، ص ٩٩، وسائر الشروح.
- ٢ . في حاشية «ف» بـج: «المكاشرة» وهي المضاحكة.
- ٣ . في الوافي «الحكمة» هي الأخذ باليقينيات الحقّة في القول والعمل.
- ٤ . «الاغترار»: الغفلة، والاسم منه الغفوة، وهي الغفلة والجرأة، والمراد هاهنا هو الغفلة عن التفصير بسبب غلبة الهوى. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٢٨ (غرر).
- ٥ . في «بر» بـف: «المحاسن وحاشية بدرالدين: «العصبيّة».

فَلَا تَجْتَمِعُ<sup>١</sup> هَذِهِ الْخِصَالُ كُلُّهَا مِنْ أُجْنَادِ الْعَقْلِ إِلَّا فِي نَبِيِّ أَوْ وَصِيِّ نَبِيِّ أَوْ مُؤْمِنٍ قَدْ امْتَحَنَ اللَّهُ قَلْبَهُ لِلْإِيمَانِ، وَأَمَّا سَائِرُ ذَلِكَ مِنْ مَوَالِينَا فَإِنَّ أَحَدَهُمْ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ بَعْضُ هَذِهِ الْجُنُودِ حَتَّى يَسْتَكْمَلَ وَيَنْقَى<sup>٢</sup> مِنْ جُنُودِ الْجَهْلِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ فِي الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا مَعَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ، وَإِنَّمَا يُدْرَكُ ذَلِكَ بِمَعْرِفَةِ الْعَقْلِ وَجُنُودِهِ، وَبِمَجَانَبَةِ<sup>٣</sup> الْجَهْلِ وَجُنُودِهِ؛ وَقَفَقْنَا اللَّهَ<sup>٤</sup> وَأَيَّاكُمْ لِطَاعَتِهِ وَمَرْضَاتِهِ<sup>٥</sup>.

١٥ / ١٥ . جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا كَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الْعِبَادَ بِكُنْهِ عَقْلِهِ قَطُّ». وَقَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّا - مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ - أُمِرْنَا أَنْ نَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عَقُولِهِمْ»<sup>٨</sup>.

١٦ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الثَّوَالِي، عَنِ السُّكُونِيِّ:

- ١ . في «ب» وشرح صدر المتألهين: «فلا يجتمع». وفي «بح، بس» وشرح المازندراني: «ولا تجتمع». وفي الوافي: «ولا يجتمع». وفي المحاسن: «ولا تكمل».
- ٢ . في «الف» والمحاسن والعلل: «ويبقى». ٣ . في المحاسن: «- جنود».
- ٤ . في المحاسن والخصال: «الفوز».
- ٥ . في «الف، ب، ض، بح» وشرح المازندراني والوافي: «ومجانبة».
- ٦ . في العلل: «وقفنا وعلمنا الله».
- ٧ . المحاسن، ص ١٩٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٢. وفي الخصال، ص ٥٨٨، أبواب السبعين وما فوقه، ح ١٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن علي بن حديد؛ علل الشرائع، ص ١١٣، ح ١٠، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله البرقي، عن علي بن حديد. تحف العقول، ص ٣٩٩، عن الإمام الكاظم عليه السلام في ضمن وصيته لهشام، نحوه. الوافي، ج ١، ص ٥٦، ح ٣.
- ٨ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٠٩، والمحاسن، ص ١٩٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٧؛ والأمالى للصدوق، ص ٤١٨؛ المجلس ٦٥، ح ٦ بسند آخر، وفي الأخير مع زيادة في أوله. تحف العقول، ص ٣٧، عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله: «إنا معاشر» . وراجع: التوحيد، ص ١١٩. الوافي، ج ١، ص ١٠٧، ح ١٨؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٨٠، ح ١٢٢.

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِنَّ قُلُوبَ الْجُهَالِ تَسْتَفِزُّهَا الْأَطْمَاعُ، وَتَزْتَهِنُهَا الْمُنَى، وَتَسْتَعْلِقُهَا الْخَدَائِعُ»<sup>٤</sup>.

١٧ / ١٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدِّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، قَالَ:

١. في «بر» وشرح صدر المتألهين: «يستفزها». وتستفزها الأطماع، أي تستخفها وتخرجها عن مقرها، وتخدعها عن غفلة حتى ألقاها في مهلكة. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٩١ (فزز).

٢. في شرح صدر المتألهين: «يرتتها»، وقال: «إن قلوبهم مقيدة، مرتتهن بالأمانى الفارغة والآمال الكاذبة، فكثيراً ما يفرحون بها وتطمئن قلوبهم إليها». وقال المجلسي: «أي تأخذها وتجعلها مشغولة بها، ولا تركها إلا بحصول ما تتمناه، كما أن الرهن لا ينفك إلا بأداء المال». أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ١٠٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٧٦.

٣. «تستعلقها» أي تصيدها وتربطها بالرجال. وفي «ألف، ب، ف» وحاشية «ج» والوافي: «تستعلقها» بمعنى تستخرها وتستعدها. وفي «بر» وحاشية «ب» وحاشية ميرزا رفيعاً: «تستعلقها» من القلق، بمعنى الانزعاج، أي تجعلها الخدائع مزعجة منقطعة عن مكانها. وفي «ج»: «تستعلقها». وفي شرح صدر المتألهين: «تستعلقها». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٢٩ (علق)، و ص ١٥٤٨ (قلق)؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٠٨ (علق)، و ص ١٢١٤ (علق)، و ص ١٢٢٠ (قلق).

٤. الجعفریات، ص ٢٤٠؛ تحف العقول، ص ٢١٩، عن أمير المؤمنين عليه السلام «الوافي»، ج ١، ص ١٠٨.

٥. في حاشية «ج»: «و» بدل «عن». ويحتمل صحة هذه النسخة؛ فقد روى إبراهيم بن هاشم - والد علي بن إبراهيم - عن عبيد الله بن عبدالله الدهقان، عن درست بن أبي منصور في الأمالي للصدوق، ص ٤٣٦، المجلس ٨١، ح ٣ و ٤. ولم نجد رواية جعفر بن محمد الأشعري عن عبيد الله الدهقان. مع الفحص الأكيد - في موضع. لكن بعد ما ورد في بعض الأسناد من رواية إبراهيم بن هاشم عن درست [بن أبي منصور] بواسطتين - كما في الكافي، ح ٣١٥٠، و ح ٣٢٣٥، و ح ٤٦٢٤، و ح ١٠٣٣٠، و... - وبعد غرابة رواية جعفر بن محمد الأشعري عن درست - كما تبه عليه العلامة الخبير السيد موسى الشبيري دام ظلّه في تعليقه على السند - وورد رواية من يسمى بجعفر بن محمد، كجعفر بن محمد بن بشار «يسار، سنان، بشير» - والظاهر اتحاد الجميع ووقوع التصحيف في بعض العناوين - وجعفر بن محمد الكوفي، في بعض الأسناد عن عبيد الله الدهقان - كما في معاني الأخبار، ص ٣٩٠، ح ٣٠ و ٣١؛ ثواب الأعمال، ص ١٥٣، ح ٢، ص ٢٣٠، ح ١؛ الأمالي للصدوق، ص ٤١، المجلس ١٠، ح ٦؛ الكافي، ح ٣٥٥٨؛ السرائر، ج ٣، ص ٦٢٦ - ٦٢٧ - و احتمال زيادة قيد الأشعري؛ بأن كان مكتوباً في الهامش تفسيراً لجعفر بن محمد، ثم أدرج في المتن بتخيل سقوطه منه، بعد هذا كله لا تطمئن النفس بصحة النسخة المشتملة على «و» بدل «عن».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَكْمَلَ النَّاسِ عَقْلاً أَحْسَنَهُمْ خُلُقاً»<sup>١</sup>.

١٨ / ١٨ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ<sup>٢</sup>، قَالَ:

كُنَّا عِنْدَ الرَّضَائِيِّ، فَتَذَاكَرْنَا الْعَقْلَ وَالْأَدَبَ، فَقَالَ: «يَا أَبَا هَاشِمٍ، الْعَقْلُ جِبَاءٌ»<sup>٣</sup> ٢٤/١

مِنَ اللَّهِ، وَالْأَدَبُ كَلْفَةٌ<sup>٤</sup>؛ فَمَنْ تَكَلَّفَ الْأَدَبَ، قَدَّرَ عَلَيْهِ؛ وَمَنْ تَكَلَّفَ الْعَقْلَ، لَمْ يَزِدْ بِذَلِكَ إِلَّا جَهْلًا<sup>٥</sup>.

١. الوافي، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥٠، ح ١٥٩١٢.

٢. هكذا في «ب» ج، ض، ف، و، يح، بس، جر. وفي «بر»: «علي بن إبراهيم عن أبي هاشم الجعفري». وفي «ف»: «علي بن هاشم عن أبي هاشم الجعفري». وفي المطبوع: «علي، [عن أبيه] عن أبي هاشم الجعفري». لا يقال: إن علي بن إبراهيم لم يدرك أباهاشم الجعفري، ولم يثبت روايته عنه، بخلاف أبيه، فإنه يروي عنه، فيكون الصواب ما في المطبوع.

فإنه يقال: عدم إدراك علي بن إبراهيم لأبي هاشم الجعفري ليس بثابت؛ فقد روى سعد بن عبدالله عن أبي هاشم الجعفري في الغيبة للطوسي، ص ٢٠٥، ح ١٧٣، و ص ٢٠٦، ح ١٧٥. وقد عبر عنه به «داود بن قاسم الجعفري»، و ص ٢٠٧، ح ١٧٦، و ص ٤٣٠، ح ٤٢١. وروى عنه أبو القاسم الكنتجي الحلي في سنة ٣٢٨، في الأمالي للطوسي، ص ٢٤٥، المجلس ٩، ح ٤٢٦.

فعلية من المحتمل إدراك علي بن إبراهيم إياه وروايته عنه، يؤيد هذا الاحتمال بعض ما ورد في الأسناد من رواية علي بن إبراهيم عن أبيه عن أبي هاشم الجعفري. كما في الكافي، ح ٤٦٣٠؛ فإنه مضافاً إلى عدم ذكر «عن أبيه» في أكثر النسخ - كما في هامش المطبوع - أورد الشيخ الطوسي الخبر في التهذيب، ج ٣، ص ٣٢٧، ح ١٠٢١ - والخبر مأخوذ من الكافي من غير تصريح - عن علي بن إبراهيم عن أبي هاشم الجعفري، وهذا كاشف عن خلوه نسخة الشيخ أيضاً عن «عن أبيه». وكذا ما ورد في عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٥٦، ح ٢٦؛ فقد أورده الشيخ الحر في الوسائل، ج ١٤، ص ٥٥٦، ح ١٩٨١٠، من دون ذكر «عن أبيه».

والمظنون قوياً، أن ذكر «عن أبيه» بين علي [بن إبراهيم] وأبي هاشم الجعفري قد نشأ من أنس ذهن النسخ بذكر عبارة «عن أبيه» بعد علي [بن إبراهيم]؛ لكثرة روايات علي بن إبراهيم عن أبيه جداً. والمتبع في الأسناد يرى برأي العين أن هذا الأنس من العوامل الواضحة لوقوع بعض الزيادات في الأسناد، سيما أسناد علي بن إبراهيم.

٣. «الجباء»: العطاء، يقال: جباه يجهوه، أي أعطاه. الصحيح، ج ٦، ص ٢٣٠٨ (حبو).

٤. «الكلفة»: ما تتكلفه وتختاره على خلاف عادتك، وعلى مشقة من أمر في ثابته أو حتى. أنظر: لسان العرب، ج ٩، ص ٣٠٧ (كلف).

٥. تحف العقول، ص ٤٤٨. الوافي، ج ١، ص ١٠٩، ح ٢١.

١٩ / ١٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ ، عَنْ

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : قُلْتُ لَهُ : جُعِلْتُ فِدَاكَ ، إِنَّ لِي جَاراً كَثِيرَ الصَّلَاةِ ، كَثِيرَ

الصَّدَقَةِ ، كَثِيرَ الْحَجِّ ، لَا بَأْسَ بِهِ <sup>١</sup> ، قَالَ : فَقَالَ عليه السلام : « يَا إِسْحَاقُ ، كَيْفَ عَقَلَهُ؟ » قَالَ : قُلْتُ

لَهُ <sup>٢</sup> : جُعِلْتُ فِدَاكَ ، لَيْسَ لَهُ عَقْلٌ ، قَالَ : فَقَالَ : « لَا يَرْتَفِعُ <sup>٣</sup> بِذَلِكَ مِنْهُ <sup>٤</sup> . »

٢٠ / ٢٠ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ السِّيَارِيِّ ، عَنْ أَبِي يَعْقُوبَ

الْبَغْدَادِيِّ ، قَالَ :

قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام <sup>٦</sup> : لِمَاذَا بَعَثَ اللَّهُ مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ عليه السلام بِالْعَصَا

١ . « لا بأس به » ، أي لا يظهر منه عداوة لأهل الدين وشدة على المؤمنين ، أو لا يطلع منه على معصية . الوافي ، ج ١ ،

ص ١١٠ . وراجع : شرح المازندراني ، ج ١ ، ص ٣٨٧ .

٢ . في « ب » ، و ، بر ، بس ، بنف ، وشرح صدر المتألهين : - « له » .

٣ . في « ب » ، ج ، ض ، و ، و حاشية « بح » ، بس ، بف ، وحاشية ميرزا رفيعاً : « لا يتفع » .

٤ . في حاشية « بس » : « بذلك » .

٥ . راجع : الكافي ، كتاب العقل والجهل ، ح ٢٨ . الوافي ، ج ١ ، ص ١١٠ ، ح ٢٢ .

٦ . الخبر رواه الصدوق في عيون الأخبار ، ج ٢ ، ص ٧٩ ، ح ١٢ ، وعلل الشرائع ، ص ١٢١ ، ح ٦ ، وفيهما : « لأبي

الحسن الرضا عليه السلام » . لكن قيد « الرضا » في الكتابين زائداً ؛ فإن ابن السكيت هذا ، هو يعقوب بن إسحاق السكيت

النحوي المعروف ، ترجم له النجاشي في رجاله ، ص ٤٤٩ ، الرقم ١٢١٤ وقال : « كان متقدماً عند أبي جعفر

الثاني وأبي الحسن عليهما السلام ... وقتله المتوكل لأجل التشيع » .

والظاهر من « أبي الحسن » في كلام النجاشي ، هو أبو الحسن الثالث علي بن محمد الهادي عليه السلام ، كما لا يخفى على

المتتبع العارف بأساليب كلام النجاشي . يؤيد ذلك :

أولاً : أن ابن السكيت توفي سنة ٢٤٤ - كما هو المشهور - وقد بلغ عمره ثمانياً وخمسين سنة ، وقد استشهد

مولانا أبو الحسن الرضا عليه السلام سنة ٢٠٣ ، فيستبعد جداً إدراك ابن السكيت إياه عليه السلام بحيث يروي عنه . راجع : تاريخ

بغداد ، ج ١٤ ، ص ٢٧٣ ، الرقم ٧٥٦٦ ؛ معجم الأدباء ، ج ٢٠ ، ص ٥٠ ، الرقم ٢٦ ؛ وفيات الأعيان ، ج ٦ ، ص ٣٩٥ ،

الرقم ٨٢٧ ؛ تاريخ الإسلام للذهبي ، ج ١٨ ، ص ٥٥١ ، الرقم ٦٠٤ .

ثانياً : ما ورد في الأمالي للطوسي ، ص ٥٨٠ ، المجلس ٢٤ ، ح ١٢٠٢ و ١٢٠٣ من رواية يعقوب بن السكيت

وَيَدِهِ ١ النَّبِيضَاءُ وَآلَهُ السُّخْرُ ٢، وَبَعَثَ عِيسَى ٣ بِآلَةِ الطَّبِّ، وَبَعَثَ مُحَمَّدًا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَعَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ - بِالْكَلامِ وَالْخُطْبِ؟

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ ٤: «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا بَعَثَ مُوسَى ٥ كَانَ الْغَالِبُ عَلَى أَهْلِ ٢ عَصْرِهِ السُّخْرَ، فَأَتَاهُمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ بِمَا لَمْ يَكُنْ فِي وَسْعِهِمْ مِثْلُهُ ٦، وَمَا أَبْطَلَ ٧ بِهِ سِخْرَهُمْ، وَاتَّبَتْ بِهِ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ ٨؛ وَإِنَّ اللَّهَ بَعَثَ عِيسَى ٩ فِي وَقْتٍ قَدْ ظَهَرَتْ ١٠ فِيهِ الزَّمَانَاتُ ١١، وَاحْتِاجَ النَّاسِ إِلَى الطَّبِّ، فَأَتَاهُمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مِثْلُهُ، وَبِمَا أَخْبَأَ لَهُمُ الْمَوْتَى وَأَبْرَأَ ١٢ الْأَكْمَةَ ١٣ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاتَّبَتْ بِهِ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ؛ وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا ١٤ فِي وَقْتٍ كَانَ الْغَالِبَ عَلَى أَهْلِ ١٥ عَصْرِهِ الْخُطْبِ وَالْكَلامِ

«النحوي عن أبي الحسن علي بن محمد بن الرضا عليهم السلام.

وثالثاً: ما ورد في مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب، ج ٤، ص ٤٣٤؛ من أنه قال: «وقال المتوكل لابن السكيت: أسأل ابن الرضا مسألة عوصاء بحضرتي، فسأله، فقال: لم بعث الله موسى بالعصا؟» فذكر مضمون الخبر مع تفصيل؛ فراجع.

فتحصل أن المراد من «أبي الحسن» في سندنا هذا، هو أبو الحسن الثالث.

١. في «ب، بس، بف» والاحتجاج: «ويده».
٢. «السحر» في اللغة: الأخذة التي تأخذ العين حتى يظن أن الأمر كما يرى وليس الأصل على ما يرى، وصرف الشيء عن وجهه؛ وكل ما لطف مأخذه ودق فهو سحر. وفي عرف الشرع مختص بكل أمر يخفى سببه ويتخيل على غير حقيقته، ويجري مجرى الخلق. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٤٨؛ المصباح المنير، ص ٢٦٨ (سحر)؛ وشرح صدر المتألهين، ص ١٠٧. ٣. في «ج»: «- أهل».
٤. في العيون: «بما لم يكن عند القوم وفي وسع القوم مثله».
٥. في اللعل: «وبما أبطل».
٦. في «ب، و، بس»: «+ «بن مريم».
٧. في «و، بس»: «قد ظهر».
٨. «الزمانات»: جمع الزمان، وهي آفة في الإنسان بل في الحيوان، أو في عضو منه يمنعه عن الحركة، كالفالج واللغوة والبرص وغيرها، شرح صدر المتألهين، ص ١٠٧. وانظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٣١ (زمن).
٩. في اللعل والعيون: «+ «لهم».
١٠. «الأكمة»: هو الذي يولد مطموس العين، أي الأعمى. وقد يقال لمن تذهب عينه. المفردات للراغب، ص ٢٢٦ (كمه).
١١. في «ألف، بح»: «- أهل».

٢٥/١ - وَأُظِنَّهُ قَالَ: الشَّعْرُ<sup>١</sup> - فَأَتَاهُمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>٢</sup> مِنْ مَوَاعِظِهِ وَحِكْمِهِ<sup>٣</sup> مَا أَبْطَلَ بِهِ قَوْلَهُمْ، وَأَثَبَتْ بِهِ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ.

✓ قَالَ: فَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: تَاللَّهِ<sup>٤</sup>، مَا رَأَيْتُ مِثْلَكَ قَطُّ، فَمَا الْحُجَّةُ عَلَى الْخَلْقِ الْيَوْمَ؟  
قَالَ: فَقَالَ ﷺ: «العقل؛ يَعْرِفُ بِهِ<sup>٥</sup> الصَّادِقَ عَلَى اللَّهِ فَيُصَدِّقُهُ<sup>٦</sup>، وَالكَاذِبَ عَلَى اللَّهِ فَيَكْذِبُهُ<sup>٧</sup>».

قَالَ: فَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: هَذَا وَاللَّهِ هُوَ الْجَوَابُ<sup>٨</sup>.

٢١ / ٢١ . الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَائِءِ، عَنِ الْمُثَنَّى<sup>٩</sup> الْحَنَاطِ، عَنْ قُتَيْبَةَ الْأَعْسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْقُوبٍ، عَنْ مَوْلَى لَيْبِنِي سَيِّتَانَ:  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «إِذَا قَامَ قَائِمُنَا، وَضَعَ اللَّهُ يَدَهُ<sup>١٠</sup> عَلَى رُؤُوسِ الْعِبَادِ، فَجَمَعَ

١ . في الوافي: «والشعر». في العلل والعيون: «من كتاب الله عز وجل».

٢ . في «ب، ج، و، ف، بح، بس» وحاشية «ض، بر، بف» والعلل والعيون والبحار: «وأحكامه». وفي «الف»: «وحكمه وأحكامه».

٣ . قرأه المازندراني: «بالله» وقال: «بالله، بدون ألف قبل الجلالة على ما هو المصحح من النسخ. ولقظة «باء» تحتمل وجهين الأول: أن تكون باء القسم أو تاءه، والثاني: أن تكون حرف النداء للتعجب». شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٩٦.

٤ . أي يعرف الخلق بالعقل الصادق والكاذب على الله، فهو دليل كون العقل هو الحجة. وفي «ف، بح»: «به يعرف». وفي البحار والوافي: «تعرف به». ٦ . في الوافي: «فصدقه».

٧ . في الوافي: «فتكذبه».

٨ . علل الشرائع، ص ١٢١، ح ٦؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٧٩، ح ١٢، بسندهما عن الحسين بن محمد بن عامر، عن أبي عبدالله السيارى. تحف العقول، ص ٤٥٠، من قوله: «ما الحجة على الخلق اليوم». الوافي، ج ١، ص ١١٠، ح ٢٣؛ البحار، ج ١٧، ص ٢١٠، ح ١٥، وفيه إلى قوله: «ما رأيت مثلك قط».

٩ . في «الف، ب، ض، و، بح، بس»: «مثنى» من دون الألف واللام.

١٠ . الضمير في «يده» راجع إلى الله تعالى، أو إلى القائم ﷺ، و«يده» كناية عن الرحمة والشفقة والنعمة والإحسان، أو كناية عن الوساطة في الفيض. والمراد من الرؤوس نفوسهم الناطقة، فالمعنى: أنزل رحمته وأكمل نعمته، أو واسطة جوده وفضه، والمراد بها إما القائم ﷺ، أو العقل الذي هو أول ما خلق الله، أو ملك من



بِهَا عَقُولُهُمْ وَكَمَلَتْ بِهِ أَخْلَامُهُمْ<sup>٢٢</sup>.

٢٢ / ٢٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَانَ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ النَّبِيُّ، وَالْحُجَّةُ فِيمَا بَيْنَ الْعِبَادِ وَبَيْنَ اللَّهِ الْعَقْلُ»<sup>٥</sup>.

٢٣ / ٢٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ مُرْسَلًا، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «دِعَامَةُ الْإِنْسَانِ الْعَقْلُ، وَالْعَقْلُ مِنْهُ الْفِطْنَةُ<sup>٦</sup> وَالْفَهْمُ وَالْحِفْظُ وَالْعِلْمُ، وَبِالْعَقْلِ يَكْمُلُ<sup>٧</sup>، وَهُوَ دَلِيلُهُ وَمُبْصَرُهُ<sup>٨</sup> وَمِفْتَاحُ أَمْرِهِ، فَإِذَا كَانَ تَأْيِيدَ عَقْلِهِ

٥ ملائكة قدسه ونور من أنوار عظمته. راجع: شرح صدر المتألهين، ص ١١٠؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٩٩.

٦ ٤٠٢؛ الوافي، ج ١، ص ١١٤؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٨٠.

٧ في كمال الدين: «بها».

٨ «الأحلام»: جمع الجلم بمعنى العقل، وهو في الأصل: الأناة والتثبت في الأمور، وذلك من شعار العقلاء. انظر: النهاية، ج ١، ص ٤٣٤ (حلم).

٩ كمال الدين، ص ٦٧٥، ج ٣١، بسنده عن الحسين بن محمد الوافي، ج ١، ص ١١٤، ح ٢٥؛ وج ٢، ص ٤٥٦، ح ٩٧٣.

٤ . في «ب، و، بس»: «بين الله وبين العباد».

٥ . الوافي، ج ١، ص ١١٣، ح ٢٤.

٦ «دعامة البيت»: الأسطوان الذي يعتمد عليه السقف، ودعامة كل شيء هي أصله الذي ينشأ منه فروع أحواله وشعب أوصافه وكمالاته. انظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٠١ (دعم).

٧ في العلل: «ومن العقل الفطنة».

٨ في المطبوع: «يكتمل» بالتشديد. وقرأه صدر المتألهين مجهولاً من الإفعال أو التفعيل؛ حيث قال: «...ويكونه مكتملاً للإنسان». والظاهر من كلام المازندراني تجزؤه معلوماً؛ حيث قال: «أي يكمل الإنسان؛ لأن العقل مبدأ لجميع الخيرات... التي بها يصير الإنسان كاملاً».

٩ في «و»: «مبصره» اسم الفاعل من التفعيل، وفي «ج، بر، بس»: «مبصره» بهيئة اسم المكان. وفي هذه الكلمة احتمالات ثلاث: الأول: يفتح الميم والصاد وسكون الباء، بمعنى الحجّة - كما في اللغة - أي ما فيه بصيرته وعلمه. هذا هو مختار السيد الداماد في التعليقة. الثاني: اسم الفاعل من الإفعال أو التفعيل. قال به الفيض

مِنَ الثَّوْرِ، كَانَ عَالِمًا، حَافِظًا، ذَاكِرًا<sup>١</sup>، فَطِنًا، فَهِيمًا<sup>٢</sup>، فَعَلِمَ بِذَلِكَ كَيْفَ، وَلَمْ، وَحَيْثُ<sup>٣</sup>، وَعَرَفَ مَنْ نَصَحَهُ وَمَنْ عَشَّهَ، فَإِذَا عَرَفَ ذَلِكَ، عَرَفَ مَجْزَأَهُ<sup>٤</sup> وَمَوْصُولَهُ وَمَفْصُولَهُ، وَأَخْلَصَ الْوَحْدَانِيَّةَ لِلَّهِ وَالْإِفْرَازَ بِالطَّاعَةِ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ<sup>٥</sup>، كَانَ مُسْتَدْرِكًا لِمَا قَاتَ، وَوَارِدًا عَلَى مَا هُوَ آتٍ، يَعْرِفُ<sup>٦</sup> مَا هُوَ فِيهِ، وَإِلَّا شَيْءٌ هُوَ هَاهُنَا، وَمِنْ أَيْنَ يَأْتِيهِ، وَإِلَى مَا هُوَ صَائِرٌ؛ وَذَلِكَ<sup>٧</sup> كُلُّهُ مِنْ تَأْيِيدِ الْعَقْلِ<sup>٨</sup>.

٢٤ / ٢٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعَقْلُ دَلِيلُ الْمُؤْمِنِ»<sup>٩</sup>.

٢٥ / ٢٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُثَّاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ السَّرِيِّ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: يَا عَلِيُّ، لَا فَتَرَ أَشَدَّ مِنَ الْجَهْلِ، ٢٦/١

١. والمازندراني. الثالث: اسم آلة - بكسر الميم وسكون الباء وفتح الصاد - أي ما به بصيرته. ظاهر كلام صدر المتألهين الثاني والثالث، وجوز الثالث المازندراني، واحتمل الكل المجلسي.  
٢. في حاشية «ج»: «فهيماً».

٣. «كلمات استفهامية يطلب بكل منها شيء من المطالب... ذ» كيف» سؤال عن صفة الشيء المستقرة فيه، و«لم» سؤال عن سبب وجوده، و«حيث» سؤال عن جهته وسمته. شرح صدر المتألهين، ص ١١٣.

٤. «مجره»: يحتمل الوجهين: بفتح الميم، اسم المكان؛ أو مصدر ميمي بضم الميم من الإجراء، أو بفتحها من الجري. قرأ بالأول صدر المتألهين والفيض، واحتمل الوجهين المازندراني والمجلسي.

٥. في «و»، بر، «بف» - «ذلك». وفي حاشية «بر»: «عرف ذلك»

٦. في «الف»، و، و حاشية «ب»، «ج»، «ويعرف». وفي «ب»: «ليعرف». وفي «ج»، «ب»، «س»: «يعرف». وفي «بف»: «ففر». وفي حاشية «ض»: «وذا».

٨. علل الشرائع، ص ١٠٣، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «فطناً فهيماً». الوافي، ج ١، ص ١١٥، ح ٢٦.

٩. تحف العقول، ص ٢٠٣، مع زيادة في آخره، وفيه: «العقل خليل المؤمن». الوافي، ج ١، ص ١١٦، ح ٢٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٧، ح ٢٠٩٣.

وَلَا مَالَ أَعُوذُ<sup>١</sup> مِنَ الْعَقْلِ<sup>٢</sup>.

٢٦ / ٢٦ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ، قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَذْبِرْ، فَأَذْبَرَ، فَقَالَ: وَعِزِّي وَجَلَالِي<sup>٣</sup> مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَحْسَنَ مِنْكَ<sup>٤</sup>، وَإِيَّاكَ أَمَرْتُ، وَإِيَّاكَ أَنْهَيْتُ، وَإِيَّاكَ أَعَاقَبْتُ<sup>٥</sup>».

٢٧ / ٢٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ النَّهْدِيِّ،

١ . «أعوذ»: أعظم عائدة، وهي المنفعة. يقال: هذا الشيء أعوذ عليك من كذا، أي أنفع. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥١٤ (عود).

٢ . المحاسن، ص ١٦، كتاب القرائن، ضمن ح ٤٧، بسنده عن السري بن خالد الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٨١٩، بسند آخر؛ وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٧١ ح ٥٧٦٢؛ والتوحيد، ص ٣٧٥، ضمن ح ٢٠، بسند آخر؛ الأمالي للطوسي، ص ١٤٦، المجلس ٥، ضمن ح ٥٣، بسند آخر، وفي وصايا علي بن أبي طالب إلى الحسن عليه السلام، الاختصاص، ص ٢٤٦، مرسلًا عن الصادق عليه السلام؛ تحف العقول، ص ٦ و ١٠، عن النبي صلى الله عليه وآله، ص ٩٢، عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ وفي نهج البلاغة، ص ٤٨٨، الحكمة ١١٣ نحوه. الواقفي، ج ١، ص ١٧١، ح ٢٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٧، ح ٢٠٢٩٤ . ٣ . في «بر، بس»: - «و جلالِي».

٤ . في الكافي، ح ١ والمحاسن، ح ٦ والأمالي: «ما خلقت خلقاً هو أحب إلي منك ولا أكملك - في المحاسن والأمالي: «أكملتك» - إلا فيمن أحب، أما إني» بدل «ما خلقت خلقاً أحسن منك».

٥ . في الكافي، ح ١ والمحاسن، ح ٦ والأمالي: «إيَّاكَ أَعَاقَبْتُ، وَإِيَّاكَ أَنْهَيْتُ».

٦ . المحاسن، ص ١٩٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٥، [وفيه: «عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام»]؛ وح ٦؛ الكافي، كتاب العقل والجهل، ح ١؛ الأمالي للصدوق، ص ٤١٨، المجلس ٦٥، ح ٥، وفي كلها بسند آخر عن العلاء بن رزين، وفي الثلاثة الأخيرة مع زيادة. وفي المحاسن، ص ١٩٢، ح ٤ و ٧؛ وص ١٩٦، ضمن ح ٢٢، والكافي، كتاب العقل والجهل، ضمن ح ١٤ [وفيه إلى قوله: «ثم قال له: أدبر فأدبر»]؛ وعلل الشرائع، ص ١١٣، ضمن ح ١٠، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام؛ المحاسن، ص ١٩٢، ح ٨، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في آخره؛ الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٨ ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام - الواقفي، ج ١، ص ٥١، ح ٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٩، ح ٦٣؛ وح ١٥، ص ٢٠٤، ح ٢٠٢٨٦.

عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ آتِيَهُ وَأَكَلَّمَهُ بِبَعْضِ كَلَامِي، فَيَعْرِفُهُ كَلَّمَهُ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ آتِيَهُ فَأَكَلَّمَهُ بِالْكَلَامِ، فَيَسْتَوْفِي كَلَامِي كَلَّمَهُ، ثُمَّ يَرُدُّهُ عَلَيَّ كَمَا كَلَّمْتُهُ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ آتِيَهُ فَأَكَلَّمَهُ<sup>٢</sup>، فَيَقُولُ: أَعِدْ عَلَيَّ؟

فَقَالَ: «يَا إِسْحَاقُ، وَمَا تَدْرِي لِمَ هَذَا؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ<sup>٣</sup>: «الَّذِي تَكَلَّمَهُ بِبَعْضِ كَلَامِكَ، فَيَعْرِفُهُ كَلَّمَهُ، فَذَلِكَ<sup>٤</sup> مَنْ عَجَنْتَ نَظْفَتَهُ<sup>٥</sup> بِعَقْلِهِ؛ وَأَمَّا الَّذِي تَكَلَّمَهُ، فَيَسْتَوْفِي كَلَامَكَ، ثُمَّ يُجِيبُكَ<sup>٦</sup> عَلَى كَلَامِكَ، فَذَلِكَ<sup>٧</sup> الَّذِي رَكَّبَ عَقْلُهُ فِيهِ<sup>٨</sup> فِي بَطْنِ أُمِّهِ؛ وَأَمَّا الَّذِي تَكَلَّمَهُ بِالْكَلَامِ، فَيَقُولُ: أَعِدْ عَلَيَّ، فَذَلِكَ<sup>٩</sup> الَّذِي رَكَّبَ عَقْلُهُ فِيهِ بَعْدَ مَا كَبَّرَ، فَهُوَ يَقُولُ لَكَ: أَعِدْ عَلَيَّ»<sup>١٠</sup>.

٢٨ / ٢٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ مَنْ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: إِذَا زَأَيْتُمْ الرَّجُلَ كَثِيرَ الصَّلَاةِ، كَثِيرَ الصِّيَامِ<sup>١١</sup>، فَلَا تُبَاهُوا<sup>١٢</sup> بِهِ حَتَّى تَنْظُرُوا كَيْفَ عَقْلُهُ»<sup>١٣</sup>.

١ . في العلل: + «فيعرف».

٢ . في الوافي: + «بالكلام».

٣ . في «ف»: + «وأما».

٤ . في الوافي: «فذلك».

٥ . في «ف»: «فطنته».

٦ . في «ج»: «فذلك».

٧ . في «ج»: «فذلك».

٨ . في «ج»: «فذلك».

٩ . في «ج»: «فذلك».

١٠ . علل الشرائع، ص ١٠٢، ح ١، بسنده عن الحسين بن خالد. الوافي، ج ١، ص ١١٧، ح ٢٩.

١١ . في حاشية «ج»، بس. والوافي وشرح صدر المتألهين: «الصوم».

١٢ . «فلا تباهوا»: أي فلا تفاخروا، من المباهاة بمعنى المفاخرة. والمحمّل الآخر عند ميرزا رفيعا والمازندراني

والمجلسي: كونها «فلا تباهوا» أي فلا توائسوا، من البهاء، بمعنى الأئس، فحذفت الهمزة للتخفيف. أنظر:

حاشية ميرزا رفيعا، ص ٩٧؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٤١٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٩٥ الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٨٨ (بهو)، و ج ١، ص ٣٨ (بها).

١٣ . راجع: ح ١٩ من هذا الكتاب. الوافي، ج ١، ص ١١٨، ح ٣٠.

٢٩ / ٢٩ . بَعْضُ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عَمَرَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « يَا مُفَضَّلُ ، لَا يُفْلِحُ <sup>١</sup> مَنْ لَا يَغْفِلُ ، وَلَا يَغْفِلُ مَنْ لَا يَعْلَمُ ، وَسَوْفَ يَنْجُبُ <sup>٢</sup> مَنْ يَفْهَمُ ، وَيَظْفَرُ مَنْ يَحْلُمُ <sup>٣</sup> ، وَالْعِلْمُ جُنَّةٌ ، وَالصَّدْقُ عِزٌّ ، وَالْجَهْلُ ذُلٌّ ، وَالْفَهْمُ مَجْدٌ ، وَالْجُودُ نَجْحٌ <sup>٤</sup> ، وَحَسَنُ الْخُلُقِ مَجْلِبَةٌ <sup>٥</sup> لِلْمَوَدَّةِ ، وَالْعَالِمُ بِزَمَانِهِ لَا تَهْجُمُ عَلَيْهِ اللُّوَابِسُ <sup>٦</sup> ، وَالْحَزْمُ <sup>٧</sup> مَسَاءَةٌ <sup>٨</sup> الظَّنِّ ، وَبَيْنَ الْمَرْءِ وَالْحِكْمَةِ نِعْمَةٌ <sup>٩</sup> الْعَالِمِ <sup>١٠</sup> ، وَالْجَاهِلُ شَقِيٌّ <sup>١١</sup> بَيْنَهُمَا ، وَاللَّهُ وَلِيُّ مَنْ عَرَفَهُ ، وَعَدُوٌّ مَنْ تَكَلَّفَهُ <sup>١٢</sup> ، وَالْعَاقِلُ غَفُورٌ ، وَالْجَاهِلُ خَتُورٌ <sup>١٣</sup> ؛ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ ..... ←

- ١ . في تحف العقول : «لا يصلح» .
- ٢ . «يُنْجِبُ» : من النجابة ، وهي مصدر نجيب الرجال ، وهو الفاضل الكريم ذو الحسب ، والنفيس في نوعه ، يقال : نُجِبَ يُنْجَبُ نَجَابَةً ، إذا كان فاضلاً نقيساً في نوعه . أنظر : لسان العرب ، ج ١ ، ص ٧٤٨ (نجب) .
- ٣ . «يَحْلُمُ» ، أي صار حليماً ، من الحلم بمعنى الأناة والتثبت ، يقال : حلم الرجل يحلم ، إذا تأنى ولم يستعجل أو بمعنى يعقل . أنظر : لسان العرب ، ج ١٢ ، ص ١٤٦ (حلم) ؛ شرح المازندراني ، ج ١ ، ص ٤١٩ ؛ حاشية ميرزا رفيعاً ، ص ٧٨ .
- ٤ . النجح والنجاح : الظفر بالحوائح . الصحاح ، ج ١ ، ص ٤٠٩ (نحج) .
- ٥ . «مَجْلِبَةٌ» بفتح الميم مصدر ميمٍ أو اسم مكان ، وبكسرهما اسم آلة ، قال به صدر المتألهين في شرحه واحتمل الأول والثالث الفيض في الوافي والمازندراني في شرحه . وجوز الكل في مرآة العقول .
- ٦ . «اللُّوَابِسُ» : جمع اللابس على غير القياس من اللبس ، أو من اللبس بمعنى الخلط أو الاختلاط ، أو جمع لُبسة بمعنى الشبهة . أنظر شروح الكافي ؛ الصحاح ، ج ٣ ، ص ٩٧٣ (لبس) .
- ٧ . «الْحَزْمُ» : ضبط الرجل أمره . والحذر من فواته ، من قولهم : حَزَمْتُ الشَّيْءَ ، أي شَدَدْتُهُ . النهاية ، ج ١ ، ص ٣٧٩ (حزم) .
- ٨ . في تحف العقول : «مشكاة» . و«المساءة» مصدر ميمٍ .
- ٩ . في «بس» : «نِعْمَةٌ» أي بفتح النون . تعرّض له في الوافي وهو بمعنى التثمّن . وبكسر النون ، إمّا مضاف إلى «العالم» إضافة بيانية أو لامية ، وإمّا متون و«العالم» مرفوع بياناً له .
- ١٠ . في «ش» : «العالم» . وفي «بيع» : «العالم» . وفي «بيع» : «العالم» . وجوز في مرآة العقول كسر اللام وفتحها . والكلمة إمّا مجرورة بالإضافة أو مرفوعة . ١١ . في حاشية «بيع» : «يسعى» .
- ١٢ . «تَكَلَّفَهُ» أي تكلف عرفانه ومعرفته ، وتخصّ به وأظهر منه ما ليس له ، أو طلب من معرفته تعالى ما ليس في وسعه وطاقته . راجع : شروح الكافي .
- ١٣ . في الوافي : «في بعض النسخ بالمثلثة ، من الخثورة» . و«الختور» من صيغ المبالغة بمعنى خيبت النفس ،

تُكْرَمُ<sup>١</sup>، فِلْنٌ؛ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُهَانَ<sup>٢</sup>، فَاخْشِنْ؛ وَمَنْ كَرَمَ أَضْلَهُ، لَانَ قَلْبُهُ؛ وَمَنْ خَشِنَ  
عَنْصَرَهُ<sup>٣</sup>، غَلَطَ كِبْدَهُ؛ وَمَنْ فَرَطَ<sup>٤</sup>، تَوَرَّطَ<sup>٥</sup>؛ وَمَنْ خَافَ الْعَاقِبَةَ، تَثَبَّتَ<sup>٦</sup> عَنِ التَّوَعُّلِ فِيمَا  
لَا يَظُنُّ؛ وَمَنْ هَجَمَ عَلَى أَمْرٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ، جَدَعَ<sup>٧</sup> أَنْفَ نَفْسِهِ؛ وَمَنْ لَمْ يَظُنَّ، لَمْ يَفْهَمْ؛ وَمَنْ  
لَمْ يَفْهَمْ، لَمْ يَسْلَمْ؛ وَمَنْ لَمْ يَسْلَمْ، لَمْ يَكْرَمْ<sup>٨</sup>؛ وَمَنْ لَمْ يَكْرَمْ، يَهْضَمُ<sup>٩</sup>؛ وَمَنْ يَهْضَمُ<sup>١٠</sup>،  
كَانَ الْيَوْمَ؛ وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ آخِرَى أَنْ يَنْدَمَ<sup>١١</sup>.

٣٠ / ٣٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «مَنْ اسْتَحْكَمَتْ<sup>١٢</sup>.....»

كثير الغدر والخدعة بالناس؛ من الختر، بمعنى الغدر والخديعة والخباثة والفساد. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٢٩ (ختر).

١. في «ف»: «تكرم» بالتضعيف.

٢. في «ج، ش، جه»: «تَهَنَ». وفي «و، جل، جس» وحاشية «بح»: «تهن». وفي «بر، بع»: «تَهِنَ». وفي «جح»: «تَهِنَ». وفي مرآة العقول: «تهن، من وهن يهن» ثم قال: «الظاهر: تهان، كما في بعض النسخ».

٣. «العَنْصَرُ والعَنْصَرُ»: الأصل والحسب. الصحاح، ج ٢، ص ٧٥٠ (عصر).

٤. «فَرَطَ» بالتخفيف والتضعيف، وأكثر النسخ على الثاني. فَرَطَ وفَرَطَ في الأمر فرطاً وتفرطاً، أي قصر فيه وضيقه حتى فات، وفَرَطَ فَرُوطاً، أي سبق وتقدم وجاوز الحد. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٩١٨ (فرط).

٥. «تَوَرَّطَ»، أي وقع في الزورطة، وهي الهلاك. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٦٦ (ورط).

٦. في شرح المازندراني: «تثبت، ماض من التثبت، أو مضارع من الثبات».

٧. في «ألف، بح، بس، بف»: «جدع». و«جَدَعَ» أي قطع، من الجدع بمعنى قطع الأنف والأذن واليد والشفة. وقطع أنف النفس كناية عن الخزي والذل. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٣ (جدع).

٨. في «ف»: «لم يكرم» بالتضعيف.

٩ و ١٠. في «ج»: «يهضم» بالتضعيف. وفي «ألف، ب، بر، بس، بف» والتعليق للداماد: «تهضم» بالماضي من التثقل. و«يَهْضَمُ» أي يُظَلِّمُ وَيُكْسِرُ عليه حقه؛ من هَضَمَ عليه حقه؛ أي ظلمه وكسر عليه حقه. كذا «تهضمه»، أي ظلمه. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٥٩ (هضم).

١١. تحف العقول، ص ٣٥٦، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١، ص ١١٨، ج ٣: الوسائل، ج ٢٧، ص ١٥٥، ح ٣٣٤٦٨.

١٢. في حاشية «ض»: «أحكمت». و«استحكمت» أي ثبتت ورسخت في نفسه بحيث يصير خلقاً له وملكة

لِي فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ، اخْتَمَلْتُهُ عَلَيْهَا، وَاغْتَفَرْتُ فَقَدْ مَا سِوَاهَا، وَلَا أُغْتَفِرُ<sup>٢</sup>  
فَقَدْ عَقِلَ وَلَا دِينَ؛ لِأَنَّ مُفَارَقَةَ الدِّينِ مُفَارَقَةُ الْأَمْنِ، فَلَا يَتَهَنَأُ<sup>٣</sup> بِحَيَاةٍ مَعَ مَخَافَةٍ،  
وَفَقَدْ الْعَقْلُ فَقَدْ الْحَيَاةَ، وَلَا يِقَاسُ إِلَّا بِالْأَمْوَاتِ<sup>٤</sup>.

٣١ / ٣١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُحَارِبِيِّ، عَنِ  
الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup>، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ عَلِيٍّ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٦</sup>، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٧</sup>: «إِعْجَابُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ دَلِيلٌ  
عَلَى ضَعْفِ عَقْلِهِ»<sup>٧</sup>.

٣٢ / ٣٢ . أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَاصِمِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنِ  
الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ:  
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَائِيِّ، قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَهُ أَضْحَابُنَا وَذُكِرَ الْعَقْلُ، قَالَ: فَقَالَ:  
«لَا يُغْنَى بِأَهْلِ الدِّينِ مِمَّنْ<sup>٨</sup> لَا عَقْلَ لَهُ».

- 
- ١ . راسخة فيه. وقوله<sup>١</sup>: «لي» على تضمين معنى الثبوت أو الظهور، أي ثابتاً لي ذلك، أو ظاهراً عندي. أو على  
معنى «الأجلي»، يعني لأجل إيعاني في إنجانه من العقوبات. راجع شروح الكافي.
- ٢ . في «ض، بح» و تحف العقول -: «لي». ٢ . في حاشية «ض»: «ولا أغفر».
- ٣ . في «بح»: «فلم يتهنا». وفي «بس»: «فلا يتهنا». ومعنى «فلا يتهنا» بـ«حياة»، أي لا يسوغ له ولا يُلذَّ، يقال: تَهَنَأَ  
بالطعام، أي ساغ له ولذَّ. أنظر: أقرب الموارد، ج ٥، ص ٦٥١ (هنا).
- ٤ . تحف العقول، ص ٢١٩، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ١٢١، ح ٣٢.
- ٥ . في «ج»: «الحسن بن موسى، عن إبراهيم المحاربي، عن الحسن بن موسى، عن موسى بن عبد الله».
- ٦ . «الإعجاب» مصدر، أعجب فلان بنفسه وبرأيه، أي أعجبه رأيه واستحسنه، أو ترفع وتكبر واستكبر. أنظر:  
الصحاح، ج ١، ص ١٧٧؛ المصباح المنير، ص ٣٩٣ (عجب).
- ٧ . تحف العقول، ص ٩٠، ضمن وصيته<sup>٨</sup> لابنه الحسين<sup>٩</sup>: «و ص ١٠٠، ضمن خطبته المعروفة  
بالوسيلة. الوافي، ج ١، ص ١٢٢، ح ٣٣؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٠، ح ٢٣٩.
- ٨ . في «ب، ض، و، بح، بس، بف» و حاشية: «ج» و شرح صدر المتألهين و شرح المازندراني: «بمن». وفي  
«ج»: «لمن».

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِذَاكَ، إِنَّ مِمَّنْ يَصِفُ هَذَا الْأَمْرَ قَوْماً لَا بَأْسَ بِهِمْ عِنْدَنَا، وَلَيْسَتْ لَهُمْ تِلْكَ الْعُقُولُ؟

فَقَالَ: «لَيْسَ هُوَ لِإِمْنِ مِمَّنْ خَاطَبَ اللَّهُ<sup>٢</sup>، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعَقْلَ، فَقَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلْ، وَقَالَ لَهُ: أَدْبِرْ، فَأَدْبِرْ، فَقَالَ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي<sup>٣</sup>، مَا خَلَقْتُ شَيْئاً أَحْسَنَ مِنْكَ - أَوْ أَحَبَّ<sup>٤</sup>، إِلَيَّ مِنْكَ - بِكَ أَحَدٌ، وَبِكَ أُعْطِيَ<sup>٥</sup>».

٣٣ / ٣٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ

أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٦</sup>، قَالَ: «لَيْسَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ إِلَّا قِلَّةُ الْعَقْلِ<sup>٧</sup>».

قِيلَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ<sup>٨</sup> يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ؟

قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ يَزْفَعُ رَغْبَتَهُ<sup>٩</sup> إِلَى مَخْلُوقٍ، فَلَوْ أَخْلَصَ نِيَّتَهُ لِلَّهِ، لَأَتَاهُ<sup>١٠</sup> الَّذِي يُرِيدُ

١ . في حاشية «بر»: «وليس».

٢ . في المحاسن: «+ في قوله: يا أولي الألباب».

٣ . في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «وجلالي».

٤ . في «و» وشرح صدر المتألهين: «وأحب». وقال المازندراني في شرحه: «الترديد من الراوي؛ لعدم ضبط اللفظ المسموع بخصوصه».

٥ . المحاسن، ص ١٩٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣ مرفوعاً ومع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب العقل والجهل، ح ١؛ والمحاسن، ص ١٩٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٥-٧؛ والفتحية، ج ٤، ص ٣٦٨، ح ٥٧٦٥؛ والاختصاص، ص ٢٤٤. الوافي، ج ١، ص ٧٨، ح ٤.

٦ . أي لا واسطة بينهما إلا قلة العقل؛ إذ الإيمان نور العقل، والكفر ظلمة الجهل، فمتى كان عقل الرجل كاملاً كان مؤمناً حقاً، ومتى كان جاهلاً محضاً كان كافراً صرفاً، والمتوسط بينهما ضعيف الإيمان. راجع: شرح صدر المتألهين؛ ص ١١٨؛ الوافي، ج ١، ص ١٢٢ وسائر الشروح.

٧ . في حاشية «ألف، ج» والمحاسن: «ذلك».

٨ . «الرغبة» في اللغة: السؤال والطلب، والمراد هنا المرغوب والمطلوب والحاجة. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٢٣٧ (رغب)؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٨٨.

٩ . في «بو»: «أتاه» أي جاءه. وفي «جح»: «لأتاه» أي أعطاه. واحتمل المجزؤ والإفعال في شرح المازندراني



في أشرع من ذلك<sup>١</sup>.

٣٤ / ٣٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ الدُّهْمَانِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو الخَلْبِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: بِالْعَقْلِ اسْتُخْرِجَ غَوْزٌ<sup>٢</sup> الْحِكْمَةِ، وَبِالْحِكْمَةِ اسْتُخْرِجَ غَوْزُ الْعَقْلِ، وَبِحُسْنِ السِّيَاسَةِ يَكُونُ الْأَدَبُ الصَّالِحُ<sup>٣</sup>». قَالَ: «وَكَانَ يَقُولُ: التَّفَكُّرُ حَيَاةٌ قَلْبِ الْبَصِيرِ، كَمَا يَمِشِي الْمَاشِي فِي الظُّلُمَاتِ بِالنُّورِ بِحُسْنٍ<sup>٤</sup> التَّخْلِصِ وَقَلَّةِ التَّرَبُّصِ<sup>٥</sup>».

٣٥ / ٣٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْبُرَّازِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

١ ج ١، ص ٤٣٦؛ ومرآة العقول، ج ١، ص ٩٤.

٢ . المحاسن، ص ٢٥٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٨٦ . وفيه: «عن بعض أصحابنا بلغ به أبا جعفر عليه السلام، قال: ما بين الحق والباطل إلا قلة...» الوافي، ج ١، ص ١٢٢، ح ٣٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٦١، ذيل ح ١٣٣.

٣ . في «بح» و حاشية «ج»: «عوز». وغور كل شيء: قره وعمقه وبعده وغاية خفاه، والمراد من غور الحكمة غوامض المعارف الحكيمية والمعارف الإلهية، ومن غور العقل غايته وكماله الأقصى، ونهاية ما في قوته من الوصول إلى العلوم والمعارف. وقال المجلسي: «في بعض النسخ: «عوز» بالعين المهملة والزاي المعجمة، وعوز كل شيء نقصه وقلته. ولعله تصحيف. ويمكن توجيهه بما يرجع إلى الأول». أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ١١٩؛ الوافي، ج ١، ص ١٢٣؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٣٣-٣٤ (غور).

٤ . «الأدب الصالح» هو العمل المندرج تحت القواعد النبوية، والخلق الموافق للقوانين الشرعية. والمعنى: وباستعمال العقل العملي وتهذيب الأخلاق أو بحسن التأديب يحصل التأديب بالأدب الصالحة، والتخلق بالأخلاق الحميدة. راجع شروح الكافي.

٥ . الطرف - أي «بحسن» - إننا متعلق بـ «يمشي»، أو بـ «التفكير»، أو بكليهما، أو حال عن الماشي، أو عن المتفكر، أو عنهما. شرح المازندراني، ج ١، ص ٤٤١.

٥ . الكافي، كتاب فضل القرآن، ذيل ح ٣٤٧٤ بسند آخر، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبائه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وذيله هكذا: «فإن التفكير حياة قلب البصير، كما يمشي المستنير في الظلمات بالنور، فعليكم بحسن التخلص وقلّة التربص»، مع زيادة في أوله. وراجع: الكافي، كتاب فضل القرآن، ح ٣٤٧٧. الوافي، ج ١، ص ١٢٣. ح ٣٥.

٦ . راجعنا جميع النسخ التي عندنا (٢٣ نسخة) و الحدیثان ٣٥ و ٣٦ موجودان في «ف» و المطبوع فقط.

٢٩/١ حَمَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ: «إِنَّ أَوَّلَ الْأُمُورِ وَمَبْدَأُهَا وَقَوَّتُهَا وَعِمَارَتُهَا - الَّتِي لَا يَنْتَفِعُ شَيْءٌ إِلَّا بِهِ - الْعَقْلُ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ زِينَةً لِيَخْلُقَ بِهِ نَسْرًا لَهُمْ، فَبِالْعَقْلِ عَرَفَ الْعِبَادُ خَالِقَهُمْ، وَأَنْتَهُمْ مَخْلُوقُونَ، وَأَنْتَهُ الْمُدَبِّرُ لَهُمْ، وَأَنْتَهُمُ الْمُدَبَّرُونَ، وَأَنْتَهُ الْبَاقِي وَهُمْ الْفَائِزُونَ، وَاسْتَدَلُّوا بِعُقُولِهِمْ عَلَى مَا رَأَوْا مِنْ خَلْقِهِ: مِنْ سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ وَشَمْسِيهِ وَقَمَرِهِ وَلَيْلِيهِ وَنَهَارِهِ، وَبِأَنَّ لَهُ<sup>١</sup> وَلَهُمْ خَالِقًا وَمُدَبِّرًا لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزُولُ؛ وَعَرَفُوا بِهِ الْحَسَنَ مِنَ الْقَبِيحِ، وَأَنَّ الظُّلْمَةَ فِي الْجَهْلِ، وَأَنَّ النُّورَ فِي الْعِلْمِ، فَهَذَا مَا دَلَّهُمْ عَلَيْهِ الْعَقْلُ».

قِيلَ لَهُ: فَهَلْ يَكْتَفِي الْعِبَادُ بِالْعَقْلِ دُونَ غَيْرِهِ؟

قَالَ: «إِنَّ الْعَاقِلَ لِيَدْلَاهُ عَقْلُهُ - الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ قِيَامَهُ وَزِينَتَهُ وَهِدَايَتَهُ - عَلِيمٌ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ، وَأَنْتَهُ هُوَ رَبُّهُ، وَعَلِيمٌ أَنَّ لِيَخْلُقَ بِهِ مَخْبِتَهُ، وَأَنَّ لَهُ كِرَاهِيَةً<sup>٢</sup>، وَأَنَّ لَهُ طَاعَةَ، وَأَنَّ لَهُ مَنُصِيَةً، فَلَمْ يَجِدْ عَقْلَهُ يَدُلُّهُ عَلَى ذَلِكَ<sup>٣</sup>، وَعَلِيمٌ أَنَّهُ لَا يُوَصَّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْعِلْمِ وَطَلْبِهِ، وَأَنْتَهُ لَا يَنْتَفِعُ بِعَقْلِهِ إِنْ لَمْ يُصَبِّ ذَلِكَ بِعِلْمِهِ، فَوَجَبَ عَلَى الْعَاقِلِ طَلْبُ الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ الَّذِي لَا قِيَامَ لَهُ إِلَّا بِهِ».

٣٦ / ٣٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ

سُوَيْدٍ، عَنْ حُمْرَانَ وَصَفْوَانَ بْنِ مِهْرَانَ الْجَمَالِ، قَالَا:

سَمِعْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا غِنَى أَعْصَبَ مِنَ الْعَقْلِ، وَلَا فَقْرٌ أَحْطَطَ مِنَ الْحَمَقِ،

١ . يجوز فيه فتح الهمزة وكسرها.

٢ . كذا في «ف» والمطبوع، والظاهر أن الصحيح «أن له» بدل «وبأن له».

٣ . في «ف»: «كراهية».

٤ . أي مصادق المحبوب والمبغوض، وهذا معنى قولهم: الأحكام الشرعية أطراف في الأحكام العقلية.

وَلَا اسْتَظْهَرَ فِي أَمْرٍ بِأَكْثَرٍ مِنَ الْمَشُورَةِ فِيهِ».

وَلِهَذَا أُخِرَ كِتَابُ الْعَقْلِ وَالْجَهْلِ<sup>٢</sup>

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.

١. في «بح، بس»: - «و».

٢. في «ب، ج، ض، ف، بح، بس» وشرح المازندراني: - «والجهل». وفي «بف»: - «وهذا آخر كتاب العقل والجهل». وفي شرح صدر المتألهين: «هنا آخر كتاب العقل. والحمد لله رب العالمين». ثم قال: «هكذا وقعت العبارة في النسخ التي رأيناها، ولو قال: هنا آخر باب العقل، لكان أوفق».



(٢)

كتاب فضل العلم



كِتَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ<sup>١</sup>

٣٠ / ١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ<sup>٢</sup>١ - بَابُ فَرَضِ الْعِلْمِ<sup>٣</sup> وَوُجُوبِ طَلْبِهِ وَالْحَثِّ عَلَيْهِ٣٧ / ١ . أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ<sup>٤</sup>، عَنْالْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ<sup>٥</sup>، عَنْ أَبِيهِ:

١ . في «ألف، ب، ج، ض، و، بر، بس، بف» و شرح صدر المتألهين: - «كتاب فضل العلم». وفي «ب، بف» والتعليقة للداماد: - «فضل».

٢ . في «و» والتعليقة للداماد و شرح صدر المتألهين: - «بسم الله الرحمن الرحيم». وفي «ض»: + «وبه نقتي».

٣ . في التعليقة للداماد: «باب فضل العلم». وفي شرح صدر المتألهين بعد قوله: «باب فرض العلم...» قال: «وهو الباب الثاني من كتاب العقل وفيه تسعة أحاديث». وقال المجلسي في مرآة العقول، ج ١، ص ٩٨: «كذا في أكثر النسخ، وفي بعضها قبل الباب: كتاب فضل العلم. ويؤيد الأول أن الشيخ عد كتاب العقل وفضل العلم كتاباً واحداً من كتب الكافي؛ حيث عدّها في الفهرست، ويؤيد الثاني أن النجاشي عد كتاب فضل العلم بعد ما ذكر كتاب العقل من كتب الكافي».

٤ . في «و، بس»: - «عن أبيه»، لكن الظاهر ثبوته كما في سائر النسخ؛ فقد وردت رواية علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن أبي الحسين الفارسي في الكافي، ح ٣٤٨٧، وح ٣٨٦٩، وح ٤٩١٩، وفيه: «الحسن بن أبي الحسن الفارسي»؛ وح ١١٦٢٦، وفيه: «الحسن بن الحسين الفارسي».

٥ . احتمال زيادة «عن أبيه» في السند رأساً - لما قد أشرنا إليه سابقاً من الأئس الذهني الموجب لبعض الزيادات في السند - مدفوع بورود رواية إبراهيم بن هاشم مصرحاً باسمه عن الحسن الفارسي - بعناوينه الصحيحة والمصحفة - في بعض الأستاد. راجع: الخصال، ص ٤، ح ١٠؛ و ص ١٤١، ح ١٦٠؛ و ص ٢٢٣، ح ٥٤؛ و ص ١٢٥، ح ١.

٥ . هكذا في حاشية «ف، ب» والطبعة الحجرية من الكتاب. وفي «ألف، ج، ض، ف، و، ب، بر، بس، بف»

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: طَلَبَ الْعِلْمَ فَرِيضَةً عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ،<sup>١</sup> أَلَا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ بَغَاةَ الْعِلْمِ»<sup>٢</sup>.

٣٨ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ

عِيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْغَمْرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «طَلَبَ الْعِلْمَ فَرِيضَةً»<sup>٤</sup>.

• والطبوع: «عبدالرحمن بن زيد». وفي «ب»: «عبدالرحمن بن الحسين بن يزيد». وفي حاشية «بف»:

«عبدالرحمن بن الحسين بن زيد».

والظاهر صحة ما أئتمناه. وعبدالله بن زيد هذا، هو عبدالله بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين، وقد نُسب إلى جدّه في ما نحن فيه؛ فقد روى الحسن بن أبي الحسين الفارسي -بتأويله المختلفة الصحيحة والمصحّفة - عن عبدالله بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن طالب، بواسطة سليمان البصري في بعض الأسناد. راجع: الأمالي للصدوق، ص ٢٤٨، المجلس ٥٠، ح ٣؛ علل الشرائع، ص ٥١٨، ح ٩؛ الخصال، ص ٢٢٦، ح ٦٠؛ وص ٤٣٥، ح ٢٢؛ وص ٥٢٠، ح ٩. وروى عنه أيضاً بلا واسطة - كما في ما نحن فيه - في الخصال، ص ٢٢٣، ح ٥٤، لكنّ الظاهر سقوط الوساطة في هذين السندين.

ويؤيد ما استظهرناه من صحة نسخة «عبدالله» عدم ذكر كسب الأنساب لعبدالرحمن، في أولاد الحسين بن زيد بن علي، فلا حظ.

هذا، وفي البصائر المطبوع، ص ٢، ح ١: «الحسن بن زيد بن علي بن الحسين» بدل «الحسن بن أبي الحسين الفارسي، عن عبدالله بن زيد». ولكن في بعض مخطوطاته: «عن الحسن بن أبي الحسن الفارسي، عن عبدالرحمن بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين». وهو أقرب إلى الواقع، كما ظهر ممّا تقدّم.

١. في «ج»: «+ ومسلمة».

٢. «البغاة»: جمع الباغي بمعنى الطالب، تقول: بغيت الشيء إذا طلبته. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٨٢ (بغى).

٣. بصائر الدرجات، ص ٢، ح ١، عن إبراهيم بن هاشم، عن الحسن بن زيد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن أبي عبدالله عليه السلام. الأمالي للمفيد، ص ٢٨، المجلس ٤، ذيل ح ١؛ الأمالي للطوسي، ص ٤٨٧، المجلس ١٧، ح ٣٨، مع زيادة في آخره؛ وفيه، ص ٥٢١ المجلس ١٨، ذيل ح ٥٥؛ وص ٥٦٩ المجلس ٢٢، ح ٢، مع زيادة في أوله، وفي الأربعة الأخيرة بسند آخر إلى قوله: «كُلُّ مسلم». مصباح الشريفة، ص ١٣ و ٢٢، ضمن الحديث مع زيادة في أولهما وآخرهما إلى قوله: «كُلُّ مسلم». الوافي، ج ١، ص ١٢٥، ح ٣٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٦، ح ٣١١٥.

٤. بصائر الدرجات، ص ٢، ح ٢: «طلب العلم فريضة على كل حال»؛ وفيه، ص ٣، ح ٤: «طلب العلم فريضة من



٣٩ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: هَلْ يَسَعُ النَّاسُ تَرْكَ الْمَسْأَلَةِ عَمَّا يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِ؟ فَقَالَ:  
لا، ٢.

٤٠ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ،  
عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، قَالَ:  
سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: «أَيُّهَا النَّاسُ، اعْلَمُوا أَنَّ كَمَالَ الدِّينِ طَلَبُ الْعِلْمِ  
وَالْعَمَلُ بِهِ، أَلَا وَإِنَّ طَلَبَ الْعِلْمِ أَوْجَبَ عَلَيْكُمْ مِنْ طَلَبِ الْمَالِ؛ إِنَّ الْمَالَ مَقْسُومٌ  
مَضْمُونٌ لَكُمْ، قَدْ قَسَمَهُ عَادِلٌ بَيْنَكُمْ، وَضَمِنَهُ، وَسَيَفِي لَكُمْ، وَالْعِلْمُ مَخْزُونٌ عِنْدَ أَهْلِهِ،  
وَقَدْ أَمَرْتُمْ بِطَلْبِهِ مِنْ أَهْلِهِ؛ فَاطْلُبُوهُ».

٤١ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ

«فرائض الله»، وفيهما بسند آخر عن عيسى بن عبدالله العمري؛ وفيه، ص ٣، ح ٥، عن محمد بن الحسين، عن  
محمد بن عبدالله، عن عيسى بن عبدالله، عن أحمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: «طلب العلم فريضة  
من فرائض الله». الوافي، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٥، ح ٣٣١٤.

١ . في «ج»: «إليه».

٢ . المحاسن، ص ٢٢٥، من كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٨ وفيه: عن أبيه وموسى بن القاسم عن يونس بن  
عبدالرحمن، عن بعض أصحابهما. الوافي، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٨، ح ٣٣٢١٩.

٣ . في تحف العقول: «+ بينكم». ٤ . في المطبوع وبعض النسخ: «قسمه» بالتضعيف.

٥ . في الوافي: «عند أهله، وهم علماء أهل البيت الذين هم أوصياء النبي صلى الله عليه وآله وخلفاء الله في أرضه وحججه على  
خلقه، ثم من أخذ عنهم واستفاد من محكمات كلامهم من غير تصرف فيه». ونحوه في شرح المازندراني،  
ج ٢، ص ١٢؛ و«مرآة العقول»، ج ١، ص ١٠٠.

٦ . تحف العقول، ص ١٩، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١، ص ١٢٧، ح ٤٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٤،  
ح ٣٣١١١.

٣١/١ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا - رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: طَلَبَ الْعِلْمَ فَرِيضَةٌ»<sup>٢</sup>.

٤٢ / ٦ . وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: طَلَبَ الْعِلْمَ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ بَعَاةَ الْعِلْمِ»<sup>٥</sup>.

٤٣ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ

عِيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «تَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ؛ فَإِنَّهُ<sup>٦</sup> مَنْ لَمْ يَتَفَقَّهُ مِنْكُمْ فِي الدِّينِ<sup>٧</sup>، فَهُوَ<sup>٨</sup> أَعْرَابِي<sup>٩</sup>؛ إِنْ<sup>١٠</sup> اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: «لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ

١ . في «الف، ج، ض، ف، و، بر، بف» وحاشية «ب، يح، بس»: «عن رجل من أصحابنا».

والظاهر صحة ما في «ب، يح، بس» والمطبوع؛ فقد ورد الخبر في المحاسن، ص ٢٢٥، ح ١٤٦، عن يعقوب بن يزيد عن أبي عبدالله رجل من أصحابنا. وورد في بصائر الدرجات، ص ٣، ح ٣ - مع زيادة سيرة - عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن رجل من أصحابنا، لكن في بعض نسخه المعتمدة: «عن ابن أبي عمير، عن أبي عبدالله رجل من أصحابنا».

٢ . في المحاسن: - «قال رسول الله صلى الله عليه وآله».

٣ . المحاسن، ص ٢٢٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٦ - الوافي، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٦، ح ٣٣١١٦.

٤ . في المحاسن: - «قال رسول الله صلى الله عليه وآله».

٥ . المحاسن، ص ٢٢٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٦، عن يعقوب بن يزيد؛ بصائر الدرجات، ص ٣، ح ٣، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن رجل من أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام، إلى قوله: «كُلُّ مُسْلِمٍ» - الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٦، ح ٣٣١١٧.

٦ . في «بر، بف»: «فإن».

٧ . في المحاسن: «فإنه».

٨ . «الأعرابي»: نسبة إلى الأعراب؛ لأنه لا واحد له، وضده المهاجر، وهم ساكنو البادية من العرب الذين لا يقيمون في الأمصار ولا يدخلونها إلا لحاجة، ولا يعرفون الدين. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٧٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٠٢ (عرب).  
٩ . في «ألف، بف»: «وإن».

إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ»<sup>٢</sup>،<sup>١</sup>.

٤٤ / ٨ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عَمْرِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «عَلَيْكُمْ بِالتَّقْوَةِ فِي دِينِ اللَّهِ، وَلَا تَكُونُوا أَغْرَابًا؛ فَإِنَّهُ مَنْ لَمْ يَتَّقْهُ فِي دِينِ اللَّهِ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَمْ يَزَلْ لَهُ عَمَلًا»<sup>٥</sup>.

٤٥ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ جَبَلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَوِ دِدْتُ أَنْ أَصْحَابِي<sup>٦</sup> صُرِبَتْ<sup>٧</sup> رُؤُوسُهُمْ بِالسَّيَاطِ حَتَّى يَنْفَقَهُوا»<sup>٨</sup>.

٤٦ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَمَّنْ رَوَاهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ لَهُ رَجُلٌ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، رَجُلٌ عَرَفَ هَذَا الْأَمْرَ لَرِمَ بَيْتَهُ

١ . التوبة (٩): ١٢٢.

٢ . المحسن، ص ٢٢٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٦٣. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١١٨، ح ١٦٢، عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٣٨، مع تفاوت. الوافي، ج ١، ص ١٢٧، ح ٤١.

٣ . في «ب»، ج، و؛ «المفضل».

٤ . النظر هاهنا كتابة عن الرحمة والرفقة والعطوفة والاختيار؛ لأنَّ النظر في الشاهد دليل المحبَّة، وترك النظر دليل البغض والكراهة. أنظر شروح الكافي.

٥ . المحسن، ص ٢٢٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٦٢ و فيه: «في وصية المفصل بن عمر»؛ تحف العقول، ص ٥١٣، مرسلًا عن المفصل بن عمر. وراجع: المحسن، ص ٢٢٧، ح ١٥٨. الوافي، ج ١، ص ١٢٨، ح ٤٢.

٦ . في حاشية «بج»: «أصحابنا».

٧ . «ضربت» بضم التاء على صيغة المتكلم، أو بسكونها وضم الضاد على البناء للمفعول. شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢١.

٨ . المحسن، ص ٢٢٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٦٥ بسند آخر عن إسحاق بن عمار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ليت السياط على رؤوس أصحابي حتى يتفقهوا في الحلال والحرام». الوافي، ج ١، ص ١٢٩، ح ٤٣.

وَلَمْ يَتَعَرَّفْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ إِخْوَانِهِ؟ قَالَ: فَقَالَ: «كَيْفَ يَتَفَقَّهُ هَذَا فِي دِينِهِ؟»<sup>١</sup>.

## ٢- بَابُ صِفَةِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ وَفَضْلِ الْعُلَمَاءِ

٣٣/١

٤٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدَّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الْمَسْجِدَ، فَإِذَا جَمَاعَةٌ قَدْ أَطَافُوا بِرَجُلٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ: عَلَمَةٌ، فَقَالَ: وَمَا الْعَلَمَةُ؟ فَقَالُوا لَهُ<sup>٢</sup>: «أَعْلَمَ النَّاسَ بِأَسَابِ الْعَرَبِ وَوَقَائِعِهَا وَأَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْأَشْعَارِ وَالْعَرَبِيَّةِ»<sup>٣</sup>.

قَالَ: «فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: ذَلِكَ عِلْمٌ لَا يَصُرُّ مِنْ جِهَلِهِ، وَلَا يَنْفَعُ مِنْ عِلْمِهِ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: إِنَّمَا الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، وَمَا خَلَاهُنَّ فَهُوَ فَضْلٌ»<sup>٤</sup>.

٤٨ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ

أَبِي الْبَخْتَرِيِّ:

١ . الوافي، ج ١، ص ١٢٩، ح ٤٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٤، ح ٢٠٧٢٢.

٢ . في «بف» والأماي والمعاني: - «له».

٣ . هكذا في «ألف، ب، ض، و، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوسائل والبحار والأماي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «العربية» بدون الواو. ٤ . في «ف، ب» و«حاشية ض»: «ذلك».

٥ . «فضل» أي زيادة غير محتاج إليها كاللغو، أو فضيلة من المزايا والمحسنات، لا من الكمالات الضرورية التي ليس عنها بد ولا عنها مندوحة. التعليقة للداماد، ص ٦٧.

٦ . الأماي للصدوق، ص ٢٦٧، المجلس ٤٥، ح ١٣؛ ومعاني الأخبار، ص ١٤١، ح ١ بسندهما عن محمد بن عيسى بن عبيد. وفيهما إلى قوله: «لا ينعف من علمه». تحف العقول، ص ٣٢٢، مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ١٣٣، ح ٥٠؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٣٢٧، ح ٢٢٦٨٢، وج ٢٧، ص ٤٣، ح ٣٣١٦٧، وفيهما من قوله: «إنما العلم».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَذَلِكَ أَنْ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا، وَإِنَّمَا أُورِثُوا<sup>٢</sup> أَحَادِيثَ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ، فَمَنْ أَخَذَ بِشَيْءٍ مِنْهَا، فَقَدْ أَخَذَ حَظًّا وَافِرًا، فَانظُرُوا عَلِمَكُمْ هَذَا عَمَّنْ تَأْخُذُونَهُ؟ فَإِنَّ فِيْنَا<sup>٣</sup> - أَهْلَ النَّبِيِّ - فِي كُلِّ خَلْفٍ<sup>٤</sup> عُدُولًا يَنْفُونَ عَنْهُ تَخْرِيفَ الْعَالِينَ وَانْتِحَالَ<sup>٥</sup> الْمُنْبَطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ»<sup>٦</sup>.

٤٩ / ٣ . الْحَسِينُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ خَيْرًا، فَقَهَّهُ فِي الدِّينِ»<sup>٧</sup>.

٥٠ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى<sup>٨</sup>، عَنْ

١ . في «ألف» ض، والبصائر والاختصاص: «ذلك».

٢ . في «ألف» والبصائر والاختصاص: «ورثوا».

٣ . «فيْنَا» خبر «أَنَّ» قَدَمَ عَلَى اسْمِهِ - وَهُوَ «عُدُولًا» - لِلْحَصْرِ، أَوْ لِلتَّشْوِيقِ إِلَى ذِكْرِهِ، أَوْ لِكَوْنِهِ ظَرْفًا. وَ«أَهْلَ الْبَيْتِ» مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَدْحِ، بِتَقْدِيرِ «أَعْنِي»، أَوْ مَجْرُورٌ بِتَقْدِيرِ «فِي» بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ - وَإِنْ كَانَ تَقْدِيرُهَا شَادَاً - عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ لـ «فِيْنَا»، أَوْ مَجْرُورٌ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ عَنِ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ إِنْ جَوَزَ. شَرَحَ الْمَازَنْدَرَانِيُّ، ج ٢، ص ٣١.

٤ . «الْخَلْفُ» وَ«الْخَلْفُ» مَا جَاءَ مِنْ بَعْدٍ، وَيُقَالُ: هُوَ خَلْفٌ سِوَهُ مِنْ أَبِيهِ، وَخَلْفٌ صَدَقَ مِنْ أَبِيهِ، إِذَا قَامَ مَقَامَهُ. الصَّحَاحُ، ج ٤، ص ١٣٥٤ (خلف).

٥ . «الانتحال»: أَنْ يَدْعِيَ لِنَفْسِهِ مَا لغيرِهِ، كَأَنْ يَدْعِيَ الْآيَةَ وَالْحَدِيثَ فِي غَيْرِهِ أَنَّهُ فِيهِ. يُقَالُ: انْتَحَلَ فَلَانٌ شِعْرَ فَلَانٍ إِذَا ادَّعَاهُ. رَاجِعٌ: حَاشِيَةُ مِيرْزَا رَفِيعًا، ص ٩٨؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١١، ص ٦٥٠ (نحل).

٦ . بَصَائِرُ الدَّرَجَاتِ، ص ١٠، ح ١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَسُنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ - وَفِيهِ، ص ١١، ح ٣، بِسْنَدٍ آخَرَ. الْاِخْتِصَاصُ، ص ٤. بِسْنَدٍ عَنِ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ. وَرَاجِعٌ: رِجَالُ الْكُتُبِ، ص ٤، ح ٥٠. الْوَافِي، ج ١، ص ١٤١، ح ٥٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٧، ص ٧٨، ح ٣٣٢٤٧.

٧ . الْأَمَالِيُّ لِلْمَقِيدِ، ص ١٥٧، الْمَجْلِسُ، ١٩، ح ٩، بِسْنَدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ ... عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ آيَاتِهِ عليه السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله. الْكَافِي، كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ، بَابُ ذَمِّ الدُّنْيَا وَالزُّهْدِ فِيهَا، ح ١٩٠٢، بِسْنَدٍ آخَرَ مَعَ زِيَادَةِ الْأَمَالِيِّ لِلطُّوسِيِّ، ص ٥٣١، الْمَجْلِسُ، ١٩، ضَمَّنَ ح ١، بِسْنَدٍ آخَرَ. الْوَافِي، ج ١، ص ١٣٠، ح ٤٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٦، ح ١٣، ح ٢٠٨٣٤؛ الْبَحَارُ، ج ٧٠، ص ٥٥، ح ٢٨.

٨ . فِي الْكَافِي، ح ٨٤٣١: «ابن أبي عمير» بدل «حماد بن عيسى»، وَكِلَاهُمَا رَاوِيَانِ لِكِتَابِ رَبِيعِي، كَمَا فِي الْفَهْرَسْتِ لِلطُّوسِيِّ، ص ١٩٥، الرَّقْمُ ٢٩٤.

ربيعي بن عبد الله، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ١، قَالَ: «الْكَمَالُ كُلُّ الْكَمَالِ: التَّفَقُّهُ فِي الدِّينِ، وَالصَّبْرُ عَلَى النَّائِبَةِ ٢، وَتَقْدِيرُ الْمَعِيشَةِ ٣».

٣٣/١ ٥ / ٥١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعُلَمَاءُ أَمَنَاءٌ، وَالْأَتْقِيَاءُ حُصُونٌ، وَالْأَوْصِيَاءُ سَادَةٌ ٤».

٥٢ / ٦ . وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى:

«الْعُلَمَاءُ مَنَازِلٌ ٥، وَالْأَتْقِيَاءُ حُصُونٌ، وَالْأَوْصِيَاءُ سَادَةٌ ٦».

٥٣ / ٧ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْكِنْدِيِّ، عَنْ بَشِيرِ الدَّهَّانِ، قَالَ:

«قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَتَفَقَّهُ مِنْ أَصْحَابِنَا، يَا بَشِيرُ، إِنَّ الرَّجُلَ مِنْهُمْ ٩ إِذَا لَمْ يَسْتَعْنِ بِفَقْهِهِ، احتاج إليهم، .....»

١ . في الكافي، ح ٨٤٣١: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٢ . «النائبة»: ما ينوب الإنسان، أي ينزل به من المهمات والحوادث. النهاية، ج ٥، ص ١٢٣ (نوب).

٣ . الكافي، كتاب المعيشة، باب إصلاح المال وتقدير المعيشة، ح ٨٤٣١. وفيه: «كلُّ الكمال في ثلاثة»، وذكر في الثلاثة: «التقدير في المعيشة». الأمالي للطوسي، ص ٦٦٦، ح ١٣٩٤، المجلس ٣٦، ح ١. بسند آخر مع اختلاف. تحف العقول، ص ٢٩٢. راجع: الفقيه، ج ٣، ص ١٦٦، ح ٣٦١٨؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٢٣٦، ح ١٠٢٨ . الوافي، ج ١، ص ١٣١، ح ٤٨؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٦٥، ح ٢١٩٩٧.

٤ . الوافي، ج ١، ص ١٤٣، ح ٥٥ . ٥ . في «بر»: «الأوصياء».

٦ . «المنارة»: جمع منارة، وهي موضع النور، أو التي يوضع عليها السراج، أو العلامة تجعل بين الحدين، أو علم الطريق. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٤٠ - ٢٤١ (نور).

٧ . في «ألف»، ج، و، بر، و حاشية «ب»، بيج: «والعلماء».

٨ . الوافي، ج ١، ص ١٤٣، ح ٥٥.

٩ . أي من أصحابنا. والضمير في «إليهم» راجع إلى المخالفين فلا إشكال. وفي «بيح» و «حاشية «ج»: «منكم».

فإِذَا اِخْتَجَّ إِلَيْهِمْ، أَدْخَلُوهُ فِي بَابِ ضَلَّالَتِهِمْ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ.<sup>٢</sup>

٥٤ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: لَا خَيْرَ فِي الْغَيْشِ إِلَّا

لِرَجُلَيْنِ: عَالِمٍ مُطَاعٍ، أَوْ مُسْتَمِعٍ وَاعٍ.<sup>٣</sup>

٥٥ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ

عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «عَالِمٌ يَنْتَفَعُ بِعِلْمِهِ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ أَلْفَ عَابِدٍ».<sup>٤</sup>

٥٦ / ١٠ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ رَاوِيَةٌ<sup>٥</sup> لِيَحْدِيثُكُمْ يَبْتُ ذَلِكَ فِي النَّاسِ، وَيُسَدِّدُهُ<sup>٦</sup> فِي

١ . في حاشية «ج»: «وإذا».

٢ . الوافي، ج ١، ص ١٣٠، ح ٤٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٧٧، ح ٢٧٦٣١.

٣ . في «ج»: «واع».

٤ . الخصال، ص ٤٠، باب الاثني عشر، ح ٢٨، بسنده عن السكوني. تحف العقول، ص ٣٩٧، عن الكاظم عليه السلام في وصيته لهشام، مع زيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ١، ص ١٣٢، ح ٤٩.

٥ . في البصائر وثواب الأعمال: «عبادة».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٦، ح ١، عن إبراهيم بن هاشم عن ابن أبي عمير. وفيه، ص ٨، ح ٩ و ثواب الأعمال، ص ١٥٩، ح ٢ بسند آخر، عن أبي عبد الله عليه السلام مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٢٩٤. الوافي، ج ١، ص ١٤٤، ح ٥٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٧، ح ٢١٧٢٧.

٧ . «الراوية»: كثير الرواية، والناء للبالغ، كما في العلامة والنسابة. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٢٧٩ (روى).

٨ . في «ب» والوسائل، ح ٣٢٢٤٦ وحاشية ميرزا رفيعا والبصائر: «يسدده». وهو إما من التسديد، كما ذهب إليه الفيض في الوافي؛ وإما من السداد بتضمين معنى التقرير، كما ذهب إليه المجلسي في مرآة العقول.

قُلُوبِهِمْ وَ قُلُوبِ شِيعَتِكُمْ<sup>١</sup>، وَلَعَلَّ عَابِدًا مِنْ شِيعَتِكُمْ لَيْسَتْ لَهُ هَذِهِ الرَّوَايَةُ، أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟  
قَالَ: «الرَّوَايَةُ لِحَدِيثِنَا يَسُدُّ بِهِ<sup>٢</sup> قُلُوبَ شِيعَتِنَا أَفْضَلُ مِنَ الْفِ عَابِدٍ»<sup>٣</sup>.

### ٣ - بَابُ أَصْنَافِ النَّاسِ

٥٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ،  
عَنْ أَبِي أُسَامَةَ<sup>٤</sup>، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ  
مِمَّنْ يُوثَقُ بِهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ النَّاسَ أَلْوَاءَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِلَى ثَلَاثَةِ:

١ . في البصائر: «ويسد في قلوب شيعةكم». وفي حاشية ميرزا رفيعا: ويسدده في قلوب الناس وقلوب شيعةكم».

٢ . في حاشية «ب»، بر: «يسد به». وفي البصائر: «الرواية لحديثنا يث في الناس ويسدده في».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٧، ج ٦، بسنده عن سعدان بن مسلم . الوافي، ج ١، ص ١٤٤، ح ٥٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٧، ح ٣٣٢٤٦؛ وص ١٣٧، ح ٣٣٤١٧.

٤ . في الوسائل: «عن أبي أسامة».

هذا وقد أكثر الحسن بن محبوب من الرواية عن هشام بن سالم، ووقوع الوساطة بينهما - كما في هذا السند وما يأتي في ح ٨٩٠ - بعيد جداً. أضف إلى ذلك أننا لم نجد رواية أبي أسامة - وهو زيد الشحام - عن هشام بن سالم إلا في هذين الموردين. والظاهر أن «عن» - بعد أبي أسامة - في الموضوعين مصحف من «و». يؤيد ذلك ما يأتي في ص ١٧٨، ح ٧ من رواية الحسن بن محبوب عن أبي أسامة وهشام بن سالم عن أبي حمزة. راجع معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٩٢ - ٩٤، و ج ٢٣، ص ١٨ - ٢٢.

وأما بناء على ما في الوسائل؛ من عدم ذكر «عن أبي أسامة» فليس في السند خلل؛ فتأمل.

٥ . في «بر» وحاشية «ف»، بفتح «و» وشرح صدر المتألهين: «يثق».

٦ . «ألواء أي رجعوا، أو «ألواء أي قصدوا أو رجعوا، أو «ألواء أي قصرُوا أو رجعوا، أو «ألواء من ألاء، أي

استطاعه. وفي الثلاثة الأخيرة يحتاج إلى تضمين معنى الرجوع أو الصيرورة. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٧٠؛

شرح صدر المتألهين، ص ١٣٣؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤٤؛ الوافي، ج ١، ص ٥٢؛ مرآة العقول، ج ١،



أَلُو إِلَى عَالِمٍ عَلَى هُدَى مِنَ اللَّهِ قَدْ أَغْنَاهُ اللَّهُ بِمَا عَلِمَ عَنْ<sup>١</sup> عِلْمِ غَيْرِهِ، وَجَاهِلٍ مُدْعٍ  
لِلْعِلْمِ لَا عِلْمَ لَهُ، مُعْجَبٍ بِمَا عِنْدَهُ قَدْ فَتَنَتْهُ<sup>٢</sup> الدُّنْيَا وَفَتَنَ غَيْرَهُ، وَمُتَعَلِّمٍ مِنْ عَالِمٍ عَلَى ٣٤/١  
سَبِيلِ هُدَى مِنَ اللَّهِ وَنَجَاةٍ، ثُمَّ هَلَكَ مِنَ الدَّعَى، وَخَابَ مِنَ افْتَرَى<sup>٣</sup>.

٥٨ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ  
الْوَشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ سَالِمِ بْنِ مُكْرَمٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «النَّاسُ ثَلَاثَةٌ: عَالِمٌ، وَمُتَعَلِّمٌ، وَعُتَاةٌ<sup>٤</sup>».

٥٩ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ  
زَرِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ السُّمَالِيِّ، قَالَ:  
قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اغْدُ<sup>٥</sup> عَالِمًا، أَوْ مُتَعَلِّمًا، أَوْ أُجِبْ أَهْلَ الْعِلْمِ، وَلَا تَكُنْ<sup>٦</sup> زَائِعًا؛

١ . في «بف»: «من».

٢ . «فتنته الدنيا» أي أضلته عن طريق الحق، من الفتنة بمعنى الضلال والإثم، والفاتن: المضل عن الحق. أنظر:  
لسان العرب، ج ١٣، ص ٣١٨ (فتن).

٣ . الوافي، ج ١، ص ١٥١، ح ٦٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨، ح ٣٣٠٩٣.

٤ . في البصائر والخصال: «إِنَّ النَّاسَ يَغْدُونَ عَلَى ثَلَاثَةٍ».

٥ . «الغناء»: ما يجيء فوق السيل ممتًا يحمله من الزِّبَدِ وَالْوَسْخِ وغيرهما، والمراد أراذل الناس وَسَقَطُهُمْ.  
وغير العالم والمتعلم كالفناء في عدم الانتفاع به والأطلاع على منتهى أمره. أو المراد أَنْ غيرهما ليس حركته  
وَجَزْيُهُ في أحواله إِلَّا بإجراء الأهوية وإغواء الأبالسة، بل ليس القصد إلى وجوده إِلَّا تَبَعًا وبالعَرَضِ، كما  
أَنَّ الغناء ليس حركته إِلَّا بتبعية حركة السيل بالعروض. راجع: حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٠٤؛ النهاية، ج ٣،  
ص ٣٤٣ (غثو).

٦ . بصائر الدرجات، ص ٩، ح ٥؛ والخصال، ص ١٢٣، باب الثلاثة، ح ١١٥، بسندهما عن الحسن بن علي  
الوشاء، مع زيادة الوافي، ج ١، ص ١٥٢، ح ٧٠.

٧ . «اغْدُ»: أمر من الغَدُو، وهو سير أوّل النهار نقيض الرواح، والمراد هنا مطلق الصيرورة، أي صيرُ عالمًا. وأما  
كونه: «اغْدُهُ أمرًا من باب الإفعال فلا تساعده اللغة. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٤٦؛ (غدا)؛ التعليفة للداماد، ص ٧٢؛  
الوافي، ج ١، ص ١٥٣.

٨ . في «ج»: «ولا تلك».

فَتَهْلِكُ بِبُغْضِهِمْ (٢٠).

٤ / ٦٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ جَمِيلٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَعْدُو النَّاسُ عَلَيَّ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ: عَالِمٍ،  
وَمُتَعَلِّمٍ، وَغَنَاءٍ، فَتَحْنُ الْعُلَمَاءُ، وَشَيْعَتُنَا الْمُتَعَلِّمُونَ، وَسَائِرُ النَّاسِ غُنَاءً».<sup>٢</sup>

#### ٤ - بَابُ ثَوَابِ الْعَالِمِ وَالْمُتَعَلِّمِ<sup>٤</sup>

١ / ٦١ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛  
وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ  
الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونِ الْقَدَّاحِ؛  
وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْقَدَّاحِ<sup>٥</sup>:

١. في «و»: «ببعضهم». قال صدر المتألهين في شرحه، ص ١٣٦: «في بعض النسخ بالعين المهملة». وفي الوافي، ج ١، ص ١٥٣: «إعمال العين كما ظنَّ تصحيفاً». وفي شرح المازندراني، ج ٢، ص ٥١: «أَنَّ سبب هذه القراءة قلة التدبر وخفة سير عقل القارئ».

٢. المحاسن، ص ٢٢٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٥٥، بسنده عن محمد بن مسلم؛ وروى البرقي أيضاً في ذيل ح ١٥٥ بسند آخر عن أبي حمزة مثله. الخصال، ص ١٢٣، باب الثلاثة، ح ١١٧، بسنده عن محمد بن مسلم وغيره، عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. راجع: الأصول الستة عشر، ص ٢٣٧، ح ٢٨١؛ والمحاسن، ص ٢٢٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٥٤. الوافي، ج ١، ص ١٥٣، ح ٧١.

٣. بصائر الدرجات، ص ٨، ح ١، بسنده عن يونس. وفيه، ص ٨، ح ٢ و ٣؛ و ص ٩، ح ٤ و ٥، بسند آخر مع اختلاف يسير. راجع: الإرشاد، ج ١، ص ٢٢٧؛ والأمالى للمفيد، ص ٢٤٧، المجلس ٢٩، ح ٣؛ والخصال، ص ١٨٦، باب الثلاثة، ح ٢٥٧؛ وكمال الدين، ص ٢٨٩، ح ٢؛ والأمالى للطوسي، ص ٢٠، المجلس ١، ح ٢٣؛ والفارات، ج ١، ص ٩٩ وتحف العقول، ص ١٦٩. الوافي، ج ١، ص ١٥٣، ح ٧٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨، ح ٣٣٠٩٤؛ و ص ٦٨، ح ٣٣٢٢٠.

٤. في «بس»: «العلم والمتعلم». وفي حاشية «ض»: وشرح صدر المتألهين: «العلم والتعلم».

٥. القَدَّاح هو عبدالله بن ميمون القَدَّاح، يروي عنه المصنف بثلاثة طرق:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا، سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِهِ، وَإِنَّهُ لَيَسْتَفْتِيهِ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مَنْ فِي السَّمَاءِ<sup>٢</sup> وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْخُوبِ فِي الْبَحْرِ، وَفَضَّلَ الْعَالِمُ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ النُّجُومِ<sup>٣</sup> لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ؛ إِنَّ<sup>٤</sup> الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَلَكِنْ وَرَثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ<sup>٥</sup>، أَخَذَ بِحِطِّهِ وَأَفْرِهِ<sup>٦</sup>».

٦٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ٣٥/١

جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ<sup>٧</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

• الأول: محمد بن الحسن وعلي بن محمد عن سهل بن زياد عن جعفر بن محمد الأشعري. وهذا الطريق نفسه ينحل إلى طريقين، كما لا يخفى. الثاني: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن جعفر بن محمد الأشعري. الثالث: علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى. وبما ذكرناه تَضَحَّحَ كَيْفِيَّةَ وَقُوعِ التَّحْوِيلِ فِي السَّنَدِ.

١. هكذا في «الف» ب، ض، ف، بر، بس، بف» و حاشية «بح» والبصائر والأماشي. وفي «ف» والمطبوع: «يستغفر» بدون اللام.

٢. في «الف» وحاشية «بح» بر، بس، بف» والبصائر وثواب الأعمال: «السموات».

٣. في حاشية «ب» ض، بح، بس: «الكواكب». ٤. في «ض» و ثواب الأعمال: «وإن».

٥. في ثواب الأعمال: «منهم».

٦. بصائر الدرجات، ص ٣، ح ٢، بسنده عن حماد بن عيسى إلى قوله: «ولكن ورثوا العلم»؛ وفي ثواب الأعمال، ص ١٥٩، ح ١؛ والأماشي للصدوق، ص ٦٠، المجلس ١٤، ح ٩ بسندهما عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن ميمون. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٣٨٤، ح ٥٨٣٤. الوافي، ج ١، ص ١٥٥، ح ٧٣.

٧. هكذا في «جس» و حاشية «جو». وفي سائر النسخ والمطبوع: «جميل بن صالح».

والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى الصَّفَّارُ الخبير في بصائر الدرجات، ص ٤، ح ٩، بسنده عن جميل بن درَّاج عن محمد بن مسلم. وأورده ابن إدريس أيضاً في السرائر، ج ٣، ص ٥٩٥ في ما استطرفه من مشيخة الحسن بن محبوب، عن جميل بن درَّاج.

أنصف إلى ذلك، كثرة روايات جميل بن درَّاج عن محمد بن مسلم، مع أنه لم يثبت رواية جميل بن صالح عن محمد بن مسلم، راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤٥٣-٤٥٤، ص ٤٦١.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الَّذِي يُعَلِّمُ الْعِلْمَ مِنْكُمْ لَهُ أَجْرٌ مِثْلُ أَجْرِ الْمُتَعَلِّمِ<sup>١</sup>، وَلَهُ الْفَضْلُ عَلَيْهِ، فَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ مِنْ حَمَلَةِ الْعِلْمِ<sup>٢</sup>، وَعَلِّمُوا إِخْوَانَكُمْ كَمَا عَلَّمَكُمُوهُ<sup>٣</sup> الْعُلَمَاءُ؟»

٦٣ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّبْزِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ عَلَّمَ<sup>٤</sup> خَيْرًا، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهِ».

قُلْتُ: فَإِنْ عَلَّمَهُ<sup>٥</sup> غَيْرَهُ، يَجْرِي<sup>٦</sup> ذَلِكَ لَهُ؟ قَالَ: «إِنْ عَلَّمَهُ<sup>٧</sup> النَّاسَ كُلَّهُمْ، جَرَى<sup>٨</sup> لَهُ».

قُلْتُ: فَإِنْ مَاتَ؟ قَالَ: «وَإِنْ مَاتَ»<sup>٩</sup>.

٦٤ / ٤ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ<sup>١٠</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينِ، عَنْ

«وَأما ورد في الكافي، ح ١٧٤٥، من رواية الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن محمد بن مسلم، فقد ورد في بعض النسخ المعتمدة «دزاج» بدل «صالح».

١ . في «بر»: «له مثلاً أجر المتعلم». وفي «ب، ج، ض، ف، يح، بس، بف، والوافي»: «له أجرٌ مثلاً أجر المتعلم». وفي البصائر: «له مثل أجر الذي يعلمه». ٢ . في «بر»: «+ لله».

٣ . في حاشية «يح» ومرآة العقول: «علمكم». وفي البصائر: «علمكم».

٤ . بصائر الدرجات، ص ٤، ح ٩ بسنده عن جميل بن دزاج . الوافي، ج ١، ص ١٥٧، ح ٧٤.

٥ . الأظهر كونه «علم» بتشديد اللام، وجوز بعض المتأخرين كونه «علم» بالتخفيف . وفيه مناقشة من وجوه . أنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٦٢-٦٣.

٦ . في حاشية «ض» وحاشية بدر الدين: «علم». وفاعل «علمه»: «غيره»، أو هو مفعوله والفاعل ضمير مستتر عائد إلى الموصول الثاني . هذا إذا كان «علم» بتشديد اللام، وأما إذا كان بتخفيفه فـ «غيره» مفعول، والفاعل ضمير مستتر عائد إلى الموصول الأول . أنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٦٢.

٧ . قرأها صدر المتألهين: «يجزى» بالزاي مجهولاً . واحتمل كونه: «يجري» بالحاء والراء معلوماً . وقاس عليه قوله عليه السلام: «جرت ذلك» . وقال العلامة الفيض: «والفعلان من الجريان بالراء المهملة، لا من الإجزاء بالزاي ولا الحاء المهملة، كما ظن» . أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ١٣٩؛ الوافي، ج ١، ص ١٥٨.

٨ . في «ب»: «علم». ٩ . في «بو، جل، جه» وشرح صدر المتألهين: «+ ذلك».

١٠ . بصائر الدرجات، ص ٥، ح ١١ . وفيه، ص ٥، ح ١٣ بسند آخر عن أبي بصير مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١،

ص ١٥٧، ح ٧٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧٢، ح ٢١٢٧٠.

١١ . المراد من بهذا الاسناد: «علي بن إبراهيم»، عن أحمد بن محمد البرقي؛ فقد ورد في الكافي، «

أبي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ عَلَّمَ بَابَ هُدَى، فَلَهُ مِثْلُ أُجْرٍ مِنْ عَمَلٍ بِهِ، وَلَا يُنْقَضُ أَوْلَيْكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئاً، وَمَنْ عَلَّمَ بَابَ ضَلَالٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ أُوزَارٍ مِنْ عَمَلٍ بِهِ، وَلَا يُنْقَضُ أَوْلَيْكَ مِنْ أُوزَارِهِمْ شَيْئاً»<sup>١</sup>.

٥ / ٦٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ رَفَعَهُ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام، قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ<sup>٢</sup> مَا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، لَطَلَّبُوهُ وَلَوْ يَسْفِكُ الْمُهْجِجِ<sup>٣</sup>، وَخَوْضِ اللَّحْجِ<sup>٤</sup>، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَوْحَى إِلَيَّ دَانِيَالًا: أَنَّ أُمَّقَتَ عَيْبِدِيِّ إِلَيَّ الْجَاهِلُ الْمُسْتَحْتَجُّ بِحَقِّ أَهْلِ الْعِلْمِ، التَّارِكُ لِلْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ؛ وَأَنَّ أَحَبَّ عَيْبِدِيِّ<sup>٥</sup> إِلَيَّ التَّقِيُّ الطَّالِبُ لِلثَّوَابِ الْجَزِيلِ، اللَّازِمُ لِلْعُلَمَاءِ، السَّابِعُ لِلْحُلَمَاءِ<sup>٦</sup>، الْقَابِلُ<sup>٧</sup>

١ ح ٢٥٧، و ح ٦٩٠٩، رواية أحمد بن محمد بن خالد - وهو البرقي - عن محمد بن عبد الحميد. ومحمد بن عبد الحميد له كتاب رواه عنه أحمد بن أبي عبد الله - وهو عنوان آخر للبرقي - كما في الفهرست للطوسي، ص ٤٣٥، الرقم ٦٩٠.

٢ المحاسن، ص ٢٧، كتاب ثواب الأعمال، ح ٩؛ بسنده عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٢٩٧. الوافي، ج ١، ص ١٥٨، ح ٧٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧٣، ح ٢١٢٧١.

٣ في «بر» + «شياء».

٤ «السفك»: الإراقة والإجراء لكل مايع، وكأنه بالدم أخضر. و«المهجة»: جمع المهجة، وهي مطلق الدم، أو دم القلب خاصة. وقد تطلق على الروح. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٣٧٦ (سلك)؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٤٢ (مهج).

٥ «الخَوْضُ»: أصله المشي في الماء، ثم استعمل في التلبس بالأمر والتصرف فيه. و«اللحجج»: جمع اللجة، وهي معظم الماء. واحتمل المازندراني بعيداً كونه: «اللحجج» بمعنى الضيق. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٨٨ (خوض)؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٣٨ (لحج)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٦٨.

٥ في حاشية «ج»؛ «عبادي».

٦ في «ألف، بس، بف» و حاشية «بج»: «للحكماء». و «الحلمااء»: جمع الحلیم، من الجلم بمعنى العقل والأناة والتثبت في الأمور، وذلك من شعار العقلاء. أنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٤٦ (حلم).

٧ في «ج، بر» و حاشية «ف، بس» و الوافي: «القائل».

عَنِ الْحُكَمَاءِ<sup>١</sup>.

٦ / ٦٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، قَالَ:  
قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَمِلَ بِهِ وَعَلَّمَ لِلَّهِ<sup>٢</sup>، دُعِيَ فِي مَلَكَوَتِ السَّمَاوَاتِ عَظِيمًا، فَقِيلَ: تَعَلَّمَ لِلَّهِ، وَعَمِلَ لِلَّهِ، وَعَلَّمَ لِلَّهِ<sup>٣</sup>».

### ٥- بَابُ صِفَةِ الْعُلَمَاءِ

٣٦/١

١ / ٦٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:  
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اطْلُبُوا الْعِلْمَ، وَتَزَيَّنُّوا مَعَهُ بِالْجِلْمِ وَالْوَقَارِ، وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تَعَلَّمُونَهُ الْعِلْمَ، وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ طَلَبْتُمْ مِنْهُ الْعِلْمَ، وَلَا تَكُونُوا عُلَمَاءَ جَبَّارِينَ؛ فَيَذْهَبَ بِاطْلَاكِكُمْ بِحَقِّكُمْ»<sup>٥</sup>.

٢ / ٦٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ،

١ . الوافي، ج ١، ص ١٥٨، ح ٧٧؛ وفي البحار، ج ١٤، ص ٣٧٨، ح ٢٣، من قوله: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَوْحَى إِلَى دَانِيَالٍ».

٢ . في الأمالي: «مَنْ تَعَلَّمَ لِلَّهِ وَعَمِلَ لِلَّهِ وَعَلَّمَ لِلَّهِ». وفي تفسير القمي: «مَنْ تَعَلَّمَ وَعَمِلَ بِمَا عَلَّمَهُ».

٣ . الأمالي للطوسي، ص ٤٧، المجلس ٢، ح ٢٧؛ و ص ١٦٧، المجلس ٦، ح ٣٢ بسنده عن القاسم بن محمد؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ١٤٦، بسنده عن القاسم بن محمد، مع زيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ١، ص ١٦٠، ح ٧٩.

٤ . الجلم والوقار متقاربان في المعنى، وهو الأناة والتثبت في الأمور، وقد مرّ في حديث جنود العقل والجهل أَنَّ الْحِلْمَ ضِدُّ السَّفْهِ، وَالْوَقَارَ ضِدُّ الْخَفَّةِ وَالطَّيْشِ وَالْعَجَلَةِ. شرح صدر المتألهين، ص ١٥٠. وراجع: النهاية، ج ٥، ص ٢١٣؛ الصحاح، ج ٢، ص ٨٤٨ (وقر).

٥ . الأمالي للصدوق، ص ٣٥٩، المجلس ٥٧، ح ٩، بسنده عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١، ص ١٦١، ح ٨٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٦، ح ٢٠٥٠٣.

عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ النَّضْرِيِّ<sup>١</sup>:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ»<sup>٢</sup> قَالَ: «يَعْنِي بِالْعُلَمَاءِ مَنْ صَدَّقَ فِعْلُهُ قَوْلَهُ، وَمَنْ لَمْ يَصْدُقْ فِعْلُهُ قَوْلُهُ<sup>٣</sup>، فَلَيْسَ بِعَالِمٍ»<sup>٤</sup>.

٦٩ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْقَمَاطِ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالْفَقِيهِ حَقَّ الْفَقِيهِ؟<sup>٥</sup> مَنْ لَمْ يَقْطِطِ<sup>٦</sup> النَّاسَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَ<sup>٧</sup> لَمْ يُؤْمِنْهُمْ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، وَ<sup>٨</sup> لَمْ يَرْخُصْ لَهُمْ فِي مَعَاصِي اللَّهِ، وَلَمْ يَتْرِكِ الْقُرْآنَ رَغْبَةً عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ؛ أَلَا لَا خَيْرَ فِي عِلْمٍ لَيْسَ فِيهِ تَفَهُّمٌ، أَلَا لَا خَيْرَ فِي قِرَاءَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَدَبُّرٌ، أَلَا لَا خَيْرَ فِي عِبَادَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَفَكُّرٌ»<sup>٩</sup>.

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «أَلَا لَا خَيْرَ فِي عِلْمٍ لَيْسَ فِيهِ تَفَهُّمٌ، أَلَا لَا خَيْرَ فِي قِرَاءَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَدَبُّرٌ، أَلَا لَا خَيْرَ فِي عِبَادَةٍ لَا فِقْهَ فِيهَا، أَلَا لَا خَيْرَ فِي نُسُكٍ<sup>١١</sup> لَا وَرَعَ فِيهِ»<sup>١٢</sup>.

١ . في «الف، ب، بف»: «النضري». وهو سهو؛ فإن الحارث بن المغيرة نصراني من نصر بن معاوية. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٩، الرقم ٣٦١؛ الفهرست للطوسي، ص ١٦٩، الرقم ٢٦٥؛ رجال الطوسي، ص ١٣٢، الرقم ١٣٦٣، و ص ١٩١، الرقم ٢٣٧٣؛ رجال البرقي، ص ١٥.

٢ . فاطر (٣٥): ٢٨. ٣ . في «ب، و، بر، بس، بف»: «قوله فعله».

٤ . الوافي، ج ١، ص ١٦٢، ح ٨١.

٥ . «حقّ الفقيه» إمّا بدل من الفقيه، أو صفة له، وما بعده خير مبتدأ محذوف، أو مبتدأ وما بعده خبره، أو منصوب بتقدير أعني «الوافي، ج ١، ص ١٦٣؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١١٩.

٦ . في شرح صدر المتألهين: «لا يقطط». ٧ . في حاشية «ض»: «وَمَنْ».

٨ . في حاشية «وج»: «وَمَنْ». ٩ . في المعاني: «تَفَهُّمٌ».

١٠ . معاني الأخبار، ص ٢٢٦، ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ. تحف العقول، ص ٢٠٤. راجع: نهج البلاغة، ص ٤٨٣، الحكمة ٩٠. الوافي، ج ١، ص ١٦٢، ح ١٨٣ الوسائل، ج ٦، ص ١٧٣، ح ٧٦٦١.

١١ . «النسك»: وإن كان معناه معنى العبادة - كما هو المذكور في كتب اللغة - ولكن يشبه أن يكون فيه زيادة تأكيد، وكأنه عبادة مع زهد، وهو الورع. شرح صدر المتألهين، ص ١٥٢. وانظر: الصحاح، ج ٤ ص ١٦١٢ (نسك).

١٢ . الوافي، ج ١، ص ١٦٣، ح ٨٤.

٧٠ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ التُّسَيْبِيِّ جَمِيعاً، عَنْ

صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى؛

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ، قَالَ: «إِنَّ مِنْ عَلَامَاتِ الْفَقِيهِ ١ الْجِلْمُ ٢ وَالصَّمْتُ ٣».

٧١ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بَرْقِيٍّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ،

قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: «لَا يَكُونُ السَّفَهُ وَالْعَرَّةُ فِي قَلْبِ الْعَالِمِ» ٦.

٧٢ / ٦ . وَيَهَذَا الْإِسْنَادُ ٧، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ عِيسَى بْنُ مَرْزِيمٍ: «يَا مَعْشَرَ الْخَوَارِيِّينَ ٨، لِي إِنَّكُمْ حَاجَةٌ أَقْضَوْهَا لِي، قَالُوا:

٣٧/١

١ . في «ج، بح» والمطبوع وحاشية ميرزا رفيعاً: «الفقه».

٢ . في الكافي، ج ١٨٢٠ والخصال والاختصاص وقرب الإسناد وتحف العقول: «والعلم».

٣ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الصمت وحفظ اللسان ح ١٨٢٠؛ والخصال، ص ١٥٨، باب الثلاثة، ح ٢٠٢؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٥٨، ح ١٤ بسند آخر. وفي قرب الإسناد، ص ٣٦٩، ح ١٣٢١؛ والاختصاص، ص ٢٣٢؛ وتحف العقول، ص ٤٤٥، مراسلاً الوافي، ج ١، ص ١٦٤، ح ٩٦ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٤، ح ٦٥: الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٢، ح ١٦٠٢٣، ١٦٠٢٤.

٤ . «السفه»: ضد الجلم، والأصل فيه: الخفة والطيش - أي خفة العقل - والاضطراب في الرأي، يقال: سفه فلان رأيه؛ إذا كان مضطرباً لا استقامة له. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٣٧٦ (سفه).

٥ . في حاشية «بع، جه»: «والعرّة» أي التكبر. «والعرّة»: الغفلة، وقلة الفطنة للشئ، وترك البحث والتفتيش عنه. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٥٥، ٣ (غرر).

٦ . الوافي، ج ١، ص ١٦٥، ح ٩٧: الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠، ح ٢٠٨٨٥.

٧ . روى أحمد بن محمد بن محمد بن خالد [البرقي] عن أبيه عن محمد بن سنان في بعض الأسناد، راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٦٣، ص ٣٦٩. فالمراد بهذا الإسناد: «أحمد بن عبدالله عن أحمد بن محمد البرقي».

٨ . «الحواريون»: هم أصحاب المسيح ﷺ، أي تلمذاه وأنصاره، جمع الحواري، وأصله من التحوير؛ لأنهم كانوا قصارين يحزرون الثياب، يبيضونها. قال الأزهرى: الحواريون خلصان الأنبياء، وتأويله: الذين أخلصوا ونقوا من كل عيب. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٤٥٨ (حور).



فُضِيَتْ حَاجَتُكَ يَا رُوحَ اللَّهِ، فَقَامَ<sup>١</sup>، فَغَسَلَ<sup>٢</sup> أَقْدَامَهُمْ، فَقَالُوا: كُنَّا نَحْنُ أَحَقُّ بِهَذَا<sup>٣</sup> يَا رُوحَ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِالْخِدْمَةِ الْعَالِمُ، إِنَّمَا تَوَاضَعْتَ هَكَذَا لِكَيْمَا تَتَوَاضَعُوا<sup>٤</sup> بَعْدِي فِي النَّاسِ كَتَوَاضَعِي لَكُمْ<sup>٥</sup>.

ثُمَّ قَالَ عَيْسَى<sup>٦</sup>: «بِالتَّوَاضُعِ تُعَمَّرُ الْجِكْمَةُ، لَا بِالتَّكْبَرِ؛ وَكَذَلِكَ فِي السَّهْلِ يَنْبُتُ الرَّزْءُ، لَا فِي الْجَبَلِ»<sup>٧</sup>.

٧٣ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup>، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٩</sup> يَقُولُ: يَا طَالِبَ الْعِلْمِ، إِنَّ لِلْعَالِمِ ثَلَاثَ عَلَامَاتٍ: الْعِلْمُ، وَالْجَلْمُ، وَالصَّمْتُ، وَ لِلْمُتَكَلِّفِ<sup>١٠</sup> ثَلَاثَ عَلَامَاتٍ: يُنَارِعُ مَنْ قَوْفَهُ بِالْمَغْصَبَةِ، وَيَطْلِمُ<sup>١١</sup> مَنْ دُونَهُ بِالْقَلْبَةِ، وَيُظَاهِرُ<sup>١٢</sup> الظَّلْمَةَ»<sup>١٣</sup>.

## ٦- بَابُ حَقِّ الْعَالِمِ

٧٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرِ الْجَعْفَرِيِّ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

١. في حاشية «ج»: «فقدّم».
٢. في «ألف، ض، ف، و، بر، بس» و حاشية «ج، بح» و شرح صدر المتألهين: «فقتل».
٣. في الوسائل: «كنا أحق بهذا منك». ٤. في «بح»: «تواضعوا».
٥. الوافي، ج ١، ص ١٦٥، ح ٨٨ البحار، ج ١٤، ص ٢٧٨، ح ٥٨ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٦، ح ٢٠٥٠٤.
٦. في شرح المازندراني، ج ٢، ص ٩٣: «المتكلف بالعلم: المتسبب إليه، الذي جمع شيئاً من أسئلة العلماء ومذاهب الحكماء، وأخذ الرطب واليابس من كل صنف، ويتكلف ويدعي أنه عالم راسخ في العلم».
٧. في شرح المازندراني: «وقع في بعض النسخ: ويلزم، بدل: ويظلم».
٨. ظاهر بعضهم بعضاً: أعانه وعاونه؛ والمظاهرة: المعاونة. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٥٢٥ (ظهر).
٩. الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٢-٣٥٨، ح ٥٧٦٥، بسند آخر مع اختلاف و زيادة. راجع: الخصال، ص ١٢١، باب الثلاثة، ح ١١٣؛ وتحف العقول، ص ١٠، الوافي، ج ١، ص ١٦٦، ح ٨٩.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ مِنْ حَقِّ الْعَالِمِ أَنْ لَا تَكْثُرَ عَلَيْهِ السُّؤَالُ، وَلَا تَأْخُذَ بِثُوبِهِ، وَإِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِ - وَعِنْدَهُ قَوْمٌ - فَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ جَمِيعاً، وَخُصَّهُ بِالتَّجِيَّةِ دُونَهُمْ<sup>٢</sup>، وَاجْلِسْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا تَجْلِسْ خَلْفَهُ، وَلَا تَغْمِزْ<sup>٣</sup> بِعَيْنِكَ<sup>٤</sup>، وَلَا تُبْرِزْ بِيَدِكَ، وَلَا تَكْثُرْ مِنْ قَوْلٍ<sup>٥</sup>: قَالَ فَلَانٌ وَقَالَ فَلَانٌ خِلَافاً لِقَوْلِهِ، وَلَا تَضْجُرْ<sup>٦</sup> بِطُولِ صُخْبَتِهِ؛ فَإِنَّمَا مَثَلُ الْعَالِمِ مَثَلُ النَّخْلَةِ تَنْتَظِرُهَا<sup>٧</sup> مَتَى<sup>٨</sup> يَسْقُطُ عَلَيْكَ مِنْهَا شَيْءٌ، وَالْعَالِمُ أَكْبَرُ مِنْ الصَّائِمِ الْقَائِمِ، الْغَارِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ<sup>٩</sup>»<sup>١٠</sup>.

### ٧- بَابُ فَقْدِ الْعُلَمَاءِ

٣٨/١

١ / ٧٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ<sup>١٢</sup>، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

- ١ . في المحاسن: «ولا تجز». ٢ . في الوسائل: - «دونهم».
- ٣ . «الغمز»: الإشارة بالعين والحاجب، يقال: غمَزَ الشيء بعينه، أي أشار إليه. والمفعول ضمير محذوف عائد إلى العالم، والتقدير: لا تغمز به عينك ولا تشر إليه بيدك. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٥ (غمز).
- ٤ . في «بح، بس، بف» و «حاشية ف» والمحاسن: «بعينيك».
- ٥ . هكذا في «ش، جح» و «حاشية جح» و «بع، الوافي». وفي سائر النسخ والمطبوع: «من القول».
- ٦ . في «ظ، جس» و شرح صدر المتألهين: «لا تضجُرْ» صيغة نهي من باب تفعّل، أي لا تتضجّر، فحذفت إحدى التاءين كما هو القياس.
- ٧ . في المحاسن: «يتظر بها».
- ٨ . هكذا في «بح، و، بس، بف» و «حاشية ض، ير» والمحاسن والوافي والوسائل و «حاشية ميرزا رفيعا». وفي سائر النسخ والمطبوع: «حتى».
- ٩ . في الوسائل: «وإن».
- ١٠ . في «بر» والوافي: + «إن شاء الله تعالى». وفي شرح المازندراني: + «إن شاء الله».
- ١١ . المحاسن، ص ٢٣٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٨٥، عن سليمان بن جعفر الجعفي (وهو سهو) عن زجل، عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: بصائر الدرجات، ص ٤، ح ١٠؛ والخصال، ص ٥٠٤، أبواب الستة عشر، ح ١؛ والإرشاد، ج ١، ص ٢٣٠. الوافي، ج ١، ص ١٧٣، ح ٩٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٤، ح ١٦١١٦.
- ١٢ . هكذا في «ش، بح، بف، جح». وفي سائر النسخ والمطبوع: «الخرزاز».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَمُوتُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَحَبَّ إِلَى إِبْلِيسَ مِنْ مَوْتِ فِقِيهٍ»<sup>٢</sup>.

٢ / ٧٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ<sup>٣</sup> :  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْمُؤْمِنُ الْفَقِيهَ، ثَلِمَ فِي الْإِسْلَامِ ثَلْمَةٌ لَا يَسُدُّهَا شَيْءٌ»<sup>٤</sup>.

٣ / ٧٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

«والمصواب ما أبتناه؛ فإن أبا أيوب هذا، هو إبراهيم بن عيسى أو ابن عثمان - فقد اختلف في اسم أبيه، كما في رجال النجاشي، ص ٢٠، الرقم ٢٥، ورجال الطوسي، ص ١٦٧، الرقم ١٩٣٥ - ولقبه: «الخزاز» بالراء المهملة المشددة بعد الخاء، كما ضبطه ابن إدريس في السرائر، ج ٣، ص ٥٩١، وابن داود في مواضع من كتابه، راجع: رجال ابن داود، ص ١٤، الرقم ١٩، وص ١٧، الرقم ٢٧، وص ٣٩١. وهكذا ضبطه العلامة في خلاصة الأحوال، ص ١٥، الرقم ١٣، وص ٢٦٩، الرقم ١، وفي إيضاح الاشتباه، ص ٨٦، الرقم ١٧.  
لا يقال: إن الشيخ الطوسي عنون الرجل في رجاله تارة في ص ١٥٩، الرقم ١٧٧٥ وقال: «إبراهيم بن زياد، أبو أيوب الخزاز»، وأخرى في ص ١٦٧، الرقم ١٩٣٥ وقال: «إبراهيم بن عيسى، كوفي خزاز، ويقال: ابن عثمان».

فإنه يقال: المذكور في بعض النسخ المعتبرة من رجال الطوسي، في الموضع الأول هو «الخزاز» وفي الموضع الثاني «خزاز».

١ . في «بس»: - «من».

٢ . الفقيه، ج ١، ص ١٨٦، ح ٥٥٩، مرسلًا؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٩٨، عن سليمان بن خالد، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٦١؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٢١، ح ٦٤.

٣ . في حاشية «بيج، جم» وشرح صدر المتألمين: «وأصحابنا».

٤ . في المحاسن: «إذَا مَاتَ الْعَالِمُ».

٥ . «ثَلِمَ» جاء لازماً من باب عَلِمَ، وجاء متعدياً من باب ضرب. وثَلْمَةٌ - وهي الخلل في الحائظ وغيره - فاعلٌ على الأول، ومفعول على الثاني، والفاعل ضمير يعود إلى الموت. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٨١ (ثلم)؛

شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٠١. ٦ . في المحاسن والبصائر: «إلى يوم القيامة».

٧ . المحاسن، ص ٢٣٣، كتاب مصابيح الظلم، ذيل ح ١٨٥؛ وبصائر الدرجات، ص ٤، ذيل ح ١٠، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام، الخصال، ص ٥٠٤، أبواب الستة عشر، ح ١، بسند آخر مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ٦٢.

أبي حمزة، قال:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا مَاتَ الْمُؤْمِنُ، بَكَتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ وَبَقَاعُ الْأَرْضِ، الَّتِي كَانَ يَعْبُدُ<sup>١</sup> اللَّهُ عَلَيْهَا، وَأَبْوَابُ السَّمَاءِ، الَّتِي كَانَ يُصْعَدُ فِيهَا بِأَعْمَالِهِ، وَتِلْمٌ فِي الْإِسْلَامِ تَلْمَةٌ لَا يَسُدُّهَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ الْفُقَهَاءَ<sup>٢</sup> حُصُونُ الْإِسْلَامِ كَحِصْنِ<sup>٣</sup> سُورِ الْمَدِينَةِ لَهَا»<sup>٤</sup>.

٧٨ / ٤ . وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ<sup>٥</sup>، عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخُرَازِيِّ<sup>٦</sup>، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ

خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ<sup>٧</sup> أَحَدٍ يَمُوتُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَحَبَّ إِلَيَّ إِلَّا يَلِيْسُ مِنْ مَوْتِ فِقِيهِهِ»<sup>٨</sup>.

١ . «بقاع»: جمع البقعة وهي قطعة من أرض على غير الهيئة التي على جنبها. أنظر: ترتيب كتاب العيون، ج ١، ص ١٨٢ (بقع).

٢ . قال المازندراني في شرحه: «الموصول مع صلته إنما صفة للبقاع، أو صفة للأرض، وعلى التقديرين «يعبد» إما مبنًى للفاعل وفاعل: ذلك المؤمن، أو مبنًى للمفعول». واستبعد المجلسي البناء للمفعول في مرآة العقول.

٣ . في الكافي، ح ٤٧٥٢ والعلل وقرب الإسناد: - «الفقهاء».

٤ . والكلمة - بقرينة تعلق «لها» بها - مصدر، فهو بفتح الحاء بمعنى المنع والحرز. وقال الميرزا رفيعا في حاشيته: «الحصن - بضم الحاء - مصدر حصن ككرم أي منع». وفي شرح صدر المتألهين والكافي، ح ٤٧٥٢: «كحصون».

٥ . الكافي، كتاب الجنائز، باب النوادر، ح ٤٧٥٢؛ وقرب الإسناد، ص ٣٠٣، ح ١١٩٠، وعلل الشرائع، ص ٤٦٢، ح ٢؛ بسند آخر عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، مع تفاوت يسير. وفي الفقيه، ج ١، ص ١٣٩، ح ٣٨١، مرسلًا إلى قوله: «بأعماله» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ٦٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٨٣، ح ٣٦٦٠.

٦ . في «ب» بر، بس، بف، وحاشية «ف»: «أحمد بن محمد».

٧ . هكذا في «ش» و، بو، جح، جر، جل، جم. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الخرزاز». وما أئبته هو الصواب، كما تقدم ذيل ح ٧٥.

٨ . في «بس»: - «من».

٩ . الفقيه، ج ١، ص ١٨٦، ح ٥٥٩، مرسلًا؛ تفسير الميثاق، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٩٨، عن سليمان بن خالد، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٦١.

٧٩ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَبِي كَانَ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ بَعْدَ مَا يَهْبِطُهُ<sup>١</sup>، وَلَكِنْ يَمُوتُ الْعَالِمُ، فَيَذْهَبُ بِمَا يَعْلَمُ، فَتَلِيهِمْ<sup>٢</sup> الْجَفَاءُ<sup>٣</sup>، فَيَضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ، وَلَا خَيْرَ فِي شَيْءٍ لَيْسَ لَهُ أَضَلُّ<sup>٤</sup>».

٨٠ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ

جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّهُ يُسَخِّي<sup>٥</sup> نَفْسِي فِي سُرْعَةِ الْمَوْتِ وَالْقَتْلِ فَيُنَا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا<sup>٦</sup>» وَهُوَ ذَهَابُ الْعُلَمَاءِ<sup>٧</sup>».

١ . في حاشية «ض، بر»: «ما بسطه».

٢ . في حاشية «ج، ض، ف، بح، بر»: «فتؤثمهم». وهو من الأم بمعنى القصد، أو من الإمامة. وقوله: «فتليهم» من الولاية - بالكسر - وهي الإمارة والسلطنة والتولي للأمر، أي يصيروا إليهم صاحب التصرف في أمور دينهم ودنياهم. راجع شروح الكافي.

٣ . «الجفأة»: جمع الجافي من الجفاء، بمعنى غلظ الطبع. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٢٨٠ (جفى).

٤ . راجع: الأمالي للصفيد، ص ٢٠، المجلس ٣، ح ١؛ تحف العقول، ص ٢٧، الوافي، ج ١، ص ١٤٩، ح ٦٦.

٥ . في «ج، بر»: «تسخي». وقوله: «تسخي»، فاعله «قول الله» ومفعوله «نفسى» و«فينا» متعلق بـ «سرعة» أو بالقول، ورد المازندراني من جعل تسخي مثل ترضى و «نفسى» فاعله، أو نفسى مبتدأ و«فينا» خبره، وتسخي بمعنى ترك. قال صدر المتألهين: «أى مفاد هذه الآية: يجعل نفسى سخية في باب سرعة الموت أو القتل فىنا أهل البيت؛ يعنى تجود نفسى بهذه الحياة اشتياقاً إلى لقاء الله تعالى ويرغب فى سرعة وقوع الموت أو الشهادة الواقعة فىنا؛ لأن المراد من نقصان الأرض من أطرافها - وهى نهاياتها - ذهاب العلماء». أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ١٥٩؛ شرح المازندراني، ج ٢، ح ١٠٩؛ الوافي، ج ١، ص ١٥٠؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٢٦.

٦ . الرعد (١٣): ٤١.

٧ . الفقيه، ج ١، ص ١٨٦، ح ٥٦٠؛ وتفسير القمي، ج ١، ص ٣٦٧ مرسلًا من قوله: «أولم يروا». الوافي، ج ١، ص ١٤٩، ح ٦٧، البحار، ج ٤٦، ص ١٠٧، ح ١٠٢؛ وج ٧٠، ص ٣٣٧.

## ٨- بَابُ مُجَالَسَةِ الْعُلَمَاءِ وَصُحْبَتِهِمْ

١ / ٨١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ لِقَمَانٍ لِابْنِهِ: «يَا بَنِيَّ، اخْتَرِ الْمَجَالِسَ عَلَى عَيْنِكَ<sup>١</sup>، فَإِنْ رَأَيْتَ قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ جَلًّا وَعَزًّا، فَاجْلِسْ مَعَهُمْ؛ فَإِنْ تَكُنْ عَالِمًا، نَفَعَكَ عِلْمُكَ<sup>٢</sup>، وَإِنْ تَكُنْ جَاهِلًا، عَلَّمُوكَ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُظَلِّهَ بِرَحْمَتِهِ<sup>٣</sup>؛ فَتَعَمَّكَ<sup>٤</sup> مَعَهُمْ، وَإِذَا رَأَيْتَ قَوْمًا لَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ، فَلَا تَجْلِسْ مَعَهُمْ؛ فَإِنْ تَكُنْ عَالِمًا، لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ، وَإِنْ كُنْتَ<sup>٥</sup> جَاهِلًا، يَزِيدُوكَ جَهْلًا، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُظَلِّهَ بِعُقُوبَتِهِ؛ فَتَعَمَّكَ<sup>٦</sup> مَعَهُمْ»<sup>٧</sup>.

٢ / ٨٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ،

عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ<sup>٨</sup>، قَالَ: «مُحَادَثَةُ الْعَالِمِ<sup>٩</sup> عَلَى الْمَرْأَبِلِ خَيْرٌ

١ . «على عينك»، أي بعينك، أو في عينك، أو على بصيرة منك ومعرفة لك بحالها. أو المراد: رجعته على

عينك، أي ليكون المجالس أعز عندك من عينك. أنظر شروح الكافي.

٢ . في العلل: «ينفعك علمك ويزيدونك علماً» بدل «نفعك علمك».

٣ . في «ج»: «برحمة».

٤ . هكذا في «ض، و، بس» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيعمك».

٥ . في «ف»: «وإن تكن». وفي العلل: «وإن تك».

٦ . هكذا في «ج، بس» والعلل والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيعمك».

٧ . علل الشرائع، ص ٣٩٤، ٩، بسنده عن يونس بن عبدالرحمن. الوافي، ج ١، ص ١٧٥، ح ٩٥؛ الوسائل، ج ٧،

ص ٢٣١، ذيل ح ٩١٩٨.

٨ . في حاشية «ب»: «العلماء».

مِنْ مُحَادَثَةِ الْجَاهِلِ عَلَى الرَّزَائِي ٢.

٨٣ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّبْرَوِيِّ، عَنْ شَرِيفِ بْنِ سَابِقٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: قَالَتِ الْخَوَارِيزِيُّونَ لِيَعِيسَى ٣: يَا رُوحَ اللَّهِ، مَنْ نَجَالِيسُ؟ قَالَ: مَنْ تَذَكَّرَكُمْ؟ اللَّهُ رُوَيْتَهُ، وَزَيْدٌ فِي عِلْمِكُمْ مَنْطِقُهُ، وَزَعْبُكُمْ فِي الْأَجْرَةِ عَمَلُهُ» ٦.

٨٤ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مُجَالَسَةُ أَهْلِ الدِّينِ شَرَفٌ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» ٧.

٨٥ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ

١ . «الزرابي»: جمع الزرّبية، وهي البساط، أو كل ما بسط واتكى عليه، أو الطنفسة، أي الوسادة فوق الرجل، أو البساط الذي لها حَمَل - وهو ما يوضع على وجهه - رقيق، أو الثُّمْرِقَة، وهي الوسادة الصغيرة، أو هي زرابيّ النبت إذا احمرّ واصفرّ وفيه خضرة، فلَمَّا رَأَوْا الْأَلْوَانَ فِي الْبُسْطِ وَالْفُرَشِ شَبَّهُوا بِهَا. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٤٤٧ (زرب).

٢ . الاختصاص، ص ٢٣٥، مرسلاً. الوافي ج ١، ص ١٧٦، ح ٩٦.

٣ . في «بح»: «ابن مريم».

٤ . هكذا في أكثر النسخ. وفي «ف» والمطبوع: «يذكركم».

٥ . في حاشية «بف»: «علمه».

٦ . مصباح الشريعة، ص ٢١؛ وتحف العقول، ص ٤٤، مع زيادة. راجع: الأمالي للطوسي، ص ١٥٧، المجلس ٦، ح ١٠٤. الوافي، ج ١، ص ١٧٦، ح ٩٧؛ البحار، ج ١٤، ص ٣٣١، ح ٧٢.

٧ . الأمالي للصديق، ص ٦٠، المجلس ١٤، ح ١٠؛ و ثواب الأعمال، ص ١٦٠، ح ١؛ والخصال، ص ٥، باب الواحد ح ١٢، بسند آخر عن منصور بن حازم. وفي تحف العقول، ص ٣٩٧، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١، ص ١٧٦، ح ٩٨.

داؤد المِنْقَرِي، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَمَجْلِسٌ<sup>١</sup> أُجْلِسُهُ إِلَى مَنْ أُتِيَ بِهِ أُوثِقَ فِي نَفْسِي مِنْ عَمَلِ سَنَةٍ<sup>٢</sup>».

## ٩- بَابُ سُؤَالِ الْعَالِمِ<sup>٣</sup> وَتَدَاكُرِهِ

٤٠/١

١ / ٨٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مَجْدُورٍ<sup>٤</sup> أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ، فَعَسَلُوهُ، فَمَاتَ، قَالَ: «فَقَتَلُوهُ، أَلَا<sup>٥</sup> سَأَلُوا؛ فَإِنَّ ذَوَاءَ الْعِيِّ<sup>٨</sup> السُّؤَالُ<sup>٦</sup>».

٢ / ٨٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ

حَرِيزِ، عَنْ زُرَّازَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَبُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ، قَالُوا:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام لِحَمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ فِي شَيْءٍ سَأَلَهُ: «إِنَّمَا يَهْلِكُ النَّاسُ؛ لِإِنَّهُمْ

١ . في «ج»: «المجلس».

٢ . في حاشية «بح»: «العلم».

٣ . في الكافي، ح ٤١٣٥ والتهذيب: «عن محمد بن سكين وغيره» بدل «عن بعض أصحابنا».

٤ . «المجذور» ذات الجذري، وهو قروح في البدن تنفط عن الجلد متملة ماء وتقيح، أو ورم يأخذ في الحلق.

٥ . أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ١٢٠؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥١٧ (جدر).

٦ . في «الف» و«الوسائل»: «فقال».

٧ . «الآء»: حرف تحضيض، واحتمل في مرآة العقول كونه بالتخفيف استفهاماً إنكارياً.

٨ . «العمي»: العجز وعدم الاهتداء لوجه المراد، أو العمي بمعنى الجهل وعدم البيان. وقال في مرآة العقول: «وفي

بعض النسخ بالعين المعجمة، ولعله تصحيف». أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١١-١١٣؛ القاموس المحيط،

ج ٢، ص ١٧٢٥ (عبي).

٩ . الكافي، كتاب الطهارة، باب الكسير والمجذور و...، ح ٤١٣٠. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٨٤، ح ٥٢٩، بسنده

عن الكليني، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة. الفقيه، ج ١، ص ١٠٧، ح ٢١٩، مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وآله. وراجع:

الكافي، نفس الباب، ح ٤١٢٩. الوافي، ج ١، ص ١٧٩، ح ١٠١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٤٦، ح ٣٨٢٦.



لَا يَسْأَلُونَ<sup>١</sup>.

٨٨ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ عَلَيْهِ قَوْلٌ، وَمِفْتَاحُهُ الْمَسْأَلَةُ<sup>٢</sup>».

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثُّوَالِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِنْهُ<sup>٣</sup>.

٨٩ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْأَخْوَلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَسْعُ النَّاسُ<sup>٥</sup> حَتَّى يَسْأَلُوا، وَيَتَفَقَّهُوا وَيَعْرِفُوا إِمَانَهُمْ، وَيَسْعَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا بِمَا يَقُولُ وَإِنْ كَانَ<sup>٧</sup> تَقِيَّةً<sup>٨</sup>».

٩٠ / ٥ . عَلِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: أَفٌ<sup>٩</sup> لِرَجُلٍ<sup>١٠</sup> لَا يَفْرَغُ<sup>١١</sup> نَفْسَهُ فِي كُلِّ

١ . الوافي، ج ١، ص ١٨٠، ح ١٠٢ . ٢ . في شرح صدر المتألهين: «السؤال».

٣ . الوافي، ج ١، ص ١٨٠، ح ١٠٣ . ٤ . الوافي، ج ١، ص ١٨٠، ح ١٠٤ .

٥ . «لا يسع الناس»، أي لا يجوز لهم أن يأخذوا في الدين شيئاً ويعتقدوه ويستدينوا به، من وسعة المكان؛ لأنَّ الجائز موسع غير مضيق، فالناس مفعول والفاعل مقدر. أنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٢٣ .

٦ . في المحاسن: «أو».

٧ . في «ألف، ب، و، ض، ي» وشرح صدر المتألهين والوافي: «كانت». وقال صدر المتألهين: «تقيَّة، إما منصوبة بالخبرية لـ «كانت» وهي ناقصة، أو مرفوعة بالفاعلية لها، وهي تامة».

٨ . المحاسن، ص ٢٢٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٧، بسنده عن يونس، إلى قوله: «يتفقها». راجع: المحاسن، ج ١، ص ١٥٥، كتاب الصفوة، ح ٨٥، وكمال الدين، ص ٤١٢، ح ١٠ . الوافي، ج ١، ص ١٨٠، ح ١٠٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١٠، ح ٣٣٤٦ .

٩ . «أف»: كلمة تضجر، وفيه ست لغات: أف، أف، أف، أف، أف، أف، أف. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٣١ (أف).

١٠ . في الخصال: «للرجل المسلم» بدل «لرجل».

١١ . «لا يفرغ»: إما من المجزء، أي من الفراغ، يقال: فرغ منه يفرغ فراغاً، أو من التفضيل، أي من التفرغ، وتفرغ

جَمَعَةَ لِأَمْرِ دِينِهِ؛ فَبِتَعَاهَدَهُ<sup>١</sup> وَيَسْأَلُ عَنْ دِينِهِ.

• وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «لِكُلِّ مُسْلِمٍ<sup>٢</sup>».

٦ / ٩١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: تَذَاكُرُ

الْعِلْمُ<sup>٤</sup> بَيْنَ عِبَادِي مِمَّا تَخَيَّا عَلَيْهِ<sup>٥</sup> الْقُلُوبُ الْمُنْتَهَى إِذَا هُمْ انْتَهَوْا فِيهِ إِلَى أَمْرِي<sup>٦</sup>.

٧ / ٩٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ

أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «رَجِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَخِيَا الْعِلْمِ». قَالَ: «قُلْتُ: وَمَا إِخِيَاؤُهُ؟ قَالَ:

«أَنْ يَذَاكِرَ<sup>٧</sup> بِهِ أَهْلَ الدِّينِ وَأَهْلَ الْوَرَعِ<sup>٨</sup>».

٨ / ٩٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ الْحَجَّالِ، عَنْ

١. النفس بمعنى إخلانها. فـ «نفسه» على الأول فاعله، وعلى الثاني مفعوله. شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٢٥؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٣١.

٢. جواب النفي، واحتمال عطفه على المنفي بعيد. التعاهد والتعهد: التحفظ بالشيء، وتجديد العهد به، والثاني أفصح من الأول؛ لأن التعاهد إنما يكون بين اثنين، إلا أن يكون التعاهد هنا لأصل الفعل دون الاشتراك. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥١٦ (عهد)؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٢٥؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٢٥.

٣. بدلاً من «رجل» أي «أف لكل مسلم» كما في المحاسن.

٤. المحاسن، ص ٢٢٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٩، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ الخصال، ص ٣٩٣، باب السبعة، ذيل ح ٩٦، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ١٨١، ح ١٠٦ و ١٠٧.

٥. في «بف» وشرح صدر المتألمين والوافي: «العالم».

٦. لفظة «على» في «عليه» إما بمعنى الباء، أو بمعناها ويكون الظرف حالاً من القلوب، أي حال كونها ثابتة مستقرّة على العلم وتذاكره. وعلى التقديرين «تحيا» إمّا مجرد معلوم، أو مزيد مجهول. أنظر: شرح

المازندراني، ج ٢، ص ٢٦؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٣١.

٧. الوافي، ج ١، ص ١٨١، ح ١٠٨. في «و، بف»: «أن تذاكر».

٨. الوافي، ج ١، ص ١٨٢، ح ١٠٩.

بَغِضِ أَصْحَابِهِ، رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَذَاكُرُوا<sup>١</sup> وَتَلَاقُوا<sup>٢</sup> وَتَحَدَّثُوا؛ فَإِنَّ الْخَدِيثَ جِلَاءٌ لِلْقُلُوبِ؛ إِنَّ الْقُلُوبَ لَتَرَيْنِ<sup>٣</sup> كَمَا تَرَيْنِ<sup>٤</sup> السَّيْفَ، جِلَاؤُهَا الْخَدِيثُ»<sup>٥</sup>.

٩٤ / ٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ مَنْصُورِ الصَّنِيقِلِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٦</sup> يَقُولُ: «تَذَاكُرُ الْعِلْمِ دِرَاسَةٌ<sup>٧</sup>، وَالذَّرَاسَةُ صَلَاةٌ<sup>٨</sup> حَسَنَةٌ<sup>٩</sup>».

- ١ . في حاشية ميرزا رفيعا: + العلم .
- ٢ . ترين القلوب، أي خبثت وعللا عليها السوخ، من الزين، وهو الصدا الذي يعلو السيف والمرأة. أنظر: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٩٢ (رين).
- ٣ . في «ف»: «ترين» ولعله لإرادة جنس السيف.
- ٤ . في «ب، ج، ض، ف، بس، ببح» و حاشية ميرزا رفيعا ومرأة العقول: «جلاؤه الحديد». وفي «بر» والوسائل: «وجلاؤه الحديد». وفي «بف» وشرح صدر المتألهين والوافي: «جلاؤه الحديث». وهذا الأخير لا يمكن المساعدة عليه؛ فإن السيف لا يناسبه الحديث. وقال المجلسي في مرآة العقول: «في بعض النسخ: وجلاؤها الحديث، وهو أظهر».
- ٥ . الوافي، ج ١، ص ١٨٢، ح ١١٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٨، ح ٣٣٢٤٨.
- ٦ . في «بس»: «أبا عبدالله جعفر». ومنصور الصيقل هو منصور بن الوليد الصيقل، من أصحاب أبي جعفر الباقر وأبي عبدالله ﷺ، كما في رجال الطوسي، ص ١٤٧، الرقم ١٦٢٤؛ و ص ٣٠٦، الرقم ٤٥٠٨. وهو وإن روى في أكثر أسناده عن أبي عبدالله ﷺ، لكن وردت روايته عن أبي جعفر الباقر ﷺ في الغيبة للنعمان، ص ٢٠٨، ح ١٦ وذيله.
- ٧ . «الدراسة»: القراءة مع تعهد وتفهم، يقال: درس يدرس دراسة، إذا قرأ وتعهد أن لا ينسى. وأصل الدراسة الرياضة والتعهد للشيء. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ١١٣ (درس).
- ٨ . في حاشية «ف»: «صِلَات». وفي «ببح»: «صِلَات». وفي «بس»: «صِلْوَةٌ». وفي الوافي: «وربما يقرأ بكسر الصاد وسكون اللام ويفسر بالصلة».
- ٩ . «حسنة»: صفة لـ «صلاة» لاخير بعد خير؛ إذ لاوجه لجعل الدراسة بمنزلة الصلاة على الإطلاق وإن لم تكن حسنة مقبولة. شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٣٢.
- ١٠ . الوافي، ج ١، ص ١٨٣، ح ١١١.

## ١٠ - بَابُ بَدَلِ الْعِلْمِ

٩٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ<sup>١</sup>، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>عليه السلام</sup>، قَالَ: «قَرَأْتُ فِي كِتَابِ عَلِيِّ<sup>عليه السلام</sup>، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْخُذْ عَلَى الْجَهَّالِ  
عَهْدًا يَطْلُبُ الْعِلْمَ حَتَّى أَخَذَ عَلَى الْعُلَمَاءِ عَهْدًا يَبْدُلُ الْعِلْمَ لِلْجَهَّالِ؛ لِإِنَّ الْعِلْمَ كَانَ قَبْلَ  
الْجَهْلِ»<sup>٢</sup>.

٩٦ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَضْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
الْمُعِيرَةِ وَمُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>عليه السلام</sup> فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَلَا تُصْعَقُوا<sup>٣</sup> خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾<sup>٤</sup> قَالَ: «لِيَتَكُنِ النَّاسُ  
عِنْدَكَ فِي الْعِلْمِ سَوَاءً»<sup>٥</sup>.

٩٧ / ٣ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ<sup>٦</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النُّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْمِرٍ،

١ . هكذا في «الف، و، جم» وحاشية «ج، بح، بر، بس، جر». وفي «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف، جر»  
وحاشية «جم» والمطبوع: «منصور بن حازم».

والصواب ما أثبتناه؛ فإن ابن بزيع أحد رواة كتاب منصور بن يونس، وروى عنه بعناوينه المختلفة في كثير من  
الأستاد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٥٩، الرقم ٧٣١؛ معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٥٢-٣٥٣،  
و ص ٣٥٩-٣٦٠.

وأضف إلى ذلك أن منصور بن يونس روى كتاب طلحة بن زيد، كما في رجال النجاشي، ج ٢٠٧، الرقم ٥٥٠،  
و لم يثبت رواية منصور بن حازم عن طلحة بن زيد.

٢ . الأمالي للمفيد، ص ٦٦، المجلس ٧، ح ١٢، بسند آخر مع اختلاف يسير؛ وفي خصائص الأئمة، ص ١٢٥؛  
ونهج البلاغة، ص ٥٥٩، الحكمة ٤٧٨، مرسلًا عن أمير المؤمنين<sup>عليه السلام</sup> - الوافي، ج ١، ص ١٨٥، ح ١١٢.

٣ . «لا تصعق» من التصعير، وهو إمالة الوجه أو الخد عن النظر إلى الناس تهاونًا من كبير كأنه معرض. أنظر: لسان  
العرب، ج ٤، ص ٤٥٦ (صعر).  
٤ . لقمان (٣١): ١٨.

٥ . الوافي، ج ١، ص ١٨٦، ح ١١٣.

٦ . روى أحمد بن أبي عبدالله عن أبيه محمد بن خالد البرقي، كتاب أحمد بن النضر، وبه يعلم المراد من

عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «زَكَاةُ الْعِلْمِ أَنْ تَعْلَمَهُ عِبَادَ اللَّهِ»<sup>٢</sup>.

٩٨ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ

الرُّحْمَنِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَامَ عَيْسَى بْنُ مَرْزِيمَ عليه السلام خَطِيباً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقَالَ:

يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَا تُحَدِّثُوا الْجَهَالَ بِالْحِكْمَةِ؛ فَتُظْلِمُوهَا، وَلَا تَمْتَنُوهَا أَهْلِهَا؛

فَتُظْلِمُوهُمْ»<sup>٣</sup>.

## ١١ - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْقَوْلِ بِغَيْرِ عِلْمٍ<sup>٥</sup>

٩٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ وَعَبْدَ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى<sup>٦</sup>، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ يَزِيدَ<sup>٧</sup>، قَالَ:

«قوله: «بهذا الإسناد».

١ . في شرح صدر المتألهين: «عن أبي عبدالله».

٢ . تحف العقول، ص ٣٦٤، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١، ص ١٨٧، ح ١١٤.

٣ . في حاشية «ج، بح»: «فتظلمهم».

٤ . الأمالي للصدوق، ص ٤٢١، المجلس ٦٥، ح ١٧، بسنده عن يونس بن عبدالرحمن. وفي الكافي، كتاب

الروضة، ح ١٥٣٦٠؛ والقيه، ج ٤، ص ٤٠٠، ح ٥٨٥٨؛ والأمالي للصدوق، ص ٣٠٥، المجلس ٥٠، ح ١١؛

ومعاني الأخبار، ص ١٩٦، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف. تحف العقول، ص ٢٧، عن النبي صلى الله عليه وآله . الوافي، ج ١،

ص ١٨٧، ح ١١٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٢٨، ح ٢١١٥٦.

٥ . لم يرد في نسخة «بف» الحديث ٩٨ وعنوان هذا الباب.

٦ . في الوسائل -: «وعبدالله ابني محمد بن عيسى».

٧ . في الخصال والوسائل وشرح صدر المتألهين والوافي: «مَرْزَيْدَةَ». وفي «بس»: «مَرْزَيْدَةَ». ويحتمل أن يكون

مفضل هذا هو ابن «مزيد» أو «مرثد» المذكور في كتب الرجال. أنظر: رجال البرقي، ص ٢٩، ورجال الطوسي،

ص ٢٢٥، الرقم ٣٠٢٢ وقسهما مع رجال البرقي، ص ٣٤، ورجال الطوسي، ص ١٤٦، الرقم ١٦٠٦. ويحتمل

أيضاً أن يكون مفضل هو مفضل بن يزيد الكوفي المذكور في رجال الطوسي، ص ٣٠٧، الرقم ٤٥٣٨.

قَالَ لِي<sup>١</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنْهَاكَ عَنْ خَضَلْتَيْنِ، فِيهِمَا هُلْكَ الرَّجَالِ: أَنْهَاكَ أَنْ تَدِينِ اللَّهَ<sup>٢</sup> بِالْبَاطِلِ، وَتُفْتِيَ النَّاسَ بِمَا لَا تَعْلَمُ»<sup>٤</sup>.

١٠٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِيَّاكَ وَخَضَلْتَيْنِ؛ فِيهِمَا هَلْكَ مَنْ هَلَّكَ: إِيَّاكَ أَنْ تُفْتِيَ النَّاسَ بِرَأْيِكَ، أَوْ تَدِينِ بِمَا لَا تَعْلَمُ»<sup>٥</sup>.

١٠١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى<sup>٦</sup>، لَعَنَتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ، وَلِحَقَّةٍ وَزُرَّ مَنْ عَمِلَ بِفُتْيَاهُ»<sup>٧</sup>.

١. في «ب، ج، ض، ي، ح، بر، بس، بف» والوسائل والمحاسن: - «لي».

٢. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، ي، ح، بس، بف، جه» والوافي والوسائل والمحاسن والخصال. وفي بعض النسخ والمطبوع: «هلاك».

٣. «تدين الله»، أي تطيعه، من الدين بمعنى الطاعة. والمعنى: أنهاك أن تتخذ الباطل ديناً بينك وبين الله، وتعد به الله تعالى. أنظر: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٦٩ (دين).

٤. الخصال، ص ٥٢، باب الاثنين، ح ٦٥ بسنده عن محمد بن يحيى. المحاسن، ص ٢٠٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٥٤، بسنده عن علي بن الحكم الوافي، ج ١، ص ١٨٩، ح ١١٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٠، ح ٣٣١٠١.

٥. كذا. والمناسب هو الواو كما في المحاسن. ٦. في حاشية «بر»: «لم تعلم».

٧. الخصال، ص ٥٢، باب الاثنين، ح ٦٦، بسنده عن علي بن إبراهيم. وفي المحاسن، ص ٢٠٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٥٥ و ٥٦، بسنده عن عبد الرحمن بن الحجَّاج، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ١٩٠، ح ١٢٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢١، ح ٣٣١٠٢.

٨. في الكافي، ح ١٤٦٠٥ والتهذيب والمحاسن والوافي: + «من الله».

٩. الكافي، كتاب القضاء والأحكام، باب أن المفتي ضامن، ح ١٤٦٠٥. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٣، ح ٥٣١، عن أحمد بن محمد؛ المحاسن، ص ٢٠٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٠، عن الحسن بن محبوب. وفي

١٠٢ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ  
الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانَ الْأَخْمَرِ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي رَجَاءٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا عَلِمْتُمْ فَقُولُوا، وَمَا لَمْ تَعْلَمُوا فَقُولُوا: اللَّهُ أَعْلَمُ؛ إِنَّ الرَّجُلَ  
لَيَنْتَزِعُ<sup>١</sup> الْآيَةَ<sup>٢</sup> مِنَ الْقُرْآنِ يَخْرِجُ فِيهَا<sup>٣</sup> أَبْعَدَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ<sup>٤</sup>».

١٠٣ / ٥ . مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ<sup>٦</sup>، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ  
رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لِلْعَالِمِ - إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ وَهُوَ لَا يَعْلَمُهُ - أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ

١ . المحاسن، ص ٢٠٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٥٨ و ٥٩؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ٤٦، ح ١٧٣؛ وكمال الدين،  
ص ٢٥٦، ضمن ح ١، بسند آخر مع اختلاف الوافي، ج ١، ص ١٩٠، ح ١٢١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٠،  
ح ٣٣١٠٠؛ وص ٢٢٠ ح ٣٣٦٣٨.

١ . «ليتزع»: من الانتزاع، بمعنى الاقتلاع، يقال: انتزعت الشيء فانتزع، أي اقتلعته فانتزع، لازم ومتعد، وانتزاع  
الآية، استخراجها. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٨٩ (نزع).

٢ . في «ف، بس» والمحاسن: «بالآية». وفي حاشية «بر»: «بآية».

٣ . «يخرجه»: حال عن فاعل يتزع، أو خبر بعد خبر، من الخرور بمعنى السقوط من العلو. والمعنى: يقع في  
الآية أي في تفسيرها ساقطاً على ما هو بعيد عن المراد، بينهما أبعد ما بين السماء والأرض. وفي «و» وحاشية  
«ج، ض، ف، ب، يع، بس، بف»: «يخرجه»، من التحريف. قال الداماد: «فكأنه تحريف يخرجه»، ونسبه الفيض  
إلى التصحيف، وصححه المازندراني. وفي حاشية «ب، ج»: «يخرجه». وفي حاشية «ب، بس»: «يجزفها».  
ونقل المازندراني قراءة: «يخرجه» بمعنى قطع الأرض على غير الطريق. أنظر: التحليقة للداماد، ص ٩٠؛  
حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٣٤؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٤٦؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٢٧، الصحاح، ج ٢،  
ص ٦٤٣ (خرر).

٤ . في «يع، بس، بف»: - «والأرض». وفي المحاسن: «أبعد من السماء».

٥ . المحاسن، ص ٢٠٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٢. وفي تفسير العياشي، ج ١، ص ١٧، ح ٣، عن أبي الجارود  
عن أبي جعفر عليه السلام. راجع: الخصال، ص ٣١٥، باب الخمسة، ح ٩٦؛ والإرشاد، ج ١، ص ٢٩٧. الوافي، ج ١،  
ص ١٩١، ح ١٢٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٢، ح ٣٣١٠٤.

٦ . في حاشية «و»: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى ومحمد بن إسماعيل». فيكون في السند  
تحويل، كما لا يخفى.

أَعْلَمَ، وَلَيْسَ لِعَنِيْرِ الْعَالِمِ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ<sup>١</sup>.

٦ / ١٠٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ<sup>٢</sup>، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيْزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

٤٣/١ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا سئِلَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ عَمَّا لَا يَعْلَمُ، فَلْيَقُلْ: لَا أَذْرِي، وَلَا يَقُلْ: اللَّهُ أَعْلَمُ؛ فَيُوقِعَ فِي قَلْبِ صَاحِبِهِ شَكًّا، وَإِذَا قَالَ الْمَسْئُولُ: لَا أَذْرِي، فَلَا يَتَّهَمُهُ السَّائِلُ»<sup>٣</sup>.

٧ / ١٠٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَا حَقَّقَ اللَّهُ عَلَيَّ الْعِبَادَةَ؟ قَالَ: «أَنْ يَقُولُوا مَا يَعْلَمُونَ، وَيَقِفُوا

١ . المحاسن، ص ٢٠٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٤، بسنده عن حماد بن عيسى، عن ربعي بن عبدالله، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام. تحف العقول، ص ٢٩٧. راجع: الخصال، ص ٣١٥، باب الخمسة، ح ٩٦؛ والإرشاد، ج ١، ص ٢٩٧. الوافي، ج ١، ص ١٩١، ح ١٢٣.

٢ . الخبر رواه أحمد بن محمد بن خالد البرقي في المحاسن، ص ٢٠٦، ح ٦٣، عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز بن عبدالله عن الهيثم عن محمد بن مسلم.

والظاهر أن كلاً من سندي الكافي والمحاسن مختل. أما سند الكافي، فلا يمتد سقوط الوسطة بين أحمد بن محمد بن خالد وحماد بن عيسى؛ فإن أحمد بن محمد بن خالد يروي في كتابه المحاسن عن حماد بن عيسى أكثر من ستين مورداً، كلها مع الوسطة إلا ما ورد في ص ٣، ح ٢؛ وص ٢٠٣، ح ٤٧؛ وص ٢٥٩، ح ٣٠٨؛ وص ٤٢٧، ح ٢٢٧؛ وص ٥٥٥، ح ٩٠٨؛ وص ٢٤٣، ح ١٦٩، وكلها مختل، يظهر اختلالها للعارف بالأسناد وطبقات الرواة.

وأما سند المحاسن، فالظاهر زيادة «عن الهيثم»، فإنها لم نجد رواية من يُسَمَّى بالهيثم عن محمد بن مسلم - مع الفحص الأكيد - في غير هذا المورد. هذا، مضافاً إلى أن وقوع الوسطة بين حريز بن عبدالله وشيخه محمد بن مسلم - وقد روى عنه في كثير من الأسناد جداً - بعيد، راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٢٥٣ - ٢٥٤، وص ٤٩٥.

٣ . المحاسن، ص ٢٠٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٣. راجع: المحاسن، ص ٩، كتاب الأشكال والقرائن، ح ٢٦؛ وص ٢٠٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٦؛ والخصال، ص ٣١٥، باب الخمسة، ح ٩٥. الوافي، ج ١، ص ١٩٢،

٤ . في التوحيد: «ما حجة الله».



عِنْدَ مَا لَا يَعْلَمُونَ<sup>١</sup> .

١٠٦ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ يُونُسَ<sup>٢</sup>، عَنْ أَبِي يَعْقُوبَ إِسْحَاقَ<sup>٣</sup> بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٤</sup>، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَصَّ<sup>٥</sup> عِبَادَهُ بِأَيَّتَيْنِ<sup>٥</sup> مِنْ كِتَابِهِ: أَنْ لَا يَقُولُوا  
حَتَّى يَعْلَمُوا، وَلَا يَزِدُّوا مَا لَمْ يَعْلَمُوا، وَقَالَ<sup>٦</sup> عَزَّ وَجَلَّ: «لَمْ يُوَخِّذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقَ الْكِتَابِ أَنْ لَا  
يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ»<sup>٧</sup> وَقَالَ: «بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ»<sup>٨</sup> .

- ١ . الأمامي للصدوق، ص ٤٢٠، المجلس ٦٥، ح ١٤، بسنده عن الحسين بن محمد بن عامر؛ التوحيد، ص ٤٥٩، ح ٢٧، بسنده عن المعلّى بن محمد البصري؛ المحاسن، ص ٢٠٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٥٣، بسنده عن زرارة بن أعين، عن أبي عبد الله<sup>٤</sup>، مع زيادة في آخره. وفي الكافي، كتاب فضل العلم، باب النوادر، ح ١٣٩، بسند آخر عن أبي عبد الله<sup>٤</sup> مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١، ص ١٩٣، ح ١٢٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٣، ح ١٠٨ و ٣٣١٠٩، مع اختلاف؛ وفيه، ص ١٥٥، ح ٣٣٤٦٧.
- ٢ . هكذا في النسخ، وفي المطبوع: «[بن عبد الرحمن]». والظاهر زيادته، وأن المراد من يونس هذا هو يونس بن يعقوب؛ فإنه مضاف إلى آنا لم نجد رواية ابن أبي عمير عن يونس بن عبد الرحمن، روى ابن أبي عمير كتاب يونس بن يعقوب، وروى عنه في بعض الأستاد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٥١٢، الرقم ٩١٤ معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٢٣٢-٢٣٣.
- ويؤيد ذلك أن الخبر رواه الصدوق في الأمالي، ص ٤٢٠، المجلس ٦٥، ح ١٥، بسنده عن ابن أبي عمير، عن يونس بن يعقوب، عن أبي يعقوب إسحاق بن عبد الله.
- ٣ . في «ب» و«ج» وشرح صدر المتألهين والوافي: «أبي يعقوب وإسحاق». والظاهر عدم صحتها؛ فإنّ الغالب في تكتية المستن بسحاق هو أبو يعقوب.
- ٤ . في حاشية «ج» وحاشية ميرزا رفيعا: «حَصَّ»، أي حَثَّ. واحتمله المازندراني في شرحه.
- ٥ . احتمل صدر المتألهين في شرحه، ص ١٦٨ كون «أَيَّتَيْنِ» تصحيحاً لـ«أَيَّتَيْنِ»، وذكر المازندراني هذا الاحتمال وأبطله. وللمزيد راجع: شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٥١.
- ٦ . في «ب» و«ج»: «وَاللَّهُ». ٧ . الأعراف (٧): ١٦٩.
- ٨ . يونس (١٠): ٣٩.
- ٩ . الأمامي للصدوق، ص ٤٢٠، المجلس ٦٥، ح ١٥، بسنده عن علي بن إبراهيم. بصائر الدرجات، ص ٥٣٧، ح ٢، بسنده عن يونس. وفي تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٥، ح ٩٨، عن إسحاق بن عبد العزيز، عن الكاظم<sup>٩</sup>؛

٩ / ١٠٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ<sup>١</sup>، عَنِ ابْنِ شُبْرَمَةَ، قَالَ:

مَا ذَكَرْتُ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ عَنْ<sup>٢</sup> جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>٣</sup> إِلَّا كَادَ أَنْ يَتَصَدَّعَ<sup>٤</sup> قَلْبِي، قَالَ: «حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

قَالَ ابْنُ شُبْرَمَةَ: وَأَقْسَمَ بِاللَّهِ مَا كَذَبَ<sup>٥</sup> أَبُوهُ عَلِيُّ جَدَّهُ، وَلَا جَدُّهُ عَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ عَمِلَ بِالْمَقَابِيسِ، فَقَدْ هَلَكَ وَأَهْلَكَ، وَمَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ<sup>٥</sup> - وَهُوَ لَا يَعْلَمُ النَّاسِيخَ مِنَ الْمُنْسُوخِ وَالْمُحْكَمَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ - فَقَدْ هَلَكَ وَأَهْلَكَ»<sup>٦</sup>.

## ١٢ - بَابُ مَنْ عَمِلَ بِغَيْرِ عِلْمٍ

١ / ١٠٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْعَامِلُ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ كَالسَّائِرِ عَلَى غَيْرِ الطَّرِيقِ،

١ . وفيه، ص ٣٦، ح ٩٩، عن إسحاق، عن الصادق ﷺ؛ وفيه، ص ١٢٢، ح ٢١، عن أبي السفتاح، عن الصادق ﷺ؛ وفيه، ص ١٢٣، ح ٢٢، عن إسحاق بن عبدالعزيز، عن الصادق ﷺ . الوافي، ج ١، ص ١٩٢، ح ١٢٥ .

١ . في الأمالي: - «عَمَّنْ حَدَّثَهُ» .

٢ . في «ألف، ب، ج، ض، و، ي، ح، بس» والمحاسن والأمالي: «مَنْ» .

٣ . في حاشية «بر»: «ينصدع» . وفي الوافي: «ينصدع (ينصدع - خ)» .

٤ . في الأمالي: + «على أبيه ولا كذب» .

٥ . في «ج» والمحاسن والأمالي والوافي: - «بغير علم» . وفي «بف»: - «الناس بغير علم» .

٦ . الأمالي للصدوق، ص ٤٢١، المجلس ٦٥، ح ١٦، بسنده عن علي بن إبراهيم . المحاسن، ص ٢٠٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ١١، بسنده عن يونس بن عبدالرحمن . الوافي، ج ١، ص ١٩٥، ح ١٣٠؛ البحار، ج ٤٧، ص ٤٩، ح ٧٩ .

لَا يَزِيدُهُ سُرْعَةُ السَّيْرِ إِلَّا بَعْدًا<sup>٢</sup>.

١٠٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ٤٤/١  
ابنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْحَسَنِ الصَّقِيلِيِّ<sup>٤</sup>، قَالَ:  
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ عَمَلًا إِلَّا بِمَعْرِفَةٍ، وَلَا مَعْرِفَةً إِلَّا بِعَمَلٍ؛  
فَمَنْ عَرَفَ، دَلَّتْهُ الْمَعْرِفَةُ عَلَى الْعَمَلِ، وَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ، فَلَا مَعْرِفَةَ لَهُ، إِلَّا أَنْ الْإِيمَانَ  
بَغَضَهُ مِنْ بَعْضٍ»<sup>٦</sup>.

١١٠ / ٣ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَمَّنْ رَوَاهُ:

- ١ . في «بيح» والوافي: «لانزیده». وفي «ف»: «فلا يزيد».
- ٢ . في حاشية «ج، ض، و، ب»، بفتح: «كثرة».
- ٣ . المحاسن، ص ١٩٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٤. وفي الأمالي للصدوق، ص ٤٢١، المجلس ٦٥، ح ١٨، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد الفقيه، ج ٤، ص ٤٠١، ح ٥٨٦٤، بسنده عن محمد بن سنان وعبدالله بن المغيرة. الأمالي للمفيد، ص ٤٢، المجلس ٥، ح ١١، بسند آخر. الوافي، ج ١، ص ١٩٩، ح ١٣٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٤، ح ٣١١٠.
- ٤ . هكذا في «ب، ج، س» و حاشية «ض، ب»، وفي سائر النسخ والمطبوع: «الحسين الصيقل». والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى البرقي الخبر في المحاسن، ص ١٩٨، ح ٢٥، بسنده عن ابن مسكان عن الحسن الصيقل، والصدوق أيضاً أورده في الأمالي، ص ٤٢٢، المجلس ٦٥، ح ١٩، بسنده عن ابن مسكان عن الحسن بن زياد الصيقل. ووردت رواية [عبدالله] بن مسكان عن الحسن [بن زياد] الصيقل في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٥١٦-٥١٥، ج ٥، ص ٣٩٥-٣٩٧.
- لايقال: إن الشيخ الطوسي ذكر الحسين بن زياد الصيقل في رجاله، ص ١٩٥، الرقم ٢٤٤٠، كما ذكر الحسن بن زياد في ص ١٨٠، الرقم ٢١٥٦، فيحتمل صحة نسخة «حسين» أو «الحسين»، في ما نحن فيه. فإنه يقال: قد ورد في بعض النسخ المعترية من رجال الشيخ «الحسن» بدل «الحسين»، كما أشير إلى وجود هذه النسخة في حاشية النسخة المطبوعة، أيضاً.
- ٥ . «لا معرفة» منصوبة عطفاً على «وعمل» و «لا» لتأكيد النفي، أو مبتدئة على الفتح اسم «لا» لنفي الجنس عطفاً على «لايقبل». أنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٥٨؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٥٨.
- ٦ . الأمالي للصدوق، ص ٤٢٢، المجلس ٦٥، ح ١٩، بسنده عن محمد بن يحيى المطّار، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن عيسى. المحاسن، ص ١٩٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٥، بسنده عن محمد بن سنان. الوافي، ج ١، ص ٢٠١، ح ١٣٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مَنْ عَمِلَ عَلَيَّ غَيْرَ عِلْمٍ، كَانَ مَا يُفْسِدُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصْلِحُ»<sup>٢</sup>.

### ١٣ - بَابُ اسْتِعْمَالِ الْعِلْمِ

١ / ١١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسِ الْهَلَلِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ فِي كَلَامٍ لَهُ: «الْعُلَمَاءُ رَجُلَانِ: رَجُلٌ عَالِمٌ أَخَذَ<sup>٣</sup> بِعِلْمِهِ، فَهَذَا نَاجٍ، وَعَالِمٌ تَارَكَ لِعِلْمِهِ، فَهَذَا هَالِكٌ، وَإِنَّ أَهْلَ النَّارِ لَيَتَأَذُّونَ مِنْ رِيحِ الْعَالِمِ التَّارِكِ لِعِلْمِهِ، وَإِنَّ أَشَدَّ أَهْلِ النَّارِ نِدَامَةً وَحَسْرَةً رَجُلٌ دَعَا عَبْدًا إِلَى اللَّهِ، فَاسْتَجَابَ لَهُ وَقَبِلَ مِنْهُ، فَأَطَاعَ اللَّهَ، فَأَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ، وَأَدْخَلَ الدَّاعِيَ<sup>٤</sup> النَّارَ بِتَرْكِهِ<sup>٥</sup> عِلْمَهُ<sup>٦</sup>، وَاتَّبَاعِهِ الْهَوَى<sup>٧</sup>، وَطَوَّلَ الْأَمَلَ، وَأَمَّا اتَّبَاعُ الْهَوَى فَيَصُدُّ<sup>٨</sup> عَنِ الْحَقِّ، وَطَوَّلَ الْأَمَلَ يُنْسِي<sup>٩</sup> الْآخِرَةَ»<sup>١٠</sup>.

١ . في المحاسن: + «عن أبياته عليه السلام».

٢ . المحاسن، ص ١٩٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٣، عن الحسن بن علي بن فضال . تحف العقول، ص ٤٧، عن النبي صلى الله عليه وسلم . الوافي، ج ١، ص ١٩٩، ح ١٣٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٥، ح ٣٣١١٢.

٣ . في كتاب سليم: «عمل».

٤ . في «بف»: «عن ريح». وفي الخصال: «بريح». وفي كتاب سليم: «من تنن ريح».

٥ . في «بف»: + «إلى».

٦ . في «بس» وحاشية «ب، ض، ف، و»: «عمله».

٧ . في الخصال بدل «واتباعه الهوى» هكذا: «ثم قال أمير المؤمنين عليه السلام: ألا إن أخوف ما أخاف عليكم خصلتين: اتباع الهوى».

٨ . في «ف»: «فيعمل». وفي «بف»: «يفضل».

٩ . في كتاب سليم: «وأما طول الأمل فينسي».

١٠ . كتاب سليم بن قيس، ص ٧١٨، ح ١٨، مع زيادة . الخصال، ص ٥١، باب الاثنتين، ح ٦٣، بسنده عن محمد بن

١١٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعِلْمُ مَقْرُونٌ إِلَى الْعَمَلِ! فَمَنْ عَلِمَ عَمِلَ، وَمَنْ عَمِلَ عَلِمَ،<sup>٢</sup> وَالْعِلْمُ يَهْتَفُ بِالْعَمَلِ<sup>٣</sup>، فَإِنْ أُجَابَهُ، وَإِلَّا ازْتَحَلَ عَنْهُ»<sup>٤</sup>.

١١٣ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِيِّ<sup>٥</sup>، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْعَالِمَ إِذَا لَمْ يَعْمَلْ بِعِلْمِهِ، زَلَّتْ مَوْعِظَتُهُ عَنِ الْقُلُوبِ كَمَا يَزِلُّ الْمَطَرُ عَنِ الصَّفَا»<sup>٦</sup>.

١١٤ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُتَّقِرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمِ بْنِ التَّبَرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام، فَسَأَلَهُ عَنْ مَسَائِلَ فَأَجَابَ، ثُمَّ عَادَ لِيَسْأَلَ عَنْ مِثْلِهَا، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام: «مَكْتُوبٌ فِي الْإِنْجِيلِ: لَا تَطْلُبُوا عِلْمَ مَا لَا تَعْلَمُونَ»<sup>٧</sup> ٤٥/١  
وَلَمَّا تَعْمَلُوا بِمَا عَلِمْتُمْ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ إِذَا لَمْ يَعْمَلْ بِهِ، لَمْ يَزِدْ صَاحِبَهُ إِلَّا كُفْرًا، وَلَمْ يَزِدْ

١ . يحيى العطار . راجع: الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٣٦؛ والخصال، ص ٥٢، باب الاثنين، ح ٦٤؛ ونهج البلاغة، ص ٨٣، الخطبة ٤٢؛ والأمالى للمفيد، ص ٩٢، المجلس ١١، ح ١، ص ٢٠٧، المجلس ٢٣، ح ٤١؛ والأمالى للطوسي، ص ١٨٣، المجلس ٤، ح ٣٧ . الوافي، ج ١، ص ٢٠٣، ح ١٢٧.

٢ . في نهج البلاغة: «بالعمل» . ٢ . في نهج البلاغة: - «ومن عمل علم» .

٣ . «يهتف بالعمل»، أي يصيح به ويدعوه، من الهتف وهو الصوت الشديد. أنظر: المغرب، ص ٤٩ (هتف).

٤ . نهج البلاغة، ص ٥٣٩، الحكمة ٣٦٦ . الوافي، ج ١، ص ٢٠٤، ح ١٣٨.

٥ . في «ألف» بر: «القاساني» .

٦ . «الصفاء»: جمع الصفاء، وهي الصخرة والحجر الأملس، أي غير الخشن، أو الحجر الصلد الضخم الذي لا يثبت شيئاً. أنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٦٤ (صفو).

٧ . الوافي، ج ١، ص ٢٠٥، ح ١٣٩ . ٨ . في حاشية «بف»: «علماً لاتعلمون» .

مِنْ اللَّهِ إِلَّا بُعْدًا<sup>١</sup>.

١١٥ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ

الْمُفْضَلِ بْنِ عَمْرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: بِمَ يُعْرَفُ النَّاجِي؟ قَالَ: «مَنْ كَانَ فِعْلُهُ لِقَوْلِهِ مُوَافِقًا، فَأَثَبَتْ لَهُ<sup>٢</sup> الشَّهَادَةُ<sup>٣</sup>، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ فِعْلُهُ لِقَوْلِهِ مُوَافِقًا، فَإِنَّمَا ذَلِكَ مُسْتَوْذَعٌ<sup>٤</sup>».

١١٦ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي كَلَامٍ لَهُ خَطَبَ بِهِ عَلَى الْمِنْبَرِ: «أَتَيْهَا النَّاسُ، إِذَا عَلِمْتُمْ فَاغْمَلُوا بِمَا عَلِمْتُمْ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ؛ إِنَّ الْعَالِمَ الْعَامِلَ بِغَيْرِهِ<sup>٥</sup> كَالْجَاهِلِ الْخَائِرِ الَّذِي لَا يَسْتَفِيقُ<sup>٦</sup> عَنْ جَهْلِهِ، بَلْ قَدْ رَأَيْتُ أَنْ الْحُجَّةَ عَلَيْهِ أُعْظِمَ، وَالْخُسْرَةَ

١ . تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٥٩. وفيه: «حدّثني أبي عن القاسم بن محمّد، عن سليمان بن داود رفعه، قال: جاء رجل... الوافي، ج ١، ص ٢٠٥، ح ١٤٠.

٢ . في «الف» وحاشية «ض»: «فإنما ثبت له». وفي «ب» و«س» وحاشية «ج» وحاشية بدرالدين ومرآة العقول: «فأثبت له أي فأنما ثبت له الشهادة وأنشراها بين الناس بأنّه ناج. وفي المرأة: ويمكن أن يقرأ بصيغة المضارع المعلوم وبصيغة الأمر وبصيغة الماضي المعلوم... وفي بعضها [أي النسخ]: فإنما بثّ». وفي «ف» و«ب» وحاشية «بس»: «فإنما ثابت له». وفي «و» و«ر»: «فإنما له». وفي شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٧٢: «وأثبت من الإنيات، إمّا أمر، أو ماضٍ معلوم، أو ماضٍ مجهول، أو متكلّم... وفي بعضها [أي النسخ] فأثبت له... ويحتمل أن يقرأ فانت...». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٤٥: «في بعض النسخ «فأثبت له» بالياء الموحدة قبل المنقوطة بنقطتين من البتّ»، بمعنى القطع. وكذا في المرأة عن بعض النسخ.

٣ . في الكافي، ح ٢٩٣٠ والمحاسن: «+ بالنجاة». وفي الأمالي: «فهو ناج» بدل «فأثبت له الشهادة».

٤ . أي إيمانه غير مستقرّ وغير مثبت في قلبه، بل يزول بأدنى شبهة؛ فهو كالوديعة عنده يؤخذ عنه، وهو في مشيئة الله، إن شاء تمّمه وإن شاء أخذه. أنظر شروح الكافي.

٥ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في علامة الثمار، ح ٢٩٣٠. وفي المحاسن، ص ٢٥٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٧٤، بسنده عن محمّد بن سنان، عن مفضل بن صالح، عن جابر الجعفي، وفيهما مع زيادة في أوّله. الأمالي للصدوق، ص ٣٥٨، المجلس ٥٧، ح ٧، بسنده عن محمّد بن سنان. الوافي، ج ١، ص ٢٠٦، ح ١٤١.

٦ . في حاشية «بف»: «بغير بصيرة».

٧ . الاستفافة: استفعال من أفاق، بمعنى رجوع إلى ما كان قد شغل عنه وعاد إلى نفسه، والمراد، الخلاص

أَدُومٌ<sup>١</sup> عَلَى هَذَا الْعَالِمِ الْمُنْسَلِخِ مِنْ<sup>٢</sup> عِلْمِهِ مِنْهَا<sup>٣</sup> عَلَى هَذَا الْجَاهِلِ الْمُنْتَحَرِّ فِي جَهْلِهِ،  
وَكِلَاهُمَا حَازِرٌ بَاطِرٌ، لَا تَزْتَابُوا<sup>٤</sup> فَتَشْكُوا، وَلَا تَشْكُوا فَتَكْفُرُوا، وَلَا تَرْحُصُوا<sup>٥</sup> لِأَنْفُسِكُمْ  
فَتَدْهِنُوا، وَلَا تَدْهِنُوا فِي<sup>٦</sup> الْحَقِّ فَتَخْسُرُوا، وَإِنَّ مِنَ الْحَقِّ أَنْ تَفْقَهُوا، وَمِنَ الْفِقْهِ أَنْ لَا  
تَدْعُرُوا<sup>٧</sup>، وَإِنَّ أَنْضَحَكُمْ لِنَفْسِهِ أَطْوَعَكُمْ لِرَبِّهِ، وَأَعَشَكُمْ لِنَفْسِهِ أَعْضَاكُمْ لِرَبِّهِ، وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ  
يَأْمَنُ وَيَسْتَبْشِرُ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ يَخِبُ<sup>٨</sup> وَيَنْدَمُ<sup>٩</sup>»<sup>١٠</sup>.

٧ / ١١٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ  
مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ:

- «عن الجهل. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ١٧٤؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٨١ (فوق).
- ١ . «الحرسة أدوم»: مبتدأ وخبر، أو عطف على معمولي «أَنْ». و«على هذا العالم» بدل من «عليه». وضمير «منها» راجع إلى «الحجة» و«الحرسة» باعتبار كل واحدة منهما، والأوّل أولى؛ لخلوّه عن هذا التكلف في الضمير. أنظر: الوافي، ج ١، ص ٢٠٧-٢٠٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٤٥.
- ٢ . في «بر، بف» وشرح صدر المتألهين: «عن».
- ٣ . في شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٧٤: «قوله: «منها» متعلّق بأعظم وأدوم على سبيل التنازع».
- ٤ . «الحائر»: من الحيرة، بمعنى التحير، و«البائر»: من البوار، بمعنى الهلاك، يقال: رجل حائر بائر، إذا لم يتّجه لشيء. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٩٧ (بور)، و ص ٦٤٠ (حير).
- ٥ . الريبة: الشكّ والتهمة، وهي في الأصل قلق النفس واضطرابها. المغرب، ص ٢٠٣ (ريب).
- ٦ . الرخصة في الأمر: خلاف التشديد فيه، يقال: رخص له في الأمر، أي أذن له فيه بعد النهي عنه. أنظر: لسان العرب، ج ٧، ص ٤٠ (رخص).
- ٧ . في حاشية «ج»: «ومن».
- ٨ . في شرح المازندراني: «يحتمل أن يقرأ بالفاء من الفتور». وفي «ج، ب»: «لا يفتروا».
- ٩ . في حاشية «ض» والوافي: «يسترشده». وفي الأمالي: «يرشده».
- ١٠ . في «س»: «يخف». وقال في مرآة العقول: «وفي بعض النسخ بالجيم من الوجوب بمعنى السقوط، أو من الوجوب بمعنى الخوف».
- ١١ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الشكّ، ح ٢٨٨٢، من قوله: «لا تراتبوا» إلى قوله: «فتكفروا»؛ الأمالي للمفيد، ص ٢٠٦، المجلس ٢٣، ح ٣٨، وفيهما بسند آخر، وفي الأخير مع زيادة في آخره. وراجع: نهج البلاغة، ص ١٦٤، الخطبة ١١٠. الوافي، ج ١، ص ٢٠٧، ح ١٤٢.

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ الْعِلْمَ فَاسْتَعْمِلُوهُ، وَتَلْتَسِبْهُ قُلُوبِكُمْ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ إِذَا كَثُرَ فِي قَلْبِ رَجُلٍ لَا يَحْتَمِلُهُ<sup>١</sup>، قَدَرَ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ، فَإِذَا خَاصَمَكُمُ الشَّيْطَانُ، فَأَقْبِلُوا عَلَيْهِ بِمَا تَعْرِفُونَ؛ فَ«إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا»<sup>٢</sup>.

فَقُلْتُ: وَمَا الَّذِي نَعْرِفُهُ؟ قَالَ: «خَاصِمُوهُ» بِمَا ظَهَرَ لَكُمْ مِنْ قُدْرَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ<sup>٣</sup>.

٤٦/١

### ١٤ - بَابُ الْمُسْتَأْكِلِ بِعِلْمِهِ وَالْمُبَاهِي بِهِ

١١٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى؛  
وَعَلِيِّ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَدْبَيْتَةَ،  
عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ:  
سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مَنْهُومان<sup>١</sup> لَا يَشْبَعَانِ: طَالِبُ  
دُنْيَا، وَطَالِبُ عِلْمٍ؛ فَمَنْ اقْتَصَرَ مِنَ الدُّنْيَا عَلَى مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ، سَلِمَ؛ وَمَنْ تَنَاوَلَهَا مِنْ غَيْرِ  
حِلِّهَا، هَلَكَ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ أَوْ يَرَّاجِعَ<sup>٢</sup>؛ وَمَنْ أَخَذَ الْعِلْمَ مِنْ أَهْلِهِ وَعَمِلَ بِعِلْمِهِ<sup>٣</sup>، نَجَا؛ وَمَنْ

١ . في «ف» و «بس» و شرح صدر المتألهين والوافي: «وليُشع».

٢ . في شرح المازندراني: «قوله: لا يحتمله، صفة لقلب رجل».

٣ . النساء (٤): ٧٦.

٤ . في «بع» و «جه» و «مرأة العقول والوافي: «خاصموا».

٥ . الوافي، ج ١، ص ٢٠٨، ح ١٤٣.

٦ . «المنهوم»: إما من التهمة، بمعنى بلوغ الهمة في الشيء، المنهوم بالشيء، المولع به، أو بمعنى الشهوة والحاجة. وإما من التهم، بمعنى الجوع وإفراط الشهوة في الطعام. وإما من التهم، بمعنى الزجر. والكل محتمل. أنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٩٣-٥٩٤ (نهم).

٧ . في التهذيب وكتاب سليم: «ويراجع». قال في «مرأة العقول»، ج ١، ص ١٤٨: «في بعض نسخ التهذيب: ويراجع... وهو أيضاً يحتمل أن تكون «أو» بمعنى الواو وربما يقال: التردد من الراوي... وقرئ هنا «يراجع» على بناء المجهول، أي يراجع الله بفضل، أو على بناء الفاعل... والأوّل أظهر».

٨ . في حاشية ميرزا رفيعاً: «به» بدل «بعلمه».



أَرَادَ بِهِ الدُّنْيَا، فَهِيَ حَظُّهُ<sup>١</sup>.

١١٩ / ٢ . الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ  
الْوَشَائِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَرَادَ الْحَدِيثَ لِمَنْفَعَةِ الدُّنْيَا، لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْآخِرَةِ  
نَصِيبٌ؛ وَمَنْ أَرَادَ بِهِ خَيْرَ الْآخِرَةِ، أُعْطَاهُ اللَّهُ<sup>٢</sup> خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ<sup>٣</sup>.

١٢٠ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنِ الْمُنْثَرِيِّ،  
عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَرَادَ الْحَدِيثَ لِمَنْفَعَةِ الدُّنْيَا، لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْآخِرَةِ  
نَصِيبٌ<sup>٤</sup>».

١٢١ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْمُنْثَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ الْعَالِمَ مُجْتَبِئًا لِذُنْيَا<sup>٥</sup>، فَاتَّهَمُوهُ عَلَى دِينِكُمْ<sup>٦</sup>؛  
فَإِنَّ كُلَّ مُجْتَبِئٍ لِيَشِيءَ يَحْطُطُ<sup>٧</sup> مَا أَحَبَّ<sup>٨</sup>».

١ . كتاب سليم بن قيس، ص ٧١٨، ح ١٨، مع زيادة في آخره. التهذيب، ج ٦، ص ٣٢٨، ح ٩٠٦؛ بسنده عن حماد  
بن عيسى؛ الخصال، ص ٥٣، باب الاثنين، ح ٦٩، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام إلى قوله: «طالب العلم» مع  
اختلاف؛ نهج البلاغة، ص ٥٦٦، الحكمة ٤٥٧، إلى قوله: «طالب علم». الوافي، ج ١، ص ٢١١، ح ١٤٤؛  
الوسائل، ج ١٧، ص ٣٦، ذيل ح ٢١٩١٦. ٢ . في حاشية «ج، ض»، «+ به».

٣ . الوافي، ج ١، ص ٢١٢، ح ١٤٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٨، ح ٣٣٢٤٩؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٢٥.

٤ . لم يرد هذا الحديث في «ظ» وشرح صدر المتألمين.

٥ . الوافي، ج ١، ص ٢١٢، ح ١٤٦. ٦ . في «بر» والعلل: «مجتبئاً للدنيا».

٧ . «فاتتهم على دينكم»، أي اعتقدوه متهماً في قوله وفعله صوتاً على دينكم، فإنه بعيد عن معرفة حقيقته،  
تقول: اتهمته، أي ظننت فيه ما نسب إليه، وبكذا، أي ظننته به. أنظر شروح الكافي ولسان العرب، ج ١٢،  
ص ٦٤٤ (وهم).

٨ . «يحوط»، أي يحفظ. تقول: حاطه يحوطه، إذا حفظه وصانه وذبح عنه وتوفّر على مصالحه. أنظر: النهاية،

ج ١، ص ٤٦١ (حوط). ٩ . في «يح»: «على ما أحب». وفي العلل: «بما أحب».

وَقَالَ ﷺ: «أَوْحَى اللَّهُ - عَزَّوَجَلَّ - إِلَيَّ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَجْعَلَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ عَالِمًا مَفْتُونًا بِالدُّنْيَا؛ فَيَصُدَّكَ عَنْ طَرِيقِ مَحَبَّتِي؛ فَإِنَّ أَوْلَيْكَ قَطَاعَ طَرِيقِ عِبَادِي الْمُرِيدِينَ، إِنَّ أَدْنَى مَا أَنَا صَانِعٌ بِهِمْ أَنْ أُنْزِعَ حَلَاوَةَ مَنَاجَاتِي مِنْ قُلُوبِهِمْ»<sup>٢</sup>.

٥ / ١٢٢ . عَلِيُّ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ التُّوفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفُقَهَاءُ أُمَّةٌ الرُّسُلِ مَا لَمْ يَدْخُلُوا فِي الدُّنْيَا. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا دُخُولُهُمْ فِي الدُّنْيَا؟ قَالَ: اتَّبَاعُ السُّلْطَانِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ، فَاحْذَرُوهُمْ عَلَى دِينِكُمْ»<sup>٣</sup>.

٤٧/١ ١٢٣ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُنَاجِي بِهِ الْعُلَمَاءَ، أَوْ يُعَارِي بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ يَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ؛ إِنَّ الرِّئَاسَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِأَهْلِهَا»<sup>٤</sup>.

١ . هكذا في أكثر النسخ . وفي «ب» والمطبوع: «عن» . ومادة «نزع» جاءت بـ «من» و «عن» في المصحف واللغة . راجع: آل عمران (٣): ٢٦؛ الأعراف (٧): ٢٧؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٣٥٠ (نزع).

٢ . علل الشرائع، ص ٣٩٤، ح ١٢، بسنده عن القاسم بن محمد الأصفهاني، عن سليمان بن داود المنقري . تحف العقول، ص ٣٩٧، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١، ص ٢١٢، ح ١٤٧.

٣ . الوافي، ج ١، ص ٢١٣، ح ١٤٨ . ٤ . في حاشية «جر» : «حرير» .

٥ . «فليتبعوا مقعده من النار»، أي يتخذها منزلاً، يقال: تَبَوَّأَ مَنْزَلاً، أي اتخذته . و«مقعده» مفعول له، أي لمنزله، أو مفعول به، أو معناه: لينزل منزله المعد له من النار، يقال: تَبَوَّأَ مَنْزَلاً: نزلت به . و«مقعده» مفعول له، لا به؛ لأن الفعل لازم . أو معناه: فليتبع من منزله من النار، يقال: تَبَوَّأَ مَنْزَلاً إِذَا هَيَّأَهُ . أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٣٨-٣٩ (بوا)؛ شرح صدر المتألمين، ص ١٧٦؛ الوافي، ج ١، ص ٢١٥.

٦ . الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٣، ح ٥٧١٢، ضمن وصايا النبي لعلي عليه السلام، عن أبي عبد الله، عن آبائه عن النبي ﷺ؛ وفي عيون الأخبار، ج ١، ص ٣٠٧، ح ٦٩؛ ومعاني الأخبار، ص ١٨٠، ح ١، عن الرضا، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلها بسند آخر، مع اختلاف وزيادة . وفي الاختصاص، ص ٢٥١؛ و«فقه الرضا» عليه السلام، ص ٣٨٤، مراسلاً مع زيادة في آخرهما راجع: ثواب الأعمال، ص ٣٤٤ . الوافي، ج ١، ص ٢١٤، ح ١٤٩.

## ١٥ - بَابُ لَزُومِ الْحُجَّةِ عَلَى الْعَالِمِ وَتَشْدِيدِ الْأَمْرِ عَلَيْهِ

١ / ١٢٤ . عُلَيْبُ بْنُ إِثْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْمُتَّقِرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: يَا حَفْصُ، يُغْفَرُ لِلْجَاهِلِ سَبْعُونَ ذَنْبًا قَبْلَ أَنْ يُغْفَرَ لِلْعَالِمِ ذَنْبٌ وَاحِدٌ<sup>٢</sup>.

٢ / ١٢٥ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ<sup>٣</sup>:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ عَيْسَى بْنُ مَرْزِيمَ - عَلَى نَبِيِّنَا وَآلِهِ وَآلِهِ السَّلَامِ - :  
وَيَلُّ لِعُلَمَاءِ<sup>٤</sup> السَّوْءِ كَيْفَ .....» ←

١ . في «بس»: «وشدة».

٢ . تفسير القمي، ج ٢، ص ١٤٦، مرسل مع زيادة الوافي، ج ١، ص ٢١٧، ح ١٥٠.

٣ . الضمير المستتر في «قال» راجع إلى حفص بن غياث في السند المتقدم، فيعلم المراد من «بهذا الإسناد».

٤ . في «ب، ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف» - «على نبينا وآله و» . وفي «و» - «وآله» . وفي «الف» والوافي وشرح صدر المتألهين: - «على نبينا وآله وعليه السلام».

٥ . هكذا في «الف، جس» وحاشية «ض»، واختاره المازندراني . وفي سائر النسخ والمطبوع: «للعلماء» . وقال المازندراني في شرحه، ح ٢، ص ١٩٦: «السوء بالفتح مصدر، يقال: ساء يسوءه سوء، نقيض سزه، وبالضم الاسم، تقول: هذا رجل سوء بالإضافة، ثم تدخل عليه الألف واللام وتقول: هذا رجل السوء، وقال الأخفش: ولا يقال: الرجل السوء، ويقال: الحقّ اليقين وحقّ اليقين؛ لأنّ السوء ليس بالرجل، واليقين هو الحقّ، وقال أيضاً: لا يقال: هذا رجل السوء بالضم، فعلى هذا ينبغي أن يقرأ: لعلماء السوء بالإضافة والفتح، وما وجد في بعض النسخ: للعلماء السوء، على التعريف والوصف فكأنه سهو من الناسخ، وقد يوجه بأنّ التركيب ليس من باب التوصيف، بل من باب إضافة العامل إلى المعمول، مثل الضارب الرجل باعتبار تعلق علم العالم بالسوء، كتعلق ضرب الضارب بالرجل . وفيه أنّ المقصود ذم العلماء باعتبار اتصافهم بالسوء، لا باعتبار علمهم به . والقول بأنّ التركيب وإن كان من باب الإضافة، لكنّه هنا في معنى التوصيف، أي المضاف موصوف بالمضاف إليه، لا يخلو عن شيء؛ لأنّ التركيب الإضافي من حيث الإضافة وملاحظتها لا يبدل على اتصاف المضاف

تَلَطَّنِي عَلَيْهِمُ النَّارُ؟<sup>٢</sup>.

١٢٦ / ٣ . عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنِ

جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا بَلَغَتِ النَّفْسُ<sup>٣</sup> هَاهُنَا - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى حَلْقِهِ - لَمْ

يَكُنْ لِلْعَالَمِ تَوْبَةٌ، ثُمَّ قَرَأَ: «إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ»<sup>٤</sup>.

١٢٧ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،

عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمُكَارِي، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: «فَكُتِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ»<sup>٥</sup>، قَالَ: هُمْ

٥٥ . بالمضاف إليه ، وإرادة الاتصاف بدون دلالة التركيب لا يجدي نفعاً ، فليأتل . وراجع : الصحاح ، ج ١ ، ص ٥٦ (سواء) ؛ مرآة العقول ، ج ١ ، ص ١٥٢ .

١ . «تلطنى» : أصله تلتطنى ، بمعنى تلتهب وتشتعل أنظر : لسان العرب ، ج ١٥ ، ص ٢٤٨ (لظى) .

٢ . الوافي ، ج ١ ، ص ٢١٨ ، ح ١٥١ .

٣ . يجوز في الغاء الفتح والسكون ، والأوّل هو مختار صدر المتألّهين في شرحه ؛ والثاني مختار الفيض في الوافي وقال المازندراني : «كلاهما مناسب» . ٤ . النساء (٤) : ١٧ .

٥ . الكافي ، كتاب الإيمان والكفر ، باب فيما أعطى الله عزّ وجل آدم عليه السلام و... ، ح ٢٩٨٦ ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام . الزهد ، ص ١٤٠ ، ح ١٩٣ عن محمد بن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، عن أبي جعفر عليه السلام (وفي سنده خلل لامحالة) ؛ تفسير العياشي ، ج ١ ، ص ٢٢٨ ، ح ٦٤ عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ؛ وفي كلّها مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١ ، ص ٢١٨ ، ح ١٥٢ ؛ الوسائل ، ج ١٦ ، ص ٨٧ ، ح ٢١٠٥٦ .

٦ . «فكُتِبُوا» ، أي جُعِعُوا ثمّ رمي بهم في هُوّة النار ؛ من الكيبة ، بمعنى الرمي في الهُوّة ، أو طرح وقلب بعضهم ؛ على بعض ، أو دُفِرُوا ، أي إذا أُلْقِيَ في النار ينكبّ مرّة بعد مرّة حتّى يستقرّ فيها ، أو أسقطوا على وجوههم ؛ من الكبّ بمعنى إسقاط الشيء على وجهه . أنظر : المفردات للراغب ، ص ٦٩٥ ؛ لسان العرب ، ح ١ ، ص ٦٩٧ (كب) .

٧ . الشعراء (٢٦) : ٩٤ . «والغاوون» ، أي الضالّون الخائبون ؛ من الغيّ ، بمعنى الضلال والخيبة . أنظر : الصحاح ، ج ٦ ، ص ٢٤٥٠ (غوى) .

قَوْمٌ وَصَفُوا عَدْلًا بِالسِّيَرَةِ ثُمَّ خَالَفُوهُ إِلَىٰ غَيْرِهِ»<sup>٢</sup>.

٤٨/١

١٦ - بَابُ النَّوَادِرِ<sup>٣</sup>

١ / ١٢٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ:

كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: «رَوْحُوا أَنْفُسَكُمْ بِتَدْيِيعِ الْحِكْمَةِ؛ فَإِنَّهَا تَكِلُ كَمَا تَكِلُ الْأَبْدَانُ»<sup>٤</sup>.

٢ / ١٢٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبِ النَّيْسَابُورِيِّ<sup>٦</sup>، عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدَّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ عَزْوَةَ بْنِ أَحْسَى شُعَيْبِ الْعَقْرَقُوفِيِّ، عَنْ شُعَيْبِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: يَا طَالِبَ الْعِلْمِ، إِنَّ

١ . في الوافي: «خالفوا».

٢ . الزهد، ص ١٣٧، ح ١٨٤، عن النضر بن سويد. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب من وصف عدلاً وعمل بغيره، ح ٢٥١٧، بسند آخر عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام. المحاسن، ص ١٢٠، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٢٤، بسند آخر مع اختلاف. وفي فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧٦؛ وتفسير القمي، ج ٢، ص ١٢٣، مرسل مع زيادة في أوله. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب زيارة الإخوان، ح ٢٠٧٧؛ و باب من وصف عدلاً وعمل بغيره، ح ٢٥١٥ وح ٢٥١٦ وح ٢٥١٨؛ والزهد، ص ٧٨، ح ٣٨. الوافي، ج ١، ص ٢٢٠، ح ١٥٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٦، ح ٢٠٥٥٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٢٤، ح ٤.

٣ . في مرآة العقول، ج ١، ص ١٥٤: «باب النوادر، أي أخبار متفرقة مناسبة للأبواب السابقة ولا يمكن إدخالها فيها ولا عقد باب لها؛ لأنها لا يجمعها باب، ولا يمكن عقد باب لكل منها».

٤ . «رَوْحُوا أَنْفُسَكُمْ»، أي اجعلوها في راحة، من الروح بمعنى الراحة، أو اجعلوها طيبة الرائحة، من الرَوْح بمعنى نسيم الريح ورائحتها الطيبة، تقول: رَوَّحْتَ الدهن، أي جعلت فيه طيباً طاب به ريحُه. كلاهما محتمل معاً أو منفرداً. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٣١٨؛ المصباح المنير، ص ٢٤٢ (روح).

٥ . الوافي، ج ١، ص ٣٠٣، ح ٤٤٧. ٦ . في «ألف»، ج، ض، يع: «النيسابوري».

الْعِلْمَ ذُو فَضَائِلَ كَثِيرَةٍ؛ فَرَأَسَهُ التَّوَاضُّعَ، وَعَيْنُهُ الْبِرَاءَةَ مِنَ الْحَسَدِ، وَأَذَنُهُ الْفَهْمَ، وَلسَانَهُ الصِّدْقَ، وَحِفْظُهُ الْفَخْصَ، وَقَلْبُهُ حُسْنَ النِّيَّةِ، وَعَقْلُهُ مَعْرِفَةَ الْأَشْيَاءِ وَالْأُمُورِ، وَيَدُهُ الرَّحْمَةَ، وَرِجْلُهُ زِيَارَةَ الْعُلَمَاءِ، وَهَيْئَتُهُ السَّلَامَةَ، وَحِكْمَتُهُ الْوَرَعَ، وَمُسْتَقْرَهُ النَّجَاةَ، وَقَائِدُهُ الْعَافِيَةَ<sup>٢</sup>، وَمَرْكَبُهُ الْوَفَاءَ، وَسِلَاحُهُ لِيْنُ الْكَلِمَةِ<sup>٣</sup>، وَسَيْفُهُ الرِّضَا، وَقَوْسُهُ الْمُدَارَاةَ، وَجَيْشُهُ مَخَاوِرَةَ<sup>٤</sup> الْعُلَمَاءِ، وَمَالُهُ<sup>٥</sup> الْأَدَبَ، وَذَخِيرَتُهُ اجْتِنَابَ الذُّنُوبِ، وَزَادَةُ<sup>٦</sup> الْمَعْرُوفَ<sup>٧</sup>، وَمَأْوَاهُ<sup>٨</sup> الْمَوَادِعَةَ، وَذَلِيلُهُ الْهُدَى، وَرَفِيقُهُ مَحَبَّةُ<sup>٩</sup> الْأَخْيَارِ<sup>١٠</sup>.

١٣٠ / ٣ . مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

أَبِي نَصْرِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: نِعْمَ وَزِيرُ الْإِيمَانِ الْعِلْمُ، وَنِعْمَ وَزِيرُ

- ١ . في «جو»: «حكمته»، أي بفتح الحاء والكاف . قال المجلسي في مرآة العقول، ج ١، ص ١٥٧: «ربما يقرأ بفتح الحاء والكاف». ورده المازندراني في شرحه، ج ٢، ص ٢٠٨، قال: «قراءة الحكمة بفتح الحاء والكاف ... لانتساب المقام؛ لأن الحكمة بهذا المعنى لم توجد في المشبه به، أعني الإنسان».
- ٢ . «العافية»: دفاع الله تعالى عن العبد، اسم المصدر توضع موضع المصدر، يقال: عافاه الله عافية. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٢ (عفو).
- ٣ . في حاشية «ج»، يح «وتحف العقول»: «الكلام».
- ٤ . في «ألف»، و «والوافي وشرح صدر المتألهين»: «مجاورة».
- ٥ . في شرح المازندراني: «لو قرئ ماله، بمعنى مرجعه، فالأمر ظاهر».
- ٦ . في «بس» و حاشية «ج»، يح: «وردائه».
- ٧ . في حاشية «ج»، يح: «المعرفة».
- ٨ . هكذا في أكثر النسخ والوافي وتحف العقول. وفي «ب»، بس «والمطبوع وحاشية ميرزا رفيعا: «وماؤه».
- ٩ . وفي مجمع البحرين، ج ٤، ص ٤٠١ (ودع): «وفي الحديث: وماؤه - يعني العلم - الموادعة. لعل المراد المباحة والمذاكرة والمناظرة؛ لأن جميع ذلك حفظ للعلم. وضبطه بعض المعاصرين: وماؤه الموادعة. وهو تصحيف». وانظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٣٨٦ (ودع)؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٤١ (عهد).
- ٩ . في حاشية «يح» و تحف العقول: «صحية». وقال في مرآة العقول: «ولعله أنسب».
- ١٠ . تحف العقول، ص ١٩٩، مع تفاوت يسير. الوافي، ج ١، ص ١٧١، ح ٩٢.

الْعِلْمِ الْعِلْمُ، وَنَعَمْ وَزَيْرُ الْعِلْمِ الرَّفِيُّ، وَنَعَمْ وَزَيْرُ الرَّفِيِّ الْعَبْرَةُ<sup>١</sup>.

١٣١ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْعِلْمُ؟<sup>٢</sup> قَالَ: الْإِنْصَاتُ<sup>٣</sup>، قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ: الْإِسْتِمَاعُ، قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ: الْحِفْظُ؟ قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ: الْعَمَلُ بِهِ، قَالَ: ثُمَّ مَهْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَشْرُهُ<sup>٤</sup>.

٤٩/١

١٣٢ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ:

رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «طَلَبْتُ الْعِلْمَ ثَلَاثَةَ ٧ فَاغْرَفْتُهُمْ<sup>٥</sup> بِأَغْيَانِهِمْ وَصِفَاتِهِمْ: صِنْفٌ يَطْلُبُهُ لِلْجَهْلِ وَالْمِرَاءِ، وَصِنْفٌ يَطْلُبُهُ لِلْإِسْتِطَالَةِ<sup>٦</sup> وَالْخِتْلِ<sup>٧</sup>، وَصِنْفٌ يَطْلُبُهُ لِلْفِقْهِ وَالْعَقْلِ، فَصَاحِبُ الْجَهْلِ وَالْمِرَاءِ مُؤِدٌّ، مُمَارٍ، مُتَعَرِّضٌ لِلْمَقَالِ فِي أُنْدِيَةِ<sup>٨</sup> الرِّجَالِ بِنْدَاكِرٍ

- ١ . هكذا في «الف» ب، ج، ض، و، بر، بس، بع، بو، جح، جط، جل، جم، جو، و حاشية «ش» بـج، بـف، و شرحي صدر المتألهين و المازندراني و مرآة العقول و حاشية ميرزا رفيعا. و «العبرة» اسم من الاعتبار بمعنى الأتعاض، أو بمعنى العبور العلمي من الأشياء إلى ما يترتب عليها و تنتهي إليها. و في «ف» بـج: «العبرة و الصبر». و في قرب الإسناد: «اللين». و في المطبوع و قليل من النسخ: «الصبر».
- ٢ . قرب الإسناد، ص ٦٧، ح ٢١٧، بسند آخر. الوافي، ج ١، ص ١٧٢، ح ٩٣.
- ٣ . في الأمالي: «ما حق العلم».
- ٤ . «الإنصات»: السكوت للاستماع، و الإسكات، يقال: أنصت، أي سكت سكوت مستمع، و أنصتته، أي أسكتته، فهو لازم و متعدي. و لعله هاهنا لازم فقط بقريية ذكر الاستماع بعده. أنظر: النهاية، ج ٥، ص ٦٢ (نصت)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢١٣.
- ٥ . في «ض» بـج، بـف: «+ يا رسول الله».
- ٦ . الخصال، ص ٢٨٧، باب الخمسة، ح ٤٣؛ و الأمالي للطوسي، ص ٦٠٣، المجلس ٧٧، ح ٤، بسندهما عن جعفر بن محمد الأشعري. الوافي، ج ١، ص ١٣٩، ح ٥٣.
- ٧ . في «و» بـف، و حاشية «ض» بـج، بر، بس» و شرح صدر المتألهين و الأمالي و الخصال: «فأعرفوهم».
- ٨ . «الاستطالة»: العلو و الترفع. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ١٤٥ (طول).
- ٩ . «الختل»، هو الخدعة. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٩ (ختل).
- ١٠ . «الأندية»، هي جمع النادي، و هو مجلس القوم و متحدتهم ماداموا مجتمعين، فإذا تفزقوا فليس بنادي، و

العلمِ وَصِفَةِ الْجِلْمِ، قَدْ تَسْرَبَلُ<sup>١</sup> بِالْخُشُوعِ، وَتَخَلَّى مِنَ الْوَرَعِ، فَدَقَّ اللَّهُ مِنْ هَذَا خَيْشُومَهُ<sup>٢</sup>، وَقَطَعَ مِنْهُ خَيْرُومَهُ<sup>٣</sup>؛ وَصَاحِبِ الْإِسْتِطَالَةِ وَالْخَتْلِ<sup>٤</sup>، ذُو خَبِّ<sup>٥</sup> وَمَلَقٍ<sup>٦</sup>، يَسْتَيْطِلُ عَلَى مِثْلِهِ مِنْ أَشْبَاهِهِ، وَيَتَوَاضَعُ لِلْأَغْنِيَاءِ مِنْ دُونِهِ، فَهُوَ لِحَلْوَاتِهِمْ<sup>٧</sup> هَاضِمٌ<sup>٨</sup>، وَلِدِينِهِ<sup>٩</sup> حَاطِمٌ، فَأَعَمَى اللَّهُ عَلَى<sup>١٠</sup> هَذَا خَبْرَهُ<sup>١١</sup>، وَقَطَعَ مِنْ أَنْارِ الْعُلَمَاءِ أُنْرَهُ؛ وَصَاحِبِ الْفِقْهِ وَالْعَقْلِ ذُو كَاتِبَةٍ<sup>١٢</sup>..... ←

١. ويقال له: التدي أيضاً. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٠٥ (ندو).

١. «التسريل»، من السربال، وهو القميص، يقال: سَرَبَلْتُهُ فتسربل، أي ألبسته السربال فتلبس به. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٢٩ (سربل).

٢. «الخشوم»: الأنف، أو أقصى الأنف؛ أو واحد الخياشيم وهي غراضيف في أقصى الأنف بينه وبين الدماغ، أو عروق في باطن الأنف. أنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٧٨ (خشم).

٣. «الحيزوم»: وسط الصدر وما يضم عليه الجزام، أو ما استندار بالظهر والبطن، أو ضلع الفؤاد، أو ما اكتنف الحلقوم من جانب الصدر. أنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٣٢ (حزم).

٤. في «بح» وحاشية «بر»: «وصاحب الختل» بدل «والختل».

٥. «الخبب»: مصدر بمعنى الخدعة، والخبب والخبب: الخداع، وهو الجُرْبُز الذي يسمى بين الناس بالفساد. وهذا غير مناسب هنا؛ لمكان «ذو». وربما يضبط بضم الخاء، أو بالحاء المضمومة، استبعدهما الداماد وعدهما من أغاليط القاصرين. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٤ (خبب)؛ التعليقة للداماد، ص ١٠٦.

٦. «المَلَق»: الود واللطف الشديد باللسان فقط، ويقال: رجل مَلَقٌ، أي يعطي بلسانه ما ليس في قلبه. أنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٤٧ (ملق).

٧. في «ج» وحاشية ميرزا رفيعا وشرح المازندراني: «لحلوانهم». و«الحلوان»: أجرة الدلال والكاهن وما يؤخذ من نحو رشوة. وفي حاشية «ب، ض»: «لحلواتهم». وفي «و»: «لحلواتهم». وفي حاشية «و»: «لحلواتهم». وفي حاشية «ف»: «هامض».

٩. في حاشية «جم»: «ولدينهم». وقال المازندراني: «رأيت أيضاً في كلام بعض المتأخرين نقلاً لهذا الحديث: ولدينهم حاطم، بضمير الجمع». ١٠. في حاشية «بر»: «من».

١١. في «بح، يع، جح، جط، جم، جوم»: «خُبْرُهُ». وفي «جس» وحاشية «و» والأماشي والخصالي: «بصره». و«خُبْرُهُ»: دعاء عليه بالاستيصال والفناء بحيث لا يبقى له خبر بين الناس وقيل: خُبْرُهُ، أي علمه. أنظر: شرح

المازندراني، ج ٢، ص ٢١٩؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٦١.

١٢. «الكاتبه والكاتبة»: سوء الحال وتغير النفس بالانكسار من شدة الهم والحزن. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦٩٤ (كاتب).



وَحَزَنَ وَسَهَرَ<sup>١</sup>، قَدْ تَحَنَّكَ<sup>٢</sup> فِي بَرْنَسِهِ<sup>٣</sup>، وَقَامَ اللَّيْلَ فِي حِنْدِسِهِ<sup>٤</sup>، يَعْمَلُ وَيَخْشَى وَجِلًّا دَاعِيًا مُشْفِقًا، مُقْبِلًا عَلَى شَأْنِهِ، غَارِفًا بِأَهْلِ زَمَانِهِ، مُسْتَوْجِحًا مِنْ أَوْثَقِ إِخْوَانِهِ، فَشَدَّ اللَّهُ مِنْ هَذَا أَرْكَانَهُ، وَأَعْطَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمَانَةً<sup>٥</sup>.

● وَحَدَّثَنِي بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقَزْوِينِيُّ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّبَّاحِيُّ<sup>٦</sup> بِقَزْوِينَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عِمْسَى الْعَلَوِيِّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ صُهَيْبِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٧</sup>.

١٣٣ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup> يَقُولُ: «إِنَّ رِوَاةَ الْكِتَابِ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّ رِعَايَةَ قَلِيلٍ، وَكَمَّ مِنْ مُسْتَنْصِحٍ<sup>٩</sup> لِلْحَدِيثِ مُسْتَعِشٌّ لِلْكِتَابِ، فَالْعُلَمَاءُ يَحْزَنُونَهُمْ<sup>١٠</sup> تَرْكُ الرِّعَايَةِ، .....»

١ . «السهرة»: الأرق، وهو امتناع النوم بالليل وذهابه، يقال: سهر فلان، أي لم ينام ليلاً. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٨٣ (سهر).

٢ . في حاشية «جم»: «تحنى» بمعنى الاعوجاج والانعطاف. و«التحنك»: إدارة العمامة من تحت الحنك. وهو ما تحت الذقن، وهو مجتمع للحنين من أسفلهما. وقال المازندراني: «أو المعنى: قد ارتاض بالعبادة وتهذب منها، من حنكك بالتخفيف والتشديد، أي راضتك وهذبتك» أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٤١٦ (حنك)؛ التعليقة للداماد، ص ١٠٧؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٢٠.

٣ . «البرنس»: قَلْتَسُوةٌ طويلة كان النساك يلبسونها في صدر الإسلام، وهو من البرنس: القطن، وقيل: إنه غير عربي. النهاية، ج ١، ص ١٢٢ (برنس).

٤ . «الحنديس»: الظلمة، أو الليل الشديد الظلمة. أنظر: لسان العرب، ج ٦، ص ٥٨ (حندس).

٥ . الخصال، ص ١٩٤، باب الثلاثة، ح ٢٦٩؛ والأمال للصدوق، ص ٦٢٩، المجلس ٩١، ح ٩، بسند آخر عن أمير المؤمنين<sup>١١</sup> مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ١٦٦، ح ٩٠؛ البحار، ج ٨٣، ص ١٩٥.

٦ . في «ألف، ب، ج، د، هـ، و» حاشية «ج، بر» وشرح صدر المتألهين والوافي: «جعفر بن أحمد الصيقل». وفي «ض»: «جعفر بن أحمد بن محمد الصيقل» وفي حاشية «ض»: «جعفر بن أحمد بن الصيقل». هذا، والرجل مجهول لم نعرفه. الوافي، ج ١، ص ١٦٦، باب صفة العلماء، ذيل ح ٩٠.

٨ . في حاشية «ج»: «مستصح».

٩ . في حاشية «ج»: «يخزيهم». وفي «و» حاشية «و»: «ومنها من قرأها: يخزيهم، من الخزي، أي يصير هذا العلم سبباً لخزيهم في الدارين».

وَالْجَهَالُ ١ يَحْزَنُهُمْ ٢ حِفْظُ الرَّوَايَةِ ٣، فَرَاغَ يَزْعِي حَيَاتَهُ، وَرَاغَ يَزْعِي هَلَكْتَهُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ اخْتَلَفَ الرَّاعِيَانِ، وَتَغَايَرَ الْفَرِيقَانِ ٥.

١٣٤ / ٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ حَفِظَ مِنْ أَحَادِيثِنَا أَرْبَعِينَ حَدِيثًا، بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ عَالِمًا فَصِيحًا» ٦.

١ . في «ج» والوافي وشرح صدر المتألهين: «والجهلاء».

٢ . في شرح المازندراني: «يخزئهم». وقال العلامة المجلسي في مرآة العقول، ج ١، ص ١٦٤: «والحاصل: أن مطلوب العلماء هو ما تركه يوجب حزنهم، ومطلوب الجهال ما فعله يورث حزنهم وخزئهم، ولا يبعد أن يكون الترك في قوله: «ترك الرعاية» زيد من النسخ، فتكون الفقرتان على نسق واحد». وقال محمد رفيع بن مؤمن الجيلاني في شرحه على الكافي المسمى: «الذريعة إلى حافظ الشريعة»: قوله: «والجهال يحزنهم حفظ الرواية، لعل الصحيح «يعجبهم» بدل «يحزنهم»؛ روى المصنف قدس سره في كتاب الروضة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في رسالته التي كتبها إلى سعد الخير: وكل أمة قد رفع الله عنهم علم الكتاب حين نبذوه، وولاهم [عدوهم] حين تولوهم، وكان من نبذهم الكتاب أن حزفوه وحزفوا حدوده، فهم يروونه ولا يراعونه، والجهال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية». وراجع: الكافي، ج ١، ص ١٤٨٣١.

٣ . نقل في شرح صدر المتألهين وشرح المازندراني عن بعض النسخ: «الرعاية».

٤ . الْهَلَكَةُ، وَالْهَلَكَةُ، وَالْهَلَكَةُ، كُلُّهَا بِمَعْنَى الْهَلَاكِ، وَهُوَ السَّقُوطُ أَوْ الْفَسَادُ، أَوْ مَصِيرُ الشَّيْءِ إِلَى حَيْثُ لَا يَدْرِي أَيْنَ هُوَ، أَوْ يَرَاغُ يَرِيعُ وَيَحْفَظُ مَا فِيهِ هَلَكْتَهُ الْأَبَدِيَّةُ وَهُوَ نَبَذَ الْكِتَابَ. أنظر: المغرب، ص ٥٠٤ (هلك)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٢٦. ٥ . الوافي، ج ١، ص ١٦٩، ح ٩١.

٦ . الاختصاص، ص ٢، بسنده عن الحسين بن محمد الأشعري، عن المعلى بن محمد البصري، عن محمد بن جمهور العمي، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، عن بعض أصحابه، رفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام. الأمالي للصدوق، ص ٣٠٦، المجلس ٥٠، ح ١٣، بسنده عن محمد بن جمهور العمي، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام. الخصال، ص ٥٤٢، باب الأربعين ومافوقه، ح ١٨، بسند آخر. وفي ثواب الأعمال، ص ١٦٢، ح ١؛ والخصال، ص ٥٤١، أبواب الأربعين ومافوقه، ح ١٥؛ والاختصاص، ص ٦١، بسند آخر عن أبي الحسن الأول عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. وفي صحيفة الرضا عليه السلام، ح ٦٥، ص ١١٤؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٧، ح ٩٩، بسند آخر عن الرضا عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الخصال، ص ٥٤١، أبواب الأربعين ومافوقه، ح ١٧، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ١٣٦، ح ٥٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٩، ح ٣٢٢٥٠.

١٣٥ / ٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ

٥٠/١

زَيْدِ الشَّحَامِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ»<sup>١</sup> قَالَ: قُلْتُ: مَا طَعَامُهُ؟ قَالَ: «عِلْمُهُ الَّذِي يَأْخُذُهُ، عَمَّنْ<sup>٢</sup> يَأْخُذُهُ»<sup>٣</sup>.

١٣٦ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ التُّعْمَانِ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزَقْدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الرَّهْرِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْوُقُوفُ عِنْدَ الشَّبِيهَةِ خَيْرٌ مِنَ الْإِفْتِحَامِ<sup>٤</sup> فِي الْهَلَكَةِ،

وَتَرَكَكَ حَدِيثاً لَمْ تَزُوهِ<sup>٥</sup> خَيْرٌ مِنْ رِوَايَتِكَ حَدِيثاً لَمْ تُخْصِهِ»<sup>٦</sup>.

١ . في «ب، ض، و، بح، بر، بس، بف»: «أبي عبدالله».

٢ . عيسى (٨٠): ٢٤.

٤ . المحاسن، ص ٢٢٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٢٧، رجال الكشي، ص ٤، ح ٦، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد؛ الاختصاص، ص ٤، عن زيد الشحام . الوافي، ج ١، ص ٢٢٣، ح ١٥٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٥، ح ٣٣٢١٢.

٥ . في «بح» وحاشية «ح»: «أبي عبدالله». وفي المحاسن: «عن أبي جعفر أو أبي عبدالله عليه السلام».

٦ . «الافتحام»: هو الرمي من غير روية، يقال: افتحم الإنسان الأمر العظيم، أي رمى بنفسه فيه من غير روية وتثبت. أنظر: النهاية، ج ٤، ص ١٨ (قحم).

٧ . «لم تزوه»، إما مجرد معلوم، أي لم تكن راوياً له، ولم تأخذه من مأخذه، ولم تضبطه. وإما معلوم من التفعيل أو الإفعال، أي لم تحمل من تروي له على روايته، تقول: رويته وأرويته الشعر، أي حملته على روايته. وإما مجهول منهما، أي لم تحمل على روايته. انظر: حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٧٤؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٣٦؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٦٨؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٦٤ (روى).

٨ . في حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٧٥: «الإحصاء، لغة: الحد، ولما كان عد الشيء يلزمه الإطلاع على واحد واحد مما فيه، استعمل في الإطلاع على جميع ما في شيء والإحاطة العلمية التامة بما فيه، فإحصاء الحديث عبارة عن العلم بجميع أحواله متناً وسنداً وانتهاءً إلى المأخذ الشرعي». وانظر: امرأة العقول، ج ١، ص ١٦٨، وترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٩٣ (حصى).

٩ . المحاسن، ص ٢١٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٠٢، بسنده عن علي بن نعمان. تفسير العياشي، ج ١، ص ٨،

ح ٢، عن إسماعيل بن أبي زياد السكوني، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع زيادة في آخره . الوافي،

ج ١، ص ١٩٤، ح ١٢٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٥٤، ح ٣٣٤٦٥.

١٣٧ / ١٠ . مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ الطَّيَّارِ:  
أَنَّهُ عَرَّضَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ بَغْضَ خُطْبِ أَبِيهِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَوْضِعاً مِنْهَا، قَالَ لَهُ:  
«كَفَّ وَاسْكُتْ»<sup>١</sup>.

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَسْعَاكُمْ فِيمَا يَنْزِلُ بِكُمْ مِمَّا لَا تَعْلَمُونَ إِلَّا الْكُفَّ عَنْهُ  
وَالْتَّيَّبُ وَالرَّذَى»<sup>٢</sup> إِلَى أَيْمَةِ الْهَدْيِ حَتَّى يَخْمِلُوكُمْ<sup>٣</sup> فِيهِ عَلَى الْقَصْدِ، وَيَجْلُوا عَنْكُمْ فِيهِ  
الْعَمَى، وَيَعْرِفُوكُمْ فِيهِ الْحَقُّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»<sup>٤</sup>.

١٣٨ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُتَّقِرِيِّ، عَنْ  
سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَجَدْتُ عِلْمَ النَّاسِ كُلَّهُ فِي أَرْبَعٍ: أَوْلَاهَا: أَنْ تَعْرِفَ رَبَّكَ،  
وَالثَّانِي: أَنْ تَعْرِفَ مَا صَنَعَ بِكَ، وَالثَّلَاثُ: أَنْ تَعْرِفَ مَا أَرَادَ مِنْكَ<sup>١</sup>، وَالرَّابِعُ: أَنْ تَعْرِفَ مَا  
يُخْرِجُكَ مِنْ دِينِكَ»<sup>٢</sup>.

١٣٩ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ:

- ١ . في المحاسن: - «واسكت».
- ٢ . في الوافي: «يحكموكم»، أي يردوكم ويمنعوكم، يقال: حكمت وأحكمت وحكمت، أي منعت ورددت.  
وانظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٤١ (حكم).
- ٣ . النحل (١٦): ٤٣.
- ٤ . المحاسن، ص ٢١٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٠٦، عن ابن فضال، إلى قوله: «على القصد». وفيه، ح ١٠٤،  
بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ٣٠، عن حمزة بن محمد الطيَّار، مع اختلاف  
يسير. الوافي، ج ١، ص ١٩٥، ح ١٢٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٥، ح ٣٣١١٣؛ وفيه، ص ٨٤، ح ٣٣٢٧٤، إلى  
قوله: «أئمة الهدى؛» و«ص ١٥٥، ح ٣٣٤٦٦. ٦ . في شرح صدر المتألَّهين: «بك».
- ٥ . في شرح صدر المتألَّهين: «عن».
- ٦ . المحاسن، ص ٢٣٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٨٨؛ والخصال، ص ٢٣٩، باب الأربعة، ح ٨٧؛ ومعاني الأخبار،  
ص ٣٩٤، ح ٤٩؛ والأمالي للطوسي، ص ٦٥١، المجلس ٣٤، ح ١، بسندها عن القاسم بن محمد الأصبهاني.  
وفي الأمالي للطوسي، ص ١٤٢، المجلس ٢٤، ح ١٠، بسنده عن سليمان بن داود المتقري. الإرشاد، ج ٢،  
ص ٢٠٣، مراسلاً، وفي كلِّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ١٣٥، ح ٥١.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ؟ فَقَالَ: «أَنْ يَقُولُوا مَا يَعْلَمُونَ، وَيَكْفُمُوا عَمَّا لَا يَعْلَمُونَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ أَدُّوا إِلَى اللَّهِ حَقَّهُ»<sup>١</sup>.

١٣ / ١٤٠ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ<sup>٢</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ

الْعَجَلِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اعْرِفُوا مَنَازِلَ النَّاسِ عَلَى قَدْرِ رِوَايَتِهِمْ<sup>٣</sup> عَنَّا»<sup>٤</sup>.

١٤ / ١٤١ . الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا الْغَلَابِيِّ، عَنْ ابْنِ عَائِشَةَ الْبَصْرِيِّ<sup>٥</sup>

رَفَعَهُ:

أَنَّ<sup>٦</sup> أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ قَالَ فِي بَعْضِ خُطْبِهِ: «إِيَّهَا النَّاسُ، اعْلَمُوا أَنَّهُ لَيْسَ بِعَاقِلٍ<sup>٧</sup>

مَنْ أَنْزَعَجَ<sup>٨</sup> مِنْ قَوْلِ الزُّورِ فِيهِ، وَلَا بِحَكِيمٍ مَنْ رَضِيَ بِثَنَاءِ الْجَاهِلِ عَلَيْهِ؛ النَّاسُ أَبْنَاءُ ٥١/١

١ . راجع: الكافي، كتاب فضل العلم، باب النهي عن القول بغير علم، ح ١٠٥ ومصادر. الوافي، ج ١، ص ١٩٤، ح ١٢٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٤، ح ٣٣١٠٩؛ وص ١٥٥، ح ٣٣٤٦٧.

٢ . في «ب» بس: «محمد بن سنان».

٣ . في «بف» وحاشية «ج» بر: «مرأة العقول والوسائل: رواياتهم».

٤ . رجال الكشي، ص ٣، ح ٣، بسنده عن محمد بن حمران العجلي، عن علي بن حنظلة. وفي الأصول الستة عشر، ص ١٢٣، ح ٩٨ ومعاني الأخبار، ص ١، ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف يسير. النبية للنعمان، ص ٢٢، مقدمة الكتاب، مراسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٢٢٥، ح ١٥٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٩، ح ٣٣٢٥٢؛ ح ٧، ص ١٣٧، ح ٣٣٤١٨.

٥ . في «ب» و حاشية «بج»: «أبي عائشة البصري». وهو سهو؛ وابن عائشة هذا هو عبيد الله بن محمد بن حفص بن عمر بن موسى التيمي، المعروف بابن عائشة؛ لأنه كان من ولد عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمي. روى عنه محمد بن زكريا الغلابي. راجع: تاريخ بغداد، ج ١٠، ص ٣١٤، الرقم ٥٤٦٢؛ تهذيب الكمال، ج ١٩، ص ١٤٧، الرقم ٣٦٧٨.

٦ . في «ج»: «عن».

٧ . في حاشية «بج»: «بنانل».

٨ . «الانزعاج»: الاقلاع من المكان وعدم الاستقرار فيه. والمعنى أن العاقل لا يضطرب من قول الزور والكذب فيه، ولا يجزع من الافتراء عليه. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٣١٩ (زجع).

مَا يُحْسِنُونَ<sup>١</sup>، وَقَدَّرَ كُلُّ امْرِئٍ مَا يُحْسِنُ، فَتَكَلَّمُوا فِي الْعِلْمِ؛ تَبَيَّنَ أَقْدَارُكُمْ<sup>٢</sup>.

١٥ / ١٤٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٣</sup> يَقُولُ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ يَقَالُ لَهُ: عُثْمَانُ الْأَعْمَى، وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْعِلْمَ يُؤْذِي<sup>٤</sup> رِيحَ طُبُونِهِمْ أَهْلَ النَّارِ.

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٥</sup>: «فَهَلْكَ إِذَنْ مُؤْمِنٌ آلِ فِرْعَوْنَ، مَا زَالَ الْعِلْمُ مَكْتُومًا مُنْذُ بَعَثَ اللَّهُ نُوْحًا، فَلْيَذْهَبِ الْحَسَنُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَوَ اللَّهُ مَا يُوجَدُ الْعِلْمُ إِلَّا هَاهُنَا»<sup>٦</sup>.

## ١٧ - بَابُ رِوَايَةِ الْكُتُبِ وَالْحَدِيثِ<sup>٧</sup> وَفَضْلِ

### الْكِتَابَةِ وَالتَّمَسُّكِ بِالْكُتُبِ

١٤٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup>: قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: «الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ»<sup>٩</sup>؟ قَالَ: «هُوَ الرَّجُلُ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ، فَيُحَدِّثُ بِهِ كَمَا سَمِعَهُ، لَا يَزِيدُ

١ . «يحسنون» أي يعلمون، يقال: أحسن الشيء، أي تعلمه وعلمه حسناً، أو المعنى: ما يتأتون به ويعدونه حسناً من العلم والعمل. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٦٤ (حسن)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٤٨؛ الوافي، ج ١، ص ٣٠٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٧٢.

٢ . الاختصاص، ص ١، بسنده عن الكليني. تحف العقول، ص ٢٠٨. الوافي، ج ١، ص ٣٠٤. ح ٢٥٠.

٣ . في «بر» وحاشية «ض»: «أبا عبدالله». ٤ . في «و، بر» والوسائل: «تؤذي».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٩، ح ١، بسنده عن أبان بن عثمان، مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ١٠، ح ٥، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٢٢٤، ح ١٥٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨، ح ٣٣٠٩٥.

٦ . في «بس»: «+ وفضل». ٧ . في شرح صدر المتألهين -: «والحديث».

٨ . في «ف»: «يستمع». ٩ . الزمر (٣٩): ١٨.

فِيهِ وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ»<sup>١</sup>.

١٤٤ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَدِينَةَ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

«قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَسْمَعُ الْحَدِيثَ مِنْكَ، فَأَزِيدُ وَأَنْقُصُ؟ قَالَ: «إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ

مَعَانِيَهُ، فَلَا بَأْسَ»<sup>٢</sup>.

١٤٥ / ٣ . وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقِدٍ، قَالَ:

«قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي أَسْمَعُ الْكَلَامَ مِنْكَ، فَأَزِيدُ أَنْ أُزِيَهُ كَمَا سَمِعْتَهُ مِنْكَ فَلَا

يَجِيءُ؟<sup>٣</sup> قَالَ: «فَتَتَعَمَّدُ ذَلِكَ؟» قُلْتُ: لَا، فَقَالَ: «تُرِيدُ الْمَعَانِيَّ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَلَا

بَأْسَ»<sup>٤</sup>.

١٤٦ / ٤ . وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ

مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

«قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الْحَدِيثُ أَسْمَعُهُ مِنْكَ أُزِيهِ عَنْ أَبِيكَ، أَوْ أَسْمَعُهُ مِنْ أَبِيكَ

أُزِيهِ عَنْكَ؟ قَالَ: «سَوَاءٌ، إِلَّا أَنَّكَ تَزِيهِ عَنْ أَبِي أَحَبُّ إِلَيَّ».

١ . الكافي، كتاب الحجّة، باب التسليم وفضل المسلمين، ح ١٠٢٥؛ والاختصاص، ص ٥، بسندهما عن

أبي بصير، مع اختلاف سيره الوافي، ج ١، ص ٢٢٧، ح ١٥٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٩، ح ٣٣٢٥٣؛ البحار، ج ٢، ص ١٦٤، ذيل ح ٢٤.

٢ . الوافي، ج ١، ص ٢٢٧، ح ١٥٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٠، ح ٣٣٢٥٤؛ البحار، ج ٢، ص ١٦٤، ذيل ح ٢٤.

٣ . في البحار: «وذلك».

٤ . هكذا في «ب، ض، و، بس، يع، يف، جط» و«حاشية ج، ف، بج، جو» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول. وفي «ف»: «تعمدت». وفي بعض النسخ والمطبوع و«حاشية ميرزا رفيعا: «فتعمد».

٥ . الوافي، ج ١، ص ٢٢٨، ح ١٥٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٠، ح ٣٣٢٥٥؛ البحار، ج ٢، ص ١٦٤، ذيل ح ٢٤.

● وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا سَمِعْتُ مِنِّْي فَارِزُهُ عَنْ أَبِي»<sup>٢</sup>.

١٤٧ / ٥ . وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ

٥٢/١ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: يَجِيئُنِي الْقَوْمُ، فَيَسْتَمِعُونَ مِنِّْي حَدِيثَكُمْ، فَأُضَجَّرُ وَلَا

أَقْوَى؟ قَالَ: «فَاقْرَأْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَوْلِيهِ حَدِيثًا، وَمِنْ وَسْطِهِ حَدِيثًا، وَمِنْ آخِرِهِ حَدِيثًا»<sup>٣</sup>.

١٤٨ / ٦ . عَنْهُ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَمَرَ الْحَلَالِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرَّضَا عليه السلام: الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِنَا يُعْطِينِي الْكِتَابَ، وَلَا يَقُولُ: «أَزْوِهْ

عَنِّي، يَجُوزُ لِي أَنْ أَرِزِيَهُ عَنْهُ؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْكِتَابَ لَهُ، فَارِزِهِ عَنْهُ»<sup>٤</sup>.

١٤٩ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ النَّوْزَلِيِّ، عَنْ

السُّكُونِيِّ:

١ . في «ب، بح، بر، بف»: «سمعته».

٢ . الوافي، ج ١، ص ٢٢٨، ح ١٦٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٠، ح ٣٣٢٥٦.

٣ . في «بح»: «يجيء».

٤ . في «بس، بع، بف» وحاشية «ف، بح» والبحار والوسائل والوافي وحاشية ميرزا رفيعا وشرح صدر

المتألهين: «يسمعون».

٥ . «فأضجر» أي اضطرب وأغتم وتضيق نفسي عن التكلم؛ من الضجر، وهي قلق واضطراب من غم وضيق

نفس مع كلام. أنظر: المغرب، ص ٢٧٠ (ضجر).

٦ . في البحار: - «ومن وسطه حديثاً».

٧ . الضمائر المفردة تعود إلى كتاب الحديث بقريئة المقام، وقيل: تعود إلى الحديث. هذا في صورة اشتغال

الحديث على جمل مستقلة وأحكام متعددة يستقل كل واحد منها، وإلا فلا يجوز. أنظر: شرح المازندراني،

ج ٢، ص ٢٦٦-٢٦٦.

٨ . الوافي، ج ١، ص ٢٣٠، ح ١٦٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٠، ح ٣٣٢٥٧؛ البحار، ج ٢، ص ١٦٥، ذيل ح ٢٥؛

وج ١١٠، ص ٧٦. ٩ . في «ف»: «+ولي».

١٠ . الوافي، ج ١، ص ٢٣١، ح ١٦٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٠، ح ٣٣٢٥٨؛ البحار، ج ٢، ص ١٦٧، ذيل ح ٢٥.



عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِذَا حَدَّثْتُمْ بِحَدِيثٍ، فَأَسْنِدُوهُ إِلَى الَّذِي حَدَّثَكُمْ، فَإِنْ كَانَ حَقًّا فَلَكُمْ، وَإِنْ كَانَ كَذِبًا فَعَلَيْهِ»<sup>٢</sup>.

٨ / ١٥٠ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْمَدَنِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حُسَيْنِ الْأَحْمَسِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْقَلْبُ يَتَكَلَّمُ عَلَى الْكِتَابَةِ»<sup>٣</sup>.

٩ / ١٥١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْوُشَّاءِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «اَكْتُبُوا، فَإِنَّكُمْ لَا تَحْفَظُونَ حَتَّى تَكْتُبُوا»<sup>٤</sup>.

١٠ / ١٥٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَصَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اِحْتَفِظُوا بِكُتُبِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ سَوْفَ تَخْتَاجُونَ إِلَيْهَا»<sup>٥</sup>.

١١ / ١٥٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدِ الْبَزْجِيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخَيْبَرِيِّ<sup>٦</sup>، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عَمْرٍ، قَالَ:

١ . في «جو، جس»: «حَدَّثْتُمْ». واحتمل في مرآة العقول كونه معلوماً ومجهولاً.

٢ . الوافي، ج ١، ص ٢٣١، ح ١٦٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨١، ح ٣٣٢٥٩.

٣ . «يتكل»: يعتمد، من الأتكال، بمعنى الاعتماد، تقول: أتكلت عليه في أمري إذا اعتمدته. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٤٥ (وكل).

٤ . الوافي، ج ١، ص ٢٣٥، ح ١٦٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨١، ح ٣٣٢٦٠؛ و ص ٣٢٣، ح ٣٣٨٤٣.

٥ . الأصول الستة عشر، ص ١٦٠، ح ٨٦ بسنده عن عاصم بن حميد، عن محمد بن مسلم، عن أبي بصير - الوافي، ج ١، ص ٢٣٥، ح ١٦٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨١، ح ٣٣٢٦١؛ و ص ٣٢٣، ح ٣٣٨٤٤.

٦ . في «و» وشرح صدر المتألهين: «احفظوا».

٧ . الوافي، ج ١، ص ٢٣٥، ح ١٦٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨١، ح ٣٣٢٦٢؛ و ص ٣٢٣، ح ٣٣٨٤٥.

٨ . فسي حاشية «ب، ج، ض، بس»: «الخدري». والصواب هو الخيري؛ فقد وردت رواية الخيري عن

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «اَكْتَبْ، وَبَثَّ<sup>١</sup> عَلِمَكَ فِي إِخْوَانِكَ، فَإِنْ مِثَّ<sup>٢</sup> فَأُوْرِثَ كُتِبَكَ بَيْنِكَ، فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ هَزَجٌ<sup>٣</sup> لَا يَأْتَسُونَ<sup>٤</sup> فِيهِ إِلَّا بِكُتَيْبِهِمْ».

١٥٤ / ١٢ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ<sup>٥</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ الْمُفْتَرِعَ<sup>٦</sup>، قِيلَ لَهُ: وَمَا<sup>٧</sup> الْكَذِبَ الْمُفْتَرِعُ؟ قَالَ: «أَنْ يُحَدِّثَكَ الرَّجُلُ بِالْحَدِيثِ، فَتَتْرَكَهُ وَتَرْوِيهِ عَنِ الَّذِي حَدَّثَكَ<sup>٨</sup>»

المفضل [بن عمر] في الكافي، ح ١٢٨٤؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٤٧٠، ح ١٨٨٢؛ والخصال، ص ٤٧، باب الاثنين، ح ٥٠. «والخيري» هذا هو خيري بن علي الطحان، بقرينة روايته عن يونس بن ظبيان والمفضل بن عمر ما في الكافي، ح ١٢٨٤؛ والتهذيب؛ فإنه كان يصحب يونس بن ظبيان ويكثر الرواية عنه. راجع: الرجال لابن الغضائري، ص ٥٦، الرقم ٤٣.

وأما «أبو سعيد الخدري» فهو من أصحاب رسول الله وأمير المؤمنين ﷺ ولا يروي عن أصحاب الصادق ﷺ. راجع: رجال البرقي، ص ٢-٣؛ رجال الطوسي، ص ٤٠، الرقم ٢٤٦؛ و ص ٦٥، الرقم ٥٨٧.

١. «بَثَّ»: أمر من البَثَّ بمعنى النشر. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٧٣ (بث).

٢. يجوز فيه كسر الميم وضمتها، وجاء في المصحف كلاهما، والأكثر بالكسر.

٣. «الهرج»: الفتنة والاختلاط والقتل، وأصله الكثرة في الشيء. أنظر: النهاية، ج ٥، ص ٢٥٧ (هرج).

٤. في حاشية «بر»: «ما يأتسون».

٥. الوافي، ج ١ ص ٢٣٦، ح ١٧٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨١، ح ٣٢٦٣.

٦. روى أحمد بن محمد بن خالد عن محمد بن علي في أسناد كثيرة، فالمراد من «بهذا الإسناد»: عذة من

أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٠٤، و ص ٦٤٢.

٧. في حاشية «ج»: «المفترع». بمعنى المختار، أو من القرعة بمعناها المعروف، أو بمعنى خيار المال. واختاره

السيد الداماد، ونسب ما في المتن إلى التصحيف والتحريف. ونسب الفيض والمجلسي مقاله إلى التحريف.

و«المفترع»: إما اسم فاعل بمعنى الحاجز، أي الكذب الحاجز بين الرجل وقبول روايته. أو بمعنى المرتفع

المتصاعد، فكأنه يريد ارتفاع حديثه بإسناده إلى الأعلى بحذف الواسطة. أو بمعنى المزيل عن الراوي صفة

العدالة، أو بمعنى المفترع؛ فإنه فرغ قوله على صدق الراوي فأسنده إلى الأصل بحذف الواسطة. وإنا اسم

مفعول بمعنى الذي أزيل بكارته، أي وقع مثله في السابق. أو بمعنى المبتدأ والمستحدث، أي لم يقع في

السابق. أنظر: التعليقة للداماد، ص ١١٧؛ شرح صدر المتألهين، ص ١٨٨؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٨٦؛ حاشية

بدر الدين، ص ٦٢؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٦٩؛ الوافي، ج ١، ص ٢٢٩؛ امرأة البقول، ج ١، ص ١٨١؛

الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٦ (فرع). ٨. في «بع، بف»، «هو».

٩. في حاشية «ب»، و، «بح، بر»: «لم يحدثك عنه». وفي الوافي: «لم يحدثك به». وفي حاشية «ف»: «

عنه<sup>١</sup>.

١٣ / ١٥٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

أَبِي نَصْرٍ، عَنْ جَوَيْلِ بْنِ ذَرَّاجٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَغْرَبُوا حَدِيثَنَا<sup>٢</sup>؛ فَإِنَّا قَوْمٌ فَصَحَاءُ»<sup>٣</sup>.

١٤ / ١٥٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ

عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَحَمَادِ بْنِ عُمَانَ وَغَيْرِهِ، قَالُوا:

سَمِعْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «حَدِيثِي حَدِيثُ أَبِي، وَحَدِيثُ أَبِي حَدِيثُ جَدِّي،

وَحَدِيثُ جَدِّي حَدِيثُ الْحُسَيْنِ، وَحَدِيثُ الْحُسَيْنِ حَدِيثُ الْحَسَنِ، وَحَدِيثُ الْحَسَنِ

حَدِيثُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَحَدِيثُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَحَدِيثُ

رَسُولِ اللَّهِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>٤</sup>.

١٥ / ١٥٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ

شَيْئُوَّةً<sup>٥</sup>، قَالَ:

«يحدّثك عنه». وفي التعليقة للداماد، ص ١١٧: «حدّثك به». وفي المعاني ونقله الداماد عن بعض النسخ: «عن

غير الذي حدّثك به». وانظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٧٠.

١ . معاني الأخبار، ص ١٥٧، ح ١، بسنده عن محمد بن عليّ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٢٣١، ح ١٦٥.

٢ . في التعليقة للداماد، ص ١١٨: «في بعض النسخ: بحدِيثنا، أي تكلموا بحدِيثنا على ما سمعتموه من جواهر الألفاظ ووجوه الإعراب المأخوذة عنّا من دون تغيير، ومن غير نقل بالمعنى أصلاً؛ فإنّا قوم فصحاء بلغاء».

٣ . الفصول المختارة، ص ٩١، مرسلًا. الوافي، ج ١، ص ٢٣٣، ح ١٦٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٣، ح ٣٣٢٧٠.

٤ . الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٦، مرسلًا، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٢٢٩، ح ١٦١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٣، ح ٣٣٢٧١.

٥ . في «ج»: «شَيْئُوَّةٌ». وفي «بس، بف»: «شَيْئُوَّةٌ». وفي حاشية «ج»: «شبنولة». وفي حاشية «ض، بر»: «شبنولة».

هذا، ولم نحصل على محصل في لقب الرجل؛ فقد ذكره النجاشي، في طريقه إلى إدريس بن عبدالله الأشعري،

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ مَشَايَخَنَا زَوَّاءَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَكَانَتِ التَّقِيَّةَ سَدِيدَةً، فَكُتِّمُوا كُتِّبَهُمْ وَلَمْ تَزُوْا عَنْهُمْ، فَلَمَّا مَاتُوا، صَارَتْ <sup>٢</sup> الْكُتُبُ إِلَيْنَا، فَقَالَ: «حَدِّثُوا بِهَا؛ فَإِنَّهَا حَقٌّ» <sup>٢</sup>.

## ١٨ - بَابُ التَّقْلِيدِ

١٥٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ <sup>٤</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

ص ١٠٤، الرقم ٢٥٩ وفيه: «محمد بن الحسن بن أبي خالد المعروف بسينولة». وذكره الشيخ الطوسي في الفهرست، ص ٨٩، الرقم ١٢٠؛ وص ٢٠٧، الرقم ٣٠٨؛ وص ٢١٦، الرقم ٣١٧، وفي الجمع: «سنولة».

١ . في «ج»، «بف» والوافي: «فلم يرووا». وفي «ب»، «ض»، «بر»، «بس» والوسائل والبحار وحاشية ميرزا رفيعاً: «فلم تُزَوَّ». وفي «ف»: «نلن تزو». وفي حاشية «ج» وهو مختار السيد الداماد في التعليقة: «فلم تُزَوَّ - فلم تُزَوَّ» بفتح الواو المشددة وبالراء المفتوحة، إما بالنون المضمومة أو بالياء المضمومة. وأما «فلم تُزَوَّ» فمن التصحيفات عند الداماد.

٢ . في الوسائل: «+ تلك».

٣ . الوافي، ج ١، ص ٢٣٦، ح ١٧١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٤، ح ٣٣٢٧٢؛ البحار، ج ٢، ص ١٦٧، ذيل ح ٢٥.

٤ . ورد الخبر - مع اختلاف يسير - في الكافي، ح ٢٨٧٩، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن عبد الله بن يحيى، كما رواه أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن عبد الله بن يحيى في المحلسن، ص ٢٤٦، ح ٢٨ ومتن الخبر موافق تقريباً لما ورد في الكافي، ح ٢٨٧٩.

هذا، وقد أورد الشيخ الحرّ عليه السلام الخبر في الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢٤، ح ٣٣٣٨٢، نقلاً من الكافي، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن عبد الله بن يحيى. والمتن موافق لما نحن فيه، ولعل هذا يورث الظن بوجود نسخة عند الشيخ الحرّ عليه السلام وقد وجدت فيها عبارة «عن أبيه» فيمكننا تصحيح المتن بإضافة هذه العبارة. لكن بعد خلو جميع النسخ - وعندنا ٢٨ نسخة - عن هذه العبارة في ما نحن فيه واحتمال التصحيح الاجتهادي - احتمالاً قوياً - من قبل الشيخ الحرّ عليه السلام، كما تشهد بذلك مقارنة الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢٦، ح ٣٣٣٨٨، ص ١٢٧، ح ٣٣٣٨٩، مع ما ورد في الكافي، ح ٢٨٧٦، ح ٢٨٨٠، سينقلب هذا الظن وهماً؛ فإن في ذلك أماراة لرجوع الشيخ الحرّ عليه السلام إلى الكافي، ح ٢٨٧٩ وإضافة «عن أبيه» من ذلك الموضع. فعليه، سندنا هذا مختل بسقوط «عن أبيه» منه.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: «اتَّخَذُوا أَخْبَارَهُمْ وَرُفُفَانَهُمْ أُرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ؟»<sup>٢</sup> فَقَالَ: «أَمَّا وَاللَّهِ، مَا دَعَوْهُمْ إِلَى عِبَادَةِ أَنْفُسِهِمْ، وَلَوْ دَعَوْهُمْ<sup>٣</sup> مَا أَجَابُوهُمْ<sup>٤</sup>، وَلَكِنْ أَحَلُّوا لَهُمْ حَرَامًا، وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمْ حَلَالًا، فَعَبَدُوهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ»<sup>٥</sup>.

١٥٩ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيِّ<sup>٦</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «يَا مُحَمَّدُ، أَنْتُمْ أَشَدُّ تَقْلِيدًا أَمِ الْمَرْجِئَةُ<sup>٧</sup>؟» قَالَ: قُلْتُ: قَلَدْنَا وَقَلَدُوا، فَقَالَ: «لَمْ أَسْأَلْكَ عَنْ هَذَا، فَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي جَوَابٌ أَكْثَرَ مِنَ الْجَوَابِ

١ . «الأخبار»: علماء اليهود، من الجبر - وهو الأنصح - أو الخبر، بمعنى الذي يكتب به، أو بمعنى الأثر. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦١٩ - ٦٢٠ (حبر).

٢ . «الرهبان»: عباد النصارى، جمع الراهب، وهو المتعبد في الصومعة، من الرقب، بمعنى الخوف. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٤٣٧ (رهب).

٣ . التوبة (٩): ٣١.

٤ . في الكافي، ح ٢٨٧٩ والمحاسن: «إلى عبادة أنفسهم».

٥ . في «بح»: «ما أجابوا». وفي الكافي، ح ٢٨٧٩: «لما أجابوهم».

٦ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الشرك، ح ٢٨٧٩؛ المحاسن، ص ٢٤٦، كتاب مصابيح الظلم ح ٢٨. وفي تفسير الميثاق، ج ٢، ص ٨٧، ح ٤٨، عن أبي بصير. وراجع: تصحيح الاعتقاد، ص ٧٢ فضل في النهي عن الجدال - الوافي، ج ١، ص ٣٣٩، ح ١٧٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢٤، ح ٣٣٨٢.

٧ . هكذا في «ف، بح». وفي «الف، ب، ج، ض، و، بر، بس، بف» والمطبوع: «الهمداني».

والظاهر أن إبراهيم بن محمد هذا، هو إبراهيم بن محمد الهمداني الذي كان هو وولده وكلاء الناحية بهمدان. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٤٤، الرقم ٩٢٨؛ رجال الكشي، ص ٦٠٨، الرقم ١١٣١، ص ٦١١، الرقم ١١٣٥ و ١١٣٦. ولا يخفى أن «الهمداني» منسوب إلى همدان وهي قبيلة من اليمن، نزلت الكوفة. راجع: الأنساب للسمعاني، ج ٥، ص ٦٤٧.

٨ . «المرجئة»: تطلق على فرقتين: فرقة مقابلة للشيعة، من الإرجاء بمعنى التأخير؛ لتأخيرهم علياً عليه السلام عن مرتبته. وفرقة مقابلة للوعيدة. إما من الإرجاء بمعنى التأخير؛ لأنهم يؤخرون العمل عن التوبة والقصد، وإما بمعنى إعطاء الرجاء؛ لأنهم يعتقدون أنه لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، أو بمعنى تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة.

الأوّل، فقال أبو الحسن عليه السلام: «إِنَّ الْمَرْجِيَّةَ نَصَبْتُ رَجُلًا لَمْ تَفْرِضْ طَاعَتَهُ وَقَلَّدُوهُ، وَأَنْتُمْ نَصَبْتُمْ رَجُلًا وَفَرَضْتُمْ طَاعَتَهُ ثُمَّ لَمْ تَقَلَّدُوهُ، فَهَمَّ أَشَدُّ مِنْكُمْ تَقْلِيدًا»<sup>٤</sup>.

١٦٠ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «اتَّخِذُوا أَنْبَاءَهُمْ زُرُهَاتِهِمْ أُزْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ»<sup>٥</sup> فَقَالَ: «وَاللَّهِ، مَا صَامُوا لَهُمْ وَلَا صَلَّوْا لَهُمْ، وَلَكِنْ أَحَلُّوْا لَهُمْ حَرَامًا، وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمْ خِلَالَ، فَاتَّبَعُوهُمْ»<sup>٦</sup>.

## ١٩ - بَابُ الْبِدْعِ وَالرَّأْيِ وَالْمَقَائِسِ

٥٤/١

١ / ١٦١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ؛ وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ جَمِيعًا، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حَمِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «خَطَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام النَّاسَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا

١ . في «ب» ، ف: «لم تُفرض». قال في مرآة العقول: «على بناء المجهول، أي لم يفرض الله تعالى طاعته، ومع ذلك لا يخالقونهم في شيء»؛ أو على بناء المعلوم، أي لم يفرضوا على أنفسهم طاعتهم. واختير المعلوم بقرينة الذيل، أي «فرضتم» كما في النسخ. ٢ . في «ب» و «حاشية» «ب» و «الوسائل»: «وإنكم». ٣ . في «ب» ، بر: «تقليداً منكم».

٤ . الوافي، ج ١، ص ٢٤٠، ح ١٧٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢٥، ح ٣٣٨٣.

٥ . التوبة (٩): ٣١.

٦ . المحاسن، ص ٢٤٦، كتاب مصابيح الظلم ح ٢٤٥، بسنده عن حماد بن عيسى. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٢ بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام تفسير العياشي، ج ٢، ص ٨٦، ح ٤٥، عن أبي بصير؛ وفي تصحيح الاعتقاد، ص ٧٢، وتحف العقول، ص ٤٢٠، مرسلًا عن أمير المؤمنين عليه السلام مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٢٤٠، ح ١٧٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢٥، ح ٣٣٨٤.

بَدَءٌ<sup>١</sup> وَقُوعِ الْفِتَنِ أَهْوَاءٌ<sup>٢</sup> تَتَّبَعُ، وَأَحْكَامٌ تَبْتَدِعُ، يُخَالَفُ فِيهَا كِتَابَ اللَّهِ، يَتَوَلَّى<sup>٣</sup> فِيهَا رِجَالٌ رِجَالًا، فَلَوْ أَنَّ الْبَاطِلَ خَلَصَ، لَمْ يَخَفْ عَلَى ذِي حِجْبِي<sup>٤</sup>، وَلَوْ أَنَّ الْحَقَّ خَلَصَ، لَمْ يَكُنْ اخْتِلَافٌ، وَلَكِنْ يُؤَخِّذُ مِنْ هَذَا صُغْتُ<sup>٥</sup>، وَمِنْ هَذَا صُغْتُ، فَيُمَزِّجَانِ فَيَجِيئَانِ مَعًا، فَهَذَا لِكَ اسْتِخْوَذَ الشَّيْطَانُ عَلَى أَوْلِيَائِهِ، وَنَجَا الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ الْحُسْنَى<sup>٦</sup>.

١٦٦ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمَهْرٍ الْعَمِّيِّ

يَرْفَعُهُ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ظَهَرَتِ الْبِدْعُ فِي أُمَّتِي، فَلْيُظْهِرِ الْعَالِمُ عِلْمَهُ، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ»<sup>٨</sup>.

- ١ . «البدء»: الأول، يقال: ضربت بدء، أي أولاً؛ أو الابتداء؛ يقال: بدأت بالشيء بدء، أي ابتداء. أو الإنشاء، يقال: بدأت الشيء بدء، أي أنشأته إنشاءً. ويحتمل البَدْوُ، بمعنى الظهور، مصدر بدأ، أي ظهر. أنظر: التعليق للداماد، ص ١٢٢؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٨١؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٥ (بدأ).
- ٢ . في حاشية «ج»: «أَهْوَاءٌ».
- ٣ . في المحاسن: «يَقْلُدُ».
- ٤ . في «بر» وحاشية «ج»: «حِجَّةٌ». و«الحجى»: العقل والفطنة، والجمع أحجاء. أنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ١٦٥ (حجو).
- ٥ . «الصغث»: قبضة من الشجر والحشيش والشماريخ، أو قبضة من الحشيش مختلطة الرطب باليابس، أو حُرْمَةٌ من الأسل، أي المشدود منه، وهو نبات له أغصان دقاق لا ورق لها. والمراد شيء يسير من هذا ومن هذا، كل منهما مختلط غير يابس. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٨٥؛ المغرب، ص ٢٨٣ (صغث)؛ التعليق للداماد، ص ١٢٣.
- ٦ . في الأصول الستة عشر، ص ١٥٤: «استولى». و«استحوذ»: غلب. جاء بالواو على الأصل؛ لجواز التكلم بكل هذا الباب على الأصل. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٦٣ (حوذ).
- ٧ . الأصول الستة عشر، ص ١٥٤، ح ٧١، عن عاصم بن حميد. المحاسن، ص ٢٠٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٧٤، و ص ٢١٨، ح ١١٤، عن الحسن بن علي بن فضال. وفي الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٣٦؛ وكتاب سليم بن قيس، ص ٧١٨، ح ١٨، بسند آخر عن أمير المؤمنين ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الأصول الستة عشر، ص ٢٨٩، ح ٤٦٦، بسند آخر عن أبي عبد الله من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين ﷺ، مع اختلاف يسير. نهج البلاغة، ص ٨٨، الخطبة ٥٠، مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٢٤٣، ح ١٧٨.
- ٨ . المحاسن، ص ٢٣١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٧٦، بسنده عن محمد بن جمهور العمي. راجع: »

١٦٣ / ٣ . وَيَهَذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

«مَنْ أَتَى ذَا بِدْعَةٍ فَعَظَّمَهَا، فَإِنَّمَا يَسْعَى<sup>٢</sup> فِي هَذَا الْإِسْلَامِ»<sup>٢</sup>.

١٦٤ / ٤ . وَيَهَذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَى اللَّهُ لِصَاحِبِ الْبِدْعَةِ بِالتَّوْبَةِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ أَشْرَبَ قَلْبَهُ حَبِّهَا»<sup>٦</sup>.

١٦٥ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ،

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:

«سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عِنْدَ كُلِّ بِدْعَةٍ - تَكُونُ<sup>٧</sup> مِنْ

بِعْدِي يَكَادُ<sup>٨</sup> بِهَا الْإِيمَانُ - وَلِيَأْتِيَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، مَوْكَلًا بِهِ، يَذُبُّ عَنْهُ، يَنْطَلِقُ بِأَلْفَامٍ مِنْ

١. علل الشرائع، ص ٢٣٥، ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١١٢، ح ٢؛ الغيبة للطوسي، ص ٦٤، ذيل ح ٦٦. الوافي،

ج ١، ص ٢٤٤، ح ١٧٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٦٩، ح ٢١٥٣٨.

١. في شرح المازندراني: «الظاهر أن القائل رسول الله ﷺ».

٢. في المحاسن: «سعى».

٣. المحاسن، ص ٢٠٨، من كتاب مصابيح الظلم، ح ٧٢، بسنده عن محمد بن جمهور العمي. وفي المحاسن،

ح ٧٣؛ وثواب الأعمال، ص ٣٠٧، ح ٦، بسند آخر. الفقيه، ج ٣، ص ٥٧٢، ح ٤٩٥٧، مرسلًا، وفي الثلاثة

الأخيرة عن علي ﷺ مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٢٤٤، ح ١٨٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٦٧، ح ٢١٥٣٢.

٤. في «بس» والمحاسن وعلل الشرائع: «ذلك».

٥. «أشرب قلبه حبها»، أي خالطه، مجهول من الإشراب، وهو خلط لون بلون كأن أحدهما سقى الآخر، ذ «قلبه»

فاعل، أو منصوب بنزع الخافض، أي في قلبه، و«حبها» مفعول. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٤٩١ - ٤٩٢.

(شرب).

٦. علل الشرائع، ص ٤٩٢، ح ١، بسنده عن الحسين بن محمد. وفي المحاسن، ص ٢٠٧، كتاب مصابيح الظلم،

ح ٦٩؛ وثواب الأعمال، ص ٣٠٧، ح ٥، بسندهما عن محمد بن جمهور العمي. الوافي، ج ١، ص ٢٤٥، ح ١٨٣.

٧. في «ج» وحاشية ميرزا رفيعا: «يكون».

٨. الأصوب «يكاد» مجهولاً، من الكيد وهو المكر، والمعنى يُمَكِّرُ أو يُحَارِبُ بِهَا الْإِيمَانَ، أو يراد بسوء.

ويحتمل كونه معلوماً، أي يكاد أن يذهب بها الإيمان. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ١٩٠؛ شرح المازندراني،

ج ٢، ص ٢٨٧؛ امرأة العقول، ج ١، ص ١٨٧.



اللَّهِ، وَيُعَلِّمُ الْحَقَّ وَيَنْوِّزُهُ، وَيَزِدُّ كَيْدَ الْكَافِرِينَ، يُعَبِّرُ<sup>٢</sup> عَنِ الضُّعْفَاءِ<sup>٣</sup>، فَاعْتَبِرُوا<sup>٤</sup> يَا أُولِي الْأَبْصَارِ، وَتَوَكَّلُوا عَلَى اللَّهِ<sup>٥</sup>.

١٦٦ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ<sup>٦</sup>، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٧</sup>؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ رَفَعَهُ:

عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٨</sup> أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ<sup>٩</sup> مِنْ أَبْغَضِ الْخَلْقِ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - لَرَجُلَيْنِ:

٥٥/١

١ . في شرح صدر المتألهين : + «به».

٢ . في «ف» : «ويعتبر». وفي المحاسن: «يعني بدل «يعتبر».

٣ . يعتبر عن الضعفاء، أي يتكلم من جانب الضعفاء العاجزين عن دفع المكائد والشبهات والبدع، يقال: عتبر عن فلان، أي تكلم عنه. وأما كونه كلام الصادق<sup>٧</sup>، أي عتبر النبي<sup>٧</sup> بالولي عن الأئمة الذين استضعفوا في الأرض، فبعيد جداً. أنظر: شروح الكافي والصحاح، ج ٢، ص ٧٢٤ (عبر).

٤ . احتمال صدر المتألهين والمازندراني والفيض الكاشاني والعلامة المجلسي أن يكون قوله: «فاعتبروا» من كلام الصادق<sup>٧</sup>.

٥ . المحاسن، ص ٢٠٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٧١، عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١، ص ٢٤٦، ح ١٨٤.

٦ . في السند تحويل بعطف «علي بن إبراهيم» على «محمد بن يحيى عن بعض أصحابه»، عطف طبقة واحدة على طبقتين؛ فقد وردت رواية محمد بن يحيى عن بعض أصحابه عن هارون بن مسلم، في الكافي، ح ١٨٩، كما وردت رواية محمد بن يحيى العطار عن بعض أصحابنا عن هارون بن مسلم في الكافي، ح ١٠٦٥.

٧ . هكذا في النسخ. وفي الوسائل: + «عن أبيه». وفي المطبوع: + «عن أبيه». وما أثبتناه هو الظاهر؛ فقد أكثر علي بن إبراهيم من الرواية عن هارون بن مسلم مباشرة. وطريق «علي بن إبراهيم» عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، من طرق الكليني المعروفة. وقد عرفت مما تقدم في الكافي، ذيل ح ١٨ منشأ هذا النوع من التحريف. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٤٠٤-٤٠٧.

هذا، وما ورد في بعض الأسناد من توسط والد علي بن إبراهيم بينه وبين مسعدة بن صدقة، غير مأثور من التحريف، ويؤكد ذلك كله أننا لم نجد رواية والد علي بن إبراهيم بتعبير «إبراهيم بن هاشم» عن مسعدة في موضع.

٨ . في «بح» : - «إِنَّ».

رَجُلٌ وَكَلَهُ<sup>١</sup> اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ، فَهُوَ جَائِزٌ<sup>٢</sup> عَنْ قَصْدِ السَّبِيلِ، مَشْعُوفٌ<sup>٣</sup> بِكَلَامٍ بِذَعَةٍ،  
 قَدْ لَهَجَ<sup>٤</sup> بِالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، فَهُوَ فِثْنَةٌ لِمَنْ افْتَنَّ بِهِ، صَالَ<sup>٥</sup> عَنْ هَدْيٍ<sup>٥</sup> مَنْ كَانَ قَبْلَهُ،  
 مُضِلٌّ لِمَنْ افْتَدَى بِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ<sup>٦</sup>، حَمَّالٌ<sup>٧</sup> خَطَايَا غَيْرِهِ، زَهْنٌ<sup>٨</sup> بِخَطِيئَتِهِ.  
 وَرَجُلٌ قَمَشَ جَهْلًا<sup>٩</sup> فِي جَهَالِ النَّاسِ، عَانٍ<sup>١٠</sup> بِأَغْبَاشِ<sup>١١</sup> الْفِثْنَةِ، قَدْ سَمَّاهُ أَشْبَاهَهُ

١ . في حاشية «ض»: «يكله».

٢ . في حاشية «و» و «مرأة العقول» «حائر» من الحيران . وفي «بر»: «جائز» بمعنى المتجاوز . ومعنى قوله: «فهو جائز»، أي مائل ، من الجور بمعنى الميل عن القصد . أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦١٧ (جور).

٣ . هكذا في «الف، ب، ج، ض، و، ي، ح، بر، بس، بف» و شرح المازندراني، أي بلغ حبه شغاف قلبه . وفي حاشية «ي»: «مشغول» . وفي بعض النسخ والمطبوع: «مشعوف» من الشعف، بمعنى شدة الحب وإحراقه القلب، أي غلبه حبّ كلام البدعة وأحرقه . أو من شغفة القلب، وهي رأسه عند معلق النياط، وهو عرق عُلق به القلب، أي بلغ حبه إلى شغفة قلبه . أنظر: لسان العرب، ج ٩، ص ١٧٧ - ١٧٩ (شعف)، (شغف).

٤ . «لهج بالصوم والصلاة»، أي ولع به وأحبه وعلق به شديداً، ليقال: إنّه عالم زاهد، وبذلك يفتن الناس . أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٢٨١ (لهج).

٥ . «الهُدْيُ»: الطريقة والسيرة، ويحتمل كونه «هُدْيُ» بمعنى المقابل للضلال وهو الرشد والدلالة . النهاية، ج ٥، ص ٢٥٣ (هدى).

٦ . في حاشية «ب»: «مماته».

٧ . يجوز فيه القطع عن الإضافة أيضاً.

٨ . في حاشية «ي»: «رهين».

٩ . «قمش جهلاً»، أي جمعه من هاهنا وهاهنا؛ من القمش، وهو جمع الشيء المتفرّق من هاهنا وهاهنا، وذلك الشيء قماش . أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠١٦ (قمش).

١٠ . في «حج، جم»، و حاشية «ي» والوافي: «غان». وفي حاشية «جم»: «غان». وفي حاشية «ش، ي»: «عاف». و«عان»: اسم فاعل بمعنى الأسير، يقال: عَنَّا فيهم، أي أقام فيهم على إسارة واحتبس . أو بمعنى التعب، يقال: غني، أي تعب . أو بمعنى المئثم والمشتغل، يقال: عانا به، أي اهتمّ به واشتغل . ونقل المجلسي عن بعض النسخ: «غان» بمعنى عاش ومقيم؛ من غني بمعنى عاش، أو من غني بالمكان أي أقام به . واختاره الداماد والفيض، وعدّ الداماد ما في المتن من التحريف والتصحيح المستهجن . أنظر: التعليلية للداماد، ص ١٢٦؛ شرح صدر المتألّهين، ص ١٩١؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٩٦؛ الوافي، ج ١، ص ٢٤٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٨٨؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٠ و ٢٤٤٩ (عنو)، (غني).

١١ . «الأغباش» جمع الغبش، وهو شدة الظلمة، أو بقية الليل أو ظلمة آخره . أنظر: لسان العرب، ج ٦، ص ٥٥

النَّاسِ عَالِمًا، وَلَمْ يَغْنِ<sup>١</sup> فِيهِ يَوْمًا سَالِمًا، بَكَرَ<sup>٢</sup> فَاسْتَكْتَزَ<sup>٣</sup>، مَا<sup>٤</sup> قَلَّ مِنْهُ خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ، حَتَّى إِذَا ارْتَوَى<sup>٥</sup> مِنْ أَجْنِ<sup>٦</sup> وَاكْتَنَزَ<sup>٧</sup> مِنْ غَيْرِ طَائِلٍ<sup>٨</sup>، جَلَسَ بَيْنَ النَّاسِ قَاضِيًا<sup>٩</sup> ضَامِنًا<sup>١٠</sup> لِتَخْلِيصِ مَا التَّبَسَّ عَلَى غَيْرِهِ، وَإِنْ خَالَفَ قَاضِيًا سَبَقَهُ، لَمْ يَأْمَنْ أَنْ يَنْقُضَ حُكْمَهُ مَنْ يَأْتِي<sup>١١</sup> بَعْدَهُ، كَيْفَ لِيهِ بِمَنْ كَانَ قَبْلَهُ، وَإِنْ نَزَلَتْ<sup>١٢</sup> بِهِ إِحْدَى الْمُبْهَمَاتِ

«ص ٣٢٢ (غني).

١ . «لم يغن» أي لم يعم ولم يلبث في العلم يوماً تاماً، يقال: غني بالمكان، أي أقام به. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٩٢. (غني).

٢ . «بكر وبكر» أي مضى في البكرة، وهي الغداة والصبح. قال العلامة الفيض: «يعني أنه وإن لم يصرف يوماً في طلب العلم، ولكن خرج من أول الصباح في كسب الدنيا ومتاعها وشهواتها، أو في كسب الجهالات التي زعمته الجهال علماء، وأحدهما هو المعنى بقوله: «ما قلَّ منه خير مما كثر». وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: بكر، أي خرج في طلب العلم بكرة، كناية عن شدة طلبه واهتمامه في كل يوم، أو في أول العمر وابتداء الطلب». وقيل غير ذلك. أنظر: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٨٥ (بكر).  
٣ . في حاشية «بر»: «بكر فاستكير».

٤ . «ما» موصولة، أو موصوفة بمعنى شيئاً وما بعدها صفتها، و«قلَّ» مبتدأ بتقدير «أن»، و«خير» خبره. أو ما بعدها صلة لموصول مقدر، وقيل: الجملة اعتراضية. وضبطها المجلسي: «مما» وجعلها موصولة، صفة لمحذوف، أي فاستكثر من جمع شيء قليله خير من كثيره. أو مصدرية، أي قلته خير من كثرته.

٥ . «ارتوى»، أي شرب وشبع وامتلاء من الشرب، من الري، وهو خلاف العطش. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٣٦٤. (روي).

٦ . «الأجن»: الماء المتغير الطعم واللون غير أنه مشروب. وقيل: المتغير الرائحة. أنظر: المغرب، ص ٢١. (أجن).

٧ . في «ألف» يبح وشرح صدر المتألمين والوافي: «وأكثر». وفي حاشية «بر»: «وأكثر». وفي «بر» وحاشية «ض»: «واكتنز».

٨ . «الطائل»: المزية والغنى، يقال: هذا الأمر لا طائل فيه إذا لم يكن فيه مزية وغنى. قال العلامة المازندراني: «يعني اجتمع له كثير من الشبهات والعلوم المغشوشة بالجهالة والتخيلات التي لا أصل لها ولا نفع ولا فائدة فيها». أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٥٤ (طول).

٩ . في «ألف» ف، بر، وحاشية «ض» يس، والوسائل وشرح صدر المتألمين: «+ ما ضياً».

١٠ . في «ب» «صامتاً».

١١ . في الوسائل: «+ من».

١٢ . في «ش» بر: «نزل». وفي «بو»: «ترك».

المُعْضَلَاتِ، هَيَأُ لَهَا حَشْوًا مِنْ رَأْيِهِ ثُمَّ قَطَعَ بِهِ<sup>١</sup>، فَهُوَ<sup>٢</sup> مِنْ لَبَسِ الشُّبُهَاتِ<sup>٣</sup> فِي مِثْلِ  
 غَزَلِ العَنْكَبُوتِ، لَا يَذْرِي أَصَابَ أَمْ أخطَأَ، لَا يَحْسَبُ<sup>٤</sup> العِلْمَ فِي شَيْءٍ مِمَّا أَنْكَرَ، وَلَا  
 يَرَى أَنَّ وِزَاءَ مَا بَلَغَ فِيهِ مَذْهَبًا، إِنْ قَاسَ شَيْئًا بِشَيْءٍ، لَمْ يَكْذَبْ نَفْرَةً، وَإِنْ أَظْلَمَ عَلَيْهِ  
 أَمْرٌ، اِكْتَنَمَ بِهِ؛ لِمَا يَعْلَمُ مِنْ جَهْلِ نَفْسِهِ<sup>٥</sup>؛ لِكُنِّي لَا يَقَالُ لَهُ: لَا يَعْلَمُ، ثُمَّ جَسَرَ<sup>٦</sup> فَقَضَى،  
 فَهُوَ مِفْتَاحُ<sup>٧</sup> عَشَوَاتِ<sup>٨</sup>، رَكَابُ شُبُهَاتِ، خَبَاطُ<sup>٩</sup> جَهَالَاتِ، لَا يَفْتَدِرُ مِمَّا لَا يَعْلَمُ؛ فَيَسْلَمُ، وَلَا  
 ٥٦/١ يَعْضُ فِي العِلْمِ بِضَرْبِ<sup>١٠</sup> قَاطِعٍ؛ فَيَعْنَمُ، يَذْرِي<sup>١١</sup> الرُّوَايَاتِ ذَرْوَ الرِّيحِ الهَشِيمِ<sup>١٢</sup>، تَنْبِكِي

١ . في «ألف، ب، ج، ف، و، يح، بر، بس، بف» والوسائل والروافي وشرح صدر المتألهين: - «به».

٢ . «هو» راجع إلى ذلك الرجل، و«من» جائزة، و«لبس» بمعنى الاختلاط، أو «لبس» بمعنى الإلباس. واحتمل المازندراني كون «من» موصولة، و«لبس» فعلاً.

٣ . في الروافي: «في بعض النسخ: المشتبهات».

٤ . في «ف»: «لا يجب».

٥ . في الوسائل: «+ لغيره».

٦ . في الروافي: «+ يكره الصواب».

٧ . في حاشية «يح، بع»: «خسر». وفي شرح المازندراني: «وفي بعض النسخ: «ثم جراً» بالجم والراء المهملة من الجراً... وأما «خسر» بالخاء المعجمة بمعنى «هلك» فله معنى، ولكنه لم يثبت».

٨ . احتمل السيد الداماد: «مقناح» من أبنية المبالغة من القنح، وهو العطف وجعل الشيء ذا اعوجاج وانعطاف، أو اسم آلة منه. أنظر: التعليقة للداماد، ص ١٢٩؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٩٧ (فتح).

٩ . «عشوات»: جمع العُشْوَة، وهي الأمر المُكْتَسِب، وأن يركب الرجل أمراً بجهل لا يعرف وجهه، مأخوذ من عشوة الليل، وهي ظلمته. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٢٤٢ (عشو).

١٠ . «الخباط» مبالغة من الخبط، وهو الضرب على غير استواء، كخبط البعير الأرض بيدها، والرجل الشجر بعصاه؛ أو حركة على غير النحو الطبيعي وعلى غير اتساق. أنظر: المفردات للراغب، ص ٢٧٣؛ مجمع

البحرين، ج ٤، ص ٢٤٤ (خبط). ١١ . في «ف»: «بعض».

١٢ . في «يح، بع، جس»: «يذري». وفي «بف»: «يذرو». قال الداماد في التعليقة: «الصحيح إنما يذرو الروايات ذرو الريح الهشيم، وإما يذري الروايات إذراة الريح الهشيم». وقال المازندراني: «ما في الكتاب [وهو كوزن الفعل من الإفعال والمصدر من المجرد] أيضاً صحيح؛ فإن الذرو والإذراء لهما كان بمعنى واحد، صح ذكر أحدهما

مكان الآخر». ومعنى «يذري الروايات»: يطيره ويقبله من حال إلى حال من غير فائدة، كما تفعل الريح بالهشيم من غير شعور بفعله ونفع عائد إليها. وانظر: النهاية، ج ٢، ص ١٥٩ (ذرو).

١٣ . «الهشيم»: نبت يابس متكسر، أو يابس كل كلاً وكل شجر؛ من الهشم، وهو كسر الشيء اليابس،

مِنَهُ الْمَوَارِيثُ، وَتَضْرَحُ مِنْهُ الدَّمَاءُ، يَسْتَحْلُ<sup>٢</sup> بِقَضَائِهِ الْفَرْجَ الْحَرَامَ، وَيَحْرَمُ بِقَضَائِهِ الْفَرْجَ الْحَلَالَ، لَا مَلِيَّةَ<sup>٣</sup> بِإِصْدَارِ<sup>٤</sup> مَا عَلَيْهِ وَرَدَهُ، وَلَا هُوَ أَهْلٌ لِمَا مِنْهُ فَرْطٌ<sup>٥</sup> مِنْ أَدْعَائِهِ عِلْمَ الْحَقِّ<sup>٦</sup>.

١٦٧ / ٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ النَّوْشَاءِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ الْخُرَّاسَانِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ أَصْحَابَ الْمَقَابِيسِ طَلَبُوا<sup>٧</sup> الْعِلْمَ بِالْمَقَابِيسِ، فَلَمْ تَزِدْهُمْ<sup>٨</sup> الْمَقَابِيسُ مِنَ الْحَقِّ إِلَّا بُعْدًا، وَإِنَّ دِينَ اللَّهِ لَا يُصَابُ بِالْمَقَابِيسِ»<sup>٩</sup>.

١. أو الأجراف، أو كل شيء. - أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٣٩ (هشم).

٢. في «ألف، ب»: «تضرح». ٢. في حاشية «بف»: «ويستحل».

٣. في «ب، ف، يس، بف»: «ملي». - و«الملي» - بالهمزة على فعيل، وهو الثقة الغني المقتدر. قال ابن الأثير في النهاية، ج ٤، ص ٣٥٢: «الملي» - بالهمزة - الثقة الغني قد ملأ فهو مليء. - بين الملأ والملاءة - وقد أولوج الناس فيه بترك الهمزة وتشديد الياء، ومنه حديث علي عليه السلام: لا ملي والله بإصدار ما ورد عليه. وقال المازندراني: «فعلى هذا يجوز أن يقرأ بتشديد الياء هنا». وضبطه الدمام: «بملي»، ثم قال: «وفي طائفة من النسخ: لا مليء، من دون الباء».

٤. «الإصدار»: الإرجاع، يقال: أصدرته فصدر، أي أرجعته فرجع. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧١٠ (صدر).

٥. معنى العبارة: أنه فقير ليس له من العلم والثقة قدر ما يمكنه أن يصدر عنه انحلال ما ورد عليه من الإشكالات والشبهات، وليس له قوة عملية وقدرة روحانية على إرجاعه بإيراد الأجوبة الشافية عنها. راجع شروح الكافي.

٦. «فرط»: سبق وتقدم. واحتمل المجلسي: «فرط» بمعنى قصر وضيغ، وهو ظاهر كلام صدر المتألهين. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٤٨ (فرط)؛ شرح صدر المتألهين، ص ١٩١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٩٣.

٧. نهج البلاغة، ص ٥٩، الخطبة ١٧؛ والإرشاد، ج ١، ص ٢٣١، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الأمالي للطوسي، ص ٢٣٤، ح ٤١٦، المجلس ٩، ح ٨، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٢٤٦، ح ١٨٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٩، ح ٣٣١٥٥.

٨. في «ج»: «إن طلبوا».

٩. في «ألف» وشرح صدر المتألهين والمحاسن: «فلم يزدهم».

١٠. المحاسن، ص ٢١١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٧٩، بسنده عن أبي شيبة الخراساني - الوافي، ج ١، ص ٢٥٠، ح ١٨٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٣، ح ٣٣١٦٨.

١٦٨ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام، قَالَ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ سَبِيلُهَا إِلَى النَّارِ»<sup>٢</sup>.

١٦٩ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَقَهْنَاهُ<sup>٣</sup> فِي الدِّينِ، وَأَغْنَانَا اللَّهُ

بِكُمْ عَنِ النَّاسِ، حَتَّى أَنْ الْجَمَاعَةَ مِنَّا لَتَكُونُ<sup>٤</sup> فِي الْمَجْلِسِ مَا يَسْأَلُ<sup>٥</sup> رَجُلٌ

صَاحِبَهُ<sup>٦</sup> تَخْضَرُهُ<sup>٧</sup> الْمَسْأَلَةُ<sup>٨</sup> وَيَخْضَرُهُ جَوَابُهَا فِيمَا مَنَّ.....

- ١ . في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم عن أبيه».
- ٢ . المحاسن، ص ٢٠٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٧؛ وثواب الأعمال، ص ٣٠٧، ح ٢، بسند آخر . وفي الفقيه، ج ٢، ص ١٣٧، ح ١٩٦٤؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٦٩، ح ٢٢٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٦٧، ح ١٨٠٧، بسند آخر عن أبي جعفر وأبي عبدالله عن النبي صلوات الله عليهم، مع زيادة . وفي الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٨١٦؛ والخصال، ص ٦٠٥، أبواب الثمانين وما فوقه، ح ٩؛ والأمالى للمفيد، ص ١٨٧، المجلس ٢٣، ح ١٤، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله . وفي الفقيه، ج ٣، ص ٥٧٣، ح ٤٩٥٧؛ وكمال الدين، ص ٢٥٦، ح ١؛ وكفاية الأثر، ص ٤٠، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله . عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٤، ح ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام . فقه الرضا عليه السلام . ص ٣٨٣، وفي السنة الأخيرة مع اختلاف وزيادة . وراجع: رجال الكشي، ص ١٤٨، ح ٢٣٦ . الوافي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٨٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٧٢، ح ٢١٥٤٧.
- ٣ . في «بر» : «فهنا». ويحتمل في العبارة : فَيَقْنَاهُ، أي فهنا وعلمنا؛ أو فَقَهْنَاهُ، أي صرنا فقهاء؛ أو فَقَّهْنَاهُ، أي عَلَّمْنَا. أنظر شروح الكافي.
- ٤ . في «جم» والوافي: «لنكون».
- ٥ . «ما» في «ما يسأل» نافية، أي لا يحتاج إلى السؤال؛ لحضور جوابها؛ أو زائدة، أو موصولة والعائد محذوف . والأحسن عند المازندراني كون «ما» موصولة، وهو مع صلته مبتدأ والعائد إليه محذوف و«يحضره» خبره والجملة مستأنفة . وفي بعض النسخ: «إلّا ويحضره» وعليه فلا إشكال .
- ٦ . في حاشية «ض» : «+» «إلّا».
- ٧ . في «ج»، بر، وحاشية ميرزا رفيعا، وحاشية بدر الدين، والوسائل والمحاسن : «يحضره».
- ٨ . في حاشية بدر الدين، ص ٦٤ : «أظن أنه قد سقط من الحديث كلمة «إلّا» من قوله : «ويحضره جوابها».

اللَّهُ عَلَيْنَا بِكُمْ، فَرَبَّمَا وَرَدَ عَلَيْنَا الشَّيْءُ<sup>٢</sup> لَمْ يَأْتِنَا فِيهِ عَنكَ وَلَا عَنِ آبَائِكَ شَيْءٍ، فَتَنْظَرْنَا إِلَى أَحْسَنِ مَا يَخْضُرْنَا، وَأَوْفَى الْأَشْيَاءِ لِمَا جَاءَنَا عَنْكُمْ، فَتَأْخُذُ بِهِ؟  
فَقَالَ: «هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ، فِي ذَلِكَ وَاللَّهِ هَلْكَ مَنْ هَلَّكَ يَا ابْنَ حَكِيمٍ». قَالَ<sup>٣</sup>: ثُمَّ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ أَبَا حَنِيْفَةَ؛ كَانَ يَقُولُ: قَالَ عَلِيٌّ وَقُلْتُ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَكِيمٍ لِهَشَامِ بْنِ الْحَكَمِ: وَاللَّهِ، مَا أَرَدْتُ إِلَّا أَنْ يُرْخِصَ لِي فِي الْقِيَاسِ<sup>٤</sup>».

١٧٠ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ<sup>٥</sup>: بِمَا أُوحِدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ: «يَا يُونُسُ، لَا تَكُونَنَّ مُتَبَدِّعًا، مَنْ نَظَرَ بِرَأْيِهِ هَلَّكَ، وَمَنْ تَرَكَ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّهِ<sup>٦</sup> ضَلَّ، وَمَنْ تَرَكَ كِتَابَ اللَّهِ وَقَوْلَ نَبِيِّهِ كَفَرَ<sup>٧</sup>».

١٧١ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَائِ، عَنِ مِثْنَى الْحَنَاطِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup>: تَرَدَّدَ عَلَيْنَا أَشْيَاءٌ لَيْسَ نَعْرِفُهَا<sup>٩</sup> فِي كِتَابِ اللَّهِ<sup>١٠</sup> وَلَا سُنَّةِ<sup>١١</sup>، فَتَنْظُرُ فِيهَا؟

«والتقدير: ما يسأل رجل صاحبه يحضره المسألة إلا ويحضره جوابها، وله نظير وهو يأتي [في ح ١٣] عن قريب في خبر سماعة: إننا نجتمع فتتذكر ما عندنا، فلا يرد علينا شيء، إلا وعندنا فيه شيء مطور».

١ . في المحاسن: «متأ من الله» بدل «فيما من الله».

٢ . في «ف» + «ما».

٣ . في «ف» والوافي والمحاسن: - «قال».

٤ . المحاسن، ص ٢١٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٨٩، بسنده عن محمد بن أبي عمير الوافي، ج ١، ص ٢٥٠، ح ١٩٠. وفي الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٦، ح ١٣٢٨٠، إلى قوله: «فيما من الله علينا بكم».

٥ . الوافي، ج ١، ص ٢٥٠، ح ١٨٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٠، ح ٣٣١٥٧.

٦ . في المحاسن، ح ٩٩: «لأبي جعفر».

٧ . في «ج»، بفتح، «بف» والمحاسن، ح ٩٠ و ٩٩: «يرد».

٨ . في حاشية «بم»، والوافي: «لانعرفها». وفي «جل»: «لا يعرفها».

٩ . في «ج»، بفتح، والوافي والمحاسن، ح ٩٠: - «الله».

١٠ . في «الف» والوسائل: «سنته».

فَقَالَ: «لَا، أَمَا إِنَّكَ إِنْ أَصَبْتَ، لَمْ تُؤْجَرْ؛ وَإِنْ أَخْطَأْتَ، كَذَبْتَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>٢</sup>.

١٧٢ / ١٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ  
٥٧/١ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ الْكَلْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْقَصِيرِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»<sup>٤</sup>.

١٧٣ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ  
الرَّحْمَنِ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مَهْرَانَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: أَضَلَّكَ اللَّهُ، إِنَّا نَجْتَمِعُ فَنَتَذَاكِرُ مَا عِنْدَنَا،  
فَلَا يَرِدُ عَلَيْنَا شَيْءٌ إِلَّا وَعِنْدَنَا فِيهِ شَيْءٌ مُسْطَرٌّ<sup>٥</sup>، وَذَلِكَ مِمَّا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْنَا بِكُمْ، ثُمَّ  
يَرِدُ عَلَيْنَا الشَّيْءُ الصَّغِيرُ لَيْسَ عِنْدَنَا فِيهِ شَيْءٌ، فَيَنْظُرُ<sup>٦</sup> بَعْضُنَا إِلَى بَعْضٍ وَعِنْدَنَا مَا  
يُشَبِّهُهُ، فَنَقْيِسُ عَلَى أَحْسَنِهِ؟

فَقَالَ: «وَمَا لَكُمْ وَلِلْقِيَاسِ؟<sup>٧</sup> إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ هَلَكَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِالْقِيَاسِ».

١ . في «ألف، ض، يح، بر، الوافي»: «قال».

٢ . في المحاسن، ح ٩٩: «يرد علينا أشياء لانجدها في الكتاب والسنة فنقول فيها برأينا، فقال: أما».

٣ . المحاسن، ص ٢١٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٩٠ عن الوشاء؛ وفيه، ص ٢١٥، ح ٩٩، عن ابن محبوب أو

غيره، عن مثنى الحنّاط . الوافي ج ١، ص ٢٥٣، ح ١٩٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٠، ح ٣٣١٥٦.

٤ . راجع الحديث ٨ من هذا الباب ومصادره . الوافي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٨٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٧٢،

ح ٢١٥٤٨ . ٥ . في «ف»: «فذاكرا».

٦ . في «ب، ض، ف، يح، بر، بس، بف» وحاشية «ج، و»: «فما يرد».

٧ . في «ج، ف» وحاشية «ب، ض، يح، الوافي»: «مستطر» . وفي حاشية «ج، يح»: «مسطور».

٨ . في «بف»: «فنتظر» . ٩ . في «بس»: «-و».

١٠ . في «و، بس» وشرح صدر المتألهين: «والقياس».



ثُمَّ قَالَ: «إِذَا جَاءَكُمْ مَا تَعْلَمُونَ، فَقُولُوا بِهِ، وَإِنْ جَاءَكُمْ مَا لَا تَعْلَمُونَ، فَهَاهُنَا وَأَهْوَىٰ<sup>٢</sup> بِيَدِهِ إِلَىٰ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ أَبَا حَنِيفَةَ؛ كَأَن يَقُولُ: قَالَ عَلِيٌّ وَقُلْتُ أَنَا، وَقَالَتِ الصَّحَابَةُ وَقُلْتُ<sup>٣</sup>، ثُمَّ قَالَ: «أَكُنْتُ تَجْلِسُ إِلَيْهِ؟»، فَقُلْتُ: لَا، وَلَكِن هَذَا كَلَامَهُ. فَقُلْتُ: أَضَلَّكَ اللَّهُ، أَمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ النَّاسُ بِمَا يَكْتُمُونَ بِهِ فِي عَهْدِهِ؟ فَقَالَ<sup>٤</sup>: «نَعَمْ، وَمَا يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

فَقُلْتُ: فَضَاعَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ؟ فَقَالَ: «لَا، هُوَ عِنْدَ أَهْلِهِ»<sup>٥</sup>.

١٧٤ / ١٤ . عَنْهُ، عَنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ يُونُسَ، عَنِ أَبَانَ، عَنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ضَلَّ<sup>٦</sup> عِلْمُ ابْنِ شُبَيْرَةَ عِنْدَ الْجَامِعَةِ - إِمْلَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَطَّ عَلَيَّ ﷺ بِيَدِهِ - إِنَّ الْجَامِعَةَ لَمْ تَدْعَ لِأَحَدٍ كَلَامًا، فِيهَا عِلْمُ الْخَلَلِ

١ . في الوسائل: «وإذاه».

٢ . «هاه»: حرف تنبيه للمخاطب؛ أو اسم فعل بمعنى أخذ مخففة هاء. وأصل «هاه»: «هاك» بمعنى أخذ، فحذفت الكاف وعوّضت عنها الهمزة والمد؛ أو هو كناية عن شيء مجهول. احتمال المجلسي كونها: فهازوا. أنظر مرآة العقول، ج ١، ص ١٩٧.

٣ . في الوسائل: «وأومأ». «وأهوى بيده إلى فيه» حال عن فاعل «قال»، بتقدير «قد». والمعنى: مدّ يده إلى فيه وأمالها إليه. أنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣١٧؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٨٥ (هو ا).

٤ . في «ف»: «وعلى أبي حنيفة». ٥ . في «ألف، ف، و»: والوسائل: - «أنا».

٦ . في «ب»: «يح: + «أنا».

٧ . هكذا في «ب، ف، و، يح، بر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٨ . بعضائر الدرجات، ص ٣٠٢، ح ٤؛ والاختصاص، ص ٢٨٢، بسند آخر. الأصول الستة عشر، ص ٢٩٢، ح ٤٣٧؛ بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، وفي كلهما مع اختلاف الوافي، ج ١، ص ٢٥٢، ح ١٩١؛ وفي الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٨، ح ٣٣١٥٣، من قوله: «فقال ومالكم وللقياس».

٩ . «ضلّ»: من الضلال، بمعنى الخفاء والغيوبة حتى لا يرى، أو بمعنى الضياع والهلاك والبطلان والفساد والاضمحلال، أو بمعنى مقابل للهدى والرشاد. وقال الفيض: «أبي ضاع وبطل واضمحل علمه في جنب كتاب الجامعة الذي لم يدع لأحد كلاماً؛ إذ ليس من شيء إلا وهو مثبت فيه». أنظر: الوافي، ج ١، ص ٢٥٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٩٧؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٧٤٨ (ضلل).

وَالْحَرَامِ، إِنَّ أَصْحَابَ الْقِيَّاسِ طَلَبُوا الْعِلْمَ بِالْقِيَّاسِ، فَلَمْ يَزِدَاوَا مِنْ الْحَقِّ إِلَّا بَعْدًا؛ إِنَّ دِينَ اللَّهِ لَا يُضَابُ بِالْقِيَّاسِ.<sup>٢</sup>

١٥ / ١٧٥ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ السَّنَةَ لَا تَقَاسُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَرْءَ<sup>٣</sup> تَقْضِي صَوْمَهَا وَلَا تَقْضِي صَلَاتَهَا؟ يَا أَبَانَ، إِنَّ السَّنَةَ إِذَا قَبِسَتْ مُحِقٌّ<sup>٤</sup> الدِّينِ»<sup>٥</sup>.

١٦ / ١٧٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام عَنِ الْقِيَّاسِ، فَقَالَ: «مَا لَكُمْ وَالْقِيَّاسَ؟<sup>٦</sup> إِنَّ اللَّهَ لَا يُسْأَلُ كَيْفَ أَحَلَّ وَكَيْفَ حَرَّمَ»<sup>٧</sup>.

١٧ / ١٧٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، قَالَ:

حَدَّثَنِي جَعْفَرٌ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام: «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: مَنْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِقِيَّاسٍ، لَمْ يَزَلْ

٥٨/١

١ . في «ب» وحاشية «بف» وشرح صدر المتألهين: «وإن».

٢ . بصائر الدرجات، ص ١٤٦، ح ٢٣؛ وص ١٤٩، ح ١٦، بسنده عن أبان، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١، ص ٢٥٤، ح ١٩٥ .

٣ . هكذا في النسخ والمصادر . وفي المطبوع: «امرأة» .

٤ . «مُحِقٌّ»: أي أبطل ومُحِي، من المحق بمعنى الإبطال؛ أو «مُحَقٌّ» من المُحَقِّ بمعنى التقصان وذهاب البركة، أو ذهاب الشيء كله حتى لا يري منه أثر. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ١٩٦؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٢١؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٣٨ (محق).

٥ . المحاسن، ص ٢١٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٩٧، بسنده عن صفوان بن يحيى، مع زيادة في أوله. راجع: الكافي، كتاب اللذيات، باب الرجل يقتل المرأة والمرأة تقتل الرجل...، ح ١٤٢٠٦؛ والفتحية، ج ٤، ص ١١٨، ح ٥٢٣٩ . الوافي، ج ١، ص ٢٥٣، ح ١٩٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤١، ح ٣٣١٦٥ .

٦ . في الوسائل: «وما» .

٧ . في «ألف» ج، و«بج» بر، بس، «بف» وحاشية «ض» والوافي والوسائل والمحاسن: «وللقياس» .

٨ . المحاسن، ص ٢١٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٩٤، بسنده عن عثمان بن عيسى . الوافي، ج ١، ص ٢٥٤، ح ١٩٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٢، ح ٣٣١٦٥ .

دَهْرَةٌ فِي التَّبَاسِ، وَمَنْ دَانَ اللَّهَ بِالرَّأْيِ، لَمْ يَزَلْ دَهْرُهُ فِي اِزْتِمَاسٍ<sup>١</sup>.  
 قَالَ: وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٢</sup>: «مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِرَأْيِهِ، فَقَدْ دَانَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ، وَمَنْ دَانَ  
 اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ، فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ؛ حَيْثُ أَحَلَّ وَحَرَّمَ فِيمَا لَا يَعْلَمُ»<sup>٣</sup>.

١٨ / ١٧٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَعْقُوبٍ، عَنِ  
 الْحُسَيْنِ بْنِ مِثَاحٍ<sup>٤</sup>، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup>، قَالَ: «إِنَّ إِبْلِيسَ قَاسَ نَفْسَهُ بِأَدَمَ، فَقَالَ: «خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ  
 مِنْ طِينٍ»<sup>٦</sup>، فَلَوْ قَاسَ ° الْجَوْهَرَ الَّذِي خَلَقَ اللَّهُ ° مِنْهُ أَدَمَ بِالنَّارِ، كَانَ ذَلِكَ أَكْثَرَ نُورًا وَضِيَاءً  
 مِنَ النَّارِ»<sup>٧</sup>.

١٩ / ١٧٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُثَيْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَرِيرِ بْنِ  
 زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup> عَنِ الْخَلَالِ وَالْحَرَامِ، فَقَالَ: «حَلَالٌ مُحَمَّدٌ حَلَالٌ أَبَدًا إِلَى

١ . في حاشية «ج» و«: «ارتكاس».

٢ . قرب الإسناد، ص ١١-١٢، ح ٣٥ و٣٦، عن هارون بن مسلم . الوافي، ج ١، ص ٢٥٥، ح ١٩٦؛ الوسائل،  
 ج ٢٧، ص ٤١، ح ٢-٣١٦١.

٣ . في الوافي عن بعض النسخ: «جناح». والظاهر أَنَّ الحسينَ هذا، هو الحسين بن ميثاح. ذكره ابن داود في  
 رجاله، ص ٤٤٦، الرقم ١٥٠، والعلامة أيضاً في خلاصة الأوقال، ص ٢١٧، الرقم ١٢ نقلاً عن ابن الغضائري،  
 وأبوه هو ميثاح المدائني المذكور في رجال النجاشي، ص ٤٢٤، الرقم ١١٤٠، والرجال لابن الغضائري،  
 ص ٨٩، الرقم ١٢٢.

ويؤيد ذلك أن أبا محمد نجد الحسين أو الحسن بن جناح في ما تتبعنا من الأسناد وكتب الرجال.

٤ . الأعراف (٧): ١٢؛ ص (٣٨): ٧٦.

٥ . هكذا في النسخ والمحاسن والوافي وحاشية ميرزا رفيعا وحاشية بدرالدين. وفي المطبوع: «ولو قاس».

٦ . في «ف»: «خلق» بدل «خلق الله».

٧ . المحاسن، ص ٢١١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٨١، عن الحسن بن علي بن يعقوب . الوافي، ج ١، ص ٢٥٦،  
 ح ١٩٧. راجع: علل الشرائع، ص ٨٧، ح ٣.

يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَحَرَامُهُ حَرَامٌ أَبَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يَكُونُ غَيْرَهُ وَلَا يَجِيءُ غَيْرُهُ.

وَقَالَ: «قَالَ عَلِيُّ عليه السلام: مَا أَخَذَ ابْتَدَعَ<sup>١</sup> بِدَعَةٍ إِلَّا تَرَكَ بِهَا<sup>٢</sup> سَنَةً<sup>٣</sup>».

١٨٠ / ٢٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَعِيلِيِّ، عَنْ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيِّ<sup>٤</sup>، قَالَ:

دَخَلَ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ: «يَا أَبَا حَنِيفَةَ، بَلَّغْنِي أَنْكَ تَقِيْسُ؟»  
قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «لَا تَقِيْسُ؛ فَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ جِبْنَ قَالَ: «خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ»<sup>٥</sup>، فَقَاسَ مَا بَيْنَ النَّارِ وَالطِّينِ، وَلَوْ قَاسَ نُورِيَّةَ آدَمَ بِنُورِيَّةِ النَّارِ، عَرَفَ فَضْلَ مَا بَيْنَ النَّوْرَيْنِ، وَصَفَاءَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ<sup>٦</sup>».

١٨١ / ٢١ . عَلِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ قُتَيْبَةَ، قَالَ:

سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَأَجَابَهُ فِيهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: «أَرَأَيْتَ<sup>٧</sup> إِنْ كَانَ كَذَا وَكَذَا، مَا كَانَ يَكُونُ<sup>٨</sup> الْقَوْلُ فِيهَا؟»

فَقَالَ لَهُ: «مَهْ<sup>٩</sup>، مَا أَجَبْتَكَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ، فَهَوَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، لَسْنَا مِنْ

١ . في الوافي: «ما ابتدع أحد».

٢ . بصائر الدرجات، ص ١٤٨، ح ٧، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة في آخره. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٩٣، ح ٥؛ والاختصاص، ص ٣١٣، الوافي، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٢٠١.

٣ . في العلل: «+» رفع الحديث.

٤ . علل الشرائع، ص ٨٦، ح ١، بسنده عن أحمد بن عبد الله. وفيه، ص ٨٧، ح ٣، بسند آخر، وفيهما مع زيادة في آخرهما. الوافي، ج ١، ص ٢٥٧، ح ١٩٨؛ البحار، ج ٤٧، ص ٢٢٦، ح ١٦. ولم يرد هذا الحديث في مرآة العقول.

٥ . قال المازندراني: «أَرَأَيْتَ»، كلمة تقولها العرب عند الاستخبار، بمعنى أخبرني. وتأوها مفتوحة أبداً.

٦ . هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «ما يكون». وفي البصائر: «ما كان».

٧ . في الوافي: «كلمة مهة زجر؛ يعني اكفف، فإنَّ ما أجبتك به ليس صادراً عن الرأي والقياس حتى تقول: أَرَأَيْتَ، الذي هو سؤال عن الرأي، بل هو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وليس معنى ذلك ما يفهمه الظاهر يون أنَّ شأنهم صلى الله عليه وآله وسلم حفظ الأقوال خلفاً عن سلف حتى يكون فضلهم على سائر الناس في قوة الحفظ للمسموعات أو

«أَرَأَيْتَ» فِي شَيْءٍ؟<sup>٢</sup>

١٨٢ / ٢٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا، قَالَ: ٥٩/١

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: «لَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيَّةَ، فَلَا تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ؛ فَإِنَّ كُلَّ

سَبَبٍ وَتَسْبٍ وَقَرَابَةٍ وَوَلِيَّةٍ وَبِدْعَةٍ وَشُبْهَةٍ مُنْقَطِعٌ، إِلَّا مَا أَثْبَتَهُ الْقُرْآنُ».

٢٠ - بَابُ الرَّدِّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ

وَجَمِيعِ مَا يَخْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ<sup>٧</sup> إِلَّا وَقَدْ جَاءَ فِيهِ<sup>٨</sup> كِتَابٌ أَوْ سُنَّةٌ

١٨٣ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَلِيدٍ،

«بِكثرة المحفوظات، بل المراد أن نفوسهم القدسية استكملت بنور العلم وقوة المعرفة بسبب اتباع الرسول ﷺ بالمجاهدة والعبادة مع زيادة استعداد أصلي وصفاء فطري وطهارة غريزية حتى أحبهم الله، كما قال: «فَأَتَى عِيسَى بِحُبِّكُمْ اللَّهُ» [آل عمران (٣): ٣١] ومن أحبه الله يفيض عليه من لدنه أنواراً وأسراراً عرفانية من غير واسطة أمر مبين من سماع أو رواية أو اجتهاد، بل بأن تصير نفسه كمرآة مجلوة يحاذي بها شطر الحق، فينعكس إليها الأمر كما هو عليه. وانظر أيضاً: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٣١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٠١.

١ . في «ف»: «لسنا من رأيت».

٢ . في البصائر: «لسنا نقول برأينا من شيء».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٣٠٠، ح ٨، بسنده عن يونس عن عنبسة. والمذكور في بعض مخطوطاته: «عن قتيبة» . الوافي، ج ١، ص ٢٥٨، ح ١٩٩.

٤ . إشارة إلى الآية ١٦ من سورة التوبة (٩): «أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَقُلْ اللَّهُ الَّذِينَ جَهِدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَخْجَدُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ» . «والوليعة»: كل ما يتخذه الإنسان معتمداً عليه وليس من أهله، أو خاصة الرجل وبطانته؛ والمراد المعتمد عليه في أمر الدنيا والدين، أو في أمر الدين وتقرير الشريعة، وأما اعتماد المؤمنين بعضهم على بعض والاعتماد على الأئمة الطاهرين ﷺ فيرجع إلى الاعتماد على الله سبحانه. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٣٤٨؛ المفردات للراغب، ص ٨٨٣ (ولج).

٥ . في الرسائل، ح ٣٣٤٦٩: «باطل مضمحل» بدل «منقطع».

٦ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥١٥٠، مع زيادة. الوافي، ج ١، ص ٢٦١، ح ٢٠٣. الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢٥، ح ٣٣٣٨٥؛ و ص ١٥٦، ح ٣٣٤٦٩؛ البحار، ج ٢٤، ص ٢٤٥، ح ٣.

٧ . في «ف»: «إليه الناس» .

٨ . في «بر»: «في».

عَنْ مُرَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ بَيِّنَاتٍ كُلَّ شَيْءٍ<sup>٢</sup>، حَتَّى وَاللَّهِ، مَا تَرَكَ اللَّهُ شَيْئًا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ الْعِبَادُ حَتَّى لَا يَسْتَطِيعَ عَبْدٌ يَقُولُ: لَوْ كَانَ<sup>٣</sup> هَذَا أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا<sup>٤</sup> وَقَدْ أَنْزَلَهُ اللَّهُ فِيهِ»<sup>٥</sup>.

١٨٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ<sup>٦</sup>، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ،

عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسٍ<sup>٧</sup>:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمْ يَدَعْ شَيْئًا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ<sup>١٠</sup> إِلَّا أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ، وَبَيَّنَّهُ لِرَسُولِهِ عليه السلام، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا،

١ . في المحاسن: «تبييناً لكل».

٢ . إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل (١٦): «وَوَضَّعْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِكُلِّ شَيْءٍ».

٣ . «لو»: للمتني، أو للشرط، والجزاء محذوف، أو جزاؤه «أنزل». وكان تامة أو ناقصة وخبره مقدر. أنظر:

شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٣٥؛ الوافي، ج ١، ص ٢٦٦؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٢٠٢.

٤ . الاستثناء منقطع وإلا حرف استثناء بمعنى لكن، أو الكلام استئناف لتأكيد ماسبق. وإلا حرف تنبيه. والأول أولى. أنظر شروح الكافي.

٥ . المحاسن، ص ٢٦٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥٢، عن علي بن حديد؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ٤٥١، بسنده عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن علي بن حديد. الوافي، ج ١، ص ٢٦٥، ح ٢٠٥.

٦ . الخبر رواه الصفار في بصائر الدرجات، ص ٦، ح ٣، عن عبدالله بن جعفر، عن محمد بن عيسى، عن الحسين بن المنذر، لكن المذكور في بعض نسخه المعتمدة: «محمد بن عيسى، عن يونس، عن الحسين بن المنذر».

٧ . في «ب، ي، ح، ر»: «عمر بن قيس». والصواب ما في المتن وأكثر النسخ؛ فإن ابن قيس هذا، هو عمر بن قيس الماصر أبو الصباح. راجع: التاريخ الكبير، ج ٦، ص ١٨٦، الرقم ٢١٢١؛ الثقات لابن حبان، ج ٧، ص ١٨١؛ تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٠، الرقم ٨١٥؛ تهذيب الكمال، ج ٢١، ص ٤٨٤، الرقم ٤٢٩٦؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٨، ص ١٨٤.

هذا، والظاهر بل الصريح من تهذيب التهذيب و تهذيب الكمال أن الماصر لقب لقيس. وهذا الأمر يفيدنا في ما يأتي في الكافي، ح ٤٣٧.

٨ . في الكافي، ح ١٣٦٥: «سمعتهم يقول».

٩ . هكذا في «أ، و، ي، ح» والكافي، ح ١٣٦٥. وفي المطبوع وسانر النسخ «يحتاج».

١٠ . في الكافي، ح ١٣٦٥ والبصائر والمعاشي: «إلى يوم القيامة».

وَجَعَلَ عَلَيْهِ ذَلِيلًا يَنْدُلُ عَلَيْهِ، وَجَعَلَ عَلَيَّ مَنْ تَعَدَى ذَلِكَ الْوَحْدَ حَدًّا<sup>٢</sup>.

١٨٥ / ٣ . عَلِيٌّ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ يُوسُفَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ هَارُونَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا خَلَقَ اللَّهُ خَلَالًا وَلَا خَرَامًا إِلَّا وَلَهُ حَدٌّ كَحَدِّ الدَّارِ،

فَمَا كَانَ مِنَ الطَّرِيقِ، فَهُوَ مِنَ الطَّرِيقِ، وَمَا كَانَ مِنَ الدَّارِ، فَهُوَ مِنَ الدَّارِ حَتَّى أُرْشَى<sup>٣</sup>

الْخَدَشِ<sup>٤</sup> فَمَا سِوَاهُ، وَالْجَلْدَةَ<sup>٥</sup> وَتَصِفُ الْجَلْدَةَ<sup>٦</sup>.

١٨٦ / ٤ . عَلِيٌّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُوسُفَ، عَنْ حَمَّادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَفِيهِ كِتَابٌ أَوْ سُنَّةٌ»<sup>٧</sup>.

١٨٧ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ ..... ← ٦٠/١

١ . في الكافي، ح ١٣٦٦٠ - وذلك.

٢ . الكافي، كتاب الحدود، باب التحديد، ح ١٣٦٦٠. وفي بصائر الدرجات، ص ٦، ح ٣، بسنده عن محمد بن عيسى، إلى قوله: «ذليلًا يندل عليه». تفسير العياشي، ج ١، ص ٦، ح ١٣، عن عمرو بن قيس. راجع: الكافي، كتاب الحدود، باب التحديد، ح ١٣٦٥٦. الوافي ج ١، ص ٢٦٧، ح ٢٠٧.

٣ . «الأرش»: ما يأخذه المشتري من البائع إذا أطلع على عيب في المبيع، وأروش الجراحات من ذلك؛ لأنها جابرة عما حصل فيها من النقص. وسُمي أرشاً لأنه من أسباب النزاع، يقال: أرشْتُ بينهم إذا وقعت بينهم، أي أفسدت. النهاية، ج ١، ص ٣٩ (أرش).

٤ . «الخدش»: مصدر بمعنى قشر الجلد بعود ونحوه، ثم سُمي به الأثر؛ ولهذا يجمع على الخدوش. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ١٤ (خدش). ٥ . في حاشية «ج»: «وما».

٦ . «الجلد والجلدة»: هي الضربة بالسطح، أي ضرب الجلد، يقال: جلده الحدَّ، أي ضربه وأصابه جلده. أنظر: لسان العرب، ج ٣، ص ١٢٥ (جلد).

٧ . الكافي، كتاب الحدود، باب التحديد، ح ١٣٦٥٨؛ والمحاسن، ص ٢٧٣، من كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٧٣، بسند آخر عن أبان بن عثمان. وفي بصائر الدرجات، ص ١٤٨، ح ٧، بسند آخر، مع زيادة الوافي، ج ١، ص ٢٦٨، ح ٢٠٨.

٨ . بصائر الدرجات، ص ٣٠٢، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٢٨١، بسند آخر عن سماعة عن العبد الصالح عليه السلام مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٢٧٤، ح ٢١٥.

٩ . هكذا في «ض»، و«جر» وحاشية «ف». وفي «الف»، ب، ج، ف، يح، بر، بس، بف، والمطبوع: «عن أبيه».

يونس<sup>١</sup>، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:  
 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِذَا حَدَّثْتُكُمْ بِشَيْءٍ، فَاسْأَلُونِي مِنْ كِتَابِ اللَّهِ». ثُمَّ قَالَ فِي بَعْضِ  
 حَدِيثِهِ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله نَهَى عَنِ الْقَيْلِ وَالْقَالِ، وَفَسَادِ الْمَالِ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ، فَقِيلَ  
 لَهُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، أَيْنَ هَذَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «لَا خَيْرَ فِي  
 كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ»<sup>٢</sup> وَقَالَ: «وَلَا تَوَلَّوْا السُّفَهَاءَ  
 أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا»<sup>٣</sup> وَقَالَ: «لَا تَسْتَلُوا عَنَ أَشْيَاءَ إِنْ تَبَدَّدَ لَكُمْ تَسْوُكُمُ»<sup>٤</sup>.

• والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى [بن عبيد] عن يونس [بن عبد الرحمن] في  
 أسناد كثيرة جداً عليه السلام بعضها في هذا الباب والباب السابق. وللمصنف طريقان معروفان إلى يونس بن  
 عبد الرحمن، أشهرهما وأكثرهما تكراراً هذا الطريق. أضف إلى ذلك أننا لم نجد رواية إبراهيم بن هاشم عن  
 محمد بن عيسى من غير طريق ولده علي في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ٣٨٠-٣٨٦؛  
 و ص ٣٩٣-٣٩٤.

١. فد أكثر يونس - وهو ابن عبد الرحمن - من الرواية عن عبدالله بن سنان ولم نجد توسط «حماد» بينهما في  
 غير هذا المورد. والخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٢٦٩، ح ٣٢٩ بسنده عن يونس بن عبد الرحمن عن  
 عبدالله بن سنان. وورد في الكافي، ح ٩٣٤٧ أيضاً بسنتين عن يونس عن عبدالله بن سنان، وابن مسكان عن أبي  
 الجارود. فالظاهر زيادة عن «حماد» في السند. ووجه زيادته ظاهر لمن تأمل في هذا السند والسند المتقدم.  
 راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٣٠٤-٣٠٥، و ص ٣٢٩.

٢. في الكافي، ح ٩٣٤٧ والتهذيب: «عن».

٣. في الكافي، ح ٩٣٤٧ والتهذيب: «بعض».

٤. في الكافي، ح ٩٣٤٧ والتهذيب: «إِنَّ اللَّهَ» بدل «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله».

٥. في حاشية «ض»: «في».

٦. النساء (٤): ١١٤.

٧. النساء (٤): ٥.

٨. الكافي، كتاب المعيشة، باب آخر منه في حفظ المال وكراهة الإضاعة، ح ٩٣٤٧: «عن علي بن إبراهيم، عن  
 محمد بن عيسى، عن يونس؛ وعدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه جميعاً، عن يونس، عن  
 عبدالله بن سنان وابن مسكان، عن أبي الجارود». و«عن يونس» في الطريق الأول زائد كما يأتي في موضعه.  
 وفي المحاسن، ص ٢٦٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥٨، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبدالله بن سنان،  
 عن أبي الجارود؛ التهذيب، ج ٧، ص ٢٣١، ح ١٠١٠، بسنده عن يونس، عن عبدالله بن سنان أو ابن مسكان،



١٨٨ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ نَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ حُنَيْنٍ، قَالَ:  
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا مِنْ أَمْرٍ يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَانِ إِلَّا وَلَهُ أَضَلُّ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَكِنْ لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُ الرِّجَالِ»<sup>١</sup>.

✓ ١٨٩ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بِنْتِ صَدَقَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ الرَّسُولَ صلى الله عليه وسلم، وَأَنْزَلَ إِلَيْهِ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَأَنْتُمْ أُمِّيُونَ<sup>٢</sup> عَنِ الْكِتَابِ وَمَنْ أَنْزَلَهُ، وَعَنِ الرَّسُولِ وَمَنْ أَرْسَلَهُ عَلَيَّ<sup>٣</sup> حِينَ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ، وَطَوَّلِ هَجْعَةً<sup>٤</sup> مِنَ الْأُمَمِ، وَأَنْبَسِطِ مِنَ الْجَهْلِ، وَأَعْتَزِضِ مِنَ الْفِتْنَةِ، وَأَنْتِقِضِ مِنَ الْمُبْزَمِ، وَعَمِي عَنِ

١. عن أبي الجارود. راجع: الكافي، كتاب المعيشة، باب آخر منه في حفظ المال وكراهة الإضاعة، ح ٩٣٥٠؛ وتحف العقول ص ٤٤٣. الوافي، ج ١، ص ٢٦٩، ح ٢١٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٨٣، ح ٢٤٢٠٨؛ البحار، ج ٤٦، ص ٣٠٣، ح ٥٠.

٢. المحاسن، ص ٢٦٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥٥ عن الحسن بن علي بن فضال. وفي الكافي، كتاب الموارث، باب آخر منه، ح ١٣٥٩٦، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال والحجال، عن نعلبة بن ميمون، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ التهذيب، ج ٩، ص ٣٥٧ ح ١٢٧٥، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال والحجال، عن نعلبة بن ميمون، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام وفيها مع زيادة في أولهما. وراجع: الكافي، كتاب الموارث، باب نادر، ح ١٣٣٤١. الوافي، ج ١، ص ٢٦٧، ح ٢٠٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٩٣، ح ٣٣٠٢٥.

٣. «الأُمِّيون»: جمع الأُمِّي وهو في اللغة منسوب إلى أمة العرب، وهي التي لم تكن تكتب ولا تقرأ، فاستعير لكل من لا يعرف الكتابة ولا القراءة، وضمن ما يعذى به عن «كالنوم والغفلة. أنظر: المغرب، ص ٢٨ (اسم)؛ الوافي، ج ١، ص ٢٧١.

٤. في تفسير القمي: «ومن أرسله، أرسله علي».

٤. «الهَجْعَةُ»: هي طائفة من الليل، أو النوم ليلاً، أو نومة خفيفة من أوله. والمراد هاهنا الغفلة والجهالة. أنظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٣٦٧ (هجمع).

الحَقُّ<sup>١</sup>، وَاغْتِسَابُ<sup>٢</sup> مِنَ الْجَوْرِ، وَامْتِحَاقُ<sup>٣</sup> مِنَ الدِّينِ، وَتَلَطُّ<sup>٤</sup> مِنَ الْحَزْبِ عَلَى جِسْمِ  
 اضْفِرَارٍ مِنَ رِيَاضِ جَنَاتِ الدُّنْيَا، وَيُبْسُ مِنَ أُغْصَانِهَا، وَانْتِبَارٌ<sup>٥</sup> مِنْ وَرَقِهَا، وَيَأْسٌ مِنْ  
 ثَمَرِهَا، وَأَعْوِزَارٌ<sup>٦</sup> مِنْ مَائِهَا، قَدْ دَرَسَتْ أَغْلَامُ الْهَدْيِ، وَظَهَرَتْ<sup>٧</sup> أَغْلَامُ الرَّدَى<sup>٨</sup>، فَالِدُنْيَا  
 ٦١/١ مُتَجَهِّمَةٌ<sup>٩</sup> فِي وُجُوهِ أَهْلِهَا مُكْفَهْرَةٌ<sup>١٠</sup>، مُدْبِرَةٌ<sup>١١</sup> غَيْرُ مُقْبِلَةٍ، نَحَرَتْهَا الْفِتْنَةُ، وَطَعَامُهَا

١. في تفسير القمي: «وانتشار من الخوف».

٢. «الاعتساف»: من العسف، بمعنى الأخذ على غير الطريق، أو ركوب الأمر من غير روية، فنقل إلى الظلم والجور. والمراد به ترذدهم في الضلالة. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٢٣٦ (عسف)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٥٤.

٣. «الامتحاق»: من المحق، وهو المحو والإبطال. وقيل: هو ذهاب الشيء كله حتى لا يرى له أثر. أنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٣٨ (محق).

٤. «التلطي»: اشتعال النار والتهاب، أصله من «لطي» وهي اسم من أسماء النار. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٨٢ (لطي).

٥. في «ألف، و» وحاشية «ب، ج، بر» وتفسير القمي: «انتشار».

٦. «اغورار الماء»: ذهابه إلى باطن الأرض. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٤ (غور).

٧. هكذا في النسخ والمصادر. وفي المطبوع: «فظهرت».

٨. «الردى»: الهلاك، يقال: ردى - بالكسر - يردى ردى، أي هلك. والمراد هاهنا الضلال. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٥ (ردى)؛ التعليقة للدماماد، ص ١٤١.

٩. هكذا في حاشية: «ظ، بح، بع، جو، جه» ونهج البلاغة. وفي مرآة العقول، ج ١، ص ٢٠٦: «في بعض النسخ بتقديم الجيم على الهاء، وهو الصواب. يقال: فلان يتجهمني، أي يلقيني بغلظة وجه كربه». وفي «ش، ض، بح، بع، بو، جج، جم، جه، جو» والمطبوع: «متجهمة». واختاره الدماماد في التعليقة، ص ١٤١. والميرزا ريفعا في حاشيته على الكافي، ص ٢١١، وقال: «التهجيم: مبالغة الهجوم. والهجوم: الدخول بلا إذن. والمراد بتهجيمها في وجوه أهلها: ملاقاتها لهم لاعلى وفق مأمولهم وامتثالهم». وقرأ السيد بدرالدين في حاشيته على الكافي، ص ٦٧ «مهجمة» وقال: «الدنيا مهجمة، أي يابسة لاخير فيها، من قولهم: هجم ما في الضرع: حبله. ومنه أهدجت الناقة: يبس ما في ضرعها».

١٠. «مكفهرة»: عابسة ومتغيرة لونه إلى لون الغبار مع الغلظ، يقال: اكفهز الرجل، أي عبس، أو ضرب لونه إلى القبرة مع الغلظ، وهذا لشدة غيظها من أهلها. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٨٠٩ (كفهز)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٥٧.

١١. «مدبرة» مرفوعة على أنها خبر للدنيا بعد خبر، أو منصوبة على الحالية. التعليقة للدماماد، ص ١٤١.

الْجِيفَةُ، وَشِعَارُهَا<sup>١</sup> الْخَوْفُ، وَدِفَارُهَا<sup>٢</sup> السَّيْفُ، مُرْقَتُمْ كُلُّ مُمَرَّقٍ، وَقَدْ أَعْمَتَ عَيْونُ  
أَهْلِهَا، وَأَظْلَمَتَ عَلَيْهَا أَيَّامُهَا، فَذِ قَطَعُوا أَرْحَامَهُمْ، وَسَفَكُوا دِمَاءَهُمْ، وَدَفَنُوا فِي  
التُّرَابِ الْمُؤَوَّدَةِ<sup>٣</sup> بَيْنَهُمْ مِنْ أَوْلَادِهِمْ<sup>٤</sup>، يَجْتَازُ دُونَهُمْ<sup>٥</sup> طَيْبُ<sup>٦</sup> الْعَيْشِ وَزَفَاهِيئُهُ  
خَفُوضِ<sup>٧</sup> الدُّنْيَا، لَا يَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ ثَوَابًا، وَلَا يَخَافُونَ - وَاللَّهِ - مِنْهُ عِقَابًا، حَيْثُهمُ أَعْمَى  
نَجِسُ<sup>٨</sup>، وَمَيِّتَهُمْ فِي النَّارِ مُبْلِسُ<sup>٩</sup>، فَجَاءَهُمْ<sup>١٠</sup> بِنُسْخَةِ مَا فِي الصُّخْبِ الْأُولَى<sup>١١</sup>،  
وَتَصْدِيقِ الَّذِي بَيَّنَّ يَدْيِهِ، وَتَفْصِيلِ الْخَلَالِ مِنْ زَنْبِ الْحَرَامِ، ذَلِكَ الْقُرْآنُ فَاسْتَنْطِقُوهُ  
وَلَنْ يَنْطِقَ لَكُمْ، أُخْبِرْكُمْ عَنْهُ؛ إِنَّ فِيهِ عِلْمَ مَا مَضَى وَعِلْمَ مَا يَأْتِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ،

- ١ . «الشعار»: الثوب الذي يلي الجسد؛ لأنه يلي شعره . النهاية، ج ٢، ص ١٠٠ (شعر).
- ٢ . «الدثار»: الثوب الذي يكون فوق الشعار . النهاية، ج ٢، ص ٤٨٠ (دثر).
- ٣ . في «الف، بس»: «المؤودة». و«المؤودة»: البنت المدفونة حية، يقال: وأد بته يتد، أي دفنها حية. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٤٦ (وَأد).
- ٤ . في التعليقة للداماد: «الظرف الأول متعلق بـ «دفنوا» والثاني بـ «المؤودة»، أي دفنوا في التراب بينهم المؤودة من أولادهم.
- ٥ . «يجتاز» أي يمر. وفي «ب، ف، بح، بر» حاشية «ج، ض» وحاشية ميرزا رفيعا: «يجتاز دونهم» أي يراد. وفي حاشية «ب»: «يجتازون دونهم». وفي «و» وحاشية «بج»: «يجتازونهم». وفي «الف»: «يجتازون دونهم». وفي حاشية «بف»: «يجتازونه». وفي حاشية «ض»: «يجتاز دونهم» أي يجمع ويضم، من الحياة.
- ٦ . في حاشية «ض، ظ، جه»: «طلب».
- ٧ . في «ف، ب، ج» وحاشية «ج»: «حفوظ». و«الخفوض»: جمع الخفض، بمعنى الذعة والراحة والسكون والسير اللين. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٤ (خفض).
- ٨ . في «بج، بع، بف، بر، جه» وحاشية «ج»: «نحس». وفي حاشية «بج» والتعليقة للداماد وحاشية ميرزا رفيعا: «بخس» بمعنى عديم المعرفة، ناقص الحظ. وقال المجلسي في مرآة العقول: «هو تصحيف».
- ٩ . «المبلس»: اسم فاعل من الإبلاس، وهو الغم والانكسار والحزن واليأس من رحمة الله تعالى، ومنه سمي إبليس. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩٠٩ (بلس).
- ١٠ . في تفسير القمي: «النبي ﷺ».
- ١١ . في الوافي: «الصحف الأولى: الكتب المنزلة من قبل كالتوراة والإنجيل والزبور وصحف إبراهيم وغيرها، وهي المراد بالذي بين يديه، وكل أمر تقدم أمراً متظراً قريباً منه، يقال: إنه جاء بين يديه». وقيل غير ذلك. أنظر شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٦١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٠٧.

وَحُكْمَ مَا بَيْنَكُمْ، وَبَيَانَ مَا أُصْبَحْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ، فَلَوْ سَأَلْتُمُونِي عَنْهُ، لَعَلَّمْتُكُمْ<sup>١</sup>.

١٩٠ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ

عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أُغَيْنَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَدْ وَلَدَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَعْلَمُ كِتَابَ اللَّهِ، وَفِيهِ  
بَدَأَ الْخَلْقَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَفِيهِ خَبَرُ السَّمَاءِ وَخَبَرُ الْأَرْضِ، وَخَبَرُ الْجَنَّةِ  
وَخَبَرُ النَّارِ، وَخَبَرُ مَا كَانَ وَخَبَرُ<sup>٢</sup> مَا هُوَ كَائِنٌ، أَعْلَمُ ذَلِكَ كَمَا أَنْظَرُ<sup>٣</sup> إِلَى كَفِّي، إِنَّ اللَّهَ  
يَقُولُ: فِيهِ بَيِّنَاتٌ كُلُّ شَيْءٍ<sup>٤</sup>».

١٩١ / ٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ

إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «كِتَابَ اللَّهِ فِيهِ نَبَأٌ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبَرٌ مَا بَعْدَكُمْ، وَفَضْلٌ مَا  
بَيْنَكُمْ، وَنَحْنُ نَعْلَمُهُ<sup>٥</sup>».

١ . تفسير القمي، ج ١، ص ٢ مرسلًا، عن علي ﷺ؛ وفي نهج البلاغة، ص ١٢١، الخطبة ٨٩، من قوله: «أرسله على

حين فترة مع اختلاف سير. وراجع: نهج البلاغة، ص ٢٢٣، الخطبة ١٥٨. الوافي، ج ١، ص ٢٧٠، ح ٢١١.

٢ . في «و، بر، بس»: «بكتاب».

٣ . في «ألف، ج، ض، ف، و، يع، بس، بف» والوافي: -- «خير».

٤ . في البصائر، ص ١٩٧: «كأنما».

٥ . إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل (١٦): «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ».

٦ . بصائر الدرجات، ص ١٩٧، ح ٢، عن محمد بن عبد الجبار. وفيه، ص ١٩٤، ح ٧؛ والكافي، كتاب الحجّة، باب

أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة...، ح ٦١٣؛ و باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان و...، ح ٦٨١، بسند آخر، مع

اختلاف. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٦٦، ح ٥٦، عن يونس، عن عدّة من أصحابنا، عن أبي عبد الله ﷺ مع

اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٢١٢.

٧ . بصائر الدرجات، ص ١٩٦، ح ١٠، عن محمد بن عيسى، عن إسماعيل بن جابر (والمذكور في بعض نسخ

البصائر المعتبرة: محمد بن عيسى، عن علي بن النعمان، عن إسماعيل بن جابر). وفي الكافي، كتاب الحجّة،

باب في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى...، ح ٧٠٦، بسند آخر مع زيادة واختلاف. وفي تفسير العياشي،

١٩٢ / ١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَهْرَانَ، ٦٢/١  
عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ سَمَاعَةَ:  
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَكُلُّ شَيْءٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله،  
أَوْ تَقُولُونَ<sup>٢</sup> فِيهِ<sup>٣</sup>؟  
قَالَ: «بَلْ كُلُّ شَيْءٍ<sup>٤</sup> فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله»<sup>٥</sup>.

## ٢١ - بَابُ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ

١٩٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ  
عَمْرِو بْنِ يَمَانٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسِ الْهَلَالِيِّ، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِنِّي سَمِعْتُ مِنْ سَلْمَانَ وَالْمِقْدَادِ وَأَبِي دَرٍّ شَيْئاً مِنْ  
تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَأَخَادِيثَ عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ صلى الله عليه وآله غَيْرَ مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ، ثُمَّ سَمِعْتُ مِنْكَ  
تَصْدِيقَ مَا سَمِعْتُ<sup>٢</sup> مِنْهُمْ، وَرَأَيْتُ فِي أَيْدِي النَّاسِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ

ح ١، ص ٣، ح ٢، عن يوسف بن عبدالرحمن رفعه إلى الحارث الأعور، عن علي، عن الرسول، عن  
جبرئيل عليه السلام، مع اختلاف وزيادة؛ نهج البلاغة، ص ٥٣٠، الحكمة ٣١٣، مع اختلاف . الوافي، ج ١، ص ٢٧٣،  
ح ٢١٣.

١ . في البصائر: «كُلُّ شَيْءٍ تَقُولُ بِهِ» بدل «أَكُلُّ شَيْءٍ».

٢ . في «ألف، بر» والوافي: «يَقُولُونَ».

٣ . في البصائر: «بِرَأْيِكُمْ». والضمير في قوله: «فِيهِ» راجع إلى «كُلُّ شَيْءٍ»، والمعنى: أَوْ تَقُولُونَ وَتَحْكُمُونَ فِيهِ  
بِأَرَأَيْكُمْ، أَمْ بِالْهَامِ مَجْدَّدَ رَبَّانِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْبِقَ ذِكْرُهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. أنظر: شرح المازندراني، ج ٢،  
ص ٣٦٩؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٠٩.

٤ . في البصائر: «وَقَوْلُهُ».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٣٠١، ح ١، عن أحمد بن محمد . الاختصاص، ص ٢٨١، عن أحمد بن محمد بن عيسى،  
عن محمد بن خالد البرقي . الوافي، ج ١، ص ٢٧٣، ح ٢١٤.

٦ . في حاشية «ج»: «عَنْ النَّبِيِّ» بدل «نَبِيِّ اللَّهِ». ٧ . في «ب»: «سَمِعْتُهُ».

وَمِنَ الْأَحَادِيثِ عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ أَنَّكُمْ تَخَالِفُونَهُمْ فِيهَا، وَتَزْعُمُونَ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ بَاطِلٌ، أَفْتَرَى النَّاسَ يَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَعَمِّدِينَ، وَيَفْسُرُونَ الْقُرْآنَ بِأَرْبَابِهِمْ؟

قَالَ: فَأَقْبَلْ عَلَيَّ، فَقَالَ: «قَدْ سَأَلْتُ فَأَفْهَمَ الْجَوَابَ، إِنَّ فِي أَيْدِي النَّاسِ حَقًّا وَبَاطِلًا، وَصِدْقًا وَكُذْبًا، وَنَاسِخًا وَمُنْسُوخًا، وَعَامًّا وَخَاصًّا، وَمُحْكَمًا وَمُشَابِهًا، وَحِفْظًا وَوَهْمًا،<sup>١</sup> وَقَدْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَهْدِهِ، حَتَّى قَامَ خَطِيبًا، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ الْكُذَّابَةُ<sup>٢</sup>، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، ثُمَّ كَذَبَ<sup>٣</sup> عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَإِنَّمَا أَتَاكُمْ الْحَدِيثُ مِنْ أَرْبَعَةِ لَيْسَ<sup>٤</sup> لَهُمْ خَامِسٌ:

٦٣/١ رَجُلٍ مُنَافِقٍ يُظْهِرُ الْإِيمَانَ، مُتَصَنِّعٍ بِالْإِسْلَامِ<sup>٥</sup>، لَا يَتَأْتَمُّ وَلَا يَتَحَرَّجُ<sup>٦</sup> أَنْ يَكْذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَعَمِّدًا، فَلَوْ عَلِمَ النَّاسُ أَنَّهُ مُنَافِقٌ كَذَّابٌ، لَمْ يَقْبَلُوا مِنْهُ وَلَمْ

١ . في الوسائل - «من».

٢ . في «ض، ف، بح»: «النبى».

٣ . «حفظاً ووهماً»: مصدران بمعنى المحفوظ والموهوم، والمراد هاهنا ما حفظ عن رسول الله ﷺ كما هو، وما غلط فيه فتوهم مثلاً أنه عام وهو خاص أو بالعكس، إلى غير ذلك من وجوه الاشتباهات بين المقابلات. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٠٧؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣١٠، امرأة العقول، ج ١، ص ٢١٠.

٤ . في «بس» وحاشية «ج»: «في».

٥ . في «ج» وحاشية ميرزا رفيعاً: «الكذابة». و«الكذابة»: إما من صيغ المبالغة والتاء لزيادتها وتأكيدها، أي كثرت عليّ أكاذيب الكذابة، أو التاء للتأنيث، أي كثرت الجماعة الكذابة عليّ. وإما «كذابة» مصدر بمعناه، أي كثرت عليّ كذابة الكاذبين، أو بمعنى المفعول والتاء للتأنيث، أي كثرت الأحاديث المغفرتة عليّ. أنظر شرح الكافي.

٦ . «كذب» مجهول، و«من» حرف جز. أو معلوم، وهو اسم موصول.

٧ . في «بف»: «وليس».

٨ . في الغيبة للنعمانى: «مظهر للإيمان، متصنّع للإسلام باللسان». وفي شرح المازندراني: «متصنّع بالإسلام، أي متكلف له ومتدلس به ومتزين بحسن السمات وزى أهل الفلاح ومتلبس بهيمة أهل الخير والصلاح من غير أن يتصف بشيء من ذلك في نفس الأمر».

٩ . «ولا يتأتم»: أي لا يتجنّب من الإثم. و«ولا يتحرّج»: أي لا يتجنّب من الحرّج، يقال: تأتم فلان إذا فعل فعلاً خرج به من الإثم، كما يقال: تحرّج، إذا فعل ما يخرج به من الحرّج. أنظر: الهياية، ج ١، ص ٢٤ (أثم).

يُصَدِّقُوهُ، وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا: هَذَا قَدْ صَحِبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَرَأَاهُ وَسَمِعَ مِنْهُ، وَأَخَذُوا<sup>١</sup> عَنْهُ وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ حَالَهُ<sup>٢</sup>؛ وَقَدْ أَخْبَرَهُ<sup>٣</sup> اللَّهُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ<sup>٤</sup>، بِمَا أَخْبَرَهُ، وَوَصَفَهُمْ بِمَا وَصَفَهُمْ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ»<sup>٥</sup> ثُمَّ بَقُوا بَعْدَهُ، فَتَقَرَّبُوا إِلَى أَيْمَةِ الضَّلَالَةِ وَالدَّعَاةِ إِلَى النَّارِ بِالزُّورِ وَالْكَذِبِ<sup>٦</sup> وَالْبُهْتَانِ، فَوَلَّوهُمْ الْأَعْمَالَ، وَحَمَلُوهُمْ عَلَى رِقَابِ النَّاسِ، وَأَكَلُوا بِهِمُ الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا النَّاسُ مَعَ الْمُؤَلَّكِ وَالدُّنْيَا إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ، فَهَذَا أَخَذَ الْأُزْبَعَةَ.

وَرَجُلٍ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً لَمْ يَحْفَظْهُ<sup>٧</sup> عَلَى وَجْهِهِ وَوَهِمَ فِيهِ وَلَمْ يَتَعَمَّدْ<sup>٨</sup> كَذِباً، فَهُوَ فِي يَدِهِ، يَقُولُ بِهِ، وَيَعْمَلُ بِهِ، وَيُزْوِيهِ، فَيَقُولُ<sup>٩</sup>: أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَوْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّهُ وَهِمَ لَمْ يَقْبَلُوهُ<sup>١٠</sup>، وَلَوْ عَلِمَ هُوَ أَنَّهُ وَهِمَ لَرَفَضَهُ. وَرَجُلٍ ثَالِثٍ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً أَمَرَ بِهِ ثُمَّ نَهَى عَنْهُ وَهُوَ<sup>١١</sup> لَا يَعْلَمُ، أَوْ

١. في «بح» والخصال: «فأخذوا». وفي حاشية «بف» والروافي: «فياخذون».

٢. في كتاب «سليم»: «وهو لا يكذب ولا يستحل الكذب على رسول الله ﷺ» بدل «وأخذوا عنه وهم لا يعرفون حاله».

٣. في «ألف» وكتاب سليم والروافي: «أخبر».

٤. في مرة العقول، ج ١، ص ٢١٢: «قوله ﷺ: وقد أخبر الله عز وجل عن المنافقين، أي كان ظاهرهم ظاهراً حسناً وكلامهم كلاماً مزيفاً مدلساً يوجب اغترار الناس بهم وتصديقهم فيما يقولونه عن النبي ﷺ، ويرشد إلى ذلك أنه سبحانه خاطب نبيه بقوله: «وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ» أي بصباحتهم وحسن منظرهم «وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ» أي تصغي إليه لذلالة ألسنتهم».

٥. المنافقون (٦٣): ٤. ٦. في كتاب سليم: «والتفاق».

٧. هكذا في «ألف» ب، بس» وحاشية «ج، ض، ف، و، بح» والخصال والغيبة للنعمانى ونهج البلاغة. وفي كتاب سليم: «فلم يحفظه». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لم يخيله».

٨. في «ب، ض، بح»: «فلم يتعمد».

٩. في «ألف» و«حاشية «بح» وكتاب سليم والخصال والغيبة للنعمانى: «ويقول».

١٠. في حاشية «ج»: «فلم يقبلوه». وفي الوسائل: «لرفضوه».

١١. في «ض»: «فهو».

سَمِعَهُ يَنْهَى عَنْ شَيْءٍ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَحَفِظَ مَنْسُوخَهُ وَلَمْ يَحْفَظِ النَّاسِخَ، فَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لَرَفَضَهُ، وَلَوْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ - إِذْ سَمِعُوهُ مِنْهُ - أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لَرَفَضُوهُ.

وَأَخْرَجَ رَافِعٌ لَمْ يَكْذِبْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مُبْغِضٌ لِلْكَذِبِ؛ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَتَعْظِيمًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَمْ يَنْسَهُ<sup>٢</sup>، بَلْ حَفِظَ مَا سَمِعَ عَلَى وَجْهِهِ، فَجَاءَ بِهِ كَمَا سَمِعَ، لَمْ يَزِدْ فِيهِ وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ<sup>٣</sup>، وَعَلِمَ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ، فَعَمِلَ<sup>٤</sup> بِالنَّاسِخِ وَرَفَضَ الْمَنْسُوخَ، فَإِنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ<sup>٥</sup> مِثْلَ الْقُرْآنِ، نَاسِخٌ<sup>٦</sup> وَمَنْسُوخٌ، وَخَاصٌّ وَعَامٌّ<sup>٧</sup>، وَمُحَكَّمٌ وَمُتَشَابِهٌ، فَذَكَرَ أَنْ يَكُونَ<sup>٨</sup> مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْكَلَامَ لَهُ وَجِهَانٍ: كَلَامٌ<sup>٩</sup> عَامٌّ وَكَلَامٌ خَاصٌّ

مِثْلَ الْقُرْآنِ، وَقَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كِتَابِهِ: «مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»<sup>١٠</sup> فَيُشْتَبِهُ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ وَلَمْ يَذَرِ مَا عَنِىَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ ﷺ، وَلَيْسَ كُلُّ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُهُ عَنِ الشَّيْءِ فَيَفْهَمُهُ، وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَسْأَلُهُ وَلَا يَسْتَفْهَمُهُ، حَتَّى أَنْ كَانُوا لَيَجِئُونَ أَنْ يَجِيءَ الْأَعْرَابِيُّ وَالطَّارِيءُ<sup>١١</sup> فَيَسْأَلُ

١ . هكذا في «ب»، ج، ض، يح، بر، بس، بف» وكتاب سليم والخصال والوسائل والوافي . وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولو».

٢ . في «ج، يح، بس، بف» وحاشية «ب» والخصال والغيبة للنعمانى: «لم يشء». وفي شرح المازندراني: «الهاء في «لم ينسه» للوقف، أو عائد إلى «شيء سمعه» بقرينة المقام».

٣ . في حاشية «ج، ض»: «عنه».

٤ . في الوافي: «وعمل».

٥ . في كتاب سليم والغيبة للنعمانى: «وإن أمر رسول الله ﷺ ونهيه».

٦ . في الوسائل: «منه ناسخ».

٧ . في «ف، بس» وكتاب سليم والغيبة للنعمانى: «وعامٌّ وخاصٌّ».

٨ . «قد كان»: تأكيد لقوله: «فإن أمر النبي...» ولهذا ترك العاطف . واسم «كان» ضمير الشأن . و«يكون» تامة، وهي مع اسمها - وهو الكلام - خبر «كان». وله وجهان: حال عن «الكلام» أو نعت له؛ لأن اللام فيه للعهد الذهني فهو في حكم النكرة، أو خبر «يكون» إن كانت ناقصة . شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٨٧، امرأة العقول، ج ١، ص ٢١٣.

٩ . في «ألف، ج، ض، و، يح، بر، بس، بف»: «وكلام».

١٠ . الحشر (٥٩): ٧.

١١ . «الطارىء»: من يأتى من مكان آخر، أو يأتى فجأة . يقال: طرأ عليهم، أي أتاهم من مكان، أو خرج عليهم



رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَسْمَعُوا<sup>١</sup>.

وَقَدْ كُنْتُ أَدْخُلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلَّ يَوْمٍ دَخَلَهُ وَكُلَّ لَيْلَةٍ دَخَلَهُ، فَيُخِيلِينِي<sup>٢</sup> فِيهَا، أُدَوِّرُ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ، وَقَدْ عَلِمَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَصْنَعْ ذَلِكَ بِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ غَيْرِي، فَرُبَّمَا كَانَ<sup>٣</sup> فِي بَيْتِي يَأْتِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ ذَلِكَ فِي بَيْتِي، وَكُنْتُ إِذَا دَخَلْتُ عَلَيْهِ بَغْضَ مَنَازِلِهِ، أُخْلَابِي<sup>٤</sup> وَأَقَامَ عِنِّي نِسَاءَةً، فَلَا يَبْقَى عِنْدَهُ غَيْرِي، وَإِذَا أَتَانِي لِلْخُلُوةِ مَعِي فِي مَنْزِلِي، لَمْ يَيْمِ عِنِّي فَاطِمَةَ وَلَا أَحَدًا<sup>٥</sup> مِنْ بَيْتِي، وَكُنْتُ إِذَا سَأَلْتَهُ أَجَابَنِي، وَإِذَا سَكَتَ عَنْهُ وَفَبَيْتِ<sup>٦</sup> مَسَائِلِي ابْتِدَائِي، فَمَا نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ آيَةٌ مِنْ الْقُرْآنِ إِلَّا أَقْرَأْنِيهَا، وَأَمْلَاهَا عَلَيَّ، فَكَتَبْتُهَا بِخَطِّي، وَعَلَّمَنِي تَأْوِيلَهَا وَتَفْسِيرَهَا، وَنَاسَخَهَا وَمَنْسُوخَهَا، وَمُحْكَمَهَا وَمُتَشَابِهَهَا، وَخَاصَّهَا وَعَامَّهَا<sup>٧</sup>، وَدَعَا اللَّهُ<sup>٨</sup> أَنْ يُعْطِينِي فَهْمَهَا

منه فُجَاءَةً. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ١١٢ (طراً). وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: والطارى، أى الغريب الذى أتاه عن قريب من غير أنس به وبكلامه، وإنما كانوا يحبون قدمهما إما لاستفهامهم وعدم استعظامهم إياه، أو لأنه ﷺ كان يتكلم على وفق عقولهم فيوضحه حتى يفهم غيرهم».

١. في كتاب سليم: «منه».

٢. في «ب»، بر: «فَيُخِيلِينِي». وقوله: «فِيخِيلِينِي» إما من الإخلاء، أى يجتمع بي في خلوة، أو يتفرغ لي عن كل شغل. وإما من التخلية، من قولهم: خَلَيْتُ سَبِيلَهُ فَعَلَّ مَا يَشَاءُ. أنظر شروح الكافي.

هذا، وقد قال الشيخ البهائي في أربعينه، ص ٢٩٥: «يُخِيلِينِي، إما من الخلوة أو من التخلية، أى يتركني أدور معه حيث دار، والظاهر أنه ليس المراد الدوران الجسمي، بل العقلي؛ والمعنى أنه ﷺ كان يطلعني على الأسرار المصونة عن الأعيان ويتركني أخوض معه في المعارف اللاهوتية والعلوم المملوكة التي جلت عن أن تكون شريعة لكل واردة، أو يطلع عليها إلا واحد بعد واحد».

٣. في حاشية «ف»: «كنت».

٤. في «الف»، ب، بر: «من».

٥. في «الف»، ب، بر: «وحاشية «بج»: «أخلابي». و«أخلابي» أى تفرغ لي عن كل شغل، أو اجتمع بي في خلوة. أو «أخلابيه» بحذف المفعول، يعني جعله خالياً لي. ويحتمل أن يكون بالياء الموحدة من «أخلبت به» إذا انفردت به. أنظر الوافي، ج ١، ص ٢٨٠؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٩١.

٦. هكذا في «ب» والوافي، وهو مقتضى السياق. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لَمْ تَقَمْ عِنِّي فَاطِمَةَ وَلَا أَحَدًا». وفي «بس»: «لَمْ يَقَمْ» بدل «لَمْ تَقَمْ».

٧. في كتاب سليم: «أو تفدت».

٨. في «ف»: «وعاقتها وخاصها».

٩. في الوسائل والخصال: «ولي».

وَحَفِظَهَا، فَمَا نَسِيَتْ آيَةَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَلَا عِلْمًا أَمَلَاهُ عَلَيَّ وَكَتَبْتَهُ مُنْذُ دَعَا اللَّهُ لِي بِمَا دَعَا، وَمَا تَرَكَ شَيْئًا عَلَّمَهُ اللَّهُ مِنْ حَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ، وَلَا أَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ، كَانَ أَوْ يَكُونُ، وَلَا كِتَابٍ مُنْزَلٍ<sup>٣</sup> عَلَى أَحَدٍ قَبْلَهُ مِنْ طَاعَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ، إِلَّا عَلَّمَنِيهِ وَحَفِظْتُهُ، فَلَمْ أُنْسَ خَرْفًا وَاجِدًا، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى صَدْرِي، وَدَعَا اللَّهُ لِي أَنْ يَمْلَأَ قَلْبِي عِلْمًا وَفَهْمًا وَحُكْمًا وَتَوْرًا. فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ<sup>٤</sup> اللَّهُ، بِأَيِّ أَنتَ وَأُمِّي، مُنْذُ دَعَوْتَ اللَّهُ لِي بِمَا دَعَوْتَ لَمْ أُنْسَ شَيْئًا، وَلَمْ يَفْتَنِي<sup>٥</sup> شَيْءٌ لَمْ أَكْتُبْهُ، أَفْتَتَخَوَّفُ<sup>٦</sup> عَلَيَّ النَّسِيَانَ فِيمَا بَعْدُ؟ فَقَالَ: لَا، لَسْتُ أَتَخَوَّفُ عَلَيْكَ النَّسِيَانَ وَالْجَهْلَ<sup>٧</sup>.

١٩٤ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ

الْحَرَّازِ<sup>٨</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

١ . في «ب»: «مُدَّ». ٢ . في حاشية «ف»: «دعاه».

٣ . في «ب»: «ولا كتاباً منزلاً».

٤ . في كتاب سليم: «وحرام أو أمر أو نهي أو طاعة ومعصية كان أو يكون إلى يوم القيامة» بدل «ولا حرام ولا أمر ولا نهي... من طاعة أو معصية». وفي الخصال: «في أمر بطاعة أو نهي عن معصية» بدل «من طاعة أو معصية».

٥ . «حُكْمًا» بمعنى الحكمة. أو «حِكْمًا» جمع الحكمة، وهي بمعنى الحكم، والأوّل أنسب؛ للتوافق بينه وبين غيره من المنصوبات في الأفراد. التعليقة للداماد، ص ١٤٩؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٩٣؛ الوافي، ج ١، ص ٢٨٠.

٦ . في كتاب سليم: «فقلت له ذات يوم».

٧ . في «بر»، «بف»، والوافي: «رسول». ٨ . في «بف»: «ولا يفتني».

٩ . في «ف»: «أفتتخوف».

١٠ . كتاب سليم بن قيس، ص ٦٢٠، ح ١٠. الخصال، ص ٢٥٥، باب الأربعة، ح ١٣١، بسنده عن علي بن إبراهيم، وفيها مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وفي الغيبة للنعمان، ص ٧٥، ح ١٠؛ وكمال الدين، ص ٢٨٤، ح ٣٧، ورجال الكشي، ص ١٠٤، ح ١٦٧، بسند آخر عن أبان بن أبي عتيّاش، عن سليم بن قيس، وفي الأخيرة إلى قوله: «أنتم تخالفونهم». تفسير العياشي، ج ١، ص ١٤، ح ٢؛ و ص ٢٥٣، ح ١٧٧، عن سليم بن قيس، من قوله: «فما نزلت على رسول الله ﷺ آية من القرآن؛ نهج البلاغة، ص ٣٢٥، الخطبة ٢١٠، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف وزيادة في آخره. وراجع: بصائر الدرجات، ص ١٩٨، ح ٣. الوافي، ج ١، ص ٢٧٥، ح ٢١٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٠٦، ح ٣٦١٤.

١١ . هكذا في «ب»، ض، و، بس، «بف». وفي «الف»، ج، ف، يع، بر، والمطبوع: «الحرّاز». والصواب ما أثبتناه.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَزُوونَ عَن فُلَانٍ وَفُلَانٍ عَن رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لَا يَنْتَهُمُونَ بِالْكَذِبِ، فَتَجِبِيءُ مِنْكُمْ خِلَافُهُ؟ قَالَ<sup>١</sup>: «إِنَّ الْحَدِيثَ يُنْسَخُ كَمَا ٦٥/١ يُنْسَخُ الْقُرْآنُ»<sup>٢</sup>.

١٩٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنِ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا بَالِي أَسْأَلُكَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، فَتَجِيبُنِي فِيهَا بِالْجَوَابِ، ثُمَّ يَجِيبُكَ غَيْرِي، فَتَجِيبُهُ فِيهَا بِجَوَابٍ آخَرَ؟

فَقَالَ: «إِنَّا نُجِيبُ النَّاسَ عَلَى الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ»<sup>٣</sup>.

قَالَ: قُلْتُ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله صَدَقُوا عَلَيَّ مُحَمَّدٌ أَمْ كَذَبُوا؟  
قَالَ: «بَلْ صَدَقُوا».

قَالَ: قُلْتُ: فَمَا بِالْهَمِّ اخْتَلَفُوا؟

فَقَالَ<sup>٦</sup>: «أَمَا تَعْلَمُ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَأْتِي رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فَيَسْأَلُهُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، فَيَجِيبُهُ فِيهَا بِالْجَوَابِ، ثُمَّ يُجِيبُهُ<sup>٧</sup> بَعْدَ ذَلِكَ بِمَا يَنْسَخُ<sup>٨</sup> ذَلِكَ الْجَوَابَ، فَتَنْسَخِ

٦٥ كما تقدم ذيل ح ٧٥.

١. وفي الوسائل، ح ٣٣٦١٥: «فقال».

٢. الوافي، ج ١، ص ٢٨٠، ح ٢١٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٠٨، ح ٣٣٣٧؛ وص ٢٠٨، ح ٣٣٦١٥؛ البحار، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٩.

٣. أي الزيادة والنقصان في القول كماً وكيفاً على حسب تفاوت أحوال الناس في الفهم والاحتمال، أو زيادة حكم في التقية، ونقصانه عند عدمها. أنظر شروح الكافي.

٤. في «ب»، ج، ض، بس، «وحاشية «بر» والوسائل: «محمد» بدل «رسول الله».

٥. في «ج»: «+» «وله».

٦. في «ب»، بس، «والوسائل: «قال».

٧. في «ب»، ف، بس، «والوسائل والروافي: «يجيبه».

٨. هكذا في «ألف»، ض، بح، والبحار. وفي المطبوع وسائر النسخ: «ما ينسخ».

الأَخَادِيثُ بَعْضُهَا بَعْضًا<sup>١</sup>.

١٩٦ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: يَا زِيَادُ، مَا تَقُولُ لَوْ أَفْتِنَا رَجُلًا مِمَّنْ يَتَوَلَّاتَنَا بِشَيْءٍ مِنَ التَّيْبَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَنْتَ أَعْلَمُ جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَالَ: إِنْ أَخَذَ بِهِ، فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَعْظَمُ أُجْرًا.

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «إِنْ أَخَذَ بِهِ أَوْجَرَ<sup>٢</sup>؛ وَإِنْ تَرَكَهُ وَاللَّهِ أَيْمٌ<sup>٣</sup>».

١٩٧ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَأَجَابَنِي، ثُمَّ جَاءَهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْهَا، فَأَجَابَهُ بِخِلَافِ مَا أَجَابَنِي، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ آخَرَ، فَأَجَابَهُ بِخِلَافِ مَا أَجَابَنِي وَأَجَابَ صَاحِبِي.

فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلَانِ<sup>٤</sup>، قُلْتُ<sup>٥</sup>: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، رَجُلَانِ مِنَ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ

١ . الوافي، ج ١، ص ٢٨١، ح ٢١٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٠٨، ح ٣٣٦١٦، من قوله: «قال: قلت: فأخبرني»؛ البحار، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ١٠.

٢ . في «ألف، بس» والوسائل: «أجر». وفي شرح المازندراني: «قرأته على صيغة التفضيل - بمعنى أشدَّ أجراً - بعيد».

٣ . في شرح المازندراني: «والأظهر أنَّ «أثم» من المجزوء، ويجوز قراءته بالمدِّ من باب الإفعال للدلالة على كثرة الإثم؛ لأنَّ هذا الباب قد يجيء للدلالة على الكثرة».

٤ . الوافي، ج ١، ص ٢٨١، ح ٢٢٠؛ و ص ٢٨٢، ح ٢٢١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٠٧، ح ٣٣٣٥؛ البحار، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ١١-١٢.

٥ . في «ألف، ب» والعلل والوافي: «جاء».

٦ . في «ألف، ب، ج، ض، ي، بر، بس، بفس»:- «رجل».

٧ . في حاشية «ض، ي»؛ «الصاحبان».

٨ . في «ب، و» وحاشية «بف»:- «قلت له».

شِيعَتِكُمْ قَدِمَا يَسْأَلُنِ، فَأَجَبَتْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِغَيْرِ مَا أَجَبَتْ بِهِ صَاحِبَهُ؟  
 قَالَ: «يَا زُرَّازَةَ، إِنَّ هَذَا خَيْرٌ لَنَا، وَأَبْقَى لَنَا وَلَكُمْ، وَلَوْ اجْتَمَعْتُمْ<sup>٢</sup> عَلَى أَمْرٍ  
 وَاحِدٍ، لَصَدَّقْتُمْ<sup>٣</sup> النَّاسَ عَلَيْنَا، وَلَكَانَ<sup>٤</sup> أَقْلٌ لِبِقَائِنَا وَبِقَائِكُمْ»<sup>٥</sup>.

قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: شِيعَتِكُمْ لَوْ حَمَلْتُمُوهُمْ<sup>٦</sup> عَلَى الْأَيْسَةِ أَوْ عَلَى النَّارِ  
 لَمَضَوْا، وَهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْ عِنْدِكُمْ مُخْتَلِفِينَ؟ قَالَ<sup>٧</sup>: فَأَجَابَنِي بِمِثْلِ جَوَابِ أَبِيهِ<sup>٨</sup>.

١٩٨ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ  
 نَصْرِ<sup>٩</sup> الْخَثْعَمِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «مَنْ عَرَفَ أَنَا لَا نَقُولُ إِلَّا حَقًّا، فَلْيَكْتَفِ بِمَا يَعْلَمُ مِنَّا، ٦٦/١  
 فَإِنْ سَمِعَ مِنَّا خِلَافَ مَا يَعْلَمُ، فَلْيَعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ دِفَاعٌ مِنَّا عَنْهُ»<sup>١٠</sup>.

١٩٩ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيْسَى وَالْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ

١. في «بح» وحاشية «ج، ض»: «ولكم».

٢. في «بر»: «أجمعتم».

٣. في العلل: «لقد صدقكم». وقوله: «ولصدقكم» إننا بالتشديد - اختاره المازندراني والمجلسي - أي لحكموا بصدقكم في نسبة هذا الحكم إلينا، ويعتقدون أنكم صادقون في روايته عننا وأنكم موالينا وشيعتنا. وإنما بالتخفيف - اختاره الداماد والفيض - أي جعلوا قولكم متحققاً على أتباعنا، يعدّ قائله صادقاً. أنظر: التعليقة للداماد، ص ١٥١؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤٠٠؛ الوافي، ج ١، ص ٢٨٢؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٢١٧.

٤. في «ض»: «ويكون».

٥. في «ألف، ب»: «ولبقائكم».

٦. في «ف»: «اجتمعوهم».

٧. في العلل: «فسكت»؛ فأعدت عليه ثلاث مرّات.

٨. علل الشرائع، ص ٣٩٥، ح ١٦، بسنده عن محمد بن عبد الجبار. راجع: بصائر الدرجات، ص ٢٨٣، ح ٢؛ والاختصاص، ص ٣٢٩. الوافي، ج ١، ص ٢٨٢، ح ٢٢٢.

٩. في «ألف»: «نصر» بدل «نصر». والظاهر عدم صحته، فقد ذكر نصر أبو الحكم الخثعمي في أصحاب الصادق، في رجال البرقي، ص ٣٩، ووردت رواية أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان، عن نصير أبي الحكم الخثعمي في الكافي، ح ٣٣٣٦. والمحمّل قوياً اتحاد نصر أو نصير الخثعمي الوارد في الأسناد مع نصر المذكور في رجال البرقي.

١٠. المحلّس، ص ٣٣٥، كتاب العلل، ح ١٠٨، بسنده عن محمد بن سنان، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله، الوافي، ج ١، ص ٢٨٣، ح ٢٢٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٠٨، ح ٣٣٣٦.

جَمِيعاً، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتَهُ عَنْ رَجُلٍ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ دِينِهِ فِي أَمْرِ كِلَاهُمَا يَزِيهِ، أَحَدُهُمَا يَأْمُرُ بِأَخْذِهِ، وَالْآخَرُ يَنْهَاهُ عَنْهُ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟<sup>١</sup> فَقَالَ: <sup>٢</sup> «يُزِجُهُ» حَتَّى يَلْقَى مَنْ يُخْبِرُهُ، فَهُوَ فِي سَعَةٍ حَتَّى يَلْقَاهُ.

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «بِأَيْهِمَا أُخِذَتْ مِنْ بَابِ التَّسْلِيمِ» وَسِعَتَكَ<sup>٣</sup>.

٦٧/١ ٨ / ٢٠٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَرَأَيْتَكَ<sup>٤</sup> لَوْ حَدَّثْتُكَ بِحَدِيثِ الْعَامِ، ثُمَّ جِئْتَنِي مِنْ قَابِلٍ فَحَدَّثْتُكَ بِخِلَافِهِ، بِأَيْهِمَا<sup>٥</sup> كُنْتَ تَأْخُذُ؟» قَالَ: «قُلْتُ: كُنْتُ أَخْذُ بِالْأَخِيرِ!» فَقَالَ لِي: «رِزِمَكَ اللَّهُ<sup>٦</sup>»<sup>٧</sup>.

١ . في حاشية «ف»: «نصنع».

٢ . في «ألف، ب، ج، ض، و، ي، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: «قال».

٣ . «يرجته» أي يؤخره. والضمير راجع إلى الصنع المضمَر في «يصنع». يعني يؤخر العمل والأخذ بأحدهما؛ من أَرَجَيْتُ الأمر، أو من أَرَجَاتُهُ إِذَا أَخَّرْتَهُ. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٥٢ (رجأ)؛ ج ٦، ص ٢٣٥ (رجى).

٤ . قال في مرآة العقول، ج ١، ص ٢١٨: «قوله عليه السلام: من باب التسليم، أي الرضا والانقياد، أي بأَيْتِهِمَا أَخَذْتَ رِضاً بما ورد من الاختلاف وقبولاً له أو انقياداً للمروي عنه من الحجج، لا من حيث الظن بكون أحدهما حكم الله، أو كونه بخصومه متعيناً للعمل وسعك وجزاك لك». ثم ذكر وجوهاً خمسة أخرى لرفع الاختلاف الذي يترأى بين الخبرين.

٥ . الوافي، ج ١، ٢٨٣، ح ٢٢٤، ٢٢٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٠٨، ح ٣٣٣٨ و ٣٣٣٩؛ البحار، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٦.

٦ . في «ف»: «أرأيت».

٧ . في الوسائل والبحار: «قلت».

٨ . في «جطه» وشرح صدر المتألهين: «ولي».

٩ . في حاشية «ف»: «بالآخر».

١٠ . في «يجمع» و«يرحمك الله».

١١ . راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب التقيّة، ح ٢٢٤٧. الوافي، ج ١، ص ٢٨٤، ح ٢٢٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٠٩، ح ٣٣٤٠؛ البحار، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٧.

٢٠١ / ٩ . وَعَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِذَا جَاءَ حَدِيثٌ عَنْ أَوْلَادِكُمْ وَحَدِيثٌ عَنْ آخِرِكُمْ، بِأَيِّهِمَا نَأْخُذُ؟

فَقَالَ: وَحَدُّوا بِهِ حَتَّى يَبْلُغَكُمُ عَنِ الْحَيِّ، فَإِنْ بَلَغَكُمُ عَنِ الْحَيِّ، فَخُذُوا بِقَوْلِهِ.

قَالَ: ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا وَاللَّهِ لَا نَدْخِلُكُمْ إِلَّا فِيمَا يَسَعُكُمْ».

● وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «خُذُوا بِالْأَخْذِ»<sup>١</sup>.

٢٠٢ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>٢</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ

١ . الوافي، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٢٢٧ و ٢٢٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٠٩، ح ٣٣٣٤١ و ٣٣٣٤٢؛ البحار، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٨.

٢ . لم يثبت رواية محمد بن الحسين عن محمد بن عيسى - وهو ابن عبيد - في موضع. وما ورد في بعض الأسناد القليلة لا يمكن الاعتماد عليه في إثبات هذا الارتباط.

أما سندنا هذا، فقد ورد جزء من المتن المروي به، في الكافي، ح ١٤٦١٦ بعين السند، لكن ذلك الخبر ورد في التهذيب، ج ٦، ص ٢١٨، ح ٥١٤، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن بن شُمون، عن محمد بن عيسى. و محمد بن الحسن بن شُمون ليس في طبقة مشايخ محمد بن يحيى، ولم يثبت روايته عن محمد بن عيسى. والظاهر أنَّ الأصل في نسخه الشيخ الطوسي هو محمد بن الحسن - والمراد به الصفار كما سيظهر - ثم فسر بابن شُمون سهواً وأدرج التفسير في المتن في الاستنساخات التالية بتوهم سقوطه منه.

وأما ما ورد في الكافي، ح ٦١٣، من رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى، عن أبي عبدالله المؤمن، عن عبدالأعلى مولى آل سام، فقد روى محمد بن الحسن الصفار الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٩٤، ح ٧، بعين الألفاظ في السند والمتن.

وما ورد في التهذيب، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١٤٠٦، من رواية محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن بن سفيد، الظاهر أنَّ محمد بن عيسى هناك محرّف من موسى بن عيسى، وهو الباقوبي.

وأما ما ورد في التهذيب، ج ٢، ص ٦٤، ح ٢٣١؛ وج ٤، ص ٢١٣، ح ٦٤٠، من رواية سعد [بن عبدالله] عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى [بن عبيد] فكلتا السندين مختلّ لا يقياس عليهما.

وورد في التهذيب، ج ٥، ص ٢٥٧، ح ٨٧٥، رواية سعد بن عبدالله، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن

صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ:  
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِنَا<sup>١</sup> بَيْنَهُمَا مَنَازَعَةٌ فِي دِينٍ أَوْ مِيرَاثٍ،  
فَتَحَاكَمَا<sup>٢</sup> إِلَى السُّلْطَانِ وَإِلَى الْقَضَاةِ، أَيَجُلُ ذَلِكَ؟  
قَالَ: «مَنْ تَحَاكَمَ إِلَيْهِمْ فِي حَقٍّ أَوْ بَاطِلٍ، فَإِنَّمَا تَحَاكَمَ إِلَى الطَّاعُوتِ<sup>٣</sup>، وَمَا يَحْكُمُ لَهُ  
فَإِنَّمَا يَأْخُذُ سَخْتًا وَإِنْ كَانَ حَقًّا<sup>٤</sup> ثَابِتًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ<sup>٥</sup> بِحُكْمِ الطَّاعُوتِ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ  
يُكْفَرُ بِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاعُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾<sup>٦</sup>».

« عيسى؛ لكن المذكور في بعض المخطوطات المعتبرة من التهذيب هو «محمد بن الحسن».

إِذَا تَبَيَّنَ ذَلِكَ فَقَوْلُ: الظاهر أن محمد بن الحسين في ما نحن فيه محرف من محمد بن الحسن، والمراد به هو  
الصفار. ويؤيد ذلك «مضافاً إلى ما ورد في أسناد كثيرة من رواية محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن  
عيسى [بن عبيد]، التعاطف بين محمد بن الحسين [بن أبي الخطاب] ومحمد بن عيسى [بن عبيد] في أسناد  
عديدة. أنظر على سبيل المثال: الأمالي للصدوق، ص ٣٠١، المجلس ٥٠، ح ٢؛ وص ٣٩٢، المجلس ٦٢،  
ح ٢؛ والأمالي للطوسي، ص ٢١٠، المجلس ٨، ح ٣٦٣؛ والتوحيد، ص ١٠٦، ح ٦؛ وص ١٣٨، ح ١٢ و ١٣؛  
وص ١٦٨، ح ٢؛ وص ٢٢٠، ح ١٢؛ وص ٣٣٧، ح ٥؛ والنخصل، ص ٣٧، ح ١٤؛ وص ٢٦٤، ح ١٤٤؛ وعلل  
الشرايع، ص ١٩٦، ح ٥ و ٩؛ ورجال النجاشي، ص ٣٢، الرقم ٧١؛ وص ٢٣١، الرقم ٦١٤؛ والاختصاص،  
ص ٢٨٦، ح ٢٨٨، ويصائر الدرجات، ص ٤٦٤، ح ٣، والغيبة للنعمان، ص ١٥٢، ح ١٠؛ وص ١٥٥، ح ١٦؛  
وكمال الدين، ص ٢٨١، ح ٣١؛ وص ٣٤٤، ح ٢٨؛ وص ٣٤٩، ح ٤٣؛ وص ٤١٥، ح ٧؛ والغيبة للطوسي،  
ص ٤٠-٤١؛ والفهرست للطوسي، ص ٤٠٤، الرقم ٦١٨.

١. في الوسائل، ح ٥١: «في».

٢. في الكافي، ح ١٤٦٦٦ والتهذيب: «+ يكون».

٣. في التهذيب، ح ٨٤٥: «فيتحاكمان».

٤. في «ب، بيع»، والكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب، ح ٥١٤ والوسائل، ح ٣٣٠٨٢: «أو».

٥. «الطاغوت»: الكاهن، والشیطان، وكل رأس ضلال، وكل معبود من دون الله، وكل معتد. وقال في الوافي:  
«الطاغوت: الشيطان، مبالغة في الطغيان، والمراد به هنا من يحكم بغير الحق لفرط طغيانه أو تشبيهه  
بالشيطان، أو لأنّ التحاكم إليه تحاكم إلى الشيطان من حيث إنه الحامل له على الحكم، كما تبّه عليه تنمّة الآية:  
﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ خَفِيئًا يُعِيبُهُ﴾. ونحوه في مرآة العقول، ج ١، ص ٢٢٢. وانظر: المفردات للراغب،  
ص ٥٢٠: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧١٣ (طغى).

٦. في الكافي، ح ١٤٦٦٦ والتهذيب والوسائل، ح ٣٣٠٨٢: «حقّه».

٧. في الكافي، ح ١٤٦٦٦ والتهذيب: «أخذه». ٨. النساء (٤): ٦٠.



قُلْتُ: فَكَيْفَ<sup>١</sup> يَتَضَعَانِ؟

قَالَ: وَيَنْظُرَانِ<sup>٢</sup> إِلَى<sup>٣</sup> مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مِمَّنْ قَدْ رَوَى حَدِيثَنَا، وَنَظَرَ فِي خَلَاتِنَا وَخِرَامِنَا، وَعَرَفَ أَحْكَامَنَا، فَلْيَتَضَوَّأْ بِهِ حَكْمًا؛ فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ حَاكِمًا، فَإِذَا حَكَمَ بِحُكْمِنَا<sup>٤</sup> فَلَمْ يَقْبَلْهُ<sup>٥</sup> مِنْهُ، فَإِنَّمَا اسْتَحَفَّ بِحُكْمِ اللَّهِ وَعَلَيْنَا رَدُّهُ، وَالرَّادُّ عَلَيْنَا الرَّادُّ<sup>٦</sup> عَلَى اللَّهِ وَهُوَ<sup>٧</sup> عَلَى حَدِّ الشُّرْكِ بِاللَّهِ<sup>٨</sup>!

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ كُلُّ رَجُلٍ<sup>٩</sup> اخْتَارَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِنَا، فَرَضِينَا أَنْ يَكُونَا النَّاطِلَيْنِ فِي حَقِّهِمَا، وَاخْتَلَفَا<sup>١٠</sup> فِيمَا حَكَمَا<sup>١١</sup>، وَكِلَاهُمَا اخْتَلَفَ<sup>١٢</sup> فِي حَدِيثِكُمْ؟

قَالَ: «الْحُكْمُ مَا حَكَمَ بِهِ أَعْدَاهُمَا وَأُفْقَهُمَا وَأُضِدَّعُهُمَا فِي الْحَدِيثِ وَأَوْزَعَهُمَا، وَلَا ٦٨/١ يَلْتَفِتُ<sup>١٣</sup> إِلَى مَا يَحْكُمُ بِهِ الْآخَرُ».

١. في «بس»: «كيف».
٢. في «ألف» ف، و، بر، بس، بيف، والوسائل، ح ٣٣٤١٦: - «إلى».
٣. في الكافي، ح ١٤٦٦٦، والتهذيب، ح ٥١٤، والوسائل، ح ٥١: - «ممن».
٤. في «ج» بر، بيف، وحاشية «ض»: «بس»: «بحكمه». وفي «ألف» ف، بيج، وحاشية «ح»: «بحكم».
٥. في «ض» بر، وحاشية «بيح» والوسائل، ح ٣٣٤١٦: «فلم يقبل».
٦. في حاشية «ح»: «كالرأد».
٧. في «ب» بيج، وحاشية «ح» ض: «وهما» أي الرذ والاستخفاف.
٨. أي على أعلى مراتب الضلالة وأدنى مراتب الإسلام، بحيث لو تجاوز عنه دخل في مرتبة الشرك. أو المعنى أنه دخل في الشرك؛ لأنه لم يرض بحكم الله ولم يقبله ورضي بحكم الطاغوت، وهو شرك؛ أو أشرك في حكمه تعالى غيره. أنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤١٢؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٢٢٤.
٩. في «ألف» ض، و، بيج، وحاشية «ح»: «واحد». وفي حاشية «ف» بر، والوسائل، ح ٣٣٣٤: «واحد منهما» بدل «رجل».
١٠. في «ب» ج، ض، بيج، والفقهاء وشرح المازندراني: «فاختلفا». وفي حاشية «بس»: «فرجعهما».
١١. في «بيح»: «فيه». وفي التهذيب: - «من أصحابنا - إلى - فيما حكما».
١٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والفقهاء. وفي حاشية «بيح» والمطبع: «اختلفا». وفي شرح المازندراني: «إفراد الضمير في «اختلف» بالنظر إلى اللفظ. وهو الأصح والأنسب؛ فإن رعاية اللفظ في «كلا» و«كلتا» أكثر».
١٣. في «بف»: «+ معهما».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّهُمَا عَدْلَانِ مَرَضِيَّانِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، لَا يُفْضَلُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ<sup>١</sup>؟

قَالَ: فَقَالَ: «يُنْظَرُ إِلَى مَا كَانَ مِنْ رِوَايَتِهِمْ<sup>٢</sup> عَنَّا فِي ذَلِكَ الَّذِي حَكَمْنَا بِهِ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ مِنْ<sup>٣</sup> أَصْحَابِكَ، فَيُؤْخَذُ بِهِ مِنْ حُكْمِنَا، وَيُتْرَكُ الشَّاذُّ الَّذِي لَيْسَ بِمَشْهُورٍ عِنْدَ أَصْحَابِكَ؛ فَإِنَّ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ لَا رَيْبَ فِيهِ. وَإِنَّمَا الْأُمُورُ ثَلَاثَةٌ: أَمْرٌ بَيْنَ رُشْدِهِ فَيُتَّبَعُ، وَأَمْرٌ بَيْنَ عَيْهِ فَيُجْتَنَّبُ، وَأَمْرٌ مُشْكِلٌ يَرُدُّ عِلْمَهُ<sup>٤</sup> إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَلَالٌ بَيْنَ، وَحَرَامٌ بَيْنَ، وَسُبُهَاتٌ بَيْنَ ذَلِكَ، فَمَنْ تَرَكَ السُّبُهَاتِ نَجَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ<sup>٥</sup>، وَمَنْ أَخَذَ بِالسُّبُهَاتِ ازْتَكَبَ الْمُحَرَّمَاتِ<sup>٦</sup>، وَهَلَكَ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ».

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ الْخَبْرَانِ عَنْكُمْ<sup>٧</sup> مَشْهُورَيْنِ قَدْ رَوَاهُمَا الثَّقَاتُ عَنْكُمْ؟

قَالَ: «يُنْظَرُ<sup>٨</sup>، فَمَا وَافَقَ حُكْمَهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَخَالَفَ الْعَامَّةَ، فَيُؤْخَذُ بِهِ، وَيُتْرَكُ مَا خَالَفَ حُكْمَهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَوَافَقَ الْعَامَّةَ».

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَرَأَيْتَ<sup>٩</sup>، إِنْ كَانَ الْفَقِيهَانِ عَرَفَا حُكْمَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،

١ . هكذا في أكثر النسخ والمصادر. وفي «بر، بس، بف» والمطبوع: «على الآخر».

٢ . في «ب، بس»: «رواياتهم». وفي الفقيه والتهديب، ح ٨٤٥ والوسائل، ح ٣٣٣٤: «روايتهما».

٣ . في حاشية «ض» والوسائل، ح ٣٣٣٤: «عنده».

٤ . في الفقيه والتهديب: «حكمه». في «بس، بف» وحاشية «ج»: «الحرمات».

٥ . في «ج، بس، بف» وحاشية «ض»: «الحرمات».

٦ . هكذا في «بر» وحاشية «ج» والفقيه والتهديب والوسائل، ح ٣٣٣٤. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عنكما».

وقوله: «عنكما» لعل خطاب الاثنين للصادق والكاظم أو الباقر عليهم السلام على سبيل التغليب؛ لكثرة الأخبار عنهما، أو كانت التثنية باعتبار تثنية الخبر، بمعنى عن الاثنين منكم. وفي بعض النسخ «عنهما» وهو الأوضح عند الفيض.

وقال المجلسي: «وفي الفقيه: «عنكم» وهو أظهر». أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢١١؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤١٥؛ الروافي، ج ١، ص ٢٩٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٢٥.

٨ . في «ب»: «يُنظر» و«ا». وفي «بف»: «تنظر».

٩ . في شرح المازندراني: «أرأيت»، أي أخبرني عن حكم ما أسألك. وراجع أيضاً ما تقدم ذيل الحديث ١٨١.

وَوَجَدْنَا أَحَدَ الْخَبْرَيْنِ مُوَافِقًا لِلْعَامَّةِ، وَالْآخَرَ مُخَالِفًا لَهُمْ، بِأَيِّ الْخَبْرَيْنِ يُؤْخَذُ؟  
قَالَ: «مَا خَالَفَ الْعَامَّةَ، فِيفِيهِ الرَّشَادُ».

فَقُلْتُ ١: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَإِنْ وَافَقَهُمَا ٢ الْخَبْرَانِ جَمِيعًا؟

قَالَ: «يُنظَرُ إِلَى مَا هُمْ إِلَيْهِ أُمَيْلُ حُكَّامِهِمْ ٣ وَقَضَاتِهِمْ، فَيُنْتَرَكُ، وَيُؤْخَذُ بِالْآخَرِ».

قُلْتُ: فَإِنْ وَافَقَ حُكَّامَهُمُ الْخَبْرَيْنِ جَمِيعًا؟

قَالَ: «إِذَا كَانَ ذَلِكَ ٤، فَأَرْجُوهُ حَتَّى تَلْقَى إِمَامَكَ، فَإِنَّ الْوُقُوفَ عِنْدَ الشُّبُهَاتِ خَيْرٌ

مِنَ الْإِفْتِحَامِ ٥ فِي الْهَلَكَاتِ ٦».

٦٩/١

## ٢٢ - بَابُ الْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَشَوَاهِدِ الْكِتَابِ

٢٠٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

١ . في «بر» والفقيه والتهذيب: «قلت».

٢ . الضمير في «وافقهما» راجع إلى الكتاب والعامّة، أو إلى فرقتين منها، وافق كلّ خبر فرقة منها.

٣ . في حاشية «ج»: «ماهم إليه حكّامهم أميل». وفي شرح المازندراني: «وفي بعض النسخ: ينظر إلى ماهم إليه حكّامهم وقضاتهم».

٤ . في «بيح» والفقيه: «وكذلك».

٥ . في حاشية «ف» والوسائل، ح ٣٣٣٤: «فأرجئه». وقوله: «فأرجئه» أمر من أَرْجَيْتُ الأمر، أو أَرَجَاتُهُ، بمعنى أخرته. والضمير راجع إلى العمل أو الأخذ بأحد الخبرين. أو من أَرَجَهُ الأمر، أي أخره عن وقته. أنظر:

الصحاح، ج ١، ص ٥٢ (رجأ)؛ وح ٦، ص ٢٣٥٢ (رجى)؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٩١ (رجه).

٦ . «الافتحام»: هو الرمي بالنفس في أمر من غير روية. أنظر: توتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٤٤ (قحم).

٧ . الكافي، كتاب القضاء والأحكام، باب كراهية الارتفاع إلى قضاة الجور، ح ١٤٦١٦. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢١٨، ح ٥١٤، عن محمد بن يحيى، وفيهما إلى قوله: «وهو على حدّ الشرك بالله عزّ وجلّ». التهذيب، ج ٦،

ص ٣٠١، ح ٨٤٥، بسنده عن محمد بن عيسى؛ والفقيه، ج ٣، ص ٨، ح ٣٢٢٣، عن داود بن الحصين، من قوله:

«فإن كان كلّ رجل اختار رجلاً من أصحابنا فرضينا، وفي كلّها مع اختلاف يسير». الوافي، ج ١، ص ٢٨٥،

ح ٢٢٩؛ وفي الوسائل، ج ١، ص ٣٤، ح ٥١؛ وح ٢٧، ص ١٣، ح ٣٠٨٢؛ و ص ١٠٦، ح ٣٣٣٤؛ و ص ١٣٦،

ح ٣٣٤١٦ مقطّأً.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: 'إِنَّ عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةً، وَعَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُورًا، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخَذْوَةٌ، وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَدَعْوَةٌ'».

٢٠٤ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ.

قَالَ<sup>٤</sup>: «وَحَدَّثَنِي حُسَيْنُ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ أَنَّهُ حَضَرَ ابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ فِي هَذَا

الْمَجْلِسِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ يَزِيهِ مِنْ نَيْقٍ<sup>٥</sup> بِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا نَيْقَ<sup>٦</sup>

١ . في الكافي، ح ١٥٥٤: «قال أمير المؤمنين عليه السلام».

٢ . إنما أتى بكلمة «على» مع أن الظاهر أن يقول: «لكل» - إما لدلالاتها على الإحاطة والاستعلاء التي للعلّة بالقياس إلى معلولها، أي إحاطة علّة كلِّ حقٍّ وهو حقيقته في نفس الأمر؛ أو للمجانسة لقوله: «على كلِّ صواب نوراً». انظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢١١، وشرح المازندراني، ج ٢، ص ٤١٨.

٣ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب حقيقة الإيمان واليقين، ح ١٥٥٤، إلى قوله: «على كلِّ صواب نوراً». وفي المحاسن، ص ٢٢٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٥٠، بسنده عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله، عن أبانه، عن علي عليه السلام الأمالي للصدوق، ص ٣٦٧، المجلس ٥٨، ح ١٦، بسنده عن علي بن إبراهيم، عن علي عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ٨، ح ٢، عن السكوني، عن أبي جعفر (والظاهر أن الصواب «جعفر» بدل «أبي جعفر») عن أبيه، عن علي عليه السلام مع زيادة في أوله. راجع: الغيبة للنعماني، ص ١٤١، ح ٢؛ وتفسير العياشي، ج ٢، ص ١١٥، ح ١٥٠. الوافي، ج ١، ص ٢٩٥، ح ٢٣١؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١٠٩، ح ٣٣٤٣.

٤ . الضمير المستتر في «قال» راجع إلى علي بن الحكم؛ فقد روى الخبر في المحاسن، ص ٢٢٥، ح ١٤٥، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن عبدالله بن أبي يعفور. قال علي: وحَدَّثَنِي الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ أَنَّهُ حَضَرَ ابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ، الْخَيْرِ.

والمراد أن حسين بن أبي العلاء كان مع ابن أبي يعفور في المجلس الذي سأل ابن أبي يعفور أبا عبدالله عليه السلام. فعليه يروي علي بن الحكم الخبر عن أبي عبدالله عليه السلام بطريقتين:

الأول: أبان بن عثمان عن عبدالله بن أبي يعفور. الثاني: حسين بن أبي العلاء.

يؤيد ذلك كثرة روايات علي بن الحكم عن الحسين بن أبي العلاء عن أبي عبدالله عليه السلام. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤٠٥-٤٠٦. ثم إنّه لا يخفى أن هذا قسم آخر من التحويل في السند.

٥ . في «ألف» والمحاسن: «يتق». وفي «بر»: «تتق».

٦ . في «بر» والمحاسن: «لا يتق».

به؟ قال: «إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ<sup>٢</sup> حَدِيثٌ، فَوَجَدْتُمْ لَهُ شَاهِدًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَوْ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِلَّا فَالَّذِي جَاءَكُمْ بِهِ أَوْلَى بِهِ<sup>٣</sup>».

٢٠٥ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْخَلْبِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ شَيْءٍ مَزْدُودٌ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَكُلُّ حَدِيثٍ لَا يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ، فَهُوَ زُخْرَفٌ<sup>٤</sup>».

٢٠٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ رَاشِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَا لَمْ يُوَافِقِ مِنَ الْحَدِيثِ الْقُرْآنَ، فَهُوَ زُخْرَفٌ<sup>٥</sup>».

٢٠٧ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

١. في «ج»: «أورده».

٢. جزاء الشرط الأول محذوف؛ لظهوره. تقديره: «فخذوه» أو نحو ذلك. وجزاء الشرط الثاني - المدلول عليه بكلمة «إلا» - هو قوله: «فَالَّذِي جَاءَكُمْ بِهِ أَوْلَى بِهِ»، أو «هو أولى بأخذه والعمل به دونكم». شرح صدر المتألهين، ص ٢١١. وراجع: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤١٩؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٢٢٨.

٣. «به» أي بذلك الحديث، يعني رده عليه ولا تقبلوه منه، فإنه أولى بروايته وأن يكون عنده لا يتجاوز. والفرض التأكيد في ترك العمل بما خالف كتاب الله تعالى وقول الرسول ﷺ. شرح صدر المتألهين، ص ٢١١؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤٢٠؛ الوافي، ج ١، ص ٢٩٧؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٢٢٩.

٤. المحاسن، ص ٢٢٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٥، عن علي بن حكيم. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكتمان، ح ٢٢٦٧. الوافي، ج ١، ص ٢٩٥، ح ٢٣٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١٠، ح ٣٣٤٤.

٥. في شرح المازندراني: «فهو زخرف» أي قول فيه تمويه وتدليس، وكذب فيه تزوير وتزيين؛ ليزعم الناس أنه من أحاديث النبي وأهل بيته ﷺ. و: «الزخرف» في الأصل الذهب وكمال حسن شيء، ثم يشبه به كل موهو مزور. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٦٩ (زخرف).

٦. المحاسن، ص ٢٢٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٢٨، بسنده عن أيوب بن الحر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٩، ح ٤، عن أيوب بن الحر. الوافي، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٢٣٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١١، ح ٣٣٤٧.

٧. الوافي، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٢٣٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١٠، ح ٣٣٤٥.

الْحَكْمِ وَغَيْرِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «حَطَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله بِمَعْنَى، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، مَا جَاءَكُمْ عَنِّي يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ، فَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَا جَاءَكُمْ يَخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ، فَلَمْ أَقُلْهُ!».

٧٠/١ ٦ / ٢٠٨ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عليه السلام، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ وَاسْتَنَّهُ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وآله، فَقَدْ كَفَرَ».

٧ / ٢٠٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «إِنَّ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ عِنْدَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مَا عَمِلَ بِالسُّنَّةِ وَإِنْ قَلَّ».

٨ / ٢١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ،

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْقَمَّاطِ وَصَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ:

١ . المحاسن، ص ٢٢١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣٠، بسنده عن ابن أبي عمير عن الهشامين وغيرهما، قال: «خطب النبي صلى الله عليه وآله فقال...». تفسير العياشي، ج ١، ص ٨، ح ١، عن هشام بن الحكم. راجع: المحاسن، ص ٢٢١، ح ١٣١؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٩٠، ح ٣٠. الوافي، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٢٣٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١١، ح ٣٣٤٨.

٣ . المراد: المخالفة في القول والاعتقاد عالماً عامداً، أو مخالفة الضروريات، وأنا المخالفة في العمل فقط فهو فسق، لا كفر. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢١٢؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤٢٣؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٠.

٤ . في المحاسن: - «كتاب الله».

٥ . المحاسن، ص ٢٢٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٢٦، بسنده عن ابن أبي عمير، عن مرزوم بن حكيم، عن أبي عبد الله عليه السلام . الوافي، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٢٣٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١١، ح ٣٣٤٩.

٦ . المحاسن، ص ٢٢١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣٣، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن. وراجع: الكافي، كتاب الجهاد، باب وجوه الجهاد، ح ٨٢١٧. الوافي، ج ١، ص ٢٩٨، ح ٢٣٧.

٧ . في «ف» و«عن». والظاهر عدم صحة هذه النسخة، كما لا يصح ما في المطبوع وسائر النسخ، بل الصحيح «عن أبي سعيد القمَّاط صالح بن سعيد»؛ فقد ثبت في محلّه أنّ أباسعيد القمَّاط هو صالح بن سعيد المترجم في رجال النجاشي، ص ١٩٩، الرقم ٥٢٩؛ والمذكور في رجال الشيخ، ص ٢٢٥، الرقم ٣٠٣٩. والكلام حوله

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَأَجَابَ فِيهَا، قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنَّ الْفُقَهَاءَ لَا يَقُولُونَ هَذَا.

فَقَالَ: <sup>١</sup> «يَا وَيْحَكَ»، وَهَلْ زَأَيْتَ فَعِيهَا قَطُّ؟ <sup>٢</sup> إِنَّ الْفَقِيهَ - حَقَّ الْفَقِيهِ <sup>٣</sup> - الزَّاهِدُ فِي الدُّنْيَا، الزَّاعِبُ فِي الْآخِرَةِ، الْمُتَمَسِّكُ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم. <sup>٤</sup>

٢١١ / ٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَضْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَزْدِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ الْعَبْدِيِّ:

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم: لَا قَوْلَ إِلَّا بِعَمَلٍ، وَلَا قَوْلٌ <sup>٥</sup> وَلَا <sup>٦</sup> عَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَلَا قَوْلٌ وَلَا عَمَلٌ <sup>٧</sup> وَلَا نِيَّةٌ <sup>٨</sup> إِلَّا بِإِصَابَةِ السُّنَّةِ <sup>٩</sup>.

« طویل الذیل . نرجع الطالب إلى ما ألفه الأستاذ السيد محمد جواد الشيرازي دام توفيقه ؛ من رسالته «كلمة في المراد من أبي سعيد القطاط» .

١ . في حاشية «ض» : «+وله» .

٢ . في «ف»، و«بس»، و«وإيحاك» بدل «يا ويحك» . و«الويح» كلمة ترخم وتوجع ، يقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها ، وقد يقال بمعنى المدح والتعجب . و«الويل» كلمة عذاب . وقيل : هما بمعنى واحد . وهي منصوبة بفعل مقدر ، أي ألزمك الله ويحاً . أنظر : الصحاح ، ج ١ ، ص ٤١٧ (ويح) ؛ وج ٥ ، ص ١٨٤٦ (ويل) .

٣ . «حَقَّ الْفَقِيهِ» منصوب على أنه بدل الكل من الفقيه ، والمعنى ، والفقيه الكامل في علمه وفقهاته . أنظر : شرح المازندراني ، ج ٢ ، ص ٤٢٥ ؛ امرأة العقول ، ج ١ ، ص ٢٣٠ .

٤ . المحاسن ، ص ٢٢٢ ، كتاب مصابيح الظلم ، ح ١٣٩ ، بسند آخر عن أبي عبدالله عن أبي جعفر عليه السلام . الوافي ، ج ١ ، ص ١٦٤ ، ح ٨٥ .

٥ . في المحاسن - : «أبي» . والمذكور في طبعة الرجائي ، ج ٢ ، ص ٣٤٨ ، ح ٧٣٢ والبحار ، ج ٨٥ ، ذيل ح ٢٨ : «أبي عثمان العبدى» . ولعل المراد من أبي عثمان هو عمرو بن جميع العبدى الراوى عن أبي عبدالله عليه السلام . راجع : رجال النجاشي ، ص ٢٨٨ ، الرقم ٧٦٩ ؛ رجال البرقي ، ص ٣٥ .

٦ . في «ض» : «+علي» . ٧ . في «الف» والبصائر - : «ولا قول» .

٨ . في «و» والوسائل - : «+لا» . ٩ . في البصائر - : «ولا قول ولا عمل» .

١٠ . في «الف» ، و«يح» والمقنعة وأمالى الطوسي ، ص ٣٣٧ : «وعمل نية» بدون «لا» .

١١ . المحاسن ، ص ٢٢١ ، كتاب مصابيح الظلم ، ح ١٣٤ . وفي بصائر الدرجات ، ص ١١ ، ح ٤ ، عن أحمد بن

١٠ / ٢١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْمِرٍ، عَنْ

جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ شِرَّةٌ<sup>١</sup> وَفِتْرَةٌ<sup>٢</sup>، فَمَنْ كَانَتْ  
فِتْرَتُهُ<sup>٣</sup> إِلَى سَنَةٍ<sup>٤</sup>، فَقَدْ اهْتَدَى، وَمَنْ كَانَتْ فِتْرَتُهُ إِلَى بَدْعَةٍ، فَقَدْ غَوَى»<sup>٥</sup>.

١١ / ٢١٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ

٧١/١

مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّازَةَ بْنِ أُعْيَنَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ مَنْ تَعَدَّى السَّنَةَ، رَدَّ إِلَى السَّنَةِ»<sup>٦</sup>.

١٢ / ٢١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ التُّوفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

١٠٠ محمد بن خالد، مع زيادة في أولهما. وفي الأماشي للطوسي، ص ٣٣٧، المجلس ١٢، ح ٢٥؛ وص ٣٨٥، المجلس ١٣، ح ٩٠، بسند آخر مع اختلاف بسير. المقنعة، ص ٣٠١، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٨٦ ح ٥٢٠، عن الرضا عليه السلام؛ تحف العقول، ص ٤٣، عن النبي صلى الله عليه وآله مع زيادة في أوله، وفي الثلاثة الأخيرة مراسلاً. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب النية، ح ١٦٧٥. الوافي، ج ١، ص ٢٩٨، ح ٢٣٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٧، ح ٨٤

١ . في «ج»: «بف»: «شُرَّة». وفي «ب»: «بس»: «شِرَّة». وفي «ألف»: «ف»، و« وشرح صدر المتألهين ومرآة العقول: «شُرَّة». وفي «بر»: «بشرة». و«الشُرَّة»: النشاط والرغبة والحرص. و«الشُرَّة»: مصدر بمعنى غلبة الحرص على الشيء. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٤٠٠ (شور)؛ وج ١٣، ص ٥٠٦ (شره).

٢ . الفتره: الانكسار والضعف. الصحاح، ج ٢، ص ٧٧٧ (فتر).

٣ . ضبط ميرداماد هذا وما بعده «شُرته» إن كان ما قبله «شِرَّة»، أو «شُرَّه» إن كان ما قبله «شُرَّة». ونسب الأول إلى طائفة من النسخ. راجع: التعليقة للداماد، ص ١٦١ - ١٦٣.

٤ . في «ض»: «السنة».

٥ . راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب (بدون العنوان) ح ١٦٨٠ وح ١٦٨١. الوافي، ج ١، ص ٢٩٩، ح ٢٤١.

٦ . المحاسن، ص ٢٢١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣٢، وزاد في آخره: «وفي حديث آخر قال أبو جعفر عليه السلام: من جهل السنة رَدَّ إلى السنة». الوافي، ج ١، ص ٣٠١، ح ٢٤٤.



عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ آبَائِهِ عليهم السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «السُّنَّةُ سُنَّتَانِ ١: سُنَّةٌ فِي فَرِيضَةٍ، الْأَخْذُ بِهَا هُدًى، وَتَرْكُهَا ضَلَالَةٌ؛ وَسُنَّةٌ فِي غَيْرِ فَرِيضَةٍ، الْأَخْذُ بِهَا فَضِيلَةٌ، وَتَرْكُهَا إِلَى ٢ غَيْرِ ٣ خَطِيئَةٌ»<sup>٤</sup>.

﴿تَمَّ كِتَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ،

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.﴾<sup>٥</sup>

١ . في الوافي: «السنة في الأصل: الطريقة والسيرة، ثم خصت بطريقة الحق التي وضعها الله للناس وجاء بها الرسول عليه السلام؛ ليتقربوا بها إلى الله عز وجل، ويدخل فيها كل عمل شرعي واعتقاد حق؛ وتقابلها البدعة. وتنقسم السنة إلى واجب وندب، وبعبارة أخرى إلى فرض ونفل، وبثلاثة إلى فريضة وفضيلة...

وقد تطلق السنة على قول النبي عليه السلام وفعله، وهي في مقابلة الكتاب. ويحتمل أن يكون المراد بها هاهنا، كما يشعر به لفظه «في» المنبئة عن الورد. وأما تخصيص السنة بالنفل والفضيلة، فعرف طار من الفقهاء نشأ حديثاً وليس في كلام أهل البيت عليهم السلام منه أثر؛ بل كانوا يقولون: غسل الجمعة سنة واجبة. ونحو ذلك. وللمزيد راجع: شرح صدر المتألهين، ص ٢١٣؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤٣٣؛ الوافي، ج ١، ص ٣٠٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٢ - ٢٣٣. وراجع أيضاً: النهاية، ج ٢، ص ٤٠٩؛ الصحاح، ج ٥، ص ٢١٣٨ - ٢١٣٩ (سنن).

٢ . في «بر» والخصال والتحف: - «إلى».

٣ . في «ف» والمحاسن والأمالى: «غيرها». وظاهر الشروح إضافة كلمة «غير» إلى ما بعدها؛ حيث قالوا: أي تركها يرجع ويتبهي إلى غير خطيئة، يعني تركها ليس إلى خطيئة توجب العقاب، أو هو من غير خطيئة، أو هو غير خطيئة؛ لأنه ترك ما جاوز الشارع تركه.

راجع: شرح صدر المتألهين، ص ٢١٣؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤٣٣؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٣.

٤ . المحاسن، ص ٢٢٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٠، بسنده عن النوفلي؛ الخصال، ص ٤٨، باب الاثنين، ح ٥٤، بسنده عن علي بن إبراهيم الأمالي للطوسي، ص ٥٨٩، المجلس ١٦، ح ١١، بسند آخر عن علي عليه السلام عن رسول الله عليه السلام مثله. تحف العقول، ص ٥٧ عن النبي عليه السلام. الوافي، ج ١، ص ٣٠١، ح ٢٤٦.

٥ . الموجود في النسخ بدل ما بين المعقوفين مختلف.



( ٣ )

كتاب التوحيد



## [ ٣ ]

كِتَابُ التَّوْحِيدِ<sup>٢</sup>

## ١- بَابُ حُدُوثِ الْعَالَمِ وَإِثْبَاتِ الْمُحَدَّثِ

١ / ٢١٥ . أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَنْصُورٍ، قَالَ: قَالَ لِي هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ: كَانَ بِمِصْرَ زَنْدِيقٌ<sup>٣</sup> يُبَلِّغُهُ<sup>٤</sup> عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَشْيَاءَ، فَخَرَجَ إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُنَازِرَهُ، فَلَمَّ يُصَادِفُهُ بِهَا، وَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ خَارِجٌ بِمَكَّةَ، فَخَرَجَ إِلَى مَكَّةَ وَتَخَنُّ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ،<sup>٥</sup> فَصَادَفَنَا وَتَخَنُّ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّوَافِ، وَكَانَ اسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، فَضَرَبَ كَتِفَهُ كَتِيفَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ

١ . في «بف»: + «وبه نستعين».

٢ . ذكر العلامة المجلسي في مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٤ أربع معانٍ للتوحيد: أحدها نفي الشريك في الإلهية، أي استحقاق العبادة، ثانيها نفي الشريك في صانعية العالم، ثالثها ما يشمل المعنيين المتقدمين وتنزيهه عما لا يليق بذاته وصفاته تعالى، ورابعها ما يشمل تلك المعاني وتنزيهه سبحانه عما يوجب النقص في أفعاله أيضاً، أي كل ما يتعلق به سبحانه ذاتاً وصفاتاً وأفعالاً، نفيًا وإثباتًا. ثم قال: «والظاهر أن المراد هنا هذا المعنى».

٣ . «الزنديق»: إما من الشوثية. وإما القائل بالنور والظلمة. وإما من لا يؤمن بالأخرة والربوبية، وهذا ما تقولُه العامة: ملحد ودهرتي، وهذا المعنى مناسب هاهنا؛ لأن المراد به هنا من لا يقف بالصانع تعالى أصلاً. أو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان. وإما معرّب «زَن دِين»، أي من كان دينه دين المرأة في الضعف. وإما معرّب «زند»، أي من يقول بدوام بقاء الدهر. وإما معرّب «زِنْدِي»، منسوب إلى زِنْد، كتاب زردشت الذي أظهره مزدك. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٨٤ (زندق)؛ شرح صدر المتألهين، ص ٢١٦؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٦؛ الوافي، ج ١، ص ٣١١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٦.

٤ . هكذا في «ب»، ج، ض، ب، ع، بر، بس، «بف» والوافي والتوحيد. وفي «ف» والمطبوع: «تبليغه».

٥ . في «بر»: - «ونحن مع أبي عبدالله عليه السلام»؛ فإنه مشطوب فيه.

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا اسْمُكَ؟» فَقَالَ: <sup>١</sup> اسْمِي عَبْدُ الْمَلِكِ، قَالَ: <sup>٢</sup> «فَمَا كُنْيَتُكَ؟» قَالَ: كُنْيَتِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَمَنْ هَذَا الْمَلِكُ الَّذِي أَنْتَ عَبْدُهُ؟ أَمِنْ مُلُوكِ الْأَرْضِ، أَمْ مِنْ مُلُوكِ السَّمَاءِ؟» وَأَخْبِرَنِي عَنِ ابْنِكَ: عَبْدٌ إِلَهُ السَّمَاءِ، أَمْ عَبْدٌ إِلَهُ الْأَرْضِ؟ قُلْ مَا شِئْتَ تَخْصِمُ <sup>٣</sup>.

٧٣/١ قَالَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ: فَقُلْتُ لِلزُّنْدِيقِ: أَمَا تَرُدُّ عَلَيْهِ؟ قَالَ: فَقَبِّحْ <sup>٤</sup> قَوْلِي، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا فَرَعْتَ مِنَ الطَّوَافِ، فَأَيْتَا.»

فَلَمَّا فَرَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، أَتَاهُ الزُّنْدِيقُ، فَقَعَدَ بَيْنَ يَدَيْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَنَحْنُ مُجْتَمِعُونَ عِنْدَهُ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام لِلزُّنْدِيقِ: «أَتَعْلَمُ أَنَّ لِلْأَرْضِ تَخْتًا وَفَوْقًا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَخَلْتَ تَخْتَهَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَمَا يَدْرِيكَ مَا تَحْتَهَا؟» قَالَ: لَا أَدْرِي، إِلَّا أَنِّي أَظُنُّ أَنَّ لَيْسَ تَحْتَهَا شَيْءٌ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَالظَّنُّ <sup>٥</sup> عَجْزٌ لِمَا لَا تَسْتَيْقِنُ <sup>٦</sup>».

١. في «بر» والرافي والتوحيد: «قال».

٢. في «ج»: «فقال».

٣. في «ف» والتوحيد: «أمن ملوك السماء أم من ملوك الأرض».

٤. في «ج»: «أو». ٥. في التوحيد: «+ فسكت، فقال أبو عبد الله عليه السلام».

٦. «تُخْصِمُ»: مجهول مجزوم بعد الأمر، أي إن نقل ما شئت تصير مخصوصاً مغلوباً بقولك. ويجوز رفعه على أنه حال. ويحتمل بعيداً أن يكون معلوماً بإضمار مفعول، أي تخصم نفسك. وهو من الخصومة بمعنى الغلبة. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢١٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٧؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٥٣ (لخصم).

٧. «فَقَبِّحْ» على بناء التفعيل، أي عدّ الزنديق قولي قبيحاً، ويحتمل حينئذ إرجاع ضمير الفاعل إليه عليه السلام. أو على بناء المجزوم، أي كان كلامي حضوره عليه السلام بغير إذنه قبيحاً. مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٧.

٨. في حاشية «ج»: «والظن».

٩. في «ج»، «بح»، «بس»، والرافي: «لما لا يستيقن». ف«ما» مصدرية وضمير الفاعل يعود إلى الظان المفهوم من الظن. والفعل مجهول عند الفيض والمجلسي. وفي «ف»، «بر»، وحاشية «ض»، «بح» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «لمن لا يستيقن». وفي التوحيد: «عجز ما لم تستيقن». واستصوب الفيض ما في التوحيد. وكون «ما» استفهامية بعيداً.

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَفْصَيْدَتِ السَّمَاءُ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «أَفْتَدَّرِي<sup>١</sup> مَا فِيهَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «عَجِبًا لَكَ<sup>٢</sup> لَمْ تَبْلُغِ الْمَشْرِقَ، وَلَمْ تَبْلُغِ الْمَغْرِبَ، وَلَمْ تَنْزِلِ الْأَرْضَ، وَلَمْ تَضَعِدِ السَّمَاءَ، وَلَمْ تَجْزُ<sup>٣</sup> هُنَاكَ؛ فَتَعْرِفْ مَا خَلَفَهُنَّ<sup>٤</sup> وَأَنْتَ جَاحِدٌ بِمَا فِيهِنَّ<sup>٥</sup>؟ وَهَلْ يَجْحَدُ الْعَاقِلُ مَا لَا يَعْرِفُ؟»

قَالَ الرَّنْدِيقِيُّ: مَا كَلَّمَنِي بِهِذَا أَحَدٌ غَيْرَكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَأَنْتَ مِنْ ذَلِكَ فِي شَكِّ، فَلَعَلَّهُ هُوَ، وَلَعَلَّهُ لَيْسَ هُوَ». فَقَالَ الرَّنْدِيقِيُّ: وَلَعَلَّ ذَلِكَ<sup>٦</sup>، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَيُّهَا الرَّجُلُ، لَيْسَ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ حُجَّةً عَلَى مَنْ يَعْلَمُ، وَلَا حُجَّةً لِلْجَاهِلِ<sup>٧</sup>، يَا أَخَا أَهْلِ مِصْرَ، تَفَهَّمْ عَنِّي<sup>٨</sup>، فَإِنَّا لَا نَشُكُّ فِي اللَّهِ أَبَدًا، أَمَا تَرَى الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، وَاللَّيْلَ وَالنَّهَارَ يَلْجَأَانِ<sup>٩</sup> فَلَا يَسْتَبْهَانِ<sup>١٠</sup>، وَيَزْجَعَانِ قَدِ اضْطَرَّأ، لَيْسَ لِهَمَا مَكَانٌ إِلَّا مَكَانَهُمَا، فَإِنْ كَانَا يَقْدِرَانِ عَلَى أَنْ يَذْهَبَا، فِلِمَ يَزْجَعَانِ؟ وَإِنْ كَانَا غَيْرَ مُضْطَرَّيْنِ، فِلِمَ لَا يَصِيرُ اللَّيْلُ نَهَارًا، وَالنَّهَارُ لَيْلًا؟ اضْطَرَّأ - وَاللَّهِ يَا أَخَا أَهْلِ مِصْرَ - إِلَى دَوَامِهِمَا، وَالَّذِي اضْطَرَّهُمَا أَحْكَمَ مِنْهُمَا وَأَكْبَرَ». فَقَالَ الرَّنْدِيقِيُّ: صَدَقْتَ.

١. في «ج، ض، ف، بح، بر، بس، بفس» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي والتوحيد: «فتدري» بدون «أ».

٢. في التوحيد: «قال: لا، قال: فأنت المشرق والمغرب فنظرت ما خلفهما؟ قال: لا، قال: فعجباً لك» بدل «قال: لا، قال: عجباً لك».

٣. في التوحيد: «ولم تخبر». وفي الوافي: «لم تجز، بضم الجيم من الجواز».

٤. في الوافي: «ما»: «إما موصولة، أو استفهامية، وعلى التقديرين فهي المشار إليها» ذلك، في قوله: «فأنت من ذلك في شك، فلعله هو»، أي فلعل ما خلفهن هو الرب.

٥. في «ج، بح، بر، بفس» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «خلقهن».

٦. في حاشية «ف» والتوحيد: «ذاك».

٧. في التوحيد: «للجاهل على العالم».

٨. في حاشية «بح» و«منى».

٩. في شرح صدر المتألهين: «يلجان».

١٠. في حاشية «ض، بح، والتوحيد: «ولا».

١١. في التوحيد: «+ يذهبان».

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «يَا أَخَا أَهْلِ مِصْرَ، إِنَّ الَّذِي تَذْهَبُونَ إِلَيْهِ وَتَطْتُونُ<sup>١</sup> أَنَّهُ الدَّهْرُ، إِنْ كَانَ الدَّهْرُ يَذْهَبُ بِهِمْ، لِمَ لَا يَرُدُّهُمْ؟ وَإِنْ كَانَ يَرُدُّهُمْ، لِمَ لَا يَذْهَبُ بِهِمْ؟  
٧٤/١ القَوْمُ مُظْطَرُونَ يَا أَخَا أَهْلِ مِصْرَ، لِمَ السَّمَاءُ مَرْفُوعَةٌ، وَالْأَرْضُ مَوْضُوعَةٌ؟ لِمَ لَا تَسْقُطُ<sup>٢</sup> السَّمَاءُ عَلَى الْأَرْضِ؟ لِمَ لَا تَنْحَدِرُ<sup>٣</sup> الْأَرْضُ فَوْقَ طَبَاقِهَا<sup>٤</sup>، وَلَا يَتِمَّاسِكَانِ<sup>٥</sup>، وَلَا يَتِمَّاسِكُ مَنْ عَلَيْهَا<sup>٦</sup>؟». قَالَ<sup>٧</sup> الزَّنْدِيقِيُّ: أَمْسَكَهُمَا اللَّهُ رَبُّهُمَا وَسَيِّدَهُمَا.

قَالَ: فَامَنَّ الزَّنْدِيقِيُّ عَلَى يَدَيَّ<sup>٨</sup> أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ حُمْرَانُ: جَعَلْتَ فِدَاكَ، إِنْ آمَنَتِ الزَّنَادِقَةُ عَلَى يَدَيْكَ<sup>٩</sup> فَقَدْ آمَنَ<sup>١٠</sup> الْكُفَّارُ عَلَى يَدَيَّ أَبِيكَ.

فَقَالَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي آمَنَ عَلَى يَدَيَّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ: اجْعَلْنِي مِنْ تَلَامِيذَتِكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «يَا هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ، خُذْهُ إِلَيْكَ وَعَلِّمَهُ<sup>١١</sup>، فَعَلَّمَهُ هِشَامٌ<sup>١٢</sup>؛ فَكَانَ<sup>١٣</sup> مَعْلَمَ أَهْلِ الشَّامِ وَأَهْلِ مِصْرَ الْإِيمَانِ، وَحَسَنَتِ طَهَارَتُهُ حَتَّى رَضِيَ بِهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>١٤</sup>».

١. في الوافي: «يذهبون إليه ويظنون».

٢. هكذا في «ب، ف، بس» وحاشية «ج، ض، بر، بف» والتعليقة للاماماد وشرح المتألهين وحاشية ميرزا رفيعا وشرح المازندراني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا يسقط». وفي «ج، ض، بف» والوافي: «لا تنحدر». وفي «بر»: «لا ينحدر».

٣. في «ب، ج، بح»: «ولم لا تنحدر». و«الانحدار»: الانهياط، تقول: حدرت السفينة، أي أرسلتها إلى أسفل فانحدر. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٥ (حدر).

٤. في «ج، ف، بح، بف» وحاشية «بس» وحاشية بدر الدين والوافي والتوحيد: «طاقتها». وفي «بر» وحاشية «بس»: «طباقتها».

٥. في شرح المازندراني ومرآة العقول: «فلا يتماسكان».

٦. في التوحيد: «عليهما».

٧. في حاشية «ج»: «يد».

٨. هكذا في «ب، ض، ف، بح، بر، بس» وحاشية «ج» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والتوحيد.

٩. وفي المطبوع وبعض النسخ: «يدك».

١٠. في حاشية «بح» والتوحيد: «فقد آمنت».

١١. في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» والوافي: «وعلمه».

١٢. في «ف»: «+» «بن الحكم».

١٣. في «بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي: «وكان».

١٤. التوحيد، ص ٢٩٣، ح ٤، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن حماد، عن الحسن بن إبراهيم،





المَحَلَّ الَّذِي وَصَفَتْ، فَقَالَ<sup>١</sup> ابْنُ الْمُقَفِّعِ: «أَمَا<sup>٢</sup> إِذَا تَوَهَّمْتَ عَلَيَّ هَذَا، فَقُمْ إِلَيْهِ، وَتَحَفَّظْ<sup>٣</sup> مَا اسْتَطَعْتَ مِنَ الزَّلْزَلِ، وَلَا تَتَّئِي<sup>٤</sup> عِيَانَكَ إِلَى اسْتِزْسَالِ<sup>٥</sup>؛ فَيَسْلَمَكَ<sup>٦</sup> إِلَى عِقَالِ<sup>٧</sup>، وَيَسْمُهُ<sup>٨</sup>

١. في «بف» وشرح صدر المتألهين: «وله».

٢. «أما» بالتخفيف حرف التبيه. هكذا قرأ المازندراني وقال: «وهذا أولى من قراءتها بالتشديد على أن تكون للشرط، وفعالها محذوف، ومجموع الشرط والجزاء بعدها جواب لذلك الشرط كما زعم، فإنه بعيد لفظاً ومعنى. أما لفظاً فلا يحتاجه إلى التقدير، والأصل عدمه؛ وأما معني فلأن «أما» الشرطية للتفصيل.. وإرادة التفصيل هنا بعيد، بل لا وجه لها». وقرأها الميرزا رفيعاً بالتشديد حيث قال: «أما: للشرط، وفعله محذوف، ومجموع الشرط والجزاء الذي بعدها جواب لذلك الشرط. وذكر «علي» لتضمين التوهّم معنى الكذب والافتراء». راجع: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٤؛ حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٢٤٨.

٣. «تحفظ»: أمر من التفعل على ما يظهر من كلام صدر المتألهين. ومضارع مجزوم على ظاهر كلام المازندراني، حيث قال: «تحفظ، مجزوم بالشرط المقدر بعد الأمر، و«من» متعلق به، أي إن قمت إليه تحفظ نفسك من الزلزل». وفيه تأمل؛ لمكان واو العطف. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢١٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥.

٤. في حاشية «بيح» وحاشية ميرزا رفيعاً والتوحيد: «ولا تن». وقوله: «لا تتئي عيانك» أي لا تصرفه ولا تعطفه، تقول تئيت الشيء، إذا صرفته وعطفته. واحتمل المازندراني كونه من باب الإفعال، ولكن لا تساعده اللغة. قال: «في بعض النسخ: لا تن، من أحد البابين». فهو على الأول عطف على «الزلزل» بتقدير «أن» وعلى الثاني عطف على «تحفظ». أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٩٤ (ثني)، شرح صدر المتألهين، ص ٢١٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥.

٥. «الاسترسال»: الاستيناس والطمأنينة إلى الإنسان والثقة به فيما يحدثه به، وأصله السكون والثبات. ويحتمل أن يكون من الرسل بمعنى اللين والرفع والتأني. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٢٢٣؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٢٤٥.

٦. في «ب» ج، ف، والتوحيد: «يسلمك». وفي «بس»: «فيسلمك». وهو من التسليم أو الإسلام.

٧. «عقال»: الحبل الذي يشدّ به ذراعي البعير. و«عقال»: داء في رجل الدابة إذا مشى ظلع ساعة ثم انبسط. وكلاهما محتمل هاهنا. أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٤٥٩ و ٤٦٣ (عقل). شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥.

٨. في «ج» والتعليق للداماد وحاشية ميرزا رفيعاً والوافي: «سُمّه»، أمر من: سامه إياه، أي عرضه عليه وجعله في معرض البيع والشري، و«ما» موصولة. وفي «ب» ض، ف، «بس» و«مرأة العقول»: «يسمه» أمر من وسم يسم بمعنى الكي، و«ما» موصولة، أي اجعل على ما تريد أن تتكلم به علامة لتعلم أي شيء لك وأي شيء عليك. وفي حاشية «ض» وشرح صدر المتألهين: «يسمه» بمعنى أثر الكي في الحيوان وهو إحراق جلده بحديدة أو



إِلَيْهَا، وَأَتَمَّا عُمَرَانُ، وَأَنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ السَّمَاءَ خَرَابٌ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ؟».

قَالَ: فَأَعْتَمْتُمَهَا مِنِّي، فَقُلْتُ لَهُ: مَا مَنَعَهُ - إِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا يَقُولُونَ - أَنْ يَظْهَرَ لِيَخْلَعِيهِ، وَيَدْعُوهُمْ إِلَى عِبَادَتِهِ حَتَّى لَا يَخْتَلِفَ مِنْهُمْ اثْنَانِ؟ وَلِمَ اخْتَجَبَ عَنْهُمْ وَأَرْسَلَ إِلَيْهِمُ الرُّسُلَ؟ وَلَوْ بَأْسَ رَهْمُ بِنَفْسِهِ، كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْإِيمَانِ بِهِ.

فَقَالَ لِي: «وَيْلَكَ، وَكَيْفَ اخْتَجَبَ عَنْكَ مَنْ أَرَاكَ قُدْرَتَهُ فِي نَفْسِكَ؟! نُشُوءُكَ<sup>١</sup> وَلَمْ تَكُنْ، وَكَيْبَرُكَ بَعْدَ صِغَرِكَ، وَقُوَّتُكَ بَعْدَ ضَعْفِكَ، وَضَعْفُكَ بَعْدَ قُوَّتِكَ، وَسُقْمُكَ بَعْدَ صِحَّتِكَ، وَصِحَّتُكَ بَعْدَ سُقْمِكَ، وَرِضَاكَ بَعْدَ غَضَبِكَ، وَغَضَبُكَ بَعْدَ رِضَاكَ، وَحَزَنُكَ بَعْدَ فَرَحِكَ، وَفَرَحُكَ بَعْدَ حَزَنِكَ، وَحُبُّكَ بَعْدَ بُغْضِكَ، وَبُغْضُكَ بَعْدَ حُبِّكَ، وَعَزْمُكَ بَعْدَ أُنْأَتِكَ<sup>٢</sup>، وَأُنْأَتُكَ<sup>٣</sup> بَعْدَ عَزْمِكَ، وَسَهْوَتُكَ بَعْدَ كِرَاهِيَتِكَ<sup>٤</sup>، وَكِرَاهِيَتُكَ<sup>٥</sup> بَعْدَ سَهْوَتِكَ، وَرَغْبَتُكَ بَعْدَ رَهْبَتِكَ<sup>٦</sup>، وَرَهْبَتُكَ بَعْدَ رَغْبَتِكَ، وَرَجَاءُكَ بَعْدَ يَأْسِكَ، وَيَأْسُكَ بَعْدَ رَجَائِكَ، وَخَاطِرُكَ<sup>٦</sup> بِمَا لَمْ يَكُنْ فِي وَهْمِكَ، وَعَزُوبٌ<sup>٧</sup> مَا أَنْتَ مُعْتَقِدُهُ.....»

- ١ . عند المازندراني: «نشوك». وهو منصوب بدلاً من «قدرته»، أو مرفوع خبراً لمبتدأ محذوف يعود إليها، وهو «هي». أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٩، امرأة العقول، ج ١، ص ٢٤٧.
- ٢ . في التوحيد والتعليقة للداماد، ص ١٧٥: «إبانك» بمعنى الامتناع. وقال: «وفي بعض نسخ كتاب التوحيد للصدوق: «بعد إبانك، على مصدر باب الإفعال بمعنى الإباء أيضاً، ولا يتصوِّبه فريق من علماء العربية». وقال الفيض في الوافي: «وفي توحيد الصدوق: «إبانك» وهذا دليل التوحيدي؛ لأن الإبياء بمعنى الامتناع خطأ بخلاف الإبناء بمعنى التأخر». وفي «بف»: «أناك». وقال المجلسي في امرأة العقول: «وربما يقرأ بالنون والهمزة، أي «أناك» بمعنى الفتور والتأخر والإبطاء». وفي حاشية «ض»: «أناك».
- ٣ . في «بف»: «إناؤك». وفي حاشية «ض»: «أناك». وفي التوحيد: «إباءك».
- ٤ . في «ب» والوافي: «كراهيتك». في «ب» والوافي: «كراهيتك».
- ٦ . «الخاطر»: الواقع والحاصل في الذهن، وقد يطلق على الذهن، والمراد هنا هو الشعور والإدراك؛ بغرنة تعديته بالباء. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٤٩ (خطر).
- ٧ . «العزوب»: الغيبة والبعد. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٨١ (عزب).

عَنْ ذَهَبِكُمْ. وَمَا زَالَ يَعْدُدُ<sup>٢</sup> عَلَيَّ قُدْرَتَهُ - أَلَيْبِي هِيَ فِي نَفْسِي، أَلَيْبِي لَا أَدْفَعُهَا - حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيَظْهَرُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ.<sup>٣</sup>

٢١٧ / ٣. عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي الْعَوْجَاءِ حِينَ سَأَلَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ:

عَادَ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ فِي النَّيِّمِ الثَّانِي إِلَى مَجْلِسِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَجَلَسَ وَهُوَ سَاكِتٌ لَا يَنْطَلِقُ، فَقَالَ لَهُ<sup>٤</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «كَأَنَّكَ جِئْتَ تُعِيدُ بَعْضَ مَا كُنَّا فِيهِ». فَقَالَ: أَرَدْتُ ذَلِكَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ<sup>٥</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَعْجَبَ هَذَا! تُنْكِرُ اللَّهَ وَتَشْهَدُ أَنِّي ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ». فَقَالَ: الْعَادَةُ تَحْمِلُنِي عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ ﷺ: «فَمَا يَمْنَعُكَ مِنْ<sup>٦</sup> الْكَلَامِ؟» قَالَ: إِجْلَالًا لَكَ<sup>٧</sup> وَمَهَابَةً<sup>٨</sup> مَا يَنْطَلِقُ<sup>٩</sup> لِلسَّانِي بَيْنَ يَدَيْكَ؛ فَإِنِّي شَاهَدْتُ الْعُلَمَاءَ، وَتَأَطَّرْتُ الْمُتَكَلِّمِينَ، فَمَا تَدَاخَلْنِي هَيْبَةً قَطُّ مِثْلَ مَا تَدَاخَلْنِي<sup>١٠</sup> مِنْ هَيْبَتِكَ،

١. في حاشية «بر»: «في».

٢. في التوحيد: «يعد».

٣. التوحيد، ص ١٢٥، ح ٤، بسنده عن أحمد بن محمد بن محمد بن خالد، مع اختلاف يسير - الوافي، ج ١، ص ٣١٤، ح ٢٥٢.

٤. ورد هذا الحديث في «ب»، «يع»، «ج»، فقط ولم يرد في سائر النسخ التي في أيدينا، كما أنه لم يرد في شرح صدر المتألمين وشرح المازندراني والوافي. وقال في مرآة العقول، ج ١، ص ٢٤٩: «وليس هذا الحديث في أكثر النسخ ولكنه موجود في توحيد الصدوق، ورواه عن الكليني، ويبدل على أنه كان في نسخته». والضمير في «عنه» راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد في السند السابق. يؤيد ذلك كثرة رواية ابن خالد عن العناوين المبهمة، وكثرة رجوع الضمير إليه في أسناد الكليني، كما يظهر بالفحص في أسناد الكتاب.

٥. في «ب»، «يع»: «فهو».

٦. في التوحيد: «له».

٧. في «ب»، «يع»، «ج»: «إجلالك».

٨. «المهابة» والهيبة: مصدران بمعنى المخافة والتقية والإجلال. يقال: هاب الشيء، يهابه، إذا خافه وإذا قره وعظمه، أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٧٨٩ (هيب).

٩. في «ب»، «يع»، «ج»: «ما ينطق».

١٠. في «ب»، «يع»، «ج»: «مادخل».

قَالَ: «يَكُونُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ أَفْتَحُ<sup>١</sup> عَلَيْكَ بِسْؤَالٍ، وَأَقْبَلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ<sup>٢</sup>: «أَمْ مَضْنُوعٌ أَنْتَ، أَوْ غَيْرُ مَضْنُوعٍ؟» فَقَالَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ: بَلَى<sup>٤</sup>، أَنَا غَيْرُ مَضْنُوعٍ، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ<sup>٣</sup>: «فَصِفْ لِي: لَوْ كُنْتُ مَضْنُوعاً، كَيْفَ كُنْتُ تَكُونُ؟» فَبَقِيَ عَبْدُ الْكَرِيمِ مَلِيئاً<sup>٥</sup> لَا يُجِيزُ<sup>٦</sup> جَوَاباً، وَوَلَعَ<sup>٧</sup> بِخَشْبَةِ كَانَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: طَوِيلَ عَرِيضٍ، عَمِيقٌ<sup>٨</sup> قَصِيرٌ، مَتَحَرَّكَ سَاكِنٌ، كُلُّ ذَلِكَ صِفَةٌ خَلَقَهُ<sup>٩</sup>، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ<sup>١٠</sup>: «فَإِنْ كُنْتُ لَمْ تَعْلَمْ صِفَةَ الصَّنْعَةِ<sup>١١</sup> غَيْرَهَا، فَاجْعَلْ نَفْسَكَ مَضْنُوعاً؛ لِمَا تَجِدُ فِي نَفْسِكَ مِمَّا يَخْدُثُ مِنْ<sup>١٢</sup> هَذِهِ الْأُمُورِ».

٧٧/١

فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الْكَرِيمِ: سَأَلْتَنِي عَنْ مَسْأَلَةٍ لَمْ يَسْأَلْنِي عَنْهَا أَحَدٌ<sup>١٣</sup> قَبْلَكَ، وَلَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ بَعْدَكَ عَنْ مِثْلِهَا، فَقَالَ لَهُ<sup>١٤</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>١٥</sup>: «هَبْكَ<sup>١٦</sup> عَلِمْتَ أَنَّكَ لَمْ تَسْأَلْ فِيمَا مَضَى، فَمَا عَلِمَكَ أَنَّكَ لَا تَسْأَلُ فِيمَا بَعْدُ؟ عَلَى أَنَّكَ يَا عَبْدَ الْكَرِيمِ، نَقَضْتَ قَوْلَكَ؛ لِأَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ الْأَشْيَاءَ مِنَ الْأَوَّلِ سَوَاءٌ، فَكَيْفَ قَدَّمْتَ وَأَخَّرْتَ؟».

ثُمَّ قَالَ: «يَا عَبْدَ الْكَرِيمِ، أَرَيْدُكَ وَضُوحاً، أَمْ رَأَيْتَ، لَوْ كَانَ مَعَكَ كَيْسٌ فِيهِ جَوَاهِرٌ،

١. في «بح»: «أفتح».

٢. في «ب»: «- له».

٣. في «بح» والتوحيد: «أم».

٤. في «ب»، «بح»، «جه»، والتوحيد: «بل».

٥. «الملي»: الطائفة من الزمان لا حد لها. النهاية، ص ٣٦٣ (ملو).

٦. «لا يجيز» أي لا يرجع ولا يرد، من الحور بمعنى الرجوع عن الشيء وإلى الشيء. يقال: كلمته فما أحرار إلي جواباً، أي مارد جواباً. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٢١٧-٢١٨ (حور).

٧. في «ب»، «بح»، «بع»، «جه»: «أولع». و«ولع» بخشبة، أي حرص عليه وبالغ في تناوله. أنظر: مرآة العقول، ج ١، ص ٢٤٩؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٤١٠ (ولع).

٨. في «ب»، «بع»، «جه»: «عميق».

٩. في مرآة العقول: «قوله: كل ذلك صفة خلقه، أي خلق الخالق والصانع. ويمكن أن يقرأ بالتاء، أي صفة المخلوقية».

١٠. في «ب»، «بح»، «بع»، «جه»: «الصنعة».

١١. في «ب»: «وفي»، «في»، «منه».

١٢. في التوحيد: «أحد عنها».

١٣. هكذا في «ب»، «بح»، «بع»، «جه» والتوحيد. وفي المطبوع: «- له».

١٤. «هيك» أي افرض واحسب نفسك علمت. يقال: هبني فعلت ذلك، أي احسبني واعدتني فعلت. ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل في هذا المعنى. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٨: «(وهب).

فَقَالَ لَكَ قَائِلٌ: هَلْ فِي الْكَيْسِ دِينَارٌ؟ فَتَنَيْتَ كَوْنَ الدِّينَارِ فِي<sup>٢</sup> الْكَيْسِ، فَقَالَ لَكَ قَائِلٌ<sup>٣</sup>: صِفْ لِي الدِّينَارَ، وَكُنْتُ غَيْرَ عَالِمٍ بِصِفَتِهِ، هَلْ كَانَ لَكَ أَنْ تَنْفِي كَوْنَ الدِّينَارِ فِي الْكَيْسِ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ؟ قَالَ: لَا، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٤</sup>: «فَالْعَالَمُ أَكْبَرُ وَأَطْوَلُ وَأَعْرَضُ مِنَ الْكَيْسِ، فَلَعَلَّ فِي الْعَالَمِ صَنْعَةٌ؛ مِنْ حَيْثُ<sup>٥</sup> لَا تَعْلَمُ صِفَةَ الصَّنَعَةِ مِنْ غَيْرِ الصَّنَعَةِ».

فَانْقَطَعَ عَبْدُ الْكَرِيمِ، وَأَجَابَ إِلَى الْإِسْلَامِ بَعْضُ أَصْحَابِهِ، وَبَقِيَ مَعَهُ بَعْضٌ.

فَعَادَ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ، فَقَالَ: أَقْلِبْ<sup>٦</sup> السُّؤَالَ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٧</sup>: «سَلْ عَمَّا شِئْتَ»، فَقَالَ<sup>٨</sup>: «مَا الدَّلِيلُ عَلَى حُدُوثِ<sup>٩</sup> الْأَجْسَامِ؟ فَقَالَ: «أَبِي<sup>١٠</sup> مَا وَجَدْتُ شَيْئاً - صَغِيراً وَلَا كَبِيراً - إِلَّا وَإِذَا ضَمَّ إِلَيْهِ مِثْلُهُ، صَارَ أَكْبَرَ، وَفِي ذَلِكَ زَوَالٌ وَإِنْتِقَالٌ مِنَ<sup>١١</sup> الْحَالَةِ الْأُولَى<sup>١٢</sup>، وَلَوْ<sup>١٣</sup> كَانَ قَدِماً، مَا زَالَ وَلَا خَالَ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَزُولُ وَيَحُولُ يَجُوزُ أَنْ يُوجَدَ وَيَبْطُلَ، فَيَكُونُ بِوُجُودِهِ<sup>١٤</sup> بَعْدَ عَدَمِهِ دُخُولٌ فِي الْحَدَثِ، وَفِي كَوْنِهِ فِي الْأَزْلِ<sup>١٥</sup> دُخُولُهُ فِي الْقَدَمِ<sup>١٦</sup>، وَلَنْ تَجْتَمِعَ<sup>١٧</sup> صِفَةُ الْأَزْلِ وَالْعَدَمِ، وَالْحُدُوثِ وَالْقَدَمِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ».

١ . في «ب» ، «يع» ، «ج» ، «فهل» .

٢ . في «ب» ، «يع» ، «ج» ، «عن» . ويجيء «عن» للظرفية أيضاً .

٣ . هكذا في «ب» ، «يع» ، «ج» ، «والتوحيد» . وفي المطبوع: - «قائل» .

٤ . هكذا في التوحيد . وفي «ب» ، «يع» ، «ج» ، «والمطبوع»: «عن» .

٥ . في التوحيد: - «من حيث» . في «ب» ، «يع» ، «ج» ، «أقبلت» .

٦ . في «ب» ، «يع» ، «ج» ، «+» ، «له» .

٧ . هكذا في «ب» ، «يع» ، «ج» ، «ج» . وفي المطبوع والتوحيد: «حَدَثَ» .

٨ . في «ب» ، «يع» ، «ج» ، «الأنبي» .

٩ . هكذا في «ب» ، «يع» ، «ج» ، «ج» . وفي المطبوع: «عن» .

١٠ . في «ب» ، «يع» ، «ج» ، «حاله الأولى» . وفي «ب» ، «ج» ، «حاله الأولى» .

١١ . في «ب» ، «يع» ، «ج» ، «فلو» .

١٢ . في «ب» ، «يع» ، «ج» ، «لوجوده» .

١٣ . في «ب» ، «يع» ، «ج» ، «الأولى» .

١٤ . هكذا في «ب» ، «يع» ، «ج» ، «وهو المختار؛ فإن أزلية الوجود دليل القدم، دون العدم» . وفي «ب» ، «يع» ، «والمطبوع والتوحيد: «العدم» . واعلم أن هذا الحديث موجود في أربع نسخ مذكورة من جميع النسخ الموجودة عندنا .

١٥ . في «ب» ، «يع» ، «والتوحيد: «ولن يجتمع» . في «ب» ، «يع» ، «ج» ، «والتوحيد: - «والحدوث والقدم» .

فَقَالَ عَبْدُ الْكَرِيمِ: هَبَكَ عَلِمْتَ فِي جَزِيِّ الْخَالَتَيْنِ<sup>١</sup> وَالرَّامَانِينَ - عَلَى مَا دَكَّرْتَ -  
 فَاسْتَدَلَّتْ<sup>٢</sup> بِذَلِكَ عَلَى حَدِيثِهَا، فَلَوْ بَقِيَتِ الْأَشْيَاءُ عَلَى صِفْرِهَا، مِنْ أَيْنَ كَانَ لَكَ أَنْ  
 تَسْتَدِلَّ عَلَى حَدِيثِهَا<sup>٣</sup>؟ فَقَالَ الْعَالِمُ: «إِنَّمَا نَتَكَلَّمُ عَلَى هَذَا الْعَالَمِ الْمَوْضُوعِ<sup>٤</sup>، فَلَوْ  
 رَفَعْنَاهُ وَوَضَعْنَاهُ عَالِمًا آخَرَ، كَانَ لَا شَيْءَ أَذَلَّ عَلَى الْخَدَثِ مِنْ رَفَعْنَا إِثَاءً وَوَضَعْنَا غَيْرَهُ،  
 وَلَكِنْ أَجِيبُكَ<sup>٥</sup> مِنْ حَيْثُ قَدَّرْتَ<sup>٦</sup> أَنْ تَلْزِمَنَا<sup>٧</sup> وَتَقُولَ: إِنَّ الْأَشْيَاءَ لَوْ دَامَتْ عَلَى صِفْرِهَا،  
 لَكَانَ فِي الْوَهْمِ أَنَّهُ مَتَى ضَمَّ<sup>٨</sup> شَيْءٌ<sup>٩</sup> إِلَى مِثْلِهِ، كَانَ أَكْبَرَ، وَفِي جَوَازِ التَّغْيِيرِ<sup>١٠</sup> عَلَيْهِ  
 خُرُوجُهُ مِنَ الْقَدَمِ، كَمَا أَنَّ فِي تَغْيِيرِهِ<sup>١١</sup> دُخُولَهُ فِي الْخَدَثِ، لَيْسَ لَكَ وَرَاءَهُ شَيْءٌ يَأْ  
 عَبْدُ الْكَرِيمِ. فَانْقَطَعَ وَخَزِيَ<sup>١٢</sup>.

فَلَمَّا كَانَ مِنَ<sup>١٣</sup> الْعَامِ الْقَابِلِ، التَّقَى مَعَهُ فِي الْحَرَمِ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ شِيعَتِهِ: إِنَّ ابْنَ  
 أَبِي الْعَوْجَاءِ قَدْ أَسْلَمَ، فَقَالَ الْعَالِمُ: «هُوَ<sup>١٤</sup> أَعْمَى مِنْ ذَلِكَ، لَا يُسْلِمُ» فَلَمَّا بَصَرَ

١ . في «بح»: «الحالين».

٢ . هكذا في «ب»، «بح»، «بع»، «جه». وفي المطبوع والتوحيد: «واستدللت».

٣ . هكذا في النسخ والتوحيد. وفي المطبوع: «حدوثهن».

٤ . في «ب»: «إثاء». ٥ . في «ب»، «بع»، «جه»: «الموضوع».

٦ . في «ب»، «بع»، «جه»: «أجبتك».

٧ . في «ب» «بع»، «جه»: «من حيث قدرت، بتشديد الدال، أي فرضت لأن تلزمنا. أو بالتخفيف، أي زعمت أنك تقدر أن تلزمنا».

٨ . في «ب»: «يلزمنا».

٩ . هكذا في «ب»، «بع»، «جه». وفي المطبوع: «فقول».

١٠ . في التوحيد: «متى ما ضم».

١١ . في «ب»، «بع»، «جه»: «شيء». وفي التوحيد: «+ منه».

١٢ . هكذا في «ب» والتوحيد. وما يستحيل في حقه تعالى وواجب في الحادث هو التغير دون التغيير. وفي «بح»، «بع»، «جه» والمطبوع: «التغيير».

١٣ . هكذا في «ب» والتوحيد. وفي «بح»، «بع»، «جه» والمطبوع: «تغيير».

١٤ . يجوز قراءته معلوماً أيضاً. خزري يخرى جزياً، أي ذلّ وهان. وقال ابن السكيت: وقع في بليّة. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٦ (خزري).

١٥ . في «ب»، «بع»، «جه»: «في».

١٦ . في «ب»: «هو من». وفي «بح»: «فهو».



بِالْعَالِمِ ۞، قَالَ: سَيِّدِي<sup>١</sup> وَمَوْلَايَ، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ ۞: «مَا جَاءَ بِكَ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ؟» ٧٨/١  
 فَقَالَ: عَادَةُ الْجَسَدِ وَسُنَّةُ الْبَلَدِ، وَلِنَنْظُرَ<sup>٢</sup> مَا النَّاسُ فِيهِ مِنَ الْجُنُونِ، وَالْخَلْقِ، وَرَمِي  
 الْحِجَارَةَ، فَقَالَ لَهُ<sup>٣</sup> الْعَالِمُ ۞: «أَنْتَ بَعْدَ عَلَى عَتُوكَ<sup>٤</sup> وَضَلَالِكَ يَا عَبْدَ الْكَرِيمِ، فَذَهَبَ<sup>٥</sup>  
 يَتَكَلَّمُ، فَقَالَ لَهُ ۞: «لَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» وَتَفَضَّ رِدَاءَهُ مِنْ يَدَيْهِ، وَقَالَ: «إِنْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا  
 تَقُولُ - وَلَيْسَ كَمَا تَقُولُ - نَجُونًا وَنَجُوتَ، وَإِنْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا نَقُولُ - وَهُوَ كَمَا نَقُولُ<sup>٦</sup> -  
 نَجُونًا وَهَلَكْتَ».

فَأَقْبَلَ عَبْدَ الْكَرِيمِ عَلَى مَنْ مَعَهُ، فَقَالَ: وَجَدْتُ فِي قَلْبِي حَزَاةَ<sup>٧</sup> فَرْدُونِي، فَرَدُّوهُ،  
 فَمَاتَ<sup>٨</sup> لَا رَحِمَةَ اللَّهُ<sup>٩</sup>.

٢١٨ / ٤ . حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْأَسَدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَزْمَكِيِّ الرَّازِيِّ،  
 عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ بُرَيْدِ الدِّيَنْوَرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
 الْحَرَّاسِيِّ خَادِمِ الرُّضَائِيِّ، قَالَ:  
 دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الزَّنَادِقَةِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ ۞ وَعِنْدَهُ جَمَاعَةٌ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ ۞:

١ . في «ب»، «بع»، «بع»، «جه»، «يا سيدي».

٢ . في «ب»، «بع»، «بع»، «جه»، «التوحيد» - «له».

٣ . «العتوة»: التجبر والتكبر. يقال: عتا يعتو عتوًّا، استكبر وجاوز الحد. أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٧-٢٨ (عتو).

٤ . في «ب»، «بع»، «بع»، «جه»، «وذهب».

٥ . في «ب»: «وان لم يكن الأمر كما تقول وهو كما نقول».

٦ . «الحزازة»: وجع في القلب من غيظ ونحوه. الصحاح، ج ٣، ص ٨٧٣ (حزز) وفي حاشية «بع»: «حرارة». وفي «ب»: «وجدت في قلبي غزاز إبرة من الحرارة». والغزازة: مصدر بمعنى الكثرة، والغزاز: جمع الغزير، وهو الكثير من كل شيء. والإبرة: أداة الخياطة. وفي «بع»: «وجدت في قلبي غزاز إبرة». والغزازة: القوة والشدة والصعب. وفي «بع»: «وجدت في قلبي غزاز إبرة من الحرارة». يقال: غرز الإبرة في شيء غرزاً، أي أدخلها فيه، وفي «جه»: «وجدت في قلبي غزاز إبرة من الحرارة» من قول العامة: غرز بالإبرة، أي وحزه وطمعته بها. ويقرأ أيضاً: «خزاز».

٧ . في «بع»، «جه»، «وحاشية «ب» والتوحيد: «ومات».

٨ . التوحيد، ص ٢٩٦، ح ٦، بسند عن الكليني. وراجع: التوحيد، ص ٢٩٣، ح ٢، وفيه قطعة منه.

«أَيُّهَا الرَّجُلُ، أَرَأَيْتَ، إِنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَكُمْ - وَلَيْسَ هُوَ كَمَا تَقُولُونَ - أَلَسْنَا وَإِنَّا كُمْ شَرَعًا سَوَاءً، لَا يَضُرُّنَا مَا صَلَّيْنَا وَصَمْنَا<sup>٢</sup>، وَرَكَّبْنَا وَأَفْرَزْنَا؟» فَسَكَتَ الرَّجُلُ.

ثُمَّ قَالَ<sup>٣</sup> أَبُو الْحَسَنِ<sup>٤</sup>: «وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَنَا - وَهُوَ قَوْلُنَا - أَلَسْتُمْ قَدْ هَلَكْتُمْ وَنَجَوْنَا؟». فَقَالَ: رَحِمَكَ اللَّهُ، أَوْجِدْنِي<sup>٥</sup> كَيْفَ هُوَ؟ وَأَيْنَ هُوَ؟

فَقَالَ: «وَيْلَكَ، إِنَّ الَّذِي ذَهَبَتْ إِلَيْهِ غَلَطُ؛ هُوَ أَيْنَ الْأَيْنِ بِلَا أَيْنٍ<sup>٦</sup>، وَكَيْفَ الْكَيْفِ بِلَا كَيْفٍ، فَلَا يَعْرِفُ<sup>٧</sup> بِالْكَيفُوفِيَّةِ<sup>٨</sup>، وَلَا بِأَيْنُونِيَّةِ<sup>٩</sup>، وَلَا يَذْرُكُ بِحَاسَةِ، وَلَا يَقَاسُ بِشَيْءٍ<sup>١٠</sup>.

فَقَالَ الرَّجُلُ: فَإِذَا إِنَّهُ لَا شَيْءَ إِذَا لَمْ يَذْرُكُ بِحَاسَةِ مِنَ الْحَوَاسِ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ<sup>١١</sup>: «وَيْلَكَ، لَمَّا عَجَزْتَ حَوَاسُكَ عَنِ إِذْرَاكِهِ، أَنْكَرْتَ رُبُوبِيَّتَهُ، وَنَحْنُ إِذَا عَجَزْتَ حَوَاسُنَا عَنِ إِذْرَاكِهِ، أَيْقَنَّا أَنَّهُ رُبُّنَا بِخِلَافِ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ».

قَالَ<sup>١٢</sup> الرَّجُلُ: فَأَخْبِرْنِي مَتَى كَانَ؟ قَالَ<sup>١٣</sup> أَبُو الْحَسَنِ<sup>١٤</sup>: «أَخْبِرْنِي مَتَى لَمْ يَكُنْ؛ فَأَخْبِرْكَ مَتَى كَانَ؟» قَالَ الرَّجُلُ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ<sup>١٥</sup>: «إِنِّي لَمَّا

١ . «شرعاً»: مصدر بفتح الشين وسكون الراء وفتحها، يستوي فيه الواحد والاثنا والجمع والمذكر والمؤنث. يقال: يقال الناس في ذلك شرع سواء، أي متساون، لا فضل لأحدهم فيه على الآخر. فـ«سواء» تأكيد له. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٤٦١ (شرح).

٢ . في «ب»: «ماصمنا وما صلينا» وفي «بس»: «ما صلينا وما صمنا».

٣ . في «بر»: «التوحيد والعيون:» فقال: «بدل «ثم قال».

٤ . في «ف»: «+ وأخبرني». «والإيجاد: الإظهار. يقال: أوجده الله مطلوبه، أي أظفره به. والمعنى: أظفرتني بمطلوبي، وأوصلني إليه، وهو أنه كيف هو وأين هو، يعني بين لي كيفيته، وأظهر لي مكانه. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٤٧ (وجد)؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٧.

٥ . في «بيح، بر، بس، بف»: «- بلا أين».

٦ . في «ب»: «ولا يعرف».

٧ . في التوحيد والعيون: «هو أين الأين وكان ولا أين، وهو كيف وكيف وكان ولا كيف، ولا يعرف بكيفيَّة» واستصوب الداماد واستحسن الفيض قوله في التوحيد والعيون: «بكيفيَّة» لموافقتها لتطيرتها. أنظر: التعليقة للداماد، ص ١٧٨؛ الوافي، ج ١، ص ٣١٩.

٨ . في «ب»: «فقال».

٩ . في «ب، بس»: «التوحيد:» فقال: «

١٠ . في «ب، ج، ض، ف، بر، بس، بف»: «- وأخبرني متى لم يكن - إلى - فقال أبو الحسن<sup>١١</sup>». وفي «

نَظَرْتُ إِلَى جَسَدِي، وَلَمْ يُعْكِنِي فِيهِ زِيَادَةٌ وَلَا نَقْصَانٌ فِي الْعَرْضِ وَالطُّوْلِ<sup>١</sup>، وَدَفِعَ الْمَكَارِهِ عَنْهُ، وَجَزَّ الْمُنْتَفَعَةَ<sup>٢</sup> إِلَيْهِ، عَلِمْتُ أَنَّ لِهَذَا الْبُنْيَانِ بَابِيًا، فَأَقْرَزْتُ بِهِ؛ مَعَ مَا أَرَى - مِنْ دَوْرَانِ الْفَلَكَ بِقَدْرَتِهِ، وَإِنْشَاءِ السَّحَابِ، وَتَضْرِيْفِ الرِّيحِ<sup>٣</sup>، وَمَجْرَى الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ٧٩/١ وَالنُّجُومِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الْعَجِيبَاتِ الْمُبَيِّنَاتِ<sup>٤</sup> - عَلِمْتُ أَنَّ لِهَذَا مَقْدَرًا وَمُنْشِئًا<sup>٥</sup>.

٥ / ٢١٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْخَفَافِ، أَوْ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

إِسْحَاقَ، قَالَ:

إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ الدِّيَّانِيَّ<sup>٦</sup> سَأَلَ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ، فَقَالَ لَهُ: أَلَمْ رَبُّ؟ فَقَالَ: بَلَى، قَالَ: أَقَادِرٌ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَادِرٌ<sup>٧</sup> قَاهِرٌ، قَالَ: يَقْدِرُ<sup>٨</sup> أَنْ يَدْخُلَ الدُّنْيَا كُلَّهَا الْبَيْضَةَ، لَا تَكْبُرُ الْبَيْضَةُ وَلَا تَصْغُرُ الدُّنْيَا؟ قَالَ هِشَامُ: النَّظْرَةُ<sup>٩</sup>، فَقَالَ لَهُ: قَدْ أَنْظَرْتُكَ حَوْلًا، ثُمَّ خَرَجَ عَنْهُ. فَرَكِبَ هِشَامٌ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>١٠</sup>، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ، فَأَذِنَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ:

«التعليقة، للدمام، وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني، والوافي، ومرآة العقول: «هذا الإسقاط من النسخ».

١. في «ف»: «في الطول والعرض».

٢. في «ف»: «وجلب المنافع».

٣. في «ج، بر»: «الريح».

٤. في حاشية «بف»: «البيئات». وفي التوحيد والعيون: «المتقنات».

٥. التوحيد، ص ٢٥٠، ح ٣؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٣١، ح ٢٨، بسندهما عن أبي سميعة محمد بن علي الصيرفي، عن محمد بن عبد الله الخراساني، مع تفاوت يسير. الوافي، ج ١، ص ٣١٧، ح ٢٥٣.

٦. «الديياني»: منسوب إلى الديسان. وهو مصدر داص يديص، أي زاغ وحاد ومال. ومعناه الملحد؛ لميله عن الدين بعد أن كان فيه؛ إذ هو من تلامذة الحسن البصري، مال عن الدين؛ لعدم قدرة أستاذه على حل الشبهات. قال المحقق الشعراني: هذا غير مطابق للواقع، والصحيح أن الديسانية كانوا قومًا من الزنادقة القائلين بالنور والظلمة، وأن دييسان اسم رئيسهم مثل «ماني». أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٤٠ (ديص)؛ شرح صدر المتألهين، ص ٢٢٢؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٤٦؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٥٦.

٧. في «ف، بر»: «-وله».

٨. في حاشية «ف»: «+على».

٩. «النظرة»: المهلة والتأخير. وهو منصوب بفعل مقدر. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٨٣١ (نظر).

يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، أَتَانِي عَبْدُ اللَّهِ الدِّيصَانِيُّ بِمَسْأَلَةٍ لَيْسَ الْمُعْوَلُ<sup>١</sup> فِيهَا إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَعَلَيْكَ، فَقَالَ لَهُ<sup>٢</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «عَمَّاذَا سَأَلَك؟» فَقَالَ: قَالَ لِي: كَيْتٌ<sup>٣</sup> وَكَيْتٌ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا هِشَامُ، كَمْ حَوَاشِكُ؟» قَالَ: خَمْسٌ، قَالَ: «أَيُّهَا أَصْغَرُ؟» قَالَ: النَّاطِرُ<sup>٤</sup>، قَالَ: «وَكَمْ قَدَّرَ النَّاطِرُ؟» قَالَ: مِثْلَ الْعَدَسَةِ أَوْ أَقْلَ مِنْهَا، فَقَالَ لَهُ: «يَا هِشَامُ، فَاَنْظُرْ أَمَامَكَ وَفَوْقَكَ وَأُخْبِرْنِي بِمَا تَرَى» فَقَالَ: أَرَى سَمَاءً وَأَرْضاً وَدُوراً وَقُصُوراً وَبَرَارِي<sup>٥</sup> وَجِبَالاً وَأَنْهَاراً، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الَّذِي قَدَّرَ أَنْ يُدْخَلَ الَّذِي تَرَاهُ الْعَدَسَةَ أَوْ أَقْلَ مِنْهَا قَادِرٌ<sup>٦</sup> أَنْ يُدْخَلَ الدُّنْيَا كُلَّهَا النَّبِيضَةَ لَا تَصْغُرُ<sup>٧</sup> الدُّنْيَا وَلَا تَكْبُرُ<sup>٨</sup> النَّبِيضَةَ»<sup>٩</sup>.

فَأَكْبَ<sup>١١</sup> هِشَامٌ عَلَيْهِ<sup>١٢</sup>، وَقَبَّلَ يَدَيْهِ وَرَأَسَهُ وَرَجَلَيْهِ، وَقَالَ: حَسْبِي يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ،

- ١ . «المعول»: المستغاث والمستعان . يقال: عَوْلْتُ بِهِ وَعَلَيْهِ، أَي اسْتَعَنْتَ . ويحتمل أن يكون المعول أو المعول بمعنى الصارخ، وهو الذي يرفع صوته عند البكاء . أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٤٨٣ (عول).
- ٢ . في «بر»: - «له».
- ٣ . في «ج»: - «قال».
- ٤ . في حاشية «ج»: «بتسكيت» . و«كيت وكيت»، هي كناية عن الأمر، نحو كذا وكذا . النهاية، ج ٤، ص ٢١٦ (كيت).
- ٥ . في «بج»: «الناظرة».
- ٦ . في التوحيد: «وتراباً» . و«البراري»: جمع البرية بمعنى الصحراء . وعند المازندراني فَتَحَ الرَّاءَ أَفْصَحَ . أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٨٨ (برر)؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٤٨.
- ٧ . في «بج»: + «على».
- ٨ . في «ج»، ض: «ولا تصغر» بالتضعيف . وفي التوحيد «لا يصغر».
- ٩ . في «ض»، يـف: «ولا تكبر» بالتضعيف . وفي التوحيد: «يكبر».
- ١٠ . في الوافي: «هذه مجادلة بالتي هي أحسن وجواب جدلي مسكت يناسب فهم السائل، وقد صدر مثله عن أبي الحسن الرضا ﷺ ... والجواب البرهاني أن يقال: إن عدم تعلق قدرته تعالى على ذلك ليس من نقصان في قدرته سبحانه ولا تقصور في عمومها وشمولها كل شيء، بل إنما ذلك من نقصان المفروض وامتناعه الذاتي وبطلانه الصرف وعدم حفظه من الشيطانية، كما أشار إليه أمير المؤمنين ﷺ في ما رواه الصدوق أيضاً» . وللمزيد أنظر شروح الكافي .
- ١١ . «فأكب عليه» أي أقبل إليه، أو ألقى نفسه عليه . أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٠٧ (كعب).
- ١٢ . في «ب»: «عليه هشام».

وَانصَرَفَ إِلَى مَنْزِلِهِ، وَغَدَا عَلَيْهِ<sup>١</sup> الدَّيْصَانِيُّ، فَقَالَ لَهُ<sup>٢</sup>: يَا هِشَامُ، إِنِّي جِئْتُكَ مُسَلِّمًا، وَلَمْ أُجِئِكَ مُتَقَاضِيًا لِلْجَوَابِ، فَقَالَ لَهُ هِشَامُ: إِنْ كُنْتُ جِئْتُ مُتَقَاضِيًا، فَهَٰكَ<sup>٣</sup> الْجَوَابُ.

فَخَرَجَ الدَّيْصَانِيُّ عَنْهُ<sup>٤</sup> حَتَّى أَتَى بَابَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup>، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ، فَأُذِنَ لَهُ، فَلَمَّا قَعَدَ، قَالَ لَهُ<sup>٦</sup>: يَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، دَلَّيْنِي عَلَى مَعْبُودِي، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٧</sup>: «مَا اسْمُكَ؟» فَخَرَجَ عَنْهُ، وَلَمْ يُخْبِرْهُ بِاسْمِهِ، فَقَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ: كَيْفَ لَمْ تُخْبِرْهُ بِاسْمِكَ؟ قَالَ: لَوْ كُنْتُ قُلْتُ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ، كَانَ يَقُولُ: مَنْ هَذَا الَّذِي أَنْتَ لَهُ عَبْدٌ؟ فَقَالُوا لَهُ: عُدْ إِلَيْهِ، وَقُلْ لَهُ: يَدُلُّكَ عَلَى مَعْبُودِكَ، وَلَا يَسْأَلُكَ عَنِ اسْمِكَ.

٨٠/١

فَرَجَعَ إِلَيْهِ، فَقَالَ<sup>٨</sup> لَهُ: يَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، دَلَّيْنِي عَلَى مَعْبُودِي، وَلَا تَسْأَلْنِي عَنِ اسْمِي، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٩</sup>: «اجْلِسْ» وَإِذَا عَلَّامٌ لَهُ<sup>١٠</sup> صَغِيرٌ، فِي كَفِّهِ بَيْضَةٌ يَلْعَبُ بِهَا، فَقَالَ لَهُ<sup>١١</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>١٢</sup>: «وَأَوْلِي يَا عَلَّامُ<sup>١٣</sup> الْبَيْضَةَ»، فَتَأَوَّلَهُ إِثَابًا، فَقَالَ لَهُ<sup>١٤</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>١٥</sup>: «يَا دَيْصَانِيُّ، هَذَا حِصْنٌ مَكْنُونٌ<sup>١٦</sup>، لَهُ<sup>١٧</sup> جِلْدٌ غَلِيظٌ، وَتَحْتَ الْجِلْدِ

١. في التوحيد: «إليه». و«غدا عليه» أي: جاءه غَدْوَةً، وهي أَوَّلُ النَّهَارِ؛ أو هي ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس، ثم عمَّ. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٤٦؛ المغرب، ص ٣٣٦ (غدو).
٢. في التوحيد والوافي: - «وله».
٣. «ها، هاء، هاء، هاء» كلُّها اسم فعل بمعنى حُدَّ. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٤٨.
٤. في التوحيد: + «وأخبر أن هشاماً دخل على أبي عبدالله<sup>عليه السلام</sup> فعلمه الجواب، فعضى عبدالله الديصاني».
٥. في الوافي: - «وله».
٦. في «بس، بف» والوافي: «وقال».
٧. في «بج»: «له غلام». وفي «بر»: - «وله».
٨. في «ب، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والتوحيد: - «وله».
٩. في «بر» وشرح المازندراني والوافي: «يا غلام ناولني».
١٠. في «ب، بج، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي والتوحيد: - «وله».
١١. «مكنون»: صفة حصن باعتبار المتعلق، أي مستور ما فيه، أو مكنون فيه ومصون من جميع جوانبه لا فرجة فيه ولا باب له. من كنت الشيء، أي سترته وسترته. ويحتمل الإضافة، أي حصن أمر مكنون. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٢٣؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٥٢؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢١٨٩ (كنن).
١٢. في «بر»: «وله».

الغَلِيظُ جِلْدٌ رَقِيْقٌ ، وَتَحْتَ الْجِلْدِ الرَّقِيْقِ ذَهَبَةٌ مَائِعَةٌ ، وَفِيَّ ذَائِبَةٌ ، فَلَا الذَّهَبَةَ الْمَائِعَةَ تَخْتَلِطُ بِالْفِضَّةِ الذَّائِبَةِ ، وَلَا الْفِضَّةُ الذَّائِبَةُ تَخْتَلِطُ بِالذَّهَبَةِ الْمَائِعَةِ ، فَهِيَ <sup>١</sup> عَلَى خَالِهَا ، لَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا خَارِجٌ مُضْلَعٌ ؛ فَيَخْبِرُ عَنْ صَلَاحِهَا <sup>٢</sup> ، وَلَا دَخَلَ فِيهَا مُفْسِدٌ ؛ فَيَخْبِرُ عَنْ فَسَادِهَا ، لَا يُدْرَى <sup>٣</sup> لِلذَّكْرِ <sup>٤</sup> خَلِقَتْ أُمَّ لِلثَّلَثِي ، تَنْفَلِقُ <sup>٥</sup> عَنْ مِثْلِ الْوَانِ الطَّوَاوِيسِ ، أُتْرَى لَهَا مَدَبْرَأٌ <sup>٦</sup> .

قَالَ <sup>٦</sup> : فَأَطْرَقَ <sup>٧</sup> مَلِيًّا ، ثُمَّ قَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَنَّكَ إِمَامٌ وَ<sup>٨</sup> حُجَّةٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ ، وَأَنَا تَائِبٌ مِمَّا كُنْتُ فِيهِ <sup>٩</sup> .

٢٢٠ / ٦ . عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو الْفَقِيمِيِّ <sup>١٠</sup> :

- ١ . في «بر» : «وهي» . وفي التوحيد : «هي» .
- ٢ . في «بس» والتوحيد : «إصلاحها» .
- ٣ . في «يح» وحاشية «ف» : «ولا يدري» .
- ٤ . في شرح المازندراني : «الذذكر» .
- ٥ . «تنفلق» أي تنشق ، تُسَمَّنُ معنى الكشف فعدي بنع ، أي تنشق كاشفة عن حيوان له ألوان الطواويس . أنظر : شرح المازندراني ، ج ٣ ، ص ٥٤ ؛ الوافي ، ج ١ ، ص ٣٢٢ .
- ٦ . في «بف» : «وقال» . وفي «بر» : «قال» .
- ٧ . في «بر» : «رأسه» . «وأطرق الرجل» أي سكت فلم يتكلم ، وأرخص عينيه ينظر إلى الأرض . فالعنى : سكت ناظرًا إلى الأرض . أنظر : الصحاح ، ج ٤ ، ص ١٥١٥ (طرق) .
- ٨ . «الملي» : الطائفة من الزمان لاحد لها . يقال : مضى ملي من النهار ومن الدهر أي طائفة منه . النهاية ، ج ٤ ، ص ٣٦٣ (ملو) .
- ٩ . في «ب» ، «ف» ، «و» وحاشية «ج» ، «ض» وشرح المازندراني : «وأشهد» .
- ١٠ . في «بف» : «و» .
- ١١ . التوحيد ، ص ١٢٢ ، ج ١ ، بسنده عن علي بن إبراهيم . وراجع : التوحيد ، ص ١٣٠ ، ج ٩ . الوافي ، ج ١ ، ص ٣١٩ ، ح ٢٥٤ .
- ١٢ . في «ب» ، «ض» ، «و» ، «يح» ، «بر» : «العباس بن عمرو الفقيمي» وفي «بف» : «عباس بن عمر الفقيمي» . هذا ، والظاهر أن العباس هذا ، هو العباس بن عمرو الفقيمي الذي روى عنه إبراهيم بن هاشم في الأمالي للصدوق ، ص ١٧٥ المجلس ٣٨ ، ح ١ ؛ وعلل الشرايع ، ص ١٢٠ ، ح ٣ ؛ ومعاني الأخبار ، ص ٨ ، ح ١ ؛ والتوحيد ، ص ٦٠ ، ح ٨ ؛ و ص ١٦٩ ، ح ٣ ؛ و ص ٢٩٣ ، ح ٢ .

عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ فِي حَدِيثِ الرَّنْدِيقِ الَّذِي أَتَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَكَانَ مِنْ قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا يَخْلُو قَوْلُكَ: «إِنَّهُمَا اثْنَانِ» مِنْ أَنْ يَكُونَا قَدِيمَيْنِ قَوِيَّيْنِ، أَوْ يَكُونَا ضَعِيفَيْنِ، أَوْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا قَوِيًّا وَالْآخَرُ ضَعِيفًا، فَإِنْ كَانَا قَوِيَّيْنِ، فَلَيْمَ لَا يَذْفَعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ، وَيَتَفَرَّدُ<sup>١</sup> بِالتَّدْبِيرِ؟<sup>٢</sup> وَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّ أَحَدَهُمَا قَوِيٌّ، وَالْآخَرُ ضَعِيفٌ، ثَبَتَ أَنَّهُ وَاحِدٌ كَمَا نَقُولُ؛ لِلْعَجْرِ الظَّاهِرِ فِي الثَّانِي.

فَإِنْ قُلْتَ: «إِنَّهُمَا اثْنَانِ، لَمْ يَخُلْ مِنْ أَنْ يَكُونَا مُتَّفِقَيْنِ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ<sup>٣</sup>، أَوْ مُفْتَرَقَيْنِ<sup>٤</sup> مِنْ كُلِّ جِهَةٍ<sup>٥</sup>، فَلَمَّا رَأَيْنَا الخَلْقَ مُنْتَظِمًا، وَالْمَلَكَ جَارِيًا، وَالتَّدْبِيرَ وَاحِدًا، وَالتَّلِيلَ<sup>٦</sup> وَالتَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، دَلَّ صِحَّةَ الأَمْرِ وَالتَّدْبِيرِ، وَاتِّتِلَافِ الأَمْرِ عَلَى أَنَّ المُدَبِّرَ وَاحِدٌ. ثُمَّ يَلْزِمُكَ - إِنْ ادَّعَيْتَ اثْنَيْنِ - فُرْجَةٌ مَا بَيْنَهُمَا حَتَّى يَكُونَا اثْنَيْنِ، فَصَارَتْ الْفُرْجَةُ ثَالِثًا بَيْنَهُمَا، قَدِيمًا مَعَهُمَا، فَيَلْزِمُكَ ثَلَاثَةٌ، فَإِنْ ادَّعَيْتَ ثَلَاثَةً، لَزِمَكَ مَا قُلْتَ<sup>٧</sup> فِي الإِثْنَيْنِ حَتَّى يَكُونَ<sup>٨</sup> بَيْنَهُمْ فُرْجَةٌ<sup>٩</sup>، فَيَكُونُوا.....» ←

«والتَّقْيِيمِي»: منسوب إلى ققيم بن دارم بن مالك بن حنظلة. وقيل: فقِيم بن جرير بن دارم. راجع: اللباب في تهذيب الأنساب، ج ٢، ص ٤٣٧.

١. في «ب، ض» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «ينفرد». وقوله: «يتفرد» إن كان مرفوعاً، فهو عطف على المنفرد، أي لا يتفرد. وفسره الشيرازي بما يقتضي نصبه، أي حتى يتفرد. ويجوز أن يكون الواو واو المعية. راجع: النحو الوافي، ج ٤، ص ٣٥٦.

٢. في حاشية «ج»: «والتربويته» وفي الاحتجاج: «وينفرد بالتربويته».

٣. في «بر» وحاشية: «بيح» والوافي: «وجه». ٤. في «الف، ب»: «مفترقين».

٥. في مرآة العقول: «في بعض النسخ: من جهة».

٦. في التوحيد، ص ٢٤٣ والاحتجاج: «واختلاف الليل» بدل «والتدبير واحداً والليل». واعلم أن المفعول الثاني بعد كلمة «القمر» محذوف وهو «متعاقب» مثلاً أو «متعاقبات».

٧. في «ب، بيح» وحاشية «بر، بف»: «قلته». وفي التوحيد، ص ٢٤٣: «قلنا». وما قاله الإمام عليه السلام هو لزوم وجود المثني والمميز، فلا بد هنا من وجود المثنت وهو عبارة عن الفرجتين، فالمراد بالفرجة هو جنس الفرجة.

٨. هكذا في «ب، ج، ض، ف، بيح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي ومرآة العقول والتوحيد، ص ٢٤٣. وفي المطبوع وشرح المازندراني: «تكون».

٩. في مرآة العقول: «فرجتان».

خَمْسَةً<sup>١</sup>، ثُمَّ يَتَنَاهَى<sup>٢</sup> فِي الْعَدَدِ إِلَى مَا لَا نِهَائَةَ لَهُ فِي الْكَثْرَةِ.

قَالَ هِشَامٌ: فَكَانَ مِنْ سُؤَالِ الرَّزْدِيقِ أَنْ قَالَ<sup>٣</sup>: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَجُودُ الْأَفَاعِيلِ دَلَّتْ<sup>٤</sup> عَلَى أَنْ<sup>٥</sup> صَائِعاً صَنَعَهَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى بِنَاءِ<sup>٦</sup> مُشَيَّدٍ<sup>٧</sup> مَبْنِيٍّ، عَلِمْتَ أَنَّ لَهُ بَانِيًا وَإِنْ كُنْتَ لَمْ تَرَ الْبَانِيَّ وَلَمْ تُشَاهِدْهُ؟» قَالَ: فَمَا هُوَ؟ قَالَ: «شَيْءٌ بِخِلَافِ الْأَشْيَاءِ؛ اِرْجِعْ<sup>٨</sup> بِقَوْلِي<sup>٩</sup> إِلَى إِنْشَابِ مَعْنَى، وَأَنْتَ شَيْءٌ بِحَقِيقَةِ الشَّيْئِيَّةِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا جِسْمَ وَلَا صُورَةَ، وَلَا يَحْسَ وَلَا يُجَسَّ<sup>١٠</sup>، وَلَا يَذْرُكُ بِالْحَوَاسِّ الْخَمْسِ، لَا تَدْرِكُهُ الْأَوْهَامُ<sup>١١</sup>، وَلَا تَنْقُضُهُ الدُّهُورُ، وَلَا تَغَيِّرُهُ الْأَزْمَانُ<sup>١٢</sup>».

١ . في التوحيد، ص ٢٤٣: «فرجتان فيكون خمساً» بدل «فرجة فيكونوا خمسة».

٢ . في «ج»، بس، «بف»: «نتناهي».

٣ . في «ب»: «+» له.

٤ . في «مرأة العقول»: «قوله: فما الدليل عليه؛ يعني بما ذكرت قد ثبت وحدة المبدأ الأول للعالم على تقدير وجوده، فما الدليل على وجوده؟». ونحوه في حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٢٦٦.

٥ . كذا في النسخ التي قربلت، والتأنيث هو باعتبار المضاف إليه وهو جمع الجمع، أو باعتبار أن لكل فعل وجوداً.

٦ . في «ب»: «+» لها.

٧ . «البناء» مصدر بمعنى المبنى، فذكر المبنى تأكيداً له، أو إخراجاً لغير معنى المبنى مثل المعنى المقابل للهدم. أو المعنى: مبني لإنسان لا الأبنية التي تكون في الجبال. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٦٥؛ «مرأة العقول»، ج ١، ص ٢٧٤.

٨ . «المشيد»: المعمول من الشيد، وهو كل شيء طُلِّثَ به الحائظ من جنس، أو مِلاط، و«المشيد»: المطول؛ يعني: إذا نظرت إلى بناء محكم مبني من آلات مثل الجص والأحجار وغيرها. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٥ (شيد)؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٦٥.

٩ . في «ض»: «أرجع». وفي «مرأة العقول»: «قوله: ارجع، على صيغة الأمر أو المتكلم وحده».

١٠ . في التوحيد، ص ١٠٤ و ٢٤٣ والمعاني والاحتجاج: «شيء».

١١ . في الوافي: «ولا يجس». وقوله: «لا يجس» أي لا يمس باليد. يقال: جسّه بيده، أي مسه. واحتمل الفيض كونه بمعنى لا يَفْحُصُ عنها. يقال: جسّت الأخبار، أي تفحصت عنها. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩١٣ (جس).

١٢ . في شرح المازندراني: «في بعض النسخ: ولا تدرکه الأوهام، بالواو، وهو أظهر».

١٣ . الحديث طويل، قطعه الكليني، وأورد صدره هنا، وذكر تنمة الحديث في ثلاث مواضع أخرى من الكافي



٢٢١ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ  
الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ السُّعْمَانِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ  
الزُّهْرِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَفَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ بِخَلْقِ الرَّبِّ الْمُسَخَّرِ<sup>١</sup>، وَمَلِكِ<sup>٢</sup>  
الرَّبِّ الْقَاهِرِ، وَجَلَالِ الرَّبِّ الظَّاهِرِ، وَنُورِ الرَّبِّ الْبَاهِرِ<sup>٣</sup>، وَبَزْهَانِ الرَّبِّ الصَّادِقِ،  
وَمَا أَنْطَقَ بِهِ الْأُسْنُ الْعِبَادِ، وَمَا أُرْسِلَ بِهِ الرُّسُلَ، وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْعِبَادِ، ذَلِيلًا عَلَى الرَّبِّ  
عَزَّ وَجَلَّ»<sup>٤</sup>.

٨٢/١

## ٢ - بَابُ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ شَيْءٌ

٢٢٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ

- ١ (كتاب التوحيد، باب إطلاق القول بأنه شيء، ح ٢٢٧؛ وباب الإرادة أنها من صفات الفعل...، ح ٣٠٦؛ وكتاب  
الحجة، باب الاضطرار إلى الحجة، ح ٤٣٤) وكثر قطعة منه في كتاب التوحيد، باب آخر وهو من الباب الأول،  
ح ٣٠٠. كما أشار إليه الفيض في الوافي، ج ١، ص ٣٣٠. وأورد الصدوق رحمه الله تمام الرواية في التوحيد،  
ص ٢٤٣، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم القمي مع تفاوت يسير. وفي التوحيد، ص ١٠٤، ح ٢؛ ومعاني  
الأخبار، ص ٨، ح ١، بسندهما عن علي بن إبراهيم بن هاشم من قوله: «قال: فما هو؟ قال: شيء بخلاف  
الاشياء» إلى قوله: «غير أنه لا جسم ولا صورة»؛ الاحتجاج للطبرسي، ج ٢، ص ٣٣١ مرسلاً عن هشام بن  
الحكم مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٣٢٥، ح ٢٥٦.
- ١ . التسخير: التذليل. و«المسخر»: اسم فاعل مجرور صفة للرب أو الخلق، أو اسم مفعول مجرور صفة للخلق،  
أو منصوب مفعولاً للخلق، ولكنه بعيد. و«الخلق» بمعنى الإيجاد، أو المخلوق، أو التقدير. أنظر: الصحاح،  
ج ٢ ص ٦٨٠ (سخر)؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٧١؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٢٧٦.
- ٢ . «الملك»: العز والسُلطة، و«الملك»: مصدر، وقد شاع استعماله فيما يملك. و«جاء الكل هنا. أنظر: شرح  
المازندراني، ج ٣، ص ٧١؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٢٧٧.
- ٣ . «الباهر»: المضيء، أو الغالب. يقال: بَهرَ القمر: أضاء حتى غلب ضوءه ضوء الكواكب. ويهر فلان أتراه: غلبهم حسناً. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٩٩ (بهر).
- ٤ . الوافي، ج ١، ص ٣٢٣، ح ٢٥٥.

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ التَّوْحِيدِ، فَقُلْتُ: أَتَوْهَمُ<sup>١</sup> شَيْئًا؟ فَقَالَ<sup>٢</sup>: «نَعَمْ، غَيْرَ مَعْقُولٍ، وَلَا مَخْدُودٍ، فَمَا وَقَعَ وَهْمُكَ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ، فَهَوَّ خِلَافَهُ<sup>٣</sup>، لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَوْهَامُ، كَيْفَ تُدْرِكُهُ الْأَوْهَامُ وَهُوَ خِلَافَ مَا يُعْقَلُ، وَخِلَافَ مَا يُتَّصَوَّرُ فِي الْأَوْهَامِ؟<sup>٤</sup> إِنَّمَا يَتَوَهَّمُ<sup>٥</sup> شَيْءٌ غَيْرَ مَعْقُولٍ وَلَا مَخْدُودٍ»<sup>٥</sup>.

٢٢٣ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ<sup>٦</sup> بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ:

سِئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام الثَّانِي عليه السلام: يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِلَّهِ: إِنَّهُ شَيْءٌ؟

قَالَ: «نَعَمْ، يُخْرِجُهُ<sup>٧</sup> مِنَ<sup>٨</sup> الْحَدِّينِ: حَدَّ التَّعْطِيلِ<sup>٩</sup>، وَحَدَّ التَّشْبِيهِ»<sup>١٠</sup>.

٢٢٤ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ رَفَعَهُ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلْوٌ<sup>١١</sup> مِنْ خَلْقِهِ، وَخَلَقَهُ خَلْوٌ مِنْهُ، وَكُلٌّ

- ١ . «أَتَوْهَمُ»، استفهام على حذف أداته، أو الهمزة للاستفهام، والفعل ماض مجهول، أو مضارع معلوم مخاطب، أو على صيغة التكلم خبر. والأوّل هو الأظهر. أنظر: مرآة العقول ج ١، ص ٢٨١.
- ٢ . في حاشية «ج»: «قال».
- ٣ . في «ب»، «بس» وحاشية «بر»: «بخلافه».
- ٤ . في مرآة العقول: «يتعقل»، ولعله من باب النقل بالمعنى.
- ٥ . التوحيد، ص ١٠٦، ح ٦، بسنده عن محمد بن عيسى بن عبيد... الوافي، ج ١، ص ٣٣٢، ح ٢٥٧.
- ٦ . في «ج»، «ض، بح، بف»، «الحسن».
- ٧ . في «ب»، «ج، بح، بر، بس»: «تخرجه»، وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٢٧١: «أي يجوز أن يقال لله: إنه شيء»، ويجب أن يخرج الجاهل من الحدّين، فقولُه: يخرجُه، إنشاء في قالب الخبر.
- ٨ . في حاشية «ج»، «ف»، وشرح صدر المتألّهين: «عن».
- ٩ . في حاشية ميرزا رفيعا، ص ٢٧٢: «والمراد بحدّ التعطيل الخروج عن الوجود وعن الصفات الكماليّة والفعلية والإضافيّة، وبعّد التشبيه الانّصاف بصفات الممكن والاشتراك مع الممكنات في حقيقة الصفات». وانظر أيضاً: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٨٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٨٢.
- ١٠ . التوحيد، ص ١٠٧، ح ٧، بسنده عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي - الوافي، ج ١، ص ٣٣٣، ح ٢٥٨.
- ١١ . «الخلوّ»: مصدر بمعنى الخالي. يقال: كَتَأَ خِلْوَيْنِ، أي خاليتين. أنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٣٩.

مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمٌ «شَيْءٍ» فَهُوَ مَخْلُوقٌ مَا خَلَا اللَّهَ<sup>١</sup>.

٢٢٥ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ

بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ جَلُّو مِنْ خَلْقِهِ، وَخَلَقَهُ جَلُّو مِنْهُ، وَكُلُّ مَا وَقَعَ ٨٣/١

عَلَيْهِ اسْمٌ «شَيْءٍ» مَا خَلَا اللَّهَ، فَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، تَبَارَكَ الَّذِي لَيْسَ

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ<sup>٢</sup>».

٢٢٦ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ خَيْثَمَةَ<sup>٣</sup>:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جَلُّو مِنْ خَلْقِهِ، وَخَلَقَهُ جَلُّو مِنْهُ، وَكُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ

اسْمٌ «شَيْءٍ» مَا خَلَا اللَّهَ تَعَالَى، فَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ<sup>٤</sup>».

٢٢٧ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو الْقُقَيْمِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّه قَالَ لِلزُّنْدِيقِ جِبِينَ سَأَلَهُ: مَا هُوَ؟ قَالَ: «هُوَ شَيْءٌ بِخِلَافِ

١ (خلو). والغرض أنه تعالى لا يشارك أحداً من المخلوقات في ذاته؛ لأن الله سبحانه وجود بحت خالص لا

ماهية له سوى الإتيّة، والخلق ماهيات صرفة لا إتيّة لها من حيث هي وإنما وجدت به سبحانه وبأبنته. ولا في

شيء من صفاته الحقيقية؛ لأنها عين ذاته، وإنما الاشتراك له معهم في أمور خارجة عن ذاته. أنظر: شرح صدر

المتألهين، ص ٢٢٧؛ الوافي، ج ١، ص ٣٣٤.

١ . التوحيد، ص ١٠٥، ح ٥، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم . الوافي، ج ١، ص ٣٣٤، ح ٢٦٠.

٢ . في «بح» وشرح صدر المتألهين: «العليم». وفي التوحيد: - «وهو السميع البصير».

٣ . التوحيد، ص ١٠٥، ح ٣، بسنده عن النضر بن سويد . الوافي، ج ١، ص ٣٣٥، ح ٢٦٢.

٤ . في «ب»: «وخَيْثَمَةَ» وهو سهو . والظاهر أنه خَيْثَمَةُ بن عبد الرحمن الجعفي المذكور في أصحاب أبي جعفر

الباقر عليه السلام. راجع: رجال البرقي، ص ١٥؛ رجال الطوسي، ص ١٣٣، الرقم ١٣٨٦؛ خلاصة الأثوال، ص ٦٦، الرقم

٩٨ رجال ابن داود، ص ١٤٢، الرقم ٥٦٧.

٥ . التوحيد، ص ١٠٥، ح ٤، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم . الوافي، ج ١، ص ٣٣٤، ح ٢٦١.

٦ . في «ج» والكافي، ح ٢٢٠ - «هو».

الْأَشْيَاءِ، اِرْجَعَ بِقَوْلِي<sup>١</sup> إِلَى إِبْتِنَاتٍ مَعْنَى، وَأَنَّهُ<sup>٢</sup> شَيْءٌ بِحَقِيقَةِ الشَّيْبِيَّةِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا جِسْمَ وَلَا صُورَةَ، وَلَا يُحَسُّ وَلَا يُحَسُّ<sup>٣</sup>، وَلَا يُدْرَكُ بِالْحَوَاسِّ الْخَمْسِ، لَا تُدْرِكُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تَنْقُضُهُ الدَّهْوَرُ، وَلَا تَغَيِّرُهُ الْأَزْمَانُ.

فَقَالَ لَهُ السَّائِلُ<sup>٤</sup>: فَتَقُولُ<sup>٥</sup>: إِنَّهُ سَمِيعٌ بِصِيرٍ؟

قَالَ<sup>٦</sup>: «هُوَ سَمِيعٌ، بِصِيرٍ<sup>٧</sup>؛ سَمِيعٌ بِغَيْرِ جَارِحَةٍ، وَبُصِيرٌ بِغَيْرِ آلَةٍ، بَلْ يُسْمَعُ بِنَفْسِهِ، وَيُبْصِرُ بِنَفْسِهِ، لَيْسَ<sup>٨</sup> قَوْلِي: إِنَّهُ سَمِيعٌ يَسْمَعُ بِنَفْسِهِ، وَبُصِيرٌ<sup>٩</sup> يُبْصِرُ بِنَفْسِهِ<sup>١٠</sup> أَنَّهُ شَيْءٌ، وَالنَّفْسُ شَيْءٌ آخَرَ، وَلَكِنْ<sup>١١</sup> أَرَدْتُ عِبَارَةً عَنِ نَفْسِي<sup>١٢</sup>؛ إِذْ كُنْتُ مَسْئُولًا،

١ . في التوحيد: «وشيء».

٢ . في «ض»: «ولا يُحَسُّ ولا يُحَسُّ» وفي الوافي: «ولا يحس». وقوله: «ولا يحس» أي «لا يمس باليد». واحتتمل الفيض كونه بمعنى لا يُتَفَحَّصُ عنها، يقال: جَسَّتُ الْأَخْبَارَ، أَي، تَفَحَّصْتُ عَنْهَا. وانظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩١٣ (جس).

٣ . في الكافي، ح ٣٠٠: «السائل».

٤ . في الكافي، ح ٣٠٠: «أقول».

٥ . قال صدر المتألهين: «لما توهم السائل أن تنزيهه عليه السلام للباري سبحانه عن مشاركة غيره من الموجودات وتقديسه إياه عن كل ما يدرك بحس أو وهم، منقوض بكونه سميعاً وبصيراً؛ لأنَّ بعض ما سواه يوصف بهذين الوصفين، أزاح ذلك التوهم بأنَّ كونه سميعاً بصيراً لا يوجب له الاشتراك مع غيره، لا في الذات ولا في صفة متقررة لذاته؛ لأنَّ غيره سميع بجارحة، بصير بألة، وهو تعالى يسمع ويبصر لا بجارحة ولا بألة ولا بصفة زائدة على ذاته؛ ليلزم علينا أن يكون له مجانس أو مشابه، بل هو سميع بنفسه بصير بنفسه». وقال العلامة الفيض: «وذلك لأنَّ معنى السماع والإبصار ليس إلا حضور المسموع عند السامع وانكشاف المبصر عند البصير وليس من شرطهما أن يكونا بألة أو جارحة... أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٢٨؛ الوافي، ج ١، ص ٣٣١.

٦ . في «بر»: «و».

٧ . في «بر»: «بلى».

٨ . في «ب، ج، ف، يح، بس، بف» والوافي: «بصير». وفي التوحيد: «سميع» و«بصير».

٩ . في «ض، بر»: «و» وبصير يبصر بنفسه. وفي الكافي، ح ٣٠٠: «ليس قولي: إنه سميع بنفسه أنه شيء» بدل «ليس قولي -إلى- أنه شيء».

١٠ . في «ض» والكافي، ح ٣٠٠ و«مرأة العقول» و«ولكتي».

١١ . في شرح صدر المتألهين، ص ٢٢٨: «أي أردت التعبير عمّا في نفسي من الاعتقاد في هذه المسألة بهذه العبارة الموهمة للكثرة لضرورة التعبير عمّا في نفسي؛ إذ كنت مسؤولاً، ولضرورة إفهام الغير الذي هو السائل، وإلا فالذي في نفسي لا يقع الاحتجاج في تعقله إلى عبارة...» وقيل غير ذلك.

وإفهاماً لك؛ إذ كنت سائلاً، فأقول<sup>١</sup>؛ إنّه<sup>٢</sup> سميع<sup>٣</sup> بكلمه، لا أن الكَلَّ منه له بغض<sup>٤</sup>،  
ولكني<sup>٥</sup> أردت إفهامك، والتعبير عن نفسي، وليس مزجعي في ذلك<sup>٦</sup> إلا إلى أنه السميع  
الخبير، العالم الخبير، بلا اختلاف الذات، ولا اختلاف المعنى.

٨٤/١

قال له السائل: فما هو؟

قال أبو عبد الله<sup>٧</sup>: «هو الرب، وهو المغبود، وهو الله، وليس قولي:  
«الله» إثبات هذه الحروف: ألبف ولام وهاء، ولا زاء ولا باء<sup>٨</sup>، ولكن أزعج<sup>٩</sup> إلى  
معنى وشي<sup>١٠</sup>؛ خالق الأشياء وصانعتها، وتغت<sup>١١</sup> هذه الحروف<sup>١٢</sup> وهو المعنى

١. في حاشية «ض» والتوحيد: «أقول».

٢. في الكافي، ح ٣٠٠ والتوحيد: - «إنه».

٣. في الكافي، ح ٣٠٠ والتوحيد: «يسمع».

٤. في الكافي، ح ٣٠٠: «لا أن كله له بعض؛ لأن الكَلَّ لئاله بعض» بدل «لا أن الكَلَّ منه له بعض».

٥. في الكافي، ح ٣٠٠: «ولكن».

٦. في الكافي، ح ٣٠٠: «كله».

٧. في التوحيد: «ألف، لام، هاء» بدل «ألف ولام وهاء، ولا زاء ولا باء».

٨. في «ض» و«و»: «أزعج». وفي شرح المازندراني: «يحتمل الأمر والتكلم».

٩. في التوحيد: «هو شيء» بدل «وشي».

١٠. في التوحيد: «وقعت عليه» بدل «نعت». واستصوب الفيض في الوافي، والمجلسي في مرآة العقول ما في  
التوحيد، وقال الفيض: «وكانه أسقطه بعض نسخ الكافي سهواً وتبعه آخرون».

١١. في حل هذه العبارة وجوه:

الأول: «نعت» مجرور عطفاً على «معنى»، و«الله» قائم مقام المفعول الأول لاسمي. و«الرحمن» وما عطف  
عليه مبتدأ، خبره قوله: «من أسمائه».

الثاني: «نعت» مجرور معطوف على «شيء» ومضاف. و«هو» راجع إلى مرجح في كلام السائل أو ضمير شأن.  
وعلى الأول «المعنى» خبر المبتدأ و«سُمِّيَ به» خبر بعد خبر. وعلى الثاني «المعنى» مبتدأ و«سُمِّيَ به» خبره.  
وعلى التقديرين ضمير «به» راجع إلى «نعت» و«الله» مبتدأ و«من أسمائه» خبر.

الثالث: «نعت» مجرور معطوف على «الأشياء» أو على ضمير «صانعتها» عند من جوزه بدون إعادة الجاز.

الرابع: «نعت» مبتدأ مضاف إلى «هذه» و«الحروف» خبره. وقوله: «الله والرحمن» مبتدأ خبره «من أسمائه»،  
والمعنى أن نعت هذه الحروف التي في «الله» و«رب» أنها حروف وآنها ألف، لام، هاء، زاء، باء، و«هو» أي  
المقصود إثباته «المعنى».

سَمِّيَ<sup>١</sup> بِهِ اللَّهُ، وَالرَّحْمَنُ، وَالرَّحِيمُ وَالْعَزِيزُ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَائِهِ، وَهُوَ الْمَعْبُودُ جَلَّ وَعَزَّ<sup>٢</sup>.

قَالَ لَهُ<sup>٣</sup> السَّائِلُ: فَإِنَّا لَمْ نَجِدْ مَوْهُوماً إِلَّا مَخْلُوقاً.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٤</sup>: «لَوْ كَانَ ذَلِكَ كَمَا تَقُولُ، لَكَانَ التَّوْحِيدُ عَنَّا مُزْتَفِعاً؛ لِأَنَّا لَمْ نَكْلَفْ<sup>٥</sup> عَزِيزٌ مَوْهُومٌ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: كُلُّ مَوْهُومٍ بِالْحَوَاسِّ مُدْرِكٌ بِهِ<sup>٦</sup> تَحَدُّهُ<sup>٧</sup> الْحَوَاسِّ وَتَمَثُّلُهُ<sup>٨</sup>؛ فَهُوَ مَخْلُوقٌ [وَلَا يَبْدُ مِنْ إِبْتِنَاتٍ<sup>٩</sup> صَانِعِ الْأَشْيَاءِ خَارِجاً مِنْ الْجِهَتَيْنِ الْمَذْمُومَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: النَّفْيُ]؛<sup>١٠</sup> إِذْ كَانَ النَّفْيُ هُوَ الْإِبْطَالُ وَالْعَدَمُ، وَالْجِهَةُ الثَّانِيَةُ: التَّشْبِيهُ؛ إِذْ كَانَ التَّشْبِيهُ هُوَ<sup>١١</sup> صِفَةُ الْمَخْلُوقِ الظَّاهِرِ التَّرْكِيبِ وَالتَّالِيْفِ، فَلَمْ يَكُنْ

٥. الخامس: «نعت» خبر مقدم، والحروف «مبتدأ مؤخر»، أي هذه الحروف نعت وصفة دالة على ذاته.

أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٢٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٩٣؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٢٧٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٨٧.

١. في «ب»: «وسمي».

٢. في «ف»، «بس» وحاشية «ج»: «جَلَّ جلاله». وفي «ب»: «جَلَّ جلاله وعزَّ». وفي «ض»: «عزَّ وجَلَّ جلاله». وفي «يح»: «جَلَّ وعزَّ جلاله».

٣. في «بر» والتوحيد: «-وله».

٤. في «ف»، «يح»: «لا نكلف». وفي حاشية «ف»: «لم نعتقد». وفي التوحيد والاحتجاج: «+ أن نعتقد».

٥. هكذا في أكثر النسخ والمطبوع وشرح المازندراني والوافي، والضمير راجع إلى الوهم وفي حاشية «يح»: بها.

٦. في «يح»: «مما تحدَّه». وفي التوحيد: «فما تجده» بدل «بها تحدَّه». قوله: «تحدَّه» أو «مما تحدَّه» خبر «كلَّ مَوْهُومٌ» وقوله: «فهو مخلوق» نتيجة المحدودية.

٧. «تمثَّله»: مضارع معلوم من التفعيل، أو من التفعُّل بحذف إحدى الباءين. والتفعُّل قد يأتي للتعدي. أنظر: التعليقة للداماد، ص ١٩٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٩٥.

٨. في الاحتجاج: «+ كون».

٩. ما بين المعقوفين أضيف من «ف» والتوحيد والاحتجاج. والظاهر أن هذا السقط والخلل نشأ من النسخ الأول. ونقل العلامة المجلسي شرح قوله: «فإننا لم نجد مَوْهُوماً» إلى قوله: «لبينها وجودها» من صدر المتألهين بطوله، ثم قال: «وأقول: بناء أكثر التكاليفات على سقط وقع من الكليني رحمه الله أو النشاخ». أنظر: مرآة العقول، ج ١، ص ٢٩١ - ٢٩٠.

١٠. في التوحيد: «من».

بَدُّ مِنْ إِبْتِاطِ الصَّانِعِ؛ لَوْجُودِ الْمَصْنُوعِينَ وَالْإِضْطِرَارِ إِلَيْهِمْ<sup>١</sup> أَنَّهُمْ مَصْنُوعُونَ، وَأَنَّ<sup>٢</sup> صَانِعَهُمْ غَيْرُهُمْ، وَلَيْسَ مِثْلَهُمْ؛ إِذْ كَانَ مِثْلَهُمْ شَبِيهَا بِهِمْ فِي ظَاهِرِ التَّرْكِيبِ وَالتَّالِيفِ، وَفِيمَا يَجْرِي عَلَيْهِمْ<sup>٣</sup> مِنْ حَدُوثِهِمْ بَعْدَ إِذْ لَمْ يَكُونُوا، وَتَنْقَلِبِهِمْ<sup>٤</sup> مِنْ صَغَرٍ إِلَى كِبَرٍ، وَسَوَادٍ إِلَى بَيَاضٍ، وَقُوَّةٍ إِلَى ضَعْفٍ، وَأَحْوَالٍ مَوْجُودَةٍ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى تَفْسِيرِهَا؛ لِبَيَانِهَا<sup>٥</sup> وَوُجُودِهَا.

قَالَ<sup>٦</sup> لَهُ السَّائِلُ: فَقَدْ حَدَدْتَهُ إِذْ أُثْبِتَ وَجُودَهُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٧</sup>: «لَمْ أَحَدَّهُ، وَلَكِنِّي أُثْبِتُهُ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِبْتِاطِ مَنْرَلَةً».

قَالَ لَهُ السَّائِلُ: فَلَهُ إِنْتِيَّةٌ وَمَائِيَّةٌ<sup>٨</sup>؟

قَالَ: «نَعَمْ، لَا يَثْبُتُ الشَّيْءُ إِلَّا بِإِنْتِيَّةٍ وَمَائِيَّةٍ».

قَالَ لَهُ السَّائِلُ: فَلَهُ<sup>٩</sup> كَيْفِيَّةٌ؟

قَالَ: «لَا؛ لِأَنَّ الْكَيْفِيَّةَ جِهَةٌ الصِّفَةِ وَالْإِحْاطَةِ، وَلَكِنْ لَأَبَدٌ مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ<sup>١٠</sup> جِهَةِ ٨٥/١ التَّعْطِيلِ وَالتَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّ مَنْ نَفَاهُ، فَقَدْ أَنْكَرَهُ وَدَفَعَ رُبُوبِيَّتَهُ وَأَبْطَلَهُ، وَمَنْ شَبَّهَهُ بِغَيْرِهِ، فَقَدْ أُثْبِتَهُ بِصِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ الْمَصْنُوعِينَ الَّذِينَ لَا يَسْتَحِقُّونَ الرُّبُوبِيَّةَ، وَلَكِنْ لَا بَدُّ مِنْ

١. في التوحيد: «والاضطرار منهم إليه أثبت». وفي الاحتجاج: «والاضطرار منهم إليه» كلاهما بدل

«والاضطرار إليهم». ٢. في «بر»: «أن كان».

٣. في «ب»: «إليهم». ٤. في حاشية «بح» والتوحيد والاحتجاج: «أن».

٥. في حاشية «ج»: «وعن تنقلبهم». وفي «بف، بر»: «ويتقلبهم».

٦. في التوحيد والاحتجاج: «لثباتها». ٧. في «بر» والوافي: «فقال».

٨. في «ج، ض، بر، بس، بف» والوافي والتوحيد: «له».

٩. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بف» والوافي، وهو المختار. وفي «بس» والمطبوع: «إذاه».

١٠. في حاشية «ج»: «ماهية». ١١. في حاشية «ف»: «إن له».

١٢. في الوافي: «عن».

إثبات أن له كَيْفِيَّةً<sup>١</sup> لَا يَسْتَحِقُّهَا غَيْرُهُ، وَلَا يَشَارِكُ<sup>٢</sup> فِيهَا، وَلَا يَخَاطُبُهَا، وَلَا يَعْلَمُهَا غَيْرُهُ.

قَالَ السَّائِلُ: فَيُعَانِي<sup>٣</sup> الْأَشْيَاءَ بِنَفْسِهِ؟

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «هُوَ أَجَلٌ مِنْ أَنْ يُعَانِيَ الْأَشْيَاءَ بِمُبَاشَرَةٍ وَمَعَالَجَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ صِفَةُ الْمَخْلُوقِ الَّذِي لَا تَجِيءُ<sup>٤</sup> الْأَشْيَاءُ لَهُ إِلَّا بِالْمُبَاشَرَةِ<sup>٥</sup> وَالْمَعَالَجَةِ وَهُوَ مُتَعَالٍ<sup>٦</sup>، نَافِذُ الْإِزَادَةِ وَالْمَشِيئَةِ، فَقَالَ لِمَا يَشَاءُ<sup>٧</sup>».

- ١ . في التوحيد: «ذات بلا كَيْفِيَّة» بدل «أَنَّ له كَيْفِيَّة».
- ٢ . المجهول أُرْجِحُ؛ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ يَسْتَلْزِمُ حَذْفَ الْمَفْعُولِ بِهِ.
- ٣ . «معاناة الشيء»: ملاسته ومباشرته وتحمل التعب والمشقة في فعله. أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٠٦.
- ٤ . في حاشية ميرزا رفيعا والوافي والتوحيد: «لا يجي».
- ٥ . في «ب»: «بمباشرة».
- ٦ . في التوحيد: «وهو تعالى».
- ٧ . في «يج» وحاشية ميرزا رفيعا: «لما يريد».
- ٨ . الحديث طويل، قطعته الكليني رحمه الله، وأورد قطعة منه هنا، وصدده في الباب السابق، باب حدوث العالم وإثبات المحدث، ح ٢٢٠. وذكر تنمّة الحديث في موضعين آخرين من الكافي: (كتاب التوحيد، باب الإرادة أنها من صفات الفعل، ح ٣٠٦؛ وكتاب الحجّة، باب الاضطرار إلى الحجّة، ح ٤٣٤) وكزُرَ قطعة منه في كتاب التوحيد، باب آخر وهو من الباب الأول، ح ٣٠٠، كما أشار إليه العلامة الفيض الكاشاني في الوافي، ج ١، ص ٣٣٠. وذكر الصدوق رحمه الله تمام الرواية في التوحيد، ص ٢٤٣، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم. وفي الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٣١، مرسلًا عن هشام بن الحكم إلى قوله: «لم يكن بين النفي والإثبات منزلة». راجع: التوحيد، ص ١٠٤، ح ٢؛ و ص ١٤٤، ح ١٠؛ ومعاني الأخبار، ص ٨، ح ١٠١ الوافي، ج ١، ص ٣٢٧، ذيل ح ٢٥٦.
- تنبيه: لهذا الحديث شرح للعلامة الشيخ محمد تقي الجعفريّ التبريزيّ قدّس سرّه، نقله عنه الغفاريّ في آخر الكافي المطبوع، ج ١، ص ٥٤٩-٥٥٤، ونحن نورد هنا لمزيد الفائدة، وهو قوله:
- أما توضيح الحديث الشريف، فنقول مستعيناً بالله تبارك وتعالى: لما أجاب الإمام عليه السلام عن سؤال الزنديق عن الدليل على ثبوته ووجوده بقوله عليه السلام: «في الحديث السادس من الباب السابق: «وجود الأفاعيل التي دلّت على أنّ صناعتها...» إلى آخره، سأله السائل عن ماهيته وحقيقته بقوله: ماهو؟ أقول: لا شك في أنّ الأذهان البشرية دائمة التجسس والتفحص عما تدركه وتتعلّمه من الأشياء، فكأنّها لا ترى بدءاً من الوصول إلى حقائق



«أشياء قد سلم بوجودها، وهذه الخاصّة العقلانية هي من أهم الأسباب في تكثّر المعلومات والمعقولات، وعلى هذه القاعدة الضرورية سأل السائل عن الحقيقة والماهية قياساً منه على سائر الحقائق، فأجابته الامام عليه السلام: «هو شيء بخلاف الأشياء».

أقول: قد ورد سلب المعاني المدركة عن الألفاظ المطلقة على الذات الأقدس جلّ شأنه في أبواب التوحيد والصفات والأسماء غير مَرّة، فيمكن أن يقال: إنه - مع دلالة العقل على ذلك - قد تواترت الأخبار والروايات في هذا المقام بحيث لا يمكننا الشك والتوقف لا عقلاً ولا نقلاً في أنّ الألفاظ المطلقة عليه تعالى لا يمكن أن يراد بها ما تتعلّق من المعاني المتحصّلة عن المدركات المأخوذة من النفس المدرك والخارج المدرك؛ فإنّ جميع ما ندرکه ونؤدّيه بالألفاظ المتعارفة محفوظٌ بوصمة الحدود والرسوم، وجلّ جناب الحقّ أن يكون محدوداً ومرسوماً.

قوله عليه السلام: «أرجع بقولي شيء إلى إثبات معنى» فكأنّ سلب جميع المعاني المحمولة على الشيء أو جب توهم كون هذا الشيء ألفاظاً وحرّوفاً مجردة عن أيّ معنى معقول؛ إذ ما من معنى يمكن أن يطلق عليه الشيء قد صار مسلوباً منه، فأبى معنى يكون لفظ الشيء مستعملاً فيه؟ فلذلك قال عليه السلام: لا أقصد بذلك أنّه لفظ محض بل «وأنّه شيء بحقيقة الشئيّة، غير أنّه لا جسم ولا صورة ولا يحس ولا يُحسّ ولا يُدرَك بالحواس الخمس»؛ فإنّه تعالى موجود بحقيقته غير المدركة؛ لأنّ جميع ما ندرکه به بمنزلة مرآة محدودة لا تُرى إلا مرّاتٍ محدودة، فليس لنا أن نتجنّس ونتفحص عنه كما نتفحص عن حقائق سائر المدركات.

والحاصل أن الإدراك بأيّ آله كانت لا يتعلّق بشيء إلا أن يستشرف عليه ويحدّه بمعانٍ يعلمها من الأجسام والصور وغيرها من المدركات، فلما لم يكن جلّ شأنه وعزّ سلطانه جسماً ولا صورة ولا غيرها، فلا تدرکه الأوهام ولا تنقص الدهور، ولا يغيّر الزمان؛ لوضوح أنّ القصان والتغيّر إنّما يعرضان على ما من شأنه الحركة والسكون، وإذ لم يكن عزّ اسمه جسماً ولا جسمانيّاً فلم يكن معروضاً للقصان والتغيّر. ومن هنا ينقطع السؤال عن كيفية كونه تعالى قبل خلق الممكنات منسوباً إليه الزمان، فإنّ الزمان إنّما ننزعه من الحركة المستحيلة بالنسبة إلى فاقد المادّة والصورة بتمام معانيهما.

ثمّ سأل عن معنى إسناد السمع والبصر إليه تعالى، فقال عليه السلام: «هو سميع بصير: سميع بغير جارحة وبصير بغير آله، بل يسمع بنفسه وبصير بنفسه»، ولما استلزم السمع والبصر بالجارحة والآلة التركّب المتسحيل في شأنه تعالى إن كانت الجارحة والآلة داخلية، والافتقار إلى الغير إن كانت خارجية، فقال عليه السلام: «إنّه يسمع بنفسه وبصير بنفسه».

أقول: اعلم أنّ الصفات المستندة إلى الذات الأقدس على قسمين: أحدهما: الصفات الذاتية، وهي التي تشير - مع تعدّدها - إلى كمال الذات الواحد الأحد، فهي متعدّدة بحسب اللفظ والمفهوم، لا الحقيقة الواقعية، فنسبة هذا القسم من الصفات إلى الذات نسبة العبارات المختلفة إلى جمال واحد وكمال فارذ. وثنانها: الصفات

الفعليّة، وهي التي بنفسها لا تساوق الذات الواحد القديم؛ لأنها متجدّدة ومتصرّمة، فلا يمكن أن تعرض على الذات غير المتغيّر، نعم القدرة عليها من الصفات الذاتية؛ فإنّ نفس الخلق والإحياء والإماتة والرزق والتكلّم وكذلك نفس السماع والبصر تستلزم متعلّقات حادثة مسبوقه بالإرادة. وبعبارة أوضح فعليّة هذه الصفات بنفسها مسبوقه بمشيئته وإرادته، وأمّا القدرة عليها جميعها فهي ذاتيّة، فقوله ﷺ: «يسمع بنفسه ويبصر بنفسه» ليس ناظراً إلى فعليّة تلك الصفات بنفسها.

قوله ﷺ: «ليس قولي إنّهُ يسمع بنفسه ويبصر بنفسه، أنّه شيء والنفس شيء آخر»؛ لما ذكرناه من لزوم التركّب المستلزم للافتقار المستحيل في حقّه تعالى، «ولكن أردت عبارة عن نفسي؛ إذ كنت مسؤولاً»، ولا يمكن أن يجيب المجيب سائلاً إلاّ بما هو عليه من الشؤون والأطوار، وكذلك إهاماً للسائل؛ إذ كان هو سائلاً ولا بدّ من أن يجاب بما يستأنس من المعاني والمدركات.

قوله ﷺ: «فأقول: إنّهُ سميع بكلّه، لا أنّ الكلّ منه له بعض»؛ يعني ﷺ: أنّ المراد بالكلّ المستفاد عن قوله: «بل يسمع بنفسه ويبصر بنفسه» ليس ما يتوهم من كونه بمعناه المتعارف المعهود؛ حيث إنّ الكلّ بهذا المعنى هو الهيئة المتزعة عن اجتماع أجزاء والتتام أبعاض؛ لكي تستلزم التركّب لا محالة.

قوله ﷺ: «ولكنّي أردت إهامك والتعبير عن نفسي، وليس مرجعي في ذلك إلاّ إلى أنّه السميع البصير، العالم الخبير بلا اختلاف الذات ولا اختلاف المعنى» وهذه إشارة إلى ما دلّ عليه العقل والنقل من اتّحاد الذات والصفات الذاتية والقدرة على الصفات الفعليّة، وقد أشرنا إليه آنفاً فلا نعيده.

ثمّ كثر السائل السؤل عن الماهيّة والحقيقة بقوله: «فما هو؟» ولا نعلم وجهاً لهذا التكرار إلاّ غموض المسألة وأنّ هذا المعنى لا يوافق أيّ معقول من المعقولات البشريّة، فأجابه الإمام ﷺ بقوله: «هو الربّ والمعبود وهو الله»؛ حيث لم يتصوّر السائل من هذه الألفاظ حقيقة وماهية واضحة، فكانه قد توهم أنّ هذا الموجود ليس من قبيل المعاني الواقعيّة فيكون مجرد لفظ بلا معنى معقول، فلذلك كثر الإمام ثانياً الجواب الماضي في الجمل السابقة بأنّه: «ليس قولي: الله، إثبات هذه الحروف: ألف ولام وهاء، ولا راه ولا باء، ولكن أرجع إلى معنى وشيء خالق الأشياء وصانها» وفي نسخة الكافي بعد ذلك: ونمت هذه الحروف وهو المعنى» إلى آخره، والظاهر أنّه اشتباه من النسخ؛ إذ لا معنى صحيح لأن يكون المعنى نعتاً للحروف، بل الصحيح ما في التوحيد وهو: «وقمت عليه هذه الحروف» فيكون مقصوده سلام الله عليه - كما سبق في الجمل الماضية - أنّه تعالى حقيقة استعمل فيه الألفاظ.

قال السائل: «فإنّنا لم نجد موهوماً إلاّ مخلوقاً». وهذا السؤل واضح قد مضى تفصيله آنفاً، قال أبو عبد الله ﷺ: «لو كان ذلك كما تقول لكان التوحيد عتاً مرتفعاً؛ لأنّنا لم نكلّف أن نعتقد غير موهوم»، الظاهر أنّ المراد بالتوحيد هنا أصل الوجود والثبوت، لا ما يقابل التشريك بعد ثبوته، وحاصل الجواب: أنّه يمكننا التوجّه إلى مثل ذلك الوجود، ونحن أيضاً مكلفون على مثل هذا التوجّه، ويدلّ عليه تصديقنا بوجوده أو عدمه أو الشكّ

فيه ؛ فإن كلَّ هذه التصديقات مستلزمة للتوجه إليه ، وإلّا فما الذي نثبتهُ أو ننفيه أو نشكُّ فيه ؟ نعم ، هذا التوجه لا يمكن أن يكون من طرق الحواسِّ المحدّدة ؛ لأنّها لا تؤدّي إلّا إلى محسوسات محدودة مشخصّة ، فهي بمنزلة مرآة محدودة لا تُري إلّا مرآتي محدودة كما ذكرناه .

وتلخّص من جميع ما تقدّم من عدم مجيء قاعدة الصفات في حقِّ الواجب جُلّ وعلا ، وكذلك من عدم إمكان وقوعه معقولاً بماهيته وإمكان التوجه إليه لا من طرق الحواسِّ المحدّدة ، أنّه : «لا بدّ من إثبات صانع للأشياء خارج من الجهتين المذمومتين : إحداهما النفي ؛ إذ كان النفي هو الإبطال والعدم ، والجهة الثانية التشبيه ؛ إذ كان التشبيه هو صفة المخلوق الظاهر التركيب والتأليف» فليعلم أنّ ما ذكره الإمام عليه السلام هو إرشاد إلى آخر مراتب التوجه في هذا المقام ، فإنّنا لم نعثر من الفلاسفة والحكماء في هذا الباب إلى شيء يقنع به العقول الفعّالة ؛ فإنّ كلّ ما ذكره في هذا المقام يستلزم أسئلة لا يجاب عنها جواباً كافياً ، فلا بدّ لنا حينئذٍ أن نسترد بقوله عليه السلام : «فلم يكن بدّ من إثبات الصانع ؛ لوجود المصنوعين ، والاضطرارّ منهم إليه أثبت أنّهم مصنوعون وأنّ صانعهم غيرهم وليس مثلهم ؛ إذ كان مثلهم شبيهاً بهم في ظاهر التركيب والتأليف وفيما يجري عليهم من حدودهم بعد أن لم يكونوا» ، فهذا هو من المرتكزات الأوّليّة في الأذهان من أنّ ما بالغير لا بدّ وأن ينتهي إلى ما بالذات ، وأنّ ما يكون نسبة الوجود والعدم إليه على حدّ سواء ، يحتاج في ترجّحه إلى مرجّح .

ثم قال السائل : «فقد حدّدته إذ أثبتّ وجوده» ؛ الظاهر أنّ السائل لم يكن يحفظ ما يقوله الإمام عليه السلام جواباً لسؤاله ؛ لأنّه عليه السلام قد صرّح واستدلّ على استحالة تحديده ، ومن المعلوم أنّ الحدود والتشخصات إنّما تكون من قبل الماهيات ، لا أنّ الوجود بمجرده يستلزمها ؛ ولذلك أجابه عليه السلام : «لم أحدّه ولكنّي أثبتته ؛ إذ لم يكن بين النفي والإثبات منزلة» ؛ يعني عليه السلام حيث لم يمكن لنا النفي ولا التشبيه باسائر المخلوقات فيجب لنا الإذعان بوجوده وثبوته فقط .

قال له السائل : «فله إثبة وماتية؟» . قال : «نعم لا يثبت الشيء إلّا بإثبة وماتية» .

أقول : ليس المقصود بالإثبة والماتية في المقام ما اصطّلحنا عليه في علم المعقول ، المطلق على جميع الممكنات في قولنا : كلّ ممكن زوج تركيبيّ ، بل اللازم بقريته المعاني المذكورة المثبتة لبساطته وعدم معلوليته جُلّ وعلا أنّ يراد بهما الحقيقة والوجود ، ولكن لا بمعنى الماهية المستزعة عن الجنس والفصل المستلزمين للتركب ونسبتهما ، أي نسبة الإثبة والماتية في المقام إليه تعالى نظير نسبة الصفات الذاتية إلى الذات في كونهما مشيرين إلى حقيقة واحدة كما ذكر .

قال له السائل «فله كيفيّة؟» . قال : «لا لأنّ الكيفيّة جهة الصفة والإحاطة» وكلّ منهما ينافي بساطته وقاهرته المطلقتين ، وأما من جهة أنّ التكيف بكيف يستلزم توصيفه وإحاطة الواصفين به من ذلك الوجه ، وهذا الوجه بقريته الجمل الآتية أقرب إلى سياق الكلام .

قوله عليه السلام : «ولكن لا بدّ من إثبات أنّ له كيفيّة لا يستحقّها غيره ولا يشارك فيها ولا يحاط بها ولا يعلّمها غيره» ،

٢٢٨ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: أَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللَّهَ شَيْءٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، يُخْرِجُهُ<sup>١</sup> مِنْ<sup>٢</sup> الْحَدِيثَيْنِ: حَدِّ التَّعْطِيلِ، وَحَدِّ التَّشْبِيهِ<sup>٣</sup>.

### ٣- بَابُ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ

٢٢٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى<sup>٤</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

«و قد بين الإمام عليه السلام فيما مضى من الحديث ما يكون وجهاً ومستنداً لما ذكره هنا، ومجمل ما ذكره عليه السلام في جميع الموارد أنه إيمان لا نسند عليه تعالى شيئاً من الصفات المتعارفة، وإيماناً نخصها بمعانٍ لا يشارك فيها أي موجود سواء.

قال السائل: «فيعاني الأشياء بنفسه؟». قال أبو عبد الله عليه السلام: «هو أجل من أن يعاني الأشياء بمباشرة ومعالجة؛ لأن ذلك صفة المخلوق الذي لا تجيء الأشياء له إلا بالمباشرة والمعالجة، وهو متعال، نافذ الإرادة والمشيئة، فقال لما يشاء». قد سبق الكلام في حقيقة كونه تعالى سميعاً وبصيراً بنفسه، فإن أريد بالمعانية ما يساوق البصر، فالكلام عين الكلام من جهة كون القدرة عليه من الصفات الذاتية ومن جهة كون نفس الصفات من الصفات الفعلية فراجع؛ وإن كان مقصوده عليه السلام بالمعانية نفس العلم، فعدم احتياجه إلى المعالجة والمباشرة أوضح. ولكن الأوفق لسياق الكلام هو الوجه الأول؛ لأن أنصافه جل شأنه بالصفات الفعلية إنما يكون مترعاً من أفعاله الخارجية المسبوقه لمشيئته وإرادته تعالى، بخلاف الصفات الذاتية.

١ . في «ض، بيج، بر، بس» والتعليقة للدماماد: «تخرجه».

٢ . في «ف، بس» وشرح صدر المتألهين: «عن».

٣ . التوحيد، ص ١٠٤، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ٨، ح ٢، بسنده فيهما عن أحمد بن محمد بن خالد. راجع: معاني الأخبار، ص ٢١٢، ح ١؛ وصفات الشيعة، ص ٤٨٠. الوافي، ج ١، ص ٣٣٤، ح ٢٥٩.

٤ . في حاشية «ح، ض، +» «الله».

٥ . الخبر رواه الصدوق في التوحيد، ص ٢٨٥، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن محمد بن حرمان. وهو الظاهر؛ فإننا لم نجد رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن حرمان مباشرة في شيءٍ من الأستاد والطرق. بل روى أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير وابن أبي نجران كتاب محمد بن حرمان، كما في الفهرست للطوسي، ص ٤١٨، الرقم ٦٣٨. فعليه، الظاهر سقوط الوساطة بين أحمد بن محمد وبين ابن حرمان في ما نحن فيه.

حُمْرَانَ، عَنِ الْقَضْلِ بْنِ السُّكَنِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: اغْرِفُوا اللَّهَ بِاللَّهِ، وَالرَّسُولَ بِالرَّسَالَةِ، وَأُولِي الْأَمْرِ بِالْأَمْرِ<sup>١</sup> بِالْمَعْرُوفِ وَالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ<sup>٢</sup>».

وَمَعْنَى قَوْلِهِ عليه السلام: «اغْرِفُوا اللَّهَ بِاللَّهِ» يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْأَشْخَاصَ وَالْأَنْوَارَ وَالْجَوَاهِرَ وَالْأَعْيَانَ، فَالْأَعْيَانُ<sup>٥</sup>: الْأَبْدَانُ<sup>٦</sup>، وَالْجَوَاهِرُ: الْأَزْوَاجُ<sup>٧</sup>، وَهُوَ<sup>٨</sup> - جَلٌّ وَعَزٌّ - لَا يُشْبِهُ جِسْمًا وَلَا رُوحًا<sup>٩</sup>، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ فِي خَلْقِ الرُّوحِ الْحَسَّاسِ الدَّرَكِ أَمْرٌ<sup>١٠</sup> وَلَا سَبَبٌ، هُوَ الْمُتَّفَرِّدُ بِخَلْقِ<sup>١١</sup> الْأَزْوَاجِ وَالْأَجْسَامِ، فَإِذَا نَفَى<sup>١٢</sup> عَنْهُ الشَّهْبَيْنِ: شَبَّةَ الْأَبْدَانِ، وَشَبَّةَ الْأَزْوَاجِ، فَقَدْ عَرَفَ اللَّهَ بِاللَّهِ، وَإِذَا شَبَّهَهُ<sup>١٣</sup> بِالرُّوحِ أَوْ الْبَدَنِ<sup>١٤</sup> أَوْ التُّورِ، فَلَمْ يَغْرِفِ اللَّهَ بِاللَّهِ<sup>١٥</sup>.

٢٣٠ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ

١ . في التوحيد وشرح المازندراني: - «بالأمر».

٢ . التوحيد، ص ٢٨٥، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى . الوافي، ج ١، ص ٣٣٧، ح ٢٦٣.

٣ . ومعنى قوله: «هذا كلام الإمام الصادق عليه السلام عند صدر المتألهين، وكلام الكليني عند غيره؛ لأن الصدوق رواه عن علي بن أحمد أنه قال: سمعت محمد بن يعقوب يقول: معنى قوله عليه السلام ...؛ ولما حكاها السيد الداماد عن بعض النسخ: «قال الكليني: ومعنى قوله ...». أنظر شروح الكافي.

٤ . في التوحيد: «الألوان».

٥ . في «ض» وشرح صدر المتألهين: - «فالأعيان». وفي حاشية «ف»: «والأعيان».

٦ . في حاشية «ف» وشرح صدر المتألهين: «والأبدان».

٧ . في حاشية «ف» وشرح المازندراني: «والأرواح».

٨ . في حاشية «ض»: «الله».

٩ . في «بس»: «روحاً ولا جسماً».

١٠ . في التوحيد: «أثر».

١١ . في التوحيد: «فمن نفى».

١٢ . في التوحيد: «ومن شبَّهه». وفي «ف» و«يح»: «وإذا شبَّه».

١٣ . في «ب»: «والبدن».

١٤ . التوحيد، ص ٢٨٨، ح ٥: «عن علي بن أحمد، قال: سمعت محمد بن يعقوب يقول: معنى قوله ...».

عَلِيَّ بْنِ عُقْبَةَ<sup>١</sup> بْنِ قَيْسِ بْنِ سِمَعَانَ بْنِ أَبِي رُيْبَةَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ:  
 سئِلَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: بِمَ<sup>٢</sup> عَرَفْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ<sup>٣</sup>: «بِمَا عَرَفْتَنِي نَفْسَهُ». قِيلَ: وَكَيْفَ  
 عَرَفَكَ نَفْسَهُ؟ قَالَ<sup>٤</sup>: «لَا يُشْبِهُهُ صُورَةٌ، وَلَا يُحَسُّ بِالْحَوَاسِّ، وَلَا يُقَاسُ بِالنَّاسِ<sup>٥</sup>، قَرِيبٌ  
 فِي بُعْدِهِ، بَعِيدٌ فِي قُرْبِهِ، فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ<sup>٦</sup>، وَلَا يَقَالُ: شَيْءٌ فَوْقَهُ، أَمَامَ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا  
 يَقَالُ: لَهُ أَمَامٌ، دَاخِلٌ فِي الْأَشْيَاءِ لَا كَشَيْءٍ دَاخِلٍ فِي شَيْءٍ<sup>٧</sup>، وَخَارِجٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ  
 لَا كَشَيْءٍ خَارِجٍ مِنْ شَيْءٍ<sup>٨</sup>، سُبْحَانَ مَنْ هُوَ هَكَذَا وَلَا هَكَذَا غَيْرُهُ، وَلِكُلِّ شَيْءٍ  
 مُبْتَدَأٌ<sup>٩</sup>»<sup>١٠</sup>.

- ١ . علي بن عقبة في رواتنا، هو علي بن خالد الأسدي، كما في رجال النجاشي، ص ٢٧١، الرقم ٧١٠، ولم يثبت في نسبة ما ورد في السند. وأما ابن عقبة قيس بن سمعان، فهو صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ربيعة مولى رسول الله ﷺ. كما في رجال النجاشي، ص ٢٠٠، الرقم ٥٣٢، ورجال البرقي، ص ٢٧. والظاهر وقوع التصحيف في ما نحن فيه، والصواب: «صالح بن عقبة» بدل «علي بن عقبة». يؤيد ذلك أن الخبر رواه أحمد بن محمد بن خالد في المحاسن، ص ٢٣٩، ح ٢١٧ عن بعض أصحابنا عن صالح بن عقبة عن قيس بن سمعان عن أبي ربيعة مولى رسول الله ﷺ رفعه قال. وهذا السند نفسه لا يخلو من خلل يظهر بالتأمل فيه، ولذا جعلناه مؤيداً.
- هذا. وقد اختلفت النسخ في لفظة: «رُيْبَةَ»؛ من «زبيجة»، «زبيخة»، «زنيجة»، «زبيحة»، ولكن لم نجد في ما تبعنا، من هذه العناوين إلا «رُيْبَةَ»؛ فقد ذكر البلاذري في أنساب الأشراف، ج ١، ص ٤٨٥، «رُيْبَةَ» في جملة إمام النبي ﷺ اللاتي قد أعتقهن رسول الله ﷺ. وذكر العسقلاني في الإصابة، ج ٨، ص ١٣٢، الرقم ١١١٦٩، «رُيْبَةَ مولاة رسول الله»، والظاهر اتحادهما. ٢ . في «بيح» والمحاسن: «بما».
- ٣ . في المحاسن والتوحيد: «فقال».
- ٤ . في «ب»، «ج»، «ض»، «يح»، «بس»، والمحاسن والتوحيد: «فقال».
- ٥ . في المحاسن والتوحيد: «لا تشبهه».
- ٦ . في المحاسن: «بالقياس».
- ٧ . في «ف»: «وبعيد».
- ٨ . في المحاسن: «ولا يقال شيء تحته وتحت كل شيء».
- ٩ . في «بس»: «الأشياء». وفي المحاسن والتوحيد: «لا كشيء في شيء داخل».
- ١٠ . في المحاسن والتوحيد: «لا كشيء من شيء خارج».
- ١١ . الجملة إما مبتدأ وخبر، أو معطوفة على «هكذا»، أو حالية. أنظر شروح الكافي.
- ١٢ . المحاسن، ص ٢٣٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٧، وفيه: «عن بعض أصحابنا، عن صالح بن عقبة، عن

٢٣١ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي نَاطَرْتُ قَوْمًا، فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّ اللَّهَ - جَلَّ جَلَالُهُ - أَجَلٌ وَأَعَزُّ وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعْرَفَ بِخَلْقِهِ، بَلِ الْعِبَادُ<sup>٢</sup> يُعْرَفُونَ<sup>٣</sup> بِاللَّهِ، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ»<sup>٤</sup>.

#### ٤ - بَابُ أَدْنَى الْمَعْرِفَةِ

٢٣٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُخْتَارِ الْهُمْدَانِيِّ جَمِيعًا، عَنِ

الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ أَدْنَى الْمَعْرِفَةِ، فَقَالَ: «الْإِقْرَارُ بِأَنَّهُ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، وَلَا شِبْهَ لَهُ وَلَا نَظِيرَ<sup>٥</sup>، وَأَنَّهُ قَدِيمٌ مُثَبَّتٌ، مَوْجُودٌ غَيْرُ فَعِيدٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»<sup>٦</sup>.

٤ . قيس بن سمان، عن أبي زبيحَةَ . وفي التوحيد، ص ٢٨٥، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي؛ الوافي، ج ١، ص ٣٤٠، ح ٢٦٤.

١ . في «ب، ض، ف، بر، بس، بف» وحاشية ميرزا رفيعا والوافي والكافي، ح ٤٣٥ و ح ٤٩٧ والتوحيد: - «وأعزُّ» . في الكافي، ح ٤٣٥ و ح ٤٩٧: «الخلق» .

٣ . في شرح صدر المتألهين، ص ٢٣٣: «قوله: يعرفون، بصيغة المجهول وهو الظاهر. أو المعلوم، أي العباد يعرفون الأشياء بالله» .

٤ . في «بج»: «برحمك» . وفي الكافي، ح ٤٣٥ و ٤٩٧: «قال: صدقت» بدل «فقال رحمتك الله» .

٥ . الكافي، كتاب الحجَّة، باب الاضطرار إلى الحجَّة، ح ٤٣٥؛ و باب فرض طاعة الأئمة عليهم السلام، ح ٤٩٧، وفيهما مع زيادة في آخره. وفي التوحيد، ص ٢٨٥، ح ١ بسنده عن الكليني . الوافي، ج ١، ص ٣٤١، ح ٢٦٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٦، ح ٣٣٥٣٢ . ٦ . في حاشية «بف» والعيون: «لا شبيه» .

٧ . في «ب، ض، ف، و، بر»، والعيون وشرح صدر المتألهين: «+ وله» .

٨ . التوحيد، ص ٢٨٣، ح ١؛ و عيون الأخبار، ج ١، ص ١٣٣، ح ٢٩، بإسناده فيهما عن علي بن إبراهيم . كفاية الأثر، ص ٢٦١، بسند آخر مع اختلاف وزيادة في أوله وآخره . الوافي، ج ١، ص ٣٤٣، ح ٢٦٦.

- ٢٣٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ طَاهِرِ بْنِ حَاتِمٍ فِي حَالِ اسْتِقَامَتِهِ<sup>١</sup>:  
 أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى الرَّجُلِ : مَا الَّذِي لَا يُجْتَرَأُ فِي مَعْرِفَةِ الْخَالِقِ بِدُونِهِ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ: «لَمْ  
 يَزَلْ عَالِمًا وَسَامِعًا وَبَصِيرًا، وَهُوَ الْفَعَالُ لِمَا يُرِيدُهُ».
- وَسُئِلَ<sup>٢</sup> أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الَّذِي لَا يُجْتَرَأُ بِدُونِ ذَلِكَ مِنْ مَعْرِفَةِ الْخَالِقِ، فَقَالَ: «لَيْسَ  
 كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَلَا يُشْبِهُهُ<sup>٣</sup> شَيْءٌ، لَمْ يَزَلْ عَالِمًا، سَمِيعًا، بَصِيرًا»<sup>٤</sup>.
- ٢٣٤ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>٥</sup>، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُوسُفَ

١ . طاهر بن حاتم، هو طاهر بن حاتم بن ماهويه القزويني، كان مستقيماً ثم تغير وأظهر القول بالغلو، على حدّ تعبير الشيخ الطوسي في فهرسته، وكان فاسد المذهب ضعيفاً وقد كانت له حال استقامة، على حدّ تعبير ابن الغضائري في رجاله. فالمراد من «حال استقامته»، قبل فساد مذهبه وإظهاره القول بالغلو. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٥٥، الرقم ٣٧٠؛ الرجال لابن الغضائري، ص ٧١، الرقم ٧٤.

هذا، وقد روى الشيخ الصدوق مضمون الخبر في التوحيد، ص ٢٨٤، ح ٤، بسنده عن محمد بن علي الطاحي - والصواب الطلحي كما سيظهر - عن طاهر بن حاتم بن ماهويه قال كتب إلى الطيّب - يعني أبا الحسن موسى عليه السلام - والمذكور في البحار، ج ٣، ص ٢٦٩، ح ٥، من دون لفظة «موسى» وهو الظاهر وأن المراد من «الرجل» في ما نحن فيه ومن «الطيّب» في سند التوحيد هو أبو الحسن الثالث عليه السلام؛ فقد أورد ابن إدريس في مستطرفات السرائر، ص ٥٨٤، في مسائل أصحابنا أبا الحسن علي بن محمد بن علي بن موسى، ما ذكره محمد بن علي بن عيسى عن طاهر قال: كتب إليه. ومحمد بن علي بن عيسى هو القمي كان أبوه يعرف بالطلحي ولمحمد بن علي هذا مسائل أشار إليها النجاشي في كتابه، ص ٣٧١، الرقم ١٠١٠ والشيخ في فهرسته، ص ٤١٩، الرقم ٦٤١.

أضف إلى ذلك أنّ لفظة «الرجل» في ما أطلق وأريد منه المعصوم ولفظة «الطيّب» في أسنادنا منصرف إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام. وهذا يظهر لمن تتبع الأسناد وتأمل في موارد استعمال هذين اللفظين.

٢ . «وسئل» إما من تنمية المكاتبه، أو حديث آخر مرسل والراوي غير معلوم، أو من رواية طاهر بن حاتم في حال استقامته مرفوعاً. أنظر: التعليقة للدماماد، ص ٢٠٦؛ حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٢٨٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٢٤؛ الوافي، ج ١، ص ٣٤٤؛ مرة العقول، ج ١، ص ٣٠٢.

٣ . في «بيح»: «لم يشبهه».

٤ . التوحيد، ص ٢٨٤، ح ٤، بسند آخر عن طاهر بن حاتم، مع اختلاف الوافي، ج ١، ص ٣٤٤، ح ٢٦٧.

٥ . في «بيح»: «محمد بن الحسن». وهو سهو؛ فقد روى محمد بن الحسين عن الحسن بن علي بن يوسف



بْنِ بَقَّاحٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ إِزْرَاهِيمَ بْنِ عَمَرَ، قَالَ:  
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ أَمْرَ اللَّهِ كُلَّهُ عَجِيبٌ<sup>١</sup>، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ اخْتَجَّ عَلَيْكُمْ بِمَا  
قَدْ عَزَفْتُمْ مِنْ نَفْسِهِ»<sup>٢</sup>.

## ٥ - بَابُ الْمَعْبُودِ

٨٧/١

٢٣٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِزْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُثَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ،  
عَنِ ابْنِ رِثَابٍ<sup>٦</sup>، وَ<sup>٧</sup>عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ عَبَدَ اللَّهَ بِالتَّوَهُّمِ<sup>٨</sup>، فَقَدْ كَفَرَ؛ وَمَنْ عَبَدَ الْإِسْمَ دُونَ  
الْمَعْنَى، فَقَدْ كَفَرَ؛ وَمَنْ عَبَدَ الْإِسْمَ وَالْمَعْنَى، فَقَدْ أَشْرَكَ؛ وَمَنْ عَبَدَ الْمَعْنَى بِإِيقَاعِ

---

١٠ بعناوينه المختلفة في بعض الأسناد، ولم نجد رواية محمد بن الحسن - والمراد به في هذه الطبقة هو الصفار -  
عنه في مورد، بل ورد في بصائر الدرجات، ص ١٥، ح ١٤ روايته عن الحسين بن علي بن يوسف - وفي بعض  
النسخ المعتمدة: «الحسن بدل الحسين» - بواسطتين. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٠٦.

١ . في «ج»، ض، بر، بفس، وحاشية «بح» والوافي: «عجب». و«العجب»: الأمر العظيم الغريب المخفي سببه؛  
فإن التعجب مما خفي سببه ولم يُعلم. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ١٨٤ (عجب)؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٣٠٢.  
٢ . هكذا في «ألف»، ض، و، بر، وحاشية «بح». ويمكن كونه بفتح الهززة وتخفيف اللام. وفي التعليقة للداماد:  
«ألا، بفتح الهززة وبالتخفيف على أنها للتنبيه. وإلا، بالكسر والتشديد على أنها للاستثناء، أو بمعنى لكن  
للاستدراك». واستبعد الأخيرين المازندراني في شرحه، ج ٣، ص ١٢٥.

٣ . في «ج»، ض، ف، بح، بر، بس، بفس، والوافي: «قد».

٤ . الوافي، ج ١، ص ٥٥٢، ح ٤٥٦.

٥ . في حاشية «ج»: «المعرفة». وفي «بر»: «+ والاسم والمستى».

٦ . في «ف»: «علي بن رثاب».

٧ . في التوحيد: «و».

٨ . في شرح صدر المتألهين، ص ٢٢٥: «المراد من التوهم أحد معنيين: إما الاعتقاد المرجوح، أو نفس الوهم  
الذي في الوهم والذهن، بأن يعتقد أن المعبود هو الأمر المتصور المرسم في الذهن؛ ولا شك أن هذا الاعتقاد  
كفر، وكذا التوهم الذي لم يبلغ حد الإذعان». ونحوه في حاشية ميرزا رفيعا، ص ٢٨٩؛ وشرح المازندراني،  
ج ٣، ص ١٢٦؛ والوافي، ج ١، ص ٣٤٣؛ و«مرأة العقول»، ج ١، ص ٣٠٣.

الْأَسْمَاءُ<sup>١</sup> عَلَيْهِ بِصِفَاتِهِ<sup>٢</sup> الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ، فَعَقَّدَ عَلَيْهِ قَلْبَهُ، وَتَطَّقَ بِهِ لِسَانَهُ فِي سَرَائِرِهِ<sup>٣</sup> وَعَلَائِيَّتِهِ، فَأَوْلَيْكَ أَصْحَابُ<sup>٤</sup> أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٥</sup> حَقًّا.

● وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «أَوْلَيْكَ هُمْ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا».

٢٣٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>٦</sup> عَنِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَاشْتِقَاقِهَا: اللَّهُ مِمَّا هُوَ مُشْتَقٌّ؟

قَالَ: فَقَالَ لِي: «يَا هِشَامُ، اللَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ إِلَهٍ<sup>٧</sup>، وَالْإِلَهُ<sup>٨</sup> يَفْتَضِي مَالُوهَا، وَالِاسْمُ غَيْرُ الْمُسَمَّى، فَمَنْ عَبَدَ الْإِسْمَ دُونَ الْمَعْنَى، فَقَدْ كَفَرَ وَلَمْ يَغْبُدْ شَيْئًا؛ وَمَنْ عَبَدَ الْإِسْمَ وَالْمَعْنَى، فَقَدْ كَفَرَ<sup>٩</sup> وَعَبَدَ اثْنَيْنِ<sup>١٠</sup>؛ وَمَنْ عَبَدَ الْمَعْنَى دُونَ الْإِسْمِ، فَذَلِكَ التَّوْحِيدُ، أَفَهَمْتَ يَا هِشَامُ؟».

قَالَ: فَقُلْتُ: زِدْنِي، قَالَ: «إِنَّ<sup>١١</sup> لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ<sup>١٢</sup> اسْمًا، فَلَوْ كَانَ الْإِسْمُ هُوَ

١ . في «بر»: «الاسم».

٢ . «بصفاته» متعلق بـ: «عبده»، أو حال عن فاعله، أو عن مفعوله، أو حال عن الأسماء. شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٢٧.

٣ . في «ب» ج، ض، بيج، بر، بس، بف، وحاشية «ف» وشرح صدر المتألهين والوافي: «في سر أمره». وفي حاشية ميرزا رفيعا: «في سريرته». ٤ . في شرح صدر المتألهين: «فأولئك من شيعة».

٥ . التوحيد، ص ٢٢٠، ح ١٢، بسنده عن محمد بن عيسى بن عبيد . الوافي، ج ١، ص ٣٤٥، ح ٢٦٨؛ و ص ٣٤٦، ح ٢٦٩.

٦ . «الله» كأنه وقع بدلاً عن «أسماء الله» أو عطف بيان لها. أي سأل عن «الله» مما هو مشتق. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٣٦.

٧ . في «بيج» وحاشية «ض»: «آله». والإله: المعبود. ويحتمل أن يقرأ «آله» بمعنى سكنن؛ لسكون القلوب إليه، أو بمعنى فزع؛ لفزع العابد إليه في التوابع، أو بمعنى ولع؛ لولع العباد إليه بالتضرع في الشدائد، أو بمعنى تحير؛ لتحير الأوهام فيه. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٣٠، امرأة العقول، ج ١، ص ٣٠٤.

٨ . في الكافي، ح ٣١٣ والتوحيد: «والله».

٩ . في الكافي، ح ٣١٣ والتوحيد والوسائل: «فقد أشرك».

١٠ . في التوحيد: «الاثنين». ١١ . في الكافي، ح ٣١٣ والتوحيد: «إن».

١٢ . في الكافي، ح ٣١٣ والتوحيد: «تسعون».

المُسَمَّى، لَكَانَ كُلُّ اسْمٍ مِنْهَا<sup>١</sup> إِلَهًا، وَلَكِنَّ اللَّهَ مَعْنَى يَدُلُّ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَكُلُّهَا غَيْرُهُ؛ يَا هِشَامُ، الْخُبْزُ اسْمٌ لِلْمَأْكُولِ<sup>٢</sup>، وَالْمَاءُ اسْمٌ لِلْمَشْرُوبِ<sup>٣</sup>، وَالثَّوْبُ اسْمٌ لِلْمَلْبُوسِ، وَالنَّارُ اسْمٌ لِلْمُخْرِقِ، أَفَهَمْتَ يَا هِشَامُ، فَهَمَّا تَدْفَعُ بِهِ وَتَنَاضِلُ بِهِ<sup>٤</sup> أَعْدَاءَنَا وَالْمُتَّخِذِينَ<sup>٥</sup> مَعَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - غَيْرَهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَقَالَ: «نَفَعَكَ اللَّهُ بِهِ، وَتَبَّتْكَ يَا هِشَامُ».

قَالَ هِشَامٌ: <sup>٦</sup> فَوَاللَّهِ، مَا فَهَرَنِي أَحَدٌ فِي التَّوْحِيدِ<sup>٧</sup> حَتَّى<sup>٨</sup> قُمْتُ مَقَامِي هَذَا<sup>٩</sup>.

٢٣٧ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِثْرَاهِيمَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ،

قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ<sup>١٠</sup>، أَوْ قُلْتُ لَهُ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، نَعْبُدُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ الْوَاحِدَ الْأَحَدَ الصَّمَدَ؟ قَالَ: «إِنَّ مَنْ عَبَدَ الْإِسْمَ دُونَ الْمُسَمَّى بِالْأَسْمَاءِ، فَقَدْ أَشْرَكَ وَكَفَرَ ٨٨/١ وَجَحَدَ وَلَمْ يُعْبُدْ شَيْئًا، بَلِ اعْبُدِ<sup>١١</sup> اللَّهَ<sup>١٢</sup> الْوَاحِدَ الْأَحَدَ الصَّمَدَ - الْمُسَمَّى بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ - دُونَ الْأَسْمَاءِ؛ إِنَّ الْأَسْمَاءَ صِفَاتٌ وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ<sup>١٣</sup>».

١ . في التوحيد: «هو».

٢ . في حاشية «ج»: «المأكول».

٣ . في حاشية «ج»: «المشروب».

٤ . في «بر»: «تفاضل به». وفي التوحيد: «تتافر» بدل «تناضل به». و«تتناضل» - أو - «تتناضَّل» به أعداءنا: أي تتجادل وتخاصم وتدافع وتغلبهم به. أنظر: الوافي، ج ١، ص ٣٤٧؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٦٦٥ (نضل).

٥ . في «ب»، ج، ض، ف، بح، ير، يس، بف، والوافي: «الملحدين». وفي التوحيد: «الملحدين في الله والمشركين».

٦ . في الكافي، ج ٣١٣ - «هشام».

٧ . في التوحيد: «وحيتل».

٨ . الكافي، كتاب التوحيد، باب معاني الأسماء واشتقاقها، ج ٣١٣. وفي التوحيد، ص ٢٢٠، ج ١٣ بسنده عن الكليني - الوافي، ج ١، ص ٣٤٦؛ ٢٧٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٥٣، ج ٣٤٩٤٨.

٩ . في شرح المازندراني: «اعبُد، يحتمل أن يكون أمرًا، وأن يكون متكلمًا وحده».

١٠ . في شرح المازندراني: «الله».

١١ . في «ب»، ض، يح: «+ تعالي».

١٢ . الوافي، ج ١، ص ٣٤٨، ج ٢٧١.

## ٦- بَابُ الْكُؤُنِ وَالْمَكَانِ

٢٣٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ:

سَأَلَ نَافِعُ بْنُ الْأَرْزَقِ<sup>١</sup> أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٢</sup>، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ اللَّهِ مَتَى كَانَ؟ فَقَالَ: «مَتَى لَمْ يَكُنْ حَتَّى أَخْبِرَكَ مَتَى كَانَ؟ سُبْحَانَ مَنْ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ فَرْدًا صَمَدًا، لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا»<sup>٣</sup>.

٢٣٩ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا<sup>٤</sup> مِنْ وَرَاءِ نَهْرٍ بَلَّخَ، فَقَالَ: إِنِّي أَسْأَلُكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَإِنْ أَجَبْتَنِي فِيهَا بِمَا عِنْدِي، قُلْتُ بِإِمَامَتِكَ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ<sup>٥</sup>: «سَلْ عَمَّا شِئْتَ».

فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنْ رَبِّكَ مَتَى كَانَ؟ وَكَيْفَ كَانَ؟ وَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ كَانَ اعْتِمَادُهُ؟

١ . في «بس»: «نافع بن الأرزق». وهو سهو.

والظاهر أن نافعاً هذا هو نافع بن الأرزق الخروي الخارجي الذي جاء إلى أبي جعفر<sup>٢</sup> فجلس بين يديه فسأله عن مسائل. راجع: ميزان الاعتدال، ج ٥، ص ٣٣٦، الرقم ٨٩٩١ الإرشاد للمفيد، ج ٢، ص ١٦٤.

٢ . في التوحيد: «فقال له: ويملك أخبرني أنت».

٣ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩٠٨: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ وَأَبِي مَنصُورٍ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ. تفسير القمي، ج ١، ص ٣٣٢، بسنده عن الحسن بن محبوب، وفيها مع زيادة في أولهما هكذا: «عن أبي حمزة الثمالي عن أبي الربيع قال: حججنا مع أبي جعفر في السنة التي كان حجج فيها هشام بن عبد الملك وكان معه نافع مولى عمر بن الخطاب، فنظر نافع إلى أبي جعفر<sup>٤</sup> في ركن البيت وقد اجتمع عليه الناس فقال نافع: يا أمير المؤمنين<sup>٥</sup>... التوحيد، ص ١٧٣، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١، ص ٣٤٩، ح ٢٧٢.

٤ . في «ض»: «الرضا».

٥ . في التوحيد والعيون: «أين كان». قال المازندراني: «و الأظهر بالنظر إلى الجواب: «أين» بدل «متى»، وهو

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - آيِنُ الْآيِنِ بِلَا آيِنٍ، وَكَيْفَ الْكَيْفِ بِلَا كَيْفٍ، وَكَانَ اغْتِمَادُهُ عَلَى قُدْرَتِهِ».

فَقَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ، فَقَبَّلَ رَأْسَهُ، وَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَّ عَلِيًّا وَصِيَّ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَالْقَيْمَ بَعْدَهُ بِمَا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَأَنْتُمْ الْأَيْمَةُ الصَّادِقُونَ، وَأَنْتَ الْخَلْفُ مِنْ بَعْدِهِمْ».

٢٤٠ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنْ رَبِّكَ مَتَى كَانَ؟

فَقَالَ: «وَيْلَكَ، إِنَّمَا يُقَالُ لِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ<sup>١</sup>: مَتَى كَانَ؛ إِنَّ رَبِّي - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - كَانَ وَلَمْ يَزَلْ حَيًّا<sup>٢</sup> بِلَا كَيْفٍ - وَلَمْ يَكُنْ لَهُ «كَان»<sup>٣</sup>، وَلَا كَانَ لِكُونِهِ كَوْنٌ<sup>٤</sup> كَيْفٍ، وَلَا كَانَ لَهُ

«سؤال عن حالة تعرض الشيء بسبب نسبته إلى مكانه وكونه فيه، فكان «متى» وقع سهواً من الناسخ». أنظر:

شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٤٦؛ الوافي، ج ١، ص ٣٥٠؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٠٨.

١. في «ض»: «+ الرضا». ٢. في «يح»: «وقبل».

٣. في «ج، يح، بر، بس، بف»: شرح المازندراني والبحار: «أقام». وفي حاشية «بف»: «أنى».

٤. في شرح المازندراني: «الْخَلْفُ ما جاء بعد آخر، وإذا أُطلق يراد به خلف الصدق سيما إذا كان ذلك الآخر معروفاً به». وقرأ بتسكين اللام أيضاً. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٥٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٦٥ (خلف).

٥. السوحيد، ص ١٢٥، ح ٣؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١١٧، ح ٦، بسنده فيها عن أحمد بن محمد بن

أبي نصر الوافي، ج ١، ص ٣٥٠، ح ٢٧٣؛ البحار، ج ٩، ص ١٠٤، ح ٣١.

٦. في التوحيد، ص ١٧٣: «+ فكان».

٧. في التوحيد، ص ١٧٣: «كان لم يزل حياً» بدل «كان ولم يزل حياً».

٨. عند المازندراني «كان» مفصلة عن «لم يكن» وابتداء كلام، والواو في «ولم يكن» للعطف التفسيري أو للحال أي ولم يكن الكيف ثابتاً له. و«كان» الثانية ناقصة حال عن اسم «كان» الأولى. وعند المجلسي «كان» اسم

«لم يكن»: «لأن «كان» للزمان والمراد هنا نفي الزمان. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٥١؛ مرآة العقول، ج ١،

ص ٣٠٩.

٩. في التوحيد، ص ١٧٣: «- وكون». وقال المجلسي: «وليس في التوحيد لفظ «كون» في البين، وهو الظاهر».

أَيْنَ، وَلَا كَانَ فِي شَيْءٍ، وَلَا كَانَ عَلَى شَيْءٍ، وَلَا ابْتَدَعَ لِمَكَانِهِ<sup>١</sup> مَكَانًا، وَلَا قَوِيَ بَعْدَ مَا كَوَّنَ الْأَشْيَاءَ<sup>٢</sup>، وَلَا كَانَ ضَعِيفًا قَبْلَ أَنْ يَكُونَنَّ شَيْئًا، وَلَا كَانَ مُسْتَوْجِحًا قَبْلَ أَنْ يَبْتَدِعَ شَيْئًا، وَلَا يُشَبِّهُ شَيْئًا مَذْكَورًا<sup>٣</sup>، وَلَا كَانَ خَلُوعًا مِنْ<sup>٤</sup> الْمَلِكِ قَبْلَ إِنْشَائِهِ، وَلَا يَكُونُ مِنْهُ خَلُوعًا بَعْدَ ذَهَابِهِ، لَمْ يَزَلْ حَيًّا بِلَا حَيَاةٍ، وَمَلِكًا قَادِرًا قَبْلَ أَنْ يُنْشِئَ شَيْئًا، وَمَلِكًا جَبَّارًا بَعْدَ إِنْشَائِهِ لِلْكُونِ؛ فَلَيْسَ لِكُونِهِ كَيْفٌ، وَلَا لَهُ أَيْنٌ، وَلَا لَهُ حَدٌّ، وَلَا يُعْرَفُ بِشَيْءٍ يُشَبِّهُهُ، وَلَا يَهْرَمُ بِطُولِ النِّبَاءِ، وَلَا يَضَعُ<sup>٥</sup> لِشَيْءٍ، بَلْ يَخُوفِهِ<sup>٦</sup> تَضَعُّقُ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا<sup>٧</sup>، كَانَ حَيًّا بِلَا حَيَاةٍ حَادِثَةً<sup>٨</sup>، وَلَا كَوَّنَ مَوْصُوفٍ، وَلَا كَيْفٍ<sup>٩</sup> مَخْدُودٍ، وَلَا أَيْنَ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ<sup>١٠</sup>، وَلَا مَكَانٍ جَاوَزَ شَيْئًا، بَلْ حَيٌّ يُعْرَفُ<sup>١١</sup>، وَمَلِكٌ لَمْ يَزَلْ لَهُ الْقُدْرَةُ وَالْمَلِكُ<sup>١٢</sup>، أَنْشَأَ مَا شَاءَ حِينَ<sup>١٣</sup>

- ١ . المكان الأول إما مصدر، والمراد: أنه ما أوجد لكونه مكانا، أو لم يجعل لمرتبة جلاله مكانا يحصره، وحدثا يحده. وإما بمعنى المنزلة؛ وإما بمعناه المعروف، والمراد: ليس له مكان عرفي ليكون مكاناً له؛ إذ يكون الكلام لدفع توهم أن له مكاناً بأنه ليس لمكانه المزعوم وهو مخلوق مكان، فالخالق أولى بعده. وفي التوحيد، ص ١٧٣: «لكونه» بدل «لمكانه». أنظر: التعليقة للدماماد، ص ٢١٠؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٥٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣١٠.
- ٢ . في التوحيد، ص ١٧٣: «شئاً».
- ٣ . في التوحيد، ص ١٧٣: «مكُوناً».
- ٤ . في التوحيد، ص ١٧٣: «القدرة على».
- ٥ . عند صدر المتألهين والمجلسي «المُلك» بالضم، بمعنى السلطنة. وعند المازندراني - على ما يظهر - «الملِك» بالكسر.
- ٦ . في حاشية ج، ب: «يضعف». ولا يصعق لشيء؛ أي لا يعمر، أو لا يُغشى عليه للخوف من شيء؛ من «الضعق» وهو ما يُغشى على الإنسان من صوت شديد يسمعه، وربما مات منه، ثم استعمل في الموت كثيراً. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٢ (ضعق).
- ٧ . في التوحيد، ص ١٧٣: «ولا يخوفه شيء» بدل «بل لخوفه».
- ٨ . في التوحيد، ص ١٧٣: «ومن خيفته».
- ٩ . في التوحيد، ص ١٧٣: «عارية».
- ١٠ . في حاشية «بر»: «كُونِ».
- ١١ . في التوحيد، ص ١٧٣: «ولا أثر مقفوء» بدل «لا أين موقوف عليه».
- ١٢ . «يعرف» إما مجهول، أي معروف عند أولي الألباب. وإما معلوم، أي يعرف الأشياء بذاته قبل الإيجاد وبعده. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٥٧؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣١١.
- ١٣ . في «بج»: «له الملك والقدرة».
- ١٤ . في التوحيد، ص ١٧٣: «كيف».

شَاءَ بِمَشِيئَتِهِ، لَا يُحَدُّ، وَلَا يُبَعَّضُ، وَلَا يُفْنَى، كَانَ أَوْ لَا بَلَا كَيْفٍ، وَيَكُونُ آخِرًا بَلَا أَيْنَ،  
 وَكُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ<sup>٢</sup>، «لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ»<sup>٣</sup>.  
 وَتِلْكَ أَيُّهَا السَّائِلُ، إِنَّ رَبِّي لَا تَغْشَاهُ الْأَوْهَامُ<sup>٤</sup>، وَلَا تَنْزِلُ بِهِ الشُّبُهَاتُ، وَلَا يَحَارُ<sup>٥</sup> مِنْ  
 شَيْءٍ<sup>٦</sup>، وَلَا يَجَاوِزُهُ شَيْءٌ<sup>٧</sup>، وَلَا يَنْزِلُ<sup>٨</sup> بِهِ الْأَحْدَاثُ، وَلَا يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ، وَلَا يَنْدَمُ عَلَى  
 شَيْءٍ<sup>٩</sup>، وَلَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ<sup>١٠</sup>، «لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَاتَخَتَ  
 الثُّرَى»<sup>١١</sup>،<sup>١٢</sup>.

١. في «ف» و «مرآة العقول»: «ولا يحده». ٢. القصص (٢٨): ٨٨.

٣. الأعراف (٧): ٥٤.

٤. «لا تغشاه الأوهام» أي لا تغيبه ولا تلبسه ولا تحيط به. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٦٩ (غش).

٥. في «ب» ج، ض، بر، «الوافي والتوحيد»: «لا يحار». وفي «ف»، «ب»: «لا يجاز». وقوله: «لا يحار» إما بالحاء، معلوم؛ من حار الرجل، بمعنى تحير في أمره. وإما بالميم، مجهول؛ من أجاره، بمعنى الإنقاذ من الظلم أو العذاب، أو من المجاورة لشيء. أنظر شروح الكافي.

٦. هكذا في «ض»، «بع»، «بر»، «بس»، «بف» و «حاشية ميرزا رفيعا والوافي والتوحيد». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «من شيء».

٧. في «بع»، «بس»: «لا يحاوره». وفي الوافي: «لا يجاوره». واختار ميرزا رفيعا متن الحديث هكذا: «ولا يحار من شيء ولا يحاوره شيء» بالحاء والراء، وقال بعد ذلك: «في كثير من النسخ بالحاء والراء المهملتين في الأول والثاني. الظاهر أن الأول مضارع معلوم من الحيرة، والثاني من المحاوراة المأخوذة من «الحوار» بالمهملتين بمعنى النقص، ويكون المفاعلة للتعدية. والمعنى: لا يتحير من شيء، ولا ينقصه شيء». وقال المجلسي في «مرآة العقول»: «وفي بعض النسخ بالراء المهملة من المجاورة. وربما قرأ بالمهملتين من الحوار بمعنى النقص، والمفاعلة للتعدية، أي لا ينقصه شيء. ولا يخفى ما فيه».

٨. في «ب» ج: «تنزل». وفي «ض»، «بع»، «بر»، «بس» و «شرح صدر المتألهين والوافي والتوحيد»، ص ١٧٣: «تنزل».

٩. في التوحيد: «لا يسأل عن شيء يفعله، ولا يقع على شيء» بدل «لا يسأل عن شيء ولا يندم على شيء».

١٠. البقرة (٢): ٢٥٥.

١١. طه (٢٠): ٦. و «الثرى»: «التراب التديني، أي المبتل». والمراد به الأرض. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٩١ (ثرى).

١٢. التوحيد، ص ١٧٣، ح ٢، بسنده عن محمد بن يحيى المطار. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٢٠ بسند آخر،

٢٤١ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ، قَالَ:  
اجْتَمَعَتِ الْيَهُودُ إِلَى<sup>١</sup> رَأْسِ الْجَالُوتِ<sup>٢</sup>، فَقَالُوا لَهُ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ عَالِمٌ - يَغْنُونُ  
أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٣</sup> - فَأَنْطَلِقُ بِنَا إِلَيْهِ؛ نَسْأَلُهُ<sup>٤</sup>، فَأَتَوْهُ، فَقِيلَ لَهُمْ: هُوَ فِي الْقَصْرِ، فَانْتَظَرُوهُ  
حَتَّى خَرَجَ<sup>٥</sup>، فَقَالَ لَهُ رَأْسُ الْجَالُوتِ: جِئْنَاكَ<sup>٦</sup> نَسْأَلُكَ، فَقَالَ<sup>٧</sup>: «سَلْ يَا يَهُودِيٌّ، عَمَّا بَدَأَ  
لَكَ، فَقَالَ: أَسْأَلُكَ عَنْ رَبِّكَ<sup>٨</sup>؛ مَتَى كَانَ؟  
فَقَالَ: «كَانَ بِلَاكِيُونِيَّةً<sup>٩</sup>، كَانَ<sup>١٠</sup> بِلَاكِيْفٍ، كَانَ لَمْ يَزَلْ بِلَاكِمٌ وَبِلَاكِيْفٍ، كَانَ لَيْسَ لَهُ  
قَبْلُ، هُوَ قَبْلُ الْقَبْلِ بِلَا قَبْلٍ وَلَا غَايَةَ<sup>١١</sup> وَلَا مُنْتَهَى<sup>١٢</sup>، انْقَطَعَتْ عَنْهُ الْغَايَةُ وَهُوَ غَايَةُ كُلِّ  
غَايَةٍ<sup>١٣</sup>».

مع اختلاف وزيادة؛ التوحيد، ص ١٤١، ح ٦، بسند آخر إلى قوله: «تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ» مع اختلاف

يسير الوافي، ج ١، ص ٣٥١، ح ٢٧٤؛ البحار، ج ٢٨، ص ٢٣٩، ح ٢٧؛ وج ٥٤، ص ١٥٨، ح ٩١.

١ . في «ج» والبحار: «على».

٢ . في شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٦٧: «قيل: الرأس: سيّد القوم، ومقدّمهم، وجالوت: اسم أعجمي،  
والمراد به مقدّم بني الجالوت في العلم». وفي هامشه عن المحقّق الشحراني: «قوله: مقدّم بني الجالوت، كأنّ  
الشارح زعم أنّ جالوت اسم رجل، وأنّ جماعة من بني إسرائيل من أولاده ورأس الجالوت رئيسهم.  
والصحيح ما في مفاتيح العلوم أنّ الجالوت هم الجالية؛ أعني الذين جلّوا عن أوطانهم بيت المقدس ويكون  
رأس الجالوت من ولد داود عليه السلام».

٣ . في حاشية «بح»: «فسألوه».

٤ . في شرح المازندراني: «في بعض النسخ: حتى يخرج».

٥ . في المحاسن: «جئنا». ٦ . في «بح» والمحاسن والوافي والبحار: «قال».

٧ . في المحاسن: «ربنا».

٨ . في حاشية «ج» والمحاسن والوافي والبحار: «بلاكيونة». والكينونة: مصدر كان، وأصله عند الخليل:  
كَيُونُونَ، فقلبت الياء واواً، ثم ادغمت فصار: كَيُونُونَ، ثم خففت فصار: كَيُونَةُ، كما قالوا في هَيْتَنَ: هين-  
وعند غيره: كُؤُونَةُ، ولكن هذا الوزن لما قلّ في مصادر الواوي المحقّوها بالذي هو أكثر في مصادر الياني، وهو  
فيعولة، فصار: كينونة. أنظر: لسان العرب، ج ١٣، ص ٣٦٣ (كون).

٩ . في «ف»: «وكان».

١٠ . في «ف»: «+».

١١ . في شرح صدر المتألّهين: «ولا منقطع».

١٢ . في المحاسن: «هو القبل، هو بلا قبل ولاغاية ولامتهى غاية، ولاغاية إليها انقطعت عنه الغايات، فهو غاية

فكلّ غاية بدل «هو قبل القبل بلا قبل - إلى - كلّ غاية».



فَقَالَ رَأْسُ الْجَالُوتِ: امضُوا بنا؛ فَهَوَّأَ أَغْلَمٌ مِمَّا يُقَالُ فِيهِ.<sup>٢</sup>

٢٤٢ / ٥ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ<sup>٣</sup>، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ

الْمَوْصِلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٤</sup>، قَالَ: «جَاءَ جِبْرٌ<sup>٥</sup> مِنَ الْأَخْبَارِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٦</sup>، فَقَالَ:

يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَتَى كَانَ رَبُّكَ؟

٩٠/١

فَقَالَ لَهُ: تُكَلِّتُكَ أُمَّكَ<sup>٧</sup>، وَمَتَى لَمْ يَكُنْ حَتَّى يَقَالَ: مَتَى كَانَ؟ كَانَ رَبِّي قَبْلَ الْقَبْلِ

بِلَا قَبْلِ، وَتَعُدُّ الْبَعْدَ بِلَا بَعْدٍ، وَلَا غَايَةَ<sup>٨</sup> وَلَا مُنْتَهَى لِنَايَتِهِ، انْقَطَعَتِ الْغَايَاتُ عِنْدَهُ<sup>٩</sup>، فَهَوَّأَ

مُنْتَهَى كُلِّ غَايَةٍ.

فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَفَنَبِيٌّ أَنْتَ؟

فَقَالَ: وَبِئْسَ ذَلِكَ، إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ مِنْ عِبِيدِ مُحَمَّدٍ<sup>١٠</sup>.

١ . في «ب» ، «بح» ، وحاشية «ف» ، «بر» : «فهذا» .

٢ . المحاسن ، ص ٢٤٠ ، كتاب مصابيح الظلم ، ح ٢١٨ : «عن أبيه» ، عمن ذكره قال . وفي التوحيد ، ص ٧٧ ، ح ٣٣ ،

بسند آخر مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١ ، ص ٣٥٥ ، ح ٢٧٥ ؛ البحار ، ج ٤٠ ، ص ١٨٢ ، ح ٦٣ .

٣ . روى أحمد بن محمد بن خالد - بعناوينه المختلفة - عن أحمد بن محمد بن أبي نصر كثيراً ، فالمراد من «بهذا

الإسناد» : عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد . راجع: معجم رجال الحديث ، ج ٢ ، ص ٣٩٢ ؛

ص ٤١٣ ، و ص ٦٣٢ - ٦٣٣ .

٤ . الجبّ والخبز : واحد أحجار اليهود ، وبالكسر أفصح ؛ لأنه يجمع على أفعال دون الفعول . ويقال ذلك للعالم .

الصحيح ، ج ٢ ، ص ٦٢٠ (حبر) .

٥ . «تكلتك أمك» أي فقدت أمك أو ماتت منك ، من التكل ، والتكل بمعنى الموت وفقدان الحبيب والزوج والولد .

أنظر : لسان العرب ، ج ١١ ، ص ٨٨ (تكل) . ٦ . في الوافي : - «و» .

٧ . في «ف» : + «له» . ٨ . في التوحيد والأمالى : «عنه» .

٩ . في «بح» ، «بف» ، والتوحيد والوافي : «فنبى» بدل «أفنبى» .

١٠ . التوحيد ، ص ١٧٤ ، ح ٣ ؛ والأمالى للصدوق ، ص ٦٧١ ، المجلس ٩٦ ، ح ١ ، بسنده فيهما عن علي بن الحسين

السعد آبادي ، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر إلى قوله : «فهو منتهى كل

غاية» . الوافي ، ج ١ ، ص ٣٥٦ ، ح ٢٧٦ ؛ البحار ، ج ٥٧ ، ص ١٦٠ ، ح ٩٤ ، إلى قوله : «فهو منتهى كل غاية» .

● **وَرَوِيَ أَنَّهُ سُئِلَ ۞: أَيَّنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ سَمَاءً وَأَرْضاً؟ فَقَالَ ۞: «أَيَّنَ سُؤَالَ عَنِ مَكَانٍ، وَكَانَ اللَّهُ وَلَا مَكَانَ»<sup>٢</sup>.**

٢٤٣ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ۞، قَالَ: «قَالَ رَأْسُ الْجَالُوتِ لِلْيَهُودِ: إِنَّ الْمُسْلِمِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ عَلِيًّا ۞ مِنْ أَجْدَلِ النَّاسِ وَأَعْلَمِهِمْ، أَذْهَبُوا بِنَا إِلَيْهِ لَعَلِّي أَسْأَلُهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ، وَهَ أَخْطَأُهُ<sup>٦</sup> فِيهَا، فَأْتَاهُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، قَالَ: سَلْ عَمَّا شِئْتَ، قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَتَى كَانَ رَبُّنَا؟ قَالَ لَهُ<sup>٨</sup>: يَا يَهُودِيَّ، إِنَّمَا يَقَالُ: «مَتَى<sup>٩</sup> كَانَ» لِمَنْ لَمْ يَكُنْ؛ فَكَانَ «مَتَى كَانَ»، هُوَ<sup>١٠</sup> كَائِنٌ بِلَا كَيْنُونِيَّةٍ<sup>١١</sup> كَائِنٌ، كَانَ بِلَا كَيْفٍ

١ . في «ف»: + «له» . ٢ . الوافي، ج ١، ص ٣٥٧، ح ٢٧٧ .

٣ . في حاشية «ج»، بيج، بس، وشرح صدر المتألهين: «أجل». وفي شرح المازندراني: «أجدل الناس، أي أقوامهم في المجادلة والخصام، وأشدّهم في المناظرة والكلام، وأفصحهم بيانا وأطلقهم لساناً» .

٤ . في «بس»: «أن أسأله» .

٥ . في «بس»، بيف، والوافي: «أو». ثم قال في الوافي: «كلمة «أو» في قوله: أو أخْطَأُهُ بمعنى إلى أن» .

٦ . «أخْطَأُهُ» أي أنسبه إلى الخطأ. تقول: خْطَأْتَهُ، إذا قلت له: أخْطَأْتُ. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٤٧ (خطأ).

٧ . في «بيج»: «فقال». ٨ . في «بر» و«التوحيد»: «له» .

٩ . عند صدر المتألهين «متى» الأولى استفهامية على الحكاية، والثانية خبرية. وعند المازندراني: «متى كان» بدل من مثله، أو تأكيد له، أو إعادة للسؤال بعينه للمبالغة في إنكاره. وقيل: الثانية شرط وقعت حالاً. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٤٣؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٧٤ .

توضيح العبارة - والله العالم - أن هنا ادّعاءً ودليلاً. والمدّعى هو أن مورد استعمال السؤال «متى كان» هو موجود لم يكن ثم كان، والدليل أن مفهوم «متى كان» يتحقّق في هذا الفرض فقط، فقوله: «كان» تامّة و«متى كان» فاعله والفاء تعليلية. ويحتمل أن يكون «متى كان» الثاني قيداً وشرطاً لقوله: «يقال»، والمعنى أن «متى كان» يقال في مورد الموجود غير الدائم إذا تحقّق وإذا كان موجوداً، فالفاء في «فكان» للعطف المحض.

١٠ . في «بر»: «فهو» .

١١ . في «ج» و«التوحيد»: «بلا كينونة». وتذكير الصفة باعتبار كون «كينونة» مصدرأ جعلياً. وفي «ب»: «كينونيّة كائن» بالإضافة، أي بلا كينونيّة تكون ثابتة لكائن.

يَكُونُ<sup>١</sup>، بَلَىٰ يَا يَهُودِيَّ، ثُمَّ بَلَىٰ يَا يَهُودِيَّ<sup>٢</sup>، كَيْفَ يَكُونُ<sup>٣</sup> لَهُ قَبْلُ؟<sup>٤</sup> هُوَ قَبْلَ الْقَبْلِ بِلَا غَايَةٍ، وَلَا مُنْتَهَىٰ غَايَةٍ<sup>٥</sup>، وَلَا غَايَةَ إِلَيْهَا<sup>٦</sup>، انْقَطَعَتِ الْغَايَاتُ عِنْدَهُ<sup>٧</sup>، هُوَ غَايَةٌ كُلُّ غَايَةٍ، فَقَالَ: أَشْهَدُ<sup>٨</sup> أَنْ دِينَكَ الْحَقُّ<sup>٩</sup>، وَأَنْ مَا خَالَفَهُ<sup>١٠</sup> بَاطِلٌ<sup>١١</sup>»<sup>١٢</sup>.

٧ / ٢٤٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، عَنْ زُرَّازَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ<sup>١٣</sup>: أَكَانَ<sup>١٤</sup> اللَّهُ وَلَا شَيْءَ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَانَ وَلَا شَيْءَ. قُلْتُ: فَأَيْنَ كَانَ<sup>١٥</sup> يَكُونُ؟ قَالَ: وَكَانَ مُتَكَبِّئًا فَاسْتَوَىٰ جَالِسًا، وَقَالَ: «أَحَلَّتْ<sup>١٦</sup> يَا زُرَّازَةُ، وَسَأَلْتَ عَنِ الْمَكَانِ؛ إِذْ لَا مَكَانَ»<sup>١٧</sup>.

٨ / ٢٤٥ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ<sup>١٨</sup>، عَنِ ابْنِ

أَبِي نَضْرٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمُؤَصِّلِيِّ<sup>١٩</sup>:

١ . قرأ المازندراني «يكون» مفصلاً عن «بلا كيف» حيث قال: «لما كان هنا مظنة أن يقول اليهودي: كيف يكون الشيء بلا كون حادث وبلا كيف، أجاب عنه عليه السلام على سبيل الاستيناف بقوله: «يكون» أي يكون جُل شأنه بلا كون حادث وبلا كيف». وهو الظاهر من صدر المتألهين. راجع: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٧٥؛ وشرح صدر المتألهين، ص ٢٤٣.

٢ . في «ب، بيج» وحاشية «بس»: «+ ثم بلى يا يهودي».

٤ . في التوحيد: «وهو».

٣ . في «بيج»: «كان».

٦ . في التوحيد: «+ غايته».

٥ . في حاشية «ف»: «لغايته».

٧ . في التوحيد: «عنه».

٨ . في «ب»: «وهو». وفي التوحيد: «فهو». وقال الفيض في الوافي: «وفي توحيد الصدوق: ولا غاية إليها غاية، انقطعت الغايات عنده، فهو غاية كل غاية. ولعله أجود».

٩ . في «ف»: «+ وأن لا إله إلا الله و».

١٠ . في حاشية «بف» والوافي: «هو الحق».

١١ . في «بس» وحاشية «ج، بيج، بر، بف» وشرح صدر المتألهين: «من خالفه» بدل «ما خالفه».

١٢ . التوحيد، ص ١٧٥، ح ٦، بسنده عن سهل بن زياد الوافي، ج ١، ص ٣٥٧، ح ٢٧٨.

١٣ . في البحار: «كان» بدل «أكان».

١٤ . «كان» كلمة ربط عند الفيض، وزائدة عند المجلسي.

١٥ . «أحلت»: أتيت بالمحال وتكلمت به. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٨٠ (حول).

١٦ . الوافي، ج ١، ص ٣٥٩، ح ٢٧٩؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦٠، ح ٩٥.

١٧ . في حاشية «بيج»: «+ عن صابر».

١٨ . في «ج، ف، بيج، بر، بس»: «أبي إبراهيم الموصلي». هذا، وقد تقدمت رواية أحمد بن محمد بن

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَى جَبْرَ مِنَ الْأَخْبَارِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَتَى كَانَ رَبُّكَ؟  
 قَالَ: «وَيْلَكَ، إِنَّمَا يَقَالُ: «مَتَى كَانَ، لِمَا لَمْ يَكُنْ، فَأَمَّا مَا كَانَ، فَلَا يَقَالُ: «مَتَى كَانَ،  
 كَانَ قَبْلَ الْقَبْلِ بِلَا قَبْلِ، وَبَعْدَ الْبَعْدِ بِلَا بَعْدٍ، وَلَا مُنْتَهَى غَايَةٍ<sup>٢</sup> لِيُنْتَهِيَ<sup>٣</sup> غَايَتَهُ.  
 فَقَالَ لَهُ: أُنَبِّئِي أَنْتَ؟  
 فَقَالَ: لِأَمْكِ الْهَبْلُ<sup>٤</sup>، إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ مِنْ عَبِيدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم»<sup>٥</sup>.

### ٧- بَابُ النَّسْبَةِ

٩١/١

١ / ٢٤٦ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:  
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْيَهُودَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، فَقَالُوا: انْسِبْ لَنَا رَبُّكَ،  
 فَلَبِثَ ثَلَاثًا لَا يُجِيبُهُمْ، ثُمَّ نَزَلَتْ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» إِلَى آخِرِهَا»<sup>١</sup>.

١. أبي نصر عن أبي الحسن الموصلي في ح ٢٤٢، وتأتي في الكافي، ح ٢٦٦ أيضاً.

١. في «بر» والوافي: «إلى».

٢. في «ج»: «وله».

٣. في حاشية «ف»: «لغايته».

٤. في «ب»: «لمنتهى»، وفي «بر»: «ليتهى».

٥. «الهبْل»: مصدر هَبَلْتَهُ أَمَهُ، أَي تَكَلَّمْتَهُ. هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي مَعْنَى الْمَدْحِ وَالْإِعْجَابِ. أَنْظَر: لِسَانُ

العرب، ج ١١، ص ٦٨٦ (هبل).

٦. في «بج»: «- وإنما».

٧. التوحيد، ص ١٧٧، ح ٣٣، بسند آخر مع اختلاف الوافي، ج ١، ص ٣٥٩، ح ٢٨٠؛ البحار، ج ٥٤، ص ١٦٠،

ح ٩٤.

٨. «انسب لنا» أي أذكر نسبه وقرباته، فالجواب بنفي النسب والقرباة؛ أو نسبه إلى خلقه، فالجواب ببيان كيفية

النسبة.

٩. التوحيد، ص ٩٣، ح ٨، بسند عن صفوان بن يحيى، مع زيادة في آخره. تفسير القمي، ج ٢، ص ٤٤٨، من

دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام مع اختلاف. راجع: تفسير فرات، ص ٦١٧، ح ٧٧٣. الوافي، ج ١، ص ٣٦٣،

ح ٢٨٣.

● وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ.  
 ٢٤٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى<sup>١</sup>، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى وَمُحَمَّدَ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>٢</sup>،  
 عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَمْرٍو النَّصَبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ:  
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»<sup>٣</sup> فَقَالَ<sup>٤</sup>: «نَسَبَهُ اللَّهُ إِلَى خَلْقِهِ  
 أَحَدًا، صَدْمًا، أَرْلِيًا، صَمَدِيًّا، لَا ظِلَّ لَهُ يُمَسِّكُهُ، وَهُوَ يُمَسِّكُ الْأَشْيَاءَ بِأَظْلَمَتِهَا، عَارِفٌ  
 بِالْمَجْهُولِ، مَعْرُوفٌ عِنْدَ كُلِّ جَاهِلٍ، فَرْدَانِيًّا، لَا خَلْقَهُ فِيهِ، وَلَا هُوَ فِي  
 خَلْقِهِ، غَيْرٌ مَحْسُوسٌ وَلَا مَجْسُوسٌ<sup>٥</sup>، لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ، عَلَا فَقَرَّبَ، وَدَنَا فَبَعَدَ،  
 وَعَصِيٌّ فَعَفَّرَ، وَأَطِيعٌ فَشَكَرَ، لَا تَخْوِيهِ<sup>٦</sup> أَرْضُهُ، وَلَا تَقْلَهُ<sup>٧</sup>.....»

١. في «ألف، ب، ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف»: «وعن محمد بن يحيى». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٠٧: «ومحمد بن يحيى» ونقل عن بعض النسخ: «وعن محمد بن يحيى» ثم قال: «وهذا ابتداء حديث، والأولى ترك الواو».
٢. في «بر» وحاشية «بف»: «محمد بن الحسن». وهو سهو؛ فقد وردت رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب في عدة من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٠١ و ٤٠٦.
٣. في «بس»: «أحد».
٤. في «يح»: «قال هو».
٥. «أحد» حال عن «الله» والعامل فيه معنى النسبة، أو منصوب بفعل مقدر، أو على المدح، أو خبر فعل ناقص محذوف، تقديره: من كونه أحداً، أو كان أحداً.
٦. قوله: «فردانياً»: الألف والنون زائدتان للنسبة، وهي للمبالغة بحسب الذات والصفات بحيث لا يشابهه ولا يشاركه فيه أحد.
٧. الجَسُّ: اللمس باليد. وقال العلامة المازندراني: «غير محسوس» بالحواس الظاهرة والباطنة، وقد علمت أنه منزه عن إدراكها غير مزة، «ولا محسوس» أي غير ملموس باليد؛ لاستحالة الجسمية وتوابعها من الكيفيات الملموسة عليه. راجع: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٨٦؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣١٠؛ مرآة العقول، ج ١ ص ٣١٩؛ الصحاح، ج ٣، ص ٩١٣ (جس).
٨. «لا تخويه»: أي لا تجمعها ولا تضمه، من الحواء. وهو اسم المكان الذي يحوي الشيء. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٤٦٥ (حوا).
٩. «لا تقله»: أي لا تحمله ولا ترفعه. يقال: قلّه وأقلّه، إذا حمّله ورفع. أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٥٦٥-٥٦٦ (قلل).

سَمَاوَاتِهِ، حَامِلُ الْأَشْيَاءِ بِقُدْرَتِهِ، ذَيْمُومِيٌّ<sup>٢</sup>، أَرْزَلِيٌّ، لَا يَنْسَى وَلَا يَلْهُو، وَلَا يَغْلُظُ وَلَا يَلْعَبُ، وَلَا لِإِزَادَتِهِ فَضْلٌ، وَفَضْلُهُ<sup>٣</sup> جَزَاءٌ، وَأَمْرُهُ وَقَعَ «لَمْ يَلِدْ» فَيُورَثُ<sup>٤</sup> «وَلَمْ يُولَدْ» فَيُشَارَكَ «وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ»<sup>٥</sup>.

٢٤٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، قَالَ<sup>٧</sup>:

قَالَ: سُئِلَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام عَنِ التَّوْحِيدِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَقْوَامٌ مَتَعَمِّقُونَ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَالآيَاتِ مِنْ سُورَةِ الْحَدِيدِ إِلَى قَوْلِهِ: «وَهُوَ<sup>٨</sup> عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ»<sup>٩</sup> فَمَنْ زَامَ وَرَاءَ ذَلِكَ<sup>١٠</sup>، فَقَدْ هَلَكَ»<sup>١١</sup>.

٢٤٩ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُهَنْدِي<sup>١٢</sup>، قَالَ: سَأَلْتُ الرَّضَاءَ عليهما السلام عَنِ التَّوْحِيدِ، فَقَالَ: «كُلُّ مَنْ قَرَأَ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَأَمَّنَ بِهَا، فَقَدْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ». قُلْتُ: كَيْفَ يَقْرَؤُهَا؟ قَالَ: «كَمَا يَقْرَؤُهَا»<sup>١٣</sup> النَّاسُ، وَزَادَ فِيهِ<sup>١٤</sup>: كَذَلِكَ اللَّهُ

١. في «ف»: «سما». وفي حاشية ميرزا رفيعاً: «سماؤه».

٢. «الذيمومي»: نسبة إلى الذيمومة، وهي مصدر. يقال: دام الشيء يدوم ويدام ذوماً ودواماً وذيمومة. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٢ (دوم).

٣. في «بح، بر»: «فضله».

٤. «فيورث»: إما معلوم، أي لم ينفصل عنه شيء داخل فيه، فينتقل إذا منه شيء إليه. وإما مجهول، أي فيورثه الولد، يعني لم يلد فيكون مورثاً أو موروثاً. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٨٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٢٠. ٥. الإخلاص (١٢): ٣-٤.

٦. التوحيد، ص ٥٧، ح ١٥، بسنده عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١، ص ٣٦٤، ح ٢٨٤.

٧. في التوحيد: «رفعه».

٨. في «ب، ف، بح، بف» والوافي: «وهو».

٩. الحديد (٥٧): ٦.

١٠. في حاشية «ج»: «ذلك».

١١. التوحيد، ص ٢٨٣، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ١، ص ٣٦٨، ح ٢٨٥.

١٢. في «ف»: «عبد العزيز بن السدي». وهو سهو؛ فإنه غير المذكور في كتب الرجال. وعبد العزيز هذا هو عبد العزيز بن المهدي الأشعري، كان وكيل الرضا عليهما السلام وخاصته. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٤٥، الرقم ٦٤٦؛ رجال الكشي، ص ٤٨٣، الرقم ٩١٠؛ رجال الطوسي، ص ٣٦٠، الرقم ٥٣٢٤.

١٣. في التوحيد والوسائل: «يقرأه».

١٤. في «ج» والوافي والوسائل: «فيها».

رَبِّي، كَذَلِكَ اللهُ رَبِّي<sup>١</sup>.

٩٢/١

## ٨- بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْكَلَامِ فِي الْكَيْفِيَّةِ

٢٥٠ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ<sup>٢</sup>، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٣</sup>: «تَكَلَّمُوا فِي خَلْقِ اللهِ، وَلَا تَتَكَلَّمُوا فِي اللهِ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي اللهِ لَا

يَزِدَادُ صَاحِبَهُ<sup>٤</sup>، إِلَّا تَحْتِئْرًا<sup>٥</sup>.

٢٥١ / ٢ . وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى، عَنْ حَرِيرِزٍ:

- ١ . في حاشية «بس» والتوحيد والعيون: «كذلك الله ربِّي». وفي الوافي: «ذلك الله ربِّي» مرة واحدة.
- ٢ . التوحيد، ص ٢٨٤، ح ٣؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٣٣، ح ٣٠، بسنده فيهما عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن محمد بن إسماعيل البرمكي، عن الحسين بن الحسن، عن بكر بن زياد، عن عبد العزيز بن المهدي. الوافي، ج ١، ص ٣٦٩، ح ٢٨٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٧٠، ح ٧٣٧٣.
- ٣ . في «ب» ج، ض، يج، بر، بس، بف، وحاشية بدرالدين: «محمد بن الحسين». وهو سهو؛ فقد روى محمد بن الحسن شيخ المصنف عن سهل بن زياد في غير واحد من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٧٤-٣٧٥.
- ٤ . في «ف» والتوحيد، ص ٤٥٤ والوسائل وشرح صدر المتألهين: «لا تكلموا». وفي الأخير: «قوله عليه السلام في الرواية: تكلموا في كل شيء»، أمر بإباحة ورخصة، لا أمر حتم ووجوب، وقوله: «ولا تتكلموا في ذات الله في مقابلة نهى تحذير وزجر ومنع عن إباحة ورخصة». وانظر أيضاً: مرآة العقول، ج ١، ص ٣٢٢.
- ٥ . في التوحيد، ص ٤٥٤: «لا يزيد» بدل «لا يزداد صاحبه». والمراد بالكلام المباحة والمجادلة في إثبات الواجب لمن ليس بأهل له، أو المراد به المباحة في كنه ذاته وصفاته وكيفيتهما. وأمّا الكلام فيه سبحانه لا بهذين الوجهين، بل بذكره بما وصف به نفسه، فغير منهى عنه لأحد، بل هو من الذكر المأمور به. راجع شروح الكافي.
- ٦ . التوحيد، ص ٤٥٤، ح ١، بسنده عن الحسن بن محبوب. وفيه، ص ٤٥٧، ح ١٧، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن ضريس الكناسي، عن أبي عبد الله<sup>٦</sup> مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٣٧١، ح ٢٨٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٦، ح ٢١٣٣٠.

«تَكَلَّمُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا تَتَكَلَّمُوا فِي ذَاتِ اللَّهِ»<sup>٢</sup>.

٢٥٢ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

«قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَأَنْ إِلَى رَبِّكَ الْمُنتَهَى»<sup>٤</sup> فَإِذَا انْتَهَى الْكَلَامَ إِلَى اللَّهِ، فَأَمْسِكُوا»<sup>٦</sup>.

٢٥٣ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

«قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ النَّاسَ لَا يَزَالُ بِهِمْ<sup>٧</sup> الْمَنْطِقُ حَتَّى يَتَكَلَّمُوا<sup>٨</sup> فِي اللَّهِ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ ذَلِكَ، فَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدَ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»<sup>٩</sup>.

٢٥٤ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ، قَالَ:

«قَالَ<sup>١٠</sup> أَبُو جَعْفَرٍ ﷺ: «يَا زِيَادُ، إِنَّكَ وَالْخُصُومَاتِ؛ فَإِنَّهَا تُورِثُ الشَّكَّ،

١ . في «ف» وحاشية «بح» وشرح المازندراني والتوحيد: «لا تكلموا»، قال المازندراني: «أي لا تتكلموا بحذف إحدى التاءين».

٢ . في التوحيد: «ذات».

٣ . التوحيد، ص ٤٥٥، ح ٢، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عن أبي عبيدة، عن أبي جعفر ﷺ. الوافي، ج ١، ص ٣٧١، ح ٢٨٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٦، ح ٢١٣٣١.

٤ . النجم (٥٣): ٤٢. ٥ . في «ف» و«فاستكوا». وفي حاشية «ج»: «فانتهاوا».

٦ . المحاسن، ص ٢٣٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٠٦؛ والتوحيد، ص ٤٥٦، ح ٩، بسندهما عن محمد بن أبي عمير. تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٣٨، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١، ص ٣٧٢، ح ٢٨٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٣، ح ٢١٣٢٤.

٧ . في المحاسن وحاشية ميرزا رفيعا: «ولهم». ٨ . في «ج»: «وتكلموا».

٩ . المحاسن، ص ٢٣٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٠٩؛ والتوحيد، ص ٤٥٦، ح ١٠، بسندهما عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ١، ص ٣٧٢، ح ٢٩٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٤، ح ٢١٣٢٥.

١٠ . في المحاسن والتوحيد: «ولي».



وَتَحْبِطُ الْعَمَلَ، وَتُرْدِي صَاحِبَهَا<sup>٢</sup>، وَعَسَى أَنْ يَتَكَلَّمَ<sup>٣</sup> بِالشَّيْءِ<sup>٤</sup>، فَلَا يُعْفَرُ لَهُ؛ إِنَّهُ كَانَ  
فِيمَا مَضَى قَوْمٌ تَرَكُوا عِلْمَ مَا وَكَلُوا بِهِ<sup>٥</sup>، وَطَلَبُوا عِلْمَ مَا كَفَّوهُ<sup>٦</sup>، حَتَّى انْتَهَى كَلَامُهُمْ إِلَى  
اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَتَحْتَرِّوْا، حَتَّى أَنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيَدْعَى مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فَيَجِيبُ<sup>٧</sup> مِنْ  
خَلْفِهِ، وَ<sup>٨</sup>يَدْعَى مِنْ خَلْفِهِ، فَيَجِيبُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ<sup>٩</sup>.  
● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «حَتَّى تَاهُوا<sup>١٠</sup> فِي الْأَرْضِ»<sup>١١</sup>.

٢٥٥ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِهِ، عَنِ ٩٣/١

- ١ . الإحباط: الإبطال والإفساد. يقال: حَبِطَ عَمَلُهُ حَبِطًا بِالتَّسْكِينِ، وَحُبُوطًا بَطَلٌ ثَوَابِهِ، وَأَحْبَطَهُ اللَّهُ تَعَالَى. الصحاح، ج ٣، ص ١١١٨ (حبط).
- ٢ . «تردي صاحبها» أي تهلكه. يقال: رَدِي رَدِي رَدَى، أَي هَلَكَ، وَأَرَادَهُ غَيْرَهُ، أَي أَهْلَكَه. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٣٥٥ (ردى).
- ٣ . في الأمالي: + «الرجل».
- ٤ . في حاشية «بج»: «في الشيء».
- ٥ . في المحاسن والأمالي: + «يا زياد».
- ٦ . «وَكَلُوا بِهِ» مجهول من الْوَكَّلُ أَوْ مِنَ التَّوَكُّلِ، أَي فُوَّضُوا إِلَيْهِ وَأَمَرُوا بِتَحْصِيلِهِ وَكَلَّفُوا بِهِ.
- ٧ . «كفوه» مجهول، إمّا ناقص ياتي من كفاه مؤنثه، أَي أَغْنَاهُ عَنْهَا. وإمّا مبهمز اللام، أَي صُرِّفُوا وَتَنَعُوا عَنْهُ، وَإِمَّا مُضَاعَفٌ مِنَ الْكَفِّ بِمَعْنَى الْمَنْعِ. أنظر شروح الكافي.
- ٨ . «أَنْ» مخففة من المثقلة. وفي المحاسن والتوحيد والأمالي: «فإِنْ» بدل «حَتَّى أَنْ». وفي شرح صدر المتألهين وحاشية بدرالدين: - «حَتَّى أَنْ». وفي شرح المازندراني: «لفظ «أَنْ» ليس في بعض النسخ».
- ٩ . في حاشية «ج»: «فيحس».
- ١٠ . «من»: إمّا بكسر الميم حرف جرّ، أَوْ يَفْتَحُهَا اسْمٌ مُوَصُولٌ. وكذا الفقرة الثانية. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٥٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٢٣. ١١ . في الأمالي: «أَوْ».
- ١٢ . المحاسن، ص ٢٢٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٠. وفي التوحيد، ص ٤٥٦، ح ١١؛ والأمالي للصدوق، ص ٤١٧، المجلس ٦٥، ح ٢. بسندهما عن محمد بن أبي عمير. فقه الرضا: ص ٣٨٤، من قوله: «أَنَّهُ كَانَ فِيمَا مَضَى قَوْمٌ». الوافي، ج ١، ص ٣٧٢، ح ٢٩١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٤، ح ٢١٣٢٦.
- ١٣ . «تاهوا» أي ذهبوا متحيرين. وهذه الفقرة إمّا بدل عن «حَتَّى» الثانية مع ما بعدها، أَوْ كَلَامٌ مَنْصَمٌ إِلَى مَا ذَكَرَ، يَعْنِي: كَانُوا عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ حَتَّى ذَهَبُوا وَغَابُوا عَنِ الْخَلْقِ تَائِهِينَ فِي الْأَرْضِ، أَوْ تَحْتَرِّوْا وَضَلُّوْا مَبْهُوتِينَ مَدْهُوشِينَ لَمْ يَهْتَدُوا إِلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِعِ فِي الْمَحْسُوسَاتِ وَالْمَبْصُرَاتِ، فَضَلُّوا عَنِ الْخَفَايَا فِي الْمَعْقُولَاتِ. أنظر شروح الكافي والصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٩ (تبه).
- ١٤ . التوحيد، ص ٤٥٦، ح ١٢، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٣٧٣، ح ٢٩٢.

الْحُسَيْنِ بْنِ مِيَاحٍ<sup>١</sup>، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ نَظَرَ فِي اللَّهِ: كَيْفَ هُوَ، هَلَكَ»<sup>٢</sup>.

٧ / ٢٥٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ

بَكَيْرٍ، عَنْ زُرَّازَةَ بْنِ أُغَيْنٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ مَلِكًا عَظِيمَ الشَّانِ كَانَ فِي مَجْلِسٍ لَهُ، فَتَنَّاوَل<sup>٣</sup>

الرَّبَّ<sup>٤</sup> تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَفَقِدَهُ، فَمَا يُدْرِي<sup>٥</sup> أَيْنَ هُوَ»<sup>٦</sup>.

٨ / ٢٥٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ،

عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالتَّفَكُّرَ فِي اللَّهِ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتُمْ<sup>٨</sup> أَنْ تَنْظُرُوا

إِلَى عَظَمَتِهِ<sup>٩</sup>، فَانظُرُوا..... ←

١ . في المطبوع: «المياح»، ولم نجد في كتب الرجال «المياح» بالألف واللام، بل المذكور في تلك الكتب: «مياح» كما عليه جميع النسخ.

٢ . المحاسن، ص ٢٢٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٠٨. وفي التوحيد، ص ٤٦٠، ح ٣٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٣٧٣، ح ٢٩٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٥، ح ٢١٣٢٨.

٣ . في حاشية «بح» والتوحيد: «فتكلم في».

٤ . «فتناول الرب» أي تكلم في ذاته بما ليس بصواب ولا يليق بجناب قدمه، أو تفكر في كنه الذات والصفات. أنظر شروح الكافي.

٥ . «ففقده» إما مجهول، أي غاب عن أعين الناس ومكانه، أو تحير وسار فلم يعرف له خير. وإما معلوم، أي فقد ما كان يعرف. أنظر شروح الكافي.

٦ . «فما يدري» إما مجهول، أي ما يدري أحد أين ذهب هو وغاب، فلم يكن عنه أثر ولا خير. وإما معلوم. كما في «بس» - أي فلا يدري هو في أي مكان من الحيرة. أنظر شروح الكافي.

٧ . المحاسن، ص ٢٤٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٩، بسنده عن عبدالله بن بكير، عمن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ التوحيد، ص ٤٥٨، ح ١٩، بسنده عن عبدالله بن بكير. الوافي، ج ١، ص ٣٧٣، ح ٢٩٤؛

الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٥، ح ٢١٣٢٩. ٨ . في حاشية «ج»: «إن أردتم».

٩ . في حاشية «ج»: «عظيم».

إلى عَظِيمٍ خَلَقَهُ»<sup>٢</sup>.

٩ / ٢٥٨ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا ابْنَ آدَمَ، لَوْ أَكَلْتَ قَلْبَكَ طَائِرًا، لَمْ يُشْبِعْهُ، وَبَصَرَكَ لَوْ وَضِعَ عَلَيْهِ خِرْقٌ<sup>٥</sup> إِبْرَةً<sup>٦</sup>، لَعَطَّاهُ، تُرِيدُ أَنْ تَعْرِفَ بِهِمَا مَلَكَوَاتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؟ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا، فَهَذِهِ الشَّمْسُ خَلَقَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، فَإِنْ قَدَرْتَ أَنْ تَمْلَأَ عَيْنَيْكَ<sup>٧</sup> مِنْهَا، فَهَوَّ كَمَا تَقُولُ»<sup>٨</sup>.

١٠ / ٢٥٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ التَّبَعْقُوبِيِّ<sup>٩</sup>، عَنْ نَعِصٍ ٩٤/١

- ١ . في «ب، بس» وحاشية: «ج، بح» وحاشية ميرزا رفيعا ومرآة العقول والتوحيد والوسائل: «عَظَم».
  - ٢ . التوحيد، ص ٤٥٨، ح ٢٠، بسنده عن محمد بن عبد الحميد الوافي، ج ١، ص ٣٧٤، ح ٢٩٥، الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٥، ح ٢١٣٢٧.
  - ٣ . في «ج، بس» والوافي: «-يا».
  - ٤ . المراد بالقلب اللحم الصنوبري ولهذا جعله مأكولاً، لا القلب الملکوتي؛ فإن مَلَكَوَاتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لا يدرك بالأول، بل يدرك بالثاني فبته عليه السلام بصغر الأعضاء وحقارة القوى الجسمانية وعجزها عن إدراك الأضواء والأنوار على عجزها عن إدراك الملکوت، فإدراك الملکوت يتيسر بالقلب الملکوتي لا الحسني، بلى إن ذاته سبحانه لا يجوز أن يُكْتَنَهُ بالقلب، كما لا يجوز أن يدرك بالبصر، بل إنما يجوز أن يطلع بالقلب على شيء من عظمته فحسب. أنظر: الوافي، ج ١، ص ٣٧٤؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣١٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٢٤.
  - ٥ . في «ج»: «خرت». وكذا نقله في شرح المازندراني عن بعض النسخ. و«الْحُرَّت»: ثقب الإبرة، والفاص والأذن ونحوها.
  - ٦ . «خرق إبرة» أي ثَقَّبْتُهَا وشَقَّهَا. و«الخرق»: الشق في الحائط والثوب وغيرهما. وهو في الأصل مصدر. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٧٣ (خرق).
  - ٧ . في «ب، ج، بح» والتعليق للداماد وشرح المازندراني: «عينك».
  - ٨ . التوحيد، ص ٤٥٥، ح ٥، بسند آخر الوافي، ج ١، ص ٣٧٤، ح ٢٩٦.
  - ٩ . هكذا في «ب، بس». وفي المطبوع وأكثر النسخ: «اليعقوبي». وفي حاشية المطبوع: «اليعقوبي هنا بالمتناة على ما في أكثر النسخ، والصحيح بالموحدة نسبة إلى يعقوبا».
- والظاهر صحة «اليعقوبي» بالموحدة كما استظهره وأثبتناه. وفي حاشية «بس»: «بالباء الموحدة، قرية من قرى بغداد اسمه يعقوبا». وفي حاشية «ج»: «قرأ شيخنا البهائي رحمه الله بالباء الموحدة، أي يعقوبي».
- و«اليعقوبي» نسبة إلى يعقوبا، وهي قرية كبيرة بينها وبين بغداد عشرة فراسخ. راجع: الأثساب للسمعاني،

أَصْحَابِنَا، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ يَهُودِيًّا يَقَالُ لَهُ: «سُبِحْتَ»<sup>١</sup>، جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ<sup>٢</sup>، جِئْتُ<sup>٣</sup> أَسْأَلُكَ عَنْ رَبِّكَ، فَإِنَّ أَنْتَ أَجَبْتَنِي عَمَّا أَسْأَلُكَ عَنْهُ، وَإِلَّا رَجَعْتُ.

قَالَ: سَلْ عَمَّا سَأَلْتِ، قَالَ: أَيْنَ رَبُّكَ؟ قَالَ: هُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَكَانِ الْمَخْدُودِ<sup>٤</sup>، قَالَ: وَكَيْفَ هُوَ؟ قَالَ: وَكَيْفَ أَصْفَ رَبِّي بِالْكَيْفِ وَالْكَيْفُ مَخْلُوقٌ<sup>٥</sup>، وَاللَّهُ لَا يُوصَفُ بِخَلْقِهِ؟ قَالَ: فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ<sup>٦</sup> أَنَّكَ نَبِيُّ اللَّهِ<sup>٧</sup>؟ قَالَ: «فَمَا بَقِيَ حَوْلَهُ حَجَرٌ وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ إِلَّا تَكَلَّمْتُ بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ: يَا سُبِحْتَ»<sup>٨</sup>، إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ. فَقَالَ سُبِحْتَ: <sup>٩</sup> مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ أَمْرًا أُبَيِّنَ مِنْ هَذَا، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،

١٥٥ ج ١، ص ٣٧٠؛ اللباب في تهذيب الأنساب، ج ١، ص ١٦١؛ معجم البلدان، ج ١، ص ٤٥٣.

- هذا، ومن مناشئ التصحيف غرابة بعض الألفاظ الموجب لتصحيفها بالألفاظ المشابهة القريبة المأنوسة عند النسخ، ومنها «البعقوبي» المشابه «البعقوبي» في الكتابة. أضف إلى ذلك أن عدم وجود النقطة في بعض الخطوط القديمة أو وضعها من غير دقة مما يبدد احتمال وقوع التحريف في ما نحن فيه.
١. في «ج، بس»: «سُبِحْتَ»، وفي حاشية «ج»: «سُبِحْتَ». وفي «ب، ض»: «سُبِحْتَ». وفي «بف»: «سُبِحْتَ».
  - قال المحقق الشعراني: «الأصح الخاء المعجمة، و«بخت» كلمة تدخل في أعلام أهل الكتاب، و«سُبِحْتَ» مركب من «بخت» و«سه» بمعنى الثلاثة». شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٠٨.
  ٢. في «ب» وحاشية «ج»، «ب، بر، بس» والتوحيد والبصائر: «يا محمد».
  ٣. في «بر، بف»: «+ أن». وفي البصائر: «جتتلك أن».
  ٤. في التوحيد: «+ أتبعك».
  ٥. في «ج، بف» والوافي: «- هو».
  ٦. في البصائر: «محدود». وفي التوحيد: «بمحدود».
  ٧. في البصائر والتوحيد: «فكيف». ٨. في البصائر والتوحيد: «+ الله».
  ٩. «يُعْلَمُ» غائب مجهول، أو «نعلم» متكلم مع الغير. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢١٠.
  ١٠. في «ب، ج، بر، بس، بف»، وشرح صدر المتألهين والوافي والبصائر والتوحيد: «- الله».
  ١١. في «ج»: «سُبِحْتَ» وفي «ب، ض، بف»: «سُبِحْتَ». وفي «بس»: «سُبِحْتَ». وفي «بر»: «سُبِحْتَ».
  ١٢. في البصائر: «+ بالله». وفي التوحيد: «+ تالله».

وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>١</sup>.

١١ / ٢٦٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخُثْعَمِيِّ،  
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>٢</sup> بْنِ عَتِيكَ الْقَصِيرِ، قَالَ:  
سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٣</sup> عَنْ شَيْءٍ مِنْ الصِّفَةِ<sup>٤</sup>، فَرَفَعَ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ قَالَ: «تَعَالَى  
الْجَبَّارُ، تَعَالَى الْجَبَّارُ، مَنْ تَعَاطَى<sup>٥</sup> مَا تَمَّ هَلَكُ<sup>٦</sup>».

٩٥/١

### ٩ - بَابٌ فِي إِبْطَالِ الرُّؤْيَا

١ / ٢٦١ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ<sup>٩</sup>،

- ١ . بصائر الدرجات، ص ٥٠١، ح ١، عن إبراهيم بن هاشم. التوحيد، ص ٣٠٩، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن الحسن بن علي . الوافي، ج ١، ص ٣٦٠، ح ٢٨١.
- ٢ . الخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٢٣٧، ح ٢٠٧، بسنده عن محمد بن يحيى الخثعمي، عن عبد الرحيم القصير قال: سألت أبا عبد الله<sup>٣</sup> . وأورده الصدوق في التوحيد، ص ٤٥٦، ح ٨ - مع اختلاف يسير في الألفاظ - بسنده عن محمد بن يحيى الخثعمي، عن عبد الرحيم القصير قال: سألت أبا جعفر<sup>٣</sup> . ووردت رواية محمد بن يحيى الخثعمي، عن عبد الرحيم القصير في بصائر الدرجات، ص ٣٨٩، ح ١؛ والشهيد، ج ٣، ص ٢٧٥، ح ٧٩٨. فلا يبعد في ما نحن فيه أيضاً صحة «عبد الرحيم» بدل «عبد الرحمن». ويؤيد ذلك ما يأتي في الكافي، ح ٢٧٣، من رواية عبد الرحيم بن عتيك القصير، عن أبي عبد الله<sup>٣</sup> وقد سأل فيها أيضاً عن صفات الله.
- ٣ . في التوحيد: «التوحيد».
- ٤ . في المحاسن والتوحيد: «يديه».
- ٥ . في المحاسن: «+ وإته ». وفي التوحيد: «+ وإن».
- ٦ . «التعاطى»: تناول لما لا يحق ولا يجوز تناوله، والجرأة على الشيء والخوض فيه. يعني من تعرض لتحقيق ذات الحق وصفاته، وخاض في معرفة حقيقتهما وأثبت له كيفية هلك. أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ٧٠ (عطو)؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢١١.
- ٧ . في المحاسن: «+ ويقولها مرتين». وفي حاشية ميرزا رفيعاً: «ما نمة هلك».
- ٨ . المحاسن، ص ٢٣٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٠٧، بسنده عن ابن أبي عمير؛ التوحيد، ص ٤٥٦، ح ٨، بسنده عن علي بن إبراهيم . الوافي، ج ١، ص ٣٧٥، ح ٢٩٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٦، ح ٢١٣٣٢.
- ٩ . قوله: «يعقوب بن إسحاق»، حملة صدر المتألهين على ابن السكيت، وتبعه العلامة المازندراني، ورده

قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام أَسْأَلُهُ: كَيْفَ يَغْبِدُ الْعَبْدُ رَبَّهُ وَهُوَ لَا يَرَاهُ؟

فَوَقَّعَ عليه السلام: يَا أَبَا يُوسُفَ، جَلَّ سَيِّدِي وَمَوْلَايَ وَالْمُنْعِمَ عَلَيَّ وَعَلَى آبَائِي أَنْ يَرَى.

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ: هَلْ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم رَبَّهُ؟

فَوَقَّعَ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَرَى رَسُولَهُ بِقَلْبِهِ مِنْ نُورٍ عَظَمَتِهِ مَا أَحَبَّ»<sup>١</sup>.

٢٦٦ / ٢ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، قَالَ:

سَأَلَنِي أَبُو قَرَّةَ الْمَحْدَثُ أَنْ أُدْخِلَهُ عَلَى<sup>٢</sup> أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، فَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي ذَلِكَ، ٩٦/١

فَأَذِنَ لِي<sup>٤</sup> فَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَسَأَلَهُ عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْأَحْكَامِ حَتَّى بَلَغَ سُؤْالَهُ إِلَيَّ

التَّوْحِيدِ، فَقَالَ أَبُو قَرَّةَ: إِنَّا رَوَيْنَاهُ<sup>٥</sup> أَنَّ اللَّهَ قَسَمَ الرُّؤْيَةَ وَالْكَلامَ بَيْنَ نَبِيِّنِي<sup>٦</sup>، فَقَسَمَ الْكَلَامَ

لِمُوسَى<sup>٧</sup>، وَلِمُحَمَّدٍ الرُّؤْيَةَ.

العلامة المجلسي بقوله: «ظن أصحاب الرجال أن يعقوب بن إسحاق هو ابن السكيت، والظاهر أنه غيره؛ لأن ابن سكيت قتل المتوكل في زمان الهادي عليه السلام، ولم يلحق أبا محمد عليه السلام». قال المحقق الشعراني في حاشية شرح المازندراني: «هو - أي كلام العلامة المجلسي - حق، وحملت أنا في حاشية الوافي على يعقوب بن إسحاق الكندي، فيلسوف العرب وقلت هناك: إنه أراد اختبار أبي محمد عليه السلام، ولم يكن الفيلسوف يعرف الإمام حق المعرفة فأجاب عليه السلام بما يوافق أصول الفلاسفة فاستحسنه الفيلسوف ونقله لأصحابه. وقد أورد المجلسي رحمه الله في احتجاجات العسكري عليه السلام عن المناقب كلاماً منه عليه السلام آذاه إلى ابن إسحاق الكندي بواسطة بعض تلاميذه لما أراد تأليف كتاب في تناقض القرآن ... والغرض من نقل ذلك أن الرابطة بين الإمام وهذا الرجل غير مستبعدة والعجب أن ذهن الشارحين لم يذهب إليه حتى حملوه على ابن السكيت». أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢١٢؛ الوافي، ج ١، ص ٣٧٧؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٣٢٧.

١. في حاشية «بح»: «العبد كيف يعبد ربه».

٢. التوحيد، ص ١٠٨، ح ٢، بسند عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي. وراجع: التوحيد، ص ١١٦، ح ١٧

٣. في «ب» ج، بر، بس، بف: «إلى».

٤. في «بر» بف: «له».

٥. في شرح المازندراني: «إنما رويناه».

٦. في التوحيد: «فقسم لموسى الكلام».



فَقَالَ أَبُو قُرَّةَ: فَتَكْذَبُ بِالرَّوَايَاتِ؟

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ ﷺ: «إِذَا كَانَتِ الرَّوَايَاتُ مُخَالَفَةً لِلْقُرْآنِ، كَذَّبْتَهَا، وَمَا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَخَاطُبُ بِهِ عُلَمَاءُ، وَ«لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ» وَ«لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»<sup>٣</sup>.

٣ / ٢٦٣ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنِ عَلِيِّ بْنِ سَيْفٍ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ﷺ أَسْأَلُهُ عَنِ الرَّؤْيَةِ وَمَا تَرْوِيهِ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ، وَسَأَلْتُهُ أَنْ يَشْرَحَ لِي ذَلِكَ.

فَكَتَبَ بِخَطِّهِ: «اتَّفَقَ الْجَمِيعُ - لَا تَمَانَعُ بَيْنَهُمْ - أَنَّ الْمَعْرِفَةَ مِنْ جِهَةِ الرَّؤْيَةِ صَرُورَةٌ، فَإِذَا جَازَ أَنْ يَرَى اللَّهُ بِالْعَيْنِ<sup>٤</sup>، وَقَعَبَتِ الْمَعْرِفَةُ صَرُورَةً، ثُمَّ لَمْ تَخُلْ تِلْكَ الْمَعْرِفَةَ مِنْ أَنْ تَكُونَ إِيمَانًا، أَوْ لَيْسَتْ بِإِيمَانٍ، فَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْمَعْرِفَةُ مِنْ جِهَةِ الرَّؤْيَةِ إِيمَانًا، فَالْمَعْرِفَةُ الَّتِي فِي دَارِ الدُّنْيَا مِنْ جِهَةِ الْاِكْتِسَابِ لَيْسَتْ بِإِيمَانٍ؛ لِأَنَّهَا صُدُّةٌ<sup>٥</sup>، فَلَا يَكُونُ فِي الدُّنْيَا مُؤْمِنًا<sup>٦</sup>؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا اللَّهَ عَزَّ ذِكْرُهُ<sup>٧</sup>، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْمَعْرِفَةُ الَّتِي<sup>٨</sup> مِنْ جِهَةِ الرَّؤْيَةِ

١ . في التوحيد: «كذبت بها».

٢ . في التوحيد: «علم».

٣ . التوحيد، ص ١١٠، ح ٩، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ١، ص ٣٧٨، ح ٣٠٠.

٤ . ورد الخبر في التوحيد، ص ١٠٩، ح ٨، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن سيف، عن محمد بن عبيدة. ووردت رواية علي بن سيف بن عميرة، عن محمد بن عبيد أو عبيدة في التوحيد، ص ٩٥، ح ١٤؛

وقصص الأنبياء للراوندي، ص ١٦٠، ح ١٧٦. كما وردت رواية محمد بن عبيد أو عبيدة الهمداني (الهمداني -

خ ل) عن الرضا ﷺ في الكافي، ح ٩٨٨٩؛ والشهذيب، ج ٧، ص ٣٢٠، ح ١٣٢٣؛ والامستبصار، ج ٣، ص ٢٠٠،

ح ٧٢٥. والظاهر اتحاد الراويين ووقوع التصحيف في بعض عناوينه. لاحظ أيضاً التوحيد، ص ١٥٣، ح ٢؛

عيون الأخبار، ج ١، ص ١٢٠، ح ١٣. ٥ . في «بج»: «العين».

٦ . كذا. والسياق يقتضي: «صدّها»؛ لأنّ المضادّه بين المعرفتين، لا بين المعرفة والإيمان.

٧ . في «بج»: «+ دار».

٨ . في التوحيد: «أحد مؤمناً» بدل «مؤمن».

٩ . في «ب»، «بس»: «عز وجل». وفي حاشية «بر»: «جل وعز».

١٠ . في التوحيد: «+ هي».



إيماناً، لَمْ تَخُلْ هَذِهِ الْمَعْرِفَةَ - الَّتِي مِنْ جِهَةِ الْإِكْتِسَابِ - أَنْ تَزُولَ، وَلَا تَزُولَ فِي الْمَعَادِ، هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ<sup>٢</sup> - لَا يُرَى بِالْعَيْنِ؛ إِذَ الْعَيْنُ تُؤَدِّي إِلَى مَا وَصَفْنَا<sup>٣</sup>؛<sup>٤</sup>.

٢٦٤ / ٤ . وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ:

كُتِبَتْ إِلَى أَبِي أَبِي الْحَسَنِ الثَّالِثِ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنِ الرَّؤْيَةِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ النَّاسُ.

فَكُتِبَ عليه السلام: «لَا تَجُوزُ الرَّؤْيَةُ مَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الرَّائِي وَالْمَرْئِي هَوَاءٌ يَنْفَعُهُ الْبَصَرُ، فَإِذَا انْقَطَعَ الْهَوَاءُ عَنِ الرَّائِي وَالْمَرْئِي<sup>٥</sup>، لَمْ تَصِحَّ الرَّؤْيَةُ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْإِشْتِبَاهُ؛ لِأَنَّ الرَّائِي مَتَى سَاوَى<sup>٦</sup> الْمَرْئِي فِي السَّبَبِ الْمَوْجِبِ بَيْنَهُمَا فِي الرَّؤْيَةِ، وَجَبَ الْإِشْتِبَاهُ، وَكَانَ ذَلِكَ التَّشْبِيهَ<sup>٧</sup>؛ لِأَنَّ الْأَسْبَابَ لَا بُدَّ مِنْ اتِّصَالِهَا بِالْمُسْتَبَاتِ»<sup>٨</sup>.

٢٦٥ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ

أَبِيهِ، قَالَ:

١ . في «ب، بر» وشرح صدر المتألهين والتوحيد: «أو».

٢ . في «ج، ض، ب، ف»، والتوحيد: «عزَّ ذكره». وفي «ب، بر»: «عزَّ وجلَّ ذكره».

٣ . في «ب، ب، ف»، والروافي والتوحيد: «وصفنا».

٤ . التوحيد، ص ١٠٩، ح ٨، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ١، ص ٣٧٩، ح ٣٠١.

٥ . في «ب، بس» وشرح المازندراني: «لا يجوز».

٦ . هكذا في «ب، ض، ب، بر، بس، جح، جل، جم» وشرح المازندراني والتوحيد، والجملة حينئذٍ صفة للهواء والضمير البارز راجع إلى الهواء لا المرئي . وفي المطبوع وسائر النسخ: «لم ينفذه»، والضمير البارز راجع إلى المرئي . وفي «ب، ج»: «لينفذه».

٧ . في التوحيد: «فإذا انقطع الهواء وعدم الضياء بين الرائي والمرئي».

٨ . في «ب، ج» وحاشية «ض»: «يساوي».

٩ . في شرح المازندراني: «اسم «كان» - وهو «ذلك» - إشارة إلى وجوب الاشتباه. و«التشبيه» خبره. ويحتمل أن يكون «كان» تامّةً و«ذلك التشبيه» فاعلها وفي التوحيد: «وكان في ذلك التشبيه».

١٠ . التوحيد، ص ١٠٩، ح ٧، بسنده عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن إسحاق . الوافي، ج ١، ص ٣٨١، ح ٣٠٢.



تَدْرِكُهُ الْعَيْونُ فِي مَشَاهِدَةِ الْأَبْصَارِ، وَلَكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ ٢٠.

٢٦٧ / ٧ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ بَيْحَى، عَنْ

عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: ذَاكَرْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِيمَا يَزُورُونَ مِنَ ٣ الرُّؤْيَةِ، فَقَالَ:  
«الشَّمْسُ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ نُورِ الْكَرْسِيِّ، وَالْكَرْسِيُّ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ  
نُورِ الْعَرْشِ، وَالْعَرْشُ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ نُورِ الْحِجَابِ، وَالْحِجَابُ جُزْءٌ مِنْ  
سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ نُورِ السُّرِّ، فَإِنْ كَانُوا صَادِقِينَ، فَلْيَمْلُؤُوا أَعْيُنَهُمْ مِنْ ٤ الشَّمْسِ لَيْسَ  
دُونَهَا سَحَابٌ» ٥.

٢٦٨ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ بَيْحَى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: لَمَّا أُسْرِيَ بِي إِلَى السَّمَاءِ، بَلَغَ  
بِي جَبْرَائِيلُ ٦ مَكَانًا لَمْ يَطَّأهُ قَطُّ جَبْرَائِيلُ، فَكَشَفَ لَهُ ٧، فَأَرَاهُ ٨ اللَّهُ مِنْ نُورِ عَظَمَتِهِ مَا  
أَحَبُّ» ٩.

١ . المراد بحقائق الإيمان أركانه من التصديق بالله ويوحدانيته، واعتبارات أسمائه الحسنی، وسائر صفاته الثبوتية والسلبية. وقيل غير ذلك. أنظر شروح الكافي.

٢ . التوحيد، ص ١٠٩، ح ٦، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. راجع: الكافي، كتاب التوحيد، باب جوامع التوحيد، ح ٣٥٣؛ الاختصاص، ص ٢٣٥؛ والتوحيد، ص ٣٠٤-٣٠٨، ح ١ و ٢. الوافي، ج ١، ص ٣٨٢، ح ٣٠٤.

٣ . في «بر»: «عن». في حاشية ميرزا رفيعا: «يترؤن من الرؤية، أي يظنونه من الرؤية».

٤ . في «ب»: «ج، يح، بس»، + «نور».

٥ . التوحيد، ص ١٠٨، ح ٣، بسنده عن أحمد بن إدريس. الوافي، ج ١، ص ٣٨٣، ح ٣٠٥.

٦ . في «بس»: «جبرائيل».

٧ . «فكشف له» إلى آخره من كلام أبي الحسن الرضا عليه السلام حكاية عن قوله صلى الله عليه وآله. أو من كلامه عليه السلام من باب الالتفات من التكلم إلى الغيبة. أنظر: شروح الكافي.

٨ . في التوحيد: «ولي فأراني» بدل «له فأراه».

٩ . التوحيد، ص ١٠٨، ح ٤، بسنده عن محمد بن يحيى العطار. الوافي، ج ١، ص ٣٧٨، ح ٢٩٩.

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾<sup>٢</sup>.

٩ / ٢٦٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ قَالَ: «إِخَاطَةُ الْوُهِمِ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَدَجَاءَكُمْ بِضَائِرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾؟ لَيْسَ يَعْني بَصَرَ الْعَيُونِ ﴿فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ﴾: لَيْسَ يَعْني<sup>٤</sup> مِنَ الْبَصَرِ بَعِيْنِيهِ ﴿وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا﴾<sup>٥</sup>: لَيْسَ يَعْني عَمَى الْعَيُونِ، إِنَّمَا عَنِ إِخَاطَةِ الْوُهِمِ، كَمَا يُقَالُ: فَلَانَ بَصِيرًا بِالشَّعْرِ، وَفَلَانَ بَصِيرًا بِالْفِقْهِ، وَفَلَانَ بَصِيرًا بِالذَّرَاهِمِ، وَفَلَانَ بَصِيرًا بِالثِّيَابِ، اللَّهُ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُرَى بِالْعَيْنِ»<sup>٦</sup>.

١٠ / ٢٧٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ اللَّهِ: هَلْ يُوصَفُ؟ فَقَالَ: «أَمَا تَقْرَأُ

٩٩/١ الْقُرْآنَ؟»، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «أَمَا تَقْرَأُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾؟»،

قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «فَتَعْرِفُونَ الْأَبْصَارَ؟»، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «مَا هِيَ؟»، قُلْتُ: «أَبْصَارُ الْعَيُونِ،

فَقَالَ: «إِنَّ أَوْهَامَ الْقُلُوبِ أَكْبَرُ<sup>٨</sup> مِنْ أَبْصَارِ الْعَيُونِ، فَهِيَ لَا تُدْرِكُهُ الْأَوْهَامُ، وَهُوَ يُدْرِكُ

١ . في حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٣٤: «قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ هذا الكلام مستأنف عن محمد بن يعقوب

الكليني، ومعناه: الكلام في تفسير قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ وما ورد فيه من الأحاديث أورده في ذيل باب

إبطال الرؤية بالعين للمناسبة، ولكون الإدراك بالأوهام في حكم الإبصار بالعيون، ولأن نفي الإدراك بالأوهام

يلزمه نفي الإدراك بالعيون». ونحوه في شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٤٨: «مرآة العقول، ج ١، ص ٣٢٨.

٢ . في حاشية «ج»: «وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ».

٣ . الأنعام (٦): ١٠٣.

٤ . في «ج» وحاشية «بر»: «لم يعن».

٥ . في حاشية «ض»: «بالعيون».

٦ . التوحيد، ص ١١٢، ح ١٠، بسنده عن محمد بن يحيى العطار. الوافي، ج ١، ص ٣٨٥، ح ٣٠٦.

٨ . في التوحيد: «أكبر». وفي التعليل للداماد، ص ٢٢٦: «أكبر، بالباء الموحدة أبلغ وأجزل، وبالهاء المثناة أشيع

في النسخ وأفشى». وانظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥١.

الأوهام<sup>١</sup>.

٢٧١ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْقَاسِمِ<sup>٢</sup> أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ<sup>٣</sup>: «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ؟» فَقَالَ: «يَا أَبَا هَاشِمِ، أَوْهَامُ الْقُلُوبِ أَدْقُ مِنْ أَبْصَارِ الْعَيْنِ؛ أَنْتَ قَدْ تُدْرِكُ بَوْهَمِكَ السَّنَدَ وَالْهِنْدَ وَالْبِلْدَانَ الَّتِي لَمْ تَدْخُلْهَا وَلَا تُدْرِكُهَا بِبَصْرِكَ، وَأَوْهَامُ الْقُلُوبِ لَا تُدْرِكُهُ، فَكَيْفَ أَبْصَارُ الْعَيْنِ؟»<sup>٤</sup>

٢٧٢ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: «الْأَشْيَاءُ لَا تُدْرِكُ إِلَّا بِأَمْرَيْنِ: بِالْحَوَاسِّ، وَالْقَلْبِ؛ وَالْحَوَاسُّ إِدْرَاكُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ: إِدْرَاكًا بِالْمُدَاخَلَةِ، وَإِدْرَاكًا بِالْمَمَاسَةِ، وَإِدْرَاكًا بِلَا مُدَاخَلَةٍ وَلَا مَمَاسَةٍ.»<sup>٥</sup>

- ١ . المحاسن، ص ٢٣٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٥، بسنده عن أبي هاشم الجعفري، عن الأشعث بن حاتم، عن الرضا<sup>٦</sup>؛ وفيه، ذيل ح ٢١٥، بسنده عن أبي هاشم، عن أبي جعفر<sup>٧</sup>، وفيهما مع اختلاف يسير؛ التوحيد، ص ١١٢، ح ١١، بسنده عن أحمد بن محمد . الوافي، ج ١، ص ٣٨٦، ح ٣٠٧.
- ٢ . في «ب، ض، و» وحاشية: «بح، بس، بف» + «عن» . وهو سهو؛ فإنَّ أبا هاشم الجعفري هو داود بن القاسم، روى عن جماعة من الأئمة منهم أبو جعفر الثاني<sup>٨</sup> . راجع: رجال الطوسي، ص ٣٥٧، الرقم ٥٢٩٠، وص ٣٧٥، الرقم ٥٥٥٣؛ و ص ٣٨٦، الرقم ٥٦٨٩؛ الفهرست للطوسي، ص ١٨١، الرقم ٢٧٧.
- ٣ . التوحيد، ص ١١٣، ح ١٢، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي . الوافي، ج ١، ص ٣٨٦، ح ٣٠٨.
- ٤ . في «بف» + «قلت» . وقال العلامة المازندراني: «أي قال هشام من قبله، لا من جهة الرواية عن المعصوم، ويحتمل أن يكون من مسموعاته عنه» . وقال ميرزا رفيعا: «...الذي إنما يظنُّ به أنَّ كلامه مأخوذ عن أحاديث أهل البيت وأقوالهم عليهم السلام» . وقال المحقق الشعراني: «جميع ما هو حقٌ وصوابٌ مأخوذ من الأئمة عليهم السلام، خصوصاً ما عند الشيعة، ولكنَّ احتمال أن يكون هذا رواية احتمال باطل، وظاهر الكلام أنه قول هشام بن الحكم، وتقل أقوال غير الأئمة معهود من الكليني فقد أورد في باب الميراث كلام الفضل بن شاذان في العول، وفي باب الطلاق كلام جماعة» . أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥٤؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٦٦؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٣٤٢.
- ٥ . هكذا في النسخ والشروح والمصادر . وفي المطبوع: «[كلها]» .
- ٦ . في «ب، ض، بح، بر، بس»: «لا بمداخلة» . ٧ . في «ب»: «ولا بمماسة» .

فَأَمَّا الإِدْرَاكُ الَّذِي بِالمُدَاخَلَةِ، فَالْأَضْوَاتُ وَالمَشَامُ<sup>١</sup> وَالمَطْعُومُ.  
وَأَمَّا الإِدْرَاكُ بِالمَمَاسَةِ، فَمَعْرِفَةُ الأشْكَالِ مِنَ التَّرْبِيعِ وَالتَّثْلِيثِ<sup>٢</sup>، وَمَعْرِفَةُ اللَّيْنِ  
وَالْحَشِينِ، وَالْحَرِّ وَالْبَرْدِ.

وَأَمَّا الإِدْرَاكُ<sup>٣</sup> بِلا مَمَاسَةٍ وَلا مُدَاخَلَةٍ، فَالْبَصَرُ؛ فَإِنَّهُ يُدْرِكُ الأَشْيَاءَ بِلا مَمَاسَةٍ  
وَلا مُدَاخَلَةٍ فِي حَبْرٍ غَيْرِهِ وَلا فِي حَبْرِهِ، وَإِدْرَاكُ البَصَرِ لَهُ سَبِيلٌ وَسَبَبٌ، فَسَبِيلُهُ الهَوَاءُ،  
وَسَبَبُهُ الضِّيَاءُ، فَإِذَا كَانَ السَّبِيلُ مُتَّصِلًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ المَرْئِيِّ وَالسَّبَبُ قَائِمًا، أُدْرِكُ مَا يَلْقَى  
مِنَ الأَلْوَانِ وَالأَشْخَاصِ، فَإِذَا حُمِلَ البَصَرُ عَلَى مَا لا سَبِيلَ لَهُ فِيهِ، رَجَعَ رَاجِعًا، فَحَكَى  
مَا وَرَاءَهُ، كَالنَّاطِرِ فِي المِرْآةِ لا يَنْفُذُ بَصَرُهُ<sup>٤</sup> فِي المِرْآةِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ سَبِيلٌ، رَجَعَ  
رَاجِعًا يَحْكِي<sup>٥</sup> مَا وَرَاءَهُ، وَكَذَلِكَ النَّاطِرُ فِي المَاءِ الصَّافِي، يَزْجَعُ رَاجِعًا فَيَحْكِي مَا  
وَرَاءَهُ؛ إِذْ لا سَبِيلَ لَهُ فِي إِنْفَاذِ بَصَرِهِ.

فَأَمَّا القَلْبُ<sup>٦</sup> فَإِنَّهَا سُلْطَانَةٌ عَلَى الهَوَاءِ، فَهُوَ يُدْرِكُ جَمِيعَ مَا فِي الهَوَاءِ وَيَتَوَهَّمُهُ<sup>٧</sup>،  
فَإِذَا حُمِلَ القَلْبُ عَلَى مَا لَيْسَ فِي الهَوَاءِ مُوجُودًا، رَجَعَ رَاجِعًا فَحَكَى مَا فِي الهَوَاءِ.  
١٠٠/١ فَلَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَحْمِلَ قَلْبَهُ عَلَى مَا لَيْسَ مُوجُودًا فِي الهَوَاءِ مِنْ أَمْرِ التَّوْحِيدِ  
جَلَّ اللهُ وَعَزَّ<sup>٨</sup>؛ فَإِنَّهُ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ، لَمْ يَتَوَهَّمْ إِلَّا مَا فِي الهَوَاءِ مُوجُودًا، كَمَا قُلْنَا فِي أَمْرِ  
البَصَرِ، تَعَالَى اللهُ أَنْ يُشَبِّهَهُ<sup>٩</sup> خَلْقَهُ<sup>١٠</sup>.

١. «المشام»: جمع المشوم، من باب استعمال مفاعل في مفاعيل، أو جمع المشم، وهو ما يشم. أنظر: التعليقة

للدماماد، ص ٢٢٧؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥٥.

٢. في «ف» «يح»؛ «من التثليث والتربيع».

٣. في حاشية «يح»+: «الذي».

٤. في «بر» «نظره».

٥. في «ب» «ض» «ف» «فحكى».

٦. في «ف»+: «راجعا».

٧. في «ض»+: «ويتوهمه ويتمثله»، وفي «يح» وحاشية «ح»+: «و يتمثله»، وفي «بر»+: «و يتمثله ويتوهمه».

٨. في «ف» «الله جل وعز» بدل «جل الله وعز».

٩. في «ف» «بف» «يشبه».

١٠. صرح العلامة الفيض في الوافي بترك ذكر هذا الخبر لعدم وضوح من أراده. راجع: الوافي، ج ١، ص ١٠٠.

## ١٠ - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الصِّفَةِ بِغَيْرِ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ تَعَالَى

٢٧٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ عَتِيكَ الْقَصِيرِ، قَالَ:

كَتَبْتُ عَلَى يَدَيَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ أُعَيْنَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنْ قَوْمًا بِالْعِرَاقِ يَصِفُونَ اللَّهَ بِالصُّورَةِ وَبِالتَّخْطِيطِ<sup>١</sup>، فَإِنْ رَأَيْتَ - جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ - أَنْ تَكْتَبَ إِلَيَّ بِالْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ مِنَ التَّوْحِيدِ.

فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ: «سَأَلْتُ - رَحِمَكَ اللَّهُ - عَنِ التَّوْحِيدِ وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ قِبَلِكَ<sup>٢</sup>، فَتَعَالَى اللَّهُ الَّذِي «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»<sup>٣</sup>، تَعَالَى<sup>٤</sup> عَمَّا يَصِفُهُ الْوَاصِفُونَ، الْمَشْبُهُونَ بِاللَّهِ بِخَلْقِهِ، الْمُفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ، فَأَعْلَمَ - رَحِمَكَ اللَّهُ - أَنَّ الْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ فِي التَّوْحِيدِ مَا نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ مِنْ<sup>٥</sup> صِفَاتِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، فَانْفِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى الْبُطْلَانَ وَالتَّشْبِيهَ، فَلَا نَفِي وَلَا تَشْبِيهَ، هُوَ اللَّهُ الثَّابِتُ الْمَوْجُودُ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَصِفُهُ الْوَاصِفُونَ، وَلَا تَعْدُوا الْقُرْآنَ؛ فَتَضَلُّوا<sup>٦</sup> بَعْدَ الْبَيَانِ»<sup>٧</sup>.

«ص ٣٨٦، ذيل ح ٣٠٨.

١ . في «بر» وحاشية ميرزا رفيعا: «والتخيط». وفي شرح صدر المتألهين: «والتخاطيط». و«التخيط» أي الشكل الحاصل بإحاطة الحدود والخطوط. ويمكن أن يكون المراد به أن قوماً زعموا أن معبودهم في صورة شاب قد خط عارضاه، فستل عليه السلام عن مقالاتهم. راجع: حاشية ميرزا رفيعا، ٣٣٩؛ حاشية بدر الدين، ص ٨٥.

٢ . «من قبلك»، أي من هو كان قبلك، أو «من قبلك»، أي من هو عندك وكان من جهتك وتلقائك وفي ناحيتك. يعني به أهل العراق. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٦٥؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٦١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٤٦.

٣ . الشورى (٤٢): ١١.

٤ . في «بس» والتوحيد، ص ١٠٢: «+ الله». ٥ . في حاشية «ض، ب» في «في».

٦ . كذا. والسياق يقتضي الأفراد. وفي التوحيد، ص ١٠٢: «ولا تعد القرآن تفضلاً».

٧ . التوحيد، ص ١٠٢، ح ١٥، بسنده عن العباس بن معروف؛ وفيه، ص ٢٢٦، ح ٧، بسنده عن العباس بن

٢٧٤ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «يَا أَبَا حَمْزَةَ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُوَصِّفُ بِمُخَدَّوِدِيَّةٍ، عَظَمَ رَبُّنَا عَنِ الصَّفَةِ، فَكَيْفَ<sup>١</sup> يُوَصِّفُ بِمُخَدَّوِدِيَّةٍ<sup>٢</sup> مَنْ لَا يُحَدُّ<sup>٣</sup> وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ<sup>٤</sup>؟»<sup>٥</sup>

٢٧٥ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ<sup>٦</sup> بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَزَّازِ<sup>٧</sup> وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ:

دَخَلْنَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرَّضَا عليه السلام، فَحَكَيْتَنَا لَهُ أَنَّ مُحَمَّدًا عليه السلام رَأَى رَبَّهُ فِي صُورَةٍ<sup>٨</sup> الشَّابِّ الْمَوْفِقِيِّ<sup>٩</sup> فِي سِنِّ أَنْبَاءِ ثَلَاثِينَ سَنَةً<sup>١٠</sup>، وَقَلْنَا: إِنَّ هِشَامَ بْنَ سَالِمٍ وَصَاحِبَ الطَّلَاقِ وَالْمَيْمَنِيِّ<sup>١١</sup> يَقُولُونَ: إِنَّهُ أَخَوْفُ إِلَى السَّرَّةِ، ..... ←

١. معروف، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١، ص ٤٠٥، ح ٣٢٥.

٢. في «ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف» والوافي: «وكيف».

٣. في حاشية «ض» والوافي: «بالمحدودية». ٣. الأنعام (٦): ١٠٣.

٤. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٧٣، ح ٧٨، عن أبي حمزة الثمالي مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٤١٠،

٥. في «ألف، ف» والتوحيد: «الحسين» ح ٣٣١.

٦. في «ف، بر، بف»: «الخرزاز».

٧. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، يح، بر، بس» وحاشية «بر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «علي بن موسى».

٨. في «ب، ض، ف، يح، بف» وحاشية «بر، بس» والتوحيد: «هيئة».

٩. «الشابِّ الموفق»: الشابُّ الرشيد، أو المستوي، أو الذي أعضاؤه موافقة بحسن الخلق، أو الذي وصل في

الشباب إلى الكمال، أو الذي هُتبت له أسباب العبادة والطاعة. وقيل: هو تصحيف الرئق، بمعنى ذي بهجة

وبهاء. وقيل: هو تصحيف الموفق، بمعنى المزين. أنظر: شرح صلوات المتألهين، ص ٢٦٦؛ شرح المازندراني،

ج ٣، ص ٢٦٥-٢٦٦؛ الوافي، ج ١، ص ٤٠٧؛ امرأة العقول، ج ١، ص ٤٣٧.

١٠. في التوحيد: «+رجلاه في حُضرة».

١١. في حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٤٢: «حكاية قولهم على ما هو المقول عندهم وإن لم يثبت عندنا ولا تظن»



وَالْبَقِيَّةُ<sup>١</sup> صَمَدٌ.

فَخَزَّ<sup>٢</sup> سَاجِدًا لِلَّهِ<sup>٣</sup>، ثُمَّ قَالَ: «سُبْحَانَكَ مَا عَرَفُوكَ، وَلَا وَحَدُوكَ؛ فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَصَفُوكَ، سُبْحَانَكَ لَوْ عَرَفُوكَ، لَوْصَفُوكَ بِمَا وَصَفْتَ بِهِ نَفْسَكَ، سُبْحَانَكَ كَيْفَ طَاوَعْتَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يُشْبِهُوكَ<sup>٤</sup> بِغَيْرِكَ؟! اللَّهُمَّ، لَا أَصِفُكَ إِلَّا بِمَا وَصَفْتَ بِهِ نَفْسَكَ، وَلَا أُشْبِهُكَ بِخَلْقِكَ، أَنْتَ أَهْلٌ لِكُلِّ خَيْرٍ، فَلَا تَجْعَلْنِي<sup>٥</sup> مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ».

ثُمَّ انْتَفَتَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: «مَا تَوَهَّمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَوَهَّمُوا اللَّهَ غَيْرَهُ». ثُمَّ قَالَ: «نَحْنُ - آلُ مُحَمَّدٍ - النَّمَطُ<sup>٦</sup> الْأَوْسَطُ الَّذِي لَا يُدْرِكُنَا الْعَالِي<sup>٧</sup>، وَلَا يَسْبِقُنَا التَّالِي<sup>٨</sup>؛ يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ نَظَرَ إِلَى عَظَمَةِ رَبِّهِ كَانَ فِي هَيْئَةِ الشَّابِّ الْمُوَفَّقِ، وَيَسْنُ<sup>٩</sup> أُبْنَاءَ ١٠٢/١ ثَلَاثِينَ سَنَةً؛ يَا مُحَمَّدُ، عَظَمَ رَبِّي وَجَلَّ<sup>١٠</sup> أَنْ يَكُونَ فِي صِفَةِ الْمُخَلُوقِينَ».

«بهم القول به، ولم يتعرض عليه السلام في الجواب لحال النقل تصديقاً وتكذيباً، وإنما نفى صحة القول بالصورة». وللمحقق الشعراني هاهنا كلام جيد دقيق في هامش شرح المازندراني إن شئت فراجع، ج ٣، ص ٢٦٥ و ٢٨٨.

١. في «ب» «بح» وحاشية «بر» «بف» والتوحيد: «والباقي». وفي حاشية «ج»: «والباقية».
٢. معنى «خزَّ» أي سقط سقوطاً يسمع منه خرير، والخرير يقال لصوت الماء والريح وغير ذلك مما يسقط من علو... فاستعمال الخز تنبيه على اجتماع أمرين: السقوط، وحصول الصوت منهم بالسيح. المفردات للراغب، ص ٢٧٧ (خرر).
٣. في «بر» والتوحيد: - «الله».
٤. في «بح» «بس»: «وما وحدوك». في «ض» «بر» «بس» والتوحيد: «شبهوك».
٦. في «ض»: «ولا تجعلني».
٧. «النمط»: الطريقة من الطرائق والضرب من الضروب، والجماعة من الناس أمرهم واحد. النهاية، ج ٥، ص ١١٩ (نمط). وفي شرح صدر المتألهين، ص ٢٦٧: «المراد نحن آل محمد الجامعون بين التنزيه والتوصيف، المتوسلون بين طرفي الغلو والتقصير، وجانبي التعطيل والشبيهة والبطلان والتجسيم». وقيل غير ذلك. أنظر: الوافي، ج ١، ص ٤٠٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٦٨.
٨. في «بر» «العالي». «الغالي» أو «العالي» على ما في بعض النسخ، بمعنى من يتجاوز الحد في الأمور.
٩. في حاشية «ف»: «القالي». «والتالي»: هو المقصر عن بلوغ هذه الفضائل، والواقع في طرف التفریط منها، كما أنَّ «الغالي» هو الواقع في طرف الإفراط.
١٠. هكذا في «ب» «ج»، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والتوحيد. وفي بعض

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَنْ كَانَتْ رِجْلَاهُ فِي حُضْرَةٍ؟

قَالَ: «ذَلِكَ مُحَمَّدٌ، كَانَ إِذَا نَظَرَ إِلَى رَبِّهِ بِقَلْبِهِ، جَعَلَهُ فِي نُورٍ مِثْلِ نُورِ الْحُجُبِ حَتَّى يَسْتَبِينَ لَهُ مَا فِي الْحُجُبِ؛ إِنَّ نُورَ اللَّهِ: مِنْهُ أَحْضَرُ، وَمِنْهُ أَحْمَرُ، وَمِنْهُ أْبْيَضُ<sup>١</sup>، وَمِنْهُ غَيْرُ ذَلِكَ؛ يَا مُحَمَّدُ، مَا شَهِدَ لَهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَتَحْنُ الْقَائِلُونَ بِهِ»<sup>٢</sup>.

٢٧٦ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ الْبَرْقِيِّ<sup>٣</sup>، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ غَامِرٍ الْقَصْبَائِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي هَارُونَ بْنُ الْجَهْمِ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام، قَالَ<sup>٤</sup>: قَالَ: «لَوْ اجْتَمَعَ أَهْلُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَنْ يَصْفُوا اللَّهَ بِعَظَمَتِهِ، لَمْ يَقْدِرُوا»<sup>٥</sup>.

٢٧٧ / ٥ . سَهْلٌ<sup>٦</sup>، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيِّ<sup>٧</sup>، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عليه السلام: «أَنْ مَنْ قَبَلْنَا مِنْ مَوَالِكَ قَدِ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْحِيدِ: فَمِنْهُمْ

١. النسخ والمطبوع: «عز وجل».

٢. في شرح صدر المتألهين والوافي: «ذلك».

٣. في التوحيد: «منه اخضر ما اخضر، ومنه احمر ما احمر، ومنه ابيض ما ابيض».

٤. التوحيد، ص ١١٣، ح ١٣، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي - الوافي، ج ١، ص ٤٠٦، ح ٣٢٦.

٥. في «ب، ض، و، يح، بر، بس، بف»: «الرقمي». هذا، والرجل ذكره النجاشي وابن داود بعنوان: «أحمد بن بشر الرقي»، وكذا ورد في الفهرست للطوسي، ص ٤١٠، ولكن في حاشيته نقلاً من نسختين «بشير». وأما في رجال الطوسي، ص ٤١٢، الرقم ٥٩٧٤ فقد ذكره بعنوان: «أحمد بن بشير البرقي». راجع: رجال النجاشي، ص ٣٤٨، الرقم ٩٣٩؛ رجال ابن داود، ص ٤١٨، الرقم ٢٢.

٦. في الوافي: «قال».

٧. في «ألف، ب، ف، يح، بر»: «+ بن زياد». هذا، والسند معلق على سابقه. ويروى عن سهل، علي بن محمد ومحمد بن الحسن. والأسناد الآتية إلى الحديث ٢٨٢ كلها معلقة، كما هو الظاهر.

٨. هكذا، في «ألف، يح، بس». وفي «ب، ج، ض، ف، و، ير، بف» والمطبوع: «الهمداني». والصواب ما أنبتناه، وتقدم وجه صحته في الكافي، ذيل ح ١٥٩.

٩. في التوحيد: «+ يعني أبا الحسن». وفي الوافي: «المراد بالرجل... أبو الحسن الثالث عليه السلام».

١٠٣/١

مَنْ يَقُولُ: جِسْمٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: صُورَةٌ.

كَتَبَ ﷺ بِخَطِّهِ: «سُبْحَانَ مَنْ لَا يُحَدُّ، وَلَا يُوصَفُ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ - أَوْ قَالَ -: النَّبِيُّ<sup>١</sup>».

٢٧٨ / ٦ . سَهْلٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ: كَتَبَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ ﷺ إِلَى أَبِي: «أَنَّ اللَّهَ أَعْلَى وَأَجَلُّ وَأَعْظَمُ<sup>٢</sup> مِنْ أَنْ يُبْلَغَ<sup>٣</sup> كُنْهَ صِفَتِهِ؛ فَصِفُوهُ<sup>٤</sup> بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَكَفُّوا عَمَّا سِوَى ذَلِكَ»<sup>٥</sup>.

٢٧٩ / ٧ . سَهْلٌ، عَنِ السُّنْدِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَفْصِ أَخِي مُرَازِمٍ، عَنِ الْمُفْضَلِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ<sup>٦</sup> ﷺ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الصِّفَةِ، فَقَالَ<sup>٧</sup>: «لَا تَجَاوِزْ<sup>٨</sup> مَا<sup>٩</sup> فِي الْقُرْآنِ»<sup>١٠</sup>.  
٢٨٠ / ٨ . سَهْلٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْقَاسَانِيِّ<sup>١١</sup>، قَالَ:

- ١ . إشارة إلى الآية ١١ من سورة الشورى (٤٢): «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ».
- ٢ . التوحيد، ص ١٠٠، ح ٩، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ١، ص ٣٨٧، ح ٣٠٩.
- ٣ . في «ف»: «أعظم وأجل».
- ٤ . في «ف»: «من أنه تبلغ».
- ٥ . في «بر»: «وصفوه».
- ٦ . رجال الكشي، ص ٢٧٩، ح ٥٠٠، بسنده عن جعفر بن محمد بن حكيم الخثعمي، مع زيادة في أوله . الوافي، ج ١، ص ٤١٠، ح ٣٢٨.
- ٧ . في «ب»: «يح» + «موسى بن جعفر» . وفي «بر»: «+ موسى».
- ٨ . في «ب»: «ج، يح، بس، بف» . الوافي: «قال» . ٩ . في «بر»: «لا تجاوزوا».
- ١٠ . في المحاسن: «عمًا».
- ١١ . المحاسن، ص ٢٣٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٤، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن حفص أخي مرزم، عن الفضل بن يحيى . الوافي، ج ١، ص ٤١٠، ح ٣٢٩.
- ١٢ . في «الف»: «القاساني» . هذا، ولم نجد لهذا العنوان ذكراً في كتب الرجال، ويحتمل وقوع التقديم والتأخير في العنوان كما وردت في الكافي، ح ١٣٠٧، رواية سهل بن زياد عن علي بن محمد القاساني . وهو المترجم في رجال النجاشي، ص ٢٢٥، الرقم ٦٦٩؛ ورجال البرقي، ص ٥٨؛ ورجال الطوسي، ص ٣٣٨، الرقم ٥٧١٤.

كَتَبْتُ إِلَيْهِ عليه السلام: أَنْ مَنْ قَبَلْنَا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْحِيدِ.  
 قَالَ: فَكَتَبْتُ عليه السلام: «سُبْحَانَ مَنْ لَا يُحَدُّ وَلَا يُوصَفُ» لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ  
 الْبَصِيرُ <sup>١</sup> ٢.

٢٨١ / ٩ . سَهْلٌ، عَنْ بَشْرِ بْنِ بَشَّارٍ النَّيْسَابُورِيِّ <sup>٣</sup>، قَالَ:  
 كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عليه السلام <sup>٤</sup>: أَنْ مَنْ قَبَلْنَا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْحِيدِ: فَمِنْهُمْ <sup>٥</sup> مَنْ يَقُولُ <sup>٦</sup>:  
 جِسْمٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ <sup>٧</sup>: صُورَةٌ.  
 فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ: «سُبْحَانَ مَنْ لَا يُحَدُّ، وَلَا يُوصَفُ، وَلَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ <sup>٨</sup>»، وَ«لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ  
 وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» <sup>٩</sup>.

٢٨٢ / ١٠ . سَهْلٌ <sup>١٠</sup> قَالَ:  
 كَتَبْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ: قَدْ اخْتَلَفَ يَا سَيِّدِي،

١. وله مكاتبات مضمرة. أنظر: الكافي، ج ١، ح ٩٤٠٣؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٤٤٥، و ص ٢٤٣، ح ٧١٢؛ وج ٧، ص ٢٢٥، ح ٩٨٥.

١ . الشورى (٤٢): ١١.

٢ . التوحيد، ص ١٠١، ح ١٢، بسنده عن محمد بن يحيى، عن سهل بن زياد الوافي، ج ١، ص ٤١٠، ح ٣٣٠.  
 ٣ . في «ج»: «بشير بن بشار النيسابوري». وفي «ألف»: «بشير النيسابوري». والظاهر أن الصواب هو: «بشر»؛  
 فقد روى الصدوق الخبر في التوحيد، ص ١٠١، ح ١٣، بسنده عن بشر بن بشار النيسابوري، قال: كتبت إلى  
 أبي الحسن عليه السلام، وعدد الشيخ في رجاله، ص ٣٨٤، الرقم ٥٦٥٤ بشر بن بشار النيسابوري من أصحاب أبي  
 الحسن الثالث عليه السلام.

٤ . في التوحيد: «كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام».

٥ . في «بر» وشرح المازندراني والتوحيد: «منهم».

٦ . هكذا في جميع النسخ التي قبلت والشروح والتوحيد. وفي المطبوع: «+ [هو]».

٧ . هكذا في جميع النسخ التي قبلت والشروح والتوحيد. وفي المطبوع: «+ [هو]».

٨ . في «بج»: «لا يشبهه شيء».

٩ . التوحيد، ص ١٠١، ح ١٣، بسنده عن بشر بن بشار النيسابوري الوافي، ج ١، ص ٣٨٨، ح ٣١٠، لكن ليس

فيه متن الحديث بل أشار إليه . ١٠ . في «بج»: «+ [بن زياد]».

أَصْحَابُنَا فِي التَّوْحِيدِ: مِنْهُمْ<sup>١</sup> مَنْ يَقُولُ: هُوَ<sup>٢</sup> جِسْمٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ<sup>٣</sup> صُورَةٌ، فَإِنْ رَأَيْتَ يَا سَيِّدِي، أَنْ تَعَلَّمَنِي مِنْ ذَلِكَ مَا أَقِفَ عَلَيْهِ وَلَا أُجَوِّزُهُ، فَعَلَّتْ<sup>٤</sup> مُتَطَوَّلًا<sup>٥</sup> عَلَى عِبْدِكَ.

فَوَقَّعَ بِخَطِّهِ ﷺ: «سَأَلْتُ عَنِ التَّوْحِيدِ، وَهَذَا<sup>٦</sup> عَنْكُمْ مَعْرُورٌ<sup>٧</sup>، اللَّهُ وَاحِدٌ أَخَذَ<sup>٨</sup> لَمْ يُلِدْ وَلَمْ يُوَلَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُنُوءٌ أَخَذَ<sup>٩</sup>، خَالِقٌ<sup>١٠</sup> وَ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، يَخْلُقُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مَا يَشَاءُ مِنَ الْأَجْسَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَلَيْسَ بِجِسْمٍ، وَيُصَوِّرُ مَا يَشَاءُ وَلَيْسَ بِصُورَةٍ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ شِبْهَةٌ<sup>١١</sup>، هُوَ لَا غَيْرُهُ «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ النَّصِيرُ»<sup>١٢، ١٣</sup>.

٢٨٣ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُوصَفُ، وَكَيْفَ يُوصَفُ وَقَدْ قَالَ فِي كِتَابِهِ:

١ . في «ب»، «ف»: «فمنهم».

٢ . في «ب»، «ج»، «س»، «بف»: «شرح صدر المتألهين والوافي»: «هو».

٣ . في «ب»، «ج»، «ض»، «بح»، «بر»، «بس»، «بف»: «شرح صدر المتألهين»: «هو».

٤ . في شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٨٠: «في بعض النسخ: فحلت - بالحاء المهملة - من الحيلولة، أي صرت حائلاً متطوِّلاً على عبدك بينه وبين قلبه في الميل إلى الباطل من أمر التوحيد».

٥ . «المتطوِّل»، من الطَّوَّلَ بمعنى المَنَ . الصحاح، ج ٥، ص ١٧٥٥ (طول).

٦ . في حاشية ميرزا رفيعاً: «وهو».

٧ . «المعزول»، أي الممنوع. وفي حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٣٤٧: «أبي سألت عن تحقيق ما هو الحق في التوحيد وهو عنكم معزول، أي تحقيقه بمدارككم وعقولكم ساقط عنكم؛ لعجز عقولكم عن الإحاطة به، وعن الوصول إلى حقِّ تحقيقه، إنَّما المرجع لكم في التوحيد وَضَعَهُ سبحانه بما وصف به نفسه من أن الله واحد أحد...». وللزميد أنظر شروح الكافي .

٨ . في التوحيد: «+ صمد».

٩ . في «ب»: «- هو».

١٠ . الإخلاص (١١٢): ٣ و ٤.

١١ . في التوحيد: «شبيه».

١٢ . الشورى (٤٢): ١١.

١٣ . التوحيد، ص ١٠١، ح ١٤، بسنده عن محمد بن يحيى، عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١، ص ٣٨٨، ح ٣١١.

﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾<sup>١</sup>؟ فَلَا يُوصَفُ بِقَدْرٍ<sup>٢</sup> إِلَّا كَانَ أُعْظِمَ مِنْ ذَلِكَ<sup>٣</sup>.

١٢ / ٢٨٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَظِيمٌ زَفِيعٌ، لَا يَقْدِرُ الْعِبَادُ عَلَى صِفَتِهِ،

وَلَا يَبْلُغُونَ كُنْهَ عَظَمَتِهِ، «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ»<sup>٤</sup> وَلَا

يُوصَفُ بِكَيْفٍ، وَلَا أَيْنَ وَحَيْثُ<sup>٥</sup>، وَكَيْفُ<sup>٦</sup> أَصْفُهُ بِالْكَيفِ<sup>٧</sup> وَهُوَ<sup>٨</sup> الَّذِي كَيْفَ الْكَيْفِ

١٠٤ / ١ حَتَّى صَارَ كَيْفًا، فَعَرَفَتْ<sup>٩</sup> الْكَيْفُ بِمَا كَيْفَ لَنَا مِنَ الْكَيْفِ<sup>١٠</sup>؟ أَمْ كَيْفَ أَصْفُهُ بِأَيْنٍ<sup>١١</sup> وَهُوَ

الَّذِي أَيْنَ الْأَيْنِ حَتَّى صَارَ أَيْنًا، فَعَرَفَتْ الْأَيْنُ بِمَا أَيْنَ لَنَا مِنَ الْأَيْنِ؟ أَمْ كَيْفَ أَصْفُهُ

بِحَيْثُ وَهُوَ الَّذِي حَيْثُ الْحَيْثُ حَتَّى صَارَ حَيْثًا، فَعَرَفَتْ الْحَيْثُ بِمَا حَيْثُ لَنَا مِنَ

الْحَيْثِ؟ فَاللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - دَاخِلٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَخَارِجٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ «لَا تُدْرِكُهُ

الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ» لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ «وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ»<sup>١٤</sup>.

١ . الأنعام (٦) : ٩١؛ الحج (٢٢) : ٧٤؛ الزمر (٣٩) : ٦٧.

٢ . في التوحيد: «بقدره».

٣ . التوحيد، ص ١٢٧، ح ٦، بسنده عن حماد بن عيسى . الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب المصافحة،

ح ٢١٠٧، بسند آخر عن حماد، عن ربعي، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة في آخره. المؤمن، ص ٣٠،

ح ٥٥: «عن أبي جعفر عليه السلام . الوافي، ج ١، ص ٤١١، ح ٣٣٢؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٠، ح ٢٦.

٤ . هكذا في النسخ. وفي المطبوع وحاشية «بف» والتوحيد: «و».

٥ . في التوحيد: + «الجعفري» . ٦ . الأنعام (٦) : ١٠٣.

٧ . في «ف» والتوحيد: «ولا حيث» . ٨ . في التوحيد: «فكيف».

٩ . في حاشية «بر» والتوحيد: «بكيف» . ١٠ . في حاشية «خ»: + «الله».

١١ . والتأنيث باعتبار أن الكيف هيئة قازة، أو باعتبار المقولة؛ وكذا في نظائره.

١٢ . في «ف»: - «من الكيف».

١٣ . في «ج»: «بالأين».

١٤ . التوحيد، ص ١١٥، ح ١٤، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ١، ص ٣٦٢، ح ٢٨٢.

## ١١ - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْجِسْمِ وَالصُّورَةِ

٢٨٥ / ١ . أَخْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ يَزُوي عَنْكُمْ: أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ صَمَدِيٌّ نُورِيٌّ، مَعْرِفَتُهُ ضَرُورَةٌ<sup>٢</sup>، يَمُنُّ بِهَا عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ. فَقَالَ عليه السلام: «سُبْحَانَ مَنْ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ كَيْفَ هُوَ إِلَّا هُوَ «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»<sup>٣</sup> لَا يَحُدُّ، وَلَا يَحْسُ، وَلَا يَجْسُ<sup>٤</sup>، وَلَا تَذْرِكُهُ الْأَبْصَارُ<sup>٥</sup> وَلَا الْحَوَاشِ<sup>٦</sup>، وَلَا يَجِيطُ بِهَ شَيْءٌ، وَلَا جِسْمٌ وَلَا صُورَةٌ، وَلَا تَخْطِيطٌ وَلَا تَخْدِيدٌ»<sup>٧</sup>.

٢٨٦ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنِ الْجِسْمِ وَالصُّورَةِ، فَكَتَبَ: «سُبْحَانَ مَنْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، لَا جِسْمٌ وَلَا صُورَةٌ»<sup>٨</sup>.

١ . في حاشية «بف»: «صمده».

٢ . في «ف»: «ضرورية». وفي حاشية «بف»: «ضروري».

٣ . الشورى (٤٢): ١١.

٤ . في «بس»: «- ولا يجس». وقوله: «لا يجس» أي لا يمس باليد. واحتمل الفيض كونه بمعنى لا يتفحص، يقال: جسست الأخبار، أي تفحصت عنها. راجع: الصلاح، ج ٣، ص ٩١٣ (جس).

٥ . في «ف»: «+ وهو يدرك الأبصار».

٦ . في «ب، ج، ض، بس»: «ولا تدرکه الحواش» بدل «ولا تدرکه الأبصار ولا الحواش». وفي «بج»: «ولا يدرك الحواش» بدله. وفي التوحيد: «لا يجس ولا يمس ولا تدرکه الحواش» بدل «لا يجس ولا تدرکه الأبصار ولا الحواش».

٧ . التوحيد، ص ٩٨، ح ٤، بسنده عن أحمد بن إدريس . الوافي، ج ١، ص ٣٨٩، ح ٣١٢.

٨ . في «ف»: «+ عليه السلام إلي». ٩ . في «بر»: «ولا جسم».

١٠ . في التوحيد، ص ١٠٢: «- ولا جسم ولا صورة».

١١ . التوحيد، ص ٩٧، ح ٣، بسنده عن محمد بن الحسن الصفار؛ وفيه، ص ١٠٢، ح ١٧، بسنده عن سهل بن

● وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ الرَّجُلَ<sup>١</sup>.

١٠٥/١ ٢٨٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ:

جِئْتُ إِلَى الرَّضَائِيِّ أَسْأَلُهُ عَنِ التَّوْحِيدِ، فَأَمَلَنِي<sup>٢</sup> عَلَيَّ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ الْأَشْيَاءِ<sup>٣</sup>، أَنْشَاءً، وَمُبْتَدِعِيهَا ابْتِدَاعاً» بِقَدْرَتِهِ وَحِكْمَتِهِ، لَا مِنْ شَيْءٍ؛ فَيَبْطُلُ الْإِخْتِرَاعُ، وَلَا لِبَلَاءِهِ؛ فَلَا يَصِحُّ الْإِبْتِدَاعُ، خَلَقَ مَا شَاءَ كَيْفَ شَاءَ، مُتَوَحِّداً بِذَلِكَ لِإِظْهَارِ حِكْمَتِهِ، وَحَقِيقَةَ رُبُوبِيَّتِهِ، لَا تَضْبِطُهُ<sup>٤</sup> الْعُقُولُ، وَلَا تَبْلُغُهُ<sup>٥</sup> الْأَوْهَامُ، لَا تُدْرِكُهُ<sup>٦</sup> الْأَبْصَارُ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ مِقْدَارٌ، عَجَزَتْ دُونَهُ الْعِبَارَةُ، وَكَلَّتْ<sup>٧</sup> دُونَهُ الْأَبْصَارُ، وَضَلَّ فِيهِ<sup>٨</sup> تَصَارِيفُ الصِّفَاتِ، اخْتَجَبَ بِغَيْرِ حِجَابٍ مَحْجُوبٍ<sup>٩</sup>، وَاسْتَتَرَ بِغَيْرِ سِتْرِ مُسْتَوْرٍ، عَرِفَ بِغَيْرِ

١. زياد الأدمي، الوافي، ج ١، ص ٣٨٩، ح ٣١٣.

١. في شرح المازندراني: «ورواه محمد بن أبي عبدالله، الظاهر مكتوبة ويحتمل غيرها، إلا أنه لم يسم الرجل؛ يعني قال: كتبت إلى الرجل، ولم يصرح باسمه». وفي مرآة العقول: «قوله: لم يسم الرجل، أي الراوي».

٢. «فأملني علي» أي أنشأ وألقى علي. أنظر: المصباح المنير، ص ٥٨٠ (ملل).

٣. «فاطر الأشياء» من الفطره بمعنى الخلقه، أي خالقها. أو بمعنى الشئ، أي فاطر عدم الأشياء بوجوداتها. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧٨١ (فطر).

٤. في «ب، بر» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والتوحيد والعلل والوافي والبحار: «ابتداء».

٥. في «بر» وحاشية ميرزا قبيعا: «لا يضبطه».

٦. «كَلَّتْ»: أي أعيت وتعبت وعجزت، من الكل بمعنى التعب، والإعياء أي العجز. أنظر: المصباح المنير، ص ٥٣٨ (كلل).

٧. «الأبصار» يحتمل الجمع والمصدر، والأخير أبلغ عند الداماد والأول أظهر عند المازندراني. أنظر: التعليقه للداماد، ص ٢٣٥؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٩٤.

٨. في «ج»: «به».

٩. «محجوب»: إما خير لمبتدأ محذوف، والظرف متعلق به، والغرض دفع توهم أن يكون له حجاباً حسيّاً أو عقليّاً، أي هو محجوب بغير حجاب حسيّ أو عقليّ. وإما مجرور صفة لحجاب، والغرض دفع توهم احتجابه بحجاب غليظ مانع من الإدراك، يعني احتجابه ليس بحجاب محجوب بحجاب آخر. وهكذا «مستور». أنظر:

شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٩٤ - ٢٩٥.



رُؤْيَةٌ<sup>١</sup>، وَوُصِفَ بِغَيْرِ صُورَةٍ، وَتَعِبَتْ بِغَيْرِ جِسْمٍ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ<sup>٢</sup> الْكَبِيرُ الْمُتَعَالَى<sup>٣</sup>.

٢٨٨ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

وَصَفْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ<sup>٤</sup> قَوْلَ هِشَامِ بْنِ سَالِمِ الْجَوَالِقِيِّ، وَحَكَيْتُ لَهُ قَوْلَ هِشَامِ بْنِ

الْحَكَمِ، أَنَّهُ جِسْمٌ<sup>٥</sup>.

فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ، أَيُّ فُحْشٍ أَوْ خِنَاءٍ أَعْظَمَ مِنْ قَوْلِ مَنْ يَصِفُ

خَالِقَ الْأَشْيَاءِ بِجِسْمٍ أَوْ صُورَةٍ، أَوْ يَخْلُقُهُ، أَوْ يَتَّخِذُهُ وَأَعْضَاءَهُ<sup>٦</sup>؟ تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ عُلُوًّا

كَبِيرًا<sup>٧</sup>.

٢٨٩ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَجِ الرَّخِجِيِّ<sup>٨</sup>، قَالَ:

١ . الفعل إما مجهول أو معلوم، و«رؤية» على التقديرين، إما زوية بمعنى الفكر، أو رؤوية . فهذه احتمالات أربعة . والأوّل هو الظاهر من كلام صدر المتألّهين، والثالث هو المظنون عند المازندراني، والباقي محتمل بعيداً عنده أيضاً . أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢٧١؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٩٦.

٢ . في «ف» والعلل: + «هو».

٣ . التوحيد، ص ٩٨، ح ٥، بسنده عن محمد بن الحسن الصفار؛ علل الشرائع، ص ٩، ح ٣، بسنده عن سهل بن زياد . الوافي، ج ١، ص ٤٤٢، ح ٣٦٠؛ وفي البحار، ج ٥٧، ص ١٦١، ح ٩٥، إلى قوله: «فلا يصح الابتداء».

٤ . في «ف» + «نوري».

٥ . في شرح المازندراني: «الخناء: الفحش والفساد . والعطف يقتضي المغايرة . ولعلّ الثاني أغلظ من الأوّل، والشكّ من الراوي أيضاً محتمل» . وانظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٤٤ (خنو).

٦ . في «ب» ف، يع، بس، «والتوحيد: أو أعضاء».

٧ . التوحيد، ص ٩٩، ح ٦، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر . الوافي، ج ١، ص ٣٨٩، ح ٣١٤.

٨ . في «الف»: «الرخجي» . وفي «ب»: «الرخجي» . وكلاهما سهو . ومحمد بن الفرّج الرخجي مذكور في كتب الرجال . راجع: رجال النجاشي، ص ٣٧١، الرقم ١٠٤١؛ رجال الطوسي، ص ٣٦٤، الرقم ١٠١٤ . و ص ٣٦٧، الرقم ٥٣٩٦ . والرّخجي نسبة إلى الرّخجيّة، وهي قرية على نحو فرسخ من بغداد . راجع: الأسباب للسمعي، ج ٣، ص ٥٢؛ لبّ اللباب في تهذيب الأسباب، ج ٢، ص ٢٠.

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام ١ أَسْأَلُهُ عَمَّا قَالَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ فِي الْجِسْمِ، وَهَيْشَامُ بْنُ سَالِمٍ فِي الصُّورَةِ.

فَكَتَبْتُ عليه السلام : «دَعُ غَنَّاكَ حَيْرَةَ الْخَيْرَانِ، وَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ٢، لَيْسَ الْقَوْلُ مَا قَالَ الْهَيْشَامَانِ ٣».

١٠٦/١

٢٩٠ / ٦ . مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ ٤، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ ظَبْيَانَ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ يَقُولُ قَوْلًا عَظِيمًا، إِلَّا أَنِّي أَخْتَصِرُ لَكَ ٥ مِنْهُ أَحْرَفًا، فَرَعَمَ ٦ أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ؛ لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ شَيْئَانِ: جِسْمٌ، وَفِعْلٌ الْجِسْمِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الصَّانِعُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ، وَيَجُوزُ

١ . في الأمالي: «أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام».

٢ . في الأمالي والروافي: «الرجيم».

٣ . الهشامان ممدوحان مقبولان عند الشراح وعدة من العلماء، والشراح كلهم مجمعون على وجوب تأويل ما حكى عنهما. والتفصيل موكول إلى محلّه. وللمزيد أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٦٧-٢٦٨ و ٢٧١؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٠٠-٣٠١ و ٢٢٩-٢٣١؛ الروافي، ج ١، ص ٢٩٢-٢٩٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٥٣.

٤ . التوحيد، ص ٩٧، ح ٢؛ والأمالي للصدوق، ص ٢٧٧، المجلس ٤٧، ح ١، بسندهما عن الكليني. الروافي، ج ١، ص ٣٩٠، ح ٣١٥.

٥ . ورد الخبر في التوحيد، ص ٩٩، ح ٧، بسنده عن محمد بن إسماعيل البرمكي، عن الحسين بن الحسن والحسين بن علي، عن صالح بن أبي حمّاد، عن بكر بن صالح. وقد وردت رواية محمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن إسماعيل، عن الحسين بن الحسن، عن بكر بن صالح، في الكافي، ح ٢٢٣ و ح ٢٧٥ و ح ٢٩٠ و ح ٣٠٢ و ح ٣٦١، والطبقة تساعد هذا الارتباط. فلا وجه للقول بسقوط ما ورد في سند التوحيد من «والحسين بن علي، عن صالح بن أبي حمّاد» من سند الكافي، بل الظاهر وقوع الاختلال في سند التوحيد، ويؤيد ذلك أنّا لم نجد رواية من يسمّى بالحسين بن علي عن صالح بن أبي حمّاد في موضع. ويؤيدّه أيضاً أنّ الكليني عليه السلام يروي في جميع أسناده عن صالح بن أبي حمّاد بواسطة واحدة، ولم نجد في مشايخه الحسين بن علي.

٦ . في «ألف، بف» والتوحيد: «الحسين».

٨ . في «بج، بس» والتوحيد: «بزر عم».

٧ . في «بر» - «لك».

أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «وَيُحَدِّثُ، أَمَا عَلِمَ أَنَّ الْجِسْمَ مَخْدُودٌ مَتْنَاهُ، وَالصُّورَةَ مَخْدُودَةٌ مَتْنَاهِيَّةٌ؟ فَإِذَا اخْتَمَلَ الْحَدَّ، اخْتَمَلَ الزِّيَادَةَ وَالتَّقْصَانَ، وَإِذَا اخْتَمَلَ الزِّيَادَةَ وَالتَّقْصَانَ، كَانَ مَخْلُوقًا».

قَالَ: قُلْتُ<sup>٢</sup>: فَمَا أَقُولُ؟

قَالَ: «لَا جِسْمٌ وَلَا صُورَةٌ، وَهُوَ مُجَسَّمٌ الْأَجْسَامِ، وَمُصَوَّرٌ الصُّورِ، لَمْ يَتَجَرَّأْ<sup>٣</sup>، وَلَمْ يَتَنَاهَ، وَلَمْ يَتَزَايِدْ، وَلَمْ يَتَنَاقِضْ، لَوْ كَانَ كَمَا يَقُولُونَ، لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ فَرْقٌ، وَلَا بَيْنَ الْمُنْشِئِ وَالْمُنْشَأِ<sup>٤</sup>، لَكِنْ هُوَ الْمُنْشِئُ<sup>٥</sup>، فَفَرَّقَ بَيْنَ مَنْ جَسَّمَهُ وَصَوَّرَهُ وَأَنْشَأَهُ؛ إِذْ كَانَ لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، وَلَا يُشْبِهُهُ هُوَ شَيْئًا<sup>٦</sup>».

٢٩١ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنِ

الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَائِيِّ، قَالَ:

١. هكذا في «ظ، بع» وحاشية «جل، جه» والمطبوع. وفي «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي والتوحيد: «ويله». و«الويح» كلمة ترخم وتوجع، تقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها، وقد يقال بمعنى المدح والتعجب. و«الويل» كلمة عذاب. وقيل: هما بمعنى واحد. الصحاح، ج ١، ص ٤١٧؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٣٥ (ويح)؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٨٤٦ (ويل).

٢. في «ب» وشرح صدر المتألهين: «+ له».

٣. في «ب»: «لم يتجترأ». وفي «يح»: «لم يتحد». وفي «بس» وحاشية «ب، بف»: «لم يتجرأ». وقال المازندراني في شرحه: «خبر آخر لهو» بترك العاطف، فهو تعليل ثان لما ذكره.

٤. في «بر»: «+ وفرق».

٥. عند صدر المتألهين «الْمُنْشَأُ» اسم مفعول، والضمير للجسم، و«فرق» مصدر، وكلمة «بينه» بعده مقدر، والمعنى: لكن الجسم مُنْشَأٌ، ففرق بينه وبين من جَسَّمَهُ وَصَوَّرَهُ وَأَنْشَأَهُ. وعند المازندراني اسم فاعل، والضمير لله تعالى، و«فرق» فعل ماضٍ معلوم من الفرق أو من التفريق، والمعنى أنه تعالى ميز بين الأشياء. واحتمل المجلسي كلا الوجهين. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٧٢؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٠٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٧.

٦. التوحيد، ص ٩٩، ح ٧، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي. الوافي، ج ١، ص ٣٩٠، ح ٣١٦.

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام: إِنَّ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ زَعَمَ<sup>١</sup> أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ<sup>٢</sup>، عَالِمٌ، سَمِيعٌ، بَصِيرٌ<sup>٣</sup>، قَادِرٌ، مُتَكَلِّمٌ، نَاطِقٌ، وَالْكَلَامُ وَالْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ يَجْرِي مَجْرَى وَاحِدٍ، لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مَخْلُوقًا.

فَقَالَ: «قَاتَلَهُ اللَّهُ، أَمَا عَلِمَ أَنَّ الْجِسْمَ مَخْدُودٌ، وَالْكَلَامَ غَيْرُ الْمُتَكَلِّمِ؟ مَعَاذَ اللَّهِ، وَأَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ، لَا جِسْمٌ، وَلَا صُورَةٌ، وَلَا تَخْدِيدٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ مَخْلُوقٌ، إِنَّمَا تَكُونُ<sup>٤</sup> الْأَشْيَاءُ بِإِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، مِنْ غَيْرِ كَلَامٍ، وَلَا تَزْدُودٍ فِي نَفْسٍ، وَلَا تُنطِقِي بِلِسَانٍ»<sup>٥</sup>.

٢٩٢ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

وَصَفْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام قَوْلَ هِشَامِ الْجَوَالِقِيِّ وَمَا يَقُولُ فِي الشَّابِّ الْمُؤَقَّفِيِّ<sup>٦</sup>، وَوَصَفْتُ لَهُ قَوْلَ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ»<sup>٧</sup>.

١ . في «ب» ، ف ، يع ، بر ، بس ، : «بزعم» .

٢ . قوله : ليس كمثل شئ ، يشير إلى أنه لم يقل بالجسمية الحقيقية ، بل أخطأ فأطلق عليه تعالى الجسم ونفى عنه صفات الأجسام ولوازمها كلها ؛ يعني أنه جسم ممتاز عن غيره من الأجسام ، لا يماثله شئ . في نورية ذاته و صفات كماله ونوعت جلالة . قال العلامة المجلسي : «ويحتمل أن يكون مراده أنه لا يشبهه شئ من الأجسام ، بل هو نوع مبانٍ لسائر أنواع الأجسام» . أنظر : شرح المازندراني ، ج ٣ ، ص ٣٠٨ ؛ حاشية ميرزا رفيعا ، ص ٣٦٥ ؛ مرآة العقول ، ج ٢ ، ص ٨ .

٣ . في «بر» والوافي : «سميع بصير عالم» بدل «عالم سميع بصير» .

٤ . في «ب» ، ج ، ض ، ف ، بر : «يكون» . وفي شرح صدر المتألهين وحاشية ميرزا رفيعا والوافي : «يكون» . وفي شرح المازندراني : «يكون» بسكون الواو من الكون ، أو بكسرها وتشديدها من التكوين» وفي مرآة العقول : «قوله : «تكون» يمكن أن يقرأ على المعلوم من المجرد ، أو المجهول من بناء التفعيل» .

٥ . التوحيد ، ص ١٠٠ ، ح ٨ ، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي . الوافي ، ج ١ ، ص ٣٩١ ، ح ٣١٧ .

٦ . مضى تفسيره ذيل الحديث ٢٧٥ .

٧ . التوحيد ، ص ٩٧ ، ح ١ ، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم . الوافي ، ج ١ ، ص ٣٩٢ ، ح ٣١٨ .

١٠٧/١

## ١٢ - بَابُ صِفَاتِ الذَّاتِ

٢٩٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَالِدِ الطَّبَالِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَمْ يَزَلِ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - رَتْنًا، وَالْعِلْمُ ذَاتَهُ وَلَا مَعْلُومٌ، وَالسَّمْعُ ذَاتَهُ وَلَا مَسْمُوعٌ، وَالْبَصَرُ ذَاتَهُ وَلَا مُبْصَرٌ، وَالْقُدْرَةُ ذَاتَهُ وَلَا مَقْدُورٌ، فَلَمَّا أَخَذَتْ الْأَشْيَاءُ وَكَانَ الْمَعْلُومُ<sup>١</sup>، وَقَعَ الْعِلْمُ مِنْهُ عَلَى الْمَعْلُومِ، وَالسَّمْعُ عَلَى الْمَسْمُوعِ، وَالْبَصَرُ عَلَى الْمُبْصَرِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْمَقْدُورِ».

قَالَ: قُلْتُ: فَلَمْ يَزَلِ اللَّهُ مُتَحَرِّكًا؟

قَالَ: فَقَالَ: «تَعَالَى اللَّهُ؛ إِنَّ الْحَرَكَةَ صِفَةٌ مُخَدَّثَةٌ بِالْفِعْلِ<sup>٢</sup>».

قَالَ: قُلْتُ: فَلَمْ يَزَلِ اللَّهُ مُتَكَلِّمًا؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّ الْكَلَامَ صِفَةٌ مُخَدَّثَةٌ لَيْسَتْ بِأَزَلِيَّةٍ، كَانَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَلَا مُتَكَلِّمًا<sup>٣</sup>».

٢٩٤ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءَ غَيْرُهُ، وَلَمْ يَزَلْ غَالِمًا بِمَا

١ . في شرح المازندراني: «الظاهر أن «كان» تامة بمعنى وجد».

٢ . في البحار: - «وكان المعلوم».

٣ . في «ب»: «لم يزل».

٤ . هكذا في النسخ والشروح . وفي المطبوع والبحار: + «عن ذلك» .

٥ . في «بر»: «وللفعل» .

٦ . في التوحيد: - «قال: قلت - إلى قوله - محدثة بالفعل» .

٧ . التوحيد، ص ١٣٩، ح ١، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم - الوافي، ج ١، ص ٤٤٥، ح ٣٦١؛ البحار، ج ٥٧،

ص ١٦١، ح ٩٦.

يَكُونُ<sup>١</sup>؛ فَعِلْمُهُ بِهِ قَبْلَ كَوْنِهِ كَعِلْمِهِ بِهِ بَعْدَ كَوْنِهِ<sup>٢</sup>.

٢٩٥ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

الكَاهِلِيِّ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: فِي دُعَاءِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ مُنْتَهَى عِلْمِهِ؟

فَكَتَبَ إِلَيَّ: «لَا تَقُولَنَّ مُنْتَهَى عِلْمِهِ؛ فَلَيْسَ لِعِلْمِهِ مُنْتَهَى<sup>٤</sup>، وَلَكِنْ قُلْ: مُنْتَهَى

رِضَاهُ<sup>٥</sup>».

٢٩٦ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ

نُوحٍ:

أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام يَسْأَلُهُ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: أَمَا كَانَ يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ أَنْ

خَلَقَ<sup>٦</sup> الْأَشْيَاءَ وَكَوْنَهَا<sup>٧</sup>، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ حَتَّى خَلَقَهَا وَأَرَادَ خَلْقَهَا وَتَكْوِينَهَا، فَعَلِمَ مَا

خَلَقَ عِنْدَ مَا خَلَقَ، وَمَا كَوَّنَ عِنْدَ مَا كَوَّنَ؟

فَوَقَّعَ بِخَطِّهِ عليه السلام: «لَمْ يَزَلِ اللَّهُ عَالِمًا بِالْأَشْيَاءِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْأَشْيَاءَ كَعِلْمِهِ بِالْأَشْيَاءِ

بَعْدَ مَا خَلَقَ الْأَشْيَاءَ<sup>٨</sup>».

١ . في التوحيد: «بما كَوَّنَ». وفي البحار: - «بما يكون».

٢ . في التوحيد: «بعد ما كَوَّنَهُ».

٣ . التوحيد، ص ١٤٥، ح ١٢، بسنده عن محمد بن يحيى العطار . الوافي، ج ١، ص ٤٤٩، ح ٣٦٢؛ البحار، ج ٥٧،

٤ . وفي التوحيد: - «فليس لعلمه منتهى».

ص ١٦١، ح ٩٧.

٥ . التوحيد، ص ١٣٤، ح ٢، بسنده عن محمد بن يحيى العطار وأحمد بن إدريس جميعاً، عن محمد بن أحمد،

عن علي بن إسماعيل، عن صفوان، عن الكاهلي . وفيه، ص ١٣٤، ح ١، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام مع

اختلاف. تحف العقول، ص ٤٠٨، مراسلاً عن عبدالله بن يحيى . الوافي، ج ١، ص ٤٥٣، ح ٣٦٧؛ الوسائل، ج ٧،

٦ . في حاشية «ف»: «قبل خلق».

ص ١٣٧، ذيل ح ٨٩٣٧.

٧ . في حاشية «ف»: «كُون».

٨ . التوحيد، ص ١٤٥، ح ١٣، بسنده عن سعد بن عبدالله، عن أيوب بن نوح . الوافي، ج ١، ص ٤٥٠، ح ٣٦٣؛

البحار، ج ٥٧، ص ١٦٢، ح ٩٨.

٢٩٧ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَمْرَةَ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عليه السلام أَسْأَلُهُ<sup>١</sup> أَنْ مَوَالِيكَ<sup>٢</sup> اِخْتَلَفُوا فِي الْعِلْمِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمْ يَزَلِ ١٠٨/١  
اللَّهُ<sup>٣</sup> عَالِمًا قَبْلَ فِعْلِ الْأَشْيَاءِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نَقُولُ: لَمْ يَزَلِ اللَّهُ عَالِمًا؛ لِأَنَّ مَعْنَى  
(يَعْلَمُ) وَيَفْعَلُ<sup>٤</sup>، فَإِنْ أَثْبَتْنَا الْعِلْمَ<sup>٥</sup>، فَقَدْ أَثْبَتْنَا فِي الْأَزْلِ مَعَهُ<sup>٦</sup> شَيْئًا، فَإِنْ رَأَيْتَ<sup>٧</sup> -  
جَعَلَنِي اللَّهُ فِذَاكَ - أَنْ تَعَلَّمَنِي مِنْ ذَلِكَ مَا أَقِفُ عَلَيْهِ وَلَا أُجْوِزُهُ.  
فَكَتَبْتُ بِخَطِّهِ عليه السلام: لَمْ يَزَلِ اللَّهُ عَالِمًا تَبَارَكَ وَتَعَالَى ذِكْرُهُ<sup>٨</sup>!

٢٩٨ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ

بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ سُكْرَةَ، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: جَعِلْتُ فِذَاكَ، إِنْ رَأَيْتَ أَنْ تَعَلَّمَنِي هَلْ كَانَ اللَّهُ - جَلَّ وَجْهُهُ -  
يَعْلَمُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ أَنَّهُ وَحْدَهُ؟ فَقَدْ اِخْتَلَفَ مَوَالِيكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ كَانَ يَعْلَمُ<sup>٩</sup>

١ . في «بر»: - «أسأله».

٢ . في شرح صدر المثاليين ص ٢٧٦: «الموالي: جمع المولى. والمولى على وجوه: المعنى، والمعنى، وابن العم، والناصر، والجار، والمتصرف في أمر واحد. والمراد هنا الناصر، فمعنى مواليك، أي أنصارك وشيعتك. وانظر الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢٩؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٢٧ (ولي).

٣ . في «ج، بر»: - «الله».

٤ . في البحار: - «الله».

٥ . قوله: «لأن معنى يعلم يفعل»، فائله توهم أن العالم من الصفات الفعلية، وتحقق الصفات الفعلية يقتضي أن يكون معه تعالى شيء. فمعنى يفعل أي يفعل العلم ويوجده، باعتبار أن العلم إدراك والإدراك فعل، أو أن العلم يستلزم الفعل؛ بناءً على أن العلم يقتضي المعلوم، فتحقق العلم في الأزل يقتضي تحقق المعلوم، فيكون معه تعالى شيء. والإمام عليه السلام أبطل هذا القول بأن العلم في مقام الذات من صفات الذات. أنظر: التعليل للدماد، ص ٢٤١؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٣٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١١.

٦ . في «بس»: «الفعل».

٧ . في «ج، بح»: «مع في الأزل». وفي «ف»: «العلم معه في الأزل».

٨ . في شرح المازندراني: «جواب الشرط محذوف، أي فعلت، أو تطلعت، أو نحو ذلك».

٩ . الوافي، ج ١، ص ٤٥٠، ح ٣٦٤؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦٢، ح ٩٩.

١٠ . في التوحيد: + «تبارك وتعالى أنه وحده».

قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئاً مِنْ خَلْقِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا مَعْنَى «يَعْلَمُ» «يَفْعَلُ»، فَهُوَ الْيَوْمَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا غَيْرَ قَبْلَ فِعْلِ الْأَشْيَاءِ، فَقَالُوا<sup>١</sup>: «إِنْ أَثْبَتْنَا أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عَالِماً بِأَنَّهُ لَا غَيْرَ، فَقَدْ أَثْبَتْنَا مَعَهُ غَيْرَهُ فِي أَرْزَاقِيَّتِهِ، فَإِنْ رَأَيْتَ يَا سَيِّدِي، أَنْ تَعْلَمَنِي مَا لَا أَغْدُوهُ إِلَى غَيْرِهِ. فَكَتَبَ ﷺ: «مَا زَالَ اللَّهُ عَالِماً تَبَارَكَ وَتَعَالَى ذِكْرُهُ»<sup>٢</sup>.

### ١٣ - بَابُ آخَرَ وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ

٢٩٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرِ بْنِ مَحْمَدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي<sup>٤</sup> صِفَةِ الْقَدِيمِ: «إِنَّهُ وَاحِدٌ، صَمَدٌ، أَحَدِي الْمَعْنَى<sup>٦</sup>، لَيْسَ<sup>٧</sup> بِمَعَانِي<sup>٨</sup> كَثِيرَةٍ مُخْتَلِفَةٍ».  
قَالَ: قُلْتُ: جَعَلْتُ فِدَاكَ، يَزْعَمُ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ<sup>٩</sup> أَنَّهُ يَسْمَعُ بِغَيْرِ الَّذِي يُبْصِرُ، وَيُبْصِرُ بِغَيْرِ الَّذِي يَسْمَعُ؟  
قَالَ: فَقَالَ: «كَذَّبُوا، وَالْحَدُّوا<sup>١٠</sup>، وَشَبَّهُوا، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ<sup>١١</sup>؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ،

١ . في «بر» والتوحيد: «وقالوا».

٢ . في «بر، ب» + «وثناؤه».

٣ . التوحيد، ص ١٤٥، ح ١١، بسنده عن محمد بن يحيى العطار . الوافي، ج ١، ص ٤٥١، ح ٣٦٥؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦٣، ح ١٠٠.

٤ . في التوحيد: «أحد».

٥ . في شرح المازندراني: «أحدّي المعنى: قد يراد به أنه لا يشاركه شيء في وجوده ووجوبه وربوبيته وغيرها

من الصفات الذاتية والفعلية، وقد يراد ليس له صفات زائدة على ذاته. فعلى الأول قوله ﷺ: «ليس بمعان كثيرة

مختلفة» تأسيس، وعلى الثاني تفسير وتأكيده».

٦ . في التوحيد: «وليس».

٧ . في «ف» - «قوم من أهل العراق».

٨ . أصل الإلحاد: الميل والعدول عن الشيء. يقال: ألحد في دين الله تعالى، أي حاد عنه وعدل. أنظر: الصحاح،

ج ٢، ص ٥٣٤؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٣٩ (لحد).

٩ . في «ج، بر» - «عن ذلك». وفي «ف» + «علواً كبيراً».



يَسْمَعُ بِمَا يُبْصِرُ، وَيُبْصِرُ بِمَا يَسْمَعُ».

قَالَ: قُلْتُ: يَزْعُمُونَ أَنَّهُ بَصِيرٌ<sup>١</sup> عَلَى مَا يَفْعَلُونَهُ؟<sup>٢</sup>

قَالَ: فَقَالَ: «تَعَالَى اللَّهُ، إِنَّمَا يُنْقَلُ<sup>٣</sup> مَا كَانَ بِصِفَةِ<sup>٤</sup> الْمَخْلُوقِ وَوَلَيْسَ اللَّهُ كَذَلِكَ».

٣٠٠ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ:

فِي حَدِيثِ الزُّنْدِيقِ - الَّذِي سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ - أَنَّهُ قَالَ لَهُ: أَمْ تَقُولُ: إِنَّهُ سَمِيعٌ ١٠٩/١

بَصِيرٌ؟<sup>٥</sup>

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، سَمِيعٌ<sup>٦</sup> يَغْيِرُ جَارِحَةً، وَبَصِيرٌ يَغْيِرُ آلَةً، بَلْ

يَسْمَعُ بِنَفْسِهِ، وَيُبْصِرُ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ قَوْلِي: إِنَّهُ سَمِيعٌ بِنَفْسِهِ<sup>٧</sup> أَنَّهُ شَيْءٌ وَالتَّنْفُسُ شَيْءٌ آخَرَ، وَلَكِنِّي<sup>٨</sup> أَرَدْتُ عِبَارَةً عَنْ نَفْسِي؛ إِذْ<sup>٩</sup> كُنْتُ مَسْؤُولاً، وَإِفْهَاماً لَكَ<sup>١٠</sup>؛ إِذْ كُنْتُ

١ . في «ف»: «بصير».

٢ . في حاشية «بح»: «ينحلونه». وفي حاشية «ض»: «يفعلونه». قال صدر المتألهين: «كأنه سهو من الناسخ». والمازندراني يراه صحيحاً؛ حيث ذكر له معنى صحيحاً، وهو: «يعني يزعمون أنه بصير على ما يفعلونه ويوجدونه من الإدراك البصري الذي يقوم بهم. فمعنى أنه تعالى بصير: أنه يوجد الإدراك الذي يقوم به، فيكون البصير من الصفات الفعلية، كما قيل مثل ذلك في العلم. وتقرير الجواب واضح». أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٧٧؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٤٢.

٣ . في شرح صدر المتألهين: «يُنْقَلُ» أي قرأ معلوماً. وفي حاشية «ض، بر»: «يُنْقَلُ».

٤ . في «بح، بر»: «يصفه».

٥ . في «ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف»: وشرح صدر المتألهين والوافي: - «و».

٦ . التوحيد، ص ١٤٤، ح ٩، بسنده عن علي بن إبراهيم القمي. الوافي، ج ١، ص ٤٥١، ح ٣٦٦.

٧ . في «بح»: «+ قال».

٨ . في «ب»: «- سميع».

٩ . في الكافي، ح ٢٢٧، «+ وأنه سميع بسمع بنفسه، وبصير يبصر بنفسه»؛ وفي التوحيد، ص ٢٤٣: «إنه يسمع بنفسه ويبصر بنفسه» كلاهما بدل «إنه سميع بنفسه».

١٠ . في الكافي، ح ٢٢٧ والتوحيد، ص ٢٤٣: «ولكن».

١١ . في «ف»: «إذا».

١٢ . في شرح صدر المتألهين: «إفهامك».

سائلاً، فَأَقُولُ: يَسْمَعُ بِكَلِّهِ لَا أَنْ كَلَّهُ لَهُ بَعْضٌ<sup>٢</sup>؛ لِأَنَّ الْكَلَّ لَنَا لَهُ بَعْضٌ، وَلَكِنْ أَرَدْتُ إِفْهَامَكَ، وَالتَّغْيِيرَ عَنِ نَفْسِي<sup>٦</sup>، وَلَيْسَ مَرْجِعِي<sup>٧</sup> فِي ذَلِكَ كَلَّهُ إِلَّا إِلَى<sup>٨</sup> أَنَّهُ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ، الْعَالِمُ الْخَبِيرُ، بِلَا اخْتِلَافِ الذَّاتِ، وَلَا اخْتِلَافِ مَعْنَى<sup>٩</sup>».

#### ١٤ - بَابُ الْإِرَادَةِ أَنَّهَا<sup>١١</sup> مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ، وَ سَائِرِ صِفَاتِ الْفِعْلِ<sup>١٢</sup>

٣٠١ / ١ . مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ

١ . في «ج»: «لأن» بدل «لا أن».

٢ . في الكافي، ح ٢٢٧: «فأقول: إنه سميع بكنه، لا أن الكل منه له بعض» بدل «فأقول: يسمع بكنه، لا أن كنه له بعض».

٣ . رجوع التعليل إلى كل واحد من النفي والمنفي ممكن. اختار المازندراني الأول واحتمل الثاني. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٤٢.

٤ . في «ب، ج، ض، ف، و، ي، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «- له». وفي حاشية «ي، ج»: «أي بعض له». وفي حاشية «ب، ف»: «أي ذو بعض، بحذف المضاف». وفي الكافي، ح ٢٢٧ والتوحيد: «لا أن الكل منه له بعض» بدل «لا أن كنه له بعض؛ لأن الكل لنا له بعض».

٥ . في «ي، ج، بر»، والكافي، ح ٢٢٧ والتوحيد: «ولكني».

٦ . في شرح صدر المتألهين: «عمّا في نفسي». ٧ . في «ف»: «مرجع قولي».

٨ . هكذا في «ف، بس» وحاشية «ي، ج» والكافي، ح ٢٢٧ والتوحيد، ص ٢٤٣. وفي المطبوع وسائر النسخ: «إلى». ٩ . في «ض، بر» والكافي، ح ٢٢٧ والتوحيد: «المعنى».

١٠ . الحديث طويل، قطعته الكليني رحمه الله، وأورد قطعة منه هنا، وصدده في كتاب التوحيد، باب حدوث العالم وإثبات المحدث، ح ٢٢٠، وذكر تنمّة الحديث في ثلاث مواضع أخرى من الكافي: (كتاب التوحيد، باب إطلاق القول بأنّه شيء، ح ٢٢٧؛ وباب الإرادة أنّها من صفات الفعل، ح ٣٠٦؛ وكتاب الحجّة، باب الاضطرار إلى الحجّة، ح ٤٣٤) كما أشار إليه العلامة الفيض في الوافي، ج ١، ص ٣٣٠. وأورد الصدوق رحمه الله تمام الرواية في التوحيد، ص ٢٤٣، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم القمي. وذكر هذه القطعة أيضاً في التوحيد، ص ١٤٤، ح ١٠، بسنده عن علي بن إبراهيم القمي. الوافي، ج ١، ص ٣٢٧، ح ٢٥٦.

١١ . في «بس»: «فإنّها».

١٢ . في شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٤٤: «الظاهر أنّ «باب الإرادة» مبتدأ و«أنّها» خبره. ويحتمل أن يكون «باب الإرادة» خبر مبتدأ محذوف، و«أنّها» بدل الإرادة، و«سائر صفات الفعل» عطف على الإرادة. وهو رحمه الله يذكر في هذا الباب ضابطة للفرق بين صفات الفعل وصفات الذات».

الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدِ الْأَهْوَازِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ<sup>٢</sup>: لَمْ يَزَلِ اللَّهُ مُرِيداً؟ قَالَ<sup>٣</sup>: «إِنَّ الْمُرِيدَ لَا يَكُونُ إِلَّا  
لِمُرَادٍ<sup>٤</sup> مَعَهُ<sup>٥</sup>، لَمْ يَزَلِ اللَّهُ<sup>٦</sup> عَالِماً قَادِراً، ثُمَّ أَرَادَهُ<sup>٧</sup>».

٣٠٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ،  
عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ<sup>٨</sup>، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «عَلِمَ اللَّهُ وَمَشِيئَتُهُ هُمَا مَخْتَلِفَانِ أَوْ مُتَّفِقَانِ؟  
فَقَالَ: «الْعِلْمُ لَيْسَ هُوَ الْمَشِيئَةُ؛ أَلَا تَرَى<sup>٩</sup> أَنْكَ تَقُولُ: سَأَفْعَلُ<sup>١٠</sup> كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ،

١ . في «ف» وحاشية «بح»: «عن أبي بصير»، لكن الظاهر عدم توسط أبي بصير بين عاصم بن حميد وبين أبي عبد الله عليه السلام في السند؛ فقد روى الشيخ الصدوق الخبر في التوحيد، ص ١٤٦، ح ١٥، بسنده عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عاصم بن حميد، عن أبي عبد الله عليه السلام. هذا، ولعل الوجه في زيادة «عن أبي بصير» تعدد رواية النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن أبي بصير، راجع: معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٤٧٣-٤٧٥.

٢ . في التوحيد: «وله».

٣ . في «ف» والتوحيد: «فقال».

٤ . في «بر» وحاشية ميرزا رفيعا والوافي: «المراد». أي لا يكون المرید بحال إلا حال كون المراد معه، ولا يكون مفارقاً عن المراد.  
٥ . في «ف، بح» والتوحيد: «بل».

٦ . في «ب، ض، و، بح، بر، بس، بف» والوافي والتوحيد: «الله».

٧ . التوحيد، ص ١٤٦، ح ١٥، بسنده عن حسين بن سعيد - الوافي، ج ١، ص ٤٥٥، ح ٣٦٨: البحار، ج ٥٧، ص ١٦٣، ح ١٠١.

٨ . الحسن بن الجهم هو الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين. روى عن أبي الحسن موسى الرضا عليه السلام، وكان من خاصة الرضا عليه السلام. وروى في بعض الأسناد عن [عبدالله] بن بكير. راجع: رجال النجاشي، ص ٥٠، الرقم ١٠٩؛ رسالة أبي غالب الزراري، ص ١١٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٥٠٦-٥٠٧.

وأما روايته عن بكير بن أعين، فلم نجده إلا في هذا الخبر الذي رواه الصدوق أيضاً في التوحيد، ص ١٤٦، ح ١٦. ويكره مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام كما في رجال الكشي، ص ١٦١، الرقم ٢٧٠؛ ورجال الطوسي، ص ١٧٠، الرقم ١٩٩٢، ورسالة أبي غالب الزراري، ص ١٨٨. فالظاهر وقوع خلل في السند من سقط أو إرسال.  
٩ . في الوافي: «ألا تدري».  
١٠ . في «بح، بف» وحاشية «ب، بس»: «سأعلم».

وَلَا تَقُولُ: سَأَفْعَلُ كَذَا إِنْ عَلِمَ اللَّهُ، فَقَوْلُكَ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَشَأْ؛ فَإِذَا شَاءَ، كَانَ الَّذِي شَاءَ كَمَا شَاءَ، وَعَلِمَ اللَّهُ السَّابِقُ<sup>٢</sup> لِلْمَشِيئَةِ<sup>٣</sup>،<sup>٤</sup>

٣٠٣ / ٣ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِرَادَةِ مِنَ اللَّهِ وَمِنَ الْخَلْقِ؟

قَالَ: فَقَالَ: «الْإِرَادَةُ مِنَ الْخَلْقِ<sup>٦</sup>: الضَّمِيرُ وَمَا<sup>٧</sup> يَبْدُو لَهُمْ<sup>٨</sup> بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِرَادَتُهُ إِحْدَاثُهُ لَا غَيْرَ ذَلِكَ<sup>٩</sup>؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَوِي<sup>١٠</sup>، وَلَا يَهْمُ<sup>١١</sup>، وَلَا يَتَفَكَّرُ، وَهَذِهِ الصِّفَاتُ مَنفِيَّةٌ عَنْهُ، وَهِيَ<sup>١٢</sup> صِفَاتُ الْخَلْقِ؛ فَإِرَادَةُ اللَّهِ الْفِعْلُ<sup>١٣</sup> لَا غَيْرَ ذَلِكَ؛ يَقُولُ

١١٠ / ١

١ . في شرح المازندراني: «الفاء للتعليل وبيان لدلالة إن شاء الله».

٢ . «السابق» خبرٌ . وفي «ض، جو» وحاشية «بح» وشرح المازندراني: «سابق».

٣ . اللام في «للمشيئة» بمعنى «على» كقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ لِلَّذِينَ﴾ . [الإسراء (١٧): ١٠٧ و ١٠٩] . وفي «ج، ف، بس، بف» وحاشية «ض» والتعلية للداماد وحاشية ميرزا رفيعا وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول: «المشيئة» وهي مجرورة بإضافة «السابق» إليها . وفي حاشية «بر»: «في نسخة: على المشيئة» . قال المازندراني في شرحه: «ومعنى الجميع واحد، وهو أن علم الله تعالى سابق على مشيئته وإرادته التي هي الإيجاد».

٤ . التوحيد، ص ١٤٦، ح ١٦، بسنده عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي . الوافي، ج ١، ص ٤٥٦، ح ٣٧٠.

٥ . في التوحيد: «المخلوق» . ٦ . في التوحيد والعيون: «المخلوق».

٧ . «ما» مبتدأ و«من الفعل» خبره، والجملة معطوفة على الجملة السابقة، أو «ما» معطوف على «الضمير» و«من الفعل» بيان ل«ما» عند المجلسي، وصلة ل«يبدو» عند المازندراني؛ لأن الفعل هو المراد دون الإرادة، إلا أن يراد بالفعل مقدمات الإرادة . أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٤٩؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٧.

٨ . في التوحيد والعيون: «له» . ٩ . في شرح صدر المتألهين: «ذلك».

١٠ . في حاشية «بر»: «فإنه» .

١١ . في شرح المازندراني: «لا يروى، أي لا يفعل باستعمال الروية» . يقال: رويت في الأمر تروية، أي نظرت فيه ولم أتعجل . والاسم: الروية . وانظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٥٠ (روى).

١٢ . «لا يهيم» أي لا يقصد ولا يريد ولا يعزم عليه . والاسم: الهمة . أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٦١؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٦٢٠ (همم).

١٣ . في التوحيد والعيون: «من» . ١٤ . في شرح صدر المتألهين: «إرادته الفعل» . وفي التوحيد والعيون: «إرادة الله هي الفعل» .

لَهُ: «كُنْ، فَيَكُونُ بِلَا لَفْظٍ، وَلَا نَطْقٍ بِلِسَانٍ، وَلَا هِمَّةٍ، وَلَا تَفَكُّرٍ؛ وَلَا كَيْفٍ لِذَلِكَ، كَمَا أَنَّهُ لَا كَيْفَ لَهُ»<sup>٤، ٢، ٣</sup>.

٤ / ٣٠٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ الْمَشِيئَةَ بِنَفْسِهَا، ثُمَّ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ بِالْمَشِيئَةِ»<sup>٥</sup>.  
٣٠٥ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبُرْقِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ  
الْمَشْرِقِيِّ <sup>٦</sup> حَمْزَةَ بْنِ الْمُرْتَضَى، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ:

- ١ . أي للإحداث. وفي العيون: «كذلك».
  - ٢ . في التوحيد والعيون: «بلا».
  - ٣ . أي لله تعالى. وفي التوحيد والعيون: «له».
  - ٤ . الأهمالي للطوسي، ص ٢١١، المجلس ٨، ح ١٥ بسنده عن الكليني، وتام الرواية فيه: «أخبرني عن الإرادة من الله عز وجل ومن الخلق، فقال: الإرادة من الله إحداثه الفعل لا غير ذلك؛ لأنه لا يهيم ولا يتفكر». وفي التوحيد، ص ١٤٧، ح ١٧؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١١٩، ح ١١، بسنده فيهما عن أحمد بن إدريس . الوافي، ج ١، ص ٤٥٥، ح ٣٦٩.
  - ٥ . التوحيد، ص ١٤٧، ح ١٩، بسنده عن علي بن إبراهيم القمي . الوافي، ج ١، ص ٤٥٧، ح ٣٧١.
  - ٦ . في «ج» والتعليقة للداماد وشرح المازندراني والوافي: «المشرفي». وفي «و»: «+ عن». وذكر الأردبيلي أيضاً في جامع الرواة، ج ٢، ص ٤٥٢، ثبوت «عن» نقلاً من بعض نسخ الكافي. والخبر رواه الصدوق في التوحيد، ص ١٦٨، ح ١، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن محمد بن عيسى اليقطيني، عن المشرفي، عن حمزة بن الربيع. وفي معاني الأخبار، ص ١٨، ح ١، بنفس السند، إلا أن فيه: «المشرفي حمزة بن الربيع». هذا، ومن المحتمل وقوع تحريف في السند، وأن يكون الصواب ثبوت «عن» بعد «المشرفي»، وأن المشرفي هو هشام بن إبراهيم المشرفي الذي روى عنه محمد بن عيسى العبيدي - وهو ابن عبيد بن يقطين - في رجال الكشي، ص ٤٩٨، الرقم ٩٥٦.
- أما حمزة بن الربيع أو المرتفع، فلم نثر على ما يدلنا على تعيين الصواب منهما، وما ورد في التعليقة للداماد، ص ٢٤٩ - من أن حمزة بن المرتفع من تحريف الناسخين، والصحيح هو حمزة بن الربيع - لا يمكن المساعدة عليه بعد ثبوت «المرتفع» كعنوان؛ فقد ورد في التاريخ الكبير للبخاري، ج ١، ص ٢٢٠، الرقم ٦٩٢، محمد بن المرتفع العبدري، وورد في وقعة صفين لنصر بن مزاحم، ص ٣١٥، و ص ٥٥٦، المرتفع بن الوضاح الزبيدي. غاية الأمر أن المرتفع عنوان غريب، وهذا الأمر يوجب تحريفه بعنوان قريب يشابهه في الكتابة، وهو الربيع، فيكون الأمر خلاف ما أفاده في التعليقة.

كُنْتُ فِي مَجْلِسِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ عَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ، فَقَالَ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَمَنْ يَخْلُ عَلَيْنِي غَضِبِي فَقَدْ هَوَى»<sup>١</sup> مَا ذَلِكَ الْغَضَبُ؟  
فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «هُوَ الْعِقَابُ يَا عَمْرُو؛ إِنَّهُ<sup>٢</sup> مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ زَالَ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، فَقَدْ وَصَفَهُ صِفَةً مَخْلُوقٍ، وَإِنَّ<sup>٣</sup> اللَّهَ تَعَالَى لَا يَسْتَفِزُهُ شَيْءٌ؛ فَيُغَيِّرُهُ»<sup>٤</sup>.

٣٠٦ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:  
فِي حَدِيثِ الزُّنْدِيقِ - الَّذِي سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - فَكَانَ مِنْ سُؤَالِهِ: أَنْ قَالَ لَهُ: فَلَهُ  
رِضًا وَسَخَطًا؟ فَقَالَ<sup>٥</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «نَعَمْ، وَلَكِنْ لَيْسَ ذَلِكَ عَلَيَّ مَا يُوجَدُ مِنَ  
الْمَخْلُوقِينَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الرِّضَا حَالٌ تَدْخُلُ<sup>٦</sup> عَلَيْهِ، فَتَنْقَلُ<sup>٧</sup> مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ؛ لِأَنَّ  
الْمَخْلُوقَ أَجُوفٌ<sup>٨</sup>، مُعْتَمِلٌ<sup>٩</sup>، مَرْكَبٌ، لِلْأَشْيَاءِ فِيهِ مَدْخَلٌ، وَخَالِقُنَا لَا مَدْخَلَ لِلْأَشْيَاءِ

١ . طه (٢٠): ٨١. و«هوى» أي هبط، أو مات وهلك. أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٧٠ (هوا).

٢ . في «بر» - «إنه».

٣ . في شرح المازندراني: «إن الله تعالى، عطف على قوله: إنه من زعم». في الروافي والتوحيد: - «و».

٤ . في المعاني: «فإن».

٥ . في «ف»: «لا يستغزه». وفي حاشية «ف»: «لا يستغزه». وقوله: «لا يستغزه» أي لا يستغفه ولا يُزججه، من استغزه الخوف، أي استغفه وأزججه. قال المجلسي في مرآة العقول: «وقيل: أي لا يجده خاليا عما يكون قابلاً له فيغيره للحصول له تغيير الصفة لموصفها». وانظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص ٦٣٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٦ (فز).

٦ . في التوحيد: «ولا يغيره». وفي المعاني: «لا يتغره شيء ولا يعزه شيء» بدل «لا يستغزه شيء» فيغيره».

٧ . التوحيد، ص ١٦٨، ح ١، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن محمد بن عيسى البقطيني، عن المشرفي، عن حمزة بن الربيع، عن ذكره؛ معاني الأخبار، ص ١٨، ح ١، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن محمد بن عيسى البقطيني، عن المشرفي حمزة بن الربيع، عن ذكره. الوافي، ج ١، ص ٤٥٩، ح ٣٣٣.

٨ . في «بر»: «- وأن».

٩ . في «ب»، «بع»، «له».

١٠ . في شرح صدر المتألهين: «فيقله». وفي التوحيد والمعاني: «أن الرضا والغضب دخال يدخل عليه فيقله»

بدل «أن الرضا حال تدخل عليه فتقله». ١١ . في التوحيد والمعاني: «لأن المخلوق أجوف».

١٢ . «معتمل»، «إتا بكر الميم من اعتمل، أي اضطرب في العمل. والمراد أن في صنعه اضطراباً، أو أن له في

فِيهِ؛ لِأَنَّهُ<sup>١</sup> وَاجِدٌ وَاجِدِيٌّ<sup>٢</sup> الدَّاتِ، وَاجِدِيٌّ الْمَعْنَى؛ فَرِضَاهُ تَوَاتُؤُهُ، وَسَخَطُهُ عِقَابُهُ، مِنْ<sup>٣</sup> غَيْرِ شَيْءٍ يَتَدَاخَلُهُ؛ فَيُهَيِّجُهُ<sup>٤</sup> وَيَنْقُلُهُ مِنْ خَالٍ إِلَى خَالٍ؛ لِأَنَّ<sup>٥</sup> ذَلِكَ مِنْ صِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ الْعَاجِزِينَ الْمُخْتَاجِينَ<sup>٦</sup>.

٧ / ٣٠٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٧</sup>، قَالَ: «الْمَشِيئَةُ مُخَدَّتَةٌ».

عمله وإدراكاته اضطراباً؛ أو من اعتل، بمعنى عمل بنفسه وأعمل رأيه وآلته. والمراد هنا أنه يعمل بإعمال صفاته وآلته. وإنما يفتح الميم، بمعنى من عمل فيه غيره. والمراد أنه مصنع ركب فيه الأجزاء والقوى. انظر شروح الكافي والصالح، ج ٥، ص ١٧٧٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٦٨ (عمل).  
١. في التوحيد والمعاني: - «لأنه».

٢. في «ف»: «وأحدى». وهكذا قرأها المازندراني؛ حيث قال: «والعطف دل على المغايرة. ويحتمل التفسير أيضاً، ويؤيده ترك العطف في كتاب التوحيد للصدوق رحمه الله؛ حيث قال فيه: واحد أحدى الذات». وما في التوحيد هو الأصوب والأقوم عند السيد الداماد. شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٥٩؛ وانظر: التعليقة للداماد، ص ٢٥١.

٣. في «بس»، بفتح: «عن».

٤. «فهيتهجه»: التهيج والتهيج: الإثارة والبعث. هو إما مرفوع عطفاً على «يتداخله» وإما منصوب جواباً للنفي. والنسخ أيضاً من حيث هيئة الكلمة وإعرابها مختلفة؛ حيث إنها في بعضها مخففة، وفي بعضها مشددة، وفي بعضها مرفوعة، وفي بعضها منصوبة. في التوحيد والمعاني: فإن».

٦. الحديث طويل، قطعته الكليني<sup>٦</sup>، وأورد قطعة منه هنا، وصدده في كتاب التوحيد، باب حدوث العالم وإثبات المحدث، ح ٢٢٠، وذكر باقي الحديث في موضعين آخرين من الكافي: (كتاب التوحيد، باب إطلاق القول بأنه شيء، ح ٢٢٧؛ وكتاب الحجّة، باب الاضطراب إلى الحجّة، ح ٤٣٢) وكرر قطعة منه في كتاب التوحيد، باب آخر وهو من الباب الأول، ح ١٢٠٠. كما أشار إليه العلامة الفيض في الوافي، ج ١، ص ٣٣٠. وذكر الصدوق<sup>٦</sup> تمام الرواية في التوحيد، ص ٢٤٣، ح ١؛ وهذه القطعة منه. في التوحيد، ص ١٦٩، ح ٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٠، ح ٣، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٤٦٠، ح ٣٧٤.

٧. المحاسن، ص ٢٤٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٤١. وفي التوحيد، ص ١٤٧، ح ١٨؛ و ص ٣٣٦، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد الوافي، ج ١، ص ٤٥٩، ح ٣٧٢؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٧١، ح ١١٩.

## جُمْلَةُ الْقَوْلِ فِي صِفَاتِ الذَّاتِ وَصِفَاتِ الْفِعْلِ

إِنْ كُلَّ شَيْئَيْنِ وَصَفَتْ اللَّهُ بِهِمَا، وَكَانَا جَمِيعاً فِي الْوُجُودِ، فَذَلِكَ صِفَةٌ فِعْلٍ؛ وَتَفْسِيرُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ<sup>٣</sup>: أَنَّكَ تُثَبِّتُ فِي الْوُجُودِ مَا يُرِيدُ وَمَا لَا يُرِيدُ<sup>٤</sup>، وَمَا يَرْضَاهُ<sup>٥</sup>، وَمَا يُحِبُّ وَمَا يُبْغِضُ<sup>٦</sup>، فَلَوْ كَانَتْ<sup>٧</sup> الْإِرَادَةُ مِنَ صِفَاتِ الذَّاتِ مِثْلَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، كَانَ مَا لَا يُرِيدُ نَاقِضاً لِتِلْكَ الصِّفَةِ، وَلَوْ كَانَ مَا يُحِبُّ مِنَ صِفَاتِ الذَّاتِ، كَانَ مَا يُبْغِضُ نَاقِضاً لِتِلْكَ الصِّفَةِ<sup>٨</sup>؛ أَلَا تَرَى أَنَّا لَا نَجِدُ فِي الْوُجُودِ مَا لَا يَعْلَمُ وَمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ صِفَاتُ ذَاتِهِ<sup>٩</sup> الْأَرْزَلِي لَسْنَا نَصِفُهُ<sup>١٠</sup> بِقُدْرَةٍ وَعَجْزٍ، وَعِلْمٍ وَجَهْلِ<sup>١١</sup>، وَسَفَهٍ وَحِكْمَةٍ وَخَطَأٍ، وَعِزٍّ<sup>١٢</sup> وَذِلَّةٍ، وَيَجُورُ أَنْ يُقَالَ: يُحِبُّ مَنْ أَطَاعَهُ، وَيُبْغِضُ مَنْ عَصَاهُ، وَيُؤَالِي مَنْ أَطَاعَهُ، وَيُعَادِي مَنْ عَصَاهُ، وَإِنَّهُ<sup>١٤</sup> يَرْضَى وَيَسْخَطُ؛ وَيُقَالُ فِي الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ ارْضَ عَنِّي، وَلَا تَسْخَطْ عَلَيَّ، وَتَوَلَّيْنِي وَلَا تَعَادِينِي.

١. في «ف، بع» وشرح صدر المتألمين: «قال أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني: جملة القول» وحكاها السيد بدر الدين عن بعض النسخ في حاشيته على الكافي. والظاهر أن قوله: «جملة القول» وما بعدها من كلام المصنّف؛ لأنّ الحديث المذكور في التوحيد وليست فيه هذه الجملة وما بعدها. وعند بعض الأفاضل من تنمّة الحديث؛ لاقتضاء السياق ذلك وعدم الصارف عنه. أنظر: التعليقة للدماماد، ص ٢٥٢؛ شرح صدر المتألمين، ص ٢٨٠؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٦٢؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٢.
٢. قوله: «فذلك» خبر «إن» والفاء باعتبار اشتغال اسمها على معنى الشرط.
٣. في «بس» - «الجملة».
٤. في «ف، بس، ب» - «ما تريد وما لا تريد».
٥. «يسخطه» يفتح الباء بقرينة «يرضاه». وفي «بر»: «ما يرضيه وما يسخطه». وفي «بس، ب» - «يرضاه» و«تسخطه».
٦. في «بس، ب» - «وما تحبّ وما تبغض».
٧. في «ب» - «كان».
٨. في حاشية «ف» + «ولو كان ما يرضى من صفات الذات كان ما يسخط ناقضاً لتلك الصفة».
٩. في شرح صدر المتألمين: «ما لا نعلم وما نقدر».
١٠. في «ب» - «لذاته».
١١. في «ف» - «نصفه».
١٢. في «ف، بع» - «وحلم».
١٣. في «ب، ج، ض، بر، بس، ب» وشرح صدر المتألمين: - «و علم - إلى - وعز». وفي شرح المازندراني: «وعزّة».
١٤. في «ف» و«حاشية بس، ب» - «وأن».



وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: يَتَدَرُّ أَنْ يَعْلَمَ وَلَا يَتَدَرُّ أَنْ لَا يَعْلَمَ، وَيَتَدَرُّ أَنْ يَمْلِكَ وَلَا يَتَدَرُّ أَنْ لَا يَمْلِكَ، وَيَتَدَرُّ أَنْ يَكُونَ عَزِيزاً حَكِيماً وَلَا يَتَدَرُّ أَنْ لَا يَكُونَ عَزِيزاً حَكِيماً، وَيَتَدَرُّ أَنْ يَكُونَ جَوَاداً وَلَا يَتَدَرُّ أَنْ لَا يَكُونَ جَوَاداً، وَيَتَدَرُّ أَنْ يَكُونَ غَفُوراً وَلَا يَتَدَرُّ أَنْ لَا يَكُونَ غَفُوراً.

وَلَا يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يُقَالَ: أَرَادَ أَنْ يَكُونَ رَبّاً وَقَدِيماً وَعَزِيزاً وَحَكِيماً وَمَالِكاً وَعَالِماً وَقَادِراً؛ لِأَنَّ هَذِهِ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ، وَالْإِرَادَةُ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالَ: ٢: أَرَادَ هَذَا وَلَمْ يَرُدْ هَذَا، وَصِفَاتُ الذَّاتِ تَنْفِي عَنْهُ بِكُلِّ صِفَةٍ مِنْهَا ضِدُّهَا؛ يُقَالَ: حَيٌّ وَعَالِمٌ ٨ وَسَمِيعٌ وَبَصِيرٌ وَعَزِيزٌ وَحَكِيمٌ، غَنِيٌّ، مَلِكٌ، حَلِيمٌ، عَدْلٌ، كَرِيمٌ؛ فَالْعِلْمُ ضِدُّ الْجَهْلِ، وَالْقُدْرَةُ ضِدُّهَا الْعَجْزُ، وَالْحَيَاةُ ضِدُّهَا الْمَوْتُ، وَالْعِزَّةُ ضِدُّهَا الذَّلَّةُ، وَالْحِكْمَةُ ١٠ ضِدُّهَا الْخَطَأُ، وَضِدُّ الْحِلْمِ الْعَجَلَةُ ١١ وَالْجَهْلُ، وَضِدُّ الْعَدْلِ الْجَوْرُ وَالظُّلْمُ.

## ١٥ - بَابُ حُدُوثِ الْأَسْمَاءِ

٣٠٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ

- ١ . قوله: «ولا يقدر» عطف على «يقدر» و«لا» لتأكيد النفي. وقال المجلسي في مرآة العقول: «ويمكن أن يكون من مقول القول الذي لا يجوز... ويحتمل أن يكون الواو للحال».
- ٢ . في «بع، بس، بف» وشرح صدر المتألهين: «ويقدر».
- ٣ . في شرح صدر المتألهين، ص ٢٨١: «اعلم أن النسخ هاهنا مختلفة، ففي بعضها يوجد في بعض الفقرات الثانية بدل «يقدر أن لا يكون»: «لا يقدر أن يكون»، وفي بعضها: «لا يقدر أن لا يكون»، والظاهر أن المراد واحداً».
- ٤ . في «بس، بف» وشرح صدر المتألهين وحاشية ميرزا رفيعاً: «ويقدر».
- ٥ . في «بع، بس، بف» وشرح صدر المتألهين: «ويقدر».
- ٦ . في «بع»: «- وحكيماً».
- ٧ . في شرح صدر المتألهين: «+ «إنه تعالى»».
- ٨ . في حاشية «ف، بع»: «عليم».
- ٩ . في «بف»: «ضدّه»، وفي «ج»: «والحياة وضدّها».
- ١٠ . في «ج»: «الحكم»، وفي «ف»: «الحكمة و».
- ١١ . في «ف»: «والحلم ضدّه العجلة».

الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمْرٍو:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - خَلَقَ أَسْمَاءً<sup>١</sup> بِالْحُرُوفِ غَيْرِ مَتَّصَوِّبٍ<sup>٢</sup>، وَبِاللَّفْظِ غَيْرِ مُنطَوِّقٍ<sup>٣</sup>، وَبِالشَّخْصِ غَيْرِ مَجَسَّدٍ<sup>٤</sup>، وَبِالتَّشْبِيهِ غَيْرِ مَوْصُوفٍ، وَبِاللُّونِ غَيْرِ مَضْبُوعٍ، مَنفِيٍّ عَنْهُ الْأَقْطَارُ، مَبْعَدٌ عَنْهُ الْحُدُودُ، مَخْجُوبٌ<sup>٦</sup> عَنْهُ<sup>٧</sup> جِسُّ كُلِّ مَتَوَهُمٍ، مُسْتَتِرٌ غَيْرُ مُسْتَوْرٍ<sup>٨</sup>.

فَجَعَلَهُ كَلِمَةً تَامَةً عَلَى أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ مَعًا، لَيْسَ مِنْهَا وَاحِدٌ قَبْلَ الْآخِرِ، فَأُظْهِرَ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ أَسْمَاءٍ؛ لِإِقَاقَةِ الْخَلْقِ إِلَيْهَا، وَحَجَبَ مِنْهَا وَاحِدًا<sup>٩</sup>، وَهُوَ الْإِسْمُ الْمَكْتُونُ

١. في «ج، ب، ف، بس» وحاشية «ض»: «أسماء». وفي «ض، ف، بر» وحاشية بدرالدين: «الأسماء». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٧٦: «في أكثر النسخ «أسماء» بلفظ الجمع، وفي بعضها «اسماً» بالإنفراد. والجمع بين النسختين أنه اسم واحد على أربعة أجزاء، كل جزء منه اسم، فيصح التعبير عنه بالاسم والأسماء». ونحوه في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٤.

٢. كذا في أكثر النسخ والمطبوع، ولكن لم يَرُ في كتب اللغة ممَّا في أيدينا مجيء الفعل من الصوت. وفي حاشية «بج»: «مَصَوِّبٌ». وفي «بس، ب، ف» وحاشية بدرالدين: «منصوب». وفي التوحيد: «وهو عز وجل بالحروف غير منعوت» بدل «غير منصوت». وقوله عليه السلام: «غير منصوت» وما بعده من المعطوفات عليه إما حال عن فاعل «خلق» والجاز متعلق بمنصوت، إما على البناء للفاعل، أي خلق الله سبحانه اسماً والحال أنه لم يتصوت بالحروف. أو على البناء للمفعول، أي هو تعالى ليس من قبيل الأصوات والحروف حتى يصلح كون الاسم عينه تعالى. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٨٢ - ٢٨٦؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٧٧؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٧٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٥.

٣. «غير مُنطَوِّقٍ» بفتح الطاء، أي غير ناطق، أو أنه غير منطوق باللفظ كالحروف ليكون من جنسها. أو «غير منطوق» بكسر الطاء، أي غير متلفظ، يعني لم يجعل الحروف ناطقة بالإستناد المجازي. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٧١؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٥.

٤. في شرح المازندراني: «المجسد من أكملت خلقته البدنية وتمت تشخيصاته الجسمية».

٥. في «ض، بر، بس»: «مَبْعَدٌ» أي اسم المفعول من الإفعال. وفي شرح صدر المتألهين: «ومبعدة».

٦. في شرح صدر المتألهين: «ومحجوب». ٧. في حاشية «ض»: «عن».

٨. في حاشية «ج» والوافي: «مُسْتَرٌ». قال في الوافي: «من التستير على البناء للمفعول؛ إشارة إلى أن خفاه وعدم نيله إنما هو لضعف البصائر والأبصار، لا لأنه جعل عليه ستر أخفاه».

٩. في «ج، ض، ب، بر، ب، ف» وشرح صدر المتألهين والوافي والتوحيد: «واحداً منها» بدل «منها واحداً».

الْمَخْرُونَ<sup>١</sup>.

فَهَذِهِ<sup>٢</sup> الْأَسْمَاءُ<sup>٣</sup> الَّتِي ظَهَرَتْ<sup>٤</sup>، فَالظَّاهِرُ هُوَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَسَخَّرَ سُبْحَانَهُ لِكُلِّ اسْمٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ<sup>٥</sup> أَرْبَعَةَ أَرْكَانٍ، فَذَلِكَ اثْنَا عَشَرَ رُكْنًا، ثُمَّ خَلَقَ لِكُلِّ رُكْنٍ مِنْهَا ثَلَاثِينَ اسْمًا فِعْلًا<sup>٦</sup> مَنَسُوبًا إِلَيْهَا، فَهُوَ الرَّحْمَنُ، الرَّحِيمُ، الْمَلِكُ، الْقُدُّوسُ، الْخَالِقُ، الْبَارِئُ، الْمُصَوِّرُ «الْحَى الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ»<sup>٧</sup> الْعَلِيمُ، الْخَبِيرُ، السَّمِيعُ، الْبَصِيرُ، الْحَكِيمُ، الْعَزِيزُ، الْجَبَّارُ، الْمُتَكَبِّرُ، الْعَلِيُّ، الْعَظِيمُ، الْمُقْتَدِرُ، الْقَادِرُ، السَّلَامُ، الْمُؤْمِنُ، الْمُهْنِمِينَ<sup>٨</sup>، الْبَارِئُ<sup>٩</sup>، الْمُنْشِئُ، الْبَدِيعُ، الرَّفِيعُ، الْجَلِيلُ، الْكَرِيمُ، الرَّازِقُ، الْمُخَيِّبُ، الْمُمِيتُ، الْبَاعِثُ<sup>١٠</sup>، الْوَارِثُ.

فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ وَمَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى - حَتَّى تَبْتِمَ<sup>١١</sup> ثَلَاثِمِائَةٍ وَسِتِّينَ اسْمًا - فَهِيَ<sup>١٢</sup> نِسْبَةٌ لِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةِ، وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ الثَّلَاثَةُ أَرْكَانٌ، وَحَجَبٌ<sup>١٣</sup>

«و في «بس»: «واحد منها».

١. في «ب»: «المخزون المكنون».

٢. قال الفرض في الوافي: «كذا وجدت فيما رأيتاه من نسخ الكافي، والصواب: «بهذه الأسماء» بـالباء، كما رواه الصدوق - طاب ثراه - في كتاب توحيد، ويدل عليه آخر الحديث؛ حيث قال: وحجب الاسم الواحد المكنون المخزون بهذه الأسماء الثلاثة». واستظهره المجلسي أيضاً.

٣. في «ف»، «بج» والتوحيد: «الثلاثة».

٤. في التوحيد: «أظهرت».

٥. في «بر» والتوحيد: «الأسماء».

٦. في شرح المازندراني: «اسماً فعلاً، أي اسماً دالاً على فعل من أفعاله تعالى حتى حصل ثلاثمائة وستون اسماً».

٧. البقرة (٢): ٢٥٥.

٨. في شرح المازندراني: «المهينين: هو الرقيب الحافظ لكل شيء، أو الشاهد على خلقه بما يكون منهم من قول وفعل. وأصله: مُأَمِّن - يَمْهِنُ - من أمَّن، قلبت الثانية ياء؛ كراهة اجتماعهما، فصار ما يميناً، ثُمَّ صَبَرَتِ الْأَوَّلَى هَاءً، كما قالوا: أهرق الدماء وأراقه». وانظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٧١ (أمن).

٩. في شرح المازندراني: «الظاهر أنه مكرر من الناسخ».

١٠. في شرح صدر المتألهين: - «الباعث».

١١. في «ب»، «بف» والتعليق للداماد الوافي: «حتى يتم».

١٢. في «بس»: «وهي».

١٣. يجوز هنا كون الفعل مجهولاً أيضاً.

الإِسْمُ<sup>١</sup> الواجِدَ الْمَكْتُونِ الْمَخْرُوزِ بِهَذِهِ<sup>٢</sup> الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>٣</sup>،<sup>٤</sup>.

١١٣/١ ٢ / ٣٠٩ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>٦</sup>

وَمُوسَى بْنِ عَمْرٍ<sup>٧</sup> وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عُثْمَانَ<sup>٨</sup> ، عَنِ ابْنِ سِنَانَ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَائِيَّ : هَلْ كَانَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَارِفًا بِنَفْسِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ ؟ قَالَ : «نَعَمْ» .

قُلْتُ : يَرَاهَا وَيَسْمَعُهَا ؟ قَالَ : «مَا كَانَ مُخْتِجًا إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهَا ، وَلَا

يَطْلُبُ مِنْهَا ، هُوَ نَفْسُهُ ، وَتَفْسُهُ هُوَ ، قُدْرَتُهُ<sup>١٠</sup> نَافِذَةٌ ، فَلَيْسَ يَخْتِجُ إِلَى<sup>١١</sup> أَنْ يُسَمِّيَ نَفْسَهُ ،

١ . في التوحيد: «اللاسم» .

٢ . في شرح المازندراني: «الظاهر أنَّ الجازَ متعلِّقٌ بحجب ، والباء للبيبة» .

٣ . الإسراء (١٧) : ١١٠ .

٤ . التوحيد ، ص ١٩٠ ، ح ٣ ، بسنده عن الكليني . الوافي ، ج ١ ، ص ٤٦٣ ، ح ٣٧٥ .

٥ . كذا في جميع النسخ والمطبوع . وروى أحمد بن إدريس ، عن الحسين بن عبيد الله بن سهل ، عن الحسين بن علي بن أبي عثمان كتابه . راجع: رجال النجاشي ، ص ٦١ ، الرقم ١٤١ . فالظاهر وقوع التصحيف في العنوان وأنَّ الصواب هو «الحسين بن عبيد الله» ، كما أنَّ الصواب في «الحسن بن علي بن عثمان» هو «الحسن بن علي بن أبي عثمان» . يؤيد ذلك ورود العنوانين على الصواب في التوحيد ، ص ١٩١ ، ح ٤ ، والعيون ، ج ١ ، ص ١٢٩ ، ح ٢٤ .

٦ . في التوحيد والعيون : «عبيد الله» .

٧ . في التوحيد والبحار : «موسى بن عمرو» . وهو سهو ظاهر . وموسى بن عمر هذا هو موسى بن عمر يزيد الصيقل ؛ فقد روى موسى بن عمر بن يزيد ، عن [محمد] بن سنان في التهذيب ؛ ج ٢ ، ص ٣٥٥ ، ح ١٤٦٨ ؛ وج ٧ ، ص ٢٥٤ ، ح ١٠٩٦ .

٨ . في التوحيد والعيون والمعاني : «الحسن بن علي بن أبي عثمان» .

٩ . «يَسْمَعُهَا» أي يذكر اسم نفسه ويسمعه . أو «يَسْمَعُهَا» أي يرى نفسه ويسمعا كلاماً يصدر منه ؛ لقياس السائل إياه تعالى بالمخلوق في المعرفة بالأسماء والدعوة بها . أنظر : شرح المازندراني ، ج ٣ ، ص ٣٨٤ ؛ مرآة العقول ، ج ٢ ، ص ٣٠ .

١٠ . في «ف» : «وقدرته» .

١١ . هكذا في «ب» ، ض ، يح ، بر ، والعيون . وفي سائر النسخ والمطبوع : «إلى» .

وَأَلَكِنَّةَ اخْتَارَ لِتَنْفِيسِهِ أَسْمَاءَ لِيُغَيِّرَهُ يَدْعُوهُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَدْعَ بِاسْمِهِ، لَمْ يُعْرِفْ، فَأَوَّلُ مَا اخْتَارَ لِتَنْفِيسِهِ: الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، فَمَعْنَاهُ: اللَّهُ، وَاسْمُهُ: الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، هُوَ أَوَّلُ أَسْمَائِهِ ٥ غَلَا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ٦.

٣١٠ / ٣ . وَيَهَذَا الْإِسْنَادُ ٧، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ ٨ عَنِ الْإِسْمِ: مَا هُوَ؟ قَالَ: «صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ» ٩.

٣١١ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ بَكْرِ

بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ ١١، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ١٢، قَالَ: «اسْمُ اللَّهِ غَيْرُهُ ١٣، وَكُلُّ شَيْءٍ وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمٌ (شَيْءٌ) فَهُوَ

١ . في البحار: - «و».

٢ . «لأنه» تعليل لاختيار الأسماء، والضمير له سبحانه، والفاعل مجهولان. وأما جعلها تعليلاً (ويدعوها بها) وإرجاع الضمير إلى الغير وبناء الفعلين للفاعل فبعيد جداً؛ للزوم تفكيك الضمير في «باسمه» وحذف مفعول

الفعلين مع الغناء عنه بما ذكر، والمآل واحد. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٨٦.

٣ . في العيون: «اختره».

٤ . في «ف» والمعاني: «وهو».

٥ . في التوحيد والعيون والمعاني: «ولأنه».

٦ . التوحيد، ص ١٩١، ح ٤؛ عيون الأخبار، ج ١، ص ١٢٩، ح ٢٤؛ معاني الأخبار، ص ٢، ح ٢، وفي كلها عن أبيه، عن أحمد بن إدريس الوافي، ج ١، ص ٤٦٥، ح ٣٧٦؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦٣، ح ١٠٢، إلى قوله: «ويدعوها».

٧ . إشارة إلى السند المتقدم إلى ابن سنان؛ فإن ابن سنان الراوي عن أبي الحسن الرضا ١٤ هو محمد بن سنان الزاهري. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٨، الرقم ٨٨٨؛ رجال البرقي، ص ٥٤؛ رجال الطوسي، ص ٣٦٤، الرقم ٥٣٩٤.

٨ . في العيون: «سأله»، يعني الرضا ١٤. وفي المعاني: «سألت أبا الحسن الرضا ١٤».

٩ . التوحيد، ص ١٩٢، ح ٥؛ عيون الأخبار، ج ١، ص ١٢٩، ح ٢٥؛ معاني الأخبار، ص ٢، ح ١، وفي كلها عن أبيه، عن أحمد بن إدريس الوافي، ج ١، ص ٤٦٦، ح ٣٧٧.

١٠ . في «ألف» وحاشية «ف»: «عن».

١١ . في «ألف» وحاشية «يح، بس»: «زيد».

١٢ . في «ج، بس»: «اسم غير الله». وفي «بف» وشرح المازندراني والوافي والتوحيد: «اسم الله غير الله». قال المازندراني: «في بعض النسخ: «غيره» يعني اسم الله غير المسمى به، وهو الذات المقدسة».

مَخْلُوقٌ مَا خَلَا اللَّهَ، فَأَمَّا مَا عَبَّرْتَهُ<sup>١</sup> الْأَلْسُنُ<sup>٢</sup> أَوْ عَجَلَتِ<sup>٣</sup> الْأَيْدِي، فَهُوَ مَخْلُوقٌ،  
وَاللَّهُ غَايَةٌ مِنْ غَايَاهُ<sup>٤</sup>، وَالْمَعْيَا<sup>٥</sup> غَيْرُ الْغَايَةِ، وَالغَايَةُ مَوْصُوفَةٌ، وَكُلُّ مَوْصُوفٍ مَصْنُوعٌ،  
وَصَانِعُ الْأَشْيَاءِ غَيْرُ مَوْصُوفٍ بِحَدِّ مَسْمَى<sup>٦</sup>، لَمْ يَتَكُونَ<sup>٧</sup>؛ فَيُعْتَرَفُ<sup>٨</sup> كَيُنَوِّبِيَّتَهُ<sup>٩</sup> بِصَنِيعِ غَيْرِهِ،  
وَلَمْ يَتَنَاهَ<sup>١٠</sup> إِلَى غَايَةٍ إِلَّا كَانَتْ غَيْرَهُ، لَا يَزِلُ<sup>١١</sup> مَنْ فَيَهْمُ هَذَا..... ←

١. في التوحيد: «عبرت». وعبرته، أو عبَّرته بمعنى فسَّرته. أو عبَّرته من العبور بمعنى المرور. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٥٩؛ الوافي، ج ١، ص ٤٦٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٨٩؛ الصحاح، ج ٢، ص ٧٣٤-٧٣٤ (عبر).

٢. في التوحيد: «عنه».

٣. في التعليقة للداماد وشرح صدر المتألهين والمازندراني: «عملته». وفي التوحيد، ص ١٩٢: «ماملته».

٤. في التوحيد، ص ١٤٢: «فيه».

٥. هكذا في «ب، ض، بر، بس، بف» والتعليقة للداماد، وشرح المازندراني ومرآة العقول والتوحيد. وفي سائر النسخ والمطبوع: «غاية من غاياته». واختاره السيد بدر الدين في حاشيته، ص ٩٣ وقال: «ويريد به أن لفظة الجلالة غاية ونهاية مما تنتهي إليه العقول في معرفته عز وجل». وقال في المرأة، ج ٢، ص ٣٢: «صخفت غاياه بغاياته. وكذا في بعض النسخ أيضاً، أي علامة من علاماته» ثم قال: «الخامس: ما صحَّفه بعض الأفاضل؛ حيث قرأ: عانة من عاناه، أي الاسم ملابس من لابس». والمراد بـ «بعض الأفاضل» هو ميرزا رفيعا في حاشيته على الكافي، ص ٣٨٣. وفي «ج» وحاشية «بر»: «غايات». وفي «ف»: «الغايات». وفي حاشية «بر»: «غاياته».

٦. في «ب، ض، ف»، وحاشية «ج» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «المعني». وأورد في المرأة ثلاثة احتمالات: بالغين المعجمة، اسم الفاعل والمفعول من التفعيل. والمعنى المصطلح. وقال: «في بعض النسخ: والمعني، بالعين المهملة والنون، أي المقصود». وقرأ ميرزا رفيعا في حاشيته: «والمعني غير العانة، والعانة موصوفة»؛ وقال: «أي المقصود بالاسم المتوشل به إليه غير العانة، أي غير ما تتصوره وتعقله. والعانة موصوفة، أي كل ما تتصوره أو تعقله فتلابسه أو تسخره أو تهتمهم به أو هو ذيل مخلوق مأسور موصوف بصفات الممكن وتوابع الإمكان».

٧. «مسي» إما مضاف إليه أو صفة لحد، كما في التعليقة للداماد. وفي مرآة العقول: «قيل: هو خير بعد خير، أو خير مبتدأ محذوف».

٨. في التعليقة للداماد: «لم يكن». وفي شرح المازندراني: «لم يتكون، خير بعد خير لصانع الأشياء... ولم يتناه» خير ثالث.

٩. في «ج، ف، ب»، «بف» والوافي والتوحيد: «فتعرف».

١٠. في مرآة العقول والتوحيد: «كينوته». ١١. في «بر، بف»: «ولا يتناهي».

١٢. في «ض، بر» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي والتوحيد: «لا يذلل».

الْحَكْمُ<sup>١</sup> أبدأ، وَهُوَ التَّوْحِيدُ الْخَالِصُ، فَارْعَوْهُ<sup>٢</sup>، وَصَدَّقُوهُ، وَتَفَهَّمُوهُ بِإِذْنِ اللَّهِ.  
 مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَعْرِفُ اللَّهَ بِحِجَابٍ أَوْ بِصُورَةٍ أَوْ بِمِثَالٍ، فَهُوَ مُشْرِكٌ؛ لِأَنَّ حِجَابَهُ وَمِثَالَهُ  
 وَصُورَتَهُ<sup>٣</sup> غَيْرُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ وَاحِدٌ، مُتَّوَحَّدٌ، فَكَيْفَ<sup>٤</sup> يُوحِّدُهُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ عَرَفَهُ بِغَيْرِهِ؟! وَإِنَّمَا  
 عَرَفَ اللَّهُ مَنْ عَرَفَهُ بِاللَّهِ، فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِهِ، فَلَيْسَ يَعْرِفُهُ، إِنَّمَا<sup>٥</sup> يَعْرِفُ غَيْرَهُ، لَيْسَ<sup>٦</sup> بَيْنَ  
 الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ شَيْءٌ، وَاللَّهُ خَالِقُ<sup>٨</sup> الْأَشْيَاءِ لَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ، وَاللَّهُ يُسَمَّى بِأَسْمَائِهِ  
 وَهُوَ غَيْرُ أَسْمَائِهِ، وَالْأَسْمَاءُ<sup>٩</sup> غَيْرُهُ.<sup>١٠</sup>

### ١٦ - بَابُ مَعَانِي الْأَسْمَاءِ وَاشْتِقَاقِهَا

١ / ٣١٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ  
 جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ زَائِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:  
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ تَفْسِيرِ<sup>١١</sup> «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فَقَالَ<sup>١٢</sup>: «الْبَاءُ

- ١ . «هذا الحكم»، أي الحكمة من العلم، أو القضاء؛ فإنه جاء بالمعنيين. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٠١ (حكم).
- ٢ . في «ج، ض، ف، ب»، بر، بس، بفس؛ وشرح صدر المتألهين: «فادعوه». وفي «بس»: «فأرعوه». واحتمل في شرح المازندراني: «فأرعوه» من الإرعاء بمعنى الإصغاء. وفي التوحيد، ص ١٤٢: «فاعتقدوه». وقوله: «فأرعوه» من الرعاية بمعنى الحفظ أو الوفاء، أو فأرعوه من الإرعاء بمعنى الإصغاء، تقول: أرعيته سمعي، أي أصغيت إليه. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٩ (رعي)؛ التعليقة للداماد، ص ٢٦١.
- ٣ . في «ف»: «وصورته ومثاله». وفي التوحيد: «الحجاب والمثال والصورة».
- ٤ . في «ب، ج، ض، ب»، بر، بس، بفس؛ وشرح صدر المتألهين والوافي والتوحيد: «موحِّد».
- ٥ . في «ج، ض، ف، ب»، بفس، بفس، بفس؛ و«وكيف» . ٦ . في «بف»: «وإنما».
- ٧ . في «ف»: «وليس» . ٨ . في «ب» وحاشية «بف» والوافي: «خلق».
- ٩ . في شرح صدر المتألهين: «وأسماءه».
- ١٠ . التوحيد، ص ١٩٢، ح ٦، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله؛ وفيه، ص ١٤٢، ح ٧، بسنده عن خالد بن يزيد، مع زيادة في آخره.. الوافي، ج ١، ص ٤٦٦، ح ٣٧٨.
- ١١ . في المحاسن والتوحيد، ح ٢ والمعاني، ح ١ - «تفسير».
- ١٢ . هكذا في «بج» والمحاسن والتوحيد، ح ٢ والمعاني، ح ١ وتفسير العياشي وتفسير القمي. وفي سائر

بِهَاءِ اللَّهِ، وَالسَّيْنُ سَنَاءُ اللَّهِ، وَالْمِيمُ مَجْدُ اللَّهِ - وَرَوَى<sup>٤</sup> بَعْضُهُمْ<sup>٥</sup> الْمِيمُ مَلِكُ اللَّهِ - وَاللَّهُ إِلَهُ كُلِّ شَيْءٍ، الرَّحْمَنُ<sup>٦</sup> بِجَمِيعِ<sup>٧</sup> خَلْقِهِ، وَالرَّحِيمُ بِالْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً<sup>٨</sup>.

٣١٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>٩</sup> عَنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَاشْتِقَاقِهَا: اللَّهُ مِمَّا هُوَ مُشْتَقٌّ؟ فَقَالَ: يَا هِشَامُ، اللَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ إِلَهٍ<sup>١٠</sup>، وَالْإِلَهُ<sup>١١</sup> يَقْتَضِي مَالُوهَا، وَالْإِسْمُ غَيْرُ الْمُسْتَمَى، فَمَنْ عَبَدَ الْإِسْمَ دُونَ الْمَعْنَى، فَقَدْ كَفَرَ وَلَمْ يَعْبُدْ شَيْئاً؛ وَمَنْ عَبَدَ الْإِسْمَ وَالْمَعْنَى، فَقَدْ

﴿النسخ والمطبوع: «قال».

- ١ . في شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢: «البهاء، في اللغة الحسن. ولعل المراد به حسن معاملته مع عباده بالإيجاد والتقدير والأطراف والتدبير وإعطاء كل ما يليق به». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٨٨ (بهو).
- ٢ . في شرح المازندراني: «السناء - بالمد - الرفعة... والمراد بسناء الله: رفعته وشرفه بالذات على جميع الممكنات». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٨٣ (سنا).
- ٣ . «المجدة»: السعة في الكرم والجلال. وأصله من قولهم: مَجَدَتِ الإِبِلُ، إذا حصلت في مرعى كثير واسع. المفردات للراغب، ص ٧٦٠ (مجد).
- ٤ . في المحاسن: «وقال».
- ٥ . في المحاسن والتوحيد، ح ٢ والمعاني، ح ٢: - «الميم».
- ٦ . في «ب» والتعليقة للداماد والمحاسن والمعاني، ح ١ وتفسير القمي: «والرحمن».
- ٧ . في «ض» وحاشية «بح»: «لجميع».
- ٨ . المحاسن، ص ٢٣٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٣. وفي التوحيد، ص ٢٣٠، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي: معاني الأخبار، ص ٣، ح ١، بسنده عن القاسم بن يحيى. وفي تفسير القمي، ج ١، ص ٢٨؛ والتوحيد، ص ٢٣٠، ح ٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٣، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف يسير، وفيهما مع زيادة: تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٢، ح ١٨، عن عبدالله بن سنان، إلى قوله: «مجد الله»؛ وفيه، ح ١٩، عن أبي عبدالله<sup>٩</sup> من قوله: «الميم ملك الله» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٤٦٩، ح ٣٧٩.
- ٩ . وفي الكافي، ح ٢٣٦ والوافي: «قال: فقال لي».
- ١٠ . الظاهر أن «إله» فعال بمعنى المفعول. ومعنى «الإله» يقتضي مألوهاً؛ أن إطلاق هذا الاسم يقتضي أن يكون في الوجود ذات معبود يطلق عليه هذا الاسم. أو فعل ماض. أو مصدر، وعليه يكون معنى الجملة: أن العبادة تقتضي أن يكون في الوجود ذات معبود، لا يكفي فيها مجرد الاسم من دون أن يكون له المسمى. أنظر: الوافي، ج ١، ص ٣٤٧.
- ١١ . هكذا في «بف» والكافي، ح ٢٣٦ والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وإله».



أَشْرَكَ<sup>١</sup> وَعَبَدَ اثْنَيْنِ؛ وَمَنْ عَبَدَ الْمَعْنَى دُونَ الْإِسْمِ، فَذَلِكَ التَّوْحِيدُ، أَفْهَمْتَ يَا هِشَامُ؟. قَالَ: قُلْتُ<sup>٢</sup>: زِدْنِي، قَالَ: «لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ<sup>٣</sup> اسْمًا، فَلَوْ كَانَ الْإِسْمُ هُوَ الْمَسْمُومِي، لَكَانَ كُلُّ<sup>٤</sup> اسْمٍ مِنْهَا إِلَهًا<sup>٥</sup>، وَلَكِنَّ اللَّهَ مَعْنَى يَدُلُّ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَكُلُّهَا غَيْرُهُ. يَا هِشَامُ، الْخُبْزُ اسْمٌ لِلْمَأْكُولِ، وَالْمَاءُ اسْمٌ لِلْمَشْرُوبِ، وَالنَّوْبُ اسْمٌ لِلْمَلْبُوسِ، وَالنَّارُ اسْمٌ لِلْمَحْرُوقِ؛ أَفْهَمْتَ يَا هِشَامُ فَهَمَا تَدْفَعُ بِهِ وَتَنَاضِلُ<sup>٦</sup> بِهِ أَغْدَاءَنَا الْمُتَخَذِينَ<sup>٧</sup> مَعَ اللَّهِ<sup>٨</sup> عَزَّ وَجَلَّ غَيْرُهُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «نَفَعَكَ اللَّهُ بِهِ<sup>٩</sup> وَتَبَّتْكَ يَا هِشَامُ». قَالَ هِشَامُ<sup>١٠</sup>: «فَوَ اللَّهُ، مَا فَهَرْنِي أَحَدٌ فِي التَّوْحِيدِ حَتَّى<sup>١١</sup> قُمْتُ مَقَامِي هَذَا.»<sup>١٢</sup>

١ . في الكافي، ح ٢٣٦ والوافي: «كفر» . ٢ . في الكافي، ح ٢٣٦: «قلت».

٣ . في الكافي، ح ٢٣٦ والوافي: «إنَّ لله تسعة وتسعين».

٤ . في «ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «لكل».

٥ . في «بس»: «شيء». وفي حاشية «ج»: «اسم».

٦ . في «ب، ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «إله».

٧ . في «ب، ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف»: «تناقل». والمناقلة: المحادثة. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٤ (نقل).

٨ . وفي حاشية «ف»: «تقابل» و«تناقل». وفي حاشية «ض»: «تنازل». وفي التوحيد: «تأفر». وفي حاشية ميرزا فريعا، ص ٣٨٨ «تناقل به أعداءنا، أي تجعلهم متباشرين غير ناهضين للجدال وإن استنهبوا». وقال الفيض في الوافي: «تناضل، إنما يفتح التاء، بحذف إحدى التائين. أو بضمها، أي تجادل وتخاصم وتدافع». وانظر: النهاية، ج ٥، ص ٧٢ (نضل).

٩ . في «ب، ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «الملحدين». وفي الأخير: «الملحدين: العادلين عن دين الحق ومنهج الصواب، متخذين مع الله تعالى غيره، على تضمين معنى الأخذ». وفي الوافي: «والملاحدين».

١٠ . في التوحيد: «والملاحدين في الله والمشركين مع الله» بدل «المتخذين مع الله».

١١ . في «بس، بف»: «به».

١٢ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف» والكافي، ح ٢٣٦ والتوحيد والوافي. وفي بعض النسخ والمطبوع: «هشام».

١٣ . في حاشية «ج، ض»: «حين». ونقله المازندراني في شرحه واستظهره. وفي التوحيد: «حيثي حتى».

١٤ . الكافي، كتاب التوحيد، باب المعبود، ح ٢٣٦؛ وفي التوحيد، ص ٢٢٠، ح ١٣، بسنده عن الكليني. والوافي، ج ١، ص ٣٤٦، ح ٢٧٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٥٣، ح ٣٤٩٤٨، وفيه إلى قوله: «فذاك التوحيد».

٣١٤ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ: ١١٥/١

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سِئِلَ عَنْ مَعْنَى اللَّهِ، فَقَالَ: «أَشْتَوِلِي<sup>١</sup> عَلَى مَا دَقَّ وَجَلَّ»<sup>٢</sup>.

٣١٥ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ الرِّضَاءَ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَلَلَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ»<sup>٣</sup> فَقَالَ: «هَادٍ لِأَهْلِ السَّمَاءِ<sup>٤</sup>، وَهَادٍ لِأَهْلِ الْأَرْضِ».

● وَفِي رِوَايَةِ الْبَرْقِيِّ: «هُدَى<sup>٥</sup> مَنْ فِي السَّمَاءِ<sup>٦</sup>، وَهُدَى<sup>٧</sup> مَنْ فِي الْأَرْضِ»<sup>٨</sup>.

١ . في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٩: «قول عليه السلام: استولى، لعلّه من باب تفسير الشيء بلازمه؛ فإن معنى الإلهية يلزمه الاستيلاء على جميع الأشياء، دقيقتها وجليلها. وقيل: السؤال إنما كان عن مفهوم الاسم ومناطه، فأجاب عليه السلام بأن الاستيلاء على جميع الأشياء مناط العبودية بالحق لكل شيء».

أقول: الظاهر أنه سقط من الخبر شيء؛ لأنه مأخوذ من كتاب البرقي وروى في المحاسن بهذا السند بعينه عن القاسم، عن جدّه الحسن، عن أبي الحسن موسى عليه السلام وسئل عن قوله الله: «عَلَى الْفَرْشِ اشْتَوَى» [طه (٢٠): ٥] فقال: استولى على ما دقّ وجلّ، وروى الطبرسي في الاحتجاج هكذا، فلا يحتاج إلى هذه التكلفات؛ إذ أكثر المفسّرين فسروا الاستواء بمعنى الاستيلاء، وقد حقّقنا في مواضع من كتبنا أنّ العرش يطلق على جميع مخلوقاته سبحانه، وهذا أحد إطلاقاته لظهور وجوده وعلمه وقدرته في جميعها. وهذا من الكلينيّ غريب، ولعلّه من النسخ».

٢ . المحاسن، ص ٢٣٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٢. وفي التوحيد، ص ٢٣٠، ح ٤؛ ومعاني الأخبار، ص ٤، ح ١، بسند آخر عن القاسم بن يحيى. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢١، ح ١٥، عن الحسن بن خرزاد، عن الصادق عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٤٧٠، ح ٣٨٠.

٣ . النور (٢٤): ٣٥. ٤ . في «ض» وشرح صدر المتألّهين: «السموات».

٥ . في حاشية «ف»: «هاده». وفي الوافي: «هادي».

٦ . في «ض» وحاشية «ف» والتوحيد والمعاني: «السموات».

٧ . في حاشية «ف»: «هاده». وفي الوافي: «وهادي».

٨ . التوحيد، ص ١٥٥، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ١٥، ح ٦، بسند فيهما عن يعقوب بن يزيد. الوافي، ص

٣١٦ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ فَضِيلِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَنْفُورٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «مَنْ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ»<sup>١</sup> وَوَلَّتْ؟ أَمَا الْأَوَّلُ، فَقَدْ عَزَلْتَاهُ، وَأَمَا الْآخِرُ، فَهَبْتِنَا لَنَا تَفْسِيرَهُ.

فَقَالَ: إِنَّهُ لَهَيْسَ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يَسْبُدَ، أَوْ يَتَفَتَّرَ، أَوْ يَدْخُلَهُ الشَّفِيزُ<sup>٢</sup> وَالرُّوَالُ، أَوْ يَنْتَقِلَ مِنْ لَوْحٍ إِلَى لَوْحٍ، وَمِنْ هَيْبَةٍ إِلَى هَيْبَةٍ، وَمِنْ صَفَةٍ إِلَى صَفَةٍ، وَمِنْ زِيَادَةٍ إِلَى نَقْصَانٍ، وَمِنْ نَقْصَانٍ إِلَى زِيَادَةٍ إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ بِحَالَةٍ وَاحِدَةٍ، هُوَ الْأَوَّلُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ الْآخِرُ عَلَى مَا لَمْ يَزَلْ، وَلَا تَخْتَلِفُ<sup>٣</sup> عَلَيْهِ الصِّفَاتُ وَالْأَسْمَاءُ كَمَا تَخْتَلِفُ عَلَى غَيْرِهِ، مِثْلَ الْإِنْسَانِ الَّذِي يَكُونُ تَرَابًا مَرَّةً، وَمَرَّةً لَحْمًا<sup>٤</sup> وَمَرَّةً وَفَاتًا<sup>٥</sup> وَزَمِيمًا<sup>٦</sup>، وَكَالْهَسْرِ<sup>٧</sup> الَّذِي يَكُونُ مَرَّةً.....

ج ١، ص ٤٧٠، ح ٣٨١ و ٣٨٢.

١ . في «بس»: - «أبي». وهو سهو، فقد روى صفوان بن يحيى، عن فضيل بن عثمان، عن ابن أبي يعفور نسي الكوفي، ح ١٥٨٥. هذا، وابن أبي يعفور، هو عبدالله بن أبي يعفور العبدي. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١٣، الرقم ٥٥٦، رجال الطوسي، ص ٢٣٠، الرقم ٣١٠٦.

٢ . الحديد (٥٧): ٣. في «ض»: «بفت».

٣ . هكذا في «ه». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بلا يبيده». وقوله: «بيده أي يهلك». أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٠ (بدا).

٤ . في «ض»: «بس»، «بف»، «وحاشية»، «ف»، «بع»، «والتوحيد»: «الغير». وفي شرح المازندراني، ج ٤، ص ١١: «وفي بعض النسخ: النسخ: الغير، وهو بالكسر اسم من غيبت الشيء فتغير، وهذا قريب مما في الأصل».

٥ . في التوحيد: «واحدة» بدل «بحالة واحدة».

٦ . في «بع»، «بر»، «بف» وشرح صدر المتألمين: «لا يختلف». وفي «بس»: «ولا يزال بحالة، لا تختلف» بدل «ولا يزال بحالة واحدة - إلى - ولا يختلف».

٧ . في التوحيد: «ومرّة».

٨ . «الزفاته: الخطام، وهو المتكسر من الأشياء اليابسة، وكل ما دق فكبير». أنظر: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٤ (رقت).

٩ . «الريم»: ما يلي من العظام. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٣٧ (رم).

١٠ . في التوحيد: «كالتمرة».

بَلْحَا<sup>١</sup>، وَمَرَّةٌ بَسْرَاءُ، وَمَرَّةٌ رُطْبَاءُ، وَمَرَّةٌ تَمْرَاءُ، فَتَتَبَدَّلُ<sup>٢</sup> عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ، وَاللَّهُ - جَلَّ وَعَزَّ - بِخِلَافِ ذَلِكَ<sup>٣</sup>.

١١٦/١ ٦ / ٣١٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ النَّبَانِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْأَوَّلِ<sup>٤</sup> وَالْآخِرِ، فَقَالَ: «الْأَوَّلُ لَا عَنْ أَوَّلٍ قَبْلَهُ، وَلَا عَنْ بَدْيٍ<sup>٥</sup> سَبَقَهُ، وَالْآخِرُ لَا عَنْ نِهَائِيَّةٍ كَمَا يُعْقَلُ مِنْ صِفَةِ<sup>٦</sup> الْمَخْلُوقِينَ، وَلَكِنْ قَدِيمٍ، أَوَّلٌ، آخِرٌ، لَمْ يَزَلْ، وَلَا يَزُولُ<sup>٧</sup>، بِلَا بَدْيٍ<sup>٨</sup>، وَلَا نِهَائِيَّةٍ<sup>٩</sup>، لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْحُدُوثُ، وَلَا يَحْوُلُ<sup>١٠</sup> مِنْ خَالٍ إِلَى خَالٍ، خَالِقٌ كُلِّ شَيْءٍ<sup>١١</sup>»<sup>١٢</sup>.

١ . التَّلِيحُ: قَبْلَ الْبَسْرِ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ التَّمْرِ طَلْعٌ، ثُمَّ خِلَالٌ، ثُمَّ تَلِيحٌ، ثُمَّ بَسْرٌ، ثُمَّ رُطْبٌ، ثُمَّ تَمْرٌ. الصَّحاحُ، ج ١، ص ٣٥٦ (بلح).

٢ . فِي «ض»: «فَتَبَدَّلَ». وَفِي «ف»: «وَتَبَدَّلَ». وَفِي «ب»: «بِح»، وَفِي «و»: «وَالْوَحِيدُ»: «فَتَبَدَّلَ».

٣ . التَّوْحِيدُ، ص ٣١٤، ح ٢، بِسَنَدِهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ . الْوَافِي، ج ١، ص ٤٧١، ح ٣٨٣.

٤ . فِي التَّوْحِيدِ وَالْمَعْنَى: «مِثْلُ عَنِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: هُوَ الْأَوَّلُ».

٥ . فِي التَّوْحِيدِ: «كَانَ».

٦ . فِي «ب»: «بَدْيِيَّةٌ». وَفِي الْوَافِي: «بَدْيِيَّةٌ». وَ«الْبَدْيَةُ» أَيْ الْإِبْتِدَاءُ. وَ«الْبَدْيِيَّةُ أَوْ الْبَدْيِيَّةُ» بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، أَيْ الْبَدَايَةُ؛ لِوُقُوعِهِ فِي مُقَابِلِ النِّهَائِيَّةِ، أَوْ الْكُلِّ بِمَعْنَى السَّيِّدِ الْأَوَّلِ فِي السِّيَادَةِ . وَالْمَرَادُ هَاهُنَا الْمَوْجِدُ وَالْعَلَّةُ . أَنْظَرُ:

شَرْحُ صَدْرِ الْمُتَالِهِينَ، ص ٢٩١؛ شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٤، ص ١٣؛ هِرَاةُ الْعُقُولِ، ج ٢، ص ٤١.

٧ . فِي «ج»: «ض»، بِحِجِّ بَرٍّ، وَالْوَافِي وَالْمَعْنَى: «آخِرٌ».

٨ . فِي الْمَعْنَى: «صِفَاتٌ». ٩ . فِي «ف»: «وَالْمَعْنَى: «وَأَخْرَجَ».

١٠ . فِي «بِح» وَالتَّوْحِيدِ وَالْمَعْنَى: «وَلَا يَزَالُ». ١١ . فِي «ب»: «بِلَا بَدْيِيَّةٍ».

١٢ . فِي شَرْحِ صَدْرِ الْمُتَالِهِينَ: «... فَهُوَ الْأَوَّلُ لَمْ يَزَلْ بِلَا أَوَّلٍ سَبَقَهُ وَلَا بَدَايَةَ لَهُ، وَهُوَ الْآخِرُ لِأَيُّزُولِ بِلَا آخِرٍ بَعْدَهُ وَلَا نِهَائِيَّةٍ لَهُ». وَفِي شَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ: «وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ - مِنْ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزُولُ - مُتَعَلِّقًا بِكُلِّ وَاحِدٍ، فَيُفِيدُ أَنَّهُ أَوَّلٌ عِنْدَ كَوْنِهِ آخِرًا، وَآخِرٌ عِنْدَ كَوْنِهِ أَوَّلًا».

١٣ . فِي «ف»: «بِح»، بِرٍّ: «لَا يَحْوُلُ» بِالتَّشْدِيدِ.

١٤ . قَوْلُهُ عليه السلام: «خَالِقٌ كُلِّ شَيْءٍ» تَأْكِيدٌ وَتَعْلِيلٌ وَكَلْبَرُهُانَ لِجَمِيعِ مَا ذَكَرَ . أَنْظَرُ: شَرْحُ صَدْرِ الْمُتَالِهِينَ، ص ٢٩١؛

شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٤، ص ١٤.

١٥ . التَّوْحِيدُ، ص ٣١٣، ح ١؛ وَمَعْنَى الْأَخْبَارِ، ص ١٢، ح ١، بِسَنَدِهِمَا عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ . الْوَافِي، ج ١، ص

٣١٨ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ<sup>١</sup> إِلَى أَبِي هَاشِمِ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ:  
كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى،  
لَهُ أَسْمَاءٌ وَصِفَاتٌ فِي كِتَابِهِ، وَأَسْمَاؤُهُ<sup>٢</sup> وَصِفَاتُهُ هِيَ<sup>٣</sup> هُوَ؟

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ لِهَذَا الْكَلَامِ وَجْهَيْنِ: إِنْ كُنْتَ تَقُولُ: «هِيَ<sup>٤</sup> هُوَ»، أَيْ إِنَّهُ ذُو  
عَدَبٍ وَكَثْرَةٍ، فَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ<sup>٥</sup>؛ وَإِنْ كُنْتَ تَقُولُ: هَذِهِ الصِّفَاتُ وَالْأَسْمَاءُ لَمْ تَزَلْ،  
فَإِنَّ «لَمْ تَزَلْ» مُخْتَمِلٌ مَعْنَيْنِ: فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ تَزَلْ عِنْدَهُ فِي عِلْمِهِ وَهُوَ مُسْتَجِيبٌ،  
فَنَعَمْ؛ وَإِنْ كُنْتَ تَقُولُ: لَمْ يَزَلْ تَصْوِيرُهَا وَهَجَاؤُهَا<sup>٦</sup> وَتَقَطُّعِ حُرُوفِهَا، فَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ  
يَكُونَ مَعَهُ شَيْءٌ غَيْرُهُ، بَلْ كَانَ اللَّهُ وَلَا خَلْقٌ، ثُمَّ خَلَقَهَا وَسَيَلَّتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ،  
يَنْضَرَّعُونَ<sup>٧</sup> بِهَا إِلَيْهِ، وَيَعْبُدُونَهُ وَهِيَ ذِكْرُهُ<sup>٨</sup>، وَكَانَ اللَّهُ وَلَا ذِكْرٌ<sup>٩</sup>، وَالْمَذْكُورُ<sup>١٠</sup> بِالذِّكْرِ هُوَ  
اللَّهُ الْقَدِيمُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ، وَالْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ مَخْلُوقَاتٌ وَالْمَعْنَى<sup>١١</sup>، وَالْمَعْنَى بِهَا هُوَ

«ص ٤٧٢، ح ٣٨٤»

- ١ . في «ب»: «يرفعه».
- ٢ . في التوحيد: «فأسماؤه».
- ٣ . في حاشية «ف»: «هما».
- ٤ . في «ف»: «علوًا كبيرًا».
- ٥ . «الهجاء»: تقطيع اللفظة بحروفها، تقول: هجوت الحروف، أي عدتها وتلفظت بها واحداً بعد واحد.  
أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٥٣ (هجو)؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٨.
- ٦ . في «ج»: «وحاشية «ض»: «متضرعون». وفي «بر»: «وينضرعون».
- ٧ . قرأها السيد الداماد والمازندراني: الذِّكْرَةُ، وهي في اللغة بمعنى الذِّكْرَى تقيض النسيان. والمراد بها هانها ما  
به الذِّكْرَى، وهو آلتها. قال في الوافي: «فيه تكلف؛ لفقد التاء فيما بعده». ونسب السيد ما في المتن إلى  
التصحيح، كما جعله المازندراني محتملاً. التعليل للداماد، ص ٢٦٧؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٨؛ الوافي،  
ج ١، ص ٤٧٤. وانظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٦٤ (ذكر).
- ٨ . في حاشية «ف»: «وقد ذكره».
- ٩ . في «بج»: «أو المذكور».
- ١٠ . «الواو» في «والمعاني» بمعنى مع، أو للعطف على الأسماء والصفات، فهو مبتدأ خبره محذوف، أي المعاني  
مخلوقة، أو للعطف على «مخلوقات» فهو خبر للصفات، كما أن «مخلوقات» خبر للأسماء، أي الأسماء  
مخلوقات والصفات هي المعاني، أو لعطف الجملة، فهو مبتدأ خبره «هو الله» و «المعنى بها» عطف لتفسير لها.

اللَّهُ الَّذِي لَا يَلِيْقُ بِهِ الْإِخْتِلَافُ وَلَا الْإِنْتِلَافُ، وَأَمَّا يَخْتَلِفُ وَيَأْتِلِفُ الْمُتَجَزِّي، فَلَا يَقَالُ: اللَّهُ مُؤْتَلِفٌ<sup>٢</sup>، وَلَا اللَّهُ قَلِيلٌ<sup>٣</sup> وَلَا كَثِيرٌ، وَلَكِنَّهُ الْقَدِيمُ فِي ذَاتِهِ؛ لِأَنَّ مَا سِوَى الْوَاحِدِ مُتَجَزِّيٌ، وَاللَّهُ وَاحِدٌ، لَا مُتَجَزِّيٌ وَلَا مُتَوَهَّمٌ بِالْقَلَّةِ وَالكَثْرَةِ، وَكُلُّ مُتَجَزِّيٍّ أَوْ مُتَوَهَّمٍ بِالْقَلَّةِ وَالكَثْرَةِ، فَهُوَ مَخْلُوقٌ ذَالٌ عَلَى خَالِقٍ لَهُ؛ فَقَوْلُكَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدِيرٌ» خَبَرَتْ<sup>٤</sup> أَنَّهُ لَا يَعْجِزُهُ شَيْءٌ، فَتَفَنَيْتَ بِالْكَلِمَةِ الْعَجْزَ، وَجَعَلْتَ الْعَجْزَ سِوَاهُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: «عَالِمٌ» إِنَّمَا نَفَيْتَ بِالْكَلِمَةِ الْجَهْلَ، وَجَعَلْتَ الْجَهْلَ سِوَاهُ، وَإِذَا أَفْتَى اللَّهُ الْأَشْيَاءَ، أَفْتَى الصُّورَةَ<sup>٥</sup> وَالْهَيْجَاءَ وَالتَّقْطِيعَ<sup>٦</sup>، وَلَا يَزَالُ مَنْ لَمْ يَزَلْ عَالِمًا.

فَقَالَ الرَّجُلُ: فَكَيْفَ<sup>٧</sup> سَمَيْنَا<sup>٨</sup> رَبَّنَا سَمِيْعًا؟ فَقَالَ: «لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مَا يَذْرُكُ بِالْأَسْمَاعِ، وَلَمْ نَصِفْهُ بِالسَّمْعِ الْمَعْقُولِ فِي الرَّأْسِ<sup>٩</sup>».

وَكَذَلِكَ سَمَيْنَاهُ بِصِيْرًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مَا يَذْرُكُ بِالْأَبْصَارِ مِنْ لَوْنٍ أَوْ سُخْصِ

« وفي التوحيد وبعض النسخ، على ما في التعليقة للدماماد وشرح المازندراني بدون الواو وبالإضافة. وهو الصحيح عند السيد الدماماد، والأظهر عند المازندراني. أنظر شروح الكافي.

١. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «وتألف». ٢. في شرح صدر المتألهين: «الله مختلف ولا مؤتلف». ٣. «ولا الله قليل» إنا معطوفة على صدر الجملة المنفية السابقة، وهذه الجملة كأنها كالتعليل لها. أو عطف على متعلق القول منها. أنظر: التعليقة للدماماد، ص ٢٦٨؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٩.

٤. في «بف» - «لا».

٥. في «ف»: «متوهم أو متجزئ». وفي التوحيد: «ومتوهم».

٦. في شرح المازندراني: «خبرت، أي خبرت به على حذف العائد. قال الجوهرى: أخبرته بكذا وخبرته بمعنى». وانظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٤١ (خير).

٧. في «ض» والتوحيد: «فإذا».

٨. في التوحيد: «الصور».

٩. في التوحيد: «ولا ينقطع» ١٠. في «بس» والتوحيد: «كيف».

١١. في التوحيد: «سُمي».

١٢. «المعقول في الرأس» أي المحبوس فيه، أو الذي تتعقله في الرأس ونحكم بأنه فيه. أنظر: شرح صدر

المتألهين، ص ٢٩٢؛ مرآة المعقول، ج ٢، ص ٤٥.

أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَمْ نَصِفْهُ<sup>١</sup> بِبَصَرٍ لَخَطَّةٍ<sup>٢</sup> الْعَيْنِ.

وَكَذَلِكَ سَمَّيْنَاهُ لَطِيفًا؛ لِعِلْمِهِ بِالشَّيْءِ اللَّطِيفِ مِثْلِ البَعُوضَةِ وَأَخْفَى<sup>٣</sup> مِنْ ذَلِكَ، وَمَوْضِعِ الشُّوْءِ<sup>٤</sup> مِنْهَا، وَالْعَقْلِ وَالشَّهْوَةِ؛ لِلسَّفَادِ<sup>٥</sup> وَالْحَدَبِ<sup>٦</sup> عَلَى نَسْلِهَا، وَإِقَامِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ،<sup>٧</sup> وَنَقْلِهَا الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ إِلَى أَوْلَادِهَا فِي الْجِبَالِ وَالْمَفَاوِزِ<sup>٨</sup> وَالْأَوْدِيَةِ وَالْقِفَارِ<sup>٩</sup>، فَعَلِمْنَا أَنَّ خَالِقَهَا لَطِيفٌ بِلا كَيْفٍ، وَإِنَّمَا الكَيْفِيَّةُ لِلْمَخْلُوقِ الْمُكْتَفِي.

وَكَذَلِكَ سَمَّيْنَاهُ رَبَّنَا<sup>١٠</sup> قَوِيًّا لَا بِقُوَّةِ البَطْنِشِ<sup>١١</sup> الْمَعْرُوفِ مِنْ..... ←

١ . في «بح»: «فلم نصفه».

٢ . في التوحيد: «نظر لحظ».

٣ . في التوحيد: «وأخفر».

٤ . «الشوء» من نشأ ينشأ، بمعنى النماء. وفي التوحيد: «الشق» وضبطه السيد الداماد: «الشيوة» بمعنى السكر؛ لاقرانه بالعقل. وهو المنسوب إلى بعض النسخ عند المازندراني، وإلى التكلّف عند الفيض. وضبطه المازندراني: «النشوء»، والمجلسي: «النشؤ» واحتمل «النشأة»، وهو غير صحيح عند السيد الداماد. و«الشيوة»: جمع الشيوة بمعنى شمّ الريح. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٦٩؛ شرح صدر المتألهين، ص ٢٩٢؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٤؛ الوافي، ج ١، ص ٤٧٤؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٥؛ المغرب، ص ٤٥١ (نشأ).

٥ . في «ج، ف، ب، س»: «للسفاد». وفي التوحيد: «والسفاد». و«البيفاد» - بكسر السين -: نزو الذكر على الأنثى، أي وبه ونهوضه عليها. وفي بعض النسخ «للسفاد» وهو إما من تحريف الناسخين، أو لتنبيه على أنّ الشهوة علّة للفساد، وأنّ السفاد ينبوع الفساد، وشهوة السفاد في الحقيقة هي شهوة الفساد. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٨٩ (سغد)؛ التعليقة للداماد، ص ٢٧٠؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٥.

٦ . «الحدب»: التعطف والشفقة. يقال: حدب فلان على فلان يتحدّب حدباً، أي تعطف وحننا عليه. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٣٠١ (حدب).

٧ . في التوحيد: «وفهام بعضها عن بعض». وفي التعليقة للداماد: «أي كون بعضها مقبياً قواماً على بعضها قوياً عليه قاتماً بأمره، حافظاً لأحواله».

٨ . المفاز والمفازة: البرية القفر. والجمع: المفاوز. سميت بذلك لأنها مهلكة؛ من فوز، إذا مات. وقيل: سميت تفاضلاً من الفوز بمعنى النجاة. النهاية، ج ٣، ص ٤٧٨ (فوز).

٩ . «القيفار»: جمع القفر، وهو مفازة وأرض خالية لا ماء فيها ولا نبات. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧٩٧ (قفر).

١٠ . في «ف»: «سمّيناه ربنا».

١١ . «البطنش»: الأخذ الشديد عند ثوران الغضب، بالإضافة لامية. أو السطوة وقوة التعلّق بالشيء وأخذه على الشدة، بالإضافة لبيانية. أنظر: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٦٧ (بطش)؛ التعليقة للداماد، ص ٢٧١.

المخلوق<sup>١</sup>، ولَوْ كَانَتْ قُوَّتُهُ قُوَّةَ البَطْنِ المَمْرُوفِ مِنَ المَخْلُوقِ<sup>٢</sup>، لَوَقَعَ التَّشْبِيهَ،  
وَلَاخْتَمَلَ الرِّيَاذَةَ، وَمَا اخْتَمَلَ الرِّيَاذَةَ اخْتَمَلَ التَّقْصَانَ، وَمَا كَانَ نَاقِصًا كَانَ غَيْرَ قَدِيمٍ،  
وَمَا كَانَ غَيْرَ قَدِيمٍ كَانَ عَاجِزًا، فَرُبْنَا - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَا شِبْهَ لَهُ<sup>٣</sup> وَلَا صِدْدٌ، وَلَا بِنْدٌ وَلَا  
كَيْفٌ، وَلَا نِهَآيَةَ، وَلَا تَبْصَارَ بَصَرٍ<sup>٤</sup>، وَمَحَرَّمٌ عَلَى القُلُوبِ أَنْ تُحْتَمَلَهُ، وَعَلَى الأَوْهَامِ أَنْ  
تُحَدَّهَ، وَعَلَى الضَّمَائِرِ أَنْ تُكُونَهُ<sup>٥</sup>، جَلَّ وَعَزَّ عَنِ إِذَاتِ<sup>٦</sup> خَلْقِهِ، سَمَاتِ<sup>٧</sup> بَرِيَّتِهِ، وَتَعَالَى عَنِ  
ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا<sup>٨</sup>.

١ . في «ب»: «الخلق».

٢ . في «ب، ج، ف، بر» وحاشية «ض، بس» والتوحيد: «الخلق».

٣ . في «بر»: «لا شبيه» بدل «لا شبه له» . ٤ . في حاشية «ض»: «+«له».

٥ . الـيَدَةُ: مثل الشيء في الحقيقة الذي يضاذه في أموره ويناديه، أي يخالفه. النهاية، ج ٥، ص ٢٥ (ندد).

٦ . في «ب، ف، بح»: «ولا يبصر ببصر». وفي «بس» وحاشية «ج» والتعليق للداماد وشرح صدر المتألمين: «ولا

ببصار بصر». وفي «ج» وحاشية «بح» وشرح المازندراني: «ولا يبصار بصر». وفي «بف»: «ولا يبصر ببصر».

وفي «مرأة العقول»: «ولا يبصار ببصر». وفي التوحيد: «لا أقطار محرم» بدل «لا تبصار بصر ومحرم».

٧ . في التوحيد: «تكتيفه».

٨ . «الإذات» بكسر الهمزة بمعنى الأثقال والأحمال، جمع «إذة» وأصلها الواد بمعنى الشغل. أو هي جمع

«الأدي» بمعنى الأبهة والعُدَّة. أو هي لفظة مفردة معناها المعونة، وهي في الأصل مصدر «أديته» أي أعتته.

قاله السيد الداماد، ثم نسب إلى التحريف والتصحيف ما في بعض النسخ: «عن ذات خلقه». ثم ردّ قراءته بفتح

الهمزة وتفسيره بالآلة بقوله: «وفي ذلك مع القصور عن إفادة معنى شديد ذهول عن أن «الأداة» بمعنى الآلة

هي بالتاء المدوّرة المقلوّبة في الوقف هاء». وأجاب عنه المازندراني بعد ما قرأها بالفتح وفسره بالآلة بقوله:

«الأمر فيه هين، سيما إذا كان المقصود رعاية المناسبة بينها وبين السمات». وهو مؤيد لقراءة السيد كما

لا يخفى.

وقرأه ميرزا رفيعا: «آداب خلقه». ثم نقل عن بعض النسخ: «عن أداة خلقه» وقال: «أدى ألهمم التي يفعلون

ويحتاجون في أفعالهم إليها». وهكذا قرأه وفسره العلامة المجلسي. أنظر: التعليق للداماد، ص ٢٧١؛ حاشية

ميرزا رفيعا؛ ص ٣٩٧؛ شرح المازندراني، ج ٤؛ ص ٢٨؛ «مرأة العقول»، ج ٢، ص ٤٨؛ الوافي، ج ١، ص ٤٧٥؛

القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٥٣ (أود).

٩ . «السمات»: جمع السمة بمعنى العلامة. أنظر: المصباح المتيز، ص ٦٦٠ (وسم).

١٠ . التوحيد، ص ١٩٣، ج ٧، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي، عن محمد بن بشر، عن أبي هاشم



٣١٩ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ؟  
فَقَالَ: مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «حَدِّثْهُ!» فَقَالَ الرَّجُلُ: كَيْفَ أَقُولُ؟ قَالَ: «  
قُلْ: اللَّهُ أَكْبَرُ<sup>١</sup> مِنْ أَنْ يُوصَفَ»<sup>٤</sup>.

٣٢٠ / ٩ . وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مَرْوَكِ بْنِ

عَبِيدٍ، عَنْ جَمْعِ بْنِ عُمَيْرٍ<sup>٦</sup>، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَيُّ شَيْءٍ اللَّهُ<sup>٧</sup> أَكْبَرُ<sup>٨</sup>؟» فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ،  
فَقَالَ: «وَكَانَ تَمَّ شَيْءٌ؛ فَيَكُونُ<sup>٩</sup> أَكْبَرُ مِنْهُ؟» فَقُلْتُ: «فَمَا<sup>١٠</sup> هُوَ؟»..... ←

٥٥ الجعفري . الوافي، ج ١، ص ٤٧٢، ح ٣٨٥؛ البحار، ج ٥٧، ص ٨٢، ذيل ح ٦٢.

١ . «حدِّثته» بالشديد من التحديد، أي جعلت عظمته متحددة بكونه سبحانه أكبر من كل شيء . أو بالتخفيف من الحدِّ، بمعنى الشرح، أي شرحت عظمته وكنه كبريائه . واختار السيد الداماد الأول وقال: «هذا أولى وأبلغ وأقرب وأنسب» . انظر: التعليقة للداماد، ص ٢٧٤؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٠، الوافي، ج ١، ص ٤٧٦.

٢ . في «ض» والتوحيد والمعاني: «فقال» . ٣ . في «ب، ج، بس، بف»: «وأكبر» .

٤ . التوحيد، ص ٣١٢، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ١١، ح ٢، بسنده فيهما عن سهل بن زياد . الوافي، ج ١، ص ٤٧٥، ح ٣٨٦؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٩١، ح ٩٠٨٥ .

٥ . في شرح المازندراني: «ورواه، أي روى مضمون الحديث المذكور» .

٦ . في «ب»: «جميع بن عبيد بن عمير» . والخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٢٤١، ح ٢٢٥، عن مروك بن عبيد، عن جميع بن عمر، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام . ورواه في المحاسن، ص ٣٢٩، ح ٨٧، أيضاً مع اختلاف يسر عن يعقوب بن يزيد، عن مروك بن عبيد، عن جميع بن عمرو، عن أبي عبد الله عليه السلام . هذا، والخبر أورده المجلسي عليه السلام في البحار، ج ٩، ص ٢١٨، ح ١، نقلاً من التوحيد ومعاني الأخبار، وفي ذيله نقلاً من المحاسن، وفيه: «عمرو بن جميع» . و عمرو بن جميع هو المذكور في كتب الرجال . راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٨، الرقم ٧٦٩؛ رجال البرقي، ص ٣٥؛ رجال الكشي، ص ٣٩٠، الرقم ٧٣٣؛ رجال الطوسي، ص ٢١٥، الرقم ٣٥١٧؛ الفهرست للطوسي، ص ٣١٧، الرقم ٤٨٩ .

٧ . في «ب، بف»: «- الله» . ٨ . في «ف»: «+ منه» .

٩ . في حاشية «ض» وحاشية شرح صدر المتألهين: «+ الله» .

١٠ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والتوحيد والمعاني والوافي

قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يُوصَفَ»<sup>١</sup>.

٣٢١ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

الْحَكَمِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ «سُبْحَانَ اللَّهِ» فَقَالَ: «أَنْفَعُ لِلَّهِ»<sup>٢</sup>.

٣٢٢ / ١١ . أَحْمَدُ بْنُ مَهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ<sup>٣</sup>، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

٥٥ الوسائل . وفي المطبوع: «وما».

١ . في «ف»: «فقال عليه السلام». وفي شرح صدر المتألهين والمحاسن: «فقال».

٢ . المحاسن، ص ٢٤١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٢٥ عن مروك بن عبيد، عن جميع بن عمر، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ٣٢٩، كتاب العلل، ح ٨٧، بسنده عن مروك بن عبيد، عن جميع بن عمرو، عن رواه، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي التوحيد، ص ٣١٣، ح ٢؛ ومعاني الأخبار، ص ١١، ح ١، بسندها عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبيه، عن مروك بن عبيد. [ولا يبعد زيادة «عن أبيه» في السند؛ فإنّ الوارد في عدّة من الأستاد رواية «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى» عن مروك بن عبيد. ولم نجد توسّط والد أحمد بينه وبين مروك في غير سند هذا الخبر. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٢٩٩ و ص ٥٧٤]. الوافي، ج ١، ص ٤٧٥، ح ٣٨٧؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٩١، ح ٩٠٨٤.

٣ . في المعاني: «+ معنى». وفي تفسير العياشي: «+ قول الله».

٤ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، ي، ح، بر، بس، بف» والتعليقة للدّاماد، وشرح المازندراني ومرآة العقول وجميع المصادر. وفي المطبوع: «أنفة [ب] الله». وقوله: «أنفة لله» أي تنزيه لذاته الأحديّة عن كلّ ما لا يليق بجنابه، أو استنكافه تعالى عمّا لا يليق به وتنزيهه عمّا لا يجوز له، يقال: أَيْفَ من الشيء، إذا استنكف عنه وكرهه وشرفت نفسه عنه. والمراد التنزيه المطلق. أنظر: التعليقة للدّاماد، ص ٢٧٦؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣١-٣٢؛ الوافي، ج ١، ص ٤٧٦؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٩؛ لسان العرب، ج ٩، ص ١٥ (أنف).

٥ . الكافي، كتاب الصلاة، باب أدنى ما يجزئ من التسبيح...، ضمن ح ٥٠٥٣، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة، عن هشام بن الحكم. وفي التوحيد، ص ٣١٢، ح ٢؛ ومعاني الأخبار، ص ٩، ح ١، بسندهما عن عليّ بن إبراهيم. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٧٦، ح ٢، عن هشام بن الحكم. الوافي، ج ١، ص ٤٧٦، ح ٣٨٨.

٦ . في «ب»: «الحسيني» وهو سهو. وعبد العظيم هذا، هو عبد العظيم بن عبد الله بن عليّ بن الحسن بن زيد بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، راجع: رجال النجاشي، ص ٢٤٧، الرقم ٣٦٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٧٤، الرقم ٥٤٩.

أَشْبَاهُ، عَنْ سُلَيْمَانَ مَوْلَى طِرْبَالٍ، عَنْ هِشَامِ الْجَوَالِقِيِّ، قَالَ:  
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «سُبْحَانَ اللَّهِ»<sup>١</sup>: مَا يُعْنَى بِهِ؟ قَالَ:  
«تَنْزِيهِهُ»<sup>٢</sup>.

١٢ / ٣٢٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛  
وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى جَمِيعاً، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ  
الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام: مَا مَعْنَى «الْوَاحِدِ»؟ فَقَالَ: «اجْتِمَاعُ الْأَلْسِنِ عَلَيْهِ  
بِالْوَحْدَانِيَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَيْسَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لِيَقُولُوا اللَّهُ»<sup>٣</sup>.

## ١٧ - بَابٌ آخَرٌ وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ فِيهِ زِيَادَةٌ وَهُوَ

الْفَرْقُ مَا بَيْنَ الْمَعْنَى الَّتِي تَحْتَ أَسْمَاءِ اللَّهِ  
وَأَسْمَاءِ الْمَخْلُوقِينَ

١ / ٣٢٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُخْتَارِ الْهَمْدَانِيِّ<sup>٤</sup>؛

١ . يوسف (١٢): (١٠٨؛ المؤمنون (٢٣): ٩١؛ ومواضع أخر.

٢ . في «ب، يع، بس، بف» وحاشية «ف» وشرح صدر المتألهين وحاشية ميرزا رفيعا والمعاني والوافي: «تنزيه».

٣ . التوحيد، ص ٣١٢، ح ٣، بسنده عن عبد العظيم بن عبدالله الحسيني عليه السلام؛ معاني الأخبار، ص ٩، ح ٢، بسنده عن علي بن أسباط. راجع: التوحيد، ص ٣١١ ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ٩، ح ٣. الوافي، ج ١، ص ٤٧٦، ح ٣٨٩.

٤ . في حاشية «ف» و«اجتماع». وفي التوحيد: «قال: الذي اجتماع» بدل «فقال: إجماع».

٥ . في التوحيد: «بالتوحيد كما قال الله» بدل «بالوحدانية كقوله تعالى».

٦ . الزخرف (٤٣): ٨٧.

٧ . التوحيد، ص ٨٣، ح ٢، بسنده عن الكليني، عن علي بن محمد ومحمد بن الحسن جميعاً، عن سهل بن زياد، عن أبي هاشم الجعفري. الوافي، ج ١، ص ٤٧٧، ح ٣٩٠.

٨ . في «ألف، ج، يع»: «الهمداني». والرجل بهذا العنوان غير مذكور في كتب الرجال، إلا أن الشيخ الطوسي «

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعاً، عَنِ الْفَتْحِ بْنِ  
يَزِيدَ الْجُرْجَانِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ، السَّمِيعُ الْبَصِيرُ،  
الْوَاحِدُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ» لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ◊ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ<sup>١</sup>، لَوْ كَانَ كَمَا يَقُولُ  
الْمُشَبِّهُةُ<sup>٢</sup>، لَمْ يَعْرِفِ<sup>٣</sup> الْخَالِقَ مِنَ الْمَخْلُوقِ، وَلَا الْمُنْشِئُ مِنَ الْمُنْشَأِ لِكِنَّةِ<sup>٤</sup> الْمُنْشِئِ<sup>٥</sup>،  
فَرَّقَ<sup>٦</sup> بَيْنَ مَنْ جَسَمَهُ<sup>٧</sup> وَصَوْرَهُ وَأَنْشَأَهُ؛ إِذْ كَانَ لَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ، وَلَا يُشَبَّهِهُ هُوَ شَيْئاً.  
قُلْتُ: أَجَلٌ - جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ - لِكِنَّتِكَ قُلْتُ: الْأَحَدُ الصَّمَدُ، وَقُلْتُ: لَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ،  
وَاللَّهُ وَاحِدٌ، وَالإِنْسَانُ وَاحِدٌ، أَلَيْسَ قَدْ تَشَابَهَتِ الْوُحْدَانِيَّةُ؟

ذكر في الفهرست، ص ٣٦٧، الرقم ٥٧٥، المختار بن بلال بن المختار بن أبي عبيد راوياً لكتاب فتح بن يزيد؛  
وذكر في رجاله، ص ٤٣٧، الرقم ٦٢٥٨، المختار بن بلال (هلال خ ل) بن المختار بن أبي عبيد وقال: «روى  
عن فتح بن يزيد الجرجاني، روى عنه الصفار». فمن المحتمل اتحاد العنوانين ووقوع التصحيف، أو  
الاختصار في النسب في أحدهما، فتأمل.

١. اختلفوا فيه أنه الرضا عليه السلام؛ لما رواه في عيون الأخبار، أو الثالث عليه السلام كما يلوح من كشف الغمّة، أنظر: التعلّيق  
للدّاماد، ص ٢٧٨؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٦؛ الوافي، ج ١، ص ٤٨٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٥٠.  
٢. الإخلاص (١١٢): ٣ و ٤. وفي التوحيد، ص ١٨٥ والعيون: «منشئ الأشياء، ومجسم الأجسام، ومصوّر  
الصور». ونقل هذه الزيادة السيّد بدرالدين في حاشيته، ص ٩٥ عن نسخة أقلّ اعتماداً عليه، وقال: «وهذا هو  
الصواب، فكأنه ساقط من البين».

٣. في شرح المازندراني والوافي نقلاً عن بعض نسخ الكافي: «ولو».

٤. في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» والوافي: «لو كان كما يقول المشبّهة».

٥. في «ف، ب، ج»: «لم يفرق».

٦. في «ف»: «ولكن».

٧. في الوافي: «لكنه المنشئ، إما كلام تام وما بعده كلام آخر. أو المنشئ، بدل من الضمير وما بعده خبره».

٨. «فرق» اسم عند صدر المتألّهين، وإذّه تعليل. وفعل ماض من التفريق عند المازندراني، وإذّه يحتمل  
الظرفيّة والتعليل. وكلاهما محتمل عند الفيض والمجلسي.

٩. «بين من جسّمه» أي بينه وبين من جسّمه. أو فرّق بين مجموعاته بحيث لا يشبهه شيء منها بمماثلة. أنظر:  
شرح صدر المتألّهين، ج ٣، ص ٢٨٠؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٥١.

قَالَ: وَيَا فَتْحُ، أَحَلَّتْ<sup>١</sup> - ثَبَّتَكَ اللهُ - إِنَّمَا التَّشْبِيهُ فِي الْمَعَانِي، فَأَمَّا<sup>٢</sup> فِي الْأَسْمَاءِ، فَهِيَ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ دَلَالَةٌ<sup>٣</sup> عَلَى الْمَسْمَى، وَذَلِكَ<sup>٤</sup> أَنَّ الْإِنْسَانَ وَإِنْ قِيلَ<sup>٥</sup>: وَاحِدٌ، فَإِنَّهُ يُخْبِرُ أَنَّهُ جُثَّةٌ وَاحِدَةٌ وَلَيْسَ بِإِثْنَيْنِ<sup>٦</sup>، وَالْإِنْسَانُ نَفْسُهُ<sup>٧</sup> لَيْسَ بِوَاحِدٍ؛ لِأَنَّ أَعْضَاءَهُ مُخْتَلِفَةٌ، وَالْوَانَةُ مُخْتَلِفَةٌ<sup>٨</sup>، وَمَنْ الْوَانَةُ مُخْتَلِفَةٌ غَيْرَ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَجْزَاءٌ مُجْزَأَةٌ لَيْسَتْ بِسَوَاءٍ؛ دَمُهُ غَيْرُ لَحْمِهِ، وَلَحْمُهُ غَيْرُ دَمِهِ، وَعَصَبُهُ غَيْرُ عُرْوِقِهِ، وَسَعْرُهُ غَيْرُ بَشَرِهِ<sup>٩</sup>، وَسَوَادُهُ غَيْرُ بَيَاضِهِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ جَمِيعِ الْخَلْقِ؛ فَالْإِنْسَانُ وَاحِدٌ فِي الْإِسْمِ<sup>١٠</sup>، وَلَا وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى، وَاللَّهُ - جَلَّ جَلَالُهُ - هُوَ<sup>١١</sup> وَاحِدٌ<sup>١٢</sup> لَا وَاحِدٌ غَيْرُهُ، لَا اخْتِلَافَ فِيهِ وَلَا تَفَاوُتَ، وَلَا زِيَادَةَ وَلَا نُقْصَانَ، فَأَمَّا الْإِنْسَانُ الْمَخْلُوقُ الْمَصْنُوعُ الْمُؤَلَّفُ<sup>١٣</sup> مِنْ أَجْزَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ<sup>١٤</sup>

١. «أحلت»، أي أثبتت بالمحال وقلت محالاً من القول. وقال المازندراني في شرحه: «أو هل تحولت وانتقلت عن عقيدتك، على أن تكون الهزمة للاستفهام، والدعاء بالثبوت بناسب كلا الاحتمالين».

٢. في «بح»: «وأما».

٣. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والتوحيد والعيون. وفي حاشية «ض، بس»: «دليل». وفي المطبوع وبعض النسخ على ما في شرح المازندراني وشرح صدر المتألهين: «دالة».

٤. في حاشية «بف»: «تلك».

٥. في «ب، ض، +»: «إنه».

٦. في «بر» والتوحيد، ص ١٨٥ والعيون: «فإنما».

٧. في «ب»: «بإثنتين».

٨. في الوافي: «بنفسه».

٩. في «ض» وشرح صدر المتألهين: - «وألوانه مختلفة». وفي «بس»: «والإنسان بنفسه وألوانه مختلفة» بدل «والإنسان نفسه - إلى - وألوانه مختلفة».

١٠. في «بر، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي: «بشرته».

١١. في «ض»: «بالاسم».

١٢. في «بف» والعيون: - «هو».

١٣. في التوحيد، ص ١٨٥: «في المعنى».

١٤. الظاهر أن «المؤلف» خبر المبتدأ وجواب أما، ولكن النسخ متفقة على التعريف وفقدان الفاء.

١٥. الظرف متعلق بـ «المؤلف»، و«المؤلف» خبر المبتدأ. و«المخلوق المصنوع» صفة للمبتدأ، أو متعلق بـ «المصنوع»، و«المصنوع» خبر المبتدأ، أو يكون الظرف خبر المبتدأ - استبعده المازندراني - أو يكون كل من

المخلوق والمصنوع والمؤلف والظرف خبر المبتدأ. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٩؛ الوافي، ج ١،

ص ٤٨٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٥٢.

وَجَوَاهِرَ شَتَى غَيْرَ أَنَّهُ بِالِاجْتِمَاعِ شَيْءٌ وَاحِدٌ.

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَرَجَحْتُ<sup>١</sup> عَنِّي فَرَجَ اللَّهُ عَنكَ، فَقَوْلُكَ: اللَّطِيفُ النَّحْبِيرُ<sup>٢</sup> فَسَّرَهُ لِي كَمَا فَسَّرْتَ الْوَاحِدَ، فَإِنِّي أُعْلِمُ أَنَّ لُطْفَهُ عَلَى خِلَافِ لُطْفِ خَلْقِهِ لِلْفَضْلِ<sup>٣</sup>، غَيْرَ أَنِّي أُجِبُّ أَنْ تُشْرَحَ ذَلِكَ لِي<sup>٤</sup>، فَقَالَ: «يَا فَتْحُ، إِنَّمَا قُلْنَا: اللَّطِيفُ؛ لِلخَلْقِ اللَّطِيفِ، وَهُوَ لِعِلْمِهِ بِالشَّيْءِ اللَّطِيفِ، أَوْ لَا تَرَى - وَقَفَّكَ اللَّهُ وَثَبَّتَكَ - إِلَى<sup>٦</sup> أَثَرِ صُنْعِهِ فِي التَّنَابِتِ اللَّطِيفِ وَغَيْرِ اللَّطِيفِ؛ وَمِنْ<sup>٧</sup> الخَلْقِ اللَّطِيفِ، وَهُوَ مِنَ الْحَيَوَانِ الصُّغَارِ<sup>٨</sup>، وَ<sup>٩</sup> مِنَ الْبَعُوضِ<sup>١١</sup> وَالْجَرَجِسِ<sup>١٢</sup>، وَمَا هُوَ أَصْفَرُ مِنْهَا مَا<sup>١٣</sup> لَا يَكَادُ<sup>١٤</sup> تَسْتَبِينُهُ الْعَيْونُ، بَلْ لَا يَكَادُ يُسْتَبَانُ

١. جَوَزَ المازندراني التخفيف والتشديد؛ استناداً إلى كلام الجوهري في استوائيهما في المعنى. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٩؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٣٣ (فرج).
٢. في التوحيد، ص ٦٠: - «الخبير». وقال السيد بدرالدين في حاشيته، ص ٩٥: «يدل على صحته - أي خلوه الحديث من كلمة الخبر - أنه لم يقل «فسرهما لي» وأيضاً لم يأت ذكر الخبر في كلامه عليه السلام.
٣. في «بر» وحاشية «بع» وشرح صدر المتألهين: «للفضل».
٤. في «ف» وشرح صدر المتألهين والعيون: «ولي ذلك».
٥. في «ب» ج، «بع» بر، بس، «بف» والتعليقة للداماد والوافي: - «و». وجعل الـ «ب» والـ «ف» في المتن مستنداً إلى نسخة واستصوابها عطفاً على «للخلق اللطيف» على أن يكون تعليلاً ثانياً لتسميته سبحانه لطيفاً. واحتمل المازندراني كونه تعليلاً لتسميته تعالى خبيراً. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٨٠؛ شرح صدر المتألهين، ص ٢٩٦؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٤٢؛ الوافي، ج ١، ص ٤٨٣.
٦. في حاشية «ب» و«علي».
٧. في التوحيد، ص ١٨٥ والعيون: «وفي».
٨. في التوحيد، ص ١٨٥ والعيون: - «و».
٩. في شرح المازندراني: «الصغار - بالضم - الصغير. قال الجوهري: صَغُرَ الشيء فهو صغير وصغار بالضم». وانظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧١٣ (صغر).
١٠. في التوحيد، ص ١٨٥ والعيون: - «و».
١١. «البعوض»: البق، وهي دويبة مثل القملة حمراء متنة الريح، تكون في السُرور والجُدُر، إذا قتلتها شممت لها رائحة اللوز المر. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٦٦ (بعض)؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٣ (بفق).
١٢. «الجرجيس»: لغة في القزقس، وهو البعوض الصغار. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩١٣ (جرجيس).
١٣. «ما» مبتدأ مؤخر ومن الخلق» خبر مقدم. وفي حاشية «ف» والتوحيد، ص ١٨٥: «مما».
١٤. اتَّفقت النسخ التي قبلت على التذكير. وفي التعليقة للداماد: «بالتذكير والتأنيث». وفي شرح صدر المتألهين والعيون: «وتكاد».

- لِيَصْرِهٖ - الذِّكْرُ مِنَ الْأَثْنِ، وَالْحَدَّثُ الْمَوْلُودُ مِنَ الْقَدِيمِ.

فَلَمَّا رَأَيْنَا صِفَرَ ذَلِكَ فِي لُطْفِهِ، وَاهْتِدَاءَهُ<sup>١</sup> لِيَسْفَادِ، وَالْهَزَبَ مِنَ الْمَوْتِ،  
وَالجَمْعَ لِمَا يُضْلِحُهُ، وَمَا<sup>٢</sup> فِي لَجَجِ<sup>٣</sup> الْبِحَارِ، وَمَا فِي لِحَاءِ<sup>٤</sup> الْأَشْجَارِ وَالْمَفَاوِزِ<sup>٥</sup>  
وَالْقِفَارِ<sup>٦</sup>، وَإِفْهَامِ<sup>٧</sup> بَعْضِهَا عَنْ بَعْضِ مَنْطِقِهَا، وَمَا يَفْهَمُ بِهِ أَوْلَادَهَا عَنْهَا، وَنَقَلَهَا ١٢٠/١  
الْغِذَاءَ إِلَيْهَا، ثُمَّ تَأَلِيفُ<sup>٨</sup> الْأَوَانِيَا: حُمْرَةٌ<sup>٩</sup> مَعَ صُفْرَةٍ، وَبَيَاضٌ مَعَ حُمْرَةٍ<sup>١٠</sup>، وَأَنَّهُ<sup>١١</sup>  
مَا<sup>١٢</sup> لَا تَكَادُ<sup>١٣</sup> عَيُونُنَا تَسْتَبِينُهُ، لِذِمَامَةِ<sup>١٤</sup> خَلْقِهَا..... ←

١. في شرح المازندراني: «اهتداءه، عطف على: صفر ذلك، أو على: لطفه». وفي الوافي: «اهتداه».
٢. في التوحيد، ص ١٨٥ والعيون: «مما». وقال في الوافي: «وفي بعض النسخ: «مما» بياناً لما يصلحه» وهو أوضح». واستصححه الداماد في التعليقة، ثم قال: «وفي نسخ كثيرة: «وما» عطفاً على «ما» المدخولة للام». وهذا العطف تيسري عند المازندراني، كما أن عطفه على «صفر ذلك» محتمل أيضاً عنده. راجع: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٤٤.
٣. «لجج»: جمع اللجة، ولجة الماء: معظمه. لسان العرب، ج ٢، ص ٣٥٤ (لجج).
٤. «الليحاء»: قشر الشجر. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٨٠ (لحو).
٥. «المفاوز»: جمع المفاز والمفازة، وهي البرية القفر، سميت بذلك؛ لأنها مهلكة، من فوز، إذا مات. وقيل: سميت تفازلاً من الفوز بمعنى النجاة. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٤٧٨ (فوز).
٦. «القفار»: جمع القفر، وهو مفازة وأرض خالية لا ماء فيها ولا نبات. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧٩٧ (قفر).
٧. في شرح المازندراني: «إفهام، إما بالكسر أو بالفتح. ولفظة «عن» و«فهم بعض منطقتها» كما في كتاب العيون يرجح الثاني». وانظر: مرآة العقول، ج ٢، ص ٥٣.
٨. «ثم تأليف» عطف على «صفر ذلك». أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٨١؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٤٦.
٩. في شرح المازندراني: «حمررة، بالجر بيان للألوان، أي ثم تأليف حمررة مع صفرة، وبالرفع، خبر مبتدأ محذوف، وهو الضمير الراجع إلى الألوان، وما بعدها صفة لها».
١٠. في العيون: «خضرة».
١١. في شرح المازندراني: «وأنه... عطف على «صفر ذلك». وقال بعض الأفاضل: «وأنه» بسكون النون وفتح الهاء، أمر من نهى يهني، والموصول منصوب على المفعولية وعبارة عن الأجزاء، والمعنى: اسكت عما لاتدرکه عيوننا من أجزائها وتأليف بعضها مع بعض».
١٢. في «ف»: «مما». ١٣. في «ج، ف، بح، بر» وشرح المازندراني الوافي: «لا يكاده».
١٤. في «ب، بح، بف»: «الذمامة». و«الذمامة»: القصر والقبح. قال الداماد في التعليقة: «وأنما الذمامة - بإعجام الذال -

لَا تَرَاهُ<sup>١</sup> عَيْوُنًا، وَلَا تَلْمِسُهُ أَيْدِينَا، عَلِمْنَا<sup>٢</sup> أَنَّ خَالِقَ هَذَا الْخَلْقِ لَطِيفٌ، لَطَفَ بِخَلْقِ<sup>٣</sup> مَا سَمَّيْنَاهُ بِبَلَا عِلَاجٍ<sup>٤</sup> وَلَا أَدَاةٍ وَلَا آلَةٍ، وَأَنَّ كُلَّ صَانِعٍ<sup>٥</sup> شَيْءٍ فَمِنْ شَيْءٍ صَنَعَ<sup>٦</sup>، وَاللَّهُ - الْخَالِقُ اللَّطِيفُ الْجَلِيلُ - خَلَقَ وَصَنَعَ لَا مِنْ شَيْءٍ<sup>٧</sup>.

٣٢٥ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ مُرْسَلًا:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَائِيِّ، قَالَ: قَالَ: «اعْلَمْ - عَلِمَكَ اللَّهُ الْخَيْرَ - أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قَدِيمٌ، وَالْقِدَمُ صِفَتُهُ الَّتِي دَلَّتِ الْعَاقِلُ عَلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ قَبْلَهُ، وَلَا شَيْءَ مَعَهُ فِي دَيْمُومِيَّتِهِ<sup>٨</sup>، فَقَدْ بَانَ لَنَا بِإِقْرَارِ الْعَامَّةِ<sup>٩</sup> مُعْجَزَةٌ<sup>١٠</sup> الصِّفَةِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ قَبْلَ اللَّهِ،

« بمعنى القلّة، من قولهم: بثر دَمَةً - بالفتح - أي قليلة الماء، وفي هذا المقام تصحيف». وانظر: النهاية، ج ٢، ص ١٣٤ (دم).

١. في شرح المازندراني: «لا تراه، إنما استيناف، أو بمنزلة إضراب عن قوله: «لا يكاد». ونصبه على الحال بعيد؛ لعدم ظهور عامل له».

٢. في التوحيد، ص ١٨٥ والعيون: «في خلق».

٣. في شرح المازندراني: «بلا علاج، أي بلا مباشرة بالأعضاء والجوارح، أو بلا تجربة ولا مزاولة ولا تدرّج. تقول: عالجت الشيء معالجةً وعلاجاً، إذا زاولته ومارسته». وانظر: الوافي، ج ١، ص ٤٨٤؛ الصالح، ج ١، ص ٣٣٠ (علج).

٤. في العيون: «صنعه».

٥. التوحيد، ص ١٨٥، ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٢٧، ح ٢٣، بسنده فيهما عن علي بن إبراهيم، عن المختار بن محمد بن المختار الهمداني، عن الفتح بن يزيد الجرجاني. وفي التوحيد، ص ٦٠، ضمن ح ١٨، بسند آخر عن الفتح بن يزيد الجرجاني عن المعصوم عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٤٨١، ح ٣٩٣.

٦. في «بر» والعيون: «ديمومته». وفي حاشية «ج»: «ديمومة».

٧. في شرح المازندراني: «بإقرار العامة، أي بإقرار عامة الموجودات، كلها بلسان الحال والإمكان، وبعضها بلسان المقال والبيان».

٨. في التوحيد: «مع معجزة». و«معجزة» إما اسم فاعل، فعليه إما مرفوعة فاعلة ل«بان» وما بعدها بدل عنها. أو منصوبة على المفعولية، إذا كان الإقرار بمعنى الاستقرار. أو منصوبة بنزع الخافض، إذا كان الإقرار بمعنى الاعتراف.





لَا شَيْءَ مِثْلَهُ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْخَلْقِ فِي خَالِهِ - قَالُوا: أَخْبِرُونَا - إِذَا زَعَمْتُمْ أَنَّهُ لَا مِثْلَ لِلَّهِ وَلَا شِبْهَ لَهُ - كَيْفَ شَارَكْتُمُوهُ فِي أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى، فَتَسْمِيْتُمْ بِحَمِيْعِيْعِهَا؟! فَإِنَّ فِي ذَلِكَ دَلِيْلًا عَلَى أَنَّكُمْ مِثْلُهُ فِي خَالِيْبِهِ كُلِّهَا، أَوْ فِي ٢ بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ؛ إِذْ جَمَعْتُمْ ٣ الْأَسْمَاءَ الطَّيِّبَةَ.

قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَلَزَمَ الْعِبَادَ أَسْمَاءً ٤ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَعْنَايِ؛ وَذَلِكَ كَمَا يَجْمَعُ الْإِسْمُ الْوَاحِدُ مَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ النَّاسِ الْجَائِزِ عِنْدَهُمُ الشَّائِعُ ٥، وَهُوَ الَّذِي خَاطَبَ اللَّهُ بِهِ الْخَلْقَ، فَكَلَّمَهُمْ بِمَا يَغْفَلُونَ لِيَكُونَ عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ فِي تَضْيِيعِ مَا ضَيَعُوا؛ فَقَدْ ٦ يُقَالُ لِلرَّجُلِ: كَلَبَ، وَجَمَارَ، وَتَوَزَّرَ، وَسَكَّرَهُ ٧، وَعَلَقَمَهُ ٨، وَأَسَدَّهُ، كُلُّ ٩ ذَلِكَ عَلَى خِلَافِهِ وَحَالَاتِهِ ١٠، لَمْ تَقَعْ ١١ الْأَسْمَاءُ عَلَى مَعَانِيهَا الَّتِي كَانَتْ بَيِّنَتْ عَلَيْهَا ١٢؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ بِأَسَدٍ وَلَا كَلْبٍ، فَافْهَمُ ذَلِكَ

«و الرافي والتوحيد والعيون. والمراد من تجاوز في الخلق عن مرتبتهم وشاركهم مع الله في أسمائه وصفاته. وفي «ف» والمطبوع وحاشية «بح»: «القالون». والقليل بمعنى البغض.

١. في «بس» والرافي والعيون: «إذ».

٢. في «بر، بف» والرافي: «في».

٣. في التوحيد والعيون: «جمعتمكم».

٤. في «ج، ف»: «اسماً».

٥. في «ج، ف»: «وقد».

٦. «السُّكَّرَةُ»: واحدة السُّكَّرِ، وهو فارسي معرب. وفي المغرب: «السُّكَّرُ - بالتشديد - ضرب من الرطب مشبه بالسُّكَّرِ المعروف في الحلوة». الصحاح، ج ٢ ص ٦٨٨؛ المغرب، ص ٢٢٩ (سكر).

٧. «الْعَلَقَمُ»: شجر مُزَّر. ويقال للحنظل ولكل شيء مُزَّر: علقم. الصحاح، ج ٥، ص ١٩٩١ (علقم).

٨. في «ف»: «وكَلَّ».

٩. في العيون: «لأنه» بدل «وحالاته». وقوله: «حالاته» عطف على الضمير المجرور في «خلافه» بدون إعادة الجاز، وهو جائز، وللمانع أن يجعل الواو بمعنى مع، أو يقدر مضافاً، أي وخلاف حالاته. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٥٩؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٥٦.

١٠. في «ج، ض، بح» وشرح المازندراني: «لم يقع».

١٢. هكذا في حاشية «بح» والتوحيد والعيون. وفي النسخ التي قبلت والمطبوع: «عليه».

رَجَمَكَ اللَّهُ.

وَأَمَّا سُمِّيَ<sup>١</sup> اللَّهُ تَعَالَى بِالْعِلْمِ<sup>٢</sup> بِغَيْرِ<sup>٣</sup> عِلْمٍ حَدِيثٌ عَلِمَ بِهِ الْأَشْيَاءُ، اسْتَعَانَ<sup>٤</sup> بِهِ عَلَى حِفْظِ مَا يَسْتَقْبَلُ مِنْ أَمْرِهِ، وَالرُّؤْيَى<sup>٥</sup> فِيمَا يَخْلُقُ مِنْ خَلْقِهِ، وَيُفْسِدُ<sup>٦</sup> مَا مَضَى مِمَّا<sup>٧</sup> أَفْنَى مِنْ خَلْقِهِ، مِمَّا لَوْ لَمْ يَخْضُرْهُ ذَلِكَ الْعِلْمُ وَيَعْيِبُهُ<sup>٨</sup> كَانَ جَاهِلًا ضَعِيفًا، كَمَا أَنَا لَوْ رَأَيْنَا<sup>٩</sup> عُلَمَاءَ الْخَلْقِ<sup>١٠</sup> إِنَّمَا سَمُّوا بِالْعِلْمِ لِيَعْلَمَ حَدِيثٌ؛ إِذْ كَانُوا فِيهِ<sup>١١</sup> جَهْلَةً، وَرَبَّمَا فَارَقَهُمُ الْعِلْمُ بِالْأَشْيَاءِ، فَعَادُوا إِلَى الْجَهْلِ.

وَأَمَّا سُمِّيَ اللَّهُ عَالِمًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْهَلُ شَيْئًا، فَقَدْ جَمَعَ الْخَالِقَ وَالْمَخْلُوقَ اسْمًا<sup>١٢</sup> الْعَالِمِ<sup>١٣</sup>، وَأَخْتَلَفَ الْمَعْنَى عَلَى مَا رَأَيْتَ.

١. في التوحيد: «نسَمِي». وفي العيون: «يسَمِي».

٢. في «ب» والتوحيد والعيون: «بالعلم». وفي شرح المازندراني: «المراد بالعلم: العالم، بذكر المشتق منه مقام المشتق. أو المراد بالتسمية الوصف. أو قال ذلك للتنبيه على أن العلم عين ذاته».

٣. في «ج، ض، ي، ح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والعيون والوافي: «لغير».

٤. في التوحيد والعيون: «واستعان».

٥. في «ف، ي، ح، بر»: «والرؤية».

٦. في التوحيد: «وبعينه». وفي العيون: «وتفنيه».

٧. في الوافي: «بما».

٨. عطف على «لم يحضره» والأنسب: «وغيابه». وفي «ج، ض، يس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي: «يعينه». وفي «ف»: «يفنيه». وفي حاشية «ب»: «يفنيه». وفي حاشية «ي»: «يفنيه ويعينه». وفي «ي، ح» وحاشية «بس، ض»: «يعيه». وفي التعليق للدمام: «تَعْيِبُهُ» ونسبه في الوافي إلى التكلف. وفي شرح المازندراني: «في بعض النسخ: تَعْيِبُهُ... والأصل فيه: تَعْيَبَ عنه». وفي مرآة العقول: «يعينه... من التعيين... وفي بعض النسخ: ولفيه... وفي العيون وغيره: وَيُعِينُهُ. وهو الصواب. وفي بعض نسخ العيون: وتفنيه ما مضى... وفي بعض نسخ التوحيد: وتفنيه ما مضى». واستصوب في الوافي أيضاً ما في التوحيد وبعض نسخ العيون من: «يعينه».

٩. في «ج»: «أرينا».

١٠. في حاشية «ي، ح»: «الحق».

١١. في التوحيد والعيون: «قبله». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٤٠٨: «فته» أي إذا كانوا قبل علمهم فته جهلة.

١٢. يجوز نصب الاسم ورفع الخالق أيضاً. ١٣. في التوحيد والعيون: «العلم».

وَسَمِّيَ رَبَّنَا سَمِيْعًا<sup>١</sup> لَا يَخْرُجُ<sup>٢</sup> فِيهِ يَسْمَعُ بِهِ الصَّوْتُ وَلَا يُبْصِرُ بِهِ، كَمَا أَنَّ خَرْتَنَا<sup>٣</sup>  
 - الَّذِي بِهِ نَسْمَعُ - لَا تَقْوَى بِهِ عَلَى الْبَصْرِ، وَلَكِنَّهُ أُخْبِرَ أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ<sup>٤</sup>  
 الْأَصْوَاتِ، لَيْسَ عَلَى حَدِّ مَا سَمِينًا نَحْنُ، فَقَدْ جَمَعْنَا<sup>٥</sup> الْإِسْمَ بِالسَّمْعِ<sup>٦</sup>، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنَى.  
 وَهَكَذَا الْبَصْرُ<sup>٧</sup> لَا يَخْرُجُ مِنْهُ<sup>٨</sup> أَبْصَرُ<sup>٩</sup>، كَمَا أَنَّا نُبْصِرُ بِخَرْتِ<sup>١٠</sup> مِنَّا لَا نَنْتَفِعُ بِهِ فِي  
 غَيْرِهِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ لَا يَخْتَمِلُ<sup>١١</sup> شَخْصًا مَنْظُورًا إِلَيْهِ، فَقَدْ جَمَعْنَا الْإِسْمَ، وَاخْتَلَفَ  
 الْمَعْنَى.

وَهُوَ قَائِمٌ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى انْتِصَابٍ وَقِيَامٍ عَلَى سَاقٍ فِي كَبَدٍ<sup>١٢</sup> كَمَا قَامَتِ الْأَشْيَاءُ،  
 وَلَكِنْ<sup>١٣</sup> «قَائِمٌ» يُخْبِرُ أَنَّهُ حَافِظٌ، كَقَوْلِ الرَّجُلِ: الْقَائِمُ بِأَمْرِنَا فَلَانَ، وَ«اللَّهُ»<sup>١٤</sup> هُوَ الْقَائِمُ<sup>١٥</sup>  
 عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ، وَالْقَائِمُ أَيْضًا فِي كَلَامِ النَّاسِ: الْبَاقِي؛ وَالْقَائِمُ أَيْضًا يُخْبِرُ عَنِ

١ . في «بف»: + «بصيراً».

٢ . في التوحيد: «لا بجزء». وفي العيون: «لا جزء». و«الخرت» و«الخرت»: ثقب الإبرة والفأس والأذن وغيرها.

أَنْظَرُ: لسان العرب، ج ٢، ص ٢٩: (خرت). ٣ . في التوحيد والعيون: «جزأنا».

٤ . في التوحيد والعيون: - «شيء من».

٥ . «جمعنا» إمَّا يسكون العين، فالاسم منصوب. أو بفتحها، فالاسم مرفوع. وكذا نظائره الآية إلا لقرينة معينة.

أَنْظَرُ: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٦٤: «مرأة العقول، ج ٢، ص ٥٧».

٦ . في «ف»: + «والبصر». وفي شرح المازندراني والتوحيد والعيون: «بالسمع».

٧ . في العيون: «البصير».

٨ . في التوحيد: «لا بجزء به». وفي العيون: «لا لجزء به» كلاهما بدل «لا بخرت منه».

٩ . في «بج»: «البصر». ١٠ . في التوحيد والعيون: «بجزء».

١١ . في حاشية «بج» والتوحيد والعيون: «لا يبجل». واستصوبه السيد بدر الدين في حاشيته، واستظهره

المازندراني في شرحه، والمجلسي في «مرأة العقول».

١٢ . «الكبد»: الشدة والضييق والتعب والمشقة. أَنْظَرُ: النهاية، ج ٤، ص ١٣٩ (كبد).

١٣ . في «ج»: «ولكنه». وفي «بس»: - «ولكن قائم». وفي التوحيد والعيون: + «أخبر أنه».

١٤ . في شرح المازندراني: «الواو، إمَّا للحال، أو للمعطف على قوله: «كقول الرجل» أو على مقول القول، وهو

القائم». ١٥ . في التوحيد والعيون: - «الله».

١٦ . في التوحيد: «قائم».

الِكِفَايَةِ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: قُمْ بِأَمْرِ بَنِي فَلَانَ، أَيِ اكْفَيْهِمْ، وَالْقَائِمِ مِنَّا قَائِمٌ عَلَى سَاقٍ، فَقَدْ جَمَعْنَا الْإِسْمَ وَلَمْ نَجْمِعِ الْمَعْنَى.

وَأَمَّا اللَّطِيفُ، فَلَيْسَ عَلَى قَلْبِهِ وَقِصْفَانُهُ<sup>٢</sup> وَصَغُرَ، وَلَكِنْ ذَلِكَ عَلَى التَّفَاذِ فِي الْأَشْيَاءِ وَالْإِمْتِنَاعِ مِنْ أَنْ يُدْرِكَ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: لَطَفَ عَنِّي<sup>٣</sup> هَذَا الْأَمْرُ، وَلَطَفَ فَلَانَ فِي مَذْهَبِهِ وَقَوْلِهِ<sup>٤</sup>، يُخْبِرُكَ أَنَّهُ غَمَضَ<sup>٥</sup> فِيهِ<sup>٦</sup> الْعَقْلَ وَفَاتَ<sup>٧</sup> الطَّلِبَ<sup>٨</sup>، وَعَادَ مُتَعَمِّقًا مُتَلَطِّفًا لَا يُدْرِكُهُ الْوَهْمُ، فَكَذَلِكَ<sup>٩</sup> لَطَفَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَنَّا أَنْ يُدْرِكَ بِحَدِّ، أَوْ يُحَدِّ بِوَضْفٍ؛ وَاللُّطَافَةُ مِنَّا: الصَّغَرُ وَالْقِلَّةُ، فَقَدْ جَمَعْنَا الْإِسْمَ، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنَى.

وَأَمَّا الْخَبِيرُ، فَالَّذِي لَا يَعْزُبُ عَنْهُ شَيْءٌ، وَلَا يَقْوَتُهُ<sup>١٠</sup>، لَيْسَ<sup>١١</sup> لِلتَّجْرِبَةِ وَلَا لِلْإِعْتِبَارِ

١. في التوحيد والعيون: «ولم يجمعنا». في التعليقة للداماد: «لم يجمع، أي لم يجمعنا المعنى». وفي شرح المازندراني: «إن كان «جمعنا» بسكون العين كان «لم نجمع» بالنون، وإن كان بفتحها كان «لم يجمع» بالياء المثناة من تحت، والتقدير: لم يجمعنا المعنى». ثم أيد الأخير بما في العيون والتوحيد وإن عدّه خلاف الظاهر.

٢. «القِصْفَانَةُ»: الحفاة والدقة. قال الداماد في التعليقة: «والمراد الضعيف النحيف». وانظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤١٧ (قصف).

٣. في العيون: «عن».

٤. في التعليقة للداماد: «وفي نسخة: قولك، بالرفع على أنه المبتدأ، أي وقولك هذا يخبرك».

٥. في «ف»: «غَمَضَ» بالتشديد. واحتمله المازندراني في شرحه؛ حيث قال: «ولو كان غَمَضَ... كان في الكلام استعارة مكنته تخيلية، وهو مع ذلك كتابة عن عدم إدراك المطلوب». و«غَمَضَ» و«غَمَضَ»: أخفى أمره واشتد غورُهُ، أو غار. والغموض: الغور. وفي اللغة: غمض في الأرض، أي ذهب وغاب. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٩٠؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٦٨؛ الوافي، ح ١، ص ٤٨٨؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٢٠١ (غمض).

٦. في التوحيد والعيون: «فبهرو» بدل «فيه».

٧. في مرآة العقول، ج ٢، ص ٥٨: «يمكن أن يقرأ «الطلب» مرفوعاً ومنصوباً. فعلى الأول يكون «فات» لازماً، أي ضاع وذهب الطلب. وعلى الثاني، فضمير الفاعل إما راجع إلى الأمر المطلوب، أي لا يدرك الطلب ذلك الأمر... أو إلى العقل».

٨. في «ب، ج، ف، يح، يس»، وحاشية «ض، بر، بف» وشرح المازندراني: «فهكذا». وفي حاشية «ض» الأخرى: «وكذلك».

٩. في التوحيد: «وشي».

١٠. أي ليس خبره بالأشياء وعدمٌ يُعد شيءً عنه للتجربة.

بِالْأَشْيَاءِ، فَعِنْدَ التَّجْرِبَةِ وَالِإِعْتِبَارِ عِلْمَانِ وَلَوْ لَا هُمَا مَا عَلِمَ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ جَاهِلًا وَاللَّهِ لَمْ يَزَلْ خَبِيرًا بِمَا يَخْلُقُ، وَالْخَبِيرُ مِنَ النَّاسِ: الْمُسْتَخْبِرُ عَنِ جَهْلِ، الْمَتَّعِلْمِ، فَقَدْ جَمَعْنَا الْإِسْمَ، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنَى.

وَأَمَّا الظَّاهِرُ، فَلَيْسَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ عَلَا الْأَشْيَاءَ بِرُكُوبِ فَوْقَهَا، وَقَعُودِ عَلَيْهَا، وَتَسْمُومُ<sup>٢</sup> لِدَرَاهَا، وَلَكِنْ ذَلِكَ لِقَهْرِهِ وَلِغَلَبَتِهِ<sup>٥</sup> الْأَشْيَاءَ وَقُدْرَتِهِ<sup>٦</sup> عَلَيْهَا، كَقَوْلِ الرَّجُلِ: ظَهَرَتْ عَلَيَّ أُغْدَائِي، وَأُظْهِرُنِي اللَّهُ عَلَى خَصْمِي، يُخْبِرُ عَنِ الْفَلَجِ<sup>٧</sup> وَالْغَلْبَةِ<sup>٨</sup> فَهَكَذَا<sup>٩</sup> ظَهَرُوا لِلَّهِ عَلَى الْأَشْيَاءِ<sup>١٠</sup>.

وَوَجْهٌ آخَرٌ أَنَّهُ الظَّاهِرُ لِمَنْ أَرَادَهُ وَالْأَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَأَنَّهُ مَدْبَرٌ لِكُلِّ مَا بَرَأ<sup>١١</sup>، فَأَيُّ ظَاهِرٍ أَظْهَرَ وَأَوْضَحَ<sup>١٢</sup> مِنَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى؟ لِأَنَّكَ لَا تَعْدَمُ صَنْعَتَهُ<sup>١٣</sup> حَيْثُمَا

١ . في التوحيد: «فيفيده»، وفي العيون: «فتفيده» وفي كليهما: «علماً» بدل «علمان». واستصحّه السيد بدر الدين في حاشيته، ص ٩٧، ثم قال: «أي لولا التجربة والاعتبار لما علم، بل كان جاهلاً؛ والله لم يزل خبيراً».

٢ . في «ب»، ض، ف، بر، بس، بف: «وقد».

٣ . في حاشية «ض»: «تسليم». وفي التعليقة للدّاماد: «ويرى بالشين المعجمة وبالباء الموحدة، والشيم - بفتح الباء - البرد». و«التسليم»: العلو. وكلّ شيء علا شيئاً فقد تسّمه، فيقال: تسّمه أي علاه، من السنام وهو أعلى كلّ شيء. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٤٠٩ (سنم)

٤ . في الشروح: «الذّرى» بضمّ الذال وكسرهما، جمع الذّرة - بهما - وهي أيضاً أعلى الشيء وفوقه، ولكنّ الموجود في اللغة: الذّرى - بضمّ الذال - جمع الذّرة. قال الخليل: «ولولا الواو كان ينبغي أن تكون جماعة فغلة فعل...». أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٤٥؛ ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٦٢٣ (ذرو).

٥ . في «ج»، ض، بر، والعيون: «لغلبة».

٦ . في «ب»، ض، بح، بر، بس، بف: «وحاشية «ج»: «قدرة».

٧ . «الفلج»: الظفر والفوز. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٥ (فلج).

٨ . في حاشية «بح»: «فكذا».

٩ . في التوحيد: «الأعداء».

١٠ . في «بف» والتوحيد والعيون: «-و».

١١ . في «ج»: «برأه». وفي «ف»، بح، بر، بس، بف: «والوافي والعيون: «يرى».

١٢ . في العيون: «+ وأمرأ».

١٣ . في التوحيد: «صنعه».

تَوَجَّهَتْ<sup>١</sup>، وَفِيكَ مِنْ آثَارِهِ مَا يُغْنِيكَ، وَالظَّاهِرُ مِنَّا: الْبَارِزُ بِنَفْسِهِ، وَالْمَعْلُومُ بِحَدِّهِ، فَقَدْ جَمَعْنَا الْإِسْمَ وَلَمْ يَجْمَعْنَا<sup>٢</sup> الْمَعْنَى.

وَأَمَّا الْبَاطِنُ، فَلَيْسَ عَلَى مَعْنَى الْإِسْتِبْطَانِ لِلْأَشْيَاءِ<sup>٣</sup> بِأَنْ يُعَوَّرَ فِيهَا، وَلَكِنْ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى اسْتِبْطَانِيهِ لِلْأَشْيَاءِ عِلْمًا وَحِفْظًا وَتَدْبِيرًا، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: أَبْطَنْتُهُ<sup>٤</sup>؛ يَغْنِي خَبْرَتَهُ وَعَلِمْتُ مَكْتُومَهُ<sup>٥</sup> سِرَّهُ، وَالْبَاطِنُ مِنَّا: الْغَائِبُ<sup>٦</sup> فِي الشَّيْءِ، الْمُسْتَتَرُ، وَقَدْ جَمَعْنَا الْإِسْمَ، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنَى.

وَأَمَّا الْقَاهِرُ، فَلَيْسَ<sup>٧</sup> عَلَى مَعْنَى عِلَاجٍ<sup>٨</sup> وَنَصَبٍ<sup>٩</sup> وَاحْتِيَالٍ<sup>١٠</sup> وَمُدَازاةٍ<sup>١١</sup> وَمَكْرٍ<sup>١٢</sup>، كَمَا يَقْهَرُ الْعِبَادَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَالْمَقْهُورُ مِنْهُمْ يَعُودُ قَاهِرًا، وَالْقَاهِرُ يَعُودُ مَقْهُورًا، وَلَكِنْ ذَلِكَ ١٢٣/١

١. يجوز فيه «توجهت» بالتأنيث أيضاً. ٢. في «ج»: «لا يجمعنا». وفي «ف»: «لم نجعم».

٣. في «بر»: «بالأشياء». وفي حاشية «ف»: «في الأشياء».

٤. «بطن» في اللغة بمعنى عليم، لا «أبطن»؛ فلذا قال الدمامد والفيض: فلعله بمعنى بطته، أو الهزمة للاستفهام والفعل مجزوء، ولكن المازندراني رد هذا بأن الكلام صادر عن معدن النصاحة والبلاغة، فلا نحتاج إلى التكلف. أنظر: التعليلة للدمامد، ص ٢٩٣؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٧٣؛ الوافي، ج ١، ص ٤٨٩؛ الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٧٩ (بطن).

٥. في حاشية «ف»، «يح»: «مكون».

٦. في التوحيد والعيون: «منا بمعنى الغائر» بدل «منا الغائب». وفي حاشية ميرزا ربيعاً: «الغائر».

٧. في حاشية «ف»: «فإنه ليس».

٨. في مرآة العقول: «العلاج: العمل والمزاولة بالجوارح». وهكذا في اللغة بدون قيد الجوارح. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٠ (علاج).

٩. في الوافي: «تصلب». و«التصّب»: التعب. و«التّصّب»: المعادة. و«التّصّب»: الشّرّ والبلاء. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٧٣؛ الصحاح، ج ١، ص ٢٢٥ (نصب).

١٠. في الصحاح: مداراة الناس تهمز ولا تهمز، وهي المداجاة والملاينة. وفي المغرب: المداراة: المعاقل، أي المجالسة والمخالطة، وبالهزمة: مدافعة ذي حق عن حقه. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٧٣؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٣٥؛ المغرب، ص ١٦٣ (درى).

١١. في شرح المازندراني: «الاحتياال والمكر متقاربان. قال في الصحاح: المكر: الاحتيال والخديعة. ولا يبعد أن يقال: الاحتياال هو استعمال الروية وأخذ الحيلة لدفع ضرر الغير عن نفسه؛ والمكر استعمال الروية وارتكاب الخديعة لإيصال الضرر إلى الغير». أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٨١٩ (مكر).

مِنَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَلَى أَنْ جَمِيعَ مَا خَلَقَ مَلْبَسٌ<sup>١</sup> بِهِ الذَّلُّ لِفَاعِلِهِ، وَقَلَّةُ<sup>٢</sup> الْإِمْتِنَاعِ لِمَا أَرَادَ بِهِ، لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ طَرْفَةٌ عَيْنٍ أَنْ يَقُولَ لَهُ<sup>٣</sup>: «كُنْ، فَيَكُونُ، وَالْقَاهِرُ مِنَّا عَلَى مَا ذَكَرْتَ وَوَصَفْتَ، فَقَدْ جَمَعْنَا الْإِسْمَ، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنَى. وَهَكَذَا جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ وَإِنْ كُنَّا لَمْ نَسْتَجْمِعْهَا كُلَّهَا، فَقَدْ يَكْتَفِي الْإِعْتِبَارُ بِمَا لَقِينَا<sup>٤</sup> إِلَيْكَ، وَاللَّهُ عَوْنُكَ وَعَوْنُنَا فِي إِزْشَادِنَا وَتَوْفِيقِنَا»<sup>٥</sup>.

## ١٨ - بَابُ تَأْوِيلِ الصَّمَدِ

١ / ٣٧٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ - وَلَقَبَهُ سَبَابَ الصُّيْفِيِّ -، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْقَاسِمِ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ<sup>١</sup> الثَّانِي<sup>٢</sup>: «جُعِلَتْ فِدَاكَ، مَا الصَّمَدُ؟» قَالَ: «السَّيِّدُ الْمَضْمُودُ إِلَيْهِ

- 
- ١ . في حاشية «ض»: «مَلْبَسٌ بِالذَّلِّ». وفي التوحيد والعيون: «مَلْبَسٌ». وفي شرح المازندراني: «مَلْبَسٌ، اسْمُ مَفْعُولٍ مِنَ الْإِبْلَاسِ، وَالذَّلُّ فَاعِلُهُ».
  - ٢ . في شرح المازندراني: «الظَّاهِرُ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى «الذَّلِّ» وَعَطَفَهُ عَلَى «أَنْ» أَيْضاً مُحْتَمَلٌ».
  - ٣ . في التوحيد والعيون: «طَرْفَةُ عَيْنٍ غَيْرُ أَنَّهُ يَقُولُ لَهُ» بَدَلُ «طَرْفَةُ عَيْنٍ أَنْ يَقُولَ لَهُ».
  - ٤ . في التوحيد والعيون: «لَمْ نَسْمَعْهَا».
  - ٥ . في «ب»: «فَقَدْ نَكْتَفَى بِالْإِعْتِبَارِ». وفي «و، بر، بح» وحاشية «ض، بس»: «فَقَدْ يَكْتَفَى بِالْإِعْتِبَارِ». وفي حاشية «بح»: «فَقَدْ يَكْتَفَى الْإِعْتِبَارِ». وفي التوحيد: «فَقَدْ يَكْتَفَى لِلْإِعْتِبَارِ».
  - ٦ . في «ض، بس»: «الْقَيْنَاءُ».
  - ٧ . التوحيد، ص ١٨٦، ح ٢؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٤٥، ح ٥٠، بسنده فيهما عن الكليني، عن علي بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن الحسين بن خالد، عن الرضا<sup>١</sup> . الوافي، ج ١، ص ٤٨٤، ح ٣٩٤.
  - ٨ . اختلف في معنى «الصمد». فقيل: إنه بمعنى المفعول من صَمَدٌ، بمعنى قَصْدٌ، وهو السيد المقصود إليه في الحوائج، كما في هذا الحديث. وقيل: الصمد، هو الذي لا جوف له، وهو مجاز عن أنه تعالى أحدتي الذات، أحدتي المعنى. وقيل: الصمد، هو الأملس من الحجر لا يقبل الغبار ولا يدخله ولا يخرج منه شيء، فهو كناية عن عدم الانفعال والتأثر عن الغير. أنظر: مرآة العقول، ج ٢، ص ٦٠؛ الوافي، ج ٢، ص ٤٨٠؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢٥٨ (صمد).



في القليل والكثير<sup>١</sup>.

٣٢٧ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ السَّرِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ شَيْءٍ مِنَ التَّوْحِيدِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَتْ أَسْمَاؤُهُ الَّتِي يُدْعَى بِهَا، وَتَعَالَى فِي عُلُوِّ كُنْهَيْهِ - وَاحِدٌ<sup>٢</sup> تَوَحَّدَ بِالتَّوْحِيدِ فِي تَوْحِيدِهِ، ثُمَّ أَجْرَاهُ عَلَى

خَلْقِهِ؛ فَهُوَ وَاحِدٌ<sup>٣</sup>، صَمَدٌ، قُدُّوسٌ، يَغْبِطُهُ كُلُّ شَيْءٍ، وَيَصْمُدُّ إِلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ، وَوَسِعَ كُلُّ شَيْءٍ عِلْمًا»<sup>٤</sup>.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الْكَلْبِيِّ:

فَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى الصَّحِيحُ فِي تَأْوِيلِ الصَّمَدِ، لَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُسَبِّهُةُ أَنْ تَأْوِيلَ الصَّمَدِ: الْمُضْمَتُ الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ صِفَةِ الْجِسْمِ، وَاللَّهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - مُتَعَالٍ عَنِ ذَلِكَ، هُوَ أَعْظَمُ وَأَجَلُّ مِنْ<sup>٥</sup> أَنْ تَفْعَ<sup>٦</sup> الْأَوْهَامَ عَلَى صِفَتِهِ، أَوْ تَدْرِكَ<sup>٧</sup> كُنْهَ عَظَمَتِهِ، وَلَوْ كَانَ تَأْوِيلُ الصَّمَدِ فِي صِفَةِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - الْمُضْمَتِ، لَكَانَ مُخَالَفًا لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»<sup>٨</sup>؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَةِ الْأَجْسَامِ الْمُضْمَتَةِ الَّتِي لَا

- ١ . التوحيد، ص ٩٤، ح ١٠؛ ومعاني الأخبار، ص ٦، ح ٢، بسنده فيهما عن الكليني، عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد . الوافي، ج ١، ص ٤٧٨، ح ٣٩١.
- ٢ . في المحاسن والتوحيد، ص ١٣٦: «أحد».
- ٣ . في المحاسن والتوحيد، ص ١٣٦: «أحد».
- ٤ . المحاسن، ص ٢٤١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٢٦ . التوحيد، ص ٩٢، ح ٩، بسنده عن محمد بن عيسى؛ وفيه، ص ١٣٦، ح ٧، بسنده عن يونس، عن أبي الحسن، عن جابر وفي كلها مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١، ص ٤٧٨، ح ٣٩٢.
- ٥ . هكذا في «ف» وحاشية «ج»، وفي سائر النسخ والمطبوع: - «قال أبو جعفر الكليني».
- ٦ . في «ف»: «من أن».
- ٧ . في «ج»: «من».
- ٨ . في «ف»، يبع، بس: «يقع».
- ٩ . في «ف»، بس: «يدرك».
- ١٠ . الشورى (٤٢): ١١.

أَجْوَافَ لَهَا، مِثْلَ الْحَجَرِ<sup>١</sup> وَالْحَدِيدِ وَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ الْمُضْمَتَةِ الَّتِي لَا أَجْوَافَ لَهَا، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، فَأَمَّا مَا جَاءَ فِي الْأَخْبَارِ مِنْ<sup>٢</sup> ذَلِكَ، فَالْعَالِمُ ﷺ أَعْلَمَ بِمَا قَالَ. وَهَذَا الَّذِي قَالَ ﷺ - أَنْ<sup>٣</sup> الصَّمَدُ هُوَ السَّيِّدُ الْمُضْمُودُ إِلَيْهِ - هُوَ مَعْنَى صَحِيحٌ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ».

وَالْمُضْمُودُ إِلَيْهِ: الْمَقْضُودُ فِي اللَّغَةِ.

قَالَ أَبُو طَالِبٍ فِي بَعْضِ مَا كَانَ يَمْدَحُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ شِعْرِهِ<sup>٤</sup>:

وَبِالْحَجْرَةِ الْقُضُوءِ إِذَا صَمَدُوا لَهَا  
يُؤْمُونَ<sup>٥</sup> قَدْفًا<sup>٦</sup> رَأْسَهَا بِالْبَجَادِلِ<sup>٧</sup>

١ . في شرح المازندراني، ج ٤، ص ٨٠: «قوله: «مثل الحجر» إلى قوله: «لها» في بعض الكتب نسخة وفي بعضها أصل».

٢ . في حاشية «بيح»: «في».

٣ . «أن» بدل من مفعول «قال» المحذوف الراجع إلى الموصول وليس مقول قال.

٤ . في «ب»، بر، بف: «الشعر».

٥ . في حاشية «ض»: «يرومون». وفي «بر» وشرح صدر المتألهين: «يرمون».

٦ . هكذا في «ب»، ج، ض، بر، بس، بف، وحاشية «ف»، و«بيح» وشرح المازندراني والوافي وكثير من المصادر. وفي «بيح» وحاشية «ج»، بر، وشرح صدر المتألهين: «رضحاً» بمعنى الكسر. وفي «ف»، و«وحاشية «ض»، بف» والمطبوع: «رضحاً» بمعنى الرمي بالحجارة؛ كالتذف.

٧ . الوزن: بحر طويل. والقائل: أبو طالب ﷺ، وهو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، عم الرسول ﷺ، والوالد أمير المؤمنين ﷺ، من سادات قريش ورؤسائها، ومن أبرز خطبائها العقلاء، وحكامها الأباة، وشعرائها المبدعين كفل الرسول ﷺ بعد وفاة عبد المطلب، وأحبّه حباً شديداً، وقدمه على ولده جميعاً، فكان لا ينام إلا إلى جنبه، وكان يخرج معه.

ولما بعث النبي ﷺ بالإسلام وبدأ بالدعوة إليه كان أبو طالب المحامي الأول للرسول ﷺ والمدافع عنه وعن أصحابه من المؤمنين. وكان يحرض بني هاشم وأحلافهم من بني المطلب على نصرته.

قال ابن سعد: ثم إنَّ أبا طالب دعا بني عبد المطلب، فقال: لن تزالوا بخير ما سمعتم من محمد ﷺ وما أتبعتم أمره، فاتبعوه وأعينوه ترشدوا.

وقد تحمّل أبو طالب ورهطه الهاشميون مع النبي ﷺ الحصار العسير في شعب أبي طالب. وبعد ثلاث سنوات من الحصار لبى أبو طالب نداء ربه وذلك في السنة العاشرة للبعثة النبوية المباركة، وتولى غسله وتكفينه وتحنيطه ابنه أمير المؤمنين ﷺ بأمر رسول الله ﷺ وقال ﷺ: «أما والله لأشفعن لعمي شفاععة يعجب منها أهل

«التقلين». وعندها صبت قریش حممها على النبي الأكرم ﷺ حتى قال: «ما نالت قریش مني شيئاً أكرهه حتى مات أبو طالب». (أنظر: ترجمته في سيرة ابن هشام، ج ١، ص ١٨٩؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ١، ص ١١٩؛ الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٩٠؛ الإصابة لابن حجر، ج ٤، ص ١١٥؛ الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ١٦٦؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٤، ص ٧٦-٧٧؛ إيمان أبي طالب للمفيد، ص ٢٥-٢٦).  
 أما إيمانه رضي الله عنه فهو مفروغ عنه، إلا أنه كان يكتم إيمانه لمصالح خاصة اقتضتها الظروف الموضوعية التي واجهها النبي الأكرم ﷺ في بداية دعوته.

ويدل على إيمانه سيرته العملية في تعامله مع الرسول ﷺ ورسالته، ومن تصفح ديوان شعره يجد صريح إقراره بالتوحيد، واعتزافه بالنبوة ولا يجد ذلك إلا مكابراً أو معاند للحق، وقد كتب جملة من كبار علماء الإسلام في سيرة أبي طالب وما ثبت إسلامه وحسن إيمانه. (عد الشيخ المفيد في مقدمته رسالته إيمان أبي طالب، سبعة و ثلاثين كتاباً مصنفاتاً في إيمان أبي طالب، والرسالة من تحقيق قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة، وانظر: مجلة تراثنا، العدد ٦٣ و ٦٤، الصفحات ١٦٣-٢٣٣ مقال: معجم ما أُلّف عن أبي طالب ﷺ، بقلم عبدالله صالح المتفكي).

وهذا البيت من قصيدة أبي طالب اللامية المشهورة والتي تدل على صريح إيمانه بالله وإقراره بالنبوة. وروى أبو هفان منها (١١١) بيتاً، ورواها ابن إسحاق والواقدي وابن هشام واليعقوبي وأبو الفرج الأصفهاني والماوردي والسهيلي وابن كثير والذهبي والسيوطي والحلي والبغدادي وغيرهم.

وتجد بعض أبياتها في مسند أحمد، وصحيح البخاري، وسنن ابن ماجه، ودلائل النبوة وغيرها. (شعر أبي طالب وأخباره لأبي هفان، ص ٢٦ و ٣٣؛ السيرة النبوية لابن إسحاق، ص ١٥٦؛ المغازي للواقدي، ج ١، ص ٧٠؛ السيرة النبوية لابن هشام، ج ١، ص ٢٩١-٢٩٩؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ٢٥؛ الأغاني لأبي الفرج، ج ١٨، ص ٢٠٦؛ أعلام النبوة للماوردي، ص ١٧٢؛ الروض الأنف، ج ٢، ص ١٣؛ البداية والنهاية، ج ١، ص ١٥٤؛ وج ٢، ص ١٧٨ و ٢٣٦؛ وج ٣، ص ٥١؛ وج ٦، ص ٤٦ و ٩٣ و ٢٦٩؛ الخصائص الكبرى للسيوطي، ج ١، ص ١٤٦؛ السيرة النبوية للحلي، ج ١، ص ١٠٩؛ خزانة الأدب، ج ٢، ص ٥٦ و ٧٥؛ وج ٦، ص ١٦٩؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٩٣؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ٥٠٨؛ إيمان أبي طالب للمفيد، ص ١٨ و ٢١؛ الأسالي للطوسي، ص ٧٦، ح ١١٠؛ كنز القوائد للكرجكي، ج ١، ص ١٧٩؛ الغدير للأميني، ج ٢، ص ٤؛ وج ٧، ص ٣٤٦ و ٣٧٤ و ٣٩١؛ وغيرها كثير).

وقد تعرّض لشرح هذه القصيدة الكثير من العلماء، منهم: السهيلي في الروض الأنف، والبغدادي في الخزانة، واللكهنوي في شرح قصيدة أبي طالبه وعلي فهمي في طلبة الطالب بشرح لامية أبي طالب. (أنظر: شعر أبي طالب وأخباره لأبي هفان، هامش ص ٣٥).

وهذا البيت موجود في الديوان إلا أن فيه: «وبالجمرة الكبرى» بدل «وبالجمرة القصوى». (شعر أبي طالب

يَعْنِي قَصْدُوا نَحْوَهَا يَزُمُونَهَا بِالْجَنَادِلِ، يَعْنِي الْحَصَى الصَّغَارَ الَّتِي تُسَمَّى بِالْجِمَارِ.

وَقَالَ بَعْضُ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ شِعْرًا:

مَا كُنْتُ أَحْسَبُ أَنَّ بَيْتًا ظَاهِرًا      لِلَّهِ فِي أَكْنَافِ مَكَّةَ يُصَدُّ<sup>٢</sup>

يَعْنِي: يُقْصَدُ<sup>٣</sup>.

وَقَالَ الزُّبَيْرِيُّ قَانَ<sup>٤</sup>:

وَلَا زُهَيْبَةَ<sup>٥</sup> إِلَّا سَيِّدُ صَمَدًا      [.....]

•• وأخبره، ص ٢٤).

شرح الغريب منه: الجمرة: الحصاة، وموضع رمي الجمار بعني، وهي ثلاث جمرات: الأولى والوسطى والكبرى، وهي جمره العقبة، والقصوى: البعيدة. (الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٦٣، قصو) ولعل المراد بها جمره العقبة. وصمدوا لها: قصدوا نحوها (الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٩، صمد). وأم الشيء: قصده (لسان العرب، ج ٦، ص ٢٢، أمم). والقذف والرضخ: الرمي بالحجارة (لسان العرب، ج ٣، ص ١٨، رضخ). والجنادل: جمع جندل، وهو الحصاة أو الحجارة الصغيرة التي تسمى بالجمار. (أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ١٢٨، جندل). الشاهد فيه: قوله: (صمدوا لها) أي: قصدوا لها، وقد أورده الشيخ الكليني شاهداً على هذا المعنى المتحقق في اللغة، والذي دلّت عليه أحاديث المعصومين عليهم السلام في بيان معنى الصمد.

١. في «ب، ج، بر، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي: -«شعراً».

٢. البيت من البحر الكامل. والقائل من شعراء الجاهلية كما نسبته الشيخ الكليني قدس سره. والأكتاف: جمع كنف، وكنف الشيء: جانبه أو ناصيته. ويصمد بمعنى يقصد كما في المتن (النهاية، ج ٤، ص ٢٠٥ كنف؛ و ج ٣، ص ٥٢، صمد).  
٣. في «ج»: «يقصده».

٤. هكذا في «ح، ش، ض، ص، بح، بس، بش، بو، جس، جم، جه، جو». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ابن الزبير قان». وسيأتي الكلام عنه في التعليقة الآتية.

٥. في «ف»: «رهبية». وفي شرح صدر المتألهين والوافي: «رهبية». وفي شرح المازندراني: «رُهَيْبَةُ - على التصغير -: اسم رجل». وقال المحقق الشعراني في هامش شرح المازندراني، ج ٤، ص ٨٤: «لم تر في رجال العرب اسم رُهبية».

٦. هذا هو عجز بيت صدره: «سيروا جميعاً بنصف الليل واعتمدوا».

الوزن: بسيط. وقائله: الزبير قان بن بدر بن امرئ القيس التميمي السعدي، واسمه حصين بن بدر ولقب بالزبير قان لجماله؛ لأنّ الزبير قان في اللغة يعني البدر ليلة تمامه. وقيل: الزبير قان: الخفيف اللحية، وقد كان هو

وَقَالَ شَدَّادُ بْنُ مُعَاوِيَةَ فِي حُدَيْفَةَ بْنِ بَدْرٍ:

عَلَوْتُهُ بِحَسَامٍ نُسِمَ قُلْتُ لَهُ  
خُذْهَا حُدَيْفُ فَأَنْتَ السَّيِّدُ الصَّمْدُ<sup>٢</sup>

كذلك. وقيل: سُمِّيَ كذلك؛ لِأَنَّهُ لَبَسَ عِمَامَةَ مَزْبَرَقَةَ بِالزُّعْفَرَانِ، يُقَالُ: زَبِرَقُ الثَّوْبِ، إِذَا صَبِغَهُ بِصَفْرَةٍ أَوْ حَمْرَةٍ. (أنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٣٧-١٣٨؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٤٨٨-١٤٨٩، زبرق).

والزبرقان: صحابي، كان ينزل مع قومه في بادية البصرة، فوفد على النبي ﷺ هو وقومه، وكان هو أحد ساداتهم، فأسلموا سنة ٩ هـ فجعله النبي ﷺ على صدقات قومه، وكف بصره في آخر عمره فتوفي نحو سنة ٤٥ هـ، وكان فصيحاً شاعراً. (أسد الغابة، ج ٢، ص ١٩٤؛ الإصابة، ج ١، ص ٥٤٣؛ جمهرة أنساب العرب، ص ٢١٨؛ زهر الأداب، ج ١، ص ٣٩؛ خزائن الأدب، ج ٣، ص ٢٠٧؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ١٣٨، زبرق؛ شعراء النصرانية، ج ٢، ص ٢٩ و ٣٧؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٤١).

وقد أورده أبو عبيدة في مجاز القرآن والقالي في الأمالي والطبري والطوسي والطرسي والقرطبي في تفاسيرهم وياقوت الحموي في معجم البلدان وغيرهم. (مجاز القرآن، ج ٢، ص ٣١٦ و ٩٥١؛ الأمالي للقالي، ج ٢، ص ٢٨٨؛ تفسير الطبري، ج ٣٠، ص ٢٢٤؛ التبيان، ج ١٠، ص ٤٣١؛ مجمع البيان، ج ١، ص ٨٥٧؛ تفسير القرطبي، ج ٢٠، ص ٢٤٥؛ معجم البلدان، ج ٤، ص ٩٣؛ شعراء النصرانية، ج ٢، ص ٣٦).

وجميع هؤلاء نسبوه إلى الزبرقان، ولكن الموجود في الكافي المطبوع نسبته إلى ابن الزبرقان، والأوّل هو الصحيح.

شرح الغريب منه: البيت من قصيدة قالها الشاعر حينما حمل صدقات قومه إلى أبي بكر، وقد روى بعض أبياتها في معجم البلدان، ج ٤، ص ٨٢. ورهينة: اسم رجل، لكنّه لم يوجد في أعلام العرب - قسم الرجال - والموجود في جميع المصادر التي نقلت هذا البيت: «رهينة».

والصمد: السيّد المصمود إليه في الحوائج، وقيل: الكامل الذي لا عيب فيه. (لسان العرب، ج ٣، ص ٢٥٨-٢٥٩، صمد). والشاهد فيه: قوله: «الصمد» أي المصمود إليه، أو المقصود في الحوائج.

١. في شرح المازندراني: «وعلوته».

٢. الوزن: بسيط. والقائل: هو شدّاد بن معاوية في حذيفة بن بدر، وشداد بن معاوية هو أبو عنترة الشاعر الجاهلي المشهور بشجاعته، وبعد شدّاد أحد قادة بني عيس الفرسان في حرب داحس والغبراء التي كانت بين عيس وذيبيان.

لكنّ الموجود في العقد الفريد، ج ٦، ص ١٨-٢٠: أنّ قاتل حذيفة بن بدر الوارد اسمه في البيت هو عمرو بن الأслع العبسي والحارث بن زهير، فقال عمرو بن الأслع مفتخراً على بني ذبيان:

إِنَّ السَّمَاءَ وَإِنَّ الْأَرْضَ شَاهِدَةٌ  
وَاللَّهُ يَشْهَدُ وَالْإِنْسَانَ وَالْبَلَدُ  
أَتَى جَزِيثُ بْنُ بَدْرِ بِسَعِيهِمْ  
يَوْمَ الْهَبَاءِ قَتَلًا مَالَهُ نَوْدُ

وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ، وَاللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - هُوَ السَّيِّدُ الصَّمْدُ الَّذِي جَمِيعُ الْخَلْقِ - مِنْ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ - إِلَيْهِ يَصْعَدُونَ فِي الْحَوَائِجِ، وَإِلَيْهِ يَلْجَأُونَ<sup>١</sup> عِنْدَ الشَّدَائِدِ، وَمِنْهُ يَرْجُونَ الرَّخَاءَ وَدَوَامَ النِّعْمَاءِ لِيَدْفَعَ عَنْهُمْ الشَّدَائِدَ.

## ١٩ - بَابُ الْحَرَكَةِ وَالْإِنْتِقَالِ

١٢٥/١

٣٢٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَزْمَكِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبَّاسِ السَّجَرَادِيِّ<sup>٢</sup>، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ جَعْفَرِ

والمشرفة في أيامنا نَقِدُ  
خذا حذيف فانت السيد الصمد

لما التقينا على أرجاء جُمَّتِهَا  
علوته بحسامٍ ثم قلت له

وكذا نسب إلى عمرو بن الأسلع الفيروزآبادي في بصائر ذوي التمييز، ج ٣، ص ٤٤٠، والأستاذ أحمد عبد الغفور العطار محقق كتاب صحاح الجوهري (الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٩، صمد).

أما باقي المصادر التي أوردت هذا البيت والتي سنذكرها فلم تنسبه إلى أحد، وذلك مما يقلل احتمال الجزم بنسبته إلى أحد الرجلين، ولعل الذي ضرب حذيفة بن بدر الفزاري هو شُدَاد بن معاوية؛ لأنه كان أحد فرسان يوم الهباءة. ونسب ابن الأثير الضرب إلى قرواش بن عمرو بن الأسلع، دون أن يذكر الشعر (الكامل في التاريخ، ج ١، ص ٥٧٩). وعليه تكون نسبة الضرب غير ثابتة في المصادر التاريخية، وتتبعها نسبة البيت.

وجاء هذا البيت في عدة كتب، منها: الأمالي للقالبي، ج ٢، ص ٢٨٨؛ مجمل اللغة، ج ٣، ص ٢٤١؛ معجم مقاييس اللغة، ج ٣، ص ٣١٠؛ الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٩؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢٥٨؛ بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي، ج ٣، ص ٤٤٠؛ تفسير القرطبي، ج ٢٠، ص ٢٤٥؛ العقد الفريد، ج ٦، ص ٢٠؛ تاج العروس، ج ٨، ص ٢٩٥، وغيرها.

شرح الغريب: علاء بالسيف: ضربه، والحسام: السيف القاطع، وحسام السيف أيضاً: طرفه الذي يضرب به (الصحاح، ج ٥، ص ١٨٩٩، حسم).

وحذيف منادى مزخّم، وهو حذيفة بن بدر الفزاري الذي قاد بني فزارة ومزة يوم النصار ويوم الجفار، وفي حرب داحس والغبراء حتى قتل فيها يوم الهباءة. والصمد: السيد المقصود في الحوائج. لسان العرب، ج ٣، ص ٢٥٨، (صمد).

١. في حاشية «ض»: «وعليه يلخون».

٢. في «ب، بر، بف»: «في».

٣. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، يح، بس، بف، جر» وحاشية «بر» والروافي والطبعة الحجرية من

الْجَعْفَرِيُّ<sup>١</sup>:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَهُ قَوْمٌ يَزْعُمُونَ أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ<sup>٢</sup> الدُّنْيَا، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِلُ<sup>٣</sup>، وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى أَنْ يَنْزِلَ، إِنَّمَا مَنْظَرُهُ فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ سَوَاءٌ، لَمْ يَبْعُدْ مِنْهُ قَرِيبٌ، وَلَمْ يَقْرُبْ مِنْهُ بَعِيدٌ، وَلَمْ يَخْتَجِ إِلَى شَيْءٍ، بَلْ يَخْتَاجُ إِلَيْهِ، وَهُوَ ذُو الطَّوْلِ<sup>٤</sup>، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ.

أَمَّا قَوْلُ الْوَاصِفِينَ<sup>٥</sup>: إِنَّهُ يَنْزِلُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى<sup>٦</sup>، فَإِنَّمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَنْسِبُهُ إِلَى نَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ، وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ مُخْتَاجٌ<sup>٧</sup> إِلَى مَنْ يَحْرُكُهُ أَوْ يَتَحَرَّكُ بِهِ<sup>٨</sup>، فَمَنْ ظَنَّ بِاللَّهِ الظُّنُونَ، هَلَكَ<sup>٩</sup>؛ فَاحْذَرُوا فِي صِفَاتِهِ مِنْ أَنْ تَقْفُوا<sup>١٠</sup> لَهُ عَلَى حَدِّ تَحْدُونَهُ<sup>١١</sup> بِنَقْصٍ، أَوْ

١. الكافي . وفي «بر»: «الجراديني». وفي المطبوع: «الخراديني». ولم يُعلم ضبطه بالجزم، وفي «ج» و«ه»: «الجراديني» بضم الجيم.

٢. وعلي بن العباس هذا، هو علي بن العباس الجراديني الرازي. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٥٥، الرقم ٦٦٨؛ الرجال لابن الغضائري، ص ٧٩، الرقم ٩٥.

٣. في «بر»: «الجعفي». والظاهر أن يعقوب هذا، هو يعقوب بن جعفر بن إبراهيم بن محمد الجعفري، من أولاد جعفر الطيار. راجع: تهذيب الأسماء، ص ٣٢٩؛ معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٣٢٠، الرقم ٢٨١٠.

٤. في «ض» بفتح، بر، بس، بف، وحاشية «ف»: «سما».

٥. في «بج»: «لا يبرح». ٤. في حاشية «ج»: «مأ».

٥. في حاشية «ج»: «مأ».

٦. «الطَّوْلُ»: المَنْ وَالْفَضْل وَالْإِعْطَاء وَالْإِنْعَام. أنظر: الصحاح، ج ٥، ١٧٥٥ (منز).

٧. في «ف»: «له». ٨. في «ف» والتوحيد: «إنه تبارك وتعالى ينزل».

٩. في «ج» بفتح، «يحتاج».

١٠. في شرح المازندراني، ج ٤، ص ٩٣: «وفي العطف مناقشة يمكن دفعها بتقدير الموصول، أي ما يتحرك به، أو يجعل «من» شاملة لغير العاقل على التغليب».

١١. في «ج» والتوحيد: «فهلك».

١٢. في حاشية «ج»: «تعموا». وفي مرآة العقول، ج ٢، ص ٦٤: «قوله: من أن يقفوا، من وقف يقف، أي يقوموا في الوصف له وتوصيفه على حدِّ، فتحْدُونَهُ بنقص أو زيادة. ويحتمل أن يكون من قفا يقفو، أي تشبوهه في البحث عن صفاته تتبعاً على حدِّ تحْدُونَهُ بنقص أو زيادة».

١٣. في شرح المازندراني: «تحْدُونَهُ، استيناف لبيان الوقوف، أو حال عن فاعل تقفوا».

زِيَادَةً، أَوْ تَحْرِيكٍ، أَوْ تَحْرُكٍ، أَوْ زَوَالٍ، أَوْ اسْتِنزَالٍ، أَوْ نُهْوِضٍ، أَوْ قُعُودٍ؛ فَإِنَّ اللَّهَ جَلُّ وَعَزٌّ  
عَنْ صِفَةِ الْوَاصِفِينَ، وَتَغَبَّتِ النَّاعِيَتَيْنِ، وَتَوَهَّمِ الْمَتَوَهِّمِينَ ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ٥  
الَّذِي يَزَاكُ حِينَ تَقُومُ ٥ وَتَقْلَبُكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾<sup>٢، ٢</sup>.

٣٢٩ / ٢ . وَعَنْهُ<sup>٤</sup> رَفَعَهُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ يَغْقُوبَ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَبِي إِزْرَاهِيمَ<sup>٥</sup> أَنَّهُ قَالَ: «لَا أَقُولُ: إِنَّهُ قَائِمٌ؛ فَأَزِيلُهُ عَنْ مَكَانِهِ<sup>٦</sup>، وَلَا أُحَدِّثُهُ بِمَكَانٍ  
يَكُونُ فِيهِ، وَلَا أُحَدِّثُهُ أَنْ يَتَحَرَّكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَرْكَانِ وَالْجَوَارِحِ، وَلَا أُحَدِّثُهُ بِلَفْظِ شَيْءٍ<sup>٧</sup>  
فَمٍ، وَلَكِنْ كَمَا قَالَ اللَّهُ<sup>٨</sup> تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «كُنْ فَيَكُونُ»<sup>٩</sup> بِمَشِيئَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ فِي  
نَفْسٍ<sup>١٠</sup>، صَمَدًا قَدَامًا، لَمْ يَخْتَجِ إِلَى شَرِيكَ يَذْكُرُ لَهُ<sup>١١</sup> مُلْكَةً، وَلَا يَفْتَحُ لَهُ أَبْوَابَ عِلْمِهِ<sup>١٢</sup>»<sup>١٣</sup>.

١ . في «ف»: «صفات» . ٢ . الشعراء (٢٦): ٢١٧-٢١٩ .

٣ . التوحيد، ص ١٨٣، ح ١٨، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي . الوافي، ج ١، ص ٣٩٥، ح ٣١٩ .

٤ . الظاهر رجوع الضمير إلى محمد بن يعقوب، مصنف الكتاب، كما هو الأمر في سند الحديث الثالث وذييل  
الحديث الرابع كما لا يخفى، والآتي بالضمير في هذه الأسناد الثلاثة هو راوي الكتاب .

ثم إن الظاهر أن المراد من «رفعه» هو الإسناد المذكور في السند المتقدم، إلى الحسن بن راشد، كما يبدو ذلك  
من التوحيد، ص ١٨٣، ح ١٩ . ٥ . في «يح»: «يف»، وحاشية «و»: «إلى» .

٦ . في التعليقة للداماد: «مكان» ونقله المازندراني عن بعض النسخ .

٧ . «الشَّقُّ»: الفصل في الشيء والفُرْجَةُ والصدع . و«الشَّقُّ»: الناحية والمشقة . والمعنى: لا أحده بكلمة تخرج من  
ناحية الفم، أو من فُرْجَةِ الفم، أو مشقته . أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٤٩١ (شقق)؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٩٥؛  
الوافي، ج ١، ص ٣٩٨ .

٨ . في «ب»: «ج»، «ض»، «يح»، «بر»، «بس»، «يف»، «التوحيد»: «الله» .

٩ . البقرة (٢): ١١٧؛ آل عمران (٣): ٤٧ و ٥٦ . ومواضع أخر .

١٠ . في الوافي: «في نفس»، بالتحريك . ويحتمل التسيكين، أي من غير تردد وتفكر وروية في نفس .

١١ . في شرح المازندراني: «من التذكير أو الإذكار» . وفي «ف»: «الله» . وفي التوحيد: «يكون في» بدل «يذكر له» .

١٢ . قال صدر المتألهين في شرحه، ص ٣٠٢: «فجملة: لا يفتح له أبواب علمه، في موضع الحال عن فاعل «لم  
يحتج» أو ضمير «له» المنصوب المحل للمفعولية» . وقال المازندراني في شرحه: «يفتح، عطف على «يذكر»  
و«لا» لتأكيد النفي» .

١٣ . التوحيد، ص ١٨٣، ح ١٩، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي، عن محمد بن إسماعيل البرمكي،



٣٣٠ / ٣ . وَعَنْهُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ ، قَالَ :  
 قَالَ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي بَعْضِ مَا كَانَ يُخَاوِزُهُ : ذَكَرْتَ اللَّهَ ، فَأَخَلَّتْ<sup>٢</sup>  
 عَلَى غَائِبٍ .

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : «وَيْلَكَ ، كَيْفَ يَكُونُ غَائِبًا مَنْ هُوَ مَعَ خَلْقِهِ شَاهِدًا<sup>٣</sup> ، وَإِلَيْهِمْ ١٢٦/١  
 أَقْرَبُ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ<sup>٤</sup> ، يَسْمَعُ كَلَامَهُمْ ، وَيَرَى أَسْخَاصَهُمْ ، وَيَعْلَمُ أَسْرَارَهُمْ<sup>٥</sup> ؟» .

فَقَالَ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ : أَمْ هُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ ؟ أَلَيْسَ إِذَا كَانَ فِي السَّمَاءِ ، كَيْفَ يَكُونُ  
 فِي الْأَرْضِ<sup>٦</sup> ؟ وَإِذَا كَانَ فِي الْأَرْضِ ، كَيْفَ يَكُونُ فِي السَّمَاءِ<sup>٧</sup> ؟

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : «إِنَّمَا وَصَفْتَ الْمَخْلُوقَ الَّذِي إِذَا انْتَقَلَ عَنْ مَكَانٍ ، اسْتَقَلَّ بِهِ  
 مَكَانٌ ، وَخَلَا مِنْهُ مَكَانٌ ، فَلَا يَدْرِي فِي الْمَكَانِ الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ مَا يَخْدُثُ فِي الْمَكَانِ  
 الَّذِي كَانَ فِيهِ ، فَأَمَّا اللَّهُ - الْعَظِيمُ الشَّانِ ، الْمَلِكُ ، الذَّبَّانُ - فَلَا يَخْلُو مِنْهُ مَكَانٌ<sup>٨</sup> ، وَلَا

١ عن علي بن العباس ، عن الحسن بن راشد . الوافي ، ج ١ ، ص ٣٩٧ ، ح ٣٢٠ .

١ . في «ف» : «عن محمد» . لكن الظاهر أنه سهو ، وعيسى بن يونس ، هو عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ، روى عنه عمرو بن محمد بن بكر الناقد . راجع : تهذيب الكمال ، ج ٢٢ ، ص ٢١٣ ، الرقم ٤٤٤٢ ؛ وج ٢٣ ، ص ٦٢ ، الرقم ٤٦٧٣ .

أما ما ورد في التعليقة للدمام ، ص ٣٠٥ ، من أن عمرو بن محمد هو عمرو بن محمد الأسدي من رجال الكاظم عليه السلام وعيسى بن يونس هو الشاكري الكوفي من رجال الصادق عليه السلام ، فلم يظهر لنا وجهه ؛ فإننا لم نجد - مع الفحص الأكيد - عيسى بن يونس الشاكري في موضع .

٢ . في شرح صدر المتألهين ، ص ٣٠٢ : «أحلت ، من الحوالة . يقال : أحلت زيدا بما كان له علي - وهو كذا درهم - على رجل ، فأنا محيل ، وزيد محال ومحنتال ، والدرهم محال به ، والرجل محال عليه . وانظر : الصحاح ، ج ٤ ، ص ١٦٨١ (حول) .  
 ٣ . في «ف» : «شاهدأ» حال .

٤ . اقتباس من الآية ١٦ سورة ق (٥٠) : «وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ» . وفي الوافي : «حبل الوريد : عرق في العنق» .

٥ . في «ف» ، «بس» ، وحاشية «ج» ، «بح» ، وشرح صدر المتألهين : «ما حدث» . وفي «بف» : «ما أحدث» .

٦ . في «ف» : «من المكان» .

يَسْتَعِيلُ<sup>١</sup> بِهِ مَكَانَ ، وَلَا يَكُونُ إِلَى مَكَانٍ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى مَكَانٍ<sup>٢</sup> .

٣٣١ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، قَالَ :

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام : جَعَلَنِي اللَّهُ فِذَاكَ يَا سَيِّدِي ، قَدْ رَوَيْتَنَا أَنَّ اللَّهَ فِي مَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعٍ ، عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ، وَأَنَّهُ يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي النُّصْفِ الْأَخِيرِ مِنَ اللَّيْلِ<sup>٤</sup> ، إِلَى السَّمَاءِ<sup>٥</sup> الدُّنْيَا .

وَرَوَيْتُ أَنَّهُ يَنْزِلُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَوْضِعِهِ ، فَقَالَ بَعْضُ مَوَالِيكَ فِي ذَلِكَ : إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعٍ ، فَقَدْ يَلْقَاهِ الْهَوَاءُ ، وَيَتَكْتَفُ<sup>٦</sup> عَلَيْهِ ، وَالْهَوَاءُ جِسْمٌ رَقِيقٌ يَتَكْتَفُ<sup>٧</sup> عَلَى كُلِّ شَيْءٍ بِقَدْرِهِ ، فَكَيْفَ يَتَكْتَفُ<sup>٨</sup> عَلَيْهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ<sup>٩</sup> عَلَى هَذَا الْمِثَالِ !؟  
فَوَقَّعَ عليه السلام : «عَلِمَ ذَلِكَ عِنْدَهُ ، وَهُوَ الْمُقَدَّرُ لَهُ بِمَا هُوَ أَحْسَنُ تَقْدِيرًا . وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ

١ . في حاشية «ض» : «ولا يشغل» .

٢ . التوحيد ، ص ٢٥٣ ، ح ٤ ، بسنده عن محمد بن إسماعيل ؛ الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٤٩ ، ح ٢٣٢٥ ، بسنده عن عيسى بن يونس . وفي الأملالي للصدوق ، ص ٦٦٦ ، المجلس ٩٠ ، ضمن ح ٤ ؛ وعلل الشرائع ، ص ٤٠٣ ، ضمن ح ٤ ، بسند آخر إلى قوله : «ويعلم أسرارهم» ومن قوله : «إنما وصف المخلوق ...» ؛ وفي الإرشاد للمفيد ، ج ٢ ، ص ١٩٩ ، بسند آخر ، إلى قوله : «ويعلم أسرارهم» ومن قوله : «فلا يخلو منه مكان ...» مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١ ، ص ٣٩٩ ، ح ٣٢١ .

٣ . في «بح» : «في كل» .

٤ . في «ب» ، «بح» ، والوافي : - «من الليل» . وفي شرح المازندراني : «الليلة» .

٥ . في «بح» وحاشية «ف» : «سماء» . وفي حاشية «ج» : «سمائك» .

٦ . في «ب» ، «ج» ، «ض» ، «ف» ، «بح» ، «بر» ، «بس» ، «بف» ؛ وشرح صدر المتألهين : «يتكفف» . وفي حاشية «ج» : «يتكفف - يتكفف» . وفي حاشية «ض» : «يتكفف» . وفي التعلية للداماد ، ص ٣٠٧ : «تكفّه واكتفه بمعنى ، أي ، أحاط به . والتعدية بـ «على» لتضمين معنى الاحتواء» . وانظر : الصحاح ، ج ٤ ، ص ١٤٢٤ (كفف) .

٧ . في «ب» ، «ج» ، «ض» ، «ف» ، «بر» ، «بف» ؛ وشرح صدر المتألهين : «يتكفف» . وفي حاشية «ج» : «يتكفف - يتكفف» .

٨ . في «ب» ، «ج» ، «ض» ، «ف» ، «بح» ، «بر» ، «بس» ، «بف» ؛ وشرح صدر المتألهين وحاشية بدرالدين : «يتكفف» . وفي حاشية «ج» : «يتكفف - يتكفف» . وفي حاشية «بح» : «يتكفف» .

٩ . في «ج» ، «بر» ، «بس» ، «بف» ؛ وحاشية «ف» : «جلّ وعزّ» .

في السماء الدنيا، فهو كما هو على العرش، والأشياء كلها له<sup>٢</sup> سواء علماً وقُدرةً ومَلَكاً وإِخاطَةً.

● وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْكُوفِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى مِثْلَهُ.<sup>٤</sup>

وَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ﴾<sup>٦</sup>:

٥ / ٣٣٢ . عَنْهُ، عَنْ<sup>٧</sup> عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ

١٣٧/١

يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ فَقَالَ: «هُوَ وَاحِدٌ وَاحِدِيٌّ<sup>٨</sup> الذَّاتِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَبِذَلِكَ<sup>١</sup> وَصَفَ نَفْسَهُ،

وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ بِالْإِشْرَافِ وَالْإِخَاطَةِ وَالْقُدْرَةِ «لَا يَغْرُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ»<sup>١٠</sup> بِالْإِخَاطَةِ وَالْعِلْمِ، لَا بِالذَّاتِ؛ لِأَنَّ الْأَمَاكِينَ

مَخْدُودَةٌ تَحْوِيهَا حُدُودُ أَرْبَعَةٍ، فَإِذَا كَانَ بِالذَّاتِ لَزِمَهَا<sup>١١</sup> الْحَوَايَةُ<sup>١٢</sup>.

١ . في شرح صدر المتألهين: «على».

٢ . في «بس»: «له كلها».

٣ . في «ب»: «-».

٤ . الوافي، ج ١، ص ٤٠٣، ح ٣٢٤.

٥ . هكذا في «ب»، ج، ف، يح، بر، بس، بف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و». قال المازندراني في شرحه:

«وفي قوله، عطف على الحركة والانتقال... أي باب الحركة والانتقال، وفي تفسير قوله تعالى».

٦ . المجادلة (٥٨): ٧.

٧ . في «بر»: «- عنه»، عن». والضمير راجع إلى محمد بن يعقوب مصنف الكتاب، كما هو الظاهر.

٨ . في التوحيد: «أخدي».

٩ . في «ب»، «بس» وحاشية «ج» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «وبذلك».

١٠ . سبأ (٣٤): ٣.

١١ . في «يح»: «الزئها».

١٢ . في شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٠٧: «ضمير التأنيث في «لزئها» للذات... يعني إذا كان عدم بعد شيء عنه

باعتبار حصول ذاته تعالى في مكان قريب منه، لزم احتواء المكان عليه وكونه فيما يحيط به حدود أربعة، كل

حدّ مقابل لتظيره، وآته محال». وانظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٠٥.

١٣ . التوحيد، ص ١٣١، ح ١٣، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة - الوافي، ج ١، ص ٤٠١، ح ٣٢٣.

فِي قَوْلِهِ: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى»<sup>١</sup>:

٦ / ٣٣٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» فَقَالَ: «اسْتَوَى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ<sup>٢</sup>؛ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ<sup>٣</sup>».

١٢٨ / ١ ٧ / ٣٣٤ . وَيَهَذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَارِدٍ:

أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام سُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» فَقَالَ: «اسْتَوَى مِنْ كُلِّ شَيْءٍ<sup>٤</sup>؛ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ<sup>٥</sup>».

٨ / ٣٣٥ . وَعَنْهُ، عَنْ<sup>٦</sup> مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» فَقَالَ: «اسْتَوَى فِي كُلِّ شَيْءٍ<sup>٧</sup>؛ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ<sup>٨</sup>، لَمْ يَبْعُدْ مِنْهُ بَعِيدٌ، وَلَمْ

١ . طه (٢٠): ٥ . ٢ . في التوحيد والمعاني وحاشية ميرزا رفيعا: «من».

٣ . في شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٠٩: «استوى على كل شيء»، أي استولى عليه بالقدرة والغلبة، أو استوت نسبتة إليه بالعلم والإحاطة».

٤ . التوحيد، ص ٣١٦، ح ٤، عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن محمد بن يحيى، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن بعض رجاله رفعه، عن أبي عبد الله عليه السلام . الوافي، ج ١، ص ٤١٣، ح ٣٣٤.

٥ . في حاشية «بح»: «على». وفي حاشية «ض، بر»: «في».

٦ . التوحيد، ص ٣١٥، ح ١؛ وتفسير القمي، ج ٢، ص ٥٩، بسندهما عن سهل بن زياد الأدمي . وفي التوحيد، ص ٣١٧، ح ٧؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٩، ح ١، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، عن مقاتل بن سليمان، عن أبي عبد الله عليه السلام . الوافي، ج ١، ص ٤١٣، ح ٣٣٥.

٧ . في «بر»: «-» و«عنه، عن».

٨ . في التوحيد: «من».

٩ . في «ف»: «قريب».

يَقْرُبُ مِنْهُ قَرِيبٌ<sup>١</sup>، اسْتَوَى فِي كُلِّ شَيْءٍ<sup>٢</sup>.

٣٣٦ / ٩ . وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ مِنْ شَيْءٍ، أَوْ فِي شَيْءٍ، أَوْ عَلَى شَيْءٍ، فَقَدْ كَفَرَ». قُلْتُ: فَسَزَلْ لِي، قَالَ: «أَغْنِي بِالْحَوَايَةِ<sup>٣</sup> مِنَ الشَّيْءِ<sup>٤</sup> لَهُ، أَوْ بِإِمْسَاكِ لَهُ<sup>٥</sup>، أَوْ مِنْ شَيْءٍ سَبَقَهُ<sup>٦</sup>».

٣٣٧ / ١٠ . وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ مِنْ شَيْءٍ، فَقَدْ جَعَلَهُ مُخَذَّأً؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ فِي شَيْءٍ، فَقَدْ جَعَلَهُ مَخْضُورًا؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ عَلَى شَيْءٍ، فَقَدْ جَعَلَهُ مَحْمُولًا<sup>٧</sup>، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ»<sup>٨</sup>».

٣٣٨ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: قَالَ أَبُو شَاكِرٍ الدِّبْيَانِيُّ: إِنَّ فِي الْقُرْآنِ آيَةً هِيَ قَوْلُنَا<sup>٩</sup>، قُلْتُ: مَا<sup>١٠</sup> هِيَ؟ فَقَالَ:

١ . في «ف»: «بعيد».

٢ . في التوحيد: «من».

٣ . التوحيد، ص ٣١٥، ح ٢، بسنده عن محمد بن الحسين . الوافي، ج ١، ص ٤١٣، ح ٣٣٦.

٤ . في «بر»: «ووعنه، عن».

٥ . في حاشية «ض»: «فقلت».

٦ . في «ض»: «فسره».

٧ . في الوافي: «الباء في «بالحواية» و«بإمساك» متعلق بمحذوف، تقديره: أعني بقولي في شيء كونه بالحواية... فالحواية تفسير ل«في»، والإمساك ل«على» والسبق ل«من». والنشر على غير ترتيب اللف». وانظر شرح صدر المثاليين، ص ٣٠٦؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١١٤.

٨ . في شرح المازندراني: «من شيء».

٩ . في شرح المازندراني: «-وله».

١٠ . التوحيد، ص ٣١٧، ح ٥، بسنده عن الحسين بن سعيد . الوافي، ج ١، ص ٤١٤، ح ٣٣٧.

١١ . التوحيد، ص ٣١٧، ح ٦؛ وفي رواية أخرى: من زعم أن الله... وفيه، ص ٣١٧، ح ٩، عن محمد بن علي ماجيلويه، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن المفضل بن عمر، عن أبي عبدالله عليه السلام . الوافي، ج ١، ص ٤١٤، ح ٣٣٨.

١٢ . الزخرف (٤٣): ٨٤.

١٣ . في التوحيد: «قوة لنا» بدل «قولنا».

١٤ . في التوحيد والوافي: «وما».

﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُهُ﴾<sup>١</sup> قَلَمَ أَدْرِي بِمَا أُجِيبُهُ، فَخَجَجْتُ<sup>٢</sup>، فَخَبَّرْتُ<sup>٣</sup> أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>٤</sup>، فَقَالَ<sup>٥</sup>: «هَذَا كَلَامُ زَنْدِيقٍ<sup>٦</sup> خَبِيثٍ، إِذَا<sup>٧</sup> رَجَعْتَ إِلَيْهِ، فَقُلْ لَهُ: مَا اسْمُكَ بِالْكُوفَةِ؟ فَإِنَّهُ يَقُولُ<sup>٨</sup>: فَلَانَ، فَقُلْ لَهُ: مَا اسْمُكَ بِالْبَصْرَةِ؟ فَإِنَّهُ يَقُولُ: فَلَانَ، فَقُلْ<sup>٩</sup>: كَذَلِكَ اللَّهُ رَبُّنَا فِي السَّمَاءِ إِلَهُهُ، وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُهُ، وَفِي الْبَحَارِ<sup>١٠</sup> إِلَهُهُ، وَفِي الْقِفَارِ إِلَهُهُ، وَفِي كُلِّ مَكَانٍ إِلَهُهُ».

قَالَ<sup>١١</sup>: فَقَدِمْتُ، فَأَتَيْتُ أَبَا شَاكِرٍ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: هَذِهِ نَقَلْتُ مِنَ الْحِجَازِ<sup>١٢</sup>.

## ٢٠ - بَابُ الْعَرْشِ وَالْكَرْسِيِّ

١ / ٣٣٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَزْجِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ:

سَأَلَ الْجَائِلِيَّ<sup>١١</sup> أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ<sup>١٢</sup>، فَقَالَ لَهُ<sup>١٣</sup>: أَخْبِرْنِي عَنِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - يَحْمِلُ

الْعَرْشَ أَمْ<sup>١٤</sup> الْعَرْشُ يَحْمِلُهُ؟

١ . في حاشية «بيح»: «قال».

٢ . عند صدر المتألهين: «فَخَجَجْتُ» أي صرث محجوجاً مغلوباً لأبي شاكِر. وعند المازندراني: «فَخَجَجْتُ» أي فذهبت إلى مكة وفعلت أفعال الحج، مع احتمال الأول. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٠٩؛ شرح

المازندراني، ص ٤، ص ١١٦. ٣ . وفي «ف، بس، بف» وشرح صدر المتألهين: «قال».

٤ . «الزنديق» من الثنوية، أو القائل ببقاء الدهر، أو القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان. ويقال عند العرب لكل ملحد ودهرى. أنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٤٧؛

القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٨٤ (زندق). ٥ . في «ض»: «فإنذا».

٦ . في «بيح» وحاشية «ف»: «+ لك». ٧ . في «ف» وشرح صدر المتألهين: «+ له».

٨ . في حاشية «ض»: «البحر». ٩ . في «بر»: «قال».

١٠ . التوحيد، ص ١٣٣، ح ١٦، بسنده عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١، ص ٤٠٠، ح ٣٢٢.

١١ . «الجائلي»: رئيس النصارى في بلاد الإسلام. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٥٨ (جائليق).

١٢ . هكذا في «ب، ح، ض، ف، و، ير، بس، بف» والوافي والبحار. وفي «بيح» والمطبوع: «+ له».

١٣ . في البحار: «أو».

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - حَامِلُ الْعَرْشِ وَالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِمَا وَمَا بَيْنَهُمَا، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْ تَرُودَا وَلَسِنِ زَالَتَا إِنْ أَسْكَنْهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ طَلِيمًا غَفُورًا»<sup>١</sup>.

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِهِ: «وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمِئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ»<sup>٢</sup> فَكَيْفَ قَالَ<sup>٣</sup> ذَلِكَ<sup>٤</sup>، وَقُلْتَ: إِنَّهُ يَحْمِلُ الْعَرْشَ وَالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ!<sup>٥</sup>

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «إِنَّ الْعَرْشَ خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَنْوَارٍ أَرْبَعَةٍ: نُورٍ أَحْمَرَ، مِنْهُ اخْمَرَتِ الْحُمْرَةُ، وَنُورٍ أَخْضَرَ، مِنْهُ اخْضَرَّتِ<sup>٦</sup> الْخَضْرَاءُ، وَنُورٍ أَصْفَرَ، مِنْهُ اصْفَرَّتِ<sup>٧</sup> الصُّفْرَةُ، وَنُورٍ أَبْيَضَ، مِنْهُ الْبَيَاضُ<sup>٨</sup>، وَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي حَمَلَهُ اللَّهُ الْحَمَلَةَ، وَذَلِكَ نُورٌ مِنْ<sup>٩</sup> عَظَمَتِهِ، فَبِعَظَمَتِهِ<sup>١٠</sup> وَنُورِهِ أَبْصَرَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ، وَبِعَظَمَتِهِ وَنُورِهِ عَادَاةَ الْجَاهِلُونَ، وَبِعَظَمَتِهِ وَنُورِهِ ابْتَدَعَى<sup>١١</sup> مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ إِلَيْهِ النُّوسِيْلَةَ بِالْأَعْمَالِ الْمُخْتَلِفَةِ وَالْأَذْيَانِ الْمُشْتَبِهَةِ<sup>١٢</sup>، فَكُلُّ<sup>١٣</sup> مَحْمُولٍ - يَحْمِلُهُ اللَّهُ بِنُورِهِ وَعَظَمَتِهِ وَقُدْرَتِهِ - لَا يَسْتَطِيعُ لِنَفْسِهِ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نَشُورًا، فَكُلُّ شَيْءٍ مَّحْمُولٌ، ١٣٠/١

١ . فاطر (٣٥): ٤١.

٢ . الحاقة (٦٩): ١٧.

٣ . في البحار: - «قال».

٤ . في «ب» ج، ض، ف، بح، بس، بف، وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي والبحار: «ذاك».

٥ . في «ف»: «اخضرت». ٦ . في «ف»: «اصفر».

٧ . هكذا في «ب» ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف، وشرح صدر المتألهين والوافي. وفي المطبوع: «منه

[البيض] البياض». ٨ . في البحار: «من نور».

٩ . في «ض»: «وعظمته».

١٠ . «ابتغى»: طلب، من ابتغيت الشيء وتبغيته، إذا طلبته. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٨٣ (بغوي).

١١ . في «ب» ف، بح، بر، بس، بف، وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي: «السماء».

١٢ . في «ج»: «المشبهة». وفي «بف» والوافي: «المتشبهة». وفي حاشية «بف»: «المشبهة». وفي حاشية «ض»: «

المشبهة». ١٣ . في البحار: «+ وشي».

والله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - الْمُؤْمِسِكُ لَهُمَا أَنْ تَزُولَا، وَالْمُحِيطُ<sup>١</sup> بِهِمَا مِنْ شَيْءٍ، وَهُوَ حَيَاةُ كُلِّ شَيْءٍ، وَتَوَرُّ كُلِّ شَيْءٍ «سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا»<sup>٢</sup>.

قَالَ لَهُ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - أَيْنَ هُوَ؟

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٣</sup>: «هُوَ هَاهُنَا، وَهَاهُنَا، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَمُحِيطٌ بِنَا، وَمَعَنَا، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا»<sup>٤</sup> فَالْكَرْسِيُّ<sup>٥</sup> مُحِيطٌ بِالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى «وإِنْ تَجَهَّزَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْظَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى»<sup>٦</sup>، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ»<sup>٧</sup> فَالَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ هُمُ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ حَمَلَهُمُ اللَّهُ عِلْمَهُ، وَلَيْسَ يَخْرُجُ عَنْ<sup>٨</sup> هَذِهِ الْأُزْبَعَةِ شَيْءٌ خَلَقَ اللَّهُ فِي<sup>٩</sup> مَلَكُوتِهِ، وَهُوَ الْمَلَكُوتُ<sup>١٠</sup> الَّذِي أَرَاهُ اللَّهُ أَضْفِيَاءَهُ وَأَرَاهُ<sup>١١</sup> خَلِيلَهُ<sup>١٢</sup>، فَقَالَ: «وَكَذَلِكَ تَرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»<sup>١٣</sup> وَكَيْفَ يَحْمِلُ حَمَلَةَ الْعَرْشِ اللَّهُ<sup>١٤</sup>، وَبِحَيَاتِهِ حَيِّثُ قُلُوبُهُمْ، وَبِنُورِهِ اهْتَدَوْا إِلَى.....»

١ . يجوز جرّ «المحيط» بالعطف على ضمير لهما، يعني: الممسك لهما، والمحيط بهما أن تزولا من الشيئية.

ويجوز رفعه بالعطف على الممسك، يعني: المحيط بهما بما حوياه من شيء. أنظر: التعلّيق للداماد، ص ٣١٣؛

شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٢٤؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٧٤.

٢ . الإسراء (١٧): ٤٣. ٣ . المجادلة (٥٨): ٧.

٤ . في «بس»: «والكرسي». ٥ . طه (٢٠): ٧٦.

٦ . البقرة (٢): ٢٥٥. ٧ . في «ف» والتعلّيق للداماد والبحار: «من».

٨ . في شرح صدر المتألّهين: «+ ملكه و».

٩ . هكذا في «ب، ج، ض، ي، بر، بس، بف»، وشرح صدر المتألّهين والمازندراني وحاشية ميرزا رفيعا والوافي

والبحار. وفي «ف»: «وهو ملكوت». وفي المطبوع: «وهو الملكوت».

١٠ . في حاشية «بر»: «+ إبراهيم». ١١ . الأنعام (٦): ٧٥.

١٢ . قرأ الداماد في التعلّيق، ص ٣١٤: «حملة في الله» بدل «حملة العرش الله». ثم قال: «حملة»، بالنصب على





«الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ»؟<sup>١</sup>

١٣١ / ١ فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «الْعَرْشُ لَيْسَ هُوَ اللَّهُ، وَالْعَرْشُ اسْمٌ عَلِيمٌ وَقَدْرَةٌ وَعَرْشٌ فِيهِ كُلُّ شَيْءٍ، ثُمَّ أَضَافَ<sup>٢</sup> الْحَمَلَ إِلَى غَيْرِهِ خَلْقٍ مِنْ خَلْقِهِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْبَدَ خَلْقَهُ بِحَمَلِ عَرْشِهِ وَهُمْ<sup>٣</sup> حَمَلَةٌ عَلِيمَةٍ، وَخَلَقُوا يُسَبِّحُونَ حَوْلَ عَرْشِهِ وَهُمْ يَعْمَلُونَ<sup>٤</sup> بِعِلْمِهِ، وَمَلَائِكَتُهُ<sup>٥</sup> يَكْتُبُونَ أَعْمَالَ عِبَادِهِ، وَاسْتَعْبَدَ أَهْلَ الْأَرْضِ بِالطَّوَافِ حَوْلَ بَيْتِهِ، وَاللَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى كَمَا قَالَ. وَالْعَرْشُ<sup>٦</sup> وَمَنْ يَحْمِلُهُ وَمَنْ حَوْلَ الْعَرْشِ، وَاللَّهُ الْحَامِلُ لَهُمْ، الْحَافِظُ لَهُمْ، الْمُمَسِّكُ، الْقَائِمُ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ، وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يُقَالُ: مَحْمُولٌ، وَلَا أَسْفَلَ - قَوْلًا مُفْرَدًا لَا يُوَصَّلُ بِشَيْءٍ - فَيَفْسُدَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى».

قَالَ أَبُو قُرَّةَ: فَتَكْذَبُ<sup>٧</sup> بِالرَّوَايَةِ الَّتِي جَاءَتْ: أَنَّ اللَّهَ إِذَا غَضِبَ إِتْمَا يُعْرِفُ غَضَبَهُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ يَجِدُونَ ثِقَلَهُ<sup>٨</sup> عَلَى كَوَاهِلِهِمْ<sup>٩</sup>، فَيَخْرُونَ سَجْدًا<sup>١٠</sup>، فَأَذًا

١ . غافر (٤٠): ٧. وفي حاشية «ف»: «ومن حوله».

٢ . يحتمل أن تكون «إضاف» بكسر الهمزة على أنه مصدر مبتدأ مضاف بحذف التاء، فقوله عليه السلام: «خلق من خلقه» مرفوع خبراً، والخلق بمعنى التقدير؛ يعني إضافة حمل العرش إلى غيره تقديره من تقديراته. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٣٥.

٣ . في شرح المازندراني: «ضمير الجمع يعود إلى «خلقته»؛ لأنه جنس يصدق على الكثير».

٤ . في «ب»: «فيعلمون». في «ب»: «ويح»: «وملائكته». وفي «ف»: «ومليكه».

٥ . «العرش» وما عطف عليه مبتدأ خبره محذوف، تقديره: محمول كلهم، أو سواء في نسبتهم إليه تعالى، بقرينة السابق واللاحق. واحتمل المازندراني عطفه على «الأرض» أيضاً؛ بمعنى استعبدتهم. أنظر: شرح صدر

المتألمين، ص ٣١٧؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٣٦؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٧٧.

٦ . في «ب»: «بس»، «بف»: «والحافظ».

٧ . في «ف»: «وقال».

٨ . في «ب»: «بر»، «فتكذب». وفي شرح المازندراني: «فتكذب، استفهام على سبيل الإنكار، بحذف أذاته».

٩ . هو هنا بمعنى ما يقابل الخفة دون الوزن.

١٠ . «الكواهل»: جمع كاهل، وهو الحارك، أي ما بين الكتفين. الصحاح، ج ٥، ص ١٨١٤ (كهل).

١١ . «فيخرون سجداً»، أي فيسقطون ساجدين. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٣ (خرر).

ذَهَبَ الْغَضَبُ، حَفَّ وَرَجَعُوا إِلَى مَوَاقِفِهِمْ؟

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «أَخْبِرْنِي عَنِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مُنْذُ لَعَنَ إِبْلِيسَ، إِلَى يَوْمِكَ هَذَا هُوَ غَضَبَانُ عَلَيْهِ، فَمَتَى رَضِيَ؟ وَهُوَ فِي صِفَتِكَ لَمْ يَزَلْ غَضَبَانٌ عَلَيْهِ وَعَلَى أَوْلِيَائِهِ وَعَلَى أَتْبَاعِهِ، كَيْفَ<sup>٢</sup> تَجْتَرِي<sup>٣</sup> أَنْ تَصِفَ رَبَّكَ بِالتَّغْيِيرِ<sup>٤</sup> مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَأَنْتَ<sup>٥</sup> يَجْرِي عَلَيْهِ مَا يَجْرِي<sup>٦</sup> عَلَى الْمَخْلُوقِينَ؟! سُبْحَانَهِ وَتَعَالَى، لَمْ يَزَلْ مَعَ الرَّائِلِينَ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ مَعَ الْمُتَغَيِّرِينَ، وَلَمْ يَتَبَدَّلْ مَعَ الْمُتَبَدِّلِينَ، وَمَنْ دُونَهُ فِي يَدِهِ وَتَدْبِيرِهِ، وَكُلُّهُمْ إِلَيْهِ مُخْتَاجٌ، وَهُوَ غَنِيٌّ عَمَّنْ سِوَاهُ»<sup>٧</sup>.

٣ / ٣٤١ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ»<sup>٨</sup> فَقَالَ: «يَا فَضِيلُ، كُلُّ شَيْءٍ فِي الْكُرْسِيِّ<sup>٩</sup>؛ السَّمَاوَاتُ<sup>١٠</sup> وَالْأَرْضُ وَكُلُّ شَيْءٍ فِي الْكُرْسِيِّ<sup>١١</sup>»<sup>١٢</sup>.

١ . في «ف»: «فهو».

٢ . في «ب»: «وكيف».

٣ . هكذا في «ب» والوافي والبحار. وفي المطبوع وسائر النسخ: «بالتغيير».

٤ . في «ب» وحاشية «ض»: «وأن».

٥ . في «ب» وحاشية «ض»: «وأن».

٦ . في «ب» وحاشية «ض»: «وأن».

٧ . الاحتجاج، ج ٢، ص ٤٠٥، عن صفوان بن يحيى . الوافي، ج ١، ص ٤٩٨، ح ٣٩٧؛ البحار، ج ٥٨، ص ١٤، ح ٩.

٨ . البقرة (٢): ٢٥٥.

٩ . في التوحيد: - «كُلُّ شَيْءٍ فِي الْكُرْسِيِّ».

١٠ . في «ض» وحاشية «ف»: «والسماوات». وفي شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٤١: «السماوات وما عطف عليها مبتدأ، وقوله: «في الكرسي» خبره، وهذه الجملة بيان وتأکید لقوله: كَلُّ شَيْءٍ فِي الْكُرْسِيِّ».

١١ . في حاشية «ف»: «+ في قبضته».

١٢ . التوحيد، ص ٣٢٧، ح ٣، بسنده عن حماد بن عيسى . تفسير العياشي، ج ١، ص ١٣٧، ح ٤٥٣، عن زرارة، عن

٣٤٢ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ<sup>١</sup>،  
عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

سَأَلْتُ<sup>٢</sup> أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ»:  
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسِعَنَ الْكُرْسِيُّ، أَمْ الْكُرْسِيُّ وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟  
فَقَالَ: «بَلِ<sup>٣</sup> الْكُرْسِيُّ وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَالْعَرْشُ<sup>٤</sup>، وَكُلُّ شَيْءٍ وَسِعَ<sup>٥</sup>  
الْكُرْسِيُّ»<sup>٦</sup>.

٣٤٣ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ

١ . أبي عبدالله عليه السلام؛ وفيه، ح ٤٥٦، عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام، وفيهما مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١، ص ٥٠٤، ح ٤٠٠.

٢ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف، جر». وفي المطبوع: «+ بن ميمون» نقلاً من بعض النسخ .  
وثعلبة هذا، هو ثعلبة بن ميمون، روى كتابه عبدالله بن محمد الحججال، كما في رجال النجاشي، ص ١١٧، الرقم  
٣٠٢.

٣ . لا يحسن هذا السؤال مع علم السائل برفع «كرسيه»، فالسؤال إنما لعدم علمه برفعه، أو سأل عنه مع علمه بذلك  
طلباً لتصحيح رفعه في الواقع، وميلاً لمعرفة كونه فاعلاً في نفس الأمر . أنظر: شرح المازندراني، ج ٤،  
ص ١٤٣.

٤ . في «بف»: - «بل الكرسي» - إلى قوله في الحديث الخامس الآتي - . فقال:

٥ . هاهنا وجوه من الإعراب: الأول: نصب «العرش» عطفاً على «السماوات» ورفع «كل شيء» على الابتداء،  
والجملة الفعلية بعده خبره بحذف العائد . الثاني: مثل الأول مع نصب «كل شيء» مفعولاً «وسع» . الثالث: رفع  
«العرش» عطفاً على «الكرسي» الأول . الرابع: رفع «العرش» ابتداءً، ونصب «الكرسي» الثاني مفعولاً، وعطف  
«كل شيء» عليه، وجعل الجملة الفعلية خبراً . الخامس: رفع «العرش» ابتداءً، وعطف «كل شيء» عليه بحذف  
العائد ونصب «الكرسي» وجعل الجملة خبراً .

الاول هو المختار عند الشراح مع احتمال الثاني عند صدر المتألهين واستبعاد الرابع والخامس عند  
المازندراني . أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣١٩؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٤٣؛ مرآة العقول، ج ٢،  
ص ٧٩ .  
٥ . في التوحيد: «في» .

٦ . التوحيد، ص ٣٢٧، ح ٤، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن يحيى . تفسير القمي، ج ١،  
ص ٨٥، بسند آخر عن زرارة؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ١٣٧، ح ٥٥٧، عن زرارة، وفيهما مع اختلاف يسير  
الوافي، ج ١، ص ٥٠٥، ح ٤٠١.

بن أيوب، عن عبد الله بن بكير، عن زرارة بن أعين، قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: «وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ»: السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَيَسَعُنِ الْكُرْسِيُّ، أَوِ الْكُرْسِيُّ وَيَسِعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ فَقَالَ: «إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ فِي الْكُرْسِيِّ»<sup>١</sup>.

٦ / ٣٤٤ . مُحَمَّدٌ<sup>٢</sup>، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «حَمَلَةُ الْعَرْشِ - وَالْعَرْشُ: الْعِلْمُ - ثَمَانِيَةٌ: أَرْبَعَةٌ مِثًا، وَأَرْبَعَةٌ مِمَّنْ شَاءَ اللَّهُ»<sup>٣</sup>.

٧ / ٣٤٥ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ<sup>٤</sup>، عَنْ دَاوُدَ الرَّقْمِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»<sup>٥</sup> فَقَالَ: «مَا يَقُولُونَ؟» قُلْتُ: يَقُولُونَ: إِنَّ الْعَرْشَ كَانَ عَلَى الْمَاءِ، وَالرَّبُّ فَوْقَهُ، فَقَالَ: «كَذَّبُوا، مَنْ زَعَمَ هَذَا، فَقَدْ صَيَّرَ اللَّهُ مَحْمُولًا، وَوَصَفَهُ بِصِفَةِ الْمَخْلُوقِ، وَلَزِمَهُ أَنْ الشَّيْءَ الَّذِي يَحْمِلُهُ أَقْوَى مِنْهُ».

١ . التوحيد، ص ٣٢٨، ح ٥، بسنده عن الحسين بن سعيد. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٣٧، ح ٤٥٤، عن زرارة مع اختلاف بسير - الوافي، ج ١، ص ٥٠٦، ح ٤٠٢.

٢ . هكذا في «ألف، ح، ض، ف، و، بر، بس، بف، جر». وفي «ب، يع»: «محمد بن يحيى». وفي المطبوع: «محمد بن يحيى».

٣ . راجع: الكافي، كتاب الحج، باب فضل زيارة أبي الحسن الرضا عليه السلام، ح ٨١٨٣؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٨٤، ح ١٦٧. الوافي، ج ١، ص ٥٠٣، ح ٣٩٩.

٤ . توسط عبد الرحمن بن كثير بين ابن محبوب وبين شيخه داود بن كثير الرقي، بل رواية ابن محبوب عن عبد الرحمن بن كثير منحصر بهذا الخبر، فلا يبعد زيادة «عن عبد الرحمن بن كثير».

٥ . هود (١١): ٧. ٦ . في التوحيد: «وفي ذلك».

قُلْتُ: بَيَّنْ لِي جُعِلْتُ فِذَاكَ.

فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَمَلٌ دِينَهُ وَعِلْمَهُ الْمَاءَ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ<sup>١</sup> أَرْضٌ أَوْ سَمَاءً<sup>٢</sup>، أَوْ جِنٌّ أَوْ إِنْسٌ، أَوْ شَمْسٌ أَوْ قَمَرٌ، فَلَمَّا أَرَادَ اللَّهُ<sup>٣</sup> أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ، نَثَرَهُمْ، بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهُمْ: مَنْ رَبُّكُمْ؟ فَأَوَّلُ مَنْ نَطَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٤</sup> وَالْإِمَامُ<sup>٥</sup>، فَقَالُوا: أَنْتَ رَبَّنَا، فَحَمَلَهُمُ الْعِلْمَ وَالدِّينَ، ثُمَّ قَالَ لِلْمَلَائِكَةِ: هُوَ لَاءِ حَمَلَةٌ دِينِي وَعِلْمِي، وَأَمَنَائِي فِي خَلْقِي، وَهُمْ الْمَسْئُؤُولُونَ، ثُمَّ قَالَ<sup>٦</sup> لِبَنِي آدَمَ: أَقْرُوا لِلَّهِ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَلَهُوَ لَاءِ النَّفْرِ بِالْوَلَايَةِ وَالطَّاعَةِ<sup>٧</sup>، فَقَالُوا: نَعَمْ، رَبَّنَا أَقْرَزْنَا، فَقَالَ اللَّهُ لِلْمَلَائِكَةِ: اشْهَدُوا، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: شَهِدْنَا عَلَى أَنْ لَا يَقُولُوا غَدًا: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَفِيلِينَ﴾<sup>٨</sup> أَوْ يَقُولُوا: ﴿إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً بَيْنَ بَعْدِهِمْ أَفْتَنَّاكَ بِمَا فَعَلَ الْمُتَبَطِّلُونَ﴾<sup>٩</sup> يَا دَاوُدَ، وَلَا يَتَنَبَّأَنَّ مُؤَكَّدَةً عَلَيْهِمْ فِي الْمِيثَاقِ<sup>١٠</sup>.

## ٢١ - بَابُ الرُّوحِ

١ / ٣٤٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنِ الْأَخْوَلِ، قَالَ:

- ١ . في «ب» والبحار والتوحيد: «تكون».
- ٢ . في «بس»: «سما» أو «أرض».
- ٣ . في «ب، ج، ض، ي، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي والتوحيد والبحار: - «الله».
- ٤ . في حاشية «ف»: «نشرهم». وفي العلل: «خلقهم ونشرهم» بدل «نثرهم». ونثر الشيء يثره نثرًا ونثرًا: رماه متفرقًا. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٦٥ (نثر).
- ٥ . في «ف، بس»: - «لهم».
- ٦ . في «ب، ج، بر، بس، بف» والتوحيد والعلل: «قيل».
- ٧ . في «بف» والعلل: «بالطاعة والولاية».
- ٨ . الأعراف (٧): ١٧٢ - ١٧٣.
- ٩ . في العلل: «الأنبياء».
- ١٠ . التوحيد، ص ٣١٩، ح ١، بسنده عن سهل بن زياد الآدمي؛ علل الشرائع، ص ١١٨، ح ٢، بسنده عن الحسن بن محبوب، من قوله: «فلمَّا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ» وفيهما مع اختلاف يسير - الوافي، ج ١، ص ٥٠٠، ح ٣٩٨؛ البحار، ج ٥٧، ص ٩٥، ح ٨٠.

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرُّوحِ الَّتِي فِي آدَمَ، قَوْلِهِ: «فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي»<sup>٢</sup> قَالَ: «هَذِهِ رُوحٌ مَخْلُوقَةٌ، وَالرُّوحُ الَّتِي فِي عَيْسَى مَخْلُوقَةٌ»<sup>٣</sup>.

٣٤٧ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ نَعْلَبَةَ، عَنْ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَرُوحٌ مِّنْهُ»<sup>٥</sup> قَالَ: «هِيَ رُوحُ اللَّهِ مَخْلُوقَةٌ، خَلَقَهَا اللَّهُ فِي آدَمَ وَعَيْسَى»<sup>٦،٧</sup>.

٣٤٨ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي»<sup>٨</sup>: كَيْفَ هَذَا النَّفْخُ؟

فَقَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ مَتَحَرِّكٌ كَالرَّيْحِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ رُوحًا لِأَنَّهُ اشْتَقَّ اسْمَهُ مِنَ الرِّيحِ»<sup>٩</sup>.

١ . في «ف» : «في قوله» . وفي شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٥٢ : «قوله: مجرور بدلاً عن الروح، أو عن آدم» .

٢ . الحجر (١٥) : ٢٩؛ ص (٣٨) : ٧٢ .

٣ . تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٩، عن محمد بن أورمة، عن أبي جعفر الأحول عن أبي عبد الله عليه السلام . راجع: تصحيح الاعتقاد، ص ٣١ . الوافي، ج ١، ص ٤١٦، ح ٣٤٠؛ البحار، ج ١٤، ص ٢١٨، ح ٢٤ .

٤ . هكذا في «ألف» ب، ج، و، ي، ح، بر، بف، جر، والوافي والبحار والاحتجاج . وفي «ض» ف، بس، وحاشية «ج» ب، بر، جر، والمطبوع : «أبا عبدالله» .

هذا، وقد أكثر حمران بن أعين من الرواية عن أبي جعفر عليه السلام . راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٤٤٩ - ٤٥٢ .

٥ . النساء (٤) : ١٧١ .

٦ : في «ض» ف، ب، بر، وشرح المازندراني والبحار : - «الله» . وفي الاحتجاج : «بحكمته» .

٧ . في «ف» : «وفي عيسى» .

٨ . الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٢٢، مرسلًا عن حمران بن أعين . الوافي، ج ١، ص ٤١٦، ح ٣٤١؛ البحار، ج ١٤، ص ٢١٩، ح ٢٥ .

٩ . الحجر (١٥) : ٢٩؛ ص (٣٨) : ٧٢ .

١٠ . في حاشية «بر» : «في الحركة» .

١٣٤/١ وَأَمَّا أَخْرَجَهُ عَنْ لَفْظَةِ الرِّيحِ ٢ لِأَنَّ الْأَزْوَاجَ ٣ مُجَانِسَةً لِلرِّيحِ ٤، وَأَمَّا أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ لِأَنَّهُ اضْطَفَّاهُ عَلَى سَائِرِ الْأَزْوَاجِ، كَمَا قَالَ لَبْنَيْبٌ مِنَ الْبُيُوتِ ٦: بَيْتِي، وَلِرَسُولٍ مِنَ الرُّسُلِ: خَلِيلِي، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ، مَصْنُوعٌ، مُخَدَّتٌ، مَرْبُوبٌ، مُدَبَّرٌ ٧.

٣٤٩ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَخْرِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِيِّ ٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ٩ عَمَّا يَزُورُونَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، فَقَالَ: «هِيَ صُورَةٌ مُخَدَّتَةٌ مَخْلُوقَةٌ ٩، اضْطَفَّاهَا ١٠ اللَّهُ وَاخْتَارَهَا عَلَى سَائِرِ الصُّورِ الْمُخْتَلِفَةِ ١١، فَأَضَافَهَا إِلَى نَفْسِهِ، كَمَا أَضَافَ الْكَعْبَةَ إِلَى نَفْسِهِ، وَالرُّوحَ إِلَى نَفْسِهِ؛ فَقَالَ: «بَيْتِي» ١٢ وَ «نَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي» ١٣. ١٤.

١. في «ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي والتوحيد والمعاني: «على».
٢. في التوحيد: «لفظ الروح». وفي المعاني: «لفظة الروح».
٣. في حاشية «ف» والتوحيد والمعاني: «الروح».
٤. في «ب، بح، بر، بس، بف» والوافي والتوحيد والمعاني: «مجانس».
٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «ف» والمطبوع وشرح المازندراني: «الريح».
٦. في التوحيد والمعاني: «كما اصطفي بيتاً من البيوت فقال» بدل «كما قال لبيت من البيوت».
٧. التوحيد، ص ١٧١، ح ٣؛ ومعاني الأخبار، ص ١٧، ح ١٢، بسنده فيهما عن القاسم بن عروة، عن عبد الحميد الطائي، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر ١٠. الوافي، ج ١، ص ٤١٦، ح ٣٤٢.
٨. هكذا في «ب، ج، و، بح، بر، بس، جر» والوافي. وفي «ألف، ض، ف، بف» والمطبوع: «الخرزاز» وهو سهو كما تقدم في الكافي، ذيل ح ٧٥. ٩. في شرح المازندراني: «مخلوقة».
١٠. هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي والتوحيد. وفي المطبوع: «واصطفاها». ١١. في «ف»: «المخلوقة».
١٢. البقرة (٢): ١٢٥؛ الحج (٢٢): ٢٦؛ نوح (٧١): ٢٨.
١٣. الحجر (١٥): ٢٩؛ ص (٣٨): ٧٢.
١٤. التوحيد، ص ١٠٣، ح ١٨ بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن عبدالله بن بحر. الوافي، ج ١، ص ٤١٥، ح ٣٣٩.



## ٢٢ - بَابُ جَوَامِعِ التَّوْحِيدِ

١ / ٣٥٠ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى جَمِيعاً، رَفَعَاهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ :  
«أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ اسْتَنْهَضَ النَّاسَ فِي حَزْبٍ مُعَاوِيَةَ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ، فَلَمَّا  
حَسَدَ النَّاسُ، قَامَ حَاطِبِيًّا، فَقَالَ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْوَاحِدِ، الْأَحَدِ، الصَّمَدِ، الْمَتَّفِرِّدِ، الَّذِي لَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ، وَلَا مِنْ  
شَيْءٍ خَلَقَ مَا كَانَ، قُدْرَةٌ<sup>١</sup> بَانَ بِهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَتَابَتْ الْأَشْيَاءُ مِنْهُ، فَلَيْسَتْ لَهُ  
صِفَةٌ تَنَالُ، وَلَا حَدٌّ يَضْرِبُ<sup>٢</sup> لَهُ فِيهِ الْأَمْثَالُ، كُلُّ<sup>٣</sup> دُونَ صِفَاتِهِ تَخْبِيرٌ<sup>٤</sup> اللَّغَاتِ، وَصَلُّ

١ . «استنهض»: أمر بالنهوض، أي القيام. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١١ (نهض).

٢ . في «ب» ض، ف، بس، وحاشية «ج» بيج، بر، وشرح صدر المتألهين: «حشر». وقوله: «حشد» جاء متعدياً ولازماً، بمعنى جمع واجتمع. وفي القاموس: «حشد القوم: حفرُوا في التعاون، أو دعوا فاجابوا مسرعين، أو اجتمعوا على أمر واحد». أنظر: المصباح المنير، ص ١٣٦؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٠٦ (حشد)؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٦٦؛ الوافي، ج ١، ص ٤٢٩؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٨٥

٣ . في شرح صدر المتألهين: «قُدْرَةٌ» بمعنى القطعة من اللحم ومن الليل ومن الجبل. وفي شرح المازندراني: «في بعض نسخ الكتاب وكتاب التوحيد للصدوق: بقدره». وفي التوحيد: «قدرته».

وقوله: «قدرته» أي له قدرة، أو هو قدرة بناء على عينية الصفات. ونصبها على التمييز أو بنزع الخافض هو مختار الداماد في التعلية، ص ٣٦٦، وهو الظاهر عند المازندراني في شرحه، والمحتمل عند الفيض في الوافي. والمعنى: ولكن خلق الأشياء قدرة أو بقدره. وعند صدر المتألهين في شرحه، «ماه نافية، ذ «ماكان» إلخ مستأنف عنده.

٤ . هكذا في «ب» ج، ض، ف، بس، بفي، وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي والتوحيد. وفي «بيح» والمطبوع: «تضرب».

٥ . «كُلُّ» من الكل، بمعنى العجز والإعياء والثقل والتعب والوهن. أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٥٩٠ و ٥٩٤ (كلل).

٦ . في التوحيد: «تعبير» و«التحجير»: التحسين، تقول: حَبَّرْتُ الشَّيْءَ: إِذَا أَحْسَنْتَهُ. والمعنى: عجز وأعيا قبل الوصول إلى بيان صفاته؛ أو عنده اللغات، أي اللغات المحسنة، أي ليس في اللغات ما يتوصل بها إلى ذلك.

هَنَّاكْ<sup>١</sup> تَصَارِيْفُ الصَّفَاتِ، وَخَازَ فِي مَلَكُوتِهِ عَمِيْقَاتْ مَذَاهِبِ التَّفَكِيْرِ، وَانْقَطَعَ دُونَ  
الرُّسُوخِ فِي عِلْمِهِ جَوَامِعُ التَّفْسِيْرِ، وَخَالَ دُونَ غَيْبِهِ الْمَكْتُونِ<sup>٢</sup> حُجَبٌ مِّنَ الْعُيُوبِ<sup>٣</sup>،  
تَاهَتْ<sup>٤</sup> فِي أُذُنِي أَدَانِيهَا<sup>٥</sup> طَامِحَاتُ<sup>٦</sup> الْعُقُولِ فِي لَطِيْفَاتِ الْأُمُورِ.

فَتَبَارَكَ اللهُ<sup>٧</sup> الَّذِي لَا يَبْلُغُهُ بَعْدُ الْهَمَمِ<sup>٨</sup>، وَلَا يَنَالُهُ غَوْصُ الْفِطْنِ<sup>٩</sup>، وَتَعَالَى<sup>١٠</sup> الَّذِي  
لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مَعْدُودٍ، وَلَا أَجَلٌ مَعْدُودٌ، وَلَا نَعْتٌ مَخْدُودٌ، سُبْحَانَ<sup>١١</sup> الَّذِي لَيْسَ لَهُ أَوَّلٌ<sup>١٢</sup>  
مُبْتَدَأٌ، وَلَا غَايَةٌ مُنْتَهَى، وَلَا آخِرٌ يَفْنَى.

سُبْحَانَهُ هُوَ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، وَالْوَاصِفُونَ لَا يَبْلُغُونَ نَعْتَهُ، وَ<sup>١٣</sup>أَحَدَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا

١. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٠ (حبر)؛ شرح صدر المتألهين، ص ٣٣٣؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٧١؛ مرآة  
العقول، ج ٢، ص ٥٨.

٢. في «ب» وحاشية «ج» وشرح صدر المتألهين ومرآة العقول: «هنالك».

٣. «المكتون»: المستور. يقال: كتننت الشيء، أي سترته. الصحاح، ج ٦، ص ٢١٨٨ (كنن).

٤. في «ف»: «الغيب».

٥. «تاهت»: من التيه، بمعنى التحير. يقال: تاه في الأرض، أي ذهب متحيراً. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٩ (تبه).

٦. «الأداني»: جمع الدني، غير مهموز، بمعنى القريب. والمهموز منه بمعنى الدون. أنظر: شرح المازندراني،  
ج ٤، ص ١٧٣؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٤١ (دنو).

٧. «الطامحات»: جمع الطامح، وهو كل مرتفع. الصحاح، ج ١، ص ٢٨٨ (طمح).

٨. في «ب»، ج، ف، ي، ح، بر، وشرح المازندراني والوافي: «الله».

٩. «يُبعد الهَمَمُ» أي الهَمَمُ البعيدة، وهو جمع الهَمَّةُ بمعنى العزم الجازم، ويُعدها: تعلقها بعليّات الأمور دون  
محققاتها، أي لا تبلغ النفوس ذوات الهَمَمِ البعيدة وإن اتسعت في الطلب كنه حقيقته. أنظر: مجمع البحرين،  
ج ٦، ص ١٨٨ (همم).

١٠. في شرح المازندراني: «الْفِطْنَةُ»، بفتح الفاء وكسر الطاء: الذكي المتوقد، وبالعكس: جمع الفِطْنَةُ، وهي في  
اللغة: الفهم، وعند العلماء: جودة الذهن المعدّة لاكتساب المطالب العليّة. وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٧٧  
١١. في شرح المازندراني والتوحيد: «الله».

١٢. في «ب»، ف، ي، ح، وشرح المازندراني والتوحيد: «وسبحان».

١٣. في شرح المازندراني: «بالرفع والتنوين معاً، أو بالرفع فقط؛ لأنهم اختلفوا في صرفه».

١٤. في «ب»، بس، ي، ح، وشرح المازندراني والتوحيد: «و».

عِنْدَ خَلْقِهِ<sup>١</sup>؛ إِبَانَةٌ لَهَا مِنْ شِبْهِهِ، وَإِبَانَةٌ لَهُ مِنْ شِبْهِهَا، فَلَمْ يَخْلُلْ فِيهَا؛ فَيَقَالُ<sup>٢</sup>: هُوَ فِيهَا كَائِنٌ، وَلَمْ يَنَأْ عَنْهَا؛ فَيَقَالُ: هُوَ مِنْهَا<sup>٣</sup> بَائِنٌ، وَلَمْ يَخْلُ مِنْهَا؛ فَيَقَالُ لَهُ: أَيْنَ<sup>٤</sup>، لِكَيْتَهُ سُبْحَانَهُ أَحَاطَ بِهَا عِلْمُهُ، وَأَتَقَنَهَا صُنْعُهُ، وَأَخْصَاهَا حِفْظُهُ، لَمْ يَعْزُبْ<sup>٥</sup> عَنْهُ خَفِيَّاتُ غُيُوبِ الْهَوَاءِ<sup>٦</sup>، وَلَا غَوَامِضُ مَكْتُوبٍ ظَلَمِ الدُّجَى<sup>٧</sup>، وَلَا مَا فِي السَّمَاوَاتِ الْعُلَى إِلَى الْأَرْضِينَ<sup>٨</sup> السُّفْلَى، لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْهَا حَافِظٌ وَرَقِيبٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْهَا بِشَيْءٍ مُحِيطٌ، وَالْمُحِيطُ<sup>٩</sup> بِمَا أَحَاطَ مِنْهَا الْوَاحِدُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَا يَغْتَيَّرُهُ<sup>١٠</sup> صُرُوفُ الْأَزْمَانِ، وَلَا يَتَكَادَهُ<sup>١١</sup> صُنْعُ شَيْءٍ<sup>١٢</sup> كَانَ؛ إِنَّمَا قَالَ لِمَا شَاءَ<sup>١٣</sup>: «كُنْ» فَكَانَ.

ابْتَدَعَ مَا خَلَقَ بِلَا مِثَالٍ سَبَقَ، وَلَا تَعَبٍ وَلَا نَصَبٍ<sup>١٤</sup>، وَكُلُّ صَانِعٍ شَيْءٍ فَمِنْ شَيْءٍ

١. في التوحيد: «إِيَّاهَا».
٢. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، يح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي والتوحيد. وفي المطبوع: «لم».
٣. في «ض»: «+» «له».
٤. «لم يئأ أي لم يبعد، من النأي بمعنى البعد. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٩٩ (نأى).
٥. في شرح صدر المتألهين: «عنها».
٦. «أَيْنَ» بالفتح، أي يسأل: أين هو؟ أو «أَيْنَ» بالتونين، أي يقال: له مكان، أو يقال: إنه أينٌ ومكان للأشياء. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٣٦؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٨٧.
٧. «لم يعزب» أي لم يبعد ولم يغب. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٨١ (عزب).
٨. في التوحيد: «الهوى».
٩. «الدُّجَى» بمعنى الظلمة مصدرأ، أو جمع دُجِيَّة، وهي الظلمة. أنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٤٩ (دجا).
١٠. في التوحيد: «والأرضين» بدل «إلى الأرضين».
١١. في شرح المازندراني: «المحيط، مبتدأ و«الواحد» خبر، يعني المحيط علماً وحفظاً بما أحاط... هو الواحد الأحد الصمد».
١٢. في التوحيد: «لم تغتيره».
١٣. في حاشية «ض، بر»: «لم يتكأده» و«لا يتكأده» أي لا يتقله ولا يشق عليه. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٢٩ (كأد).
١٤. في «ج، ض»: «صنع كل شيء».
١٥. في حاشية «ف»: «+» «أن يقول». وفي التوحيد: «+» «أن يكون».
١٦. «النَّصَبُ» و«التَّعَبُ» بمعنى واحد، وهو الكلال والإعياء، فالعطف للتفسير والتأكيد. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٩١ و ٢٢٥ (تعب) و (نصب).

صَنَعَ، وَاللَّهُ لَا مِنْ شَيْءٍ صَنَعَ مَا خَلَقَ، وَكُلُّ عَالِمٍ فَمِنْ بَعْدِ جَهْلٍ تَعَلَّمَ<sup>١</sup>، وَاللَّهُ لَمْ يَجْهَلْ  
وَلَمْ يَتَعَلَّمْ، أَحَاطَ بِالْأَشْيَاءِ عِلْمًا قَبْلَ كَوْنِهَا، فَلَمْ يَزِدْ بِكَوْنِهَا عِلْمًا، عِلْمُهُ بِهَا قَبْلَ أَنْ  
يَكُونَهَا كَعِلْمِهِ<sup>٢</sup> بَعْدَ تَكْوِينِهَا، لَمْ يَكُونِهَا لِتَشْدِيدِ سُلْطَانٍ، وَلَا خَوْفٍ مِنْ زَوَالٍ وَلَا نَقْصَانٍ،  
وَلَا اسْتِعَانَةً عَلَى ضِدِّ مَنَاقِبِهِ<sup>٣</sup>، وَلَا يَنْدُ مُكَابِرٍ<sup>٤</sup>، وَلَا شَرِيكَ مُكَابِرٍ<sup>٥</sup>، لَكِنْ خَلَقَ مَزْبُوتُونَ،  
وَعِبَادٌ دَاخِرُونَ<sup>٦</sup>.

فَسُبْحَانَ الَّذِي لَا يُوَدُّهُ<sup>٧</sup> خَلَقَ مَا ابْتَدَأَ، وَلَا تَنْبِيْرَ مَا بَرَأَ، وَلَا مِنْ عَجْزٍ<sup>٨</sup> وَلَا مِنْ<sup>٩</sup>  
١٣٦/١ فِتْرَةٍ بِمَا خَلَقَ اكْتَفَى، عِلْمَ مَا خَلَقَ، وَخَلَقَ مَا عِلْمٌ<sup>١٠</sup>، لَا بِالتَّفْكِيرِ فِي عِلْمٍ<sup>١١</sup> حَادِثٍ  
أَصَابَ مَا خَلَقَ، وَلَا شُبْهَةَ دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِيمَا لَمْ يَخْلُقْ، لَكِنْ قَضَاءَ مَبْرَمٍ، وَعِلْمَ

١ . في «بر» وشرح صدر المتألهين: «يعلم».

٢ . في «بع، بر»، وحاشية «ج» وشرح صدر المتألهين: «+» بها.

٣ . في «بع» وشرح صدر المتألهين ومرآة العقول: «مناف». وفي هامش شرح صدر المتألهين: «منافوخ ل»  
ولكن يبدو من شرح المصنف لكلمة «ناو» أن ما في الهامش كان في المتن. وفي حاشية «بع»: «منافق». وفي  
حاشية «ف» والتوحيد: «مناور». وقوله: «مناو» أي معاد، من ناوا، بمعنى عاداه. وربما يهمز، وأصله الهمز؛  
لأنه من ناء إليك ونوؤ إليه، أي نهض ونهضت إليه؛ فإن كلاً من المتعادين ينوء إلى صاحبه، أي ينهض. أنظر:  
الصحاح، ج ١، ص ٧٩ (نوأ)؛ شرح صدر المتألهين، ص ٣٢٩.

٤ . قوله: «مكابر» أي غالب عليه بالكثرة، من قولهم: كاثرتهم، أي غلبناهم بالكثرة. أنظر: الصحاح، ج ٢،  
ص ٨٠٢ (كث).

٥ . في حاشية «ف» والتوحيد: «مكابد».

٦ . «داخرون» أي أذلاء، من الدخور بمعنى الضغار والذلل. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٥٥ (دخر).

٧ . «لا يودده» أي لا يثقله. أصله من الأود بمعنى الثقل. يقال: أداني الشيء؛ يؤذني أوداً وإباداً: أثقلني. أنظر:

الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٢: (أود).

٨ . عند صدر المتألهين في شرحه الجاز متعلق بمحذوف، «ولا من عجز ولا من فترة بما خلق» جملة واحدة.  
وقال: «أي لا يلحقه الإعياء ونحوه من عجز ولا فترة». والمغرض التنبيه على كمال قدرته وأن العجز وما يلحقه  
محال عليه.

٩ . في «بع»: «من».

١٠ . عند صدر المتألهين في شرحه قوله: «اكتفى علم ما خلق وخلق ما علم» جملة واحدة، «و«علم» الأول و«خلق»

الثاني مفعولان ل«اكتفى».

١١ . في التوحيد: «لا بالتفكر ولا بعلم حادث» بدل «لا بالتفكير في علم حادث».

مُحَكَّمٌ، وَأَمْرٌ مُتَقَنَّ.

تَوَحَّدَ بِالرَّبُّوبِيَّةِ، وَخَصَّ نَفْسَهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، وَاسْتَخْلَصَ بِالْمَجْدِ<sup>١</sup> وَالشَّانِ، وَتَفَرَّدَ  
بِالتَّوْحِيدِ وَالْمَجْدِ وَالشَّانِ<sup>٢</sup>، وَتَوَحَّدَ بِالتَّحْمِيدِ، وَتَمَجَّدَ بِالتَّمْجِيدِ<sup>٣</sup>، وَعَلَا عَنِ اتِّخَاذِ  
الْأَبْنَاءِ، وَتَطَهَّرَ وَتَقَدَّسَ عَنِ مَلَامَسَةِ النِّسَاءِ، وَعَزَّ وَجَلَّ عَنِ مُجَاوَزَةِ الشَّرْكَاءِ، فَلَيْسَ لَهُ  
فِي مَا خَلَقَ ضِدًّا، وَلَا لَهُ فِي مَا مَلَكَ نِدًّا، وَلَمْ يَشْرِكْهُ<sup>٤</sup> فِي مُلْكِهِ أَحَدٌ، الْوَاحِدُ الْأَحَدُ<sup>٥</sup> الصَّمَدُ،  
الْمُعِيدُ<sup>٦</sup> لِلْجَبَدِ، وَالْوَارِثُ لِلْأَمَدِ، الَّذِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ وَخَدَانِيًّا أَرْلِيًّا قَبْلَ بَدْءِ الدُّهُورِ،  
وَيَبْغِدُ صُرُوفَ الْأُمُورِ، الَّذِي لَا يَبِيدُ وَلَا يَنْفَدُ<sup>٧</sup>.

بِذَلِكَ أَصِفُ رَبِّي، فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِنْ عَظِيمِ مَا أَغْضَمَهُ وَمِنْ جَلِيلِ مَا أَجَلَّهُ وَمِنْ<sup>٨</sup>  
عَزِيزِ مَا أَعَزَّهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا<sup>٩</sup>.

وَ هَذِهِ الْخُطْبَةُ مِنْ مَشْهُورَاتِ خُطْبِهِ ﷺ حَتَّى لَقَدْ ابْتَدَاهَا<sup>١٠</sup> الْعَامَّةُ، وَهِيَ كَافِيَةٌ لِمَنْ

١. في «ب، ض، بر»: «المجد» بدون الباء.

٢. في «ض» وحاشية «بف» وشرح صدر المتألهين: «والشأن». و«الشأن»: الرفعة والشرف. و«الشأن»: ضوء البرق. والمراد هنا هو الأول. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٨٩؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٨٣ (سنا).

٣. في «ف»: «بالتحميد». ٤. في «بر» وشرح صدر المتألهين: - «و».

٥. في «ف»: «مجاوزة». واحتمل المازندراني في شرحه كونه: «محاورة» بالمهملتين. أي محاورة الشركاء.

٦. في التوحيد: «لم يشرك». ٧. في «ج»: - «الأحد».

٨. «المعيد»: المهلك، من الإبادة بمعنى الهلاك. واحتمل الفيض في الوافي كونه «المؤيد» من التأيد، أي هو الذي أبدأ الأبد حتى صار الأبد أبداً. وانظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٠ (بيد).

٩. «البلد»: مصدر من بدأت الشيء، أي فعلته ابتداءً. وقرأه صدر المتألهين في شرحه: «بدي الدهور» ثم قال: «من بدأ الأمر يُدَوُّ، أي ظهر». وانظر: الصحاح، ج ١، ص ٣٥ (بدأ)؛ ج ٦، ص ٢٢٧٩ (بدأ).

١٠. في التوحيد: «لا يفقد». ١١. في «ب، ج، بس، بف» والتوحيد: - «من».

١٢. التوحيد، ص ٤١، ج ٣، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي وأحمد بن يحيى بن زكريا القطان، عن بكر بن عبدالله بن حبيب، عن تميم بن بهلول، عن أبيه، عن أبي معاوية، عن الحصين بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي عبدالله ﷺ. الغارات، ج ١، ص ٩٨، وفيه: «حدثنا إبراهيم بن إسماعيل الشكري وكان ثقة أن علياً سئل عن صفه الرب فقال: الحمد لله الأحد الصمد... مع اختلاف الوافي، ج ١، ص ٤٢٧، ج ٣، ص ٥٣.

١٣. «الابتدال»: الامتنان والاحتراف، وضد الصيانة. ومعنى «ابتدالها العامة» عند صدر المتألهين في شرحه،

طَلَبَ عِلْمَ التَّوْحِيدِ إِذَا تَدَبَّرَهَا وَفَهِمَ مَا فِيهَا، فَلَوْ اجْتَمَعَ أَلْسِنَةُ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ - أَلَيْسَ فِيهَا لِسَانُ نَبِيِّ - عَلَى أَنْ يَبَيِّنُوا التَّوْحِيدَ بِعَمَلٍ مَا أَتَى بِهِ - بِأَيْبَى وَأُمِّي - مَا قَدَّرُوا عَلَيْهِ، وَلَوْ لَا إِبَاتَتُهُ ﷺ، مَا عَلِمَ النَّاسُ كَيْفَ يَسْأَلُونَ سَبِيلَ التَّوْحِيدِ.

أَلَا تَرَوْنَ إِلَى قَوْلِهِ: «لَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ، وَلَا مِنْ شَيْءٍ خُلِقَ مَا كَانَ»<sup>٢</sup> فَتَفِي بِقَوْلِهِ: «لَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ» مَعْنَى الْحُدُوثِ، وَكَيْفَ أَوْقَعَ<sup>٣</sup> عَلَى مَا أَخَذَتْهُ صِفَةُ الْخَلْقِ وَالِاخْتِرَاعِ بِلَا أَضَلِّ وَلَا مِثَالٍ<sup>٤</sup>؛ نَفِيًّا لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا مُخَدَّتَةٌ، بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ؛ وَإِطْلَالًا لِقَوْلِ التَّنَوِّيَّةِ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّهُ لَا يُحْدِثُ شَيْئًا إِلَّا مِنْ أَضَلِّ، وَلَا يُدْبِرُ إِلَّا بِسَاحِخِدَاءِ مِثَالٍ، فَدَفَعَ ﷺ بِقَوْلِهِ: «لَا مِنْ شَيْءٍ خُلِقَ مَا كَانَ» جَمِيعَ حُجَجِ التَّنَوِّيَّةِ وَشُبُهَاتِهِمْ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَعْتَمِدُ<sup>٥</sup> التَّنَوِّيَّةُ فِي حُدُوثِ الْعَالَمِ أَنْ يَقُولُوا: لَا يَخْلُقُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْخَالِقُ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ مِنْ شَيْءٍ، أَوْ مِنْ لَاشَيْءٍ<sup>٦</sup>، فَقَوْلُهُمْ: «مِنْ شَيْءٍ» خَطَأً، وَقَوْلُهُمْ: «مِنْ لَاشَيْءٍ»<sup>٧</sup> مُتَاقِضَةٌ وَإِحَالَةٌ؛ لِأَنَّ «مِنْ» تُوجِبُ<sup>٨</sup> شَيْئًا، وَ«لَاشَيْءٍ» تَنْفِيهِ<sup>٩</sup>، فَأَخْرَجَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ هَذِهِ اللَّفْظَةَ عَلَى أْبْلَغِ الْأَلْفَاظِ وَأَصَحِّهَا، فَقَالَ ﷺ: «لَا مِنْ

ص ٣٤٢: «وجدوها مبذولة غير مصانة عن تصرف الأغيار وغير المتأهلين»، وعند غيره: عظموها وأشهروها فيما بينهم حتى اشتهرت وصارت مبتذلة غير متروكة. راجع: شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٩٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٩٠. وانظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٥٠ (بذل).

١. في «ب، بح»: «أن يثبتوا».

٢. في شرح صدر المتأهلين، ص ٣٤٣: «أقول: إنه رحمه الله تعالى جعل قوله ﷺ: «ما كان» موصولاً بما قبله، وجعل «ما» موصولة، وجعل كلمة «كان» فعلاً تاماً مع فاعله صلة «ما» والمجموع في محل نصب بالمفعولية. والأولى ما ذكرناه من كون «ما» نافية والجملة كلاماً مستأنفاً لنفي التركيب».

٣. في شرح المازندراني: «عطف على قوله: «نفي» عطف الإنشاء على الإخبار».

٤. في «بف»: «ومثال».

٥. في حاشية «ض»: «يزعمون».

٦. في «ض»: «يعتمد»، وفي «ف»: «يعتمد عليه»، وفي حاشية «ج»: «يعتمده».

٧. في «بر»: «أو لا من شيء».

٨. في «ب، ض، بح، بر»: «يوجب».

٩. في «ب، ض، ج، ف، بر، بس»: «ينفيه».

شَيْءٍ خَلَقَ مَا كَانَ، فَتَفَى «مِنْ»؛ إِذْ كَانَتْ<sup>١</sup> تُوجِبُ<sup>٢</sup> شَيْئاً، وَتَفَى الشَّيْءُ؛ إِذْ كَانَ كُلُّ<sup>١</sup> ١٣٧/١  
شَيْءٍ مَخْلُوقاً مُخَدَّئاً، لَا مِنْ أَضَلِّ أَحَدْتَهُ الْخَالِقُ كَمَا قَالَتِ التَّوْبِيَةُ؛ إِنَّهُ خَلَقَ مِنْ أَضَلِّ  
قَدِيمٍ، فَلَا يَكُونُ تَدْبِيرٌ<sup>٣</sup> إِلَّا بِأَحْتَدَاءِ مِثَالٍ<sup>٤</sup>.

ثُمَّ قَوْلُهُ<sup>٥</sup> «لَيْسَتْ لَهُ صِفَةٌ تُنَالُ، وَلَا حَدٌّ يُضْرَبُ<sup>٦</sup> لَهُ فِيهِ الْأَمْثَالُ، كُلُّ دُونَ صِفَاتِهِ  
تَحْبِيرُ اللَّغَابِ» فَتَفَى<sup>٧</sup> أَقَاوِيلَ الْمُشَبَّهَةِ حِينَ شَبَّهُوهُ بِالسَّيِّكَةِ وَالْبَلُورَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ  
مِنْ أَقَاوِيلِهِمْ مِنَ الطُّولِ وَالِاسْتِوَاءِ، وَقَوْلُهُمْ: «مَتَى مَا لَمْ تَعْقِدِ<sup>٨</sup> الْقُلُوبُ مِنْهُ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ،  
وَلَمْ تَرْجِعْ إِلَى إِبْتِاطِ هَيْئَتِهِ<sup>٩</sup>، لَمْ تَغْفَلْ شَيْئاً، فَلَمْ<sup>١٠</sup> تُثْنِثْ صَانِعاً» فَفَسَّرَ<sup>١١</sup> أَمِيرُ  
الْمُؤْمِنِينَ<sup>١٢</sup> أَنَّهُ وَاحِدٌ بِلَا كَيْفِيَّةٍ، وَأَنَّ<sup>١٣</sup> الْقُلُوبَ تَعْرِفُهُ بِلَا تَصْوِيرٍ وَلَا إِحَاطَةٍ.

ثُمَّ قَوْلُهُ<sup>١٤</sup> «الَّذِي لَا يَبْلُغُهُ بَعْدُ الْهَمِّ، وَلَا يَنَالُهُ غَوْضُ الْفِطَنِ، وَتَعَالَى الَّذِي لَيْسَ لَهُ  
وَقْتُ مَعْدُودٍ، وَلَا أَجَلٌ مَمْدُودٍ، وَلَا نَعْتٌ مَخْدُودٌ».

ثُمَّ قَوْلُهُ<sup>١٥</sup> «لَمْ يَحْلُلْ فِي الْأَشْيَاءِ؛ فَيُقَالَ: هُوَ فِيهَا كَائِنٌ، وَلَمْ يَبْنَأْ عَنْهَا؛ فَيُقَالَ: هُوَ مِنْهَا  
بَائِنٌ» فَتَفَى<sup>١٦</sup> بِهَا تَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ صِفَةَ الْأَعْرَاضِ وَالْأَجْسَامِ؛ لِأَنَّ مِنْ صِفَةِ الْأَجْسَامِ  
التَّبَاعُدَ وَالْمُبَايَنَةَ، وَمِنْ صِفَةِ الْأَعْرَاضِ الْكَوْنُ فِي الْأَجْسَامِ بِالْحُلُولِ عَلَى غَيْرِ مَمَاسَّةٍ

١. في «بر» وشرح صدر المتألهين: «كان».

٢. في «ف، بر» وشرح صدر المتألهين: «يوجب».

٣. في «ض، بس» وشرح المازندراني: «تدبيراً». ٤. في «بر»: «إلا بالاحتذاء بمثاله».

٥. «قوله» بالجزء - وكذا ما يأتي - عطفاً على كلمة «قوله» في قوله: «ألا ترون إلى قوله». أنظر: شرح المازندراني،

ج ٤، ص ٢٠٢؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٩١.

٦. هكذا في النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «تضرب».

٧. في «يح»: «لم يعقد». ٨. في حاشية «يح»: «ماهية».

٩. في شرح صدر المتألهين: «ولم».

١٠. في «يح» وشرح المازندراني: «فعتبر» واستظهر ما في المتن.

١١. في «ض»: «فإن».

١٢. في «بس» وحاشية «ض، بر» وشرح المازندراني: «+ عنه».

وَمُبَايَنَةَ<sup>١</sup> الْأَجْسَامِ عَلَى تَرَاحِي الْمَسَافَةِ.  
 ثُمَّ قَالَ ﷺ: «لَكِنَّ أَحَاطَ بِهَا عِلْمُهُ، وَأَتَقَنَهَا صُنْعُهُ» أَي هُوَ فِي<sup>٢</sup> الْأَشْيَاءِ بِالْإِحَاطَةِ  
 وَالتَّدْبِيرِ، وَ<sup>٣</sup> عَلَى غَيْرِ مَلَامَسَةٍ<sup>٤</sup>.

٣٥١ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ  
 الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ اسْمُهُ، وَتَعَالَى ذِكْرُهُ، وَجَلَّ ثَنَاؤُهُ  
 سُبْحَانَهُ<sup>٦</sup> وَتَقَدَّسَ وَتَفَرَّدَ وَتَوَحَّدَ، وَلَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ، وَهُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ  
 وَالْبَاطِنُ<sup>٧</sup>، فَلَا أَوَّلَ لِأَوَّلِيَّتِهِ، وَرَفِيعاً<sup>٨</sup> فِي أَعْلَى عُلُوِّهِ، شَامِخٌ<sup>٩</sup> الْأَرْكَانِ، رَفِيعُ الْبُنْيَانِ،  
 عَظِيمُ السُّلْطَانِ، مُنِيفٌ<sup>١٠</sup> الْآلَاءِ، سَنِيٌّ الْعَلْيَاءِ<sup>١١</sup>، الَّذِي يَعْجِزُ<sup>١٢</sup> الْوَاصِفُونَ عَنْ كُنْهِ

١ . «مباينة» مجرورة عطفاً على «مماصة». واحتمل المجلسي عطفه على «الكون» أيضاً، أو كونه مبتدأ خبره «على  
 تراخي المسافة»؛ ليكون مؤيداً للجملة السابقة. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٠٥؛ مرآة العقول، ج ٢،  
 ص ٩١. ٢ . في حاشية «بر»: «من».

٣ . في «ب» وشرح المازندراني: «-و».

٤ . في «ف»: «مماصة».

٥ . الجملة الفعلية مرفوع المحلّ خبر «إن».

٦ . في «ف»: «وسبحانه». وفي شرح المازندراني: «سبحانه، جملة اعتراضية؛ لكونه مصدراً لفعل محذوف».

٧ . الحديد (٥٧): ٣.

٨ . «رفيعاً» إما حال، أو مفعول لفعل محذوف مثل كان ونحوه، أو منصوب على المدح. وجملة «في أعلى علوه»  
 أيضاً حال عمّا ذكر، أو عن فاعل رفيعاً. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٤٥؛ شرح المازندراني، ج ٤،  
 ص ٢٠٨؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٩٢.

٩ . «الشامخ»: العالي والمرتفع. يقال: شَمَخَ الْجَبَلُ يَشْمَخُ شُمُوخاً، أي علا وارتفع. أنظر: لسان العرب، ج ٣،  
 ص ٣٠ (شمخ).

١٠ . «المنيف»: من النيف بمعنى الزيادة. و«الإنافة»: الزيادة والإشراف على الشيء. وقال ابن الأثير: «أصله من  
 الواو، يقال: ناف الشيء ينفو، إذا طال وارتفع». وانظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٣٦؛ النهاية، ج ٥، ص ١٤١  
 (نيف).

١١ . «العلّيا»: السماء، ورأس الجبل، والمكان العالي، وكلّ ما علا من شيء، والقفلة العالية. قال المجلسي في مرآة  
 العقول: «لعل المراد هنا كل مرتفع يليق بأن ينسب إليه». وانظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٢ (علو).

١٢ . هكذا في «ب»، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف، وشرح صدر المتألهين وحاشية ميرزا رفيعاً



صِفَتِهِ، وَلَا يُطِيقُونَ حَمْلَ مَعْرِفَةِ إِلَهِيَّتِهِ، وَلَا يَحُدُّونَ حُدُودَهُ؛ لِأَنَّهُ بِالْكَفَيْفَةِ لَا يُتَنَاهَى إِلَيْهِ<sup>١</sup>.

٣ / ٣٥٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُخْتَارِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعاً، عَنِ الْفَتْحِ بْنِ

يَزِيدَ الْجَزَّائِيِّ، قَالَ:

صَمْنِي وَأَبَا الْحَسَنِ عليه السلام الطَّرِيقُ فِي مُنْصَرَفِي مِنْ مَكَّةَ إِلَى خُرَاسَانَ، وَهُوَ سَائِرٌ إِلَيَّ ١٣٨/١  
الْعِرَاقِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ اتَّقَى اللَّهَ يُتَّقَى؛ وَمَنْ أَطَاعَ اللَّهَ، يُطَاعَ»، فَتَلَطَّفْتُ<sup>٢</sup> فِي  
الْوُصُولِ إِلَيْهِ، فَوَضَلْتُ، فَسَلَّمْتُ<sup>٣</sup> عَلَيْهِ<sup>٤</sup>، فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ، ثُمَّ قَالَ:  
«يَا فَتْحُ، مَنْ أَرْضَى الْخَالِقَ، لَمْ يُبَالِ بِسَخَطِ الْمَخْلُوقِ؛ وَمَنْ أَسْخَطَ الْخَالِقَ، فَقَمَنْ<sup>٥</sup>  
أَنْ يُسَلِّطَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَخَطَ الْمَخْلُوقِ، وَإِنَّ الْخَالِقَ لَا يُوصَفُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ،  
وَأَنْتَ يُوصَفُ الَّذِي تَعْجِزُ الْحَوَاسِ أَنْ تُذَكِّرَهُ، وَالْأَوْهَامُ أَنْ تُنَالَهُ، وَالْخَطَرَاتُ أَنْ تُحَدِّدَهُ،  
وَالْأَبْصَارُ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِهِ؟ جَلَّ عَمَّا وَصَفَهُ الْوَاصِفُونَ، وَتَعَالَى عَمَّا يَنْعَتُهُ النَّاعِتُونَ، نَأَى<sup>٦</sup>

١. وشرح المازندراني والوافي . وفي المطبوع: «عجز».

١ . الوافي، ج ١، ص ٤٣٢، ح ٣٥٤.

٢ . في «ب»، ج، ض، بر، بف، وحاشية ميرزا رفيعا والوافي ومرآة العقول: «فلطفت». و«التلطّف»: الترفق، والمعنى: وصلت إليه بلطف ورفق. قال الفيض في الوافي: «ذهبت إليه بحيث لم يشعر به أحد. يقال: لطف فلان في مذهبه، أي لم يدر أحد مذهبه لغموضه». وانظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢٧ (لطف)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٩٢.

٣ . في «بج» وشرح صدر المتألهين: «وسلمت».

٤ . في شرح صدر المتألهين والتوحيد: - «عليه».

٥ . في الوافي: «فقمين». وقال ابن الأثير: «يقال: قَمَنْ وَقَمِنَ وَقَمِين، أي خليق وجدير. فمن فتح الميم لم يشن ولم يجمع ولم يؤنث؛ لأنه مصدر، ومن كسر ثنى وجمع وأث؛ لأنه وصف. وكذلك القمين، النهاية، ج ٤، ص ١١ (قمن).

٦ . في شرح صدر المتألهين وحاشية ميرزا رفيعا: «بمعجز».

٧ . «نأى» أي بَعُدَ. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٩٩ (نأى).

فِي قُرْبِهِ، وَقَرَّبَ فِي نَائِبِهِ<sup>١</sup>، فَهُوَ فِي نَائِبِهِ<sup>٢</sup> قَرِيبٌ، وَفِي قُرْبِهِ بَعِيدٌ، كَيْفَ الْكَيْفِ، فَلَا يُقَالُ:<sup>٣</sup>  
كَيْفٌ؟ وَأَيُّنَ الْأَيُّنِ، فَلَا يُقَالُ<sup>٤</sup>: أَيْنَ؟ إِذْ هُوَ مُنْقَطِعٌ<sup>٥</sup> الْكَيْفُوفِيَّةِ وَالْأَيُّنُوفِيَّةِ<sup>٦</sup>.

٤ / ٣٥٣ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٧</sup>، قَالَ: «بَيْنَا<sup>٨</sup> أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٩</sup> يَخْطُبُ عَلَى مِنْبَرِ الْكُوفَةِ إِذْ قَامَ  
إِلَيْهِ رَجُلٌ - يُقَالُ لَهُ: ذَغَلِبٌ - ذُو لِسَانٍ<sup>١٠</sup> بَلِيغٍ فِي الْحَخْطَبِ، شَجَاعَ الْقَلْبِ، فَقَالَ: يَا  
أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَلْ رَأَيْتَ رَتَكَ؟ قَالَ<sup>١١</sup>: «وَيْلَكَ يَا ذَغَلِبُ، مَا كُنْتُ أُغْبِدُ رَتًا لَمْ أَرَهُ، فَقَالَ: يَا  
أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ رَأَيْتَهُ؟ قَالَ: «وَيْلَكَ يَا ذَغَلِبُ، لَمْ تَرَهُ الْعَيُونَ بِمُشَاهَدَةِ الْأَبْصَارِ<sup>١٢</sup>،  
وَلَكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ، وَيَلَّكَ يَا ذَغَلِبُ، إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ اللَّطَافَةِ لَا يُوصَفُ  
بِاللُّطْفِ، عَظِيمٌ الْعَظَمَةِ لَا يُوصَفُ بِالْعِظَمِ<sup>١٣</sup>، كَبِيرٌ الْكِبَرِيَاءِ لَا يُوصَفُ بِالْكِبَرِ، جَلِيلٌ  
الْجَلَالَةِ لَا يُوصَفُ بِالْغَلِظِ، قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، لَا يُقَالُ<sup>١٤</sup>: شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَتَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ،

١ . في شرح صدر المتألهين: «بُعده» . ٢ . في التوحيد: «بُعده» .

٣ . في التوحيد: «+ «له» . ٤ . في التوحيد: «+ «له» .

٥ . في التوحيد: «مبدع» . و «منقطع» إما اسم فاعل، أي الكيفيَّة والأينونيَّة منقطعة عنه . أو اسم مفعول، أي هو منقطع فيه وعنده الكيفيَّة والأينونيَّة . أو اسم مكان، أي مرتبته مرتبة انقطع فيها الكيفيَّة والأينونيَّة . أنظر: مرآة العقول، ج ٢، ص ٩٣ .

٦ . في شرح صدر المتألهين: «الكيفيَّة والأينونيَّة» . وفيه: «مصدران على صيغة الفعلولة» .

٧ . التوحيد، ص ٦٠، صدر الحديث الطويل ١٨، بسنده عن الفتح بن يزيد الجرجاني؛ كفاية الأثر، ص ١١، بسند آخر عن النبي<sup>ﷺ</sup> من قوله: «إِنَّ الْخَالِقَ لَا يُوصَفُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ»، مع اختلاف يسير . تحف العقول، ص ٤٨٢، عن الهادي<sup>ﷺ</sup>، مع اختلاف الوافي، ج ١، ص ٤٣٢، ح ٣٥٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٥٥، ذيل ح ٢١٢٣٠ .

٨ . في «ب» بر «وحاشية «بف»: «بينما» . و «بينما» ظرف زمان أصله «بين» بمعنى الوسط، أُسبغت الفتحة فصارَت ألفاً، و «وربما زيدت عليه ما، والمعنى واحد، تقول: بيننا نحن نرقبه أتاناً، أي أتاناً بين أوقات رقتيننا إياه . وما بعده مرفوع على الابتداء والخبر، وعند الأصمعي مجرور . أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٨٤ (بين) .

٩ . في التوحيد: «ذرب اللسان» . ١٠ . في «ب» ج، «بف» والوافي والتوحيد: «فقال» .

١١ . في شرح المازندراني: «الإبصار» بكسر الهمزة أو فتحها . والإضافة على الأول بيانية، وعلى الثاني لامية .

١٢ . في شرح صدر المتألهين: «بالعظمة» . ١٣ . في التوحيد: «فلا يقال» .

لَا يُقَالُ: لَهُ بَعْدُ، شَاءَ<sup>٢</sup> الْأَشْيَاءَ لَا بِهَيْمَةٍ<sup>٣</sup>، ذَرَاكَ لَا بِخَدِيعَةٍ<sup>٤</sup>، فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، غَيْرُ مُتَمَازِجٍ بِهَا، وَلَا بَاتِنٍ<sup>٥</sup> مِنْهَا، ظَاهِرٌ لَا يَتَأَوَّلُ الْمُبَاشَرَةَ، مُتَجَلٍّ لَا بِاسْتِهْلَالٍ<sup>٦</sup> رُؤْيَةٍ، نَاءٌ<sup>٧</sup> لَا بِمَسَافَةٍ، قَرِيبٌ لَا بِمَدَانَاةٍ، لَطِيفٌ لَا بِتَجَسُّمٍ، مُوْجُودٌ لَا بَعْدَ عَدَمٍ، فَاعِلٌ لَا بِاضْطِرَارٍ، ١٣٩/١ مَقْدَّرٌ لَا بِخَرَكَةٍ، مُرِيدٌ لَا بِهَمَامَةٍ<sup>٨</sup>، سَمِيعٌ لَا بِأَلَةٍ، بَصِيرٌ لَا بِأَدَاةٍ، لَا تَخْوِيهِ الْأَمَاكِينُ، وَلَا تَضْمَنُهُ<sup>٩</sup> الْأَوْقَاتُ، وَلَا تَحْذُهُ الصِّفَاتُ، وَلَا تَأْخُذُهُ السَّنَاتُ، سَبَقَ الْأَوْقَاتُ كَوْنَهُ، وَالْعَدَمُ وَجُودُهُ، وَالْإِبْتِدَاءُ أَرْلُهُ، بِتَشْعِيرِهِ الْمَشَاعِرَ عَرَفَ أَنْ لَا مَشْعَرَ لَهُ، وَبِتَجْهِيرِهِ<sup>١٠</sup> الْجَوَاهِرَ عَرَفَ أَنْ لَا جَوْهَرَ لَهُ، وَبِمُضَادَّتِهِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ عَرَفَ أَنْ لَا ضِدَّ لَهُ، وَبِمُقَارَنَتِهِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ عَرَفَ

١ . في التوحيد: «فلا يقال».

٢ . في التوحيد: «شيء بعد شائي» بدل «له بعد، شاء». و«شاء» إما فعل ماضٍ، أو اسم فاعل مع التنوين، والأشياء منصوب على المفعولية. الثاني هو مختار الداماد، والمرجح عند الفيض، والمحتمل عند غيره هما. أنظر:

التعليقة للداماد، ص ٣٣٥، الوافي، ج ١، ص ٤٣٥؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢١٧؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٩٤.

٣ . «الهمة»: أزل العزم، وقد تطلق على العزم القوي فيقال: له همة عالية. والمراد بها هاهنا: الهمة الفكرية البشرية، وهي الزائدة على الذات. أنظر: المصباح المنير، ص ٩٤١ (همم)؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢١٧؛ الوافي، ج ١، ص ٤٣٥.

٤ . «الخديعة»: الحيلة والمكر والختل. اسم من خدعه، أي ختله. وأراد به المكروه من حيث لا يعلم. واحتمل المازندراني كونها أيضاً اسماً من خلع الضب في جحره، أي دخل. والمعنى: يدرك الأشياء لا بصور داخلية فيه، أو غير استعمال الحيلة وإجالة الرأي؛ لأن ذلك من خواص خلقه. أنظر شروح الكافي والصالح، ج ٣، ص ١٢٠١ (خدع).

٥ . يجوز فيه الرفع والجر.

٦ . «الاستهلال»: مصدر أهبل الهلال واستهبل: إذا أبصر؛ يعني: أنه تعالى متبين منكشف لخلقه لا بالتبين والانكشاف الحاصلين من جهة رؤيته. أنظر: المغرب، ص ٥٠٥ (هلال).

٧ . في التوحيد: «باتن».

٨ . أي مريد للأشياء لا بهمامة النفس. وهمامة النفس هي الشوق والقصد الزائد، أو هي اهتمامها بالأمر وترديد عزمها عليها مع الهم والغم بسبب فوتها؛ مأخوذة من المهممة، وهي ترديد الصوت الخفي. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٤٧؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٢٠.

٩ . في «ض، ف، بس، بف» وحاشية «ج، بح» وحاشية ميرزا رفيعاً: «لا تضمه». والظاهر كونه من الفعل بحذف إحدى التائين. وفي التوحيد: «لا تصحبه». ١٠ . في «ج» والتعليقة للداماد: «بتجهيزه».

أَنْ لَا قَرِينَ لَهُ، صَادَّ النُّورَ بِالظُّلْمَةِ، وَالْيَبْسُ ١ بِالْبَلِّ، وَالْخَيْنُ بِاللَّيْنِ، وَالصَّرْدُ ٢ بِالْخَوْرِ،  
 مُؤَلَّفٌ ٣ بَيْنَ مَتَعَادِيَاتِهَا، وَمُفَرَّقٌ بَيْنَ مَتَدَانِيَّاتِهَا، دَالَّةٌ ٤ بِتَفْرِيقِهَا ٥ عَلَى مُفَرَّقِهَا، وَبِتَأْلِيفِهَا ٦  
 عَلَى مُؤَلَّفِهَا، وَذَلِكَ قَوْلُهُ ٧ تَعَالَى: «وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَخْلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَتَذَكَّرُونَ» ٨ فَفَرَّقَ ٩ بَيْنَ  
 قَبْلِ وَبَعْدِ؛ لِيُعْلَمَ أَنْ لَا قَبْلَ لَهُ وَلَا بَعْدَ لَهُ ١٠، شَاهِدَةٌ ١١ بِعَرَائِزِهَا ١٢ أَنْ لَا عَرِيزَةَ لِمُعَرِّزِهَا ١٣،  
 مُخْبِرَةٌ بِتَوْقِيفِهَا أَنْ لَا وَقْتَ لِمَوْقِفِهَا، حَجَبَ بَعْضُهَا عَنِ بَعْضٍ؛ لِيُعْلَمَ أَنْ لَا حِجَابَ بَيْنَهُ  
 وَبَيْنَ خَلْقِهِ ١٤، كَانَ زَيْتًا إِذْ لَا مَرْبُوبَ، وَالْهَاءُ إِذْ لَا مَالُوهَ، وَعَالِمًا إِذْ لَا مَعْلُومَ، وَسَمِيعًا إِذْ لَا  
 مَسْمُوعَ. ١٥

٥ / ٣٥٤ . عِيَّيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ شَبَابِ الصُّيْرِيِّ - وَاسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ

١ . في التوحيد: «الجشوء» بمعنى اليابس . وفي شرح المازندراني: «اليبس - بالضم وبالفتح - : اليابس، والثاني هنا  
 أنسب؛ بقرينة مقابله مع اللبلل».

٢ . «الصدرة»: البرد . فارسي معرب، أي معرب «سرد» . أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٦ (سرد).

٣ . في «ض»، ف، يح، بس، بف، وشرح صدر المتألهين: «مؤلفاً» و«مفروقاً». وفي التعليقة للداماد، ص ٣٦٦:  
 «مفروقاً ومؤلفاً على صيغة المفعول، وبالنصب على الحالية عن الأشياء، كما كذلك: دالة وشاهدة ومخبرة».

٤ . في شرح المازندراني: «دالة»، حال من المتدانيات المتفرقة والمتعاديات المتألفة».

٥ . كذا في النسخ. والأنسب: «بتفرقها» .

٦ . كذا في النسخ. والأنسب: «بتألفها» .

٧ . في «ف»، بر، بف، «قول الله» .

٨ . في «ج»، ض، بس، بف، «والتوحيد والوافي: - «له» .

٩ . في «ض»: «شاهدة» . وفي شرح المازندراني: «شاهدة، عطف على «دالة» بحذف العاطف، فهي أيضاً حال  
 عما ذكر» .

١٠ . هكذا في «ج»، ض، ف، و، يح، بس، بر، بف، «وفي «ب» والمطبوع وشرح المازندراني: «لمعززها» .

١١ . في التوحيد: «غير خلقه» .

١٢ . التوحيد، ص ٣٠٨، ح ٢، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي، عن محمد بن إسماعيل البرمكي، عن

الحسين بن الحسن، عن عبدالله بن داهر، عن الحسين بن يحيى الكوفي، عن قثم بن قتادة، عن عبدالله بن

يونس، عن أبي عبدالله عليه السلام . وراجع: الكافي، كتاب التوحيد، باب في إبطال الرؤية، ح ٣٦٦؛ والأمال للصدوق،

ص ٣٤١، المجلس ٥٥، ح ١؛ والتوحيد، ص ٣٠٤، ح ١؛ والاختصاص، ص ٢٣٥ . الوافي، ج ١، ص ٤٣٣،

ح ٣٥٦ .

الوليد - عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ تَيْبَةَ، قَالَ:

دَخَلْتُ أَنَا وَعِيسَى سَلْقَانَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فَأَبْتَدَأْنَا، فَقَالَ: «عَجَبًا لِأَقْوَامٍ يَدْعُونَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ قَطُّ، خَطَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ النَّاسَ بِالْكُوفَةِ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُلْهِمِ عِبَادَةَ حَمْدَهُ، وَفَاطِرِهِمْ عَلَى مَعْرِفَةِ رَبُّوبِيَّتِهِ، الدَّالِّ عَلَى وُجُودِهِ بِخَلْقِهِ، وَبِحُدُوثِ خَلْقِهِ عَلَى أَرْزَلِهِ، وَبِاشْتِبَاهِهِمْ<sup>١</sup> عَلَى أَنْ لَا شِبْهَ لَهُ، الْمُسْتَشْهِدِ بِآيَاتِهِ عَلَى قُدْرَتِهِ، الْمُتَمَتِّعَةِ مِنَ الصَّفَاتِ ذَاتَهُ، وَمِنَ الْأَبْصَارِ<sup>٢</sup> رُؤْيَتَهُ، وَمِنَ الْأَوْهَامِ الْإِحَاطَةَ بِهِ، لَا أَمَدَ لِكُونِهِ، وَلَا غَايَةَ لِبَقَائِهِ، لَا تَشْمَلُهُ<sup>٣</sup> الْمَشَاعِرُ، وَلَا تَحْجُبُهُ<sup>٤</sup> ١٤٠/١ الْحُجُبُ، وَالْحِجَابُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ خَلْفَهُ إِيَّاهُمْ؛ لِامْتِنَاعِهِ مِمَّا يُمْكِنُ فِي ذَوَاتِهِمْ، وَإِلْمُكَانٍ مِمَّا يَمْتَنِعُ مِنْهُ<sup>٥</sup>، وَإِلْفِتْرَاقِ الصَّانِعِ مِنَ<sup>٦</sup> الْمَصْنُوعِ، وَالْحَادِّ مِنَ<sup>٧</sup> الْمَخْدُودِ، وَالرَّبِّ مِنَ<sup>٨</sup> الْمَرْزُوبِ، الْوَاحِدِ بِلَا تَأْوِيلٍ عَدَدٍ، وَالْخَالِقِ لَا بِمَعْنَى<sup>٩</sup> حَرَكَةٍ، وَالْبَصِيرِ لَا بِإِدَاةٍ، وَالسَّمِيعِ لَا بِتَفْرِيقِ آلِيَةٍ، وَالشَّاهِدِ لَا بِمَمَّاسَةٍ، وَالْبَاطِنِ لَا بِاجْتِنَانٍ<sup>١٠</sup>، وَالظَّاهِرِ الْبَاطِنِ لَا بِتَرَاجُحِي مَسَافَةٍ، أَرْزَلُهُ نُهَيْتَهُ<sup>١١</sup> لِمَجَاوِلِ<sup>١٢</sup> الْأَفْكَارِ، وَذَوَامَهُ رَدْعَ

١ . في «بر»: «للقوم».

٢ . في التوحيد: «بأشباههم».

٣ . احتمال الداماد كونه على صيغة المصدر، أي الإبصار. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٣٢٩.

٤ . في «ض، بف»: «لا تشمله».

٥ . في «ج»: «لا يحجبه».

٦ . في التوحيد: «وإلمكان ذواتهم مما يمتنع منه ذاته». واستصوبه العلامة الفيض في الوافي وقال: «وكانت

اللفظتين سقطتا من قلم السَّخَّاحِ».

٧ . في التوحيد: «و» بدل «من».

٨ . في «ب، ج، بر، بس، بف»: وحاشية «بج» وشرح صدر المتألهين والوافي والتوحيد: «و» بدل «من».

٩ . في «ب، ج، بر، بس، بف»: وحاشية «ض، بج» وشرح صدر المتألهين والوافي والتوحيد: «و» بدل «من».

١٠ . في حاشية «ض»: «بلا معنى».

١١ . الاجتنان: الاستتار. الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٩٥ (جنن).

١٢ . في «بج» وحاشية «ج، ض، ف، بف»: «نهى». و«النهية»: اسم من نهاه، ضد أمره. القاموس المحيط، ج ٢،

ص ١٧٥٦ (نهى).

١٣ . في «ب، بج، بف»: وشرح صدر المتألهين: «لمحاول»، أي لتحولات الأفكار. و«المجاول»: جمع مجَوْل،

لِطَامِحَاتِ الْعُقُولِ، قَدْ حَسَرَ<sup>٢</sup> كُنْهَهُ نَوَافِدَ الْأَبْصَارِ، وَقَمَعَ<sup>٣</sup> وُجُودَهُ جَوَائِلَ الْأَوْهَامِ، فَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ، فَقَدْ حَدَّثَهُ؛ وَمَنْ حَدَّثَهُ، فَقَدْ عَدَّه؛ وَمَنْ عَدَّه، فَقَدْ أَبْطَلَ أَرْزَلَهُ؛ وَمَنْ قَالَ: أَيْنَ؟ فَقَدْ غَيَّاهُ؛ وَمَنْ قَالَ: عَلَى م؟<sup>٤</sup> فَقَدْ أَخْلَى مِنْهُ؛ وَمَنْ قَالَ: فِيمَ؟ فَقَدْ صَمَّنَهُ.<sup>٥</sup>

٦ / ٣٥٥ . وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ<sup>٦</sup>، عَنْ صَالِحِ بْنِ حَمَزَةَ، عَنْ فَتْحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى

بَنِي هَاشِمٍ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي إِبْرَاهِيمَ<sup>٧</sup> أَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ التَّوْحِيدِ، فَكَتَبَ إِلَيَّ بِخَطِّهِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ عِبَادَهُ<sup>٨</sup> حَمْدَهُ. وَذَكَرَ مِثْلَ مَا رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ إِلَى قَوْلِهِ: «وَقَمَعَ وُجُودَهُ جَوَائِلَ الْأَوْهَامِ». ثُمَّ زَادَ فِيهِ:

«أَوَّلُ الدِّيَانَةِ<sup>٩</sup> بِهِ<sup>٩</sup> مَعْرِفَتُهُ، وَكَمَالُ مَعْرِفَتِهِ تَوْحِيدُهُ، وَكَمَالُ تَوْحِيدِهِ نَفْيُ الصِّفَاتِ

وهو مكان الجولان وزمانه .

- ١ . «الطامحات»: جمع الطامح، وهو كل مرتفع . الصحاح، ج ١، ص ٢٨٨ (طمع).
- ٢ . «حسر»: أعيأ وكلٌ وأعجز . يتعدى ولا يتعدى . يقال: حسر البعير وحسرته أنا . والمراد هاهنا الثاني . أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٩ (حسر).
- ٣ . في التوحيد: «وامتنع». وقمعه: قهره، ذلله، دفعه، كسره . أنظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٢٩٤ (قمع).
- ٤ . في الوافي: «على ما».
- ٥ . التوحيد، ص ٥٦، ح ١٤، بسند آخر عن الرضا<sup>١٠</sup>، إلى قوله: «جوائل الأوهام». مع اختلاف يسير . نهج البلاغة، ص ٢١١، الخطبة ١٥٢، مع اختلاف . الوافي، ج ١، ص ٤٣٦، ح ٣٥٧؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦٦، ح ١٠٥، و ص ٢٨٧، وفيهما قطعة منه .
- ٦ . الظاهر أن محمد بن الحسين، هو محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، يروي عنه الكليني بواسطة، والواسطة في الأغلب هو محمد بن يحيى . لكن لا يوجد في الباب ما يبرر وقوع التعليق في السند، فعليه يكون الخبر مرسلًا . فتأمل . راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٩٨-٤٣٦ .
- ٧ . في «بس»: «عبده».
- ٨ . «الديانة»: الإطاعة والانتقاد . يقال: دان بكذا ديانة، وتدبئ به، أي أطاعه وانقاد له . والمعنى: أول التدين بدين الله معرفته . أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢١١٨ (دين)؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ١٠٢ . وقال ميرزا رفيعا في حاشيته، ص ٤٥٨: «في بعض النسخ: الديانة، بدل: الديانة، أي المذلة والعبودية، يقال: دئنه، أي ذلله».
- ٩ . في شرح صدر المتألهين والتوحيد: - «به».

عنه؛ بِشَهَادَةِ كُلِّ صِفَةٍ أَنهَا غَيْرُ الْمُوصُوفِ، وَشَهَادَةِ الْمُوصُوفِ أَنَّهُ غَيْرُ الصِّفَةِ،  
 وَشَهَادَتَيْهِمَا جَمِيعاً بِالتَّثْنِيَةِ<sup>٢</sup> الْمُمتنِعِ مِنْهُ<sup>٣</sup> الأزل، فَمَنْ وَصَفَ اللهَ، فَقَدْ حَدَّه؛ وَمَنْ  
 حَدَّه، فَقَدْ عَدَّه؛ وَمَنْ عَدَّه، فَقَدْ أَبْطَلَ أزلَه؛ وَمَنْ قَالَ: كَيْفَ؟ فَقَدْ اسْتَوْصَفَه؛<sup>٤</sup> وَمَنْ قَالَ:  
 فِيمَا؟ فَقَدْ ضَمَّنَه؛ وَمَنْ قَالَ: عَلَيَّ م<sup>٥</sup>؟ فَقَدْ جَهَلَه<sup>٦</sup>؛ وَمَنْ قَالَ: أَيْنَ؟ فَقَدْ أَخْلَى مِنْهُ؛<sup>٧</sup>  
 وَمَنْ قَالَ: مَا هُوَ؟ فَقَدْ نَعَتَه؛ وَمَنْ قَالَ إِلَى م<sup>٨</sup>؟ فَقَدْ غَايَاهُ<sup>٩</sup>، عَالِمٌ إِذْ لَا مَعْلُومَ، وَخَالِقٌ إِذْ  
 لَا مَخْلُوقَ، وَرَبٌّ إِذْ لَا مَرْبُوبَ<sup>١٠</sup>، وَكَذَلِكَ يُوصَفُ رَبُّنَا، وَ<sup>١١</sup> فَوْقَ<sup>١٢</sup> مَا يَصِفُهُ الوَاصِفُونَ<sup>١٣</sup>.  
 ٧ / ٣٥٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ  
 النَّضْرِ وَغَيْرِهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ نَابِتٍ، عَنْ رَجُلٍ سَمَّاهُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ،  
 عَنِ الْحَارِثِ الْأَعْرَابِيِّ، قَالَ:

١. في «ب، بس، بف» والوافي والتوحيد: «لشهادة».

٢. في التوحيد: «على أنفسهما بالثنية» بدل «بالثنية». والثنية مصدرٌ بمعنى البيوتنة.

٣. في حاشية «بح، بيج» والتوحيد: «منها». وهو الأنسب.

٤. «استوصفه»: طلب وصفه. يقال: استوصفه الشيء: سأله أن يصفه له. والمراد: جعل له وصفاً زائداً على ذاته.

أنظر: لسان العرب، ج ٩، ص ٣٥٦ (وصف)؛ شرح صدر المتألهين، ص ٣٥٨.

٥. في الوافي وحاشية ميرزا رفيعا: «على ما».

٦. في حاشية «ج، ض، ف»: «حمله». وفي حاشية «بح» ومرآة العقول وحاشية ميرزا رفيعا والتوحيد: «حمله»،

أي جعله محمولاً ينتهي إلى ما يحمله.

٧. في الوافي وحاشية ميرزا رفيعا: «إلى ما».

٨. في «بر» وشرح صدر المتألهين: «فقد غيَّاه». وفي التوحيد: «فقد وقَّته».

٩. في التوحيد: «+ وإله إذ لا مألوه».

١٠. في حاشية «ف»: «وهو».

١١. في شرح المازندراني: «فوق، إما عطف على «يوصف» بتقدير «يوصف»، أو حال عن «ربنا». وفيه إيماء إلى أن

ما وصفه الواصفون ليس رباً والرب فوقه».

١٢. التوحيد، ص ٥٦، ح ١٤، بسند آخر، عن الرضا<sup>ؑ</sup>. وراجع: عيون الأخبار، ج ١، ص ١٤٩، ح ٥١. الوافي؛

ج ١، ص ٤٣٨، ح ٣٥٨.

خَطَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَوْمًا<sup>١</sup> خُطْبَةً بَعْدَ الْعَصْرِ، فَعَجِبَ النَّاسُ مِنْ حُسْنِ صِفَتِهِ وَمَا ذَكَرَهُ<sup>٢</sup> مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ؛ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: فَقُلْتُ لِلْحَارِثِ: أَوْ مَا حَفِظْتَهَا؟ قَالَ: قَدْ كَتَبْتَهَا، فَأَمْلَاهَا عَلَيْنَا مِنْ كِتَابِهِ:

«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِبُهُ؛ لِأَنَّهُ<sup>٣</sup> كُلَّ يَوْمٍ فِي شَأْنٍ مِنْ إِخْدَاتٍ بَدِيعٍ<sup>٤</sup> لَمْ يَكُنْ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ؛ فَيَكُونُ فِي الْعِزِّ مُشَارِكًا، وَلَمْ يُولَدْ؛ فَيَكُونُ مَوْزُونًا هَالِكًا، وَلَمْ تَقَعْ<sup>٥</sup> عَلَيْهِ الْأَوْهَامُ؛ فَتَقْدَرُهُ شَبْحًا مَائِلًا، وَلَمْ تُدْرِكْهُ<sup>٦</sup> الْأَبْصَارُ؛ فَيَكُونُ بَعْدَ انْتِقَالِهَا<sup>٧</sup> حَائِلًا<sup>٨</sup>، الَّذِي لَيْسَتْ<sup>٩</sup> فِي أَوْلِيَّتِهِ نَهَائَةٌ، وَلَا لِأَخْرِيَّتِهِ<sup>١٠</sup> حَدٌّ وَلَا غَايَةٌ<sup>١١</sup>، الَّذِي لَمْ يَسْبِقْهُ وَقْتُ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْهُ<sup>١٢</sup> زَمَانٌ، وَلَا يَتَعَاوَرَهُ<sup>١٣</sup> زِيَادَةٌ وَلَا نُقْصَانٌ،

١. هكذا في «ب»، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني. وفي المطبوع: «يومًا».

٢. في «بس، بف» والتوحيد: «ما ذكره». ٣. في الوافي: «لأن».

٤. في البحار: «هو».

٥. «البديع»: فعيل بمعنى المفعول، أي المبتدع والمخترع، وهو ما يحدث على غير مثال سبق. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٨٢ (بدع).

٦. في التوحيد ونهج البلاغة: «لم يولد».

٧. في التوحيد ونهج البلاغة: «ولم يلد».

٨. في شرح صدر المتألهين وحاشية ميرزا رفيعا والتوحيد: «ولم يقع».

٩. «المائل»: القائم، أو المائل والمشابه. يقال: مثل، أي قام متصبا، ومثل فلان فلاناً، أي صار مثله. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٩٤ (مثل).

١٠. في «بر»: «لم يدركه».

١١. في شرح صدر المتألهين: «وفي نسخة: بعد انتقائها».

١٢. في حاشية ميرزا رفيعا: «خائلاً» أي ذا خيال وصورة متحيلة في المدرك. و«الحائل»: المتغير. يقال: حال الشيء، إذا تغير وانقلب حاله، أي لا تدركه الأبصار وإلا لكان بعد انتقالها عنه متغيراً. قال الدمامد في التعليقة، ص ٣٤٨: «هذا إذا كان «بعده» بالنصب ظرفاً، وأما إذا كان بالضم، فالحائل بمعنى الحاجز. وهو - أي الضم - محتمل عند المازندراني. وانظر: النهاية، ج ١، ص ٤٦٣ (حول).

١٣. في حاشية «بح»: «ليس». وفي التوحيد والبحار: «وله».

١٤. في التوحيد: «ولا في آخريته». ١٥. في شرح صدر المتألهين: «و«غاية» بدل «ولا غاية»».

١٦. في «ج»: «ولا يتقدمه».

١٧. في «ب»، ج، بح، بر، بس، بف» وحاشية «ض» وشرح المازندراني والتوحيد: «ولم يتعاوره». وقوله: «



وَلَا يُوصَفُ<sup>١</sup> بِأَيْنٍ<sup>٢</sup> وَلَا بِمَ وَلَا مَكَانٍ<sup>٣</sup>، الَّذِي بَطَّنَ<sup>٤</sup> مِنْ خَفِيَّاتِ الْأُمُورِ<sup>٥</sup>، وَظَهَرَ<sup>٦</sup> فِي الْعُقُولِ<sup>٧</sup> بِمَا يَرَى فِي خَلْقِهِ مِنْ عِلْمَاتِ التَّدْبِيرِ، الَّذِي سُئِلَتِ الْأَنْبِيَاءُ عَنْهُ فَلَمْ تَصِفْهُ بِحَدٍّ وَلَا بِنَعْيٍ<sup>٨</sup>، بَلْ وَصَفَتْهُ بِإِعْجَابِهِ<sup>٩</sup>، وَدَلَّتْ عَلَيْهِ بِآيَاتِهِ، لَا تَسْتَطِيعُ<sup>١٠</sup> عُقُولُ الْمُتَفَكِّرِينَ جَحْدَهُ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَتْ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ فِطْرَتَهُ<sup>١١</sup> وَمَا فِيهِنَّ وَمَا بَيْنَهُنَّ وَهُوَ الصَّانِعُ لَهُنَّ، فَلَا مَدْفَعٌ لِقُدْرَتِهِ، الَّذِي نَأَى<sup>١٢</sup> مِنَ الْخَلْقِ<sup>١٣</sup>، فَلَا شَيْءَ كَمِثْلِهِ، الَّذِي خَلَقَ خَلْقَهُ<sup>١٤</sup> لِعِبَادَتِهِ، وَأَقْدَرَهُمْ<sup>١٥</sup> عَلَى طَاعَتِهِ بِمَا جَعَلَ فِيهِمْ، وَقَطَعَ عُدْرَهُمْ بِالْحُجَجِ، فَعَنْ بَيِّنَةٍ هَلَكَ مَنْ هَلَكَ، وَبِمَتْنِهِ<sup>١٦</sup> نَجَا مَنْ نَجَا، وَلِلَّهِ الْفَضْلُ مُبْدِئاً وَمُعِيداً.

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ - وَلَهُ الْحَمْدُ - افْتَتَحَ الْحَمْدَ<sup>١٧</sup> لِنَفْسِهِ، وَخَتَمَ أَمْرَ الدُّنْيَا..... ←

«ولا يتعارفه»، أي لا يتاوبه ولا يتداوله. يقال: تعاور القوم فلاناً، إذا تعاونوا عليه بالضرب واحداً بعد واحد.

أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٣٠ (عور).

١. في «ج» وحاشية «ف»، «يح» والوافي والتوحيد: «ولم يوصف».

٢. يجوز قراءة الكلمة بفتح النون أيضاً. ٣. في التوحيد: «ولا بمكان» بدل «ولا بم ولا مكان».

٤. في حاشية «ف»: «في».

٥. «بطن من خفيات الأمور» أي أدرك الباطن منها، أو المراد أنه باطن خفي داخل في جملتها. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٦٦؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ١٠٦.

٦. في «بف» والوافي: «ظهر».

٧. في «ج» بر، بس، بف» وحاشية «ض» والوافي: «المعقول».

٨. في التوحيد: «ولا ينقص». ٩. في التوحيد: «بإعجابه».

١٠. في «ف»: «لا يستطيع». وفي التوحيد: «ولا تستطيع». وفي شرح صدر المتألهين: «الجملة في موضع الحال عن ضمير «عليه»؛ لأنه بمنزلة المفعول ل«دلت». ويحتمل الاستيناف بأنها قاعدة كلية».

١١. «الْفِطْرَةُ»: الخلق. يقال: فطره يفطره فطراً، أي خلقه. الصحاح، ج ٢، ص ٧٨١: (فطر).

١٢. في «بر» والتوحيد: «بان». ١٣. في «ب»: «الخلايق».

١٤. في شرح صدر المتألهين والتوحيد: «الخلق».

١٥. في حاشية «ف»: «وقدرهم».

١٦. في «ض» وحاشية شرح صدر المتألهين: «وعنه». وفي التوحيد: «وعن بيته» بدل «وبمته».

١٧. في التوحيد: «افتتح الكتاب بالحمد».

وَمَحَلُّ ١ الْأَجْرَةِ بِالْحَمْدِ لِنَفْسِهِ، فَقَالَ: «وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَقِيلَ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ٢.  
 ١٤٢/١ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ اللَّائِسِ الْكِبْرِيَاءِ بِلَا تَخْسِيدٍ ٢، وَالْمُرْتَدِي ٤ بِالْجَلَالِ بِلَا تَمْثِيلٍ ٥،  
 وَالْمُسْتَوِي عَلَى الْعَرْشِ بِغَيْرِ زَوَالٍ ٦، وَالْمُتَعَالِي ٧ عَلَى ٨ الْخَلْقِ ٩ بِلَا تَبَاعُدٍ مِنْهُمْ  
 وَلَا مُلَامَسَةٍ ١٠ مِنْهُ لَهُمْ ١١، لَيْسَ ١٢ لَهُ حَدٌّ يُنْتَهَى إِلَى حَدِّهِ، وَلَا لَهُ مِثْلٌ؛ فَيُعْرَفُ بِمِثْلِهِ،  
 ذَلٌّ مَنْ تَجَبَّرَ غَيْرُهُ، وَصَغَرٌ مَنْ تَكَبَّرَ دُونَهُ، وَتَوَاضَعَتِ الْأَشْيَاءُ لِعَظَمَتِهِ، وَأَنْقَادَتْ  
 لِسُلْطَانِهِ وَعِزَّتِهِ، وَكَلَّتْ عَنْ إِذْرَاكِهِ طُرُوفُ ١٣ الْعَيْونِ، وَقَصُرَتْ دُونَ بُلُوغِ صِفَتِهِ  
 أَوْهَامُ الْخَلَائِقِ، الْأَوَّلِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا قَبْلَ لَهُ، وَالْآخِرِ بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا بَعْدَ لَهُ ١٤،

١ . في التوحيد: «ومجيء». وفي ضبط كلمة «محل» ثلاث وجوه آخر: «محل» وهو المكر، والكيد، والغبار، والشدة، والجذب، وانقطاع المطر، ويئس الأرض من الكلال وغيره. و«محل» و«محل» وهو أن يجتمع بين الجلد واللحم ماء من كثرة العمل وشدة. قال الدمام في التعليقة، ص ٣٤٩: «وكان الضبط بالحجم هو الأصح الأضبط». وهو مختار المازندراني. وغير ما في المتن تكلف وتعسف وتصحيف عند الفيض في الوافي.

٢ . الزمر (٣٩): ٧٥.

٣ . في «ض، بر، بس» وحاشية «ج، ف، بح» والتوحيد: «بلا تجسد».

٤ . «المرتدي»: هو الذي لبس الرداء. يقال: تردى وارتدى، أي لبس الرداء. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٥ (ردى).

٥ . في «بس» وحاشية «ف، بح» والتوحيد: «بلا تمثّل».

٦ . في الوافي ومرآة العقول والتوحيد: «بلا زوال».

٧ . في «بر»: «والتعال».

٨ . في حاشية «ف» ومرآة العقول والتوحيد: «عن».

٩ . في «ب»: «الخلايق».

١٠ . في حاشية «ج»: «بهم». وفي شرح صدر المتألهين: - «لهم». وفي التوحيد: «القريب منهم بلا ملامسة منه لهم» بدل «ولا ملامسة منه لهم».

١١ . في «ب، بر، بف»: «فليس».

١٢ . في حاشية «ف»: «طروق». وفي التعليقة للدمام، ص ٣٥٠: «وفي بعض نسخ الكتاب: طروق العيون، بالوقف

بمعنى الطرق، وهو دق الباب». و«طروف»: إما جمع طروف، بمعنى تحريك الجفن بالنظر، أو بمعنى العين

فجمعه لأن الالتباس بالمصدر. وإما جمع طارف بمعنى طامح، أي مرتفع. أو جمع طروف، وهو الكريم من

الخيال، وهنا الكريم مطلقاً. أو هو مصدر بمعنى النظر. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٥٩؛ شرح المازندراني،

ج ٤، ص ٢٧٦؛ الوافي، ج ١، ص ٤٤١؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٠٩؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٣٩٣ (طرف).

١٤ . في التوحيد: «الأول قبل كل شيء، والآخر بعد كل شيء، ولا يبدله شيء».

الظَّاهِرِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ بِالْقَهْرِ لَهُ، وَالْمَشَاهِدِ لِجَمِيعِ الْأَمَاكِينِ بِلَا انْتِقَالٍ إِلَيْهَا، لَا تَلْمِسُهُ لَامِسَةٌ<sup>١</sup>، وَلَا تَحْسُهُ حَاسَةٌ «هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ»<sup>٢</sup> أَتَقَنَّ مَا أَرَادَ مِنْ خَلْقِهِ مِنَ الْأَشْبَاحِ<sup>٣</sup> كُلَّهَا، لَا يَمِثَالُ<sup>٤</sup> سَبَقَ<sup>٥</sup> إِلَيْهِ، وَلَا لُغُوبٌ<sup>٦</sup> دَخَلَ عَلَيْهِ فِي خَلْقٍ<sup>٧</sup> مَا خَلَقَ لَدَيْهِ، ابْتَدَأَ مَا أَرَادَ ابْتِدَاءَهُ، وَأَنْشَأَ مَا أَرَادَ انْشَاءَهُ عَلَى مَا أَرَادَ مِنَ الثَّقَلَيْنِ: الْجِنِّ وَالْإِنْسِ<sup>٨</sup>؛ لِيَعْرِفُوا<sup>٩</sup> بِذَلِكَ رُبُوبِيَّتَهُ، وَتَمَكَّنَ<sup>١٠</sup> فِيهِمْ طَاعَتَهُ<sup>١١</sup>، نَحْمَدُهُ بِجَمِيعِ مَخَامِدِهِ<sup>١٢</sup> كُلَّهَا عَلَى جَمِيعِ نِعَمَائِهِ<sup>١٣</sup> كُلَّهَا<sup>١٤</sup>، وَنَسْتَهْدِيهِ لِمَرَاشِدِ<sup>١٥</sup> أُمُورِنَا، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، وَنَسْتَغْفِرُهُ لِلذَّنُوبِ الَّتِي سَبَقَتْ<sup>١٦</sup> مِنَّا، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،

١ . في «بس»: «ماسة». وفي التعليقة للدماماد، ص ٣٥٠: «وفي نسخة: لا تلمسه لامة، من اللمة ... والعين اللامة التي تصيب بسوء، أو من اللمم: الشيء القليل الذي يقرب من الإنسان ويعتبره».

٢ . الزخرف (٤٣): ٨٤.

٣ . في التوحيد: «أتقن ما أراد خلقه من الأشياء».

٤ . في التوحيد: «بلا مثال».

٥ . «سبق» معلوم، وضمير الفاعل يرجع إلى الله سبحانه، وضمير المجرور إلى المثال، إن أريد بالمثال الصور العلمية. أو مجهول والضميران بالعكس، إن أريد بالمثال مثال الموجودات. أو معلوم والضميران بحالهما.

أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٧٧؛ امرأة العقول ج ٢، ص ١٠٩.

٦ . في التعليقة للدماماد، ص ٣٥٠: «وفي نسخة: ولا يفوت. وبه يعلّق لديه، لا بما خلق، أي ولا يفوت شيء لديه يكون قد فاته أولاً في ابتدائه خلق ما خلق، ثم دخل عليه أخيراً». و«اللغوب»: التعب والإعياء والعجز: أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٠ (لغب).

٧ . في «ب»: «خلق».

٨ . في البحار: - «الجنّ والإنس». ٩ . في «ف»: «لتعرفوا». وفي التوحيد: «لتعرف».

١٠ . في المرأة: «يمكن». والفعل مضارع منصوب، وهو: إنا من التمكن بحذف إحدى التاءين، أو من التمكن. و«طاعته» على الأول فاعل، وعلى الثاني مفعول، والفاعل هو الله تعالى. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٧٩؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ١١٠.

١١ . في التوحيد: «طواغيت» أي طاعته.

١٢ . في شرح المازندراني: «المحامد: جمع المَحْمَدَة، وهي ما يحمده من صفات الكمال ونعوت الجلال».

١٣ . في حاشية «ج»، «ب»: «نعمه». ١٤ . في «ب»: «كلها».

١٥ . «المراشدة»: مقاصد الطرق. الصحاح، ج ٢، ص ٤٧٤ (رشد).

١٦ . في التوحيد: «سلفت».

وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، بَعَثَهُ بِالْحَقِّ نَبِيًّا<sup>١</sup> ذَالًا عَلَيْهِ، وَهَادِيًّا إِلَيْهِ، فَهَدَى<sup>٢</sup> بِهِ مِنْ<sup>٣</sup> السَّلَاطَةِ، وَاسْتَفْقَدْنَا بِهِ مِنَ الْجَهَالَةِ؛ «مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا»<sup>٤</sup> وَتَالَ تَوَابًا جَزِيلًا<sup>٥</sup>؛ وَمَنْ يَغِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا، وَاسْتَحَقَّ عَذَابًا أَلِيمًا، فَأَنْجِعُوا<sup>٦</sup> بِمَا يَحِقُّ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِخْلَاصِ النَّصِيحَةِ وَحُسْنِ الْمُوَاظَرَةِ<sup>٧</sup>، وَأَعِينُوا عَلَيَّ<sup>٨</sup> أَنْفُسَكُمْ بِلُزُومِ الطَّرِيقَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ، وَهَجْرِ الْأُمُورِ الْمَكْرُوهَةِ، وَتَعَاظُوا<sup>٩</sup> الْحَقَّ بَيْنَكُمْ، وَتَعَاوَنُوا بِهِ دُونِي<sup>١٠</sup>، وَخُذُوا عَلَيَّ يَدَ الظَّالِمِ السَّفِيهِ، وَمُرُوا<sup>١١</sup> بِالْمَعْرُوفِ، وَانْهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، وَاعْرِفُوا لِذَوِي الْفَضْلِ فَضْلَهُمْ، عَصَمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ بِالْهَدْيِ، وَتَبَّتْنَا<sup>١٢</sup> وَإِيَّاكُمْ عَلَى التَّقْوَى، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِي وَلَكُمْ»<sup>١٣</sup>.

١. في «بس» والتوحيد: - «نبيًا». وفي شرح صدر المتألهين، ص ٣٦٨: «نصب قوله: «نبيًا» إنا بالمفعولية، أو الحالية، أو للتعليل، أي ليكون نبيًا، أي مخبراً، فعيل من نبأ بمعنى أخبر».
٢. في التوحيد: «فهدانا».
٣. في «ب» والوافي: «عن».
٤. الأحزاب (٣٣): ٧١.
٥. في «ب» ج، بر، بف، وحاشية «ض» والتوحيد: «كريمًا». وفي «بج»: «+ كريمةًا».
٦. في التعليقة للدماماد وشرح المازندراني والوافي: «فابحجوا» أي فبالفوا في أداء ما يجب عليكم. وفي شرح صدر المتألهين، ص ٣٥٩: «نجع فيه الخطاب والوعظ والدواء: دخل وأثر، وهؤلاء قوم ناجعة ومتجعون وقد نجعوا في معنى انتجعوا. فعلى هذا يكون أنجعوا هاهنا في معنى انتجعوا». وفي مرآة العقول، ج ٢، ص ١١٠: «فأنجعوا... من قولهم: أنجع، أي أفلح». وانظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٨٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٢٥ (نجم).
٧. «المواظرة: المعاونة، وحمل نقل الآخر؛ من الوزر بمعنى الثقل. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٨٤٥ (وزر).
٨. في التوحيد: - «علي».
٩. في حاشية ميرزا رفيعا: «وتناولوا».
١٠. في التوحيد: «عليه» بدل «به دوني».
١١. في «ف» بف، وشرح صدر المتألهين: «وأمرؤا». وفي «بس»: - «و».
١٢. في حاشية «ج»: «+ «الله»».
١٣. التوحيد، ص ٣١، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن أحمد بن النضر وغيره، عن عمرو بن ثابت، عن رجل سماء، عن أبي إسحاق السبيعي. راجع: نهج البلاغة، ص ٢٦٠، الخطبة ١٨٢. الوافي، ج ١، ص ٤٣٩، ح ٣٥٩؛ البحار، ج ٥٤، ص ١٦٧، ح ١٧، إلى قوله: «روبيته».

## ٢٣ - بَابُ التَّوَادِرِ

١٤٣/١

١ / ٣٥٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ ، عَنْ ذَكْرَةَ ، عَنِ الْخَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ النَّصْرِيِّ ، قَالَ :

سئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ»<sup>١</sup> فَقَالَ : «مَا يَقُولُونَ فِيهِ؟» قُلْتُ<sup>٢</sup> : يَقُولُونَ : يَهْلِكُ كُلُّ شَيْءٍ<sup>٣</sup> إِلَّا وَجْهَ اللَّهِ ، فَقَالَ : «سُبْحَانَ اللَّهِ ! لَقَدْ قَالُوا قَوْلًا عَظِيمًا ، إِنَّمَا عَنَى بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ الَّذِي يُؤْتِي مِنْهُ»<sup>٤</sup> .

٢ / ٣٥٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

أَبِي نَصْرِ<sup>٥</sup> ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ» قَالَ : «مَنْ أَتَى اللَّهَ بِمَا أَمَرَ بِهِ مِنْ طَاعَةِ مُحَمَّدٍ عليه السلام<sup>٦</sup> ، فَهُوَ الْوَجْهَ الَّذِي لَا يَهْلِكُ<sup>٧</sup> ، وَكَذَلِكَ<sup>٨</sup> قَالَ : «مَنْ

١ . القصص (٢٨) : ٨٨ .

٢ . في حاشية «بح» : «قال» .

٣ . في «ض» : «كُلُّ شَيْءٍ يَهْلِكُ» .

٤ . في البصائر ، ح ١ و ٦ : «ونحن وجه الله الذي يؤتى منه» .

٥ . بصائر الدرجات ، ص ٦٤ ، ح ١ ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن علي بن أبي حمزة ، عن سيف بن عميرة ، عن أبي بصير ، عن الخارث بن المغيرة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، مع اختلاف يسير . وفيه ، ص ٦٦ ، ح ٦ ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين ، عن بعض أصحابنا ، عن سيف بن عميرة ، عن ابن المغيرة ، وفيهما مع اختلاف يسير . راجع : المحاسن ، ص ٢١٩ ، كتاب مصابيح الظلم ، ح ١١٦ ؛ والتوحيد ، ص ١٥١ ، ح ٧ ؛ وكمال الدين ، ص ٢٣١ ، ح ٣٣ . الوافي ، ج ١ ، ص ٤١٧ ، ح ٣٤٣ .

٦ . في «بس» : «عن أحمد بن أبي نصر» . ٧ . في المحاسن : «من طاعته وطاعة محمد» .

٨ . في التوحيد : «والأئمة من بعده» .

٩ . في شرح المازندراني : «هذا القول تفسير للوجه ، وضمير «هو» يعود إلى الموصول ، والمعنى أن كل شيء هالك في الدنيا والآخرة إلا من أطاع محمدا عليه السلام» .

١٠ . في «ب» والمحاسن : «ولذلك» .

يُطِيعُ الرُّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴿٢﴾.

٣٥٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ النَّخَّاسِ<sup>٣</sup>، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>٤</sup>، قَالَ: «نَحْنُ الْمَثَانِيُّ<sup>٥</sup> الَّتِي<sup>٦</sup> أَعْطَاهَا<sup>٧</sup> اللَّهُ نَبِيَّتَنَا مُحَمَّدًا<sup>٨</sup>، وَنَحْنُ وَجْهَ اللَّهِ<sup>٩</sup> نَتَقَلَّبُ فِي الْأَرْضِ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ<sup>١٠</sup>، وَنَحْنُ عَيْنُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، وَيَدُهُ الْمَبْسُوطَةُ بِالرَّحْمَةِ عَلَى عِبَادِهِ، عَرَفْنَا مَنْ عَرَفْنَا، وَجَهِلْنَا<sup>١١</sup> مَنْ جَهِلْنَا وَإِمَامَهُ

١. النساء (٤): ٨٠.

٢. المحاسن، ص ٢١٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ١١٨، وفي التوحيد، ص ١٤٩، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الوافي، ج ١، ص ٤١٨، ح ٣٤٤.

٣. في «ب»، ج، بر، بس، وشرح المازندراني: «النخّاس». والرجل مجهول لم نعرفه.

٤. إشارة إلى قوله تعالى في سورة الحجر (١٥): ٨٧: «وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْكُتُبِ وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ». «المثاني»: جمع مثني أو مثناة، من الثنية بمعنى التكرار. أو جمع مثنية، من الثناء. وقال الصدوق رحمه الله في التوحيد، ص ١٥١، ذيل هذا الحديث: «معنى قوله: نحن المثاني، أي نحن الذين قرنا النبي ﷺ إلى القرآن وأوصى بالتمسك بالقرآن وبنا، فأخبر أمته بأن لا تفرق حتى نرد عليه حوضه». أنظر: المغرب، ص ٧٠ (ثني)؛ الوافي، ج ١، ص ٤١٩.

٥. هكذا في «بر» وحاشية «ف»، «بج» وحاشية شرح صدر المتألهين والوافي والتوحيد وتفسير العياشي وتفسير القمي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الذي».

٦. هكذا في «ب»، ج، «بج»، بر، بس، بر، «بف» وحاشية «ف» وشرح المازندراني والوافي والتوحيد وتفسير القمي. وفي تفسير العياشي: «أعطى». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أعطاه».

٧. في تفسير القمي: «الذي».

٨. «أظهره»: جمع الظهور. يقال: فلان أقام بين أظهر قوم، أي أقام فيهم على سبيل الاستظهار والاستناد إليهم. والمعنى أن أظهرهم قدامه، وظهوراً منهم وراءه. فهو مكفوف من جوانبه، ثم شاع الاستعمال في الإمامة بين قوم مطلقاً. أو المراد: نتقلّب بينكم أياماً معدودة، أو نتقلّب بين ظهوركم وخلفكم لا بين قدامكم كناية عن إعراض الخلق عنهم. النهاية، ج ٣، ص ١٦٦ (ظهور)؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

٩. في «ب»: «عرّفنا» و«جهلنا». وهو الأقرب. وأيضاً فسره المازندراني في شرحه، ج ٤، ص ٢٩٠ بما يشعر كون الأول من الجملتين بصيغة المتكلم مع الغير.

الْمُتَّقِينَ<sup>١</sup>.

٣٦٠ / ٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا»<sup>٢</sup> قَالَ : ١٤٤ / ١  
«نَحْنُ - وَاللَّهِ - الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ<sup>٤</sup> الَّتِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْعِبَادِ عَمَلًا إِلَّا بِمَعْرِفَتِنَا»<sup>٥</sup>.

٣٦١ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ صَبَّاحٍ، قَالَ :

١ . في التوحيد: «ومن جهلنا فأمامه اليقين». و«إمامة المتقين» بالنصب، عطفاً على ضمير المتكلم في «جهلنا» ثانياً، أي جهلنا وجهل إمامة المتقين. وفي قوله: «إمامة المتقين» يحتمل وجهان آخران من الإعراب: الجزر عطفاً على قوله عليه السلام: «بالرحمة» أي وبه المسبوطة بإمامة المتقين؛ والرفع على الابتداء بحذف الخبر، أي لنا إمامة المتقين. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ١١٥: «ولعله من تصحيف النشاخ، والأظهر ما في نسخ التوحيد: ومن جهلنا فأمامه اليقين، أي الموت على التهديد، أو المراد أنه يتيقن بعد الموت ورفع الشبهات». وانظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٧٣؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٩٠.

٢ . بصائر الدرجات، ص ٦٥، ح ٤، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن علي بن حديد، عن علي بن أبي المغيرة، عن أبي سلام النحاس، عن سورة بن كليب، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ٦٦، ح ٢، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن أبي سلام، إلى قوله: «بين أظهركم»؛ التوحيد، ص ١٥٠، ح ٦، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن سنان؛ تفسير القمي، ج ١، ص ٣٧٧، بسند عن أحمد بن محمد، عن محبوب بن سيار، عن محمد بن سنان، عن سورة بن كليب، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفي كلها مع اختلاف يسير؛ بصائر الدرجات، ص ٦٦، ح ١، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٤٩، ح ٣٦، عن سورة بن كليب، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٤١٨، ح ٣٤٥.

٣ . الأعراف (٧): ١٨٠.

٤ . في «ج» وحاشية ميرزا رفيعاً: «أسماء الله الحسنى». وفي «بج» بس» وحاشية «بف»: «أسماء الله».

٥ . تفسير العياشي، ج ٢، ص ٤٢، ح ١١٩، عن محمد بن أبي يزيد الرازي، عن ذكره، عن الرضا، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ١، ص ٤٩١، ح ٣٤٦.

٦ . في حاشية «ض» و«ه»: «الحسين».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَنَا، فَأَحْسَنَ خَلْقَنَا؛ وَصَوَّرَنَا، فَأَحْسَنَ صُورَنَا؛ وَجَعَلَنَا عَيْنَهُ فِي عِبَادِهِ، وَلِسَانَهُ النَّاطِقَ فِي خَلْقِهِ، وَيَدَهُ الْمَبْسُوطَةَ عَلَى عِبَادِهِ بِالرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ، وَوَجْهَهُ الَّذِي يُؤْتِي مِنْهُ، وَتَابَهُ الَّذِي يَذُلُّ عَلَيْهِ، وَخِزَانَتَهُ<sup>١</sup> فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ<sup>٢</sup>؛ بِنَا أُنْمَرَتِ الْأَشْجَارُ، وَأُنْعِنَتِ<sup>٣</sup> الشَّمَارُ، وَجَرَبَتِ الْأَنْهَارُ؛ وَبِنَا يَنْزِلُ<sup>٤</sup> غَيْثُ السَّمَاءِ، وَيَنْبُثُ<sup>٥</sup> عُشْبُ الْأَرْضِ؛ وَيُعْبَادُنَا عَبْدُ اللَّهِ، وَلَوْ لَا نَحْنُ مَا عَبْدَ اللَّهُ»<sup>٦</sup>.

٦ / ٣٦٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزْرِعٍ،

عَنْ عَمِّهِ حَمْرَةَ بْنِ بَزْرِعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَلَمَّا آسَفُونَا أَنْتَعَمْنَا مِنْهُمْ»<sup>٧</sup> فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ<sup>٨</sup> - عَزَّ وَجَلَّ - لَا يَأْسَفُ كَأَسْفِنَا، وَلَكِنَّهُ<sup>٩</sup> خَلَقَ أَوْلِيَاءَ لِنَفْسِهِ يَأْسَفُونَ وَيَرْضَوْنَ وَهُمْ مَخْلُوقُونَ مَرْبُوبُونَ»<sup>١٠</sup>، فَجَعَلَ رِضَاهُمْ رِضَا نَفْسِهِ، وَسَخَطَهُمْ سَخَطَ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُمُ الدُّعَاةَ إِلَيْهِ، وَالْأَدِلَّةَ عَلَيْهِ، فَلِذَلِكَ صَارُوا كَذَلِكَ، وَلَيْسَ أَنْ ذَلِكَ يَصِلَ إِلَى اللَّهِ كَمَا يَصِلُ

١ . فِي «بِف»: «خَلَقْنَا». وَفِي مَرَاةِ الْعُقُولِ: «يُمْكِنُ أَنْ يَفْرَأَ: خُلِقْنَا، بِالضَّمِّ».

٢ . فِي «ف»: «وَخِزَانَتِهِ». وَفِي التَّوْحِيدِ: «وَخِزَانَتِهِ».

٣ . فِي «ف»: «فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ».

٤ . «أُنْعِنَتِ»: نَضَّجَتْ، أَيْ صَارَتْ نَضِيجَةً. يُقَالُ: يَنْعُ الشَّمْرُ وَأَيْنَعُ، أَيْ نَضَجَ، أَيْ بَلَغَ وَقْتُ أَكْلِهِ. وَقَالَ صَدْرُ الْمُتَأَلِّهِينَ فِي شَرْحِهِ: «أُنْعِنَتِ، عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ». وَانظُرْ: الصَّحَاحَ، ج ٣، ص ١٣١٠ (يَنْع).

٥ . فِي حَاشِيَةِ «ض»، ف، بِيحٍ وَالتَّوْحِيدِ: «نَزَلَ».

٦ . فِي حَاشِيَةِ «ض»، ف، بِيحٍ وَشَرْحِ الْعَازِنْدَرَانِيِّ وَالتَّوْحِيدِ: «وَنَبِثَ».

٧ . «الْعُشْبُ»: الْكَلَاءُ الرَّطْبُ، وَلَا يُقَالُ لَهُ: حَشِيشٌ حَتَّى يَهْبِجَ. الصَّحَاحُ، ج ١، ص ١٨٢ (عُشْب).

٨ . التَّوْحِيدِ، ص ١٥١، ح ٨، بِسَنَدِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيِّ. رَاجِعْ: الْكَافِي، كِتَابُ الْحِجَّةِ، بَابُ أَنَّ الْأُنْمَةَ وَلَا أَمْرَ اللَّهِ وَخِزْنَةَ عِلْمِهِ، ح ٥١٤؛ وَيَصَالَةُ الدَّرَجَاتِ، ص ١٠٥، ح ٩ وَ ١٣. الْوَلَايَةُ، ج ١، ص ٤١٩، ح ٣٤٦.

٩ . الزَّخْرَفُ (٤٣): ٥٥.

١٠ . فِي التَّوْحِيدِ وَالْمَعَانِي: «الْمَكُونُ» بِدَلِّ «اللَّهِ».

١١ . فِي «بِس»: «وَلَكِنْ».

١٢ . فِي التَّوْحِيدِ وَالْمَعَانِي: «مَدْبُورُونَ».



إِلَى خَلْقِهِ، لَكِنَّ هَذَا مَعْنَى مَا قَالَ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ: «مَنْ أَهَانَ لِي وَليْتَا، فَقَدْ بَارَزَنِي بِالمَخَارِزَةِ، وَدَعَانِي إِلَيْهَا» وَقَالَ: «مَنْ يُطِيع الرَّسُولَ فَقَدْ أطَاعَ اللَّهَ»<sup>١</sup> وَقَالَ: «إِنَّ الَّذِينَ يُتَابِعُونَكَ إِنَّمَا يُتَابِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ»<sup>٢</sup> فَكُلُّ هَذَا وَشِبْهَهُ<sup>٣</sup> عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَهَكَذَا الرِّضَا وَالغَضَبُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَشْيَاءِ مِمَّا يُشَاكِلُ ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ يَصِلُ إِلَى اللَّهِ ١٤٥/١ الْأَسْفُ<sup>٤</sup> وَالضَّجْرُ<sup>٥</sup> - وَهُوَ الَّذِي خَلَقَهُمَا<sup>٦</sup> وَأَنْشَأَهُمَا<sup>٧</sup> - لَجَازَ لِقَائِلِ هَذَا أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الخَالِقَ يَسْبِدُ<sup>٨</sup> يَوْمًا مَا<sup>٩</sup>؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَخَلَهُ الغَضَبُ وَالضَّجْرُ، دَخَلَهُ التَّغْيِيرُ<sup>١٠</sup>، وَإِذَا دَخَلَهُ التَّغْيِيرُ<sup>١١</sup> لَمْ يُؤْمَرْ عَلَيْهِ الإِبَادَةُ<sup>١٢</sup>، ثُمَّ لَمْ يَعْرِفْ<sup>١٣</sup> المَكُونُ مِنَ المَكُونِ، وَلَا القَادِرُ مِنَ المَقْدُورِ عَلَيْهِ، وَلَا الخَالِقُ مِنَ المَخْلُوقِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ هَذَا<sup>١٤</sup> القَوْلِ علْوًا كَبِيرًا؛ بَلْ هُوَ الخَالِقُ لِلْأَشْيَاءِ لَا لِحَاجَةٍ، فَإِذَا كَانَ لَا لِحَاجَةَ، اسْتَحَالَ الخَدُّ وَالكَيْفُ فِيهِ، فَافْهَمْ

١. النساء (٤): ٨٠.

٢. الفتح (٤٨): ١٠.

٣. يجوز عطفه على «هذا» أيضاً. ٤. في «ض» وحاشية «ج»: «فلو».

٥. «الأسف»: أشد الحزن. وأسف عليه: غضب، وأسفه: أغضبه. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٣٠ (أسف).

٦. «الضجر»: القلق والاضطراب من الغم، أي هو اضطراب النفس وتغييرها؛ خوفاً من فوات المقصود أو لحوق الضرر. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧١٩ (ضجر)؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٩٩.

٧. في التوحيد والمعاني: «أحدثهما».

٨. في «ج»، ف، ب، بر، بس، وحاشية «ض»: «وأشياءهما». وفي شرح المازندراني والوافي: «وأشبهاهما». ولعل المراد بالأشياء: الآثار.

٩. «يبس»: يهلك. يقال: باد الشيء أي هلك، والإبادة: الإهلاك. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٠ (بيد).

١٠. في «بف» وشرح صدر المتألهين: «-ما».

١١. هكذا في «ب» وحاشية «ف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني. وفي المطبوع وسائر النسخ: «التغيير».

١٢. هكذا في «ب» وحاشية «ف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني. وفي المطبوع وسائر النسخ: «التغيير». ١٣. في الوافي: «بالإبادة».

١٤. في التوحيد والمعاني: «ولو كان ذلك كذلك لم يعرف» بدل «ثم لم يعرف».

١٥. في شرح صدر المتألهين: «ذلك».

إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.<sup>١</sup>

٧ / ٣٦٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ أَسْوَدَ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَأَنْشَأَ يَقُولُ - ائْتِدَاءُ مِنْهُ<sup>٢</sup> مِنْ غَيْرِ أَنْ أَسْأَلَهُ<sup>٣</sup> . «نَحْنُ حُجَّةُ اللَّهِ، وَنَحْنُ بَابُ اللَّهِ، وَنَحْنُ لِسَانُ اللَّهِ، وَنَحْنُ وَجْهُ اللَّهِ، وَنَحْنُ عَيْنُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، وَنَحْنُ وِلَاةُ أَمْرِ اللَّهِ فِي عِبَادِهِ»<sup>٤</sup>.

٨ / ٣٦٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ حَسَّانِ الْجَمَّالِ، قَالَ: حَدَّثَنِي هَاشِمُ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ الجبني<sup>٥</sup>، قَالَ: سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: «أَنَا عَيْنُ اللَّهِ، وَأَنَا يَدُ اللَّهِ، وَأَنَا جَنْبُ اللَّهِ، وَأَنَا بَابُ اللَّهِ»<sup>٦</sup>.

٩ / ٣٦٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيعٍ،

١ . التوحيد، ص ١٦٨، ح ٢؛ ومعاني الأخبار، ص ١٩، ح ٢، بسند آخر، مع اختلاف بسير الوافي، ج ١، ص ٤٢١، ح ٣٤٧.

٢ . في البصائر: - «منه».

٣ . في البصائر: «يسأل».

٤ . في حاشية «ج»: «ونحن رحمة الله».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٦١، ح ١، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر الوافي، ج ١، ص ٤٢٣، ح ٣٤٨.

٦ . هكذا في النسخ والطبعة الحجرية من الكتاب. وفي المطبوع: «أبي عمار».

٧ . في «ألف»: «الجبيني»، وفي «ف»: «الحسني»، وفي «بر»: «الجبيني»، وفي «بس»: «الجبني». والرجل مجهول

لم نعرفه. واختار المازندراني في شرحه، ج ٤، ص ٣٠٤: «الجبني» وقال: «والجنب: حي من اليمن ينسب إليه حصين بن جندب الجبني وأبو عمار الجبني، وهاشم بن أبي عمار هذا من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، وهو غير هاشم بن عتبة بن أبي وقاص المرقال. وضبطه بعضهم: الجبيني... منسوب إلى جب، وهو حصن قريب من القدس».

٨ . بصائر الدرجات، ص ٦١، ح ٢، بسنده عن الحسن الجمال، عن هاشم أبي عمار. وفيه، ص ٦٤، ح ١٣؛

والتوحيد، ص ١٦٤، ح ٢؛ ومعاني الأخبار، ص ١٧، ح ١٤، بسند آخر مع اختلاف بسير وزيادة الوافي، ج ١،

ص ٤٣، ح ٣٤٩.

عَنْ عَمِّهِ حَمَزَةَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُوَيْدٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَخْشَرُتَنِي عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ»<sup>١</sup> قَالَ: «جَنَّبَ اللَّهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ<sup>٢</sup> بَعْدَهُ مِنَ الْأَوْصِيَاءِ بِالْمَكَانِ الرَّفِيعِ<sup>٣</sup> إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلَى آخِرِهِمْ»<sup>٤</sup>.

١٠ / ٣٦٦ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الصَّلْتِ، عَنِ الْحَكَمِ وَإِسْمَاعِيلَ ابْنَيْ حَبِيبٍ، عَنْ بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «بِنَا عِبْدَ اللَّهِ، وَبِنَا عَرِفَ اللَّهُ، وَبِنَا وَحَدَهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَمَحَمَّدَ حِجَابَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»<sup>٥</sup>.

١١ / ٣٦٧ . بَعْضُ أَصْحَابِنَا<sup>٦</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّهَابِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ قَادِمٍ، عَنْ سَلِيمَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتَهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ»<sup>٧</sup> قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْظَمُ وَأَعَزُّ<sup>٨</sup> وَأَجَلُّ وَأَمْتَعٌ مِنْ أَنْ يُظْلَمَ،

١ . الزمر (٣٩): ٥٦.

٢ . في البصائر، ص ٦٢ و ٦٤: «من كان».

٣ . «بالمكان الرفيع»: خير كان، أو حال، أي كائناً بالمكان الرفيع. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٧٦؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٢١.

٤ . بصائر الدرجات، ص ٦٤، ح ١٢، بسنده عن محمد بن إسماعيل. وفيه، ص ٦٢، ح ٦، بسنده عن محمد بن إسماعيل، عن حمزة بن بزيع، عن علي السائي، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام أبا الحسن الماضي، مع هذه الزيادة في آخره: «والله أعلم بمن هو كائن بعده». الوافي، ج ١، ص ٤٢٣، ح ٣٥٠.

٥ . في البصائر: «وعدة».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٦٤، ح ١٦، بسنده عن علي بن الصلت. راجع: التوحيد، ص ١٥٢، ح ٩؛ وكفاية الأثر، ص ٢٩٨ - الوافي، ج ١، ص ٤٢، ح ٣٥١. ٧ . في «ب، بر»: «عدة من أصحابنا».

٨ . في «ض»: «+ أبي». ٩ . البقرة (٢): ٥٧؛ الأعراف (٧): ١٦٠.

١٠ . في «ف»: «- وأعز». وفي «ب، بر»: «وأجل وأعز».

وَلِكَيْتَهُ<sup>١</sup> خَلَطْنَا بِنَفْسِهِ فَجَعَلَ ظَلَمْنَا ظَلَمَهُ، وَوَلَايَتَنَا وَلَايَتَهُ؛ حَيْثُ يَقُولُ: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا»<sup>٢</sup> يَعْنِي الْأِيْمَةَ مِنَّا.

ثُمَّ قَالَ<sup>٣</sup> فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ» ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ<sup>٤</sup>.

## ٢٤ - بَابُ الْبِدَاءِ °

٣٨٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ ثَعْلَبَةَ، عَنِ زُرَّارَةَ بْنِ أَغْيَنَ:

١ . في حاشية «ض»: «ولكن».

٢ . المائدة (٥): ٥٥.

٣ . في شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣١٠: «ثم قال، هذا كلام زرارة، يعني: ثم قال الإمام عليه السلام في موضع آخر غير هذا الموضع في سياق حديثه أو ابتداء... والحاصل أن زرارة روى عنه عليه السلام تفسير هذه الآية بما مر في موضعين».

٤ . الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت وتنف من التنزيل في الولاية، ضمن الحديث الطويل ١١٧٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٤٢٤، ح ٣٥٢.

٥ . «البداء» في اللغة: ظهور الشيء بعد الخفاء وحصول العلم به بعد الجهل، فهو اسم لما ينشأ للمرء من الرأي في أمر ويظهر له الصواب. يقال: بداه له في هذا الأمر بداء، أي نشأ وتجدد له فيه رأي جديد يستصوبه. فقوام معنى البداء بتغيّر العزم، فإذا عزم رجل على فعل شيء ثم تبين له عدم المصلحة فيه وندم على عزمه، وتغيّر قصده قيل: بداه له، أي ندم وعلم أن عزمه السابق كان خطأ.

ولا خلاف بين علمائنا في أن البداء بهذا المعنى محال على الله تعالى؛ لاستلزامه الجهل عليه تعالى، فمن ناه عنهم فمراده نفي حقيقته، ومن أثبته فلا بد أن يؤوله، وأولته علماؤنا. فالاختلاف ليس في وجوب التأويل بل في وجه التأويل فيعود النزاع لفظياً. ومن التأويلات تأويل شيخنا الصدوق - قدس سره - بأن معناه أن له تعالى أن يبدأ بشيء فيخلقه قبل شيء، ثم يعدم ذلك الشيء ويبدأ بخلق غيره، أو يأمر بشيء ثم ينهى عن مثله، أو بالعكس، وذلك مثل نسخ الشرائع وتحويل القبلة، وليس ذلك إلا لعلمه تعالى بالمصالح. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٧٨-٣٩٣؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣١١-٣١٧؛ الوافي، ج ١، ص ٥٠٧-٥١٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٢٣-١٣٥؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٨؛ النهاية، ج ١، ص ١٠٩ (بدو).

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «مَا عَيْدَ اللَّهِ بِشَيْءٍ مِثْلَ الْبَدْءِ»<sup>٢</sup>.

٢ / ٣٦٩ . وَفِي رِوَايَةٍ<sup>٣</sup> ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا عَظَّمَ<sup>٤</sup> اللَّهُ بِمِثْلِ الْبَدْءِ»<sup>٥</sup>.

٣٧٠ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَحَفْصِ بْنِ

الْبُخْتَرِيِّ وَغَيْرِهِمَا:

١ . قال العلامة الطباطبائي رحمته الله: «البدء من الأوصاف التي ربما تنصف بها أفعالنا الاختيارية من حيث صدورها عنا بالعلم والاختيار، فإننا لا نريد شيئاً من أفعالنا الاختيارية إلا بمصلحة داعية إلى ذلك تعلق بها علمنا، وربما تعلق العلم بمصلحة الفعل، ثم تعلق العلم بمصلحة أخرى توجب خلاف المصلحة الأولى، فحينئذ نريد خلاف ما كنا نريده قبل، وهو الذي نقول بدا لنا أن نفعل كذا، أي ظهر لنا بعد ما كان خفياً عنا كذا. والبدء: الظهور، فالبدء: ظهور ما كان خفياً من الفعل؛ لظهور ما كان خفياً من العلم بالمصلحة، ثم توسع في الاستعمال فأطلقنا البدء على ظهور كل فعل كان الظاهر خلافه، فيقال: بدا له أن يفعل كذا، أي ظهر من فعله ما كان الظاهر منه خلافه. ثم إن وجود كل موجود من الموجودات الخارجية له نسبة إلى مجموع علته التامة التي يستحيل معها عدم الشيء، وعند ذلك يجب وجوده بالضرورة، وله نسبة إلى مقتضيه الذي يحتاج الشيء في صدره منه إلى شرط وعدم مانع، فإذا وجدت الشرائط وهدمت الموانع، تمت العلة التامة ووجب وجود الشيء، وإذا لم يوجد الشرط أو وجد مانع، لم يؤثر المقتضي أثره وكان التأثير للمانع، وحينئذ يصدق البدء؛ فإن هذا الحادث إذا نسب وجوده إلى مقتضيه الذي كان يظهر بوجوده خلاف هذا الحادث كان موجوداً ظهر من علته خلاف ما كان يظهر منها، ومن المعلوم أن علمه تعالى بالموجودات والحوادث مطابق لما في نفس الأمر من وجودها؛ فله تعالى علم بالأشياء من جهة عللها التامة، وهو العلم الذي لا بداء فيه أصلاً، وله علم بالأشياء من جهة مقتضياتها التي موقوفة التأثير على وجود الشرائط وفقد الموانع، وهذا العلم يمكن أن يظهر خلاف ما كان ظاهراً منه بفقد شرط أو وجود مانع، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿يَسْخَرُوا لِلَّهِ مَا يَشَاءُونَ وَيُخْفَتُونَ﴾ الآية، [الرعد (١٣): ٣٩].

٢ . التوحيد، ص ٣٣١، ح ١، عن أبيه، عن محمد بن يحيى - الوافي، ج ١، ص ٥٠٧، ح ٤٠٣.

٣ . الخبر رواه الشيخ الصدوق في التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٢، بسنده عن أيوب بن نوح، عن ابن أبي عمير. والظاهر كون الخبر مرسلًا في ما نحن فيه.

٤ . في شرح صدر المتألمين، ص ٢٨٣: «الفعل إما بصيغة المجهول، أو بتقدير فاعل مثل: أحد، أو عَيْدَهُ».

٥ . التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٢، عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أيوب بن نوح، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم - الوافي، ج ١، ص ٥٠٧، ح ٤٠٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «يُنْحُوا لِلَّهِ مَا يَشَاءُ وَيُنْتِثُ»<sup>٢</sup> قَالَ: فَقَالَ: وَهَلْ يُنْحَى<sup>٣</sup> إِلَّا مَا كَانَ ثَابِتًا؟ وَهَلْ يُنْتِثُ إِلَّا مَا لَمْ يَكُنْ؟<sup>٤</sup>

٣٧١ / ٤ . عَلِيُّ<sup>٦</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا<sup>٧</sup> حَتَّى يَأْخُذَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ خِصَالٍ: الْإِفْرَازَ لَهُ بِالْعُبُودِيَّةِ، وَخَلْعَ الْأَنْدَادِ، وَأَنَّ اللَّهَ يَقْدَمُ<sup>٨</sup> مَا يَشَاءُ<sup>٩</sup>، وَيُؤَخَّرُ<sup>١٠</sup> مَا يَشَاءُ<sup>١١</sup>»<sup>١٢</sup>

٣٧٢ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى

١ . «قال» وما بعدها من كلام الإمام الصادق عليه السلام، أي قال الله فيها ما يدل عليه. أو من كلام الراوي ٥ «قال» الثانية - أي الثالثة في المتن - وضميرهما لأبي عبدالله عليه السلام. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٨٣.  
٢ . الرعد (١٣): ٣٩.

٣ . في التوحيد: «يمحو الله». وفي تفسير العياشي: «يمحو».

٤ . في «بس، بف» والتوحيد: - «ثابتاً».

٥ . التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٤، بسنده عن علي بن إبراهيم. الفقيه للطوسي، ص ٤٣٠، ح ٤٢١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٦٠، عن جميل بن دراج، عن أبي عبدالله عليه السلام مع تقديم وتأخير. الوافي، ج ١، ص ٥١٠، ح ٤٠٥.

٦ . في «الف، ج، يع، بر»: + «بن إبراهيم».

٧ . في المحاسن: + «قطء».

٨ . في المحاسن: «يمحو».

٩ . في «ب، ج، بس، بف» وحاشية «ض، ف» وشرح صدر المتألهين: «من يشاء».

١٠ . في المحاسن: «ويثبت».

١١ . في «ب، ج، بس، بف» وحاشية «ض، ف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «من يشاء».

١٢ . التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٣، بسنده عن علي بن إبراهيم؛ المحاسن، ص ٢٢٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٨٩، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن زرارة وابن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٥٧، عن محمد بن مسلم؛ وفيه، ح ٥٦، عن علي بن عبدالله بن مروان، عن أيوب بن نوح، عن أبي الحسن العسكري عليه السلام مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١، ص ٥١٠، ح ٤٠٦.

عنده<sup>١</sup> قَالَ: «هُمَا أَجْلَانِ: أَجَلٌ مَخْتَوْمٌ، وَأَجَلٌ مَوْقُوفٌ»<sup>٢</sup>.

٦ / ٣٧٣ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَادٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مَالِكِ الْجَهَنِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَوْ لَمْ يَرَ<sup>٣</sup> الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْئًا<sup>٤</sup>» قَالَ: فَقَالَ: «لَا مَقْدَرًا وَلَا مَكُونًا».

قَالَ: وَسَأَلْتَهُ عَنْ قَوْلِهِ<sup>٥</sup>: «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا<sup>٦</sup>» فَقَالَ: «كَانَ مَقْدَرًا<sup>٧</sup> غَيْرَ مَذْكُورًا<sup>٨</sup>».

٧ / ٣٧٤ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>٩</sup>، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «الْعِلْمُ عِلْمَانِ: فَعِلْمٌ عِنْدَ اللَّهِ مَخْرُوفٌ لَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ<sup>١٠</sup>؛ وَعِلْمٌ عَلَّمَهُ مَلَائِكَتَهُ وَرَسُولَهُ، فَمَا عَلَّمَهُ مَلَائِكَتَهُ وَرَسُولَهُ فَإِنَّهُ سَيَكُونُ؛

١ . الأنعام (٦): ٢.

٢ . الغيبة للنعماني، ص ٣٠١، ح ٥، بسنده عن عبدالله بن بكير، عن ثعلبة بن ميمون، عن زرارة، مع زيادة في آخره . تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٥٤، ح ٧، عن حمران، عن أبي عبدالله عليه السلام مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١، ص ٥١٢، ح ٤١١.

٣ . كذا في جميع النسخ والمطبوع . وفي القرآن: «أَوْ لَا يَتَذَكَّرُ» . وفي الآية ٧٧ من سورة يس هكذا: «أَوْ لَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ» .

٤ . مريم (١٩): ٦٧ . ٥ . في حاشية «ض»: «قول الله» .

٦ . الإنسان (٧٦): ١ . ٧ . في الوافي: «مقدوراً» .

٨ . الوافي، ج ١، ص ٥٦٧، ح ٤٧٨؛ البحار، ج ٥٧، ص ٦٣، ح ٣٣ .

٩ . في «بس»: «بن عبدالله» .

١٠ . في «بع»: «الفضل»، وهو سهو؛ فقد صحب رباعي بن عبدالله الفضيل بن يسار، وأكثر الأخذ عنه، وكان خصيصاً به، وروى عنه في كثير من الأسناد . راجع: رجال النجاشي، ص ١٦٧، الرقم ٤٤١؛ معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٤٢٥-٤٢٦، و ص ٤٢٨-٤٢٩ .

١١ . في شرح صدر المتألهين: «من خلقه» .

لَا يَكْذِبُ<sup>١</sup> نَفْسَهُ وَلَا مَلَائِكَتَهُ وَلَا رُسُلَهُ؛ وَعِلْمٌ عِنْدَهُ مَخْزُونٌ<sup>٢</sup>، يُقَدِّمُ مِنْهَا<sup>٣</sup> مَا يَشَاءُ،  
وَيُؤَخِّرُ مِنْهَا<sup>٤</sup> مَا يَشَاءُ،<sup>٥</sup> وَيُثَبِّتُ مَا يَشَاءُ.<sup>٦</sup>

٨ / ٣٧٥ . وَيَهَذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنِ الْقُضَيْلِيِّ<sup>٧</sup>، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٨</sup> يَقُولُ: «مِنَ الْأُمُورِ أُمُورٌ مَوْقُوفَةٌ عِنْدَ اللَّهِ، يُقَدِّمُ مِنْهَا<sup>٩</sup> مَا يَشَاءُ،  
وَيُؤَخِّرُ مِنْهَا مَا يَشَاءُ.»<sup>٩</sup>

٩ / ٣٧٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،  
عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ؛ وَ<sup>١٠</sup>.....

- ١ . في «ب» والمحاسن: «ولا يكذب». وفي شرح المازندراني: «لا يكذب، إما من الكذب، أو من التكذيب».
- ٢ . في شرح صدر المتألهين، ص ٣٨٥: «قوله: وعلم عنده مخزون، هذا مبتدأ موصوف، وقوله: يقدم ما يشاء - إلى آخره - بمنزلة خبره».
- ٣ . في المحاسن وتفسير العياشي، ص ٢١٧: «فيه».
- ٤ . في «بس، ب» والمحاسن وتفسير العياشي، ص ٢١٧: «- منه».
- ٥ . في «ف» وتفسير العياشي، ص ٢١٧: «+ ويمحو ما يشاء».
- ٦ . المحاسن، ص ٢٤٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٣١، بسنده عن حماد بن عيسى. الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمة<sup>عليهم السلام</sup> يعلمون جميع العلوم...، ح ٦٦٢، بسند آخر عن أبي عبد الله<sup>عليه السلام</sup>؛ وفي التوحيد، ص ٤٤٤، ضمن الحديث الطويل ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٨٢، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا، عن علي<sup>عليه السلام</sup>، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٦٧، عن حماد بن عيسى. وفيه، ص ٢١٦، ح ٦٣، عن الفضيل، إلى قوله: «ووعلم علمه ملائكته ورسله» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٥١٢، ح ٤١٢.
- ٧ . في «ب، ب» بح: «+ بن يسار».
- ٨ . في «بر»: «- منها».
- ٩ . المحاسن، ص ٢٤٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٣٢، بسنده عن حماد. وفي التوحيد، ص ٤٤٤، ضمن الحديث الطويل ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٨٢، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا<sup>عليه السلام</sup>. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٦٥، عن الفضيل، مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٥١٣، ح ٤١٣.
- ١٠ . في السند تحويل يعطف «وهيب بن حفص»، عن أبي بصير<sup>عليه السلام</sup> «على جعفر بن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير»، عطف طبقتين على ثلاث طبقات، فيكون للمصنف إلى أبي بصير طريقان: أحدهما: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن جعفر بن عثمان، عن سماعة. والآخر: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن وهيب بن حفص.



وَهَيْبُ بْنُ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ عِلْمَيْنِ: عِلْمٌ مَكْتُونٌ مَخْرُونٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ، مِنْ ذَلِكَ يَكُونُ الْبَدَاءُ؛ وَعِلْمٌ عِلْمَةٌ مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ وَأَنْبِيََاءُهُ، فَتَحْنُ نَعْلَمُهُ»<sup>٢</sup>.

٣٧٧ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ١٤٨/١

الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا بَدَأَ لِلَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا كَانَ فِي عِلْمِهِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ لَهُ»<sup>٣</sup>.

٣٧٨ / ١١ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزْقِدٍ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ عُمَانَ الْجُهَنِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْدَأْ لَهُ مِنْ جَهْلٍ»<sup>٤</sup>.

٣٧٩ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ،

قَالَ:

• يؤيد ذلك ما ورد في رجال الكشي، ص ٨، الرقم ١٨ من رواية ابن أبي عمير، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير.

١ . في «ألف، بس» وحاشية «بر»: «وهب»، وهو سهو؛ فقد أكثر وهيب [بن حفص] من الرواية عن أبي بصير.

راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٢١٤-٢١٩. ووهيب بن حفص هو المذكور في رجال النجاشي، ص ٤٣١، الرقم ١١٥٩؛ والفهرست للطوسي، ص ٤٨٩، الرقم ٧٨٠؛ ورجال الطوسي، ص ٣١٧، الرقم ٤٧٣٢.

وما ورد في بعض الأستاد ورجال البرقي، ص ٤١، من وهب بن حفص، فهو محزف، كما يأتي بعض موارده.

٢ . بصائر الدرجات، ص ١٠٩، ح ٢، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير أو عمن رواه، عن ابن أبي عمير. وفيه،

ص ١١٠، ح ٧ و ٨ و ١١١، ح ١٠ و ١٣؛ و ص ١١٢، ح ١٤، ١٦، ١٧؛ والأمالي للطوسي، ص ٢١٥،

المجلس ٨، ح ٣٧٥؛ بسند آخر مع اختلاف. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأنمة عليه السلام يعلمون جميع

العلوم...، ح ٦٦٤؛ وبصائر الدرجات، ص ١١٠، ح ٥ و ٦؛ و ص ١١٢، ح ١٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام مع

اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٥١٣، ح ٤١٤.

٣ . تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢١٨، ح ٧١، عن ابن سنان، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١، ص ٥١٤،

ح ٤١٦. ٤ . في تفسير العياشي: «لا يبدؤه».

٥ . تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢١٨، ذيل ح ٧١، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١، ص ٥١٤، ح ٤١٧.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ يَكُونُ التَّوَهُّمُ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ فِي عِلْمِ اللَّهِ بِالْأَمْسِ؟ قَالَ: «لَا، مَنْ قَالَ هَذَا فَأَخْرَاهُ اللَّهُ»<sup>٢</sup>. قُلْتُ: أَرَأَيْتَ، مَا كَانَ وَآمًا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَلَيْسَ فِي عِلْمِ اللَّهِ؟ قَالَ<sup>٤</sup>: «بَلَىٰ، قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ»<sup>٦</sup>.

٣٨٠ / ١٣ . عَلِيُّ، عَنْ مُحَمَّدٍ<sup>٧</sup>، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مَالِكِ الْجُهَيْنِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ عَلِمَ النَّاسُ مَا فِي الْقَوْلِ بِالْبَدَاءِ<sup>٨</sup> مِنَ الْأَجْرِ،

مَا فَتَرَوْا عَنِ الْكَلَامِ فِيهِ»<sup>١٠</sup>.

٣٨١ / ١٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو<sup>١٢</sup> الْكُوفِيِّ أَخِي يَحْيَى، عَنْ مُرَازِمِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ<sup>١٣</sup>: «مَا تَنَبَّأْتُ نَبِيًّا قَطُّ حَتَّى يَقِرَّ لِلَّهِ<sup>١٥</sup> بِخَمْسِ<sup>١٦</sup>

خِصَالٍ<sup>١٧</sup>: بِالْبَدَاءِ، وَالْمَشِيئَةِ، وَالسُّجُودِ، وَالْعُبُودِيَّةِ، وَالطَّاعَةِ»<sup>١٨</sup>.

١ . «فأخراه» أي فإذله وأهانته وأوقعه في بليّة وعذاب. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٢٦ (خزي).

٢ . في «ف»: «+» وقال.

٣ . في الوافي: «أرأيت» بدل «و».

٤ . في حاشية «ف»: «فقال».

٦ . التوحيد، ص ٣٣٤، ح ٨، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ١، ص ٥١٤، ح ٤١٨.

٧ . في «ض»: «+» بن عيسى.

٨ . في «بر»: «في البدء».

٩ . التوحيد، ص ٣٣٤، ح ٧، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ١، ص ٥١١، ح ٤١٠.

١٠ . في حاشية «ض»: «عمر».

١٤ . «تنبأ» مطاوع نبأ، أي قبل النبوة فصار نبياً . تعورف استعماله فيمن يدعي النبوة كذباً، ولكن من حقه أن يصح

استعماله في النبي المحق كما هاهنا. أنظر: المفردات للراغب، ص ٧٨٩ (نبأ).

١٥ . وفي المحاسن: «- الله».

١٧ . في «ب»، ج، ض، بع، بر، بس، بف، وشرح صدر المتألهين والوافي والمحاسن والتوحيد: «خصال».

١٨ . المحاسن، ص ٢٣٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٩٠ . وفي التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٥، بسنده عن مرزوم بن

حكيم . الوافي، ج ١، ص ٥١١، ح ٤٠٨.

١٥ / ٣٨٢ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَيُّوسَ، عَنْ جَهْمِ بْنِ أَبِي جَهْمَةَ<sup>٢</sup>، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٣</sup>، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَخْبَرَ مُحَمَّدًا<sup>٤</sup> بِمَا كَانَ مُنْذُ كَانَتْ الدُّنْيَا، وَبِمَا يَكُونُ إِلَى انْقِضَاءِ الدُّنْيَا، وَأَخْبَرَهُ بِالْمَخْتُومِ مِنْ<sup>٥</sup> ذَلِكَ، وَاسْتَثْنَى عَلَيْهِ فِيمَا سِوَاهُ<sup>٥</sup>».

١٦ / ٣٨٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ<sup>٦</sup>، عَنِ الرَّيَّانِ بْنِ الصَّلْتِ، قَالَ:

١ . كَذَا فِي النسخ والمطبوع . والظاهر أَنَّ الصواب : «بن» بدل «عن» . نَبه على ذلك العلامة الخبير السيد موسى الشيرازي دام ظلّه . وبما أَنَّ المقام لا يوسع التفصيل ، نشير إلى بعض الأمور اختصاراً:

الأوّل: أَنَّ جعفر بن محمد في مشايخ أحمد بن محمد - وهو ابن خالد كما هو واضح - ينصرف إلى جعفر بن محمد الأشعري، وهو لا يروي في أسناد أحمد إلا عن القدّاح عبد الله بن ميمون، راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤٢٥-٤٢٧.

الثاني: أَنَّ ما ورد في بعض الأستاد من رواية جعفر بن محمد عن يونس - كما في الكافي، ح ٣٤٣٢ وبصائر الدرجات، ص ٢٥٦، ح ٩ - مصحّف وقد ورد في بعض النسخ المعتمدة من الكتّابين: «جعفر بن محمد بن يونس» على الصواب.

وأما ما ورد في الكافي، ح ١١٨٥٧، من رواية أحمد بن محمد بن خالد عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن يونس، فهو مأخوذ من المحاسن، ج ٢، ص ٤٨١، ح ٥٢١، وفيه: «جعفر بن محمد عن يونس بن مرّازم»، مضافاً إلى أَنَّ سند المحاسن نفسه، مختلّ.

الثالث: أَنه لم يثبت رواية من يسمّى بجعفر بن محمد عن يونس - وهو ابن عبد الرحمن بمقتضى الطبقة - إلا في بعض الأستاد المحرّفة، أو المشكوك صحتها. راجع: ما يأتي في ذيل ح ٣٨٠٤.

الرابع: أَنَّ أحمد بن محمد بن خالد روى نوادر جعفر بن محمد بن يونس الأحول كما في رجال النجاشي، ص ١٢٠، الرقم ٣٠٧، وروى عنه بعنوان جعفر بن محمد الأحول في المحاسن، ص ٥١٤، ح ٧٠٠.

٢ . في «ب»، ف، «يح» والوافي: «جهم بن أبي جهم». والظاهر أَنَّ الرجل هو جهم بن أبي جهم، ويقال: ابن أبي جهمة، راجع: رجال النجاشي، ص ١٣١، الرقم ٣٣٨.

٣ . في «يح»: «بالمختوم عن».

٤ . في حاشية «يح»، بر، «بف» وحاشية شرح صدر المتألّهين: «سوى ذلك».

٥ . الوافي، ج ١، ص ٥١٥، ح ٤١٩.

٦ . الخبر رواه الصدوق في التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٦، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم عن الريّان بن الصلت.

سَمِعْتُ الرَّضَاءَ يَقُولُ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا قَطُّ إِلَّا بِتَحْرِيمِ الْحَمْرِ، وَأَنْ يُقَرَّ لِلَّهِ

بِالْبَدَاءِ»<sup>٢</sup>.

١٧ / ٣٨٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ:

سُئِلَ الْعَالِمُ: «كَيْفَ عَلِمَ اللهُ؟ قَالَ: «عَلِمَ وَشَاءَ، وَأَزَادَ وَقَدَّرَ، وَقَضَى وَأَمْنَضَى»؛

فَأَمْنَضَى مَا قَضَى، وَقَضَى مَا قَدَّرَ، وَقَدَّرَ مَا أَرَادَ؛ فَبِعِلْمِهِ كَانَتِ الْمَشِيئَةُ، وَبِمَشِيئَتِهِ كَانَتِ

الْإِرَادَةُ، وَبِإِرَادَتِهِ كَانَ التَّقْدِيرُ، وَبِتَقْدِيرِهِ كَانَ الْقَضَاءُ، وَبِقَضَائِهِ كَانَ الْإِمْنَاءُ، وَالْعِلْمُ

١٤٩/١ مُتَقَدِّمٌ عَلَى<sup>١</sup> الْمَشِيئَةِ، وَالْمَشِيئَةُ ثَانِيَةٌ، وَالْإِرَادَةُ ثَالِثَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ وَاقِعٌ عَلَى الْقَضَاءِ

بِالْإِمْنَاءِ؛ فَلِلَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - الْبَدَاءُ فِيمَا عَلِمَ مَتَى شَاءَ، وَفِيمَا أَرَادَ لِتَقْدِيرِ الْأَشْيَاءِ،

فَإِذَا وَقَعَ الْقَضَاءُ بِالْإِمْنَاءِ، فَلَا بَدَاءَ، فَالْعِلْمُ بِالْمَعْلُومِ قَبْلَ كَوْنِهِ، وَالْمَشِيئَةُ فِي الْمُنشَأِ<sup>١</sup>

«وورد مضمون الخبر مع زيادة في التهذيب، ج ٩، ص ١٠٢، ح ٤٤٦؛ والغيبة للطوسي، ص ٤٣٠؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ١٥، ح ٣٣، عن علي بن إبراهيم [بن هاشم]، عن الريان بن الصلت بلا واسطة، إلا أن في بعض نسخ التهذيب زيادة «عن أبيه» بينهما. وقد روى علي بن إبراهيم عن أبيه كتاب الريان بن الصلت، كما في الفهرست للطوسي، ص ١٩٥، الرقم ٢٩٥.

١ . في الوسائل والتهذيب وتفسير القمي والعيون والغيبة: - «قَطُّ».

٢ . في الوسائل والتهذيب وتفسير القمي والعيون والغيبة: «أَنْ يَفْعَلَ اللهُ مَا شَاءَ، وَأَنْ يَكُونَ فِي تَرَاتِهِ الْكَنْدَرُ».

٣ . التهذيب، ج ٩، ص ١٠٢، ح ١٨١ بسنده عن الكليني، عن علي بن إبراهيم، عن الريان بن الصلت. وفي التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٦؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ١٥، ح ٣٣؛ والغيبة للطوسي، ص ٤٣٠، ح ٤١٩، بسندهما عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن الريان بن الصلت. تفسير القمي، ج ١، ص ١٩٤، مراسلاً عن ياسر عن الرضا الوافي، ج ١، ص ٥١١، ح ٤٠٩؛ الوسائل، ج ٢٥، ص ٣٠٠، ح ٣١٩٥٧.

٤ . في «ب، ج، ض، ي»؛ «عَلِمَ» بصيغة الماضي. ٥ . في التوحيد: «وَأَبْدَى».

٦ . في «ب» والتوحيد: «فَالْعِلْمُ». ٧ . في حاشية «ب» والوافي: «بِتَقَدُّمِ».

٨ . في «ب، ج، ض، بر، يس، بف» والوافي: - «عَلَى».

٩ . هكذا في «ب، ض، ف، ي»؛ حاشية «بر» وشرح المازندراني والوافي والتوحيد. وفي المطبوع وباقي النسخ: «في المعلوم».

١٠ . في حاشية «ي»؛ «المشاء»، والأنسب: «المشي». وفي مرآة العقول: «وفي المشاء المشيئة قبل عينه ووجوده

العيني. وفي أكثر النسخ: المنشأ، ولعل المراد الإنشاء».

قَبْلَ عَيْنِهِ، وَالْإِرَادَةُ فِي الْمَرَادِ قَبْلَ قِيَامِهِ، وَالتَّقْدِيرُ لِهَذِهِ الْمَعْلُومَاتِ قَبْلَ تَفْصِيلِهَا وَتَوْصِيلِهَا عَيْنًا وَوَقْتًا<sup>١</sup>، وَالْقَضَاءُ بِالْإِمْضَاءِ هُوَ الْمُبْرَمُ مِنَ<sup>٢</sup> الْمَفْعُولَاتِ ذَوَاتِ<sup>٣</sup> الْأَجْسَامِ الْمُدْرَكَاتِ بِالْحَوَاسِّ مِنْ ذَوِي<sup>٤</sup> لَوْنٍ وَرِيحٍ وَوِزْنٍ وَكَيْلٍ، وَمَا دَبَّ وَدَرَجَ<sup>٥</sup> مِنْ إِنْسٍ وَجِنٍّ وَطَيْرٍ وَسَبَاعٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُدْرَكُ بِالْحَوَاسِّ، فَلِلَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِيهِ الْبَدَاءُ مِمَّا لَا عَيْنَ لَهُ<sup>٦</sup>، فَإِذَا وَقَعَ الْعَيْنُ الْمَفْهُومَ الْمُدْرَكَ، فَلَا بَدَاءَ، وَاللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ<sup>٧</sup>؛ فَيَالْعِلْمِ عِلْمَ الْأَشْيَاءِ قَبْلَ كَوْنِهَا؛ وَيَالْمَشِيئَةِ عَرَفَ<sup>٨</sup> صِفَاتِهَا وَحُدُودَهَا، وَأَنْشَأَهَا<sup>٩</sup> قَبْلَ إِظْهَارِهَا؛ وَبِالْإِرَادَةِ مَيَّزَ أَنْفُسَهَا فِي<sup>١٠</sup> الْأَوَانِيهَا وَصِفَاتِهَا<sup>١١</sup>؛ وَبِالتَّقْدِيرِ قَدَّرَ أَقْوَاتَهَا<sup>١٢</sup> وَعَرَفَ<sup>١٣</sup> أَوَّلَهَا وَأَحْرَجَهَا؛ وَبِالْقَضَاءِ أَبَانَ<sup>١٤</sup> لِلنَّاسِ أَمَاكِنَهَا، وَدَلَّهْمُ عَلَيْهَا؛ وَبِالْإِمْضَاءِ شَرَحَ عِلَلَهَا، وَأَبَانَ أَمْرَهَا، وَذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ<sup>١٥</sup>، ١٤، ١٥.

١ . في التوحيد: «وقياماً».

٢ . الظاهر أن «من» متعلق بالمبرم صلة له أو بياناً . و «ذوات الأجسام» ابتداء الكلام، أو بيان للمفعولات، أو بدل منه . ويحتمل كون «من المفعولات» من الكلام المستأنف وتعلقه بما بعده، وجعلها بياناً للمعلومات بعيداً .  
انظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٤٥؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ١٤٤.

٣ . في «ب» وحاشية «ض»: «وذوات» . ٤ . في «ب، بر، بف» والوافي والتوحيد: «ذي».

٥ . في شرح المازندراني: «الديب والدروج: المشي على الأرض . والمراد هنا مطلق الحركة وإن كان في الهواء» .  
وانظر: الصحاح، ج ١، ص ١٢٤ و ٣١٣ (دب) و (درج).

٦ . في شرح المازندراني: «مما لا عين له ... حال عن الضمير المجرور في قوله: فيه».

٧ . في شرح المازندراني: «والله يفعل ما يشاء، الظاهر أنه تأكيد لثبوت البداء له تعالى، ويحتمل أن يكون بياناً وتعليلاً لعدم ثبوت البداء له في المفعولات العينية المدركة بالحواس» .

٨ . في شرح المازندراني: «الظاهر أن «عرف» من المعرفة لا من التعريف» . وقال في امرأة العقول: «فقوله: «بالمشيئة عرف» على صيغة التفعيل» . والنسخ أيضاً مختلفة.

٩ . في «ج، بر» وشرح صدر المتألهين: «وإنشأؤها» .

١٠ . في «ب» وحاشية «ض»: «من» . ١١ . في التوحيد: «+ وحدودها» .

١٢ . في حاشية «بس، بف» والتوحيد: «أوقاتها» . ١٣ . في «بس»: «أبان» .

١٤ . في «ج، بر»: «+ جعل وعلا وتقدس» .

١٥ . التوحيد، ص ٣٣٤، ح ٩، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ١، ص ٥١٧، ح ٤٢٠.

## ٢٥- بَابُ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا بِسَبْعَةٍ

٣٨٥ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ  
وَمُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ جَمِيعاً، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَّارَةَ<sup>٢</sup>، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ جَمِيعاً:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَكُونُ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ<sup>٣</sup> إِلَّا بِهَذِهِ  
الْخِصَالِ السَّبْعِ: بِمَشِيئَتِهِ، وَإِزَادَةِ، وَقَدَرٍ، وَقَضَاءٍ، وَإِذْنٍ، وَكِتَابٍ، وَأَجَلٍ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ  
يَقْدِرُ عَلَى نَقْضِ وَاحِدَةٍ<sup>٤</sup>، فَقَدْ كَفَرَ»<sup>٥</sup>.

● وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَّارَةَ، عَنْ  
حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ مُسْكَانَ مِثْلَهُ<sup>٦</sup>.

٣٨٦ / ٢ . وَرَوَاهُ أَيْضاً عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ عِمْرَانَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَكُونُ شَيْءٌ فِي السَّمَاوَاتِ  
وَلَا فِي الْأَرْضِ<sup>٧</sup> إِلَّا بِسَبْعِ: بِقَضَاءٍ، وَقَدَرٍ، وَإِزَادَةِ، وَمَشِيئَةٍ، وَكِتَابٍ، وَأَجَلٍ،  
وَإِذْنٍ، فَمَنْ زَعَمَ غَيْرَ هَذَا، فَقَدْ كَذَّبَ عَلَى اللَّهِ، أَوْ رَدَّ»<sup>٨</sup>..... ←

١ . في «ف»: «ولا في الأرض».

٢ . في «بر»: «عمار». والرجل مجهول لم نعرفه.

٣ . في «ف»: «في السماء ولا في الأرض».

٤ . في المحاسن: «على نقص واحدة منهن».

٥ . المحاسن، ص ٢٤٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٣٦ عن أبيه، عن فضالة بن أيوب، عن محمد بن عمار، عن

حريز بن عبدالله و عبدالله بن مسكان، عن أبي جعفر عليه السلام . الوافي، ج ١، ص ٥١٩، ح ٤٢١.

٦ . الوافي، ج ١، ص ٥١٩، ح ٤٢١.

٧ . في «ب»: «في الأرض ولا في السماوات». وفي «ج»: «السماء» بدل «السماوات».

٨ . التريديد والشك من الراوي، لا من الإمام عليه السلام. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٩١؛ شرح المازندراني، ج ٤،

ص ٣٥٥؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ١٥١.

عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ<sup>١</sup>.

## ٢٦ - بَابُ الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ

٣٨٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ الدِّبْلَمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّهَائِسِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَا يَكُونُ شَيْءٌ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَأَزَادَهُ وَقَدَّرَ وَقَضَى<sup>٢</sup>».

قُلْتُ: مَا مَعْنَى «شَاءَ»؟ قَالَ: «ابْتَدَأَ الْفِعْلَ<sup>٣</sup>».

قُلْتُ: مَا مَعْنَى «قَدَّرَ»؟ قَالَ: «تَقْدِيرُ الشَّيْءِ مِنْ طَوْلِهِ وَعَرَضِهِ<sup>٤</sup>».

قُلْتُ: مَا مَعْنَى «قَضَى»؟ قَالَ: «إِذَا قَضَى<sup>٥</sup> أَمْرًا، فَذَلِكَ الَّذِي لَا مَرَدَّ لَهُ<sup>٦</sup>».

١ . الخصال، ص ٣٥٩، باب السبعة، ح ٤٦، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن أبي عبد الله البرقي . الوافي، ج ١، ص ٥١٩، ح ٤٢٢.

٢ . في «ف»: «وقضى وقدر». وفي «ف» والمحاسن: «قال».

٣ . في الوافي والمحاسن: «قلت: فما (الوافي: ما) معنى أراد؟ قال: الثبوت عليه».

٤ . في «ف»: «قال». وفي حاشية «ف»: «ثم». ٥ . في حاشية ميرزا رفيعا والمحاسن: «قضاء».

٦ . قال العلامة الطباطبائي رحمته الله: «لأرب أن لنا في أفعالنا الاختيارية مشيئة وإرادة وتقديرًا وقضاء وهو الحكم البتّي، وحيث عدّ الله سبحانه الموجودات أفعالاً لنفسه، صادرة عن علمه وقدرته، لم يكن بدّ من أن ندّعن في فعله بالجهات التي لا يخلو عنها فعل اختياريّ من المشيئة والإرادة والتقدير والقضاء؛ فالمشيئة والإرادة هما المعنى الذي لا بدّ في الفعل الاختياري من تحقّقه في نفس الفاعل منّا بعد العلم وقبل الفعل، وهذا المعنى من حيث ارتباطه بالفاعل يسمّى مشيئة، ومن حيث ارتباطه بالفعل يسمّى إرادة، والتقدير تعيين مقدار الفعل من حيث تعلق المشيئة به. والقضاء هو الحكم الأخير الذي لا واسطة بينه وبين الفعل؛ مثلاً إذا قرّبنا ناراً من قطن، والنار مقتضية للاحتراق، يتّزع من المورد مشيئة الإحراق، ثمّ بزيادة قربها إرادة الإحراق، ثمّ من كيفية قربها وشكل القطن ووضعه منها وسائر ما يقارن المورد تقدير الإحراق، فإن كان القطن مثلاً مرطوباً لا يؤثّر فيه

٣٨٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: شَاءَ وَأَزَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضَى؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: وَأَحَبُّ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: وَكَيْفَ شَاءَ وَأَزَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضَى وَلَمْ يُجِبْ؟<sup>١</sup> قَالَ: «هَكَذَا خَرَجَ إِلَيْنَا»<sup>٢</sup>.

٣٨٩ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ وَاصِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ ١٥١ / ١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَمَرَ اللَّهُ وَلَمْ يَشَأْ، وَشَاءَ وَلَمْ يَأْمُرْ؛ أَمَرَ إِبْلِيسَ أَنْ يَسْجُدَ لِآدَمَ، وَشَاءَ أَنْ لَا يَسْجُدَ، وَلَوْ شَاءَ لَسَجَدَ، وَتَهَى آدَمَ عَنْ أَكْلِ

النار، كان ذلك بدءاً لظهور ما كان خفياً من الفعل، وإن كان يابساً لا مانع معه من الاحتراق، كان ذلك قضاء وإمضاء وهو الاحتراق والإحراق؛ وبذلك يتحقق في كل حادث حدث عن أسبابه من حيث تهوؤ سببه مشيئة وتمام التهوؤ وتحقق محل الفعل، وتحقق آخر جزء من سببه مشيئة وإرادة وقدر، وقضاء هو الإمضاء والإجراء».

٧ . المحاسن، ص ٢٤٤، كتاب مصابيح الظلم ح ٢٣٧، بهذا السند، وبسند آخر: عن أبيه، عن يونس بن عبدالرحمن، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام. الوافي، ج ١، ص ٥١٩، ح ٤٢٣.

١ . في حاشية «ف»: «فكيف».

٢ . لا يبعد أن يكون إسماكة عليه السلام عن الجواب والكلام في حب الله تعالى لأجل ما يتوهم فيه من الحدوث والتغير مع دقة الجواب وقصور فهم الأكثرين. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٩٢، الوافي، ج ١، ص ٥٢٠؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٥٦.

وقال العلامة الطباطبائي عليه السلام: «الْحَبُّ حَبَانٌ: حَبٌّ تَكْوِينِيٌّ يَتَعَلَّقُ بِوُجُودِ الشَّيْءِ مِنْ حَيْثُ هُوَ جَوْدُهُ، وَحَبٌّ تَشْرِيْعِيٌّ يَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ مِنْ حَيْثُ هُوَ حَسَنٌ جَمِيلٌ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالْقَبِيْحِ أَبْدًا؛ وَكَأَنَّ عَدَمَ اسْتِعْدَادِ ذَهْنِ السَّائِلِ عَنِ إِدْرَاكِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا اسْتَدْعَى إِضْرَابَهُ عليه السلام عَنْ جَوَابِ سَوْأَلِهِ».

٣ . المحاسن، ص ٢٤٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٣٩، بسند آخر مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١، ص ٥٢٠، ح ٤٢٤.

٤ . في «ف»: «ولم يأمر وشاء».

٥ . في «ف»: «+ «أن يسجد».



الشَّجَرَةَ، وَشَاءَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، وَلَوْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَأْكُلْ<sup>١</sup> .<sup>٢</sup>

٣٩٠ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدِ الْهَمْدَانِيِّ<sup>٣</sup>؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعاً، عَنِ الْقَفْحِ بْنِ

يَزِيدَ الْجُرْجَانِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ إِزَادَتَيْنِ وَمَشِيئَتَيْنِ: إِزَادَةٌ حَتْمٌ، وَإِزَادَةٌ عَزْمٌ، يَنْهَى وَهُوَ يَشَاءُ، وَيَأْمُرُ وَهُوَ لَا يَشَاءُ؛ أَوْ مَا رَأَيْتَ أَنَّهُ نَهَى آدَمَ وَزَوْجَتَهُ أَنْ يَأْكُلَا مِنَ الشَّجَرَةِ وَشَاءَ ذَلِكَ؟ وَلَوْ لَمْ يَشَأْ أَنْ يَأْكُلَا، لَمَا غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُمَا مَشِيئَةَ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَرَ إِبْرَاهِيمَ أَنْ يَذْبَحَ إِسْحَاقَ<sup>٤</sup> وَلَمْ يَشَأْ أَنْ يَذْبَحَهُ، وَلَوْ شَاءَ، لَمَا غَلَبَتْ مَشِيئَةُ إِبْرَاهِيمَ مَشِيئَةَ اللَّهِ تَعَالَى<sup>٥</sup> .<sup>٦</sup>»

١ . ظاهر الخبر يدل على الجبر، وهو معلوم البطلان من مذهبنا الإمامية، فوجب التأويل إن أمكن، وبإلزام الخبير أو يحمل على التقيّة. وكذلك الأخبار الآتية. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٩٢؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٥٩؛ الوافي، ج ١، ص ٥٢٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٥٧.

٢ . الوافي، ج ١، ص ٥٢١، ح ٤٢٥. ٣ . في «ألف، و، بس»: «الهمداني».

٤ . في «ض، بع، بس» وشرح صدر المتألهين: «شهوتهما».

٥ . في حاشية «ض» والتوحيد: «إسماعيل». وكون الذبيح إسحاق عليه السلام خلاف المشهور بأنه إسماعيل عليه السلام، ودلت عليه الأخبار المستفيضة، فيحمل الخبر على التقيّة، أو يأول بأنّ الأمر به أولاً ذبح إسحاق عليه السلام ثم نسخ وأمر بذبح إسماعيل عليه السلام. أنظر: مرآة العقول، ج ٢، ص ١٦٢.

٦ . في «ض» وحاشية «ح» والوافي: «وأن يذبحه».

٧ . محبته الطبيعية للولد وشوق بقائه لابناني التسليم والرضا لأمر الله تعالى، فحاشا الخليل عليه السلام أن يشاء ما لا يشاء الله تعالى. أنظر شرح صدر المتألهين، ص ٣٩٣؛ الوافي، ج ١، ص ٥٢٣.

٨ . قال العلامة الطباطبائي عليه السلام: «للمشيئة والإرادة انقسام إلى الإرادة التكوينية الحقيقية، والإرادة التشريعية الاعتبارية، فإنّ إرادة الإنسان التي تتعلّق بفعل نفسه نسبة حقيقية تكوينية تؤثّر في الأعضاء الانبعاث إلى الفعل، ويستحيل معها تخلّفها عن المطاوعة إلا لمانع؛ وأمّا الإرادة التي تتعلّق منّا بفعل الغير، كما إذا أمرنا بشيء، أو نهينا عن شيء، فإنّها إرادة بحسب الرّوض والاعتبار، لا تتعلّق بفعل الغير تكوينياً؛ فإنّ إرادة كلّ شخص إنّما تتعلّق بفعل نفسه من طريق الأعضاء والعضلات، ومن هنا كانت إرادة الفعل أو الترك من الغير لا تؤثّر في

٣٩١ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

١٥٢/١ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «شَاءَ وَأَزَادَ، وَلَمْ يَجِبْ وَلَمْ يَرْضَ؛ شَاءَ أَنْ لَا يَكُونَ شَيْءٌ إِلَّا بِعِلْمِهِ، وَأَزَادَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَجِبْ أَنْ يُقَالَ: ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَلَمْ يَرْضَ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ»<sup>٢</sup>.

٣٩٢ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ،

الفعل بالإيجاد والإعدام، بل تتوقف على الإرادة التكوينية من الغير بفعل نفسه حتى يوجد أو يترك عن اختيار فاعله، لا عن اختيار أمره وناهيه. إذا عرفت ذلك علمت أن الإرادتين يمكن أن تختلفا من غير ملازمة، كما أن المعتاد بفعل قبيح وبما ينهي نفسه عن الفعل بالتلقين، وهو يفعل من جهة الإزام ملكته الرذيلة الراسخة، فهو يشاء الفعل بإرادة تكويينية، ولا يشاؤه بإرادة تشريعية، ولا يقع إلا ما تعلقت به الإرادة التكوينية، والإرادة التكوينية هي التي يسميها عليه السلام بإرادة حتم، والتشريعية هي التي يسميها بإرادة عزم.

وإرادته تعالى التكوينية تتعلق بالشيء من حيث هو موجود، ولا موجود إلا وله نسبة الإيجاد إليه تعالى بوجوده، بنحو يليق بساحة قدسه تعالى؛ وإرادته التشريعية تتعلق بالفعل من حيث أنه حسن وصالح غير القبيح الفاسد، فإذا تحققت فعل موجود قبيح، كان منسوباً إليه تعالى من حيث الإرادة التكوينية بوجه، ولو لم يرد له موجود؛ ولم يكن منسوباً إليه تعالى من حيث الإرادة التشريعية؛ فإن الله لا يأمر بالفحشاء.

فقوله عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ نَهَى آدَمَ عليه السلام عَنِ الْأَكْلِ، وَشَاءَ ذَلِكَ، وَأَمَرَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام بِالذَّبْحِ، وَلَمْ يَشَأْ، أَرَادَ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ التَّشْرِيْعِيَيْنِ مِنْهُمَا، وَبِالْمَشِيئَةِ وَعَدَمِهَا التَّكْوِينِيَيْنِ مِنْهُمَا.

واعلم أن الرواية مشتتة على كون المأمور بالذبح إسحاق، دون إسماعيل، وهو خلاف ما تظافرت عليه أخبار الشيعة».

٩. التوحيد، ص ٦٤، ضمن الحديث الطويل ١٨، بسنده عن الفتح بن يزيد الجرجاني مع اختلاف يسير.

وراجع: فقه الرضا عليه السلام، ص ٤١٠. الوافي، ج ١، ص ٥٢٢، ح ٤٢٦.

١. في التوحيد، ص ٣٤٣: «وفي ملكه».

٢. في التوحيد والمعاني: «وله».

٣. التوحيد، ص ٣٣٩، ح ٩، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم؛ وفيه، ص ٣٤٣، ح ١٢، بسنده عن إبراهيم بن

هاشم، مع زيادة في أوله. معاني الأخبار، ص ١٧٠، ح ١، بسند آخر. وراجع: تصحيح الاعتقاد، ص ٤٨. الوافي،

ج ١، ص ٥٢٣، ح ٤٢٧.

٤. هكذا في «ألف، ب، ض، ف، و، يح، بر، بس، بف» وحاشية «جر». وفي «ح»: «محمد بن يحيى، عن

قَالَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَاءُ: قَالَ اللَّهُ: ابْنُ آدَمَ، بِمَشِيئَتِي كُنْتَ أَنْتَ الَّذِي تَشَاءُ لِنَفْسِكَ مَا تَشَاءُ، وَبِقَوِّي أَذَيْتَ فِرَاطِي، وَبِنِعْمَتِي قَوَيْتَ عَلَيَّ مَعْصِيَتِي، جَعَلْتُكَ سَمِيعاً بَصِيراً قَوِيّاً «مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ»<sup>٢</sup> وَذَلِكَ<sup>٣</sup> أَنِّي أَوْلَى بِحَسَنَاتِكَ مِنْكَ، وَأَنْتَ أَوْلَى بِسَيِّئَاتِكَ مِنِّي، وَذَلِكَ<sup>٤</sup> أَنَّنِي<sup>٥</sup> لَا أَشْأَلُ عَمَّا أَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ<sup>٦،٧</sup>

## ٢٧- بَابُ الْإِبْتِلَاءِ وَالْإِخْتِبَارِ

٣٩٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ مُحَمَّدِ الطَّيَّارِ:

- ١ . أحمد بن محمد بن أبي نصر، وفي «جر» والمطبوع: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر». وما ورد في «ج» سهو واضح؛ لعدم ثبوت رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. هكذا في النسخ التي قوبلت وشرح المازندراني والوافي. وفي المطبوع: «[أب] ابن».
- ٢ . النساء (٤): ٧٩.
- ٣ . في «ب» ب، وفي «الف» والوافي وقرب الإسناد وفقه الرضا: «وذلك».
- ٤ . في «ب» ب، وفي «الف» وقرب الإسناد وفقه الرضا: «وذلك».
- ٥ . في «ج» ج، بر، وحاشية «ب» ومرآة العقول والوافي وقرب الإسناد: «آني».
- ٦ . في الوافي: «+ صدق الله». وهي إشارة إلى الآية ٢٣ من سورة الأنبياء (٢١): «لَا يُشْعَلُ عَمَّا يُفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ».
- ٧ . قرب الإسناد، ص ٣٥٤، ح ١٢٦٧، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الكافي، كتاب التوحيد، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح ٤١٢، بسند آخر، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الرضا، عن علي بن الحسين: «وفي التوحيد، ص ٢٨٨، ح ٦؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٤٤، ح ٤٩، بسنده فيهما عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. وفي المحاسن، ص ٢٤٤، كتاب مصابيح الظلم، ذيل ح ٢٣٨، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٥٨، ح ٢٠٠، عن صفوان بن يحيى، عن أبي الحسن: «فقه الرضا»، ص ٢٤٩، وفي كلها مع زيادة بسيرة في أوله وآخره. الوافي، ج ١، ص ٥٢٤، ح ٤٣٠.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ قَبْضٍ وَلَا بَسْطٍ إِلَّا وَلَّيَهُ فِيهِ مَسِيئَةٌ وَقَضَاءٌ وَابْتِلَاءٌ»<sup>٢</sup>.

٣٩٤ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ مُحَمَّدِ الطُّيَّارِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ فِيهِ قَبْضٌ أَوْ بَسْطٌ<sup>٤</sup> - مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَوْ نَهَى عَنْهُ - إِلَّا وَفِيهِ لِلَّهِ<sup>٥</sup> - عَزَّ وَجَلَّ - ابْتِلَاءٌ وَقَضَاءٌ»<sup>٦</sup>.

## ٢٨ - بَابُ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاءِ

٣٩٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنصُورِ بْنِ حَارِمْ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّعَادَةَ وَالشَّقَاءَ<sup>٨</sup> قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقَهُ،

١ . في «ج»: «وبسط».

٢ . في «ض»: «وابتلاء وقضاء».

٣ . التوحيد، ص ٣٥٤، ح ٢، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم المحاسن، ص ٢٧٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٠٣، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمن الوافي، ج ١، ص ٥٢٤، ح ٢٨.

٤ . في حاشية «بر»: «ولا بسط».

٥ . في حاشية «بف»: «إلا والله فيه». وفي المحاسن والتوحيد: «إلا فيه من الله».

٦ . قال العلامة الطباطبائي رحمته الله: «لَمَّا تَحَقَّقَ أَنَّ كُلَّ تَكْلِيفٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَبْضٍ أَوْ بَسْطٍ، فَفِيهِ إِرَادَةُ تَكْوِينِيَّةٌ وَإِرَادَةُ تَشْرِيعِيَّةٌ، وَالتَّشْرِيعُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِالصَّلَاحِ فِي الْفِعْلِ أَوْ التَّرِكِ الْإِخْتِيَارِيِّ، فَلَا يَخْلُو التَّشْرِيعُ عَنِ ابْتِلَاءٍ وَامْتِحَانٍ؛ لِيُظْهَرَ بِذَلِكَ مَا فِي كُمُونِ الْعَبْدِ مِنَ الصَّلَاحِ وَالْفَسَادِ بِالْإِطَاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَالْإِرَادَةُ التَّكْوِينِيَّةُ لَا تَخْلُو مِنْ قَضَاءٍ؛ فَمَا مِنْ تَكْلِيفٍ إِلَّا وَفِيهِ ابْتِلَاءٌ وَقَضَاءٌ».

٧ . المحاسن، ص ٢٧٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٠١، عن أبيه، عن فضالة، عن أبان الأحمر، عن حمزة بن طيار، التوحيد، ص ٣٥٤، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد الوافي، ج ١، ص ٥٢٤، ح ٢٩.

٨ . في «ب، ج، ف، بر، بس» وشرح صدر المتألهين والتوحيد: «والشقاوة».

فَمَنْ خَلَقَهُ اللهُ سَعِيداً<sup>١</sup>، لَمْ يُبَغِّضْهُ أَبَداً، وَإِنْ عَمِلَ شَرّاً، أَبْغَضَ عَمَلَهُ وَلَمْ يُبَغِّضْهُ، وَإِنْ كَانَ شَقِيّاً، لَمْ يُجِبَّتْهُ أَبَداً، وَإِنْ عَمِلَ صَالِحاً، أَحَبَّ عَمَلَهُ وَأَبْغَضَهُ؛ لِمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ، فَإِذَا أَحَبَّ اللهُ شَيْئاً، لَمْ يُبَغِّضْهُ أَبَداً، وَإِذَا أَبْغَضَ شَيْئاً، لَمْ يُجِبَّتْهُ أَبَداً<sup>٢</sup>.

١٥٣/١

١ . في المحاسن والتوحيد: «علمه».

٢ . «فمن خلقه سعيداً» أي خلقه عالماً بأنه سيكون سعيداً، يعني أنه سبحانه يعلم في الأزل قبل إيجاد الخلاق حال ما يؤول إليه أحوالهم من السعادة والشقاوة . أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٣٩٨؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٧٦؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٦٦ . ٣ . في «بج»: «الله».

٤ . قال العلامة الطباطبائي: «ومما لا شك فيه ولا ريب أن التربية مؤثرة في الإنسان في الجملة، وعلى ذلك بناء عمل النوع الإنساني في جميع أدوار حياته، وأنه يقرب بالتربية الجميلة إلى السعادة وبغيرها إلى غيرها بحسب ما يظن من معنى السعادة والشقاء، وإن ذلك بواسطة الأفعال التي يرى الإنسان تمكنه من فعلها وتركها (الأفعال الاختيارية)؛ فنسبة هذه الأفعال إلى الإنسان بالإمكان (ممكن أن يفعل وأن لا يفعل)، وكذلك نسبة السعادة والشقاء (وهما نتيجتا تراكم الأوصاف النفسانية الحاصلة من هذه الأفعال) إليه بالإمكان، وهذا الإنسان أحد أجزاء علّة الفعل الصادر عنه كالآكل مثلاً، فإن إرادة الإنسان أحد أجزاء العلّة التي يمكن صدور منه، وإذا فرض مع إرادته وجود المادة وقربها منه، وصلاحيّة التناول، وكذلك جميع ما يتوقف عليه وجوده من الشرائط وارتفاع الموانع من غير استثناء أصلاً، كان الفعل واجب الصدور ضروريّ الوجود (لا يمكن أن لا يقع)؛ إذا عرفت هذا ظهر لك أن السعادة والشقاء اللذين يلحقان الإنسان بواسطة أفعاله الاختيارية إذا نسباً إلى الإنسان فقط كانت النسبة فيها الإمكان والاختيار، وإذا نسباً إلى مجموع العلّة التامة التي أحد أجزائها الإنسان كانت النسبة الضرورية والحتم، وأنت تعلم أن القضاء هو علم الله تعالى وحكمه من جهة العلل التامة، فمن هنا تعلم أن كل إنسان مقضي في حقه السعادة أو الشقاء قضاء لا يرد ولا يبدل، ولا ينافي ذلك إمكان اختياره السعادة والشقاء، فقول الله: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّعَادَةَ وَالشَّقَاءَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقَهُ» الخ، معناه: أنه تعالى علم أن العلل التامة ماذا يوجب في حق الإنسان من سعادة وشقاء، وحكم بذلك، ولا ينافي ذلك كون الأفعال اختيارية للإنسان، وكذا السعادة والشقاء اللحقان له من جهة أفعاله، والله تعالى يحبّ الجميل، ويبغض القبيح الشرير؛ فمن كان سعيداً أحبّ الله ذاته وإن كان ربما يصدر عنه الفعل القبيح المبغوض، ومن كان شقيّاً أبغض ذاته وإن كانت ربما يصدر عنه الفعل الحسن المحبوب .

وهذا البيان يظهر معنى الرويتين التاليتين أيضاً، فحكم الله تعالى وقضاه يتبع العلّة التامة للشيء، التي لا يتخلف عنها، وأما حكم الناس وقضاؤهم فيتبع علمهم الناقص ببعض جهات الشيء، وشطراً من أجزاء علته الموجودة، ولذلك ربما يتخلف، فيختل لبعض من هو سعيد عندهم بالشقاء، ولبعض من هو شقي عندهم بالسعادة .

٥ . المحاسن، ص ٢٧٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٠٥؛ والتوحيد، ص ٣٥٧، ح ٥، بسندهما عن صفوان بن

٣٩٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، عَنْ شَعْبِ بْنِ الْعَقْرِ قُرْفِيٍّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: كُنْتُ بَيْنَ يَدَيْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام جَالِساً وَقَدْ سَأَلَهُ سَائِلٌ، فَقَالَ: جُعِلَتْ فِدَاكَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، مِنْ أَيْنَ لِحَقِّ الشَّقَاءِ أَهْلُ الْمَنْصِيَةِ حَتَّى حَكَمَ اللَّهُ<sup>١</sup> لَهُمْ فِي عِلْمِهِ بِالْعَذَابِ عَلَى عَمَلِهِمْ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَيُّهَا السَّائِلُ، حُكْمُ<sup>٢</sup> اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - لَا يَقُومُ<sup>٣</sup> لَهُ<sup>٤</sup> أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ بِحَقِّهِ، فَلَمَّا حَكَمَ<sup>٥</sup> بِذَلِكَ، وَهَبَ لِأَهْلِ مَحَبَّتِهِ الْقُوَّةَ عَلَى مَعْرِفَتِهِ، وَوَضَعَ عَنْهُمْ ثِقَلَ<sup>٦</sup> الْعَمَلِ بِحَقِيقَةِ مَا هُمْ أَهْلُهُ، وَوَهَبَ لِأَهْلِ الْمَنْصِيَةِ الْقُوَّةَ عَلَى مَعْنِيَّتِهِمْ<sup>٧</sup>؛ لِيَسْبِقَ عِلْمِهِ فِيهِمْ، وَمَنْعَهُمْ<sup>٨</sup> إِطَاقَةَ الْقَبُولِ مِنْهُ<sup>٩</sup>، فَوَاقَعُوا<sup>١٠</sup> مَا سَبَقَ لَهُمْ فِي عِلْمِهِ، وَلَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يَأْتُوا خَالاً تَنْجِيهِمْ<sup>١١</sup> مِنْ عَذَابِهِ؛ لِأَنَّ عِلْمَهُ أَوْلَى بِحَقِيقَةِ التَّصْدِيقِ<sup>١٢</sup>»

١٥ يحيى - الوافي، ج ١، ص ٥٢٧، ح ٤٣٢.

١ . في «ب، ج، ض، ف، و، يع، ير، بس، بف» والوافي والتوحيد: - «الله».

٢ . في التوحيد: «علم».

٣ . في «ف» والوافي والتوحيد: «ألا يقوم». وعلى هذه النسخة «حكم» فعل ماض.

٤ . في التوحيد: - «له».

٥ . في التوحيد: «علم».

٦ . «الثقل» - بسكون القاف - الوزن، ويفتحها بمعنى ضد الخفة، وهو المراد هنا.

٧ . في «بر» والوافي: «معصيته».

٨ . قوله: «منعهم»، هو مصدر مضاف إلى الفاعل عطفاً على ضمير «فيهم»، أو عطفاً على «السبق» واللام للعاقبة،

أو مضاف إلى المفعول والفاعل هو الله تعالى. والمراد سلب التوفيق والإعانة عنهم بسبب إبطائهم الاستعداد

الفطري لإطاعة القبول منه. أو هو فعل ماض. والمراد ترك الألطاف الخاصة. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤،

ص ٣٨٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٦٩.

٩ . في التوحيد: «ولم يمنعهم إطاعة القبول منه؛ لأن علمه أولى بحقيقة التصديق» بدل «منعهم إطاعة القبول منه».

١٠ . هكذا في النسخ التي قبلت وحاشية ميرزا رفيعا وشرح المازندراني والوافي. وفي المطبوع والتوحيد:

«فوافقوا».

١١ . في «ب»: «تنجيتهم». وفي شرح صدر المتألهين: «ينجيهم».

١٢ . في التوحيد: «وإن قدروا أن يأتوا خلافاً لتنجيهم عن معصيته» بدل «ولم يقدرُوا - إلى - بحقيقة

التصديق».

وَهُوَ مَعْنَى «شَاءَ مَا شَاءَ» وَهُوَ بَيْرُهُ<sup>٢</sup>.

٣٩٧ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْخَلْبِيِّ، عَنْ مُعَلَّى أَبِي عَثْمَانَ<sup>٣</sup>، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَنْظَلَةَ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: «يُسَلِّكُ بِالسَّعِيدِ فِي طَرِيقِ الْأَشْقِيَاءِ حَتَّى يَقُولَ  
النَّاسُ: مَا أَشْبَهَهُ بِهِمْ، بَلْ هُوَ مِنْهُمْ» ثُمَّ يَتَذَارَكُهُ<sup>٤</sup> السَّعَادَةُ. وَقَدْ يُسَلِّكُ بِالسَّقِيِّ طَرِيقَ  
السَّعْدَاءِ حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ: مَا أَشْبَهَهُ بِهِمْ، بَلْ هُوَ مِنْهُمْ» ثُمَّ يَتَذَارَكُهُ الشَّقَاءُ؛ إِنَّ مَنْ  
كَتَبَهُ اللَّهُ سَعِيداً - وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا فَوَاقٍ<sup>٥</sup> نَاقَةٍ - حَتَّمَ لَهُ بِالسَّعَادَةِ<sup>٦</sup>.

## ٢٩ - بَابُ<sup>٨</sup> الْخَيْرِ وَالشَّرِّ

٣٩٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ وَعَلِيِّ بْنِ  
الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:

- 
- ١ . في التوحيد: «سر».
  - ٢ . التوحيد، ص ٣٥٤، ح ١، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ١، ص ٥٢٩، ح ٤٣٣.
  - ٣ . هكذا في «ألف، ب، ج، بس، بف، جر»، وحاشية «ض، ف» الوافي والمحاسن والتوحيد . وفي «ض، ف، بر» والمطبوع: «معلّى بن عثمان» . وفي «و، بيج» وحاشية «ج»: «معلّى بن أبي عثمان» . هذا، ومعلّى هذا، هو معلّى بن عثمان أبو عثمان الأحمول . راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٧، الرقم ١١١٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٦٠، الرقم ٧٣٣ . ٤ . في المحاسن: «وكانه منهم» .
  - ٥ . في «ض، بس»: «تنداركة» . وفي المحاسن: «تنداركة» .
  - ٦ . فَوَاقٍ الناقه وفواقها، هو ما بين الخلبتين من الوقت؛ لأنّ الناقه تحلب ثم ترك وقتاً يرضعها الفصيل لئلا تدُر، ثم تحلب، أو ما بين فتح يدك وقبضها على الضرع . ويجوز هاهنا فيه النصب والرفع . أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢١٩ (فوق)؛ التعليقة للدماماد، ص ٣٧٤.
  - ٧ . المحاسن، ص ٢٨٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٠٩، عن النضر بن سويد، مع زيادة في أوله . التوحيد، ص ٣٥٧، ح ٤، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد . الوافي، ج ١، ص ٥٣١، ح ٤٣٤.
  - ٨ . في «ب» وحاشية بدرالدين: «وخلق» .

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ مِمَّا أَوْحَى اللَّهُ إِلَى مُوسَى عليه السلام، وَأُنزِلَ عَلَيْهِ فِي النَّوْزَةِ: أَنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، خَلَقْتُ الْخَلْقَ، وَخَلَقْتُ الْخَيْرَ، وَأَجْرِيئُهُ عَلَى يَدَيَّ مَنْ أَحَبَّ، فَطُوبَى لِمَنْ أَجْرِيئُهُ عَلَى يَدَيْهِ، وَأَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، خَلَقْتُ الْخَلْقَ، وَخَلَقْتُ الشَّرَّ، وَأَجْرِيئُهُ عَلَى يَدَيَّ مَنْ أَرِيدُهُ، فَوَيْلٌ لِمَنْ أَجْرِيئُهُ عَلَى يَدَيْهِ» ٢.

٣٩٩ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ فِي بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كُتُبِهِ: أَنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، خَلَقْتُ الْخَيْرَ، وَخَلَقْتُ الشَّرَّ، فَطُوبَى لِمَنْ أَجْرِيئُهُ عَلَى يَدَيْهِ الْخَيْرَ، وَوَيْلٌ لِمَنْ أَجْرِيئُهُ عَلَى يَدَيْهِ الشَّرَّ، وَوَيْلٌ لِمَنْ يَقُولُ: كَيْفَذَا؟ وَكَيْفَذَا؟» ٦.

٤٠٠ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَكَارِ بْنِ كَزْدَمَ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عَمَرَ وَعَبْدِ الْمُؤْمِنِ الْأَنْصَارِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -: أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، خَالِقُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، فَطُوبَى لِمَنْ أَجْرِيئُهُ عَلَى يَدَيْهِ الْخَيْرَ، وَوَيْلٌ لِمَنْ أَجْرِيئُهُ عَلَى يَدَيْهِ الشَّرَّ، وَوَيْلٌ لِمَنْ يَقُولُ: كَيْفَذَا؟ وَكَيْفَذَا هَذَا؟» ٨.

١ . في «ف» + «بن عمران».

٢ . قال العلامة الطباطبائي عليه السلام: «يظهر معنى الرواية من الرجوع إلى معنى الرواية الأولى من الباب السابق، فسعادة أهل السعادة مقضية وهم محبوبون لله، والخير جارٍ على أيديهم بإجراء الله، وشقاء أهل الشقاء مقضى منه وهم غير محبوبين؛ والشَّرُّ جارٍ على أيديهم بإرادة من الله، وإن اتفق فعل شرٍّ من السعداء أو فعل خير من الأشقياء، لم يكن حبٌّ ذلك الفعل أو بغضه منافياً لبغض الذات أو حبه».

٣ . المحاسن، ص ٢٨٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤١٤ . الوافي، ج ١، ص ٥٣٣، ح ٤٣٥.

٤ . في «بح» وحاشية «ج»: «في» . ٥ . في «بس»: «كيف هذا» بدل «كيف ذا وكيف ذا».

٦ . المحاسن، ص ٢٨٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤١٥، عن أبيه، عن أبي عمير . الوافي، ج ١، ص ٥٣٣، ح ٤٣٦.

٧ . في «بر»، «بف» و«الوافي»: «كيف هذا» بدل «كيف ذا وكيف هذا».

٨ . المحاسن، ص ٢٨٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤١٦، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف . الوافي، ص



قَالَ يُؤْنَسُ! : يَغْنِي مَنْ يُنَكِّرُ هَذَا الْأَمْرَ بِتَفَقُّهِ فِيهِ.<sup>٢</sup>

١٥٥/١

### ٣٠- بَابُ الْجَبْرِ وَ الْقَدْرِ وَ الْأَمْرِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ<sup>٢</sup>

٤٠١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَغَيْرِهِمَا رَفَعُوهُ،

قَالَ :

«كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام جَالِسًا بِالْكَوْفَةِ بَعْدَ مَنْصَرَفِهِ<sup>١</sup> مِنْ صَفِينٍ إِذْ أَقْبَلَ شَيْخٌ فَجَثَا<sup>٢</sup> بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْبَرْنَا عَنْ مَسِيرِنَا إِلَى أَهْلِ الشَّامِ، أَبْقَضَاءِ مِنَ اللَّهِ وَقَدَرٍ؟ فَقَالَ لَهُ<sup>٣</sup> أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَجَلُ يَا شَيْخُ، مَا عَلَوْتُمْ

ج ١، ص ٥٣٣، ح ٤٣٧.

١ . في مرآة العقول: قوله: قال يونس، كلام محمد بن عيسى، وهو تفسير لقوله عليه السلام: من يقول: كيف ذا وكيف ذاك. ٢ . في حاشية بدرالدين والوافي: «يتفق فيه». وقوله: «يتفق فيه» أو «يتفق فيه» إما حال عن فاعل ينكر، والمعنى: يترتب الويل لمنكر هذا الأمر مدعيًا التفقه في الإنكار والعلم بخلاف ذلك الأمر، أي لمن يجتهد بعقله ويقول برأيه. وإما «يتفق فيه» جواب «من» والمعنى: أن من كان في نفسه إنكار هذا الأمر يجب عليه أن يتفق فيه حتى يعلم أنه الحق ولا استحق الويل والعذاب. أنظر شروح الكافي.

٣ . اختلف في انتساب أفعال العباد على أقوال:

الأول: هي منتسبة إلى الله تعالى، بمعنى جبر الله تعالى إياهم على الأفعال من غير أن يكون لهم مدخل فيها. هذا هو الجبر، وهو مذهب الأشاعرة.

الثاني: هي منتسبة إليهم على وجه الاستقلال من غير تصرف له تعالى أصلاً. وهذا هو القدر والتفويض، وهو مذهب طائفة من المعتزلة.

الثالث: لا هذا ولا ذاك، بل طريق متوسط بينهما، وهو أن أفعالهم بقدرتهم واختيارهم مع تعلق قضاء الله وقدره وإرادته بها. وهذا هو الأمر بين الأمرين، وهو مذهب الإمامية تبعاً لأهل البيت عليهم السلام. أنظر: شرح المازندراني،

ج ٥، ص ٢-٤.

٤ . في شرح صدر المتألهين، ص ٤٠٣: «الْمُنْصَرَفُ، قد يجيء بمعنى المكان، وقد يجيء بمعنى المصدر. والثاني هو المراد هاهنا. وهكذا لفظ المسير والمنقلب والمقام. والمراد بكل منهما هو المعنى المنصدي».

والأظهر عند المازندراني في شرحه كونها أسماء الزمان أو المكان فقط؛ للصون عن التكرار.

٥ . جثا يجثو، أي جلس على ركبته، أو قام على أطراف أصابعه. القلموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٦٦ (جثو).

٦ . هكذا في «ب، ج، ض، بر، يس، بف» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «له».

تَلْعَةً<sup>١</sup> وَلَا هَبَطْتُمْ بَطْنَ وَاذِ إِلَّا بِقَضَاءِ مِنَ اللَّهِ وَقَدَّرِ.

فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: عِنْدَ اللَّهِ أُحْتَسِبُ عَنَائِي<sup>٢</sup> يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ لَهُ: مَهْ يَا شَيْخُ، فَوَ اللَّهِ، لَقَدْ عَظَّمَ اللَّهُ لَكُمْ<sup>٣</sup> الْأَجْرَ فِي مَسِيرِكُمْ وَأَنْتُمْ سَائِرُونَ، وَفِي مَقَامِكُمْ وَأَنْتُمْ مَقِيمُونَ، وَفِي مُنْصَرَفِكُمْ وَأَنْتُمْ مُنْصَرِفُونَ، وَلَمْ تَكُونُوا فِي شَيْءٍ مِنْ خَالَاتِكُمْ مُكْرَهِينَ، وَلَا إِلَيْهِ مُضْطَرِّينَ.

فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: وَكَيْفَ لَمْ تَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ خَالَاتِنَا مُكْرَهِينَ، وَلَا إِلَيْهِ مُضْطَرِّينَ، وَكَانَ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ مَسِيرِنَا وَمُنْقَلَبِنَا وَمُنْصَرَفِنَا؟<sup>٤</sup>

فَقَالَ لَهُ: وَتَظُنُّ<sup>٥</sup> أَنَّهُ كَانَ قَضَاءً حَتْمًا، وَقَدَّرًا لَازِمًا؛ إِنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَبَطَلَ<sup>٥</sup> الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالرَّجْزُ مِنَ اللَّهِ<sup>٦</sup>، وَسَقَطَ مَعْنَى الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، فَلَمْ تَكُنْ<sup>٧</sup> لَأَيْمَةٍ لِلْمُذْنِبِ، وَلَا مَحْمَدَةَ لِلْمُحْسِنِ، وَلَكَانَ الْمُذْنِبُ أَوْلَى بِالْإِحْسَانِ مِنَ الْمُحْسِنِ، وَلَكَانَ<sup>٨</sup> الْمُحْسِنُ أَوْلَى بِالْعُقُوبَةِ مِنَ الْمُذْنِبِ، بَلَّكَ مَقَالَهُ إِخْوَانِ عِبْدَةِ الْأَوْثَانِ، وَخُصَمَاءِ الرَّحْمَنِ.

١ . «التَّلْعَةُ»: ما ارتفع من الأرض. وقيل: هو من الأضداد، فيطلق على ما انهب منها أيضاً. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٢ (تلع).

٢ . «العناء»: التعب والمشقة. وهذا الكلام يحتمل الاستفهام والإخبار. والمعنى: هل أو كيف عند الله أحسب عنائي ومشقتي وأنا مضطر؟ أو المعنى: فلانستحق شيئاً ولعل الله يعطينا بفضله. أنظر شروح الكافي والصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٠ (عنو).

٣ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، ي، ح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني والوافي. وفي المطبوع: - «لكم».

٤ . في «يح»: «تظنن». وفي شرح المازندراني: «وتظنن، الواو للعطف على مقدر، أي أظننت قبل الجواب بأن لكم الأجر العظيم، وتظنن بعده أن سيركم وانقلابكم وانصرافكم وغيرها مما تعلق به القضاء والقدر كان قضاء حتماً؟».

٥ . في «ب»: «بطل».

٦ . في مرآة العقول: «زواجر الله: بلاياه النازلة على العصاة بإزاء عصيانهم، وأحكامه في القصاص والحدود ونحو ذلك».

٧ . في «ف، ب، ح» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «فلم يكن».

٨ . في «ب، ف، ب»: «وكان».

وَجَزِبَ الشَّيْطَانُ، وَقَدَّرْتَهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَمَجُوسَهَا، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - كَلَّفَ تَخْيِيرًا،  
وَتَهَيَّأَ تَحْذِيرًا، وَأَعْطَى عَلَى الْقَلِيلِ كَثِيرًا، وَلَمْ يُغْضَ مَغْلُوبًا، وَلَمْ يُطْعَ مَكْرَهًا، وَلَمْ  
يُتْلَكْ مَفْوضًا، وَلَمْ يَخْلُقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا، وَلَمْ يَبْعَثِ النَّبِيِّينَ  
مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ عَبَثًا ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾<sup>٥</sup>، فَأَنْشَأَ

١. في شرح صدر المتألهين، ص ٤٠٥: «تخييراً، مصدر سَدَّ سَدَّ الخبير، أي حال كونهم مختارين. وتحذيراً، مفعول له.»

٢. في مرآة العقول: «يمكن أن يقرأ الفعلان - أي لم يعص ولم يطع - على بناء الفاعل ويكون الفاعل المطيع والعاصي، وهما بعيدان.»

٣. قوله: «مكرهاً» إما اسم فاعل، أو اسم مفعول بمعنى المصدر. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٨١.

٤. في مرآة العقول: «لم يملك، على بناء التفعيل، والمفعول القدرة والإرادة والاختيار. أو على بناء الإفعال؛ بمعنى إعطاء السلطنة.»

٥. ص (٣٨): ٢٧. وقال العلامة الطباطبائي رحمته الله: «مسألة القضاء والقدر من أقدم الأبحاث في تاريخ الإسلام، اشتغل به المسلمون في أوائل انتشار الدعوة الإسلامية وتصادفها مع أنظار الباحثين من علماء الملل والأديان، ولما كان تعلق القضاء بالحوادث ومن بينها بالأفعال الاختيارية من الإنسان يوجب بحسب الأنظار العاتية الساذجة ارتفاع تأثير الإرادة في الفعل، وكون الإنسان مجبوراً في فعله غير مختار؛ تشعب جماعة الباحثين (وهم قليل البضاعة في العلم يومئذ) علي فرقتين:

إحداهما - وهم المجترة - أثبتوا تعلق الإرادة الحتمية الإلهية بالأفعال كسائر الأشياء، وهو القدر، وقالوا بكون الإنسان مجبوراً غير مختار في أفعاله، والأفعال مخلوقة لله تعالى، وكذا أفعال سائر الأسباب التكوينية مخلوقة له.

وثانيتهما - وهم المفوضة - أثبتوا اختيارية الأفعال، ونفوا تعلق الإرادة الإلهية بالأفعال الإنسانية، فاستتجروا كونها مخلوقة للإنسان. ثم فزع كل من الطائفتين على قولهم فروعاً، ولم يزالوا على ذلك حتى تراكت هناك أقوال وآراء يشتمز منها العقل السليم، كارتفاع العلية بين الأشياء، وخلق المعاصي، والإرادة الجزافية، ووجود الواسطة بين النفي والإثبات، وكون العالم غير محتاج في بقاءه إلى الصانع، إلى غير ذلك من هوساتهم.

والأصل في جميع ذلك عدم تفهيمهم في فهم تعلق الإرادة الإلهية بالأفعال وغيرها، والبحث فيه طويل الذيل لا يسهه المقام علي ضيقه، غير أننا نوضح المطلب بمثل نضربه، ونشير به إلى خطأ الفرقتين، والصواب الذي

« غفلوا عنه ؛ فلغرض إنساناً أوتي سعة من المال والمال والضياع والدار والعبيد والإمام، ثم اختار واحداً من عبيده - وزوجه إحدى جواربه - وأعطاه من الدار والأثاث ما يرفع حوائجه المنزلية، ومن المال والضياع ما يسترزق به في حياته بالكسب والتعمير .

فإن قلنا: إن هذا الإعطاء لا يؤثر في تملك العبد شيئاً والمولى هو المالك وملكه بجميع ما أعطاه قبل الإعطاء وبعده على السواء، كان ذلك قول المجترة .

وإن قلنا: إن العبد صار مالكاً وحيداً بعد الإعطاء وبطل به ملك المولى، وإنما الأمر إلى العبد بفعل ما يشاء في ملكه، كان ذلك قول المفوضة .

وإن قلنا - كما هو الحق - : إن العبد يتملك ما وهبه له المولى في ظرف ملك المولى وفي طوله لا في عرضه، فالمولى هو المالك الأصلي والذي للعبد ملك في ملك، كما أن الكتابة فعل اختياري منسوب إلى يد الإنسان وإلى نفس الإنسان، بحيث لا يبطل إحدى النسبتين الأخرى، كان ذلك القول الحق الذي يشير ﷺ إليه في هذا الخبر .

فقوله ﷺ : « لو كان كذلك لبطل الثواب والمعاقب » إلى قوله : « وأعطى على القليل كثيراً » إشارة إلى نفي مذهب الجبر بمحاذير ذكرها ﷺ ، ومعناها واضح .

وقوله : « ولم يعص مغلوباً » إشارة إلى نفي مذهب التفويض بمحاذيرها اللازمة ؛ فإن الإنسان لو كان خالفاً لفعله، كان مخالفته لما كلفه الله من الفعل غلبة منه على الله سبحانه .

وقوله : « ولم يطع مكرهاً » نفي للجبر، ومقابلة للجملة السابقة ؛ فلو كان الفعل مخلوقاً لله - وهو الفاعل - فقد أكره العبد على الإطاعة .

وقوله : « ولم يملك مفوضاً » بالبناء للفاعل وصيغة اسم الفاعل، نفي للتفويض، أي لم يملك الله ما ملكه العبد من الفعل بتفويض الأمر إليه وإبطال ملك نفسه .

وقوله ﷺ : « ولم يخلق السموات والأرض وما بينهما باطلاً، ولم يبعث النبيين مبشرين ومنذرين عبثاً » الجملتان يحتمل أن يشار بهما إلى نفي كل من الجبر والتفويض ؛ فإن الأفعال إذا كانت مخلوقة لله قائمة به سبحانه، كان المعاد الذي هو غاية الخلقة أمراً باطلاً ؛ لبطلان الثواب والمعاقب إلى آخر ما ذكره ﷺ ، وكان بعث الرسل لإقامة الحجّة وتقدمة القيامة عبثاً، ولا معنى لأن يقيم تعالى حجّة على فعل نفسه، وإذا كانت مخلوقة للإنسان ولا تأثير لله سبحانه فيها، لزم أن تكون الخلقة لغاية لا يملك الله تعالى منه شيئاً وهو الباطل، وبعث الرسل لغرض الهداية التي لا يملكها إلا الإنسان ليس لله فيها شأن وهو العبث .

واعلم أن البحث عن القضاء والقدر كان في أول الأمر مسألة واحدة، ثم تحولت ثلاث مسائل أصلية : الأولى : مسألة القضاء وهو تعلق الإرادة الإلهية الحتمية بكل شيء، والأخبار تقضي فيها بالإيجاب، كما مر في الأبواب السابقة .

السَّيِّخُ يَقُولُ:

أَنْتَ الْإِمَامُ الَّذِي نَزَجُو بِطَاعَتِهِ      يَوْمَ النَّجَاةِ مِنَ الرَّخْمَنِ غُفْرَانًا  
أَوْضَحْتَ مِنْ أَمْرِنَا مَا كَانَ مُلْتَبِسًا      جَزَاكَ رَبُّكَ بِالْإِحْسَانِ إِحْسَانًا.<sup>١</sup>

١٥٦/١

٤٠٢ / ٢ . الْحَسِينُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْوُشَائِيِّ، عَنْ

حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ أَبِي بصير:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ<sup>٢</sup>، فَقَدْ كَذَّبَ عَلَيَّ اللَّهُ؛ ١٥٧/١

هـ الثانية: مسألة القدر، وهو ثبوت تأثير ماله تعالى في الأفعال، والأخبار تدلّ فيها أيضاً على الإثبات.

الثالثة: مسألة الجبر والفتوى، والأخبار تشير فيها إلى نفي كلا القولين، وتثبت قولاً ثالثاً، وهو الأمر بين الأمرين، لا ملكاً له فقط من غير ملك الإنسان ولا بالعكس، بل ملكاً في طول ملك، وسلطنة في ظرف سلطنة. واعلم أيضاً أنّ تسمية هؤلاء بالقدريّة مأخوذة مناصح عن النبي صلى الله عليه وآله: «إِنَّ الْقَدْرِيَّةَ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ الْحَدِيثُ، فَأَخَذْتُ الْمَجْبِرَةَ تُسَمَّى الْمَقْوُوزَةَ بِالْقَدْرِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَنْكُرُونَ الْقَدْرَ وَيَتَكَلَّمُونَ عَلَيْهَا، وَالْمَقْوُوزَةُ تُسَمَّى الْمَجْبِرَةَ بِالْقَدْرِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَثْبُتُونَ الْقَدْرَ، وَالَّذِي يَتَحَصَّلُ مِنْ أَخْبَارِ أُمَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام أَنَّهُمْ يَسْمُونَ كِلْتَا الْفِرْقَتَيْنِ بِالْقَدْرِيَّةِ، وَيَطْبِقُونَ الْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ عَلَيْهِمَا.

أما المجبّرة فلأنّهم ينسبون الخير والشرّ والطاعة والمعصية جميعاً إلى غير الإنسان، كما أنّ المجوس قائلون يكون فاعل الخير والشرّ جميعاً غير الإنسان، وقوله عليه السلام في هذا الخبر مبني على هذا النظر.

وأما المقوّزة فلأنّهم قائلون بخالفين في العالم هما الإنسان بالنسبة إلى أفعاله، والله سبحانه بالنسبة إلى غيرها، كما أنّ المجوس قائلون بالله الخير وإله الشرّ، وقوله عليه السلام في الروايات التالية: لاجبر ولاقدر، ناظر إلى هذا الاعتبار.

١. عيون الأخبار، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣٨، بطرق أربعة:

الأول: بسنده عن سهل بن زياد الكوفي، عن علي بن جعفر الكوفي، عن علي بن محمد الهادي، عن آبائه، عن الحسين بن علي عليه السلام؛ الثاني: بسنده عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن الحسين بن علي عليه السلام؛ الثالث: بسنده عن عبدالله بن نجيع، عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام؛ الرابع: بسنده عن ابن عباس، عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ التوحيد، ص ٣٨٠، ح ٢٨، بطريقتين: الأول: بسنده عن سهل بن زياد، عن علي بن جعفر الكوفي، عن الهادي، عن آبائه، عن الحسين بن علي عليه السلام؛ والثاني: بسنده عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام؛ وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة أربعة أبيات في آخره. الإرشاد، ج ١، ص ٢٢٥، مرسلًا عن الحسن بن أبي الحسن البصري. تحف العقول، ص ٤٦٨، عن الهادي عليه السلام، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٥٣٥، ح ٤٣٨.

٢. «الفحشاء» و«الفحش» و«الفاحشة»: ما عظم قبحه من الأفعال والأقوال. المفردات، ص ٦٦٦ (فحش).

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ إِلَيْهِ، فَقَدْ كَذَّبَ عَلَى اللَّهِ.<sup>١</sup>

٤٠٣ / ٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ<sup>٢</sup>، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>٣</sup>، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُسَائِيِّ:  
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا<sup>٤</sup>، قَالَ: سَأَلْتُهُ، فَقُلْتُ: اللَّهُ فَوَّضَ الْأَمْرَ إِلَى الْعِبَادِ؟ قَالَ:  
«اللَّهُ أَعَزُّ مِنْ ذَلِكَ».

قُلْتُ: فَجَبَّرَهُمْ<sup>٥</sup> عَلَى الْمَعَاصِي؟ قَالَ<sup>٦</sup>: «اللَّهُ أَعْدَلُ وَأَحْكَمُ مِنْ ذَلِكَ». قَالَ: ثُمَّ قَالَ:  
«قَالَ اللَّهُ: يَا ابْنَ آدَمَ، أَنَا أَوْلَى بِحَسَنَاتِكَ مِنْكَ، وَأَنْتَ أَوْلَى بِسَيِّئَاتِكَ مِنِّي؛ عَمِلْتَ  
الْمَعَاصِيَ بِقَوَّيِي الَّتِي جَعَلْتُهَا فِيكَ»<sup>٧</sup>.

٤٠٤ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَارٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَا<sup>٨</sup>: «يَا يُونُسَ، لَا تَقُلْ بِقَوْلِ الْقَدَرِيِّ<sup>٩</sup>؛ فَإِنَّ الْقَدَرِيَّةَ لَمْ  
يَقُولُوا<sup>١٠</sup> بِقَوْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَلَا بِقَوْلِ أَهْلِ النَّارِ، وَلَا بِقَوْلِ إِبْلِيسَ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ قَالُوا:  
«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَيْنَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَيْتَنَا اللَّهُ»<sup>١١</sup> وَقَالَ أَهْلُ النَّارِ: «رَبُّنَا غَلَبَتْ  
عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ»<sup>١٢</sup> وَقَالَ إِبْلِيسُ: «رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي»<sup>١٣</sup>.

١ . المحاسن، ص ٢٨٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤١٩، بسنده عن حماد بن عثمان. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٢،

ح ١٦ عن أبي بصير. الوافي، ج ١، ص ٥٣٩، ح ٤٣٩.

٢ . في «ب»، بريح، بر، بس، بف: - «بن محمد».

٣ . في «ب»، بريح، بف: - «بن محمد».

٤ . في «ج»: «وقال».

٥ . في التوحيد: «فأجبرهم». وفي العيون: «أجبرهم».

٦ . في حاشية «ج»: «+».

٧ . التوحيد، ص ٣٦٢، ح ١٠؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٤٣، ح ٤٦، بسنده فيهما عن الحسين بن محمد بن

عامر، عن معلى بن محمد البصري. الوافي، ج ١، ص ٥٤١، ح ٤٤٣.

٨ . في شرح صدر المتألهين، ص ٤٠٨: «ولا نقل بقول القدرية، منع عن الاعتقاد به والذهاب إليه؛ فإن القول إذا

تعدى بالباء يراد به الاعتقاد والمذهب».

٩ . في شرح صدر المتألهين: «لا يقولون».

١٠ . الأعراف (٧): ٤٣.

١١ . المؤمنون (٢٣): ١٠٦.

١٢ . الحجر (١٥): ٣٩.

فَقُلْتُ: وَاللَّهِ، مَا أَقُولُ بِقَوْلِهِمْ، وَلَكِنِّي أَقُولُ: لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَا شَاءَ اللَّهُ وَأَزَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضَى، فَقَالَ: <sup>٢</sup> يَا يُونُسُ، لَيْسَ هَكَذَا، لَا يَكُونُ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَأَزَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضَى؛ يَا يُونُسُ، تَعَلَّمَ مَا الْمَشِيئَةُ؟، قُلْتُ: لَا، قَالَ: «هِيَ الذِّكْرُ الْأَوَّلُ، فَتَعَلَّمَ مَا الْإِرَادَةُ؟»، قُلْتُ: لَا، قَالَ: «هِيَ الْعَزِيمَةُ<sup>٦</sup> عَلَى مَا يَشَاءُ<sup>٧</sup>، فَتَعَلَّمَ مَا الْقَدَرُ<sup>٨</sup>؟»، قُلْتُ: لَا، قَالَ: «هِيَ الْهَنْدَسَةُ<sup>٩</sup>، وَوَضَعَ الْحُدُودَ مِنَ الْبَقَاءِ وَالْفَنَاءِ».

قَالَ <sup>١١</sup>: ثُمَّ قَالَ: «وَالْقَضَاءُ هُوَ الْإِجْرَامُ وَإِقَامَةُ الْعَيْنِ». قَالَ: فَاسْتَأْذَنْتُهُ <sup>١٢</sup> أَنْ أَقْبَلَ رَأْسَهُ، وَقُلْتُ: فَتَحَّتْ لِي شَيْئًا كُنْتُ عَنْهُ فِي غَفْلَةٍ. <sup>١٣</sup>

٤٠٥ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمَرَ الْيَمَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ، فَعَلِمَ مَا هُمْ صَائِرُونَ إِلَيْهِ، وَأَمَرَهُمْ

١ . في «ف» وشرح المازندراني: «وشيء».

٢ . الباء موجودة في أكثر النسخ في كلام يونس دون كلامه عليه السلام، فالفرق بينهما بالباء. إذ كلام يونس يدل على العلية واستقلال إرادة الله في فعل العبد فيوهم الجبر ولذا أسقط عليه السلام الباء. وفي «ف» وحاشية «ج»: «ما» بدون الباء، فالفرق لا يعقل إلا بنحو التقرير. وكذا في تفسير القمي، مع تقديم «قضى» على «قدر» في كلام يونس، فالفرق في الترتيب. ولعل التوافق صدر من النسخ، ثم الحقوا بالباء لحصول الاختلاف. أنظر: مرآة العقول، ج ٢، ص ١٨٥.

٣ . في «ض»، «يح»، «بر»، «بس»: «قال».

٤ . في «يح»: «بما».

٦ . «العزيمة»: مصدر بمعنى الجذ والقطف في الأمر، وتأكد الإرادة والرأي. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٢٣١ (عزم).

٧ . في حاشية «ف»: «قال».

٨ . في «ف»: «قال».

٩ . في شرح المازندراني وتفسير القمي: «هو».

١٠ . «الهندسة»: مأخوذ من الهنداز، وهي فارسية، فصيرت الزاي سيناً؛ لأنه ليس في شيء من كلام العرب زاي بعد الدال، فالهندسة معرب هندازة بلغة الفرس القديم، ويقال لها في فرس زماننا: «اندازه» يعني المقدار. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩٩٢ (هندس)؛ شرح صدر المتألهين، ص ٤٠٧.

١١ . في «يح»: «قال».

١٢ . في «ض» وحاشية «ف»: «فألته أن يأذن لي».

١٣ . تفسير القمي، ج ١، ص ٢٤، بسنده عن يونس مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٥٤٢، ح ٤٤٤.

وَنَهَاهُمْ، فَمَا أَمَرَهُمْ بِهِ مِنْ شَيْءٍ، فَقَدْ جَعَلَ لَهُمُ السَّبِيلَ إِلَى تَرْكِهِ، وَلَا يَكُونُونَ آخِذِينَ  
وَلَا تَارِكِينَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ<sup>٢</sup>.

٦ / ٤٠٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ  
حَفْصِ بْنِ قَرِظٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ يَأْتُرُ بِالسُّوءِ  
وَالْفَخْشَاءِ، فَقَدْ كَذَّبَ عَلَى اللَّهِ؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ بِغَيْرِ مَشِيْقَةِ اللَّهِ، فَقَدْ أَخْرَجَ  
اللَّهَ مِنْ سُلْطَانِيهِ؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمَعَاصِيَ بِغَيْرِ قُوَّةِ اللَّهِ، فَقَدْ كَذَّبَ عَلَى اللَّهِ؛ وَمَنْ كَذَّبَ  
عَلَى اللَّهِ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ<sup>٣</sup>.

٧ / ٤٠٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ  
إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ:

كَانَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْقَدْرِ وَالنَّاسِ مُجْتَمِعُونَ، قَالَ: فَقُلْتُ:

١ . في التوحيد، ص ٣٤٩ و ٣٥٩: «إلى الأخذ به، وما نهاهم عنه (في ص ٣٥٩: من شيء)» فقد جعل لهم السبيل: .  
واستصوبه الفيض في الوافي، ج ١، ص ٥٤٣ . ٢ . في «بس»: «الله».

٣ . التوحيد، ص ٣٥٩، ح ١، بسنده عن حماد بن عيسى؛ وفيه، ص ٣٤٩، ح ٨، بسنده عن حماد بن عيسى، عن  
الحسين بن المختار، عن إسماعيل بن جابر، عن الصادق عليه السلام، الوافي، ج ١، ص ٥٤٣، ح ٤٤٥.

٤ . في «بج»: «وأن». ٥ . في تفسير العياشي: «عملت».

٦ . في «بج»: «الله».

٧ . قال العلامة الطباطبائي عليه السلام: «أي من زعم أن الله يأمر بالفحشاء - وهو القائل بالجبر - يقول بالإرادة الحتمية في  
المعاصي فقد كذب على الله ونسب إلى الكذب في قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْتُرُ بِالْفَخْشَاءِ» [الأعراف (٧): ٢٨]؛  
ومن زعم أن الخير والشَّرَّ من الأفعال بغير مشيئة الله - وهم المفوضة - يقولون: إن الأفعال مخلوقة بمشيئة  
الإنسان دون الله فقد أخرج الله من سلطانه، وقد قال تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُدْرِكُونَ الْإِنْسَانَ إِذْ يُخْرِجُ الْإِنْسَانَ مِنْ بطنِ امْرَأَتِهِ إِذْ يَدْعُوهُ إِلَى الْكُفْرِ مِنَ الْكُهْفِ  
الْمَعَاصِيَ بِغَيْرِ قُوَّةِ اللَّهِ إِنْ بَلَّ بِقُوَّةِ الْإِنْسَانِ فَقَدْ كَذَّبَ عَلَى اللَّهِ؛ حَيْثُ يَقُولُ: «مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» [الكهف  
(١٨): ٣٩].

٨ . التوحيد، ص ٣٥٩، ح ٢، بسنده عن علي بن إبراهيم العياشي، ج ٢، ص ١١، ح ١٤، عن مسعدة بن صدقة،  
عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ١، ص ٥٤٠، ح ٤٤٠.



يَا هَذَا، أَسَأَلُكَ؟ قَالَ: سَلْ، قُلْتُ: يَكُونُ<sup>١</sup> فِي مَلِكِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مَا لَا يَرِيدُ؟  
قَالَ: فَاطْرُقُ<sup>٢</sup> طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ، فَقَالَ<sup>٣</sup>: يَا هَذَا، لِمَ قُلْتَ: إِنَّهُ يَكُونُ فِي  
مَلِكِهِ مَا لَا يَرِيدُ، إِنَّهُ<sup>٤</sup> لَمَتَّفَهْوَرٌ، وَلَمَّا قُلْتُ: لَا يَكُونُ فِي مَلِكِهِ إِلَّا مَا يَرِيدُ، أَفَرَزْتُ<sup>٥</sup> ١٥٩/١  
لَكَ بِالْمَعَاصِي، قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: سَأَلْتُ هَذَا الْقَدْرِيَّ، فَكَانَ مِنْ جَوَابِهِ  
كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: «لِنَفْسِهِ نَظَرًا<sup>٦</sup>، أَمَا<sup>٧</sup> لَوْ قَالَ غَيْرَ مَا قَالَ، لَهْلَكَ»<sup>٨</sup>.

٤٠٨ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ زَعْلَانَ، عَنْ

أَبِي طَالِبِ الْقُمِّيِّ، عَنْ رَجُلٍ:

- ١ . في «ب، ف، بر، بف» والروافي: «قد يكون».
  - ٢ . يقال: أطرق الرجل، إذا سكت فلم يتكلم، وأطرق، أي أرخى عينيه ينظر إلى الأرض. الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٥ (طرق).
  - ٣ . هكذا في النسخ التي قوبلت وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني. وفي المطبوع: «إلى».
  - ٤ . أي قلت: إنه لمتهور.
  - ٥ . في شرح صدر المتألهين: «إنه».
  - ٦ . في مرآة العقول، ج ٢، ص ١٩٠: «لنفسه نظر، أي تأمل واحطاط لنفسه، حيث لم يحكم بما يوجب هلاكه من القول بالقدر الذي هو مذهبه، أو نفي مذهبه ومذهب الجبرية أيضاً».
  - ٧ . في شرح صدر المتألهين، ص ٤١٢: «كلمة «أما» تحتمل مخففة ومشددة، فالأولى للتنبيه والتحقيق، والثانية لافتتاح الكلام، وتتضمن الإخبار».
  - ٨ . الروافي، ج ١، ص ٥٤٠، ح ٤٤٢.
  - ٩ . هكذا في «ب، بع». وفي «ألف، ج، ض، ف، و، بر، بس، بف، جر» والمطبوع: «عن محمد». وفي «ض، ف»: «بن علان» بدل «زعلان».
- هذا، ولم يرد لمحمد بن الحسن زعلان (بن علان) ذكر في كتب الرجال، لئمكننا تعيين الصواب في عتوانه، والمسلم من أسناده رواية أحمد بن محمد بن محمد [بن عيسى] عنه. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٢٢٧، الرقم ١٠٤٨٨.
- ويؤيد ذلك ما ورد في حاشية المطبوع - نقلًا من بعض النسخ - من «أحمد بن محمد عن محمد بن الحسن [بن] زعلان». وأما عنوان «أحمد بن محمد بن الحسن زعلان (بن علان)» فقدم صحته واضح؛ لرواية أحمد بن محمد بن [عيسى] عن محمد بن الحسن بن علان (زعلان) في عدة من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٦١-٥٦٢ و ص ٦٩٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: أَجَبَزَ اللهُ الْعِبَادَ عَلَى الْمَعَاصِي؟ قَالَ: «لَا». قَالَ<sup>٢</sup>:  
 قُلْتُ: فَقَوَّضَ إِلَيْهِمُ الْأَمْرَ<sup>٣</sup>؟ قَالَ<sup>٤</sup>: «لَا». قَالَ<sup>٥</sup>: قُلْتُ: فَمَاذَا؟ قَالَ: «أَطْفَ مِنْ رَبِّكَ بَيْنَ  
 ذَلِكَ»<sup>٦</sup>.

٩ / ٤٠٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ غَيْرِ

وَاحِدٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام، قَالَا: «إِنَّ اللَّهَ أَرْحَمُ بِخَلْقِهِ<sup>٨</sup> مِنْ أَنْ يُجَبِّزَ خَلْقَهُ<sup>١٠</sup>  
 عَلَى الذُّنُوبِ، ثُمَّ يَعْدُبَهُمْ عَلَيْهَا، وَاللَّهُ أَعَزُّ مِنْ أَنْ يُرِيدَ أَمْرًا؛ فَلَا يَكُونُ».  
 قَالَ: فَسُئِلَ عليه السلام: هَلْ بَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدْرِ<sup>١١</sup> مَنْزِلَةٌ ثَالِثَةٌ؟ قَالَا: «نَعَمْ، أَوْسَعُ مِمَّا<sup>١٢</sup> بَيْنَ  
 السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»<sup>١٣</sup>.

١ . في «ف»: «أَجَبَزَ». وفي «بر»: «أَجَبَزَ». والهزمة للاستفهام عند المجلسي. ويحتمل الإفعال أيضاً عند المازندراني. والكلام على الأول إنشاء لفظاً ومعنى، وعلى الثاني معنى فقط. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٩٠.

٢ . هكذا في «ب»، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف، وحاشية «ج»: وفي المطبوع: - «قال».

٣ . هكذا في «ب»، ح، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف، وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني. وفي المطبوع: + «قال».

٤ . في «بح»: «فقال».

٥ . في «ب»: - «قال».

٦ . في حاشية «ف»: «بين يديك». وقال العلامة الطباطبائي: «وقوله: «لطف من ربك بين ذلك» أي بين الجبر والقدر، وقد مرّ توضيحه في أول الباب. واللطف هو التفوذ الدقيق، عبّر به عليه السلام عن تأثيره تعالى في الأفعال بنحو الاستيلاء الملكي لتفوذ ودقته كما مرّ بيانه».

٧ . الوافي، ج ١، ص ٥٤٣، ح ٤٤٦؛ البحار، ج ٥، ص ٨٣.

٨ . في شرح صدر المتألهين: «بعده».

٩ . يجوز فيه فتح الياء.

١٠ . في شرح صدر المتألهين: «بخلقه».

١١ . في حاشية «بر»: «والقدرة».

١٢ . في «بف» والوافي: «ما».

١٣ . التوحيد، ص ٣٦٠، ح ٣، بسند عن يونس بن عبد الرحمن. الوافي، ج ١، ص ٥٤٤، ح ٤٤٧.

١٠ / ٤١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>١</sup>، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ<sup>٢</sup>:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٣</sup>، قَالَ: سُئِلَ عَنِ الْجَبْرِ وَالْقَدْرِ، فَقَالَ: «لَا جَبْرَ وَلَا قَدْرَ، وَلَكِنْ مَنْزِلَةٌ بَيْنَهُمَا فِيهَا الْحَقُّ؛ الَّتِي بَيْنَهُمَا<sup>٤</sup> لَا يَلْمُهُمَا إِلَّا الْعَالِمُ، أَوْ مَنْ عَلَّمَهَا إِيَّاهُ الْعَالِمُ»<sup>٥</sup>.

١١ / ٤١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ عِدَّةٍ<sup>٦</sup>:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٣</sup>، قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَجَبَزَ<sup>٧</sup> اللَّهُ الْعِبَادَ عَلَى الْمَعَاصِي؟

فَقَالَ<sup>٨</sup>: «اللَّهُ أَغْدَلُ مِنْ أَنْ يُجَبِّرَهُمْ<sup>٩</sup> عَلَى الْمَعَاصِي، ثُمَّ يَعَذِّبُهُمْ عَلَيْهَا».

فَقَالَ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَفَوَّضَ اللَّهُ إِلَى الْعِبَادِ؟

قَالَ: فَقَالَ: «لَوْ فَوَّضَ إِلَيْهِمْ، لَمْ يَخْضَرُهُمْ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ».

فَقَالَ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَبَيْنَهُمَا مَنْزِلَةٌ؟

قَالَ: فَقَالَ: «نَعَمْ، أَوْسَعُ مِمَّا<sup>١٠</sup> بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»<sup>١١</sup>.

١٢ / ٤١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

١ . في «الف، ج، ف، بح، بس، بف»: «بن عبد الرحمن».

٢ . في شرح المازندراني: «أصحابنا».

٣ . في مرآة العقول: «قوله: «التي بينهما» مبتدأ و«لا يعلمها» خبره».

٤ . الوافي، ج ١، ص ٥٤٤، ح ٤٤٨ . ٥ . في «ف»: «+ من أصحابنا».

٦ . في «ض، ف، بح»: «أجبر»، أي بفتح الجيم.

٧ . في أكثر النسخ وشرح المازندراني والوافي: «قال». وفي «ف»: «+ إن».

٨ . في «ف»: «يجبر العباد». يجوز فيه الإفعال والمجرد.

٩ . هكذا في «ض، ف، بح» وشرح صدر المتألهين. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما».

١٠ . في «ج، ض، ف، و، بح، بس، بف» وشرح صدر المتألهين: «إلى» بدل «و».

١١ . راجع: تفسير القمي، ج ١، ص ٢٤ . الوافي، ج ١، ص ٥٤٥، ح ٤٤٩.

أبي نصر، قال:

١٦٠ / ١ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرُّضَا عليه السلام: إِنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَقُولُ بِالْجَبْرِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ بِالْإِسْطِطَاعَةِ، قَالَ: فَقَالَ عليه السلام لِي: «اكَتَبَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا ابْنَ آدَمَ، بِمَشِيقَتِي كُنْتَ أَنْتَ الَّذِي تَشَاءُ<sup>١</sup>، وَبِقُوَّتِي أَذَيْتَ إِلَيَّ<sup>٢</sup> فَرَائِضِي، وَبِنِعْمَتِي قَوَيْتَ<sup>٣</sup> عَلَيَّ مَعْصِيَتِي؛ جَعَلْتُكَ سَمِيعاً بَصِيراً<sup>٤</sup>» «مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ<sup>٥</sup>»، وَذَلِكَ أَنِّي أُولَى بِحَسَنَاتِكَ مِنْكَ<sup>٦</sup>، وَأَنْتَ أُولَى بِسَيِّئَاتِكَ مِنِّي، وَذَلِكَ<sup>٧</sup> أَنِّي لَا أَسْأَلُ عَمَّا أَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ<sup>٨</sup>، قَدْ نَظَّمْتُ<sup>٩</sup> لَكَ كُلَّ شَيْءٍ تَرِيدُ<sup>١٠</sup>»<sup>١١</sup>.

١ . في الكافي، ح ٣٩٢: + «لنفسك ما تشاء» . ٢ . في الكافي، ح ٣٩٢: - «إلي» .

٣ . في «رض، ف»: «قويت» . ٤ . في الكافي، ح ٣٩٢: + «قويّاً» .

٥ . النساء (٤): ٧٩ . ٦ . في «بمع»: - «منك» .

٧ . في «بمع، بس، بف»: - «وذلك» .

٨ . إشارة إلى الآية ٢٣ من سورة الأنبياء (٢١): «لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ» .

٩ . في حاشية «ج»: «وقد» .

١٠ . «قد نظمت»: من كلام الله تعالى، أو من كلام الرضا عليه السلام، أو من كلام السجاد عليه السلام. أنظر: الوافي، ج ١، ص ٥٢٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٩٥ .

١١ . قال العلامة الطباطبائي: «معنى الرواية مبني على القدر، وهو أَنَّ الإنسان إنما يفعل ما يفعل بمشيئة وقوة، والله سبحانه هو الذي شاء أن يشاء الإنسان، ولو لم يشأ لم تكن من الإنسان مشيئة، وهو الذي ملك الإنسان قوة من قوته، وَأَنَّ القوة لله جميعاً، فلا استثناء للإنسان في فعله عنه تعالى، ثم إنهما نعمتان قويتا للإنسان بهما على المعصية، كما قويت على الطاعة، ولازم ذلك أن تكون الحسنات لله وهو أولى بها؛ لأنَّ الله هو المعطي للقوة عليها والأمر باتيانها وفعالها؛ وأن تكون السيئات للإنسان وهو أولى بها دون الله؛ لأنه تعالى لم يعطها إلا نعمة للحسنة ونهى عن استعمالها في السيئة، فاللزم على الإنسان، وذلك أنه تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون، لأنه تعالى إنما يفعل الجميل وهو إفاضة النعمة والهداية إلى الحسنة، والنهي عن السيئة، وكل ذلك جميل، ولا سؤال عن الجميل، والإنسان إنما يفعل الحسنة بنعمة من الله، والسيئة بنعمة منه، فهو المسؤول عن النعمة التي أعطاها ما صنع بها، ثم أتت الله الحجة، وأقام المحنة بأن نظم كل ما يريده الإنسان، ليعلم ماذا يصير إليه حال الإنسان بفعله؛ وللرواية معنى آخر أدق، يطلب من مظاهره» .

١٢ . قرب الإسناد، ص ٣٥٤، ح ١٢٦٧، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر؛ الكافي، ص ٥٥

١٣ / ٤١٣ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا جَبْرَ وَلَا تَفْوِيزَ، وَلَكِنْ أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ ٢».

قَالَ: قُلْتُ: وَمَا أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ؟

قَالَ: «مَثَلُ ذَلِكَ: زَجَلٌ رَأَيْتَهُ عَلَى مَعْصِيَةٍ، فَتَهَيْتَهُ، فَلَمْ يَنْتَهَ، فَتَرَكَتَهُ، فَفَعَلَ تِلْكَ

الْمَعْصِيَةَ؛ فَلَيْسَ ٣ حَيْثُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْكَ فَتَرَكَتَهُ ٤ كُنْتَ أَنْتَ الَّذِي أَمَرْتَهُ بِالْمَعْصِيَةِ ٥».

١٤٤ / ١٤٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ ٦: «اللَّهُ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُكَلِّفَ النَّاسَ مَا لَا يُطِيقُونَ ٧، وَاللَّهُ أَعَزُّ

مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي سُلْطَانِهِ مَا لَا يُرِيدُ ٨».

« كتاب التوحيد، باب المشية والإرادة، ح ٣٩٢، بسند آخر عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر، وفيهما مع اختلاف يسير. وراجع: المصادر التي ذكرنا ذيل ح ٣٩٢. الوافي، ج ١، ص ٥٢٥، ح ٤٣١.

١ . في «بحر»، بر، «بف»: «الحسين».

٢ . في «ف»: «الأمرين».

٣ . كذا في النسخ، والأولى: «فلمست».

٤ . في «ض»: «وتركته».

٥ . التوحيد، ص ٣٦٢، ح ٨، بسنده عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي، عن خنيس بن محمد، عن محمد بن يحيى الخزاز، عن المفصل بن عمر، عن أبي عبدالله عليه السلام (وخنيس بن محمد عنوان غريب لم نجد له ذكراً في موضع). وفي الاعتقادات للصدوق، ص ٢٩؛ وتصحيح الاعتقاد، ص ٤٦، مراسلاً عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ١، ص ٥٤٥، ح ٤٥٠.

٦ . في «ف» والمحسن: «+إن».

٧ . في «ف»: «وما».

٨ . في التوحيد: «لا يطيقونه».

٩ . المحاسن، ص ٢٩٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٦٤. التوحيد، ص ٣٦٠، ح ٤، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي - الوافي، ج ١، ص ٥٤٠، ح ٤٤١.

## ٣١- بَابُ الْإِسْتِطَاعَةِ

٤١٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>١</sup>، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ<sup>٢</sup>، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَاءَ<sup>٣</sup> عَنِ الْإِسْتِطَاعَةِ، فَقَالَ<sup>٤</sup>: «يَسْتَطِيعُ الْعَبْدُ بَعْدَ أَرْبَعِ خِصَالٍ: أَنْ يَكُونَ مَخْلَى السَّرْبِ<sup>٥</sup>، صَحِيحَ الْجِسْمِ، سَلِيمَ الْجَوَارِحِ، لَهُ سَبَبٌ وَارِدٌ<sup>٥</sup> مِنَ اللَّهِ».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَسْزِ لِي هَذَا، قَالَ<sup>٦</sup>: «أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ<sup>٧</sup> مَخْلَى السَّرْبِ، صَحِيحَ الْجِسْمِ، سَلِيمَ الْجَوَارِحِ يُرِيدُ أَنْ يَزْنِي، فَلَا يَجِدُ امْرَأَةً تُمْ يَجِدُهَا، فَمَا أَنْ يَغْصَمَ نَفْسَهُ<sup>٨</sup>، فَيَمْتَنِعَ كَمَا امْتَنَعَ يُوسُفُ<sup>٩</sup>، أَوْ يَخْلِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِرَادَتِهِ، فَيَزْنِي، فَيَسْمَى زَانِيًا،

١ . لم يعهد وجود راوٍ باسم الحسن بن محمد في مشايخ علي بن إبراهيم، بل في هذه الطبقة. والظاهر وقوع خلل في السند. يؤكد ذلك توسط الحسن بن محمد بين علي بن إبراهيم وبين شيخه علي بن محمد القاساني. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤٧٧-٤٧٨.

٢ . في «ألف، بيج، بس»، «القاساني».

٣ . في «ج»: «قال».

٤ . «السَّوْبُ» و«السَّرْبُ»: «المسلك والطريق. والمعنى: أن طريقه إلى الخير والشر موثع عليه غير مضيق وخال بلا مانع. و«السيرب»: النفس. والمعنى عليه: أنه لا مانع لنفسه عن الميل إليهما. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤١٨؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٤٧؛ الوافي، ج ١، ص ٥٤٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢١٣؛ لسان العرب، ج ١، ص ٤٦٤ (سرب).

٥ . في «ف»، بر «وحاشية وض»: «وإرادة».

٦ . في «ف»: «+ وهذا».

٧ . في «بف»: «إنَّ العبد يكون».

٨ . في «بف» والتوحيد: «- نفسه».

وَلَمْ يَطِيعِ اللَّهَ بِإِكْرَاهٍ، وَلَمْ يَعْصِهِ بِعَلْبَةٍ<sup>٢</sup>.

٤١٦ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَعَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ جَمِيعاً، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْإِسْطِطَاعَةِ<sup>٣</sup>، فَقَالَ: «أُتَسْتَطِيعُ<sup>٤</sup> أَنْ تَفْعَلَ مَا لَمْ

١ . في «بس»: «بغلبته». وفي فقه الرضا: «بقلبه». وقال العلامة الطباطبائي عليه السلام: «لا ريب أن كل أمر خارجي - ومنها أفعال الإنسان - لا يوجد ما لم يوجد جميع أجزاء علته النامة وما يحتاج إليه في وجوده، فإذا وجدت جميعاً ولم يبق مما يحتاج إليه وجوده شيء في العدم وجب وجوده، وإلا كان وجود علته النامة وعدمها بالنسبة إليه على السواء، مثلاً إذا نسب أكل لقمة من الغذاء إلى الإنسان، وفرض وجود الإنسان وصحة أدوات التغذية، ووجود الغذاء بين يديه، ووجود الإرادة الحتمية، وعدم شيء من الموانع مطلقاً، وجب تحقق الأكل وكان بالضرورة، فهذه نسبة الفعل وهو الأكل مثلاً إلى مجموع علته النامة، وأما نسبة الفعل كالأكل مثلاً إلى الإنسان المجهز بألة الفعل فقط لا إلى مجموع أجزاء العلة مع فرض وجودها، فهي نسبة الإمكان والاستعداد التام الذي لا يفارق الفعل لفرض وجود بقية أجزاء العلة، وإن لم تكن النسبة إلى جميعها بل إلى الإنسان فقط وهي المسماة بالاستطاعة، فالإنسان مع فرض جميع ما يتوقف عليه يستطيع أن يأكل بالإرادة وأن لا يأكل بعدمها؛ وأما نسبة الفعل إلى الإنسان مع فرض عدم وجود جميع أجزاء العلة كنسبة الأكل إلى الإنسان حيث لا غذاء عنده، ومباشرة النساء حيث لا امرأة، فهي الإمكان والاستعداد الضعيف الناقص، ولا تسمى استطاعة، فالإنسان لا يستطيع أن يأكل حيث لا غذاء، ولا أن يباشر حيث لا امرأة؛ فقولته عليه السلام في هذه الروايات: «إن الاستطاعة مع الفعل» يريد به الاستعداد التام الذي لا واسطة بينه وبين الفعل والترك لإرادة الإنسان، وأما مطلق إمكان الفعل والقدرة عليه، فليس بمراد، وليس هذا من قول الأشاعرة: «إن القدرة على الفعل توجد مع الفعل لا قبله» في شيء؛ فإنه مذهب فاسد كما بين في محله، وبالتالي في ما ذكرناه يظهر معنى سائر روايات الباب، والله الهادي».

٢ . التوحيد، ص ٣٤٨، ح ٧، بسنده عن علي بن أسباط. وفي فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٢؛ والاعتقادات للصدوق، ص ٣٨، مراسلاً مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٥٤٧، ح ٤٥١.

٣ . اختلف في أن الاستطاعة والقدرة هل هما في العبد قبل الفعل أو معه، فذهبت الإمامية والمعتزلة إلى الأول، وهو الحق؛ لكونه ضرورة، والأشاعرة إلى الثاني. وظاهر الحديث موافق لمذهب الأشاعرة فيحتاج إلى التأويل، إما بحمله على التقية، أو غيره. وكذا الآية. أنظر: شرح صدور المثاليين، ص ٤١٩؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٥٠؛ الوافي، ج ١، ص ٥٤٨؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢١٥.

٤ . في «ب»، ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف: «+ أبو عبدالله عليه السلام».

٥ . في «ب»: «أنت تستطيع». وفي «بف»: «تستطيع» بدل «أنتطيع».

يَكُونُ؟، قَالَ: لَا، قَالَ: فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْتَهِيَ عَمَّا قَدْ كَوَّنَ؟، قَالَ: لَا، قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «فَمَتَى أَنْتَ مُسْتَطِيعٌ؟»، قَالَ: لَا أَدْرِي.

قَالَ ٢: فَقَالَ لَهُ ٤ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ خَلْقًا، فَجَعَلَ فِيهِمْ آلَةَ الْإِسْطَاعَةِ، ثُمَّ لَمْ يُفَوِّضْ إِلَيْهِمْ، فَهُمْ مُسْتَطِيعُونَ لِلْفِعْلِ ٥ وَقَتَّ الْفِعْلُ مَعَ الْفِعْلِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ الْفِعْلَ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوهُ فِي مَلِكِهِ ٦، لَمْ يَكُونُوا مُسْتَطِيعِينَ أَنْ يَفْعَلُوا ٧ فِعْلًا لَمْ يَفْعَلُوهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَعَزَّ مِنْ أَنْ يُضَادَّهُ فِي مَلِكِهِ أَحَدٌ ٨».

قَالَ الْبَصْرِيُّ: فَالْتَأَسَ مَجْتَبِرُونَ؟ قَالَ: «لَوْ كَانُوا مَجْتَبِرِينَ، كَانُوا مَعْدُورِينَ». قَالَ: فَقَوَّضَ إِلَيْهِمْ؟ قَالَ: «لَا». قَالَ: فَمَا هُمْ؟ قَالَ: «عَلِمَ مِنْهُمْ فِعْلًا، فَجَعَلَ فِيهِمْ آلَةَ الْفِعْلِ، فَإِذَا فَعَلُوا كَانُوا مَعَ الْفِعْلِ مُسْتَطِيعِينَ».

قَالَ الْبَصْرِيُّ: أَشْهَدُ أَنَّهُ الْحَقُّ، وَأَنْكُمْ أَهْلُ بَيْتِ النَّبُوَّةِ وَالرَّسَالَةِ ١٠ ١٦٢/١

١٧٤ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَمُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

صَالِحِ ١١ النَّبِيلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ: هَلْ لِلْعِبَادِ مِنَ الْإِسْطَاعَةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: فَقَالَ لِي ١٢: «إِذَا فَعَلُوا

الْفِعْلَ، كَانُوا مُسْتَطِيعِينَ بِالْإِسْطَاعَةِ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ فِيهِمْ».

١ . في «ف» والروافي: - «قال».

٢ . في «ب» و«ف» والروافي: - «له».

٣ . في «ب» و«ج»: «في».

٤ . في «ب» و«ج»: «في ملكه».

٥ . في «ف»: «وغيره».

٦ . في «ف»: «وغيره».

٧ . في «ف»: «وغيره».

٨ . في «ف»: «وغيره».

٩ . في «ف»: «وغيره».

١٠ . في «ف»: «وغيره».

١١ . في «ف»: «وغيره».

١٢ . في «ف»: «وغيره».



قَالَ: قُلْتُ: وَمَا هِيَ؟ قَالَ: «الآلَةُ<sup>١</sup> مِثْلُ الرَّأْيِ<sup>٢</sup> إِذَا زَنَى، كَانَ مُسْتَطِيعًا لِلزَّانِي حِينَ<sup>٣</sup> زَنَى؛ وَلَوْ أَنَّهُ تَرَكَ الزَّانِي وَلَمْ يَزِنْ، كَانَ مُسْتَطِيعًا لِتَرْكِهِ إِذَا تَرَكَ».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «لَيْسَ لَهُ مِنَ الْإِسْطِطَاعَةِ قَبْلَ الْفِعْلِ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ، وَلَكِنْ مَعَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ كَانَ مُسْتَطِيعًا».

قُلْتُ: فَغُلَى مَاذَا يُعَذِّبُهُ؟ قَالَ: «بِالْحِجَّةِ الْبَالِغَةِ وَالآلَةِ الَّتِي رَكَّبَ<sup>٤</sup> فِيهِمْ؛ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُجْبِرْ<sup>٥</sup> أَحَدًا عَلَى مَعْصِيَتِهِ<sup>٦</sup>، وَلَا أَرَادَ<sup>٧</sup> إِزَادَةَ حَتْمٍ - الْكُفْرَ<sup>٨</sup> مِنْ أَحَدٍ، وَلَكِنْ حِينَ كَفَرَ كَانَ فِي إِزَادَةِ اللَّهِ أَنْ يَكْفُرَ، وَهَمَّ فِي إِزَادَةِ اللَّهِ وَفِي عِلْمِهِ أَنْ لَا يَصِيرُوا إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ».

قُلْتُ: أَرَادَ مِنْهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا؟ قَالَ: «لَيْسَ هَكَذَا أَقُولُ، وَلَكِنِّي أَقُولُ: عَلِمَ أَنَّهُمْ سَيَكْفُرُونَ، فَأَرَادَ الْكُفْرَ؛ لِعِلْمِهِ فِيهِمْ، وَلَيْسَتْ هِيَ<sup>٩</sup> إِزَادَةُ حَتْمٍ، إِنَّمَا هِيَ إِزَادَةُ اخْتِيَارٍ»<sup>١٠</sup>.

٤١٨ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَمْرَةَ بِنْتُ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْإِسْطِطَاعَةِ فَلَمْ يُجِئْنِي، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ دَخَلَةَ أُخْرَى، فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي قَلْبِي مِنْهَا شَيْءٌ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا شَيْءٌ أَسْمَعُهُ مِنْكَ.

قَالَ: «فَأِنَّهُ لَا يَضُرُّكَ مَا كَانَ فِي قَلْبِكَ».

قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، إِنِّي أَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمْ يَكَلِّفِ الْعِبَادَ مَا لَا

١ . في شرح صدر المتألهين: «آلة».

٢ . في «ب»، ض، بر، وحاشية «ج» وشرح المازندراني والمرأة والوافي: «الزنى».

٣ . في «بج»: «حيث».

٤ . في «ب»، ف، ب: «يعد بهم».

٥ . في «ب»: «ركبها».

٦ . في «ج»: «لا يجبر». ويجوز في الفعل هيئة الإفعال والتجرد.

٧ . في «ب»، ف، ب: «وحاشية ميرزا رفيعا: «معصية».

٨ . في «ف»: «للكفر».

٩ . في «ب»، ج، ب: «بس، بف» والوافي: «هي».

١٠ . الوافي، ج، ١، ص ٥٤٩، ح ٤٥٣.

يَسْتَطِيعُونَ<sup>١</sup>، وَلَمْ يَكْلَفْهُمْ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَأَنْهُمْ لَا يَصْنَعُونَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِإِزَادَةِ اللَّهِ وَمَشِيئَتِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدْرِهِ.

قَالَ: فَقَالَ: «هَذَا دِينَ اللَّهِ الَّذِي أَنَا عَلَيْهِ وَأَبَائِي». أَوْ كَمَا قَالَ<sup>٢</sup>.

### ٣٢- بَابُ الْبَيَانِ وَالتَّعْرِيفِ وَلزومِ الْحُجَّةِ

١٩٤ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنِ ابْنِ الطَّيَّارِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ اخْتَجَّ عَلَى النَّاسِ بِمَا آتَاهُمْ وَعَرَّفَهُمْ»<sup>٣</sup> ١٦٣/١

● مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، مِثْلَهُ.

٢٠٤ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

١. في «ف»: «بما لا يستطيعون». وفي التوحيد: «إلا ما يستطيعون».

٢. التوحيد، ص ٣٤٦، ح ٣، بسنده عن الحسين بن سعيد، عن عبيد بن زرارة (ولم نجد في شيء من الأسناد والطرق رواية الحسين بن سعيد عن عبيد بن زرارة مباشرة، بل يروي الحسين عنه في كثير من الأسناد بواسطتين وفي بعضها بواسطة واحدة. فما ورد في التوحيد لا يخلو من خلل). راجع: المحاسن، ص ٢٩٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٦٦؛ رجال الكشي، ص ١٤٦، ح ٢٣٣. الوافي، ج ١، ص ٥٥٠، ح ٤٥٤. وقوله: «أو كما قال» من كلام الراوي. وشكّه في صورة اللفظ هل هي ما قال، أو شبهه؟ يعني: قال هذا القول بعينه، أو قال ما هو مثله في المعنى، أي ما ذكره نقل بالمعنى. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤٢٣، شرح المازندراني، ج ٥، ص ٥٨؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٢٠.

٣. التوحيد، ص ٤١٠، ح ٢، بسنده عن الحسين بن سعيد؛ وفيه، ح ٣، بسند آخر عن حمزة بن الطيّار. المحاسن، ص ٢٣٦، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح ٢٠٤، بسنده عن حمزة بن الطيّار. وفيه، ص ٢٣٦، ح ٢٠٣؛ و ص ٢٧٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٨٨، بسند آخر. وفي تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٠٤، صدر ح ١٠٠، عن الحلبي، عن زرارة وحرمان ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام. الوافي، ج ١، ص ٥٥١، ح ٤٥٥.

قَلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الْمَعْرِفَةُ مِنْ صُنْعٍ مَنْ هِيَ؟

قَالَ: «مَنْ صُنِعَ اللَّهُ، لَيْسَ لِلْعِبَادِ فِيهَا صُنْعٌ»<sup>١</sup>.

٤٢١ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ نُعْلَبَةَ

بِنْتِ مَيْمُونٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّيَّارِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى

يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّبِعُونَ﴾<sup>٢</sup>، قَالَ: «حَتَّى يَعْرِفَهُمْ مَا يُرْضِيهِ وَمَا يُسْخِطُهُ».

وَقَالَ: «فَأَلْهَمَهَا<sup>٣</sup> فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا»<sup>٤</sup>، قَالَ: «بَيَّنَّ<sup>٥</sup> لَهَا مَا تَأْتِي وَمَا تَنْزُكُ».

وَقَالَ: «إِنَّا هَدَيْتُهُ السَّبِيلَ إِذَا شَاكَرًا وَإِنَّا كَفُورًا»<sup>٦</sup>، قَالَ: «عَرَفْنَا<sup>٧</sup>هَا، إِذَا أَحَدٌ وَإِنَّمَا تَارِكُهُ».

وَعَنْ قَوْلِهِ: «وَأَمَّا تُمُودٌ فَهَدَيْتَنَّهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى»<sup>٨</sup>، قَالَ: «عَرَفْنَا<sup>٩</sup>هُمْ

فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى وَهُمْ يَعْرِفُونَ».

● وَفِي رِوَايَةٍ: «بَيَّنَّا لَهُمْ<sup>١٠</sup>»<sup>١١</sup>.

٤٢٢ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى<sup>١٢</sup>، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ

١ . التوحيد، ص ٤١٠، ح ١، بسنده عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى. وفيه، ص ٤١٦،

ح ١٥، بسند آخر مع اختلاف وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ١، ص ٥٥٦، ح ٤٦٤.

٢ . التوبة (٩): ١١٥.

٣ . قال: فألهمها، من كلام ثعلبة، والقائل هو حمزة بن محمد الطييار، أي وسأله عن قوله: فألهمها.

٤ . الشمس (٩١): ٨.

٥ . في «ف»: «بَيَّنَّ».

٦ . الإنسان (٧٦): ٣.

٧ . في المحاسن: «فَأَمَّا».

٨ . فصلت (٤١): ١٧.

٩ . في المحاسن: «نهاهم عن قتلهم» بدل «عرَفْنَا».

١٠ . في المحاسن والتوحيد: - وفي رواية بيَّنا لهم.

١١ . المحاسن، ص ٢٧٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٨٩، بطريقين، أحدهما عن ابن فضال. التوحيد، ص ٤١١،

ح ٤، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكفر، ح ٢٨٤٦

• الوافي، ج ١، ص ٥٥٢، ح ٤٥٧؛ و ص ٤٥٨ و ٥٥٣.

١٢ . في «ب»: «+» «بن عبيد».

ابن بكير، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>١</sup>:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٢</sup>، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَدِينَتُهُ لَلتَّجْدِينَ»<sup>٣</sup> قَالَ: وَنَجْدٌ<sup>٤</sup> الْخَيْرِ وَالشَّرِّ<sup>٥</sup>.

٥ / ٤٢٣ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٦</sup>: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، هَلْ جُعِلَ فِي النَّاسِ أَدَاةٌ لَا يَتَأَلَوْنَ بِهَا الْمَعْرِفَةَ؟ قَالَ: فَقَالَ: «لَا».

قُلْتُ<sup>٧</sup>: فَهَلْ كَلَّفُوا الْمَعْرِفَةَ؟ قَالَ: «لَا، عَلَى اللَّهِ الْبَيِّنَاتُ»<sup>٨</sup> «لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا»<sup>٩</sup> وَ«لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَانَهَا»<sup>١٠</sup>.

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ»<sup>١١</sup> قَالَ: «حَتَّى يُعَرِّفَهُمْ مَا يُرْضِيهِ وَمَا يُسْخِطُهُ»<sup>١٢</sup>.

١ . في «ف»: «+» «الطَّيَّار» . ٢ . البلد (٩٠): ١٠ .

٣ . «التَّجْدُ» في اللغة: الطريق الواضح المرتفع . قال صدر المتألهين في شرحه، ص ٤٢٤: «قال أهل اللغة: التجد، الطريق الواقع في ارتفاع كجبل ونحوه، ولعل الكناية به عن سبيل الخير والشر، أو دلائل أحدهما؛ لأجل أنها لما وضحت فجعلت كالطريق العالية المرتفعة في أنها للعقول كوضوح الطريق العالي للإبصار» . وانظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٦٣ (نجد).

٤ . في «ف»: «نجد الشر ونجد الخير» . وفي حاشية «ف» وشرح صدر المتألهين: «نجد الخير ونجد الشر» . ٥ . التوحيد، ص ٤١١، ح ٥، بسنده عن علي بن إبراهيم، الأمالي للطوسي، ص ٦٦٠، المجلس ٣٥، ح ١١، بسند آخر . تفسير القمي، ج ٢، ص ٤٢٢، من دون الإسناد إلى المعصوم<sup>عليه السلام</sup> نحوه . الوافي، ج ١، ص ٥٥٣، ح ٥٥٩؛ البحار، ج ٦٠، ص ٢٨٤ .

٦ . في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٦٨: «الأداة: الآلة . والمراد بها هنا العقل والذكاء» . وفي حاشية بدرالدين، ص ١٢٤: «الظاهر أن المراد بالأداة هنا الحاسة من البصر أو غيره» . وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٦ (أدو)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٢٦ . ٧ . في حاشية «ف»: «فقلت» .

٨ . البقرة (٢): ٢٨٦ . ٩ . الطلاق (٦٥): ٧ .

١٠ . التوبة (٩): ١١٥ .

١١ . المحاسن، ص ٢٧٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٩٢، إلى قوله: «وإلا ما آتاه»؛ والتوحيد، ص ٤١٤، ح ١١،

٤٢٤ / ٦ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَعْدَانَ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُنْعِمَ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً إِلَّا وَقَدْ الزَّمَهُ<sup>١</sup> فِيهَا الْحُجَّةَ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ فَجَعَلَهُ قَوِيًّا، فَحَجَّتَهُ عَلَيْهِ الْقِيَامَ بِمَا كَلَّفَهُ<sup>٢</sup>، وَاحْتِمَالَ مَنْ هُوَ دُونَهُ مِمَّنْ هُوَ أَضْعَفُ مِنْهُ؛ وَمَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ فَجَعَلَهُ مُوسِعًا عَلَيْهِ، فَحَجَّتَهُ عَلَيْهِ مَالُهُ، ثُمَّ تَعَاهَدَهُ<sup>٣</sup> الْفُقَرَاءَ بَعْدَ بِنَوَافِلِهِ<sup>٤</sup>؛ وَمَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ فَجَعَلَهُ شَرِيفًا فِي بَيْتِهِ<sup>٥</sup>، جَمِيلًا فِي صُورَتِهِ، فَحَجَّتَهُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ، وَأَنْ<sup>٦</sup> لَا يَتَطَاوَلَ عَلَى غَيْرِهِ<sup>٧</sup>؛ فَيَمْتَنِعَ حُقُوقَ الضُّعَفَاءِ لِخَالِ<sup>٨</sup> شَرَفِهِ وَجَمَالِهِ<sup>٩</sup>».

### ٣٣ - بَابُ اخْتِلَافِ الْحُجَّةِ عَلَى عِبَادِهِ<sup>١٠</sup>

٤٢٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنِ

عنه بسندهما عن يونس بن عبد الرحمن . تفسير العياشي، ج ٢، ص ١١٥، ح ١٥٠، عن عبد الأعلى، من قوله: «وسألك عن قوله» مع زيادة في آخره . الوافي، ج ١، ص ٥٥٣، ح ٤٦٠.

١ . في «بح»: «+ الله».

٢ . في «ج»: «وشرح صدر المتألمين»: «+ به».

٣ . في «ج»، بر، بف: «تعاهد».

٤ . في التوحيد: «فحجته ماله، يجب عليه فيه تعاهد الفقراء بنوافله».

٥ . في التوحيد: «نسبه» . في الوافي: «- أن».

٧ . «أن لا يتطاول على غيره» أي لا يطلب الزيادة على غيره بالتكبر والافتخار، ولا ينظر إليه بالإهانة والاستصغار . يقال: تطاول على الناس، إذا رفع رأسه ورأى أن له عليهم فضلاً في القدر . أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٧١؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤١٢ (طول).

٨ . في «ب»: «بخال».

٩ . التوحيد، ص ٤١٤، ح ١٢، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن . الوافي، ج ١، ص ٥٥٤، ح ٤٦١.

١٠ . في «ف»: «العبادة» . وفي «ب»، ض، بس، بف: «- اختلاف الحجّة على عباده» . وفي مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٢٧: «باب: ليس الباب في بعض النسخ، وإنما لم يعنون لأنه من الباب الأول، وإنما أفرد لامتنياز حديثه بخصوصه كما لا يخفى» .

الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ<sup>١</sup>، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>عليه السلام</sup>، قَالَ: «سِنَّهُ أَشْيَاءٌ لَيْسَ لِلْعِبَادِ فِيهَا صُنْعٌ: الْمَعْرِفَةُ، وَالْجَهْلُ،  
وَالرِّضَا، وَالغَضَبُ، وَالتَّوَمُّ، وَالْيَقِظَةُ»<sup>٢</sup>.

### ٣٤- بَابُ حُجِّجِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ

١ / ٤٢٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِي شَعِيبٍ الْمَخَامِلِيِّ، عَنْ  
دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>عليه السلام</sup>، قَالَ: «لَيْسَ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ أَنْ يَعْرِفُوا<sup>٣</sup>، وَلِلْخَلْقِ عَلَى اللَّهِ أَنْ  
يَعْرِفَهُمْ، وَلِلَّهِ عَلَى الْخَلْقِ إِذَا عَرَفَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا»<sup>٤</sup>.

٢ / ٤٢٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنِ ثَعْلَبَةَ  
بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>عليه السلام</sup>: مَنْ لَمْ يَعْرِفْ شَيْئاً هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «لَا»<sup>٥</sup>.

١ . في «ف» وحاشية «ج»: «الحسين بن يزيد». وفي «بر»: «الحسين عن ابن زيد». وفي حاشية «بف»: «الحسين بن سعيد».

٢ . التوحيد، ص ٤١١، ح ٦؛ والخصال، ص ٣٢٥، أبواب السنة، ح ١٣، بسندهما عن دُرست بن أبي منصور. المحاسن، ص ١٠، كتاب القران، ح ٢٩، مرسلًا. الوافي، ج ١، ص ٥٥٥، ح ٤٦٢.

٣ . في التوحيد: «قبل أن يعرفهم».

٤ . في التوحيد: «يقبلوه». وقوله: «أن يقبلوا» ظاهر صدر المتألهين في شرحه، ص ٤٢٦ كونه من الإقبال لا من القبول. وهو المحتمل أيضاً عند الفيض في الوافي. والمعنى: أن يُقْبَلُوا ويتوجهوا بكنههم إليه ويرغبوا فيما عنده، ويزهدوا فيما يبعدهم عن دار كرامته.

٥ . التوحيد، ص ٤١٢، ح ٧، بسنده عن محمد بن يحيى العطار. الوافي، ج ١، ص ٥٥٦، ح ٤٦٥.

٦ . في «ف» والتوحيد: «عَمَّن».

٧ . التوحيد، ص ٤١٢، ح ٨، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ١، ص ٥٥٧، ح ٤٦٦.

٤٢٨ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ دَاوُدَ

بْنِ فَرْقِدٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا حَجَبَ اللَّهُ<sup>١</sup> عَنِ الْعِبَادِ، فَهُوَ مَوْضُوعٌ عَنْهُمْ»<sup>٢</sup>.

٤٢٩ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

أَبَانَ الْأَحْمَرِ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ الطَّيَّارِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: «اَكْتُبْ»، فَأَمْلَيْتُ عَلَيَّ: «إِنَّ مِنْ قَوْلِنَا: إِنَّ اللَّهَ

يَحْتَجُّ عَلَى الْعِبَادِ بِمَا آتَاهُمْ وَعَرَّفَهُمْ، ثُمَّ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ<sup>٦</sup> رَسُولًا، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِمْ<sup>٧</sup>

الْكِتَابَ، فَأَمَرَ فِيهِ وَتَهَى<sup>٨</sup>: أَمْرٌ فِيهِ بِالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ<sup>٩</sup>، فَنَامَ<sup>١٠</sup> رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الصَّلَاةِ،

فَقَالَ: أَنَا أَيْمَنُكَ<sup>١٢</sup>، وَأَنَا أَوْقَطُكَ<sup>١٣</sup>، فَإِذَا قُمْتَ<sup>١٤</sup> فَصَلِّ؛ لِيَعْلَمُوا إِذَا أَصَابَهُمْ ذَلِكَ كَيْفَ ١٦٥/١

يَصْنَعُونَ، لَيْسَ كَمَا يَقُولُونَ؛ إِذَا نَامَ عَنْهَا هَلَكَ<sup>١٥</sup>؛ وَكَذَلِكَ الصِّيَامُ، أَنَا أَمْرِيضُكَ، وَأَنَا

١ . في التوحيد: + «علمه».

٢ . في «ف» «بج» وحاشية «ج»: «على».

٣ . التوحيد، ص ٤١٣، ح ٩، بسنده عن محمد بن يحيى العطار . تحف العقول، ص ٣٦٥ . الوافي، ج ١، ص ٥٥٧،

ح ٤٦٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٦٣، ذيل ح ٣٣٤٩٦.

٤ . في حاشية «ض»: «قد يحتج».

٥ . في «ف»: «الخلق».

٦ . في «ب»: «عليهم».

٧ . في حاشية «ف»: «إليهم» . وفي المحاسن والتوحيد: «عليه».

٨ . في «ب» «ج» «ف» «بج» «بف» وحاشية «بر» «بس» وشرح المازندراني: + «عنه».

٩ . في «بج» وحاشية «ج» «المحاسن: «وأمر» . ١٠ . في حاشية «ف» «المحاسن والتوحيد: «والصوم».

١١ . في حاشية شرح صدر المتألهين: + «في بعض أسفاره» . وفي التوحيد: «فإنام».

١٢ . في «بج» «بس» «بف» وحاشية «ف» «بر» وشرح المازندراني ومرآة العقول: «أنمكت».

١٣ . في «بس» وحاشية «ف» وشرح المازندراني: «أوقظتك».

١٤ . في التوحيد: «فأذهب» بدل «فإذا قمت».

١٥ . في شرح صدر المتألهين، ص ٤٢٧: «وقوله: ليس كما يقولون؛ إذا نام عنها هلك، بدل بتقدير «أن» لجملة «إذا»

وما بعده، أي يعلموا أن ليس الأمر كما يزعمون، أو يتوهمون أنه إذا نام أحد عن صلاته فقد هلك واستحق

المقت والعذاب . أو كلام مستأنف مؤكد لما قبله . وقوله: وكذلك الصيام، من تنعة قول الله.

أَصْحَكَ<sup>١</sup>، فَإِذَا شَفَيْتَكَ فَاقْضِهِ.

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَكَذَلِكَ إِذَا نَظَرْتَ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، لَمْ تَجِدْ أَحَدًا فِي ضَيْقٍ، وَلَمْ تَجِدْ أَحَدًا إِلَّا وَاللَّهُ عَلَيْهِ الْحِجَّةُ، وَاللَّهُ فِيهِ الْمَشِيئَةُ، وَلَا أَقُولُ: إِنَّهُمْ مَا شَاؤُوا صَنَعُوا».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَهْدِي وَيَضِلُّ». وَقَالَ<sup>٢</sup>: «وَمَا أَمُرُوا إِلَّا بِدُونِ سَعَتِهِمْ<sup>٣</sup>، وَكُلُّ شَيْءٍ أَمَرَ النَّاسَ بِهِ، فَهُمْ يَسْعَوْنَ لَهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَسْعَوْنَ لَهُ، فَهُوَ مَوْضِعٌ عَنْهُمْ، وَلَكِنَّ<sup>٤</sup> النَّاسَ لَا خَيْرَ فِيهِمْ».

ثُمَّ تَلَا عليه السلام: «لَيْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ»<sup>٥</sup> فَوَضِعَ عَنْهُمْ «مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ»<sup>٦</sup> وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ<sup>٧</sup> قَالَ: «فَوَضِعَ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَجِدُونَ»<sup>٨</sup>.

### ٣٥- بَابُ الْهِدَايَةِ أَنَّهُمَا مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

٤٣٠ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ،

عَنْ أَبِي<sup>١٠</sup> إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ ثَابِتٍ .....

١ . في التوحيد: «أَصْحَكَ».

٢ . في «بح»: «فقال»، وفي «بس»: «- وقال».

٣ . في «بح» والمحاسن: «- و».

٤ . في «ف» وحاشية «بف»: «دون».

٥ . في حاشية «بف»: «وسمهم».

٦ . في التوحيد: «+ أكثر».

٧ . التوبة (٩): ٩١.

٨ . التوبة (٩): ٩١-٩٢.

٩ . المحاسن، ص ٢٣٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٠٤، مع زيادة في آخره. التوحيد، ص ٤١٣، ح ١٠، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي. الوافي، ج ١، ص ٥٥٨، ح ٤٦٨؛ البحار، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ٤٦، وفيهما إلى قوله: «أمر فيه بالصلاة والصيام».

١٠ . هكذا في «ج»، ض، «ف»، وحاشية «و»، «بح». وفي «ب»، «و»، «بح»، «بس»، «بف»، «جر»، «المطبوع»: «أبي»، وهو سهو؛



أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ:

قَالَ<sup>٢</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا نَابِتُ، مَا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ<sup>٣</sup>، كُفُّوا<sup>٤</sup> عَنِ النَّاسِ، وَلَا تَدْعُوا أَحَدًا إِلَى أَمْرِكُمْ؛ فَوَاللَّهِ، لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلَ الْأَرْضِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَهْدُوا عَبْدًا يُرِيدُ اللَّهُ ضَلَاتَهُ<sup>٥</sup>، مَا اسْتَطَاعُوا عَلَيَّ<sup>٦</sup> أَنْ يَهْدُوهُ؛ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلَ<sup>٧</sup> الْأَرْضِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضِلُّوا عَبْدًا يُرِيدُ اللَّهُ هِدَايَتَهُ<sup>٨</sup>، مَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَضِلُّوهُ<sup>٩</sup>».

«فقد أكثر محمد بن إسماعيل [بن بزيغ] من الرواية عن أبي إسماعيل السراج. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٢٨١-٢٨٣.

وأما ما ورد في «الف، بر» من «محمد بن إسماعيل السراج»، ففيه سقط واضح، بجواز النظر من «إسماعيل» في «محمد بن إسماعيل» إلى «إسماعيل» في «أبي إسماعيل السراج».

١. هكذا في حاشية «ج، ض، بح». وفي «الف، ج، ض، و، بر، بح، بس، بف، جر» والمطبوع: «ثابت بن سعيد». وفي «ب، ف» وحاشية «و» وشرح صدر المتألهين والوافي: «ثابت بن أبي سعيد».

والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى البرقي الخبير في المحاسن ص ٢٠٠، ح ٣٤، عن محمد بن إسماعيل، عن أبي إسماعيل السراج، عن ابن مسكان، عن ثابت أبي سعيد، قال: قال أبو عبدالله ﷺ. ورواه الكليني أيضاً في الكافي، ح ٢٢٢٧ - باختلاف يسير - بسنده عن أبي إسماعيل السراج، عن ابن مسكان، عن ثابت أبي سعيد. ثم إن الظاهر أن ثابتاً هذا، هو ثابت بن عبدالله أبو سعيد البجلي. راجع: رجال الطوسي، ص ١٢٩، الرقم ١٣٠٨؛ ص ١٧٤، الرقم ٢٠٤٩.

وأما ثابت بن سعيد، أو ثابت بن أبي سعيد، فلم نجد لهما ذكراً في كتب الرجال.

٢. في الكافي، ح ٢٢٢٧: «قال لي».

٣. في «بس» وحاشية «ج»: «والناس».

٤. الأمر بالكف والنهي عن الدعاء، إما لشدة التقية في ذلك الزمان، أو القصد منه ترك المبالغة في الدعاء وعدم المخاصمة في أمر الدين، أو لغير ذلك. وكذا غيرها من الروايات. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٨٥؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٤٣.

٥. في «بس» وحاشية بدرالدين: «ضلاله». ٦. في «ج»: «- على».

٧. في «ب»: «- أهل».

٨. في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والمحاسن: «هداه».

٩. في «ف»: «+ على».

١٠. في الكافي، ح ٢٢٢٧: «فوالله لو أن أهل السماء وأهل الأرض اجتمعوا أن يضلوا عبداً يريد الله هداياه ما استطاعوا بدل فوالله لو أن أهل السماوات وأهل الأرضين - إلى قوله - أن يضلوه».

كُفُوا عَنِ النَّاسِ، وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ: عَمِّي وَأَخِي وَابْنُ عَمِّي وَجَارِي؛ فَإِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا طَيَّبَ رُوحَهُ، فَلَا يَسْمَعُ مَفْرُوفًا إِلَّا عَرَفَهُ، وَلَا مُنْكَرًا إِلَّا أَنْكَرَهُ، ثُمَّ يَقْضِي اللَّهُ فِي قَلْبِهِ كَلِمَةً يَجْمَعُ بِهَا أَمْرَهُ»<sup>٨٧</sup>

- ١ . في حاشية «ف» والمحاسن: «لا يقل». وهو الأنسب.  
 ٢ . في الكافي، ح ٢٢٢٧ والمحاسن: «أحدكم». ٣ . في الكافي، ح ٢٢٢٧ والمحاسن: «عمي و».  
 ٤ . أي هذا عمي وأخي وابن عمي وجاري وقعوا في الضلالة فيلزمني هدايتهم، أي فبتبعثهم الحمية والغيرة العصبية على أن ينجيهم منها طوعاً وكرهاً؛ يعني: لا يتأسف على ضلال أقربائه وجيرانه. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٦٦ الوافي، ج ١، ص ٥٦١؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٤٨.  
 ٥ . في الكافي، ح ٢٢٢٧: «بمعروف». ٦ . في الكافي، ح ٢٢٢٧: «ولا بمنكر».  
 ٧ . قال العلامة الطباطبائي: «مسألة أن الهداية لله، وليس للناس فيها صنع» مما ثبت بالنقل والعقل، وإن كان مستبعداً في بادئ النظر جداً، فاستمع لما يتلى:

المعارف الإلهية العالية كالوحيد والنبوة والإمامة ونظائرهما مما لا يكفي فيها مجرد العلم واليقين كما قال تعالى: ﴿جَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ الآية [النمل (٢٧): ١٤]، وقال تعالى: ﴿وَأُضْلِعَ اللَّهُ عَيْنَ عِلْمٍ﴾ الآية [الجاثية (٤٥): ٢٣]، بل يحتاج مع العلم النظري إلى الإيمان بها، وهو مطاوعة نفسانية، وانفعال قلبي خاص يوجب الجريان في الجملة بالأعمال المناسبة للعلم المفروض، وكما أن العلوم النظرية معلومة للأنظار والأفكار الصحيحة المنتجة، كذلك هذا الأذعان والقبول القلبي معلول لملكات أو أحوال قلبية مناسبة له، فلا يمكن للبخل الذي فيه ملكة واسعة من البخل أن يؤمن بحسن السخاء وبذل المال، إلا إذا حصل في نفسه من جهة حسن التربية وتراكم العمل حالة الانقياد والقبول، بحسن السخاء والجود، بزوال الصورة المبينة من البخل؛ فالاستدلال للحق إنما يوجب ظهوره على من كان صحيح النظر، وأما إيمانه به وانقياده له فله سبب تكويني، هو حصول الحالة أو الملكة النفسانية الملائمة لحصوله، وليس مستنداً إلى اختيار الإنسان حتى يوجد في نفسه أو في نفس غيره الانقياد والإيمان بالحق من دون سببه التكويني وهو الهيئة النفسانية المذكورة، فثبت أن للإيمان والاهتداء وغير ذلك سبباً تكوينياً غير إرادة الإنسان واختياره، وهو مجموع النظر الصحيح والهيئة النفسانية الملائمة الغير المنافية للحق، فهو منسوب إلى الله سبحانه دون اختيار الإنسان على حد سائر الأمور التكوينية المنسوبة إليه تعالى.

ولذلك كانت الروايات تنسب الإيمان والكفر والهداية والضلال إلى الله سبحانه وتنفي كونها باختيار الإنسان وتنتهي عن الإصرار في القبول والمراء والجدال في الدعوة إلى الحق كما يدل عليه قوله في رواية عقبة الآتية: «ولتاخصموا الناس لدينكم؛ فإن المخاصمة مرضة للقلب» الحديث؛ فإنها تثير عوامل العصبية والإباء عن الحق، وأما ما ورد في الكتاب والسنة من الأوامر بحسن التربية والحث على التبليغ والإنذار والدعوة

٤٣١ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ<sup>١</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

حُمْرَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ<sup>٢</sup>:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٣</sup>، قَالَ: قَالَ<sup>٣</sup>: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا، نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نَكْتَةً<sup>٤</sup> مِنْ نُورٍ<sup>٥</sup>، وَفَتَحَ مَسَامِعَ قَلْبِهِ، وَوَكَّلَ بِهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ، وَإِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ سُوءًا، نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نَكْتَةً سُودَاءَ، وَسَدَّدَ مَسَامِعَ قَلْبِهِ، وَوَكَّلَ بِهِ شَيْطَانًا يُضِلُّهُ<sup>٦</sup>.

ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿مَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ

صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ<sup>٧</sup>.

والتذكرة؛ فإنها مقررات للإنسان من الإيمان والطاعة، وليست بموجبة ولا ملزمة، وبالتالي فيما ذكرناه يظهر معنى روايات الباب، والله الهادي.

٨ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في ترك دعاء الناس، ح ٢٢٢٧، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى . المحاسن، ص ٢٠٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٤، عن محمد بن إسماعيل؛ وأيضاً بسند آخر عن عبدالله بن مسكان . وفيه، ص ٢٠١، ذيل ح ٣٩، بسنده عن عبدالله بن مسكان، وتام الرواية فيه: «يا ثابت ما لكم وللناس؟». الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب طينة المؤمن والكافر، ضمن ح ١٤٥٠، بسند آخر، من قوله: «فإن الله إذا أراد بعبد» إلى قوله: «إلا أنكره». تحف العقول، ص ٣١٢، ضمن وصيته<sup>٨</sup> لأبي جعفر محمد بن النعمان الأحول، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١، ص ٥٦١، ح ٤٧٠.

١ . في «ب»: - «بن إبراهيم». وفي «ف»: - «بن هاشم».

٢ . في الكافي، ح ٢٢٣٢: «محمد بن مسلم» بدل «سليمان بن خالد».

٣ . في الكافي، ح ٢٢٣٢: - «قال».

٤ . «النكت»: أن تنكت في الأرض بقضيب، أي تضرب بقضيب فتؤثر فيها. والمعنى: أثر في قلبه تأثراً، وأفاض عليه علماً يقينياً ينقش فيه. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٦٩ (نكت)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٤٨.

٥ . في الكافي، ح ٢٢٣٢ وتفسير العياشي: «بيضاء» بدل «من نور».

٦ . الأنعام (٦): ١٢٥.

٧ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في ترك دعاء الناس، ح ٢٢٣٢، إلى قوله: «وكل به شيطاناً يضلّه».

التوحيد، ص ٤١٥، ح ١٤، بسنده عن علي بن إبراهيم . المحاسن، ص ٢٠٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥، بسنده عن سليمان بن خالد، إلى قوله: «وسد مسامع قلبه»، مع اختلاف وزيادة في آخره. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٢١، ح ١١٠، مع زيادة في آخره؛ و ص ٣٧٦، ح ٩٤، وفيهما عن سليمان بن خالد . الوافي، ج ١، ص ٥٦٢، ح ٤٧١؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢١١، ح ١٧.

٤٣٢ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ،

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ<sup>١</sup>: «اجْعَلُوا أَمْرَكُمْ<sup>٢</sup> لِلَّهِ، وَلَا تَجْعَلُوهُ لِلنَّاسِ؛ فَإِنَّهُ مَا كَانَ لِلَّهِ، فَهُوَ لِلَّهِ؛ وَمَا كَانَ لِلنَّاسِ، فَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللَّهِ<sup>٣</sup>، وَلَا تَخَاصِمُوا النَّاسَ<sup>٤</sup> لِيَدِينَكُمْ<sup>٥</sup>؛ فَإِنَّ الْمَخَاصِمَةَ مَرْمُضَةٌ<sup>٦</sup> لِلْقَلْبِ؛ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ عليه السلام: «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَنْ يَكُنَّ اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ<sup>٧</sup>» وَقَالَ: «أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ<sup>٨</sup> ذُرُوا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ أَخَذُوا عَنِ النَّاسِ، وَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمْ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام<sup>٩</sup>، إِنِّي سَمِعْتُ أَبِي عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - إِذَا كَتَبَ عَلَى عَبْدٍ أَنْ يَدْخُلَ<sup>١١</sup> فِي هَذَا الْأَمْرِ، كَانَ أَسْرَعَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّيْرِ إِلَى وَكْرِهِ<sup>١٢</sup>».

- ١ . في «ج» وحاشية «ض» بر، بس» وشرح صدر المتألهين: «عن أبيه، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سمعته يقول».
- ٢ . في الكافي، ح ٢٢٢٩ وتفسير العياشي: «+ وهذا».
- ٣ . في «ف»: «+ وقال» . وفي الكافي، ح ٢٢٢٩: «إلى السماء».
- ٤ . في الوسائل ج ١٦: - «الناس».
- ٥ . في الكافي، ح ٢٢٢٩: «بدينكم الناس» . وفي تفسير العياشي والوسائل، ج ١٦: «بدينكم».
- ٦ . في التعليقة للداماد، ص ٣٩١: «معرضة، إما بفتح الميم والراء على اسم المكان، أو بكسر الميم وفتح الراء على اسم الآلة، أو بضم الميم وكسر الراء على صيغة الفاعل من باب الإفعال».
- ٧ . القصص (٢٨): ٥٦ . ٨ . يونس (١٠): ٩٩ .
- ٩ . في حاشية «ض» وتفسير العياشي: «من».
- ١٠ . في الكافي، ح ٢٢٢٩ والمحاسن وتفسير العياشي: «+ وعلي عليه السلام ولا سواء».
- ١١ . في الكافي، ح ٢٢٢٩: «يُدخله».
- ١٢ . «الزُّكْر»: عش الطائر، وهو موضعه الذي يبيض فيه ويفرخ في الحيطان والشجر . أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٩٢ (وكر).
- ١٣ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في ترك دعاء الناس، ح ٢٢٢٩؛ وباب الرياء، ح ٢٤٨٨، إلى قوله: «فلا يصعد إلى الله»، وفيهما عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد. المحاسن، ص ٢٠١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٨، عن ابن فضال؛ وفيه، ص ٢٠١، ح ٣٧، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام من قوله: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا كَتَبَ عَلَى عَبْدِهِ مَعَ اخْتِلَافِ التَّوْحِيدِ، ص ٤١٤، ح ١٣، بسنده عن أحمد بن محمد. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٣٧،

٤٣٣ / ٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ بَيْحِينَ، عَنْ ١٦٧/١  
 مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ فَضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:  
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: نَدَعُو النَّاسَ إِلَى هَذَا الْأَمْرِ؟ فَقَالَ: «لَا، يَا فَضَيْلُ، إِنَّ اللَّهَ إِذَا  
 أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا، أَمَرَ مَلَكًا فَأَخَذَ بِعُنُقِهِ، فَأَدْخَلَهُ فِي هَذَا الْأَمْرِ طَائِعًا أَوْ كَارِهًا».<sup>٢</sup>  
 ثُمَّ كِتَابُ الْعُقَلِ وَالْعِلْمِ<sup>٤</sup> وَالتَّوْجِيدِ<sup>٥</sup> مِنْ كِتَابِ الْكَافِي، وَتَمْلُؤُهُ كِتَابُ الْحُجَّةِ  
 فِي الْجُزْءِ الثَّانِي<sup>٦</sup> مِنْ كِتَابِ الْكَافِي<sup>٧</sup> تَأْلِيفِ الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ  
 يَعْقُوبَ الْكَلِينِيِّ<sup>١٠</sup> رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ<sup>١١</sup>.

٤٨، ح ٤٨، عن علي بن عقبة . الوافي، ج ١، ص ٥٦٤، ح ٤٧٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٧١، ح ١٥٨؛ وج ١٦، ص ١٩٠، ح ٢١٣١٦.

١ . قال العلامة الطباطبائي: «قوله: طائعا أو كارها، أي سواء رضيته نفسه إذا كان محلّي بحلية الصفات الكريمة النفسانية وملازمة التقوى، وساعدته الدنيا كالإنسان الصحيح البدن والقوى إذا عرض عليه غذاء لذيق من غير مانع، فإنه يتناول برضى من نفسه؛ أو كرهته نفسه إذا كان في نفسه مع صفة القبول صفات أخرى لا ترضاه، أو لم تساعد عليه الدنيا، وكان دونه حظر خارجي كالإنسان المريض يتناول الدواء الكريه الطعم على كره من شهوته ورضى من عقله الحاكم بلزوم شربه؛ للصححة المطلوبة».

٢ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في ترك دعاء الناس، ح ٢٢٢٨. وفي المحاسن، ص ٢٠٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٤ عن صفوان بن يحيى. وفيه، ص ٢٠٢، ح ٤٢، بسنده عن فضيل بن يسار ويسند آخر عن أبي جعفر ﷺ؛ وفيه، ص ٢٠٢، ح ٤٣، بثلاثة طرق أخر عن أبي عبدالله ﷺ؛ وفيه، ص ٢٠٢، ح ٤٦ عن صفوان بن يحيى، عن حذيفة بن منصور، عن أبي عبدالله، عن أبيه ﷺ؛ وفيه، ص ٢٠٢، ذيل ح ٤٦، بسند آخر وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١، ص ٥٦٥، ح ٤٧٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٨٩، ح ٢١٣١٣؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٠٨، ح ١٣.

٤ . في «ب» ج، ض، ف، يح، بر، بس، بف، وشرح صدر المتألهين: - «والعلم».

٥ . في «ف»: + «بعون الله الملك المجيد».

٦ . في «ج» ض، يح، بس، بف، وشرح صدر المتألهين: - «في».

٧ . في «بر»: - «في الجزء الثاني» . ٨ . في «ف»: - «في الجزء الثاني من كتاب الكافي».

٩ . في «بر»: «تصنيف» . ١٠ . في «بس»: - «الكليني».

١١ . في «ف»: «طاب ثراه وجعل الجنة مثواه، بمحمد وآله أصفياه» . وفي «يح»: «رحمة الله تعالى عليه» . وفي «بر» وشرح صدر المتألهين: «رحمة الله».



(٤)

كتاب الحجّة





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[ ٤ ]

كِتَابُ الْحُجَّةِ<sup>١</sup>

١ - بَابُ الْإِضْطِرَارِ<sup>٢</sup> إِلَى الْحُجَّةِ<sup>٣</sup>

٤٣٤ / ١ . قَالَ<sup>٤</sup> أَبُو جَعْفَرٍ، مُحَمَّدُ بْنُ يَغْفُوبَ الْكَلْبِيِّ، مُصَنِّفُ هَذَا الْكِتَابِ رَحِمَهُ  
اللَّهُ<sup>٥</sup>: حَدَّثَنَا<sup>٦</sup> عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو<sup>٧</sup> الْفُقَيْمِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ  
الْحَكَمِ:

١ . هكذا في أكثر النسخ . وفي «ب» : «بسم الله الرحمن الرحيم» ، وهو الموقف للتميم . كتاب الحجّة . وفي «ج» :  
«بسم الله الرحمن الرحيم» ، وبه نقتي . كتاب الحجّة . وفي «ف» : «بسم الله الرحمن الرحيم» ، وما توفيقى إلا بالله  
العلّيّ العليم الحكيم . وفي حاشية «ف» بدل «العليم الحكيم» : «العظيم» . وفي المطبوع : «كتاب الحجّة» ، بسم الله  
الرحمن الرحيم .

٢ . «الاضطرار» : مصدر اضطرّ إلى الشيء ، أي ألجئ إليه ؛ من الضرورة بمعنى الحاجة . أنظر : الصحاح ، ج ٢ ،  
ص ٧٢٠ ( ضرر ) .

٣ . في شرح المازندراني في شرحه ، ج ٥ ، ص ٩٤ : «الحجّة في اللغة : الغلبة ؛ من حجّته : إذا غلبه . وشاع استعمالها  
في البرهان مجازاً ، أو حقيقة عرفيّة ، ثمّ شاع في عرف المتشرّعة إطلاقها على الهادي إلى الله المنصوب من  
قبله» .  
٤ . في حاشية «ج» : «+» «الشيخ» .

٥ . في «ض» و حاشية «بس» و شرح صدر المتألّهين : «رحمة الله عليه» . وفي «ف» : «+» «تعالى ذكره» .

٦ . في «ج» ، و ، بر : «-» «قال أبو جعفر - إلى - حدّثنا» .

٧ . هكذا في «ب» ، ج ، ض ، ف ، و ، ب ، بر ، بس ، والوافي . وفي «ألف» ، ب ، ف ، والمطبوع : «عمر» . والصواب ما أثبتناه  
كما تقدّم ذيل ح ٢٢٠ .

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ قَالَ لِلرِّزْدِيِّقِ<sup>١</sup> الَّذِي سَأَلَهُ: مِنْ أَيْنَ أَثْبَتَ<sup>٢</sup> الْأَنْبِيَاءَ وَالرُّسُلَ؟ قَالَ<sup>٣</sup>: «إِنَّا لَمَّا أَثْبَتْنَا أَنَّ لَنَا خَالِقًا، صَانِعًا، مُتَعَالِيًا عَنَّا وَعَنْ جَمِيعِ مَا خَلَقَ، وَكَانَ ذَلِكَ الصَّانِعُ حَكِيمًا مُتَعَالِيًا، لَمْ يَجْزُ<sup>٤</sup> أَنْ يَشَاهِدَهُ خَلْقُهُ وَلَا يَلَامِسُوهُ<sup>٥</sup>؛ فَيَبَاشِرَهُمْ وَيَبَاشِرُوهُ<sup>٦</sup>، وَيُحَاجِّجُهُمْ وَيُحَاجُّوهُ، ثَبَّتَ أَنْ لَهُ سَفَرَاءٌ فِي خَلْقِهِ يَعْتَبِرُونَ<sup>٧</sup> عَنْهُ إِلَى خَلْقِهِ وَعِبَادِهِ، وَيَتَذَلُّونَهُمْ عَلَى مَضَالِحِهِمْ وَمَتَافِعِهِمْ وَمَا بِهِ بَقَاؤُهُمْ وَفِي تَرْكِهِ فَنَآؤُهُمْ، فَثَبَّتَ الْأَمِيرُونَ وَالتَّاهُونَ عَنِ الْحَكِيمِ الْعَلِيمِ فِي خَلْقِهِ، وَالْمُعْتَبِرُونَ<sup>٨</sup> عَنْهُ جَلَّ وَعَزَّ، وَهُمْ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَصَفْوَتُهُ<sup>٩</sup> مِنْ خَلْقِهِ، حُكَمَاءَ مُؤَدِّبِينَ<sup>١٠</sup> بِالْحِكْمَةِ<sup>١١</sup>، مَبْعُوثِينَ بِهَا، غَيْرَ مُشَارِكِينَ<sup>١٢</sup> لِلنَّاسِ - عَلَى مُشَارَكَتِهِمْ لَهُمْ فِي الْخَلْقِ وَالتَّرْكِيبِ - فِي شَيْءٍ مِنْ أحوَالِهِمْ، مُؤَدِّبِينَ<sup>١٣</sup> مِنْ عِنْدِ الْحَكِيمِ الْعَلِيمِ بِالْحِكْمَةِ، ثُمَّ ثَبَّتَ ذَلِكَ فِي كُلِّ دَهْرٍ

١. «الرزديقي»: مضى ترجمته ذيل ح ٣٣٨. قال المحقق الداماد في التعليقة، ص ٣٩٢: «في بعض التواريخ: أن لزراذشت كتاباً اسمه «زند» تتبعه المجوس والملاحدة؛ ولهذا سموا بالرزديقي». وانظر: المغرب، ص ٢١١ (زندق).

٢. «أثبت»: قرئ أيضاً على صيغة الغائب المجهول: أثبت واستبعده المجلسي. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٩٥؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٥٧. ٣. في «بر»: «فقال».

٤. «لم يجز»: صفة موضحه لـ «متعالياً»، ويحتمل كونه خبراً بعد خبر لـ «كان» إذا كان قوله: «متعالياً» بمعنى تعاليه عن العبث واللغو. وليس جواباً لـ «لما» بل جوابها: «ثبت» وإلا لبطل نظم الخطاب، ولم يكن لـ «ثبت» محل من الإعراب. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٩٧؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٥٧.

٥. في حاشية «بر»: «العلل: «ويلامسوه». ٦. في «ض، بيج»: «فيباشروه».

٧. في حاشية «ف»: «يخبرون». و«يعبرون» إما مجزء، من العبور بمعنى المرور. أو مزيد، من التعبير بمعنى التفسير. والأول أظهر. والثاني أنسب بقوله: فالمعتبرون. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٩٨. ٨. في حاشية «ف»: «المخبرون».

٩. «صفوة الشيء»: خالصه. وفي الصاد الحركات الثلاث، فإذا نزعوا «الهاء» قالوا: له صفو مالي، بالفتح. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٠١ (صفو).

١١. في «بس»: «+و». وفي الوافي: «في الحكمة».

١٢. في حاشية «ف»: «+بها».

١٣. في «ج» وحاشية «ف، بر»: «الوافي: مؤيدون». وقرأ المازندراني في شرحه، ج ٥، ص ١٠١: «مؤدبين»،

وَزَمَانٍ مِمَّا أَتَتْ<sup>١</sup> بِهِ الرُّسُلُ وَ الْأَنْبِيَاءُ مِنَ الدَّلَائِلِ وَ النَّبْرَاهِينِ؛ لِكَيْلَا تَخْلَوْا أَرْضَ اللَّهِ مِنْ حُجَّةٍ<sup>٢</sup> يَكُونُ مَعَهُ عِلْمٌ؛ يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ مَقَالَتِهِ وَ جَوَازِ عَدَالَتِهِ<sup>٣</sup>.

٤٣٥ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ اللَّهَ أَجَلٌ وَ أَكْرَمٌ مِنْ أَنْ يُعْرَفَ بِخَلْقِهِ، بَلِ الْخَلْقُ

يُعْرَفُونَ<sup>٤</sup> بِاللَّهِ، قَالَ: «صَدَقْتَ<sup>٥</sup>».

قُلْتُ: إِنَّ<sup>٦</sup> مَنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ رَبًّا، فَقَدْ يَنْبَغِي<sup>٧</sup> لَهُ أَنْ يَعْرِفَ<sup>٨</sup> أَنْ لِيَذَلِكَ الرَّبِّ رِضًا ١٦٩/١

١. ثم قال: «في بعض النسخ: مؤيدين، والأول أولى؛ لفهم الثاني من قوله: مؤذنين».

٢. في «مرآة العقول»: «في بعض النسخ: مما أتت، ولا يخفى توجيهه على الوجوه إن قرئ معلوماً أو مجهولاً».

٣. في «ب»، «ف»، «يع»، «بف»، «و مرآة العقول و شرح صدر المتألهين»: «يخلو».

٤. في «يع» و حاشية «ف»: «حجته».

٥. في «مرآة العقول»: «علم، بفحتين: أى علامة و دليل. و ربما يقرأ بكسر الأول و سكون الثاني».

٦. الحديث طويل، قطعته الكليني وأورد ذيله هنا، و صدره في ثلاث مواضع أخرى من الكافي (كتاب التوحيد،

باب حدوث العالم وإثبات المحدث، ح ٢٢٠؛ و باب إطلاق القول بأنه شيء، ح ٢٢٧؛ و باب الإرادة أنها من

صفات الفعل...، ح ٣٠٦) و كثر قطعة منه في كتاب التوحيد، باب آخر وهو من الباب الأول، ح ٣٠٠. كما أشار

إليه العلامة الفيض في الوافي، ح ١، ص ٣٣٠. و ذكر الصدوق عليه السلام تمام الرواية في التوحيد، ص ٢٤٣، ح ١،

بسند عن إبراهيم بن هاشم القمي. و ذكر هذه القطعة في علل الشرائع، ص ١٢٠، ح ٣، بسند عن علي بن

إبراهيم الوافي، ج ٢، ص ٢١، ح ٤٧١.

٧. الأظهر كونه مجهولاً، يعني: بل الخلق يعرفون بنور الله كما تعرف الذرات بنور الشمس. و يحتمل كونه

معلوماً، يعني: بل الخلق يعرفون الله بالله، أى بما عرّف به نفسه من الصفات. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥،

ص ١٠٣؛ «مرآة العقول»، ج ٢، ص ٢٦٢.

٨. في «مرآة العقول»: «وربما يقرأ بالتشديد؛ إذ كلامه مأخوذ منهم عليهم السلام كما مرّ، ولا يخفى بعده». وفي الكافي،

ح ٢٣١: «رحمك الله» بدل «صدقت». ٨. في «يع» و شرح صدر المتألهين: «-إن».

٩. هكذا في «ب»، «ج»، «ض»، «ف»، «و»، «يع»، «بر»، «بس»، «بف» و شرح صدر المتألهين و شرح المازندراني والوافي

والكافي، ح ٤٩٧. وفي المطبوع: «فينبغي».

١٠. في «مرآة العقول»: «فقد ينبغي لأن يعرف». وفي هامش «مرآة العقول»: «كأنه نقله بالمعنى، أو من تصحيف الناسخ،

أو من جهة اختلاف النسخ. وقد مرّ ويأتي أيضاً نظائر هذا الاختلاف في موارد كثيرة».

وَسَخَطًا، وَ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ رِضَاهُ وَ سَخَطُهُ إِلَّا بِوَحْيٍ أَوْ رَسُولٍ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِهِ الْوَحْيُ، فَقَدْ يَنْبَغِي<sup>٢</sup> لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الرُّسُلَ، فَإِذَا لَقِيَهُمْ، عَرَفَ أَنَّهُمْ الْحُجَّةُ، وَأَنَّ لَهُمُ الطَّاعَةَ الْمُفْتَرَضَةَ<sup>٣</sup>، وَقُلْتُ<sup>٤</sup> لِلنَّاسِ: تَعْلَمُونَ<sup>٥</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ هُوَ الْحُجَّةَ مِنَ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ؟ قَالُوا: بَلَى.

قُلْتُ: فَجِئِن مَضَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، مَنْ كَانَ الْحُجَّةَ عَلَى خَلْقِهِ؟ فَقَالُوا<sup>٦</sup>: الْقُرْآنُ، فَتَنْظَرْتُ فِي الْقُرْآنِ، فَإِذَا هُوَ يَخَاصِمُ بِهِ الْمَرْجِي<sup>٧</sup> وَالْقَدْرِي<sup>٨</sup> وَالزَّنْدِيْقِي<sup>٩</sup> الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِهِ حَتَّى يَغْلِبَ الرِّجَالَ بِخُصُومَتِهِ، فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا بِقِيَمٍ<sup>١٠</sup>، فَمَا قَالَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ، كَانَ حَقًّا، فَقُلْتُ لَهُمْ: مَنْ قِيَمَ الْقُرْآنِ؟ فَقَالُوا<sup>١١</sup>: ابْنُ مَسْعُودٍ قَدْ كَانَ يَعْلَمُ، وَ عُمَرُ يَعْلَمُ، وَ حُذَيْفَةُ يَعْلَمُ، قُلْتُ: كَلِّه؟ قَالُوا: لَا، فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا

١ . في حاشية «بح»: «ومن».

٢ . في الوافي والكافي، ح ٤٩٧: «فينبغي».

٣ . في حاشية «ض، بح»: «المفروضة».

٤ . في حاشية «ف» وفي الكافي، ح ٤٩٧ والوافي والوسائل: «أليس».

٥ . في «بس» وحاشية «ض، بح، بر»: «أليس تزعمون».

٦ . في «بر، بس، بف» والوافي والكافي، ح ٤٩٧: «رسول الله».

٧ . في الوافي والكافي، ح ٤٩٧: «على خلقه». وفي العلل: «من بعده بدل على خلقه».

٨ . في «بر» والوافي والوسائل والكافي، ح ٤٩٧: «قالوا».

٩ . هو إما «مَرْجِي» نسبة إلى «مَرْجِي» من المرجية. أو «مَرْجِي» نسبة إلى «مَرْجِي»، من المرجية. والمرجعية أو المرجنة بمعنى التأخير. وهي اسم فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أنه لا يضر مع الإيمان معصية. ولا ينفع مع الكفر طاعة. سموها به؛ لاعتقادهم أن الله أرجأ تعذيبهم على المعاصي، أي أخره عنهم. وقد تطلق على من أخر أمير المؤمنين عليه السلام عن مرتبته. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٢٠٦ (رجى)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٠٤؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٦٣.

١٠ . تقدم ترجمة الزنديق ذيل ح ٣٣٨ و ٤٣٤.

١١ . قيم القوم: الذي يقومهم ويسوس أمرهم. والمراد به هنا من يقوم بأمر القرآن ويعرف القرآن كله. أنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٠٢ (قوم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٨٤؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٦٤.

١٢ . في الكافي، ح ٤٩٧: «قالوا».

يَقَالُ: إِنَّهُ<sup>١</sup> يَعْرِفُ ذَلِكَ كَلَّةً إِلَّا عَلَيَّا<sup>٢</sup>، وَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْقَوْمِ، فَقَالَ هَذَا: لَا أُذْرِي، وَقَالَ هَذَا: لَا أُذْرِي، وَقَالَ هَذَا: لَا أُذْرِي<sup>٣</sup>، وَقَالَ هَذَا: أَنَا أُذْرِي، فَأَشْهَدُ<sup>٤</sup> أَنَّ عَلَيًّا كَانَ قِيمَ الْقُرْآنِ، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً<sup>٥</sup>، وَكَانَ الْحُجَّةَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّ<sup>٦</sup> مَا قَالِ فِي الْقُرْآنِ، فَهُوَ حَقٌّ، فَقَالَ: رَحِمَكَ اللَّهُ<sup>٧</sup>.

٤٣٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ،

قَالَ:

كَانَ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، مِنْهُمْ حُمْزَانُ بْنُ أَعْيَنَ وَ مُحَمَّدٌ بْنُ التُّعْمَانِ وَ هِشَامُ بْنُ سَالِمٍ وَ الطَّيَّازُ، وَجَمَاعَةٌ فِيهِمْ<sup>٨</sup> هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ وَ هُوَ شَابٌّ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: يَا هِشَامُ، أَلَا تُخْبِرُنِي كَيْفَ صَنَعْتَ بَعَثَرِو بْنِ عَبِيدٍ؟ وَ كَيْفَ سَأَلْتَهُ؟ فَقَالَ<sup>٩</sup> هِشَامُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، إِنِّي أُجِلُّكَ<sup>١٠</sup> وَ أَشْخِيكَ، وَ لَا يَعْمَلُ لِسَانِي بَيْنَ يَدَيْكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَمَرْتَكُمْ بِشَيْءٍ، فَافْعَلُوا».

١. في حاشية «ج»: «يقال له: إنه». وفي حاشية «ض»: «يقال له: يعرف».

٢. في الكافي، ح ٤٩٧: «يعلم القرآن». وفي الوافي: «يعرف القرآن».

٣. في «بس، بف»: «وقال هذا: لا أذري».

٤. في «بر»: «وأشهد».

٥. في «ب، بر، بف»: «و حاشية «ض»: «مفروضة».

٦. في حاشية «ض، بف»: «وأي».

٧. الكافي، كتاب الحجّة، باب فرض طاعة الأئمة ﷺ، ح ٤٩٧، مع زيادة في آخره؛ وفيه، كتاب التوحيد، باب أنه

لا يعرف إلا به، ح ٢٣١. وفي التوحيد، ص ٢٨٥، ح ١، بسنده عن الكليني، وفيهما إلى قوله: «صدقت» هكذا:

«قلت لأبي عبد الله ﷺ: إِنِّي نَاطَرْتُ قَوْمًا فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّ اللَّهَ - جَلَّ جَلَالُهُ - أَجَلٌ وَأَعَزُّ وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَعْرِفَ بَخْلَقِهِ،

بَلِ الْعِبَادَ يَعْرِفُونَ بِاللَّهِ، فَقَالَ: رَحِمَكَ اللَّهُ. وَ فِي عِلَلِ الشَّرَائِعِ، ص ١٩٢، ح ١؛ وَ رِجَالِ الْكُتُبِ، ص ٤٢٠،

ح ٧٩٥، بسند هما عن صفوان بن يحيى، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢، ص ٣٠، ح ٤٨٢؛

الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٦، ح ٣٥٣٢. ٨. في حاشية «ف»: «منهم».

٩. في «ب، ض، بف» والوافي والأماي والمعلل وكمال الدين: «قال».

١٠. «أجلك»: أي أعظمك؛ من الجلال بمعنى العظمة. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٢٨٧ (جلل).

قَالَ هِشَامٌ: بَلَّغْنِي<sup>١</sup> مَا كَانَ فِيهِ عَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ وَجُلُوسُهُ فِي مَسْجِدِ الْبَصْرَةِ، فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ وَدَخَلْتُ الْبَصْرَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَأَتَيْتُ مَسْجِدَ الْبَصْرَةِ، فَإِذَا أَنَا بِحَلْفَةٍ<sup>٢</sup> كَبِيرَةٍ<sup>٣</sup> فِيهَا عَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ، وَعَلَيْهِ شِمْلَةٌ سَوْدَاءٌ مُتَرَّرًا<sup>٤</sup> بِهَا مِنْ صُوفٍ، وَ شِمْلَةٌ<sup>٥</sup> مُزْتَدِيًا<sup>٦</sup> بِهَا وَ النَّاسُ يَسْأَلُونَهُ، فَاسْتَفْرَجْتُ النَّاسَ، فَأَفْرَجُوا لِي ثُمَّ قَعَدْتُ فِي آخِرِ الْقَوْمِ عَلَى رُكْبَتَيْ.

ثُمَّ قُلْتُ: أَيُّهَا الْعَالِمُ، إِنِّي<sup>٧</sup> رَجُلٌ غَرِيبٌ تَأَذَّنُ لِي<sup>٨</sup> فِي مَسْأَلَةٍ<sup>٩</sup>؟ فَقَالَ لِي: نَعَمْ، فَقُلْتُ لَهُ: أَلَمْ تَرَ عَيْنًا؟ فَقَالَ<sup>١٠</sup>: يَا بَنِيَّ<sup>١١</sup>، أَيُّ شَيْءٍ هَذَا مِنَ السُّؤَالِ؟ وَ شَيْءٌ تَرَاهُ كَيْفَ تَسْأَلُ عَنْهُ؟! فَقُلْتُ: هَكَذَا<sup>١٢</sup> مَسْأَلَتِي، فَقَالَ: يَا بَنِيَّ، سَلْ وَإِنْ كَانَتْ مَسْأَلَتُكَ حَمَقَاءً<sup>١٣</sup>، قُلْتُ: أَجِئْتَنِي فِيهَا، قَالَ<sup>١٤</sup> لِي: سَلْ.

١ . في «بح»: «قد بلغني».

٢ . «الحلقة»: هي الجماعة من الناس مستديرين، كحلقة الباب وغيره. وحكي عن أبي عمرو: حَلَفَةٌ، بالتحريك. أنظر: «النهاية»، ج ١، ص ٤٢٦ (حلق).

٣ . في «ب»، بر، بف، وحاشية «ض» والوافي: «عظيمة».

٤ . يجوز فيه وما يأتي الرفع والنصب، والنسخ أيضاً مختلفة. وقال صدر المتألهين في شرحه، ص ٤٤٢: «في نسخه: مؤتزر، من الإزار، وهو الصحيح عند ابن الأثير، والمتزر خطأ؛ لأنَّ الهمزة لا تدغم في التاء». أنظر: «النهاية»، ج ١، ص ٤٤ (أزر).

٥ . «الشملة»: كساء يتغطى به ويتلف فيه. «النهاية»، ج ٢، ص ٥٠١ (شمل).

٦ . قوله: «مرتدياً بها» أي لبسها. يقال: ارتدى، أي لبس الرداء. «النهاية»، ج ٢، ص ٥٠١ (شمل).

٧ . في حاشية «ف» والعلل وكمال الدين والأمالى: «أنا».

٨ . في الأمالي والعلل وكمال الدين: «فأسألك».

٩ . في «ف»: «مسألتي».

١٠ . في «ض» وحاشية «ح» وشرح صدر المتألهين: «ولي».

١١ . في حاشية «ف»: «أبي بنّي».

١٢ . في حاشية «ف»: «هذا».

١٣ . في «ض»، بر، بس، والأمالى: «حمقاء». ووصف «المسألة» بالحمقاء على سبيل التجوز مبالغة في حماقة السائل. وربما يقرأ حقيق. والحقق والحقق: قلة العقل وسخافة الرأي. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٠٨؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٦٥؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٤٦٤ (حمق).

١٤ . في حاشية «ف» والعلل وكمال الدين والأمالى: «فقال».

قُلْتُ: أَلَا لَكَ عَيْنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَرَى بِهَا الْأَلْوَانَ وَالْأَشْخَاصَ.  
 قُلْتُ: فَلَاكَ أَنْفٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَسْمُ بِهَا الرِّايِحَةَ.  
 قُلْتُ: أَلَا لَكَ فَمٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أُدَوِّقُ بِهِ الطَّعْمَ.  
 قُلْتُ: فَلَاكَ أُذُنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَسْمَعُ بِهَا الصُّوْتِ.  
 قُلْتُ: أَلَا لَكَ قَلْبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أُمَيِّزُ بِهِ كُلَّ مَا وَرَدَ عَلَيَّ هَذِهِ  
 الْجَوَارِحِ وَالْحَوَاسِ.

قُلْتُ: أَوْ لَيْسَ فِي هَذِهِ الْجَوَارِحِ غِنَى عَنِ الْقَلْبِ؟ فَقَالَ: لَا.  
 قُلْتُ: ١ وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ وَهِيَ صَاحِبَةٌ سَلِيمَةٌ؟ ٢ قَالَ: يَا بَنِيَّ، إِنَّ الْجَوَارِحَ إِذَا سَكَّتْ  
 فِي شَيْءٍ سَمِعَتْهُ أَوْ رَأَتْهُ أَوْ ذَاقَتْهُ أَوْ سَمِعَتْهُ، رَدَّتْهُ إِلَى الْقَلْبِ فَتَسْتَبَيِّنُ ٣ النِّيَقِينَ،  
 وَتُبَيِّلُ ٤ الشُّكَّ.

قَالَ هِشَامٌ: فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّمَا ١٠ أَقَامَ اللَّهُ الْقَلْبَ لِشُكِّ الْجَوَارِحِ؟ قَالَ: نَعَمْ.  
 قُلْتُ ١١: لَا يَدْبُ ١٢ مِنَ الْقَلْبِ، وَإِلَّا لَمْ تَسْتَبَيِّنِ ١٣ الْجَوَارِحُ؟ قَالَ: نَعَمْ.  
 فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مَرْوَانَ، فَاللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمْ يَثْرُكْ جَوَارِحَكَ حَتَّى جَعَلَى

١ . في «ف»: «أفلك». وفي الأمالي وكمال الدين: «ألك».

٢ . في «ف»: «أفلك».

٣ . في الأمالي والعلل: «أعرف».

٤ . في «ف»: «أفلك» والعلل وكمال الدين: «ألك». وفي حاشية «ف»: «أفلك».

٥ . في «بر» والأمالي والعلل وكمال الدين: «قال».

٦ . في «بف»: «فقلت».

٧ . في «بس» وحاشية «ف»: «ذاك».

٨ . هكذا في «ب»، «و»، «بح»، «بر»، «بس»، «بف». وفي حاشية «ج»: «يستبين». وفي حاشية «بج» وشرح صدر  
 المتألهين: «يستبين». وفي «ج»، «ض»، «المطبوع»: «يستيقن». ويمكن قراءة ما في المطبوع بالنون المشددة.

٩ . هكذا في «ب»، «ف»، «بح»، «بر»، «بس». وفي «ج»، «ض»، «و»، «المطبوع»: «ويبطل».

١٠ . في «بر» والأمالي: «إبنا».

١١ . في «بر»: «فقلت».

١٢ . في «ف»: «قلت له: فلا بد».

١٣ . في «ف»: «لم يستيقن». وفي الأمالي: «لم يستقم».

لَهَا إِمَاماً يَصْحَحُ لَهَا الصَّحِيحَ، وَتَتَيَقَّنُ<sup>١</sup> بِهِ مَا شَكَّتْ<sup>٢</sup> فِيهِ، وَ يَتَزَكَّ هَذَا الْخَلْقُ كُلَّهُمْ فِي حَازِنَتِهِمْ وَ شَكَّتِهِمْ وَ اخْتِلَافِهِمْ، لَا يَبْقِيَهُمْ لَهُمْ إِمَاماً يَزِدُّونَ إِلَيْهِ شَكَّتَهُمْ وَ حَازِنَتَهُمْ، وَ يَبْقِيَهُمْ لَكَ إِمَاماً لِيَجْوَازِحَكَ تَرُدُّ إِلَيْهِ حَازِنَتَكَ وَ شَكَّتَكَ؟

قَالَ: فَسَكَّتَ، وَ لَمْ يَقُلْ لِي شَيْئاً، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ<sup>٣</sup> لِي: أَنْتَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ؟ فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: أَمْ مِنْ جَلَسَائِهِ؟ قُلْتُ<sup>٤</sup>: لَا، قَالَ: فَمِنْ أَيْنَ أَنْتَ؟ قَالَ<sup>٥</sup>: قُلْتُ: مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، قَالَ: فَأَنْتَ إِذَا هُوَ<sup>٦</sup>، ثُمَّ صَمَّنِي إِلَيْهِ، وَ أَفْعَدَنِي فِي مَجْلِسِهِ، وَ زَالَ عَنِ مَجْلِسِهِ، وَ مَا نَطَقَ حَتَّى قَمْتُ.

قَالَ: فَضَحِكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٧</sup> وَ قَالَ<sup>٨</sup>: يَا هِشَامُ، مَنْ عَلَّمَكَ هَذَا؟ قُلْتُ: سَيِّئَةٌ أَخَذَتْهُ مِنْكَ وَ أَلْفَقَتْهُ<sup>٩</sup>، فَقَالَ: هَذَا وَاللَّهِ مَكْتُوبٌ فِي صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَ مُوسَى<sup>١٠</sup>.

- ١ . هكذا في «ج»، ض، و، بح، بس، بف. وفي «ب»، ف، و المطبوع وشرح صدر المتألهين: «يتيقن».
- ٢ . هكذا في «ج»، ح، ض، ف، و، بر، بس، بف. وفي شرح صدر المتألهين: «شككت». وفي المطبوع: «شك».
- ٣ . في «بر»: «وقال».
- ٤ . في «ج»، ف، بح، بس، بف، و الوافي والعلل وكمال الدين: - «لي».
- ٥ . في «ج»، ض، ف، بح، بس، بف، وشرح صدر المتألهين والوافي: «فقال». وفي حاشية «ج»: «قال لي».
- ٦ . في «بس»: «أفمن».
- ٧ . في «ف»: - «قال أمن جلسائه؟ قلت: لا».
- ٨ . في «ب»، بر، بس، و الأمالي والعلل وكمال الدين: - «قال».
- ٩ . في حاشية «ج»: «رجل من».
- ١٠ . في «ب»، بر، بف، و الوافي والعلل: «فإذن أنت هو». وفي حاشية «ف»: «إذن فأنت هو».
- ١١ . في «ف» وشرح صدر المتألهين: «فقال». وفي «بر»: «وتم قال».
- ١٢ . في «ف»: «فألفقته».

- ١٤ . الأمامي للصدوق، ص ٥٨٩، المجلس ٨٦، ح ١٥؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٣، ح ٢؛ وكمال الدين، ص ٢٠٧، ح ٢٣، بسنداً عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مرار، عن يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب؛ رجال الكشي، ص ٢٧١، ح ٤٩٠، بسنده عن الحسن بن إبراهيم، عن يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب. الوافي، ج ٢، ص ٢٢، ح ٤٨٠.



٤٣٧ / ٤ . عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ<sup>١</sup>، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:  
 كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَوَزَدَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ  
 صَاحِبٌ كَلَامٍ وَفِقِهِ وَفَرَايِضٍ، وَ قَدْ جِئْتُ لِمُنَاطَرَةِ أَضْحَابِكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:  
 «كَلَامُكَ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَوْ مِنْ عِنْدِكَ؟» فَقَالَ: مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَمِنْ  
 عِنْدِي، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَأَنْتَ إِذَا شَرِيكَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَسَمِعْتَ  
 الْوَحْيَ عَنِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - يُخْبِرُكَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَتَجِبُ طَاعَتَكَ كَمَا تَجِبُ طَاعَةَ  
 رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله؟» قَالَ: لَا<sup>٢</sup>.

فَالْتَمَتَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِلَيَّ، فَقَالَ: «يَا يُونُسَ بْنَ يَعْقُوبَ، هَذَا قَدْ حَصَمَ<sup>٤</sup> نَفْسَهُ قَبْلَ  
 أَنْ يَتَكَلَّمَ». ثُمَّ قَالَ: «يَا يُونُسَ، لَوْ كُنْتَ تُحْسِنُ<sup>٥</sup> الْكَلَامَ كَلَّمْتَهُ». قَالَ<sup>٦</sup> يُونُسَ: فَيَا لَهَا مِنْ  
 حَسْرَةٍ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنِ الْكَلَامِ، وَ تَقُولُ: وَيَلْ لِأَضْحَابِ  
 الْكَلَامِ؛ يَقُولُونَ: هَذَا يَنْقَادُ وَ هَذَا لَا يَنْقَادُ<sup>٧</sup>، وَ هَذَا يَنْسَاقُ وَ هَذَا لَا يَنْسَاقُ، وَ هَذَا نَعْقَلُهُ  
 وَ هَذَا لَا نَعْقَلُهُ<sup>٨</sup>، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّمَا قُلْتُ: فَوَيْلٌ<sup>٩</sup> لَهُمْ إِنْ تَرَكَوْا مَا أُقُولُ، وَ ذَهَبُوا  
 إِلَى مَا يُرِيدُونَ».

ثُمَّ قَالَ لِي<sup>١٠</sup>: «اخْرُجْ إِلَى الْبَابِ، فَانظُرْ مَنْ تَرَى مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فَأَدْخِلْهُ». قَالَ:

١ . في الإرشاد: «عن جماعة من رجاله» بدل «عمَّن ذكره».

٢ . في «ف»:- «كلام».

٣ . في «بح، ير، بس»: «+ وقال».

٤ . في «بف»: «خصم» وفي حاشية ميرزا رفيعاً: «خاصم» كلاهما بدل «قد خصم».

٥ . «تحسن»: من الإحسان بمعنى العلم والمعرفة والإنفاق، تقول: أحسنت الشيء، أي عرفته وأتقته. أنظر:

المصباح المنير، ص ١٣٦ (حسن). ٦ . في «ج» و «مرآة العقول»: «فقال».

٧ . في «ب، ف»: «هذا لا ينقاد وهذا ينقاد». وظاهر الشروح كون الفعلين معلومين. وكذا: ينساق ولا ينساق.

٨ . في «ف، بح»: «هذا يعقله وهذا لا يعقله». ٩ . في «ب» و حاشية «ض، ب»: «ويل».

١٠ . في «بس»: «- ولي».

فَأَدْخَلَتْ حُمْرَانَ بْنَ أُغَيْنَةَ وَكَانَ يُحْسِنُ الْكَلَامَ، وَأَدْخَلَتْ الْأَخْوَلَ<sup>١</sup> وَكَانَ يُحْسِنُ الْكَلَامَ، وَأَدْخَلَتْ هِشَامَ بْنَ سَالِمٍ وَكَانَ يُحْسِنُ الْكَلَامَ، وَأَدْخَلَتْ قَيْسًا الْمَاصِرَ<sup>٢</sup> وَكَانَ عِنْدِي أَحْسَنَهُمْ كَلَامًا، وَكَانَ قَدْ تَعَلَّمَ الْكَلَامَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام.

فَلَمَّا اسْتَقَرَّ بِنَا الْمَجْلِسِ<sup>٣</sup> - وَكَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَبْلَ الْحَجِّ يَسْتَقِرُّ أَيَّامًا فِي جَبَلٍ فِي طَرْفِ الْحَرَمِ فِي فَارِزَةَ<sup>٤</sup> لَهُ مَضْرُوبَةٌ - قَالَ: فَأَخْرَجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام رَأْسَهُ مِنْ فَارِزَتِهِ، فَإِذَا هُوَ بِبَعْجِيرٍ يَحْبُ<sup>٥</sup>، فَقَالَ: «هِشَامُ وَرَبُّ الْكُفْبَةِ». قَالَ: «فَطَنْنَا<sup>٦</sup> أَنْ هِشَامًا رَجُلٌ مِنْ وُلْدِ عَقِيلٍ كَانَ شَدِيدَ الْمَحَبَّةِ لَهُ، قَالَ: فَوَزَدَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَا اخْتَطَّتْ لِحَيْتَهُ<sup>٧</sup>، وَ لَيْسَ فِيْنَا إِلَّا مَنْ هُوَ أَكْبَرُ سِنًا مِنْهُ<sup>٨</sup>، قَالَ: فَوَسَّعَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَقَالَ: نَاصِرُنَا بِقَلْبِهِ وَ لِسَانِهِ وَ يَدَيْهِ».

١ . في شرح المازندراني، ج ٥، ص ١١٨: «الأحول، هو محمد بن النعمان البجلي الأحول، أبو جعفر شاه الطاق، ساكن طاق المحامل بالكوفة، وقد لقبه المخالفون بشيطان الطاق والشيعه بمؤمن الطاق، وكان متكلماً حاضر الجواب، وله مع أبي حنيفة مكالمات مشهورة». وانظر: الوافي، ج ٢، ص ٢٩.

٢ . هكذا في «الف، بس، بف» والوافي. وفي «ب، ج، ض، ف، و، يح، بر» والمطبوع: «قيس بن الماصر». والصواب ما أثبتناه. والدليل على ذلك - مضافاً إلى ما قدمناه ذولح ١٨٤ - ما يأتي في موضعين من نفس الخبر من: «ثم قال أبو عبدالله عليه السلام لقيس الماصر» و«ثم التفت إلى قيس الماصر».

٣ . في شرح المازندراني: «إسناد الاستقرار إلى المجلس مجاز للمبالغة في الكثرة؛ لأن المجلس مستقر، بالكسر».

٤ . في «ف» و «حاشية ج»: «قارة». وهي الجبل الصغير المنقطع عن الجبال. وفي حاشية «ج، ف»: «خيمة». و«الغازة»: «بظلة تمد بعمود أو عمودين، أي الخيمة. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٨٩١. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٧ (فوز)».

٥ . في «ف»: «قارته».

٦ . «يحب» من الحب، وهو ضرب من العذو، تقول: حَبَّ الفرس يَحْبُ حَبًّا وَحَبِيًّا وَحَبِيًّا، إِذَا رَاحَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ، أَي قَامَ عَلَى إِحْدَاهُمَا مَرَّةً وَعَلَى الْأُخْرَى مَرَّةً. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١١٧ (خب).

٧ . في «ف»: «فقال».

٨ . في «ب»: «فطنت».

٩ . «اختطت لحيته»، أي نبتت. يقال: اختط الغلام، أي نبت عذاره. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٢٣ (خطط).

١٠ . في «ب» والوافي: «منه سناً».

ثُمَّ قَالَ: يَا حُمْرَانُ، كَلِّمِ الرَّجُلَ. فَكَلَّمَتْهُ، فَظَهَرَ عَلَيْهِ حُمْرَانٌ.

ثُمَّ قَالَ: يَا طَائِفِي، كَلِّمْنِي. فَكَلَّمَتْهُ<sup>٢</sup>، فَظَهَرَ<sup>٣</sup> عَلَيْهِ الْأُخُولُ.

ثُمَّ قَالَ: يَا هِشَامَ بْنَ سَالِمٍ، كَلِّمْنِي<sup>٤</sup>. فَتَعَارَفَا<sup>٥</sup>.

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام لِقَيْسِ الْمَاصِرِ: «كَلِّمْنِي». فَكَلَّمَتْهُ، فَأَقْبَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَضْحَكُ

مِنْ كَلَامَيْهِمَا مِمَّا قَدْ أَصَابَ الشَّامِيَّ، فَقَالَ لِلشَّامِيِّ: «كَلِّمْ هَذَا الْغُلَامَ، يَغْنِي هِشَامَ بْنَ

الْحَكَمِ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ لِهِشَامٍ: يَا غُلَامُ، سَلْنِي فِي<sup>٦</sup> إِمَامَةٍ هَذَا، فَغَضِبَ هِشَامٌ حَتَّى

ازْتَعَدَّ<sup>٧</sup>، ثُمَّ قَالَ لِلشَّامِيِّ: يَا هَذَا، أَرَبْتُكَ<sup>٨</sup> أَنْظُرْ<sup>٩</sup> لِيَخْلُقَهُ أَمْ خَلَقَهُ لِأَنْفُسِهِمْ؟ فَقَالَ الشَّامِيُّ:

بَلْ رَبِّي<sup>١٠</sup> أَنْظُرْ لِيَخْلُقَهُ<sup>١١</sup>، قَالَ: فَفَعَلَ بِنَظَرِهِ لَهُمْ<sup>١٢</sup> مَا ذَا؟ قَالَ: أَقَامَ لَهُمْ

حُجَّةً وَ دَلِيلًا كَثِيرًا يَتَشَتَّتُونَ، أَوْ<sup>١٣</sup> يَخْتَلِفُوا، يَتَأَلَّفُهُمْ، وَ يَقِيمُ أَوْدَهُمْ<sup>١٤</sup>، وَ يَخِيرُهُمْ

١ . «فظهر عليه»، أي غلب عليه، تقول: ظهرت على الرجل، أي غلبته. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧٣٢ (ظهر).

٢ . في «ض»: - «فكلمته».

٣ . في «ب، بر»: «وظهر».

٤ . في «ض»: «كلم».

٥ . في «ج» و شرح صدر المتألهين: «فتعارفا». وفي «ض» و حاشية «ج، بح»: «فتعارفا». وفي حاشية «ض»:

«فتعارنا». وفي حاشية «بح، بف»: «فتعارفا». وفي الوافي: «فتعاركا». وقوله: «فتعارفا»، أي تكلمنا بما عرف كل

منهما صاحبه وكلامه بلا غلبة لأحدهما على الآخر. و«فتعارفا»، أي سال العرق من كل منهما من طول البحث

و كثرة الكلام بينهما. و«فتعارفا»، أي تعوق كل منهما عن الغلبة. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤٤٤؛ شرح

المازندراني، ج ٥، ص ١١٩؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٧١.

٦ . في حاشية «ج»: «من».

٧ . «ارتعد»، أي اضطرب. يقال: ارتعد فارتعد. الصحاح، ج ٢، ص ٤٧٥ (رعد).

٨ . في «ب»: «رَبْتُكَ» بدل «أرَبْتُكَ».

٩ . «أنظر»، أي أرحم وأطف وأحفظ؛ من النظر بمعنى الرحمة والعتطف والحفظ. أنظر: لسان العرب، ج ٥،

ص ٢١٨ (نظر).

١٠ . في «بح»: «+ ولهم».

١١ . في «بح»: «- لخلقهم».

١٢ . في «ب، ج، ف، بر»: «و».

١٤ . «الأود»: الاوجاج. يقال: أود الشيء بأود أوداً، أي اعوج. الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٢ (أود).

يَفْرَضُ رَبَّهُمْ، قَالَ: فَمَنْ هُوَ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ هِشَامٌ: فَبَعَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ؟<sup>١</sup>  
 قَالَ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، قَالَ هِشَامٌ: فَهَلْ نَفَعْنَا<sup>٢</sup> الْيَوْمَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ<sup>٣</sup> فِي رَفْعِ  
 الْإِخْتِلَافِ عَنَّا؟ قَالَ الشَّامِيُّ: نَعَمْ، قَالَ: فَلِمَ اخْتَلَفْنَا<sup>٤</sup>، أَنَا وَأَنْتَ، وَصِرْتَ إِتَيْنَا مِنَ الشَّامِ  
 فِي<sup>٥</sup> مُخَالَفَتِنَا إِيَّاكَ؟

قَالَ<sup>٦</sup>: فَسَكَتَ الشَّامِيُّ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ لِلسَّامِيِّ: «مَا لَكَ لَا تَتَكَلَّمُ؟» قَالَ  
 الشَّامِيُّ: إِنْ قُلْتُ: لَمْ نَخْتَلِفْ، كَذَبْتُ؛ وَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ يَرْفَعَانِ عَنَّا  
 الْإِخْتِلَافَ، أَبْطَلْتُ<sup>٧</sup>؛ لِأَنَّهُمَا يَخْتَمِلَانِ الْوُجُوهَ؛ وَإِنْ قُلْتُ: قَدْ اخْتَلَفْنَا وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا  
 يَدَّعِي الْحَقَّ، فَلَمْ يَنْفَعْنَا إِذِنِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ إِلَّا<sup>٨</sup> أَنْ لِي عَلَيْهِ هَذِهِ الْحُجَّةُ، فَقَالَ  
 أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «سَلْهُ تَجِدُهُ مَلِيئًا»<sup>٩</sup>.

فَقَالَ الشَّامِيُّ: يَا هَذَا، مَنْ أَنْظَرَ لِنَخْلُقِ؟ أُرَبُّهُمْ أَوْ أَنْفُسُهُمْ؟ فَقَالَ هِشَامٌ: رَبُّهُمْ أَنْظَرَ  
 لَهُمْ مِنْهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ، فَقَالَ الشَّامِيُّ: فَهَلْ أَقَامَ لَهُمْ مِنْ<sup>١٠</sup> يَجْمَعُ لَهُمْ<sup>١١</sup> كَلِمَتَهُمْ، وَيَقِيمُ  
 أَوْذَهُمْ، وَيُخَيِّرُهُمْ بِحَقِّهِمْ مِنْ بَاطِلِهِمْ؟ قَالَ هِشَامٌ: فِي وَقْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ  
 السَّاعَةِ؟ قَالَ الشَّامِيُّ: فِي وَقْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالسَّاعَةِ مَنْ؟ فَقَالَ هِشَامٌ:

- ١ . هكذا في «ب»، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين . وفي المطبوع: «من».
- ٢ . في «بر» و حاشية «بح»: «بنفعنا».
- ٣ . في «بس، بف»: «الكتاب والسنة».
- ٤ . في «ب، ج، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي ومرآة العقول: «اختلفت». وفي «ض»: «اختلف».
- ٥ . في حاشية «ض»: «من».
- ٦ . في «ب»: «فقال».
- ٧ . «أبطلت»، أي أتيت بالباطل . يقال: أبطل، إذا جاء بالباطل . أنظر: النهاية، ج ١، ص ١٣٦ (بطل).
- ٨ . في شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٢١: «يجوز أن يكون «إلا»... بفتح الهمزة وتخفيف اللام من حروف التنبيه . و«إن» بالكسر . وضمير «عليه» على التقديرين يعود إلى هشام».
- ٩ . في شرح المازندراني: «العلمي»، بالهمزة: الغني المقتدر، وقد يترك الهمزة ويشد الياء، أي تجده غنياً مقتدراً على المناظرة». وانظر: النهاية، ج ٤، ص ٣٥٢ (ملاً): «مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٧٢».
- ١٠ . في «ف»: «الحجة ممن» بدل «من».
- ١١ . في «ب»: «لهم».

هَذَا الْقَاعِدُ الَّذِي تُشَدُّ<sup>١</sup> إِلَيْهِ الرِّحَالُ، وَيُخْبِرُنَا بِأَخْبَارِ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ<sup>٢</sup> وَرِاثَتَهُ عَنْ أَبِي  
عَنْ جَدِّ.

قَالَ<sup>٣</sup> الشَّامِيُّ: فَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ ذَلِكَ؟<sup>٤</sup> قَالَ هِشَامٌ: سَلُهُ عَمَّا بَدَأَ لَكَ، قَالَ الشَّامِيُّ:  
قَطَعْتَ عَذْرِي فَعَلَيْ السُّؤَالِ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup>: «يَا شَامِي، أَخْبِرَكَ كَيْفَ كَانَ سَفَرُكَ، وَكَيْفَ كَانَ طَرِيقُكَ، كَانَ  
كَذَا وَكَانَ<sup>٥</sup> كَذَا».

فَأَقْبَلَ الشَّامِيُّ يَقُولُ: صَدَقْتَ، أَسْلَمْتُ لِلَّهِ السَّاعَةَ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٦</sup>: «بَلْ آمَنْتَ بِاللَّهِ السَّاعَةَ؛ إِنَّ الْإِسْلَامَ قَبْلَ الْإِيمَانِ، وَ عَلَيْهِ  
يَتَوَارَثُونَ وَ يَتَنَاقِحُونَ، وَ الْإِيمَانُ عَلَيْهِ يَتَأْبُونَ<sup>٧</sup>». فَقَالَ الشَّامِيُّ: صَدَقْتَ، فَأَنَا السَّاعَةَ  
أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَ أَنَّكَ وَصِيُّ الْأَوْصِيَاءِ.

ثُمَّ التَفَّتْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup> إِلَى حُمْرَانَ<sup>٩</sup>، فَقَالَ: «تَجْرِي الْكَلَامَ<sup>١٠</sup> عَلَى الْأَثَرِ<sup>١١</sup> فَتَصِيبُ».

وَ التَفَّتْ إِلَى هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، فَقَالَ: «تُرِيدُ الْأَثَرَ وَ لَا تَعْرِفُهُ».

١ . في «ف» ، بس « و شرح المازندراني والوافي: «يشد».

٢ . في «ب» ، ج ، بح ، بر ، بس ، بف « و الوافي: - «والأرض».

٣ . في «بح» : «فقال».

٤ . في حاشية «ف» : «ذاك».

٥ . هكذا في «ب» ، ج ، ض ، ف ، بح ، بر ، بس ، بف « و شرح صدر المتألهين والوافي. وفي المطبوع: - «كان».

٦ . في «بر» : «تتوارثون وتتناكحون، والإيمان عليه تتأبون».

٧ . في «بر» : «الحمران».

٨ . في حاشية «بس» : «بالكلام» . والباء للتعديّة والفعل مجرّد.

٩ . «على الأثر» أي على الأخبار المأثورة عن النبيّ والأنمة صلوات الله عليهم . و«الأثر» : مصدر قولك : أثمرت

الحدث ، أي نقلته . والأثر ، اسم منه . ومنه سميّ الحديث أثرًا ؛ لأنّه مأثور ، أي منقول يتقله خلف عن سلف .

انظر : الصحاح ، ج ٢ ، ص ٥٧٤ ؛ المصباح المنير ، ص ٤ (أثر) .

ثُمَّ التَفَّتْ إِلَى الْأُخُولِ، فَقَالَ: «فَيَأْسُ رَوَّاعٌ<sup>١</sup>، تَكْثِيرُ بَاطِلًا بِبَاطِلٍ، إِلَّا أَنْ بَاطِلَكَ أَظْهَرَ».

ثُمَّ التَفَّتْ إِلَى قَيْسِ الْمَاصِرِ، فَقَالَ: «تَتَكَلَّمُ، وَأَقْرَبُ مَا يَكُونُ<sup>٢</sup> مِنَ الْخَبْرِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبْعَدُ<sup>٣</sup> مَا يَكُونُ<sup>٤</sup> مِنْهُ، تَمْزُجُ الْحَقَّ مَعَ الْبَاطِلِ، وَقَلِيلُ الْحَقِّ يَكْفِي عَنِ كَثِيرِ الْبَاطِلِ، أَنْتَ وَالْأُخُولُ قَفَّازَانِ<sup>٥</sup> حَاذِقَانِ<sup>٦</sup>».

قَالَ يُونُسُ: فَظَنَنْتُ - وَاللَّهِ - أَنَّهُ يَقُولُ لِهَشَامٍ قَرِيبًا مِمَّا قَالَ لِهَمَّا، ثُمَّ قَالَ: «يَا هِشَامُ، لَا تَكَادُ تَقَعَ، تَلْوِي رِجْلَيْكَ<sup>٧</sup> إِذَا هَمَمْتَ بِالْأَرْضِ طِرْتَ<sup>٨</sup>، مِثْلَكَ فَلْيَكَلِّمِ النَّاسَ، فَاتَّقِ الرَّثَّةَ، وَالشَّفَاعَةَ مِنْ وَرَائِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ»<sup>٩</sup>.

١ . في «ج»، ض: «رَوَّاع». وقوله: «رَوَّاع»، أي مبال عن الحق، من الرزق والروغان بمعنى الميل إلى الشيء سراً، وطلب الشيء بكل طريق. وهو في الأصل ما يفعله الثعلب، وهو أن يذهب هكذا وهكذا مكرماً وخديعة. أنظر: المغرب، ص ٢٠٢؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٤٣٠ - ٤٣١ (روغ).

٢ . هكذا في «ف»، ض، بح، بر، بف: «مرآة العقول». وفي المطبوع: «تكون».

٣ . في «مرآة العقول»، ج ٢، ص ٢٧٥: «يحتمل أن يكون «أبعد» منصوباً على الحالية ساذماً مسد الخبر، كما في قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائماً، على اختلافهم في تقدير مثله».

٤ . هكذا في «ج»، ض، بح، بر. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تكون».

٥ . «قفازان» من القفز بمعنى الوثوب، أي وثابان من مقام إلى آخر غير ثابتين على أمر واحد. وفي شرح صدر المتألمين، ص ٤٤٤: «هو من الغفيز بمعنى المكيال. والمراد علم الميزان، أي كانا حاذقين في علم الميزان». وفي حاشية ميرزا رفيعاً: «قفاران». أي فاحان عن المعاني المغلقة، مستخرجان للغوامض. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٨٩١ (قفز)؛ حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٥٣٥؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٢٤؛ الوافي، ج ٢، ص ٣٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٧٦.

٦ . في «ف»: «وحاذقان».

٧ . «تلوي رجليك»، أي فتله، تقول: لويت الحبل، أي فتلته. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٨٥ (لوى).  
٨ . في «مرآة العقول»، ج ٢، ص ٢٧٧: «والحاصل أنك كلما قربت من الأرض وخفت الوقوع عليها لويت رجليك - كما هو شأن الطير عند إرادة الطيران - ثم طرت ولم تقع. والغرض أنك لا تغلب من خصمك قط». وفي حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٥٣٥: «ولا يخفى ما فيه من الدلالة على كمال قوته واقتداره في التكلم الذي كنى بالطيران عنه تشبيهاً له في حاله بالطائر الكامل في قوته على الطيران، حيث ادعى له ما يندر تحققه في الطير».

٩ . الإرشاد، ج ٢، ص ١٩٤، بسنده عن الكليني، مع اختلاف يسير. وراجع: رجال الكشي، ص ٢٧٥،

٤٣٨ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ ١٧٤/١

أَبَانٍ، قَالَ:

أَخْبَرَنِي الْأَخْوَلُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام بَعَثَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُسْتَخْفٍ، قَالَ: فَاتَيْتُهُ، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، مَا تَقُولُ إِنْ طَرَقَكَ طَارِقٌ مِنَّا؟ أَمْ تَخْرُجُ مَعَهُ؟ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ كَانَ أَبَاكَ أَوْ أَخَاكَ، خَرَجْتُ مَعَهُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ أَجَاهِدُ<sup>٢</sup> هُوَ لَا يَرَى الْقَوْمَ، فَاخْرُجْ مَعِي، قَالَ: قُلْتُ: لَا، مَا أَفْعَلُ جَعِلْتُ فِدَاكَ.

قَالَ: فَقَالَ لِي<sup>٤</sup>: أَمْ تَرْغَبُ بِنَفْسِكَ عَنِّي<sup>٥</sup>؟ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّمَا هِيَ نَفْسٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ كَانَ لِلَّهِ فِي الْأَرْضِ حِجَّةٌ، فَالْمُتَخَلِّفُ عَنكَ نَاجٍ، وَالْخَارِجُ مَعَكَ هَالِكٌ، وَإِنْ لَا يَكُنْ لِلَّهِ حِجَّةٌ فِي الْأَرْضِ<sup>٦</sup>، فَالْمُتَخَلِّفُ عَنكَ وَالْخَارِجُ مَعَكَ سَوَاءٌ.

قَالَ: فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، كُنْتُ أَجْلِسُ مَعَ أَبِي عَلِيٍّ الْخَوَّانِ<sup>٧</sup>، فَيُلْقِمُنِي<sup>٨</sup>

١٠٠ ح ٤٩٤. الوافي، ج ٢، ص ٢٥، ح ٤٨١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٧، ح ٢١٣٣٣؛ وج ٢٧، ص ٦٧، ح ٣٣٢١٧، وفيهما من قوله: «قلت: جعلت فداك إني سمعتك تنهى عن الكلام، إلى قوله: «وذهبوا إلى ما يريدون»؛ البحار، ج ٤٧، ص ١٥٧، ح ٢٢١، من قوله: «فقال الشامي: يا هذا من أنظر للخلق» إلى قوله: «وإنك وصي الأوصياء».

١. في «بر» - «قال».

٢. في «ج»: «وأجاهد».

٣. في «ب»: «ب» - «ولي».

٤. «أترغب بنفسك عني»، أي أترى لنفسك عليّ فضلاً، أو كرهت نفسك لي وزهدت لي فيها. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٤٢٣ (رغب)؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٧٨.

٥. هكذا في «ب»، ض، ف، يع، بر، بس، بف، وشرح صدر المتألهين والوافي. وفي المطبوع: «قلت».

٦. هكذا في «ب»، ج، ض، يع، بس، بف، وشرح صدر المتألهين والوافي. وفي «بر»: «لم يكن». وفي المطبوع: «ولانكن».

٧. في «ف»، بف، - «في الأرض». وفي حاشية «ف» وشرح صدر المتألهين والوافي: «في الأرض حجة».

٨. «الخوان»: ما يوضع عليه الطعام عند الأكل، معزب. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢١١٠؛ النهاية، ج ٢، ص ٨٩ (خون).

٩. في «ج»، ف، «يلقمني». وفي «ض»: «يلقمني». والتلقيم والإلقام بمعنى واحد في اللغة، وهو وضع اللقمة

البُضْعَةُ<sup>١</sup> السَّمِينَةُ، وَ يُبْرَدُ لِي اللَّعْمَةُ الْحَازَةُ حَتَّى تَبْرُدَ؛ شَفَقَهُ عَلَيَّ وَ لَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ مِنْ حَرِّ النَّارِ إِذْ<sup>٢</sup> أَخْبَرَكَ بِالَّذِينَ وَ لَمْ يُخْبِرْنِي بِهِ؟ فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ لَهُ؛ مِنْ شَفَقَتِهِ عَلَيَّ مِنْ حَرِّ النَّارِ لَمْ يُخْبِرْكَ، خَافَ عَلَيْكَ أَنْ لَا تَقْبَلَهُ، فَتَدْخُلَ النَّارَ، وَ أَخْبِرْنِي أَنَا، فَإِنْ قَبِلْتُ نَجَوْتُ، وَ إِنْ لَمْ أَقْبَلْ لَمْ يُبَالِ أَنْ أَدْخُلَ النَّارَ.

ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَنْتُمْ أَفْضَلُ أَمْ الْأَتْبِيَاءُ؟ قَالَ: بَلِ الْأَتْبِيَاءُ<sup>٣</sup>، قُلْتُ: يَقُولُ يَعْقُوبُ لِيُوسُفَ: «يَا بَنِي لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا»<sup>٤</sup>، لِمَ لَمْ يُخْبِرْهُمْ حَتَّى كَانُوا لَا يَكِيدُونَهُ؟ وَ لَكِنْ كَتَمَهُمْ ذَلِكَ، فَكَذًا أَبُوكَ كَتَمَكَ؛ لِأَنَّهُ خَافَ عَلَيْكَ.

قَالَ: فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ، لَئِنْ قُلْتُ ذَلِكَ لَقَدْ حَدَّثَنِي صَاحِبُكَ بِالْمَدِينَةِ أَنِّي أَقْتُلُ وَ أَضَلُّ بِالْكِنَاسَةِ<sup>٥</sup>، وَ إِنْ عِنْدَهُ لَصَحِيفَةٌ<sup>٦</sup> فِيهَا قَتْلِي وَ صَلْبِي، فَحَجَجْتُ<sup>٧</sup>، فَحَدَّثْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ بِمَقَالَةِ زَيْدٍ وَ مَا قُلْتُ لَهُ، فَقَالَ لِي<sup>٨</sup>: «أَخَذْتَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ مِنْ خَلْفِهِ، وَ عَنِ يَمِينِهِ وَ عَنِ شِمَالِهِ<sup>٩</sup>، وَ مِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ وَ مِنْ تَحْتِ قَدَمَيْهِ، وَ لَمْ تَتْرُكْ لَهُ مَسْلُكًا يَسْلُكُهُ»<sup>١٠</sup>.

هـ في فم الغير، ولكن المازندراني في شرحه جعل الأولى متعدية فقرأ ما في المتن بها، والثانية لازمة. وانظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٤٦ (لعم).

١. «البُضْعَةُ»: القطعة من اللحم. الصحاح، ج ٣، ص ١١٨٦ (بضع).

٢. هكذا في «ب، ج، ض، ف، بر، بس، بف» و شرح صدر المتألهين والوافي. وفي المطبوع: «إذاً».

٣. في الوافي: «+ قال». ٤. يوسف (١٢): ٥.

٥. «الكناسة»: اسم موضع ومحلّة بالكوفة. وفي شرح صدر المتألهين، ص ٤٤٥: «موضع قريب عن كوفة قتل فيه زيد بن علي». أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٣٠؛ الوافي، ج ٢، ص ٢٢٤؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٨٠.

٦. في «ج، ض، بر»: «صحيفة».

٧. في شرح صدر المتألهين، ص ٤٤٥: «قوله: فحججت، يحتمل أن يكون من تنمة كلام زيد».

٨. في «ض»: «ولي».

٩. في «ب، ج، ض، بف» و حاشية «بج»، و شرح صدر المتألهين والوافي: «يساره».

١٠. الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٧٦، عن علي بن الحكم، عن أبان الوافي، ج ٢، ص ٢٢٣، ح ٣٨٦.



## ٢- بَابُ طَبَقَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ وَالْأَيُّمَةِ عليهم السلام

٤٣٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ هِشَامِ

بْنِ سَالِمٍ وَدُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْهُ<sup>١</sup>، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلُونَ عَلَى أَرْبَعِ طَبَقَاتٍ: فَنَبِيِّ مُنْتَبَأٍ فِي

نَفْسِهِ لَا يَغْدُو غَيْرَهَا؛ وَنَبِيِّ يَرَى فِي النَّوْمِ، وَيَسْمَعُ الصَّوْتِ، وَلَا يُعَايِنُهُ فِي ١٧٥/١

الْيَقِظَةِ، وَ لَمْ يُنْعَثْ إِلَى أَحَدٍ، وَ عَلَيْهِ إِمَامٌ مِثْلُ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ عَلَى لُوطٍ عليهما السلام؛ وَ نَبِيِّ

يَرَى فِي مَنَامِهِ، وَيَسْمَعُ الصَّوْتِ، وَيُعَايِنُ الْمَلَكَ وَ قَدْ أُزِيلَ إِلَى طَائِفَةٍ قَلَّوْا أَوْ كَثُرُوا

كَيُونُسَ - قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - لِيُونُسَ: «وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ»<sup>٢</sup> قَالَ:

يَزِيدُونَ ثَلَاثِينَ أَلْفًا، وَ عَلَيْهِ إِمَامٌ؛ وَ الَّذِي يَرَى فِي نَوْمِهِ، وَيَسْمَعُ الصَّوْتِ، وَيُعَايِنُ

فِي الْيَقِظَةِ، وَ هُوَ إِمَامٌ مِثْلُ أُولِي الْعِزْمِ، وَ قَدْ كَانَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام نَبِيًّا، وَ لَيْسَ بِإِمَامٍ حَتَّى

قَالَ اللَّهُ<sup>٣</sup>: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي» فَقَالَ<sup>٤</sup> اللَّهُ<sup>٥</sup>: «لَا يَنَالُ عَهْدِي

١ . الظاهر البدوي من السند، عطف «درست بن أبي منصور عنه» على «هشام بن سالم»، فيروي أبو يحيى

الواسطي عن هشام بن سالم تارة بلا واسطة، وأخرى بواسطة درست بن أبي منصور؛ فعليه ضمير «عنه» راجع

إلى هشام بن سالم. لكن الخبر رواه الصفار في بصائر الدرجات، ص ٣٧٣، ح ٢٠، بسند عن أبي يحيى

الواسطي، عن هشام بن سالم و درست بن أبي منصور الواسطي عنهما عليهما السلام. وورد في الاختصاص، ص ٢٢

أيضاً، وفيه: «أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم و درست بن أبي منصور عنهم عليهم السلام».

فعليه، لا يبعد القول بزيادة «قال أبو عبدالله عليه السلام» في السند. وأنه كان زيادة تفسيرية في حاشية بعض النسخ، ثم

أدرج في المتن بتخيل سقوطه منه، فتأمل.

٢ . في شرح صدر المتألهين، ص ٤٤٦: «منبأ، أي من الإفعال». وفي شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٣٤: «الظاهر أن

«منبأ» اسم مفعول من أنبأه، أو نبأه، إذا أخبره».

٣ . الصافات (٣٧): ١٤٧.

٤ . في «ف، ب، ج، بس» وحاشية «ج، ب، ف» و شرح صدر المتألهين والوافي: «منامه».

٥ . في «ب، ج» والوافي: «+ له».

٦ . في «بر» «قال».

٧ . في «ب، ج، بر» - «الله». وفي البصائر: «بأنه يكون في ولده كلهم، قال بدل «فقال الله».

الظلميين<sup>١</sup> مَنْ عَبْدَ صَنَمًا أَوْ وَثَنًا<sup>٢</sup>، لَا يَكُونُ إِمَامًا<sup>٣</sup>.

٤٤٠ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ،

عَنْ زَيْدِ الشُّحَامِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام عَبْدًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ نَبِيًّا، وَإِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَهُ نَبِيًّا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ رَسُولًا، وَإِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَهُ رَسُولًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ خَلِيلًا، وَإِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَهُ خَلِيلًا قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَهُ إِمَامًا، فَلَمَّا جَمَعَ لَهُ الْأَشْيَاءَ، قَالَ: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» قَالَ: «فَمِنْ عِظَمِهَا فِي عَيْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَتَّيَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ»<sup>٤</sup>، قَالَ: «لَا يَكُونُ السَّفِيهَ إِمَامَ التَّقِيِّ»<sup>٥</sup>.

٤٤١ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الخُثَمِيِّ<sup>٦</sup>،

١ . البقرة (٢): ١٢٤.

٢ . في «بف»: «وثناً أو صنماً».

٣ . الاختصاص، ص ٢٢، بسنده عن محمد بن يعقوب، عن عدة من أصحابه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي يحيى الواسطي. بصائر الدرجات، ص ٣٧٣، ح ٢٠، بسنده عن أبي يحيى الواسطي. الوافي، ج ٢، ص ٦٨، ح ٥١١.

٤ . في «ف» والاختصاص: «أن يتخذه».

٥ . احتمال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٨٥ كون «جمع» مجهولاً.

٦ . الاختصاص، ص ٢٢، بسند آخر. الوافي، ج ٢، ص ٦٩، ح ٥١٢؛ البحار، ج ١٢، ص ١٢، ح ٣٦.

٧ . في «بس، بف، جر» - «عن محمد». وهذا مما يؤكد وقوع السقط في الأسناد بجواز النظر من لفظ إلى لفظ مشابه آخر، كما في سندنا هذا.

٨ . كذا في النسخ والطبوع، لكن الصواب إما زيادة «الخثمي»؛ بأن كان في حاشية بعض النسخ كالتفسير لمحمد بن يحيى، فأدرج في المتن بتخيل سقوطه منه، وإما كونه مصحفاً من «الخزاز» فقد تركزت رواية أحمد بن محمد [بن عيسى] عن محمد بن يحيى الخزاز في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٩٢-٣٩٣.

وأما محمد بن يحيى الخثمي فقد ذكر النجاشي في رجاله، ص ٣٥٩، الرقم ٩٦٣، أنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام. ويؤيد ذلك أن أكثر روايات الخثمي قد وردت عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة، وروايته عنه عليه السلام بواسطتين غير

عَنْ هِشَامٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْقُورٍ<sup>١</sup>، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَادَةُ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ خَمْسَةٌ، وَهُمْ أَوْلُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَعَلَيْهِمْ ذَارَبَ الرَّحَى؟ نُوحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمُوسَى، وَعِيسَى، وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَعَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ»<sup>٢</sup>.

٤٤٤ / ٤. عُلْيَبُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَبْدِ الْعَزِيزِ<sup>٤</sup> أَبِي السَّفَاتِيحِ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ عَبْدًا قَبْلَ أَنْ

معهودة، كما أنّ أكثر رواياته رواها عنه إما ابن أبي عمير - وهو من مشايخ أحمد بن محمد الواقعي في السند - أو القاسم بن محمد، شيخ الحسين بن سعيد الذي نفسه من مشايخ أحمد بن محمد، راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٩٢-٣٩٣.

هذا، وتبين ممّا مرّ وقوع الخلل في ما ورد في بعض الأسناد؛ من رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى الخثعمي.

١. في «بر»: «ابن أبي يعقوب». ولا يخفى ما فيه من السهو.
٢. قال في مرآة المعقول، ج ٢، ص ٢٨٦: «أَي رَحَى النُّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ وَالشَّرِيعَةِ وَالدِّينِ، وَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ تَابِعُونَ لَهُمْ، فَهَمَّ بِمَنْزِلَةِ الْقَطْبِ لِلرَّحَى. وَقِيلَ: كُنِيَ بِالرَّحَى عَنِ الشَّرَائِعِ؛ لِدَوْرَانِهَا بَيْنَ الْأُمَمِ مُسْتَمْرَةً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».
٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الشرائع، صدر ح ١٤٨٩؛ والمحاسن، ص ٢٦٩، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح ٣٥٨، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، ذيل الآية: «فَأَضْبِرْ كَمَا صَبَّرَ أَوْلُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ». كامل الزيارات، ص ١٧٩، الباب ٧٢، ضمن ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله وعلي بن الحسين ﷺ. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمة وروثوا علم النبي...، ضمن ح ٦٠٢؛ والخصال، ص ٣٠٠، باب الخمسة، ح ٧٣، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ. بصائر الدرجات، ص ١٢١، ضمن ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ عن رسول الله ﷺ. تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٠٠، ذيل الآية: «فَأَضْبِرْ كَمَا صَبَّرَ أَوْلُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ» من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ. معاني الأخبار، ص ٥٠، ضمن الحديث الطويل ١، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير. وراجع: علل الشرائع، ص ١٢٢، ح ٠٢ الوافي، ج ٢، ص ٧١، ح ٥١٥؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٧، ح ٤٧.
٤. في «ألف»، ف، يح، ير، والبحار: «بن»، وهو سهو. راجع: رجال البرقي، ص ٢٨؛ الرجال لابن الفضائري، ص ٣٧، الرقم ٣.

يَتَّخِذَهُ نَبِيًّا، وَ اتَّخَذَهُ نَبِيًّا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ رَسُولًا، وَ اتَّخَذَهُ رَسُولًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ خَلِيلاً، وَ اتَّخَذَهُ خَلِيلاً قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ إِمَامًا، فَلَمَّا جَمَعَ لَهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ وَ قَبَضَ يَدَهُ<sup>١</sup>، قَالَ لَهُ: يَا إِبْرَاهِيمُ ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾<sup>٢</sup> فَمِنْ عِظْمِهَا فِي عَيْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: يَا رَبِّ<sup>٣</sup> ﴿وَمِنْ دُرِّيِّ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾<sup>٤</sup>.

### ٣- بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْمُحَدَّثِ

١٧٦/١

٤٤٣ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ زُرَّازَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾<sup>١</sup>: مَا الرَّسُولُ؟ وَ مَا النَّبِيُّ؟ قَالَ: «النَّبِيُّ: الَّذِي يَرَى فِي مَنَامِهِ، وَ يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَ لَا يَعَايِنُ الْمَلَكَ. وَ الرَّسُولُ: الَّذِي يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَ يَرَى فِي الْمَنَامِ، وَ يَعَايِنُ الْمَلَكَ. قُلْتُ: الْإِمَامُ مَا مَنْزِلَتُهُ؟ قَالَ: «يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَ لَا يَرَى، وَ لَا يَعَايِنُ الْمَلَكَ». ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ «وَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَ لَا نَبِيٍّ<sup>٢</sup> (وَ لَا مُحَدَّثٍ)»<sup>٣</sup>.

١ . «وقبض يده» إما من كلام الراوي، أي قبض الإمام عليه السلام يده. أو من كلام الإمام عليه السلام، أي قبض إبراهيم عليه السلام يده، يعني قبض هذه الأشياء بيده، أو قبض المجموع في يده، أو قبض الله تعالى يد إبراهيم، وهو كناية عن كمال لطفه. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤٥٠؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٤٠؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٨٦.

٢ . في «ف»+: «قال».

٣ . في «ف»+: «وتقبل مني».

٤ . البقرة (٢): ١٢٤.

٥ . الاختصاص، ص ٢٣، مرسلًا عن جابر الوافقي، ج ٢، ص ٦٩، ح ٥١٣؛ البحار، ج ١٢، ص ١٢، ح ٣٧.

٦ . مريم (١٩): ٥١ و ٥٤. ٧ . الحج (٢٢): ٥٢.

٨ . احتمل الميرزا رفيعاكونه بياناً للمراد من الآية، واستبعده المجلسي. أنظر: حاشية ميرزا رفيعا، ص ٥٤٣؛ امرأة

العقول، ج ٢، ص ٢٨٨.

٩ . بصائر الدرجات، ص ٣٦٨، ح ٢، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر، عن تغلب عن

٤٤٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَزَارٍ<sup>١</sup>، قَالَ:

كَتَبَ الْحَسَنُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْمَعْرُوفِيُّ إِلَى الرَّضَاءِ<sup>٢</sup> جَعَلْتُ فِدَاكَ، أَخْبِرْنِي: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّسُولِ وَ النَّبِيِّ وَ الْإِمَامِ؟ قَالَ: فَكَتَبَ أَوْ قَالَ: «الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّسُولِ وَ النَّبِيِّ وَ الْإِمَامِ<sup>٣</sup> أَنَّ الرَّسُولَ: الَّذِي يَنْزِلُ عَلَيْهِ جَبْرئيلُ، فَيَرَاهُ<sup>٤</sup>، وَ يَسْمَعُ كَلَامَهُ، وَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، وَ رُبَّمَا رَأَى فِي مَنَامِهِ نَحْوَ رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ<sup>٥</sup>. وَ النَّبِيُّ<sup>٦</sup> رُبَّمَا سَمِعَ الْكَلَامَ، وَ رُبَّمَا رَأَى الشَّخْصَ وَ لَمْ يَسْمَعْ. وَ الْإِمَامُ هُوَ الَّذِي يَسْمَعُ الْكَلَامَ، وَ لَا يَرَى الشَّخْصَ»<sup>٨</sup>.

٤٤٥ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ

الْأَخْوَلِ، قَالَ:

١. زرارة؛ وفيه، ص ٣٧٠، ح ٨، عن أحمد بن محمد، عن الحجاج، عن ثعلبة عن زرارة؛ الاختصاص، ص ٣٢٨، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر الوافي، ج ٢، ص ٧٣، ح ٥١٦؛ البحار، ج ١١، ص ٤١، ح ٤١.

٢. الخبر رواه الصَّفَّارُ في بصائر الدرجات، ص ٣٦٩، ح ٤، عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مهرا، قال: كتب الحسن بن العباس بن معروف - والمذكور في البحار، ج ٢٦، ص ٧٥، ح ٢٨ تقلاً منه هو الحسن بن عباس المعروف - وورد الخبر في الاختصاص، ص ٣٢٨، عن الهيثم بن أبي مسروق وإبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مهرا، قال: كتب الحسن بن العباس المعروف.

٣. والظاهر أنَّ «إسماعيل بن مزار» في سندنا هذا محزف من «إسماعيل بن مهرا». وموجه كثيرة روايات علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار؛ فإنه لم يثبت رواية إبراهيم بن هاشم عن إسماعيل بن مزار عن غير يونس بن عبد الرحمن فيما يروي إسماعيل بن مزار عن غير المعصوم. وقد ذكر الشيخ الطوسي إسماعيل بن مزار في رجاله، ص ٤١٢، الرقم ٥٩٧٢ قال: «روى عن يونس بن عبد الرحمن، روى عنه إبراهيم بن هاشم».

٤. في «ف»: «فقال».

٥. في «ف» والبصائر: «هو».

٦. يجوز فيه وفيما يأتي المبني للمفعول أيضاً من الإفعال.

٧. في الاختصاص: «ويكلمه». ٨. في «ف»: «هو الذي».

٩. في «بر» وشرح صدر المتألهين والبصائر: «يسمع».

١٠. بصائر الدرجات، ص ٣٦٩، ح ٤؛ والاختصاص، ص ٣٢٨، عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مهرا، الوافي، ج ٢، ص ٧٤، ح ٥١٧؛ البحار، ج ١١، ص ٤١، ح ٤٢.

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّسُولِ وَ النَّبِيِّ وَ الْمُحَدَّثِ .  
 قَالَ: «الرَّسُولُ<sup>١</sup>: الَّذِي يَأْتِيهِ جَبْرَيْلُ قُبْلًا، فَيَرَاهُ، وَ يَكَلِّمُهُ، فَهَذَا الرَّسُولُ .  
 وَ أَمَّا النَّبِيُّ، فَهُوَ الَّذِي يَرَى فِي مَنَامِهِ نَحْوَ رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ، وَ نَحْوَ مَا كَانَ رَأَى  
 رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام مِنْ أَسْبَابِ النَّبُوءَةِ قَبْلَ الْوَحْيِ حَتَّى أَتَاهُ جَبْرَيْلُ عليه السلام مِنْ عِنْدِ اللَّهِ  
 بِالرَّسَالَةِ، وَ كَانَ مُحَمَّدٌ عليه السلام - جِئَ جُمُوعَ لَهُ النَّبُوءَةُ، وَ جَاءَتْهُ الرِّسَالَةُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ -  
 يَجِيئُهُ بِهَا جَبْرَيْلُ، وَ يَكَلِّمُهُ بِهَا قُبْلًا، وَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَنْ جُمِعَ لَهُ النَّبُوءَةُ، وَ يَرَى فِي  
 مَنَامِهِ، وَ يَأْتِيهِ الرُّوحُ، وَ يَكَلِّمُهُ، وَ يُحَدِّثُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ يَرَى<sup>٤</sup> فِي النِّيْقِظَةِ .  
 وَ أَمَّا الْمُحَدَّثُ، فَهُوَ الَّذِي يُحَدِّثُ، فَيَسْمَعُ، وَ لَا يَغَايِنُ<sup>٥</sup>، وَ لَا يَرَى فِي مَنَامِهِ»<sup>٦</sup>.

١٧٧ / ١ ٤٤٦ / ٤ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ  
 حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ<sup>٧</sup>، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ بُرَيْدٍ:

١ . في «ج»: و شرح صدر المتألهين: «هو».

٢ . تقول: رأيتُه قُبْلًا وَ قُبْلًا وَ قُبْلًا، أي عيانًا و مقابلةً. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٨١ (قبل).

٣ . في «ف»: «هو» . ٤ . في البصائر: «رأه».

٥ . في «ب»: «فلا يعاين».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٣٧٠، ح ٩، وفيه و حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَجْرِبٍ، عَنْ الْأَحْوَلِ قَالَ:  
 سَمِعْتُ زُرَّارَةَ يُسْأَلُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام ... مع اختلاف يسير. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٧٢ - ٣٦٨، ح ٣، ١٠، ١٣  
 و ١٩؛ و الاختصاص، ص ٣٢٩. الوافي، ج ٢، ص ٧٤، ح ٥١٨؛ البحار، ج ١٨، ص ٢٦٦، ح ٢٧.  
 ٧ . في السند جهتان من الغرابة:

الأولى: عدم معهودية رواية علي بن حسان عن ابن فضال.

والثانية: أن لم نجد رواية محمد بن الحسين عن علي بن حسان، في موضع.

ففي السند خلل لامحالة. و أما كيفية وقوع الخلل فتتضح بالرجوع إلى بصائر الدرجات؛ فقد روى الضمَّار الخبر  
 في بصائر الدرجات، ص ٣٧١، ح ١١، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن علي بن يعقوب الهاشمي،  
 عن هارون بن مسلم - و الصواب مروان بن مسلم كما في البحار، ج ٢٦، ص ٧٦، ح ٣١ و كما في رجال  
 النجاشي، ص ٤١٩، الرقم ١١٢٠، من رواية علي بن يعقوب الهاشمي عن مروان بن مسلم كتابه - عن بريد.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام فِي قَوْلِهِ <sup>١</sup> عَزَّ وَ جَلَّ <sup>٢</sup>: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ <sup>٣</sup> (وَلَا مُحَدِّثٍ)» قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، لَيْسَتْ هَذِهِ قِرَاءَتَنَا، فَمَا الرُّسُولُ وَ النَّبِيُّ وَ الْمُحَدِّثُ؟

قَالَ: «الرُّسُولُ: الَّذِي يَظْهَرُ لَهُ الْمَلَكُ، فَيُكَلِّمُهُ. وَ النَّبِيُّ هُوَ الَّذِي يَرَى فِي مَنَامِهِ، وَ زَمًا اجْتَمَعَتِ التَّبَوُّهُ وَ الرِّسَالَةُ لِوَاحِدٍ. وَ الْمُحَدِّثُ: الَّذِي يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَ لَا يَرَى الصُّورَةَ».

قَالَ: قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، كَيْفَ يَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي رَأَى فِي النَّوْمِ <sup>٤</sup> حَقٌّ، وَ أَنَّهُ مِنَ الْمَلَكِ؟ قَالَ: «يُوقَفُ لِذَلِكَ <sup>٥</sup> حَتَّى يَعْرِفَهُ، لَقَدْ خَتَمَ اللَّهُ بِكِتَابِكُمْ الْكُتُبَ، وَ خَتَمَ بِنَبِيِّكُمْ الْأَنْبِيَاءَ» <sup>٦</sup>.

١. وقد ابتدأ السند السابق على هذا السند في بصائر الدرجات هكذا: «حدّثنا علي بن حسان». ومضمون الخبرين قريب جداً.

هذا، والظاهر أنّ الكليني راجع بصائر الدرجات لأخذ الخبرين - كما هو ذابّه في كثير من روايات كتاب الحجّة - فوقع السقط والخلط بين سندي الخبرين المذكورين في البصائر حين الأخذ.

ثمّ إنّّه تبيّن أيضاً وقوع التصحيف في عنوان «محمد بن الحسين» وأنّ الصواب «محمد بن الحسن» والمراد به الصّفّار، يؤيد ذلك ما ورد في الكافي، ح ٥٢٦ و ٦٢٨ و ٧١٣ و ١٢٥٨، من رواية محمد بن يحيى وأحمد بن محمد متعاطفين عن محمد بن الحسن. وهذه الأخبار كلّها مذكورة في بصائر الدرجات، مأخوذة منه، على الظاهر.

١. في حاشية «ج»: «قول الله».

٢. في «ب»، «ج»، «ض»، «بج»، «بر»، «بف»: «جلّ و عزّ».

٣. الحجّ (٢٢): ٥٢.

٤. في «ج»: «المنام».

٥. في البصائر، ص ٣٧١: «يوقع علم ذلك» بدل «يوقّف لذلك».

٦. في «ف»: «ولقد».

٧. بصائر الدرجات، ص ٣٧١، ح ١١، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن علي بن يعقوب الهاشمي، عن هارون بن مسلم، عن بريد. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٢١، ح ١٨، ص ٣٧٢، ح ١٣؛ والكافي، كتاب الحجّة، باب في أنّ الأئمة بمن يشبهون...، ح ٧٠٦؛ والاختصاص، ص ٣٢٩. الوافي، ج ٢، ص ٧٥، ح ٥١٩؛ البحار، ج ٢٦، ص ٧٧، ذيل ح ٣١.

#### ٤ - بَابُ أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ<sup>١</sup>

٤٤٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الطَّعَّازُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ الرُّقَيْيِّ:

عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ<sup>٢</sup> حَتَّى<sup>٣</sup>

يُعْرَفَ<sup>٤</sup>».

٤٤٨ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الرُّشَاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ الرِّضَاءَ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -

عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ حَتَّى<sup>٦</sup> يُعْرَفَ<sup>٧</sup>».

٤٤٩ / ٣ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ

سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَّارَةَ<sup>٩</sup>:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ

١ . في شرح صدر المتألهين: «بالإمام».

٢ . في حاشية (ض، بح، بس) والاختصاص: «+حَي».

٣ . في «بس» والاختصاص: «-حَتَّى».

٤ . في «ب، ف»: «يعرف». وفيه وجوه: «يعرف» أي حتى يعرف الإمام الناس ما يحتاجون إليه وما ينبغي من العقائد والأحكام؛ أو «يُعرف»: أو «يُعْرَفُ»: أي حتى يُعْرَفَ اللهُ تعالى، أو الإمام، أو الحق والباطل، أو الدين. وكذا ما يأتي. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٤٨؛ الوافي، ج ٢، ص ٦١؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٢٩٣.

٥ . الاختصاص، ص ٢٦٩، عن داود الرقيي الوافي، ج ٢، ص ٦١، ح ٤٩٠.

٦ . في «بس» والاختصاص: «حَي».

٧ . في «ب»: «يعرف». وفي قرب الإسناد: «يعرفونه».

٨ . قرب الإسناد، ص ٣٥١، ح ١٢٦٠، بسند آخر عن الرضا عن أبي جعفر عليه السلام. الاختصاص، ص ٢٦٨، مرسلأ عن الرضا عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٢، ص ٦١، ح ٤٩١.

٩ . في «و» وحاشية (ج، بح، عمار). وفي «عباد».



حتّى يُعَرَّفَ ٢.

٤٥٠ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبُرْقِيِّ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَادٍ، عَنْ

أَبَانِ بْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ:

«قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «الْحُجَّةُ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَ مَعَ الْخَلْقِ، وَ بَعْدَ الْخَلْقِ.»<sup>٤</sup>

## ٥- بَابُ أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ

١٧٨/١

٤٥١ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ،

عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

«قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: تَكُونُ<sup>٥</sup> الْأَرْضُ لَيْسَ فِيهَا إِمَامٌ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: يَكُونُ

إِمَامَانِ؟<sup>٦</sup> قَالَ: «لَا، إِلَّا وَ أَحَدُهُمَا صَامِتٌ.»<sup>٧</sup>

٤٥٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِثْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ

وَ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

١ . في «بس»: «حي».

٢ . في «ب، ج»: «يعرف». وفي حاشية «ج»: «+ «الخلق».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٦، ح ١٣، عن عباد بن سليمان الوافي، ج ٢، ص ٦١، ح ٤٩٢.

٤ . بصائر الدرجات، ص ٨٧، ح ١؛ كمال الدين، ص ٢٢١، ح ٥، بسندهما عن محمد بن خالد البرقي. كمال الدين، ص ٢٢٢، ح ٣٦، بسند آخر الوافي، ج ٢، ص ٦١، ح ٤٩٣.

٥ . في «ف»: «يكون». ٦ . في كمال الدين، ص ٢٢٣: «+ «في وقت واحد».

٧ . كمال الدين، ص ٢٢٣، ح ١٧، بسنده عن ابن أبي عمير، مع زيادة في آخره. وفيه، ص ٢٢٣، ح ٤١؛ و ص ٤١٦، ضمن ح ٩، بسند آخر؛ وفي بصائر الدرجات، ص ٥١١، ح ٢٠، بسند آخر؛ وفيه، ص ٥١٦، ح ٤٤، بسند آخر مع زيادة في آخره؛ وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنص على أبي جعفر الثاني ﷺ، ح ٨٣٩ وباب ما يفصل بين دعوى المحق والمطل في أمر الإمامة، ح ٩٣٢؛ والإرشاد، ج ٢، ص ٢٧٧، بسند آخر عن الرضا ﷺ، مع زيادة في آخره، وفي كل المصادر -إلا كمال الدين، ح ١٧- مع اختلاف يسير الوافي، ج ٢، ص ٦٣، ح ٤٩٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو<sup>١</sup> إِلَّا وَفِيهَا إِمَامٌ<sup>٢</sup>، كَيْمَا<sup>٣</sup> إِنْ زَادَ الْمُؤْمِنُونَ شَيْئاً، رَدَّهَمْ<sup>٤</sup>، وَإِنْ نَقَصُوا شَيْئاً، أَتَمَّهُ لَهُمْ<sup>٥</sup>».

٤٥٣ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ

مُحَمَّدِ الْمُسَلِّي<sup>٦</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْقَامِرِيِّ<sup>٧</sup>:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا زَالَتْ<sup>٨</sup> الْأَرْضُ إِلَّا وَبِلَيْهِ فِيهَا الْحِجَّةُ<sup>٩</sup>،

١ . «إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو» أي لا تخلو من الخلق، من الخلو . والمراد: أن آخر من يموت هو الحجة، هذا هو الأظهر

عند المجلسي . أو لا تخلو عن إمام سابق إلا وفيها إمام لاحق . أو لا تخلو من أحد . أو لا تضي، من خلا فلان : إذا مضى ، أو لا تكثر نباتها ولا تثبت حشيشها، من أخلت الأرض ، إذا كثر خلاها وهو النبات الرطب . أنظر :

شرح المازندراني ، ج ٥ ، ص ١٥٠؛ مرآة العقول ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ .

٢ . في الغيبة والبصائر ، ص ٣٣٢ : «عالم» . وفي البصائر ، ص ٤٨٦ : «حجة» .

٣ . في «بر» : «كي» .

٤ . في البصائر ، ص ٣٣٢ : «كلما زاده» . وفي البصائر ، ص ٤٨٦ : «كيما از داده» .

٥ . في البصائر ، ص ٣٣٢ : «إلى الحق» .

٦ . الغيبة للنعمانى ، ص ١٣٨ ، ح ٣ عن الكليني . بصائر الدرجات ، ص ٤٨٦ ، ح ١٠ ، بسنده عن ابن أبي عمير ، عن

منصور بن يونس ، عن إسحاق بن عمار ؛ وفيه ، ص ٣٣٢ ، ح ٧ ، بسنده عن إسحاق بن عمار . وفيه ، ص ٣٣١ ،

ح ١ ؛ وعلل الشرائع ، ص ١٩٩ ، ح ٢٢ ؛ والاختصاص ، ص ٢٨٨ ، بسند آخر ، مع اختلاف وزيادة في آخره .

راجع: بصائر الدرجات ، ص ٣٣١ ، ح ٢ ؛ و ص ٣٣٢ ، ح ٦ ؛ وكمال الدين ، ص ٢٠٣ ، ح ١١ ؛ و ص ٢٢٨ ، ح ٢٣ .

الوافي ، ج ٢ ، ص ٦٣ ، ح ٤٩٥ .

٧ . في المحاسن ، ص ٢٣٦ ، ح ٢٠٢ ، عن علي بن الحكم ، عن الربيع بن محمد المسلمي ، وفي بصائر الدرجات ،

ص ٤٨٤ ، ح ١ ، بسنده عن علي بن الحكم ، عن ربيع بن محمد المسلمي ، لكن المذكور في جميع نسخ

المحاسن ، هو المسلمي - كما صرح به في حاشية المحاسن ، ج ٢ ، طبعة الرجائي ، ص ٣٦٨ ، ذيل ح ٨٠٢ -

والمذكور في البحار ، ج ٢٣ ، ص ٤١ ، ذيل ح ٧٨ ، نقلاً من البصائر هو المسلمي ، وهو الصواب . والمُسَلِّي - بضم

الميم وسكون السين - منسوب إلى بني مُسَلِّيَّة ، وهي قبيلة من بني الحارث . راجع: الإكمال لابن ماکولا ، ج ٧ ،

ص ١٩٥ : الأسباب للسمعاني ، ج ٥ ، ص ٢٩٥ .

٨ . في «ض» : «القاري» . وهو سهو . راجع: رجال البرقي ، ص ٢٢ ؛ رجال الطوسي ، ص ٢٦٤ ، الرقم ٣٧٩٠ .

٩ . قال المجلسي في مرآة العقول ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ : «وقوله عليه السلام : ما زالت الأرض ، من زال يزول فعلاً تاماً ، أي من

حال إلى حال ؛ فإنَّ الأرض دائماً في التغير والتبدل . أو من زال يزال فعلاً ناقصاً ، فكلمة إلا زائدة .

١٠ . في الغيبة : «حجة» .

يُعْرَفُ<sup>١</sup> الْخَلَالَ<sup>٢</sup> وَ الْحَرَامَ، وَ يَذْعُو النَّاسَ<sup>٣</sup> إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ<sup>٤</sup>.

٤٥٤ / ٤ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: تَبْقَى<sup>٥</sup> الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لَا»<sup>٦</sup>.

٤٥٥ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام<sup>٧</sup>، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَدْعِ الْأَرْضَ بِغَيْرِ عَالِمٍ، وَ لَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ

يُعْرَفِ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ»<sup>٨</sup>.

٤٥٦ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

١ . ظاهر صدر المتألهين في شرحه، ص ٤٦١، كون «يعرف» من المجزّد معلوماً، حيث قال: «أي عرفاناً شهودياً عن كشف إلهي وإلهام، لا بطريق استفادة بشرية، ورواية سمعية، أو اجتهاد رسمي، أو استنباط فكري».

٢ . في «بر»: «بالخلال». ٣ . في البصائر والغيبة وكمال الدين: «- الناس».

٤ . المحاسن، ص ٢٣٦، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح ٢٠٢. وفي الغيبة للنعماني، ص ١٢٨، ح ٤، عن الكليني. بصائر الدرجات، ص ٤٨٤، صدر ح ١، عن أحمد بن محمد؛ كمال الدين، ص ٢٢٩، صدر ح ٢٤، بسنده عن ربيع بن محمد الملسي. الوافي، ج ٢، ص ٦٣، ح ٤٩٦.

٥ . في «بح»: «أتبقى».

٦ . الغيبة للنعماني، ص ١٢٨، ح ٥، عن الكليني، عن بعض رجاله، عن أحمد بن مهبران. بصائر الدرجات، ص ٤٨٥، ح ٥، بسنده عن الحسين بن أبي العلاء. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٨٦، ح ١٤؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٧، ح ١٢، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٢، ص ٦٤، ح ٤٩٧.

٧ . في الغيبة وكمال الدين: «عن أبي عبدالله عليه السلام».

٨ . الغيبة للنعماني، ص ١٢٨، ح ٦، عن الكليني... عن أبي عبدالله عليه السلام. كمال الدين، ص ٢٠٣، ح ١٢، بسنده عن محمد بن عيسى... عن أبي عبدالله عليه السلام. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٣١، ح ١؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٥، ح ٤؛ و ص ١٩٩، ح ٢٢؛ والاختصاص، ص ٢٨٨، بسند آخر عن عبدالله بن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. بصائر الدرجات، ص ٣٣١، ح ٤، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام. وفي البصائر، ح ٥؛ والاختصاص، ص ٢٨٩، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ٢، ص ٦٤، ح ٤٩٨.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَجَلٌ وَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَتْرَكَ الْأَرْضَ بِغَيْرِ إِمَامٍ عَادِلٍ»<sup>١</sup>.

٤٥٧ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ؛  
و<sup>٢</sup> عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ  
وَهَشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَمَّنْ يَثْبُتُ بِهِ<sup>٣</sup> مِنْ أَصْحَابِ أَمِيرِ  
الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام:

«أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: «اللَّهُمَّ، إِنَّكَ لَا تَخْلِي أَرْضَكَ مِنْ<sup>٤</sup> حُجَّةٍ لَكَ عَلَى خَلْقِكَ»<sup>٥</sup>.  
٤٥٨ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ  
أَبِي حَمَزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «وَ اللَّهُ، مَا تَرَكَ اللَّهُ أَرْضاً مُنْذُ قَبَضَ اللَّهُ<sup>٦</sup> آدَمَ عليه السلام» ١٧٩/١

- ١ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٥، ح ٣؛ وكمال الدين، ص ٢٢٩، ح ٢٦؛ و ص ٢٣٤، ح ٤٣، بسند آخر عن علي بن أبي حمزة . الوافي، ج ٢، ص ٦٤، ح ٤٩٩.
- ٢ . في السند تحويل يعطف «علي بن إبراهيم عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أسامة و هشام بن سالم» على «علي بن محمد عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أسامة».
- ٣ . في «ف»: «عَمَّنْ حَدَّثَهُ» . في «بف» و الوافي: «عن».
- ٤ . في «بف» و الوافي: «عن».
- ٥ . الكافي، كتاب الحجّة، باب نادر من حال الغيبة، ضمن ح ٨٩٠، عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن أبي أسامة، عن هشام؛ و محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي حمزة؛ وفيه، باب في الغيبة، ضمن ح ٩٠٣، عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، و محمد بن يحيى وغيره عن أحمد بن محمد؛ و علي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب عن هشام بن سالم، عن أبي حمزة . وفي بصائر الدرجات، ص ٤٨٦، ح ١٥؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٥، ح ٢؛ وكمال الدين، ص ٣٠٢، ح ١٠، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي إسحاق الهمداني، عن ثقة من أصحابنا، عن أمير المؤمنين عليه السلام . وفيه، ص ٣٠٢، ح ١١، بسند آخر عن الصادق، عن علي عليه السلام مع اختلاف، وفي الأربعة الأخيرة مع زيادة في آخره . كفاية الأثر، ص ١٦٢، ضمن الحديث الطويل، بسند آخر عن الحسن عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله . الوافي، ج ٢، ص ٦٤، ح ٥٠٠.
- ٦ . هكذا في «ب، ج، ض، س، بف» و الوافي و البصائر و الغيبة و العلل . وفي سائر النسخ و المطبوع: «- والله».

إِلَّا وَ فِيهَا إِمَامٌ يُهْتَدَى بِهِ إِلَى اللَّهِ، وَ هُوَ حُجَّتُهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَ لَا تَبْقَى الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ حُجَّةً لِلَّهِ عَلَى عِبَادِهِ.<sup>٢</sup>

٤٥٩ / ٩ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ، وَ أَنَا وَ اللَّهُ ذَلِكَ الْحُجَّةُ».<sup>٣</sup>

٤٦٠ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: تَبْقَى الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟  
قَالَ: «لَوْ بَقِيَتِ الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ، لَسَاخَتْ».<sup>٤</sup>

١ . في «بر»: «لا يبقى».

٢ . الغيبة للنعماني، ص ١٣٨، ح ٧، عن الكليني؛ بصائر الدرجات، ص ٤٨٥، ح ٤، عن محمد بن عيسى؛ علل الشرائع، ص ١٩٧، ح ١١، بسنده عن محمد بن عيسى رفعه إلى أبي حمزة. وفي المحاسن، ص ٩٢، كتاب عقاب الأعمال، ح ٤٥؛ وثواب الأعمال، ص ٢٤٥، ح ٢، بسندهما عن أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام مع زيادة في أوله وآخره. وفي علل الشرائع، ص ١٩٧، ح ١٣؛ ورجال الكشي، ص ٣٧٢، ح ٦٩٨، بسند آخر عن ذريح، عن الصادق عليه السلام؛ كمال الدين، ص ٢٢٠، ح ٣، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ٢٣٠، ح ٢٨، بطريقين آخرين عن ذريح عن الصادق عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة مع زيادة في آخره، وفي كلها - إلا البصائر والغيبة - إلى قوله: «وهو حجته على عباده». وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ٦٤، ح ٥٠١. ٣ . كمال الدين، ص ٢٢٢، ح ٩، بسند آخر عن الحسن بن علي العسكري عليه السلام، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٢، ص ٦٥، ح ٥٠٣.

٤ . هكذا في «ج»، ض، ف، بح، بر، بس، بف، و شرح صدر المتألهين والوافي والبصائر والعلل. وفي «و» والمطبوع: «أتبقى».

٥ . في كمال الدين والغيبة للطوسي: «+ ساعة».

٦ . في حاشية «ف»: «+ الأرض». وقوله: «لساخت»، أي انخسفت بأهلها وذهبت بهم، أو زسبت، أي ذهبت في الماء وغاصت وغابت. أنظر: لسان العرب، ج ٣، ص ٢٧ (سوخ).

٧ . الغيبة للنعماني، ص ١٣٨، ح ٨، عن الكليني. بصائر الدرجات، ص ٤٨٨، ح ٢، عن محمد بن عيسى؛ علل الشرائع، ص ١٩٦، ح ٥، بسنده عن محمد بن عيسى، عن محمد بن الفضل، عن أبي حمزة. وفيه، ص ١٩٨،

- ٤٦١ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ:  
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَاءِ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَ تَبْقَى الْأَرْضَ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لَا».  
قُلْتُ: فَإِنَّا نُرَوِّي عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ لَا تَبْقَى بِغَيْرِ إِمَامٍ إِلَّا أَنْ يَسْخَطَ اللَّهُ تَعَالَى  
عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، أَوْ عَلَى الْعِبَادِ؟  
فَقَالَ: «لَا، لَا تَبْقَى<sup>١</sup>، إِذَا لَسَاخَتْ<sup>٢</sup>».
- ٤٦٢ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: «لَوْ أَنَّ الْإِمَامَ زَفِعَ مِنَ الْأَرْضِ سَاعَةً، لَمَاجَتْ<sup>٣</sup> بِأَهْلِهَا كَمَا  
يَمُوجُ الْبَحْرُ<sup>٤</sup> بِأَهْلِهِ».

- ١٦٦٠ ح ١٦٦٠؛ وكمال الدين، ص ٢٠١، ح ١؛ والغيبة للطوسي، ص ٢٢٠، ح ١٨٢، بسندها عن محمد بن عيسى بن عبيد  
ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن الفضيل - في الغيبة: محمد بن الفضل - عن أبي حمزة  
الشمالي. علل الشرائع، ص ١٩٨، ح ١٨، بسنده عن محمد بن الفضيل. الغيبة للنعمان، ص ١٤١، ضمن ح ٢،  
بسنده آخر؛ كمال الدين، ج ١، ص ٢٠٤، صدر ح ١٤، بسند آخر عن أبي جعفر؛ كفاية الأثر، ص ١٦٢، ضمن  
الحديث، بسند آخر، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. الوافي، ج ٢، ص ٦٥، ح ٥٠٢.
١. في «ب»: «تبقى» بدون همزة الاستفهام.
٢. في شرح صدر المتألهين، ص ٤٦٣: «وقوله: أو على العباد. هذا الترديد شك من الراوي، أو من محمد بن  
الفضل».
٣. في «ض، بع»: «الأرض». وفي الغيبة: «الأرض بغير إمام ولو بقيت».
٤. الغيبة للنعمان، ص ١٢٩، ح ٩، عن الكليني. وفي كمال الدين، ص ٢٠١، ح ٢؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٨،  
ح ١٧، بسند آخر عن محمد بن الفضيل. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٨٨، ح ١؛ و ص ٤٨٩، ح ٦؛ وعلل  
الشرائع، ص ١٩٧، ح ١٥؛ و ص ١٩٨، ح ١٩؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٢؛ وكمال الدين، ص ٢٠٢،  
ح ٥؛ و ص ٢٠٣، ح ٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٧٢، ح ١؛ و ص ٤، بسند آخر،  
مع اختلاف. الوافي، ج ٢، ص ٦٥، ح ٥٠٤. ٥. في «ب، ض، ف»، «ب»: «بن إبراهيم».
٦. في الغيبة والبصائر: «لساخت». ٧. في «ج»: «وكان».
٨. «ماجت البحر» أي اضطربت أمواجه، وموج كل شيء اضطرابه. والباء في كلا الموضعين بمعنى «مع» أو  
للتعدية. أنظر: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٧٠ (موج)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٤.
٩. الغيبة للنعمان، ص ١٢٩، ح ١٠، عن الكليني. بصائر الدرجات، ص ٤٨٨، ح ٣، عن محمد بن عيسى؛

٤٦٣ / ١٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، قَالَ:  
سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ١ الرِّضَاءَ: هَلْ تَبْقَى الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لَا».  
قُلْتُ: إِنَّا نُرَوِّى أَنَّهَا لَا تَبْقَى إِلَّا أَنْ يَسْخَطَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى الْعِبَادِ؟  
قَالَ: «لَا تَبْقَى» ٢، إِذَا لَسَاخَتْ» ٢.

## ٦- بَابُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا رَجُلَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ

٤٦٤ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ  
ابْنِ الطَّيَّارِ، قَالَ:  
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ٣ يَقُولُ: «لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا اثْنَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا  
الْحُجَّةَ» ٤.

٥ كمال الدين، ص ٢٠٢، ح ٣، بسنده عن محمد بن عيسى بن عبيد؛ وفيه، ص ٢٠٣، ح ٩، بسنده عن محمد بن  
عيسى ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أبي عبد الله المؤمن والحسن بن علي بن فضال، عن أبي  
هراسة. وفيه، ص ٢٠٢، ذيل ح ٦، بسند آخر عن الرضا ٦، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٢،  
ص ٦٦، ح ٥٠٦.

١ . في «ب» و «الْبَصَائِرِ وَالغَيْبَةِ» - «أَبَا الْحَسَنِ».

٢ . في «ج»: «+ الْأَرْضُ».

٣ . الغيبة للنعمانى، ص ١٣٩، ح ١١ عن الكليني. بصائر الدرجات، ص ٤٨٩، ح ٧، عن الحسين بن محمد.  
وفي علل الشرائع، ص ١٩٨، ح ٢٠؛ و «عِيُونَ الْأَخْبَارِ»، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٣، بسندهما عن المعلى بن محمد.  
وفي كمال الدين، ص ٢٠٤، ح ١٥؛ و «عِلَلُ الشَّرَائِعِ»، ص ١٩٨، ح ٢١ بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٢،  
ص ٦٥، ح ٥٠٥.

٤ . في الغيبة: «الثاني منها» بدل «أحدهما».

٥ . في «بر» و «الْبَصَائِرِ»، ح ٣: «+ عَلَى صَاحِبِهِ». وفي البصائر، ح ٤: «+ وَلَوْ ذَهَبَ أَحَدُهُمَا بَقِيَ الْحُجَّةُ».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٨، ح ٤ عن أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسن، عن ابن سنان، عن ابن عمارة بن  
طيّار، من دون الإسناد إلى المعصوم ٧، مع زيادة في آخره؛ الغيبة للنعمانى، ص ١٣٩، ح ١، بسنده عن محمد  
بن سنان، عن أبي عمارة حمزة بن الطيّار. بصائر الدرجات، ص ٤٨٨، ح ٥، عن محمد بن عيسى عن أبي عمارة  
بن طيّار. الوافي، ج ٢، ص ٦٦، ح ٥٠٧.

٤٦٥ / ٢ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>١</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ الطَّيَّارِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٢</sup>، قَالَ: «لَوْ بَقِيَ<sup>٣</sup> اثْنَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ عَلَى صَاحِبِهِ»<sup>٤</sup>.

● مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى؛ مِثْلَهُ.

١٨٠ / ١

٤٦٦ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ

مُحَمَّدٍ، عَنْ كَرَّامٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup>: «لَوْ كَانَ النَّاسُ رَجُلَيْنِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْإِمَامَ». وَ قَالَ: «إِنْ آخَرَ مَنْ يَمُوتُ الْإِمَامَ؛ لَمَثَلًا يَحْتَجُّ أَحَدٌ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - أَنَّهُ تَرَكَهُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ لِلَّهِ عَلَيْهِ»<sup>٦</sup>.

٤٦٧ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ

١ . قد أكثر أحمد بن محمد - وهو ابن عيسى بقريته رواية محمد بن يحيى عنه - من الرواية عن محمد بن سنان، بل أكثر روايات محمد بن سنان قد وردت عن طريق أحمد بن محمد بن عيسى. وهذا واضح لمن تتبع الأسناد. ولم نجد توسط محمد بن عيسى بن عبيد بينهما إلا في هذا المورد وما ورد في التهذيب، ج ٩، ص ٨٨ ح ٣٧٥ من رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان، لكن الظاهر زيادة «عن محمد بن عيسى» في سند التهذيب؛ فإن الخبر رواه الكليني في الكافي، ح ١١٥٢٢، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، كما لم ترد عبارة «عن محمد بن عيسى» في بعض نسخ التهذيب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٣٠١-٣٠٣.

هذا، وقد استظهر العلامة السيد موسى الشيرازي دام ظلّه في تعليقه على السنن - تحريف «أحمد بن محمد» وأن الصواب في العنوان هو «محمد بن أحمد»، كما في الطبعة القديمة من غيبة النعماني، وأيد ذلك بكثرة رواية محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن سنان بواسطة محمد بن عيسى بن عبيد.

٢ . في الغيبة: «في الأرض».

٣ . الغيبة للنعماني، ص ١٣٩، ح ٢، بطريقتين: الأول: عن الكليني، عن عِدَّةٍ مِنْ رِجَالِهِ وَأَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ وَمُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ... وَالْآخَرُ: عَنِ الْكَلِينِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى. بِصَوْنِ الدَّرَجَاتِ، ص ٤٨٧، ح ٣، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ سِنَانَ. الْوَأُفِي، ج ٢، ص ٦٦، ح ٥٠٨.

٤ . الغيبة للنعماني، ص ١٤٠، ح ٣ عن الكليني. علل الشرائع، ص ١٩٦، ح ٦، بسنده عن ابن الخشاب الوافقي، ج ٢، ص ٦٧، ح ٥٠٩؛ البحار، ج ٥٣، ص ١١٤، ح ٢٠.



ابن سنان<sup>١</sup>، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ الطَّيَّارِ<sup>٢</sup>، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ لَمْ يَنْبَقْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا اثْنَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا  
الْحَجَّةَ، أَوْ الثَّانِي الْحَجَّةَ»<sup>٣</sup>.  
الشُّكُّ<sup>٤</sup> مِنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>٥</sup>.

٤٦٨ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُونُسَ  
بْنِ يَعْقُوبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَوْ لَمْ يَكُنْ<sup>٦</sup> فِي الْأَرْضِ<sup>٧</sup> إِلَّا اثْنَانِ، لَكَانَ  
الْإِمَامُ<sup>٨</sup> أَحَدَهُمَا»<sup>٩</sup>.

## ٧- بَابُ مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ وَالرَّدِّ إِلَيْهِ

٤٦٩ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الرُّشَاءِ، قَالَ:

- 
- ١ . في الغيبة: «عن محمد بن سنان».
  - ٢ . في «بح» بس: «وكمال الدين، ص ٢٠٣»: «عن حمزة الطيار».
  - ٣ . في «ض»: - «أو الثاني الحجّة».
  - ٤ . الغيبة للنعماني، ص ١٤٠، ح ٤ عن الكليني. كمال الدين، ص ٢٠٣، ح ١٠، بسنده عن محمد بن سنان؛ وفيه، ص ٢٣٢، ح ٣٨، بسنده عن محمد بن سنان، عن حمزة بن حرمان، عن أبي عبد الله عليه السلام إلى قوله: «لكن أحدهما الحجّة» مع زيادة في آخره. وفيه أيضاً، ص ٢٣٠، ح ٣٠، بسند آخر عن حمزة بن حرمان، عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ٢، ص ٦٦، ح ٥٠٧.
  - ٥ . في «ف»: «والشك».
  - ٦ . في كمال الدين: «الشك من محمد بن سنان».
  - ٧ . في «ب»: «ولو لم يبق».
  - ٨ . في البصائر: «الدين».
  - ٩ . في «بح»: «الحجّة على صاحبه» بدل «الإمام». وفي الغيبة: «أحدهما الإمام».
  - ١٠ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٧، ح ٢، عن الهيثم النهدي. الغيبة للنعماني، ص ١٤٠، ح ٥ عن الكليني. كمال الدين، ص ٢٣٢، ح ٣٨، بسند آخر مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢، ص ٦٧، ح ٥١٠.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّمَا يَعْبُدُ اللَّهُ مَنْ يَعْرِفُ اللَّهَ، فَأَمَّا مَنْ لَا يَعْرِفُ اللَّهَ فَأِنَّمَا يَعْبُدُهُ هَكَذَا <sup>٣</sup> ضَلَالًا»<sup>٤</sup>.

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَمَا مَعْرِفَةُ اللَّهِ؟

قَالَ: «تَصْدِيقُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَ تَصْدِيقُ رَسُولِهِ عليه السلام، وَ مَوَالَاةُ عَلِيِّ عليه السلام، وَ الْإِثْتِمَامُ <sup>٦</sup> بِهِ وَ بِإِيْمَةِ الْهُدَى عليه السلام، وَ التَّبَازُّةُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَدُوِّهِمْ، هَكَذَا يَعْرِفُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>٧</sup>.

٤٧٠ / ٢ . الْحُسَيْنُ، عَنْ مُعَلَّى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، قَالَ:

حَدَّثَنَا غَيْرٌ وَاحِدٌ عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُؤْمِنًا حَتَّى يَعْرِفَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ الْإِيْمَةَ كُلَّهُمْ وَ إِمَامَ زَمَانِهِ، وَ يَرُدَّ إِلَيْهِ، وَ يُسَلِّمَ لَهُ. ثُمَّ قَالَ: «كَيْفَ يَعْرِفُ الْآخِرَ وَ هُوَ يَجْهَلُ الْأَوَّلَ؟»<sup>٨</sup>.

١ . في «ب»: «حَدَّثَنِي». ٢ . في «ب» وحاشية «بف» والوافي: «لا يعرفه».

٣ . «هكذا»: إشارة إلى عبادة أكثر الناس الذين يعبدون الله تعالى بزعمهم من دون بصيرة ومعرفة، ومن دون اقتداء بإمام ذي بصيرة. وذكروا وجوهاً آخر. أنظر: شرح صدر المتألمين، ص ٤٦٧؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٧؛ الوافي، ج ٢، ص ١٨٠؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٠٠.

٤ . «الضلال»: الضياع والهلاك. يقال: ضل الشيء يفصل ضلالاً، أي ضاع وهلك. و«ضلالاً» تمييز لنسبة «بعده»، أو حال عن فاعله على المبالغة. وفي حاشية بدر الدين: «ضلالاً» جمعاً، واحتمله المجلسي. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٤٨ (ضلل)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٧؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٠٠.

٥ . في «ف»، «ض»، وحاشية «بج»: «رسول الله».

٦ . «الائتمام»: الاقتداء. يقال: اتتم به، أي اقتدى به. الصحاح، ج ٥، ص ١٨٦٥ (أمم).

٧ . تفسير العياشي، ج ٢، ص ١١٦، ح ١٥٥ عن أبي حمزة الشمالي مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢، ص ٨٠ ح ٥٢١.

٨ . الوافي، ج ٢، ص ٨١ ح ٥٢٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٣ ح ٣٣٢٠٧.

٤٧١ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ زُرَّازَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَخْبِرْنِي عَنْ مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ مِنْكُمْ وَاجِبَتَهُ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ؟ ١٨١/١  
فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بَعَثَ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وآله إِلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ رَسُولًا وَحَجَّةً لِلَّهِ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ فِي أَرْضِهِ، فَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ، وَاتَّبَعَهُ، وَصَدَّقَهُ، فَإِنَّ مَعْرِفَةَ الْإِمَامِ مِنَّا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ؛ وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ<sup>١</sup>، وَلَمْ يَتَّبِعْهُ وَ لَمْ يُصَدِّقْهُ<sup>٢</sup> وَ يَعْرِفْ<sup>٣</sup> حَقَّهُمَا، فَكَيْفَ يَجِبُ<sup>٤</sup> عَلَيْهِ مَعْرِفَةُ الْإِمَامِ وَ هُوَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ<sup>٥</sup> وَ يَعْرِفُ<sup>٦</sup> حَقَّهُمَا؟»

قَالَ: قُلْتُ: فَمَا تَقُولُ فَيَمُنُ بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ، وَ يُصَدِّقُ رَسُولَهُ فِي جَمِيعِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ؟ أَيْجِبُ<sup>٧</sup> عَلَى أَوْلِيكَ حَقَّ مَعْرِفَتِكُمْ؟

قَالَ: «نَعَمْ، أَلَيْسَ هُوَ لَآءٍ يَعْرِفُونَ فَلَانًا وَ فَلَانًا؟»<sup>٨</sup> قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «أُتْرَى أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَوْقَعَ فِي قُلُوبِهِمْ مَعْرِفَةَ هُوَ لَآءٍ؟ وَ اللَّهُ، مَا أَوْقَعَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا الشَّيْطَانُ، لَا وَاللَّهِ، مَا أَلْهَمَ الْمُؤْمِنِينَ حَقَّنَا إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>٩</sup>.

٤٧٢ / ٤ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

١ . في «ب» : «ورسوله» . ٢ . في حاشية «بج» : «ولم يصدق رسوله» .

٣ . عطف على «يصدق» . وفي «ض، ف» وشرح صدر المتألهين : «ولم يعرف» .

٤ . في الوافي و امرأة العقول : «تجب» . ٥ . في «ج، ف» : «برسوله» .

٦ . في «ض، ف» وشرح صدر المتألهين : «لم يعرف» . وقوله : «يعرف حقهما» في الموضوعين معطوف على المنفرد لا النفي، إلا أنه في الأول مجزوم وفي الثاني مرفوع . أنظر : شرح صدر المتألهين ، ص ٤٦٨ ؛ شرح المازندراني ، ج ٥ ، ص ١٥٩ ؛ الوافي ، ج ٢ ، ص ٨٢ .

٧ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، ي، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي . وفي المطبوع : «يجب» بدون الهزرة .

٨ . في حاشية «ف، بر» : «وفلانا» .

٩ . في «ب» : «ولاء» . ١٠ . الوافي ، ج ٢ ، ص ٨١ ، ح ٥٢٣ .

أبي المقدام، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّمَا يَعْرِفُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَ يَغْبُدُهُ مَنْ عَرَفَ اللَّهَ وَ عَرَفَ إِمَامَهُ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ؛ وَ مَنْ لَا يَعْرِفُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَ لَا يَعْرِفُ الْإِمَامَ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ<sup>٢</sup>، فَإِنَّمَا يَعْرِفُ وَ يَغْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ هَكَذَا - وَ اللَّهُ - ضَلَالًا<sup>٤</sup>».

٥ / ٤٧٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُنْهُوْرٍ، عَنْ

فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ ذَرِيحٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْأَيْمَةِ بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: «كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام؛ إِمَامًا، ثُمَّ كَانَ الْحَسَنُ عليه السلام؛ إِمَامًا، ثُمَّ كَانَ الْحُسَيْنُ عليه السلام؛ إِمَامًا، ثُمَّ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام؛ إِمَامًا، ثُمَّ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام؛ إِمَامًا، مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ، كَانَ كَمَنْ أَنْكَرَ مَعْرِفَةَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - وَ مَعْرِفَةَ رَسُولِهِ صلى الله عليه وآله».

ثُمَّ قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ<sup>١٠</sup> جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَأَعَدْتَهَا عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ

١ . في «ب، ج، ض، ي، ح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي ومرآة العقول «ويعرف». قال المجلسي في الأخير: «ويعرف الإمام، الواو للحال عن المنفي أو الذي داخل على مجموع المعرفتين». وفي الوسائل: «وما يعرف».

٢ . في «يح»: - «أهل البيت».

٣ . قال صدر المتألهين في شرحه، ص ٤٦٩: «وقوله: هكذا والله، جملة اسمية مؤكدة بالقسم، أي حاله في المعرفة والعبادة هكذا والله. وقوله: ضلالاً، حال أو تمييز، والعامل معنى الإشارة. ويدل هذا الحديث على توقّف معرفة الله تعالى على معرفة الإمام عليه السلام وبالعكس، فيوهم دوراً مستحيلاً. وكذا قوله عليه السلام: «إِنَّمَا يَعْرِفُ اللَّهُ الْبَيْتَ، يَدُلُّ عَلَى تَوْقُفِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى نَفْسِهَا، فِيوَهُمْ تَوْقُفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ، وَيَرْتَفِعُ التَّوَهُّمُ بِاخْتِلَافِ مَرَاتِبِ الْمَعْرِفَةِ. أَنْظُرْ: شرح صدر المتألهين، ص ٤٦٩».

٤ . الوافي، ج ٢، ص ٨٢، ح ٥٢٤؛ الوسائل، ج ١، ص ١٢٠، ح ٣٠٢.

٥ . في «ب»: - «إماماً».

٦ . في «ب، بر، بس»: - «إماماً».

٧ . في «ب، بر، بس، بف»: - «إماماً».

٨ . في «ب»: - «كان».

٩ . في «ج، ض، ف، ي، ح»: الوافي: «رسول الله». وفي شرح صدر المتألهين: «الرسول».

١٠ . قوله: «ثم أنت»: إما تصديق، أي إخبار بإذعانه وتصديقه بإمامته. أو استفهام. والسكرت على الأول تقرير،

لي<sup>١</sup>: «إِنِّي إِنَّمَا حَدَّثْتُكَ<sup>٢</sup> لِتَكُونَ مِنْ شُهَدَاءِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِي أَرْضِهِ»<sup>٣</sup>.

٤٧٤ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَكُونُونَ صَالِحِينَ حَتَّى تَعْرِفُوا، وَ لَا تَعْرِفُوا<sup>٤</sup> ١٨٢/١

حَتَّى تَصَدَّقُوا، وَ لَا تَصَدَّقُوا<sup>٥</sup> حَتَّى تَسْلَمُوا<sup>٦</sup> أَبْوَاباً<sup>٧</sup> أَرْبَعَةً<sup>٨</sup> لَا يَضِلُّ أَوْلَهَا إِلَّا بِأَخْرِهَا، ضَلَّ أَصْحَابُ الثَّلَاثَةِ، وَ تَاهُوا تَيْهًا<sup>٩</sup> بَعِيدًا<sup>١٠</sup>؛ إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - لَا يَقْبَلُ إِلَّا الْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَ لَا يَقْبَلُ<sup>١١</sup> اللَّهُ<sup>١٢</sup> إِلَّا الْوَفَاءَ<sup>١٣</sup> بِالشَّرْوَطِ وَ الْعَهْودِ، فَمَنْ<sup>١٤</sup> وَفَى لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ<sup>١٥</sup> -

٥٥ وعلى الثاني للثقة أو لأمر آخر. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٦٣؛ الوافي، ج ٢، ص ٨٣ امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٠٤.

١ . في «ض بس» - «لي».

٢ . في «بس» و حاشية «ج»: «أحدك».

٣ . الوافي، ج ٢، ص ٨٣ ح ٥٢٥.

٤ . في حاشية ميرزا رفيعا والوافي والوسائل والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «لا تعرفون». وقوله: «لا تعرفوا»: إنا خبر، مثل «لا تكونون» بحذف النون للتخفيف، أو نهي بمعنى النفي. وكذا «لا تصدقوا». أنظر: شرح

المازندراني، ج ٥، ص ١٦٢؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٠٥.

٥ . في الوافي والوسائل والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «لا تصدقون».

٦ . «التسليم»: بذل الرضا بالحكم. الصحاح، ج ٥، ص ١٩٥٢ (سلم).

٧ . في امرأة العقول: «أبواباً، منصوب بتقدير «الزموا» أو «خذوا» أو «اعلموا».

٨ . في الوافي: «أشار بالأبواب الأربعة إلى التوبة عن الشرك، والإيمان بالوحدانية، والعمل الصالح، والاهتداء إلى الحجج عليهم السلام»، كما يتبين ممّا ذكره بعده. و«أصحاب الثلاثة» إشارة إلى من لم يهتد إلى الحجج .

٩ . «تاهوا تيهًا» أي ذهبوا متحيرين. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٩ (تبه).

١٠ . في الوافي: «عظيمًا».

١١ . في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «لا يقتل».

١٢ . في البحار: - «الله».

١٣ . في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «بالوفاء» . ١٤ . في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «ومن».

١٥ . في «ف» والمرأة: «وفى الله تعالى». وفي «بس، بف»: «وفى الله عز وجل». وفي الكافي، ح ١٥٤١: «وفى الله بدل «وفى الله عز وجل».

بِشْرَطِهِ<sup>١</sup>، وَاسْتَعْمَلَ<sup>٢</sup> مَا وَصَفَ فِي عَهْدِهِ، نَالَ مَا<sup>٣</sup> عِنْدَهُ، وَاسْتَكْمَلَ<sup>٤</sup> وَعَدَهُ. إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَخْبَرَ الْعِبَادَ بِطَرِيقِ<sup>٥</sup> الْهُدَى، وَشَرَعَ لَهُمْ فِيهَا الْمَنَازِلَ<sup>٦</sup>، وَأَخْبَرَهُمْ كَيْفَ يَسْلُكُونَ، فَقَالَ: «رَبِّئِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ أُنْتَبِهْتُ»<sup>٧</sup> وَقَالَ: «إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ»<sup>٨</sup> فَمَنْ اتَّقَى اللَّهَ فِيمَا أَمَرَهُ، لَقِيَ اللَّهَ مُؤْمِنًا بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ، هَيِّهَاتَ هَيِّهَاتَ، فَاتَ<sup>٩</sup> قَوْمٌ، وَمَاتُوا قَبْلَ أَنْ يَهْتَدُوا، وَظَنُّوا<sup>١٠</sup> أَنَّهُمْ آمَنُوا، وَأَشْرَكُوا مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ؛ إِنَّهُ<sup>١١</sup> مَنْ أَتَى الْبَيْوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا، اهْتَدَى<sup>١٢</sup>؛ وَمَنْ أَخَذَ فِي غَيْرِهَا، سَلَكَ طَرِيقَ الرَّدَى.

وَصَلَ<sup>١٣</sup> اللَّهُ طَاعَةَ وَلِيِّ أَمْرِهِ بِطَاعَةِ رَسُولِهِ، وَطَاعَةَ رَسُولِهِ بِطَاعَتِهِ، فَمَنْ تَرَكَ طَاعَةَ وِلَاةِ الْأَمْرِ، لَمْ يُطِعِ اللَّهَ وَلَا رَسُولَهُ، وَهُوَ الْإِقْرَارُ بِمَا أَنْزَلَ<sup>١٤</sup> مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ:

١. في «ج» والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «بشروطه».

٢. في «ج، ف، بس» وحاشية «ج، بف» والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «استكمل».

٣. في البحار: «مما».

٤. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» والوافي والبحار والكافي، ح ١٥٤١. وفي المطبوع: «+» «ما وعده».

٥. في «بح»: «طريق». وفي شرح صدر المتألهين والكافي، ح ١٥٤١: «بطريق».

٦. قال الجوهري: «المنارة: عَلَمُ الطريق... والمنارة: التي يؤذَنُ عليها، والمنارة أيضاً: ما يوضع فوقها السراج. والجمع: مناور، بالواو؛ لأنه من النور». وقال ابن الأثير: «المنارة: جمع المنارة، وهي العلامة تجعل بين الحذنين». الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٩؛ النهاية، ج ٥، ص ١٢٧ (نور).

٧. طه (٢٠): ٨٢.

٨. المائدة (٥): ٢٧.

٩. في حاشية «ج»: «مات».

١٠. في البحار: «فظنوا».

١١. في «بف»: «لأنه».

١٢. في «ض»: «فقد اهتدى».

١٣. في حاشية «ف»: «ووصل».

١٤. في «بف» وحاشية بدرالدين وحاشية ميرزا رفيعا والوافي والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «بما نزل».

﴿خُدُوا رِبِيَّتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾<sup>١</sup>، وَالتَّمِسُوا<sup>٢</sup> الْبُيُوتَ الَّتِي أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ<sup>٣</sup>؛ فَإِنَّهُ أَخْبَرَكُمْ<sup>٤</sup> أَنَّهُمْ «رِجَالٌ لَا تُلْهِبُهُمْ بَحَارَةٌ وَلَا يَبْغِعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ زَيْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ»<sup>٥</sup>، إِنَّ اللَّهَ قَدِ اسْتَخْلَصَ الرُّسُلَ لِأَمْرِهِ، ثُمَّ اسْتَخْلَصَهُمْ مُصَدِّقِينَ بِذَلِكَ<sup>٦</sup> فِي نُدْرِهِ<sup>٧</sup>، فَقَالَ: «وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ»<sup>٨</sup> تَاةٌ مِنْ جَهْلٍ، وَاهْتَدَى مَنْ أَبْصَرَ وَعَقَلَ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «فَإِنَّهَا لَتَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ»<sup>٩</sup> وَكَيْفَ يَهْتَدِي مَنْ لَمْ يُبْصِرْ؟! وَكَيْفَ يُبْصِرُ مَنْ لَمْ يَتَدَبَّرْ؟! اتَّبِعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاهْلُ بَيْتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>١٠</sup>، وَاقْرَأُوا بِمَا نَزَلَ<sup>١١</sup> مِنْ عِنْدِ اللَّهِ<sup>١٢</sup>، وَاتَّبِعُوا آثَارَ<sup>١٣</sup> الْهُدَى؛ فَإِنَّهُمْ<sup>١٤</sup> عَلَامَاتُ

- ١ . الأعراف (٧): ٣٦. المراد بالزينة العلم والعبودية، أو معرفة الإمام. وبالمسجد الصلاة، أو مطلق العبادة، أو بيت الذكر. وهو بالحقيقة قلب العالم، العالم بالله، الراسخ في العلم والعرفان. أنظر شروح الكافي.
- ٢ . «التمسوا»، أي اطلبوا، من الاتماس بمعنى الطلب. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩٧٥ (المس).
- ٣ . اقتباس من الآية ٣٦ من سورة النور (٢٤): «فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذَكَّرَ بِهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ بِهِ فِيهَا الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ».
- ٤ . في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «قد خبركم».
- ٥ . النور (٢٤): ٣٧.
- ٦ . «استخلص الرسل»، أي استخلصهم. يقال: استخلصه لنفسه، أي استخصه. والمراد: جعلهم خالصين لأمره، فارغين عما سواه. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٣٧ (خلص)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٦٨؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٠٩.
- ٧ . في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «لذلك».
- ٨ . في الوافي: «نذوره». و«النذرة» إما اسم من الإنذار بمعنى الإبلاغ. أو جمع النذير، وهو المنذر. و«في» على الأول للتعليل. والمعنى على الثاني: كانتين في نذره. أنظر: امرأة العقول، ج ٢، ص ٣١٠؛ الصحاح، ج ٢، ص ٨٢٥ - ٨٢٦ (نذر).
- ٩ . فاطر (٣٥): ٢٤.
- ١٠ . الحج (٢٢): ٤٦.
- ١١ . في البحار والكافي، ح ١٥٤١ وكمال الدين: «لم ينذر».
- ١٢ . في البحار والكافي، ح ١٥٤١ وكمال الدين: «وأهل بيته ﷺ».
- ١٣ . في «ف»: «نزل». وفي «يح»: والبحار: «أنزل الله».
- ١٤ . في «بس»: «من عنده».
- ١٥ . في «بس» وحاشية «بف»: «آيات».
- ١٦ . في «بس»: «وإنهم». وفي شرح المازندراني: «لأنهم». وفي البحار وكمال الدين: «فإنها».

## الْأَمَانَةُ وَالنُّقْيُ.

وَاغْلَمُوا: أَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ رَجُلٌ عَيْسَى بْنَ مَرْيَمَ عليه السلام، وَأَقْرَبَ بَيْنَ سِوَاهُ مِنَ الرُّسُلِ، لَمْ يُؤْمِنْ؛ افْتَضُوا<sup>٢</sup> الطَّرِيقَ بِالنِّمَاسِ الْمَنَارِ، وَالتَّمَسُّوا مِنْ وَرَاءِ الْحُجْبِ الْآتَاةَ؛ تَسْتَكْمِلُوا<sup>١</sup> أَمْرَ دِينِكُمْ، وَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ<sup>٣</sup>.

٧ / ٤٧٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ  
بِالنَّحْسِيِّ بْنِ صَغِيرٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ رَبِيعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: «أَنْبَى اللَّهُ أَنْ يُجْرِيَ الْأَشْيَاءَ إِلَّا بِأَسْبَابٍ؛ فَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا، وَجَعَلَ لِكُلِّ سَبَبٍ شَرْحًا، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَرْحٍ عِلْمًا، وَجَعَلَ لِكُلِّ عِلْمٍ أَبًا نَاطِقًا، عَرَفَهُ مَنْ عَرَفَهُ وَجَهَلَهُ مَنْ جَهَلَهُ، ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَتَحْنُ<sup>٧</sup>»<sup>٨</sup>.

٨ / ٤٧٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ  
الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

- ١ . في «ب»: «الإمامة».
- ٢ . في كمال الدين: «أفقدوا». وقص الأثر واقتضه وتقضه كلها بمعنى، أي تتبعه وطلبه واتبعه. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٥١ (تقصص).
- ٣ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب خصال المؤمن، ح ١٥٤١. وفي كمال الدين، ص ٤١١، ح ٧، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن عبدالرحمن، من قوله: «وكيف يهتدي من لم يبصر». والوافي، ج ٢، ص ٨٣، ح ٥٢٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٤، ح ٢٠٢٣٤؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٠، ح ١٢.
- ٤ . في «بس» و «مرأة العقول والبصائر»، ح ١: «بالأسباب».
- ٥ . في «مرأة العقول»: «العلم - بالتحريك - أي ما يعلم بالشرع. أو بالكسر، أي سبب العلم، وهو القرآن».
- ٦ . في «ب» والوافي والبصائر، ح ١: «ذلك».
- ٧ . قال في الوافي: «يعني ذلك الباب: رسول الله ونحن، فمن الباب يمكن الدخول إلى العلم، ومن العلم يمكن الوصول إلى الشرح، ومن الشرح يعرف السبب، ومن السبب يعلم العسب؛ فالعلم بالاشياء كلها موقوف على معرفة الإمام والأخذ منه».
- ٨ . بصائر الدرجات، ص ٦، ح ١، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٦، ح ٢؛ و ص ٥٠٥، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف يسير. والوافي، ج ٢، ص ٨٦، ح ٥٢٧.



سَمِعَتْ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «كُلُّ مَنْ دَانَ اللَّهَ<sup>١</sup> - عَزَّ وَجَلَّ - بِعِبَادَةٍ يُجَاهِدُ<sup>٢</sup> فِيهَا نَفْسَهُ<sup>٣</sup> وَلَا إِمَامَ لَهُ<sup>٤</sup> مِنَ اللَّهِ، فَسَعْنِيهِ غَيْرَ مَقْبُولٍ، وَهُوَ ضَالٌّ مُتَحَيِّرٌ، وَاللَّهُ سَانِيٌّ<sup>٥</sup> لِأَعْمَالِهِ، وَمَثَلُهُ كَمَثَلِ شَاةٍ<sup>٦</sup> ضَلَّتْ عَنْ رَاعِيهَا وَقَطِيعِهَا<sup>٧</sup>، فَهَجَمَتْ<sup>٨</sup> ذَاهِبَةً وَجَائِيَةً يَوْمَهَا، فَلَمَّا جَنَّهَا<sup>٩</sup> اللَّيْلُ، بَصُرَتْ بِقَطِيعِ غَنَمٍ<sup>١٠</sup> مَعَ<sup>١١</sup> رَاعِيهَا، فَحَنَّتْ إِلَيْهَا<sup>١٢</sup> وَاعْتَرَتْ بِهَا<sup>١٣</sup>، فَبَاتَتْ<sup>١٤</sup> مَعَهَا فِي مَرْبِضِهَا<sup>١٥</sup>، فَلَمَّا أُنْ سَاقَ الرَّاعِي قَطِيعَهُ، انْتَكَزَتْ رَاعِيَهَا وَقَطِيعَهَا، فَهَجَمَتْ مُتَحَيِّرَةً تَطْلُبُ رَاعِيَهَا وَقَطِيعَهَا<sup>١٦</sup>، فَبَصُرَتْ بِغَنَمٍ<sup>١٧</sup> مَعَ رَاعِيهَا، فَحَنَّتْ إِلَيْهَا ١٨٤/١

١. «دان الله أي أطاعه، من الدين بمعنى الطاعة. الصحاح، ج ٥، ص ٢١٨ (دين).
٢. في «بر»: «يجهد». وقوله: «يجهد»، من الجهد والجهد بمعنى المشقة. يقال: جَهِدَ نَفْسَهُ يُجَاهِدُ، أي كَلَّفَهَا مَشَقَّةً؛ وأَجْهَدَ لُغَةً قَلِيلَةً. والمعنى: يجذّ ويبالغ فيها، ويكلف مشقة في العبادة وتحملها، ويحمل على نفسه فوق طاقتها. أنظر: المغرب، ص ٩٧ (جهد)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣١٣.
٣. في «بر»: «نفسه فيها».
٤. في الوافي: «وله».
٥. «السانى»: المتبغض، من الشناة مثال الشناعة بمعنى التبغض. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٥٧ (شنا).
٦. في المحاسن، ح ٤٧: «ولا راعي لها».
٧. «القطيع»: الطائفة من البقر والغنم. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٦٨ (قطع).
٨. في المحاسن، ح ٤٧ والغيبة: «فتاهت».
٩. في «بس»: «أجنّتها». وفي المحاسن، ح ٤٧: «أن جنّتها». و«جنّتها الليل»، أي سترها. النهاية، ج ١، ص ٣٠٧ (جنن).
١٠. في الوافي والكافي، ح ٩٧٤: «وغنم».
١١. في «ب»، ض، بس، بفس، وحاشية «بيع» وشرح صدر المتألهين والوافي والكافي، ح ٩٧٤: «+ وغير».
١٢. «فحنت إليها»، أي اشتاق، من الحنين بمعنى الشوق، وأصله ترجيع الناقه صوتها إثر ولده. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٤٥٢ (حنن).
١٣. «اعترت بها»، أي غفلت بها عن طلب راعيها؛ من الغيرة بمعنى الغفلة، أو تحديعت بها. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧١؛ الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٨ (غرر).
١٤. في الوافي: «وباتت».
١٥. في الكافي، ح ٩٧٤ والغيبة: «وربضتها». و«مربض الغنم»: مأواها ومرجعها. والجمع: المرابض. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٦ (ربض).
١٦. في «ض»: «- وقطيعها».
١٧. في الغيبة: «بسرغ غنم آخر» بدل «بغنم».

وَاعْتَرَتْ بِهَا، فَصَاحَ بِهَا الرَّاعِي: الْحَقِّي بِرَاعِيكَ وَ قَطِيعِكَ؛ فَأَنْتَ<sup>١</sup> تَائِهَةٌ مُتَخَيِّرَةٌ عَنِ رَاعِيكَ وَ قَطِيعِكَ، فَهَجَمْتَ ذَعِرَةً<sup>٢</sup> مُتَخَيِّرَةً تَائِهَةً<sup>٣</sup> لَا رَاعِي لَهَا يَرِشِدُهَا إِلَى مَرْعَاهَا أَوْ يَرُدُّهَا، فَبَيْنَا<sup>٤</sup> هِيَ كَذَلِكَ إِذَا<sup>٥</sup> اغْتَنَمَ الذَّنْبُ ضَيْعَتَهَا<sup>٦</sup>، فَأَكَلَهَا.

وَ كَذَلِكَ وَ اللَّهُ يَا مُحَمَّدُ، مَنْ أَضَيَحَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا إِمَامَ لَهُ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - ظَاهِرٌ<sup>٧</sup> عَادِلٌ، أَضَيَحَ ضَالًّا تَائِهًا، وَ إِنْ<sup>٨</sup> مَاتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ<sup>٩</sup>، مَاتَ مَيْتَةً كُفْرٍ وَ نِفَاقٍ. وَ اعْلَمْ يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ أُمَّةَ الْجَوْرِ وَ اتِّبَاعَهُمْ لَمَعَزُولُونَ عَنِ دِينِ اللَّهِ، قَدْ ضَلُّوا وَ أَضَلُّوا؛ فَأَعْمَالَهُمْ الَّتِي يَعْمَلُونَهَا ﴿كَرَّمَادِ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِثًا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾<sup>١٠</sup> .<sup>١١</sup>

١. في «بر» والوافي والكافي، ح ٩٧٤، والغيبة: «فإنك». وفي حاشية «ف»: «فإنك تالله».

٢. «ذعرة»، أي خائفة فاعمة، من الذعر بمعنى الخوف والفرع. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٠٦ (ذعر).

٣. في الوافي والكافي، ح ٩٧٤: «ناذة»، أي شاردة نافرة.

٤. في الغيبة: «إلى مريضها».

٥. في «بح»: «بينما». وفي الغيبة: «بينما». وقال ابن الأثير في النهاية، ج ١، ص ١٧٦ (بين): «أصل بينا: بين، فأشبع الفتحة فصارت ألفاً. يقال: بينا وبيننا، وهما ظرفا زمان بمعنى المفاجأة». وفي شرح صدر المتألمين، ص ٤٧٣: «بيننا هي كذلك، أي كانت بين أوقات تحيرها؛ فإنه قد يحذف مضاف إليه «بين» ويعوض عنه بالألف».

٦. في «ض»: «إذ».

٧. في «ج»: «ف»: «ضيعتها». و«الضبيعة»: الهلاك. يقال: ضاع الشيء يضيع ضيعةً وضياعاً، أي هلك. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٢ (ضيع).

٨. احتمال المازندراني في شرحه كونه بلا نقطة ومعها.

٩. في «ض»: «من».

١٠. في الوافي والوسائل، ج ١ والكافي، ح ٩٧٤ والغيبة: «الحال».

١١. إبراهيم (١٤): ١٨. و«أشدت به الريح في يوم عاصف»، أي حملته وطيرته في يوم عاصف، شديدة ريحه. ووصف اليوم بالعصف - وهو اشتداد الريح - للمبالغة.

١٢. الكافي، كتاب الحجّة، باب فيمن دان الله عز وجل بغير إمام... ح ٩٧٤. وفي المحاسن، ص ٩٢، كتاب عقاب الأعمال، ح ٤٧ إلى قوله: «لمعزولون عن دين الله»؛ وفيه، ص ٩٣، كتاب عقاب الأعمال، ح ٤٨، من قوله: «إن أئمة الجور»، وفيها بسنده عن العلاء بن رزين، مع اختلاف يسير. وفي الغيبة للنعمان، ص ١٢٧، ح ٢،

٤٧٧ / ٩ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ الْهَيْثَمِ بْنِ وَقِيدٍ، عَنْ مَقْرِنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «جَاءَ ابْنُ الْكَوَّاءِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ «وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَانِهِمْ»؟<sup>١</sup> فَقَالَ: نَحْنُ عَلَى<sup>٢</sup> الْأَعْرَافِ<sup>٣</sup> نَعْرِفُ أَنْصَارَنَا بِسِيمَانِهِمْ؛ وَنَحْنُ الْأَعْرَافُ<sup>٤</sup> الَّذِي لَا يَعْرِفُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَّا بِسَبِيلٍ مَعْرِفَتِنَا؛ وَنَحْنُ الْأَعْرَافُ<sup>٥</sup> يُعْرِفُنَا<sup>٦</sup> اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>٧</sup> عَلَى الصَّرَاطِ؛ فَلَا<sup>٨</sup> يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ عَرَفَنَا<sup>٩</sup> وَعَرَفْنَا<sup>١٠</sup>؛ وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ إِلَّا مَنْ أَنْكَرَنَا<sup>١١</sup> وَأَنْكَرْنَا؛ إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَوْ شَاءَ، لَعَرَفَ الْعِبَادَ نَفْسَهُ، وَلَكِنْ جَعَلْنَا أَبْوَابَهُ وَصِرَاطَهُ وَسَبِيلَهُ<sup>١٢</sup> وَالْوَجْهَ الَّذِي يُؤْتِي مِنْهُ، فَمَنْ عَدَلَ عَنَّا وَوَلَّيْنَا، أَوْ فَضَّلَ عَلَيْنَا غَيْرَنَا، فَإِنَّهُمْ عَنِ الصَّرَاطِ لَنَّا كَيُوبُونَ<sup>١٣</sup>، فَلَا<sup>١٤</sup> سِوَاءَ مَنِ اغْتَصَمَ بِهَذَا النَّاسِ بِهِ، وَ لَا سِوَاءَ

- ١١٨، بطريقين عن محمد بن مسلم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ١١٨، ح ٥٨٠؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٨، ح ٢٩٧، وفيه بإسقاط قوله: «ومثله كمثل شاة» إلى قوله: «صالحاً تائها»؛ وج ٢٨، ص ٣٥٠، ح ٣٤٩٤.
١. الأعراف (٧): ٤٦.
٢. في البحار والبصائر: «على».
٣. في «ج» وشرح صدر المتألهين: «نحن». و«الأعراف» في اللغة: جمع العرف، وهو كل عالٍ مرتفع. أو جمع العُرْف بمعنى الرمل المرتفع. وقيل: جمع عريف، كشراف وأشرف. وقيل: جمع عارف، كناصر وأنصار. أنظر: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٤١-٢٤٣ (عرف)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣١٦.
٤. في شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧٤: «الأعراف هنا والعرفاء: جمع عريف، وهو النقيب، نحو الشريف والأشرف، والشهيد والشهداء».
٥. في «ف» وحاشية «ج» والوافي والبصائر: «الذين».
٦. في الوافي: «يوفقنا (خ ل)».
٧. في البصائر: «وسبيل معرفتنا» إلى قوله: «يوم القيامة».
٨. في البحار: «ولاء».
٩. في البصائر: «وعرفنا».
١٠. في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣١٨: «قوله: وعرفنا، الظاهر أنه من المجزأ... وربما يقرأ من باب التفعيل، أي مناط دخول الجنة معرفتهم بنا وبإمامتنا وتعريفنا ما يحتاجون إليه».
١١. في حاشية «ف»: «سبله».
١٢. «لنا كيون»، أي لعادلون. يقال: نكب عن الطريق ينكب نكوباً، أي عدل. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٨ (نكب).
١٣. في البصائر: «ولاء».

حَيْثُ<sup>١</sup> ذَهَبَ النَّاسُ إِلَى عُيُونٍ كَدِيرَةٍ يَفْرَعُ<sup>٢</sup> بَعْضُهَا فِي<sup>٣</sup> بَعْضٍ، وَ ذَهَبَ مِنْ ذَهَبٍ إِلَيْنَا إِلَى عُيُونٍ صَافِيَةٍ تَجْرِي بِأَمْرِ رَبِّهَا، لَا نَفَادَ لَهَا وَلَا انْقِطَاعَ.<sup>٤</sup>

١٠ / ٤٧٨ . الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ

صَالِحٍ، عَنِ الرِّيَّانِ بْنِ شَيْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِيِّ<sup>٥</sup>، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٦</sup>: يَا أَبَا حَمَزَةَ، يَخْرُجُ أَحَدُكُمْ فَرَايَسَ، فَيَطْلُبُ لِنَفْسِهِ ذَيْلًا، وَأَنْتَ

١٨٥ / ١ بِطَرِيقِ السَّمَاءِ أَجْهَلُ مِنْكَ بِطَرِيقِ الْأَرْضِ، فَاطْلُبْ لِنَفْسِكَ ذَيْلًا.<sup>٦</sup>

١١ / ٤٧٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْخَرَّازِيِّ<sup>٧</sup>، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup> فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا

١ . في البصائر: «ولا سواء من ذهب حيث ذهب الناس» بدل «ولا سواء حيث». و «لا سواء» تأكيد لما سبق من عدم المساواة، أي الفرق بين أئمة الضلال وأئمة الهدى. و«حيث» تعليل له. أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤٥٧؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧٦.

٢ . فرغ الماء يَفْرَعُ فراغاً، أي انصب، وأفرغته أنا. احتمال المجلسي كون «يفرع» من الإفعال أيضاً معلوماً أو مجهولاً. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٢٤ (فرغ)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٢٠.

٣ . في «ج، ض، ف، يع، بر، بس» وفي حاشية «بف» وشرح صدر المتألهين: «من».

٤ . بصائر الدرجات، ص ٤٩٧، ح ٨، عن الحسين بن محمد بن عامر. وفيه، ص ٤٩٦، ح ٦، بسند آخر عن أمير المؤمنين<sup>٩</sup> إلى قوله: «والوجه الذي يؤتى منه» مع اختلاف يسير. تفسير فوات، ص ١٤٢، ح ١٧٤؛ وص ١٤٤، ح ١٧٦، بسند آخر عن أمير المؤمنين<sup>١٠</sup> مع اختلاف، وفيه إلى قوله: «ولا يدخل النار إلا من أنكرنا وأنكرناه». تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٩، ح ٤٨ عن الشمالي، عن أبي جعفر<sup>١١</sup>، إلى قوله: «والوجه الذي يؤتى منه» مع اختلاف. راجع: بصائر الدرجات، ص ٤٩٩، ح ١٣ و ١٥. الوافي، ج ٢، ص ٨٦، ح ٥٢٨؛ البحار، ج ٨، ص ٣٣٩، ح ٢٢، إلى قوله: «إلا من أنكرنا وأنكرناه».

٥ . هكذا في «ب، بر، بس» والوافي. وفي «ألف، ج، ض، ف، يع»، والمطبوع: «الخرزاز». وفي «و»: «الخرزار». وفي «يع»: «الحرار». وأيوب هذا هو أيوب بن الحر الجمفي. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٠، الرقم ٢٥٦.

٦ . الوافي، ج ٢، ص ٨٧، ح ٥٢٩.

٧ . في الكافي، ح ٢٤٦٢: «عن ابن مسكان» بدل «عن أيوب بن الحر».

كثيراً»<sup>١</sup> فقال: «طاعة الله، ومعرفة الإمام»<sup>٢</sup>.

١٢ / ٤٨٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «هَلْ عَرَفْتَ إِمَامَكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: إِي وَ اللَّهِ، قَبْلَ أَنْ أُخْرَجَ مِنْ

الْكُوفَةِ، فَقَالَ: «حَسْبُكَ إِذَا»<sup>٦</sup>.

١٣ / ٤٨١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُنْصُورِ

بْنِ يُونُسَ، عَنْ بُرَيْدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ<sup>٧</sup> فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى: «أَوْ مَنْ كَانَ مِنِّي فَأَخْبَيْنْتَهُ

وَجَعَلْنَاهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ» فَقَالَ: «مَيِّتٌ<sup>٨</sup> لَا يَعْرِفُ شَيْئًا»، وَ «نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي

النَّاسِ»: «إِمَامًا يُؤْتَمُّ<sup>٩</sup> بِهِ»، «كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا»<sup>١٠</sup> قَالَ<sup>١١</sup>: «الَّذِي

١ . البقرة (٢): ٢٦٩.

٢ . في المحاسن وتفسير العياشي، ح ٤٩٦: «هي».

٣ . في الكافي، ح ٢٤٦٢ وتفسير العياشي، ح ٤٩٧: «قال: معرفة الإمام واجتباب الكبار التي أوجب الله عليها النار» بدل «فقال: طاعة الله ومعرفة الإمام».

٤ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبار، ح ٢٤٦٢؛ المحاسن، ص ١٤٨، كتاب الصفوة، ح ٦٠، بسنده عن أبي بصير. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٩٦ عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ وح ٤٩٧، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير القمي، ج ١، ص ٩٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٢، ص ٨٧، ح ٥٣٠.

٥ . قرأها المازندراني في شرحه: «إذن»، ثم قال: «وإذن، من حروف المكافأة والجواب، وإذا وقف عليه قيل: إذا، وهو كذلك في بعض النسخ».

٦ . الوافي، ج ٢، ص ٨٨، ح ٥٣٦.

٧ . أي يتكلم.

٨ . في «بح»: «ميت». وفي حاشية «بح» وحاشية ميرزا رفيعاً: «ميتاً». وفي شرح صدر المتألهين، ج ٢، ص ٥٥٢: «قوله عليه السلام: ميت، الأولى أن يكون النسخة: ميتاً، بصورة النصب؛ ليكون على وجه الحكاية، كما في «نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ» وكذا «كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ».

٩ . في الوافي والبحار وتفسير العياشي: «يأتى».

١٠ . الأنعام (٦): ١٢٢.

١١ . في البحار: «- لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا» قال.

لَا يَعْرِفُ الْإِمَامَ.<sup>١</sup>

٤٨٢ / ١٤ . الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْزَمَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: دَخَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيَّ<sup>٢</sup> عَلَى

أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ عليه السلام: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَلَا أَخْبِرُكَ بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَ يُدْعَى الْأَمْنُونَ ۝ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ

هَلْ تُحْزَنُونَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾<sup>٣</sup>؟ قَالَ: بَلَى يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَقَالَ:

الْحَسَنَةُ: مَعْرِفَةُ<sup>٤</sup> الْوَلَايَةِ وَحُبُّنَا أَهْلَ النَّبِيِّ، وَالسَّيِّئَةُ: انْكَارُ الْوَلَايَةِ وَبُغْضُنَا أَهْلَ النَّبِيِّ،

ثُمَّ قَرَأَ<sup>٥</sup> عَلَيْهِ<sup>٦</sup> هَذِهِ<sup>٧</sup> الْآيَةَ<sup>٨</sup>.

١ . تفسير العياشي، ج ١، ص ١٣٧٥، ح ٨٩-٩٠، عن بريد العجلي، مع اختلاف يسير، الوافي، ج ٢، ص ٨٨ ح ٥٣٢؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٠.

٢ . «الجدلي»: نسبة إلى الجديلة، وهي حي من طيء، وهو اسم أمهم، وهي جديلة بنت بسيع بن عمرو، من جثير، إليها ينسبون. الصحاح، ج ٤، ص ١٦٥٤ (جدل).

٣ . «فكبت»، من الكب، وهو إسقاط الشيء على وجهه. وصرعه، أي طرحه على الأرض. يقال: كبه الله لوجهه، أي صرعه، فأكب على وجهه. ومجىء الإفعال للزوم - كما هنا - من النوادر. أنظر: المفردات للراغب، ص ٦٩٥؛ الصحاح، ج ١، ص ٢٠٧ (كب).

٤ . النمل (٢٧): ٨٩-٩٠.

٥ . في «ف»: «الإمام».

٦ . في «ف»: «نلا».

٧ . في «ف»: «عليه». وفي حاشية «ف»: «له».

٨ . في «ب»: «ج، ب، بس، بف»، وشرح صدر المتألهين والوافي: «هذه».

٩ . المحاسن، ص ١٥٠، كتاب الصفوة، ح ٦٩؛ وتفسير فرات، ص ٣١٢، ح ٤١٨؛ وفضائل الشيعة، ص ٣٤، ح ٢٩؛ والأمالى للطوسي، ص ٤٩٣، المجلس ١٧، ح ٤٩، بسندها عن أبي عبد الله الجدلي، مع اختلاف يسير. وراجع: تفسير فرات، ص ١٣٩، ح ١٦٨-١٦٩؛ وتفسير القمي، ح ٢، ص ٧٧ و ١٣١. الوافي، ج ٢، ص ٨٩، ح ٥٣٣؛ البحار، ج ٧، ص ٣٠٤، ح ٧٦.

## ٨- بَابُ فَرَضِ طَاعَةِ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

٤٨٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: <sup>١</sup> «ذُرْوَةُ الْأَمْرِ <sup>٢</sup> وَ سَنَامُهُ <sup>٣</sup> وَ مِفْتَاحُهُ وَ بَابُ الْأَشْيَاءِ <sup>٤</sup>

وَ رِضَا الرَّحْمَنِ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - الطَّاعَةُ لِلْإِمَامِ <sup>٥</sup> بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ». ثُمَّ قَالَ <sup>٦</sup>: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - يَقُولُ: <sup>٧</sup> «مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَ مَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا» <sup>٨</sup>.

٤٨٤ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ

الْوُشَايِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ، عَنْ أَبِي الصُّبَّاحِ، قَالَ:

أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا إِمَامٌ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، وَ أَنَّ

الْحَسَنَ إِمَامٌ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، وَ أَنَّ الْحُسَيْنَ إِمَامٌ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، وَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ

الْحُسَيْنِ إِمَامٌ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، وَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ إِمَامٌ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ» <sup>٩</sup>.

٤٨٥ / ٣ . وَ يَهْدَى الْإِسْنَادُ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا

١ . في «ف»: «+ سمعته يقول».

٢ . «ذُرْوَةُ الْأَمْرِ» وَ «ذُرْوَتُهُ»: أعلاه. والجمع: ذُرَى. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٤٥ (ذرو).

٣ . «السنام»: واحد أسنمة البعير والناق، بمعنى أعلى ظهرها، وسنام كل شيء أعلاه وما ارتفع منه. أنظر: لسان

العرب، ج ١٢، ص ٣٠٦ (سمن).

٤ . في تفسير العتاشي: «الأنبياء».

٥ . في الكافي، ح ١٤٩٤، ج ٦، ص ١٠٠ - «ثم قال».

٦ . النساء (٤): ٨٠.

٧ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الإسلام، ضمن الحديث الطويل ١٤٩٤، عن علي بن إبراهيم، عن

أبيه و عبدالله بن الصلت جميعاً، عن حماد بن عيسى؛ الأمالي للمفيد، ص ٦٨، المجلس ٨، ح ٤ بسنده عن

الكليني. المحاسن، ص ٢٨٦، كتاب مصابيح الظلم، ضمن الحديث الطويل ٤٣٠، بسنده عن حماد بن عيسى،

عن حريز، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام. تفسير العتاشي، ج ١، ص ٢٥٩، صدرح ٢٠٢، عن زرارة الوائفي،

ج ٢، ص ٩٠، ح ٥٣٤؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٩، ح ٢٩٨؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٣٢، ح ١٠.

٨ . الوائفي، ج ٢، ص ٩١، ح ٥٣٧.

حَمَادُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ بَشِيرِ الْعَطَّارِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «نَحْنُ قَوْمٌ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَنَا، وَآتَمَمْنَا تَأْتِمُونَ بِمَنْ لَا يُعَذِّرُ النَّاسَ بِجَهَالَتِهِ».<sup>٢</sup>

٤٨٦ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>٣</sup>، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَتَيْنَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا»<sup>٤</sup> قَالَ: «الطَّاعَةُ الْمَفْرُوضَةُ».<sup>٥</sup>

٤٨٧ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي خَالِدِ الْقَمَاطِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْعَطَّارِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَشْرِكُ<sup>٦</sup> بَيْنَ الْأَوْصِيَاءِ وَالرُّسُلِ فِي

١ . في «ج»، بفتح: «+ قوم».

٢ . المحاسن، ص ١٥٣، ح ٧٨، بسنده عن بشير الدهان، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن الرسول صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩٣٨، بسنده عن بشير الكناسي، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٤٨، ح ١٩، عن بشير الدهان، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٢، ص ٩١، ح ٥٣٨.

٣ . في «يس»: «- بن محمد».

٤ . النساء (٤): ٥٤.

٥ . بصائر الدرجات، ص ٣٥، ح ٢، عن أحمد بن محمد... عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ٥٠٩، ح ١٣، بسنده عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. وفي بصائر الدرجات، ص ٥٠٩، ح ١٤، بسند آخر مثله؛ وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب أن الأئمة عليهم السلام ولاية الأمر...، ح ٥٣١؛ وبصائر الدرجات، ص ٣٦-٣٥، ح ١ و ٧؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ١٤٠؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٨، ح ١٦٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام مع اختلاف يسير وزيادة في آخره، وفي تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٨، ح ١٥٩، عن أبي خالد الكابلي، عن أبي جعفر عليه السلام. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٦، ح ٦؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٣١، ح ١٠١ الوافي، ج ٢، ص ٩١، ح ٥٣٦.

٦ . «أشرك»: يحتمل الأمر والتكلم والماضي المجهول أو المعلوم. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٨٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٢٥.



الطَّاعَةِ ٢.

٤٨٨ / ٦ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ

أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «نَحْنُ قَوْمٌ فَرَضَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - طَاعَتَنَا، لَنَا الْأَنْفَالُ ٥، وَ لَنَا

صَفْوُ الْمَالِ ٦، وَ نَحْنُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، وَ نَحْنُ الْمَخْسُودُونَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ: «أَمْ

يُخْسَدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَيْنَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» ٧، ٨.

٤٨٩ / ٧ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ: ١٨٧/١

١ . في «ب»: «بالطاعة». وفي حاشية ميرزا رفيعا: «أشرك بين الرسل والأوصياء في الطاعة».

٢ . الوافي، ج ٢، ص ٩٣، ح ٥٤١.

٣ . في «ألف» بر، بس، «بف»، وحاشية «ج»، «بح»: «عنهم عن أحمد». وفي «ف»: «وعنهم عن أحمد».

هذا، وأما بناء على ما في المطبوع و سائر النسخ، فالسند معلق. ويروي عن أحمد بن محمد عدّة من أصحابنا.

٤ . في «بف»: «ومحمد».

٥ . «الأنفال»: جمع التَّفَل بمعنى الغنيمة، أو جمع التَّفَل - وقد يحرك - بمعنى الزيادة. أنظر: الصحاح، ج ٥،

ص ١٨٣٣، النهاية، ج ٥، ص ٩٩ (نقل).

٦ . في التهذيب: «الأموال».

٧ . النساء (٤): ٥٤.

٨ . الكافي، كتاب الحجّة، باب الفياء والأنفال ...، ح ١٤٣٧، بسند آخر، عن ابن أبي عمير، عن شعيب، عن أبي

الصبح، إلى قوله: «ولنا صفو المال». بصائر الدرجات، ص ٢٠٢، ح ١، بسنده، عن ابن أبي عمير؛ وفيه،

ص ٢٠٤، ح ٦، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن أبي الصباح الكناني. وفيه أيضاً، صدرح ٧، بسند

آخر، إلى قوله: «ولنا صفو المال» مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٣٦٧، بسنده عن ابن أبي

عمير؛ الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمة عليهم السلام ولاء الأمر و...، ح ٥٣٢، بسند آخر عن أبي الصباح، من قوله:

«ونحن المحسودون» مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٧، ح ١٥٥، عن أبي الصباح الكناني.

المقتنة، ص ٢٧٨، مرسلأ، إلى قوله: «ولنا صفو المال»، مع اختلاف يسير. راجع: تفسير فترات، ص ١٠٦،

ح ٩٩. الوافي، ج ٢، ص ٩١، ح ٥٣٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٥٣٥، ح ١٢٦٥٩، إلى قوله: «ولنا صفو المال».

٩ . في «ب»، ض، ف، و، «بف» وحاشية «ج»، «بح»، «بر»: «وعنهم عن أحمد». هذا، ولم يثبت استعمال «عنهم» من

قِبَلِ الْمُصَنِّفِ إِلَّا فِي الْكَاذِبِ، ح ١٤٨٥٠. فعليه يكون السند معلقاً كسابقه.

ذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَوْلَنَا فِي الْأَوْصِيَاءِ: إِنَّ طَاعَتَهُمْ مُفْتَرَضَةٌ ٢، قَالَ ٣: فَقَالَ: «نَعَمْ» ٤، هُمُ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ٦: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» ٧ وَ هُمُ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا» ٩، ١٠.

٤٩٠ / ٨. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ، قَالَ:

سَأَلَ رَجُلٌ فَارِسِيَّ أَبَا الْحَسَنِ ﷺ، فَقَالَ: طَاعَتُكَ ١٢ مُفْتَرَضَةٌ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ». قَالَ:

مِثْلُ طَاعَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ؟ فَقَالَ ١٣: «نَعَمْ» ١٤.

٤٩١ / ٩. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ١٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَيْمَةِ: هَلْ يَجْزُونَ ١٦ فِي الْأَمْرِ وَالطَّاعَةِ

١. يحتمل كونه بدلاً عن «قولنا» لا مقولاً له، فيفتح الهمزة.

٢. في الوافي والاختصاص: «قلت لأبي عبد الله ﷺ: الأوصياء طاعتهم مفترضة؟».

٣. في «ج، ف، بر، بس، بف» والاختصاص: - «قال».

٤. في الوافي: - «فقال».

٥. في الاختصاص: - «نعم».

٦. وفي حاشية «بر»: + «وفي حقهم».

٧. النساء (٤): ٥٩.

٨. في الوافي والاختصاص: + «الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ».

٩. المائدة (٥): ٥٥.

١٠. الاختصاص، ص ٢٧٧، بسنده عن الحسين بن أبي العلاء الوافي، ج ٢، ص ٩٢، ذيل ح ٥٤٠.

١١. في الاختصاص: «أبا الحسن الرضا». ١٢. في الاختصاص: «طاعتكم».

١٣. في «ف» والوافي: «قال».

١٤. الاختصاص، ص ٢٧٨، بسنده عن معمر بن خلاد الوافي، ج ٢، ص ٩٣، ح ٥٤٢.

١٥. هكذا في النسخ. وفي المطبوع وحاشية «ف»: «وبهذا الإسناد عن أحمد بن محمد». وفي حاشية «ج، و، بر»:

بف: «وبهذا الإسناد عن علي بن الحكم». والسند بناءً على ما أثبتناه معلق، كما هو واضح.

١٦. في مرآة العقول: «هل يجزون، بصيغة المجهول من باب الإفعال، أو المعلوم من المجزأة».

مَجْرِيٌّ<sup>١</sup> وَاجِدًا<sup>٢</sup>؟ قَالَ ٧: «نَعَمْ».<sup>٣</sup>

٤٩٢ / ١٠ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ<sup>٤</sup>، عَنْ مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ الطَّبْرِيِّ، قَالَ:  
كُنْتُ قَائِمًا عَلَى رَأْسِ الرُّضَايَةِ بِخَرَّاسَانَ - وَعِنْدَهُ عِدَّةٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَفِيهِمْ<sup>٥</sup>  
إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى بْنِ عَيْسَى الْعَبَّاسِيُّ<sup>٦</sup> - فَقَالَ: «يَا إِسْحَاقُ، بَلَّغْنِي أَنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: إِنَّا  
نَزَعْنَا<sup>٧</sup> أَنَّ النَّاسَ عَيْبِدُ لَنَا، لَا وَقَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا قُلْتَهُ قَطُّ، وَلَا سَمِعْتَهُ  
مِنْ<sup>٨</sup> أَحَدٍ<sup>٩</sup> مِنْ<sup>١٠</sup> آبَائِي قَالَهُ، وَلَا بَلَّغْنِي عَنْ أَحَدٍ<sup>١١</sup> مِنْ آبَائِي قَالَهُ، وَلِكِنِّي

- ١ . في مرآة العقول: «مجرى، اسم مكان من المجرد، أو من باب الإفعال، أو مصدر مبني من أحدهما».
- ٢ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بر، بس، بف». وفي «بح» والمطبوع: «واحد». ومعنى العبارة على التصريف هو أنّ طريقهم طريق واحد، وعلى الإضافة هو أنّ طريقهم طريق شخص واحد.
- ٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٩، ح ١، بسنده عن أبي بصير. الاختصاص، ص ٢٢، بسند آخر عن الرضا، عن أبي عبد الله ﷺ، وتامه فيهما: «كلنا نجرى في الطاعة والأمر مجرى واحد، وبعضنا أعلم من بعض». الوافي، ج ٢، ص ٩٣، ح ٥٤٣.
- ٤ . روى أحمد بن محمد [بن عيسى]، عن مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدٍ فِي عِدَدٍ مِنَ الْأَسْنَادِ وَالْمَرَادُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ». راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤١١-٤١٣.
- ٥ . فعليه ما ورد في الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦٠، ح ٢٩٥٢٥ - من جعل الراوي عن مروك بن عبيد علي بن الحكم - سهو. يؤيد ذلك أنّ الراوي لكتاب مروك هو أحمد بن محمد بن خالد وهو من رواة علي بن الحكم وفي طبقة أحمد بن محمد بن عيسى. ويؤيد ذلك أنّ الخبر ورد في الأمالي للمفيد، ص ٢٥٣، المجلس ٣٠، ح ٣، والأمالي للطوسي، ص ٢٢، المجلس ١، ح ٢٧، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن مروك بن عبيد الكوفي. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٢٥، الرقم ١١٤٢؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٧١، الرقم ٧٥٥.
- ٥ . في الأمالي للطوسي والوسائل: «يزيد». ٦ . في «بح» والأمالي للمفيد والطوسي: «منهم».
- ٧ . في الأمالي للمفيد والطوسي: «إسحاق بن العباس بن موسى».
- ٨ . في الأمالي للمفيد: «تقول». ٩ . في «بف»: «وما».
- ١٠ . في «ض، ف»: «عن».
- ١١ . في الوسائل: «ولا سمعت أحدا» بدل «ولا سمعته من أحدا».
- ١٢ . هكذا في «ب، ج، و، بح، بر، بس، بف» وحاشية بدرالدين والوافي والأمالي للمفيد والطوسي. وفي «ض، ف» وشرح صدر المتألهين: «من». وفي المطبوع: «أحد من».
- ١٣ . في «ف»: «من يأخذ». وفي شرح صدر المتألهين والوسائل: «من أحد».

أقول: النَّاسُ عبيدٌ لَنَا فِي الطَّاعَةِ، مَوَالٍ لَنَا فِي الدِّينِ، فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ النَّاعِبَ».<sup>٢</sup>

١١ / ٤٩٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتَهُ يَقُولُ: «نَحْنُ الَّذِينَ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَنَا، لَا يَسَعُ النَّاسُ إِلَّا مَعْرِفَتَنَا، وَلَا يُعَذِّرُ النَّاسُ بَعْهَاتِنَا؛ مَنْ عَرَفَنَا، كَانَ مُؤْمِنًا؛ وَمَنْ أَنْكَرَنَا، كَانَ كَافِرًا»؛ وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْنَا وَلَمْ يُنْكِرْنَا، كَانَ ضَالًّا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْهَدَى الَّذِي افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ طَاعَتِنَا الْوَاجِبَةِ، فَإِنْ يَمُتْ عَلَى ضَلَالَتِهِ، يَفْعَلِ اللَّهُ بِهِ مَا يَشَاءُ».<sup>٦</sup>

١٢ / ٤٩٤ . عَلِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ <sup>٧</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ أَفْضَلِ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ الْعِبَادُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

١ . في حاشية «ب» والوسائل: «إِنَّ».

٢ . الأملاني للمفيد، ص ٢٥٣، المجلس ٣٠، ح ٣؛ والأملاني للطوسي، ص ٢٢، المجلس ١، ح ٢٧، بسندهما عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن مروك بن عبيد الوافي، ج ٢، ص ٩٤، ح ٥٤٤؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦١، ح ٢٩٥٢٥.

٣ . في شرح صدر المتألمين، ص ٤٨١: «اعلم أن ظاهر هذا الحديث وأمثاله عموم الحكم بوجوب معرفة الأئمة عليهم السلام على جميع الناس ويكونهم كفاراً إن لم يعرفوهم بأعيانهم، لكنه مختص بمن كان ذاقوة استعداد عقلية دون عامة الناس والناقصين والضعفاء العقول الذين لا يجدون حيلة ولا يهتدون سبيلاً. ثم ذكر الأدلة النقلية والعقلية على هذا التخصيص.

٤ . في «بس»: «من».

٥ . في «بح، بس»: «به».

٦ . الوافي، ج ٢، ص ٩٤، ح ٥٤٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٥٢، ح ٣٤٩٤٦، من قوله: «من عرفنا كان مؤمناً» إلى قوله: «كان ضالاً»؛ البحار، ج ٣٢، ص ٣٢٥، ح ٣٠٢.

٧ . في الوسائل: «عن يونس» وروى محمد بن عيسى عن محمد بن الفضيل بواسطة يونس [بن عبدالرحمن] في بعض الأسناد، كما روي عنه مباشرة في بعضها الآخر.

ثم إن مضمون الخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ١٥٠، ح ٦٨، عن محمد بن علي، عن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام. ولم يثبت رواية محمد بن علي هذا عن الفضيل، وهو منصرف إلى الفضيل بن يسار الذي مات في حياة أبي عبدالله عليه السلام، كما في رجال النجاشي، ص ٣٠٩، الرقم ٨٤٦، ورجال الطوسي، ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٦٨. والمتكرر في أسناد المحاسن وغيرها رواية محمد بن علي عن محمد بن الفضيل. والظاهر أن الصواب في سند المحاسن أيضاً هو محمد بن الفضيل. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٤٤٩.

قَالَ: «أَفْضَلُ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ الْعِبَادُ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ<sup>١</sup> - طَاعَةُ اللَّهِ وَ طَاعَةُ رَسُولِهِ<sup>٢</sup> ١٨٨/١  
وَ طَاعَةُ أَوْلِي الْأَمْرِ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: حُبُّنَا إِيْمَانٌ، وَ بُغْضُنَا كُفْرٌ»<sup>٣</sup>.

١٣ / ٤٩٥ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ فَصَالَةَ بْنِ

أَبُو بَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ: أَعْرَضَ عَلَيْكَ دِينِي الَّذِي أَدِينُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ؟ قَالَ:

فَقَالَ: «هَابٌ». قَالَ: فَقُلْتُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا

عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَ الْإِقْرَارُ<sup>٤</sup> بِمَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَأَنَّ عَلِيًّا كَانَ إِمَامًا فَرَضَ اللَّهُ

طَاعَتَهُ، ثُمَّ كَانَ<sup>٥</sup> بَعْدَهُ الْحَسَنُ إِمَامًا فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، ثُمَّ كَانَ بَعْدَهُ الْحُسَيْنُ<sup>٦</sup> إِمَامًا

فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، ثُمَّ كَانَ<sup>٧</sup> بَعْدَهُ<sup>٨</sup> عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ<sup>٩</sup> إِمَامًا<sup>١٠</sup> فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ<sup>١١</sup>

١. في «بس»:- «قال أفضل - إلى - عز وجل» . ٢. في شرح صدر المتألهين: «الرسول» .

٣. المحاسن، ص ١٥٠، كتاب الصفوة، ح ٦٨، بسنده عن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير

وزيادة: تفسير فوات، ص ٤٢٨، صدر ح ٤٢٨، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام هكذا: «حُبُّنَا إِيْمَانٌ وَبُغْضُنَا كُفْرٌ»

مع زيادة. وراجع: كفاية الأمر، ص ٩٨، الوافي، ج ٢، ص ٩٤، ح ٥٤٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٥٢، ح ٣٩٤٧؛

البحار، ج ٣٢، ص ٣٢٥، ح ٣٠٣، وفيهما من قوله: «قال أبو جعفر عليه السلام» .

٤. «أدين الله عز وجل به»، أي أطيعه وأعبده به؛ من الدين بمعنى الطاعة. أنظر: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٦٩

(دين). ٥. في «ب»:- «قال» .

٦. في «ض»، بس، بر، و شرح صدر المتألهين:- «قال» .

٧. في «ض»، ف، بر، بس، و شرح صدر المتألهين: «قلت» .

٨. في عطف الإقرار مناقشة يمكن دفعها بأن يجعل الواو بمعنى مع، والإقرار منصوباً. أو هو مرفوع خبر لمبتدأ

محذوف. أو مبتدأ لخبر محذوف. والتقدير: ديني أنه أشهد... وديني الإقرار بما جاء به. أو يقدر حق، أو لازم.

أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤٨٣؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٨٧؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٣٤.

٩. في «ف»+:- «من» .

١٠. في «ض»، ف، و شرح صدر المتألهين: «الحسين عليه السلام بعده» .

١١. في «ف»:- «كان» . ١٢. في «ض»:- «بعده». وفي حاشية «بيح»: «بعدهم» .

١٣. في شرح صدر المتألهين: «ثم كان علي بن الحسين عليه السلام بعده» .

١٤. في «ج»، ض،+:- «بعدهم» . ١٥. في شرح صدر المتألهين:- «فرض الله طاعته» .

حَتَّى انْتَهَى الْأَمْرُ إِلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ: أَنْتَ يَزَحْمُكَ اللَّهُ.  
قَالَ: فَقَالَ: «هَذَا دِينُ اللَّهِ وَدِينُ مَلَائِكَتِهِ»<sup>١</sup>.

٤٩٦ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «اعْلَمُوا أَنَّ صُخْبَةَ الْعَالِمِ وَاتِّبَاعَهُ دِينٌ يَدَانُ اللَّهُ بِهِ، وَطَاعَتُهُ مَكْسَبَةٌ لِلْحَسَنَاتِ، مَمْحَاةٌ لِلْسَيِّئَاتِ، وَذَخِيرَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَرِفْعَةٌ<sup>٢</sup> فِيهِمْ فِي حَيَاتِهِمْ، وَجَمِيلٌ بَعْدَ مَمَاتِهِمْ»<sup>٣</sup>.

٤٩٧ / ١٥ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ اللَّهَ أَجَلٌ وَأَكْرَمٌ مِنْ أَنْ يُعْرِفَ بِخَلْقِهِ، بَلِ الْخَلْقُ يُعْرِفُونَ بِاللَّهِ، قَالَ: «صَدَقْتَ».

قُلْتُ: إِنَّ مَنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ رَبًّا فَقَدْ يَنْبَغِي<sup>٤</sup> لَهُ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ<sup>٥</sup> لِيَذَلِكَ الرَّبِّ رِضًا وَسَخَطًا، وَأَنَّهُ لَا يُعْرِفُ رِضَاهُ وَسَخَطَهُ إِلَّا بِوَحْيٍ أَوْ رَسُولٍ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِهِ الْوَحْيُ، فَيَنْبَغِي<sup>٦</sup> لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الرَّسُلَ، فَإِذَا لَقِيَهُمْ، عَرَفَ أَنَّهُمُ الْحَقَّةُ، وَأَنَّ لَهُمُ الطَّاعَةَ

١ . رجال الكشي، ص ٤٢٣، ح ٧٩٧، بسند آخر عن يوسف، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف بسير؛ وفيه، ص ٤٢٤، ح ٧٩٨، بسند آخر عن الحسن بن زياد العطار، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف . الوافي، ج ٢، ص ٩٦، ح ٥٤٨.

٢ . في حاشية «بر»: «رحمة».

٣ . تحف العقول، ص ١٩٩، ضمن الحديث . وراجع: الإرشاد، ج ١، ص ٢٢٧؛ الأمالي للطوسي، ص ٢٠، المجلس ١، ح ٢٣ . الوافي، ج ٢، ص ٩٧، ح ٥٥٠.

٤ . من أول هذا الخبر إلى قوله: «وأن ما في القرآن فهو حق»، فقال: رحمتك الله هو الحديث الثاني من باب الاضطرار إلى الحقبة . وقد مرّت التعليقات عليه هناك؛ إن شئت فراجع.

٥ . في الكافي، ح ٤٣٥: «فينبغي».

٦ . في «بس، بف»: «وأن».

٧ . في الكافي، ح ٤٣٥: «فقد ينبغي».

المُفْتَرَضَةَ.

فَقُلْتُ<sup>١</sup> لِلنَّاسِ: أَلَيْسَ<sup>٢</sup> تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ هُوَ الْحُجَّةَ مِنَ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ؟ قَالُوا: بَلَى، قُلْتُ: فَجِئِن مَضَى<sup>٤</sup> ﷺ مِنْ كَانَ الْحُجَّةَ<sup>٣</sup>؟ قَالُوا: الْقُرْآنُ، فَتَنظَرْتُ فِي الْقُرْآنِ<sup>٦</sup> فَإِذَا هُوَ يَخَاصِمُ بِهِ الْمَرْجِيَّ وَالْقَدْرِيَّ<sup>٧</sup> وَالزَّنْدِيْقِيَّ - الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِهِ حَتَّى يَغْلِبَ الرَّجَالَ بِخُصُومَتِهِ - فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا بِقِيَمِهِ، فَمَا قَالَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ، ١٨٩/١  
كَانَ حَقًّا.

فَقُلْتُ لَهُمْ: مَنْ قِيَمَ الْقُرْآنِ؟ فَقَالُوا<sup>٨</sup>: ابْنُ مَسْعُودٍ قَدْ كَانَ يَعْلَمُ، وَ عُمَرُ<sup>٩</sup> يَعْلَمُ، وَ حُدَيْفَةُ يَعْلَمُ<sup>١٠</sup>، قُلْتُ: كَلِّهِ؟ قَالُوا: لَا، فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يُقَالُ: إِنَّهُ يَعْلَمُ<sup>١١</sup> الْقُرْآنَ<sup>١٢</sup> كَلِّهِ إِلَّا عَلِيًّا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْقَوْمِ، فَقَالَ هَذَا: لَا أَذْرِي، وَ<sup>١٣</sup> قَالَ هَذَا: لَا أَذْرِي، وَ قَالَ هَذَا: لَا أَذْرِي، فَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ كَانَ قِيَمَ الْقُرْآنِ، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، وَكَانَ الْحُجَّةَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَ أَنَّ مَا قَالَ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ حَقٌّ، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ».

فَقُلْتُ: إِنَّ عَلِيًّا ﷺ، لَمْ يَذْهَبْ حَتَّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ، كَمَا تَرَكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،

١ . في الكافي، ح ٤٣٥ والوسائل: «وقلت».

٢ . في الكافي، ح ٤٣٥ - - «أليس».

٣ . في الوسائل: - «هو».

٤ . في الكافي، ح ٤٣٥ والوسائل: + «الله على خلقه».

٥ . في الوسائل: - «فمنظرت في القرآن».

٦ . في العلل: «والحروي».

٧ . في الكافي، ح ٤٣٥. وفي المطبوع: «قالوا».

٨ . في «ف»: + «قد كان». وفي العلل: «قد كان عبدالله بن مسعود وفلان» بدل «ابن مسعود قد كان يعلم وعمر».

٩ . في «يح»: - «يعلم».

١٠ . في «ف»: بر، بف، و، حاشية «يح» والوافي والكافي، ح ٤٣٥ والعلل: «يعرف».

١١ . في «بف» و حاشية «ف» والكافي، ح ٤٣٥ والعلل: «ذلك».

١٢ . في «ف»: - «هو».

١٣ . في شرح صدر المتألهين: - «وقال هذا: لا أذري».

وَأَنَّ الْحُجَّةَ بَعْدَ عَلِيِّ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَ أَشْهَدُ عَلَى الْحَسَنِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبَ حَتَّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ، كَمَا تَرَكَ أَبُوهُ وَ جَدُّهُ، وَأَنَّ الْحُجَّةَ بَعْدَ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِ ﷺ،<sup>٢</sup> وَ كَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ». فَقَبِلْتُ رَأْسَهُ، وَ قُلْتُ<sup>٣</sup>: «وَ أَشْهَدُ عَلَى الْحُسَيْنِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبَ حَتَّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ﷺ، وَ كَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ». فَقَبِلْتُ رَأْسَهُ، وَ قُلْتُ<sup>٤</sup>: «وَ أَشْهَدُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبَ حَتَّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ أَبَا جَعْفَرٍ ﷺ، وَ كَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ».

قُلْتُ: أَعْطِنِي رَأْسَكَ حَتَّى أَقْبَلَهُ، فَضَحِكَ.

قُلْتُ<sup>٥</sup>: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَبَاكَ لَمْ يَذْهَبَ حَتَّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ، كَمَا تَرَكَ أَبُوهُ، وَ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّكَ أَنْتَ الْحُجَّةُ، وَأَنَّ طَاعَتَكَ مُفْتَرَضَةٌ، فَقَالَ: «كَفَّ رَحِمَكَ اللَّهُ».

قُلْتُ: أَعْطِنِي رَأْسَكَ<sup>٦</sup> أَقْبَلَهُ، فَقَبِلْتُ رَأْسَهُ، فَضَحِكَ، وَ قَالَ: «سَلْنِي عَمَّا سِئْتُمْ، فَلَا

أُنْكِرُكَ<sup>٧</sup> بَعْدَ الْيَوْمِ أَبَدًا»<sup>٨</sup>.

١ . في «ف» : «+ بن علي» .

٢ . في «ج» : «بف» والوافي : «فقلت» .

٣ . في «ف» : «ب» ، البر : «-» ، «و» .

٤ . في «ف» : «ب» ، البر : «ب» ، «الحسين بن علي» .

٥ . في «ب» : «فقلت» .

٦ . في «ب» : «ب» ، البر : «ب» ، «الحسين بن علي» .

٧ . في «ب» : «ب» ، البر : «ب» ، «الحسين بن علي» .

٨ . في «ب» : «ب» ، البر : «ب» ، «الحسين بن علي» .

٩ . في «ب» : «ب» ، البر : «ب» ، «الحسين بن علي» .

١٠ . في «ب» : «ب» ، البر : «ب» ، «الحسين بن علي» .

١١ . في «ب» : «ب» ، البر : «ب» ، «الحسين بن علي» .

١٢ . في «ب» : «ب» ، البر : «ب» ، «الحسين بن علي» .

١٣ . في «ب» : «ب» ، البر : «ب» ، «الحسين بن علي» .

١٤ . في «ب» : «ب» ، البر : «ب» ، «الحسين بن علي» .



٤٩٨ / ١٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ  
الْبَرْقِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ الْجَوْهَرِيِّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الْأَوْصِيَاءُ طَاعَتُهُمْ مُفْتَرَضَةٌ؟  
قَالَ: نَعَمْ، هُمْ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ  
مِنْكُمْ»<sup>١</sup> وَ هُمْ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ  
يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ»<sup>٢</sup>.

٤٩٩ / ١٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ  
حَمَّادٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «السَّمْعُ وَ الطَّاعَةُ أَبْوَابُ الْخَيْرِ»، السَّامِعُ الْمُطِيعُ ١٩٠/١  
لَا حُجَّةَ عَلَيْهِ، وَ السَّامِعُ الْعَاصِي لَا حُجَّةَ لَهُ، وَ إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ تَمَّتْ حُجَّتُهُ وَ اخْتِجَاجُهُ  
يَوْمَ يَلْقَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى: «يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ  
بِإِيمَانِهِمْ»<sup>٣</sup>.

• وتمام الرواية فيهما هكذا: «قلت لأبي عبد الله ﷺ: إنني ناظرت قوماً، فقلت لهم: إن الله -جل جلاله- أجزل وأعز وأكرم من أن يُعرف بخلقهم، بل العباد يُعرفون بالله. فقال: رحمك الله». الكافي، كتاب الحجّة، باب الاضطراب إلى الحجّة، ح ٤٣٥، إلى قوله: «وأنّ ما قال في القرآن فهو حقّ فقال: رحمك الله». علل الشرائع، ص ١٩٢، ح ١، بسنده عن صفوان بن يحيى من قوله: «فقلت للناس: أليس تعلمون أنّ رسول الله... مع اختلاف يسير؛ ورجال الكشي، ص ٤٢٠، ح ٧٩٥، بسنده عن صفوان الوافقي، ج ٢، ص ٣٠، ح ٤٨٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٦، ح ٣٣٥٣٢، إلى قوله: «ما قال في القرآن فهو حقّ، فقال: رحمك الله».

١ . النساء (٤): ٥٩.

٢ . المائدة (٥): ٥٥.

٣ . الاختصاص، ص ٢٧٧، عن أحمد بن محمد بن عيسى الوافقي، ج ٢، ص ٩٢، ح ٥٤٠.

٤ . في تفسير العياشي: «الجنة». ٥ . الإسراء (١٧): ٧١.

٦ . تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ١٢٢، عن عبد الأعلى. وراجع: الأمالي للمفيد، ص ٩٦، المجلس ١١، ح ٧ الوافقي، ج ٢، ص ٩٠، ح ٥٣٥.

٩- بَابُ فِي أَنَّ الْأَيْمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ شُهَدَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى خَلْقِهِ

٥٠٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ،  
عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَتَكْفِفَ إِذَا جُنْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجُنْنَا بِكَ  
عَلَى هَذِهِ شَهِيدًا»<sup>١</sup> قَالَ<sup>٢</sup>: «نَزَلَتْ فِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَاصَّةً، فِي كُلِّ قَرْبٍ<sup>٣</sup> مِنْهُمْ إِمَامٌ مِنَّا  
شَاهِدٌ عَلَيْهِمْ، وَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَاهِدٌ عَلَيْنَا»<sup>٤</sup>.

٥٠١ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْوُشَائِيِّ، عَنْ  
أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا  
شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ»<sup>٥</sup>.

فَقَالَ<sup>٦</sup>: «نَحْنُ الْأُمَّةُ الْوَسْطَى، وَنَحْنُ شُهَدَاءُ اللَّهِ<sup>٧</sup> عَلَى خَلْقِهِ، وَحُجَجُهُ فِي أَرْضِهِ.  
قُلْتُ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «مِلَّةٌ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ»؟  
قَالَ: «إِيَّانَا عَنِی خَاصَّةً، هُوَ سَمَائِكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ» فِي الْكُتُبِ الَّتِي مَضَتْ

١ . النساء (٤): ٤١.

٢ . في البحار، ج ٢٣، ح ٦٩+ «هكذا».

٣ . في النهاية، ج ٤، ص ٥١ (قرن): «القرن: أهل كل زمان، وهو مقدار التوسط في أعمار أهل كل زمان، مأخوذ من الاقتران، وكأنة المقدار الذي يقترن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم. وقيل: القرن أربعون سنة. وقيل: ثمانون. وقيل: مائة. وقيل: مطلق الزمان. وهو مصدر قرن يُقرن».

٤ . الوافي، ج ٣، ص ٤٩٦، ح ١٠٠١؛ البحار، ج ٧، ص ٢٨٣، ح ٧؛ وج ٢٣، ص ٣٣٥، ح ١؛ وص ٣٥١، ح ٦٩.

٥ . البقرة (٢): ١٤٣.

٦ . هكذا في «ج، بر، بس، بف» والوافي والبحار، ج ١٦ و ٢٣. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٧ . في البحار، ج ١٦: «الله».

﴿وَفِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾؛<sup>١</sup> فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّهِيدُ عَلَيْنَا بِمَا بَلَّغْنَا عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَحْنُ الشَّهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ، فَمَنْ صَدَّقَ، صَدَّقْنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ وَ مَنْ كَذَّبَ، كَذَّبْنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.<sup>٢</sup>

٣ / ٥٠٢ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَالِلِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ»<sup>٣</sup>.

فَقَالَ: «أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - الشَّاهِدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ»<sup>٤</sup>.

١ . هكذا في المصحف الشريف، سورة الحجّ (٢٢): ٧٨ «وإبر، بس». وفي «ب، ج، ض، ف، و، بح، بف» والوافي والمطبوع: «عليكم شهيداً». ولعله من النسخ، أو هو نقل بالمعنى وإشارة إلى مضمون الآية، أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٩٥؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٤٠.

٢ . في «ج»: «هو».

٣ . في الوافي: «ووضير التكلم في «بلغنا» يحتمل الفاعل والمفعول».

٤ . في حاشية بدر الدين: «صدّقنا». ويحتمل تخفيف «صدّق» و «كذب». أنظر: الوافي، ج ٣، ص ٥٠٠؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٤٠.

٥ . في «ج»، «ض، بح، بس» و حاشية «بف» و شرح صدر المتألّهين و شرح المازندراني: «يوم القيامة كذبناه». وفي البحار، ج ١٦: - «يوم القيامة».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٨٣، ح ٥، بسند آخر، إلى قوله: «وحججه في أرضه» راجع: بصائر الدرجات، ص ٨٢، ح ١ و ٢ الوافي، ج ٣، ص ٤٩٨، ح ١٠٠٢؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٧، ح ٤٨؛ وج ٢٣، ص ٣٦٦، ح ٢.

٧ . هود (١١): ١٧.

٨ . كتاب سليم بن قيس، ص ٩٠٣، ح ٦٠، وفيه: «عن عليّ بن أبي طالب ﷺ مع زيادة في آخره. وفي بصائر الدرجات، ص ١٣٢، ح ٢؛ والأمالى للطوسي، ص ٣٧١، المجلس ١٣، ح ٥١؛ وتفسير فرات، ص ١٨٨، ح ٢٣٩، بسند آخر عن عليّ ﷺ، مع زيادة في أوله. وفي الأمالي للمفيد، ص ١٤٥، المجلس ١٨، ح ٥، بسند آخر عن أمير المؤمنين ﷺ، مع زيادة في آخره؛ تفسير فرات، ص ١٨٩، ح ٢٤١، مع زيادة في أوله؛ تفسير القميّ، ج ١،

٤ / ٥٠٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنِ ابْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدِ

الْمِجَلِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا»<sup>١</sup>؟

قَالَ: «نَحْنُ الْأُمَّةُ الْوَسَطُ<sup>٢</sup>، وَنَحْنُ شُهَدَاءُ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَلَى خَلْقِهِ، وَحُجَّتُهُ فِي أَرْضِهِ».

قُلْتُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ»<sup>٣</sup> وَجَهْدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَيْكُمْ<sup>٤</sup>.

قَالَ: «إِنَّا عَنَى، وَنَحْنُ الْمُجْتَبُونَ، وَ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ<sup>٥</sup>، فَالْحَرْجُ أَشَدُّ مِنَ الضِّيقِ<sup>٦</sup> «مِلَّةٌ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ»: إِنَّا عَنَى خَاصَّةً وَهُوَ<sup>٧</sup> سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ»: اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - سَمَّاَنَا الْمُسْلِمِينَ «مِنْ قَبْلُ» فِي الْكُتُبِ الَّتِي مَضَتْ

١. ص ٣٢٤، وفيها بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف. تفسير فوات، ص ١٨٧، ح ٢٣٨، وفيه: «عن الحسين بن سعيد، معنعناً عن زاذان، عن علي عليه السلام؛ و ص ١٩٠، ح ٢٤٤، وفيه: «عن الحسين بن الحكم، معنعناً عن عباد بن عبدالله الأسدي، عن علي عليه السلام، مع زيادة في أوله؛ و ص ١٩١، ح ٢٤٦، وفيه: «عن علي بن محمد بن عمر الزهري، معنعناً عن زيد بن سلام الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٤١، ح ١١، عن عمارة بن سويد، عن أبي عبدالله عليه السلام مع زيادة في أوله وأخره؛ و ص ١٤٢، ح ١٣، عن جابر بن عبدالله بن يحيى، عن علي عليه السلام، مع زيادة في أوله، وفي تفسير فوات، ص ١٨٧، ح ٢٣٧، و ص ١٨٨، ح ٢٤٠، وكمال الدين، ص ١٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٩٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٠٠، ح ١٠٠٣؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٧، ح ٤٩.

١. البقرة (٢): ١٤٣.

٢. في «ب، ج، بف» و حاشية «بر» و شرح صدر المتألهين: «الوسطى».

٣. في «ب، ج، ض، ف، بر، بف» و في حاشية «بس» و شرح صدر المتألهين و شرح المازندراني و حاشية ميرزا رفيعا و الوافي: «من ضيق».

٤. في «بس»: «والحرج».

٥. في شرح المازندراني: «الصَّيْقُ، يفتح الضاد وشدّ الياء. وقد يخفف».

٦. هكذا في القرآن و الوافي. وفي سائر النسخ و المطبوع: «هو».

﴿وَفِي هَذَا الْقُرْآنِ «لَيَكُونَنَّ الرُّسُلُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ» وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ»<sup>١</sup>  
 فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّهِيدُ عَلَيْنَا بِمَا بَلَّغْنَا عَنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَنَحْنُ الشُّهَدَاءُ عَلَى  
 النَّاسِ<sup>٢</sup>، فَمَنْ صَدَّقَ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَدَقْنَا، وَمَنْ كَذَّبَ كَذَّبْنَا<sup>٣</sup>.

٥٠٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمَرَ  
 الْيَمَانِيِّ<sup>٤</sup>، عَنْ سَلِيمِ بْنِ قَيْسِ الْهَلَالِيِّ:

١ . هكذا في القرآن «وب»، بر. وفي «ج، ض، ف، و، بع، بس، بف» والمطبوع: «عليكم شهداء».

٢ . الحج (٢٢): ٧٧-٧٨.

٣ . في «ض» وشرح صدر المتألهين: «يوم القيامة».

٤ . في «ف»: «صدّقناه يوم القيامة». وفي شرح صدر المتألهين، ص ٤٨٨: «الفعل الثاني من باب التفعيل، والأول  
 يحتمل البابين... وكذا قوله: من كذب كذبناه».

٥ . في «ف»: «يوم القيامة».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٦٣، ح ١١؛ و ص ٨٢، ح ٣، بسندهما، عن ابن أبي عمير، وفيهما إلى قوله: «وحججه  
 في أرضه». تفسير فوات، ص ٢٧٥، ح ٣٧٤، وفيه: «فوات الكوفي معنئاً عن بريده» من قوله: «قلت: قوله تعالى:  
 «يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ هَاجَرُوا»». تفسير العياشي، ج ١، ص ٦٢، ح ١١٠، عن بريد، عن أبي جعفر ﷺ، إلى قوله:  
 «وحججه في أرضه». راجع: بصائر الدرجات، ص ٨٢، ح ٤؛ وتفسير القمي، ج ٢، ص ٨٧. الوافي، ج ٣،  
 ص ٥٠٠، ح ١٠٠٤.

٧ . روى حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عياش - وهو راوي كتاب سليم بن  
 قيس - عن سليم بن قيس في الكافي، ح ١٩٣ و ١٣٩١ و ١٤٢١؛ والخصال، ص ٤٤٧، ح ٤١؛ والغيبة للطوسي،  
 ص ١٩٣؛ كما روى عن إبراهيم بن عمر اليماني وعمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس  
 [الهلال] في الكافي، ح ٧٧٥، والخصال، ص ٢٥٥، ح ١٣. فالظاهر سقوط الوساطة في سندنا هذا بين إبراهيم  
 بن عمر اليماني وسليم بن قيس الهلالي، وهو أبان بن أبي عياش.

لا يقال: ترجم النجاشي لسليم بن قيس في رجاله، ص ٨، الرقم ٤ وقال: «له كتاب... أخيرني علي بن أحمد  
 القمي قال: حدّثنا محمّد بن الحسن بن الوليد قال: حدّثنا محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه، عن محمّد بن علي  
 الصيرفي عن حماد بن عيسى وعثمان بن عيسى قال حماد بن عيسى: وحدّثنا إبراهيم بن عمر اليماني عن  
 سليم بن قيس بالكتاب»، ولم يتوسط أبان بن أبي عياش في طريق النجاشي بين إبراهيم بن عمر اليماني وسليم  
 بن قيس.

فإنّه يقال: وقوع الخلل في وجه طريق النجاشي ظاهر، كما تبه عليه الأستاذ السيّد محمّد جواد الشيبيري - دام

عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - طَهَّرَنَا وَعَصَمَنَا، وَجَعَلَنَا شُهَدَاءَ عَلَى خَلْقِهِ وَحُجَّةً فِي أَرْضِهِ، وَجَعَلَنَا مَعَ الْقُرْآنِ، وَجَعَلَ الْقُرْآنَ مَعَنَا، لَا نَفَارِقُهُ، وَلَا يَفَارِقُنَا.<sup>٢</sup>

• توفيقه - في بعض تعليقاته، وتشهد بذلك عبارة «قال حماد بن عيسى وحدثنا»: فإنه لم يذكر في الطريق من يروي عنه عثمان بن عيسى وحماد بن عيسى معاً، فلا يصح الاستشهاد بطريق النجاشي لنقص ما أذعينا، بل لابد من الرجوع إلى الأسناد لتبيين الخلل الواقع في طريق النجاشي، فنقول: روى حماد بن عيسى، عن [عمر] بن أذينة، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس في الكافي، ح ١١١ و ١١٨، والتهذيب، ج ٤، ص ١٢٦، ح ١٦٢، وج ٦، ص ٣٢٨، ح ٩٠٦، والأمل للطوسي، ص ٦٢٢، المجلس ٢٩، ح ١٢٨٣، والخصال، ص ٥١، ح ٦٣، ص ١٣٩، ح ١٥٨، وعلل الشرائع، ص ١٢٣، ح ١، وكمال الدين، ص ٢٦٢، ح ١٠، و ص ٢٧٤، ح ٢٥. فعليه روى حماد بن عيسى عن سليم بن قيس بطريقتين؛ «إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عياش» و«عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عياش» أضف إلى ذلك ما ورد في الكافي، ح ٢٦٢٠ من رواية عثمان بن عيسى، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس.

فبالمقارنة بين ما ورد في الأسناد المشار إليها وطريق النجاشي نستطيع أن نقول: إن الأصل في طريق النجاشي كان هكذا: ... عن حماد بن عيسى وعثمان بن عيسى، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس، قال حماد بن عيسى وحدثنا إبراهيم بن عمر اليماني عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس بالكتاب. يؤكد ذلك ما ورد في الغيبة للطوسي، ص ١٩٣ - وقد أشرنا إليه - من رواية ابن أبي جيد - وهو علي بن أحمد القمي المذكور في طريق النجاشي - عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن أبي القاسم البرقي، عن محمد بن علي أبي سمينة الكوفي، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي.

هذا، ويظهر مما ذكرنا وقوع الخلل في طريق الشيخ الطوسي أيضاً إلى كتاب سليم بن قيس، فإنه قال: «له كتاب. أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن أبي القاسم الملقب بماجلويه، عن محمد بن علي الصيرفي، عن حماد بن عيسى وعثمان بن عيسى، عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس الهلالي. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٣٠، الرقم ٣٤٦. وقد استفدنا ذلك مما أفاده الأستاذ السيد محمد جواد الشيبيري دام توفيقه.

١. في «ج، ف، بر» وحاشية «بف»: «حججه». وفي كمال الدين: «حججاً».

٢. في كتاب سليم بن قيس والوسائل: - «جعل».

٣. كتاب سليم بن قيس، ص ٦٥٥، ضمن الحديث الطويل ٧، عن أبان، عن سليم. وفي بصائر الدرجات، ص ٨٣، ح ٦٦، وكمال الدين، ص ٢٤٠، ح ٦٣، بسند آخر عن حماد بن عيسى «الوافي»، ج ٣، ص ٥٠١، ح ١٠٠٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٨، ح ٣٣٥٣.

## ١٠ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ هُمُ الْهُدَاةُ

٥٠٥ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ  
النُّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ وَفَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنِ الْفَضْلِ، قَالَ:  
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾<sup>٢</sup>.  
فَقَالَ: «كُلُّ إِمَامٍ هَادٍ لِلْقَوْمِ<sup>٣</sup> الَّذِي هُوَ فِيهِمْ»<sup>٤</sup>.

٥٠٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ<sup>٥</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أَدِينَةَ، عَنْ بُرَيْدِ  
الْعَجَلِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ»<sup>٦</sup> فَقَالَ: ١٩٢/١  
«رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام الْمُنذِرُ، وَ لِكُلِّ زَمَانٍ مَتَا هَادٍ يَهْدِيهِمْ إِلَى مَا جَاءَ بِهِ نَبِيُّ اللَّهِ عليه السلام.  
ثُمَّ الْهُدَاةُ مِنْ بَعْدِهِ عَلَيَّ، ثُمَّ الْأَوْصِيَاءُ<sup>٧</sup> وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ»<sup>٨</sup>.

٥٠٧ / ٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ،  
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

١ . في «ج، ض» - «هم».

٢ . الرعد (١٣): ٧.

٣ . في معنى «القرن» راجع ما تقدّم ذيل ح ٥٠٠ . ٤ . في شرح صدر المتألّهين وتفسير العياشي: «فيه».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٣٠، ح ٦، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد. الغيبة للنعمان، ص ١١٠،

ح ٣٩، بسنده عن موسى بن بكر الواسطي. كمال الدين، ص ٦٦٧، ح ٩، بسند آخر؛ وفي تفسير العياشي، ج ٢،

ص ٢٠٤، ح ٧، عن حنّان بن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله عليه السلام مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٣،

ص ٥٠٢، ح ١٠٠٦ . ٦ . في حاشية «ج، بر» + «بن هاشم».

٧ . في «ج» - «عن».

٨ . الرعد (١٣): ٧.

٩ . في شرح صدر المتألّهين: «النبي».

١٠ . بصائر الدرجات، ص ٢٩، ح ١، بسنده، عن ابن أبي عمير؛ كمال الدين، ص ٦٦٧، ح ١٠، بسنده عن ابن أبي

عمير إلى قوله: «ما جاء به نبي الله عليه السلام». تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٨، عن بريد بن معاوية، مع اختلاف

يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥٠٢، ح ١٠٠٧؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٨، ح ٥٠؛ ج ١٨، ص ١٩٠، ح ٢٦.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ؟»  
 فَقَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الْمُنذِرُ، وَ عَلِيٌّ الْهَادِي، يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، هَلْ مِنْ هَادٍ الْيَوْمَ؟»  
 قُلْتُ<sup>٢</sup>: بَلَى جَعَلْتُمْ فِدَاكَ، مَا زَالَ مِنْكُمْ<sup>٣</sup> هَادٍ مِنْ<sup>٤</sup> بَعْدِ هَادٍ حَتَّى دَفَعْتُمْ<sup>٥</sup> إِلَيْكَ.  
 فَقَالَ: «رَزَحَمَكَ اللَّهُ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، لَوْ كَانَتْ<sup>٦</sup> إِذَا نَزَلَتْ آيَةٌ عَلَى رَجُلٍ، ثُمَّ مَاتَ  
 ذَلِكَ الرَّجُلُ مَاتَتِ الْآيَةُ، مَاتَ الْكِتَابُ<sup>٧</sup>، وَ<sup>٨</sup> لِكِنَّةٍ<sup>٩</sup> حَتَّى يَجْرِيَ فِيْمَنْ بَقِيَ كَمَا جَرَى<sup>١٠</sup>  
 فِيْمَنْ مَضَى.»<sup>١١</sup>

٤ / ٥٠٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ،

عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ<sup>١٢</sup> الْقَصِيرِ:

- ١ . في البصائر، ص ٣١: «فهل منّا».
- ٢ . في البحار، ج ٣٥: «فقلت».
- ٣ . في حاشية «ف»، بفتح «ب» والبصائر، ص ٣١: «فيكم».
- ٤ . هكذا في «ب»، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بفتح «ب» وشرح صدر المتألهين والوافي والبحار والبصائر، ص ٣١. وفي المطبوع: «من».
- ٥ . في «ض» والبصائر، ص ٣١: «رفعت». وفي «ف» وحاشية «بر»: «وقعت».
- ٦ . في شرح صدر المتألهين، ص ٤٩١: «...» وتقديره: لو كانت آية إذا نزلت، بأن تكون «آية» اسم كانت، وقوله: «إذا نزلت على رجل» صفة لها، وقوله: «ثم مات الرجل» صفة بعد صفة. ويكون خبر كانت قوله: ماتت الآية. وقوله: مات الكتاب، بدل له بدل الكل. في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٠٠: «إذا مع شرطه وجزاه» - وهو مات الآية - وقع اسماً وخبراً لا كانت» ثم وقع المجموع شرطاً «لو» وجزاء: «مات الكتاب».
- ٧ . في البحار، ج ٢: «+ والسنة».
- ٨ . في البحار، ج ٣٥: «و».
- ٩ . في حاشية «بح»: «ولكن».
- ١٠ . في شرح صدر المتألهين: «يجري».
- ١١ . بصائر الدرجات، ص ٣١، ج ٩، بسند عن المعلى بن محمد. وفيه، ص ٣٠، ح ٥ بسند آخر، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام: «و ص ٢٩، ج ٢، بسند آخر مع اختلاف يسير؛ كناية الأثر، ص ١٦٢، ضمن حديث الطويل بسند آخر، مع اختلاف يسير، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «علي الهادي» الوافي، ج ٣، ص ٥٠٢، ح ١٠٠٨؛ البحار، ج ٢، ص ٢٧٩، ح ٤٣؛ وج ٣٥، ص ٤٠١، ح ١٣.
- ١٢ . في «ض» والبصائر: «عبد الرحمن». والمذكور في البحار، ج ٢٣، ص ٣، ح ٥ نقلاً من بصائر الدرجات هو



عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ» فَقَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الْمُنذِرُ، وَ عَلِيٌّ الْهَادِي، أَمَا وَ اللَّهُ، مَا ذَهَبَتْ مِنَّا، وَ مَا زَالَتْ فِيْنَا إِلَى السَّاعَةِ»<sup>١</sup>.

### ١١ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام وَ لِيَّةُ أَمْرِ اللَّهِ وَ خَزَنَةُ عِلْمِهِ

١ / ٥٠٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «نَحْنُ وَ لِيَّةُ أَمْرِ اللَّهِ، وَ خَزَنَةُ عِلْمِ اللَّهِ، وَ عَيْنَةُ وَ خِي اللَّهِ»<sup>٢</sup>.

٢ / ٥١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ أَبِيهِ أَسْبَاطٍ<sup>٣</sup>، عَنْ سُورَةَ بْنِ

١. عبدالرحيم، وهو الصواب؛ فإن المذكور في أصحاب أبي جعفر عليه السلام: عبدالرحيم القصير. راجع: رجال البرقي، ص ١٠؛ رجال الطوسي، ص ١٣٩، الرقم ١٤٧٧.

٢. بصائر الدرجات، ص ٣٠، ح ٧، عن أحمد بن محمد. الغيبة للنعمانى، ص ١١٠، ح ٤٠، بسنده عن منصور بن حازم. بصائر الدرجات، ص ٣٠، ح ٣ و ٤ و ٥ بسند آخر؛ إلى قوله: «و عليّ الهادي». تفسير فوات، ص ٢٠٦، ح ٢٧١، بسند آخر؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٠٣، ح ٦، عن عبدالرحيم القصير مع زيادة في آخره؛ وفيه، ص ٢٠٤، ح ٧، عن حنان بن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. راجع: كفاية الأثر، ص ٨٧، الوافي، ج ٣، ص ٥٠٣، ح ١٠٠٩؛ البحار، ج ٣٥، ص ٤٠١، ح ١٤.

٣. «الولاية»: جمع الولي، وولي الأمر صاحبه. تقول: هو ولي المرأة، أي صاحب أمرها والحاكم عليها. أنظر: شرح صدر المتألهين ص ٤٩٢؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٤١٣ (ولي).

٤. «الغيبّة»: وعاء من آدم يكون فيها المتاع، وما يجعل فيه الثياب. وزيبل من آدم يُثقل فيه الزرع المحصود إلى الجبرين. وعية الرجل: خاصته وموضع سرّه. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦٣٤ (عيب).

٥. بصائر الدرجات، ص ٦١، ح ٣، مع زيادة في آخره؛ و ص ١٠٥، ح ٨، وفيهما عن أحمد بن موسى، عن

الحسن بن موسى الخشاب، الوافي، ج ٣، ص ٥٠٤، ح ١٠١٠.

٦. في «ب» - - عن أبيه أسباطه، لكن الظاهر بثبوته، كما عليه أكثر النسخ و بصائر الدرجات، ص ١٠٣، ح ١.

كَلَيْبٍ<sup>١</sup>، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «وَاللَّهِ، إِنَّا لَخَزَّانُ اللَّهِ فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ، لَا عَلَى ذَهَبٍ، وَلَا عَلَى<sup>٢</sup> فِضَّةٍ، إِلَّا<sup>٣</sup> عَلَى عِلْمِهِ»<sup>٤</sup>.

٥١١ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ مُوسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ رَفَعَهُ، عَنْ سَدِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، مَا أَنْتُمْ؟

قَالَ: «نَحْنُ خَزَّانُ عِلْمِ اللَّهِ، وَ نَحْنُ تَرَاجِمَةٌ<sup>٦</sup> وَحْيِ اللَّهِ، وَ نَحْنُ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلَى مَنْ دُونَ السَّمَاءِ وَ مَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ»<sup>٨</sup>.

١. وَأَمَّا وَجْه سِقُوطِهِ مِنْ «ب»، فَهُوَ جَوَازِ النَّظَرِ مِنْ «أَسْبَاطٍ» فِي «عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ» إِلَى «أَسْبَاطٍ» فِي «أَبِيهِ أَسْبَاطٍ»، فَوَقَعَ السَّقُوطُ.

٢. فِي «ض»: «كَلْبٍ». وَسُورَةٌ هَذَا، هِيَ سُورَةُ بَنِ كَلَيْبِ الْأَسَدِيِّ، رَاجِع: رِجَالُ الْبَرْقِيِّ، ص ١٨؛ رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ١٣٧، الرَّقْمُ ١٤٤٠، ص ٢٢٢، الرَّقْمُ ٢٩٨٠.

٣. فِي الرَّوَاثِيِّ: «عَلَى».

٤. فِي حَاشِيَةِ «ف»: «بَلْ». وَفِي شَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٥، ص ٢٠٢: «بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ عَلَى الظَّاهِرِ، وَبِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَشَدِّ اللَّامِ عَلَى احْتِمَالٍ».

٥. بِصَانِئِ الدَّرَجَاتِ، ص ١٠٣، ح ١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ «الرَّوَاثِيِّ»، ج ٣، ص ٥٠٤، ح ١٠١١.

٦. «التَّراجِمَةُ» وَ «التَّراجِمُ»: جَمْعُ التَّرْجُمَانِ، أَوْ التَّرْجُمَانِ، أَوْ التَّرْجُمَانِ، وَهُوَ مَنْ يَفْسِّرُ الْكَلَامَ بِلِسَانِ آخَرَ؛ لِأَنَّهُمْ يَفْسِّرُونَ نَطْقَ الْحَقِّ وَ لِسَانَ الْقُرْآنِ بِلِسَانِ الْإِنْسَانِ. أَوْ الْمَرَادُ أَنَّهُمْ مَفْسِّرُونَ لَجَمِيعِ مَا أَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْأَنْبِيَاءِ وَبَيَّنَّوْهَا. أَنْظَر: الصَّحَاحُ، ج ٥، ص ١٩٢٨ (رَجَمَ)؛ شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٥، ص ٢٠٣؛ مَرَاةُ الْعُقُولِ، ج ٢، ص ٣٤٧.

٧. فِي «ب»، ض، بِر، وَ الْبِصَانِئِ: «و».

٨. بِصَانِئِ الدَّرَجَاتِ، ص ١٠٤، ح ٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ سَدِيرٍ. الْكَافِيُّ، كِتَابُ الْحِجَّةِ، بَابُ فِي أَنَّ الْأَنْمَةَ عليه السلام بِمَنْ يَشْتَبِهُونَ مَعْنَى مَضَى ...، ح ٧٠٩، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مَعَ اخْتِلَافِ يَسِيرِ وَزِيَادَةِ فِي أَوَّلِهِ. وَفِي تَفْسِيرِ الْعِيَانِيِّ، ج ١، ص ٣٨٣، ح ١٢٢، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِي طَالِبِ الْقَمِيِّ، عَنْ سَدِيرٍ،

٥١٢ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُعَيْبٍ<sup>١</sup>، عَنْ مُحَمَّدٍ ١٩٣/١

بِالنَّضْرِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٢</sup> يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى -: اسْتِكْمَالُ حُجَّتِي عَلَى الْأَشْقِيَاءِ<sup>٣</sup> مِنْ أَمْتِكَ مِنْ تَرْكِ وَايَةِ عَلِيِّ وَ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ بَعْدِكَ؛ فَإِنَّ فِيهِمْ سُنَّتَكَ وَ سُنَّةَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ، وَ هُمْ خُرَّانِي عَلَى عَلَمِي مِنْ بَعْدِكَ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ أَنْبَأَنِي جَبْرِئِيلُ<sup>٤</sup> بِأَسْمَائِهِمْ وَ أَسْمَاءِ آبَائِهِمْ»<sup>٥</sup>.

٥١٣ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ

فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُورٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٦</sup>: «يَا ابْنَ أَبِي يَعْقُورٍ، إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ، مَتَّوِّحِدٌ بِالْوَحْدَانِيَّةِ<sup>٧</sup>،

<sup>١</sup> عن أبي عبد الله ﷺ، من قوله: «نحن الحجّة البالغة». راجع: الأمالي للصدوق، ص ٣٠٧، المجلس ٥٠، ح ١٥ الوافي، ج ٣، ص ٥٠٤، ح ١٠١٢.

<sup>٢</sup> في «ف»: «النضر بن سويد أو شعيب» وفي هامش المطبوع نقلًا من بعض النسخ: «النضر بن سويد». وروى محمد بن الحسين [بن أبي الخطاب] عن النضر بن شعيب في عدّة من الأسناد، وكذا في بعض طرق النجاشي والشيخ الطوسي إلى كتب الأصحاب، بل روى محمد بن الحسين أكثر روايات النضر بن شعيب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ١٥٦ - ١٥٨، الرقم ١٣٠٤٦؛ رجال النجاشي، ص ٢٤٧، الرقم ٦٥٠؛ الفهرست للطوسي، ص ١٧٣، الرقم ٢٦٦.

وأما رواية محمد بن الحسين عن النضر بن سويد، فغير ثابتة، وما ورد في بعض الأسناد من روايته عن النضر بن سويد، قد وقع فيه التصحيف. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٢٨٩، ص ٢٩٨.

<sup>٣</sup> «على الأشقياء» خبر «استكمال حجّتي» أو متعلق بـ «حجّتي» أو بـ «استكمال» و«من ترك» خبره و«متعلق بالظرف المتقدّم عليه، ويمكن أن يقرأ: «من ترك» بدلًا من «الأشقياء». أنظر: الوافي، ج ٣، ص ١٠٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٤٨.

<sup>٤</sup> الكافي، كتاب الحجّة، باب ما فرض الله عزّ وجلّ ورسوله...، ح ٥٤٣. وفي بصائر الدرجات، ص ٥٤، ح ٣، عن محمد بن الحسين، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة. وفي بصائر الدرجات، ص ١٠٥، ح ١٢، عن محمد بن الحسين مثله. الوافي، ج ٣، ص ٥٠٥، ح ١٠١٣.

<sup>٥</sup> «الوحدانية»: حالة الّوحدانيّ، وهو المفارق للجماعة المنفرد بنفسه. وهو منسوب إلى الوحدة بمعنى الانفراد، بزيادة الألف والنون للمبالغة. أنظر: النهاية، ج ٥، ص ١٦٠ (وحد).

مَتَّفَرِّدٌ بِأَمْرِهِ، فَخَلَقَ خَلْقًا فَقَدَّرَهُمْ<sup>١</sup> لِذَلِكَ الْأَمْرِ، فَتَخَنَ هُمْ يَا ابْنَ أَبِي يَعْغُورٍ، فَتَخَنُ حُجَّجَ اللَّهِ فِي<sup>٢</sup> عِبَادِهِ، وَخُرَّانَهُ عَلَى عِلْمِهِ، وَالْقَائِمُونَ بِذَلِكَ»<sup>٣</sup>.

٥١٤ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمْرِ كِيِّ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعًا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى<sup>٤</sup>، قَالَ: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup>: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَنَا

فَأَحْسَنَ خَلْقَنَا، وَصَوَّرَنَا فَأَحْسَنَ صُورَتَنَا، وَجَعَلَنَا خُرَّانَهُ فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ، وَلَنَا نَطَقَتِ الشَّجَرَةُ<sup>٦</sup>، وَبِعِبَادَتِنَا عَبْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَوْلَا مَا عَبْدَ اللَّهُ»<sup>٧</sup>.

## ١٢ - بَابُ أَنَّ الْأَيْمَةَ<sup>٨</sup> خُلِقُوا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

### فِي أَرْضِهِ وَأَبْوَابُهُ الَّتِي مِنْهَا يُوتَى

٥١٥ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ،

١ . في البصائر، ص ٦١: «فقدَّرهم».

٢ . في «ج»: «على».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٦١، ح ٤، مع زيادة؛ و ص ١٠٤، ح ٧، وفيهما عن محمد بن عبد الجبار. التوحيد،

ص ١٥٢، ح ٩، بسنده، عن ابن أبي يعفور، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وراجع: الزهد، ص ١٨٦،

ح ٢٨٩. الوافي، ج ٣، ص ٥٠٥، ح ١٠١٤.

٤ . في «الف»، ج، ض، بفتح: «عن». وهو سهو؛ فإن موسى بن القاسم هو موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب

البلجي. روى مسائل علي بن جعفر عنه، ووردت روايته عنه في كثير من الأسناد. راجع: رجال النجاشي،

ص ٤٠٥، الرقم ١٠٧٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٦٤، الرقم ٣٧٧؛ و ص ٤٥٣، الرقم ٧١٨؛ معجم رجال

الحديث، ج ١١، ص ٥٢٦ - ٥٣٢. فعليه في السند تحويل. ويروي عن علي بن جعفر، موسى بن القاسم بن

معاوية والمعركي بن علي جميعاً.

٥ . في «ج»، بفتح: «+» «بن جعفر».

٦ . في الوافي: «صورتنا».

٧ . في «ج»، ض، بفتح، «بر» والوافي: «الشجر».

٨ . بصائر الدرجات، ص ١٠٥، ح ٩، بسنده عن موسى بن القاسم، عن علي بن جعفر<sup>٩</sup>، وفيه، ص ١٠٥، ح ١٣،

بسنده عن علي بن جعفر، إلى قوله: «في سمائه وأرضه»، وفيهما مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب

التوحيد، باب النوادر، ح ٣٦١؛ و التوحيد، ص ١٥١، ح ٨، بسند آخر عن أبي عبد الله<sup>١٠</sup> مع اختلاف وزيادة

الوافي، ج ٣، ص ٥٠٥، ح ١٠١٥.

٩ . في «بج»: «فيها». وفي «بر»: «يؤتى منها».

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: <sup>٢</sup> «الْأَئِمَّةُ خُلَفَاءُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي أَرْضِهِ».

٥١٦ / ٢ . عَنْهُ، عَنْ مُعَلَّى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: <sup>٥</sup> «الْأَوْصِيَاءُ هُمْ أَبْوَابُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - الَّتِي يُوتَى مِنْهَا،

وَلَوْلَاهُمْ مَا عَرَفَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَبِهِمْ اخْتَجَّ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَلَى خَلْقِهِ».

٥١٧ / ٣ . الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الرَّشَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا

الْصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ» <sup>٧</sup> قَالَ: «هُمْ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام».

### ١٣ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام نُورُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

٥١٨ / ١ . الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مِرْدَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا

صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى وَالحَسَنُ بْنُ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْكَاتِبِيِّ، قَالَ:

١ . هكذا في «ب»، ج، ض، ف، بر، بف، والوافي. وفي المطبوع: «الرضا».

٢ . في «ج»، ف: «+» وإن.

٣ . الوافي، ج، ٣، ص ٥٠٧، ح ١٠١٦.

٤ . في «ب»، و: «وَعنه».

٥ . في «ف»: «+» وإن.

٧ . النور (٢٤): ٥٥.

٨ . تفسير فرات، ص ٢٨٨، ح ٢٨٩، بسنده عن ابن عباس من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيه بعد ذكر الآية

هكذا: «قال: نزلت في آل محمد عليهم السلام». الوافي، ج، ٣، ص ٥٠٧، ح ١٠١٧.

٩ . في حاشية «ف»: «+» وفي الأرض». وفي مرآة العقول: «+» وفي أرضه».

سَأَلَتْ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا»<sup>١</sup>.

فَقَالَ: «يَا أَبَا خَالِدٍ، النُّورُ وَاللَّهُ الْأَيْمَةُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ عليه السلام إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهُمْ وَاللَّهُ نُورُ اللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ، وَهُمْ وَاللَّهُ نُورُ اللَّهِ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ، وَاللَّهُ يَا أَبَا خَالِدٍ، لِنُورِ الْإِيمَانِ<sup>٢</sup> فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْوَرَ مِنْ الشَّمْسِ الْمُضِيئَةِ بِالنَّهَارِ، وَهُمْ وَاللَّهُ يَنْوُزُونَ قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَحْبُبُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - نُورَهُمْ عَمَّنْ يَشَاءُ، فَتُظْلِمُ قُلُوبُهُمْ، وَاللَّهُ يَا أَبَا خَالِدٍ، لَا يَجُئْنَا عَبْدٌ وَتَوَلَّانَا<sup>٣</sup> حَتَّى يَطْهَرَ اللَّهُ قَلْبَهُ، وَلَا يَطْهَرَ اللَّهُ قَلْبَ عَبْدٍ حَتَّى يُسَلِّمَ<sup>٤</sup> لَنَا، وَيَكُونَ سَلْمًا<sup>٥</sup> لَنَا، فَإِذَا كَانَ سَلْمًا لَنَا سَلَّمَهُ اللَّهُ مِنْ شَدِيدِ الْحِسَابِ، وَآمَنَهُ مِنْ فِرَاقِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْأَكْبَرِ»<sup>٦</sup>.

١ / ٥١٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِإِسْنَادِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ»<sup>٧</sup>، إِلَى قَوْلِهِ «وَاتَّبِعُوا النُّورَ الَّذِي أَنْزَلَ مَعَهُ أَوْلَيْتِكُمْ هُمْ

١ . التغابن (٦٤): ٨.

٢ . في الوافي وتفسير القمي: - «في».

٣ . في «ج»: «الأنمة».

٤ . في الوافي: «فظلم».

٥ . عطف على المنفي. وفي حاشية «ج»: «ولا يتوَلَّانَا».

٦ . «حتى يسلم»: إنا من الإسلام بمعنى الانقياد، أو من التسليم؛ والسلم: خلاف الحرب. أنظر: الوافي، ج ٣، ص ٥٠٨؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٥٤.

٧ . «اليسم» و«السلم»: الصلح، وضد الحرب. و«السلم»: الاستسلام والإذعان والانقياد. وهو مصدر يقع على الواحد والاثنتين والجميع. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٣٩٤؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٩٣ (سلم).

٨ . في «ف»: «وإذا».

٩ . تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٧١، بسنده عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٣، ص ٥٠٩، ح ١٠٢٠.

الْمُفْلِحُونَ»<sup>١</sup> قَالَ: «النُّورُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَيَّ<sup>٢</sup> أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ»<sup>٣</sup>.

٥٢٠ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ

مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَقَدْ أَتَى اللَّهُ أَهْلَ الْكِتَابِ خَيْرًا كَثِيرًا، قَالَ<sup>٤</sup>: «وَمَا ذَاكَ؟» قُلْتُ:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ» إِلَى قَوْلِهِ: «أَوَلَيْتِكَ يُؤْتَوْنَ

أَجْرَهُمْ مُرْتَيْنٍ بِمَا صَبَرُوا»<sup>٥</sup> قَالَ: فَقَالَ: «قَدْ آتَاكُمْ اللَّهُ<sup>٦</sup> كَمَا آتَاهُمْ» ثُمَّ تَلَا: «يَأْتِيهَا

الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْتَوَا اللَّهُ وَءَامِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ»<sup>٧</sup> ١٩٥ / ١

«يَعْنِي إِمَامًا تَأْتَمُونَ بِهِ»<sup>٨</sup>.

٥٢١ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطِ

وَ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْكَاذِبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا»<sup>٩</sup>.

فَقَالَ: «يَا أَبَا خَالِدٍ، النُّورُ وَاللَّهُ الْأَئِمَّةُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ يَا أَبَا خَالِدٍ، لَنُورِ الْإِمَامِ فِي قُلُوبِ

الْمُؤْمِنِينَ أَنْوَرُ مِنْ الشَّمْسِ الْمُضِيئَةِ بِالنَّهَارِ، وَ هُمْ الَّذِينَ يُنَوِّرُونَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ،

١. الأعراف (٧): ١٥٧. ٢. في «ب، ج، ض، ي» والوافي والبحار: - «علي».

٣. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣١، ح ٨٨، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «النور علي عليه السلام». تفسير القمي، ج ١، ص ٢٤٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «يعني أمير المؤمنين عليه السلام». الوافي، ج ٣، ص ٥١٠، ح ١٠٢٢؛ البحار، ج ٢٣، ص ٣١٠، ح ١٠.

٤. في «ف»: «وقال». ٥. في «ف» والوافي: «ذلك».

٦. القصص (٢٨): ٥٢-٥٤. ٧. في «ف، ي»: «الله».

٨. الحديد (٥٧): ٢٨.

٩. الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونف من التنزيل في الولاية، ح ١١٧٣؛ و تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٥٢، وفيهما بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام من قوله: «وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا» مع زيادة في أوله. راجع: تفسير فرات، ص ٤٦٨، ح ٦١٢. الوافي، ج ٣، ص ٥١٠، ح ١٠٢٣.

١٠. التغابن (٦٤): ٨. ١١. في «ض»: «نور».

وَيَحْجُبُ اللَّهُ نُورَهُمْ عَمَّنْ يَشَاءُ، فَتَظَلِمُ<sup>١</sup> قُلُوبَهُمْ، وَ يَغْشَاهُمْ بِهَا»<sup>٢</sup>.

٥٢٢ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَهْلِ الْهَمْدَانِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ﴾: «فَاطِمَةُ عليها السلام» «فِيهَا مُضْبَاحٌ»<sup>٣</sup>: «الْحَسَنُ»<sup>٤</sup>: «الْمِضْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ»<sup>٥</sup>: «الْحَسَنُ»<sup>٦</sup>: «الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوَّكَبٌ دَرِّيٌّ»<sup>٧</sup>: «فَاطِمَةُ كَوَّكَبٌ دَرِّيٌّ بَيْنَ نِسَاءِ أَهْلِ الدُّنْيَا»<sup>٨</sup>: «يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْنَزَكَةٍ»<sup>٩</sup>: «إِبْرَاهِيمَ عليه السلام»<sup>١٠</sup>: «زَيْتُونَةٌ لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ»<sup>١١</sup>: «لَا يَهُودِيَّةَ وَلَا نَصْرَانِيَّةَ»<sup>١٢</sup>: «يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ»<sup>١٣</sup>: «يَكَادُ الْعِلْمُ يَنْفَجِرُ بِهَا»<sup>١٤</sup>: «وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارُ نُورٍ عَلَى نُورٍ»<sup>١٥</sup>: «إِمَامٌ مِنْهَا بَعْدَ إِمَامٍ»<sup>١٦</sup>: «يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ»<sup>١٧</sup>: «يَهْدِي اللَّهُ لِلْأُمَّةِ عليها السلام مَنْ يَشَاءُ»<sup>١٨</sup>: «وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ»<sup>١٩</sup>.

قُلْتُ: «أَوْ كَظُلْمَتٍ؟» قَالَ: «الْأَوَّلُ وَ صَاحِبُهُ، «يَغْشَاهُ سَوْجٌ»: «الثَّالِثُ «مِنْ فَوْقِهِ سَوْجٌ [مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ]»<sup>٢٠</sup> ظُلْمَتٌ»<sup>٢١</sup> الثَّانِي<sup>٢٢</sup> «بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ»: «مُعَاوِيَةُ لَعَنَهُ

١ . في «بف» وحاشية «ف» والوافي وحاشية بدر الدين: «تَظَلِمُ».

٢ . تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٧١، بسنده عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير وزيادة الوافي، ج ٣، ص ٥٠٩، ح ١٠٢١.

٣ . في «ف»: «المصباح الحسن عليه السلام» بدل «الحسن».

٤ . «الدَّرِّيُّ» و«الدَّرِيَّةُ»: منسوب إلى الدَّرِّ بصفاته ونقائه. ويجوز أن يكون منسوباً إلى الدراء، بمعنى الدفع، فأصله الدَّرِيَّةُ، قُلبت همزته ياءً وأدغمت في الياء. وأما الدَّرِّيُّ، فعلى النسبة إلى الدَّرِّ على غير قياس. أنظر:

لسان العرب، ج ٤، ص ٢٨٢ (درر).

٥ . في «ب، ج، ف، يح، بف» وتفسير القمي: «يتعجر».

٦ . النور (٢٤): ٣٥.

٧ . هكذا في القرآن. وفي النسخ والمطبوع: «مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ».

٨ . في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٦٤ - ٣٦٤: «قوله: ظلمات الثاني - أي لفظ الظلمات الواقع ثانياً في الآية الموصوف فيها بأن بعضها فوق بعض - إشارة إلى معاوية وفتنة بني أمية». أي هي مبتدأ خبره معاوية وفتنة



اللَّهُ<sup>١</sup> وَفَتَنَ بَنِي أُمِّيَّةَ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ الْمُؤْمِنُ فِي ظِلْمَةٍ فَتَنِيهِمْ<sup>٢</sup> لَمْ يَكْذِبْهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا<sup>٣</sup> إِمَامًا مِنْ وُلْدِ فَاطِمَةَ عليها السلام «فَمَالَهُ مِنْ نُورٍ»<sup>٤</sup> إِمَامَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَسْغَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ»<sup>٥</sup>: «أَيْمَنَةُ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَسْعَى<sup>٦</sup> بَيْنَ يَدَيْ<sup>٧</sup> الْمُؤْمِنِينَ وَبِأَيْمَانِهِمْ حَتَّى يَنْزِلُوهُمْ مَنَازِلَ<sup>٨</sup> أَهْلِ الْجَنَّةِ»<sup>٩</sup>.

● عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ النَّجَلِيِّ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمْرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعًا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عليهما السلام، عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عليهما السلام، مِثْلَهُ<sup>١٠</sup>.

٥٢٣ / ٦ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>١١</sup>

وَ مُوسَى بْنِ عَمَرَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ: ١٩٦/١

«بني أمية، ثم احتمل أن يكون «فتن بني أمية» مبتدأ وإذا أخرج يده» خبره، أو تكون «ظلمات» مضافة إلى «الثاني» وخبره «بعضها فوق بعض» فيكون «معاوية» ابتداء كلام آخر. ثم قال: «ويحتمل أن يكون «من» في قوله: «بين قلوبهم مؤج»، إلى قوله: «فتن بني أمية»، كلاماً واحداً.

١ . في «ف»: - «لعنه الله».

٢ . في «بر»: - «المؤمن في ظلمة فتنتهم».

٣ . في «وج»: + «أي».

٤ . النور (٢٤): ٤٠.

٥ . الحديد (٥٧): ١٢.

٦ . في «وج»: «يسعى نورهم». وفي «ض، ف، بر»: «الوافي: يسعى».

٧ . في «الوافي: أيدي».

٨ . في «ف»: «منزلة».

٩ . تفسير القمي، ج ٢، ص ١٠٢، بسنده عن صالح بن سهل الهمداني، إلى قوله: «وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَلُ لِلنَّاسِ». تفسير فوات، ص ٢٨٢، ح ٢٨٣، بسند آخر إلى قوله: «يكاد العلم ينفجر بها» مع اختلاف يسير. راجع: التوحيد، ص ١٥٨، ح ٤٠٤. الوافي، ج ٣، ص ٥١١، ح ١٠٢٤ - ١٠٢٥.

١٠ . الوافي، ج ٣، ص ٥١١، ح ١٠٢٥.

١١ . هكذا في «جر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «محمد بن الحسن». والصواب ما أثبتناه؛ فقد أكثر محمد بن

الحسين [بن أبي الخطاب] من الرواية عن [الحسن] بن محبوب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥،

ص ٤٠١ و ٤٠٦ و ٤٣١ و ٤٣٣. يؤيد ذلك ما يأتي ذيل ح ١٧٦٧، من رواية محمد بن الحسين وأحمد بن محمد

عن ابن محبوب، عن محمد بن الفضيل. وأما رواية محمد بن الحسن عن الحسن بن محبوب، فلم نجد لها في

موضع.

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ».

قَالَ: «يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا وَلَايَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِأَفْوَاهِهِمْ».

قُلْتُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَاللَّهُ مِتْمُ نُورِهِ»؟<sup>٢</sup>

قَالَ: «يَقُولُ: وَاللَّهُ مِتْمُ الْإِمَامَةِ، وَالْإِمَامَةُ هِيَ النُّورُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ:

«فَتَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا»<sup>٣</sup>، قَالَ: «النُّورُ هُوَ الْإِمَامُ»<sup>٤</sup>.

#### ١٤ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام هُمْ أَرْكَانُ الْأَرْضِ

٥٢٤ / ١ . أَحْمَدُ بْنُ مَهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ

الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا جَاءَ بِهِ عَلِيُّ عليه السلام أَخْذُ بِهِ، وَمَا نَهَى عَنْهُ أَنْتَهَى عَنْهُ،

جَرَى لَهُ مِنَ الْفَضْلِ مِثْلُ<sup>٥</sup> مَا جَرَى لِمُحَمَّدٍ عليه السلام، وَ لِمُحَمَّدٍ عليه السلام الْفَضْلُ عَلَى جَمِيعِ مَنْ

١ . في الكافي، ح ١١٧٨: «الماضي».

٢ . الصف (٦١): ٨.

٣ . التغابن (٦٤): ٨.

٤ . الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونسف من التنزيل في الولاية، ضمن الحديث الطويل ١١٧٨، بسنده عن ابن محبوب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥١٢، ح ١٠٢٦.

٥ . في «ج»: «هم».

٦ . في البحار، ج ٥٣: «محمد بن مهران». وهو سهو؛ فقد روى المصنّف عليه السلام عن أحمد بن مهران في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٧٠٩.

٧ . في «ف»، «بف» والبصائر، ص ٢٠٠ والبحار، ح ١٦: «مثل».

٨ . في «ج»، «بج»: «ولمحمد عليه السلام».

خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، الْمُتَعَقَّبَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِهِ كَالْمُتَعَقَّبِ عَلَى اللَّهِ وَ عَلَى رَسُولِهِ، وَ الرَّأدُ عَلَيْهِ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلَى حَدِّ الشَّرْكِ بِاللَّهِ؛ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ بَابَ اللَّهِ الَّذِي لَا يُؤْتَى إِلَّا مِنْهُ، وَ سَبِيلَهُ الَّذِي مَنْ سَلَكَ بِغَيْرِهِ هَلَكَ<sup>٢</sup>، وَ كَذَلِكَ يُجْرِي<sup>٣</sup> لِأَيْمَةِ الْهُدَى وَاجِدًا وَبَعْدَ وَاجِدٍ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ أَزْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِأَهْلِهَا<sup>٤</sup>، وَ حُجَّتَهُ الْبَالِغَةَ عَلَى مَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ وَ مَنْ تَحْتَ الثَّرَى<sup>٥</sup>.

وَ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - كَثِيرًا مَا يَقُولُ: أَنَا قَسِيمٌ اللَّهُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَ النَّارِ، وَ أَنَا الْفَارُوقُ<sup>٦</sup> الْأَكْبَرُ، وَ أَنَا صَاحِبُ الْعَصَا وَ الْمِيسَمِ<sup>٧</sup>، وَ لَقَدْ أَقْرَبْتُ لِي جَمِيعُ

١ . «المتعقب»، أي الطاعن والمعترض والشاك، تقول: تعقبت عن الخبر، إذا شككت فيه وعذت للسؤال عنه. أو المتأمل والمتدبر في حقيقته، تقول: تعقبت الأمر، إذا تدبرته. أو الطالب للمعثرة والمعورة والمُعيب، يقال: تعقبه، إذا طلب عثرته وعورته. أو المتأخر، بمعنى أنه تأخر عنه ولم يلحق به. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦١٧ - ٦١٩ (عقب)؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٣٦٦.

٢ . في «ب»: «لهلك». وفي «ج، ض، بر، بفتح»: «يهلك».

٣ . في «ض»: «تجري». وفي البصائر، ص ٢٠٠: «جري على الأئمة». وضمير «يجري» راجع إلى «الفضل».

٤ . في «ض، و»: «واحد بعد واحد».

٥ . «أن تميد بأهلها»، أي تحزك وتميل بهم. يقال: ماد الشيء يميد ميداناً، أي تحزك وزاغ واضطرب. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٦٣؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٤٧ (ميد).

٦ . «الثرى»: التراب الندي، أي المرطوب، وهو الذي تحت الظاهر من وجه الأرض، فإن لم يكن ندياً فهو تراب. أو التراب وكل طين لا يكون لازباً إذا بئل. أنظر: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٣٩؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٧٢ (ثرو).

٧ . في «ف»: «الفارق».

٨ . «الميسم»: هي الحديدية التي يكوى بها. وأصله: مؤسم، فقلبت الواو ياءً لكسرة الميم. النهاية، ج ٥، ص ١٨٦ (وسم). وقال الفيض في الوافي: «لما كان بحبه وبغضه ﷺ يتميز المؤمن من المنافق، فكأنه كان يسم علي جبين المنافق بكى النفاق». وفي حاشية بدوالدين، ص ١٤٥: «رأيت في نسخة معتبره مقروءة علي عدّة من الشيوخ تفسير الميسم بخاتم سليمان ﷺ، وكأنه إشارة إلى ما سيأتي من أن علامة الإمام ﷺ أن يكون عنده آيات الأنبياء، ومن جعلتها عصا موسى وخاتم سليمان؛ فعلى هذا قوله: أنا كذا، أنا كذا يشير به إلى آتي أنا الإمام المفترض الطاعة، لا يجري من تيم وعدى. هذا، والصواب أن المراد بالميسم الميسم الحقيقي، وقد ذكر علي بن إبراهيم في تفسيره أن رسول الله ﷺ قال لعلي ﷺ: «يخرجك الله في آخر الزمان بأحسن صورة ومعك ميسم تسم به أعداءك». وانظر: تفسير القمي، ج ٢، ص ١٣٠.

١٩٧/١ حَمُولَتِهِ<sup>١</sup> وَ هِيَ حَمُولَةُ الرَّبِّ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُدْعَى فَيُكْسَى<sup>٢</sup> وَأُدْعَى فَأُكْسَى، وَ يُسْتَنْطَقُ وَ أُسْتَنْطَقُ، فَانْطِقْ عَلَى حَدِّ<sup>٣</sup> مَنْطِقِهِ، وَ لَقَدْ أُعْطِيَ<sup>٤</sup> خِصَالاً مَا سَبَقَنِي إِلَيْهَا أَحَدٌ قَبْلِي: عَلِمْتُ<sup>٥</sup> الْمَنَائِمَ<sup>٦</sup> وَ الْبَلَايَا وَ الْأَنْسَابَ وَ فَضَلَ الْخِطَابِ، فَلَمْ يَفْتِنِي مَا سَبَقَنِي، وَ لَمْ يَغْرُبْ<sup>٧</sup> عَنِّي مَا غَابَ عَنِّي<sup>٨</sup>، أَبَشُرُ<sup>٩</sup> بِإِذْنِ اللَّهِ، وَ أُؤَدِّي عَنْهُ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ اللَّهِ، مَكَّنَنِي فِيهِ<sup>١٠</sup> بِعِلْمِهِ<sup>١١</sup>.

- ١ . «الْحَمُولَةُ»: الإبل التي تحمل، وكذلك كل ما احتمل عليه الحي من حمار أو غيره، سواء كانت عليه الأحمال أو لم تكن. و«الْحَمُولَةُ»: الأحمال. وكلاهما محتمل هنا. والمعنى: كلفتني الله ربي مثل ما كلف محمداً من أعباء التكليف والهداية. وأما العبارة فترت على ثلاثة أوجه: الأول: حُجِلْتُ على مثل حَمُولته أو حَمُولته. الثاني: حَمَلْتُ على مثل حَمُولته، أي حملت أحمالي على مثل ما حمل ﷺ أحماله عليه. الثالث: حُجِلْتُ عليّ مثل حَمُولته، فالحمولة بمعنى الحمل لا المحمول عليه. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٧٨ (حمل)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٢١؛ الوافي، ج ٣، ص ٥١٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٧٠.
- ٢ . قال في الوافي: «يدعى فيكسى، يعني يوم القيامة. وكان الدعوة كناية عن الإقبال الذي مرّ بيانه في شرح حديث جنود العقل والجهل، وهو السير إلى الله في سلسلة العود. والكسوة كناية عن تغشيهما بنور الجبار، وغفران إبتئهما في الجليل الغفار، واضمحلال وجودهما في الواحد القهار.
- ٣ . في حاشية «بر»: «حذو».
- ٤ . في «ف»: «أوتيت».
- ٥ . في «ض»: «+علم».
- ٦ . «المنائيم»: جمع المنية، وهي الموت من المني بمعنى التقدير؛ لأنها مقدرة بوقت مخصوص. والمراد: آجال الناس. أنظر: النهاية، ج ٤، ص ٣٦٨؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٩٢ (منى).
- ٧ . في الوافي: «لم يغرب». «ولم يغرّب» و«لم يعزّب»، أي لم يبعد ولم يغيب. يقال: عزّب عني فلان يغرّب ويغرّب، أي يبعد وغاب. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٨١ (عزب).
- ٨ . في «ب»، «ض»، «يح»: «-عني». قال في الوافي: «لم يفتني ما سبقني» أي علم ما مضى؛ «ما غاب عني» أي علم ما يأتي.
- ٩ . في البصائر، ص ٢٠٠: «أنشُر».
- ١٠ . في حاشية «بر»: «منه».

- ١١ . بصائر الدرجات، ص ٢٠٠، ح ٣، عن أحمد بن محمد و عبدالله بن عامر، عن محمد بن سنان؛ وفيه، ص ٢٦٦، ح ٢، عن أحمد بن محمد، عن ابن سلام، عن مفضل بن عمر، من قوله: «أعطيت خصالاً»، وفيهما مع اختلاف

● الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورِ الْعَمِّيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ.

٢ / ٥٢٥ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ<sup>٢</sup>، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّوَيْدِ شِبَابِ الصَّنِيرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْأَعْرَجِ، قَالَ:

دَخَلْتُ أَنَا وَ سُلَيْمَانُ بْنُ خَالِدٍ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَأَبْتَدَأْنَا<sup>٣</sup>، فَقَالَ: يَا سُلَيْمَانُ<sup>٤</sup>، مَا جَاءَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يُؤَخِّدُ بِهِ، وَ مَا نَهَى عَنْهُ يُنْتَهَى عَنْهُ، جَرَى لَهُ مِنَ الْفَضْلِ مَا جَرَى لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، وَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم الْفَضْلُ عَلَى جَمِيعِ مَنْ خَلَقَ اللَّهُ، الْمُعَيَّبُ<sup>٥</sup> عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِهِ كَالْمُعَيَّبِ<sup>٦</sup> عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - وَ عَلَى رَسُولِهِ صلى الله عليه وآله وسلم، وَ الرَّادُّ عَلَيْهِ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلَى حَدِّ الشُّرْكِ بِاللَّهِ؛

«يسير؛ وفيه، ص ٢٦٨، ح ١١، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، من قوله: «أعطيت خصلاً» إلى قوله: «فصل الخطاب»؛ وفيه، ص ٤١٦، ح ٩، عن أحمد بن محمد وعبد الله بن عامر، عن محمد بن سنان؛ علل الشرائع، ص ١٦٤، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، وعبد الله بن عامر بن سعيد، عن محمد بن سنان، وفيهما من قوله: «أنا قسيم الله» إلى قوله: «أنا صاحب العصا والمِيسم»؛ الاختصاص، ص ٢١، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، من قوله: «كان أمير المؤمنين عليه السلام باب الله» إلى قوله: «تحت الثرى» الوافي، ج ٣، ص ٥١٣، ح ١٠٢٧؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٨، ح ٥١ إلى قوله: «لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم الفضل على جميع من خلق الله»؛ وج ٥٣، ص ١٠١، ح ١٢٤، من قوله: «أنا قسيم الله» إلى قوله: «العصا والمِيسم».

١. في «بر»: «+»؛ «مثل».

٢. في «ألف، ح، ف، ب، بر، ب، ف»: «محمد بن الحسين» وهو سهو؛ فإنه مضافاً إلى ما تقدم في الكافي، ذيل ح ٢٥٠، قد تكررت رواية علي بن محمد ومحمد بن الحسن متعاطفين عن سهل بن زياد. أنظر: على سبيل المثال، الكافي، ح ٢٧٦ و ٣٢٣ و ٣٢٦ و ٣٣٣ و ٥٢٢ و ٦٠٩ و ٦١٢ و ٦٥٧ و ٦٦١.

٣. في «بر»: «+»؛ «بالسلام».

٤. في الوافي: «وقال».

٥. في «ف»: «+»؛ «بن خالد».

٦. في حاشية «بف»: «المعيب». وفي الأمالي: «العائب».

٧. في حاشية «بف»: «كالمعيب». وفي الأمالي: «كالمعائب».

٨. في «ض، ب، ح»: «رسول الله».

كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ بَابَ اللَّهِ الَّذِي لَا يُؤْتَى إِلَّا مِنْهُ، وَ سَبِيلُهُ الَّذِي مَنْ سَلَكَهُ بِغَيْرِهِ هَلَكَ، وَ بِذَلِكَ جَزَتْ الْأَيْمَةُ ﷺ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ أَرْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ، وَ الْحُجَّةَ الْبَالِغَةَ عَلَى مَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ وَ مَنْ تَحْتَ الثَّرَى.

وَ قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: أَنَا قَسِيمُ اللَّهِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَ النَّارِ، وَأَنَا الْفَارُوقُ الْأَكْبَرُ»، وَ أَنَا صَاحِبُ الْعَصَا وَ الْمِيسَمِ، وَ لَقَدْ أَقْرَأْتُ لِي جَمِيعَ الْمَلَائِكَةِ وَ الرُّوحَ بِمِثْلِ مَا أَقْرَأْتُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَ لَقَدْ حَمَلْتُ<sup>٢</sup> عَلَى مِثْلِ حَمُولَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَ هِيَ حَمُولَةُ الرَّبِّ، وَ إِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ يُدْعَى فَيُكْسَى وَ يُسْتَنْطَقُ<sup>١</sup>، وَ أَدْعَى فَأُكْسَى وَ أُسْتَنْطَقُ، فَانْطِقُ عَلَى حَدِّ مَنْطِقِهِ، وَ لَقَدْ أُعْطِيتُ خِصَالًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: عَلِمْتُ عِلْمَ الْمَنَانِيَا وَ الْبَلَابِيَا وَ الْأَنْسَابِ وَ فَضْلَ الْخِطَابِ، فَلَمْ يَقْتَنِي مَا سَبَقَنِي، وَ لَمْ يَغْرُبْ<sup>٣</sup> عَنِّي مَا غَابَ عَنِّي، أُبَشِّرُ بِأَذْنِ اللَّهِ، وَ أُوَدِّي عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، كُلُّ ذَلِكَ مَكْتَنِي اللَّهُ فِيهِ<sup>١١</sup> بِأَذْنِهِ<sup>١٢</sup>.

٥٢٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو<sup>١٣</sup> عَبْدِ اللَّهِ الرَّيَّاحِيُّ، عَنْ أَبِي الصَّامِتِ الْخُلَوَانِيِّ: ١٩٨/١

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «فَضْلٌ<sup>١٤</sup> أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: مَا جَاءَ بِهِ أَحَدٌ بِهِ، وَ مَا نَهَى

١. في الأمالي: «تمسك».

٢. في حاشية «بف»: «الأعظم».

٣. في «ف»: «+» والرسل.

٤. في «ف»: «بح»: «حملت».

٥. في «ب»: «ومحمد رسول الله»، وفي «ج»: «بح»: «رسول الله».

٦. في الأمالي: «+» فينطق.

٧. في حاشية «بر»: «منه».

٨. الأمالي للطوسي، ص ٢٠٥، المجلس ٨، ح ٢، بسنده عن سهل بن زياد الأدمي، إلى قوله: «والأنساب وفصل

الخطاب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥١٥، ح ١٠٢٨؛ البحار، ج ٥٣، ص ١٠٢، ذيل ح ١٢٤.

٩. في البصائر، ص ٤١٦: «-» أبو.

١٠. في «ج»: «بر»: «فضل». وقوله: «فضل» مبتدأ، والموصول خيره. أو يقرأ: «فُضِّل». أو يقرأ: «فُضِّل». أنظر: ..

عَنْهُ أَنْتَهِيَ عَنْهُ، جَرَى لَهُ مِنَ الطَّاعَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>١</sup> مَا<sup>٢</sup> لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَ الْفَضْلُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، الْمُتَقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيْهِ كَالْمُتَقَدِّمِ بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَ رَسُولِهِ، وَ الْمُتَفَضَّلُ عَلَيْهِ كَالْمُتَفَضَّلِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>٣</sup>، وَ الرَّادُّ عَلَيْهِ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلَى حَدِّ الشُّرْكِ بِاللَّهِ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَابُ اللَّهِ الَّذِي لَا يُوتَى إِلَّا مِنْهُ، وَ سَبِيلُهُ الَّذِي مَنْ سَلَكَهَ وَصَلَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَ كَذَلِكَ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؑ مِنْ بَعْدِهِ، وَ جَرَى لِلْإِئِمَّةِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ.

جَعَلَهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَزْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِأَهْلِهَا، وَ عَمَدَ الْإِسْلَامِ، وَ رَابِطَةً<sup>٥</sup> عَلَى سَبِيلِ<sup>٦</sup> هَدَاةِ<sup>٧</sup>، لَا يَهْتَدِي<sup>٨</sup> هَادٍ إِلَّا يَهْدَاهُمْ، وَ لَا يَضِلُّ خَارِجَ مِنَ الْهُدَى إِلَّا بِتَقْصِيرٍ عَنْ حَقِّهِمْ<sup>٩</sup>، أَمْنَاءُ اللَّهِ عَلَى مَا أَهْبَطَ مِنْ عِلْمٍ أَوْ عَدْرٍ<sup>١٠</sup> أَوْ نَدْرٍ<sup>١١</sup>، وَ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلَى مَنْ فِي الْأَرْضِ، يَجْرِي لِآخِرِهِمْ مِنَ اللَّهِ مِثْلَ الَّذِي جَرَى لِأَوَّلِهِمْ، وَ لَا يَصِلُ أَحَدٌ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا

٥. شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٢٣؛ الوافي، ج ٣، ص ٥١٦، مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٧٣.

١. في «ب»، ض، «بج»؛ + «والفضل».

٢. في حاشية «ف»؛ «ما جرى».

٣. في البصائر، ص ١٩٩؛ «على الله ورسوله».

٤. في البصائر، ص ١٩٩؛ «وعهد» و«العُمْد» و«العَمَد»: جمع الكثرة للعمود، وجمع القلّة: الأعمدة. هذا في اللغة، واحتمل الفيض «العَمَد» مفرداً، لاجتماعاً. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥١١ (عمد)؛ الوافي، ج ٣، ص ٥١٦.

٥. في «ض»، بس، «بف» و«الوافي ومرآة العقول»: «رابطة». وقوله: «رابطة»، أي لازمة لسبيل الهدى غير مفارقة عنه، من الرباط بمعنى الملازمة. أو مقيمة عليه، من الرباط وهو الإمامة في الثغور. أو شديدة، أي جعلهم فرقة شديدة كأنهم يربطون أنفسهم بالصبر عن الفرار. وقد جاء الرباط بمعنى الشدة. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٢٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٧٤؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٣٠٢-٣٠٣ (ربط).

٦. في «ج»؛ «سبيله».

٨. في «ف»، «بج»، بس، «بف» وحاشية «ج»، «ف» و«الوافي»: «لا يهدى».

٩. في البصائر، ص ١٩٩؛ + «لأنهم».

١٠. «العُدْر»: مصدر عُدْر، بمعنى محو الإساءة. أو جمع العذير، بمعنى المعذرة. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ١٩٧؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٤٨ (عذر).

١١. «النُدْر»: مصدر نُدْر، بمعنى خَوْف، أي بمعنى الأندار. أو جمع النذير، بمعنى الإنذار. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٠١ (نذر).

بِعَوْنِ اللَّهِ.

وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَنَا قَسِيمُ اللَّهِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، لَا يَدْخُلُهَا دَاخِلٌ إِلَّا عَلَى حَدِّ قَسَمِي<sup>٢</sup>، وَأَنَا الْفَارُوقُ الْأَكْبَرُ، وَأَنَا الْإِمَامُ لِمَنْ بَغَيْدِي، وَالْمُؤَدِّي عَمَّنْ كَانَ قَبْلِي، لَا يَتَقَدَّمَنِي أَحَدٌ إِلَّا أَحْمَدُ عليه السلام، وَإِنِّي وَإِيَّاهُ لَعَلَى<sup>٣</sup> سَبِيلٍ وَاجِدٍ، إِلَّا أَنَّهُ هُوَ الْمَدْعُوعُ بِاسْمِهِ<sup>٤</sup>، وَ لَقَدْ أُعْطِيَتْ السُّتَّةُ: عِلْمَ الْمَنَائَا وَ الْبَلَايَا وَ الْوَضَايَا وَ فَضْلَ الْخِطَابِ<sup>٥</sup>، وَ إِنِّي لَصَاحِبُ الْكِرَاتِ<sup>٦</sup> وَ دَوْلَةِ<sup>٧</sup> الدُّوَلِ، وَ إِنِّي لَصَاحِبُ الْعَصَا<sup>٨</sup> وَ الْيَمِيسِ، وَ الدَّابَّةِ الَّتِي تَكَلِّمُ النَّاسَ<sup>٩</sup>.

١. في «ض، بر» والبصائر، ص ٤١٥: «لا يدخلهما». وهو مقتضى السياق.
٢. «القسم»: مصدر قَسَمْتُ الشيء فانقسم. وأنا «القسم» فهو الحظ والنصيب من الخير. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠١٠ (قسم).
٣. في «بس»: «على».
٤. في الوافي: «يعني أنه دعي باسمه في كتاب الله صريحاً بالرسالة والنبوة».
٥. في البصائر، ص ١٩٩: «والأنساب».
٦. «الكرات»: جمع الكرة، بمعنى الرِّجَّةُ والمِرَّةُ والحملة. أنظر: المصباح المنير، ص ٥٣٠؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٥٣ (كرر).
٧. «الدَّوْلَةُ» في الحرب: أن تُدَالَ إحدى الفئتين على الأخرى. والجمع: الدُّوَلُ. و«الدَّوْلَةُ» في المال: يقال: صار الفيء دولة بينهم يتداولونه، يكون مرة لهذا ومرة لهذا. والجمع: دُولَاتٌ ودُوَلٌ. و«الدَّوْلَةُ»: الفعل والانتقال من حال إلى حال، أو الانتقال من حال الشدة إلى الرخاء، أو الغلبة. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٩٩؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٢٥٢ (دول).
٨. في «بيح»: «العصا».
٩. في «بيح»: «والدَّابَّةُ التي تكلِّمُ الناسَ».
١٠. بصائر الدرجات، ص ١٩٩، ح ١؛ و ص ٤١٥، ح ٣، وفيهما عن علي بن حسان؛ وفيه، ص ٤١٦، ح ١٠ عن محمد بن الحسين، عن ابن حسان، وفي الأخيرين من قوله: «أنا قسيم»، إلى قوله: «أنا الفاروق الأكبر». وفيه، ص ٢٠٠، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥١٥، ح ١٠٢٩؛ والبحار، ج ١٦، ص ٣٥٨، ح ٥٣، إلى قوله: «وكذلك كان أمير المؤمنين عليه السلام من بعده»؛ و ج ٢٥، ص ٣٥٥، ذيل ح ٣.



## ١٥- بَابُ نَادِرٍ جَامِعٍ فِي فَضْلِ الْإِمَامِ ﷺ وَصِفَاتِهِ

٥٢٧ / ١ . أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمُ بْنُ الْعَلَاءِ - رَجَمَهُ اللَّهُ - رَفَعَهُ<sup>٢</sup>، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

كُنَّا مَعَ الرِّضَا ﷺ بِمَرْوَةٍ، فَاجْتَمَعْنَا فِي<sup>٣</sup> النَّجَامِيعِ<sup>٤</sup> يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي بَدْءِ مَقْدِمِنَا، فَأَذَارُوا أَمْرَ الْإِمَامَةِ، وَذَكَرُوا كَثْرَةَ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِيهَا، فَدَخَلْتُ عَلَى سَيِّدِي ﷺ، ١٩٩/١  
فَأَعْلَمْتُهُ حَوْصَ النَّاسِ فِيهِ، فَتَبَسَّمَ ﷺ، ثُمَّ قَالَ:

يَا عَبْدَ الْعَزِيزِ، جَهَلِ الْقَوْمُ، وَخَدِعُوا عَنْ آرَائِهِمْ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يَقْبِضْ نَبِيَّهُ ﷺ حَتَّى أَكْمَلَ لَهُ الدِّينَ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، فِيهِ<sup>٦</sup> بَيِّنَاتٌ كُلُّ شَيْءٍ<sup>٧</sup>، بَيَّنَّ فِيهِ الْخَلَالَ وَ الْحَرَامَ، وَ الْخُدُودَ وَ الْأَحْكَامَ، وَ جَمِيعَ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاسُ كَمَلًّا، فَقَالَ<sup>٨</sup> عَزَّ وَجَلَّ: «مَا قَرُطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ»<sup>٩</sup> وَ أَنْزَلَ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ - وَ هِيَ آخِرُ عُمْرِهِ ﷺ -: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا»<sup>١٠</sup> وَ أَمَرَ الْإِمَامَةَ مِنْ تَمَامِ الدِّينِ، وَ لَمْ يَمُضِ ﷺ حَتَّى بَيَّنَّ لِأُمَّتِهِ مَعَالِمَ دِينِهِمْ، وَ أَوْضَحَ لَهُمْ

١ . هكذا في «ب، ج، بح، بر، بس، بف» و «مرآة العقول». وفي المطبوع و باقي النسخ: - «عليه السلام».

٢ . في الأمالي: - «رفعه».

٣ . في حاشية «بر»: + «مسجده».

٤ . في «بح» و «العيون و الأمالي»: + «في».

٥ . في حاشية «ف»، «بر»، «بس» و «الغيبة و الأمالي و العيون و كمال الدين و المعاني»: «أديانهم».

٦ . في «بر»: «وفيه».

٧ . إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل (١٦): «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ». وفي حاشية «ج» و «الغيبة و الأمالي و العيون و كمال الدين و المعاني»: «تفصيل».

٨ . «الكمال»: التمام. وفيه ثلاث لغات: كَمَلٌ، كَمَلٌ، كَجَلٌ. و «الكر» أردوها. و يقال: أعطه هذا المال كمالاً، أي كله.

٩ . في «ب، ج، ض، بس»: + «الله».

١٠ . الصحيح: ج، ٥، ص ١٨١٣ (كمل).

١١ . المائدة (٥): ٣.

١٠ . الأنعام (٦): ٣٨.

سَبِيلَهُمْ، وَ تَرَكَهُمْ عَلَى قَصْدٍ سَبِيلِ الْحَقِّ، وَ أَقَامَ لَهُمْ عَلِيًّا ٥ عَلِمًا وَ إِمَامًا، وَ مَا تَرَكَ<sup>٢</sup>  
 شَيْئًا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ إِلَّا بَيَّنَّهُ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - لَمْ يَكْمِلْ دِينَهُ، فَقَدْ رَدَّ  
 كِتَابَ اللَّهِ، وَ مَنْ رَدَّ كِتَابَ اللَّهِ، فَهُوَ كَافِرٌ بِهِ<sup>٣</sup>.

هَلْ يَعْرِفُونَ<sup>٤</sup> قَدْرَ الْإِمَامَةِ وَ مَحَلَّهَا مِنَ الْأُمَّةِ؛ فَيَجُوزُ فِيهَا اخْتِيَارُهُمْ؟ إِنَّ الْإِمَامَةَ  
 أَجَلٌ قَدْرًا، وَ أَغْظَمُ شَأْنًا، وَ أَعْلَى مَكَانًا، وَ أَمْنَعُ جَانِبًا، وَ أَبْعَدُ غَوْرًا مِنْ أَنْ يَبْلُغَهَا النَّاسُ  
 بِعُقُولِهِمْ، أَوْ يَنَالُوهَا بِأَرْئِيهِمْ، أَوْ يَبْيُمُوا<sup>٥</sup> إِمَامًا بِاخْتِيَارِهِمْ.

إِنَّ الْإِمَامَةَ<sup>٦</sup> حَصَّ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِهَا إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ ٥ بَعْدَ التُّبُوءِ وَ الْخَلَّةِ  
 مَرْتَبَتَهُ ثَالِثَةً، وَ فَضِيلَتَهُ شَرَفَهُ بِهَا، وَ أَشَادَ<sup>٧</sup> بِهَا<sup>٨</sup> ذِكْرَهُ، فَقَالَ: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» فَقَالَ  
 الْخَلِيلُ ٥ سُرُورًا بِهَا: «وَمِنْ ذُرِّيَّتِي» قَالَ اللَّهُ<sup>٩</sup> تَبَارَكَ وَ تَعَالَى: «لَا يَنْتَالُ عَهْدِي  
 الظَّالِمِينَ»<sup>١١</sup> فَأَبْطَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ إِمَامَةَ كُلِّ ظَالِمٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَ صَارَتْ<sup>١٢</sup> فِي الصَّفْوَةِ<sup>١٣</sup>.

١ . في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٧٩: «القصْد: الوسط بين الطرفين. وإضافته إلى السبيل وإضافة السبيل إلى الحقّ  
 بياتنان، وتحتملان اللامية».

٢ . هكذا في النسخ التي قولت والوافي والغيبة والأمالى والعيون وكمال الدين والمعاني وتحف العقول. وفي  
 المطبوع: «(لهم)».

٣ . في «ض، ف، و» والأمالى والعيون وكمال الدين والمعاني: «به».

٤ . في «ب، ج، ض، يح، بس، بف» وكمال الدين والمعاني: «تعرفون».

٥ . في «ض»: «يقولوا».

٦ . في الغيبة: «منزلة».

٧ . في الأمالى: «فأشار».

٨ . يقال: أشاده وأشاد به، إذا أشاعه ورفع ذكره، من أشدّت البنيان فهو مشاد، وشيدته إذا طولته، فاستعير لرفع  
 صوتك بما يكرهه صاحبك. النهاية، ج ٢، ص ٥١٧ (شيد).

٩ . في مرآة العقول: «سروراً بها، مفعول له لقال».

١٠ . في «ف» وتحف العقول: «-الله».

١١ . البقرة (٢): ١٢٤.

١٢ . في معاني الأخبار: «فصارت».

١٣ . في مرآة العقول: «الصفوة، مثلثة، أي أهل الطهارة والعصمة، من صفا الجؤ إذالم يكن فيه غيب، أو أهل  
 الاصطفا، والاختيار الذين اختارهم الله من بين عباده لذلك؛ لعصمتهم وفضلهم وشرفهم». وانظر: القاموس

المحيط، ج ٢، ص ١٧٠٨ (صفو).

ثُمَّ أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنْ جَعَلَهَا فِي دُرِّيَّتِهِ أَهْلِي الصَّفْوَةِ وَ الطَّهَارَةِ، فَقَالَ: ﴿وَمَنْبَأُهُ إِسْحَاقُ وَيَعْقُوبُ نَائِلَةٌ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ ٥ وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾<sup>١</sup>.

فَلَمْ تَزَلْ فِي دُرِّيَّتِهِ، يَرْتَبُهَا بَعْضٌ عَنْ بَعْضٍ قَرْنَا<sup>٢</sup> فَقَرْنَا حَتَّى وَرَثَهَا اللَّهُ تَعَالَى النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ جَلٌّ وَ تَعَالَى: «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ»<sup>٣</sup> فَكَانَتْ لَهُ خَاصَّةٌ، فَقَلَّدَهَا ﷺ عَلِيًّا ﷺ بِأَمْرِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ° ٢٠٠/١ على رَسْمٍ<sup>٤</sup> مَا قَرَضَ اللَّهُ، فَصَارَتْ فِي دُرِّيَّتِهِ الْأَوْصِيَاءِ الَّذِينَ آتَاهُمُ اللَّهُ الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ»<sup>٥</sup> فَهِيَ فِي وَدِّ عَلِيٍّ ﷺ خَاصَّةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ إِذْ لَا نَبِيَّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَمِنْ أَيْنَ يَخْتَارُ<sup>٦</sup> هُوَ لِأَيِّ الْجَهَّالِ؟

إِنَّ الْإِمَامَةَ هِيَ مَنْزِلَةٌ<sup>٧</sup> الْأَنْبِيَاءِ وَإِزْتِ<sup>٨</sup> الْأَوْصِيَاءِ، إِنَّ الْإِمَامَةَ خِلَافَةُ اللَّهِ وَ خِلَافَةُ الرَّسُولِ ﷺ، وَ مَقَامُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ، وَ مِيزَاتُ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ﷺ<sup>٩</sup>.

- ١ . الأنبياء (٢١): ٧٢-٧٣.
- ٢ . آل عمران (٣): ٦٨.
- ٣ . يقال: قَلَّدْتُهَا قِلَادَةً، أَي جَعَلْتُهَا فِي عُنُقِهَا، وَمِنْهُ تَقْلِيدُ الْوَلَاةِ الْأَعْمَالِ. الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ١، ص ٤٥٢ (قُلْد).<sup>٤</sup>
- ٤ . هَكَذَا فِي «ب»، ج، ض، يَح، بَر، بِس، بَف. وَفِي الْمَطْبُوعِ وَسَائِرِ النُّسخ: «عَزَّ وَجَلَّ».
- ٥ . فِي مَرَاةِ الْعُقُولِ: «الرَّسْمُ: السَّنَةُ وَالطَّرِيقَةُ». ٧ . فِي «ب»: «- اللَّهُ».
- ٦ . فِي «ب»، ج، ض، يَح، بَر، بِس، بَف: «جَلَّ وَعَلَا».
- ٧ . الرُّوم (٣٠): ٥٦.
- ٨ . فِي شَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٥، ص ٢٤١: «الْفِعْلُ إِذَا سَجَّهُولَ، وَالْجَهَّالُ صِفَةُ لِهَوْلَاءِ، أَوْ بَدَلُ. وَإِنَّمَا مَعْلُومُ، وَالْجَهَّالُ مَفْعُولٌ عَلَى الظَّاهِرِ، أَوْ صِفَةٌ، أَوْ بَدَلُ عَلَى الْإِحْتِمَالِ».
- ٩ . فِي «ف»: «+ وَالنَّبُوءَةُ وَ».
- ١٠ . فِي شَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٥، ص ٢٤١: «الْفِعْلُ إِذَا سَجَّهُولَ، وَالْجَهَّالُ صِفَةُ لِهَوْلَاءِ، أَوْ بَدَلُ. وَإِنَّمَا مَعْلُومُ، وَالْجَهَّالُ مَفْعُولٌ عَلَى الظَّاهِرِ، أَوْ صِفَةٌ، أَوْ بَدَلُ عَلَى الْإِحْتِمَالِ».
- ١١ . فِي «ف»: «+ وَالنَّبُوءَةُ وَ».
- ١٢ . «الْإِرْتِ»: مَصْدَرٌ، وَأَصْلُهُ الْوِزْتُ، فَقُلِّبَتْ الْوَاوُ هَمْزَةً. وَكَثِيرًا مَا يُطْلَقُ عَلَى الشَّيْءِ الْمَعْرُوثِ، كَمَا فِي هَذَا الْمَقَامِ. أَنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ١١١-١١٢ (أَرْتِ)؛ شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٥، ص ٢٤٢: «مَرَاةُ الْعُقُولِ، ج ٢، ص ٣٨٣».
- ١٣ . فِي «ف»: «+ وَبِنِ عَلِيٍّ».

إِنَّ الْإِمَامَةَ زَمَامٌ لِلدِّينِ، وَنِظَامٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَصَلَاحٌ لِلدُّنْيَا، وَعِزٌّ لِلْمُؤْمِنِينَ<sup>٢</sup>؛ إِنَّ الْإِمَامَةَ أَسُّ الْإِسْلَامِ النَّامِي، وَفَرْعُهُ السَّامِي؛ بِالْإِمَامِ تَمَامُ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ<sup>٣</sup>، وَتَوْفِيرُ الْفِتَنِ<sup>٤</sup> وَالصَّدَقَاتِ، وَإِنْفَاءُ الْحُدُودِ وَالْأَحْكَامِ، وَنَعْمُ الثُّغُورِ وَالْأَطْرَافِ.

الْإِمَامُ يُجَلُّ حَلَالَ اللَّهِ، وَيَحْرَمُ حَرَامَ اللَّهِ، وَيَقِيمُ حُدُودَ اللَّهِ، وَيَذُبُّ<sup>٥</sup> عَنِ دِينِ اللَّهِ، وَيَدْعُو إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَالْحُجَّةِ الْبَالِغَةِ. الْإِمَامُ كَالشَّمْسِ الطَّالِعَةِ، الْمَجَلَّلَةِ<sup>٦</sup> بِنُورِهَا لِلْعَالَمِ<sup>٧</sup>، وَهِيَ فِي الْأَقْفِ بِحَيْثُ

١. «الزمام» من الزَم بمعنى الشدَّ، وهو الحبل الذي يجعل في البُرَّة والخشبة، أو الخيط الذي يشد في البُرَّة أو في الخشاش، ثم يشد في طرفه المِقْوَد، وقد يسمى المِقْوَد زماماً. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٤٤؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٧٢ (زوم).

٢. في «ف»: «زمام للدين، ونظام للمسلمين، وصلاح للدينا، وعز للمؤمنين».

٣. «الأس»: أصل البناء، وكذلك الأساس، والأسس مقصور منه. وجمع الأس: إساس. وجمع الأساس: أسس. الصحاح، ج ٣، ص ٩٠٣ (أسس).

٤. فرع كل شيء أعلاه. ويقال: هو فرع قومه: للشريف منهم. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٦ (فرع).

٥. «السامي»: العالي المرتفع، من سما الشيء يَسْمُو سُمُوًّا، أي ارتفع وعلا. أنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٩٧ (سمو).

٦. في حاشية «بج»: «بالإمامة».

٧. في حاشية «ج»: «والصيام والجهاد بدل «والجهاد والصيام».

٨. أصل الشيء: الرجوع. يقال: فاء يفيء فئته وفئوياً، كأنه كان في الأصل لهم فرجع إليهم. النهاية، ج ٣، ص ٤٨ (فياً).

٩. «الثغور»: جمع الثغر، وهو ما يلي دار الحرب، وموضع المخافة في فروج البلدان، والموضع الذي يكون حذاً فاصلاً بين بلاد المسلمين والكفار، وهو موضع المخافة من أطراف البلاد. القاموس المحيط، ج ١، ص ٥١٢؛ النهاية، ج ١، ص ٢١٣ (ثغر).

١٠. في شرح المازندراني: «الذب: الدفع والمنع. حذف مفعوله: للدلالة على التعميم، أي يدفع عن دين الله كل ما لا يليق به من الزيادة والنقصان». وانظر: الصحاح، ج ١، ص ١٢٦ (ذب).

١١. «المجَلَّلَة»: المَعْطِيَة. يقال: جَلَّلَ المطر الأرض، أي عمَّها وطبَّحها فلم يَدَع شيئاً إلا غطى عليه. ومنه يقال: جَلَّلْتُ الشيء، إذا غطَّيته. أنظر: المصباح المنير، ص ١٠٦ (جلل).

١٢. في «بر»: «العالم».

## لَا تَنَالَهَا الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارُ.

الإمام: البَذْرُ المُنْبِيُّ، وَ السَّرَاجُ الزَّاهِرُ<sup>٢</sup>، وَ النُّورُ السَّاطِعُ<sup>٣</sup>، وَ التَّجَمُّمُ الهَادِي فِي غَيَابِهِ<sup>٤</sup> الدُّجَى<sup>٥</sup>، وَ أَجْوَازُ<sup>٦</sup> البُلْدَانِ وَ القِفَارِ<sup>٧</sup>، وَ لُجَجِ<sup>٨</sup> البِحَارِ.

الإمام: المَاءُ العَذْبُ عَلَى الظَّمَأُ، وَ الدَّالُّ عَلَى الهُدَى، وَ المُنْجِي مِنَ الرَّدَى<sup>١٠</sup>.

الإمام<sup>١١</sup>: النَّارُ عَلَى اليَفَاعِ<sup>١٢</sup>، الحَاؤُ لِمَنْ اضْطَلَى<sup>١٣</sup> بِهِ، وَ الدَّيْلُ فِي المَهَالِكِ<sup>١٤</sup>.

١. في «ف»: «لا ينالها».

٢. «الزاهر»: المضيء. يقال: زَهَرَتِ النَّارُ زُهُورًا، أي أضاءت. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٧٤ (زهر).

٣. «الساطع»: المرتفع. يقال: سطع الغبار والرائحة والصبح، يَسْطَعُ سَطُوعًا، أي ارتفع. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٢٩ (سطع).

٤. «الغيب»: جمع الغَيْبِ بمعنى الظلمة. يقال: فرس أدهمٌ غَيْبٌ، إذا اشتد سواده. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٩٦ (غهب).

٥. «الدُّجَى»: الظلمة، أو جمع الدُّجِيَّةِ بمعناها. وقد يعتبر عنها عن الليل، فالإضافة بيانية للمبالغة، أو بتقدير «في». أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٣٤ (دجو).

٦. «الأجواز»: جمع الجُزْوِ، وهو وسط كل شيء. في شرح المازندراني: «والمراد بها ما بين البلدان من القفار، والقفار بدل منها. وأما جمعه جمع الحوزة - بالحاء المهملة بمعنى الناحية - فهو بعيد لفظاً، لأنه لم يثبت جمعها كذلك». وانظر: الصحاح، ج ٣، ص ٨٧١ (جوز).

٧. «القِفَارُ»: جمع القفر، وهي مفازة لا ماء فيها ولا نبات. يقال: أرض قفر، وقَفْرَةٌ أيضاً. الصحاح، ج ٢، ص ٧٩٧ (قفر).

٨. «اللُّجَجُ»: جمع اللُّجَّةِ، ولُّجَّةُ البحر: حيث لا يدرك قعره، أو الماء الكثير الذي لا يرى طرفاه، ولُّجَّةُ الماء: مُعْظَمُهُ. أنظر: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٥٤ (لجج).

٩. «الظَّمَأُ»: شدة العطش. قال المجلسي في مرآة العقول: «وربما يقرأ بالكسر والمدّ، وهو جمع ظمأ، وهو بعيد». وانظر: النهاية، ج ٣، ص ١٦٢ (ظماً).

١٠. «الرَّدَى»: مصدر رَدَى يَرُدُّ، بمعنى هلك. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٥ (ردى).

١١. في شرح المازندراني والعيون: «والإمام».

١٢. «اليَفَاعُ»: ما ارتفع من الأرض. الصحاح، ج ٣، ص ١٣١٠ (يفع).

١٣. «الاصطلام»: افتعال من صِلَا النَّارِ وَالتَّسَخَّنَ بها. النهاية، ج ٣، ص ٥١ (صلو).

١٤. في الأمالي: «على المسالك».

مَنْ فَارَقَهُ فَهَالِكٌ.

الإِمَامُ: السَّحَابُ الْمَاطِطُ، وَ الْغَيْثُ الْهَاطِلُ<sup>١</sup>، وَ الشَّمْسُ الْمُضِيئَةُ، وَ السَّمَاءُ الظَّلِيلَةُ، وَ الْأَرْضُ الْبَسِيطَةُ، وَ الْعَيْنُ الْعَزِيزَةُ<sup>٢</sup>، وَ الْقَدِيرُ<sup>٣</sup> وَ الرَّؤُوفَةُ<sup>٤</sup>.  
 الإِمَامُ: الْأَيْبَسُ<sup>٥</sup> الرَّفِيقُ<sup>٦</sup>، وَ الْوَالِدُ الشَّفِيقُ، وَ الْأَخُ الشَّقِيقُ<sup>٧</sup>، وَ الْأُمُّ الْبِزْرَةُ بِالْوَالِدِ الصَّغِيرِ، وَ مَفْرَعٌ<sup>٨</sup> الْعِبَادِ فِي الدَّاهِيَةِ النَّادِ.  
 الإِمَامُ: أَمِينُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، وَ حُجَّتُهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَ خَلِيفَتُهُ فِي بِلَادِهِ، وَ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ، وَ الذَّابُّ<sup>٩</sup> عَنِ حَرَمِ<sup>١٠</sup> اللَّهِ.

- ١ . «الهاطل»: المطر المتفرق، العظيم القطر، وهو مطر دائم مع سكون وضعف. أو هو من الهطل بمعنى تتابع المطر والدمع وسيلانه. أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٩٨ (هطل).
- ٢ . في «بح، بفتح، بفتحة»: «الغريزة». و«الغزير»: الكثير من كل شيء. و«الغزيرة»: الكثير الدر، ومن الآبار والينابيع: الكثير، الماء، ومن العيون: الكثيرة الدمع؛ من الغزارة بمعنى الكثرة. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٢٩ (غزر).
- ٣ . «الغدير»: القطعة من الماء يغادرها السيل. وهو فعيل بمعنى مُغَادِرٌ، من غادره. أو مُفْعَلٌ من أغدره. ويقال: هو فعيل بمعنى فاعل؛ لأنه يُغْدِرُ بأهله، أي يتقطع عند شدة الحاجة إليه. الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٧ (غدر).
- ٤ . «الروضة»: الأرض ذات الخضرة، والبستان الحسن، والموضع الذي يجتمع إليه الماء بكثرة. أنظر: لسان العرب، ج ٧، ص ١٦٢ (روض).
- ٥ . في الأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني وتحف العقول: «الأمين».
- ٦ . قوله: «الرفيق»: المرافق، والجمع الرفقاء، وهو أيضاً واحد وجمع، مثل الصديق. مأخوذ من الرفق، وهو ضد العنف والخرق. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٨٢ (رفق).
- ٧ . في الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٤ (شقق): «هذا شقيق هذا، إذا انشق الشيء بنصفين، فكل واحد منهما شقيق الآخر، ومنه يقال: فلان شقيق فلان، أي أخوه». وفي النهاية، ج ٢، ص ٤٩٢ (شقق): «شقيق الرجل: أخوه لأبيه وأمه، ويجمع على أشقاء».
- ٨ . «المفزع»: المتلجأ في الفرع والخوف. يقال: فرِعتُ إليه فأفرعني، أي لجأتُ إليه من الفرع فأغاثني. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٨ (فزع).
- ٩ . «الداهية»: الأمر العظيم. والتأدي والتأدي بمعنىهما. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٤٤ (دهى)؛ و ج ٢، ص ٥٤١ (نأد).
- ١٠ . «الذاب»: المانع والدافع، من الذب بمعنى المنع والدفع. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٢٦ (ذب).
- ١١ . «الحرم»: جمع الحُرْمَة، وهي ما لا يحل انتهاكه. وظاهر المازندراني هو: حَرَمٌ؛ حيث قال في شرحه،

الإمام: الْمُطَهَّرُ مِنَ الذُّنُوبِ، وَ الْمُبَرِّأُ عَنِ الْعُيُوبِ، الْمَخْصُوصُ بِالْعِلْمِ، الْمَوْسُومُ بِالْجِلْمِ، نِظَامُ الدِّينِ، وَ عِزُّ الْمُسْلِمِينَ، وَ غَيْظُ الْمُنَافِقِينَ، وَ بَوَازُ الْكَافِرِينَ.  
 الإمام: وَاجِدٌ ذَهْرِهِ، لَا يَدَانِيهِ أَحَدٌ، وَ لَا يُعَادِلُهُ عَالِمٌ،<sup>١</sup> وَ لَا يُوجَدُ مِنْهُ بَدَلٌ، وَ لَا لَهُ ٢٠١/١  
 مِثْلٌ وَ لَا نَظِيرٌ، مَخْصُوصٌ بِالْفَضْلِ كُلِّهِ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ مِنْهُ لَهُ وَ لَا اِكْتِسَابٍ، بَلِ اخْتِصَاصٌ  
 مِنَ الْمُفْضِلِ الْوَهَّابِ.

فَمَنْ ذَا الَّذِي يَبْلُغُ مَعْرِفَةَ الْإِمَامِ، أَوْ يُمَكِّنُهُ اخْتِيَارَهُ؟ هَنِهَاتُ هَنِهَاتُ، ضَلَّتِ  
 الْعُقُولُ، وَ تَاهَتِ<sup>٦</sup> الْخُلُومُ،<sup>٧</sup> وَ حَارَتِ الْأَلْبَابُ،<sup>٨</sup> وَ حَسَّاتِ<sup>٩</sup> الْعُيُونُ،<sup>١٠</sup> وَ تَصَاغَرَتِ الْعُظْمَاءُ،  
 وَ تَحَيَّرَتِ الْحُكَمَاءُ، وَ تَقَاصَرَتِ<sup>١١</sup> الْخُلَمَاءُ، وَ حَصِرَتِ<sup>١٢</sup> الْخُطَبَاءُ، وَ جَهَلَتِ<sup>١٣</sup> الْأَلْبَاءُ،<sup>١٤</sup>  
 وَ كَلَّتِ الشُّعْرَاءُ، وَ عَجَزَتِ الْأَدْبَاءُ، وَ عَيَّبَتِ<sup>١٤</sup> الْبُلَغَاءُ عَنْ وَصْفِ شَأْنٍ مِنْ شَأْنِهِ، أَوْ فَضِيلَةٍ

ج ٥ ص ٢٥١: لعل المراد به حرم مكة. والإمام يدفع عنه ما لا يجوز وقوعه فيه، ويمنع الناس من هناك  
 حرمته. وانظر: المصباح المنير، ص ١٣١ - ١٣٢ (حرم)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٦.

١. في الأمالي وكمال الدين والمعاني وتحف العقول: «و».
٢. في «ج، بح، بس، بف» والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني وتحف العقول: «من».
٣. «البوار»: الهلاك. يقال: بار فلان، أي هلك، وأباره الله: أهلكه. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٩٧ - ٥٩٨ (بور).
٤. في «ج»: «عادل».
٥. في تحف العقول: «أو كنه وصفه» بدل «أو يمكنه اختياره».
٦. «تاهت»: تحيرت. يقال: تاه في الأرض، أي ذهب متحيراً. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٩ (تبه).
٧. «الجلم»: الأناة والعقل. وجمعه: أحلام وخُلوم. لسان العرب، ج ١٢، ص ١٤٦ (حلم).
٨. في الأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: «وحسرت».
٩. «حسأت العيون»، أي سدرت وكلت وأعبت وتحيرت. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦٥ (حسأ).
١٠. في حاشية «بف»: «قصرت». و«تقاصرت»، أي أظهرت القِصْر. قال المجلسي في مرآة العقول: «التقاصر: مبالغة في القصر». وانظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٤٤ (قصر).
١١. في مرآة العقول: «حصر». و«حصرت»، أي غيبت وعجزت عن النطق، من الحَصْر بمعنى العتي، وهو خلاف البيان. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٣١ (حصر).
١٢. في المعاني: «ذهلت».
١٣. في «بح، بس، بف» والأمالي: «الألباب».
١٤. «عَيَّبَت»: عجزت، من العَي، وهو خلاف البيان. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٢؛ لسان العرب، ج ١٥، ص

مِنْ فَضَائِلِهِ، وَ أَقْرَبَتْ بِالْعَجْزِ وَ التَّقْصِيرِ، وَ كَيْفَ يُوَصَّفُ بِكُلِّهِ، أَوْ يُنْعَتُ بِكُنْهِهِ<sup>١</sup>، أَوْ يُفْهَمُ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِهِ، أَوْ يُوَجَدُ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَ يُغْنِي عَنْهُ<sup>٢</sup>؟ لَا<sup>٣</sup>، كَيْفَ؟ وَ أُنَى<sup>٤</sup>؟ وَ هُوَ بِحَيْثُ النَّجْمِ<sup>٥</sup> مِنْ<sup>٦</sup> يَدِ الْمُتَنَاوِلِينَ، وَ وَصَفِ الْوَاصِفِينَ، فَأَيْنَ الْإِخْتِيَارُ مِنْ هَذَا؟ وَ أَيْنَ الْعُقُولُ عَنْ هَذَا؟ وَ أَيْنَ يُوَجَدُ مِثْلُ هَذَا؟

أَ تَطَّوْنُ<sup>٧</sup> أَنْ ذَلِكَ يُوَجَدُ فِي غَيْرِ آلِ الرَّسُولِ<sup>٨</sup> مُحَمَّدٍ ﷺ؟ كَذَبْتَهُمْ<sup>٩</sup> وَاللَّهِ أَنفُسَهُمْ، وَ مَنَّتَهُمْ<sup>١١</sup> الْأَبَاطِيلَ، فَارْتَقُوا مَزْتَقًا صَغْبًا دَخْضًا<sup>١٢</sup> نَزَلَ<sup>١٣</sup> عَنْهُ<sup>١٤</sup> إِلَى

﴿ص ١١١-١١٢﴾ (عبي).

- ١ . في «بح»: «كنهه». وفي تحف العقول: «بكيفيته».
- ٢ . قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧: «الغناء - بالفتح -: النفع».
- ٣ . «لا» تأكيد للنفي الضمني المستفاد من الاستفهام للمبالغة فيه، أو تصريح بالإنكار المفهوم منه. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٥٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧.
- ٤ . في الأمالي: «أين».
- ٥ . في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧: «والنجم... هو مرفوع على الابتداء، وخبره محذوف، أي مرئي؛ لأن حيث لا يضاف إلا إلى الجمل».
- ٦ . في «ف»: «تحف العقول»: «عن».
- ٧ . في «بس»: «أيطنون». وفي الأمالي والعيون والمعاني «أظنوا». وفي كمال الدين: «ظنوا».
- ٨ . في «بر»: «-» «الرسول».
- ٩ . في «ب»: «صلى الله عليه وآله وعليهم السلام». وفي «بس»: «صلوات الله عليه». وفي «بف»: «صلى الله عليه وعليهم السلام».
- ١٠ . «كذبتهم»، أي لم تصدقهم فتقول لهم الكذب. قرأها المازندراني في شرحه، ج ٥، ص ٢٥٨ بالشديد؛ حيث قال: «أي أنفسهم تكذبهم وتنسبهم إلى الكذب». وهو المحتمل عند المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧. وانظر: لسان العرب، ج ١، ص ٧٠٦ (كذب).
- ١١ . «مَنَّتَهُمْ»، أي أضعفتهم وأعيبتهم وأعجزتهم. يقال: منَّه اليسير، أي أضعفه وأعياه. وفي شرح المازندراني: «واحتمال أن يكون المراد: منَّت عليهم الأباطيل، من اليئة بالكسر بعيد لفظاً ومعنى». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٠٧ (منن).
- ١٢ . «الدَّخْضُ» و«الدَّخْضُ»: الزلق. يقال: مكان دَخْضٌ وَدَخْضٌ، أي زَلَقٌ، وهو الموضع الذي لاثبت عليه قدم. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٥ (دخض). ١٣ . في كمال الدين: «نذَلْ».
- ١٤ . في «ف»: «معها». وفي تحف العقول: «زلت بهم».



الْحَضِيضِ أَقْدَامَهُمْ، زَامُوا إِقَامَةَ الْإِمَامِ بِعُقُولِ حَائِزَةٍ<sup>١</sup> بَائِزَةٍ<sup>٢</sup> نَاقِصَةٍ<sup>٣</sup>، وَ آرَاءِ مُضَلِّةٍ، فَلَمْ يَزِدَادُوا مِنْهُ إِلَّا بُغْدًا<sup>٤</sup>، «قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنْتَى يُؤْفَكُونَ»<sup>٥</sup>.

وَلَقَدْ زَامُوا<sup>٦</sup> صَغْبًا، وَ قَالُوا إِفْكًَا، وَ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا، وَ وَقَعُوا فِي الْخَيْرَةِ إِذْ<sup>٧</sup> تَرَكُوا الْإِمَامَ عَنِ بَصِيرَةٍ<sup>٨</sup> وَ زَيْنٍ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ، فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَ كَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ<sup>٩</sup>.

رَغِبُوا<sup>١٠</sup> عَنِ اخْتِيَارِ اللَّهِ وَ اخْتِيَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ<sup>١١</sup> إِلَى اخْتِيَارِهِمْ، وَ الْقُرْآنَ يَنَادِيهِمْ: «وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ<sup>١٢</sup> مِنْ أَمْرِهِمْ<sup>١٣</sup>»

١ . في العيون: «جائزة».

٢ . يقال: رجل حائر بائر، أي لم يتجه لشيء ولا ياتمر رشدًا ولا يطيع مرشدًا. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٠٦ (بور).

٣ . في «بس»: - «ناقصة».

٤ . في «بع، بر» وحاشية «ج»: + «وقال الصفواني في حديثه». وقال المجلسي في مرآة العقول: «وفي بعض النسخ بعد ذلك: وقال الصفواني في حديثه: «قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنْتَى يُؤْفَكُونَ» ثم اجتمعا في الرواية. أقول: رواة نسخ الكليني كثيرة، أشهرهم الصفواني والنعمانى، فبعض الرواة المتأخرة عنهم عارضوا النسخ وأشاروا إلى الاختلاف، فالأصل برواية النعماني ولم يكن فيه: «قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنْتَى يُؤْفَكُونَ»، وكان في رواية الصفواني، فأشار هنا إلى الاختلاف».

٥ . في «بع، بر» وحاشية «ج»: + «ثم اجتمعنا في الرواية». وقوله: «أَنْتَى يُؤْفَكُونَ»، أي كيف يكذبون على الله ورسوله؛ من الإفك بمعنى الكذب. أو كيف يصرفون عن الحق إلى الباطل؛ من الإفك بمعنى القلب والصرف. قال الراغب في مفردات ألفاظ القرآن، ص ٧٩ (أفك): «الإفك كل مصروف عن وجهه الذي يحق أن يكون عليه» ثم قال في المعنى: «أي يصرفون عن الحق في الاعتقاد إلى الباطل، ومن الصدق في المقال إلى الكذب، ومن الجليل في الفعل إلى القبيح». وانظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٧٣ (أفك)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٦٠. والآية في التوبة (٩): ٣٠؛ والمنافقون (٦٣): ٤.

٦ . في «بر، بس» والعيون وكمال الدين والمعاني: «لقد زاموا» بدون الواو.

٧ . في «ج»: «إذ». ٨ . العنكبوت (٢٩): ٣٨.

٩ . في «بس» والعيون: «ورغبوا».

١٠ . في «ب، ض، بع، بر، بس، بف» والوافي والأمالى والعيون وكمال الدين والمعاني: «رسوله».

١١ . في «ض، ف، بر، بس» والأمالى والعيون وكمال الدين والمعاني: «وأهل بيته».

١٢ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، بع، بر، بس، بف». وفي المطبوع: - «من أمرهم».

«سُبْحَنَ اللَّهِ وَتَعَلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ»<sup>١</sup> وَ قَالَ<sup>٢</sup> عَزَّ وَ جَلَّ: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ»<sup>٣</sup> الْآيَةَ، وَ قَالَ: «مَا نَأْتِكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ» أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ؟ إِنْ لَكُمْ فِيهِ لَمَّا تَحْزِرُونَ؟ أَمْ لَكُمْ أَيْمَنٌ عَلَيْنَا بَلِغَةَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنْ لَكُمْ لَمَّا تَحْكُمُونَ؟ سَلَّمْنَا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ رِجِيمٌ؟ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ فَلْيَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ»<sup>٤</sup>.

٢٠٢/١ وَ قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ: «أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَنْ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا؟»<sup>٥</sup> أَمْ طَبِيعٌ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَتَفَقَهُونَ؟<sup>٦</sup> أَمْ «قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ» إِنْ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ؟ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ»<sup>٧</sup> أَمْ «قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا»<sup>٨</sup> بَلْ هُوَ «فَضَّلَ اللَّهُ يَوْمَئِذٍ مَنِيشَاءَ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ»<sup>٩</sup> فَكَيْفَ لَهُمْ بِاخْتِيَارِ الْإِمَامِ؟!<sup>١٠</sup>

وَ الْإِمَامُ: عَالِمٌ لَا يَجْهَلُ<sup>١١</sup>، وَ رَاعٍ<sup>١٢</sup> لَا يَنْكُلُ<sup>١٣</sup>، مَعْدِنٌ<sup>١٤</sup> الْقُدْسِ<sup>١٥</sup> وَ الطَّهَارَةِ،

١ . القصص (٢٨): ٦٨.

٢ . الأحزاب (٣٣): ٣٦.

٣ . محمد (٤٧): ٢٤.

٤ . الأنفال (٨): ٢١-٢٣.

٥ . البقرة (٢): ٩٣.

٦ . الحديد (٥٧): ٢١؛ الجمعة (٦٢): ٤.

٧ . في شرح المازندراني: «ليس «لا يجهل» للتأكيد، بل للاحتراز؛ إذ كل أحد عالم في الجملة، وهذا القدر لا يكفي في الإمام بل لا بد فيه أن لا يجهل شيئاً مما يحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة، وإلا بطل الغرض من الإمامة...».

٨ . في «ب، ج، ض، بح» والوافي والمعاني «داع». وفي «بس»: «واع».

٩ . لا يَنْكُلُ، لا يَنْكُلُ، لا يَنْكُلُ: لا ينكص ولا يضعف ولا يجبن ولا يمتنع، والأولى أجدود. والناكيل: الجبان الضعيف. أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٧٧-٦٧٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٠٥ (نكل).

١٠ . «المعدن»: اسم مكان من عَدَنَ بمعنى الإقامة، وهو موضع الإقامة؛ لأن الناس يقيمون فيه الصيف والشتاء. قال المجلسي في مرآة العقول: «بكسر الدال وفتحها». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٦٢ (عدن).

١١ . «القدس» و«القدس»: الطهر والبراءة من العيوب، اسم ومصدر، ومنه قيل: حظيرة القدس. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩٦٠ (قدس)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٩٤.

وَالنُّسْكُ<sup>١</sup> وَ الزَّهَادَةُ، وَ الْعِلْمُ وَ الْعِبَادَةُ، مَخْصُوصٌ بِدَعْوَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَ نَسْلِ<sup>٢</sup> الْمَطَهَّرَةِ الْبَتُولِ<sup>٤</sup>، لَا مَغْمَزًا فِيهِ فِي نَسَبٍ، وَ لَا يَدَانِيهِ<sup>٧</sup> ذُو حَسَبٍ<sup>٥</sup>، فِي الْبَيْتِ<sup>١</sup> مِنْ قُرَيْشٍ، وَ الذَّرْوَةِ<sup>١٠</sup> مِنْ هَاشِمٍ، وَ الْعَيْزَةَ<sup>١١</sup> مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، وَ الرِّضَا مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، شَرَفَ الْأَشْرَافِ، وَ الْفَرْعَ<sup>١٢</sup> مِنْ عَبْدِ مَنَافٍ، نَامِي الْعِلْمِ<sup>١٣</sup>، كَامِلُ الْجِلْمِ<sup>١٤</sup>، مُضْطَلَعٌ

١ . «النُّسْكُ» و«النُّسْكُ» أيضاً: الطاعة والعبادة، وكل ما تُقرب به إلى الله تعالى. وفي شرح المازندراني: «والظاهر أن «النسك» هنا يفتح النون وسكون السين مصدر؛ ليلامن الزهادة، وأما «النسك» بضمها فمع فوات الملازمة يوجب التكرار في العبادة إلا أن يخصص بنوع منها، مثل نسك الحج». وانظر: النهاية، ج ٥، ص ٤٨ (نسك).

٢ . في شرح المازندراني: «الدعوة إما يفتح الدال.... وإما بكسرهما، أي مخصوص بدعوته إلى الرسول ونسبته إليه». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٣٦ (دعو).

٣ . احتمل المازندراني في شرحه كون «نسل» بالرفع عطفاً على «معدن القدس» أو على «عالم لا يجهل».

٤ . «البتول»، من البثل بمعنى القطع، سببت سيدتنا فاطمة ؑ البتول لانقطاعها عن النساء فضلاً ودينياً وحسباً، أو لانقطاعها عن الدنيا إلى الله تعالى. أنظر: معاني الأخبار، ص ٦٤؛ علل الشرائع، ص ١٨١؛ روضة الواعظين، ص ١٤٩؛ النهاية؛ ج ١، ص ٩٤ (بتل). ٥ . في شرح المازندراني: «ولا».

٦ . «المغمز»: اسم مكان من المغمز بمعنى العيب. يقال: ليس في فلان غميمة ولا غميمة ولا مغمز، أي ما فيه ما يُغمز فِعَاب به، ولا تُعْطَرُ، والمراد هنا: ليس في نسبه لكونه شريفاً رفيعاً عيب يظعن به. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٩٠ (غمز)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٧٠.

٧ . في كمال الدين: «+ دنس، له المنزلة الأعلى لا يبلغها».

٨ . «الحسب» في الأصل: الشرف بالأباء وما يعدّه الناس من مفاخرهم، وقال ابن السكيت: الحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف، والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١١٠؛ النهاية، ج ١، ص ٣٨١ (حسب). ٩ . في العيون: «فالنسب». وفي تحف العقول: «فاليبت».

١٠ . بزوّته الشيء وذرّوته: أعلاه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٨٩ (ذرو).

١١ . عيّنة الرجل: أحص أقاربه. النهاية، ج ٣، ص ١٧٧ (عتر).

١٢ . فرع كل شيء: أعلاه، وفرع كل قوم هو الشريف منهم، والفرع: أول ما تلده الناقه. قال المازندراني في شرحه، ج ٥، ص ٢٧٣: «... وفرع الرجل أول أولاده، وكان هاشم أول أولاد عبد مناف وأشرفهم». وانظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٦ (فرع).

١٣ . «نامي العلم»، أي يزداد علمه، من نما الشيء، إذا زاد وارتفع. أو بلغ علمه ورفع، من نما خيراً، إذا بلغه على وجه الإصلاح وطلب الخير ورفع. أنظر: النهاية، ج ٥، ص ١٢١ (نمو).

١٤ . «الجلّم»: العقل، وهو في الأصل: الأناة والتثبت في الأمور، وذلك من شعار العقلاء. والجمع: الأحلام. ٥٥

بِالإِمَامَةِ<sup>١</sup>، عَالِمٌ بِالسِّيَاسَةِ<sup>٢</sup>، مَفْرُوضُ الطَّاعَةِ، قَائِمٌ بِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، نَاصِحٌ لِعِبَادِ اللَّهِ، حَافِظٌ لِيَدِينِ اللَّهِ.

إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ وَ الْأَئِمَّةَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - يُوقِّفُهُمُ اللَّهُ، وَ يُؤْتِيهِمْ مِنْ مَخْزُونٍ<sup>٣</sup> عَلَيْهِ وَ حَكِيمِهِ مَا لَا يُؤْتِيهِ غَيْرُهُمْ؛ فَيَكُونُ عِلْمُهُمْ فَوْقَ عِلْمِ أَهْلِ الزَّمَانِ<sup>٤</sup>، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>٥</sup>: «أَمَّنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْتَدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ»<sup>٦</sup> وَ قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى: «وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا»<sup>٧</sup> وَ قَوْلِهِ فِي طَالُوتَ<sup>٨</sup>: «إِنَّ اللَّهَ أَصْلَفْتُهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ»<sup>٩</sup> وَ قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: «أَنْزَلَ [اللَّهُ] عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَ الْحِكْمَةَ وَ عَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَ كَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا»<sup>١٠</sup>..... ←

١. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٤٣٤ (حلم).

٢. «مُضْطَلِّعٌ بِالْإِمَامَةِ أَي قَوِيٌّ عَلَيْهَا، يُقَالُ: فَلَانٌ مُضْطَلِّعٌ بِهَذَا الْأَمْرِ، أَي قَوِيٌّ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُفْتَعِلٌ مِنَ الصَّلَاحَةِ بِمَعْنَى الْقُوَّةِ وَشِدَّةِ الْأَصْلَاحِ. أَنْظَرُ: الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١٢٥١ (ضلع).

٣. «السِّيَاسَةُ: الْقِيَامُ عَلَى الشَّيْءِ بِمَا يُصْلِحُهُ. النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ٤٢١ (سوس).

٤. فِي «بِف»: «مَخْزُونٌ». ٥. فِي «بِف»: «عَلِمٌ».

٦. فِي «بِف»: «بِر»، «بِف» وَحَاشِيَةُ «ف» بِع، «بِس» وَ الْأَمَالِيُّ وَ الْعَيُونُ وَ كَمَالُ الدِّينِ وَ الْمَعَانِي: «زَمَانِهِمْ». وَ فِي الْوَاوِيِّ: «أَزْمَانِهِمْ».

٧. فِي «بِف»: «بِر»، «بِس»، «بِف»: «جَلَّ وَ تَعَالَى». وَ فِي «ض»: «عَزَّ وَجَلَّ». وَ قَوْلُهُ: «فِي قَوْلِهِ تَعَالَى» مُتَعَلِّقٌ بِمَقْدَرِ «وَ فِي» لِلظَّرْفِيَّةِ، أَوِ السَّبَبِيَّةِ، أَي ذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى، أَوْ سَبَبُ قَوْلِهِ تَعَالَى. أَنْظَرُ: شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٥، ص ٢٧٥؛ مَرَأَةُ الْعُقُولِ، ج ٢، ص ٣٩٦. ٨. يُونُسُ (١٠): ٣٥.

٩. الْبَقْرَةُ (٢): ٢٦٩.

١٠. «طَالُوتُ»: اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ. قِيلَ: أَوْصَلَهُ: طَوَّلُوتُ، مِنَ الطَّوْلِ، فَتَقَلَّبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا. قَالَ الْمُحَقِّقُ الشَّعْرَانِيُّ: «وَ الصَّحِيحُ أَنَّ طَالُوتَ غَيْرَ عَرَبِيٍّ، بَلْ مَعْرَبٌ عَنْ كَلِمَةٍ عِبْرِيَّةٍ مَعَ تَغْيِيرِ جَوْهَرِيٍّ فِي حُرُوفِهِ، وَ كَانَ أَوْصَلَهُ شَاوِلٌ، فَهُوَ مِثْلُ يَحْيَى مَعْرَبٌ يَوْحَانَ، وَ عَيْسَى مَعْرَبٌ يَشُوعًا». أَنْظَرُ: شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٥، ص ٢٧٦.

١١. الْبَقْرَةُ (٢): ٢٤٧.

١٢. هَكَذَا فِي الْقُرْآنِ. وَ فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «- اللَّهُ». قَالَ الْمُجَلِّسِيُّ فِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ: «فَالْتَغْيِيرُ إِنَّمَا مِنَ النَّسَاجِ، أَوْ

مِنْهُ تَقْلًا بِالْمَعْنَى». ١٣. النِّسَاءُ (٤): ١١٣.

وَقَالَ<sup>١</sup> فِي الْأَيِّمَةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّهِ وَ عِزَّتِهِ وَ ذُرِّيَّتِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ<sup>٢</sup>: «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَيْنَهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ۝ فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا»<sup>٣</sup>.

وَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اخْتَارَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - لِأُمُورٍ عِبَادِهِ، شَرَحَ صَدْرَهُ<sup>٤</sup> لِذَلِكَ، وَأُودِعَ قَلْبَهُ يَتَابِعُ الْحِكْمَةَ، وَ الْأَهْمَةَ الْعِلْمَ الْإِلَهَامًا؛ فَلَمْ يَغَيِّرْ بَعْدَهُ بِجَوَابِ<sup>٥</sup>، وَ لَا تَحْتِيزُ<sup>٦</sup> فِيهِ عَنِ الصَّوَابِ؛ فَهُوَ مَعْصُومٌ مُؤَيَّدٌ<sup>٧</sup>، مُوَفَّقٌ مُسَدَّدٌ<sup>٨</sup>، قَدْ أَمِنَ مِنَ<sup>٩</sup> الْخَطَايَا<sup>١٠</sup> وَ الرَّزْلِ ٢٠٣/١

١. في «ف»: «عز اسمه». ٢. في «بر»: «+ أجمعين».

٣. النساء (٤): ٥٤ - ٥٥.

٤. «شرح صدره»، أي وسعه لقبول الحق. أنظر: المصباح المنير، ج ٣٠٨ (شرح).

٥. «فلم يغيّر»، أي لم يعجز، من العي بمعنى العجز وعدم الانتهاء لوجه المراد. أو لم يجهل، من العي أيضاً بمعنى الجهل وعدم البيان. أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٥ (عي).

٦. في «بر»: «لجواب».

٧. هكذا في «بو». وفي «ب، ف، بر» والمطبوع: «ولا يحير». وفي «ج»: «ولم يحير». وفي «بس»: «ولا تحير». قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٩٨: «ولا يحير، مضارع حار من الحيرة»، ولكن لأتباعه اللغة؛ فإنّ مضارع حار، يحار. يقال: حار يحار أي تحير في أمره.

وفي «ض»: «ولا يجير». وفي «بف»: «ولا يحيز».

ولعل الظاهر بقرينة «عن الصواب»: «ولا تحيد»، كما في حاشية «جو». وحاد عن الشيء، أي مال عنه وعدل. وما أبتناه هو الأظهر والأصوب بقرينة قوله: «عن صواب»؛ قال في لسان العرب، ج ٥، ص ٣٤٠ (حوز): «وتحوز عنه وتحيز إذا تنحى، وهي تَفَيَّعَلُ أصلها تَحَيَّوَزَ، فقلبت الواو ياء؛ لمجاورة الياء وأدغمت فيها ... قال أبو عبيدة: التحوز هو التنحى، وفيه لغتان: التحوز والتحيز ... فالتحوز التفعّل، والتحيز التَفَيَّعَلُ».

٨. «مؤيد»: من الأيد بمعنى الشدة والقوة. يقال: آد الرجل يشد، أي اشتد وقوي. وتقول: أيدته، أي قوته، فهو مؤيد. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٣ (أيد).

٩. «مسدّد»: من التسديد بمعنى التوفيق للسداد، وهو الصواب والقصد من القول والعمل، ورجل مُسَدَّدٌ، إذا كان يعمل بالسداد والقصد. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٨٥ (سد).

١٠. في «ب، بر، بس، بف» والوافي والأماشي والعيون وكمال الدين والمعاني: «- من».

١١. هكذا في جميع النسخ والوافي وكمال الدين والمعاني. وفي المطبوع: «الخطايا». وفي شرح المازندراني:

وَالْعِبَارِ ١، يَخْصُهُ اللَّهُ بِذَلِكَ لِيَكُونَ حُجَّتَهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَ شَاهِدَهُ عَلَى خَلْقِهِ، وَ «ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ» ٢.

فَهَلْ يَفْدِرُونَ عَلَى مِثْلِ هَذَا فَيَخْتَارُونَهُ؟ أَوْ يَكُونُ مُخْتَارَهُمْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَيَقْدَمُونَهُ؟ تَعَدَّوْا - وَ بَنَيْتَ اللَّهُ - الْحَقُّ، وَ نَبَدَّوْا كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، وَ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْهُدَى وَ الشِّفَاءَ، فَتَبَدَّوْهُ وَ اتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ، فَذَمَّهُمُ اللَّهُ وَ مَقَّتَهُمْ ٣ وَ اتَّعَسَهُمْ ٤، فَقَالَ جَلُّ وَ تَعَالَى: «وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ» ٥ وَ قَالَ: «فَتَعَسَا لَهُمْ وَ أَضَلُّ أَعْمَلُهُمْ» ٦ وَ قَالَ: «كَبَّرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَ عِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُنْكَبِرٍ جَبَّارٍ» ٧ وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ٨ وَ إِلَيْهِ ٩، وَ سَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا ١٠.

١ «من الخطأ، يفتح الخاء، وقد يمدّ، وهو ضدّ الصواب. أو بكسرهما، وهو الذنب والإثم، ناظر إلى المؤيد: لأنّ كمال قوته في الدين يبعثه من الخطأ».

٢ «العار: السقوط، يقال: عثر الرجل يعثر عثوراً، وعثر الفرس عثاراً، إذا أصاب قوائمه شيء فيصنع، أي يسقط. ويقال للزلة: عثرة؛ لأنها سقطت في الاسم. أنظر: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٣٨؛ المصباح المعين، ص ٣٩٢ (عشر).

٣ «مَقَّتَهُ مَقْتًا وَمَقَاتَةً: أَبْغَضَهُ، كَمَقَّتَهُ، فَهُوَ مَقِيْتٌ وَمَمْقُوتٌ. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٥٨ (مقت).

٤ «اتَّعَسَهُمْ» أي أهلكهم، من التعس بمعنى الهلاك، وأصله الكب، وهو ضدّ الانتعاش بمعنى الانتهاض، يقال: تَعَسَ فُلَانٌ، أي ألزمه الله هلاكاً. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩١٠ (تعس).

٥ القصص (٢٨): ٥٠. ٦. محمد (٤٧): ٨.

٧ غافر (٤٠): ٣٥.

٨ في «ب»: «محمد نبيه». وفي «بح، بف»: «محمد النبي». وفي «بر»: «النبي».

٩ في «ف»: «الأخبار». ١٠ في «ب»: «تسليماً كثيراً».

١١ الغيبة للنعمان، ص ٢١٦، ح ٦؛ والأمالى للصدوق، ص ١٧٤، المجلس ٩٧، ح ١، عن الكليني. وفي كمال الدين، ص ٦٧٥، ح ٣٢، إلى هذا الحديث طريقان: الطريق الأول: عن محمد بن موسى، عن محمد بن يعقوب الكليني، عن أبي محمد القاسم بن العلاء، عن قاسم بن مسلم، عن أخيه عبد العزيز بن مسلم. والطريق الثاني: بسند آخر عن عبد العزيز بن مسلم. وفي عيون الأخبار، ج ١، ص ٢١٦، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ٩٦، ح ٢،

٥٢٨ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ،  
عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ غَالِبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي خُطْبَةٍ لَهُ يَذْكُرُ فِيهَا حَالَ الْأَئِمَّةِ عليهم السلام وَصِفَاتِهِمْ<sup>١</sup>: «إِنَّ اللَّهَ -  
عَزَّ وَجَلَّ - أَوْضَحَ<sup>٢</sup> بِأَيِّمَةِ الْهُدَى مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنَا<sup>٣</sup> عَنْ دِينِهِ، وَأَبْلَجَ<sup>٤</sup> بِهِمْ عَنْ سَبِيلِ<sup>٥</sup>  
مِنْهَاجِهِ<sup>٦</sup>، وَفَتَحَ<sup>٧</sup> بِهِمْ<sup>٨</sup> عَنْ بَاطِنٍ يَنَابِيعُ عِلْمِهِ؛ فَمَنْ عَرَفَ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدًا عليه السلام وَاجِبَ<sup>٩</sup>  
حَقِّ إِمَامِيهِ، وَجَدَ طَعْمَ حَلَاوَةِ إِيْمَانِيهِ، وَعِلْمَ فَضْلِ طَلَاوَةِ<sup>١١</sup> إِسْلَامِيهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ  
وَ تَعَالَى - نَصَبَ الْإِمَامَ عِلْمًا لِحَلْفِيهِ، وَجَعَلَهُ حُجَّةً عَلَى أَهْلِ مَوَادِّهِ<sup>١٢</sup> وَ عَالَمِيهِ، وَ<sup>١٣</sup>

١٠ بسندهما عن عبد العزيز بن مسلم. تحف العقول، ص ٤٣٦، إلى قوله: «أو يكون مختارهم بهذه الصفة». الوافي،  
ج ٣، ص ٤٨٠، ح ٩٩٠؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦٢، ح ٢٩٥٢٦، من قوله: «فهل يقدر على مثل هذا» إلى قوله:  
«نبذوا الكتاب وراء ظهورهم».

١. في الغيبة: «وقال».

٢. تعدية الإيضاح وما بعده. «عن» لتضمين معنى الكشف ونحوه، أي أبان وأظهر كاشفاً عن دينه. راجع: شرح  
المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠٠.

٣. في الغيبة: «نبيه».

٤. «أبلىج»: أضاء، أشرق. أثار. يقال: بلىج الصبح وأبلىج، أي أسفر وأثار. ومنه قيل: بلىج الحق، إذا وضع وظهر.  
المصباح المنير، ص ٦٠ (بلىج).

٥. «النهج»: الطريق الواضح، وكذلك المنهج والمنهاج. الصحاح، ج ١، ص ٣٤٦ (نهج).

٦. «ف» في «ب»، «بس»، «بف»، وحاشية «ف» وشرح المازندراني: «ومنع» وقال الميرزا رفيعاً في حاشيته، ص ٦٠٠:  
«وفي بعض النسخ «ومنع بهم» أي أعطى الناس بهم فاتحاً عن الدقائق المستورة في ينابيع علمه». وفي حاشية  
«ج»: «منهج».

٧. في الغيبة: «لهم».

٨. في «ب» وحاشية «بس»: «+ «بهداهم».

٩. في البصائر: «وواجب».

١٠. في البصائر: «طلاوة»، و«الطلاوة»، و«الطلاوة»، و«الطلاوة»: الحُسن والبهجة والقبول. القاموس المحيط، ج ٢،  
ص ١٧١٤ (طلو).

١١. «الموادة» جمع المادة، وهي الزيادة المتصلة. والمراد جميع الزادات المتصلة به من جميع المخلوقات،  
اتصال صدور وجود منه، واستكمال لهم به، واستفاضة منه. أنظر: حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٦٠٠؛ الصحاح،  
ج ٢، ص ٥٣٦ (مدد).

١٢. في «ب»، «ف»، «ب»، «بس»، «بف»، الوافي والبصائر: «- «و».

أَلْبَسَهُ اللَّهُ تَاجَ الْوَقَارِ، وَ عَشَّاهُ مِنْ نُورِ الْجَبَّارِ، يَمُدُّ<sup>١</sup> بِسَبَبِ إِلَى السَّمَاءِ، لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ  
 مَوَادُّهُ، وَلَا يَنَالُ مَا عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا بِجَهَّةِ أَسْبَابِهِ<sup>٢</sup>، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ أَعْمَالَ الْعِبَادِ إِلَّا بِمَعْرِفَتِهِ؛  
 فَهُوَ عَالِمٌ بِمَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنْ مُلْتَبِسَاتِ<sup>٣</sup> الدُّجَى<sup>٤</sup>، وَ مُعَمَّيَاتِ<sup>٥</sup> السَّنَنِ، وَ مُشْتَبِهَاتِ<sup>٦</sup> الْفِتَنِ.  
 فَلَمْ يَزَلِ<sup>٧</sup> اللَّهُ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - يَخْتَارُهُمْ لِخَلْقِهِ مِنْ وُلْدِ الْحُسَيْنِ<sup>٨</sup> مِنْ عَقِبِ كُلِّ  
 إِمَامٍ يَضْطَفِيهِمْ لِذَلِكَ وَ يَخْتَبِيهِمْ<sup>٩</sup>، وَ يَرْضَى بِهِمْ<sup>١٠</sup> لِخَلْقِهِ وَ يَرْضِيهِمْ<sup>١١</sup>، كَلَّمَا مَضَى مِنْهُمْ  
 إِمَامٌ، نَصَبَ لِخَلْقِهِ مِنْ<sup>١٢</sup> عَقِبِهِ إِمَامًا<sup>١٣</sup> عُلَمَاءَ بَيْنًا، وَ هَادِيًا..... ←

- ١ . قال الفيض في الوافي: «يُمَدُّ على البناء للمفعول والضمير للإمام، والبارز في «موادّه» لله، أو للسبب». وفي شرح المازندراني: «يُمَدُّ على صيغة المعلوم حال عن فاعل عَشَّاهُ، وفاعله فاعله، و«بسبب» مفعوله بزيادة الباء».
- ٢ . في البصائر: «بجهد أسباب سبيله» بدل «بجهة أسبابه». وفي حاشية ميرزا رفيعاً: «ولا تنال ما عنده الله إلا بجهة أسباب جعلها الله له» أي للإمام.
- ٣ . في الغيبة: «مشكلات». و«الْمُلْتَبِسَاتُ» من التيس عليه الأمر، أي اختلط واشتبه، والتباس الأمور: اختلاطها على وجه يعسر الفرق بينها ولا يعرف جهتها. أنظر: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٠٤ (لبس)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٧؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٠١.
- ٤ . في البصائر: «الوحي». و«الدُّجَى»: جمع الدُّجَيَّة، وهي الظلمة الشديدة، والدُّجَى أيضاً: مصدر بمعنى الظلمة. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٤٩ (دجو).
- ٥ . في البصائر: «مصيبات». وفي المطبوع: «معميات»، أي اسم المفعول من المجزء. والنسخ مختلفة. والاحتمالات فيها ثلاثة: اسم المفعول من المجزء أو التفعيل، فالإضافة على هذين من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها. والاحتمال الثالث: اسم الفاعل من التفعيل، فالإضافة على هذا من قبيل إضافة العامل إلى معمول. مرّ نظيره في خطبة المصنّف. و«مُعَمَّيَات» - بتشديد الميم المفتوحة -: الْمُخَفَّيَات، يقال: عمَّاهُ تَعْمِيَةً، أي صَيَّرَهُ أَعْمَى، ويقال: عَمَّيْتُ معنى البيت، أي أخفّيته، ومنه المُعَمَّى في الشعر. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٣ (عمى)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٧؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٠١.
- ٦ . في «ض»: «مشتبهات». وفي البصائر والغيبة: «مشتبهات». وظاهر المجلسي في امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٠١: «مشتبهات»؛ حيث قال: «أي الفتن المشبهة بالحق، أو الأمور المشبهة بالحق بسبب الفتن».
- ٧ . في حاشية «ف»: «فلا يزال».
- ٨ . في «ف»: «يحتسبهم».
- ٩ . في «ف»: «يرضيهم».
- ١٠ . في الغيبة: «+ لنفسه».
- ١١ . في شرح المازندراني: «والظاهر أنّ «من» جازة، و«إماماً» مفعول «لنصب»... ويحتمل أن يكون موصولة، و«إماماً» حال عنه».
- ١٢ . في «بس»: «+ من ولد الحسين من عقبه إماماً».



نَبْرًا، وَإِمَامًا قِيمًا<sup>٢</sup>، وَحُجَّةً عَالِمًا، أَيْمَنَهُ مِنَ اللَّهِ، يَهْدُونَ بِالْحَقِّ<sup>٣</sup>، وَبِهِ يَغْدِلُونَ، حُجَّجَ  
اللَّهُ وَدُعَاتُهُ وَرُغَاتُهُ<sup>٤</sup> عَلَى خَلْقِهِ، يَدِينُ<sup>٥</sup> بِهَدْيِهِمْ<sup>٦</sup> الْعِبَادَ، وَتَسْتَهْلُ<sup>٧</sup> بِنُورِهِمُ الْبِلَادَ،  
وَيَنْمُو بِبِرِّكَتِهِمُ التَّلَادُ<sup>٨</sup>، جَعَلَهُمُ اللَّهُ حَيَاةً لِبُلَّتَامِ، وَمَصَابِيحَ لِلظَّلَامِ، وَمَفَاتِيحَ  
لِلْكَلامِ<sup>٩</sup>، وَدَعَائِمَ لِلْإِسْلَامِ، جَزَتْ بِذَلِكَ فِيهِمْ مَقَادِيرُ اللَّهِ عَلَى مَحْتَوِبِهَا.

فَالْإِمَامُ<sup>١٠</sup> هُوَ الْمُنتَجَبُ الْمُرْتَضَى، وَالنَّهَادِي الْمُنْتَجَبِيُّ<sup>١١</sup>، وَالْقَائِمُ الْمُرْتَجَبِيُّ<sup>١٢</sup>،  
اصْطَفَاهُ اللَّهُ بِذَلِكَ، وَاصْطَنَعَهُ<sup>١٣</sup> عَلَى عَيْنِهِ<sup>١٤</sup> فِي الدَّرَمِ<sup>١٥</sup>..... ←

١. في الغيبة: «منبراً».
٢. قِيمَ القوم: الذي يقومهم ويسوس أمرهم، وأمر قِيم: مستقيم، وذلك الدين القِيم، أي المستقيم الذي لا ريب فيه ولا ميل عن الحق. لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٠٢ (قوم).
٣. في شرح المازندراني: «يهدون، حال عن الأئمة، أو استئناف، و«بالحق» حال عن فاعله، أو متعلق به».
٤. «الرغاة»: جمع الراعي بمعنى الحافظ، وكل من وُلِّي أمر قوم فهو راعيهم، وهم رعيته. أنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٢٧ (رعى).
٥. «يدين»، أي يطبع، يقال: دان الله، أي أطاعه؛ من الدين بمعنى الطاعة. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٨ (دين).
٦. في «فتح» وحاشية «بس» وشرح المازندراني: «بهدهم». وفي الوافي: «بههم». وقوله: «بهديهم» الهدى: المقابل للضلال وهو الرشاد، والهدى: الطريقة والسيرة الحسنة، وكلاهما محتمل هاهنا. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٥٣ (هدى)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٩؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠١.
٧. في «ف» وحاشية ميرزا رفيعا والوافي: «يستهل». وقوله: «تستهل» معلوماً، أي تستضيء وتتنور، أو تستهل مجهولاً، أي تبتن وتبصر وتبصر. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٩؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠١؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٧٠٣ (هلل).
٨. «التالذ»: المال القديم الأصلي الذي وُلِدَ عندك، وهو نقيض الطارف. وكذلك البلاد والإتلاذ، وأصل التاء فيه واو. الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٠ (تلد). ٩. في شرح المازندراني: «الكلام».
١٠. في «بف»: «والإمام».
١١. في الغيبة: «المجتبى». و«المنتجى»: صاحب السر، المخصوص بالمناجاة، يقال: انتخب القوم وتناخروا، أي تَسَارَوْا، وتقول: انتخبته، إذا خصصته بمناجاتك، والاسم: النجوى. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٠٣ (نجو).
١٢. في «ض» وحاشية «بج»: «المرتضى». ١٣. في «ض»: «اصطفاه».
١٤. في «بر»: «غيبه».
١٥. «الذرة»، أي عالم الذر، وهو في الأصل جمع الذرة، وهي صفار النمل، كني به عن أولاد آدم حين

جَيْنَ ذَرَاهُ<sup>١</sup>، وَ فِي الْبَرِّيَّةِ<sup>٢</sup> جَيْنَ بَرَاهُ ظِلًّا قَبْلَ خَلْقِ<sup>٣</sup> نَسْمَةٍ<sup>٤</sup>، عَنْ يَمِينِ عَزْشِيهِ، مَخْبُوءًا<sup>٥</sup> بِالْحِكْمَةِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ، اخْتَارَهُ بِعِلْمِهِ، وَ انْتَجَبَهُ لِطَهْرِهِ؛ بَقِيَّةً مِنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ خَيْرَةً مِنْ ذُرِّيَّةِ نُوحٍ، وَ مُصْطَفَى مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَ سَلَالَةَ مِنْ إِسْمَاعِيلَ، وَ صَفْوَةَ<sup>٦</sup> مِنْ عِتْرَةِ<sup>٧</sup> مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَمْ يَزَلْ مَرْغَبًا بَعَيْنِ اللَّهِ يَحْفَظُهُ<sup>٨</sup> وَ يَكْلُوهُ<sup>٩</sup> بِسِتْرِهِ، مَطْرُودًا عَنْهُ حَبَائِلُ إِبْلِيسَ<sup>١٠</sup> وَ جُنُودِهِ، مَدْفُوعًا عَنْهُ وَ قُوبُ<sup>١١</sup> الْقَوَاسِقِ<sup>١٢</sup>.

«استخرجوا من صلبه لأخذ الميثاق منهم» الوافي، ج ٣، ص ٤٩٠؛ الصحاح، ج ٢، ص ٦٦٢ (ذرر).

١. «ذَرَاهُ»، أي خلقه، يقال: ذرأ الله الخلق يذرؤهم ذرءاً، أي خلقهم. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٩١: «وربما يقرأ بالألف المنقلبة عن الواو، أي فرقه وميزه حين أخرجه من صلب آدم». وراجع: الصحاح، ج ١، ص ٥١ (ذراً).

٢. «الْبَرِّيَّةُ»: الخلق والمخلوقون، فعيلة بمعنى مفعولة، من برأ بمعنى خلق، وقد تركت العرب همزة. وإن أخذت من البرى - وهو التراب - فأصلها غير الهمز. الصحاح، ج ١، ص ٣٦؛ (برأ)؛ المصباح المنير، ص ٤٧ (برى).

٣. في «ف» والغيبة: «خلقته».

٤. في «ب»: «نسمته»، والنسمة: النفس والروح وكل دابة فيها روح فهي نَسَمَةٌ، من أو النسيم، وهو أول هبوب الريح الضعيفة، أي أول الريح قبل أن تشتد. والجمع: النَّسَمُ، ويجوز الإفراد والجمع هنا. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٤٩ (نسم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٩١-٢٩٢.

٥. في «ج»: «بر»، «مخبوءاً» من الخبأ. و«المخبؤ»: اسم مفعول من الجباء بمعنى العطاء، يقال: جبا به يحبوه، أي أعطاه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٠٨ (حبو).

٦. في الوافي: «عالم».

٧. صَفْوَةُ الشيء: خالصه. وفي الصاد الحركات الثلاث، فإذا نزعوا الهاء قالوا: له صَفْوُ مالي، بالفتح لا غير. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٠١ (صفو).

٨. عِتْرَةُ الرجل: أخص أقرابه. النهاية، ج ٣، ص ١٧٧ (عتر).

٩. في «ض»: «- يحفظه»، وفي الغيبة: «بملائكته».

١٠. «يَكْلُوهُ»، أي يحفظه وبحرسه، من الكلاية بمعنى الحفظ والحراسة. في شرح المازندراني: «وهي أشد من الحفظ»، وراجع: الصحاح، ج ١، ص ٦٩ (كلأ).

١١. «حَبَائِلُ إِبْلِيسَ»: مصايد، واحدها جباله، وهي ما يصاد بها من أي شيء كان. النهاية، ج ١، ص ٣٣٣ (حبل).

١٢. «الْقُوبُ»: الدخول في كل شيء. يقال: وَقَبَ الشيءَ يَقْبُ وَقُوبًا، أي دخل. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢١٢ (وقب).

١٣. «الْقَوَاسِقُ»: جمع الغاسق، وهو الليل إذا غاب الشفق، أو الليل المُظْلِمُ، من العَسَقَ بمعنى أول ظلمة الليل، «



وَأَتَاهُ<sup>١</sup> عِلْمُهُ، وَأُنْبَاهُ فَضْلٌ<sup>٢</sup> بَيَانِهِ، وَاسْتَوْدَعَهُ سِرَّهُ، وَانْتَدَبَهُ<sup>٣</sup> لِعَظِيمِ أَمْرِهِ، وَأُنْبَاهُ فَضْلٌ<sup>٤</sup> بَيَانِ عِلْمِهِ، وَنَصَبَهُ عِلْمًا لِيَخْلِقِهِ، وَجَعَلَهُ حُجَّةً عَلَى أَهْلِ عَالَمِهِ، وَضِيَاءً لِأَهْلِ دِينِهِ، وَالْقِيَمَ عَلَى عِبَادِهِ، رَضِيَ اللَّهُ بِهِ إِمَامًا لَهُمْ، اسْتَوْدَعَهُ سِرَّهُ، وَاسْتَحْفَظَهُ عِلْمَهُ، وَاسْتَحْبَاهُ<sup>٥</sup> حِكْمَتَهُ، وَاسْتَرَعَاهُ<sup>٦</sup> لِدِينِهِ، وَانْتَدَبَهُ لِعَظِيمِ أَمْرِهِ، وَأَخْبَاهُ بِمَنْهَاجِ سَبِيلِهِ<sup>٧</sup>، وَفَرَايِضَهُ وَحُدُودَهُ، فَقَامَ بِالْعَدْلِ عِنْدَ تَخْيِيرِ<sup>٨</sup> أَهْلِ الْجَهْلِ، وَتَخْيِيرِ<sup>٩</sup> أَهْلِ الْجَدَلِ، بِالنُّورِ<sup>١٠</sup> السَّاطِعِ<sup>١١</sup>، وَ الشَّفَاءِ النَّافِعِ<sup>١٢</sup>، بِالْحَقِّ الْأَبْلَجِ<sup>١٣</sup>، وَ النَّبْيَانِ اللَّامِحِ<sup>١٤</sup>، مِنْ كُلِّ مَخْرَجٍ، عَلَى طَرِيقِ الْمُنْتَهَى، الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ الصَّادِقُونَ مِنْ آبَائِهِ<sup>١٥</sup>، فَلَيْسَ يَجْهَلُ

١ . في الغيبة: «أعطاء».

٢ . في «ب، ح، ض، ف، ي» والرواقي: «فضل».

٣ . «انتدب» يستعمل لازماً ومتعدياً، تقول: انتدبته للأمر فانتدب، أي دعوته له فأجاب. قال الفيض في الواقي: «انتدبه: اختاره». وراجع: المصباح المنير، ص ٥٩٧ (ندب).

٤ . في «بر» والغيبة: «فصل».

٥ . في «ب، ج، ض، ف، بر»: «استحياه». و«استحياه»، أي طلب منه الكتمان، من الخبء بمعنى الستر والإخفاء. يقال: خبت الشيء يخبوه خبأً: ستره وأخفاه. والمراد: أودع عنده حكمته وأمره بالكتمان. وراجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٢ (خبأ)؛ الواقي، ج ٣، ص ٤٩٠.

٦ . «استرعه»، أي طلب منه الرعاية والحفظ، أي جعله راعياً حافظاً. يقال: راعه رِعَاهُ رِعَاً ورِعَاً، أي حَفِظَهُ، وكُلٌّ من ولي أمر قوم فهو راعيهم وهم رعيته، وقد استرعه إِيَّاهُمْ: استحفظه. قال الفيض في الواقي: «استرعه»: اعتنى بشأنه». وراجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٢٧ (رعى).

٧ . في «ف، بس»: «سبله».

٨ . هكذا في «ألف، بد، يع، جط، جل، جم، جه» وحاشية «بف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تخير».

٩ . هكذا في «بد، بش، يع» وحاشية «جو» وهو مقتضى المقام. و«التخير» بمعنى تزيين الكلام وتحسينه. وفي بعض النسخ والمطبوع: «تخير». وفي بعض نسخ أخرى: «تخير».

١٠ . قال المنجسلي في مرآة العقول: «الباء للسببية، أو بدل، أو عطف بيان لقوله: بالعدل. وكذا قوله: بالحق بالنسبة إلى قوله: بالنور».

١١ . «الساطع»: المتشتر، أو المرتفع. والصبح الساطع: أول ما ينشق مستطياً. وراجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١٥٤ (سطع).

١٢ . في الغيبة: «البالغ».

١٤ . في «ب، ج، ض، يع، بر»: «اللائح».

١٣ . في حاشية «ج»: «اللائح».

حَقُّ هَذَا الْعَالِمِ إِلَّا شَقِيًّا، وَ لَا يَجْحَدُهُ إِلَّا عَوِيًّا<sup>١</sup>، وَ لَا يَصُدُّ عَنْهُ<sup>٢</sup> إِلَّا جَرِيٌّ عَلَى اللَّهِ جَلٌّ وَ عُلَاةً<sup>٣</sup>.

## ١٦ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَوَلَاةُ الْأَمْرِ وَهُمْ النَّاسُ الْمَخْسُودُونَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

٥٢٩ / ١ . الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَامِرِ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ الْوُشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بَرِيدِ الْعِجْلِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ»<sup>٤</sup> فَكَانَ جَوَابَهُ:

«أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجَنَّةِ وَالطَّغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا» يَقُولُونَ لِأَئِمَّةِ الضَّلَالَةِ<sup>٥</sup> وَ الدَّعَاةِ إِلَى النَّارِ: هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ سَبِيلًا «أَوَلَيْكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا»<sup>٦</sup> أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ» يَعْنِي الْإِمَامَةَ وَ الْخِلَافَةَ «فَإِذَا لَأِيُوتُونَ النَّاسَ نَصِيرًا» نَحْنُ<sup>٧</sup> النَّاسُ الَّذِينَ عَنِ اللَّهِ. وَ التَّقْيِيرُ: التَّقَطُّعُ الَّتِي فِي وَسَطِ النَّوَاةِ «أَمْ يَخْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا ءَاتَيْنَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» نَحْنُ<sup>٧</sup> النَّاسُ الْمَخْسُودُونَ عَلَى مَا ءَاتَانَا اللَّهُ مِنَ الْإِمَامَةِ

١ . «الغوي»: الضال، والتارك لسبيل الحق والسالك لغيره، من الغي بمعنى الضلال والانمهاك في الباطل. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٩٧ (غوي).

٢ . في الغيبة: «لا يدعه» بدل «لا يصد عنه».

٣ . الغيبة للتعامني، ص ٢٢٤، ح ٧، عن الكليني. وفي بصائر الدرجات، ص ١٢، ح ٢، بسنده عن ابن محبوب، عن ابن إسحاق بن غالب (والمذكور في بعض نسخه عن إسحاق بن غالب) وهو الصواب) مع زيادة في أوله، إلى قوله: «مشبهات الفتن». الوافي، ج ٣، ص ٤٨٧، ح ٩٩١.

٤ . النساء (٤): ٥٩.

٥ . في الوافي والبصائر: «الضلال».

٦ . في «ف»: «ونحن».

٧ . في «ف»: «ونحن».

دُونَ خَلْقِ اللَّهِ<sup>١</sup> أَجْمَعِينَ ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾  
 يَقُولُ: جَعَلْنَا مِنْهُمْ الرُّسُلَ وَالْأَنْبِيَاءَ وَالْأَيْمَةَ، فَكَتَيْفَ يَعْزُرُونَ بِهِ فِي آلِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ،  
 وَيُنْكَرُونَهُ فِي آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ؟<sup>٢</sup> ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾<sup>٣</sup>  
 إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُضَلِّيهِمْ نَارًا كَلَّمْنَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بِدَلَّتْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا  
 الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا<sup>٤</sup>»<sup>٥</sup>.

٢٠٦/١ ٥٣٠ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ  
 مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ﷺ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَيْنَاهُمُ  
 اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ؟﴾<sup>٦</sup> قَالَ: «نَحْنُ الْمَحْسُودُونَ»<sup>٧</sup>.

٥٣١ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ  
 سُوَيْدٍ<sup>٨</sup>، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ الْأَحْوَلِ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

١ . في «ض»: «والخلق» بدل «خلق الله».

٢ . النساء (٤): ٥١-٥٦. و«نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ» أي احترقت وطبخت. لسان العرب، ج ٢، ص ٣٧٨؛ المفردات  
 للراغب، ص ٤٩٦ (نضج).

٣ . بصائر الدرجات، ص ٣٤، ح ٣، بسنده عن ابن أذينة، وفيه إلى قوله: «نحن الناس الذين عنى الله»؛ تفسير  
 فرات، ص ١٠٦، ح ١٠٠، وفيه: «جعفر بن أحمد معتنأ عن بريد»، من قوله: «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا  
 آتَيْنَاهُمُ اللَّهُ؟». تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٦، ح ١٥٣، عن بريد بن معاوية، مع زيادة في آخره. راجع: كتاب  
 سليم بن قيس، ص ٧٦٩، ح ٢٥. الوافي، ج ٣، ص ٥١٨، ح ١٠٣٠.

٤ . في البصائر: «أبي جعفر». ٥ . النساء (٤): ٥٤.

٦ . بصائر الدرجات، ص ٣٥، ح ٣، عن أحمد بن محمد. تفسير فرات، ص ١٠٦، بسند آخر الوافي، ج ٣،  
 ص ٥١٩، ح ١٠٣١.

٧ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٣٦، ح ٧، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن يحيى الحلبي  
 من دون توسط النضر بن سويد، والموجود في بعض نسخ البصائر والبحار، ج ٢٣، ص ٢٨٨، ح ١١، توسط  
 النضر بن سويد بين الحسين بن سعيد ويحيى الحلبي، وهو الصواب؛ فقد روى الحسين بن سعيد عن النضر

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ أَلْكِتَابَ»؟ فَقَالَ:  
«النَّبُوءَةُ». قُلْتُ: «وَالْحِكْمَةُ»؟ قَالَ: «الْفَهْمُ وَالْقَضَاءُ». قُلْتُ: «وَأَتَيْنَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا»؟  
فَقَالَ: «الطَّاعَةُ»<sup>٢</sup>.

٥٣٢ / ٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ خَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ،  
عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَيْنَهُمُ اللَّهُ  
مِنْ فَضْلِهِ» فَقَالَ: «يَا أَبَا الصَّبَّاحِ، نَحْنُ وَاللَّهِ النَّاسُ الْمَحْسُودُونَ»<sup>٤</sup>.

٥٣٣ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ<sup>٦</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ<sup>٧</sup>، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ  
بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ أَلْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ

٢٠٠٠ بن سويد كتاب يحيى الحلبي وتكرّر هذا الارتباط في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٥٠١، الرقم  
٧٩٠؛ معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٨٧-٣٨٩.

١ . النساء (٤): ٥٤.

٢ . في الكافي، ج ٤٨٦ تفسير القمي: «قال: الطاعة المفروضة» بدل «فقال: الطاعة».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٣٦، ج ٧، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن يحيى الحلبي ... الكافي،  
كتاب الحجّة، باب فرض طاعة الأئمة عليهم السلام، ج ٤٨٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «وَأَتَيْنَهُمْ مُلْكًا»؛  
تفسير القمي، ج ١، ص ١٤٠، بسند آخر؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٨، ح ١٦٠، عن حمران الوافقي، ج ٣،  
ص ٥٢٠، ح ١٠٣٤.

٤ . في البصائر، ص ٣٥؛ «وأشار بيده إلى صدره».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٣٥، ح ٤، بسنده عن أبي الصباح الكناني. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب فرض طاعة  
الأئمة، ج ٤٨٨؛ وبصائر الدرجات، ص ٢٠٢، ح ١؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٣٦٧، بسند آخر عن  
أبي الصباح الكناني، مع زيادة في أوّله. تفسير فرائد، ص ١٠٧، ح ١٠١، بسند آخر، مع زيادة في أوّله وآخره،  
وفي كلّها مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٧، ح ١٥٥، عن أبي الصباح الكناني الوافقي، ج ٣،  
ص ٥١٩، ح ١٠٣٢.

٦ . في «ب» وحاشية «بر»: «بن هاشم».

٧ . في «ب» -: «ومحمد».

وَأَتَيْنَتْهُمْ مَلَكًا عَظِيمًا قَالَ<sup>١</sup>: «جَعَلَ مِنْهُمْ الرُّسُلَ وَ الْأَنْبِيَاءَ وَ الْأَيْمَةَ، فَكَيْفَ يَقْرُونَ<sup>٢</sup> فِي آلِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ، وَ يُنْكِرُونَ<sup>٣</sup> فِي آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ؟»<sup>٤</sup>.

قَالَ: قُلْتُ<sup>٥</sup>: «وَأَتَيْنَتْهُمْ مَلَكًا عَظِيمًا»؟<sup>٦</sup> قَالَ<sup>٧</sup>: «الْمَلِكُ الْعَظِيمُ أَنْ جَعَلَ فِيهِمْ أَيْمَةً مِنْ أَطَاعَهُمْ أَطَاعَ<sup>٨</sup> اللَّهَ، وَ مَنْ عَصَاهُمْ عَصَى<sup>٩</sup> اللَّهَ؛ فَهُوَ الْمَلِكُ الْعَظِيمُ»<sup>١٠</sup>.

## ١٧ - بَابُ أَنَّ الْأَيْمَةَ ﷺ هُمُ الْعَلَامَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فِي كِتَابِهِ

٥٣٤ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَسْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُسْتَرِقِيِّ<sup>١</sup>، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ الْجِصَّاصُ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَعَلَّمَنِي وَبِالنُّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ»<sup>١١</sup> قَالَ: «النُّجْمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَ الْعَلَامَاتُ هُمُ<sup>١٢</sup> الْأَيْمَةُ ﷺ»<sup>١٣</sup>.

١ . في «ب» ح، ض، ير، بس، يف، والوافي: - «قال». وفي «بع»: «يقول».

٢ . في تفسير العياشي، ص ٢٤٦: + «بذلك». ٣ . في «ف»: «وينكرون».

٤ . في «ير» والوافي: + «قوله». وفي البصائر: «فما معنى قوله» بدل «قال: قلت».

٥ . في تفسير العياشي، ص ٢٤٦: + «ما الملك العظيم».

٦ . في «بس»: + «إن». ٧ . في «ج»: «فقد أطاع».

٨ . في «ج»: «فقد عصى».

٩ . بصائر الدرجات، ص ٣٦، ح ٦، بسنده عن ابن أبي عمير. كتاب سليم بن قيس، ص ٧٦٩، ح ٢٥، بسند آخر،

عن علي بن محمد. تفسير فرات، ص ١٠٧، ح ١٠٢، بسند آخر من قوله: «قال: الملك العظيم أن جعل». تفسير

العياشي، ج ١، ص ٢٤٦، ح ١٥٣، عن بريد بن معاوية، مع زيادة في أوله؛ وفيه، ح ٢٤٨، ح ١٥٨، عن أبي خالد

الكلابي، من قوله: «قال: الملك العظيم أن جعل» مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٢٠، ح ١٠٣٣.

١٠ . في «ض»: «المشرق» وهو سهر. وأبو داود هذا، هو سليمان بن سفيان المسترق. راجع: رجال النجاشي،

ص ١٨٣، الرقم ٤٨٥؛ رجال الكشي، ص ٣١٩، الرقم ٥٧٧.

١١ . النحل (١٦): ١٦. ١٢ . في «ير، بس»: - «هم».

١٣ . الأمالي للطوسي، ص ١٦٣، المجلس ٦، ح ٢٧٠، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ٨، عن معلى

بن خنيس، عن أبي عبد الله ﷺ الوافي، ج ٣، ص ٥٢١، ح ١٠٣٥؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٩، ح ٥٤.



٥٣٥ / ٢ . الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَائِ، عَنِ أَشْبَاطِ بْنِ سَالِمٍ، ٢٠٧/١

قَالَ:

سَأَلَ الْهَيْئَمُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَأَنَا عِنْدَهُ - عَنْ قَوْلِ اللَّهِ <sup>١</sup> عَزَّ وَجَلَّ: «وَعَلَّمَنِي وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ» فَقَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم النَّجْمُ <sup>٢</sup>، وَالْعَلَامَاتُ هُمْ <sup>٣</sup> الْأَيْمَةُ عليهم السلام» <sup>٤</sup>.

٥٣٦ / ٣ . الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَائِ، قَالَ:

سَأَلْتُ الرَّضَاءَ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ <sup>٥</sup> عَزَّ وَجَلَّ: «وَعَلَّمَنِي وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ» قَالَ: «نَحْنُ الْعَلَامَاتُ، وَ النَّجْمُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم» <sup>٦</sup>.

## ١٨ - بَابُ أَنَّ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كِتَابِهِ هُمُ الْأَيْمَةُ عليهم السلام

٥٣٧ / ١ . الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،

عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أُمَيَّةَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَمَا تَعْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَيُؤْمِنُونَ» <sup>٧</sup> قَالَ: «الْآيَاتُ هُمُ <sup>٨</sup> الْأَيْمَةُ، وَالنُّذُرُ هُمُ <sup>٩</sup> الْأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ» <sup>١٠</sup>.

١ . في «ج، ض، ف، ي، بر، بس، بف»: «عن قوله».

٢ . في «ف»: «النجم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

٣ . في «ض، ي، بر»: «هم».

٤ . الوافي، ج، ٣، ص ٥٢١، ح ١٠٣٦ .

٥ . في «بف» وحاشية «يج»: «عن قوله».

٦ . تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٤٣، بسند آخر مع زيادة في أوله وآخره؛ تفسير فرات، ص ٢٣٣، ح ٣١١، بسند آخر

عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ٢٣٣، ح ٣١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٥٦،

ح ١٠، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام؛ وفيه، ج ٢، ص ٢٥٦، ح ٩، عن أبي مخلد الخياط، عن أبي

جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٢١، ح ١٠٣٧ .

٧ . يونس (١٠): ١٠١ .

٨ . في «بف» والوافي وتفسير القمي: «هم».

٩ . في «بف» والوافي وتفسير القمي: «هم».

١٠ . تفسير القمي، ج ١، ص ٣٢٠، عن الحسين بن محمد. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٢، ح ١٠٣٩ .

٥٣٨ / ٢ . أَحْمَدُ بْنُ مَهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدِ الْعِجَلِيِّ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَلْبًا»<sup>١</sup>: «يَعْنِي الْأَوْصِيَاءَ كُلَّهُمْ»<sup>٢</sup>.

٥٣٩ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ<sup>٤</sup>: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنَّ الشَّيْعَةَ يَسْأَلُونَكَ عَنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ»<sup>٥</sup> عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ؟<sup>٦</sup> قَالَ: «ذَلِكَ إِلَيَّ إِنْ شِئْتَ أَخْبِرْتَهُمْ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ أَخْبِرْهُمْ»<sup>٧</sup> ثُمَّ قَالَ: «لَكِنِّي أَخْبِرُكَ بِتَفْسِيرِهَا».

قُلْتُ: «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ»؟ قَالَ: فَقَالَ: «هِيَ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: مَا لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - آيَةٌ هِيَ أَكْبَرُ مِنِّي، وَلَا لِلَّهِ مِنْ نَبَأٍ أَغْظَمُ مِنِّي»<sup>٨</sup>.

١ . القمر (٥٤): ٤٢.

٢ . تفسير القمي، ج ١، ص ١٩٩، بسند آخر مع اختلاف بسير الوافي، ج ٣، ص ٥٢٢، ح ١٠٤٠.

٣ . في «و، بح» - «محمد».

٤ . في «ض» - «له».

٥ . النبأ (٧٨): ١-٢.

٦ . في «بح» - «ثم».

٧ . في «ض، بس، بف» - «من».

٨ . في البصائر + «عظيم».

٩ . بصائر الدرجات، ص ٧٦، ح ٣، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير وغيره (والمذكور في بعض نسخه: أو غيره) عن محمد بن الفضل، مع زيادة في آخره. تفسير فوات، ص ٥٣٣، ح ٦٨٥ وح ٦٨٦، بسند آخر عن أبي حمزة الثمالي مع اختلاف؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ٤٠١، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، من قوله: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول مع اختلاف. وراجع الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت و تنف من التنزيل في الولاية، ح ١١٢١، الوافي، ج ٣، ص ٥٢٣، ح ١٠٤١.

٢٠٨/١

١٩- بَابُ مَا فَرَضَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَرَسُولُهُ ﷺ

مِنَ الْكُؤُونِ مَعَ الْأَئِمَّةِ ﷺ

٥٤٠ / ١ . الْحَسِينُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ،  
عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعِجْلِيِّ، قَالَ:  
سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ»<sup>٢</sup> قَالَ:  
«إِنَّا عَنِ»<sup>٣</sup>

٥٤١ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ:  
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ ﷺ، قَالَ: سَأَلْتَهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا  
اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ» قَالَ ﷺ: «الصَّادِقُونَ هُمُ الْأَئِمَّةُ ﷺ وَ الصَّادِقُونَ<sup>٦</sup>  
بِطَاعَتِهِمْ»<sup>٧</sup>.

١ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٣١، ح ١، عن الحسين بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أحمد بن عائذ، لكن الموجود في بعض مخطوطاته توسط معلّى بن محمد بين «الحسين بن محمد» وبين «الحسن بن علي» وهو الصواب؛ فإنّ الحسن بن علي الراوي عن أحمد بن عائذ، هو الوشاء، ويروي الحسين بن محمد عنه بتوسط معلّى بن محمد في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤٦١-٤٦٤، ص ٤٦٧-٤٧٠.

٢ . التوبة (٩): ١١٩.

٣ . بصائر الدرجات، ص ٣١، ح ١، عن الحسين بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أحمد بن عائذ الوافي، ج ٢، ص ١٠٨، ح ٥٦٤.

٤ . في «بف» والبصائر: - «هم».

٥ . في البصائر: - «و».

٦ . «الصادق» - مثال الفسّيق -: الدائم التصديق، ويكون الذي يصدّق قوله بالعمل. الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٦ (صدق).

٧ . بصائر الدرجات، ص ٣١، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد، عن الرضا ﷺ الوافي، ج ٢، ص ١٠٧، ح ٥٦٣.

٥٤٢ / ٣ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ <sup>١</sup>، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ

عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنِ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَحْيَا حَيَاةً تُشْبِهُ حَيَاةَ الْأَنْبِيَاءِ، وَيَمُوتَ مِيتَةً تُشْبِهُ مِيتَةَ الشُّهَدَاءِ، وَيَسْكُنَ الْجَنَانَ الَّتِي غَرَسَهَا الرَّحْمَنُ <sup>٢</sup>، فَلْيَتَوَلَّ عَلِيًّا، وَلْيُؤَالَ <sup>٣</sup> وَلِيَّتَهُ <sup>٤</sup>، وَلْيَقْتَدِ بِالْأَيِّمَةِ مِنْ بَعْدِهِ؛ فَإِنَّهُمْ عِزَّتِي، خَلِقُوا مِنْ طِينَتِي <sup>٥</sup>؛ اللَّهُمَّ ازْرِقْهُمْ فَهْمِي <sup>٦</sup> وَ عِلْمِي، وَ وَيْلَ لِلْمُخَالِفِينَ لَهُمْ مِنْ

١ . هكذا في «ص». وفي سائر النسخ والمطبع: «محمد بن الحسين».

والصواب ما أثبتناه، يؤيد ذلك - مضافاً إلى ما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٤٤٦ - ورود مضمون الخبر في بصائر الدرجات، ص ٤٨، ح ١ عن محمد بن عبد الحميد، عن منصور بن يونس، عن سعد بن طريف، وما يأتي في الكافي، ح ٦٨٨ من رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن عبد الحميد، عن منصور بن يونس، وقد ورد مضمون ذلك الخبر أيضاً في بصائر الدرجات، ص ٢٩٣، ح ٣. ويؤيده أيضاً رواية محمد بن الحسن [الصغار] عن محمد بن عبد الحميد، في بعض طرق النجاشي والشيخ الطوسي إلى كتب بعض الأصحاب، راجع: رجال النجاشي، ص ٣٦٤، الرقم ٩٨١؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٠، الرقم ٦٣؛ و ص ٣٢٤، الرقم ٥٠٣؛ و ص ٣٤٥، الرقم ٥٤٤؛ و ص ٤٠٠، الرقم ٦٠٧.

وأما ما ورد في بعض الأسناد من رواية محمد بن الحسين، عن محمد بن عبد الحميد، فمحمد بن الحسين في هذه الموارد مصحّف إنا من محمد بن الحسن - كما في ما نحن فيه -، أو من موسى بن الحسن. والتفصيل لايسه المقام.

٢ . في «بيح»: «موتته».

٣ . في «بيح، بس»: «الله». والمراد بفرسه إياها: إنشاؤها بقول «كن» ومجزّد التقدير والإيجاد. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٢؛ الوافي، ج ٢، ص ١٠٤.

٤ . «فليتول»، أي فليتخذها ولياً، أي اماماً. يقال: تولاه، أي اتخذه ولياً. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٦١ (ولي).

٥ . في «بيح»: «وليتوال».

٦ . «الموالاة»: ضدّ المعاداة، والولي هنا بمعنى المحبّ والناصر. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٣ (ولي)؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢.

٧ . «الطينة»: الخلقة والجبلة والأصل. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٧٠ (طين).

٨ . «الفهم»: المعرفة بالقلب. وسرعة الفهم: جودة الذهن وشدة ذكائه. والعلم: مطلق الإدراك. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٠٩ (فهم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٣.

أُمِّي؛ اللَّهُمَّ لَا تَنْبَلْهُمْ شَفَاعَتِي<sup>١</sup>.

٥٤٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ بَيْحِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ النَّصْرِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ

بْنِ الْقُصَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثُّمَالِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ:

اسْتِكْمَالٌ<sup>٢</sup> حَجَّتِي<sup>٣</sup> عَلَى الْأَشْقِيَاءِ مِنْ أُمَّتِكَ: مَنْ تَرَكَ وَلايَةَ عَلِيٍّ، وَوَالَى أَعْدَاءَهُ، وَأَنْكَرَ فَضْلَهُ وَفَضْلَ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ بَعْدِهِ، فَإِنَّ فَضْلَكَ فَضْلُهُمْ، وَطَاعَتَكَ طَاعَتَهُمْ، وَحَقَّكَ حَقُّهُمْ،

وَمَعْصِيَتَكَ مَعْصِيَتَهُمْ، وَهُمْ الْأَيِّمَةُ الْهَدَاةُ مِنْ بَعْدِكَ، جَرَى فِيهِمْ رَوْحُكَ، وَرَوْحُكَ مَا<sup>٤</sup> ٢٠٩/١

جَرَى فِيكَ مِنْ رَبِّكَ، وَهُمْ عِزَّتُكَ مِنْ طِينَتِكَ وَلَحْمِكَ وَدَمِكَ، وَقَدْ أُجْرَى اللَّهُ - عَزَّ

وَجَلَّ - فِيهِمْ سُنَّتَكَ وَسُنَّةَ الْأَنْبِيَاءِ<sup>٥</sup> قَبْلَكَ، وَهُمْ خُرَانِي عَلَى عَلِيٍّ مِنْ بَعْدِكَ، حَقَّقَ

عَلِيٌّ لَقْدِ اصْطَفَيْنَهُمْ<sup>٦</sup> وَانْتَجَبْتَهُمْ<sup>٧</sup> وَأَخْلَصْتَهُمْ وَازْتَصَيْتَهُمْ، وَنَجَا مَنْ أَحَبَّهُمْ وَالْأَهْمُ

١ . «لَا تَنْبَلْهُمْ»، أي لا تُصَيِّبُهُمْ. يقال: نال خيراً يَنَالُ نَيْلاً، أي أصاب، وأناله غيره. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٢٨ (نيل).

٢ . بهائو الدرجات، ص ٤٨، ح ١ عن محمد بن عبد الحميد. وفيه، ص ٤٨، ح ٢، بسند آخر عن سعد بن طريف. الأمالي للطوسي، ص ٥٧٨، المجلس ٢٣، ح ٩، بسند آخر، عن أبي ذرٍّ، عن النبي ﷺ وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ١٠٤، ح ٥٥٨. ٣ . استظهر في حاشية «بر»: «استكمل».

٤ . «استكمال حجتي» مبتدأ، و«على الأشقياء» خبره، و«من ترك» بدل من الأشقياء يفسره. راجع: الوافي، ج ٢، ص ١٠٧؛ امرأة العقول ج ٢، ص ٤٢٢.

٥ . «الولاية»: الإمارة والسلطنة. و«الولاية»: المحبة والطاعة. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٢٨ (ولا)؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢.

٦ . في البصائر: «روحهم». وفتح الراء في «رَوْحُكَ» الثاني - بمعنى الراحة والرحمة، كناية عن الألفاظ الربانية - محتمل عند المازندراني، متعين عند المجلسي. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٤؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢. ٧ . في «ج»: «+» و«من».

٨ . قال المجلسي في امرأة العقول: «لقد اصطفتيهم، اللام جواب القسم؛ لأن قولهُ: حَقَّ عَلِيٌّ، بمنزلة القسم، أو «حق» خبر مبتدأ محذوف، وقوله: لقد اصطفتيهم، استيفان بيانِي».

٩ . «انتجيبهم»، أي اختارهم واصطفاهم. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٢ (نجب).



شَفَاعَتِي<sup>١</sup>.

٥٤٥ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ النَّهَارِ<sup>٢</sup>، عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ<sup>٣</sup> .  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>٤</sup>، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَخَيَّا حَيَاتِي، وَيَمُوتَ مِيتَتِي، وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَلْتِي وَعَدْنِيهَا رَبِّي، وَيَتَمَسَّكَ بِقَضِيبِ<sup>٥</sup> عَرْسَةِ رَبِّي بِيَدِهِ، فَلْيَتَوَلَّ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ<sup>٦</sup> وَأَوْصِيَاءَهُ مِنْ بَعْدِهِ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَدْخُلُونَكَمْ فِي بَابِ ضَلَالٍ، وَلَا يَخْرُجُونَكَمْ مِنْ بَابِ هُدًى، فَلَا تَعْلَمُوهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ أَعْلَمُ مِنْكُمْ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي أَلَّا يُفَرِّقَ بَيْنَهُمْ<sup>٧</sup> وَبَيْنَ الْكِتَابِ حَتَّى يَرِدَا<sup>٨</sup> عَلَيَّ الْخَوْضَ هَكَذَا - وَضَمَّ بَيْنَ إِضْبَعَيْهِ - وَعَرَضَهُ مَا بَيْنَ صَنْعَاءَ<sup>٩</sup> إِلَى أَيْلَةَ<sup>١٠</sup>، فِيهِ

« بصيغة الشنية إشارة إلى الحسن والحسين ﷺ ».

١ . بصائر الدرجات، ص ٥٠، ح ١٠، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى؛ وفيه، ص ٤٩، ح ٥، بسنده عن محمد بن سالم؛ وفيه، ص ٥٢، ح ١٧، بسنده عن أبان بن تغلب. وفي الأمالي للصدوق، ص ٣٦، المجلس ٩، ح ١١، بسند آخر، عن أبان بن تغلب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، مع اختلاف الوافي، ج ٢، ص ١٠٤، ح ٥٥٩.

٢ . كذا في النسخ والمطبع. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٩، ح ٦: «عبدالقاهر». ولا يبعد صحته، وأن يكون عبدالقاهر، هو الذي روى عن جابر، وذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الصادق ﷺ. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٤٢، الرقم ٣٣٤١.

٣ . في حاشية «بف»: «بفضيبي». «والقضيب»: الفصن، وهو ما تشعب عن ساق الشجرة. والجمع: القُضبان. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٠٣ (قضب). وقال في الوافي: «لعلته صلى الله عليه وآله وسلم كنى بالقضيب المغروس بيد الرب عن شجرة أهل البيت ﷺ شجرة طوبي».

٤ . في «بج»: «بيني». والمراد بعدم الفرق بينهم وبين الكتاب، عدم مزايبتهم عن علمه، وعدم مزايبلته عما يحتاجون إليه من العلم، والمراد بالحوض: الكوثر، وتأويله العلم. الوافي، ج ٢، ص ١٠٦.

٥ . في حاشية «ف»: «يردوا معه». ٦ . في شرح المازندراني: «الصنعاء».

٧ . في البصائر: «أبله». «وأَيْلَةُ»: جبل بين مكة ومدينة قرب يثبع، وبلد بين ينبع ومصر. «وأَيْلَةُ»: بالكر: قرية بباختر. وموضعان آخران. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٧٦ (أيل). وقال المجلسي في مرآة العقول: «وفي

قَدْحَانُ<sup>١</sup> فِضَّةٌ وَ ذَهَبٌ<sup>٢</sup> عَدَدَ النُّجُومِ<sup>٣</sup>.

٢١٠ / ١ ٥٤٦ / ٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ  
 فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:  
 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٤</sup>: «إِنَّ الرُّوحَ<sup>٦</sup> وَ الرَّاحَةَ<sup>٦</sup> وَ الْفُلْجَ<sup>٧</sup> وَ الْعَوْنَ<sup>٨</sup> وَ النَّجَاحَ<sup>٩</sup>  
 وَ الْبَرَكَاتَةَ<sup>١٠</sup> وَ الْكِرَامَةَ<sup>١١</sup> وَ الْمَغْفِرَةَ<sup>١١</sup> ..... ←

• أكثر روايات الحوض في سائر الكتب: بضم الألف والياء الموحدة واللام المشددة، وهي بلد قرب بصرة في  
 الجانب البحري ولعله موضع البصرة اليوم.

١ . «قَدْحَانُ»: جمع قَدَح - على ما نقله الفيض في الوافي عن المهذب - وهو ما يشرب منه، وهو إناء يروى  
 الرجلين، أو اسم يجمع الصغار والكبار. ويجمع على أقداح. وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٥٤ (قدح).

٢ . في شرح المازندراني: «ذهب وفضة».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٩، ح ٦، بسنده عن محمد بن الحسين. وفيه، ص ٥٠، ح ٩، و ص ٥١، ح ١٨، بسند  
 آخر إلى قوله: «فإنهم أعلم منكم؛ وفيه، ح ١٥، بسند آخر عن الرضا<sup>عليه السلام</sup> عن رسول الله<sup>صلى الله عليه وآله</sup> إلى قوله: «ولا

يخرجونكم من باب هدى؛ الأمالي للطوسي، ص ٢٩٤، المجلس ١٧، ح ٤٨. بسند آخر مع اختلاف. راجع:  
 الأمالي للطوسي، ص ٥٧٨، المجلس ٢٣، ح ٩. الوافي، ج ٢، ص ١٠٥، ح ٥٦.

٤ . في مرآة العقول: «وكانه سقط منه: «قال رسول الله<sup>صلى الله عليه وآله</sup>» كما يظهر من آخر الخبر».

٥ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بف» وشرح المازندراني. وفي المطبوع: «وإن».

٦ . في شرح المازندراني: «الروح وما عطف عليه مسند إليه، وقوله: من الله عز وجل، متعلق بكل واحد من  
 الأمور المذكورة، وقوله: لمن تولى علياً، مسند». و«الرُّوح»: الراحة والسرور والفرح والرحمة ونسيم الريح.

راجع: تاج العروس، ج ٤، ص ٥٨ (روح).

٧ . في «ب، ض، ف، بح، وحاشية «ج»: «الفلح». وفي حاشية «بح، بف»: «الفلاح». و«الْفُلْجُ»: الظفر والقوز،  
 يقال: فُلِّجَ الرجل على خصمه، إذا غلبه. الصحاح، ج ١، ص ٣٣٥ (فلج).

٨ . في «بح»: «القوز». و«العَوْنُ»: الظهير على الأمر، وكل شيء أعانك فهو عَوْنٌ لك. أو هو مصدر بمعنى الإعانة  
 والمعانة والمظاهرة. راجع: المفردات للراغب، ص ٥٩٨؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٩٨-٢٩٩ (عون).

٩ . «التَّجْحُجُّ والنَّجَاحُ»: الظفر بالحوائح. الصحاح، ج ١، ص ٤٠٩ (نجح).

١٠ . «الْبَرَكَاتَةُ»: النبات والدوام، وهو من بَرَكَ البعير، إذا ناخ في موضع ولزمه، وتطلق البركة على الزيادة والنماء.  
 النهاية، ج ١، ص ١٢٠ (برك).

١١ . «الْكِرَامَةُ»: اسم من الإكرام والتكريم، وهما أن يُوَضَّلَ إلى الإنسان إكراماً، أي نفع لا يلحقه فيه غصاصة. أو أن



وَالْمُعَافَاةُ<sup>١</sup> وَالْيُسْرُ<sup>٢</sup> وَالْبُشْرَى وَالرِّضْوَانُ وَالْقُرْبُ وَالنُّضْرُ<sup>٣</sup> وَالتَّمَكُّنُ<sup>٤</sup>  
وَالرَّجَاءُ وَالْمَحَبَّةُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِمَنْ تَوَلَّى عِلِّيَّاهُ وَاتَّمَّ بِهِ<sup>٥</sup>، وَبِرِيٍّ مِنْ  
عَدُوِّهِ، وَسَلَّمَ لِقَضِيهِ وَلِلْأَوْصِيَاءِ مِنْ بَعْدِهِ، حَقًّا<sup>٦</sup> عَلَيَّ<sup>٧</sup> أَنْ أُدْخِلَهُمْ فِي شَفَاعَتِي،  
وَ حَقًّا<sup>٨</sup> عَلَيَّ رَبِّي - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَنْ يَسْتَجِيبَ لِي فِيهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ أَتْبَاعِي، وَ مَنْ  
تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي<sup>٩</sup>.

«يَجْعَلُ مَا يُوَصَّلُ إِلَيْهِ شَيْئًا كَرِيمًا، أَي شَرِيفًا. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٢١؛ المفردات للراغب، ص ٧٠٧ (كرم).

١. قال الجوهري: عافاه الله وأعفاه بمعنى، والاسم العافية، وهي دفاع الله عن العبد. قال ابن الأثير: المعافاة: هي أن يعافيك الله من الناس ويعافيه منكم، أي يُغْنِيكَ عَنْهُمْ وَيُغْنِيهِمْ عَنْكَ، ويعصرف أذاهم عنك وأذاك عنهم.

راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٣؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٦٥ (عفو).

٢. في «بف»: «البشر».

٣. في «ج، ض، ف»: «النصرة».

٤. «التمكن»: القدرة والافتقار على الشيء. راجع: المصباح المنير، ص ٥٧٧ (مكن).

٥. قوله: «تَوَلَّى عِلِّيَّاهُ»، أَي اتَّخَذَهُ ﷺ وَلِيًّا، أَي إِمَامًا، يُقَالُ: تَوَلَّى، أَي اتَّخَذَهُ وَلِيًّا. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٦١ (ولى).

٦. «اتَّمَّ بِهِ»، أَي اتَّقَدَّى بِهِ، مِنَ الْإِتِّمَامِ بِمَعْنَى الْإِقْتِدَاءِ. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٥٦٥ (أمم).

٧. في شرح المازندراني: «وَحَقًّا».

٨. حَقًّا عَلَيَّ، مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٦: «ويحتمل أن يكون «حَقًّا» تأكيداً للجملته السابقة. فيكون «عَلَيَّ» ابتداء الكلام، أَي واجب ولازم عَلَيَّ إِدْخَالَهُمْ فِي شَفَاعَتِي».

وراجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٩.

٩. قرأه العلامة المازندراني فعلاً وقال: «قوله: «وَحَقًّا عَلَيَّ رَبِّي» جملة فعلية معطوفة على فعلية سابقة».

١٠. المحاسن، ص ١٤٢، كتاب الصفوة، ح ٣٧، إلى قوله: «واتَّمَّ بِهِ»؛ وص ١٥٢، كتاب الصفوة، ح ٧٤، وفيهما

بسط آخر، عن أبي جعفر ﷺ، عن رسول الله ﷺ مع زيادة واختلاف يسير؛ وفي بصائر الدرجات، ص ٥٣،

ح ١؛ وفضائل الشيعة، ص ٣٣، ح ٢٨؛ والأُمالي للصدوق، ص ١١١، المجلس ٢٣، ح ١٠، بسط آخر عن أبي

عبدالله ﷺ عن النبي ﷺ. في حديث غدير - مع اختلاف وزيادة. وفي تفسير العياشي، ج ١، ص ١٦٩، ح ٣٣، عن

أبي عبد الرحمن، عن أبي كلدة، عن أبي جعفر ﷺ، عن رسول الله ﷺ مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢،

ص ١٠٦، ح ٥٦١.

## ٢٠- بَابُ أَنَّ أَهْلَ الذَّكْرِ الَّذِينَ أَمَرَ اللَّهُ الْخَلْقَ بِسُؤَالِهِمْ هُمُ الْأَيْمَةُ ﷺ

٥٤٧ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَائِءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَجَلَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»<sup>١</sup>:  
«قَالَ<sup>٢</sup> رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: الذَّكْرُ أَنَا، وَالْأَيْمَةُ أَهْلُ الذَّكْرِ».  
وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ»<sup>٣</sup> قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «نَحْنُ<sup>٤</sup>  
قَوْمُهُ، وَنَحْنُ الْمَسْئُولُونَ»<sup>٥</sup>.

٥٤٨ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْزَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام<sup>٦</sup>: «فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»؟  
قَالَ<sup>٧</sup>: «الذَّكْرُ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله، وَنَحْنُ أَهْلُهُ<sup>٨</sup> الْمَسْئُولُونَ».  
قَالَ: قُلْتُ: قَوْلُهُ<sup>٩</sup>: «وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ»؟  
قَالَ: «إِنِّي أَنَا عَنِّي، وَنَحْنُ أَهْلُ الذَّكْرِ، وَنَحْنُ الْمَسْئُولُونَ»<sup>١٠</sup>.

١ . النحل (١٦): ٤٣؛ الأنبياء (٢١): ٧.

٢ . الزخرف (٤٣): ٤٤.

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٠، ح ١٣، بسند آخر الوافي، ج ٣، ص ٥٢٦، ح ١٠٤٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٣، ح ٣٣٢٠٦؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٩، ح ٥٥.

٤ . في «ف»: «+» وقول الله تعالى.

٥ . في «ف»: «+» «إِنَّ».

٦ . في الوسائل: «-» وقوله.

٧ . بصائر الدرجات، ص ٤٠، ح ١١، بسنده عن عبد الرحمن بن كثير إلى قوله: «ونحن أهله المسؤلون» وفيه،

ص ٣٨، ح ٨، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ» الوافي، ج ٣، ص ٥٢٧، ح ١٠٤٨؛

الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٤، ح ٣٣٢٠٨.

٥٤٩ / ٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَائِ، قَالَ:  
سَأَلْتُ الرَّضَاءَ فَقُلْتُ لَهُ: «جِئْتُ فِدَاكَ<sup>١</sup> «فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»؟ فَقَالَ:  
«نَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ، وَنَحْنُ الْمَسْئُولُونَ»<sup>٢</sup>.

قُلْتُ: فَأَنْتُمْ الْمَسْئُولُونَ، وَنَحْنُ السَّائِلُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: حَقًّا عَلَيْنَا أَنْ نَسْأَلَكُمْ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: حَقًّا عَلَيْكُمْ أَنْ تُجِيبُونَا؟ قَالَ: «لَا، ذَلِكَ إِلَيْنَا، إِنْ شِئْنَا فَعَلْنَا، وَإِنْ شِئْنَا لَمْ  
نَفْعَلْ، أَمَا تَسْمَعُ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ  
حِسَابٍ»<sup>٣</sup>؟»

٥٥٠ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ  
النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ  
نُسْئَلُونَ»: «فَرَسَوُا لِلَّهِ الذِّكْرَ، وَ أَهْلُ

١ . في «ف»: + «قول الله». وفي الوسائل: «عن قوله» بدل «فقلت له: جعلت فداك».

٢ . في «ف»: + «قال».

٣ . أي هذا الذي أعطيتك من الملك والعلم عطاؤنا، فأعط من شئت، وامنع من شئت؛ لأن كل سؤال ليس  
بمستحق للجواب، ولا كل سائل بالحرى أن يجاب، ورب جوهر علم ينبغي أن يكون مكنوناً، ورب حكم  
ينبغي أن يكون مكتوماً. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٢؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٢٨. والآية في سورة ص  
٣٨: (٣٨).

٤ . بصائر الدرجات، ص ٤٢، ح ٢٥؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ٦٨، وفيهما بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام مع  
اختلاف يسير. وراجع: بصائر الدرجات، ص ٣٨-٤٣. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٧، ح ١٠٤٩؛ الوسائل، ج ٢٧،  
ص ٦٤، ح ٣٣٦٠.

٥ . المفهوم من هذه الآية أن القرآن هو الذكر، فكان في الحديث إسقاطاً أو تبديلاً لإحدى الآيتين بالأخرى  
سهواً من الراوي أو الناسخ. والعلم عند الله تعالى. فلا بد أن يقدر «ذوه»، أي ذو الذكر، أو يقال بعيداً: كون القرآن

بَيْنَهُمَا<sup>١</sup> الْمَسْئُولُونَ، وَ هُمْ أَهْلُ الذِّكْرِ<sup>٢</sup>.

٥٥١ / ٥ . أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ<sup>٣</sup>، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ<sup>٤</sup>، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ رَبِيعِيٍّ، عَنِ

الْقُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup> فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى: ﴿وَأِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ

تُسْأَلُونَ﴾ قَالَ: «الذِّكْرُ: الْقُرْآنُ، وَ نَحْنُ قَوْمُهُ، وَ نَحْنُ الْمَسْئُولُونَ»<sup>٦</sup>.

٥٥٢ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ

مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>٧</sup> وَ دَخَلَ عَلَيْهِ الْوُزْدُ أَخُو الْكَمَيْتِ، فَقَالَ: جَعَلَنِي اللَّهُ

١. ذكر أ يستلزم كون الرسول ﷺ ذكراً. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٢؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٣٨؛

مرآة العقول، ج ٢ ص ٤٢٩.

٢. في «ج، ف»: «+هم».

٣. بصائر الدرجات، ص ٣٧، ح ٢، عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٣، ص ٥٢٨، ح ١٠٥٠؛ الوسائل، ج ٢٧،

ص ٦٢، ح ٣٣٢٠٣.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدّة من أصحابنا.

٥. في «ض»: «+» عن النضر بن سويد، وهو سهو؛ فإنّ ربيعياً هذا هو ربيعي بن عبدالله، بقرينة روايته عن الفضيل؛

فقد صحب ربيعي الفضيل بن يسار وأكثر الأخذ عنه، وكان خصيصاً به. وطريق النجاشي إلى كتاب ربيعي بن عبدالله ينتهي إلى أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد، وهو حمّاد بن عيسى كما صرح به النجاشي. وبعض طرق الشيخ الطوسي إلى كتاب ربيعي أيضاً ينتهي إلى السند المذكور. راجع: رجال

النجاشي، ص ١٦٧، الرقم ٤٤١؛ الفهرست للطوسي، ص ١٩٥، الرقم ٢٩٤.

هذا، وقد أكثر الحسين بن سعيد من الرواية عن حمّاد [بن عيسى]، فيبعد جدّاً وقوع الوساطة بينهما. راجع:

معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤٣٤ - ٤٤١.

يؤيد ذلك أنّنا لم نجد رواية النضر بن سويد عن ربيعي في موضع.

٥. بصائر الدرجات، ص ٣٧، ح ١، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٣٧، ح ٦، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>٨</sup>؛ تفسير

القمي، ج ٢، ص ٢٨٦، بسند آخر. وفي بصائر الدرجات، ص ٤١، ح ١٤، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>٩</sup>، مع

اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٢٨، ح ١٠٥١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٣، ح ٣٣٢٠٤.

فِذَلِكَ، اخْتَزَتْ لَكَ سَبْعِينَ مَسْأَلَةً مَا<sup>١</sup> تَحْضُرُنِي<sup>٢</sup> مِنْهَا مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ، قَالَ: «وَلَا وَاحِدَةٌ يَا وَرَدٌ؟» قَالَ: «بلى»، قَدْ حَضَرَنِي<sup>٦</sup> مِنْهَا<sup>٧</sup> وَاحِدَةٌ، قَالَ: «وَمَا هِيَ؟» قَالَ: «قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»<sup>٨</sup>، مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «نَحْنُ». قَالَ: «قُلْتُ: عَلَيْنَا أَنْ نَسْأَلَكُمْ؟» قَالَ: «نَعَمْ»<sup>٩</sup>. قُلْتُ: عَلَيْنَا أَنْ تُجِيبُونَا؟ قَالَ: «ذَاكَ إِلَيْنَا»<sup>١٠</sup>.

٧ / ٥٥٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الْعَلَاءِ

بِزَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: إِنْ مِنْ عِنْدَنَا يَزْعُمُونَ أَنْ<sup>١٢</sup> قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» أَنَّهُمْ الْيَهُودُ وَ النَّصَارَى؟ قَالَ: «إِذَا يَدْعُونَكُمْ<sup>١٣</sup> إِلَى دِينِهِمْ». قَالَ: «١٤» ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ<sup>١٥</sup> إِلَى صَدْرِهِ: «نَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ، وَ نَحْنُ الْمَسْئُولُونَ»<sup>١٦</sup>.

١ . في «بر»: «فما» . ٢ . في «ب، ج، ض، ف، بر، بف» والوافي: «يحضرني» .

٣ . في «ف»: «+قلت» .

٤ . في «مرأة العقول»، ج ٢، ص ٤٣٠: «قال: بلى، إما مبني على حضور الواحدة بعد نسيان الكل، أو حمل الكلام على المبالغة» . ٥ . في «ف»: «- وقد» .

٦ . في حاشية «بر»: «حضرني» . ٧ . في حاشية «بر» والبصائر، ص ٣٨: «منها» .

٨ . النحل (١٦): ٤٣؛ الأنبياء (٢١): ٧ . ٩ . في الوسائل: «- قال» .

١٠ . في «ف»: «+ قال» .

١١ . بصائر الدرجات، ص ٣٨، ح ١، بسنده عن محمد بن الحسين. وفيه، ص ٣٩، ح ٤ و ٦؛ والأهالي للطوسي، ص ٦٦٤، المجلس ٣٥، ح ٣٤، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام من قوله: «قول الله تبارك وتعالى: فسألوا...» .

راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٩، ح ٥ و ٨. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٩، ح ١٠٥٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٦، ح ٣٣٢٤ . ١٢ . في «بر»: «- أن» .

١٣ . في الوسائل: «يدعوكم» . ١٤ . في «ج، ب، بف» والوافي: «- قال» .

١٥ . هكذا في «ب، ج، ض، ب»، وشرح المازندراني والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «- ثم»، وفي «ف» والبصائر، ص ٤١: «ثم أشار بيده» بدل «ثم قال بيده» .

١٦ . «قال بيده»، أي ضرب بها، أو أشار بها. راجع: المغرب، ص ٣٨٦؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٣ .

١٧ . بصائر الدرجات، ص ٤١، ح ١٧، بسنده عن العلاء بن رزين. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ٣٢، عن محمد

٨ / ٥٥٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: عَلَى الْأَيْمَةِ مِنَ الْفَرَضِ مَا لَيْسَ عَلَى شِيعَتِهِمْ، وَعَلَى شِيعَتِنَا<sup>١</sup> مَا لَيْسَ عَلَيْنَا، أَمْرَهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَسْأَلُونَا، قَالَ<sup>٢</sup>: «فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» فَأَمْرَهُمْ<sup>٣</sup> أَنْ يَسْأَلُونَا، وَ لَيْسَ عَلَيْنَا الْجَوَابُ، إِنْ شِئْنَا أَجَبْنَا<sup>٤</sup>، وَإِنْ شِئْنَا أَمْسَكْنَا<sup>٥</sup>.

٩ / ٥٥٥ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ<sup>٦</sup>، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الرِّضَاءِ كِتَابًا، فَكَانَ فِي بَعْضِ مَا كَتَبْتُ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَمِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لَيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ»<sup>٧</sup> فَقَدْ فَرِضَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْأَلَةُ، وَ لَمْ يُفَرِّضْ<sup>٨</sup> عَلَيْكُمْ الْجَوَابَ<sup>٩</sup>؟

١٠٠٠ بن مسلم. راجع: بصائر الدرجات، ص ٤٠، ح ٩٠٧ الوافي، ج ٣، ص ٥٢٦، ح ١٠٤٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٣، ح ٣٣٢٠٥.

١ . في مرآة العقول: «وعلى شيعتنا، التفات، أو ابتداء كلام من الرضا عليه السلام».

٢ . في «ض»: «فقال».

٣ . في «ف»: «+ والله».

٤ . في «ف»: «أجبناهم».

٥ . في «ف»: «أمسكنا».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٣٨، ح ٢، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٤٣، ح ٢٨، بسنده عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبي الحسن عليه السلام. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٩، ح ٧٠٧ الوافي، ج ٣، ص ٥٢٩، ح ١٠٥٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٥، ح ٣٣٢١١.

٧ . في السند تعليق. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٨ . التوبة (٩): ١٢٢.

٩ . في «ف»: «فلم يفرض».

١٠ . في البصائر وقرب الإسناد: «فقد فرضت عليكم المسألة ولم يفرض علينا الجواب». وفي الوافي: «ولم يفرض عليكم الجواب، استفهام استبعاد، كأنه استفهام السز فيه، فأجابه الإمام عليه السلام بقول الله سبحانه. ولعل المراد أنه لو كنا نجيبكم عن كل ما سألتم، فربما يكون في بعض ذلك مالا تستجيبوناً فيه، فتكونون من أهل هذه الآية، فالأولى بحالكم أن لانجيبكم إلا فيما نعلم أنكم تستجيبوناً فيه. أو أن المراد أن عليكم أن تستجيبوا لنا في كل ما نقول، وليس لكم السؤال بلّم وكيف».

قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ»<sup>٢</sup>».

## ٢١ - بَابُ أَنَّ مَنْ وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ بِالْعِلْمِ هُمُ الْأَيْمَةُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

٥٥٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ سَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ:  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «مَنْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَئِكَ»<sup>٥</sup> قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّمَا نَحْنُ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ، وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ عَدُوَّنَا»<sup>٦</sup>.

١ . القصص (٢٨): ٥٠.

٢ . بصائر الدرجات، ص ٣٨، ح ٣، عن أحمد بن محمد؛ قرب الإسناد، ص ٣٤٨، ح ١٢٦٠، عن أحمد بن محمد، مع زيادة الوافي، ج ٣، ص ٥٢٩، ح ١٠٥٤ . ٣ . في «ب، ج، بر»؛ وهو.

٤ . في «ألف» وحاشية «ج، ض، ب»، «بن». والظاهر عدم صحته؛ فقد روى الصَّفَّارُ الخبير في بصائر الدرجات، ص ٥٥، ح ٩، بسنده عن عبدالمؤمن بن القاسم الأنصاري، عن سعد، عن جابر بن يزيد الجعفي. ثم إنَّ الخبير أوردته فرات الكوفي أيضاً في تفسيره، ص ٣٦٤، ح ٤٩٥، بسنده عن سفيان، عن عبدالمؤمن، قال: حدَّثنا سعد بن طريف أبو مجاهد، عن جابر بن يزيد الجعفي. كما أنَّ الخبير ورد في تأويل الآيات، ص ٥٠١، عن محمد بن العباس - وهو ابن الماهيار - بسنده، عن سفيان بن إبراهيم، عن عبد الله - والظاهر أنه تصحيح «عبدالمؤمن» - عن سعد بن مجاهد، عن جابر.

لكنَّ الظاهر وقوع التحريف في كلا عنواني سعد بن طريف: أبي مجاهد، وسعد بن مجاهد. أمَّا الأول، فقد صرح في تهذيب الكمال، ج ٣٤، ص ١٥٦، بأنَّ كنية سعد بن طريف هو «أبو العلاء». وأمَّا الثاني، أي سعد بن مجاهد، فلم نثر عليه في موضع.

هذا، ويخطر بالبال صحَّة «سعد أبي مجاهد»، في العنوانين، وهو سعد أبو مجاهد الطائي، ترجم له في تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٣١٧، الرقم ٢٢٣٦، ورواه في طبقة عبدالمؤمن بن القاسم، تقريباً. وكيفية التحريف في العنوانين - على هذا الاحتمال - لا تخفى على المتأمل.

٥ . الزمر (٣٩): ٩.

٦ . في «بر» والوافي وتفسير فرات، ح ٤٩٥: «وعدونا الذين لا يعلمون».

وَسَيَعْتَنَا<sup>١</sup> أَوْلُو الْأَلْتَابِ»<sup>٢</sup>.

٥٥٧ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ<sup>٣</sup>، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْتَابِ» قَالَ: «نَحْنُ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ، وَعَدُوَّتُنَا الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ، وَسَيَعْتَنَا أَوْلُو الْأَلْتَابِ»<sup>٤</sup>.

## ٢٢- بَابُ أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ هُمُ الْأَيْمَةُ عليهم السلام

٢١٣/١

٥٥٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

١ . في «ف»: «هم».

٢ . بصائر الدرجات، ص ٥٥، ح ٩، عن إبراهيم بن هاشم . تفسير فرات، ص ٣٦٤، ح ٤٩٥، بسنده عن عبدالمؤمن بن قاسم . وفي المحاسن، ص ١٦٩، كتاب الصفوة، ح ١٣٤؛ وبصائر الدرجات، ص ٥٤ - ٥٥، ح ٨؛ والكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٨٢١؛ و تفسير فرات، ص ٣٦٤، ضمن ح ٤٩٦، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام . الوافي، ج ٣، ص ٥٣١، ح ١٠٥٥.

٣ . كذا في النسخ، لكن الظاهر سقوط الوساطة بين النضر بن سويد وبين جابر؛ فقد ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٥٤، ح ١، وقد توسط بينهما القاسم بن سليمان، وتوسط بينهما في بصائر الدرجات، ص ٢١٣، ح ٥ و ص ٢١٥، ح ١٤ أيضاً.

يؤكد ذلك أن جابراً - وهو ابن يزيد الجعفي - مات في أيام أبي عبدالله عليه السلام، سنة ١٢٨، كما في رجال النجاشي، ص ١٢٨، الرقم ٣٢٢، وتاريخ الإسلام للذهبي، ج ٨، ص ٥٩ - ٦٠ . والنضر بن سويد من أصحاب موسى بن جعفر عليه السلام كما في رجال البرقي، ص ٤٩؛ و رجال الطوسي، ص ٣٤٥، الرقم ٥١٤٧ . وقد روى عن أبي عبدالله عليه السلام في أكثر أسناده بواسطتين.

فعلية الظاهر أن النضر بن سويد لم يدرك جابراً حتى تصح روايته عنه مباشرة.

٤ . بصائر الدرجات، ص ٥٤، ح ١، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جابر . وفيه، ص ٥٥، ح ٤ و ٧؛ و تفسير فرات، ص ٣٦٣، ح ٤٩٣ بسند آخر . راجع بصائر الدرجات، ص ١٢١، ح ٢؛ و تفسير فرات، ص ٣٦٣، ح ٤٩٢ . الوافي، ج ٣، ص ٥٣١، ح ١٠٥٥.



النَّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ وَ عِمْرَانَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «نَحْنُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ»<sup>٢</sup>.

٥٥٩ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ<sup>٣</sup>، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ

فِي الْعِلْمِ»: «فَرَسَوَلُ اللَّهِ عليه السلام أَفْضَلُ الرَّاسِخِينَ<sup>٤</sup> فِي الْعِلْمِ، قَدْ عَلَّمَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ -

جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مِنَ التَّنْزِيلِ وَ التَّأْوِيلِ، وَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُنْزِلَ عَلَيْهِ شَيْئاً

لَمْ يَعْلَمْهُ<sup>٥</sup> تَأْوِيلَهُ، وَ أَوْصِيَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ يَعْلَمُونَهُ كُلَّهُ، وَ الَّذِينَ<sup>٦</sup>.....»

١ . في الوسائل: «عن»، والظاهر عدم صحته؛ لما ورد في الأسناد من رواية أيوب الحر عن أبي بصير مباشرة، وعدم ثبوت روايته عنه بالتوسط. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٣، ص ٤٩٠-٤٩١.

٢ . بصائر الدرجات، ص ٢٠٣، ح ٥، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٢٠٤، ح ٧، بسند آخر عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٦٤، ح ٨، عن أبي بصير «الوافي»، ج ٣، ص ٥٣١، ح ١٠٥٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٨، ح ١٣٥٣٦.

٣ . إبراهيم بن إسحاق الراوي عن عبدالله بن حماد، هو إبراهيم بن إسحاق الأحمر. وأكثر روايات الكليني عنه بتوسط علي بن محمد، علي بن محمد بن بئندار، وعلي بن محمد بن عبدالله. والعناوين الثلاثة حاكية عن راوٍ واحد، فوقع الوساطة بين علي بن محمد وإبراهيم بن إسحاق بعيد، ولذا يحتمل القول بزيادة «عن عبدالله بن علي» في السند رأساً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٤٤-٤٤٧.

وفي السند احتمال آخر، وهو وقوع التصحيف في «علي بن محمد عن عبدالله بن علي»، بأن كان في الأصل هكذا: «علي بن محمد بن عبدالله بن عمران» - وهو العنوان الكامل لعلي بن محمد بن بئندار - ثم صحف «بن» قبل «عبدالله»، «عن» كما صحف «عمران» بـ «علي». راجع: رجال النجاشي، ص ٢٦١، الرقم ٦٨٣؛ و ص ٢٥٢، الرقم ٩٤٧.

٤ . في «ج»: «الراسخون». ولعله على الحكاية.

٥ . في «ج»: «لينزل». وفي تفسير العياشي: «منزلاً».

٦ . في الوسائل: «لا يعلمه».

٧ . الموصول مع صلته مبتدأ، والشرط مع الجزاء خبره؛ وجعل قوله عليه السلام: «فأجابهم» خبراً باعتبار تضمّن المبتدأ معنى الشرط بعيد؛ لخلو الشرط عن الجزاء إلا بتقدير وهو خلاف الأصل، مع عدم الحاجة إليه. وقيل: الخبر قوله: «يقولون آمنا به». راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٨؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٣٥.

لَا يَتَعَلَّمُونَ تَأْوِيلَهُ إِذَا قَالَ الْعَالِمُ فِيهِمْ<sup>٢</sup> بِعِلْمٍ<sup>٢</sup>، فَأَجَابَهُمُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا»<sup>٤</sup> وَالْقُرْآنُ<sup>٥</sup> خَاصٌّ وَعَامٌّ، وَ مُحَكَّمٌ وَ مُتَشَابِهٌ، وَ نَاسِخٌ وَ مَنْسُوخٌ، فَالرَّاسِخُونَ<sup>٦</sup> فِي الْعِلْمِ يَتَعَلَّمُونَهُ»<sup>٧</sup>.

٥٦٠ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَرْمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْأَيْمَةُ مِنْ بَعْدِهِ»<sup>٩</sup>.

## ٢٣- بَابُ أَنَّ الْأَيْمَةَ عليها السلام قَدْ أُوتُوا الْعِلْمَ وَ أُثْبِتَ فِي صُدُورِهِمْ

٥٦١ / ١. أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ<sup>١١</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ

١. في حاشية «ف»:- «لا».

٢. في «ب» بر، و حاشية «ج» والبصائر: «فيه». أي في القرآن أو التأويل. وقال في الوافي: «والذين لا يعلمون تأويله» أراد بهم الشيعة؛ «إذا قال العالم فيهم» يعني به الراسخ في العلم الذين بين أظهرهم؛ «يعلم» أي بمحكم أو تأويل متشابه «فأجابهم الله» يعني أجاب الله الراسخين من قبل الشيعة بقوله. «يَقُولُونَ» يعني الشيعة «ءَامَنَّا بِهِ» من المحكم والمتشابه «كُلُّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا».

٣. في البصائر:- «يعلم». ٤. آل عمران (٣): ٧.

٥. في تفسير العياشي: «+«له».

٧. بصائر الدرجات، ص ٢٠٤، ح ٨، عن إبراهيم بن إسحاق. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٦٤، ح ٦، عن بريد بن معاوية، عن أبي جعفر عليه السلام، الوافي، ج ٣، ص ٥٣١، ح ١٠٥٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٩، ح ٣٣٥٣٧؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٠، ح ١.

٨. في الكافي، ح ١١٠١ والبحار:- «من بعده». وفي الوسائل: «من ولده» بدل «من بعده».

٩. الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونف من التنزيل في الولاية، ح ١١٠١، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٢، ح ١٠٥٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٩، ح ٣٣٥٣٨؛ البحار، ج ٢٣، ص ٢٠٨، ح ١٢.

١٠. في «ب»:- «وقد».

١١. في الوسائل: «أحمد بن محمد». وأحمد بن محمد [بن خالد] وإن روى عن محمد بن علي في كثير من

المُخْتَارِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ»<sup>١</sup> فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ.<sup>٢</sup>

٥٦٢ / ٢ . عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيِّ: ٢١٤/١

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ»<sup>١</sup> قَالَ: «هُمْ الْأَيِّمَةُ عليهم السلام».<sup>٢</sup>

٥٦٣ / ٣ . وَ عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ<sup>٤</sup> أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ»<sup>١</sup> ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا وَاللَّهِ، يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، مَا<sup>٦</sup> قَالَ: بَيْنَ<sup>٧</sup> دَفْتِي الْمُصْحَفِ<sup>٨</sup>. قُلْتُ: مَنْ هُمْ جُعِلَتْ

الأسناد، لكنّه ليس من مشايخ المصنّف، وابتداء السند بعنوانه في أوّل حديث من الباب غير معهود. ورواية أحمد بن مهراّن - وهو من مشايخ الكليني - عن محمّد بن علي متكرّرة في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٧٠٩.

١ . العنكبوت (٢٩): ٤٩.

٢ . الوافي، ج ٣، ص ٥٣٣، ح ١٠٥٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٩، ح ٣٣٥٤٠.

٣ . بصائر الدرجات، ص ٢٠٥، ح ٧، بسند آخر؛ تفسير المصنّف، ج ٢، ص ١٥٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٣، ح ١٠٦٠.

٤ . لعلّه بمعنى تكلم. وفي الوسائل: «قرأ أبو جعفر عليه السلام هذه الآية» بدل «قال أبو جعفر عليه السلام في هذه الآية».

٥ . في شرح المازندراني والوافي ومرآة العقول: «- في».

٦ . قال في الوافي: «كلمة «أما» نافية، يعني ما قال: آيات بيّنات بين دفتي المصحف، بل قال: «آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ». وقال المجلسي في مرآة العقول: «ويحتمل أن تكون كلمة ما موصولة فيكون بياناً لمرجع ضمير هو في الآية، أي الذي قال تعالى: إنّه آيات بيّنات هو ما بين دفتي المصحف، لكنّه بعيد جدّاً».

٧ . في الوسائل: «ما بين».

٨ . «المُصْحَفُ» و«المِصْحَفُ»: الجامع للمصحف المكتوبة بين الدفتين كأنّه أضجف، والكسر والفتح فيه لغة. قال

فَذَلِكَ؟ قَالَ: «مَنْ عَسَى أَنْ يَكُونُوا غَيْرَنَا؟»<sup>٢</sup>.

٥٦٤ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ يَزِيدَ شَعْرٍ<sup>٣</sup>، عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمَزَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٤</sup>، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ» قَالَ: «هُمْ الْأَيِّمَةُ<sup>٥</sup> خَاصَّةً»<sup>٤</sup>.

٥٦٥ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْبِلِ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ» قَالَ<sup>٥</sup>: «هُمْ الْأَيِّمَةُ<sup>٦</sup> خَاصَّةً»<sup>٧</sup>.

«الأزهري: وإنما سمي المصحف مصحفاً لأنه أضحف، أي جعل جامعاً للمصحف المكتوبة بين الذقتين. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٨٦ (صفح).

١ . في «ف» بـ: «يكون». وقال في مرآة العقول: «من عسى أن يكونوا» الاستفهام للإنكار.

٢ . بصائر الدرجات، ص ٢٠٥، ح ٣، بسنده عن عثمان بن عيسى، عن ابن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي جعفر<sup>٨</sup>، الوافي، ج ٣، ص ٥٣٤، ح ١٠٦٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨٠، ح ٣٣٥٤٢.

٣ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٢٠٧، ح ١٧، عن محمد بن الحسين، عن يزيد بن سعد، عن هارون بن حمزة، لكن الظاهر زيادة الخبر في هذا الموضوع من البصائر؛ لتقدم ذكره في الحديث الخامس من الباب عن محمد بن الحسين، عن يزيد [شعر]، عن هارون بن حمزة. ولذا لم يرد الخبر المذكور في الموضوع الثاني في بعض نسخ البصائر المعتمدة.

وعلی أي تقدیر، یزید الراوی عن هارون بن حمزة، هو یزید بن إسحاق شعر وقد یعتبر عنه «یزید شعر» فیقع العنوان فی معرض التحریف بـ «یزید بن سعد». راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٧، الرقم ١١٧٧؛ و ص ٤٥٣، الرقم ١٢٢٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٩٦، الرقم ٧٨٦؛ و ص ٥١٣، الرقم ٨١٦.

٤ . بصائر الدرجات، ص ٢٠٥، ح ٥ عن محمد بن الحسين؛ وفيه، ص ٢٠٧، ح ١٧، عن محمد بن الحسين، مع زيادة في آخره. وفيه، ص ٢٠٦، ح ١١، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>٩</sup>، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٣، ح ١٠٦٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨٠، ح ٣٣٥٤٣.

٥ . في «بف» + «أبو عبد الله». ٦ . في «ب» ف، بر، بف، - «خاصة».

٧ . بصائر الدرجات، ص ٢٠٦، ح ٨، عن أحمد بن محمد، ولم يرد فيه كلمة «خاصة»؛ وفيه، ص ٢٠٦،

## ٢٤ - بَابٌ فِي أَنَّ مَنْ اصْطَفَاهُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ وَأَوْرَثَهُمْ كِتَابَهُ هُمُ الْأَيُّمَةُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

٥٦٦ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ

حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ سَالِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ

عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْتِنَ اللَّهُ»<sup>١</sup> قَالَ: «السَّابِقُ

بِالْخَيْرَاتِ؟<sup>٢</sup> الْإِمَامُ، وَالْمُقْتَصِدُ: الْعَارِفُ لِلْإِمَامِ، وَالظَّالِمُ لِنَفْسِهِ: الَّذِي لَا يَعْرِفُ

الْإِمَامَ»<sup>٣</sup>.

٥٦٧ / ٢ . الْحُسَيْنُ، عَنْ مُعَلَّى، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ<sup>٤</sup> تَعَالَى: «ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا

مِنْ عِبَادِنَا»<sup>٥</sup> فَقَالَ: «أَيُّ شَيْءٍ تَقُولُونَ أَنْتُمْ؟» قُلْتُ<sup>٦</sup>: نَقُولُ: إِنَّهَا فِي الْفَاطِمِيِّينَ، قَالَ:

١ ح ١٢، بسنده عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام. وفيه، ص ٢٠٧، ح ١، بسند آخر عن أبي

عبدالله عليه السلام، مع زيادة الوافي، ج ٣، ص ٥٣٣، ح ١٠٦١.

١. في «ب»: + وفي.

٢. فاطر (٣٥): ٣٢.

٣. في «ب»: + وهو.

٤. في «ج»: «بإمام». وفي شرح المازندراني: «بالإمام».

٥. بصائر الدرجات، ص ٤٦، ح ١٥، بسنده عن حماد بن عيسى، عن منصور، عن عبدالمؤمن، عن سالم الأشلي؛

وفيه، ص ٤٤-٤٦، ح ١، ٢، ٣، ٨، ٩، ١١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ وح ٦، ٥، ١٢، ١٤، بسند آخر عن أبي

عبدالله عليه السلام؛ وح ٤، ١٣، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام؛ معاني الأخبار، ص ١٠٤، ح ٢، بسند آخر مع

اختلاف، وفي كُله إلى قوله: «السابق بالخيرات الإمام». تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٠٨، من دون الإسناد إلى

المعصوم عليه السلام مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٣٥، ح ١٠٦٤.

٦. في «ب»، ج، ب، ح: «قول الله».

٧. في «ف»: «فمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْتِنَ اللَّهُ» قال. وفي «ج»: + «قال».

٨. في «بف»: «قلنا».

«لَيْسَ حَيْثُ تَذْهَبُ<sup>١</sup>، لَيْسَ يَدْخُلُ فِي هَذَا مَنْ أَشَارَ بِسَيْفِهِ<sup>٢</sup>، وَدَعَا النَّاسَ إِلَى خِلَافٍ»<sup>٣</sup>.

فَقُلْتُ: فَأَيُّ شَيْءٍ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ؟ قَالَ: «الْجَالِسُ<sup>٤</sup> فِي بَيْتِهِ لَا يَعْرِفُ حَقَّ الإِمَامِ، وَ الْمُقْتَصِدُ: الْعَارِفُ بِحَقِّ الإِمَامِ، وَ السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ: الإِمَامُ»<sup>٥</sup>.

٥٦٨ / ٣. الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>٦</sup>، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاءَ<sup>٧</sup> عَنْ قَوْلِ اللَّهِ<sup>٨</sup> عَزَّ وَجَلَّ: «ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا» الْآيَةَ، قَالَ: قَالَ: «وُلِدَ فَاطِمَةَ<sup>٩</sup>، وَ السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ: الإِمَامُ، وَ الْمُقْتَصِدُ: الْعَارِفُ بِالْإِمَامِ<sup>١٠</sup>، وَ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ: الَّذِي لَا يَعْرِفُ<sup>١١</sup> الإِمَامَ»<sup>١٢</sup>.

١. في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٣١: «قوله: ليس حيث تذهب، من أنها نزلت في الفاطميين على الإطلاق. وقوله: ليس يدخل، بمنزلة الدليل».

٢. «أشار بسيفه»، أي أمره، أو رفعه. يقال: أشار عليه بكذا، أي أمره. أشار الناز وبها، أي رفعها. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٩١ (شور).

٣. في حاشية «ج، ف، ي، ح، بر، بف»، الوافي: «ضلال».

٤. في «ب» وحاشية بدرالدين: «+ «متا»».

٥. بصائر الدرجات، ص ٤٥، ح ٦، بسنده عن عبدالكريم، وتتمام الرواية فيه بعد ذكر الآية إلى قوله تعالى: «وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ»: هكذا: «قال: السابق بالخيرات: الإمام». وراجع المصادر التي ذكرنا ذيل الحديث الأول من هذا الباب، الوافي، ج ٣، ص ٥٣٥، ح ١٠٦٥.

٦. في «ألف، ج، و، ي، ح، بر، بف»: «- بن محمد».

٧. في «بر، بف»: «قوله».

٨. في الوافي: «ينبغي تخصيص ولد فاطمة هاهنا بمن لا يدعو الناس بسيفه إلى ضلال؛ ليوافق الحديث السابق». وفي امرأة العقول، ج ٢، ص ٤٤٠: «قوله: ولدت فاطمة، أي معظمهم وأكثرهم، وإلا فالظاهر دخول أمير المؤمنين صلوات الله عليه فيهم».

٩. في «ف»: «بحق الإمام».

١٠. في «ف»: «+ «حق»».

١١. بصائر الدرجات، ص ٤٥، ح ٣، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>١٣</sup>، وتتمام الرواية فيه بعد ذكر الآية هكذا: «قال: السابق بالخيرات الإمام، فهي في ولد علي وفاطمة<sup>١٤</sup>». الوافي، ج ٣، ص ٥٣٦، ح ١٠٦٦.

٥٦٩ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ<sup>١</sup>، عَنْ أَبِي وَلاَدٍ، قَالَ:  
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَتَّى تَلَازِمَهُ  
أُوتِيكَ يَوْمَئِذٍ بِمَا<sup>٢</sup>» قَالَ: «هُمْ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام»<sup>٣</sup>.

## ٢٥- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِمَامَانِ: إِمَامٌ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ، وَإِمَامٌ يَدْعُو إِلَى النَّارِ

٥٧٠ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِسْمِهِمْ»<sup>٤</sup>،  
قَالَ الْمُسْلِمُونَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَسْتَ إِمَامَ النَّاسِ كُلِّهِمْ<sup>٥</sup> أَجْمَعِينَ؟ قَالَ: فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ إِلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ، وَلَكِنْ سَيَكُونُ<sup>٦</sup> مِنْ بَعْدِي أئِمَّةٌ عَلَى  
النَّاسِ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَقُومُونَ فِي النَّاسِ، فَيَكْذِبُونَ، وَيَظْلِمُهُمْ أئِمَّةُ الْكُفْرِ  
وَالضَّلَالِ وَأَشْيَاعُهُمْ<sup>٧</sup>، فَمَنْ وَالَاهُمْ وَاتَّبَعَهُمْ وَصَدَّقَهُمْ، فَهُوَ مِنِّي وَمَعِي وَسَيَلْقَانِي،

١. في «ب»: «ابن أيوب»، وهو سهو؛ فإن أبا ولاد هذا، هو حفص الحنطاط، له كتاب يرويه الحسن بن محبوب، وتوسط بينه وبين أحمد بن محمد [بن عيسى] في بعض الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٥، الرقم ٣٤٧؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٣٧-٣٣٨؛ وح ٢٣، ص ٢٤٣.

٢. البقرة (٢): ١٢١.

٣. تفسير العياشي، ج ١، ص ٥٧، ح ٨٣، عن أبي ولاد الوافي، ج ٣، ص ٨٨، ح ١٥٣٢.

٤. في «ب»: «وفي».

٥. الإسراء (١٧): ٧١.

٦. في تفسير العياشي: «المسلمين» بدل «الناس كلهم».

٧. في «ب»: «ستكون».

٨. «الشيعه»: أتباع الرجل وأنصاره. وجمعها: شيع. وأشباع، جمع الجمع. لسان العرب، ج ٨، ص ١٨٨ (شيع).

أَلَا وَ مَنْ ظَلَمْتَهُمْ<sup>١</sup> وَ كَذَّبْتَهُمْ، فَلَيْسَ مِنِّي وَ لَا مَعِي، وَ أَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ.<sup>٢</sup>

٢١٦/١ ٥٧١ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ الْأُيْمَةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - إِمَامَانِ<sup>٣</sup>، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى: «وَجَعَلْنَاهُمْ أُيْمَةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا»<sup>٤</sup> لَا بِأَمْرِ النَّاسِ، يَقْدَمُونَ أَمْرَ اللَّهِ قَبْلَ أَمْرِهِمْ، وَ حُكْمَ اللَّهِ قَبْلَ حُكْمِهِمْ، قَالَ: «وَجَعَلْنَاهُمْ أُيْمَةً يَدْعُونَ إِلَى انْتَابِ<sup>٥</sup> يَقْدَمُونَ أَمْرَهُمْ قَبْلَ أَمْرِ اللَّهِ، وَ حُكْمَهُمْ قَبْلَ حُكْمِ اللَّهِ، وَ يَأْخُذُونَ بِأَهْوَائِهِمْ خِلَافَ مَا<sup>٦</sup> فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ».<sup>٧</sup>

١ . في المحاسن والبصائر وتفسير العياشي: «وأعان على ظلمهم».

٢ . المحاسن، ص ١٥٥، كتاب الصفوة، ح ٨٤، عن ابن محبوب؛ بصائر الدرجات، ص ٣٢، ح ١، عن أحمد بن محمد... عن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ١٢١، عن جابر الواسطي، ج ٢، ص ١٠٨، ح ٥٦٥.

٣ . في تفسير القمي: «إمام عدل وإمام جور».

٤ . الأنبياء (٢١): ٧٣.

٥ . القصص (٢٨): ٤١. وقال الطبرسي في مجمع البيان، ج ٧، ص ٤٤٠: «هذا يحتاج إلى تأويل؛ لأن ظاهره يوجب أنه تعالى جعلهم أئمة يدعون إلى النار كما جعل الأنبياء أئمة يدعون إلى الجنة؛ وهذا ما لا يقول به أحد؛ فالمعنى أنه أخبر عن حالهم بذلك وحكم بأنهم كذلك. وقد تحصل الإضافة على هذا الوجه بالتعارف. ويجوز أن يكون أراد بذلك أنه لما أظهر حالهم على لسان أنبيائه حتى عرفوا فكأنه جعلهم كذلك. ومعنى دعائهم إلى النار أنهم يدعون إلى الأفعال التي يستحق بها دخول النار من الكفر والمعاصي».

٦ . في مرآة العقول: «وقوله: خلاف، مفعول مطلق بغير اللفظ، أو مفعول له، كأنهم قصدوا الخلاف». وفي البصائر وتفسير القمي والاختصاص: «خلافاً لما» بدل «خلاف ما».

٧ . بصائر الدرجات، ص ٣٢، ح ٢، عن محمد بن الحسين؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ١٧٠، بسنده، عن محمد بن الحسين. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٢، ح ١؛ والاختصاص، ص ٢١، بسندهما عن طلحة بن زيد، مع اختلاف يسير. الواسطي، ج ٢، ص ١٠٨، ح ٥٦٦.



٢٦- بَابُ أَنَّ الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلْإِمَامِ<sup>١</sup>

٥٧٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ<sup>٢</sup> عَنِ قَوْلِهِ<sup>٣</sup> عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَىٰ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ  
وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>٤</sup> قَالَ: «إِنَّمَا عَنَى بِذَلِكَ الْإِمَامَةَ<sup>٥</sup>، بِهِمْ عَقَدَهُ اللَّهُ - عَزَّ  
وَجَلَّ - أَيْمَانَكُمْ»<sup>٦</sup>.

٥٧٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ،  
عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلِ التَّمِيمِيِّ<sup>٧</sup>، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ سَيَابَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup> فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هِيَ أَقْوَمُ﴾<sup>٩</sup> قَالَ:

«يَهْدِي إِلَى الْإِمَامِ»<sup>١٠</sup>.

١ . في «ب»، ف، بس، بفتح: - «باب أنّ القرآن يهدي للإمام». وفي «ج»: «إلى الامام»<sup>١</sup>. وفي «بر»: «إلى الإمام».

٢ . هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «الرضا». ٣ . في «ج»، ض، «و» والوسائل: «قول الله».

٤ . النساء (٤): ٣٣.

٥ . «العقد»: الجمع بين أطراف الشيء، ويستعمل ذلك في الأجسام الصلبة. كعقد الحبل وعقد البناء، ثم يستعار ذلك للمعاني، نحو: عقد البيع والعهد وغيرهما، فيقال: عاقده، وعقدته، وتعاقدنا، وعقدت يمينه. المفردات للراغب، ص ٥٧٦ (عقد). وقال في الوافي: «الموالي هنا الوارث، يعني جعلنا لكل إنسان موالي يرثونه مما ترك، وهو الوالدان والأقربون مترتبين، ثم الإمام، فإنه وارث من لا وارث له. وعقد الإيمان إما كناية عما وقع في الذر، أو عما وقع في يوم الغدير، فإن بيعة أمير المؤمنين مشتملة على بيعة أولاده»<sup>١</sup>.

٦ . تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٠، ح ١٢٠، عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٣، ص ٩٠١، ح ١٥٦٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٤٧، ح ٣٢٩٣١.

٧ . في «ب»: «النهدي». وهو سهو. راجع رجال النجاشي، ص ٤٠٨، الرقم ١٠٨٦؛ رجال البرقي، ص ٣٠؛ رجال الطوسي، ص ٣١٤، الرقم ٤٦٦٢. ٨ . الإسراء (١٧): ٩.

٩ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٧، ح ١٢، بسنده عن ابن أبي عمير. معاني الأخبار، ص ١٣٢، ح ١، بسند آخر عن

## ٢٧- بَابُ أَنَّ النُّعْمَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ الْأَنْعَمَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

١ / ٥٧٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَسْطَامِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ حَسَّانَ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَائِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعَبْدِيِّ، عَنْ سَعْدِ الْإِسْكَافِ، عَنِ الْأَصْبَغِ<sup>٣</sup>، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ غَيَّرُوا سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، وَعَدَلُوا عَنْ وَصِيهِ<sup>٤</sup>، لَا يَتَخَوَّفُونَ<sup>٥</sup> أَنْ يَنْزِلَ بِهِمُ الْعَذَابُ؟» ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كَفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ جَهَنَّمَ»<sup>٦</sup> ثُمَّ قَالَ: «نَحْنُ النُّعْمَةُ<sup>٧</sup> الَّتِي أَنْعَمَ اللَّهُ بِهَا عَلَى عِبَادِهِ، وَبِنَا يَفُوزُ<sup>٨</sup> مَنْ فَازَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>٩</sup>.

٢ / ٥٧٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>١٠</sup>:

رَفَعَهُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَبِأَيِّ آيَاتٍ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ»<sup>١١</sup>: «أُ بِالنَّبِيِّ أَمْ بِالنُّوَصِيِّ

١. السَّجَّاد عليه السلام، مع زيادة في أوله؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٨٢، ح ٢٤، عن أبي إسحاق الوائلي، ج ٣، ص ٩٠٢، ح ١٥٦٩.

٢. في «ج»، و، بح، بر، بس، بف: «المعلى».

٣. هكذا في أكثر النسخ. وفي «ف» والمطبوع: «وبن نباتة»، والظاهر أنه كان مكتوباً في حاشية بعض النسخ تفسيراً للأصْبَغِ، ثم أُدرج في المتن بتخيل سقوطه منه.

٤. في «ف»، بح: «وصيته».

٥. «لا يتخوفون»، أي لا يخافون، يقال: تخوفت عليه الشيء، أي خفت. الصحيح، ج ٤، ص ١٣٥٩ (خوف).

٦. إبراهيم (١٤): ٢٨ و ٢٩. وفي «بس» وتفسير القمي، ص ٨٥: - «جَهَنَّمَ».

٧. في تفسير القمي: «نحن والله نعمة الله».

٨. «يَفُوزُ»: ينجو ويظفر بالخير، من الْفَوْزِ بمعنى النجاة والظفر بالخير. راجع: الصحيح، ج ٣، ص ٨٩٠ (فوز).

٩. تفسير القمي، ج ١، ص ٨٥، بسنده عن الأصْبَغِ بن نباتة، مع زيادة في أوله، وفيه، ص ٣٨٨، مراسلاً عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «نحن النعمة» - الوائلي، ج ٣، ص ٥٣٧، ح ١٠٦٧.

١٠. في «و»، بس، بف: - «بن محمّد».

١١. الرحمن (٥٥): ١٣.

تَكَذَّبَانِ ٩؟ نَزَلَتْ ٢ فِي «الرَّحْمَنِ» ٢.

٥٧٦ / ٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ التَّبْرَازِ، قَالَ: تَلَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ٥ هَذِهِ الْآيَةَ: «فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ» ٦ قَالَ: «أُتَدْرِي مَا آيَةُ اللَّهِ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: «هِيَ أَكْبَرُ نِعْمٍ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ وَهِيَ وَلَايَتُنَا» ٧.

٥٧٧ / ٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُرْمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ٨ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَلَمْ نَزَلْ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا» ٩ الْآيَةَ، قَالَ: «عَنِي بِهَا قَرْيَشًا قَاطِبَةً، الَّذِينَ عَادُوا رَسُولَ اللَّهِ ١٠، وَنَصَبُوا لَهُ الْخَرْبَ، وَجَحَدُوا وَصِيَّتَهُ وَصِيَّتِهِ» ١٠.

١ . في «ب» ج، ف، ب، ح، بر، بس، بف، والبحار: - «تَكَذَّبَانِ». وفي حاشية «ض» بس: «ويكَذَّبَانِ».

٢ . في البحار: «نزل». وفي مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٤٨: «نزلت في الرحمن، لعلّه من كلام الراوي».

٣ . الوافي، ج ٣، ص ٥٣٧، ح ١٠٦٩؛ البحار، ج ٢٤، ص ٥٩، ح ٣٦.

٤ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٨١، ح ٣، بنفس السند إلا أنّ فيه «ومحمد بن جمهور»، والمذكور في بعض مخطوطاته: «عن محمد بن جمهور» وهو الصواب؛ فقد توسط معلّى بن محمد في عدّة من الأسناد بين الحسين بن محمد وبين محمد بن جمهور. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤٦٦.

٥ . في حاشية «بر»: «+ «علينا».

٦ . الأعراف (٧): ٦٩ و ٧٤.

٧ . بصائر الدرجات، ص ٨١، ح ٣، عن الحسين بن محمد الوافي، ج ٣، ص ٥٣٨، ح ١٠٧٠؛ البحار، ج ٢٤، ص ٥٩، ح ٣٦.

٨ . فَصَبُّوا لَهُ الْخَرْبَ، أَي وَصَّعُوهُ، وَكَلَّ مَا رَفَعَ وَاسْتَقْبَلَ بِهِ شَيْءٌ فَقَدْ نُصِبَ وَنُصِبَ هُوَ. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٣٠ (نصب).

٩ . في «ب»: «وصيته ووصيته».

١٠ . تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٢٣، عن زيد الشحام، مع زيادة في أوله الوافي، ج ٣، ص ٥٣٧، ١٠٦٨؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٩، ح ٥٦.

٢٨ - بَابُ أَنَّ الْمُتَوَسِّمِينَ - الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

فِي كِتَابِهِ - هُمُ الْأَيْمَةُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّبِيلُ فِيهِمْ مُقِيمٌ

٥٧٨ / ١ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَشْبَاطُ بْنُ الرُّطْبِيِّ<sup>٢</sup>، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ<sup>٣</sup> عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ» وَإِنَّمَا لِسَبِيلِ مُقِيمٍ<sup>٤</sup> قَالَ: فَقَالَ<sup>٥</sup>: «نَحْنُ الْمُتَوَسِّمُونَ<sup>٦</sup>، وَالسَّبِيلُ فِيْنَا مُقِيمٌ<sup>٧</sup>».

٥٧٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ إِسْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَشْبَاطُ بْنُ سَالِمٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ هَيْتٍ<sup>٨</sup>، فَقَالَ لَهُ: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، مَا تَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ»؟ قَالَ: «نَحْنُ

١ . في «ف»: «منهم».

٢ . في المغرب، ص ٢٠٨ (زطط): «الزطط: جبل من الهند، إليهم تنسب الثياب الزطبية». وفي الوافي: «الزطط - بالضم -: جبل من الهند، معرب جت، بالفتح. والقياس يقتضي فتح معربه أيضاً. والواحد زطبي». وراجع الصحاح، ج ٣، ص ١١٢٩ (زطط): «النهاية»، ج ٢، ص ٣٠٢ (زطط).

٣ . في البصائر والاختصاص: «من أهل هيت». ٤ . الحجر (١٥): ٧٥-٧٦.

٥ . في «ب»، «بح»، «بس» والبصائر: «فقال».

٦ . «المتوسمون»، أي المفترسون. يقال: توسمت في الخير، إذا تفرست فيه، ورأيت فيه وسمه، أي أثره وعلامته. الفائق، ج ٣، ص ٣٦٠ (وسم).

٧ . بصائر الدرجات، ص ٣٥٥، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٣٠٣، بسندهما عن ابن أبي عمير. تفسير القمي، ج ١، ص ١٢٧٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٩، ح ١٠٧١.

٨ . في البصائر: «من أهل بيته». و«هيت»، بالكسر: اسم بلد على شاطئ الفرات، أصلها من الهوة. لسان العرب، ج ٢، ص ١٠٧ (هيت).

الْمُتَوَسِّمُونَ، وَ السَّبِيلُ فِينَا مُقِيمَةٌ.<sup>١</sup>

٥٨٠ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ» قَالَ: «هُمْ  
الْأَيْمَةُ عليهم السلام»<sup>٢</sup> قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: اتَّقُوا فِرَاسَةَ<sup>٣</sup> الْمُؤْمِنِ؛ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فِي  
قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>٤</sup>: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ»<sup>٥</sup>.

٥٨١ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ

١ . بصائر الدرجات، ص ٣٥٧، ح ١٢، عن سلمة بن الخطاب. وفيه، ص ٣٥٥، ح ٦، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٢٩، عن أسباط بن سالم. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٩، ح ١٠٧٢.

٢ . في «ف»: «+ وقال».

٣ . «الفراسة»: اسم من التفرس بمعنى التثبت والنظر. قال ابن الأثير في النهاية، ج ٣، ص ٤٢٨ (فرس): «يقال بمعينين: أحدهما: ما دلّ ظاهر هذا الحديث عليه، وهو ما يوقعه الله تعالى في قلوب أوليائه فيعملون أحوال بعض الناس بنوع من الكرامات وإصابة الظنّ والحدس، والثاني: نوع يتعلّم بالدلائل والتجارب والخلق والأخلاق فتعرف به أحوال الناس». وراجع أيضاً القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٧٢ (فرس).

٤ . وفي «بح، بر»: «في قول الله تعالى».

وقوله: «في قول الله تعالى» إبتا متعلق بقوله صلى الله عليه وآله: «قال رسول الله»، أو خبر مبتدأ محذوف، أي نظره بنور الله مذکور في قول الله، قال المجلسي: «والأوّل أظهر». راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٣٨؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٤٠؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٢.

٥ . بصائر الدرجات، ص ٣٥٥، ح ٤؛ والاختصاص، ص ٣٠٦، بسندهما عن حماد بن عيسى. بصائر الدرجات، ص ٣٥٧، ح ١١، بسنده عن حماد بن عيسى، عن محمد بن مسلم. الأمالي للطوسي، ص ٢٩٤، المجلس ١١، ح ٢١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٢٨، عن محمد بن مسلم. وراجع: علل الشرائع، ص ١٧٣، ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٥٠، ح ١. الوافي، ج ٣، ص ٥٤٠، ح ١٠٧٣.

٦ . في «و، بر»: «عيسى». وهو سهو. وعيس هذا، هو العباس بن هشام الناصري، كُبر اسمه فقيل: «عبيس». له كتاب رواه عنه جماعة، منهم الحسن بن علي الكوفي. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٠، الرقم ١٧٤١؛ الآثار ست للطوسي، ص ٣٤٦، الرقم ٥٤٧.

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِيمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُنْتَوِسِّينَ» فَقَالَ:  
«هُمْ الْأَيْمَةُ عليهم السلام»، «وَأَنَّهَا لَيْسَ بِسَبِيلِ مُقِيمٍ» قَالَ ٢: «لَا يَخْرُجُ ٣ مِنَّا أَبْدَاءً» ٤.

٥ / ٥٨٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ ٥، عَنْ إِبْرَاهِيمَ

بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْمِرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

٢١٩/١ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ  
لِّمُنْتَوِسِّينَ» قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم الْمُتَوَسِّمَ ٦، وَأَنَا مِنْ بَعْدِهِ وَ الْأَيْمَةُ مِنْ ذُرِّيَّتِي  
الْمُتَوَسِّمُونَ» ٧.

١ . في «ف»: «قوله».

٢ . في «ب»، ض، ف، بر: «لا تخرج».

٤ . الكافي، كتاب الحجّة، باب في معرفتهم أوليائهم...، ح ١١٩١. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٦١، ح ١، بسنده عن الحسن بن علي. وفيه، ص ٣٨٧، ح ١٣؛ والاختصاص، ص ٣٠٦، بسندهما عن الحسن بن علي، عن عيسى بن هشام، عن عبد الصمد بن بشير، عن عبدالله بن سليمان، وفي كلّهما مع زيادة في أولها وآخرها «الوفاي»، ج ٣، ص ٥٤٠، ح ١٠٧٤.

٥ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٣٥٦، ح ٩، بسنده عن محمد بن الحسين، عن محمد بن مسلم وإبراهيم عن أيّوب. والمذكور في بعض نسخه المعتمدة (محمد بن أسلم عن إبراهيم بن أيّوب) وهو الظاهر؛ فإنّ محمد بن أسلم، هو الطبري الجبلي، له كتاب رواه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وتكرّرت رواية محمد بن الحسين عنه في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٥٨، الرقم ٥٨٩؛ رجال النجاشي، ص ٣٦٨، الرقم ٩٩٩؛ معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٣٨-٣٤١.

وَأَنَا إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَيُّوبَ، فَقَدْ رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ فِي الكافي، ح ١٠٣٨؛ وشواهد التنزيل، ج ١، ص ٤٢٢، ح ٤٥١. ولاحظ أيضاً: بصائر الدرجات، ص ٩٧، ح ٧.

٦ . راجع ما تقدّم في ذيل الحديث الأوّل من هذا الباب.

٧ . بصائر الدرجات، ص ٣٥٤، ح ٢، بسنده عن عمرو بن شمر؛ وفيه، ص ٣٥٦، ح ٩، بسنده عن محمد بن الحسين، عن محمد بن مسلم وإبراهيم، عن أيّوب؛ تفسير فترات، ص ٢٢٨-٢٢٩، ح ٣٠٧ و٣٠٨، بسنده عن إبراهيم بن أيّوب، عن جابر؛ الاختصاص، ص ٣٠٢، بسنده عن إبراهيم بن أيّوب، عن عمرو بن شمر؛ تفسير

● وفي نسخة أخرى<sup>١</sup>: عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَشْلَمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَيُّوبَ بِإِسْنَادِهِ، مِثْلَهُ.

## ٢٩ - بَابُ عَرْضِ الْأَعْمَالِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْأَنْثَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

٥٨٣ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «تَعْرَضُ الْأَعْمَالُ<sup>٢</sup> عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - أَعْمَالُ الْعِبَادِ - كُلُّ صَبَاحٍ: أَبْرَأَهَا وَفَجَّرَهَا<sup>٣</sup>؛ فَاحْذَرُوهَا<sup>٤</sup>، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿اعْمَلُوا فَمَنْ سَيَرَى اللَّهَ عَمَلَكُمْ وَرَسُولَهُ﴾<sup>٥</sup>»..... ←

١. العياشي، ج ٢، ص ٢٤٨، ح ٣٢، عن جابر بن يزيد الجعفي، وفي كلها مع زيادة في أولها وآخرها. بصائر الدرجات، ص ٣٥٧، ح ١٣، بسند آخر عن سلمان، عن أمير المؤمنين ﷺ مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٤٠، ح ١٠٧٥؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٠، ح ٢.

١. في مرآة العقول، ج ٣، ص ٣: «وقوله: وفي نسخة أخرى، كلام الجامعين لنسخ الكافي؛ فإنهم أشاروا إلى اختلاف نسخ النعماني والصفواني وغيرهما من تلامذة الكليني».  
٢. في البصائر: - «الأعمال».

٣. هكذا في «ج»، و«ب»، بر. ومقتضى السياق أيضاً هو الجمع. وفي حاشية «ج»: «في إطلاقهما على الأعمال مجاز شائع في لغة العرب كما لا يخفى». وفي المطبوع: «فَجَّارَهَا». وقوله ﷺ: «أَبْرَأَهَا وَفَجَّارَهَا»، بجزءها بدل تفصيل للعباد، والضميران لهم. والأبرار: جمع البرّ، بمعنى البار. مقتضى هذا الاحتمال هو «أبرارهم وفجَّارهم». أو برفعهما بدل تفصيل لأعمال العباد، والضميران للأعمال. ففي إطلاقهما على الأعمال تجوز. على أنه يحتمل كون الأبرار حيثيّ جمع البرّ. وأنا «فجَّارها» فهو فجَّارها على الوجهين جمع الفاجر عند المازندراني والمجلسي، ولكن المجلسي بعدما ذكر الوجهين في الإعراب، قال: «وربما يقرأ: الفجَّار - بكسر الفاء وتخفيف الجيم -: جمع فَجَّارٍ مِثْبِتاً على الكسر، هو اسم الفجور. أو جمع فجر - بالكسر - وهو أيضاً اسم الفجور»، راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٩؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٤.

٤. في البصائر والمعاني: «فاحذروا».

٥. في الوسائل والمعاني: «+ وقل».

٦. التوبة (٩): ١٠٥.

وَسَكَتٌ<sup>١</sup>.

٥٨٤ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ

سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِنِيِّ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «اعْمَلُوا فَمَا يَسِّرَنَّ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُوَالْمُؤْمِنُونَ» قَالَ: «هُمْ الْأَيْمَةُ»<sup>٢</sup>.

٥٨٥ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا لَكُمْ تَسُوؤُونَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله؟»فَقَالَ<sup>٥</sup> رَجُلٌ: كَيْفَ تَسُوؤُهُ؟ فَقَالَ: «أَمَا تَعْلَمُونَ أَنَّ<sup>٦</sup> أَعْمَالَكُمْ تُعْرَضُ عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَىفِيهَا مَعْصِيَةً<sup>٧</sup> سَاءَهُ ذَلِكَ؟ فَلَا تَسُوؤُوا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَ سَرُّوهُ»<sup>٨</sup>.١ . في البصائر: - «وسكت». وفي المعاني: + «قال أبو بصير: إنما عنى الأئمة عليهم السلام». وقوله: «وسكت»، أي لم يقرأتنمة الآية، وهي «وَالْمُؤْمِنُونَ» وسكت عن تفسيره بالأئمة عليهم السلام تفتيةً، أي كأن الوقت يأسى عن ذكر عرض الأعمال عليهم السلام؛ أو إحالة على الظهور. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٥٤٤؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ٤.

٢ . بصائر الدرجات، ص ٤٢٨، ح ٧، عن أحمد بن محمد؛ معاني الأخيار، ص ٣٩٢، ح ٣٧، بسنده عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥٤٤، ح ١٠٨٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٠٧، ح ٢١١٠٢؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣١، ح ٣.

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٢٨، ح ١١، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٤٢٧، ح ٤، بسند آخر، مع زيادة في آخره. وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونسف من التنزيل في الولاية، ح ١١٤٩. الوافي، ج ٣، ص ٥٤٤، ح ١٠٨٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٠٧، ح ٢١١٠٤.

٤ . «تسوؤون»: من ساءه يسوؤه، نقيض سرّه، أي أجزنه وفعل به ما يكره. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٩٥ (سواً).

٥ . في «ج، ض» والوافي والوسائل والبحار والزهد والبصائر: + «وله».

٦ . في «ف» - «وَأَنَّ». ٧ . في «ف»: «معصية فيها».

٨ . بصائر الدرجات، ص ٤٢٦، ح ١٧، و ص ٤٤٥، ح ٨، وفيهما عن إبراهيم بن هاشم؛ الزهد، ص ١٦، ح ٣٢، عن عثمان بن عيسى؛ الأمالي للمفيد، ص ١٩٦، المجلس ٢٣، ح ٢٩، بسنده عن عثمان بن عيسى. الوافي، ج ٣، ص ٥٤٥، ح ١٠٨٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٠٧، ح ٢١١٠٥؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣١، ح ٥.



٥٨٦ / ٤ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزِّيَّاتِ<sup>١</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبَانَ الزِّيَّاتِ - وَكَانَ مَكِينًا عِنْدَ الرَّضَا<sup>٢</sup> - قَالَ:

قُلْتُ لِلرَّضَا: اذْعُ اللَّهُ لِي وَ لِأَهْلِ بَيْتِي، فَقَالَ: «أَوْ لَسْتُ<sup>٣</sup> أَفْعَلُ؟ وَاللَّهِ، إِنَّ أَعْمَالَكُمْ لَتَغْرُسُ عَلَيَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ».

قَالَ<sup>٥</sup>: فَاسْتَنْظَمْتُ ذَلِكَ، فَقَالَ لِي: «أَمَا تَقْرَأُ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا ٢٢٠/١ فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾؟<sup>٤</sup> قَالَ: «هُوَ وَاللَّهِ عَلَيَّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ<sup>٦</sup>».

٥٨٧ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّامِتِ<sup>٨</sup>، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُسَاوِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>٧</sup>: أَنَّهُ ذَكَرَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ قَالَ:

١ . هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، ي، ح، بر، بس، بف، جر» والوافي والوسائل. وفي «ف» والمطبوع: «القاسم بن محمد عن الزيات».

والخبر رواه الصّغفاري في بصائر الدرجات، ص ٢٩٤، ح ٢، عن إبراهيم بن هاشم، عن القاسم بن محمد الزيات. وقد ورد في بعض الأسناد في طبقة مشايخ إبراهيم بن هاشم عنوان القاسم بن محمد الزيات، والقاسم الزيات. راجع: الكافي، ح ١١٠٦٣؛ ١١٩٩٨؛ التهذيب، ج ٨، ص ١٣، ح ٢٢؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٢٦٠، ح ٩٣٣.

٢ . في البصائر: «كان يكتبني عبدالرضا» والمذكور في بعض مخطوطاته «كان مكيناً عند الرضا».

٣ . في «بف» - «ولست» بدون «أ».

٤ . في الوسائل: - «والله».

٥ . في «ف»: + «قلت». وفي البصائر: - «قال».

٦ . إنّما خصّه<sup>٧</sup> بالذكر لأنّه المصداق حين الخطاب، وكان خاصّةً الموجودة في زمان المأمورين بالعمل مشافهة والمعروف بينهم، أو لأنّه الأصل والعمدة والفرد الأعظم. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٥٤٥؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ٦.

٧ . بصائر الدرجات، ص ٢٩٤، ح ٢، عن إبراهيم بن هاشم، عن القاسم بن محمد الزيات، ولم يرد فيه: «قال: هو والله علي بن أبي طالب<sup>٨</sup>». الوافي، ج ٣، ص ٥٤٥، ح ١٠٨٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٠٨، ح ٢١١٠٦.

٨ . في الوسائل: «عن أبي عبدالله بن الصلت». وهذا العنوان غريب، ولعلّ شهرة عبدالله بن الصلت وكثرة دورانه في الأسناد أوجبا التحريف في العنوان.

هُوَ وَاللَّهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام.<sup>١</sup>

٥٨٨ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ الرَّضَاءَ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْأَعْمَالَ تُغْرَضُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام: أُبْرَارُهَا وَفُجَّارُهَا»<sup>٢</sup>.

٣٠- بَابُ أَنَّ الطَّرِيقَةَ الَّتِي حُتُّ عَلَى الْإِسْتِقَامَةِ عَلَيْهَا وَلا يَأْتِي عَلَيْهَا عليه السلام؛

٥٨٩ / ١ . أَحْمَدُ بْنُ مَهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَنْ لَوْ اسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا»<sup>٣</sup> قَالَ: «يَغْنِي لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى وَلايَةِ امِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عليه السلام وَالْأَوْصِيَاءِ مِنْ وُلْدِهِ عليهم السلام، وَقَبِلُوا طَاعَتَهُمْ فِي أَمْرِهِمْ وَنَهَيْهِمْ «لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا»<sup>٤</sup> يَقُولُ: لِأَشْرِنَا

١ . تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٠٨، ح ١٢١، عن يحيى بن مساور الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ١١٠، ح ١٢٧، عن محمد بن حسان الكوفي، عن محمد بن جعفر، عن أبيه عليه السلام، وفيهما مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٣، ص ٥٤٦، ح ١٠٨٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٠٨، ح ٢١١٠٧.

٢ . هكذا في «ب»، ج، بح، بر، وهو مقتضى السياق. وراجع في معنى قوله عليه السلام: «أبرارها وفجارها» ما تقدم ذيل الحديث الأول من هذا الباب.

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٢٥، ح ٧ و ١١، عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٣، ص ٥٤٥، ح ١٠٨٦، الوسائل، ج ١٦، ص ١٠٧، ح ٢١١٠٣؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣١، ح ٤.

٤ . في جميع النسخ التي عندنا: «باب» بدون العنوان.

٥ . الجزء (٧٢): ١٦. و«الغدق»: الماء الكثير. لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٨٣ (غدق).

٦ . هكذا في معظم النسخ والروايف. وفي المطبوع: «على ولاية علي بن أبي طالب أمير المؤمنين». وفي «ب»:  
- «علي».

٧ . في «ف»: «+ على».

٨ . في الكافي، ح ١١٢٦: - «قال: يعني إلى - «مَاءً غَدَقًا»».

قُلُوبُهُمُ الْإِيمَانَ. وَ الطَّرِيقَةُ هِيَ الْإِيمَانُ بِوَلَايَةِ عَلِيِّ<sup>١</sup> وَ الْأَوْصِيَاءِ<sup>٢</sup>.

٥٩٠ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ

فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>٣</sup> عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا»

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٤</sup>: «اسْتَقَامُوا عَلَى الْأَيْمَةِ وَاجِدًا وَ بَعْدَ وَاجِدٍ وَ تَنَزَّلَ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ

أَلْتَخَافُوا وَ لَا تَخْزَنُوا وَ أَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ»<sup>٥</sup>.

٢٣١/١

٣١ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَعْدِنُ الْعِلْمِ وَ شَجَرَةُ النَّبُوَّةِ وَ مُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ

٥٩١ / ١. أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى،

عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَارُودِ<sup>٦</sup>، قَالَ:

١. في الروافي والكافي، ح ١١٢٦: «هي ولاية علي بن أبي طالب».

٢. الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت و تنف من التنزيل، ح ١١٢٦. في تفسير فوات، ص ٥١٢، ح ٦٦٨، بسند

آخر عن أبي عبد الله<sup>٣</sup> مع نقيصة في آخره، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «لو استقاموا على ولاية

أمير المؤمنين<sup>٤</sup> ما ضلوا أبداً». الروافي، ج ٣، ص ٨٩١، ح ١٥٤٠؛ البحار، ج ٢٤، ص ١١٠، ح ٢١.

٣. هكذا في أكثر النسخ. وفي «ألف، ف» و«المطبوع: «معلى» بدون الألف و اللام.

٤. هكذا في «ب، ج، ض، ف، ي، ح، بر، بس، بف». وفي المطبوع: «واحد».

٥. فضلت (٤١): ٣٠.

٦. الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت و تنف من التنزيل في الولاية، ح ١١٢٧. الروافي، ج ٣، ص ٨٩٢، ح ١٥٤١.

٧. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، ي، ح، بر، بس، بف» و«حاشية بدرالدین. وفي المطبوع: «ربيعي بن عبدالله عن

أبي الجارود». و«ظاهر «ف»: «ربيعي بن عبدالله بن أبي الجارود» بعد تصحيحها من «ربيعي بن عبدالله عن

أبي الجارود».

و«الظاهر عدم صحة كلا النقلين؛ فإنّنا لم نجد رواية ربيع بن عبدالله عن أبي الجارود في غير هذا المورد، كما أنّه

يستبعد روايته عن علي بن الحسين<sup>٥</sup>؛ فإنّه روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن<sup>٦</sup>، و«صحّب الفضيل بن يسار

قَالَ ١ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «مَا يَنْقِمُ ٢ النَّاسُ مِنَّا؛ فَتَحْنُ وَاللَّهِ شَجَرَةَ النَّبُوَّةِ،

وَأَكْثَرَ الْأَخْذِ عَنْهُ، وَالْفَضِيلِ نَفْسَهُ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ١٦٧، الرقم ٤٤١.

ثم إن الخبر ورد في بصائر الدرجات، تارة عن العباس بن معروف، قال: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ عَيْسَى، عَنْ رِبْعِيِّ [بن عبد الله]، عَنِ الْجَارُودِ - وَهُوَ أَبُو الْمُنْذَرِ - قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلِيٍّ [علي بن الحسين]، فَقَالَ [علي بن الحسين] - وَأُخْرَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِمْرَانَ - وَالصَّوَابِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخ - عَنْ حَمَادٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَارُودِ، عَنْ جَدِّهِ الْجَارُودِ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلِيٍّ [علي بن الحسين] بِنِ عَمْرِو بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، فَقَالَ: رَاجِعْ: بِصَائِرِ الدَّرَجَاتِ، ص ٥٦، ح ٢، ص ٥٨، ح ٩. هذا، وقد ورد في ترجمة ربيع بن عبد الله، أنه روى عن جده الجارود بن أبي سبرة. وورد في ترجمة الجارود - وهو الجارود بن أبي سبرة سالم بن أبي سلمة أبو نوفل، ويقال: الجارود بن سبرة - أنه روى عنه ابن ابنه ربيع بن عبد الله بن الجارود. راجع: تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٤٦، الرقم ٧٩؛ تهذيب الكمال، ج ٤، ص ٤٧٥، الرقم ٨٨٢؛ وج ٩، ص ٥٧، الرقم ١٨٥١.

وقد ظهر مما تقدم عدم صحة ما ورد في بصائر الدرجات، ص ٥٦، ح ٢، من تفسير الجارود بأبي المنذر. يؤيد ذلك أن الجارود أبا المنذر روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وروى كتابه علي بن الحسن بن رباط وصفوان بن يحيى. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٠، الرقم ٣٣٤؛ الفهرست للطوسي، ص ١١٦، الرقم ١٥٩. وابن رباط وصفوان، من أصحاب الرضا عليه السلام، ولازم هذا الأمر بقاء الجارود جد ربيع بعد وفاة أبي عبد الله عليه السلام سنة ١٤٨، حتى لقبه ابن رباط وصفوان، وقد مات الجارود بن أبي سبرة سنة ١١٠ أو ١٢٠. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٠، الرقم ٣٣٤؛ الفهرست للطوسي، ص ١١٦، الرقم ١٥٩؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٧، ص ٣٣٤، الرقم ٣٢٦؛ تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٤٦، الرقم ٧٩.

فتحصّل من جميع ما مرّ، وقوع خلل في سندنا هذا بلارِب. وأما في كَيْفِيَّةِ وقوعه فاحتمالان:

الأوّل: أَنَّ الْأَصْلَ فِي السَّنَدِ كَانَ هَكَذَا: «رِبْعِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْجَارُودِ»، ثُمَّ صَحَّفَ «عَنْ» بِ«بِنِ».

والثاني: كَوْنُ الْأَصْلِ هَكَذَا: «رِبْعِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَارُودِ عَنِ جَدِّهِ الْجَارُودِ»، فَجَازَ نَظْرَ النَّاسِخِ مِنَ «الْجَارُودِ».

الأوّل إلى «الجارود» الثاني، وقوع السقط في السند.

وأما احتمال وقوع الإرسال في السند، فضعيف لا يعتد به.

١. في «ب» ض، «+» «لي».

٢. في «وج» والبصائر: «مانتم». وقوله: «يَنْقِمُ»، أي يُنَكِّرُ ويكره. يقال: نَقَمَ الْأَمْرَ وَيَنْقِمُهُ، أي كرهه، وقد نَقَمَ مِنْهُ وَيَنْقِمُ وَيَنْقِمُ نَقْمًا وَانْتَقَمَ وَيَنْقِمُ الشَّيْءَ وَيَنْقِمُهُ: أَنْكَرَهُ. وَأَمَّا كَلِمَةُ «مَا» فَهِيَ اسْتِفْهَامِيَّةٌ لِلإِنْكَارِ وَهِيَ مَفْعُولٌ يَنْقَمُ. واحتمل المازندراني كونها للنفى. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٩١ (نقم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٤٢؛ امرأة العقول، ج ٢، ص ٨.

وَبَيَّتِ الرَّحْمَةَ، وَ مَعْدِنُ الْعِلْمِ، وَ مُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ.<sup>٢</sup>

٢ / ٥٩٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ:

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِنَّا - أَهْلُ

النَّبِيِّ - شَجَرَةُ النَّبُوَّةِ، وَ مَوْضِعُ الرَّسَالَةِ، وَ مُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ، وَ بَيَّتِ الرَّحْمَةَ، وَ مَعْدِنُ

الْعِلْمِ»<sup>١</sup>.

٣ / ٥٩٣ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ

الْحُشَابِ<sup>٢</sup>، قَالَ: حَدَّثَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ خَيْثَمَةَ، قَالَ:

١ . «المعدن»: واحد المعدن، وهي المواضع التي تُستخرج منها جواهر الأرض، من العذن بمعنى الإقامة، والمعدن: مركز كل شيء. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٩٢ (عدن).

٢ . «المختلف»: من الاختلاف، وهو مجيء كل واحد خلف الآخر وتعاقبهم. راجع: المفردات للراغب، ص ٢٩٥ (خلف).

٣ . بصائر الدرجات، ص ٥٦، ح ٢، بسنده عن حماد بن عيسى، عن ربعي، عن الجارود؛ وفيه، ص ٥٨، ح ٩، بسنده عن حماد بن عيسى، عن ربعي بن عبدالله بن الجارود، عن جده الجارود. وفيه، ص ٥٧، ح ٥، بسند آخر عن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام. الإرشاد، ج ٢، ص ١٦٨، مرسلًا عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥٤٨، ح ١٠٨٩.

٤ . في «ب»، يح، «بف»: «صلوات الله عليه». وفي «ض»، بس: «صلوات الله عليه وآله». وفي «ف»: «صلوات الله عليه وسلامه». ٥ . في البصائر: «الرافة».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٥٨، ح ٧، عن عبدالله بن محمد. وفيه، ص ٥٦، ح ١؛ و ص ٥٨، ح ٨، بسند آخر عن النبي صلى الله عليه وآله مع اختلاف يسير. نهج البلاغة، ص ١٦٢، ذيل الخطبة ١٠٩. راجع: تفسير فترات، ص ٣٣٧، ح ٤٦٠؛ و ص ٣٩٥، ح ٥٩٣. الوافي، ج ٣، ص ٥٤٨، ح ١٠٩٠.

٧ . الخشاب هذا، هو الحسن بن موسى الخشاب. روى عنه عبدالله بن محمد، بعنوان عبدالله بن محمد بن عيسى في كمال الدين، ص ٤١٢، ح ٩، وبمعنوان عبدالله بن محمد الأشعري في بصائر الدرجات، ص ١٥٨، ح ٢٤. ولم يثبت رواية محمد بن الحسين - وهو ابن أبي الخطاب - عن عبدالله بن محمد هذا، بل ورد العنوانان متعاطفين في بصائر الدرجات، ص ٥٠، ح ٢٨، والأمالى للصدوق، ص ١٢٤، المجلس ٢٩، ح ١٥؛ والاختصاص،

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا حَيْثُمَةُ، نَحْنُ شَجَرَةُ النُّبُوَّةِ، وَبَيْتُ الرَّحْمَةِ، وَمَفَاتِيحُ الْحِكْمَةِ، وَمَعْدِنُ الْعِلْمِ، وَمَوْضِعُ الرِّسَالَةِ، وَمُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ، وَمَوْضِعُ سِرِّ اللَّهِ؛ وَنَحْنُ وَدِيعةُ اللَّهِ فِي عِبَادِهِ؛ وَنَحْنُ حَرَمٌ لِلَّهِ الْأَكْبَرِ؛ وَنَحْنُ ذِمَّةُ اللَّهِ؛ وَنَحْنُ عَهْدُ اللَّهِ؛ فَمَنْ وَفَى بِعَهْدِنَا فَقَدْ وَفَى بِعَهْدِ اللَّهِ؛ وَمَنْ خَفَرَهَا فَقَدْ

ص ٢٧٥، ص ٢٨٠. بل الظاهر من بعض الأسناد رواية عبدالله بن محمد عن محمد بن الحسين [بن أبي الخطاب]. راجع: بصائر الدرجات، ص ١٨، ح ١٧؛ ص ٢٢، ح ١٠؛ ص ١١١، ح ١٣؛ ص ٢٢٤، ح ١٥؛ ص ٢٦٣، ح ٩؛ ص ٣٩٤، ح ١٠.

هذا، وقد روى محمد بن الحسن الصفار عن عبدالله بن محمد في غير واحد من أسناد كتابه بصائر الدرجات، كما روى عنه في التهذيب، ج ١، ص ٤٢٦، ح ١٣٥٥؛ وج ٤، ص ١٤١، ح ٣٩٨؛ ص ٢٣٥، ح ٦٨٩؛ وج ٦، ص ٣٤٨، ح ٩٨٤... وهذا الخبر أيضاً رواه الصفار في بصائر الدرجات، ص ٥٧، ح ٦ عن عبدالله بن محمد عن الحسن بن موسى الخشاب.

فعلية، الظاهر أنّ محمد بن الحسين في السند. وإن انفقت عليه النسخ - مصحف من محمد بن الحسن.

١. «الوَدِيعة»: قَبِيلَةٌ بمعنى مفعولة، وهي ما يُدْفَعُ إلى أحد ليحفظه. تقول: أودعتُ زيداً مالا: دفعته إليه ليكون عنده وديعةً، واستردعته مالا: دفعته له وديعةً يحفظه. راجع: المصباح المنير، ص ٦٥٣ (ودع).

٢. «الحَرَمُ»، من الحُرْمَةِ، وهي ما لا يحلُّ انتهاكه. وفي شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٤٤: «مادة هذا اللفظ في جميع عباراته تدلُّ على المنع... وكلُّ ما جعل الله تعالى له حُرْمَةً لا يحلُّ انتهاكه، ومنع من كسر تعظيمه وعزّه، وزجر عن فعله وتركه، كأولياء الله وملائكة الله ومكّة الله ودين الله وغير ذلك، فهو حرم الله الذي وجب على الخلق تعظيمه وعدم هتك عزّته وحرّمته، والأكبر والأشرف والأعظم من الجميع هم الأنبياء القانمون مقام النبي، كما أنّ النبي صلى الله عليه وآله أكبر من الجميع». راجع أيضاً: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٩٥ (حرم).

٣. الذمّة والذِمَام: العهد والضمان والأمان والحرمة والحق. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٢١ (ذم).

٤. في البصائر: «ومن وفي بذمّتنا فقد وفي ذمّة الله».

٥. في «بس» والبصائر: «ومن».

٦. في «ف»: «حقرنا». وفي حاشية «ف»: «حقرنا». و«الخفر» في أكثر كتب اللغة هو الوفاء بالعهد إذا عدّي بالياء، فيقال: حَفَرَ بالعهد، أي وفي به. و«الإخفارة»: نَقْضُهُ، يقال: أَخْفَرَهُ، أي نقض عهده. وفي المحكم والقاموس: أنّ الخفر إذا عدّي بالياء يكون بمعنى نقض العهد كأخفره، يقال: حَفَرَ به حَفْرًا وحَفُورًا كأخفره، أي نقض عهده وغدره.

وفي المجمع والأثر: أنّ الحَفْر هو نقض العهد، ويتعدّى بدون الباء، فيقال: حَفَرَهُ حَفْرًا وحَفُورًا كأخفره، أي

حَفَرًا ذِمَّةَ اللَّهِ وَ عَهْدَهُ.<sup>٢</sup>

### ٣٢- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامَ وَرَثَةُ الْعِلْمِ يَرِثُ<sup>٣</sup> بَعْضُهُمْ بَعْضًا الْعِلْمَ

٥٩٤ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

النُّصَيْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى النَّحْلَبِيِّ، عَنْ بَرِّزِيدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ عَلَيَّ عليه السلام كَانَ عَالِمًا، وَالْعِلْمُ يَتَوَارَثُ، وَ لَنْ يَهْلِكَ عَالِمٌ

إِلَّا بَقِيَ<sup>٤</sup> مِنْ تَعْدِهِ مَنْ يَعْلَمُ عِلْمَهُ، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ.»

٢٢٢/١

٥٩٥ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيرِ بْنِ زُرَّازَةَ

وَ الْقُضَيْلِيِّ:

نقض عهده وغدر به، ويقال: حُفِرَتْ ذِمَّةُ فُلَانٍ حُفُورًا، إذا لم يوفَّ بها ولم تتم.

والمناسب بالمقام هو الأخير؛ لأن الأنسب النقض لا الوفاء بقريئة المقابلة والتعدي بدون الوساطة، ولزوم

كون العهد والذمة متغايرين على الأول. قال المجلسي في مرآة العقول: «ولا يبعد سقوط هزمة الإفعال من

النسخ. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٥٢؛ المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ج ٥،

ص ١٠٦؛ أقرب الموارد، ج ١، ص ٢٨٨؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٢٩١ (خفر)؛ شرح المازندراني، ج ٥،

ص ٣٤٤.

١ . في «ف»: «حفر».

٢ . بصائر الدرجات، ص ٥٧، ح ٦، عن عبدالله بن محمد. وفيه، ص ٥٧، ح ٣؛ و تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٢٨،

بسنده آخر مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٤٩، ح ١٠٩١.

٣ . في «ح»: «يورث». وفي «ب»: «يورث».

٤ . في «ف» والعلل: «ويبقى».

٥ . بصائر الدرجات، ص ١١٨، ح ٢، عن أحمد بن محمد. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب على الناس

عند مضي الإمام، ح ٩٨٨، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن النضر

بن سويد مع زيادة في آخره؛ علل الشرائع، ص ٥٩١، ح ٤٠، بسنده عن أحمد بن محمد، مع زيادة في آخره.

بصائر الدرجات، ص ١١٨، ح ٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ح ٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى

قوله: «من يعلم علمه؛ وفيه أيضاً ص ٥١١، ح ٢٠، بسند آخر، عن أبي عبدالله عليه السلام مع زيادة واختلاف؛ كمال

الدين، ص ٢٢٣، ح ١، بطريقتين آخرين عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٥٠، ح ١٠٩٢.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ<sup>٢</sup> مَعَ آدَمَ عليه السلام لَمْ يُرْفَعْ، وَ الْعِلْمُ يَتَوَارَثُ، وَ كَانَ عَلَيَّ عليه السلام عَالِمٌ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَ إِنَّهُ لَمْ يَهْلِكْ مِنَّا عَالِمٌ قَطُّ<sup>٣</sup>، إِلَّا خَلَفَهُ<sup>٤</sup> مِنْ أَهْلِهِ مَنْ عِلْمٌ مِثْلَ عِلْمِهِ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ<sup>٥</sup>».

٥٩٦ / ٣ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ الْقُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ فِي عَلَيَّ عليه السلام سِنَّةَ أَلْفِ نَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَ إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ مَعَ آدَمَ عليه السلام لَمْ يُرْفَعْ، وَ مَا مَاتَ عَالِمٌ فَذَهَبَ عِلْمُهُ؛ وَ الْعِلْمُ يَتَوَارَثُ<sup>٦</sup>».

١ . في «بس» - : «إِنَّ» . ٢ . في البصائر، ح ٤ : «لم يزل» بدل «نزل» .

٣ . «قَطُّ» معناها الزمان، ويقراً أيضاً : قَطُّ ، قَطُّ . هذا إذا كان بمعنى الدهر كما هاهنا، فأما إذا كانت بمعنى حَسْبٍ وهو الاكتفاء، فهي مفتوحة ساكنة الطاء، تقول: ما رأيتُهُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فَقَطُّ، فإذا أضفت قلت: قَطُّكَ هذا الشيء، أي حَسْبُكَ، وَقَطْنِي وَقَطِي وَقَطُّ . راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٥٣ (فقط) .

٤ . في «ج» : «خَلَفَهُ» وَ «خَلَفَهُ»، أي جاء بعده، أو صار خليفته، يقال: خَلَفَ فلان فلاناً، إذا كان خليفته، وَخَلَفَهُ أيضاً، إذا جاء بعده . راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٨٣ (خلف) .

٥ . في الواقي: «يعني من يعلم مثل علمه، أو ما شاء الله من العلم» .

٦ . المحاسن، ص ٢٣٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٩٦؛ وبصائر الدرجات، ص ١١٦، ح ١٠، وكمال الدين، ص ٢٢٣، ح ١٤، بسندها عن حمّاد بن عيسى، عن ربعي، عن الفضيل، عن أبي جعفر عليه السلام . وفي بصائر الدرجات، ص ١١٥، ح ٤، عن عباس بن معروف، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام وفيه، ح ٥، عن العباس، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن فضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام . وفيه أيضاً، ص ١١٤، ح ٦، بسندين آخرين عن الفضيل بن يسار، ولكن في الأول عن أبي عبدالله عليه السلام وفي الثاني عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف يسير . وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح ٩٨٨ . الوافي، ج ٣، ص ٥٥٠، ح ١٠٩٣ .

تنبية: في الكافي المطبوع وبعض نسخ الكافي بعد هذه الرواية، الرواية السادسة من نفس الباب بعينه، بدون أدنى تفاوت في السند والمتن . ولم يرد ذلك الحديث في «ف، بر، بف، جر، جس جط» في هذا الموضوع، وبعض هذه النسخ من أقدم نسخ الكافي . والظاهر زيادته في هذا الموضوع، كما أشار إليه العلامة المجلسي في المرأة؛ فإنه سيأتي في نفس الباب تحت الرقم السادس . وجميع النسخ متّفقة على ذكره في ذلك الموضوع .

٧ . بصائر الدرجات، ص ١١٤، ح ٢ بسنده عن فضيل، عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة «إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَبْقَى بِغَيْرِ عَالِمٍ» . الوافي، ج ٣، ص ٥٥٠، ح ١٠٩٤ .



٥٩٧ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ مَعَ آدَمَ عليه السلام لَمْ يَرْفَعْ، وَ مَا مَاتَ عَالِمٌ فَذَهَبَ عِلْمُهُ»<sup>١</sup>.

٥٩٨ / ٥ . مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الثُّعْمَانِ رَفَعَهُ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَمْضُونَ الشَّمَادَ<sup>٢</sup>، وَ يَدْعُونَ النَّهْرَ الْعَظِيمَ». قِيلَ لَهُ: وَ مَا النَّهْرُ الْعَظِيمُ؟ قَالَ: «رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَ الْعِلْمَ الَّذِي أُعْطَاهُ<sup>٣</sup> اللَّهُ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - جَمَعَ لِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله سُنَنَ النَّبِيِّينَ<sup>٤</sup> مِنْ آدَمَ - وَ هَلَمْ جَزَأً - إِلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله».

قِيلَ لَهُ: وَ مَا تِلْكَ السُّنَنُ؟

قَالَ: «عِلْمُ النَّبِيِّينَ بِأَسْرِهِ<sup>٥</sup>، وَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله صَيَّرَ ذَلِكَ كُلَّهُ عِنْدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام».

١ . بصائر الدرجات، ص ١١٦، ح ٧. وفيه، ص ١١٧، ح ١٤، بسنده عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن عمران بن أبان، عن حرمان، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص ١١٦، ح ١١، بسند آخر، مع تفاوت. الوافي، ج ٣، ص ٥٥١، ح ١٠٩٥.

٢ . «يَمْضُونَ» من المض، وهو تناول الماء بالشفقين. و«الشِّمَاد» و«التَّمَد» و«التَّمَد»: الماء القليل الذي لا مادة له، أو هو القليل يبقى في الجلد، وهو الأرض الصلبة، أو هو الذي يظهر في الشتاء ويذهب في الصيف. وكأنه عليه السلام أراد أن يبين أنّ العلم الذي أعطاه الله نبيه صلى الله عليه وآله ثم أمير المؤمنين عليه السلام هو اليوم عنده، وهو نهر عظيم يجري اليوم من بين أيديهم، فيدعونه ويمضون الشماد، وهو كناية عن الاجتهادات والأهواء وتقليد الأبالسة والآراء؛ فلما رأى السائل ممن لم يفتح الله مسامع قلبه، أعرض عن التصريح بما أراد ولم يتم كلامه. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٥٥١؛ لسان العرب، ج ٣، ص ١٠٥ (نمد)؛ وج ٦، ص ٢٥٤ (رشف)؛ وج ٧، ص ٩١ (مصص).

٣ . في البصائر، ص ١١٧: «آتاه».

٤ . في «ب، بر، بف» والوافي: «الأولين».

٥ . «الأُسْر»: القيد، وهو الجبل الذي يشد به الأسير. تقول: هذا الشيء لك بأسره، أي بقده، تعني بجميعة، كما يقال: برؤيته. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٧٨ (أسر).

فَقَالَ لَهُ<sup>١</sup> رَجُلٌ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، فَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَعْلَمُ أَمْ بَعْضُ النَّبِيِّينَ؟  
فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٢</sup>: «اسْمَعُوا مَا يَقُولُ<sup>٣</sup>! إِنَّ اللَّهَ يَفْتَحُ مَسَامِعَ مَنْ يَشَاءُ؛ إِنِّي حَدَّثْتُهُ:  
أَنَّ اللَّهَ جَمَعَ<sup>٤</sup> لِمُحَمَّدٍ<sup>٥</sup> عِلْمَ النَّبِيِّينَ، وَأَنَّهُ جَمَعَ<sup>٦</sup> ذَلِكَ كُلَّهُ عِنْدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٧</sup>  
وَهُوَ يَسْأَلُنِي: أَهُوَ أَعْلَمُ، أَمْ بَعْضُ النَّبِيِّينَ؟»<sup>٨</sup>

٥٩٩ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ التَّبْرُزِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ،  
عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:  
قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٩</sup>: «إِنَّ الْعِلْمَ يُتَوَارَثُ؛ فَلَا يَمُوتُ عَالِمٌ إِلَّا تَرَكَ مَنْ يَتَلَمَّ مِثْلَ عِلْمِهِ،  
أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ»<sup>١٠</sup>.

٦٠٠ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ  
الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>١١</sup> يَقُولُ: «إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ مَعَ آدَمَ<sup>١٢</sup> لَمْ يُرْفَعْ، وَ مَا مَاتَ<sup>١٣</sup>  
عَالِمٌ إِلَّا وَقَدْ وَرَثَ عِلْمَهُ؛ إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَبْقَى بِغَيْرِ عَالِمٍ»<sup>١٤</sup>.

١ . في «ب» - : «وله» . ٢ . في البصائر، ص ١١٧: «ما تقول» .

٣ . في حاشية «ف» : «جعل» .

٤ . في «ج» ، ض ، يع ، و حاشية «ف» ، بف ، والبصائر ص ١١٧ : «جعل» .

٥ . بصائر الدرجات، ص ١١٧، ح ١٢، عن أحمد بن محمد، عن علي بن النعمان، عن بعض الصادقين يرفعه إلى جعفر، قال: قال أبو جعفر<sup>١٥</sup> . وفيه، ص ٢٢٨، ح ٤، بسند آخر، عن أبي عبد الله<sup>١٦</sup> مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٥١، ح ١٠٩٦؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣١، ح ٦، إلى قوله: «وإن رسول الله<sup>١٧</sup> صير ذلك كله عند أمير المؤمنين<sup>١٨</sup>» .

٦ . بصائر الدرجات، ص ١١٧، ح ١، عن أحمد بن محمد . وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح ٩٨٨ . الوافي، ج ٣، ص ٥٥٢، ح ١٠٩٧ .

٧ . في كمال الدين: «+ مناه» .

٨ . بصائر الدرجات، ص ١١٦، ح ٩ . بسنده عن يونس بن عبد الرحمن: كمال الدين، ص ٢٢٤، ح ١٩، بسنده عن

### ٣٣- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ وَرَثُوا عِلْمَ النَّبِيِّ وَجَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ

٦٠١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُهْتَدِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

جُنْدَبٍ:

أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ الرِّضَاءُ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ كَانَ أَمِينِ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، فَلَمَّا قُبِضَ ﷺ كُنَّا - أَهْلَ الْبَيْتِ - وَرَثَتَهُ؛ فَنَحْنُ أَمَنَاءُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، عِنْدَنَا عِلْمُ الْبَلَايَا وَالْمَنَائِمَا<sup>١</sup>، وَانْسَابُ الْعَرَبِ<sup>٢</sup>، وَمَوْلُدُ الْإِسْلَامِ<sup>٣</sup>، وَإِنَّا لَنَعْرِفُ الرَّجُلَ إِذَا زَانَيْتَاهُ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَحَقِيقَةِ النِّفَاقِ، وَإِنَّ شَيْعَتَنَا لَمَكْتُوبُونَ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ<sup>٤</sup>، أَخَذَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ، يَرِدُونَ مَوْرِدَنَا، وَيَدْخُلُونَ مَدْخَلَنَا، لَيْسَ عَلَيَّ مِلَّةَ الْإِسْلَامِ غَيْرِنَا وَغَيْرَهُمْ، نَحْنُ<sup>٥</sup> النَّجَّاءُ<sup>٦</sup> النَّجَاةُ<sup>٧</sup>، وَنَحْنُ.....» ٢٢٤/١ ←

١. محمد بن عيسى. راجع: المحاسن، ص ٢٣٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٩٧؛ وبصائر الدرجات، ص ٣٢٦، ح ١؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ٢١٢، ح ١٨١؛ و ص ٣٠٦، ح ٧٧. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٢، ح ١٠٩٨.  
١. في حاشية «ض»: «على».

٢. في «بس» والبصائر وتفسير القمي: «المنايا والبلايا». وقوله: «المنايا»: جمع الميتة، وهي الموت، من التني بمعنى التقدير؛ لأنها مقدرة بوقت مخصوص. والمراد: آجال الناس. النهاية، ج ٤، ص ٣٦٨؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٩٢ (منى).  
٣. في «ف»: «الأعراب».

٤. «ومولد الإسلام» أي يعلمون كل من يولد هل يموت على الإسلام أو على الكفر. وقيل: أي يعلمون محل تولد الإسلام وظهوره، أي من يظهر منه الإسلام، ومن يظهر منه الكفر. مرآة العقول، ج ٣، ص ١٥.  
٥. في حاشية «ض»: «+» وفي صحيفة فاطمة ﷺ واللوح المحفوظ.

٦. في «ض»، «ف»، «ب»، «س»: «ونحن».

٧. «النَّجَّاءُ»: جمع النَّجِيبِ، وهو الفاضل الكريم السخي، وقد نَجِبَ يَنْجُبُ نَجَابَةً، إذا كان فاضلاً نغياً في نوعه. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٧ (نجب).

٨. في «ب»، «بر»، «و» والنجاة. وفي شرح المازندراني: «النَّجَاةُ»: جمع نَجِجٍ، والناجِي هو الخالص من موجبات العقوبة والحرام من الرحمة.

أَفْرَاطُ<sup>١</sup> الْأَنْبِيَاءِ، وَنَحْنُ أَبْنَاءُ الْأَوْصِيَاءِ، وَنَحْنُ الْمَخْصُوصُونَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَحْنُ أَوْلَى النَّاسِ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَنَحْنُ أَوْلَى النَّاسِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>٢</sup>، وَنَحْنُ الَّذِينَ شَرَعَ<sup>٣</sup> اللَّهُ لَنَا دِينَهُ، فَقَالَ فِي كِتَابِهِ: «شَرَعَ لَكُمْ» يَا آلَ مُحَمَّدٍ «مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا» قَدْ وَصَّانَا بِمَا وَصَّى بِهِ نُوحًا<sup>٤</sup> «وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ» يَا مُحَمَّدٌ «وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى»<sup>٥</sup>، فَقَدْ عَلَّمْنَا وَبَلَّغْنَا عِلْمَ مَا عَلَّمْنَا<sup>٦</sup>، وَاسْتَوْدَعْنَا عِلْمَهُمْ، نَحْنُ<sup>٧</sup> وَرَثَةُ أَوْلِي الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ «أَنْ أَيْمُوا الدِّينَ» يَا آلَ مُحَمَّدٍ<sup>٨</sup> «وَلَا تَتَّقُوا فِيهِ» وَكُونُوا عَلَى جَمَاعَةٍ «كَبَّرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ»: مَنْ أَشْرَكَ بَوْلَايَةَ عَلِيِّ «مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ» مِنْ وِلَايَةِ عَلِيِّ، إِنَّ اللَّهَ يَا مُحَمَّدٌ<sup>٩</sup> «يَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُبِي»<sup>١٠</sup>: مَنْ يُجِيبُكَ إِلَى وِلَايَةِ عَلِيِّ ﷺ<sup>١١</sup>.

١. «الأفراط»: جمع الفُرط، وهو المتقدّم إلى الماء يتقدّم الواردة فيهنّ لهم الأرسان والدلاء ويملاً الجياض ويستقي لهم، وهو فَعَلٌ بمعنى فاعل، مثل تَبِعَ بمعنى تابع. أو ما تقدّمك من أجر وعمل. أو جمع الفُرط، وهو العَلَمُ المستقيم يُهتدى به. والمعنى: نحن أولاد الأنبياء أو مقدّموم في الورد على الحوض ودخول الجنة، أو هدايتهم، أو الهداة الذين أخبر الأنبياء بهم. راجع: مرأة العقول، ج ٣، ص ١٥؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٣٦٦-٣٦٧ و ٣٧٠ (فرط).

٢. «شَرَعَ»: بَيَّنَّ وَأَوْضَحَ. يقال: شرع الله تعالى الدين شرعاً، إذا أظهره وبيّنه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٦٠ (شرع).

٣. في البصائر، ص ١١٩ وتفسير القمي وتفسير فرات، ص ٣٨٧ - «يا آل محمد».

٤. في الوافي: «في كتابه».

٥. في «ج»: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وموسى وعيسى ويعقوب. وفي حاشية «بس»: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب بدل إبراهيم وموسى وعيسى. وفي البصائر، ص ١١٨: «+ وإسماعيل».

٦. في «ف»: «وَعَلَّمْنَا». ٨. في «ب»، «ف»، «بر» وشرح المازندراني: «ونحن».

٩. في تفسير فرات، ص ٣٨٧: «بآل محمد» بدل «يا آل محمد».

١٠. في «ف»: «يا آل محمد». ١١. الشورى (٤٢): ١٣.

١٢. بصائر الدرجات، ص ١١٩، ح ٣؛ وفيه، ص ٢٦٧، ح ٥، إلى قوله: «ومولد الإسلام» وفيهما عن إبراهيم بن هاشم؛ تفسير فرات، ص ٢٨٣، ح ٣٨٤، بسنده عن [الحسين بن] عبدالله بن جندب؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ١٠٤، بسنده عن عبدالله بن جندب، وفيهما مع اختلاف وزيادة. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه

٦٠٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ<sup>١</sup> :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>٢</sup>، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَوَّلَ وَصِيٍّ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ هَبَّةُ اللَّهِ بَنُ آدَمَ، وَ مَا مِنْ نَبِيِّ مَضَى إِلَّا وَ لَهُ وَصِيٌّ. وَ كَانَ جَمِيعُ الْأَنْبِيَاءِ<sup>٣</sup> مِائَةَ أَلْفِ نَبِيِّ<sup>٤</sup> وَ عِشْرِينَ أَلْفِ نَبِيِّ، مِنْهُمْ<sup>٥</sup> خَمْسَةَ أَوْلُو الْعِزْمِ: نُوحٌ، وَ إِبْرَاهِيمُ، وَ مُوسَى، وَ عِيسَى، وَ مُحَمَّدٌ<sup>٦</sup>، وَ إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ<sup>٧</sup> كَانَ هَبَّةَ اللَّهِ لِمُحَمَّدٍ<sup>٨</sup>، وَ وَرَثَ عِلْمِ الْأَوْصِيَاءِ<sup>٩</sup> وَ عِلْمِ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ، أَمَا إِنَّ مُحَمَّدًا وَرَثَ<sup>١٠</sup> عِلْمِ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَ الْمُرْسَلِينَ؛ عَلَى قَائِمَةِ الْعَرْشِ مَكْتُوبٌ: حَمَزَةُ أَسَدِ اللَّهِ وَ أَسَدُ رَسُولِهِ<sup>١١</sup> وَ سَيِّدُ

نكت و ننف من التنزيل في الولاية، ح ١١١٩، بسند آخر عن الرضا<sup>١٢</sup>، من قوله: «كُنْتُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ» إلى قوله: «من ولاية علي»؛ بصائر الدرجات، ص ١١٩، ح ٢، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>١٣</sup>، إلى قوله: «مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ» مع اختلاف؛ وفيه، ص ١٢٠، ح ٤، بسند آخر عن السجاد<sup>١٤</sup>؛ وفيه، ص ١١٨، ح ١؛ و ص ٢٦٦، ح ٣، بسند آخر عن الرضا<sup>١٥</sup> عن السجاد<sup>١٦</sup>؛ وفيه أيضاً، ح ٤، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>١٧</sup>، وفي الأخيرين إلى قوله: «ومولد الإسلام». وفي عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ١، بسند آخر، من قوله: «إِنَّا لَنَعْرِفُ الرَّجُلَ» إلى قوله: «وحقيقة النفاق». وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب في معرفتهم أوليائهم و... ح ١١٩٠؛ و بصائر الدرجات، ص ٢٨٨، ح ١؛ و الاختصاص، ص ٢٧٨، بسند آخر، من قوله: «إِنَّا لَنَعْرِفُ الرَّجُلَ إِذَا رَأَيْنَاهُ» إلى قوله: «وحقيقة النفاق» عن أبي جعفر<sup>١٨</sup>. وفي تفسير فوات، ص ٣٨٧ مرسلأ عن الرضا<sup>١٩</sup>، من قوله: «نحن الذين شرع الله». راجع: الغيبة للنعمان، ص ١١٣، ح ٦؛ و بصائر الدرجات، ص ٢٠٢، ح ٥ و ٦. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٢، ح ١٠٩٩.

١. ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٢١، ح ١، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبد الرحمن بن بكير الهجري، والمذكور في بعض نسخه «عبدالله بن بكير الهجري» وهو الظاهر؛ فقد ورد جزء من الخبر في البصائر، ص ٢٩٤، ح ١٠، بنفس السند عن عبدالله بن بكير الهجري. وروى علي بن الحكم عن عبدالله بن بكير الهجري في الكافي، ح ٢٠٥٧. وعبدالله بن بكير الهجري هو المذكور في رجال البرقي، ص ١٠، ورجال الطوسي، ص ١٣٩، الرقم ١٤٧. أما رواية علي بن الحكم عن عبد الرحمن بن كثير، فلم تثبت.

٢. في مرآة العقول: «ومن قوله: وكان جميع الأنبياء، من كلام أبي جعفر<sup>٢٠</sup>».

٣. في حاشية «بر» و البصائر، ص ١٢١: «و أرى بعة».

٤. في «ف»: «ومتهم».

٥. في «ف»: «الأنبياء».

٦. في «ض»: «وارث».

٧. في «ج» و البصائر، ص ١٢١: «رسول الله».

الشهداء؛ وَ فِي ذُوَابَةِ الْعَرْشِ: عَلَيَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَهَذِهِ حُجَّتُنَا عَلَيَّ مَنْ أَنْكَرَ حَقَّنَا  
وَجَحَدَ مِيرَاتِنَا، وَمَا مَنَعَنَا مِنَ الْكَلَامِ وَأَمَانَتَا الْيَقِينِ؟ فَأَيُّ حُجَّةٍ تَكُونُ<sup>٣</sup> أُبْلَغَ مِنْ  
هَذَا؟<sup>٤</sup>

٦٠٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:

٢٢٥ / ١ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ سَلِيمَانَ وَرِثَ دَاوُدَ، وَإِنَّ مُحَمَّدًا وَرِثَ سَلِيمَانَ، وَإِنَّا  
وَرِثْنَا مُحَمَّدًا، وَإِنَّ عِنْدَنَا عِلْمَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالرَّبُّورِ<sup>٥</sup>، وَتَبَيَّنَ مَا فِي الْأَلْوَابِ<sup>٦</sup>.  
قَالَ: قُلْتُ: إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْعِلْمُ.

قَالَ: «لَيْسَ هَذَا هُوَ الْعِلْمُ؛ إِنَّ الْعِلْمَ: الَّذِي يَخْدُثُ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ<sup>٧</sup> وَ سَاعَةً بَعْدَ  
سَاعَةٍ»<sup>١٠</sup>.

١. ذُوَابَةُ كُلِّ شَيْءٍ: أَعْلَاهُ. وَجَمَعَهَا: ذُوَابٌ. لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٣٧٩ (ذَب).

٢. فِي شَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ: «وَمَا، لِلِاسْتِفْهَامِ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ». وَجَمَلَ الْوَاوُ فِي «وَأَمَانَتَا» لِلْحَالِ.

٣. فِي «بِس، بَر» وَشَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ: «يَكُونُ».

٤. بِصَاوِرِ الدَّرَجَاتِ، ص ١٢١، ح ١؛ وَ ص ٢٩٤، ح ١٠، وَفِيهِمَا: «عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ: الْاِخْتِصَاصُ، ص ٢٧٩،

عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، وَفِي الْأَخِيرِينَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ هَبَّةَ

اللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ: «مَنْ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ». رَاجِعٌ: الْكَاْفِي، كِتَابُ الْحُجَّةِ، بَابُ طَبَقَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَةِ ﷺ،

ح ٤٤١؛ وَ الْاِخْتِصَاصُ، ص ٢٦٤. الْوَاْفِي، ج ٣، ص ٥٥٣، ح ١١٠٠؛ الْبَحَارُ، ج ١٧، ص ١٣٢، ح ٧، وَفِيهِ إِلَى

قَوْلِهِ: «مَنْ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ». ٥. فِي حَاشِيَةِ «ف» + «لِي».

٦. فِي «ب» + «وَأِنَّا عِنْدَنَا». ٧. فِي «ج» + «وَالْفِرْقَان».

٨. «مَا فِي الْأَلْوَابِ» أَي الْأَوَابِ مُوسَى، كَمَا فِي الْخَبَرِ الْآتِي.

٩. فِي الْوَاْفِي: «لَعَلَّ الْمَرَادَ - وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ - أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ مَا يَحْصُلُ بِالسَّمْعِ وَقِرَاءَةِ الْكُتُبِ وَحِفْظِهَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ

تَقْلِيدٌ، وَإِنَّمَا الْعِلْمُ مَا يَفِيضُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ سَبْحَانَهُ عَلَى قَلْبِ الْمُؤْمِنِ يَوْمًا فَيَوْمًا، وَسَاعَةً فَسَاعَةً، فَيُنْكَشَفُ بِهِ مِنْ

الْحَقَائِقِ مَا تَطْمَئِنُّ بِهِ النَّفْسُ، وَيُنْشَرَحُ لَهُ الصَّدْرُ، وَيَتَوَرَّ بِهَ الْقَلْبُ، وَيَتَحَقَّقُ بِهَ الْعَالَمُ كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَيَشَاهِدُهُ».

١٠. بِصَاوِرِ الدَّرَجَاتِ، ص ١٢٨، ح ١٥، بِسَنَدِهِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ. الْوَاْفِي، ج ٣،

٦٠٤ / ٤ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ شُعَيْبِ الْحَدَّادِ<sup>١</sup>، عَنْ صُرَيْسِ الْكُنَّاسِيِّ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَ عِنْدَهُ أَبُو بَصِيرٍ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ دَاوُدَ وَرِثَ<sup>٢</sup> عِلْمَ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ سُلَيْمَانَ وَرِثَ<sup>٣</sup> دَاوُدَ، وَإِنَّ مُحَمَّدًا عليه السلام وَرِثَ<sup>٤</sup> سُلَيْمَانَ، وَإِنَّا وَرِثْنَا مُحَمَّدًا عليه السلام، وَإِنَّ عِنْدَنَا صُحُفَ إِبْرَاهِيمَ وَالْأَوَاحِ مُوسَى». فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ: إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْعِلْمُ. فَقَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، لَيْسَ هَذَا هُوَ الْعِلْمُ، إِنَّمَا الْعِلْمُ مَا يَخْدُثُ بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ يَوْمًا بِيَوْمٍ<sup>٦</sup>، وَ سَاعَةً بِسَاعَةٍ<sup>٧</sup>».

٦٠٥ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الثُّعْمَانِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - لَمْ يُعْطِ الْأَنْبِيَاءَ شَيْئًا إِلَّا وَ قَدْ أُعْطَاهُ مُحَمَّدًا عليه السلام». قَالَ<sup>٩</sup>: «وَ قَدْ أُعْطِيَ مُحَمَّدًا جَمِيعَ

١ - شعيب الحدّاد، هو شعيب بن أعين الحدّاد، وما ورد في بصائر الدرجات، ص ١٣٥، ح ١، من نقل الخبر عن شعيب الخزاز محرّف. والمذكور في بعض نسخه شعيب الحدّاد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٩٥، الرقم ٥٢١؛ رجال البرقي، ص ٢٩؛ رجال الطوسي، ص ٢٢٣، الرقم ٣٠٠٠.

٢ - في «بر»: «+ له».

٣ - في «ج»: «ج، ب، س»: «وارث».

٤ - في «ج»: «ج، ب، س»: «وارث».

٥ - في حاشية «بف»: «بعد يوم». وفي شرح المازندراني: «إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي يَخْدُثُ يَوْمًا بِيَوْمٍ بَدَلْ - إِنَّمَا - إِلَى - يَوْمٍ».

٦ - في «ج» وحاشية «بر»: «بف»: «بعد ساعة».

٧ - بصائر الدرجات، ص ١٣٥، ح ١ و ٢؛ وفيه، ص ٣٢٤، ح ١، من قوله: «إِنَّمَا الْعِلْمُ مَا يَخْدُثُ»: وفيه، ص ٣٢٥، ح ٦، من قوله: «إِنَّ عِنْدَنَا صُحُفَ إِبْرَاهِيمَ» وفي كلّها بسند آخر عن صفوان بن يحيى. وفيه أيضاً، ح ٤، بسند آخر، مع اختلاف سير. راجع: بصائر الدرجات، ص ١٤٠، ح ٥. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٤، ح ١١٠٢؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٢، ح ٨.

٨ - في «بج»: «أو قال»، وفي «بس» وشرح المازندراني: «وقال». وفي «بف» والوافي: «قال».

٩ - في «ف»: «فقد».

مَا أُعْطِيَ الْأَنْبِيَاءُ<sup>١</sup>، وَعِنْدَنَا الصُّحُفُ الَّتِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «صُحُفٌ يُبْرَاهِيمَ وَمُوسَى»<sup>٢</sup>.

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، هِيَ الْأَلْوَاخُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»<sup>٣</sup>.

٦٠٦ / ٦. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

٢٢٦/١ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٤</sup>: أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ»<sup>٥</sup>: «مَا الزَّبُورُ؟ وَمَا الذِّكْرُ؟»

قَالَ<sup>٥</sup>: «الذِّكْرُ<sup>٦</sup> عِنْدَ اللَّهِ، وَ الزَّبُورُ<sup>٧</sup> الَّذِي أَنْزَلَ<sup>٧</sup> عَلَى دَاوُدَ؛ وَكُلُّ كِتَابٍ نَزَلَ<sup>٨</sup> فَهُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَنَحْنُ هُمْ»<sup>٩</sup>.

٦٠٧ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمَادٍ، عَنْ أَخِيهِ أَحْمَدَ بْنِ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ:

١. في البحار، ج ١٣، - «قال: وقد أعطى - إلى - الأنبياء».

٢. الأعلى (٨٧): ١٩.

٣. بصائر الدرجات، ص ١٣٦، ح ٥، عن محمد بن عبد الجبار. وفيه، ص ١٣٧، ح ٨، بسنده عن عبد الله بن مسكان؛ وفيه أيضاً، ح ١١ بطريقتين: بسنده عن عبد الله بن مسكان وبسنده عن أبي بصير، وفيهما (ح ٨ و ١١) من قوله: «وعندنا الصحف التي» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٥، ح ١١٠٣؛ البحار، ج ١٣، ص ٢٢٥، ح ٢٠؛ وج ١٧، ص ١٣٣، ح ٩.

٤. الأنبياء (٢١): ١٠٥.

٥. في «ج، ض»: «فقال».

٦. «الذكر»: الشرف، والجليل، والخطير. ومنه: القرآن ذكر، ولعل المراد به هنا اللوح المحفوظ؛ لأنه شريف جليل خطير، ذكر فيه جميع الأشياء، ولهذا قال: «الذكر عند الله» قال الله تعالى: «وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ» [الرعد (١٣): ٣٩] أي اللوح المحفوظ. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٥٥؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٥٧؛ النهاية، ج ٢، ص ١٦٣ (ذكر).

٧. في «بف»: «+ الله». وفي حاشية «بف» والبصائر: «نزل».

٨. في الوافي: «منزل».

٩. بصائر الدرجات، ص ١٣٦، ح ٦، عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٧، ح ١١٠٥.



عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَخْبِرْنِي عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَرَثَ النَّبِيِّينَ كُلَّهُمْ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: مِنْ لَدُنْ آدَمَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى نَفْسِهِ؟ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا وَمُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله أَعْلَمُ مِنْهُ».

قَالَ: قُلْتُ: ١ إِنْ عَيْسَى بْنُ مَرْيَمَ كَانَ يُخَيِّي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ، قَالَ: «صَدَقْتَ» ٢، وَسُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ كَانَ يَفْهَمُ مَنْطِقَ الطَّيْرِ ٣، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَقْدِرُ عَلَى هَذِهِ الْمَنَازِلِ ٤؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ قَالَ لِلْهُدُودِ حِينَ فَقَدَهُ وَشَكَ فِي أَمْرِهِ: «فَقَالَ مَا لِي لَا أَرَى الْهُدُودَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ» حِينَ فَقَدَهُ، فَغَضِبَ ٦ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «لَأَعَذِّبَنَّكَ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّكَ أَوْ لِيَأْتِيَنَّيَ سُلْطَنٌ مُبِينٌ» ٧ وَإِنَّمَا غَضِبَ ٨ لِأَنَّهُ كَانَ يَدُلُّهُ عَلَى الْمَاءِ، فَهَذَا - وَهُوَ طَائِرٌ - قَدْ أُعْطِيَ مَا لَمْ يُعْطِ سُلَيْمَانُ، وَقَدْ كَانَتْ الرِّيحُ وَالتَّمَلُّ وَالْإِنْسُ وَالْجِنُّ ٩ وَالشَّيَاطِينُ الْمَرْدَّةُ ١٠ لَهُ طَائِعِينَ، وَ لَمْ يَكُنْ .....» ←

١ . في «ف»: «+» له».

٢ . في البصائر، ص ٤٧: «+» قلت».

٣ . في شرح المازندراني: «الظاهر أنه - أي قوله: سليمان - إلى - منطلق الطير - من كلام السائل، وأنه صلى الله عليه وآله عطف على عيسى بن مريم، وأن قوله: وكان رسول الله، استفهام على حقيقته. وإنما قلنا: الظاهر ذلك؛ لأنه يحتمل أن يكون من كلام أبي الحسن الأول عليه السلام ويكون عطفاً على صدقت، وحينئذٍ قوله: «وكان رسول الله» من كلامه أيضاً؛ للإخبار بأن هذه المنازل الرفيعة كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله أيضاً. فلي تأمل».

٤ . في البصائر، ص ٤٧: «هل» بدل «و».

٥ . «المنازل»: جمع المنزلة، وهو الدرجة. و«المنزلة»: الرتبة والدرجة، لاتجمع. وراجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٥٨ (نزل).

٦ . في «ج»: ض، بف، ببح، بس، وحاشية «بف» والبصائر، ص ٤٧: «وغضب».

٧ . النمل (٢٧): ٢٠-٢١.

٨ . في «ف» والبصائر، ص ٤٧: «+» عليه».

٩ . في «ج»: ض، بف، والروافي والبحار والبصائر، ص ٤٧: «الجن والإنس».

١٠ . هكذا في «ب»، ج، ض، ف، ببح، بر، بس، بف» والبصائر، ص ٤٧. وفي المطبوع: «[و]المرردة». وقوله:

يَعْرِفُ<sup>١</sup> الْمَاءَ تَحْتَ الْهَوَاءِ، وَكَانَ<sup>٢</sup> الطَّيْرُ يَعْرِفُهُ، وَ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: «وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا<sup>٣</sup> سُبِّحَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى»<sup>٤</sup>. وَ قَدْ وَرَّثْنَا نَحْنُ هَذَا الْقُرْآنَ الَّذِي فِيهِ<sup>٥</sup> مَا تَسْتَبْرَهُ بِهِ الْجِبَالُ، وَ تَقْطَعُ<sup>٦</sup> بِهِ الْبُلْدَانَ، وَ تُخَيِّبُ بِهِ الْمَوْتَى، وَ نَحْنُ نَعْرِفُ الْمَاءَ تَحْتَ الْهَوَاءِ، وَ إِنَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ لآيَاتٍ مَا يَزَادُ بِهَا أَمْرًا إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ بِهِ مَعَ مَا قَدْ يَأْذَنُ اللَّهُ مِمَّا كَتَبَهُ الْمَاضُونَ، جَعَلَهُ اللَّهُ لَنَا فِي أَمِّ الْكِتَابِ؛ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «وَمَا مِنْ غَآبِيَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ»<sup>٧</sup> ثُمَّ قَالَ: «ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا»<sup>٨</sup> فَتَحْنُ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ<sup>٩</sup>أَوْرَثْنَا هَذَا الَّذِي فِيهِ تَبَيَّنَ كُلُّ شَيْءٍ»<sup>١٠</sup>.

### ٣٤- بَابُ أَنَّ الْأَيْمَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَهُمْ جَمِيعُ الْكُتُبِ الَّتِي نَزَلَتْ مِنْ عِنْدِ

٢٢٧/١

اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا عَلَى اخْتِلَافِ أَلْسِنَتِهَا

١ / ٦٠٨ . عِلِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

«الْمَرْدَّة»: جمع المارد، وهو من الرجال العاتى الشديد. قال الراغب في المفردات، ص ٧٦٤: «المارد والمريد، من شياطين الجن والإنس المتعزى من الخيرات، من قولهم: شجر أمرد، إذا تعزى من الورق». وراجع: النهاية، ج ٤، ص ٣١٥ (مرد).

١. في «ف»: «ولم يكونوا يعرفوا».

٣. «وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا» شرط حذف جوابه، يعني لو كان شيء من القرآن كذلك، لكان هذا القرآن؛ لأنه الغاية في الإعجاز. والمراد منه تعظيم شأن القرآن. راجع: التبيان، ج ١، ص ٣٤٥.

٤. الرعد (١٣): ٣١. ٥. في «ج»: «فيه».

٦. في «ف»: «قطع». وفي البصائر، ص ١١٤: «يقطع».

٧. النمل (٢٧): ٧٥. ٨. فاطر (٣٥): ٣٢.

٩. في «بر»: «ثم».

١٠. بصائر الدرجات، ص ٤٧، ح ١، عن محمد بن حماد، مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ١١٤، ح ٣، بسنده عن حماد، عن إبراهيم بن عبد الحميد، مع زيادة واختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٥، ح ١١٠٤؛ البحار، ج ١٤، ص ١١٢، ح ٤، وفيه إلى قوله: «بَلَا أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ بِهِ»؛ وج ١٧، ص ١٣٣، ح ١٠.

الْحَكَم:

في حديث بُرَيْه<sup>١</sup> أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ مَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَلَقِيَ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ ﷺ، فَحَكَى لَهُ هِشَامَ الْحِكَايَةَ، فَلَمَّا فَرَغَ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ ﷺ لِبُرَيْه: «يَا بُرَيْه، كَيْفَ عَلِمْتَ بِكِتَابِكَ؟»، قَالَ: أَنَا بِهِ عَالِمٌ<sup>٢</sup>، ثُمَّ<sup>٣</sup> قَالَ: «كَيْفَ ثَبَّحْتَ بِنَأْوِيلِهِ؟»<sup>٤</sup>، قَالَ: مَا أَوْثَقَنِي<sup>٥</sup> بِعِلْمِي فِيهِ! قَالَ: فَابْتَدَأَ أَبُو الْحَسَنِ ﷺ يَقْرَأُ الْإِنْجِيلَ، فَقَالَ بُرَيْه<sup>٦</sup>: «إِنَّا كُنْتُ أَطْلُبُ مِنْذُ خَمْسِينَ سَنَةً أَوْ مِثْلَكَ.

قَالَ<sup>٧</sup>: فَامَنَّ<sup>٨</sup> بُرَيْه، وَحَسَنَ إِيمَانَهُ، وَآمَنَتِ الْمَرْأَةُ الَّتِي كَانَتْ مَعَهُ، فَدَخَلَ هِشَامَ وَبُرَيْهَ وَ الْمَرْأَةَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَحَكَى لَهُ هِشَامَ الْكَلَامَ الَّذِي جَرَى بَيْنَ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ﷺ وَ بَيْنَ بُرَيْه، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»<sup>٩</sup>.

فَقَالَ بُرَيْه: «أَنْتَى لَكُمْ التَّوْرَةَ وَ الْإِنْجِيلَ وَ كُتُبَ الْأَنْبِيَاءِ؟»

قَالَ: «هِيَ عِنْدَنَا وَرِثَانَةٌ مِنْ عِنْدِهِمْ، نَقْرُؤُهَا كَمَا قَرَأُوهَا، وَ نَقُولُهَا كَمَا قَالُوا؛ إِنَّ اللَّهَ

١. في «الف» وحاشية «ح»، ض، ف، يح، بر: «بريهة»، وفي «ب»: «برية». وفي «بس»: «بريه».

والظاهر صحة «بريه»، فإننا لم نجد - مع الفحص الأكيد - في ما يُترقب منه حل هذه المشكلة عيناً ولا أثراً من «برية» و «بريه» و «بريهة»، بل المذكور في بعض هذه الكتب هو «بريه» وهو كان نصرانياً عالماً بكتاب الإنجيل. راجع: المؤلف والمختلف، ج ١، ص ٢٧٤؛ توضيح المشبه، ج ١، ص ٤٨١.

٢. تقديم الظرف لإفادة الحصر الدال على كمال العلم. مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٧.

٣. في «ح»، «بف» والوافي والبصائر ص ١٣٦، والتوحيد: - «ثم».

٤. أي كيف اعتمادك على نفسك في تأويله والعلم بمعانيه. مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٧.

٥. «ما أوثقني»: صيغة تعجب، مثل: ما أحسن زيدا، أي أنا واثق وثوقاً تاماً بما أعرف من تأويله. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٥٨؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٧.

٦. في البصائر، ص ١٣٦: «فابتدأ موسى ﷺ في قراءة الإنجيل، فقال برية: والمسبح لقد كان يقرؤها هكذا، وما قرأ هذه القراءة إلا المسيح. ثم قال: بدل «فابتدأ أبو الحسن ﷺ يقرأ الإنجيل، فقال برية».

٧. في «ف»، ض، يح، والبحار: + «فقال».

٨. في «بس»: «وأمّن».

٩. في «ف»: + «وبن جعفر».

١٠. آل عمران (٣): ٣٤.

لَا يَجْعَلُ حُجَّةً<sup>١</sup> فِي أَرْضِهِ يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ، فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي.<sup>٢</sup>

٦٠٩ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَانَ، عَنْ مُفْضِلِ بْنِ عَمْرٍ، قَالَ:

أَتَيْنَا بَابَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَ نَحْنُ نُرِيدُ الْأُذُنَ عَلَيْهِ، فَسَمِعْنَاهُ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ لَيْسَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَتَوَهَّمْنَا أَنَّهُ بِالسُّرْيَانِيَّةِ، ثُمَّ بَكَى فَبَكَيْنَا لِبُكَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا الْعُلَامُ، فَأَذِنَ لَنَا، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، فَقُلْتُ<sup>٣</sup>: أَضَلَّكَ اللَّهُ، أَتَيْنَاكَ نُرِيدُ الْأُذُنَ عَلَيْكَ، فَسَمِعْنَاكَ تَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ لَيْسَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَتَوَهَّمْنَا أَنَّهُ بِالسُّرْيَانِيَّةِ، ثُمَّ بَكَيْتَ فَبَكَيْنَا لِبُكَائِكَ.

٢٣٨ / ١ فَقَالَ: «نَعَمْ»<sup>٤</sup>، ذَكَرْتُ الْيَأَسَ النَّبِيَّ، وَ كَانَ مِنْ عَبَادِ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقُلْتُ كَمَا كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ.

ثُمَّ أَنْدَفَعُ<sup>٥</sup> فِيهِ بِالسُّرْيَانِيَّةِ، فَلَا وَاللَّهِ، مَا رَأَيْنَا<sup>٦</sup> قَسَاءً<sup>٧</sup> وَ لَا جَائِلِيْقًا<sup>٨</sup> أَفْصَحَ

١ . في «ف»: «حجته».

٢ . بصائر الدرجات، ص ١٣٦، ح ٤، عن إبراهيم بن هاشم، مع زيادة. وفيه، ص ٣٤٠، ح ٢، إلى قوله: «منذ خمسين سنة؛ التوحيد، ص ٢٧٥، ح ١، مع زيادة؛ الاختصاص، ص ٢٩٢، إلى قوله: «منذ خمسين سنة» وفي الثلاثة الأخيرة بسند آخر عن إبراهيم بن هاشم، مع اختلاف «الوافي»، ج ٣، ص ٥٥٧، ح ١١٠٦؛ البحار، ج ٤٨، ص ١١٤، ح ٢٥.

٣ . في «ض»: «+ «له»». وفي حاشية «بف» والوافي: «فقلنا».

٤ . في «بج»: «- «نعم»».

٥ . «اندفع»، أي أفاض، وأسرع. يقال: اندفع في الحديث: أفاض، واندفع الفرس: أسرع في سيره، أو ابتدأ بها وشرع، من دفع من كذا، أي ابتدأ السير، فكأنه دفع نفسه من تلك المقالة وابتدأ بالسريانية. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٢٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٦١ (دفع)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٥٩.

٦ . في «ف»: «قال».

٧ . «القَسْ»: رئيس من رؤساء النصارى في الدين والعلم، وكذلك القَيْسِيس، والجائليق يكون فوقه. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٩؛ الصحاح، ج ٣، ص ٩٦٣ (قسس).

٨ . في «ب»: «بر»: «+ «كان»». و«الجائليق»: رئيس للنصارى في بلاد الإسلام بمدينة السلام، ويكون تحت يد بطريق أنطاكية، ثم المطران تحت يده، ثم الأشعث يكون في كل بلد من تحت المطران، ثم القيسيس، ثم الشماس. قال

لَهَجَةً<sup>١</sup> مِنْهُ بِهِ<sup>٢</sup>.

ثُمَّ فَسَّرَهُ لَنَا بِالْعَرَبِيَّةِ، فَقَالَ: «كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: أَ تَرَكَ مَعْدِيَّ وَ قَدْ أَطْمَأْتُ<sup>٣</sup> لَكَ هَوَاجِرِي؟<sup>٤</sup> أَ تَرَكَ مَعْدِيَّ وَ قَدْ عَفَّرْتَ لَكَ فِي التَّرَابِ وَجْهِي؟<sup>٥</sup> أَ تَرَكَ مَعْدِيَّ وَ قَدْ اجْتَنَّبْتَ لَكَ الْمَعَاصِي؟<sup>٦</sup> أَ تَرَكَ مَعْدِيَّ وَ قَدْ أَشْهَزْتَ لَكَ لَيْلِي<sup>٧</sup>».

قَالَ: «فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَنْ ازْفَعْ رَأْسَكَ؛ فَإِنِّي غَيْرُ مَعْدُوبِكَ».

قَالَ: «فَقَالَ: إِنْ قُلْتَ: لَا أَعْدَبُكَ ثُمَّ عَدَّبْتَنِي<sup>٧</sup> مَاذَا؟ أَلَسْتُ عَبْدَكَ وَ أَنْتَ رَبِّي؟».

قَالَ<sup>٨</sup>: «فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَنْ ازْفَعْ رَأْسَكَ؛ فَإِنِّي غَيْرُ مَعْدُوبِكَ؛ إِنِّي<sup>٩</sup> إِذَا وَعَدْتُ وَعْدًا

وَقَيْتُ بِهِ»<sup>١٠</sup>.

١١٥٨ ص الفيز: الجائليق يطلق على قاضيهم. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٥٥٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٥٨ (جائليق).

١. «اللّهجة»: طَرَفُ اللسان، ويقال: جَزَسَ الكلام، ويقال: فصيح اللّهجة واللّهجة، وهي لغته التي جُبل عليها فاعتادها ونشأ عليها. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٦٥٧ (لهج).

٢. في «بح»: - «به».

٣. «أَطْمَأْتُ»، أي أعطشتُ، من الظَمُّ بمعنى العطش، أو شدّ العطش. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ١١٦ (ظماً).

٤. في القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٨٦: «الهواجر»: جمع الهاجرة، وهي نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر، أو من عند زوالها إلى العصر؛ لأنّ الناس يستكثرون في بيوتهم كأنهم قد تهاجروا؛ وشدّة الحرّ. وقال المجلسي في مرآة العقول: «ونسبة الإطعام إلى الهواجر على الإسناد المجازي، كقولهم: صام نهاره. أو المفعول مقدر، أي أطمأنت نفسي وهواجري. والأوّل أظهر. وكذا القول في نسبة الإسهار إلى الليل».

٥. «عَفَّرْتَ لَكَ فِي التَّرَابِ وَجْهِي»، أي مَرَعْتَهُ وَقَلَبْتَهُ فِيهِ، يقال: عَفَّرَهُ فِي التَّرَابِ يَغْفِرُهُ غَفْرًا، وَعَفَّرَهُ تَغْفِيرًا، أي مَرَعَهُ، وَالغَفْرُ: التَّرَابُ. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٥١ (عفر).

٦. في «ب»، بر، والوافي: + «قال».

٧. في «ض»، ف، بح، بر، وحاشية «ج»، بف: + «كان».

٨. في «بح»، بس، والبحار: - «قال».

٩. في «ب»، ض، بح، بر، والوافي والبحار: «فَأَنِّي».

١٠. بصائر الدرجات، ص ٣٤٠، ح ١ وفيه إلى قوله: «فبكيننا ليكاته»؛ وص ٣٤١، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٢٩٢،

وفي كلها بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام الوافي، ج ٣، ص ٥٥٨، ح ١١٠٧؛ البحار، ج ١٣، ص ٣٩٢، ح ١.

### ٣٥- بَابُ أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ كُلَّهُ إِلَّا الْأَيْمَةَ عليها السلام وَ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ عِلْمَهُ كُلَّهُ

١ / ٦١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي

الْمِقْدَامِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «مَا ادَّعَى أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ جَمَعَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ كَمَا أَنْزَلَ

إِلَّا كَذَّابٌ، وَ مَا جَمَعَهُ وَ حَفِظَهُ كَمَا نَزَّلَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَ الْأَيْمَةُ مِنْ

بَعْدِهِ عليهم السلام».<sup>٢</sup>

٢ / ٦١١ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>٣</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ

١ . في «ج، ف»: «أنزله». وفي البصائر: «أنزل».

٢ . بصائر الدرجات، ص ١٩٣، ح ٢، عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٣، ص ٥٦٠، ح ١١٠٨.

٣ . هكذا في «ألف، بح، وحاشية ف، و». وفي «ب، ج، ض، ف، و، بس، بف» والمطبوع وحاشية بدرالدين: «محمد بن الحسن». وأما «بر»، ففيها اضطراب.

هذا وقد ذكر العلامة الخبير السيد موسى الشيرازي - دام ظلّه - نقلاً من نسخة من النسخ التي قابلها وجود «محمد بن الحسن» بدل «محمد بن الحسين» الواقع في صدر السند.

ثم إن الخبر رواه الصفار في بصائر الدرجات، ص ١٩٣، ح ١، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، ولذا قد يخطر بالبال استظهار صحة نسخة «الحسن» في ما حكاه سيدنا العلامة دام ظلّه؛ فإن الصفار هو محمد بن

الحسن بن فروخ. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٥٤، الرقم ٩٤٨.

لكن يرد على هذا الاحتمال، أولاً: عدم ثبوت رواية الكليني عن محمد بن الحسن الصفار. والمراد من محمد بن الحسن في ما ورد في كثير من أسناد الكافي - من رواية محمد بن الحسن عن سهل بن زياد، أو عبادة بن الحسن العلوي، أو غيرهما - هو محمد بن الحسن الطائي الزاوي، كما ثبت في محله. راجع: ترتيب أسانيد الكافي للسيد البروجردي، ص ١٢١ المقدمة الرابعة [فيمن روى عنه الكليني] الثاني والثلاثون.

وثانياً: أنه لم يعمد في سند من أسناد الكافي توسط محمد بن الحسين بين محمد بن الحسن وبين محمد بن سنان، بل لم يثبت رواية محمد بن الحسن - سواء أكان الطائي الرازي أو الصفار - في أسناد الكافي عن محمد بن الحسين.

يؤيد ذلك مقابلة الكافي مع بصائر الدرجات في بعض ما رواه الصفار، عن محمد بن الحسين؛ فقد روى

عُمَارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنِ الْمُنْخَلِ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: «مَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَدَّعِيَنَّ أَنَّ عِنْدَهُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ كُلِّهِ ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ غَيْرَ الْأَوْصِيَاءِ»<sup>٢</sup>.

• الصفار في بصائر الدرجات، ص ٥٤، ح ٣، عن محمد بن الحسين، عن النضر بن شعيب، وأورد الكليني مضمون الخبر - باختصار - في الكافي ح ٥١٢، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن النضر بن شعيب.

وروى في بصائر الدرجات، ص ٣٨، ح ١، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل. والخبر أوردته الكليني في الكافي، ح ٥٥٢، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل. وروى في بصائر الدرجات، ص ٢٠٥، ح ٥، عن محمد بن الحسين، عن يزيد [شعر]. وأوردته الكليني في الكافي، ح ٥٦٤، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن يزيد شعر. وروى في بصائر الدرجات، ص ٤٥٥، ح ١٣، عن محمد بن الحسين عن علي بن أسباط. وأوردته الكليني في الكافي، ح ٧٢٠، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن علي بن أسباط.

وروى في بصائر الدرجات، ص ٤٦٤، ح ٣، عن محمد بن الحسين، ومحمد بن عيسى، عن علي بن أسباط، وأوردته الكليني في الكافي، ح ٧٢٤، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن علي بن أسباط. وروى في بصائر الدرجات، ص ٤٧٧، ح ١، عن محمد بن الحسين، عن علي بن أسباط. وأوردته الكليني في الكافي، ح ٧٢٦، عن محمد [بن يحيى] عن محمد بن الحسين، عن علي بن أسباط.

والحاصل: أنّ «محمد بن الحسين» في صدر السند سهو بلاريب، لكنّه موافق لأكثر النسخ، كما ذكرنا. وأما ما نقله سيّدنا العلامة دام ظلّه، فلم نجد لهذه النسخة مزية توجب تقديمها على سائر النسخ. مضافاً إلى أنّه يحتمل كون: «محمد بن الحسن»، مكتوباً في حاشية بعض النسخ، استظهاراً لصحته، لما رآه الناسخ من ورود الرواية في بصائر الدرجات، ثمّ تخيل في بعض الاستنساخات التالية كون هذا الاستظهار، نسخة.

والظاهر أنّ «محمد بن الحسين» في صدر السند، مصحّف من «محمد بن يحيى» كما استظهره الأستاذ السيّد محمد جواد الشيرازي - دام توفيقه - في تعليقه على السند، والمشابهة بين «الحسين» و«يحيى»، في بعض الخطوط القديمة، غير خفيّة على العارف بالنسخ والممارس لها.

ثمّ إنّه لا يخفى أنّ محمد بن الحسين بن أبي الخطاب روى جميع كتب محمد بن سنان وتوسط محمد بن الحسين بين محمد بن يحيى وبين محمد بن سنان في بعض الأستناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٨، الرقم ٨٨٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٢٠ - ٤٢١.

١. في البصائر، ح ١: «أَنَّ يَدَّعِيَّ أَنَّهُ جَمَعَ الْقُرْآنَ بِدَلٍّ وَأَنَّ يَدَّعِيَّ أَنَّ عِنْدَهُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ».

٢. بصائر الدرجات، ص ١٩٣، ح ١، عن محمد بن الحسين. عن محمد بن سنان. وفيه، ص ١٩٣ - ١٩٤، ح ٤ و ٥؛ وتفسير القمي، ج ٢، ص ٤٥١، بسند آخر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥٦٠، ح ١١٠٩.

٦١٢ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عُيَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي هَاشِمِ الصُّنَيْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُصْعَبٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُحْرِزٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ مِنْ عِلْمٍ مَا أَوْتَيْنَا تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ وَأَحْكَامَهُ<sup>٢</sup>، وَ عِلْمٌ تَفْصِيرُ<sup>٣</sup> الزَّمَانِ وَ حَدَثَانِيهِ<sup>٤</sup>، إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ خَيْرًا أَسْمَعَهُمْ<sup>٥</sup>، وَ لَوْ أَسْمَعَ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ، لَوْلَى مَعْرِضًا كَأَنْ لَمْ<sup>٦</sup> يَسْمَعْ». ثُمَّ أَمْسَكَ هُنَيْئَةً<sup>٧</sup>، ثُمَّ قَالَ: «وَ لَوْ وَجَدْنَا أَوْعِيَةً<sup>٨</sup> أَوْ مُسْتَرَحًا لَقَلْنَا؛ وَ اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ<sup>٩</sup>».

١ . في «ج» : «عبدة». وفي «بس» وحاشية «بف» والوسائل : «عبدةالله».

٢ . في «أ» : «أحكامه»، بالفتح تخصيص بعد التعميم، والمراد الأحكام الخمسة. أو بالكسر، أي ضبطه وإتقانه.

٣ . في «ب» : «ج» ، «بف» والوافي : «تغير».

٤ . «حَدَثَانِ الدَّهْرِ وَ الزَّمَانِ وَ حَوَادِثِهِ» : تَوْبُهُ وَ مَا يَحْدُثُ مِنْهُ، وَاحِدُهَا حَادِثٌ. وَكَذَلِكَ أَحْدَاثُهُ، وَاحِدُهَا حَدَثٌ. وَجَدَثَانُهُ: أَوَّلُهُ وَابْتِدَاؤُهُ، مَصْدَرٌ حَدَثٌ يَخْدُثُ خُدُوثًا وَجَدَثَانًا. قَرَأَهُ الْمَازَنْدَرَانِيُّ وَالمَجْلِسِيُّ: جَدَثَانَهُ بِكَلَا الْمَعْنِيِّينَ تَبَعًا لِمَا فِي الْقَامُوسِ. رَاجِعٌ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ١٣٢؛ الْقَامُوسِ الْمُحِيطِ، ج ١، ص ٢٦٧ (حَدَثٌ)؛ شَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٥، ص ٣٦١؛ مَرَأَةَ الْعُقُولِ، ج ٣، ص ٣٢.

٥ . في الوافي : «أسمعهم» أي بمسامعهم الباطنية. «ولو أسمع» ظاهرًا «من لم يسمع» باطنًا «لرأى معرضًا كأن لم يسمع» ظاهرًا.

٦ . في «بر» : «لم يكن».

٧ . «هُنَيْئَةً»، أَي سَاعَةٌ سَيِّرَةٌ وَلطيفة. قَالَ الْفَيْرُوزِيُّ: «الْهَيْئُ: كِتَابَةٌ عَنْ كُلِّ اسْمٍ جِنْسٍ، وَالأُنْثَى: هَيْئَةٌ، وَلاَمُهَا مَحْذُوفَةٌ، فِي لُغَةِ هَاءٍ فَيَصْغُرُ عَلَى هَيْئَةٍ، وَمِنْهُ يُقَالُ: مَكَثَ هَيْئَةً، أَي سَاعَةً لَطِيفَةً. وَفِي لُغَةِ هِي وَآءٍ، فَيَصْغُرُ فِي الْمُؤَنَّثِ عَلَى هَيْئَةٍ، وَالمُهْمَزُ خَطَأٌ؛ إِذْ لا وَجْهَ لَهُ» رَاجِعٌ: المصباح المنير، ص ٦٤١ (هن).

٨ . في «ج» ، «ف» ، «بف» وشرح المازندراني والوافي : «و».

٩ . «الأَوْعِيَّةُ»: جَمْعُ الوَعَاءِ، وَهُوَ مَا يُوَعَى فِيهِ الشَّيْءُ، أَي يُجْمَعُ. وَالمَرَادُ: القلوب الحافظة للأسرار. وَالمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «مُسْتَرَحًا»: القلوب الخالي عن الشواغل المانعة من إدراك الحق وقبوله وحفظه؛ أَوْ مِنْ نَسْتَرِيحُ إِلَيْهِ بِإِيْدَاعِ شَيْءٍ مِنْ أَسْرَارِنَا لَدَيْهِ. رَاجِعٌ: شَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٥، ص ٣٦٢؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٦١؛ المصباح المنير، ص ٦٦٦ (وعى).

١٠ . بصائر الدرجات، ص ١٩٤، ح ١، بسنده عن عمرو بن مصعب، عن أبي عبدالله عليه السلام . الوافي، ج ٣، ص ٥٦٠، ح ١١١٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨١، ح ٣٣٥٤٤، وفيه إلى قوله: «تفسير القرآن وأحكامه».



٦١٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>١</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤَمَّرِ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «وَاللَّهِ، إِنِّي لِأَعْلَمُ كِتَابَ اللَّهِ مِنْ أَوْلِهِ إِلَى آخِرِهِ كَأَنَّهُ فِي كَفِّي، فِيهِ خَبْرُ السَّمَاءِ، وَخَبْرُ الْأَرْضِ، وَخَبْرُ مَا كَانَ<sup>٢</sup>، وَخَبْرُ مَا هُوَ كَائِنٌ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: فِيهِ بَيِّنَاتٌ كُلُّ شَيْءٍ<sup>٣</sup>».

٦١٤ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنِ الْخَشَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ»<sup>٤</sup>، قَالَ: فَفَرَّجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَوَضَعَهَا فِي صَدْرِهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَعِنْدَنَا وَاللَّهِ<sup>٥</sup>، عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّهُ<sup>٦</sup>».

١ . تقدّم في الكافي ذيل ح ٢٠٢، أنّ هذا العنوان محزّف، وأنّ الصواب فيه، هو «محمد بن الحسن» المراد به الصقار؛ فلاحظ.

٢ . في البصائر، ص ١٩٤: «ما يكون».

٣ . إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل (١٦): «وَوَضَعْنَا عَنكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ».

٤ . بصائر الدرجات، ص ١٩٤، ح ٧، عن محمد بن عيسى. وفيه، ص ١٩٧، ح ٢؛ والمحاسن، ص ٢٦٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥٣؛ والكافي، كتاب فضل العلم، باب الردّ إلى الكتاب والسنة...، ح ١٩٠، بسند آخر مع اختلاف يسير. وفي تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٦٦، ح ٥٦، عن يونس، عن عدّة من أصحابنا. الوافي، ج ٣، ص ٥٦١، ح ١١١١.

٥ . النمل (٢٧): ٤٠. و«عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ» أي شيء من علم الكتاب. والقائل هو آصف بن برخيا وزير سليمان بن داود. و«أَنَا آتِيكَ بِهِ» أي بعرض بلقيس. الوافي، ج ٣، ص ٥٦١.

٦ . في «ج» والبصائر: «والله وعندنا».

٧ . في مرآة العقول: «كله، إمّا مرفوع والضمير للعلم، أو مجرور والضمير للكتاب».

٨ . بصائر الدرجات، ص ٢١٢، ح ٢، عن أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن عبدالرحمن بن كثير الهاشمي. وفيه، ص ٢١٣، ح ٣؛ و ص ٢٣٠، ح ٥؛ والكافي، كتاب الحجّة، باب نادر فيه ذكر الغيب، ح ٦٦٧، بسند آخر، مع زيادة في أوله وآخره. راجع: بصائر الدرجات، ص ٢٦٣، ح ٤؛ و ص ٢٦٣، ح ١١٣؛ والاختصاص، ص ٢٠٩، الوافي، ج ٣، ص ٥٦١، ح ١١١٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨١، ح ٣٣٥٤٥ و ٣٣٥٤٧.

٦١٥ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ<sup>١</sup>، عَمَّنْ ذَكَرَهُ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي

عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بَرِيدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ<sup>٢</sup>: «قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ»<sup>٣</sup> قَالَ:

«إِنَّا غَنَى، وَ عَلِيُّ<sup>٤</sup> أَوْلُنَا وَ أَفْضَلُنَا وَ حَيَّرْنَا بَعْدَ النَّبِيِّ<sup>٥</sup>».

### ٣٦- بَابُ مَا أُعْطِيَ الْأَيْمَةُ<sup>٦</sup> مِنَ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ

٢٣٠ / ١

٦١٦ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ غَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي شُرَيْسُ<sup>٧</sup> الْوَابِشِيُّ، عَنْ جَابِرِ:

١ . في «ألف، ب، ف، بر»: «محمد بن الحسين». وهو سهو ظاهر، والصواب ما في المطبوع وسائر النسخ؛ فقد ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٢١٤، ح ١٢ عن محمد بن الحسين، عن ابن أبي عمير، ومحمد بن الحسين - وهو ابن أبي الخطاب - روى في ضمن آخرين جميع كتب محمد بن أبي عمير، كما في الفهرست للطوسي، ص ٤٠٤، الرقم ٦١٨. يؤكد ذلك أن المقام من مواضع تحريف «محمد بن الحسن» بـ «محمد بن الحسين» دون العكس؛ لكثرة روايات محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين جداً.

٢ . في «ف»: «+ قوله تعالى». ٣ . الرعد (١٣): ٤٣.

٤ . في شرح المازندراني: «وإيانا». ٥ . في حاشية «بر»: «رسول الله».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٢١٤، ح ١٢، بسنده عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أبذينة؛ وفيه، ص ٢١٦، ح ٢٠، بسنده عن ابن أبي عمير، عن بريد بن معاوية. وفيه، ص ٢١٤، ح ٧، بسند آخر «الوافي» ج ٣، ص ٥٢٢، ح ١١١٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨١، ح ٣٣٥٤٦.

٧ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٢٠٨، ح ١، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن محمد بن الفضل، قال: أخبرني شريس الوابشي. والمذكور في بعض مخطوطاته «محمد بن الفضيل» قال: أخبرني شريس الوابشي، وهو الظاهر؛ فقد روى محمد بن الفضيل، عن شريس الوابشي عن جابر، في المحلن، ص ٣٠٠، ح ٥؛ والخصال، ص ٣٧، ح ١٥؛ والفتحة، ج ٣، ص ٤٣٩، ح ٤٥١٦؛ وص ٤٤٤، ح ٤٥٣٢.

يؤكد ذلك أن علي بن الحكم روى كتاب محمد بن الفضيل الأزرق. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤١٦، الرقم ٦٤٣.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمَ عَلَى ثَلَاثَةِ وَ سَبْعِينَ حَرْفًا، وَإِنَّمَا كَانَ عِنْدَ آصَفٍ مِنْهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ، فَتَكَلَّمْتُ بِهِ، فَخَسِفَ<sup>٢</sup> بِالْأَرْضِ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ سَرِيرِ بَلْقَيْسٍ حَتَّى تَنَاوَلَ السَّرِيرَ بِيَدِهِ، ثُمَّ عَادَتِ الْأَرْضُ كَمَا كَانَتْ أُسْرَعُ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنِي<sup>٣</sup>، وَ نَحْنُ عِنْدُنَا<sup>٤</sup> مِنَ الْإِسْمِ الْأَعْظَمِ اثْنَانِ وَ سَبْعُونَ حَرْفًا، وَ حَرْفٌ<sup>٥</sup> عِنْدَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - اسْتَأْتَرَ بِهِ<sup>٦</sup> فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ، وَ لَا حَوْلَ<sup>٨</sup> وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ<sup>٩</sup>».

٦١٧ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ<sup>١٠</sup>، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ عِمْرَانَ الْقُمِيِّ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ

١ . في «بح»: «فإنما».

٢ . فقال: خُيِّفَ بالرجل وبالقوم، إذا أخذته الأرض ودخل فيها. وَخَسِفَ المكانُ يُخَسِفُ خَسْفًا وَخُسُوفًا: ذهب في الأرض، وَخَسَفَهُ اللهُ تعالى وَخَسَفَ اللهُ به الأرض، أي غاب به فيها، يتعدى ولا يتعدى. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٦٧ (خسف).  
٣ . في حاشية «ب، بس، بف» والبحار: «العين».

٤ . في «ب، بيع، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والبصائر، ص ٢٠٨: «وعندنا نحن».

٥ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار والبصائر، ص ٢٠٨. وفي المطبوع: «واحد».

٦ . في «ف»: «- عند الله تبارك وتعالى».

٧ . «استأثر به»: انفرده وخصّ به نفسه واستبدّ به. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٨ (أثر).

٨ . قال ابن الأثير: «الخَوْلُ هاهنا: الحركة، يقال: حالَّ الشخصُ يحول إذا تحرك، المعنى: لا حركة ولا قوة إلا بمشيئة الله تعالى. وقيل: الخَوْلُ: الحيلة، والأوّل أشبه». النهاية، ج ١، ص ٤٦٢ (حول).

٩ . بصائر الدرجات، ص ٢٠٨، ح ١، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٢١٠، ح ٨ و ٩، بسندهما عن علي بن الحكم، عن محمد بن الفضيل، عن سعد أبي عمرو الجلاب، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع تفاوت يسير. وفيه، ص ٢٠٩، ح ٦، بسنده عن علي بن الحكم مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٢٠٩، ح ٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. دلائل الإمامة، ص ٢١٩، مرسلاً، مع تفاوت. راجع: خصائص الأئمة عليهم السلام، ص ٤٦، «الوافي»، ج ٣، ص ٥١٣، ح ١١١٤؛ البحار، ج ١٤، ص ١١٣، ح ٥.

١٠ . الحسين بن سعيد و محمد بن خالد - وهو البرقي - كلاهما من مشايخ أحمد بن محمد بن عيسى، وورد العنوانان في أسناد كثيرة متعاطفين، انظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٣٨٥ و ٥١١ و ذيل ح ٧٥٩ و ح ٢٠٨٤ و ٢٢٤٤ و ٣١٢٥ و ٣٣٢٢ و ٣٣٣١. وتوسط أيضاً أحمد بن محمد [بن عيسى] بين محمد بن يحيى وبين محمد بن خالد [البرقي] في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٦٣ - ٥٦٤، ص ٦٩٤. فعليه ما ورد

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ - لَمْ أَحْفَظْ اسْمَهُ - قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ عَيْسَى بْنَ مَرْيَمَ ﷺ أُعْطِيَ خَرْفَيْنِ كَانَ يَعْْمَلُ بِهِمَا، وَأُعْطِيَ مُوسَى<sup>١</sup> أَرْبَعَةَ خَرْفٍ، وَأُعْطِيَ إِبْرَاهِيمَ ثَمَانِيَةَ خَرْفٍ، وَأُعْطِيَ نُوحَ خَمْسَةَ عَشَرَ خَرْفًا، وَأُعْطِيَ آدَمَ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ خَرْفًا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَمَعَ<sup>٢</sup> ذَلِكَ كُلَّهُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ<sup>٣</sup>، وَإِنَّ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمَ ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ خَرْفًا، أُعْطِيَ مُحَمَّدًا ﷺ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ خَرْفًا، وَحُجِبَ عَنْهُ خَرْفٌ وَاحِدٌ».

٦١٨ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ التُّوفَلِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ صَاحِبِ الْعَسْكَرِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ خَرْفًا، كَانَ<sup>٤</sup> عِنْدَ آصَفِ خَرْفٌ<sup>٥</sup>، فَتَكَلَّمَ بِهِ، فَانْخَرَقَتْ<sup>٦</sup>

١. في بصائر الدرجات، ص ٢٠٨، ح ٢، من نقل الخبر عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن خالد، لا يخلو من خللي.

٢. في «ف»: «وَأَنَّ مُوسَى أُعْطِيَ». ٢. في «ف»: «+ جميع».

٣. في البصائر، ص ٢٠٨، ح ٢: «+ وَأَهْلَ بَيْتِهِ».

٤. هكذا في «ب»، ض، بر، «في «ج» والبصائر، ص ٢٠٨، ح ٢: «أَعْطَى اللَّهُ مُحَمَّدًا». وفي «ف»: «لِمُحَمَّدٍ». وفي المطبوع: «أَعْطَى مُحَمَّدًا».

٥. بصائر الدرجات، ص ٢٠٨، ح ٢، عن أحمد بن محمد بن محمد، وفيه، ص ٢٠٨، ح ٣ و ٤ و ٥ بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٥٢، ح ٢٣١، عن عبدالله بن بشير، عن أبي عبدالله ﷺ. الوافي، ج ٣، ص ٥٦٤، ح ١١١٦؛ البحار، ج ١٣، ص ٣٥٨، ح ٦٥ وفيه قطعة منه؛ وج ١٧، ص ١٣٤، ح ١١.

٦. في «ب»، ف، بر، بف، والبصائر والبحار: «عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ». وفي «و»، بح: «عَنْ أَبِي الْحَسَنِ صَاحِبِ الْعَسْكَرِيِّ». ٧. في البحار: «+ وَإِنَّ».

٨. في «ج»: «وَكَانَ». وفي «ف» والوافي: «وَأَيُّمَا كَانَ».

٩. في «ج»: «+ وَوَاحِدٌ».

١٠. «فَانْخَرَقَتْ»، أي شَقَّتْ، أو تَحَرَّكَتْ، من خَرَقَ الْأَرْضَ خَرْقًا، أي جَابَهَا وَخَرَقَهَا وَشَقَّهَا. وَخَرَقَ الْأَرْضَ يَخْرِقُهَا، أَي قَطَعَهَا حَتَّى بَلَغَ أَقْصَاهَا. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٧٥ (خرق).

لَهُ الْأَرْضُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَبَأَ، فَتَنَاوَلَ عَزْشَ بَلْقَيْسَ حَتَّى صَيَّرَهُ إِلَى سُلَيْمَانَ، ثُمَّ انْبَسَطَتِ الْأَرْضُ فِي أَقْلٍ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ؛ وَعِنْدَنَا مِنْهُ اثْنَانِ وَ سَبْعُونَ حَرْفًا، وَ حَرْفٌ عِنْدَ اللَّهِ مُسْتَأْتَرٌ<sup>٢</sup> بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ.<sup>٣</sup>

٢٣١/١

### ٣٧- بَابُ مَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ مِنْ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

٦١٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْحَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَيْمِعِ بْنِ الْحَجَّاجِ النَّبْرِيِّ، عَنْ مُجَاشِعِ، عَنْ مُعَلَّى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَيْصِ:  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَتْ عَصَا مُوسَى لِأَدَمَ عليه السلام، فَصَارَتْ إِلَى شُعَيْبٍ، ثُمَّ صَارَتْ إِلَى مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ، وَإِنَّهَا لَعِنْدَنَا، وَإِنَّ عَهْدِي بِهَا أَنْفَاءً، وَهِيَ خَضْرَاءُ كَهَيْئَتِهَا حِينَ انْتَزَعَتْ مِنْ شَجَرَتِهَا، وَإِنَّهَا لَتَنْطِقُ إِذَا اسْتَنْطَقْتَ، أُعِدَّتْ لِقَائِمِنَا عليه السلام، يَضْنَعُ<sup>٤</sup> بِهَا مَا كَانَ يَضْنَعُ مُوسَى، وَإِنَّهَا لَتَرْوَعُ<sup>٥</sup> وَ تَلْقَفُ<sup>٦</sup>

١ . في «ف» بفتح، «بف» - «له».

٢ . في الوافي والبصائر: «استأثر».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٢١١، ح ٣؛ دلائل الإمامة، ص ٢١٩، بسندهما عن معلّى بن محمد، مع اختلاف خصائص الأئمة عليهم السلام، ص ٤٦، مرسلاً، عن علي عليه السلام، مع زيادة واختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٦٣، ح ١١١٥؛ البحار، ج ١٤، ص ١١٣، ح ٦، وفيه إلى قوله: «من طرفة عين».

٤ . في «ف»: «كان».

٥ . في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٨: «يقال: عهدته، إذا لقيه وأدركه. و«أنفأ» أي مذ ساعة، أي في أول وقت يقرب منّا». وراجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥١٦ (عهد)؛ لسان العرب، ج ٩، ص ١٥ (أنف).

٦ . في «ف»: «صنع».

٧ . هكذا في «الف» ب، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف، والمطبوع. وفي «ج»: «لتروع» من راع التعدي. وفي حاشية «ج» و«و»: «راع: أفرع، كروع، لازم ومتعد. وفي حاشية «بف»: «الترويح: ترسانيدن». وقوله: «لتروع»، أو «لتروع»، أي لثخوف وثقوع، يقال: راغني الشيء يروغ زوعاً: أفرعني، وزوعني مثله. راجع: المصباح المنير، ص ٢٤٦ (روع).

٨ . «تلقف»، أي تناوّل بسرعة، تقول: لَقِفْتُ الشَّيْءَ الْقَفْفَةَ لَقْفًا، وَتَلَقَّفْتُهُ لَقْفًا، أي تناولته بسرعة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢٨ (لقف).

مَا يَأْفِكُونَ<sup>١</sup>، وَ تَصْنَعُ مَا تُوَمِّرُ بِهِ<sup>٢</sup>، إِنَّهَا<sup>٣</sup> - حَيْثُ أَقْبَلْتُ<sup>٤</sup> تَلَقَّفَ مَا يَأْفِكُونَ - يَفْتَحُ لَهَا<sup>٥</sup> شُغْبَتَانِ<sup>٦</sup>؛ إِخْذَاهُمَا فِي الْأَرْضِ، وَ الْأُخْرَى فِي السَّقْفِ، وَ بَيْنَهُمَا أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً، تَلَقَّفَ<sup>٧</sup> مَا يَأْفِكُونَ بِلِسَانِهَا<sup>٨</sup>.

٢ / ٦٢٠ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ الْبَغْدَادِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الشَّمَالِيِّ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْوَاخُ مُوسَى عليه السلام عِنْدَنَا، وَ عَصَا مُوسَى عِنْدَنَا، وَ نَحْنُ وَرَثَةُ<sup>١٠</sup> النَّبِيِّينَ»<sup>١١</sup>.

٣ / ٦٢١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ

١ . «يَأْفِكُونَ» أي يكذبون، من الإفك بمعنى الكذب، أو بصرفونه عن وجهه. يقال: أفكك يَأْفِكُكَ أفكاً، إذا صرفه عن الشيء وقلبه. قال الراغب: «الإفك: كلٌ مصروف عن وجهه الذي يحق أن يكون عليه»، ثم قال: «فاستعمل ذلك في الكذب لما قلناه». راجع: النهاية، ج ١، ص ٥٦؛ المفردات للراغب، ص ٧٩ (أفك).

٢ . في كمال الدين: «ما كان يصنع بها موسى بن عمران عليه السلام، وإنما تصنع ما تؤمر به بدل «ما كان يصنع - إلى - ما تؤمر به».

٣ . في «ج، ف» والوافي: «وإنها».

٤ . في كمال الدين: «ألقيت».

٥ . في «ب، ج» وحاشية «ف، ب»، «بج» والبحار: «تفتح». وفي «ض» وحاشية «ج، بر»: «يتنج». وفي «بج»: «تفتح».

٦ . في «بج»: «- لها»، وفي «بس»: «بها».

٧ . في الاختصاص: «شفتان». و«الشعبة»: الغصن. وأيضاً: الطائفة من كل شيء والقطعة منه. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٥٧ (شعب).

٨ . في كمال الدين: «- ما يَأْفِكُونَ يفتح لها - إلى - ذراعاً تلقف».

٩ . كمال الدين، ص ٦٧٣، ح ٢٨، بسنده عن محمد بن يحيى. بصائر الدرجات، ص ١٨٣، ح ٣٦، عن سلمة بن الخطاب، مع اختلاف الاختصاص، ص ٢٦٩، عن محمد بن يحيى العطار، عن حمدان بن سليمان، عن عبد الله بن محمد. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٤، ح ٦٤ عن محمد بن علي عليه السلام - الوافي، ج ٣، ص ٥٦٥، ح ١١١٧؛ البحار، ج ١٣، ص ٤٥، ح ١١. ١٠ . في البصائر وتفسير العياشي: «ورثنا».

١١ . بصائر الدرجات، ص ١٣٩، ذيل ح ٤؛ و ص ١٨٣، ح ٣٢، وفيهما عن أبي محمد، عن عمران بن موسى. وفي تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٨، ح ٧٧ عن أبي حمزة. وفي الإرواد، ج ٢، ص ١٨٧، مرسلاً عن أبي حمزة الشمالي، عن أبي عبد الله عليه السلام - الوافي، ج ٣، ص ٥٦٥، ح ١١١٨.

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَرَّاسَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام، إِنَّ الْقَائِمَ إِذَا قَامَ بِمَكَّتَهُ وَ أَرَادَ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى الْكُوفَةِ، نَادَى مُنَادِيَهُ: أَلَا لَا يَحْمِلُ<sup>١</sup> أَحَدٌ مِنْكُمْ طَعَامًا وَلَا شَرَابًا، وَ يَحْمِلُ حَجَرَ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عليه السلام وَ هُوَ وَفَرٌ<sup>٢</sup> بَعِيرٌ، فَلَا يَنْزِلُ مِنْزِلًا إِلَّا أَنْبَعَتْ<sup>٣</sup> عَيْنٌ مِنْهُ، فَمَنْ كَانَ جَائِعًا شَبِيعٌ، وَ مَنْ كَانَ ظَامِنًا<sup>٤</sup> زَوِيٌّ، فَهُوَ زَادَهُمْ حَتَّى يَنْزِلُوا<sup>٥</sup> النَّجْفَ مِنْ ظَهْرِ الْكُوفَةِ.»<sup>٦</sup>

٦٢٢ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ<sup>٨</sup> الْأَسَدِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «خَرَجَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ذَاتَ لَيْلَةٍ<sup>٩</sup> بَعْدَ عَتَمَةٍ<sup>١٠</sup> وَ هُوَ

١ . يجوز فيه النفي أيضاً.

٢ . «الوْفَرُ»: الجمل الثقيل، أو أعم منه، والجمل: ما يحمل. والجمع: الأوقار. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٨٣ (و.فر).

٣ . في «بس، بف»: «انبعث».

٤ . في «ف»: «منه عين».

٥ . في البصائر: «ظمان». و«الظمان»: من الظم، وهو العطش. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٦١ (ظماً).

٦ . في «و، بر، بف»، وشرح المازندراني والبحار: «حتى ينزل». والسياق يقتضي الجمع. وفي البصائر: «حتى نزلوا».

٧ . بصائر الدرجات، ص ١٨٨، ح ٥٤، عن محمد بن الحسين. وفي الغيبة للسمعاني، ص ٢٣٨، ح ٢٨ و ٢٩؛ وكمال الدين، ص ٦٧٠، ح ١٧، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٦٦، ح ١١١٩؛ البحار، ج ١٣، ص ١٨٥، ح ٢٠.

٨ . الخبر رواه الصَّفَّار في موضعين من بصائر الدرجات، ص ١٧٨، ح ١٣؛ و ص ١٨٨، ح ٥٢، بسندين عن أبي الحصين الأسدي، عن أبي بصير. ولا يبعد في ما نحن فيه أيضاً صحة «أبي الحصين»؛ فإنه هو المذكور في كتب الرجال، وطقبه ثلاثم الرواية عن أبي بصير. راجع: رجال النجاشي، ص ١٧٦، الرقم ٤٦٥؛ رجال الطوسي، ص ٢١١، الرقم ٢٧٤٧. ٩ . في البصائر: «+على أصحابه».

١٠ . في البصائر: «+وهم في الرحبة». وفي العين: «العتمة: الثلث الأول من الليل بعد غيوبة الشفق». وفي الصحاح: «العتمة: وقت صلاة العشاء». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٣٦؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٩ (عتم).

٢٣٢/١ يَقُولُ -هَمِّمَةٌ هَمِّمَةٌ<sup>١</sup>، وَ لَيْلَةٌ مُظْلِمَةٌ.. خَرَجَ عَلَيْكُمْ الْإِمَامُ عَلَيْهِ قَمِيصُ آدَمَ، وَ فِي يَدِهِ خَاتَمُ سَلِيمَانَ وَ عَصَا مُوسَى ﷺ<sup>٢</sup>.

٦٢٣ / ٥ . مُحَمَّدٌ<sup>٣</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السُّرَّاجِ، عَنْ بَشْرِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أُتِدْرِي مَا كَانَ قَمِيصُ يُوسُفَ ﷺ؟»<sup>٤</sup>.  
قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﷺ لَمَّا أُوقِدَتْ لَهُ النَّارُ، أَتَاهُ جَبْرَائِيلُ ﷺ بِثَوْبٍ مِنْ ثِيَابِ الْجَنَّةِ، فَالْتَبَسَهُ بِئَايَاهُ، فَلَمْ يَضُرَّهُ<sup>٥</sup> مَعَهُ حَرٌّ وَ لَا بَرْدٌ، فَلَمَّا حَضَرَ إِبْرَاهِيمَ الْمَوْتَ، جَعَلَهُ فِي تَمِيمَةٍ<sup>٦</sup> وَ عَلَّقَهُ عَلَى إِسْحَاقَ، وَ عَلَّقَهُ إِسْحَاقُ عَلَى يَعْقُوبَ، فَلَمَّا وُلِدَ<sup>٧</sup> يُوسُفَ ﷺ عَلَّقَهُ عَلَيْهِ، فَكَانَ فِي عَضْدِهِ<sup>٨</sup> حَتَّى كَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ، فَلَمَّا أُخْرِجَهُ يُوسُفَ بِمِصْرَ مِنَ التَّمِيمَةِ، وَجَدَ يَعْقُوبَ رِيحَهُ، وَ هُوَ قَوْلُهُ: «إِنِّي لِأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْ لَأَنْ تُفَنِّدُونِ»<sup>٩</sup> فَهُوَ

١ . في البصائر :- «هممة» الثاني . و«الهممة»: الصوت الخفي، أو ترديد الصوت في الصدر، أو الكلام الخفي لا يُفهمُ . وقال المجلسي في مرآة العقول، ج ٣، ص ٣٩: «والثاني تأكيد الأول، وهما من كلام أبي جعفر ﷺ، وكذا قوله: وليلة مظلمة، أي والحال أن الليلة مظلمة، أو في ليلة مظلمة . ويمكن أن يكون هممة ثانياً من كلام أمير المؤمنين فتكون مرفوعة، أو كلتاها من كلامه ﷺ على أنه خير مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي هممة وليلة مظلمة مقرونان، أو ينصب ليلة كقولهم: كل رجل وضيعته». وراجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٦٢٢ (همم).

٢ . بصائر الدرجات، ص ١٧٨، ح ١٣، عن محمد بن الحسين، عن موسى بن سعدان، عن أبي الحصين الأسدي . وفيه، ص ١٨٨، ح ٥٢، بسند آخر عن أبي الحصين الأسدي . كمال الدين، ص ١٤٣، من دون الإسناد إلى المعصوم، وفيه: «فروي أن القاتم ﷺ إذا خرج يكون عليه قميص يوسف ومعه عصا موسى وخاتم سليمان ﷺ». «الوافي»، ج ٣، ص ٥٦٦، ح ١١٢٠؛ البحار، ج ١٤، ص ٨١، ح ٢٤.

٣ . في «ألف، ب، ج» وحاشية «ض، بح»: «+ بن يحيى».

٤ . في «ألف، ب»: «بشير» . ٥ . في تفسير القمي: «فلم يصبه».

٦ . «التيممة»: عودَةٌ تعلق على الإنسان . الصحاح، ج ٥، ص ١٨٧٨ «تمم».

٧ . في «ب»: «أولده» . ٨ . في تفسير القمي: «عقده».

٩ . يوسف (١٢): ٩٤. و«تفنديون» أي تنسبونني إلى الفند، وهو ضعف العقل والرأي يحدث من الهرم. »



ذَلِكَ الْقَمِيصُ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ<sup>٢</sup> مِنْ الْجَنَّةِ».

قُلْتُ: جَبِلْتُ فِدَاكَ، فَإِنِّي مَنْ صَارَ ذَلِكَ الْقَمِيصُ؟ قَالَ: «إِلَى أَهْلِهِ<sup>٣</sup>». ثُمَّ قَالَ: «كُلُّ نَبِيٍّ وَرَثَ عِلْمًا أَوْ غَيْرَهُ، فَقَدِ انْتَهَى<sup>٤</sup> إِلَى آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ».

### ٣٨- بَابُ مَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ ﷺ مِنْ سِلَاحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَ مَتَاعِهِ

١ / ٦٢٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ سَعِيدِ السَّمَّانِ، قَالَ:  
كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ زَجَلَانٌ مِنَ الرَّيْدِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ: أَلَيْسَ بِكُمْ إِمَامٌ مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ<sup>٦</sup>؟ قَالَ: فَقَالَ: «وَلَا»<sup>٧</sup>.

٥٥ راجع: المفردات، ص ٣٨٦؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٦٧.

١ . في «بس»: «ذاك».

٢ . في «بف»: تفسير العياشي، ص ١٩٣ وتفسير القمي وكمال الدين، ص ١٤٢ و ٦٧٤ :- «الله».

٣ . في كمال الدين، ص ٦٧٤ :- «وهو مع قائمنا إذا خرج».

٤ . أي ذلك الموروث أو المورث.

٥ . بعض الدرجات، ص ١٨٩، ح ٥٨، عن محمد بن الحسين؛ كمال الدين، ص ٦٧٤، ح ٢٩ بسنده عن محمد بن يحيى؛

وص ١٤٢، ح ١٠، بسنده عن محمد بن يحيى، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن محمد بن أورمة،

عن محمد بن إسماعيل. تفسير القمي، ج ١، ص ٣٥٤، بسنده عن إسماعيل السراج، عن يونس بن يعقوب،

عن المفضل الجعفي؛ علل الشرائع، ص ٥٣، ح ٢، بسنده عن محمد بن إسماعيل السراج، عن بشر بن جعفر،

عن مفضل الجعفي. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٩٣، ح ٧١، عن المفضل الجعفي؛ وفيه، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٧٣،

عن محمد بن إسماعيل بن بزيع رفعه بإسناد له، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٦٦، ح ١١٢١.

٦ . في «ف»: «والبصائر، ص ١٧٤، ح ٢ والإرشاد: «طاعته».

٧ . «فقال: لا»، أجاب بذلك تقية، أو على سبيل التورية. والمراد أنه ليس في بني فلان من أولاد علي ﷺ

إمام مفترض الطاعة، أو أنه ليس فيما مفترض الطاعة بزعمكم، أو ليس فيما إمام لابد له من الخروج

بالسيف بزعمكم، فيخرج بذلك عن الكذب. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٧٠؛ امرأة العقول، ج ٣،

ص ٤١.

قَالَ: فَقَالَ لَهُ: قَدْ أَخْبَرْنَا عَنْكَ التُّغَاتُ أَنَّكَ تُفْتِي وَ تَقْرَأُ<sup>١</sup> وَ تَقُولُ بِهِ<sup>٢</sup>، وَ تُسَمِّيهِمْ لَكَ: فُلَانٌ وَ فُلَانٌ، وَ هُمْ أَضْحَابٌ وَرَعَ وَ تَشْمِيرٌ<sup>٣</sup>، وَ هُمْ يَمُنُّنَ لَا يَكْذِبُ<sup>٤</sup>. فَغَضِبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَقَالَ<sup>٥</sup>: «مَا أَمَرْتَهُمْ بِهَذَا»<sup>٦</sup> فَلَمَّا رَأَى الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ خَرَجَا.

فَقَالَ لِي: «أَتَعْرِفُ هَذَيْنِ؟»، قُلْتُ<sup>٧</sup>: نَعَمْ، هُمَا مِنْ أَهْلِ سُوْقِنَا، وَ هُمَا<sup>٨</sup> مِنْ الرَّيْدِيَّةِ، وَ هُمَا<sup>٩</sup> يَزْعُمَانِ أَنَّ سَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ<sup>١٠</sup>، فَقَالَ: «كَذَبًا لَعَنَهُمَا اللَّهُ - وَ اللَّهُ<sup>١١</sup> مَا رَأَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ بِعَيْنَيْهِ، وَ لَا يُوَاجِدُهُ مِنْ عَيْنَيْهِ، وَ لَا رَأَهُ أَبُوهُ، اللَّهُمَّ! إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَأَهُ<sup>١٢</sup> عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام، فَإِنْ كَانَا صَادِقَيْنِ فَمَا عَلَمَةٌ<sup>١٣</sup> فِي مَقْبِضِهِ<sup>١٤</sup>؟ وَ مَا أَثَرُ<sup>١٥</sup> فِي مَوْضِعِ مَضْرَبِهِ<sup>١٦</sup>؟

١. في «ض»: بيج، بر، بس، - «وتقر».

٢. في «ض»: «بهم». «وتقول به» أي بأن فيكم إماماً مفترض الطاعة.

٣. التشمير في الأمر: السرعة فيه والخفة. وشمّر ثوبه ورفع. ومنه قيل: شمّر في العبادة إذا اجتهد وبالغ. وفي الوافي: «ويكنى به عن التقوى والظهارة». وراجع: المصباح المتير، ص ٣٢٢ (شمّر).

٤. في حاشية «بر» والبصائر، ص ١٧٤، ح ٢: «لا يكذبون». وفي مرآة العقول: «لا يكذب، على بناء المجزّد المعلوم، أو على بناء التفعيل المجهول».

٥. هكذا في النسخ التي قبلت وشرح المازندراني والوافي والبصائر ص ١٧٤، ح ٢ والإرشاد. وفي المطبوع: «فقال».

٦. في مرآة العقول: «ما أمرتهم بهذا، فيه أيضاً تورية؛ لأنه صلى الله عليه وآله كان أمرهم بالتقية ولم يأمرهم بالإذاعة عند المخالفين، لكن ظاهره يومه إنكار أصل القول».

٧. في «بف»: «فقلت».

٨. في «ف»: «وهما».

٩. في حاشية «ض»: «+ بن حسن بن علي عليهما السلام». وفي الإرشاد: «+ بن الحسن».

١٠. في «ج»: «والله».

١١. المراد أنّهما لم يراه رؤية كاملة يوجب العلم بعلاماته وصفاته، فضلاً عن أن يكون عندهما. مرآة العقول، ج ٣، ص ٤١.

١٢. في «ب»: «علامته».

١٣. «مقبض السيف»، وزان مسجد، وفتح الباء لفة، وهو حيث يقبض باليد. المصباح المتير، ص ٤٨٨ (قبض).

١٤. في حاشية «بر»: «الأثر».

١٥. «مضرب السيف»، بفتح الراء وكسرهما: المكان الذي يضرب به منه، وقد يؤنث بالهاء، فيقال: مضربة صلى الله عليه وآله.

وَإِنَّ عِنْدِي لَسَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ عِنْدِي لَرَايَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَ دِرْعَهُ  
 وَ لَأَمْتَهُ<sup>١</sup> وَ مِغْفَرَهُ<sup>٢</sup>، فَإِنَّ كَانَا صَادِقَيْنِ فَمَا عَلَامَةٌ<sup>٣</sup> فِي دِرْعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ وَإِنَّ عِنْدِي  
 لَرَايَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمُغْلَبَةَ<sup>٤</sup>، وَإِنَّ عِنْدِي أَلْوَاخَ مُوسَى وَ عَصَاهُ، وَإِنَّ  
 عِنْدِي لِحَاتَمَ سَلِيمَانَ بْنِ دَاوُدَ ﷺ، وَإِنَّ عِنْدِي الطُّسْتُ<sup>٥</sup> الَّذِي كَانَ مُوسَى يَقْرَبُ بِهِ<sup>٦</sup>  
 النُّقْرَانِ، وَإِنَّ عِنْدِي الْإِسْمَ الَّذِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَضَعَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ  
 وَ الْمُشْرِكِينَ، لَمْ يَصِلْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ نَشَابَةً<sup>٧</sup>، وَإِنَّ عِنْدِي لِمِثْلَ<sup>٨</sup> الَّذِي

﴿ بالوجهين أيضاً. المصباح المنير، ص ٣٥٩ (ضرب).

١. في «ف»: «لأمت». و«الأئمة» مهورزة: اللوزغ؛ وقيل: ضرب من الدرع. وقيل: السلاح. ولأمة الحرب: أذاته. وقد يترك الهمز تخفيفاً. النهاية، ج ٤، ص ٢٢٠ (لأم).

٢. «المغفر» و«المغفرة» و«الغفارة»: زَرَدٌ - أي دِرْعٌ منسوج يتداخل بعضها في بعض - ينسج من الدروع على قدر الرأس يلبس تحت القلنسوة، وقيل: هو زَرْفُ البِيضَةِ، وقيل: هو حَلَقٌ يَتَّقَعُ به المتسلح. قال ابن شميل: المغفر حَلَقٌ يجعلها الرجل أسفل البِيضَةِ تُشْتَبَعُ على العنق فتقيه. وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٦ (غفر).

٣. في «ب»: «علامته».

٤. هكذا في «ب»، و«». وفي أكثر النسخ ما ليس ينافيه. وهو مقتضى السياق؛ لصيرورته ظاهراً صفة للراية، واسم الآلة لا يمكن أن يكون صفة لخلقه عن الضمير إلا أن صار علماً للراية. وفي «ج»: «المغلبة»، ولكن ما جاء باب الإفعال من هذه المادة. وفي المطبوع: «المغلبة». و«المغلبة»: اسم فاعل من باب التفعيل، أو اسم مفعول منه، أي الذي يُغْلَبُ كثيراً، وأيضاً: الذي يُحْكَمُ له بالغلبة، ضدّ، أو اسم آلة كمكحلة من الغلبة. وفي شرح المازندراني: «وأما القول بأنها اسم فاعل من أغلب فالظاهر أنه تصحيف». وقال الفيض في الوافي: «كانها اسم إحدى راياته؛ فإنه ﷺ كان يسي ثيابه ودوابه وأمتعته». وراجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٧٦ (غلب).

٥. «الطُّسْتُ»، أصلها الطس، فأبدل من إحدى السينين تاء للاستئصال، وحُكِيَ بالشين المعجمة، وهي أعجمية معربة، ولهذا قال الأزهرى: «هي دخيلة في كلام العرب؛ لأن التاء والطاء لا يجتمعان في كلمة عربية». راجع: المصباح المنير، ص ٣٧٢؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٥٢ (طست).

٦. في الوافي: «بها».

٧. «نُشَابَةٌ»: واحدة النُشَابِ، وهي السهام، من نُشِبَ الشيء في الشيء نُشُوباً، أي عَلِقَ فيه، وأنشبتة أنا فيه، أي أعلقتُ، فانتشِب. وقال الطبرزي: «النبل: السهام العربية، اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى، وجمعه: نبال. والنُشَابُ: التركيبة، الواحدة: النُشَابَةُ». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٤ (نشب)؛ المغرب، ص ٤٤٠ (نبل).

٨. في حاشية «بر»: «+ التابوت».

جاءت به الملائكة<sup>١</sup>.

وَمَثَلُ السَّلَاحِ فِينَا كَمَثَلِ<sup>٢</sup> التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ فِي<sup>٣</sup> أَيِّ  
أَهْلِ بَيْتٍ وَجَدَ التَّابُوتَ عَلَى<sup>٤</sup> أَبْوَابِهِمْ<sup>٥</sup> أَوْتُوا التَّابُوتَ، وَمَنْ صَارَ إِلَيْهِ السَّلَاحُ مِنَّا  
أَوْتِيَ<sup>٦</sup> الإِمَامَةَ، وَلَقَدْ لَبَسَ أَبِي دِرْعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَطَّتْ عَلَى الْأَرْضِ خَطِيطاً<sup>٧</sup>،  
وَلَبِسْتُهَا أَنَا، فَكَانَتْ وَكَانَتْ<sup>٨</sup>، وَقَائِمْنَا مَنْ إِذَا لَبِسَهَا مَلَأَهَا<sup>٩</sup> إِنْ شَاءَ اللَّهُ.<sup>١٠</sup>

٢٣٤/١ ٦٦٥ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ  
الْوَشَاءِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

- ١ . في حاشية «بر» والبصائر، ص ١٧٤، ح ٢: + «تحمله». وقوله ﷺ: «لمثل الذي جاءت به الملائكة» يعني ما يشبه ذلك وما هو نظير له. لعله ﷺ أشار بذلك إلى ما أخبر الله عنه في القرآن البقرة (٢): (٢٤٨) بقوله: «وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهَا الْمَلَائِكَةُ». الوافي، ج ٣، ص ٥٦٩.
- ٢ . في البحار والكافي، ح ٦٣٣ والبصائر، ص ١٧٤، ح ٢: «مثل».
- ٣ . في البحار والكافي، ح ٦٣٣: - «في».
- ٤ . في «ف»: «وجدوا». وفي البصائر، ص ١٧٤، ح ٢: «وقف».
- ٥ . في البحار والكافي، ح ٦٣٣: «بابهم».
- ٦ . في البحار والكافي، ح ٦٣٣: «فمن».
- ٧ . في «بس»: «خَطَّيْطًا» على صيغة التصغير. وفي شرح المازندراني: «الخطيط والخطيطة: الطريق. وهذا كناية عن طولها وعدم توافقها لقامته المقدسة». وراجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٨٧ (خطط).
- ٨ . أي قد تصل إلى الأرض وقد لا تصل، يعني لم تختلف عليّ وعلى أبي اختلافاً محسوساً ذا قدر. الوافي، ج ٣، ص ٥٧٢.
- ٩ . «ملأها»، أي لم يفضل عنه ولم يقصر، وكان موافقاً لبدنه. امرأة العقول، ج ٣، ص ٤٣.

- ١٠ . الكافي، كتاب الحجّة، باب أن مثل سلاح رسول الله ﷺ ...، ح ٦٣٣، وفيه من قوله: «مثل السلاح فينا» إلى قوله: «وَأُوتِيَ الإِمَامَةَ». وفي بصائر الدرجات، ص ١٧٤، ح ٢، عن أحمد بن محمد: «الإرشاد للمفيد، ج ٢، ص ١٨٧، بسنده عن معاوية بن وهب. وفي بصائر الدرجات، ص ١٧٤، ح ١، من قوله: «أَنْ سَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ» مع اختلاف؛ ووص ١٧٥، ح ٤، مع اختلاف يسير؛ ووص ١٨٣، ح ٣١، من قوله: «أَنْ سَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ» إلى قوله: «بَلَا أَنْ يَكُونَ رَأَىٰ عِنْدَهُ» مع اختلاف يسير، وفي كلّها بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٢٦، ح ١٣٥، عن سليمان بن هارون. وراجع: بصائر الدرجات، ص ١٧٧، ح ٦ . الوافي، ج ٣، ص ٥٦٨، ح ١١٢٢؛ البحار، ج ١٣، ص ٤٥٦، ح ١٨.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «عِنْدِي سِلَاحُ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام لَا أَنَا زَعُ فِيهِ». ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ السِّلَاحَ مَدْفُوعٌ عَنْهُ<sup>١</sup>، لَوْ وُضِعَ عِنْدَ شَرِّ خَلْقِ اللَّهِ لَكَانَ خَيْرَهُمْ». ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ يَصِيرُ إِلَى مَنْ يَلْوِي<sup>٢</sup> لَهُ الْحَتَكَ، فَإِذَا كَانَتْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ الْمَشِيئَةُ خَرَجَ، فَيَقُولُ النَّاسُ: مَا هَذَا الَّذِي كَانَ<sup>٣</sup> ١٢٣ وَ يَضَعُ اللَّهُ لَهُ يَدًا عَلَى رَأْسِ رَعِيَّتَيْهِ<sup>٤</sup>».

٣ / ٦٦٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ<sup>٥</sup>: «تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَتَاعِ<sup>٦</sup> سِنْفًا<sup>٧</sup> وَ دِرْعًا<sup>٨</sup> وَ عَنَزَةً<sup>٩</sup>»..... ←

- ١ . أي تدفع عنه الأفات مثل أن يسرق أو يغصب أو يكسر أو يستعمله غير أهله. الوافي، ج ٣، ص ٥٧١.  
 ٢ . يقال: ألوى الرجل برأسه ولوى رأسه، أي أماله من جانب إلى جانب. ويقرأ بالتشديد للمبالغة. ويقال: لويت الحبل: فتلته. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٦٤ (لوى). وفي قوله: «إلى من يلوى له الحتك» قال في الوافي: «كسب به عن الانقياد والطاعة، والمراد به القائم عليه السلام». وقال في المرأة: «والأظهر عندي أنه إشارة إلى إنكار الناس لوجوده وظهوره، والاستهزاء بالقاتلين له، أو حكت الإنسان غيظاً أو حقناً به بعد ظهوره، وكلاهما شائع في العرب. وقيل: كناية عن الإطاعة والانقياد جبراً. وقيل: أي يتكلم عنه. وقيل: أصحابه محتكون؛ ولا يخفى بعده. وعلى التقادير المراد به القائم عليه السلام».
- ٣ . في مرآة العقول: «ما هذا الذي كان، تعجب من قضاياها وأحكامه القريبة وسفك دماء المخالفين، أو من قهره واستيلائه. ويحتمل على الأول أن تكون «ما» نافية، أي ليس هذا المملك مثل الذي كان في زمن الرسول وسائر الأئمة صلوات الله عليهم».

- ٤ . بصائر الدرجات، ص ١٨٤، ح ٣٩؛ و ص ١٨٦، ح ٤٦؛ وفيه إلى قوله: «إلى من يلوى له الحتك»، وفيها بسند آخر عن حماد بن عثمان. الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٨، مرسلًا عن عبد الأعلى بن أعين. الوافي، ج ٣، ص ٥٧١، ح ١١٢٤.
- ٥ . في «ض»: «قال».

- ٦ . في «ب»، ف، بس، وحاشية «بر»: «من». وفي البصائر: «عن».
- ٧ . «المتاع» في اللغة: كل ما يتنعم به كالطعام واللبز وأثاث البيت، وأصل المتاع ما يتبلع به من الزاد، وهو اسم من ثمنته، إذا أعطيته ذلك. المصباح المنير، ص ٥٦٢ (متع).

- ٨ . في «ف»: «درعاً وسيفاً».
- ٩ . قال الجوهري: «العنزة: أطول من العصا وأقصر من الرمح، وفيه رُج كزج الرمح». وقال ابن الأثير: «

وَزَحْلًا وَبَغْلَةً الشَّهْبَاءَ<sup>٢</sup>، فَوَرِثَ<sup>٣</sup> ذَلِكَ كُلَّهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ<sup>٤</sup>.

٤ / ٦٢٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ،

عَنْ فَضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup>، قَالَ: «لَيْسَ أَبِي دِرْعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ الْفُضُولِ<sup>٥</sup>، فَحَصَّطَتْ،

وَلَيْبَسْتُهَا أَنَا فَفَضَّلْتُ<sup>٦</sup>».

٥ / ٦٢٨ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَيْحِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

عَيْسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup>:

«العزلة مثل نصف الرمح، أو أكبر شيئاً، وفيها سنان مثل سنان الرمح. والزُّج: الحديدية التي في أسفل الرمح ويقابله السنان، وهو نصل الرمح». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٨٨٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٠٨ (عز).

١. «الزُّحْلُ»: كل شيء يُعَدُّ للرحيل من وعاء للمتاح، ومزكّب للبعير، ورَسَنٌ، وجلس وهو ما يوضع على ظهر الدابة تحت السرج أو الزُّحْل. راجع: المصباح المنير، ص ٢٢٢ (رحل).

٢. «بلغته الشهباء»، أي الغالب بياضها على سوادها، من الشَّهْب. وهو مصدر من باب تَعَبَ، وهو أن يغلب البياض السواد، والاسم الشَّهْبَةُ، ويغُلُّ أشهب، وبغلة شهباء. راجع: المصباح المنير، ص ٣٢٤ (شهب).

٣. في «بيح»: «فورث».

٤. بصائر الدرجات، ص ١٨٦، ح ٤٤؛ و ص ١٨٨، ح ٥٣، عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٣، ص ٥٧١، ح ١١٢٥.

٥. قال ابن الأثير: «وفيه: أن اسم درعه عليه الصلاة والسلام كانت ذات الفضول، وقيل ذو الفضول لفضلة كان فيها وسعة». النهاية، ج ٣، ص ٤٥٦ (فضل).

٦. في الوافي: «ففضلت بصيغة المتكلم، أي كنت أفضل منها؛ ليطابق الخبر السابق». وفي البصائر ص ١٨٦: «لست أنا فكان وكان» بدل «لبستها أنا فضلت». وفي البصائر، ص ١٧٧: «لبس، أي درع رسول الله ﷺ ذات الفضول، فجزها على الأرض هنا».

٧. بصائر الدرجات، ص ١٨٦، ح ٤٩، بسنده عن أبان بن عثمان، عن أبي عبد الله<sup>٥</sup>. وفيه، ص ١٧٧، ح ٩، بسند آخر. الوافي، ج ٣، ص ٥٧٠، ح ١١٢٣.

٨. الخبر رواه الصَّفَّار في بصائر الدرجات، ص ١٨٠، ح ٢١؛ والصدوق في الأمالي، ص ٢٨٩، المجلس ٤٨، ح ١٠؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٥٠، ح ١٩٥. وفي الجميع: «أحمد بن عبد الله»، فيحتمل وقوع التحريف في ما نحن فيه وأن الصواب هو «أحمد بن عبد الله».

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ ذِي الْفَقَارِ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مِنْ أَيْنَ هُوَ؟

قَالَ: «هَبَطَ بِهِ جَبْرَائِيلُ عليه السلام مِنَ السَّمَاءِ، وَكَانَتْ جَلْبَتُهُ<sup>٢</sup> مِنْ فِضَّةٍ وَهُوَ عِنْدِي»<sup>٣</sup>.

٦٢٩ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ٢٣٥ / ١

مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: «السَّلَاحُ مَوْضُوعٌ عِنْدَنَا، مَدْفُوعٌ عَنْهُ، لَوْ وُضِعَ عِنْدَ شَرِّ خَلْقِ اللَّهِ لَكَانَ<sup>٥</sup> خَيْرَهُمْ، لَقَدْ حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ حَيْثُ بَنَى<sup>٦</sup> بِالتَّقْفِيَّةِ<sup>٧</sup> - وَكَانَ قَدْ شَقَّ

ثم إنه يحتمل أن يكون أحمد بن عبد الله هو أحمد بن عبد الله ابن خاتبة الكرخي الذي عُذ من أصحاب الرضا عليه السلام، وكان له إليه عليه السلام مكاتبة. راجع: رجال البرقي، ص ٥٥؛ رجال النجاشي، ص ٩١، الرقم ٢٢٦، و ص ٣٤٦، الرقم ٩٣٥.

١. «ذو الفقار»: اسم سيف رسول الله صلى الله عليه وآله؛ لأنه كان فيه حُفْر صغار حسان. والمفقر من السيوف: الذي فيه حُزُور مطمئنة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٦٤ (فقر). ٢. في البصائر، ص ١٨٠: «حلقته».

٣. بصائر الدرجات، ص ١٨٠، ح ٢١، عن عبد الله بن جعفر، عن محمد بن عيسى، عن أحمد بن عبد الله؛ وفي الأمالي للصدوق، ص ٢٨٩، المجلس ٤٨، ح ١٠، و عيون الأخبار، ج ٢، ص ٥٠، ح ١٩٥. بسنده فيهما عن محمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى، عن أحمد بن عبد الله. بصائر الدرجات، ص ١٨٩، ح ٥٧، بسند آخر، مع زيادة في أوله؛ الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٠٦، بسند آخر مع تفاوت يسير. راجع: علل الشرائع، ص ١٦٠؛ ح ٢؛ ومعاني الأخبار، ص ٦٣، ح ١٢. الوافي، ج ٣، ص ٥٧٢، ح ١١٢٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٥١١، ح ٤٣١٩، ح ٣؛ البحار، ج ١٦، ص ١٢٤، ح ٦٠.

٤. ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٨١، ح ٢٥، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي إبراهيم عليه السلام من دون توسط «محمد بن حكيمة» بينهما، لكن المذكور في بعض نسخه «يونس بن عبد الرحمن»، عن محمد بن حكيمة، عن أبي إبراهيم عليه السلام.

٥. هكذا في «ج»، ض، ف، «و تقضيه العربية». وفي المطبوع وسائر النسخ: «كان».

٦. قال ابن الأثير: «الابتناء والبناء: للدخول بالزوجة، والأصل فيه أن الرجل كان إذا تزوج امرأة بنى عليها قبة ليدخل بها فيها، فيقال: بنى الرجل على أهله». النهاية، ج ١، ص ١٥٨ (بنا).

٧. «التَّقْفِيَّة»: نسبة إلى تقيف، وهو أبو قبيلة من هوزان، واسمه قيسي، والنساء للتأنيث. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٣٤ (تقف).

٨. في «ب، بر، بف»، والوافي: «وقد كان». وفي «ف»: «قد».

لَهُ<sup>١</sup> فِي الْجِدَارِ - فَتَجَدَّ<sup>٢</sup> النَّبِيْتُ، فَلَمَّا كَانَتْ<sup>٣</sup> صَبِيحَةَ عَزْسِهِ زَمَى بِبَصْرِهِ<sup>٤</sup>، فَرَأَى حَذْوَهُ<sup>٥</sup> خَمْسَةَ عَشَرَ مِسْمَارًا، فَفَزِعَ لِذَلِكَ<sup>٦</sup>، وَقَالَ لَهَا: تَحَوْلِي؛ فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَدْعُو مَوْلِي<sup>٧</sup> فِي حَاجَةٍ، فَكَشَطَهُ<sup>٨</sup>، فَمَا مِنْهَا مِسْمَارٌ إِلَّا وَجَدَهُ<sup>٩</sup> مُضْرَفًا<sup>١٠</sup> طَرْفَهُ عَنِ السَّيْفِ، وَمَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْهَا<sup>١١</sup> شَيْءٌ<sup>١٢</sup>.

٧ / ٦٣٠ . عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ حُجْرٍ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَمَّا يَتَحَدَّثُ<sup>١٣</sup> النَّاسُ أَنَّهُ دُفِعَتْ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ صَحِيفَةٌ مَخْتُومَةٌ، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لَمَّا قَبِضَ، وَرِثَ عَلَيَّ عليه السلام عِلْمَهُ وَسِلَاحَهُ وَمَا<sup>١٤</sup> هُنَاكَ، ثُمَّ صَارَ إِلَى الْحَسَنِ، ثُمَّ صَارَ إِلَى الْحُسَيْنِ عليه السلام، فَلَمَّا خَشِينَا أَنْ نُغْشَى<sup>١٥</sup>

- ١ . في «ف» - «له» . وقد شق له « أي للسلاح وحفظه .
- ٢ . قوله: «فَتَجَدَّ»، أي فَرَزِنَ، من التنجيد بمعنى التزيين، يقال: بيت مُتَجَدَّدٌ، أي: مُزِينٌ؛ أي زَيْنَ لَهُ ظاهر الجدار بعد إخفاء السلاح فيه، أو زَيْنَ الْبَيْتَ لِلزَّفَافِ . راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٨ (نجد).
- ٣ . في «بس، بف» والبصائر: «كان» .
- ٤ . في حاشية «ف»: «ينظره» .
- ٥ . في البصائر: «ورأى في جدره» بدل «فرأى حذوه» . و«حذوه» أي بحذاء السلاح أو الشق .
- ٦ . في الوافي: «فَفَزِعَ لِذَلِكَ، أي خاف أن يكون السيف قد انكسر» .
- ٧ . في «ج، ض، ف، ير، بس، بف» والوافي: «+ لي» .
- ٨ . «فَكَشَطَهُ»، أي كَشَفَ عَنِ السَّيْفِ، من الكشط، وهو رفعك شيئاً عن شيءٍ قد غشاه . راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٩٢٣ (كشط) .
- ٩ . في «ألف»: «وجد» .
- ١٠ . في «بج» والبصائر: «مصروفاً» .
- ١١ . في «بف»: «منها إليه» .
- ١٢ . بصائر الدرجات، ص ١٨١، ح ٢٥، عن عبدالله بن جعفر، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي إبراهيم عليه السلام . الوافي، ج ٣، ص ٥٧٢، ح ١١٢٦ .
- ١٣ . في «ض»: «تحدَّث» . وفي «بج»: «يحدث» .
- ١٤ . في «ب، ير»: «+ كان» .
- ١٥ . في الوافي: «تغشى» . وقوله: «وَتُغْشَى»، أي تُهْلَكُ، أو تُؤْتَى وتُغْلَبُ فَيُؤْخَذُ مَتَا . تقول: غَشِيَتْ غَشِيَانًا، أي جاءه، وَغَشِيَتْ الرَّجُلَ بِالسُّوْطِ، أي ضربته . راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٧ (غشا) .



استودعها<sup>١</sup> أم سلمة، ثم قبضها بعد ذلك علي بن الحسين<sup>٢</sup>.

قال: فقلت: نعم، ثم صار إلى أبيك، ثم انتهى إليك، و صار بعد ذلك إليك؟ قال:

«نعم»<sup>٣</sup>.

٦٣١ / ٨ . مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ فَصَّالَةَ، عَنِ

٢٣٦ / ١

عَمْرَ بْنَ أَبَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمَّا يَتَخَدَّثُ<sup>٤</sup> النَّاسُ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ صَحِيفَةً مَخْتُومَةً،

فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَبِضَ وَرِثَ عَلَيَّ عِلْمَهُ وَ سِلَاحَهُ وَ مَا هُنَاكَ، ثُمَّ صَارَ

إِلَى الْحَسَنِ، ثُمَّ صَارَ إِلَى الْحُسَيْنِ ﷺ».

قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ صَارَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، ثُمَّ صَارَ إِلَى ابْنِهِ<sup>٥</sup>، ثُمَّ انْتَهَى إِلَيْكَ؟

فَقَالَ: «نعم»<sup>٥</sup>.

٦٣٢ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ<sup>٦</sup> وَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ

الْوَلِيدِ شَبَابِ الصُّيْرِيِّ، عَنِ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَمَّا حَضَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْوَفَاةُ، دَعَا الْعَبَّاسَ بْنَ

١ . في شرح المازندراني: «في بعض النسخ: استودعنا، بصيغة المتكلم مع الغير، وهو الأظهر». و«استودعها»

يعني الحسين ﷺ حين أراد التوجه إلى العراق. وفي البصائر: «فلما خشيا أن يُفْتَسَحا استودعا أم سلمة».

٢ . بصائر الدرجات، ص ١٧٧، ح ١٠، عن محمد بن الحسين الوافي، ج ٣، ص ٥٧٣، ح ١١٢٩.

٣ . في «ض»: «نحدث». وفي «بس»: «تحدث». وقال في الوافي: «كانه سأله عن المكتوب في الصحيفة

المستودعة، فأجابته ﷺ بأنها كانت مشتملة على علم وكان معها أشياء أخرى. وهذه الصحيفة غير الكتاب

الملفوف والوصية الظاهرة اللذين استودعهما الحسين ﷺ عند ابنته الكبرى فاطمة بكر بلاء».

٤ . في البصائر: «أبيك».

٥ . بصائر الدرجات، ص ١٨٦، ح ٤٥، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى. الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٩، مرسلًا، عن عمر

بن أبان. وراجع: الغيبة للنعمان، ص ٥٣، ح ٤. الوافي، ج ٣، ص ٥٧٤، ح ١١٣٠.

٦ . هكذا في «ب، ض» وحاشية بدرالدين والبحار. وفي «ألف، ج، ف، و، بح، بر، بس، بـف» والمطبوع:

«محمد بن الحسين». والصواب ما أنبأته كما تقدم في الكافي، ذيل ح ٢٥٠ و ٥٢٥.

عَبْدِ الْمُطَلِّبِ وَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ لِعَبَّاسٍ: يَا عَمَّ مُحَمَّدٍ، تَأْخُذُ تَرَاثَ مُحَمَّدٍ،  
و تَقْضِي دِينَهُ، وَ تَنْجِزُ عِدَاتِهِ؟<sup>٢</sup> فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي،  
شَيْخٌ كَثِيرُ الْعِيَالِ، قَلِيلُ الْمَالِ، مَنْ يُطِيقُكَ<sup>٥</sup> وَ أَنْتَ تَبَارِي الرِّيحِ<sup>١</sup>.

قَالَ: «فَأَطْرُقُ<sup>٧</sup> هُنَيْفَةً<sup>٨</sup>، ثُمَّ قَالَ: يَا عَبَّاسُ، أَتَأْخُذُ تَرَاثَ مُحَمَّدٍ، وَ تَنْجِزُ عِدَاتِهِ  
وَ تَقْضِي دِينَهُ؟ فَقَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي، شَيْخٌ كَثِيرُ الْعِيَالِ، قَلِيلُ الْمَالِ، وَ أَنْتَ تَبَارِي  
الرِّيحِ.

قَالَ: أَمَا إِنِّي سَأُعْطِيهَا مَنْ يَأْخُذُهَا بِحَقِّهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا عَلِيُّ، يَا أَخَا مُحَمَّدٍ، أَتَنْجِزُ

١. «التراث»: الإرث، والتاء والهمزة بدل من الواو. المصباح المنير، ص ٦٥٤ (ورث).
٢. «تنجز»: تحضر وتفي. يقال: تنجز يُنْجِزُ نَجْزاً، إذا حصل وَخَصِرَ، وَأَنْجَزَ وَعَدَهُ، إِذَا أَحْضَرَهُ. ويقال أيضاً: أَنْجَزَ الرَّعْدُ، أَي وَفَى بِهِ. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٢٤ (نجز).
٣. في حاشية «ج»: «تنجز عداته و تقضي دينه». و«العدات»: جمع العدة، وهي الزَّوْعَد، والهَاء عوض من الواو، ولا يجمع الزَّوْعَد. الصحاح، ج ٢، ص ٥٥١ (وعد).
٤. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «بأبي». وفي «ب» ج، ف، بر، بس، بف، والعلل: - «بأبي أنت وأمي». وفي حاشية «بف»: «فقال: بأبي أنت وأمي» بدل «فرد عليه - إلى - أمي».
٥. «يطيقك»، أي يطيق وبقدر على أداء حقوقك؛ من الإطاقة بمعنى القدرة على الشيء. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٧٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٠٢ (طوق).
٦. «تباري الريح»، أي تعارضه. يقال: فلان يباري فلاناً، أي يعارضه ويفعل مثل فعله ليعجزه، وهما يتباريان، و«فلان يباري الريح جوداً وسخاءً، أو تسابقه. والريح مشهورة بكثرة السخاء؛ لسياق السحاب والأعطار، وترويح القلوب، وترقيق الهواء وغيرها من المنافع. كنى به عن علو همته. وفي مرآة العقول: «وهذا المثل مشهور بين العرب والعجم». وراجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٧٢ (بري).
٧. في «ب» بر، بف، وحاشية «ج» والوافي: «+ رسول الله». يقال: أطرق الرجل، إذا سكت فلم يتكلم. وأطرق، أي أرخى عينيه ينظر إلى الأرض. فالمعنى: سكت ناظراً إلى الأرض. الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٥ (طرق).
٨. قال الفيومي: الهَنْ: كناية عن كل اسم جنس، والأُنثى هَنْةٌ، ولأمتها محذوفة، ففي لغة هي هاءٌ فيُصَغَّرُ على هُنَيْفَةٍ، ومنه يقال: مكث هُنَيْفَةً، أي ساعة لطيفة. وفي لغة هي واوٌ فيُصَغَّرُ في المؤنث على هُنَيْفَةٍ، والهمز خطأ؛ إذ لا وجه له. وجعلها المجلسي تصغير هُنُوٍ بمعنى الوقت، والتأنيت باعتبار ساعة. راجع: المصباح المنير، ص ٦٤١ (هن).

عِدَاتٍ مُحَمَّدٍ، وَ تَقْضِي دَيْنَهُ، وَ تَقْبِضُ تَرَائِهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، يَا بِي أَنْتَ وَ أُمِّي، ذَاكَ عَلَيَّ  
 وَ لِي، قَالَ: فَتَنْظَرْتُ إِلَيْهِ حَتَّى نَزَعَ خَاتَمَهُ مِنْ إِصْبَعِهِ، فَقَالَ: تَخَتَّمْ بِهِذَا فِي حَيَاتِي،  
 قَالَ: فَتَنْظَرْتُ إِلَى الْخَاتَمِ<sup>٢</sup> حِينَ وَضَعْتَهُ فِي إِصْبَعِي<sup>٣</sup>، فَتَمَنَيْتُ مِنْ جَمِيعِ مَا تَرَكَ  
 الْخَاتَمَ.

ثُمَّ صَاحَ: يَا بِلَالُ، عَلَيَّ بِالْمِغْفَرِ<sup>٤</sup> وَ الدَّرْعِ وَ الرَّايَةِ وَ الْقَمِيصِ وَ ذِي الْفَقَارِ<sup>٥</sup>  
 وَ السَّحَابِ<sup>٦</sup> وَ النَّبْرَدِ<sup>٧</sup> وَ الْأَبْرَقَةِ<sup>٨</sup> وَ الْقَضِيبِ<sup>٩</sup>، قَالَ: فَوَ اللَّهُ، ..... ←

١. في «ج، بر» والعلل: «تأخذ». وقال في الوافي: «في تقديم أخذ التراث على قضاء الدين وإنجاز العداات في مخاطبة العباس، وبالعكس في مخاطبة أمير المؤمنين ﷺ لطف لا يخفى. ولعل في إلقاء هذا القول على عمه أولاً، ثم تكريره ﷺ ذلك عليه، إنما هو لإتمام الحجّة عليه، وليظهر للناس أنه ليس مثل ابن عمه في أهليّة الوصية». في «ف»: «إلى الخاتم».

٣. في «ج، ب» وحاشية «ض، ب» «و حين وضعه في إصبعه». وفاعل «قال» على هذه النسخة هو العباس. وفي الوافي: «كأنه أراد بذلك أنه قلّت في نفسي: لو لم يكن فيما ترك غير هذا الخاتم لكفاني به شرعاً وفخرأً وعزاً ويمناً وبركة».

٤. «المغفر» و«المغفرة»، و«الغفارة»: زَرَدٌ - أي دُرْعٌ منسوجة يتداخل بعضها في بعض - ينسج من الدرود على قدر الرأس يلبس تحت القلنسوة. وقيل: هو زَفْرَفُ البِيضَةِ. وقيل: هو خلق يتقنّ به المتسلّح. قال ابن شميل: المِغْفَرُ جِلْدٌ يجعلها الرجل أسفل البيضة تُشْبِعُ على العنق فتقيه، وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٦ (غفر).

٥. كان اسم سيف رسول الله ﷺ ذا الفقار؛ لأنه كان فيه حُفَرٌ صفراء حسان. والمغفّر من السيف: الذي فيه حُرُوز مطمئنة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٦٤ (فقر).

٦. «السحاب»: اسم إمامة رسول الله ﷺ، سمّيت به تشبيهاً بسحاب المطر لانسحابه في الهواء. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٤٥ (سحب).

٧. «النبردة»: نوع من الثياب معروف، والجمع: أبراد وتبرود، والنبردة: الشملة المخططة. وقيل: كساء أسود تُرْمَعُ فيه صخر تلبسه الأعراب، وجمعها: نبرد. النهاية، ج ١، ص ١١٦ (برد).

٨. «الأبرق»: من الحبال: الحبل الذي أبرم بقوّة سوداء وقوّة بيضاء وكل شيء اجتمع فيه سواد وبياض فهو أبرق. قال الفيض في الوافي، ج ٣، ص ٥٧٦: «كأنها ثوب مستطيل يصلح لأن يشدّ بها الوسط وهي الشقّة - بالكسر والضمّ - كما فسره بها». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٥٤؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٤٤٩ (برق).

٩. في شرح المازندراني: «القضيب، هو الغصن، والمراد به العصا، سمّيت به لكونها مقطوعة من الشجر،»

مَا رَأَيْتَهَا<sup>١</sup> غَيْرَ<sup>٢</sup> سَاعَتِي تِلْكَ - يَعْنِي الْأُبْرَقَةَ - فَجِيءَ بِشِقْمَةٍ كَادَتْ تَخْطَفُ<sup>٣</sup> الْأَبْصَارَ، فَإِذَا هِيَ مِنْ أُبْرُقِ الْجَنَّةِ، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ، إِنَّ جَبْرَيْلَ أَتَانِي بِهَا، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدَ، اجْعَلْهَا فِي حَلَقَةِ الدَّنْعِ، وَاسْتَذْفِرْ<sup>٤</sup> بِهَا مَكَانَ الْمُنْطَقَةِ.

ثُمَّ دَعَا بِرُؤُوسِ نَعَالٍ<sup>٥</sup> عَرَبِيَّيْنِ جَمِيعاً: أَحَدَهُمَا مَخْصُوفٌ<sup>٦</sup>، وَ الْآخَرَ غَيْرَ مَخْصُوفٍ، وَ الْقَمِيصَيْنِ: الْقَمِيصِ الَّذِي أُسْرِيَ بِهِ فِيهِ، وَ الْقَمِيصِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ<sup>٧</sup> يَوْمَ أُحُدٍ، وَ الْقَلَابِيسِ الثَّلَاثِ: قَلَنْسُوءَ السَّفَرِ، وَ قَلَنْسُوءَ الْعِيدَيْنِ وَ الْجَمْعِ، وَ قَلَنْسُوءَ كَانَ يَلْبَسُهَا وَ يَقَعُدُ مَعَ أَصْحَابِهِ.

١. والقضب القطع، وقد يطلق على السيف الدقيق أيضاً. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٧٨ (قطع).
٢. في الروابي: «وفي الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: فجيء بشقمة فوالله ما رأيتها».
٣. في «ب»، ج، ب، بر، وحاشية «ض»، ف، ب، بح، والروابي والعلل: «قبل».
٤. «الخطف»: استلاب الشيء وأخذه بسرعة، يقال: حَطَفَ الشيءَ يَحْطِفُهُ، واختطفه بختطفه. ويقال: حَطَفَ يَحْطِفُ، وهو قليل. النهاية، ج ٢، ص ٤٩ (حطف).
٥. هكذا في «ج»، ض، بر، ب، وحاشية «ف» وشرح المازندراني. وفي اللغة: استذفر بالأمر: اشتد عزمه عليه وصَلَبَ له. وفي الروابي «الاستذفار: شدُّ الوسط بالمنطقة ونحوها» وقال العلامة المجلسي: «... ففي القاموس: الذَّفر، محرَّكة: شدَّة ذكاء الريح، كالذَّفْرَة، ومسك أذفر. ففيه تضمين معنى الشدِّ، مع الإشارة إلى طيب رائحتها؛ فصار الحاصل: تطيَّب بها جاعلاً لها مكان المنطقة، أو يكون «مكان المنطقة» متعلِّقاً بـ «اجعلها». وقيل: الاستذفار: جعل الشيء صلباً شديداً، في القاموس: الذَّفْرُ، كطيور: الصلب الشديد. ولا يخفى ما فيه».
- وفي «ف»: «استدنف». وفي المطبوع: «استدفر». وفي العلل: «استرفر». وقوله «استدفر»، من الذَّفر بمعنى الدفع، أو من الذَّفر، وهو وقوع الدود في الطعام واللحم، وهو أيضاً التَّنُّ خاصة ولا يكون الطيب البتَّة. وليس شيء منها بمناسب هاهنا فلذا قال المجلسي في مرآة العقول: «ولعله كان: واسترفر بها، وأريد به الشدُّ على الوسط». قال ابن الأثير في النهاية، ج ١، ص ٢١٤ (نفر): «هو مأخوذ من نَفَر الدابة الذي يُجْتَلُّ تحت ذنبها. وفي صفة الجن: مستنفرين ثيابهم، وهو أن يُدخل الرجل ثوبه بين رجليه، كما يفعل الكلب بذنبه». وراجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٨٩ (ذفر)؛ وض ٣٠٧؛ والقاموس المحيط، ج ١، ص ٥٥٩ (ذفر).

٥. في «ف»: «+وله».

٦. «مخْصُوف»، أي مخروز، يقال: حَصَفَ النعلَ يَحْصِفُهَا حَصْفًا، أي طامَرَ بعضَها على بعض وخرَزَها، أي نقَّبها باليخُرُز وخطاه. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٧١ (خصف).

٧. في «ف»: «به».

ثُمَّ قَالَ: يَا بِلَالُ، عَلَيَّ بِالْبَغْلَتَيْنِ: الشَّهْبَاءُ<sup>١</sup>، وَ الدُّدْلُ<sup>٢</sup>؛ وَ النَّاقَتَيْنِ: الْعَضْبَاءُ<sup>٣</sup>، وَ الْقَضْوَاءُ<sup>٤</sup>؛ وَ الْفَرْسَيْنِ<sup>٥</sup>: الْجَنَاحُ<sup>٦</sup>. كَانَتْ تُوقَفُ بِنَابِ الْمَسْجِدِ لِخَوَائِجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ الرَّجُلَ فِي حَاجَتِهِ<sup>٧</sup>، فَيَرْكَبُهُ<sup>٨</sup> فَيَرْكُضُهُ<sup>٩</sup> فِي حَاجَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَ حَيْرُومٍ - وَ هُوَ الَّذِي كَانَ يَقُولُ: أَقْدِمْ يَا حَيْرُومُ<sup>١٠</sup> - وَ الْجِمَارِ عُفَيْرٍ<sup>١١</sup>، فَقَالَ: أَقْبِضْهَا فِي حَيَاتِي. فَذَكَرَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ أَنْ أَوَّلَ شَيْءٍ مِنْ الدَّوَابِّ تُوَفِّي عُفَيْرَ سَاعَةِ قَبْضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>١٢</sup>، قَطَعَ<sup>١٣</sup>..... ←

١. «الشَّهْبَاءُ»، أي الغالب بياضها على سوادها، من الشَّهَبِ، وهو مصدر من باب تَعَبَ، وهو أن يغلب البياض السواد. والاسم الشَّهْبَةُ، وتَبَلَّ شَهَبٌ، وبغلة شهباء. أنظر: المصباح المعير، ص ٣٢٤ (شهب).
٢. «الدُّدْلُ»: القَتْعُدُ، واسم بغلته ﷻ. سُمِّيَتْ بِالْقَتْعُدِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا يَظْهَرُ فِي اللَّيْلِ، وَلِأَنَّهُ يُخْفِي رَأْسَهُ فِي جَسَدِهِ مَا اسْتَطَاعَ. وَدَلَّلَ فِي الْأَرْضِ: ذَهَبَ وَمَرَّ، يَدُلُّ وَيَدْلُدُ وَ يَتَدَلَّدُ فِي مِثْلِهِ إِذَا اضْطَرَبَ. وَفِي شَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ: «سَمِيَتْ بِذَلِكَ؛ لِوَجْهِهَا سَرِيعَةٌ حَدِيدَةٌ ذَاتُ حَيَاةٍ حَسَنَةٍ». راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٢٩ (دلدل).
٣. قال ابن الأثير: «هو عَلمٌ لها، منقول من قولهم: ناقة عضباء، أي مشقوقة الأذن، ولم تكن مشقوقة الأذن. وقال بعضهم: إنها كانت مشقوقة الأذن، والأول أكثر. وقال الزمخشري: هو منقول من قولهم: ناقة عضباء، وهي القصيرة اليد». النهاية، ج ٣، ص ٢٥١ (عضب).
٤. في العلل: «الصهباء». وقوله: «القضواء»: الناقة التي قُطِعَ طَرْفُ أُذُنِهَا، ولم تكن ناقة النبي ﷺ قَضْوَاءً، وإنما كان هذا لقباً لها. وقيل: كانت مقطوعة الأذن. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٧٥ (قصور).
٥. في «ف»: «الفرستين».
٦. في شرح المازندراني: «جناح الطير: يده، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِسُرْعَةِ سِيرِهِ، عَلَى سَبِيلِ الْمَبَالِغَةِ».
٧. في «ب»: «بف»، والعلل: «حاجة».
٨. في «ب»: «فيركب».
٩. في شرح المازندراني: «ويركضه». وقوله: «فَيَرْكُضُهُ»، أي يستحثه ليعدو، من الرِّكْضِ، وهو تحريك الرجل، تقول: رَكَضْتُ الْفَرَسَ بِرَجْلِي، إِذَا اسْتَحْتَثْتَهُ لِيَعْدُو، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى قِيلَ: رَكَضْتُ الْفَرَسَ، إِذَا عَدَا، وَ لَيْسَ بِالْأَصْلِ، وَالصَّوَابُ رَكِضْتُ الْفَرَسَ، فَهُوَ مَرْكُوضٌ. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٨٠ (ركض).
١٠. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «يا». وفي شرح المازندراني: «اسم كان وفاعل يقول جبرئيل ﷺ أو النبي ﷺ». وقال الجوهري: حيزوم اسم فرس من خيل الملائكة.
١١. قال ابن الأثير: «... عُفَيْرٌ، هُوَ تَصْغِيرُ تَرْخِيمٍ لِأَعْفَرٍ، مِنَ الْعَفْرَةِ، وَهِيَ الْعَبْرَةُ وَلَوْنُ التَّرَابِ، كَمَا قَالُوا فِي تَصْغِيرِ أَسْوَدٍ: سُوَيْدٌ. وَتَصْغِيرُهُ غَيْرُ مَرْحَمٍ لِأَعْفَيْرٍ، كَأَسْوَدٍ». النهاية، ج ٣، ص ٢٦٣ (عفر).
١٢. وفي «بر»: «+ وإته».
١٣. في «ب» والوافي: «فقطع».

خَطَامَهُ<sup>١</sup>، ثُمَّ مَرَّ يَرْكُضُ حَتَّى أَتَى<sup>٢</sup> بِئْرَ بَنِي خَطْمَةَ<sup>٣</sup> بَقْبًا، فَرَمَى بِنَفْسِهِ فِيهَا، فَكَانَتْ قَبْرَهُ.

● وَرَوَى أَنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: «إِنَّ ذَلِكَ الْجِمَارَ كَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: يَا بِي أَنْتَ وَ أُمِّي، إِنَّ أَبِي حَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ مَعَ نُوحٍ فِي السَّفِينَةِ، فَقَامَ إِلَيْهِ نُوحٌ، فَمَسَحَ عَلَى كَفْلِهِ، ثُمَّ قَالَ: يَخْرُجُ مِنْ صُلْبِ هَذَا الْجِمَارِ جِمَارٌ يَرْكُضُهُ سَيِّدُ النَّبِيِّينَ وَ خَاتَمُهُمْ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَنِي ذَلِكَ الْجِمَارَ».

### ٣٩- بَابُ أَنَّ مَثَلَ سِلَاحِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَثَلُ التَّائِبِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ

٢٣٨/١

١/٦٣٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ سَعِيدِ السَّمَانِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلُ السِّلَاحِ فِيْنَا مَثَلُ التَّائِبِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ أَيُّ أَهْلِ بَنِي وَجَدَ التَّائِبُ عَلَى بَابِهِمْ أَوْتُوا التُّبُوَّةَ، فَمَنْ صَارَ إِلَيْهِ السِّلَاحُ مِنَّا أُوتِيَ الْإِمَامَةَ».

١. «الخطام»: هو الحبل الذي يقاد به البعير، أو هو الزمام، أو هو كل حبل يُعَلَّقُ فِي خَلْقِ البعيرِ ثُمَّ يُعَقَّدُ عَلَى أَنْفِهِ، كَانَ مِنْ جِلْدٍ أَوْ صُوفٍ أَوْ لَيْفٍ أَوْ قَنْبٍ، أَوْ هُوَ حَبْلٌ يُجْعَلُ فِي طَرَفِهِ حَلْقَةٌ ثُمَّ يُعَلَّدُ البعيرِ ثُمَّ يُتْنَى عَلَى مَخْطَمِهِ.  
راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٨٦ (خطم).  
٢. في اللعل: «وافي».

٣. في «ج، ض، ف، ب»، «وافي واللعل والبحار: «بني حطمة».

٤. في «ج»: «+ المرسلين و».

٥. علل الشرائع، ص ١٦٦، ح ١، بسنده عن سهل بن زياد الأدمي. وراجع: الإرشاد، ج ١، ص ١٨٥. الوافي، ج ٣، ص ٥٧٤-٥٧٥، ح ١١٣١ و ١١٣٢؛ البحار، ج ١٧، ص ٤٠٤، ح ٢٢، من قوله: «والحمار عفير فقال: اقبضها»، إلى قوله: «فرمى بنفسه فيها»؛ وص ٤٠٥، ح ٢٣، من قوله: «وروي أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: إن ذلك الحمار كلم».

٦. في «ب، ب، ب»، «وافي»: «إن».

٧. الكافي، كتاب الحجّة، باب ما عند الأئمة عليهم السلام من سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله، ضمن ح ٦٢٤. وفي بصائر الدرجات،

٦٣٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ السُّكَيْنِ <sup>١</sup> ، عَنْ نُوحِ بْنِ دَرَّاجٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ ، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : «إِنَّمَا مَثَلُ السَّلَاحِ فِيْنَا مَثَلُ <sup>٢</sup> التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ ، حَيْثُمَا دَارَ التَّابُوتُ دَارَ الْمَلِكِ ، فَأَيْنَمَا <sup>٣</sup> دَارَ السَّلَاحِ فِيْنَا ، دَارَ الْعِلْمِ <sup>٤</sup> .»

٦٣٥ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ صَفْوَانَ :

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام ، قَالَ : «كَانَ <sup>٦</sup> أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ <sup>٧</sup> : «إِنَّمَا مَثَلُ السَّلَاحِ فِيْنَا مَثَلُ التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ ، حَيْثُمَا دَارَ التَّابُوتُ أُوتُوا التُّبُوءَةَ ، وَ حَيْثُمَا دَارَ السَّلَاحِ فِيْنَا <sup>٨</sup> فَتَمَّ الْأَمْرُ <sup>٩</sup> .»

قُلْتُ : فَيَكُونُ السَّلَاحُ مَزَايِلًا لِلْعِلْمِ <sup>١٠</sup> ؟

ص ١٧٤ ، ح ٢ ، عن أحمد بن محمد . وفيه ، ص ١٨٠ ، ح ٢٠ ؛ و ص ١٨٢ ، ح ٢٧ ، بسند آخر عن أبي جعفر ، مع اختلاف يسير . تفسير العياشي ، ج ١ ، ص ٢٤٩ ، ح ١٦٣ ، عن زرارة وحرمان ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام : الإرشاد ، ج ٢ ، ص ١٨٧ ، مرسلًا عن معاوية بن وهب . الوافي ، ج ٢ ، ص ١٣٣ ، ح ٦٠٣ : البحار ، ج ١٣ ، ص ٤٥٦ ، ح ١٨ .

١ . في «ف» : «محمد بن المسكين» . وفي البصائر ، ص ١٨٣ ، ح ٣٨ : «محمد بن مسكين» . وهو سهو . وفي بعض مخطوطات البصائر وكذا في البحار ، ج ٢٦ ، ص ٢١٩ ، ح ٣٨ نقلًا عن البصائر : «محمد بن سكين» . ومحمد بن سكين هذا ، هو ابن عمار النخعي الذي دعاه نوح بن دراج إلى هذا الأمر . راجع : رجال النجاشي ، ص ١٠٢ ، الرقم ٢٥٤ ؛ و ص ٣٦١ ، الرقم ٩٦٩ .

٢ . في «يح» : «كمثل» . ٣ . في «ض» : «وأينما» .

٤ . في «ج ، بح ، بر ، بف» : «البحار» : «فينا السلاح» . وفي الوافي : - «فينا» .

٥ . بصائر الدرجات ، ص ١٨٣ ، ح ٣٤ ، عن إبراهيم بن هاشم ، إلى قوله «دار الملك» هكذا : «حيثما دار التابوت دار العلم» . وفيه ، ح ٣٥ ، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام . الوافي ، ج ٢ ، ص ١٣٣ ، ح ٦٠٤ ؛ البحار ، ج ١٣ ، ص ٤٥٦ ، ح ١٩ .

٦ . في «ج ، بح ، بر ، بف» : «والوافي» : «قال» .

٧ . في «بر ، بف» : «والوافي» : «يقول» . ٨ . في «ج» : «والبصائر ، ص ١٨٣» : «فينا» .

٩ . في البصائر : «أينما دار التابوت فتم الأمر» بدل «حيثما دار التابوت أو توا ... فتم الأمر» .

١٠ . في مرآة العقول ، ج ٣ ، ص ٥٣ : «حيثما دار التابوت ، أي بالاستحقاق من غير قهر ، لا كما كان عند جالوت .»

قَالَ: وَلَا<sup>١</sup>.

٦٣٦ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ:

عَنْ أَبِي النَّحْسَنِ الرِّضَا، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٢</sup>: «إِنَّمَا مَثَلُ السَّلَاحِ فِينَا كَمَثَلِ<sup>٣</sup> التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، «إِنَّمَا دَارَ التَّابُوتِ دَارَ الْمَلِكِ، وَ«إِنَّمَا دَارَ السَّلَاحِ فِينَا دَارَ الْعِلْمِ»<sup>٤</sup>.

٤٠ - بَابٌ فِيهِ ذِكْرُ الصَّحِيفَةِ وَالجَفْرِ وَالجَامِعَةِ وَمُصْحَفِ فَاطِمَةَ<sup>٥</sup>

٦٣٧ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup> الْحَجَّالِ، عَنْ

٢٣٩/١ أَحْمَدَ بْنِ عَمَرَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

«وما في «حيثما» و«أينما» كافة. و«المزايلة»: المفارقة. والسؤال لاستعلام أنه هل يمكن أن يكون السلاح من لا يكون عنده علم جميع ما تحتاج إليه الأئمة كني الحسن؟ قال: لا، فكما أنه دليل للإمامة فهو ملزوم للعلم أيضاً».

١ . بصائر الدرجات، ص ١٨٣، ح ٣٣، عن محمد بن الحسين . الوافي، ج ٢، ص ١٣٤، ح ٦٠٥.

٢ . في حاشية «ج»: «كان أبو جعفر يقول». ٣ . في «ب»: «مثل».

٤ . الكافي، كتاب الحجّة، باب الأمور التي توجب حجّة الإمام<sup>٦</sup>، ذيل ح ٧٤٧، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا<sup>٧</sup>، من دون الإسناد إلى أبي جعفر<sup>٨</sup>، مع اختلاف يسير. وفي بصائر الدرجات، ص ١٧٨، ح ١٥؛ و ص ١٨٥، ح ٤٣، عن أحمد بن محمد بن عيسى، إلى قوله: «دار الملك»، مع زيادة في أولهما. وفيه، ص ١٧٦، ح ٥؛ و ص ١٨٣، ح ٣٥، بسند آخر، عن أبي جعفر<sup>٩</sup>، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٢، ص ١٣٤، ح ٦٠٦؛ البحار، ج ١٣، ص ٤٥٦، ح ٢٠.

٥ . هكذا في أكثر النسخ. وفي «ج»، ف، والمعطوب: «بن». وعبدالله هذا، هو عبدالله بن محمد أبو محمد الحجاج، وقد ورد في الأسناد بعناوينه المختلفة: الحجاج، أبو محمد الحجاج، عبدالله الحجاج وعبدالله بن محمد الحجاج. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٢٦، الرقم ٥٩٥.

ثم إن الخبر ورد في بصائر الدرجات، ص ١٥١، ح ٣، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد الجمال، عن أحمد بن عمر - والحسين بن سعيد الجمال عنوان غريب لم نجده في موضع - والمذكور في بعض نسخ البصائر «عبدالله بن محمد الحجاج» بدل «الحسين بن سعيد الجمال».



دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقُلْتُ<sup>١</sup>: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنْني أَسْأَلُكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، هَاهُنَا<sup>٢</sup>  
أَحَدٌ يَسْمَعُ كَلَامِي؟

قَالَ: فَرَفَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام سِتْرًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْتِ آخَرَ، فَاطَّلَعَ فِيهِ<sup>٣</sup>، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا  
مُحَمَّدٍ، سَلْ عَمَّا بَدَأَ لَكَ».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنْ شِيعَتَكَ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم عَلَّمَ عَلِيًّا عليه السلام بَابًا  
يُفْتَحُ لَهُ مِنْهُ<sup>٤</sup> أَلْفَ بَابٍ؟

قَالَ: فَقَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، عَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم عَلِيًّا عليه السلام أَلْفَ بَابٍ يُفْتَحُ<sup>٥</sup> مِنْ كُلِّ بَابٍ  
أَلْفَ بَابٍ».

قَالَ: قُلْتُ: هَذَا وَاللَّهِ الْعِلْمُ<sup>٦</sup>.

قَالَ: فَتَكَتَ<sup>٧</sup> سَاعَةً فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَمَا هُوَ بِذَلِكَ».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، وَإِنْ<sup>٨</sup> عِنْدَنَا الْجَامِعَةُ، وَمَا يُدْرِيهِمْ مَا الْجَامِعَةُ؟».

قَالَ: قُلْتُ<sup>٩</sup>: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَمَا الْجَامِعَةُ؟

قَالَ: «صَحِيفَةٌ طَوَّلَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا بِذِرَاعِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم وَإِمْلَائِهِ<sup>١٠</sup> مِنْ فُلْتِي

١. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «وله».

٢. في البصائر، ص ١٥١، ح ٣: «ليس هاهنا». وقال في الوافي: «استفهام تبه به على أن مسؤوله أمر ينبغي صونه عن الأجنبية».

٣. في «ف»: «عليه».

٤. في «ف»: «منه».

٥. في «ج»: والبصائر، ح ٣ والاختصاص، ص ٢٨٢: «وله».

٦. في الوافي: «هذا والله العلم، يحتمل الاستفهام والحكم».

٧. قوله: «فَتَكَتَ»: من التَكَتَ، وهو أن تنكَّت في الأرض بقضيب، أي تضرب بقضيب فتؤثر فيها. الصحاح: ج ١، ص ٢٦٩ (نكت).

٨. في «ب»: «فإن».

٩. في «ض»: «وله».

١٠. في الوافي: «وإملائه على المصدر والإضافة، والضمير للرسل عطف على الظرف مسامحة. أو في الكلام

فِيهِ<sup>١</sup> وَ حَطَّ عَلَيَّ<sup>٢</sup> بِبَيْمِينِهِ، فِيهَا كُلُّ حَلَالٍ وَ حَرَامٍ، وَ كُلُّ شَيْءٍ يَخْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ<sup>٣</sup> حَتَّى الْأَرْضُ<sup>٤</sup> فِي الْخَدَشِ<sup>٥</sup>، وَ صَرَبَ بِيَدِهِ إِلَيَّ<sup>٦</sup>، فَقَالَ<sup>٧</sup>: «تَأَذَّنْ<sup>٨</sup> لِي<sup>٩</sup> يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؟». قَالَ<sup>١٠</sup>: «قُلْتُ: جَعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّمَا أَنَا لَكَ، فَاضْنَعْ مَا شِئْتِ، قَالَ: فَغَمَزَنِي بِيَدِهِ، وَ قَالَ: «حَتَّى أَرْضُ هَذَا<sup>١١</sup>، كَأَنَّهُ مُغْضَبٌ<sup>١٢</sup>».

قَالَ: قُلْتُ: هَذَا وَ اللَّهُ<sup>١٣</sup> الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لِعِلْمٍ، وَ لَيْسَ بِذَلِكَ». ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «وَ إِنْ عِنْدَنَا الْجَفْرُ، وَ مَا يُدْرِيهِمْ مَا الْجَفْرُ؟<sup>١٤</sup>». قَالَ: قُلْتُ: وَ مَا الْجَفْرُ؟ قَالَ: «وِعَاءٌ مِنْ أَدَمٍ<sup>١٥</sup> فِيهِ عِلْمُ النَّبِيِّينَ وَ الْوَصِيِّينَ، وَ عِلْمُ

حذف، أي كتبت بإملائه، وفي مرآة العقول: «وأملأه، بصيغة الماضي، وكذا خطه». و«الإملاء»: الإلقاء على الكاتب ليكتب. يقال: أملأتُ الكتابَ على الكاتب إملاً، وأمليته عليه إملاءً، أي ألقيناه عليه. راجع: المصباح المنير، ص ٥٨٠ (ملل).

١. «من فُلْتُ فيه»، أي من شئ فمه، يعنى مشافهةً، يقال: كلّمني فلان من فُلْتُ فيه وفُلْتُ فيه، أي شِئته، والكسر قليل، والفتح أعرف. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٣١٠ (فلق).

٢. في «ض» و«الف» و«إليه الناس».

٣. «الأرض»: ما يأخذها المشتري من البائع إذا اطلع على عيب في المبيع، وأروش الجراحات من ذلك؛ لأنها جابرة عمّا حصل فيها من النقص. وسُمي أرضاً؛ لأنه من أسباب النزاع، يقال: أرضت بينهم إذا وقعت بينهم، أي أفسدت. وقال في الوافي: «الأرض: الدية». النهاية، ج ١، ص ٣٩ (أرض).

٤. في شرح المازندراني: «حتى أرض الخدش». و«الخدش»: مصدر بمعنى قشر الجلد بعود ونحوه. ثم سُمي به الأثر؛ ولهذا يجمع على الخدوش. النهاية، ج ٢، ص ١٤ (أرض).

٥. «صَرَبَ بيده إليّ»، أي أهواه وألقاه ومدّه إليه. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٥٤٥ (ضرب).

٦. في «ب»، ض، ف، بس، بـ، «بف» + «لي».

٧. في شرح المازندراني: «وأ تأذن».

٨. في «ب»، ج، ض، ف، بس، بـ، «بف» - «لي». وقال في الوافي: «تأذن لي، أي في غمزي إياي بيدي حتى تجرد الوجود في بدنك».

٩. في «ب»، «بر» - «قال».

١٠. في «ب»: «كله».

١١. في الوافي: «كأن ما يشبه الغضب منه عند هذا القول إنما هو على من أنكر علمهم». وأما ذلك؛ أو المراد أن غمزها كان شبيهاً بغمز المغضب».

١٢. في «ب»، «س»، «الله هذا العلم».

١٣. في «ب»، «س»، «الله هذا العلم».

١٤. في «ب»، «س»، «الله هذا العلم».

١٥. في «ب»، «س»، «الله هذا العلم».

١٦. في «ب»، «س»، «الله هذا العلم».

١٧. في «ب»، «س»، «الله هذا العلم».

١٨. في «ب»، «س»، «الله هذا العلم».

الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ مَضَوْا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ».

قَالَ: قُلْتُ: إِنَّ هَذَا هُوَ الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لِعِلْمٌ، وَ لَيْسَ بِذَلِكَ».

ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «وَإِنْ<sup>٢</sup> عِنْدَنَا لَمْضَحَفٌ فَاطِمَةَ<sup>٣</sup>، وَ مَا يُدْرِيهِمْ مَا مُضَحَفٌ فَاطِمَةَ<sup>٤</sup>؟».

قَالَ: قُلْتُ: وَ مَا مُضَحَفٌ فَاطِمَةَ<sup>٥</sup>؟ قَالَ: «مُضَحَفٌ فِيهِ مِثْلُ قُرَائِنِكُمْ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَ اللَّهُ مَا فِيهِ مِنْ قُرَائِنِكُمْ حَرْفٌ وَاحِدٌ».

قَالَ: قُلْتُ: هَذَا وَ اللَّهُ الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لِعِلْمٌ، وَ مَا هُوَ بِذَلِكَ».

ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ عِنْدَنَا عِلْمٌ مَا كَانَ، وَ عِلْمٌ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ».

قَالَ: قُلْتُ: جَعَلْتَ فِذَاكَ، هَذَا وَ اللَّهُ هُوَ الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لِعِلْمٌ، وَ لَيْسَ بِذَلِكَ».

قَالَ: قُلْتُ<sup>٦</sup>: جَعَلْتَ فِذَاكَ، فَأَيُّ شَيْءٍ الْعِلْمُ؟ قَالَ: «مَا يَخْدُثُ بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ».

٥٥ راجع: المغرب، ص ٢٢ (آدم).

١. في «ب»؛ «بح»؛ «بذلك». وفي البصائر، ص ١٥١: «وما هو بذلك» بدل «وليس بذلك».

٢. في «ج»؛ - «وإن».

٣. في البصائر، ص ١٥١: «إنما هو شيء أملاها الله وأوحى إليها».

٤. في «ف»؛ «بس»؛ «هو والله» بدل «والله هو».

٥. في «ض»؛ «وله».

٦. في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٨٧: «فإن قلت: قد ثبت أن كل شيء في القرآن وأنهم يعلمون بجميع ما فيه، وأيضاً قد ثبت بالرواية المتكاثرة أنهم يعلمون جميع العلوم، فما معنى هذا الكلام وما وجه الجمع؟ قلت: أولاً... أن علمهم ببعض الأشياء فعلياً وببعضها بالقوة القريبة، بمعنى أنه يكفي في حصوله توجه نفوسهم القدسية، وهم يستمون هذا جهلاً؛ لعدم حصوله بالفعل. وبهذا يجمع بين الروايات التي دلّت بعضها على علمهم بجميع الأشياء، وبعضها على عدمه؛ وما نحن فيه من هذا القبيل، فإنه يحصل لهم في اليوم والليلة عند توجه نفوسهم القاسدة إلى عالم علومٍ كثير لم تكن حاصلة بالفعل. وثانياً: أن علومهم بالأشياء التي توجد علوم إجمالية ظلية، وعند ظهورها عليهم في الأعيان كل يوم وليلة علوم شهودية حصرية؛ ولا شبهة في أن الثاني مغاير للأول وأكمل منه». وراجع في معناه ما نقلنا قبل هذا من الوافي في هامش ح ٦٠٣.

الْأَمْرُ مِنْ 'بَعْدِ الْأَمْرِ، وَ الشَّيْءُ بَعْدَ الشَّيْءِ ٢ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ٣.

٢ / ٦٣٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «تَظْهَرُ الزَّنَادِقَةُ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ، وَ ذَلِكَ أَنِّي نَظَرْتُ فِي مُضْحَفِ فَاطِمَةَ عليها السلام».

قَالَ: قُلْتُ: وَ مَا مُضْحَفُ فَاطِمَةَ عليها السلام؟

قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا قَبِضَ نَبِيَّهُ صلى الله عليه وآله دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ عليها السلام مِنْ وَقَائِهِ مِنَ الْحُزْنِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَرْسَلَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا يُسَلِّي ٦ عَمَّهَا وَيُحَدِّثُهَا، فَشَكَتْ

١. في «ب، ض، بر، بس، بف» والوافي والبصائر، ص ١٥١: -«من».

٢. في «ف»: «والذي من بعد الذي» بدل «والشيء بعد الشيء».

٣. بصائر الدرجات، ص ١٥١، ح ٣، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد الجمال، عن أحمد بن عمر. وفيه ص ٣٠٣، ح ٣، من قوله: «إِنَّ الشَّيْعَةَ يَتَحَدَّثُونَ» إلى قوله: «إِنَّهُ لَعَلِمَ وَمَا هُوَ بِذَلِكَ»؛ الاختصاص، ص ٢٨٢، من قوله: «إِنَّ الشَّيْعَةَ يَتَحَدَّثُونَ» إلى قوله: «يُفْتَحُ مِنْ كُلِّ بَابٍ أَلْفَ بَابٍ»؛ الخصال، ص ٦٤٧، باب ما بعد الألف، ح ٣٧، إلى قوله: «إِنَّهُ لَعَلِمَ وَمَا هُوَ بِذَلِكَ»، مع اختلاف يسير. وفي الثلاثة الأخيرة: عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن بعض أصحابه، عن أحمد بن عمر الحلبي. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٠٢-٣٠٣، ح ١ و ٤ و ٥؛ و ص ٣٠٦، ح ١٤؛ والخصال، ص ٦٤٥، باب ما بعد الألف، ح ٢٧؛ و ص ٦٤٦-٦٤٨، نفس الباب، ح ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٩؛ والاختصاص، ص ٢٨٢، بسند آخر: من قوله: «وَعَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَلِيًّا» إلى قوله: «مِنْ كُلِّ بَابٍ أَلْفَ بَابٍ». وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب أن الأئمة ورثوا علم النبي، ح ٦٠٣ و ٦٠٤؛ وباب الإشارة والنص على أمير المؤمنين عليه السلام، ح ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧٤؛ والخصال، ص ٦٤٤، ح ٢٥. الوافي، ج ٣، ص ٥٧٩، ح ١١٣٦.

٤. «الزَّنَادِقَةُ»: جمع الزنديق، وهو من الثنوية، أو القائل ببقاء الدهر، أو القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالأخرة وبالربوبية، أو من يظن الكفر ويظهر الإيمان؛ ويقال عند العرب لكل ملحد ودهري. أنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٤٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٨٤ (زندق).

٥. في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والبحار والبصائر: -«الله».

٦. في «بس»: «بسلّيها». وفي حاشية «بر» والوافي والبصائر: «بسلّي عنها». و«بسلّي غمّها»، أي يكشف عنها غمّها ويرفعه وانسلي عنه الغمّ وتسلّي بمعنى، أي انكشف. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٨١ (سلا).

ذَلِكَ ١ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ٢، فَقَالَ لَهَا ٣: إِذَا أَحْسَسْتِ بِذَلِكَ وَ سَمِعْتِ الصَّوْتِ، قُولِي لِي، فَأَعْلَمْتَهُ بِذَلِكَ ٤، فَجَعَلَ ٥ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ٦ يَكْتُبُ كُلَّ مَا سَمِعَ حَتَّى أَثْبَتَ مِنْ ٧ ذَلِكَ مُضْحَفًا، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْخَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَ لَكِنْ فِيهِ عِلْمٌ مَا يَكُونُ» ٨.

٦٣٩ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ٩ يَقُولُ: «إِنَّ عِنْدِي الْجُفْرَ الْأَبْيَضَ».

قَالَ: قُلْتُ: فَأَيُّ شَيْءٍ فِيهِ؟

قَالَ: «رَبُّوهُ دَاوُدُ، وَ تَوْرَاةُ مُوسَى، وَ إِنْجِيلُ عِيسَى، وَ صُحُفُ إِبْرَاهِيمَ، وَ الْخَلَالُ ١٠ وَ الْحَرَامُ، وَ مُضْحَفٌ فَاطِمَةَ ١١، مَا أَرْعَمُ ١٢ أَنْ فِيهِ قُرْآنًا، وَ فِيهِ مَا يَخْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْنَا ١٣»

١. «فشكت ذلك»، الشكاية: الإخبار عن الشيء بسوء فعله. تقول: شكوت فلانا أشكوه شكوى وشكاية وشكيفة وشكاة، إذا أخبرت عنه بسوء فعله بك. والمراد هنا: مطلق الإخبار، أو كانت الشكاية لعدم إمكان حفظ جميع كلام الملك، أو لرعبها ١٤ من الملك حال وحدتها به وانفرداها بصحبته. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٩٤ (شكا)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٨٨؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٨٠؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٥.

٢. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار والبصائر. وفي المطبوع: «لها».

٣. في البحار والبصائر: «بذلك».

٤. «فجعل»، أي أقبل وأخذ. يقال: جعل يفعل كذا، أي أقبل وأخذ. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٩٣ (جعل).

٥. في حاشية «ف»: «في».

٦. بصائر الدرجات، ص ١٥٧، ح ١٨، عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٣، ص ٥٨٠، ح ١١٣٧؛ البحار، ج ٢٢، ص ٥٤٥، ح ٦٢، من قوله: «قال: إن الله تعالى لما قبض نبيه ١٥».

٧. في حاشية «بر» والوافي والبصائر: «وأي». ٨. في شرح المازندراني: «ولا أرعم».

٩. في حاشية «ف»: «كل ما».

١٠. في «ف»: «ما يحتاج إليه الناس». وفي حاشية «بف»: «ما يحتاج الناس إليه». وقال في الوافي: «ما يحتاج الناس إلينا» العائد فيه محذوف، أي «فيه» أو «في علمه».

وَلَا نَحْتَاجُ إِلَى أَحَدٍ، حَتَّى فِيهِ الْجَلْدَةُ وَ بَصْفُ الْجَلْدَةِ، وَ رُبُعُ الْجَلْدَةِ، وَ أَرْشُ  
الْحَدِّشِ؛ وَ عِنْدِي الْجَفْرُ الْأَحْمَرُ.

قَالَ: قُلْتُ: وَ أَيُّ شَيْءٍ فِي ٢ الْجَفْرِ الْأَحْمَرِ؟

قَالَ: «السَّلَاحُ، وَ ذَلِكَ إِنَّمَا يَفْتَحُ لِلدَّمِ، يَفْتَحُهُ صَاحِبُ السَّيْفِ لِقَتْلِ».

فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَغْفُورٍ: أَضَلَّحَكَ اللَّهُ، أَيْ عَرَفَ ٣ هَذَا بَنُو الْحَسَنِ؟

فَقَالَ: «إِي وَاللَّهِ، كَمَا يَعْرِفُونَ اللَّيْلَ أَنَّهُ لَيْلٌ، وَ النَّهَارَ أَنَّهُ نَهَارٌ، وَ لِكَيْتَهُمْ يَحْمِلُهُمْ

الْحَسَدُ وَ طَلَبُ الدُّنْيَا عَلَى الْجُحُودِ وَ الْإِنْكَارِ، وَ لَوْ طَلَبُوا الْحَقَّ بِالْحَقِّ ٤ لَكَانَ خَيْرًا  
لَهُمْ» ٥.

٢٤١/١ ٦٤٠ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ

سَلِيمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ٦: «إِنَّ فِي الْجَفْرِ الَّذِي يَذْكُرُونَهُ ٦ لَمَّا يَسْوُوهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ

الْحَقَّ وَ الْحَقُّ فِيهِ، فَلْيُخْرِجُوا قَضَايَا عَلِيِّ وَ فَرَائِضَهُ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ، وَ سَلَوْهُمْ عَنِ

الْخَالَاتِ وَ الْعَمَاتِ، وَ لِيُخْرِجُوا مُضْحَفَ فَاطِمَةَ ٧؛ فَإِنَّ فِيهِ وَصِيَّةَ فَاطِمَةَ ٨، وَ مَعَهُ

سِلَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ٩؛ إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَ جَلَّ- يَقُولُ: «(فَأْتُوا) ١٠ بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَتَدْرُونَ مِّن

١ . في «ب، يح، يف»: «ولا يحتاج» . ٢ . في «ب» -: «في» .

٣ . في حاشية «ف، ير، يس» والوافي: «أيعرف» .

٤ . في البصائر -: «بالحق» وقال في الوافي: «لو طلبوا الحق، أي العلم الحق، أو حقهم من الدنيا، «بالحق» أي بالإقرار بحقنا وفضلنا» .

٥ . بصائر الدرجات، ص ١٥٠، ح ١، عن أحمد بن محمد. الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٦، مرسل مع اختلاف وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنص على أبي جعفر ٦، ح ٧٩١. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٢، ح ١١٤٠ .

٦ . «يذكرونه» يعني الأئمة الزيدية من بني الحسن الذين يفتخرون به ويدعون أنه عندهم. شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٩٠؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٨٣ .

٧ . هكذا في النسخ. وفي القرآن الكريم والبصائر في الموضوعين: «إيتوني». فما هنا نقل بالمعنى .

عِلْمٌ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»<sup>١</sup>، ٢.

٦٤١ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ،

عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ:

سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بَغْضَ أَصْحَابِنَا عَنِ الْجَفْرِ، فَقَالَ: «هُوَ جِلْدُ ثَوْبٍ مَمْلُوءٌ عِلْمًا.

قَالَ لَهُ: فَالْجَامِعَةُ؟

قَالَ: «تِلْكَ صَحِيفَةٌ طَوَّلَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِي عَرْضِ الْأَدِيمِ<sup>٢</sup> مِثْلَ فِجْدِ الْفَالِجِ<sup>٣</sup>،

فِيهَا كُلُّ مَا يَخْتَاJ النَّاسُ إِلَيْهِ<sup>٤</sup>، وَ لَيْسَ مِنْ قِضِيَّةٍ إِلَّا وَ هِيَ فِيهَا حَتَّى أَرْضُ الْخَدِشِ<sup>٥</sup>.

قَالَ: فَمُصْحَفُ فَاطِمَةَ؟

قَالَ<sup>٦</sup>: فَسَكَتَ طَوِيلًا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّكُمْ لَتَبَحْثُونَ عَمَّا تَرِيدُونَ وَ عَمَّا لَا تَرِيدُونَ، إِنَّ

فَاطِمَةَ عليها السلام مَكَثَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله خَمْسَةَ وَ سَبْعِينَ يَوْمًا، وَ كَانَ دَخَلَهَا حُزْنٌ شَدِيدٌ

عَلَى أَبِيهَا، وَ كَانَ جَبْرِئِيلُ عليه السلام يَأْتِيهَا<sup>٧</sup>، فَيُخْسِنُ عَزَاءَهَا<sup>٨</sup> عَلَى أَبِيهَا، وَ يُطَيِّبُ نَفْسَهَا،

١ . الأحقاف (٤٦) : ٤ . وفي مرآة العقول: «والاستشهاد بالآية لبيان أنه لا بد في إثبات حقية الدعوى إنا إظهار الكتاب من الكتب السماوية، أو بقية علوم الأنبياء والأوصياء المحفوظة عند الأئمة عليهم السلام، وهم عاجزون عن الإتيان بشيء منها؛ أو لبيان أنه يكون إثارة من علم، وهي من عندنا».

٢ . بصائر الدرجات، ص ١٥٧، ح ١٦، بسنده عن يونس، عن رجل، عن سليمان بن خالد. وفيه، ص ١٥٨، ح ٢١ و ٢٢، بسنده عن سليمان بن خالد. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٣، ح ١١٤١.

٣ . «الأديم»: الجلد المدبوغ المصلح بالدباغ، من الأدم، وهو ما يُؤتدم به. والجمع: أدم. راجع: المغرب، ص ٢٢ (أدم).

٤ . «الفالج»: الجملة الضخمة ذو السامين، يُحمل من السند للفقلة. الصحاح، ج ١، ص ٣٣٦ (فلج).

٥ . في «ف»: «إليه الناس».

٦ . تقدّم معنى الأرش والخذش ذيل الحديث ١ من هذا الباب.

٧ . في «بر، يس» والبصائر، ص ١٥٣: - «قال».

٨ . في الكافي، ح ١٢٤٤: «يأتيها جبرئيل بدل جبرئيل عليه السلام يأتيها».

٩ . «العزاء»: الصبر عن كل ما فقدت، وقيل: حُسْنُه. لسان العرب، ج ١٥، ص ٥٢ (عزأ).

وَيُخْبِرُهَا عَنْ أَبِيهَا وَمَكَائِبِهِ، وَيُخْبِرُهَا بِمَا يَكُونُ بَعْدَهَا فِي دُرَّتَيْهَا<sup>١</sup>، وَكَانَ عَلِيٌّ عليه السلام يَكْتُبُ ذَلِكَ، فَهَذَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ عليها السلام ٢، ٢.

٦٤٢ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَشِيرٍ<sup>٤</sup>، عَنْ بَكْرِ بْنِ كَرِبٍ الصَّمِيرِيِّ، قَالَ:

٢٤٢ / ١ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ عِنْدَنَا مَا لَا نَخْتِاجُ مَعَهُ إِلَى النَّاسِ، وَإِنَّ<sup>٥</sup> النَّاسَ لَيَخْتِاجُونَ إِيَّانَا، وَإِنَّ عِنْدَنَا كِتَابًا إِمْلَاءُ<sup>٦</sup> رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَحُطَّ عَلَيَّ عليها السلام، صَحِيفَةٌ<sup>٧</sup> فِيهَا كُلُّ حَلَالٍ وَحَرَامٍ، وَإِنِّكُمْ لَتَأْتُونَا<sup>٨</sup> بِالْأَمْرِ<sup>٩</sup>، فَتَعْرِفُونَ إِذَا أَخَذْتُمْ بِهِ،

١. «الدُّرَّةُ»: أصلها الصِّغار من الأولاد وإن كان قد يقع على الصِّغار والكِبَار معاً في التعارف. ويستعمل للواحد والجمع، وأصله الجمع. وفي الدُّرَّةُ ثلاثة أقوال: قيل: هو من دُرَّ الله الخلق، فترك همزه. وقيل: أصله دُرْوِيَّة. وقيل: هو قُطَيْبَةٌ من الدُّرِّ نحو قُتْرِيَّة. راجع: المفردات للراغب، ص ٣٢٧ (ذرو).

٢. في الكافي، ح ١٢٤٤: - «فهذا مصحف فاطمة عليها السلام».

٣. الكافي، كتاب الحجَّة، باب مولد الزهراء فاطمة عليها السلام، ح ١٢٤٤، من قوله: «إِنَّ فَاطِمَةَ عليها السلام مكثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله». بصائر الدرجات، ص ١٥٣، ح ٦، عن أحمد بن محمد؛ وفيه، ص ١٤٩، ح ١٣، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب، وتمام الرواية فيه: «أنه سئل عن الجامعة، فقال: تلك صحيفة سبعون ذراعاً في عرض الأديم». راجع: الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٦، مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٨١، ح ١١٣٨؛ البحار، ج ٢٢، ص ٥٤٥، ح ٦٣، وفيه من قوله: «إِنَّ فَاطِمَةَ مكثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله»؛ وح ٤٣، ص ١٩٤، ح ٢٢.

٤. ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٥٤، ح ٧، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم أو غيره، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن بكر بن كرب الصيرفي. والمذكور في بعض مخطوطاته «أحمد بن أبي بشر» بدل «أحمد بن محمد بن أبي نصر» وهو الظاهر؛ فَإِنَّ المَقَام من مواضع تحريف العنوان الغرب بالعنوان المعروف في الأستاذ؛ وأحمد بن أبي بشر عنوان غير مانوس للنساج.

٥. في «بح»: «فإن».

٦. في «ب» والوافي: «بإملاء». و«الإملاء»: الإلقاء على الكاتب ليكتب. يقال: أمَلَّتْ الكتاب على الكاتب إملاًلاً وأملبته عليه إملاءً، أي ألقبته عليه. المصباح المنير، ص ٥٨٠ (ملل).

٧. في «م» العقول: «وصحيفة، منصوب بالبدلية من قوله: كتاباً، أو مرفوع أيضاً بالخبرية».

٨. في «ف» وشرح المازندراني والوافي: «لتأتون». وفي النحو الوافي، ج ١، ص ١٦٣: «هناك لغة تحذف نون الرفع من غير جازم وناصب» فلا يحتاج إلى تشديد النون.

٩. في البصائر، ص ١٥٤: «فتسألوننا» بدل «بالأمر». وقال في «م» العقول: «لتأتونا بالأمر، أي من الأمور التي»



وَنَعْرِفُ إِذَا تَرَكَتُمُوهُ»<sup>١</sup>.

٧ / ٦٤٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ وَبُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ وَرَزَاةَ:

أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ أُغَيْنَةَ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الزَّيْدِيَّةَ وَالْمُعْتَزِلَةَ قَدْ أَطَافُوا بِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>٢</sup>، فَهَلْ لَهُ سُلْطَانٌ؟

فَقَالَ: «وَاللَّهِ، إِنَّ عِنْدِي لِكِتَابَيْنِ<sup>٣</sup> فِيهِمَا تَسْمِيَةُ كُلِّ نَبِيٍّ وَكُلِّ مَلِكٍ يَمْلِكُ الْأَرْضَ؛ لَا وَاللَّهِ، مَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا»<sup>٤</sup>.

٨ / ٦٤٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ سُكْرَةَ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا فَضِيلُ، أَ تَدْرِي فِي أَيِّ شَيْءٍ كُنْتُ أَنْظُرُ قَبِيلُ؟»<sup>٥</sup> قَالَ: «قُلْتُ: لَا، قَالَ: «كُنْتُ أَنْظُرُ فِي كِتَابِ فَاطِمَةَ ﷺ لَيْسَ مِنْ مَلِكٍ يَمْلِكُ

«تأخذونها عنا من الشرائع والأحكام؛ فنعلم أَيْكُمْ يعمل به، وأَيْكُمْ لا يعمل به».

١ . بصائر الدرجات، ص ١٥٤، ح ٧، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم أو غيره، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن بكر بن كرب الصيرفي. وفيه، ص ١٤٢، ح ١، بسند آخر عن بكر بن كرب، وفيه: «وإنكم لتأتوننا فتدخلون علينا، فنعرف خياركم من شراركم»؛ وفيه، ص ١٤٩، ح ١٤، بسند آخر عن بكر بن كرب، إلى قوله: «كلّ حلال وحرام»، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٢، ح ١١٣٩.

٢ . هو محمد بن عبد الله بن الحسن الملقّب بالنفس الزكيّة الذي خرج على المنصور الدوانيقي وقتل، كما سيأتي قصته. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٩٣؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٦٠.

٣ . في «بس»: «الكتابين».

٤ . بصائر الدرجات، ص ١٦٩، ح ٢، بسنده عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. وفيه، ح ٤ و ٦، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٤، ح ١١٤٢.

٥ . في «ب»: «بف» - «بن». هذا، وبعض نسخ رجال البرقي ورجال الطوسي أيضاً خالية من «بن». راجع: رجال البرقي، ص ٢٤؛ رجال الطوسي، ص ٢٧٠، الرقم ٣٨٨٠.

٦ . في «ألف، ض، ف، بف» وحاشية «ح، بيج» والبصائر، ح ٣ والعلل: «قبل».

٧ . في «بف» والعلل: - «قال».

الأَرْضُ<sup>١</sup> إِلَّا وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِيهِ<sup>٢</sup> بِاسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ، وَ مَا وَجَدْتُ لِيُؤَلِّدِ الْحَسَنَ فِيهِ  
شَيْئاً.<sup>٣</sup>

#### ٤١ - بَابُ فِي شَأْنِ «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» وَ تَفْسِيرِهَا

١ / ٦٤٥ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ

الْعَبَّاسِ بْنِ الْحَرِيشِ<sup>٥</sup>؛

عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الثَّانِي<sup>٦</sup>، قَالَ<sup>٧</sup> : «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٨</sup> : بَيْنَمَا أَبِي<sup>٩</sup> يَطُوفُ بِالْكَتَبَةِ

٢٤٣/١ إِذَا رَجُلٌ مُتَعَجِّرٌ<sup>٧</sup> قَدْ قِيضَ لَهُ<sup>٨</sup>، فَقَطَعَ عَلَيْهِ أُسْبُوعَهُ<sup>٩</sup> حَتَّى أَدْخَلَهُ إِلَى دَارِ جَنْبِ الصَّفَا،

١ . في «ب، ف، يح، بس، بف» والوافي والبصائر، ح ٣ والعلل: - «الأرض».

٢ . في «ج»: «فيه مكتوب». وفي البصائر: «بألف وفيه مكتوب».

٣ . بصائر الدرجات، ص ١٦٩، ح ٣، عن أحمد بن محمد. علل الشرائع، ص ٢٠٧، ح ٧، بسنده عن الحسين بن سعيد. وفي بصائر الدرجات، ص ١٦٩، ح ٥، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٤، ح ١١٤٣.

٤ . القدر (٩٧): ١.

٥ . في البحار، ج ١٣ و ٢٥: «الجريش»، وهو سهو ظاهرأ. راجع: رجال النجاشي، ص ٦٠، الرقم ١٣٨؛ الفهرست للطوسي، ص ١٣٦، الرقم ١٩٨؛ الرجال لابن الغضائري، ص ٥١، الرقم ٣٤.

٦ . «بيتا»: ظرف زمان. وأصله «بَيْتٌ» بمعنى الوسط، أشيعت الفتحة فصارت ألفاً. وربما زيدت عليه «ما»، والمعنى واحد. تقول: بيتنا نحن نرقبه أتنا أي أتنا بين أوقات رقبتنا إياه. وما بعده مرفوع على الابتداء والخبر، وعند الأصمعي مجرور. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٨٤ (بين).

٧ . «المُتَعَجِّرُ»، من الاعتجار، وهو لبس المِعْتَجِر، وهو ما تشد المرأة على رأسها. يقال: اعتجرت المرأة، فالمعتجر: ذو مِعْتَجِر على رأسه. أو من الاعتجار بمعنى لف العمامة على الرأس. أو من الاعتجار بالعمامة، وهو أن يلفها على رأسه ويرد طرفها على وجهه، ولا يعمل منها شيئاً تحت ذقنه. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٣٧؛ النهاية، ج ٣، ص ١٨٥ (عجر).

٨ . «قِيضَ له»، أي جِيء به من حيث لا يحتسب. يقال: قِيضَ الله فلاناً لفلان. جاءه به وأتاحه له. وقِيضَ الله له قريناً: هَيَأَ وسَيِّبَ له من حيث لا يحتسب. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٢٥ (قيض).

٩ . «أسبوعه» أي طوافه. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١٤٦ (سبع).

فَأَرْسَلَ إِلَيَّ فَكُنَّا ثَلَاثَةً، فَقَالَ: مَرْحَباً يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِي،  
وَقَالَ: بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ<sup>٢</sup> يَا أَمِينَ اللَّهِ بَعْدَ آبَائِهِ.

يَا أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٣</sup>، إِنْ شِئْتَ فَأَخْبِرْنِي، وَإِنْ شِئْتَ فَأَخْبِرْتَكُ<sup>٤</sup>، وَإِنْ شِئْتَ سَلِّئْنِي، وَإِنْ  
شِئْتَ سَأَلْتُكَ، وَإِنْ شِئْتَ فَاصْذُقْنِي، وَإِنْ شِئْتَ صَدَّقْتُكَ، قَالَ: كُلُّ ذَلِكَ أَشَاءُ.

قَالَ<sup>٥</sup>: فَإِنَّا نَكُنْ أَنْ يَنْطَلِقَ<sup>٦</sup> لِسَانَكَ عِنْدَ مَسْأَلَتِي بِأَمْرٍ<sup>٧</sup> تُضْمِرُ لِي غَيْرَهُ<sup>٨</sup>، قَالَ:  
إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ مَنْ فِي قَلْبِهِ عِلْمَانٍ يُخَالِفُ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، وَإِنَّ<sup>٩</sup> اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَيْ  
أَنْ يَكُونَ لَهُ عِلْمٌ فِيهِ اخْتِلَافٌ.

قَالَ: هَذِهِ مَسْأَلَتِي<sup>١٠</sup> وَقَدْ فَسَّرْتَ طَرَفاً مِنْهَا، أَخْبِرْنِي عَنْ هَذَا الْعِلْمِ -الَّذِي لَيْسَ  
فِيهِ اخْتِلَافٌ- مَنْ يَعْلَمُهُ؟

قَالَ: أَمَا جُمْلَةُ الْعِلْمِ، فَعِنْدَ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ. وَأَمَّا مَا لَا بُدَّ لِلْعِبَادِ مِنْهُ، فَعِنْدَ  
الْأَوْصِيَاءِ.

١. في الوافي والبحار، ج ٥٢: «باين» بدل «يا ابن».

٢. «بارك الله فيك»، أي أثبت لك وأدام ما أعطاك من التشريف والكرامة، وهو من بَرَكَ البعير إذا ناخ في موضع  
فلزمه. وتطلق البركة أيضاً على الزيادة، أي زاده الله فيك خيراً، والأصل الأول. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٢٠  
(برك).

٣. في الوافي: «تقدير الكلام: ثم التفت إلى أبي فقال: يا أبا جعفر».

٤. في «ف»: «- وإن شئت فأخبرتك».

٥. في «بج»: «- قال».

٦. في «ج»: «أن تنطق».

٧. متعلق بقوله: «ينطق».

٨. في المرأة: «بأمر تضمر لي غيره» أي لا تخبرني بشيء يكون في علمك شيء آخر، يلزمك لأجله القول  
بخلاف ما أخبرت، كما في أكثر علوم أهل الضلال، فإنه يلزمهم أشياء لا يقولون بها؛ أو المعنى: أخبرني بعلم  
يقيني لا يكون عندك احتمال خلافه.؛ أو أراد به: لا تكتم عني شيئاً من الأسرار. امرأة العقول، ج ٣، ص ٦٢.

٩. في «بر»: «وحاشية «ف» والوافي: «فإن».

١٠. في الوافي: «يعني مسألتي هي أن الله تعالى هل له علم ليس فيه اختلاف، أم لا؟ ثم العلم الذي لا اختلاف فيه  
عند من هو؟».

قَالَ: فَفَتَحَ الرَّجُلُ عَجِيرَتَهُ<sup>١</sup>، وَاسْتَوَى جَالِساً، وَتَهَلَّلَ وَجْهَهُ<sup>٢</sup>، وَقَالَ: هَذِهِ أَرَدْتُ، وَلَهَا آتِيَتْ، زَعَمْتُ<sup>٣</sup> أَنَّ عِلْمَ مَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ مِنَ الْعِلْمِ عِنْدَ الْأَوْصِيَاءِ؛ فَكَيْفَ يَتَعَلَّمُونَهُ؟

قَالَ: كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَلَّمُهُ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرَى؛ لِأَنَّهُ كَانَ نَبِيًّا وَهُمْ مُحَدِّثُونَ<sup>٤</sup>؛ وَأَنَّهُ كَانَ يَفِدُّهُ إِلَى اللَّهِ جَلَّ جَلَّالَهُ<sup>٥</sup>، فَيَسْمَعُ الْوَحْيَ، وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ<sup>٦</sup>.

فَقَالَ: صَدَقْتَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، سَأَلْتُكَ بِمَسْأَلَةٍ<sup>٧</sup> صَغْبَةٍ: أَخْبِرْنِي عَنْ هَذَا الْعِلْمِ، مَا لَهُ لَا يَظْهَرُ كَمَا كَانَ يَظْهَرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

قَالَ: فَضَحِكَ أَبِي ﷺ<sup>٨</sup>، وَقَالَ: أَبِي اللَّهُ أَنْ<sup>٩</sup> يُطْلَعَ عَلَيَّ إِلَّا مُمْتَحَنًا لِلِإِيمَانِ بِهِ، كَمَا قَضَى عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَضْبِرَ عَلَيَّ أَدَى قَوْمِهِ، وَلَا يَجَاهِدَهُمْ إِلَّا بِأَمْرِهِ، فَكَمْ مِنْ اِكْتِتَامٍ قَدْ اِكْتَتَمَ بِهِ حَتَّى قِيلَ لَهُ: «فَأَصْدَعْ»<sup>١٠</sup> بِمَا تُؤْمَرُ وَأُغْرَضَ

١. في «و» وحاشية «ض» وشرح المازندراني والبحار، ج ١٣ و ٢٥ و ٤٦: «عجيرته». وفي مرآة المعقول: «فتفتح الرجل عجيرته، أي اعتجاره، أو طرف العمامة الذي اعتجر به».

٢. «تهلل ووجهه»، أي استنار وتلألأ فرحاً وظهرت عليه أمارات السرور. النهاية، ج ٥، ص ٢٧٢ (هلال).

٣. في البحار، ج ٢٥: «وزعمت».

٤. في الوافي: «محدثون» يعني يحدثهم الملك ولا يرونه.

٥. يقال: فِدُّ إليه وعليه يَفِدُّ وَفِدًّا، ووفوداً، ووفادةً، وإفادةً، أي قديم وورد. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٧٠ (وفد).

٦. هكذا في النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «عز وجل».

٧. في «ج»: «+» وقال.

٨. في الوافي «سألتك مسألة».

٩. في المرأة: «لعل ضحكك كان لهذا النوع من السؤال الذي ظاهرة الامتحان تجاهلاً، مع علمه بأنه عارف بحاله؛ أو لعدّه المسألة صعبة، وليست عنده كذلك».

١٠. في «ف»: «+» ويكون.

١١. قوله تعالى: «فَأَصْدَعْ» أي تكلم به جهاراً، يقال: صدعت الشيء، أي أظهرته وبيّنته، وصدعت بالحق، أي تكلمت به جهاراً. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ١٤٤٢ (صدع).

عَنِ الْمُشْرِكِينَ<sup>١</sup> وَ إِيْمَ اللّٰهِ<sup>٢</sup> أَنْ لَوْ صَدَعَ قَبْلَ ذَلِكَ لَكَانَ آمِنًا، وَ لَكِنَّهُ إِنَّمَا نَظَرَ فِي الطَّاعَةِ ٢٤٤/١  
وَ خَافَ الْخِلَافَ، فَلِذَلِكَ كَفَّ، فَوَدِدْتُ أَنْ عَيْنَكَ<sup>٣</sup> تَكُونُ مَعَ مَهْدِي هَذِهِ الْأُمَّةِ،  
وَ الْمَلَائِكَةُ بِسُيُوفِ آلِ دَاوُدَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ تُعَدُّبُ أَرْوَاحَ الْكُفْرَةِ مِنَ الْأَمْوَاتِ،  
وَ تَلْحَقُ<sup>٤</sup> بِهِمْ أَرْوَاحُ أَشْبَاهِهِمْ مِنَ الْأَخْيَاءِ<sup>٥</sup>.

ثُمَّ أَخْرَجَ سِنْفًا، ثُمَّ قَالَ: هَا، إِنَّ هَذَا مِنْهَا، قَالَ<sup>٦</sup>: فَقَالَ أَبِي: إِي<sup>٧</sup> وَ الَّذِي اضْطَفَى  
مُحَمَّدًا عَلَى النَّبَشْرِ.

قَالَ: فَرَدَّ الرَّجُلُ اغْتِبَارَهُ، وَ قَالَ: أَنَا الْيَأْسُ، مَا سَأَلْتُكَ عَنْ أَمْرِكَ وَ بِي<sup>٨</sup> مِنْهُ<sup>٩</sup>  
جَهَالَةٌ، غَيْرَ أَنِّي أُحْبِبْتُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ قُوَّةً لِأَصْحَابِكَ، وَ سَأُخْبِرُكَ بِآيَةٍ أَنْتَ  
تَعْرِفُهَا، إِنَّ خَاصَمُوا بِهَا فَلَجُوا<sup>١٠</sup>.

١. الحجر (١٥): ٩٤.

٢. «أيم الله»: الأصل فيه: أيئمن الله، وهو اسم وضع للقسم، وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين، ولم يجئ في  
الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها، فتذهب الألف في الوصل، وهو مرفوع بالابتداء، وربما حذفوا منه النون  
فقالوا: أيئم الله وإيم الله. وقيل: الأصل في أيمن الله أنهم كانوا يحلفون باليمين، ويجمع اليمين على أيئمن، ثم  
حذفوا به، ثم حذف النون لكثرة الاستعمال، وألفه ألف قطع، وإنما خففت همزتها وطرحت في الوصل لكثرة  
استعمالهم لها. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢١ (يمن).

٣. في البحار، ج ١٣، ٤٦، ٥٢: «عينك».

٤. في البحار، ج ١٣، ٥٢: «يلحق».

٥. في «ج»: «الأرواح».

٦. في الروافي: «قال، يعني أبا عبد الله».

٧. في «ف»: «وأي».

٨. في البحار ج ١٣، ٤٦، ٥٢: «ولي».

٩. في «ف»: «فيه». وفي البحار ج ١٣، ٤٦، ٥٢: «به».

١٠. في «بر»: «فلقوا». و«فلجوا»، أي ظفروا وفازوا؛ من الفلج بمعنى الظفر والفوز. يقال: فلج الرجل على  
خصمه، إذا غلبه. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٥ (فلج).

وفي الروافي، ج ٢، ص ٣٨: «وتقرير هذه الحجّة على ما يطابق عبارة الحديث مع مقدماتها المطوية، أن يقال:  
قد ثبت أن الله سبحانه أنزل القرآن في ليلة القدر على رسول الله ﷺ، وأنه كان تنزل الملائكة والروح فيها من  
كل أمر بيان وتأويل سنة فسنة، كما يدل عليه فعل المستقبل الدال على التجدد في الاستقبال، فنقول:

هل كان لرسول الله ﷺ طريق إلى العلم الذي يحتاج إليه الأمة سوى ما يأتيه من السماء من عند الله سبحانه، إنّا

قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَبِي: إِنَّ شَيْئًا أُخْبِرْتِكَ بِهَا، قَالَ: قَدْ شِئْتُ، قَالَ: إِنَّ شَيْئًا نَزَلْنَا فِيهِ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿قَالُوا لِأَهْلِ الْخِلاَفِ لَنَا: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ لِرَسُولِهِ ﷺ: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» إِلَى آخِرِهَا فَهَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُ مِنَ الْعِلْمِ شَيْئًا لَا يَعْلَمُهُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ، أَوْ

في ليلة القدر، أو في غيرها، أم لا؟ والأول باطل؛ لما أجمع عليه الأمة من أن علمه ليس إلا من عند الله سبحانه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ النجم (٥٣): ٤؛ فثبت الثاني.

ثم نقول: فهل يجوز أن لا يظهر هذا العلم الذي يحتاج إليه الأمة، أم لا بد من ظهوره لهم؟ والأول باطل؛ لأنه يوحى إليه ليليلع اليهم ويهديهم إلى الله عز وجل؛ فثبت الثاني.

ثم نقول: فهل في ذلك العلم النازل من السماء من عند الله جل وعلا إلى الرسول اختلاف، بأن يحكم في أمر في زمان بحكم، ثم يحكم في ذلك الأمر بعينه في ذلك الزمان بعينه بحكم آخر يخالفه، أم لا؟ والأول باطل؛ لأن الحكم إنما هو من عند الله جل وعز، وهو متعال عن ذلك، كما قال: ﴿وَلَوْ كُنَّا مِنْ عِبَادٍ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ النساء (٤): ٨٢.

ثم نقول: فمن حكم بحكم فيه اختلاف، كالذي يجتهد في الحكم الشرعي بتأويله المتشابه برأيه، ثم يتقاضى ذلك الحكم راجعاً عن ذلك الرأي لزعمه أنه قد أخطأ فيه، هل وافق رسول الله ﷺ في فعله ذلك وحكمه، أم خالفه؟ والأول باطل؛ لأن رسول الله ﷺ لم يكن في حكمه اختلاف؛ فثبت الثاني.

ثم نقول: فمن لم يكن في حكمه اختلاف، فهل له طريق إلى ذلك الحكم من غير جهة الله سبحانه إما بواسطة أو بغير واسطة، ومن دون أن يعلم تأويل المتشابه الذي يسببه يقع الاختلاف أم لا؟ والأول باطل؛ فثبت الثاني. ثم نقول: فهل يعلم تأويل المتشابه الذي يسببه يقع الاختلاف إلا الله والراسخون في العلم الذين ليس في علمهم اختلاف، أم لا؟ والأول باطل؛ لأن الله سبحانه يقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ آل عمران (٣): ١٧.

ثم نقول: فرسول الله ﷺ الذي هو من الراسخين في العلم، هل مات وذهب بعلمه ذلك ولم يبلِّغ طريق علمه بالمتشابه إلى خليفته من بعده، أم بلغه؟ والأول باطل؛ لأنه لو فعل ذلك فقد ضيع من في أصلاب الرجال ممن يكون بعده؛ فثبت الثاني.

ثم نقول: فهل خليفته من بعده، كسائر أحاديث الناس يجوز عليه الخطأ والاختلاف في العلم، أم هو مؤيد من عند الله، يحكم بحكم رسول الله ﷺ بأن يأتيه ويحدّثه من غير وحي ورؤية، أو ما يجري مجرى ذلك، وهو مثله إلا في النبوة؟ والأول باطل؛ لعدم إغناؤه حيثيذ؛ لأن من يجوز عليه الخطأ لا يؤمن عليه الاختلاف في الحكم، ويلزم التضييع من ذلك أيضاً؛ فثبت الثاني.

فلا بد من خليفة بعد رسول الله ﷺ راسخ في العلم، عالم بتأويل المتشابه، مؤيد من عند الله، لا يجوز عليه الخطأ ولا الاختلاف في العلم، يكون حجة على العباد؛ وهو المطلوب.

يَأْتِيهِ بِهِ جَبْرُئِيلُ ﷺ فِي غَيْرِهَا<sup>١</sup>؟ فَأَنَّهُمْ سَيَقُولُونَ: لَا، فَقُلْ لَهُمْ: فَهَلْ كَانَ لِمَا عَلِمَ بَدُّ  
مِنْ أَنْ يُظْهِرَ<sup>٢</sup>؟ فَيَقُولُونَ: لَا، فَقُلْ لَهُمْ: فَهَلْ<sup>٣</sup> كَانَ فِيمَا أَظْهَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِلْمِ  
اللَّهِ - عَزَّ ذِكْرُهُ - اخْتِلَافٌ؟

فَإِنْ قَالُوا: لَا، فَقُلْ لَهُمْ: فَمَنْ حَكَمَ بِحُكْمِ اللَّهِ فِيهِ اخْتِلَافٌ، فَهَلْ خَالَفَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ - فَإِنْ قَالُوا: لَا، فَقَدْ نَقَضُوا أَوَّلَ كَلَامِهِمْ - فَقُلْ لَهُمْ: «مَا  
يَعْلَمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ»<sup>٤</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: مَنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ؟ فَقُلْ: مَنْ لَا يَخْتَلِفُ فِي عِلْمِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَمَنْ هُوَ ذَلِكَ<sup>٥</sup>؟ فَقُلْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاحِبَ ذَلِكَ<sup>٦</sup>، فَهَلْ بَلَغَ أَوْ لَا؟  
فَإِنْ قَالُوا: قَدْ بَلَغَ، فَقُلْ<sup>٧</sup>: فَهَلْ مَاتَ<sup>٨</sup> ﷺ وَ الْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِهِ يَعْلَمُ عِلْمًا لَيْسَ فِيهِ  
اخْتِلَافٌ؟ فَإِنْ قَالُوا: لَا، فَقُلْ<sup>٩</sup>: إِنْ<sup>١٠</sup> خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤَيَّدٌ، وَ<sup>١١</sup> لَا يَسْتَخْلِفُ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مَنْ يَحْكُمُ بِحُكْمِهِ، وَإِلَّا مَنْ يَكُونُ مِثْلَهُ إِلَّا النَّبُوَّةَ، وَإِنْ<sup>١٢</sup> كَانَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَخْلِفُ فِي عِلْمِهِ<sup>١٣</sup> أَحَدًا، فَقَدْ صَيَّعَ مِنْ<sup>١٤</sup> فِي أَضْلَابِ الرِّجَالِ مِمَّنْ

١ . والمعنى: هل له ﷺ علم من غير تبتك الجهتين؟ فقله: «يأتيه» عطف على المنفي، أي يعلمه. ومعنى قوله:

«لا» أي ليس لعلمه طريق ثالث، بل طريقه منحصر في الوحي، إما في ليلة القدر أو غيرها.

٢ . يجوز فيه المبني للفاعل كما يظهر من مرآة العقول.

٣ . في الوسائل: «قل لهم هل» بدل «قل لهم فهل».

٤ . في «ف»: «ويحكم».

٥ . في «ف»: «الذي»، وهو مما لا بد منه إن كان «حكم الله» موصوفاً لا ذا الحال. وفي الوسائل: - «الله».

٦ . آل عمران (٣): ٧.

٧ . في الوسائل: «ذلك».

٨ . في «ف»: «و».

٩ . في «ف»: «ولهم».

١٠ . في «ف»: «و».

١١ . في «ف»: «و».

١٢ . في «ف»: «و».

١٣ . في «ف»: «و».

١٤ . في «ف»: «و».

يَكُونُ بَعْدَهُ.

فَإِنْ قَالُوا لَكَ: فَإِنَّ عِلْمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَقُلْ: ﴿حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ  
إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ﴾<sup>١</sup> إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا كُنَّا مُزْسِلِينَ﴾<sup>٢</sup>.

فَإِنْ قَالُوا لَكَ: لَا يُزِيلُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَّا إِلَى نَبِيِّ، فَقُلْ: هَذَا الْأَمْرُ الْحَكِيمُ  
الَّذِي يُفَرِّقُ فِيهِ -هُوَ<sup>٣</sup> مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ الَّتِي تَنْزِلُ<sup>٤</sup> مِنْ سَمَاءٍ<sup>٥</sup> إِلَى سَمَاءٍ<sup>٥</sup> أَوْ مِنْ  
سَمَاءٍ إِلَى أَرْضٍ<sup>٦</sup>؟

٢٤٦/١ فَإِنْ<sup>٨</sup> قَالُوا: مِنْ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، فَلَيْسَ فِي السَّمَاءِ أَحَدٌ يَزْجَعُ مِنْ طَاعَةٍ إِلَى  
مَعْصِيَةٍ<sup>٩</sup>، فَإِنْ<sup>١٠</sup> قَالُوا: مِنْ سَمَاءٍ إِلَى أَرْضٍ، وَأَهْلُ الْأَرْضِ أَحْوَجُ الْخَلْقِ إِلَى ذَلِكَ، فَقُلْ<sup>١١</sup>:  
فَهَلْ<sup>١٢</sup> لَهُمْ بُدٌّ مِنْ سَيِّدٍ يَتَحَاكَمُونَ إِلَيْهِ؟ فَإِنْ قَالُوا: فَإِنَّ الْخَلِيفَةَ هُوَ حَكَمَهُمْ<sup>١٣</sup>، فَقُلْ: «اللَّهُ  
وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ» إِلَى قَوْلِهِ «خَالِدُونَ»<sup>١٤</sup> لَعَمْرِي<sup>١٥</sup>,

١. هكذا في النسخ التي قبلت والرواقي والبحار، ج ٢٥. وفي المطبوع: «+» ﴿إِنَّا كُنَّا مُزْسِلِينَ﴾ فيها.

٢. اللدخان (٤٤): ١-٥.

٣. في «ب»: «هو».

٤. هكذا في «ب»، ج، ض، ف، بر، بس، بف. وفي «بح»: «الذي ينزل». والروح متى يذكر ويؤنث. وفي  
المطبوع: «تنزل»، أي تنزل، بحذف إحدى التاءين.

٥. في حاشية «ض»: «السماء».

٦. في «ف»: «و».

٧. في «ج»، «ف» وحاشية «ض»، «بر» والوافي: «الأرض». وفي شرح المازندراني: «الجملة خبرية بمعنى  
الاستفهام».

٨. في «بح»: «وإن».

٩. في «ف»، «بح»، «بر»: «من طاعته إلى معصيته».

١٠. كذا؛ والسياق يقتضي «وإن».

١١. في «ف»: «+ لهم».

١٢. في «ب»: «هل».

١٣. «الحكم» بالتحريك: الحاكم، وهو القاضي. النهاية، ج ١، ص ٤١٨ (حكم).

١٤. البقرة (٢): ٢٥٧.

١٥. «العتر» و«العتر» هما وإن كانا مصدرين بمعنى، إلا أنه استعمل في القسم أحدهما، وهو المفتوح وهو

القسم بالحياة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٥٦ (عمر).



ما في الأرض ولا في السماء وليّ لله<sup>٢</sup> - عزّ ذكره<sup>٣</sup> - إلّا وهو مؤيد<sup>٤</sup>، ومن أيد لم يخطئ<sup>٥</sup>؛ وما في الأرض عدو لله<sup>٦</sup> - عزّ ذكره<sup>٧</sup> - إلّا وهو مخدول<sup>٨</sup>، ومن خذل لم يصب، كما أن الأمر لا بدّ من تنزيهه من السماء يحكم به أهل الأرض، كذلك<sup>٩</sup> لا بدّ من والٍ. فإن قالوا: لا نعرف هذا، فقلّ لهم<sup>١٠</sup>: قولوا ما أحببتم، أبى الله<sup>١١</sup> بعد محمد<sup>ﷺ</sup> أن يترك العباد ولا حجّة عليهم.

قال أبو عبد الله<sup>ﷺ</sup>: ثمّ وقف<sup>١٢</sup>، فقال: هاهنا يا ابن رسول الله<sup>ﷺ</sup> باب غامض<sup>١٣</sup>، رأيت إن قالوا: حجّة الله القرآن؟ قال: إذن أقول لهم: إن القرآن ليس ينطبق بما مرّ وينتهي<sup>١٤</sup>، ولكن للقرآن أهل يأمرون وينهون.

١. في «ف»: «وما».

٢. في «ف»: «الله».

٣. في «ج»: «عزّ وجلّ». وفي «بس»: «عزّ وجلّ ذكره».

٤. مؤيد، أي مفرّج، من الأيد بمعنى القوة، يقال: آذ الرجل شيئاً أيدياً: اشتدّ قوي، وتقول منه: أيديته تأيدياً، أي قوته. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٣ (أيد).

٥. في «ج»: «لم يخطئ»، وهو الأصل، فقلبت الهمزة ياءً ثم سقطت الياء بالجازم.

٦. في «ف»: «الله».

٧. في «الف»: «بف»: «عزّ وجلّ». وفي «ب»: «ف، ب، بر، بس»: «عزّ وجلّ ذكره».

٨. «مخدول»، من خذله يخذله خذلاً، أي ترك عونه ونصرتة. الصحاح، ج ٤، ص ١٦٨٣ (خذل).

٩. في الوافي: «+». ١٠. في «بس، بف، والوافي»: «- لهم».

١١. هكذا في «الف»، ب، ج، ض، ف، و، بح، بس، بف، وشرح المازندراني. وفي «بر» والمطبوع: + «عزّ وجلّ».

١٢. في «مرآة العقول»: «قال: ثمّ وقف، أي ترك أبي الكلام؛ فقال، أي إلياس. وقيل: ضمير وقف أيضاً لإلياس، أي قام تعظيماً. والأوّل أظهر».

١٣. الغامض من الكلام خلاف الواضح. قال المجلسي في «مرآة العقول»: «باب غامض، أي شبهة مشكّلة استشكلها المخالفون لقول عمر عند إرادة النبي الوصية: حسبتا كتاب الله. وقيل: الغامض بمعنى السائر المشهور، من قولهم: غمض في الأرض، إذا ذهب وسار». وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٧٨ (غمض).

١٤. في «بر»: «بأمر ونهي».





اسْتَضَحَكَ حَتَّى اغْرُورَظَتْ عَيْنَاهُ<sup>١</sup> دُمُوعاً<sup>٢</sup>، ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مَا أَصْحَكُنِي؟ قَالَ: فَقَالُوا: لَا، قَالَ: زَعَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ مِنْ «الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا»<sup>٣</sup>، فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ رَأَيْتَ الْمَلَائِكَةَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، تُخْبِرُكَ بِوَلَايَتِهَا لَكَ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ مَعَ الْأَمْنِ مِنَ الْخَوْفِ وَ الْحُزَنِ؟ قَالَ: فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - يَقُولُ: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ»<sup>٤</sup> وَ قَدْ دَخَلَ فِي هَذَا جَمِيعُ الْأُمَّةِ، فَاسْتَضَحَكْتُ.

ثُمَّ قُلْتُ: صَدَقْتَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَنْشُدَكَ اللَّهَ<sup>٥</sup> هَلْ فِي حُكْمِ اللَّهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ - اخْتِلَافٌ؟ قَالَ: فَقَالَ: لَا، فَقُلْتُ: مَا تَرَى فِي رَجُلٍ صَرَبَ رَجُلًا أَصَابِعَهُ بِالسَّيْفِ حَتَّى سَقَطَتْ، ثُمَّ ذَهَبَ وَ أَتَى رَجُلًا آخَرَ، فَأَطَارَ كَفَّهُ، فَأَتَيْتُ بِهِ إِلَيْكَ وَ أَنْتَ قَاضٍ، كَيْفَ أَنْتَ صَانِعٌ؟<sup>٦</sup>

قَالَ<sup>٨</sup>: أَقُولُ لِهَذَا الْقَاطِعِ: أَنْعِطِهِ دِيَةَ كَفِّهِ<sup>٩</sup>، وَ أَقُولُ لِهَذَا الْمُقْطُوعِ<sup>١٠</sup>: صَلِيحُهُ عَلَيَّ<sup>١١</sup> مَا شِئْتُ، وَ ابْعَثْ<sup>١٢</sup> بِهِ إِلَيَّ ذَوِي عَدْلٍ.

قُلْتُ: جَاءَ الْإِخْتِلَافُ فِي حُكْمِ اللَّهِ عَزَّ ذِكْرُهُ، وَ نَقَضْتُ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ، أَبِي اللَّهُ

١ . «اغْرُورَظَتْ عَيْنَاهُ»، أَي غَرَقْنَا بِالدموع . وهو افْتَعَزَ عَلَتْ مِنَ الغَرْق . النهاية، ج ٣، ص ٣٦١ (غرق).

٢ . قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٣، ص ٧٤: «وَدُمُوعاً، تميز، وقيل: هو مصدر دَمَعَتْ عينه، كمنع إذا ظهر منه الدمع، وهو مفعول له، أو جمع دَمَع بالفتح وهو ماء العين، فهو بتقدير من، مثل: الحوض ملآن ماء، أو هو مفعول فيه» .  
٣ . فصلت (٤١): ٣٠؛ الأحقاف (٤٦): ١٣.

٤ . في البحار، ج ٤٢: - «له» .  
٥ . الحجرات (٤٩): ١٠.

٦ . يقال: نَشُدْتُكَ اللَّهَ، وَ أَنْشُدَكَ اللَّهَ وَ بِاللَّهِ، أَي سَأَلْتُكَ اللَّهَ وَ أَسَمْتُ عَلَيْكَ، أَي سَأَلْتُكَ بِهِ مُتَّخِماً عَلَيْكَ . ويقال: نَشُدْتُ فَلَاناً أَنْشُدُهُ نَشْداً، إِذَا قُلْتُ لَهُ: نَشُدْتُكَ اللَّهَ، أَي سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ كَأَنَّكَ ذَكَرْتَهُ إِبَاهِ فَنَشَدُ، أَي تَذَكَّرَ . راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٣؛ النهاية، ج ٥، ص ٥٣ (نشد).

٧ . في «ف، بر، بف» والبحار، ج ٢٥، ٤٢: + «به» .

٨ . في حاشية «ف»: «فقال» .  
٩ . في «الف»: «الكف» .

١٠ . في «ف»: + «أصابعه» .  
١١ . في «ف»: - «على» .

١٢ . في «ض، بر»: «وَأَبْعَثْ» . والمقام يقتضي أن يكون العاطف «أو» . والمعنى هو التخيير بين الصلح وأخذ الأرض .

-عَرَّ ذِكْرُهُ- أَنْ يُخْدِتَ فِي خَلْقِهِ شَيْئاً مِنَ الْخُدُودِ<sup>١</sup> لَيْسَ<sup>٢</sup> تَفْسِيرُهُ فِي الْأَرْضِ؛ أَفْطَحَ<sup>٣</sup> قَاطِعَ الْكُفِّ أَضْلاً، ثُمَّ أُعْطِيَ دِيَةَ الْأَصَابِعِ، هَكَذَا<sup>٤</sup> حُكْمَ اللَّهِ لَيْلَةَ يَنْزِلُ<sup>٥</sup> فِيهَا أَمْرُهُ، إِنْ جَحَدْتَهَا بَعْدَ مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَدْخَلَكَ اللَّهُ النَّارَ، كَمَا أَعْمَى بَصْرَكَ يَوْمَ جَحَدْتَهَا<sup>٦</sup> عَلَى ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ<sup>٧</sup>: فَلِذَلِكَ عَمِيَ بَصْرِي<sup>٨</sup>، قَالَ: وَ مَا عَلِمَكَ بِذَلِكَ؟ فَوَ اللَّهُ<sup>٩</sup>، إِنْ عَمِيَ بَصْرُهُ<sup>١٠</sup> إِلَّا مِنْ صَفَقَةٍ<sup>١١</sup> جَنَاحِ الْمَلِكِ، قَالَ<sup>١٢</sup>: فَاسْتَضَحَّكَتُ، ثُمَّ تَرَكْتُهُ يَوْمَهُ ذَلِكَ لِسَخَافَةٍ عَقْلِهِ.

ثُمَّ لَقِيْتَهُ، فَقُلْتُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَا تَكَلَّمْتَ بِصِدْقٍ مِثْلِ أُمِّسِ، قَالَ لَكَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: إِنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَإِنَّهُ<sup>١٣</sup> يَنْزِلُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ<sup>١٤</sup> أَمْرٌ<sup>١٥</sup> السَّنَةِ، وَإِنْ لِذَلِكَ الْأَمْرِ وِلَاةٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: مَنْ هُمْ؟ فَقَالَ: أَنَا وَ أَحَدَ عَشَرَ مِنْ

١ . في «بح»: «الحدّ».

٢ . هكذا في «ألف، ب، ض، و، بر» والوافي. والجملة صفة «شئياً». وفي «ج، بح» والبحار، ج ٢٥ و ٤٢: «فليس». وفي «بس، بف» والمطبوع: «وليس».

٣ . في «ب»: «فاقطع». وفي الكافي، ح ١٤٢٩١ والتهذيب: «+» و«يد».

٤ . في «ب، ج، بح، بس» وحاشية «ف، بر» والكافي، ح ١٤٢٩١ والتهذيب: «هذا».

٥ . هكذا في «ألف، ب، ض، و، بس» والوافي. وفي «ج»: «ينزل». وفي «بر» والمطبوع وشرح المازندراني: «تنزل». وفي «بف»: «نزل». ٦ . في «بر»: «+» و«على».

٧ . في «بر»: «فقال».

٨ . قال المجلسي في مرآة العقول: «قوله: فلذلك عمي بصري»، الظاهر أن هذا تصديق واعتراف منه بذلك كما يدل ما سيأتي، لا استفهام إنكار كما يتراءى من ظاهره».

٩ . قال الفيض في الوافي: «فوالله، من كلام الصادق ﷺ، معترض»، وقال المجلسي في مرآة العقول: «قوله: فوالله، من كلام الباقر ﷺ، وإن نافية، وقائل فاستضحكت أيضاً الباقر ﷺ».

١٠ . هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف» والوافي والبحار، ج ٢٥. وفي المطبوع: «بصري».

١١ . «الصفقة»: مرة من التصفيق باليد، وهو التصويت بها. والصفق: الضرب الذي يُسْمَعُ له صوت، يقال: صفق له بالبيع والبيعة صفقاً، أي ضرب يده على يده. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٧ (صفق).

١٢ . في «ب، بح، بس»: «-» و«قال».

١٣ . في «ف»: «وإنها».

١٤ . في «بر»: «الليل».

١٥ . في الحار، ج ٤٦: «+» و«تلك».

صَلْبِي أَيْمَةً مَحْدَثُونَ<sup>١</sup>، فَقُلْتُ: لَا أَرَاهَا كَانَتْ إِلَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَبَدَّى لَكَ الْمَلَكُ  
الَّذِي يُحَدِّثُهُ<sup>٢</sup>، فَقَالَ: كَذَّبْتَ يَا عَبْدَ اللَّهِ، رَأَيْتُ عَيْنَايَ الَّذِي حَدَّثَكَ بِهِ عَلِيٌّ - وَ لَمْ تَرَهُ  
عَيْنَاهُ، وَ لَكِنْ وَعَى قَلْبُهُ<sup>٣</sup>، وَ وَقَرَّ فِي سَمْعِهِ - ثُمَّ صَفَّقَكَ<sup>٤</sup> بِجَنَاحِهِ<sup>٥</sup> فَعَمِيَتْ.  
قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا اخْتَلَفْنَا فِي شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ<sup>٦</sup>، فَقُلْتُ لَهُ:  
فَهَلْ<sup>٧</sup> حَكَمَ اللَّهُ فِي حُكْمٍ مِنْ حُكْمِهِ بِأَمْرَيْنِ؟ قَالَ: لَا، فَقُلْتُ: هَاهُنَا هَلَكْتُ  
وَأَهْلَكْتُ<sup>٨</sup>.

- ١ . في شرح المازندراني، ج ٦، ص ٥: «قوله: أئمة محدثون، خبر لقوله: أنا وأحد عشر من صليبي، أو حال عنه وهو خير مبتدأ محذوف وهو «مَم»، أو خبر مبتدأ محذوف، أي نحن أئمة».
  - ٢ . «فتبدى لك»، أي ظهر لك. تبدى في اللغة بمعنى أقام بالبادية، نعم جاء في بعض كتب اللغة الحديثة بمعنى ظهر. راجع: المعجم الوسيط، ص ٤٤ (بدا)؛ شرح المازندراني، ج ٦، ص ٦.
  - ٣ . في «بس، بف»: «تحدّثه». ٤ . في البحار، ج ٢٥: «رأيت».
  - ٥ . «وعى قلبه»، أي حفظ ما ألقى إليه. يقال: وَعَيْتُ الحديثَ أعيه وَعِيًّا فأنواع، إذا خِظْتَهُ وفَهَيْتَهُ، وفلان أوعى من فلان، أي أحفظ وأفهم. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٠٧ (وعا).
  - ٦ . في «ض، و، بح، بر»: «وقرّ». و«وقرّ» كَوَقَرَّ بمعنى ثبت وسكن، على ما في الشروح. وفي اللغة: وَقَرَّ في القلب، أي سكن فيه وثبت، من الوَقَار بمعنى الجَلْم والزَّانَةِ. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢١٣ (وقر).
  - ٧ . هكذا في «الف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف». وفي المطبوع: «صفّك». وفي حاشية «ج»: «خفقت» وقال الجوهري: الصَّقُّ: الضرب الذي يُسْمَعُ له صوت، وكذلك التصفيق، يقال: صَفَّقْتُهُ الريحَ وَصَفَّقْتُهُ. الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٧ (صق).
  - ٨ . في حاشية «ج» والبحار، ج ٢٥، ٤٢: «بجناحيه».
- ٩ . في الوافي: «كأنه نفى [ابن عباس] بهذا الكلام أن يكون في الأئمة من علم حكم المختلف فيه؛ فاحتج ﷺ بأنه إذا كان الحكم مردوداً إلى الله، وليس عند الله في الواقع إلا حكم واحد، فكيف يحكمون تارة بأمر وتارة بآخر، وهل هذا إلا مخالفة لله سبحانه في أحد الحكمين، التي هي سبب الهلاك والإهلاك».
- ١٠ . في «ف»: «عليك».

١١ . الكافي، كتاب الحجّة، باب ما جاء في الاثني عشر والنصّ عليهم ﷺ، ح ١٣٩٨. وفي الغيبة للنعمانى، ص ٦٠، ح ٣، عن محمد بن يعقوب الكليني، عن عدّة من رجاله، عن أحمد بن أبي عبد الله محمد بن خالد البرقي، عن الحسن بن العباس بن الحريش، عن أبي جعفر محمد بن عليّ، عن أبائه، عن أمير المؤمنين ﷺ وفيهما من قوله: «إن ليلة القدر في كل سنة» إلى قوله: «أئمة محدثون». الكافي، كتاب الدييات، باب نادر،

٦٤٧ / ٣ . وَيَهَذَا الْإِسْنَادُ ١ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ : «فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ» ٢ يَقُولُ : يَنْزِلُ فِيهَا كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ٣ . وَ الْمُحْكَمُ لَيْسَ بِشَيْئَيْنِ ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ ، فَمَنْ حَكَمَ بِمَا لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ ، فَحُكْمُهُ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؛ وَ مَنْ حَكَمَ بِأَمْرٍ فِيهِ اخْتِلَافٌ ، فَزَأَى أَنَّهُ مُصِيبٌ ، فَقَدْ حَكَمَ بِحُكْمِ الطَّاعُوتِ ٤ ؛ إِنَّهُ لَيَنْزِلُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ إِلَى وُلِيِّ الْأَمْرِ تَفْسِيرَ الْأُمُورِ سَنَةً سَنَةً ، يُؤَمَّرُ فِيهَا فِي أَمْرِ نَفْسِهِ بِكَذَا وَ كَذَا ، وَ فِي أَمْرِ النَّاسِ بِكَذَا وَ كَذَا ، وَ إِنَّهُ لَيَحْدُثُ لِوَلِيِّ الْأَمْرِ سِوَى ذَلِكَ كُلِّ يَوْمٍ عِلْمُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - الْخَاصُّ وَ الْمَكْتُونُ الْعَجِيبُ الْمَخْرُونَ مِثْلَ مَا يَنْزِلُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مِنَ الْأَمْرِ . ثُمَّ قَرَأَ : «وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَ الْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةَ آبْحُرٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنْ

١ ح ١٤٢٩١ ، عن عده من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن الحسن بن العباس بن الحرّيش . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٧٦ ، ح ١٠٨٢ ، بسنده عن سهل بن زياد ، وفيهما من قوله : «يا بن عباس أشدك» إلى قوله : «هكذا حكم الله» . وفي الخصال ، ص ٤٧٩ ، باب الاثني عشر ، ح ٤٧ ؛ وكمال الدين ، ص ٣٠٤ ، ح ١٩ ؛ و تحف الأثر ، ص ٢٢٠ ، بسندها عن محمد بن يحيى . وفي الغيبة للطوسي ، ص ١٤١ ، ح ١٠٦ ، بسنده عن سهل بن زياد ، وفي الأربعة الأخيرة من قوله : «إن ليلة القدر في كل سنة» إلى قوله : «أئمة محدثون» وراجع : الكافي ، كتاب الحجّة ، باب أن الأئمة عليهم السلام محدثون مفهمون ، ح ٧١١ . الوافي ، ج ٢ ، ص ٤٣ ، ح ٤٨٤ ؛ الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ١٧٢ ، ح ٣٥٣٩٩ ؛ البحار ، ج ٢٥ ، ص ٧٨ ، ح ٦٥ ؛ و ج ٤٢ ، ص ١٥٨ ، ح ٢٧ .

١ . إشارة إلى السند المتقدم في ح ١ ، والنقل عن أبي جعفر الظاهر في أبي جعفر الباقر عليه السلام ، هو أبو جعفر الثاني عليه السلام .

٢ . الدخان (٤٤) : ٤ .

٣ . قال ابن الأثير : «الحكيم» هو المحكم الذي لا اختلاف فيه ولا اضطراب ، فعيل بمعنى مفعّل ، أخكيم فهو مُحكَمٌ . وقال المجلسي : «الحكيم فعيل بمعنى المفعول ، أي المعلوم اليقيني ، من حكمة كصره : إذا أتقنه ومنعه عن الفساد ، كأحكامه» . راجع : مرآة العقول ، ج ٣ ، ص ٧٩ ؛ النهاية ، ج ١ ، ص ٤١٩ (حكم) .

٤ . في «بس» : «فيه» .

٥ . «الطاعوت» : الكاهن ، والشيطان ، وكل رأس ضلال ، وكل معبود من دون الله تعالى ، أو صدّ عن عبادة الله ، أو أطبع بغير أمر الله ، وكلّ متعدّد من الطغيان بمعنى تجاوز الحدّ في العصيان . وأصله طغوت ، ولكن قلبت لام الفعل نحو صاعقة وصاعقة ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله . راجع : المفردات للراغب ، ص ٥٢٠ ؛ القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ١٧١٣ (طفا) .

اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ»<sup>١</sup>.

٤ / ٦٤٨ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ<sup>٢</sup>:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلَيَّ مِنْ الْحُسَيْنِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» صَدَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، أَنْزَلَ اللَّهُ الْقُرْآنَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ «وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ»<sup>٣</sup> قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: لَا أَدْرِي<sup>٤</sup>.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ» لَيْسَ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ، قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: وَ هَلْ تَدْرِي لِمَ هِيَ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: لِأَنَّهَا «تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا» بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ» وَإِذَا أَدِنَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِشَيْءٍ، فَقَدْ رَضِيَهُ. «سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ»<sup>٥</sup> يَقُولُ<sup>٦</sup> تَسَلَّمَ<sup>٧</sup> عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ، مَلَائِكَتِي وَرُوحِي بِسَلَامِي مِنْ أَوَّلِ مَا يَهْبِطُونَ إِلَى مَطْلَعِ الْفَجْرِ.

ثُمَّ قَالَ فِي بَعْضِ كِتَابِهِ: «وَ اتَّقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبُنَّ<sup>٨</sup> الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً»<sup>٩</sup> فِي «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ<sup>١٠</sup> فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ»، وَ قَالَ فِي بَعْضِ كِتَابِهِ «وَ مَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ

١ . لقمان (٣١): ٢٧.

٢ . الوافي، ج ٢، ص ٤٥، ح ٤٨٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٧، ح ٣٣٥٣٤، وفيه قطعة منه: البحار، ج ٢٤، ص ١٨٣، ح ٢٢، من قوله: «إِنَّهُ لَيَنْزِلُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ»؛ وح ٢٥، ص ٧٩، ح ٦٦.

٣ . إشارة إلى السند المذكور في ح ١.

٤ . في «ب»، ج، بر، بس، بف، وشرح المازندراني: - «الله».

٥ . في «بف»: - «وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ». ٦ . في «ف»: «مَا أَدْرِي».

٧ . هكذا في «بج»، جه، بر، وحاشية «بج» والقرآن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تَنْزَلُ فِيهَا الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ».

٨ . القدر (٩٧): ٥-١.

٩ . في «بف»: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ»، وهي المشهورة، والأخرى «لَتُصِيبَنَّ» باللام المفتوحة... فما ذكره عليه السلام [أي قوله عليه السلام: فهذه فتنة أصابتهم خاصة] شديد الانطباع على القراءة الثانية.

١١ . الأنفال (٨): ٢٥.

١٢ . في شرح المازندراني: «قوله: في إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ، ظرف للظلم المستفاد من ظلموا».



أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُبِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئاً وَ سَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ<sup>١</sup>.

يَقُولُ فِي الْآيَةِ الْأُولَى: إِنَّ مُحَمَّدًا جِئِن يَمُوتُ يَقُولُ أَهْلُ الْخِلَافِ لِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: مَضَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَهَذِهِ فِتْنَةٌ<sup>٢</sup> أَصَابَتْهُمْ خَاصَّةً، وَبِهَا ازْتَدُوا<sup>٣</sup> عَلَىٰ أَعْقَابِهِمْ؛ لِإِنَّهُمْ إِنْ قَالُوا: لَمْ تَذْهَبْ<sup>٤</sup>، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- فِيهَا أَمْرٌ، وَإِذَا أَقْرَأُوا بِالْأَمْرِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ صَاحِبٍ بُدٌّ<sup>٥</sup>.

٥ / ٦٤٩ . وَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلَيَّ عليه السلام كَثِيرًا مَا يَقُولُ<sup>٦</sup>: اجْتَمَعَ<sup>٧</sup> التَّيْمِيُّ<sup>٨</sup> وَ الْعَدَوِيُّ<sup>٩</sup> عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَ هُوَ يَقْرَأُ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ بِتَخَشُّعٍ وَ بَكَاءٍ<sup>١١</sup>، فَيَقُولَانِ: مَا أَشَدَّ رِقَّتَكَ لِهَذِهِ السُّورَةِ! فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِمَا زَأْتُ عَيْنِي، وَ وَعَىٰ قَلْبِي<sup>١٢</sup>،

١ . آل عمران (٣): ١٤٤.

٢ . في «ج»: - «فتنة». و«الْفِتْنَةُ»: الضلال والإثم، يقال: فَتَنَتُهُ الدُّنْيَا، أَي أَضَلَّتْهُ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ، وَالْفَاتِنُ: الْمُضِلُّ عَنِ الْحَقِّ. رَاجِعٌ: لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ١٣، ص ٣١٨ (فتن).

٣ . قال الجوهرى: الارتداد: الرجوع، ومنه المُرْتَدُّ. الصحاح، ج ٢، ص ٤٧٣ (ردد).

٤ . في «ف»: والبحار: «لم يذهب».

٥ . الوافى، ج ٢، ص ٤٧، ح ٤٨٦؛ البحار، ج ٢٥، ص ٨٠، ح ٦٧.

٦ . في «ف»: «بهذا الإسناد عن أبي عبد الله». والسند معلق، ويروي الكليني بكلا سنده المتقدمين في ح ١، عن أبي عبد الله عليه السلام.

٧ . في «ج»: «يقول كثيراً». وفي «بر»: «يقول كثيراً ما». وفي «بس، بف»: «كثيراً يقول».

٨ . هكذا في «ألف»، ج، بح، بر، والوافى. وهو مقتضى السياق. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما اجتمع». وفي شرح المازندراني: «وما زائدة للمبالغة».

٩ . «التَّيْمِيُّ»: نسبة إلى تيم في فريش، رهط أبي بكر، وهو تيم بن مروة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر. الصحاح، ج ٥، ص ١٨٧٩ (تيم).

١٠ . في «ب، ف»: «العدوي والتيمي». و«الْعَدَوِيُّ»: نسبة إلى عدي من قريش، رهط عمر بن الخطاب، وهو عدي بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٢٢ (علا).

١١ . في «ف»: «ويتخشع ويبيكي».

١٢ . «وَعَىٰ قَلْبِي»، أَي حَفِظَ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْهِ، يُقَالُ: وَعَيْتُ الْحَدِيثَ أَعِيهِ وَغِيًّا فَأَنَا وَاعٍ، إِذَا حَفِظْتَهُ وَفَهَمْتَهُ، وَفُلَانٌ وَّ

وَلِمَا يَرَى قَلْبٌ هَذَا مِنْ بَغْدِي .

فَيَقُولَانِ : وَمَا الَّذِي رَأَيْتَ ؟ وَمَا الَّذِي يَرَى ؟

قَالَ : فَيَكْتُمُ لَهُمَا فِي التُّرَابِ : «تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ» قَالَ :

ثُمَّ يَقُولُ <sup>١</sup> : هَلْ بَقِيَ شَيْءٌ بَعْدَ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : «كُلُّ أَمْرٍ» ؟ فَيَقُولَانِ : لَا ، فَيَقُولُ : هَلْ تَعْلَمَانِ مِنَ الْمُنْزَلِ إِلَيْهِ بِذَلِكَ ؟ فَيَقُولَانِ : أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَيَقُولُ : نَعَمْ .

فَيَقُولُ : هَلْ تَكُونُ <sup>٢</sup> لَيْلَةَ الْقَدْرِ مِنْ بَغْدِي ؟ فَيَقُولَانِ : نَعَمْ ، قَالَ <sup>٣</sup> : فَيَقُولُ : فَهَلْ

يَنْزِلُ ذَلِكَ الْأَمْرُ فِيهَا ؟ فَيَقُولَانِ : نَعَمْ ، قَالَ : فَيَقُولُ : إِلَى مَنْ ؟ فَيَقُولَانِ : لَا نَدْرِي ، فَيَأْخُذُ بِرَأْسِي وَيَقُولُ <sup>٤</sup> : إِنْ لَمْ تَدْرِيَا فَادْرِيَا ، هُوَ هَذَا مِنْ بَغْدِي .

قَالَ : فَإِنَّ كَانَا لَيَعْرِفَانِ <sup>٥</sup> تِلْكَ اللَّيْلَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ شِدَّةِ مَا يُدَاخِلُهُمَا <sup>٦</sup> مِنَ

الرُّغْبِ» <sup>٩</sup> .

٦٥٠ / ٦ . وَ<sup>١٠</sup> عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ ، قَالَ <sup>١١</sup> : «يَا مَعْشَرَ الشَّيْعَةِ ، خَاصِمُوا بِسُورَةِ

١ . أوعى من فلان، أي أحفظ وأفهم. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٠٧ (وعا).

٢ . في «ف» : «قال» . في «ب» : «يح» ، «بس» : «يكون» .

٣ . في «ب» : «قال» . في «يح» : «هل» .

٤ . في الوافي والبصائر : «يقول» .

٥ . «إن» مخففة من المثقلة، يلزمها اللام للفرق بينها وبين النافية، ويجوز إبطال عملها وإدخالها على كان ونحوه،

وضمير الشأن محذوف بقرينة لام التأكيد في الخبر؛ يعني فإن الشأن أتتهما كانا ليعرفان ألبتة تلك الليلة بعد

النبي ﷺ لشدة الرعب الذي تداخلهما فيه. والرعب إما لإخبار النبي ﷺ بنزول الملائكة، أو بمحض النزول

بالخاصية، أو بإلقاء الله سبحانه الرعب في قلوبهم لإتمام الحجة. راجع: شرح المازندراني، ج ٦، ص ١١؛

الوافي، ج ٢، ص ٥٠؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ٨٧.

٦ . في البصائر : «يفرقان» .

٨ . في «ألف» : «ب» ، «و» ، «يح» ، «بس» وحاشية بدرالدين : «تداخلهما» .

٩ . بصائر الدرجات، ص ٢٢٤، ح ١٦، عن أحمد بن محمد وأحمد بن إسحاق، عن القاسم بن يحيى، عن بعض

أصحابنا، عن أبي عبد الله ﷺ . الوافي، ج ٢، ص ٤٩، ح ٤٨٧؛ البحار، ج ٩٧، ص ٢١، ح ٤٧ .

١٠ . السنن معلق على ح ١، كما لا يخفى .

١١ . في البحار : «أنه قال» .

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾<sup>١</sup> تَفَلَّجُوا<sup>٢</sup>، فَوَ اللَّهُ، إِنَّهَا لَحَجَّةُ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - عَلَى الْخَلْقِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَ إِنَّهَا لَسَيِّدَةُ دِينِكُمْ، وَ إِنَّهَا لَغَايَةُ عَلِمِنَا<sup>٣</sup>.

يَا مَعْشَرَ الشَّيْعَةِ، خَاصِمُوا بِحَمٍ ○ وَ الْكِتَابِ الْمُنِيرِ ○ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ<sup>٤</sup>، فَإِنَّهَا لِيُولَاةِ الْأَمْرِ خَاصَّةٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

يَا مَعْشَرَ الشَّيْعَةِ، يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى<sup>٥</sup>: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾<sup>٦</sup>.

قِيلَ<sup>٧</sup>: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، نَذِيرُهَا مُحَمَّدٌ ﷺ، قَالَ<sup>٨</sup>: «صَدَقْتَ، فَهَلْ كَانَ نَذِيرٌ - وَ هُوَ حَتَّى -

مِنَ النَّبِيِّ<sup>٩</sup> فِي أَقْطَارِ<sup>١٠</sup> الْأَرْضِ؟» فَقَالَ السَّائِلُ: لَا، قَالَ<sup>١١</sup> أَبُو جَعْفَرٍ ﷺ: «أُرَايْتَ<sup>١٢</sup> بَعِيثَهُ، ٢٥٠/١

أَلَيْسَ<sup>١٤</sup> نَذِيرُهُ، كَمَا أَنَّ<sup>١٥</sup> رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي<sup>١٦</sup> بَعِثِهِ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - نَذِيرٌ؟»

فَقَالَ<sup>١٧</sup>: بَلَى، قَالَ: «فَكَذَلِكَ لَمْ يَمُتْ مُحَمَّدٌ ﷺ إِلَّا وَ لَهُ بَعِيثٌ نَذِيرٌ».

قَالَ<sup>١٨</sup>: «فَإِنْ قُلْتَ: لَا، فَقَدْ ضَيَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ مِنْ

١ . في «ض» والبحار: «﴿فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾».

٢ . في «ف»: «تفلقوا». و«تفلقوا»، أي نظفوا وتفوزوا، من الفلج بمعنى الفوز والظفر، يقال: فلج الرجل على خصمه إذا غلبه. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٥ (فلج).

٣ . في الوافي: «لسيدة دينكم» يعني لسيدة حجج دينكم. «لغاية علمنا» أي نهاية ما يحصل لنا من العلم؛ لكشفها عن ليلة القدر التي تحصل لنا فيما غرائب العلم ومكوناته. وفي بعض النسخ: «غاية ما علمنا».

٤ . الدخان (٤٤): ١-٣. في البحار: «﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾».

٥ . في البحار: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى يَقُولُ» بدل «يقول الله تبارك وتعالى».

٦ . فاطر (٣٥): ٢٤. ٧ . في البحار: «فقيل».

٨ . في البحار: «نذير هذه الأمة محمد».

٩ . «البعثة» هي بكسر الباء وسكون العين مصدر، أي من جهة بعثته ﷺ أصحابه إلى أقطار الأرض. أو بفتحهما، جمع «بعيث» بمعنى المبعوث. راجع: الوافي، ج ٢، ص ٥٢؛ امرأة المقول، ج ٣، ص ٨٨.

١٠ . «الأقطار»: جمع القطر، وهو الجانب والناحية. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٩٥ (قطر).

١١ . في البحار: «فقال».

١٢ . في البحار: «فإن».

١٣ . في «بر» وحاشية «ف» والبحار: «ليس» بدون همزة الاستفهام.

١٤ . في «بس»: «كان».

١٥ . في «ج»: «يوم».

١٦ . في «ب»: «قال».

١٧ . في البحار: «فقال».

أَمَّتِيهِ. قَالَ: وَ مَا يَكْفِيهِمْ<sup>١</sup> الْقُرْآنُ؟ قَالَ: «بلى، إِنْ وَجَدُوا لَهُ مُفَسِّراً<sup>٢</sup>». قَالَ: وَ مَا فَسَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: «بلى<sup>٣</sup>، قَدْ فَسَّرَهُ لِرَجُلٍ وَاحِدٍ، وَ فَسَّرَ لِلْأُمَّةِ شَأْنَ ذَلِكَ الرَّجُلِ، وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ».

قَالَ السَّائِلُ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، كَأَنَّ هَذَا أَمْرًا خَاصًّا لَا يَحْتَمِلُهُ الْعَامَّةُ؟ قَالَ<sup>٤</sup>: «أَبَى اللَّهُ أَنْ يُعْبَدَ إِلَّا سِرًّا حَتَّى يَأْتِيَ إِثَانُ أَجَلِهِ<sup>٥</sup> الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ دِينُهُ، كَمَا أَنَّهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ خَدِيجَةَ مُسْتَتِرًا<sup>٦</sup> حَتَّى أَمَرَ بِالْإِعْلَانِ».

قَالَ السَّائِلُ: يَنْبَغِي<sup>٧</sup> لِصَاحِبِ هَذَا الدِّينِ أَنْ يَكْتُمَ؟ قَالَ: «أَوْ مَا كَتَمَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ يَوْمَ أَسْلَمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى ظَهَرَ<sup>٨</sup> أَمْرُهُ؟» قَالَ: بلى، قَالَ: «وَكَذَلِكَ أَمْرُنَا حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ»<sup>٩</sup>.

٧ / ٦٥١. و<sup>١٠</sup> عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «لَقَدْ خَلَقَ اللَّهُ -جَلَّ ذِكْرُهُ- لَيْلَةَ الْقَدْرِ أَوَّلَ مَا خَلَقَ الدُّنْيَا؛ وَ لَقَدْ خَلَقَ فِيهَا أَوَّلَ نَبِيٍّ يَكُونُ، وَ أَوَّلَ وَصِيِّ يَكُونُ؛ وَ لَقَدْ قَضَى أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ سَنَةٍ لَيْلَةً يَهْبِطُ فِيهَا بِتَفْسِيرِ الْأُمُورِ إِلَى مِثْلِهَا مِنَ السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ<sup>١١</sup>؛ مِنْ<sup>١٢</sup>

١. في البحار: «فقال السائل: أولم يكفهم» بدل «قال: وما يكفيهم».

٢. في «ج»: «معتبراً».

٣. في «ب»: «+ و».

٤. في البحار: «ولكن».

٥. هكذا في «ج»، و«ب»، و«بر»، والوافي. ويقضيه رفع «أمر». وفي المطبوع: «كان».

٦. في البحار: «الأمر».

٧. في «ج»: «ولا يحمله».

٨. في البحار: «+ ونعم».

٩. «إثان أجله» أي وقت أجله. والنون أصلية فيكون فيقالاً. وقيل: هي زائدة، وهو فعلان من أب الشيء، إذا تهيأ

للذهاب. والأجل: هو الوقت المضروب المحدود في المستقبل. النهاية، ج ١، ص ١٧ (أبزن)؛ و«ص ٢٦

(أجل)». ١٠. في «بر»: «ولمستراً».

١١. في البحار: «أأ ينبغي».

١٢. في البحار: «أظهره».

١٣. الوافي، ج ٢، ص ٥٠، ح ٤٨٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٧، ح ٣٣٥٣٤؛ البحار، ج ٢٥، ص ٧١، ح ٦٢.

١٤. السند معلق على سند ح ١، كما لا يخفى. ١٥. في «ف»: «المتقبلة».

١٦. في البحار: «فمن».

جَحَدَ ذَلِكَ، فَقَدْ رَدَّ عَلَى اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- عِلْمَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ الْأَنْبِيَاءُ وَالرُّسُلُ<sup>٢</sup> وَالْمُحَدِّثُونَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ<sup>٣</sup> عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ بِمَا يَأْتِيهِمْ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مَعَ الْحُجَّةِ الَّتِي يَأْتِيهِمْ بِهَا جَبْرَيْلُ<sup>٤</sup>.

قُلْتُ<sup>٥</sup>: وَالْمُحَدِّثُونَ أَيْضاً يَأْتِيهِمْ جَبْرَيْلُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ<sup>٦</sup>؟

قَالَ: «أَمَّا الْأَنْبِيَاءُ وَالرُّسُلُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ- فَلَا شَكَّ<sup>٧</sup>، وَ لَا بَدَأَ لِمَنْ سِوَاهُمْ - مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ خَلَقْتَ فِيهِ الْأَرْضَ إِلَى آخِرِ فَنَاءِ الدُّنْيَا - أَنْ يَكُونَ<sup>٨</sup> عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ حُجَّةً<sup>٩</sup>، يَنْزِلُ<sup>١٠</sup> ذَلِكَ<sup>١١</sup> فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ إِلَى مَنْ أَحَبَّ مِنْ عِبَادِهِ<sup>١٢</sup>».

وَإِنَّ اللَّهَ<sup>١٣</sup>، لَقَدْ نَزَلَ الرُّوحَ وَالْمَلَائِكَةَ<sup>١٤</sup> بِالْأَمْرِ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ عَلَى آدَمَ؛ وَإِنَّ اللَّهَ، مَا مَاتَ آدَمَ إِلَّا وَهُ وَصِيٌّ، وَكُلُّ مَنْ بَعْدَ آدَمَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَدْ<sup>١٥</sup> أَتَاهُ الْأَمْرُ فِيهَا، وَوَضَعَ<sup>١٦</sup>

١. في «ألف بر» : «لا تقوم» . ٢. في «بف» : «الرسول» .

٣. في «ألف ب، ض، و، يح، بر» والبحار : «أن يكون» . وفي «ف» : «أن يكونوا حجّة» .

٤. في البحار : «مع» .

٥. في البحار : «قال: قلت» . وفي مرآة العقول : «الظاهر أن قوله: قلت، كلام الحسن بن العباس الراوي، وضمير قال لأبي جعفر» .

٦. في البحار : «+ وفي ذلك» . وفي الوافي : «لم يتعرض لله لجواب السائل، بل أعرض عنه إلى غيره تنبيهاً له على أن هذا السؤال غير مهم له، وإنما المهم له التصديق بنزول الأمر على الأوصياء ليكون حجّة لهم على أهل الأرض، وأما النزول بالأمر هل هو جبرئيل أو غيره، فليس بهمهم له. أو أنه لم ير المصلحة في إظهار ذلك له؛ لكونه أجنبياً، كما يشعر به قوله لله فيما بعد: ما أنتم بقاعلين» .

٧. هكذا في «ألف ب، ض، ف، و، يح، بر، بس، بف» والبحار . وفي «ج» والمطبويع : «تكون» .

٨. في مرآة العقول : «وقوله: أن يكون، أي من أن يكون» . و«حجّة» إمّا مرفوع فالعائد مقدر ... وإمّا منصوب بكونه خبير «يكون»، واسمه الضمير الراجع إلى الموصول» .

٩. في «ألف ج، بر، بف» : «تنزل» . ١٠. في البحار : «+ الأمر» .

١١. في البحار : «+ وهو الحجّة» .

١٢. «أئيم الله»، الأصل فيه: أئيم الله، وهو اسم وضع للقسم . وللمزيد راجع ما ذكرنا في هامش ح ٦٤٥ .

١٣. في البحار : «الملائكة والروح» . ١٤. في «يح» : «فقد» .

١٥. في الوافي : «ووضع، أي النبي الأمر؛ أو على البناء للمفعول؛ أو بالثنتين عوضاً عن المضاف إليه، عطف

لِوَصِيهِ مِنْ بَعْدِهِ.

وَإِنَّمِ اللَّهُ، إِنْ كَانَ النَّبِيُّ لِيُؤْمَرَ فِيمَا يَأْتِيهِ مِنَ الْأَمْرِ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مِنْ آدَمَ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ: أَنْ أَوْصَ إِلَى فُلَانٍ، وَلَقَدْ قَالَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي كِتَابِهِ لَوْلَا الْأَمْرُ مِنْ<sup>٢</sup> بَعْدِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ»<sup>٣</sup> يَقُولُ: اسْتَخْلَفَكُمْ لِعِلْمِي وَدِينِي وَعِبَادَتِي بَعْدَ نَبِيِّكُمْ كَمَا اسْتَخْلَفَ<sup>٤</sup> وَصَاةَ آدَمَ مِنْ بَعْدِهِ حَتَّى يَبْعَثَ النَّبِيَّ الَّذِي يَلِيهِ «يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا» يَقُولُ: يَعْْبُدُونَنِي بِإِيمَانٍ لَا نَبِيَّ<sup>٥</sup> بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ<sup>٦</sup>، فَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ «فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ».

فَقَدْ مَكَنَ<sup>٧</sup> وِلَاةَ الْأَمْرِ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ بِالْعِلْمِ، وَنَحْنُ هُمْ؛ فَاسْأَلُونَا، فَإِنْ صَدَقْنَاكُمْ فَأَقْرُوا، وَ مَا أَنْتُمْ بِفَاعِلِينَ؛ أَمَا عَلِمْنَا فَظَاهِرٌ؛ وَأَمَا إِيَّانَا<sup>٨</sup> أَجَلْنَا -الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ الدِّينُ<sup>٩</sup> مِنَّا حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَ النَّاسِ اخْتِلَافٌ - فَإِنَّ لَهُ أَجْلاً مِنْ مَمَرِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ

«عَلَى الْأَمْرِ».

١. «إِنْ» مَخْفِةٌ عَنِ الْمُثْقَلَةِ، وَضَمِيرُ الشَّانِ فِيهِ مَقْدَرٌ. وَفِي الْبَحَارِ: «إِنَّهُ كَانَ لِيُؤْمَرُ النَّبِيُّ» بَدَلُ «إِنْ كَانَ النَّبِيُّ لِيُؤْمَرَ».

٣. النور (٢٤): ٥٥.

٢. فِي «ج، ض، -» مِنْ «».

٤. فِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ: «كَمَا اسْتَخْلَفَ، بِصِيفَةِ الْغَائِبِ الْمَعْلُومِ عَلَى الْإِلْتِفَاتِ؛ أَوْ الْمَجْهُولِ؛ أَوْ بِصِيفَةِ الْمُتَكَلِّمِ. وَفِي تَأْوِيلِ الْآيَاتِ: كَمَا اسْتَخْلَفْتَ، وَهُوَ أَظْهَرُ». ٥. فِي الْبَحَارِ: «أَنْ لَا نَبِيَّ».

٦. فِي الْوَلَايَةِ: «بِإِيمَانٍ لَا نَبِيَّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ، يَعْنِي أَنَّ نَفْيَ الشُّرْكِ عِبَارَةٌ عَنْ أَنْ لَا يَعْتَقِدُ النَّبُوَّةَ فِي الْخَلِيفَةِ الظَّاهِرِ الْغَالِبِ أَمْرَهُ». «وَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ» هَذَا تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ» يَعْنِي وَمَنْ كَفَرَ بِهَذَا الْوَعْدِ بِأَنْ قَالَ: إِنَّ مِثْلَ هَذَا الْخَلِيفَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا نَبِيًّا، وَلَا نَبِيَّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَهَذَا الْوَعْدُ غَيْرُ صَادِقٍ أَوْ كَفَرَ بِهَذَا الْمَوْعُودِ، بِأَنْ قَالَ إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهُ: هَذَا نَبِيٌّ، أَوْ قَالَ: هَذَا لَيْسَ بِخَلِيفَةٍ؛ لِإِعْتِقَادِهِ الْمَلَازِمَةَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، فَقَوْلُهُ ﷺ: «غَيْرَ ذَلِكَ» إِشَارَةٌ إِلَى الْأَمْرَيْنِ. وَالسَّرُّ فِي هَذَا التَّفْسِيرِ أَنَّ الْعَامَّةَ لَا يَعْتَقِدُونَ مَرْتَبَةَ مُتَوَسِّطَةً بَيْنَ مَرْتَبَةِ النَّبُوَّةِ وَمَرْتَبَةِ أَحَادِ أَهْلِ الْإِيمَانِ مِنَ الرَّعِيَّةِ فِي الْعِلْمِ اللَّدُنِيِّ بِالْأَحْكَامِ، وَلِهَذَا يَنْكُرُونَ إِمَامَةَ أَنْتُنَا ﷺ زَعْمًا مِنْهُمْ أَنَّهُمْ كَسَاتِرُ أَحَادِ النَّاسِ، فَإِذَا سَمِعُوا مِنْهُمْ مِنْ غَرَائِبِ الْعِلْمِ أَمْرًا زَعَمُوا أَنَّهُمْ ﷺ يَدْعُونَ النَّبُوَّةَ لِأَنْفُسِهِمْ.

٧. فِي «ب، بر، بف» وَحَاشِيَةِ «ف، ج، بح»: «وَكُلٌّ».

٨. رَاجِعْ مَا تَقَدَّمَ ذِيْلَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

٩. فِي «ف»: «الَّذِينَ فِيهِ».

إِذَا أتى ظَهْرُ<sup>١</sup>، وَكَانَ الْأَمْرُ وَاجِدًا.

وَإِنَّ اللَّهَ، لَقَدْ قَضَى الْأَمْرَ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ اخْتِلَافٌ، وَ لِذَلِكَ جَعَلَهُمْ<sup>٢</sup> شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ لِيشْهَدَ مُحَمَّدٌ ﷺ عَلَيْنَا، وَ لِيشْهَدَ<sup>٣</sup> عَلَى شَيْعَتِنَا، وَ لِيشْهَدَ شَيْعَتُنَا عَلَى النَّاسِ، أَيْ<sup>٤</sup> اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِهِ اخْتِلَافٌ، أَوْ بَيْنَ<sup>٥</sup> أَهْلِ عِلْمِهِ تَنَاقُضٌ.

ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٦</sup>: «فُضِّلَ<sup>٧</sup> إِيْمَانُ الْمُؤْمِنِ بِجُمْلَةٍ<sup>٨</sup> «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» وَ بِتَفْسِيرِهَا<sup>٩</sup> عَلَى مَنْ لَيْسَ مِثْلَهُ فِي الْإِيْمَانِ بِهَا كَفَضْلِ الْإِنْسَانِ عَلَى النَّبَاهِمِ، وَ إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- لَيَذْفَعُ بِالْمُؤْمِنِينَ بِهَا عَنِ الْجَاحِدِينَ لَهَا فِي الدُّنْيَا -لِكَمَالِ عَذَابِ الْآخِرَةِ لِمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَتُوبُ مِنْهُمْ- مَا يَذْفَعُ بِالْمُجَاهِدِينَ عَنِ الْقَاعِدِينَ، وَ لَا أَعْلَمُ<sup>١٠</sup> أَنْ فِي هَذَا الزَّمَانِ جِهَادًا إِلَّا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ وَ الْجَوَارِ<sup>١١</sup>».

١ . في البحار: + «الدين» .

٢ . في البحار: + «نحن» .

٣ . في «ف»: «ويبين» .

٤ . في «ف»: «ويبين» .

٥ . هكذا في «ب»، ض، «ير»، وحاشية «ج». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بجمله» .

٦ . في «ب»، «ف»: «وتفسيرها» .

٧ . في «ف» وشرح المازندراني والبحار: - «أن». وفي مرآة العقول، ج ٣، ص ٩٥: «ولما ذكر الجهاد هنا وفي الآية المشار إليها سابقاً، وكان مظنة أن يفهم السائل وجوب الجهاد في زمانه ﷺ مع عدم تحقق شرائطه مع المخالفين، أو مع من يخرج من الجاهلين، أزال ﷺ ذلك التوهم بقوله «لا أعلم»، أي هذه الأعمال قائمة مقام الجهاد لمن لم يتمكن عنه؛ أو قوله تعالى: «جنّيدوا في الله حتى جهّادوه» [الحج (٢٢): ٧٨] شاملة لهذه الأمور أيضاً» .

٨ . «الجوار»: أن تعطي الرجل ذمّة فيكون بها جارك فتجيره، وبمعنى المجاورة يقال: جاوره مجاورةً وجواراً، أي صار جاره. والمراد به هنا: المحافظة على الذمّة والأمان، أو قضاء حقّ المجاورة وحسن المعاشرة مع الجار والصبر على أذاه. وقال العلامة المجلسي: «وقيل: المراد بالجوار مجاورة العلماء وكسب التفقه في الدين. ولا يخفى بعده» . راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٢٥ (جور) .

٩ . الوافي، ج ٢، ص ٥٢، ح ٤٨٩؛ البحار، ج ٢٥، ص ٧٣، ح ٦٣ .

٨ / ٦٥٢ . قَالَ ١ : وَ قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام : يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ ، لَا تَغْضَبْ عَلَيَّ ، قَالَ : «لِمَاذَا؟» قَالَ : لِمَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْهُ ، قَالَ : «قُلْ» . قَالَ : وَ لَا تَغْضَبْ ؟ قَالَ : وَ لَا أُغْضَبُ .

قَالَ : أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَ تَنْزِيلِ الْمَلَائِكَةِ وَ الرُّوحِ فِيهَا إِلَى الْأَوْصِيَاءِ : يَأْتُونَهُمْ بِأَمْرٍ لَمْ يَكُنْ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام قَدْ عَلِمَهُ ، أَوْ يَأْتُونَهُمْ بِأَمْرٍ كَانَ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام يَعْلَمُهُ ، وَ قَدْ عَلِمْتُ ٢ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام مَاتَ وَ لَيْسَ مِنْ عِلْمِهِ شَيْءٌ إِلَّا وَ عَلَيَّ عليه السلام لَهُ وَاعٍ ٣ ؟ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام : «مَا لِي وَ لَكَ أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟ وَ مَنْ أَدْخَلَكَ عَلَيَّ ؟» قَالَ : أَدْخَلَنِي عَلَيْكَ ٤ الْقَضَاءُ يَطْلُبُ الدِّينَ .

٢٥٢/١ - جَلَّ ذِكْرُهُ - عِلْمٌ ٥ مَا قَدْ كَانَ وَ مَا سَيَكُونُ ٦ ، وَ كَانَ كَثِيرٌ مِنْ عِلْمِهِ ذَلِكَ جُمْلًا ٧ يَأْتِي تَفْسِيرَهَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ، وَ كَذَلِكَ كَانَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَدْ عَلِمَ جُمْلَ الْعِلْمِ ، وَ يَأْتِي ٨ تَفْسِيرُهُ فِي لَيْلِي الْقَدْرِ كَمَا كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام .

قَالَ السَّائِلُ : أَوْ مَا كَانَ فِي الْجُمْلِ تَفْسِيرٌ ٩ ؟ قَالَ : «بَلَى ، وَ لَكِنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِي بِالْأَمْرِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي لَيْلِي الْقَدْرِ إِلَى النَّبِيِّ عليه السلام وَ إِلَى الْأَوْصِيَاءِ : افْعَلْ كَذَا وَ كَذَا ، لِأَمْرٍ قَدْ كَانُوا يَعْلَمُونَهُ ، أَمْرًا كَيْفَ يَعْمَلُونَ فِيهِ» .

١ . الظاهر رجوع الضمير المستتر في «قال» إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام ، فيكون السند معلقاً على السنتين المذكورين في أول الباب .

٢ . في مرآة العقول : «وقد علمت ، بصيغة المتكلم أو الخطاب» .

٣ . «الواعي» : الحافظ والفاهم . تقول : وعيت الحديث أعياه وعياً فأنأ واع ، إذا حفظته وفهمته ، وفلان أوعى من فلان ، أي أحفظ وأفهم . راجع : النهاية ، ج ٥ ، ص ٢٠٧ (وعا) .

٤ . في البحار ، ج ٢٥ - «عليك» .

٥ . في «بس ، بف» - «علم» .

٦ . في «ف» : «قد سيكون» .

٧ . في «بع» : «مجملاً» .

٨ . في «ف» : «وما يأتي» .

٩ . في «ض» : «تفسيرها» .



قُلْتُ فَسَزِي لِي هَذَا . قَالَ : «لَمْ يَمُتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا حَافِظًا لِجَمَلَةِ الْعِلْمِ وَ تَفْسِيرِهِ» .

قُلْتُ : فَأَلَّذِي كَانَ يَأْتِيهِ فِي لَيْلِي الْقَدْرِ عِلْمٌ مَا هُوَ ؟

قَالَ : «الْأَمْرُ وَ النَّيْسُ فِيمَا كَانَ قَدْ عِلِمٌ» .

قَالَ السَّائِلُ : فَمَا يَخْدُتْ لَهُمْ فِي لَيْلِي الْقَدْرِ عِلْمٌ سِوَى مَا عَلِمُوا ؟

قَالَ : «هَذَا مِمَّا أُمِرُوا بِكُتْمَانِهِ ، وَ لَا يَعْلَمُ تَفْسِيرَ مَا سَأَلَتْ عَنْهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ» .

قَالَ السَّائِلُ : فَهَلْ يَعْلَمُ الْأَوْصِيَاءُ مَا لَا يَعْلَمُ الْأَنْبِيَاءُ ؟

قَالَ : «لَا ، وَ كَيْفَ يَعْلَمُ وَصِيٌّ غَيْرَ عِلْمٍ مَا أَوْصِيَ إِلَيْهِ؟» .

قَالَ السَّائِلُ : فَهَلْ يَسْعُنَا أَنْ نَقُولَ : إِنَّ أَحَدًا مِنَ الْوَصَاةِ<sup>٢</sup> يَعْلَمُ مَا لَا يَعْلَمُ الْآخَرُ ؟

قَالَ : «لَا ، لَمْ يَمُتْ نَبِيٌّ إِلَّا وَ عِلْمُهُ فِي جَوْفِ وَصِيِّهِ ، وَ إِنَّمَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَ الرُّوحُ

فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِالْحُكْمِ الَّذِي يَحْكُمُ بِهِ بَيْنَ الْعِبَادِ» .

قَالَ السَّائِلُ : وَ مَا كَانُوا يَعْلَمُوا ذَلِكَ الْحُكْمَ ؟

قَالَ : «بَلَى ، قَدْ عِلِمُوهُ» ، وَ لَكِنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ إِمْضَاءَ شَيْءٍ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمَرُوا فِي

لَيْلِي الْقَدْرِ كَيْفَ يَصْنَعُونَ إِلَى السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ» .

قَالَ السَّائِلُ : يَا أَبَا جَعْفَرٍ ، لَا أَسْتَطِيعُ أَنْكَارَ هَذَا<sup>٣</sup> ؟

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٤</sup> : «مَنْ أَنْكَرَهُ فَلَيْسَ مِنَّا» .

قَالَ السَّائِلُ : يَا أَبَا جَعْفَرٍ ، أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ هَلْ كَانَ يَأْتِيهِ فِي لَيْلِي الْقَدْرِ شَيْءٌ لَمْ

يَكُنْ عِلِمَهُ<sup>٥</sup> ؟

١ . في «ب» : «ما» .

٢ . في «ب» «والبهار» ج ٢٥ : «ما يعلم» .

٣ . في «ب» ج ٢٥ : «الأوصياء» .

٤ . في «ب» : «ولا يعلمه» .

٥ . في «ب» : «علموا» .

٦ . في «ب» : «و» .

٧ . في «ب» : «لا أستطيع إنكار هذا ، استفهام ، أي هل إنكار ذلك غير مجوز لي» .

٨ . في حاشية «ض» : «+ وفي شيء» .

٩ . في «ض» : «قد علمه» .

قَالَ: «لَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَسْأَلَ<sup>١</sup> عَنْ هَذَا، أَمَا عَلِمَ مَا كَانَ وَ مَا سَيَكُونُ، فَلَيْسَ يَمُوتُ نَبِيًّا وَ لَا وَصِيًّا إِلَّا وَ الْوَصِيَّ الَّذِي بَعْدَهُ يَتَلَمَّه، أَمَا هَذَا الْعِلْمُ الَّذِي تَسْأَلُ عَنْهُ، فَإِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَ عَلَا- أَبِي أَنْ يُطَلِّعَ الْأَوْصِيَاءَ عَلَيْهِ<sup>٢</sup> إِلَّا أَنْفُسَهُمْ<sup>٣</sup>».

قَالَ السَّائِلُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، كَيْفَ أَعْرِفُ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ تَكُونُ فِي كُلِّ سَنَةٍ؟  
قَالَ: «إِذَا أَتَى شَهْرَ رَمَضَانَ، فَاقْرَأْ سُورَةَ الدُّخَانِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِائَةَ مَرَّةٍ، فَإِذَا أَتَتْ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَ عَشْرِينَ، فَإِنَّكَ نَاطِرٌ إِلَى تَصْديقِ الَّذِي سَأَلْتَ عَنْهُ»<sup>٤</sup>.

٦٥٣ / ٩ . وَ قَالَ<sup>٥</sup>: قَالَ<sup>٦</sup>: أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لَمَّا تَرَوْنَ<sup>٧</sup> مَنْ بَعَثَهُ اللَّهُ -عَزَّ وَ جَلَّ- لِلشَّقَاءِ<sup>٨</sup> عَلَى أَهْلِ الصَّلَاةِ مِنْ أَجْنَادِ الشَّيَاطِينِ وَ أَزْوَاجِهِمْ وَ أَكْثَرُ مِمَّا تَرَوْنَ<sup>٩</sup> خَلِيفَةً

١ . في البحار، ج ٢٥: «تسألني».

٢ . في «ب»: «+ وعلمهم».

٣ . في مرآة العقول: «إلا أنفسهم، بضم الفاء، أي اطلاع كل منهم صاحبه. وربما يقرأ بفتح الفاء، أفعل التفضيل من النفيس، أي خواص شيعتهم. وقد مر أن الأول أيضاً يحتمل شموله لخواص الشيعة، فلا حاجة إلى هذا التكلف».

٤ . الوافي، ج ٢، ص ٥٤، ضمن ح ٤٨٩؛ البحار، ج ٢٥، ص ٨٠، ضمن ح ٦٨؛ وج ١٧، ص ١٣٥، ح ١٤، من قوله: «أرأيت قولك في ليلة القدر» إلى قوله: «قال الأمر واليسر فيما كان قد علم».

٥ . في «ب» والوافي: «-و».

٦ . في «ف» والوافي: «+ و». هذا، والضمير المستتر راجع إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام. وهذا واضح لمن نظر إلى أحاديث الباب السابقة نظراً سريعة.

٧ . في البحار، ج ٢٥: «قال».

٨ . في حاشية «ألف» بر: «لما تزور». وفي حاشية «ج» و«ب» والبحار، ج ٢٥ و ٦٣، ص ٢٧٦: «لما يزور». وقوله: «لما تزور»، اللام المفتوحة لتأكيد الحكم، أو موطئة للقسم. و«ما» موصولة مبتدأ، خبره «أكثر مما تزور» خليفة الله، أي لخليفة الله، أو مع خليفة الله من الملائكة، أو أكثر مما تزور من بعثه الله تعالى إلى خليفة الله من الملائكة. و«من بعثه» مفعول يرون. راجع: شرح المازندراني، ج ٦، ص ١٩؛ الوافي، ج ٢، ص ٥٩؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ١٠١.

٩ . في الوافي: «بالشقاء».

١٠ . في «ج» وحاشية «ب» و«يزور». وفي حاشية «ألف» بر: «تزور». وفي البحار، ج ٢٥، وج ٦٣، ص ٢٧٦: «أزواجهم أكثر مما أن يزور» بدل «أزواجهم أكثر مما تزور». وفي مرآة العقول: «في بعض النسخ بل أكثرها: تزور، بالياء، فقوله: من بعثه الله، أي ممن بعثه الله، أو بدل «ما». أو «ما» مصدرية، وقوله: خليفة الله، أي لخليفة

اللَّهُ الَّذِي بَعَثَهُ لِّلْعَدْلِ وَالصَّوَابِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ.

قِيلَ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، وَكَيْفَ يَكُونُ شَيْءٌ أَكْثَرَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ؟  
قَالَ: «كَمَا شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

قَالَ السَّائِلُ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، إِنِّي لَوْ حَدَّثْتُ بَعْضَ الشَّيْعَةِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، لَأُنْكِرُوهُ<sup>٢</sup>.

قَالَ: «كَيْفَ يُنْكِرُونَهُ؟» قَالَ: يَقُولُونَ<sup>٣</sup>: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ أَكْثَرُ مِنَ الشَّيَاطِينِ.

قَالَ: «صَدَقْتَ، افْهَمْ عَنِّي مَا أَقُولُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ يَوْمٍ وَلَا لَيْلَةٍ إِلَّا وَجَمِيعِ الْجِنِّ

وَ الشَّيَاطِينِ تَزُورُ<sup>٦</sup> أَيْمَةَ الصَّلَاةِ<sup>٧</sup>، وَ يَزُورُ إِمَامَ<sup>٨</sup> الْهُدَى عَدَدُهُمْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، حَتَّى إِذَا

أَنْتَ لَيْلَةٌ الْقَدْرِ فِيهِ يَطُؤُ<sup>٩</sup> فِيهَا مِنْ<sup>١٠</sup> الْمَلَائِكَةِ إِلَى وِلِيِّ<sup>١١</sup> الْأَمْرِ، خَلَقَ اللَّهُ<sup>١٢</sup> - أَوْ قَالَ: قَبِضَ

اللَّهُ<sup>١٣</sup> - عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الشَّيَاطِينِ بَعْدَهُمْ، ثُمَّ زَارُوا وِلِيَّ الصَّلَاةِ، فَأَتَوْهُ بِالْإِفْكَ<sup>١٤</sup>

«الله كما قيل . والأول أظهر . والذي هو الأصوب عندي أنه كان: «لما يزور» في الموضوعين فصخف ، كما ندل عليه تنمة الكلام» .

١ . في «ج»: + «الله» .

٢ . في «بر»: «أنكروه» .

٣ . في «بج»: «يقول» .

٤ . بدل عن العائد إلى الموصول وليس مقولاً .

٥ . في البحار، ج ٦٣، ص ١٨٤ - - «لا» .

٦ . في الوافي: «يزور» .

٧ . في الوافي والبحار، ج ٦٣، ص ١٨٤: «الضلال» .

٨ . في البحار، ج ٦٣، ص ١٨٤: «أئمة» .

٩ . في «بر» والبحار، ج ٦٣، ص ١٨٤: «فهبط» .

١٠ . «من» زائدة في الفاعل، مثل «وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّئِ الْمُرْسَلِينَ» الأنعام (٦): ٣٤ .

١١ . في البحار، ج ٦٣، ص ١٨٤: «أولي» .

١٢ . في شرح المازندراني: «من الملائكة خلق الله» . ثم قال: «ولعل المراد بخلق الله بعض الملائكة كما هو الظاهر من هذه العبارة» . وفي الوافي: «خلق الله، جواب إذا» .

١٣ . يقال: «قبض الله» فلاناً لفلان، أي جاءه به وأتاحه له، وقبض الله له قريباً، أي هبأه وسببه له من حيث لا يحسبه . راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٢٥ (قبض) .

١٤ . «الإفك»: الكذب، فالعطف للتفسير . قال الراغب في المفردات، ص ٧٩ (أفك): «الإفك: كل مصروف عن

وجهه الذي يحق أن يكون عليه، ومنه قيل للرياح العادلة عن المهاب: مؤتفكات» . في شرح المازندراني: «ولا

يبعد أن يقال: إن الخبر الذي لا يطابق الواقع من حيث إنه لا يطابق الواقع يسمى كذباً، ومن حيث إنه يصرف

المخاطب عن الحق إلى الباطل يسمى إفكاً، يقال: أفكك، إذا صرفه عن الشيء» .

وَ الْكَذِبِ حَتَّى لَعَلَّهُ يُضْبِحُ فَيَقُولُ: رَأَيْتَ كَذَا وَ كَذَا، فَلَوْ سَأَلَ ١ وَ لِيَّ الْأَمْرِ عَنْ ذَلِكَ، لَقَالَ: رَأَيْتَ شَيْطَانًا أُخْبِرَكَ بِكَذَا<sup>٢</sup> وَ كَذَا حَتَّى يُفَسِّرَ لَهُ تَفْسِيرًا<sup>٣</sup>، وَ يُعَلِّمَهُ<sup>٤</sup> الضَّلَالَةَ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا.

وَ اِيْمَ اللَّهِ<sup>٥</sup>، إِنَّ مَنْ صَدَّقَ بِبَيْلَةِ الْقَدْرِ لَيَعْلَمَ<sup>٦</sup> أَنَّهَا لَنَا خَاصَّةٌ؛ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيِّ<sup>٧</sup> حِينَ دَنَا مَوْتُهُ: هَذَا وَلِيِّكُمْ مِنْ بَعْدِي، فَإِنْ أَطَعْتُمُوهُ رَشَدْتُمْ<sup>٨</sup>، وَ لَكِنْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِمَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ<sup>٩</sup> مُنْكَرٌ، وَ مَنْ آمَنَ بِبَيْلَةِ الْقَدْرِ -مِمَّنْ عَلَى غَيْرِ رَأْيِنَا- فَإِنَّهُ لَا يَسَعُهُ فِي الصَّدَقِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِنَّهَا لَنَا، وَ مَنْ لَمْ يَقُلْ فَإِنَّهُ<sup>١٠</sup> كَاذِبٌ؛ إِنَّ<sup>١١</sup> اللَّهَ -عَزَّ وَ جَلَّ- أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُنَزِّلَ الْأَمْرَ مَعَ الرُّوحِ وَ الْمَلَائِكَةِ إِلَى كَافِرٍ فَاسِقٍ.

فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ يُنَزَّلُ إِلَى الْخَلِيفَةِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهَا<sup>١٢</sup>، فَلَيْسَ قَوْلُهُمْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ. وَ إِنْ<sup>١٣</sup> قَالُوا<sup>١٤</sup>: إِنَّهُ لَيْسَ يُنَزَّلُ إِلَى أَحَدٍ، فَلَا يَكُونُ أَنْ يُنَزَّلَ شَيْءٌ إِلَى غَيْرِ شَيْءٍ. وَ إِنْ قَالُوا -وَ<sup>١٥</sup> سَيَقُولُونَ<sup>١٥</sup> -: لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ، فَقَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا..... ←

١. في «ف»: «سئل». ٢. في البحار، ج ٦٣، ص ٢٧٦: «كذا».

٣. في «ض»: «تفسيراً له» بدل «له تفسيراً» وفي «ف»: «تفسيره». وفي البحار، ج ٢٥، و ج ٦٣، ص ٢٧٦: «تفسيرها».

٤. في «ض، بر، بف»: «ويعلمه». وفي «ف»: «أو يعلمه».

٥. راجع ما تقدم ذيل الحديث ٦٤٥ في معنى «أيم الله».

٦. في «ب» وحاشية «ض»: «علم». وفي البحار، ج ٢٥: «لعلم».

٧. «رشدتم»، أي اهتديتم، من الرشد بمعنى الصلاح، وهو خلاف الغي والضلال، وهو إصابة الصواب، وأيضاً الاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه. راجع: المصباح المنير، ص ٢٢٧؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤١٣ (رشد).

٨. في شرح المازندراني: «بيللة القدر» بدل «بما في ليلة القدر».

٩. في حاشية «ض، ف»: «فهو». ١٠. في «ف»: «لأن».

١١. في «بر»: «عليه». وفي الوافي: «عليها، أي على الضلالة». وفي حاشية بدرالدين، ص ١٧٥: «الخليقة» بدل «الخليفة» وقال: «أي الخليقة الذي ذلك الفاسق وال عليها».

١٢. في «ض»: «فإن». ١٣. في «ب»: «قال».

١٤. في «ب، ض، ف، و، بر، بس، بف»: «والوافي وحاشية بدرالدين»: «و».

١٥. الظاهر أن في نسخة المجلسي: «سيعقولون»، فإنه قال ما خلاصته: «أنه في بعض النسخ بالواو وهو

بَعِيداً.<sup>١</sup>

## ٤٢ - بَابُ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ ﷺ يَزَادُونَ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ

٦٥٤ / ١ . حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ التَّمِيمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَيُّوبَ<sup>٢</sup>، عَنْ أَبِي يَحْيَى الصَّنَعَانِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ لِي: «يَا أَبَا يَحْيَى، إِنَّ لَنَا فِي لَيْلِ الْجُمُعَةِ لَشَأْنًا مِنَ الشَّأْنِ<sup>٤</sup>».

قَالَ: قُلْتُ: جَعَلْتَ فِدَاكَ، وَمَا ذَاكَ الشَّأْنُ؟

قَالَ: «يُؤَدَّنُ لِأَزْوَاجِ الْأَنْبِيَاءِ الْمَوْتَى ﷺ، وَأَزْوَاجِ الْأَوْصِيَاءِ الْمَوْتَى، وَرُوحِ ٢٥٤/١  
الْوَصِيِّ الَّذِي بَيْنَ ظَهْرَانَيْكُمْ»<sup>٥</sup>..... ←

الصواب، نظير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَقْعُورُوا وَلَنْ تَقْعُورُوا﴾ (البقرة (٢): ٢٤) وفي بعضها بدون الواو فالمعنى: فإن قالوا: لا ينزل إلى أحد فيقولون بعد التنبيه أو الرجوع إلى أنفسهم: ليس هذا بشيء؛ أو يكون «سيقولون» مفعول قالوا، ولا يخفى بُعدهما. والصواب النسخة الأولى والله يعلم. واستصوبه السيد بدرالدين في حاشيته وقال: «وكان الواو سقط من قلم الناسخين». راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٠٣-١٠٤؛ حاشية بدرالدين، ص ١٧٦.

١. الوافي، ج ٢، ص ٥٥، ذيل ح ٤٨٩؛ البحار، ج ٢٥، ص ٨٢، ذيل ح ٦٨؛ ج ٦٣، ص ١٨٤، من قوله: «ليس من يوم ولا ليلة إلا وجميع الجن والشياطين تزور أئمة الضلالة»؛ وص ٢٧٦، ح ١٦٤، وفي الأخيرين إلى قوله: «ويعلمه الضلالة التي هو عليها». ٢. في حاشية «بيح»: «يوم».

٣. ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٣١، ح ٤، بسندين عن عبدالله بن أبي أيوب، عن شريك بن مليح، عن أبي يحيى الصنعاني، والمذكور في بعض نسخ البصائر: «عبدالله بن أيوب شريك بن مليح».

٤. «الشأن» و«الشأن»: الخطب والأمر والحال. والجمع شؤن. والتكثير للتفخيم. وقوله ﷺ: من الشأن، مبالغة فيه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٣٧ (شأن).

٥. في «ألف»، و«بس» و«حاشية» ض، ف، ب، بر، بف: «أظهركم». و«بين ظهرانيتكم»، يعني أنه أقام بينكم على سبيل الاستظهار والاستناد إليكم، وزيدت فيه ألف ونون مفتوحة تأكيداً. ومعناه: أن ظهراً منكم قدامه وظهراً

يُعْرَجُ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ حَتَّى تُوَافِيَ عَرْشَ رَبِّهَا<sup>٢</sup>، فَتَطُوفُ بِهِ أُسْبُوعاً، وَ تُصَلِّي عِنْدَ كُلِّ قَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ تَرُدُّ إِلَى الْأَبْدَانِ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا، فَتُصْبِحُ<sup>٣</sup> الْأَتْيَاءَ<sup>٤</sup> وَ الْأَوْصِيَاءَ قَدْ مَلِئُوا<sup>٥</sup> سُرُوراً، وَ يُصْبِحُ الْوَصِيِّ الَّذِي بَيْنَ ظَهْرَانِيكُمْ<sup>٦</sup> وَ قَدْ<sup>٧</sup> زِيدَ فِي عِلْمِهِ مِثْلَ جَمِّ الْغَفِيرِ<sup>٨</sup>،<sup>٩</sup>

٢ / ٦٥٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيِّ، عَنْ يُوسُفَ الْأَبْرَازِيِّ<sup>١٠</sup>، عَنِ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ<sup>١١</sup> - وَكَانَ لَا يَكْنِيَنِي<sup>١٢</sup> قَبْلَ ذَلِكَ -: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ.

« منكم وراه، فهو مكثوف من جانيه، ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٦٦ (ظهر). »

١ . كذا في النسخ، والأولى: «أن يعرج».

٢ . «توافي عرش ربها» أي تأتيا. يقال: وافى فلان فلاناً، أي أتاه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢٦ (وفى).

٣ . في الوافي: «فيصبح». ٤ . في حاشية «ف»: «+ والرسل».

٥ . في البصائر، ص ١٣١: «+ وأعطوا». ٦ . في «ف»: «أظهركم».

٧ . في «بح»: «فقد».

٨ . «جَمُّ الْغَفِيرِ» أي الجمع الكثير، يقال: جاء القوم جمماً غفيراً، والجماء الغفير، وجماء غفيراً، أي مجتمعين كثيرين، ويقال: جاؤوا الجَمَّ الْغَفِيرَ، ثم يحذف الألف واللام وأضيف من باب صلاة الأولى ومسجد الجامع. وأصل الكلمة من الجُمُوم والجمَّة، وهو الاجتماع والكثرة، والغفير من الغفر، وهو التغطية والستر، فجعلت الكلمتان في موضع الشمول والإحاطة. ولم تقل العرب: الجماء إلا موصوفاً وهو منصوب على المصدر كطراً وقاطبة؛ فإنها أسماء وضعت موضع المصدر. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٠٠ (جمم).

٩ . بصائر الدرجات، ص ١٣١، ح ٤، وفيه: «عن الحسن بن علي بن معاوية، عن موسى بن سعدان، عن عبد الله بن أبي أيوب، عن شريك بن مليح؛ وحديثي الخضر بن عيسى، عن الكاهلي، عن عبد الله بن أبي أيوب، عن شريك بن مليح، عن أبي يحيى الصنعاني». وفيه، ص ١٣٠، ح ٢، بسند آخر، مع زيادة واختلاف يسير. وراجع: بصائر الدرجات، ص ١٣٢، ح ٧. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٥، ح ١١٤٤.

١٠ . في «ألف»: «الأبرازي». وفي «بس، بف»: «الأبرازي»، وهذان اللقبان غير مذكورين - حسب نتجنا - والمذكور هو «الأبرازي»، راجع: الأنساب للسمعاني، ج ١، ص ٧٤؛ توضيح المشتبه، ج ١، ص ١٢٨.

١١ . في البحار: «ليلة».

١٢ . في مرآة العقول: «وكان لا يكنيني، أي لا يدعونني بالكنية قبل هذا اليوم، وفي هذا اليوم دعاني به، وقال:»

قَالَ<sup>١</sup>: قُلْتُ: لَبَيْكَ، قَالَ: «إِنَّ لَنَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ جُمُعَةٌ سُرُورًا<sup>٢</sup>». قُلْتُ: زَادَكَ اللَّهُ، وَمَا ذَاكَ؟

قَالَ: «إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، وَافَى<sup>٣</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَرْشَ، وَ وَافَى الْأَيْمَةَ ﷺ مَعَهُ، وَ وَافَيْنَا مَعَهُمْ، فَلَا تُرَدُّ أَرْوَاحُنَا إِلَى<sup>٤</sup> أَبْدَانِنَا إِلَّا بِعِلْمٍ مُسْتَقَادٍ، وَ لَوْ لَا ذَلِكَ لَأَتَقَدْنَا<sup>٥</sup>».

٦٥٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمُتَمَرِيِّ، عَنْ يُونُسَ أَوْ الْمُفَضَّلِ<sup>٦</sup>:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَا مِنْ لَيْلَةٍ جُمُعَةٍ إِلَّا وَ لِوَالِيَاءِ اللَّهِ فِيهَا سُرُورٌ». قُلْتُ: كَيْفَ ذَلِكَ جُعِلْتَ فِذَاكَ؟

قَالَ: «إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، وَافَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَرْشَ، وَ وَافَى الْأَيْمَةَ<sup>٧</sup>، وَ وَافَيْتُ

١. يا أبا عبد الله، وهذا افتخار من المفضل؛ لأنّ التكنية عندهم من أفضل التعظيم.

١. في «ج» - «قال».

٢. في «ب»، ض، بر: + «قال».

٣. «وافى»، أي أتى، يقال: وافى فلان فلاناً، أي أتاه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢٦ (وفى).

٤. في «ف»: «على».

٥. في البصائر: «لنغد ما عدنا». و«لأتقدنا»، أي صرنا ذوي نغاد العلم، يقال: نغذ الشيء نغاداً، أي فنيّ، وأتقدته أنا. وأتقد القوم، أي ذهبت أموالهم، أي فنيّ زأدهم. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٤٤ (نغد).

٦. بصائر الدرجات، ص ١٣٠، ح ١، عن أحمد بن موسى، عن جعفر بن محمد بن مالك الكوفي «الوافي»، ج ٣، ص ٥٨٥، ح ١١٤٥؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٥، ح ١٥.

٧. الخبر المذكور في بصائر الدرجات، ص ١٣١، ح ٥، عن سلمة بن الخطاب بنفس السند، عن يونس بن أبي الفضل، والمذكور في بعض نسخه «يونس أبي الفضل». والظاهر أنّ الصواب «يونس أو المفضل». كما في ما نحن فيه، وأنّ المراد من يونس هو يونس بن ظبيان، ومن المفضل هو المفضل بن عمر؛ فإنّ كلا عنواني يونس بن أبي الفضل ويونس أبي الفضل غريبان غير مذكورين في موضع. وقد روى الحسين بن أحمد المتقري عن يونس بن ظبيان في بعض الأستاد. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٢١١٥ و ٤٤٤٩ و ١١٦٩٢ و ١٢٥٨٥ و ١٥٣٧٧. ٨. في البصائر: + «العرش».





٦٥٩ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ ٢٥٥/١

زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ لَا أَنَا نَزَدَا لَا تُنْفَذْنَا»<sup>١</sup>. قَالَ: قُلْتُ: تَزْدَادُونَ<sup>٢</sup> شَيْئًا لَا

يَعْلَمُهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله؟

قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ، عُرِضَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، ثُمَّ عَلِيَ الْأَيْمَةَ، ثُمَّ انْتَهَى

الْأَمْرَ إِلَيْنَا»<sup>٤</sup>.

٦٦٠ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ

بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ يَخْرُجُ شَيْءٌ<sup>٥</sup> مِنْ عِنْدِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - حَتَّى يَبْدَأَ

بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، ثُمَّ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، ثُمَّ بِوَاحِدٍ بَعْدَ وَاحِدٍ؛ لِكَيْلَا يَكُونَ آخِرْنَا أَعْلَمَ

مِنْ أَوْلَانَا»<sup>٦</sup>.

١. ص ٣٩٥، ح ٥ و ٧، بسند آخر مع زيادة واختلاف . الوافي، ج ٣، ص ٥٨٦، ح ١١٤٨.

٢. في «ض» وحاشية «ج» والبصائر، ص ٣٩٢، ح ١ و ص ٣٩٣، ح ٨: «نزاد».

٣. في البصائر ص ٣٩٤، ح ٨: «نفذنا».

٤. في البصائر، ص ٣٩٢، ح ١: «تزدادون». وفيه، ص ٣٩٤، ح ٨: «تزدادون».

٥. بصائر الدرجات، ص ٣٩٢، ح ١، عن أحمد بن محمد؛ الاختصاص، ص ٣١٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن

عيسى؛ بصائر الدرجات، ص ٣٩٤، ح ٨، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. وفيه، ص ٣٩٢، ح ٣؛

و ص ٣٩٣، ح ٥؛ والاختصاص، ص ٣١٢-٣١٣؛ والأهمالي للطوسي، ص ٤٠٩، المجلس ١٤، ح ٦٧ و ٦٨،

بسند آخر، مع اختلاف . الوافي، ج ٣، ص ٥٨٦، ح ١١٤٩؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٦، ح ١٦.

٥. في «ج» والبصائر، ص ٣٩٢، ح ٢ والاختصاص، ص ٢٦٧ و ٣١٣: «شيء يخرج».

٦. بصائر الدرجات، ص ٣٩٢، ح ٢، عن محمد بن عيسى؛ الاختصاص، ص ٢٦٧ و ٣١٣، بسنده عن محمد بن

عيسى. بصائر الدرجات، ص ٣٩٢، ح ٣، بسند آخر عن علي بن الحسين عليهما السلام مع اختلاف . الوافي، ج ٣،

ص ٥٨٧، ح ١١٥٠.

## ٤٤ - بَابُ أَنَّ الْأَيْمَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْلَمُونَ جَمِيعَ الْعُلُومِ الَّتِي خَرَجَتْ إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

٦٦١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ سَمَاعَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عِلْمَيْنِ: عِلْمًا أَظْهَرَ عَلَيْهِ مَلَائِكَتَهُ وَأَنْبِيَاءَهُ وَرُسُلَهُ، فَمَا أَظْهَرَ عَلَيْهِ مَلَائِكَتَهُ وَرُسُلَهُ وَأَنْبِيَاءَهُ فَقَدْ عَلِمْنَاهُ<sup>٦</sup>، وَعِلْمًا اسْتَأْتَرَ بِهِ<sup>٧</sup>؛ فَإِذَا بَدَأَ لِلَّهِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، أُعْلِمْنَا ذَلِكَ، وَعَرَضَ<sup>٨</sup> عَلَى الْأَيْمَةِ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِنَا<sup>٩</sup>».

● عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمْرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعًا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مِثْلَهُ<sup>١١</sup>.

١ . في «بح»: «أخرجت».

٢ . في «ف»: «إلى جميع الأنبياء والرسل والملائكة».

٣ . في «ض، بح، بس»: «علم».

٤ . «أظهر عليه ملائكته»، أي أطلع عليه ملائكته. يقال: أظهرني الله على ما سرق مني، أي أطلعني عليه. راجع:

لسان العرب، ج ٤، ص ٥٢٧ (ظهر).

٥ . في «بح» والبصائر، ص ٣٩٤، ح ٩: «وأنبياءه ورسله».

٦ . في «ب، ج»: «علمناه».

٧ . «استأتر به»، أي استبد به، وخص به نفسه. والاستئثار: الانفراد بالشيء. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٢؛

القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٩٠ (أثر).

٨ . في «ض، ف، بر»: «عرض».

٩ . بصائر الدرجات، ص ٣٩٤، ح ٦، بسنده عن عبد الله بن القاسم؛ وفيه، ص ٣٩٤، ح ١٠؛ والاختصاص،

ص ٣١٣، بسندهما عن سماعة بن مهران. بصائر الدرجات، ص ١١١، ح ٩ و ١٠، بسند آخر عن الأصمغين بن

نباتة، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٥٨٨، ح ١١٥١.

١١ . بصائر الدرجات، ص ٣٩٤، ح ٩، بسنده عن علي بن جعفر عليه السلام، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٣،

ص ٥٨٨، ح ١١٥٢.

٦٦٢ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- عِلْمَيْنِ: عِلْمًا عِنْدَهُ لَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَعِلْمًا نَبَذَهُ إِلَى مَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ<sup>١</sup>، فَمَا نَبَذَهُ إِلَى مَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ<sup>٢</sup>، فَقَدِ انْتَهَى إِلَيْنَا»<sup>٣</sup>.

٦٦٣ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ ضَرَّيْسٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- عِلْمَيْنِ: عِلْمٌ مَبْدُولٌ، وَعِلْمٌ مَكْفُوفٌ<sup>٤</sup>. فَأَمَّا الْمَبْدُولُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ تَعَلَّمَهُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّسُلُ إِلَّا نَحْنُ<sup>٥</sup> ٢٥٦/١ نَعْلَمُهُ. وَأَمَّا الْمَكْفُوفُ<sup>٦</sup>، فَهُوَ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي أُمَّ الْكِتَابِ إِذَا خَرَجَ نَفَذًا<sup>٧</sup>.»  
٦٦٤ / ٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ،

١ . في «ب»: «يُطْلَعُ» . ٢ . في «ب»: «وَأَنْبِيَاءَهُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ» .

٣ . في «ب»: «بِح» والبصائر، ص ١١٠، ح ٤: «ورسله» .

٤ . بصائر الدرجات، ص ١١٠، ح ٤، عن أحمد بن محمد، مع زيادة في أوله . وفي المحاسن، ص ٢٤٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٢٣١، وبصائر الدرجات، ص ١١١، ح ١١٢، وتفسير المصاشي، ج ٢، ص ٢١٦، ح ١٦٣، ص ٢١٧، ح ١٦٧، والكافي، كتاب التوحيد، باب البدء، ح ٣٧٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة واختلاف . راجع: التوحيد، ص ٤٤٤، ح ١١ وهون الأخبار، ج ١، ص ١٨٢، ح ١١ وكمال الدين، ص ٢٦٢، ح ١ . الوافي، ج ٣، ص ٥٨٨، ح ١١٥٣ .

٥ . في «ف»: «وَالوَافِي وَالْبَصَائِرُ، ص ١١١: «عِلْمًا مَبْدُولًا وَعِلْمًا مَكْفُوفًا» . وفي البصائر، ص ١١٢: «علم مكنون» بدل «علم مكفوف» .

٦ . في الوافي والبصائر، ص ١٠٩: «يعلمه» .

٧ . في «ف»: «وَالْبَصَائِرُ، ص ١٠٩: «و» . ٨ . في حاشية «ف» والبصائر، ص ١١٢: «المكنون» .

٩ . في الوافي: «نفذ» .

١٠ . بصائر الدرجات، ص ١٠٩، ح ٣، بسنده عن ضريس عليه السلام وفيه، ص ١١١، ح ١١١، و ص ١١٢، ح ١٨، بسندهما عن جعفر بن بشير . الوافي، ج ٣، ص ٥٨٩، ح ١١٥٥ .

عَنْ عَلِيِّ بْنِ التُّعْمَانِ، عَنْ سُوَيْدِ الْقَلَاءِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ<sup>١</sup>، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>٢</sup>، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- عِلْمَيْنِ: عِلْمٌ<sup>٣</sup> لَا يَلْعَمُهُ إِلَّا هُوَ، وَعِلْمٌ<sup>٤</sup>  
عَلَّمَهُ مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ، فَمَا عَلَّمَهُ مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ<sup>٥</sup> فَتَنَحْنُ نَعْلَمُهُ»<sup>٦</sup>.

### ٤٥ - بَابٌ نَادِرٌ فِيهِ ذِكْرُ الْعَيْبِ

١ / ٦٦٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ حَلَّادٍ، قَالَ:  
سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ<sup>٧</sup> رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ فَارِسَ، فَقَالَ لَهُ: «أَتَعْلَمُونَ الْعَيْبَ؟» فَقَالَ: «قَالَ  
أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٨</sup>: يُبْسِطُ لَنَا الْعِلْمَ، فَتَعْلَمُ<sup>٩</sup>، وَتُقْبِضُ عَلْنَا، فَلَا نَعْلَمُ<sup>١٠</sup>، وَقَالَ: سِرُّ اللَّهِ  
-عَزَّ وَجَلَّ- أَسْرَةٌ<sup>١١</sup> إِلَى جِبْرِئِيلَ<sup>١٢</sup>، وَأَسْرَةٌ جِبْرِئِيلَ إِلَى مُحَمَّدٍ<sup>١٣</sup>، وَأَسْرَةٌ مُحَمَّدٍ إِلَى

١ . كذا في النسخ، لكن الظاهر وقوع تحريف في العنوان، وأن الصواب هو «أيوب»؛ فقد توسط سويد [القلَاء] بين علي بن النعمان وبين أيوب [بن الحر] في بعض الأسناد، راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٨ - ٤٨٩.

ثم إنه لا ينتقض هذا الاستظهار بما ورد في بصائر الدرجات، ص ١٤٥، ح ١٧ من رواية علي بن النعمان، عن سويد، عن أبي أيوب؛ فإن الخبر ورد في الكافي، ح ١٣٤٦٠: «عن أيوب».

وأما ورد في التهذيب، ج ٣، ص ١٦٩، ح ٣٧٣، و ص ٢٢٥، ح ٥٧٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٤١، ح ٨٦١، من رواية علي بن النعمان، عن سويد القلاء، عن أبي أيوب، فالخبر في المواضع الثلاثة واحد، ومع ذلك لم يرد في بعض نسخ التهذيب، ج ٣، ص ١٦٩ لفظه «أبي».

ثم إن الظاهر أن هذا التحريف تسرى من بصائر الدرجات، ص ١١١، ح ١٠، تبه على ذلك الأستاذ السيد محمّد جواد الشيبيري - دام توفيقه - في تعليقه على السند.

٢ . في «ف» وحاشية «بج»: «علماً» . ٣ . في «ف» وحاشية «بج»: «علماً» .

٤ . بصائر الدرجات، ص ١١١، ح ١٠، عن محمّد بن عبد الجبار. وفيه، ص ١١٠، ح ٥ و ٦؛ و ص ١١٢، ح ١٥، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>١٤</sup>. وفي الكافي، كتاب التوحيد، باب البدء، ح ٣٧٧؛ وبصائر الدرجات، ص ١٠٩، ح ٢؛ و ص ١١٠، ح ٧ و ٨؛ و ص ١١١، ح ١٣؛ و ص ١١٢، ح ١٤ و ١٦ و ١٧، بسند آخر عن أبي عبد الله<sup>١٥</sup>، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٩، ح ١١٥٥.

٥ . في «ف»: «تعلمه» . ٦ . في «ف»: «فلا تعلمه» .

٧ . «أسرته»، أي أظهره وأعلنه. قال الجوهرى: أسرّت الشيء: كتمته، وأعلّنته أيضاً. فهو من الأضداد. ٨

مَنْ شَاءَ اللَّهُ<sup>١</sup>.

٦٦٦ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ، عَنْ سَدِيرِ الصُّيْرَفِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَعْيَنَ يَسْأَلُ أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٢</sup> عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»<sup>٣</sup> قَالَ<sup>٤</sup> أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٥</sup>: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- ابْتَدَعَ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا بِعِلْمِهِ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ كَانَ قَبْلَهُ، فَأَبْتَدَعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِينَ<sup>٦</sup>، وَ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُنَّ سَمَاوَاتٌ وَ لَا أَرْضُونَ، أَمَا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَ كَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»<sup>٧</sup>؟ فَقَالَ لَهُ حُمْرَانُ: «رَأَيْتَ قَوْلَهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: «عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا»؟ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٨</sup>: «إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ»<sup>٩</sup> وَ كَانَ وَاللَّهِ مُحَمَّدٌ مِمَّنْ ارْتَضَاهُ<sup>١٠</sup>.

١. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٨٣ (سرر).

٢. في «الف، بس» - «الله».

٣. بصائر الدرجات، ص ٥١٣، ح ٣٢، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن معمر إلى قوله: «ويقض عتاً فلا تعلم». وفيه، ص ٣٧٨، ح ٦، بسنده عن معمر بن خلاد، مع اختلاف في أوله. وفيه أيضاً، ص ٣٧٧، ح ٤؛ والغيبة للنعمانى، ص ٣٧، ح ١٠؛ والاختصاص، ص ٢٥٤، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>٥</sup>، من قوله: «سَرَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَسْرَهُ» مع اختلاف. وفي تحف العقول، ص ٣٠٧؛ والخصال، ج ٢، ص ٥٢٨، أبواب الثلاثين وما فوقه، ح ٣ مرسلأ، وفيه إلى قوله: «ويقض عتاً فلا تعلم» مع اختلاف وزيادة في آخرهما. الوافي، ج ٣، ص ٥٩٠، ح ١١٥٧.

٤. البقرة (٢): ١١٧؛ الأنعام (٦): ١٠١.

٥. في «ب، بر» وتفسير العياشي: «فقال».

٦. «ابتدع الأشياء»، أي أحدثها. يقال: أبدع الله تعالى الخلق إبداعاً، أي خلقهم لا على مثال، وأبدعت الشيء وابتدعته، أي استخرجته وأحدثته. راجع: المصباح المعين، ص ٣٨ (بدع).

٧. في حاشية «بع» والبصائر، ص ١١٣، ح ١: «الأرض».

٨. في «ف» - «لم تكن».

٩. هود (١١): ٧.

١٠. في «ب، ج، بع» وحاشية «بر» والبصائر، ص ١١٣، ح ١: «وله».

١١. الجن (٧٢): ٢٦-٢٧. وفي البصائر، ص ١١٣، ح ١: «فَلْيَنْتَبِهُنَّ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا».

١٢. «ارتضاه»، أي اختاره. يقال: رضيت الشيء ورضيت به رضاً: اخترته، وارتضيته مثله. راجع: المصباح المعين، ص ٢٢٩ (رضى).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «غَالِمِ الْغَيْبِ» فَإِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- غَالِمٌ بِمَا غَابَ عَنْ خَلْقِهِ -فِيَمَا يَقْدَرُ مِنْ شَيْءٍ-، وَيَقْضِيهِ فِي عِلْمِهِ -قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ وَ قَبْلَ أَنْ يُقْضِيَهُ<sup>١</sup> إِلَى الْمَلَائِكَةِ؛ فَذَلِكَ يَا حُمْرَانُ، عِلْمٌ مَوْقُوفٌ عِنْدَهُ، إِلَيْهِ فِيهِ الْمَثْبُتَةُ، فَيَقْضِيهِ إِذَا أَرَادَ، وَ يَبْدُو لَهُ فِيهِ<sup>٢</sup>، فَلَا<sup>٣</sup> يُعْضِيهِ؛ فَأَمَّا الْعِلْمُ الَّذِي يَقْدَرُهُ اللَّهُ<sup>٤</sup> -عَزَّ وَجَلَّ- وَيَقْضِيهِ<sup>٥</sup> وَ يُمْضِيهِ، فَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي

٢٥٧/١ انْتَهَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ إِلَيْنَا<sup>٦</sup>.

٣ / ٦٦٧ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَدِيرٍ، قَالَ:

كُنْتُ أَنَا وَ أَبُو بَصِيرٍ وَ يَحْيَى الْبَرْزَاؤُ وَ دَاوُدُ بْنُ كَثِيرٍ فِي مَجْلِسِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا وَ هُوَ مُنْضَبٌ، فَلَمَّا أَخَذَ مَجْلِسَهُ، قَالَ: «يَا عَجَبًا! لِأَقْوَامٍ يَزْعُمُونَ أَنَا نَعْلَمُ الْغَيْبَ، مَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ؛ لَقَدْ هَمَمْتُ بِضَرْبِ جَارِيَّتِي فَلَأَنَّهُ، فَهَرَبَتْ مِنِّي، فَمَا عَلِمْتُ فِي أَيِّ بَيْتٍ الدَّارِ هِيَ؟».

قَالَ سَدِيرٌ: فَلَمَّا أَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ وَ صَارَ فِي مَنْزِلِهِ، دَخَلْتُ أَنَا وَ أَبُو بَصِيرٍ وَ مَيْسِرٌ، وَ قُلْنَا لَهُ: «جُعِلْنَا<sup>١</sup> فِذَاكَ، سَمِعْنَاكَ وَ أَنْتَ تَقُولُ كَذَا وَ كَذَا فِي أَمْرِ جَارِيَّتِكَ،

١ . في البصائر، ص ١١٣، ح ١: «يقضيه». و«يقضيه»، أي يعلمه. يقال: أفضيت إليه بالسز، أعلمته به. راجع: المصباح المنير، ص ٤٧٦ (فضا).

٢ . في «ج»: - «فيه».

٣ . في «ب»: «ولا».

٤ . في «ف»: - «الله».

٥ . هكذا في النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «فيقضيه».

٦ . بصائر الدرجات، ص ١١٣، ح ١، عن أحمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن محبوب. وفيه، ص ١١٣، ح ٢، عن عبد الله بن محمد، عن الحسن بن محبوب، مع زيادة في آخره. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٧٣، ح ١٧، عن سدير، عن حمران، إلى قوله: «أما تسمع لقوله تعالى: «وَكَانَ عِزُّهُ عَلَى الْمَاءِ» -الرواسي، ج ١، ص ٥١٣، ح ٤١٥.

٧ . في «ف»، بر: «إذا».

٨ . في «ب» والبصائر، ص ٢٣٠: «يا عجباً».

٩ . في «ف» والبصائر، ص ٢٣٠: «+الله».

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّكَ تَعْلَمُ عِلْمًا كَثِيرًا، وَ لَا نُنْسِبُكَ إِلَى عِلْمِ الْغَيْبِ<sup>١</sup>.

قَالَ: فَقَالَ: يَا سَدِيرُ، أَلَمْ تَقْرَأِ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: بَلَى.

قَالَ: فَهَلْ وَجَدْتَ فِيمَا قَرَأْتَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿فَالَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنْ

الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْزُقَ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾<sup>٢</sup>؟ قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَدْ قَرَأْتَهُ.

قَالَ: فَهَلْ عَرَفْتَ الرَّجُلَ؟ وَ هَلْ عَلِمْتَ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ؟ قَالَ:

قُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِهِ.

قَالَ: «قَدَّرَ قَطْرَةٌ مِنَ الْمَاءِ<sup>٣</sup> فِي الْبَحْرِ الْأَخْضَرِ، فَمَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ؟»

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا أَقَلَّ هَذَا!

فَقَالَ: يَا سَدِيرُ، مَا أَكْثَرَ هَذَا أَنْ يَنْسِبَهُ<sup>٤</sup> اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - إِلَى الْعِلْمِ الَّذِي أَخْبِرُكَ

بِهِ. يَا سَدِيرُ، فَهَلْ وَجَدْتَ فِيمَا قَرَأْتَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - أَيْضًا: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ

شَهِيدًا بَيْنِي وَ بَيْنَكُمْ وَ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾<sup>٥</sup>؟ قَالَ: قُلْتُ: قَدْ قَرَأْتَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ.

قَالَ: «فَمَنْ<sup>٦</sup> عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ»..... ←

١ . في الوافي: «ولا ننسبك إلى علم الغيب، إنا إخبار، أو استفهام إنكار».

٢ . النمل (٢٧): ٤٠.

٣ . في البصائر، ص ٢١٣: «من المطر الجوده بدل من الماء».

٤ . في البصائر، ص ٢١٣: «ما أكثره إن لم ينسبه إلى العلم» بدل «ما أكثر هذا أن ينسبه الله إلى العلم». وقال في المرأة: «ولعل هذه رد لما يفهم من كلام سدير من تحقير العلم الذي أوتي آصف ﷺ بأنه وإن كان قليلاً بالنسبة إلى علم كل الكتاب، فهو في نفسه عظيم؛ لانتسابه إلى علم الذي أخبرك بعد ذلك برفعة شأنه. ويحتمل أن يكون هذا مبهماً يفسره ما بعده، ويكون الغرض بيان وفور علم من نسبه الله إلى مجموع علم الكتاب. ولعل الأول أظهر. وأظهر منهما ما في البصائر (ص ٢١٣) حيث روى عن إبراهيم بن هاشم عن محمد بن سليمان، وفيه: ما أكثر هذا لمن لم ينسبه». ثم قال: «والمعنى حيتنئذ بين، وعلى التقادير يقرأ أخبرك على صيغة المتكلم، ويمكن أن يقرأ على ما في الكتاب بصيغة الغيبة، أي أخبرك الله بأنه أتى بعرش بلقيس في أقل من طرفة عين». راجع: امرأة العقول، ج ٣، ص ١١٤.

٥ . الرعد (١٣): ٤٣.

٦ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبصائر، ص ٢٣٠. وفي المطبوع: «أفمن».

كُلُّهُ<sup>١</sup> أَفْهَمَ، أَمْ<sup>٢</sup> مِنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ بَعْضُهُ؟ قُلْتُ: لَا، بَلْ مِنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّهُ، قَالَ<sup>٣</sup>: فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ، وَقَالَ: «عِلْمُ الْكِتَابِ وَاللَّهِ كُلُّهُ» عِنْدَنَا، عِلْمُ الْكِتَابِ وَاللَّهِ كُلُّهُ<sup>٤</sup> عِنْدَنَا.<sup>٥</sup>

٦٦٨ / ٤ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَارِ السَّابِاطِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْإِمَامِ: يَغْلَمُ الْغَيْبَ؟ فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْلَمَ الشَّيْءَ، أَغْلَمَهُ اللَّهُ ذَلِكَ».<sup>٦</sup>

#### ٤٦ - بَابُ أَنَّ الْأَيْمَةَ عليها السلام إِذَا شَاؤُوا أَنْ يَغْلَمُوا<sup>١</sup> عُلُومًا

٢٥٨/١

٦٦٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَدْرِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ:

١ . يجوز فيه وفي نظائره الجز بدلاً عن الكتاب كما في «بر».

٢ . في «بر»: «أو».

٣ . في «ض»: «- قال».

٤ . في «ب»: «كَلَهُ وَاللَّهِ». وفي «بف»: «- كَلَهُ».

٥ . في «ب»: «كَلَهُ وَاللَّهِ».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٢٣٠، ح ٥، عن عباد بن سليمان؛ وفيه، ص ٢١٣، ح ٣، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن سليمان بن سدير، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّه لم يجمع القرآن كلّهُ إلا الأئمة عليهم السلام، ح ٦١٤، بسند آخر، من قوله: «فأومأ بيده إلى صدره» مع اختلاف يسير وزيادة في أوله.. الوافي، ج ٣، ص ٥٩١، ح ١١٦٠.

٧ . بصائر الدرجات، ص ٣١٥، ح ٤؛ والاختصاص، ص ٢٨٥، عن أحمد بن الحسن. وفي بصائر الدرجات، ص ٣١٥، ح ٥، بسند عن عمر بن سعيد المدائني، وفيه: «إذا أراد الإمام أن يعلم شيئاً علّمه الله ذلك». وفيه، ص ٣٢٥، ح ٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٩٠، ح ١١٥٦.

٨ . في «ف»: «+ شيئاً».

٩ . هكذا في «بج، بف». ويقضيه ما يأتي من الروايات، وليس في النسخ ما ينافيه.



- عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ ، عَلَّمَ ٢» .  
 ٦٧٠ / ٢ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، عَنْ صَفْوَانَ ، عَنْ  
 ابْنِ مُسْكَانَ ، عَنْ نَدْرِ بْنِ الْوَلِيدِ ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ :  
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ ، أَعْلِمَ ٣» .  
 ٦٧١ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ  
 عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ الْمَدَائِنِيِّ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْمَدَائِنِيِّ :  
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «إِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يَعْلَمَ شَيْئاً ، أَعْلَمَهُ اللَّهُ ٤ ذَلِكَ ٥» .

#### ٤٧ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام يَعْلَمُونَ مَتَى يَمُوتُونَ ، وَأَنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ إِلَّا بِاخْتِيَارٍ مِنْهُمْ

٦٧٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَاعَةَ

- 
- ١ . في «بر»: «إِنْ شَاءَ» .  
 ٢ . هكذا في «ج» ، «بح» . وهو مقتضى الروايات الآتية . وفي «ب»: «أَعْلَمَ» .  
 ٣ . بصائر الدرجات ، ص ٣١٥ ، ح ٣ ، عن سهل بن زياد . وفيه ، ص ٣١٥ ، ح ٥ ، بسند آخر ، مع اختلاف يسير .  
 . الوافي ، ج ٣ ، ص ٥٩١ ، ح ١١٥٨ .  
 ٤ . في البصائر ، ح ١ : «العالم» بدل «إِنَّ الْإِمَامَ» .  
 ٥ . في «ج»: «عَلَّمَ» . وفي البصائر ، ح ١ ، ٢ ، ٣ : «علم» .  
 ٦ . بصائر الدرجات ، ص ٣١٥ ، ح ١ ، عن محمد بن عبد الجبار وفيه ، ٢ ، بسنده عن صفوان بن يحيى ، عن ابن مسكان ، عن يزيد بن فرقد النهدي ، عن أبي عبدالله عليه السلام ؛ وفيه أيضاً ، ح ٣ ، بسنده عن صفوان بن يحيى - الوافي ، ج ٣ ، ص ٥٩١ ، ذيل ح ١١٥٨ .  
 ٧ . في البصائر : «عَلَّمَ اللَّهُ» .  
 ٨ . بصائر الدرجات ، ص ٣١٥ ، ح ٥ ، عن عمران بن موسى ، عن موسى بن جعفر ، عن عمرو بن سعيد المدائني ، عن أبي عبدالله عليه السلام . وفي بعض نسخ البصائر : «... عمر بن سعيد المدائني ، عن أبي عبيدة المدائني ، عن أبي عبدالله عليه السلام» . الوافي ، ج ٣ ، ص ٥٩١ ، ح ١١٥٩ .  
 ٩ . في «ب»: «وَأَنَّهُمْ» .

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ الْبَطَلِيِّ<sup>١</sup>، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:  
 قَالَ<sup>٢</sup> أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّ إِمَامٍ لَا يَعْلَمُ مَا يُصِيبُهُ وَ إِلَى مَا يَصِيرُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِحُجَّةٍ  
 لِلَّهِ<sup>٣</sup> عَلَى خَلْقِهِ»<sup>٤</sup>.

٦٣٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ،  
 قَالَ:

حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ قَطِيعَةِ الرَّبِيعِ<sup>٥</sup> مِنَ الْعَامَةِ بِبَغْدَادَ<sup>٦</sup> وَمَنْ كَانَ يُنْقَلُ عَنْهُ<sup>٧</sup>،  
 قَالَ: قَالَ لِي: قَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ مَنْ يَقُولُونَ<sup>٨</sup> بِفَضْلِهِ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْبَيْتِ، فَمَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ  
 قَطُّ فِي فَضْلِهِ وَ نُسْكِهِ<sup>٩</sup>، فَقُلْتُ لَهُ: مَنْ<sup>١٠</sup>؟ وَ كَيْفَ رَأَيْتَهُ؟  
 قَالَ: جُمِعْنَا<sup>١١</sup> أَيَّامَ السَّنَدِيِّ بْنِ شَاهَكَ ثَمَانِينَ رَجُلًا مِنْ.....

٢٥٩/١

١ . ورد مضمون الخبر في بصائر الدرجات، ص ٤٨٤، ح ١٣، عن سلمة بن الخطاب، عن سليمان بن سماعة  
 وعبدالله بن محمد بن القاسم بن الحارث المبطلي، والمذكور في بعض نسخه «البطل» بدل «المبطل». وعنوان  
 «عبدالله بن محمد بن القاسم بن الحارث البطل» أيضاً محزف من «عبدالله بن محمد، عن عبدالله بن القاسم بن  
 الحارث البطل». لاحظ: بصائر الدرجات، ص ٢٤٧، ح ١٠.

٢ . في «ب»: «ولي» . ٣ . في «ب، بر» وحاشية «ض»: «الله» .

٤ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٤، ح ١٣، وفيه: «عن سلمة بن الخطاب، عن سليمان بن سماعة وعبد الله بن محمد  
 بن القاسم بن حارث المبطلي عن أبي بصير، أو عثمان روى عن أبي بصير، قال: قال أبو عبد الله ﷺ: إن الإمام لو  
 لم يعلم ما يصيبه...» . الوافي، ج ٣، ص ٥٩٤، ح ١١٦١.

٥ . «القطيعة»: الهجرة، ومحال ببغداد أقطعتها المنصور أناساً من أعيان دولته ليغترزوها ويسكنوها، منها قطيعة  
 الربيع بن يونس: الخارجة والداخلة. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٠٨ (قطع).

٦ . في قرب الإسناد والأمالى والعيون والغيبة: «ببغداد» .

٧ . في قرب الإسناد: «يقبل منه». وفي الأمالى والعيون: «يقبل قوله» .

٨ . في حاشية «بف»: «يقول» . ٩ . في «بر»: «هذا» .

١٠ . في «ج»: «نسك». و«النسك» و«النسك» أيضاً: الطاعة والعبادة، وكل ما تُقرب به إلى الله تعالى. و«النسك» ما  
 أمرت به الشريعة. النهاية، ج ٥، ص ٤٨ (نسك).

١١ . في «ف» والعيون: «ومن هو». وفي «بج»: «ومن» .

١٢ . «جمعنا» على صيغة المجهول، و«ثمانين» حال عن ضمير المتكلم أو منصوب على الاختصاص. ..

الْوُجُوهُ<sup>١</sup> الْمَنْسُوبِينَ إِلَى الْخَيْرِ، فَأَدْجَلْنَا<sup>٢</sup> عَلَى مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ لَنَا السَّنْدِيُّ:  
يَا هَؤُلَاءِ، انظُرُوا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ هَلْ حَدَّثَ بِهِ حَدَثٌ؟ فَإِنَّ النَّاسَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ قَدْ فَعَلَ<sup>٣</sup>  
بِهِ، وَ يَكْثُرُونَ فِي ذَلِكَ، وَ هَذَا مَنْزِلُهُ وَ فِرَاشُهُ مُوسَعٌ عَلَيْهِ غَيْرُ مُصْتَبِيٍّ، وَ لَمْ يَزِدْ بِهِ أَمِيرُ  
الْمُؤْمِنِينَ<sup>٤</sup> سِوَاءً، وَ إِنَّمَا يَنْتَظِرُ بِهِ<sup>٥</sup> أَنْ يَفْتَدِمَ فَيَنْتَظِرُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَ هَذَا هُوَ صَاحِبُ  
مُوسَعٍ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، فَسَلُّوهُ<sup>٦</sup>.

قَالَ<sup>٧</sup>: وَ نَحْنُ لَيْسَ لَنَا هَمٌّ إِلَّا النَّظَرُ إِلَى الرَّجُلِ وَ إِلَى فَضْلِهِ وَ سَمِيَّتِهِ<sup>٨</sup>، فَقَالَ  
مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَمَّا مَا ذَكَرَ<sup>٩</sup> مِنَ التَّوَسُّعَةِ وَ مَا أَشْبَهَهَا، فَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرَ<sup>١٠</sup>، غَيْرَ أَنِّي  
أُخْبِرُكُمْ أَيُّهَا التَّفَرُّ<sup>١١</sup>، أَنِّي قَدْ سَقَيْتُ السَّمَّ فِي سَبْعِ<sup>١٢</sup> تَمْرَاتٍ<sup>١٣</sup>، وَ أَنَا<sup>١٤</sup> غَدًا أُخْضَرُ<sup>١٥</sup>،  
وَ بَعْدَ غَدٍ أَمُوتُ».

١. واحتمل المازندراني كونه على صيغة المعلوم وثمانين مفعوله. راجع: شرح المازندراني، ج ٦، ص ٣٤؛  
مرآة العقول، ج ٣، ص ١٢٠.

١. «الوجوه»: جمع الوجه، وهو سيد القوم، أو شريف البلد. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٥٦ (وجه).  
٢. في «بف»: «فدخلنا».

٣. في الأمالي: + «مكروه». والمراد: ما يوجب هلاكه من سقي السم ونحوه.  
٤. المراد بأمر المؤمنين هارون الرشيد لعنه الله.

٥. في «ف»: «نتظر به». وفي الأمالي والعيون: «ينتظره». وفي مرآة العقول: «وإنما ينتظر به، على المعلوم، أي  
هارون، أو على المجهول».

٦. في «ج»: «وقرب الإسناد: فسألوه».

٧. في «بر»: «وقرب الإسناد: فقال».

٨. قال الجوهري: «التست: هيئة أهل الخير. يقال: ما أحسن ستمته، أي هذبه». الصحاح، ج ١، ص ٢٥٤  
(سمت).

٩. في «ض، بح، بس»: «وقال».

١٠. في حاشية «ج» والغيبة: «ذكره».

١١. قال الجوهري: «التفر - بالتحريك -: عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة، والتفير مثله، وكذلك: التفرة والتفرة  
بالإسكان». الصحاح، ج ٢، ص ٨٨٣ (نفر).  
١٢. في الأمالي: «تسع».

١٣. في «بر»، وحاشية «بف»: «فأنا».

١٤. في «ف»: «تميرات».

١٥. في «بر»، وحاشية «بف»: «فأنا».

١٦. «أخضر»، أي يصير لوني إلى الخضرة، وهي لون الأخضر. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٦ (خضر).

قَالَ: فَتَنَزَّرْتُ إِلَى السَّنْدِيِّ بْنِ شَاهَكَ يَضْطَرِبُ<sup>١</sup>، وَ يَزِيدُ مِثْلَ السَّعْفَةِ<sup>٢</sup>.

٣ / ٦٧٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ:

حَدَّثَنِي أُجَي، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّهُ أَتَى عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليهما السلام لَيْلَةَ قَبِضٍ فِيهَا

بَشْرَابٌ<sup>٤</sup>، فَقَالَ: يَا أَبَتِ<sup>٥</sup>، اشْرَبْ هَذَا، فَقَالَ: يَا بَنِيَّ، إِنَّ هَذِهِ اللَّيْلَةُ الَّتِي أُقْبِضُ فِيهَا،

وَ هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي قَبِضُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله<sup>٧</sup>»<sup>٨</sup>.

٤ / ٦٧٥ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ

١ . «يضطرب»، أي يتحرك، من الاضطراب: الحركة . يقال: تَضَرَّبَ الشيءُ واضطرب، أي تحرك وماج . قال

الراغب: «الاضطراب: كثرة الذهاب في الجهات، من الضرب في الأرض . والارتعاد: الاضطراب» . راجع:

الصالح، ج ٢، ص ٤٧٥ (رعد)؛ المفردات للراغب، ص ٥٠٦؛ لسان العرب، ج ١، ص ٥٤٤ (ضرب) .

٢ . «السعفة»: عُصَن النخيل . وقيل: إِذَا بَيَّسَتْ سَعَيْتَ سَعْفَةً، وَإِذَا كَانَتْ رَطْبَةً فِيهَا سَطْبَةٌ . راجع: النهاية، ج ٢،

ص ٢٨٦ (سعف) .

٣ . الغيبة للطوسي، ص ٣١، ح ٧، عن الكليني، مع اختلاف يسير . وفي قرب الإسناد، ص ٣٣٣، ح ١٢٣٦:

والأمالي للصدوق، ص ١٤٩، المجلس ٢٩، ح ٢٠؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٩٦، ح ٢، بسندهم عن محمد بن

عيسى بن عبيد الوافي، ج ٣، ص ٥٩٦، ح ١١٦٦ .

٤ . لعله كان دواءً أتى به ليشربه ويتداوى به، فأظهر عليه السلام أنها الليلة التي قَدَّرَ فيها وفاته ولا يشفع الدواء . مرآة

العقول، ج ٣، ص ١٢١ .

٥ . في «ج» وحاشية «ض»، ف، «بح» وشرح المازندراني: «يا أبة» . وفي «ض»، ف، «بح»، «س» وحاشية «ج»، «بف»:

«يا أبا» . وفي القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٥١ (أبي): «قالوا في النداء: يا أبت، بكسر التاء وفتحها، ويا أبة

بالهاء، ويا أبتاه، ويا أبا» .

٦ . يجوز فيها النصب أيضاً بأن يكون «التي» خبر «إن» .

٧ . في مرآة العقول، ج ٣، ص ١٢٢: «إن هذا التاريخ مخالف للمشهور، كما سيأتي في تاريخه عليه السلام، فإن المشهور

أن وفاته عليه السلام كان في المحرم ووفاته الرسول صلى الله عليه وآله إما في صفر على مذهب الشيعة، أو في ربيع الأول بزعم

المخالفين؛ إلا أن يكون المراد الليلة بحسب الأسبوع؛ وإن كان فيه أيضاً مخالفة لما ذكره الأكثر؛ لأنهم ذكروا

في وفاته عليه السلام يوم السبت، وفي وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وردت الأخبار الكثيرة أنها كانت يوم الإثنين، لكن خصوص

اليوم ضبطه بعيد . ولعله لذلك لم يعين المصنف فيما سيأتي اليوم ولا الشهر» .

٨ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٢، ذيل ح ٧، بسند آخر، مع زيادة واختلاف يسير . الروافي، ج ٣، ص ٥٩٥،

ح ١١٦٤ .

الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ، قَالَ:

قُلْتُ لِلرِّضَاءِ: <sup>١</sup> إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ قَدْ عَرَفَ قَاتِلَهُ، وَ اللَّيْلَةَ الَّتِي يُقْتَلُ فِيهَا، وَ الْمَوْضِعَ الَّذِي يُقْتَلُ فِيهِ؛ وَ قَوْلُهُ <sup>٢</sup> - لَمَّا سَمِعَ صَيْحَاحَ <sup>٣</sup> الْإِوْزَةِ فِي الدَّارِ -: «صَوَائِحُ» تَتَّبِعُهَا نَوَائِحُ <sup>٤</sup>، وَ قَوْلُ أُمِّ كَلْثُومٍ: لَوْ صَلَّيْتَ اللَّيْلَةَ دَاخِلَ الدَّارِ، وَ أَمَرْتَ غَيْرَكَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ؛ فَأَبَى عَلَيْهَا، وَ كَثُرَ دُخُولُهُ وَ خُرُوجُهُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ بِلَا سِلَاحٍ، وَ قَدْ عَرَفَ ﷺ أَنَّ ابْنَ مَلْجَمٍ - لَعَنَهُ اللَّهُ <sup>٥</sup> - قَاتِلُهُ بِالسَّيْفِ، كَانَ <sup>٦</sup> هَذَا مِمَّا <sup>٧</sup> لَمْ يَجْزُ <sup>٨</sup> تَعَرُّضُهُ. فَقَالَ: «ذَلِكَ كَانَ، وَ لَكِنَّهُ خَيْرٌ» <sup>٩</sup>..... ←

١ . في «بر»، بس، «بف» - «إن» .

٢ . في مرآة العقول: «وقوله»، مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، أي مروّي أو واقع، وكذا قوله: «وقول أمّ كلثوم». ويحتمل أن يكون من قبيل: كل رجل وصيّته. فيحتمل في «قوله» وقوع النصب والرفع. والوار في قوله: «وقوله» يحتمل العطف والحالبة.

٣ . «الصَّيْحَاحُ» و«الصَّيْحَةُ» و«الصياح»، بالكسر والضم، والصَّيْحَانُ محرّكة: الصوت بأقصى الطاقة. القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٤٧ (صحيح).

٤ . «الْإِوْزَةُ» و«الْإِوْزُ»: البَطْ، وقد جمعوه بالوار والنون فقالوا: إِوْزُونَ. الصحاح، ج ٣، ص ٨٦٤ (أوز).

٥ . في «ف»: «صرائخ». و«صوائخ»: جمع صائخة، وهي مؤنث صائخ، أو صيحة العنّاحة. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٥٢١ (صحيح).

٦ . «النوائخ»: اسم يقع على النساء يجتمعن في منّاحة، ويجمع على الأنواح. ونساء نُوْح وأنواح ونُوْح ونوائخ ونانحات. والمنّاحة والنُوْح: النساء يجتمعن للحزن. لسان العرب، ج ٢، ص ٦٢٧ (نوح).

٧ . في «ب»، بيج، «بر»، والبحار: - «لعنه الله». ٨ . في «ب»، ض، «: كَانَ».

٩ . في حاشية «ف»، «ف»، «ما».

١٠ . في «بج» وحاشية «بر»: «لم يحسن». وفي حاشية «ج»، «بر»، «بف»: «لم يحل».

١١ . في «ف» وحاشية «ج»: «خَيْرٌ». وفي «ض»، «بف»، وحاشية «ج»، «ف»: «حَتِّينَ». وفي الوافي «وهذه دلالتل واضحة على أنه لم يشك في قتله حينئذٍ، ومع ذلك فأبى إلا الخروج؛ وهذا ممّال لم يجز تعرّضه في الشرع، أو لم يحل، أو لم يحسن، على اختلاف النسخ، فقد قال الله تعالى: «وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» فأجابته ﷺ بأنّه صلوات الله عليه خَيْرٌ في تلك الليلة ... فاختار لقاء الله، فسقط عنه وجوب حفظ النفس. وربما يوجد في بعض النسخ بإهمال الحاء، فإن صحت فينبغي حملها على الحيرة في الله تعالى التي هي حيرة أولي الألباب، دون الحيرة في

في ١ تِلْكَ اللَّيْلَةِ؛ لِتَمْضِي مَقَادِيرَ ٢ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. ٣.

٦٧٦ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- غَضِبَ عَلَى الشَّيْعَةِ،  
فَخَيَّرَنِي ٥ نَفْسِي أَوْ هُمْ، فَوَقَّيْتَهُمْ ٦ -وَاللَّهِ يَنْفُسِي، ٧.

٦٧٧ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَائِءِ، عَنْ مُسَافِرٍ:

أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَاءَ عليه السلام قَالَ لَهُ: «وَيَا مُسَافِرُ، هَذِهِ ٨ الْقَنَاءُ ٩ فِيهَا حَيْتَانِ ١٠؟» قَالَ: نَعَمْ  
جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَقَالَ: «وَأَنْتِ رَأَيْتِ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الْبَارِحَةَ ١١ وَهُوَ يَقُولُ: يَا عَلِيُّ، مَا عِنْدَنَا ١٢

١٠ الأمر. التي هي حيرة أهل النظر. وإعجام الخاء أوفق بما يأتي من الأخبار في نظائره، وبما عقد عليه الباب في الكافي. وفي مرآة العقول: «وفي بعض النسخ «حَيْن»... قال الجوهرى حينه: جعل له وقتاً...؛ فالمعنى أنه كان بلغ الأجل المحتوم المقدر، وكان لا يمكن الفرار منه. ولعله أظهر الوجوه».

١. في البحار: «وفي».

٢. في «ف»: «تقادير».

٣. الوافي، ج ٣، ص ٥٩٤، ح ١١٦٢؛ البحار، ج ٤٢، ص ٢٤٦، ح ٤٧.

٤. في مرآة العقول: «غضب على الشيعة؛ إما لتركهم التقيّة، فانتشر أمر إمامته عليه السلام فتردّد الأمر بين أن يقتل الرشيد شيعة وتبتهم، أو يحبسهم عليه السلام ويقتله، فدعا عليه السلام لشيعة واختار البلاء لنفسه؛ أو لعدم انقيادهم لإمامهم... فخيرته الله تعالى بين أن يخرج الرشيد فتقتل شيعة إذا يخرج، فينتهي الأمر إلى ما انتهى إليه».

٥. هكذا في معظم النسخ. وفي «بف» والمطبوع: «فخترني» بالحاء المهملة.

٦. في «ف»، و: «وقيتهم».

٧. الوافي، ج ٣، ص ٥٩٨، ح ١١٦٧.

٨. هكذا في «ب»، ج، ف، بح، بس، بف، وشرح المازندراني والوافي، وتقتضيه القواعد أيضاً. وفي المطبوع «هنا».

٩. قال ابن الأثير: «القنّاء: جمع القناة، وهي الآبار التي تحفر في الأرض متتابعةً لتستخرج ماؤها ويسبح على وجه الأرض». النهاية، ج ٤، ص ١١٧ (قنا).

١٠. في البصائر: «فيها حسن». وفي مرآة العقول: «وفي مناسبة السؤال عن الحيتان في هذا المقام وجوه: الأول: ما أفيد أنّ المعنى: علمي بحقّيتي ما أقول كعلمي بكون الحيتان في هذا الماء».

١١. قال الجوهرى: «البارحة: أقرب ليلة مضت. تقول: لقيته البارحة، ولقيته البارحة الأولى، وهو من برّح، أي زال. الصحاح، ج ١، ص ٣٥٥ (برح).  
١٢. في حاشية «بر»: «هو».

خَيْرَ لَكَ.<sup>١</sup>

٧ / ٦٧٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْوَشَاءِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « كُنْتُ عِنْدَ أَبِي فِي الْيَوْمِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ ، فَأَوْصَانِي بِأَشْيَاءَ فِي غُسْلِهِ وَ فِي كَفْنِهِ وَ فِي دُخُولِهِ قَبْرِهِ ، فَقُلْتُ : يَا أَبَاهُ<sup>٢</sup> ، وَ اللَّهُ ، مَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ اسْتَكْنَيْتَ<sup>٣</sup> أَحْسَنَ<sup>٤</sup> مِنْكَ الْيَوْمَ ، مَا رَأَيْتُ عَلَيْكَ أَثَرَ الْمَوْتِ ، فَقَالَ : يَا بَنِيَّ ، أَمَا سَمِعْتَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يَتَنَادَى مِنْ وَرَاءِ الْجِدَارِ : يَا مُحَمَّدَ ، تَعَالَ ، عَجَلْ<sup>٥</sup> . »

٨ / ٦٧٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : « أَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - التَّنْزِرَ عَلَى الْحُسَيْنِ عليه السلام حَتَّى كَانَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ<sup>٦</sup> ، ثُمَّ خَيَّرَ التَّنْزِرَ أَوْ لِقَاءَ اللَّهِ ، فَاخْتَارَ لِقَاءَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ<sup>٧</sup> . »

١ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٣، ح ٩، عن أحمد بن محمد . الوافي، ج ٣، ص ٥٩٩، ح ١١٦٨ .

٢ . في حاشية «ف، بح» والوافي: «يا أبه» .

٣ . «اشتكيته»، أي مرضته، الشكوى والشكاة والشكا، كله: المرصص، وكذا الاشتكاء . راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٣٩ (شكا) .  
٤ . في البصائر: «هينة» .

٥ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٢، ح ٦، عن أحمد بن محمد، عن الوشاء، عن أحمد بن عائد، عن أبي سلمة، عن أبي عبد الله عليه السلام . الوافي، ج ٣، ص ٥٩٦، ح ١١٦٥ .

٦ . في «ض، ف، و، بس، بف» والكافي، ح ١٢٦٦: «-» .

٧ . في مرآة العقول: «النصر، أي النصره . والمزاد سببها، أي الملائكة ... حتى كان بين السماء ... بياناً لكثرة نعم، أي ملؤا ما بين السماء والأرض؛ أو المراد: خيّر بين الأمرين عند ما كانوا بين السماء والأرض ولم ينزلوا بعده» .

٨ . هكذا في النسخ التي قبلت وفي المطبوع: «تعالى» .

٩ . الكافي، كتاب الحجّة، باب مولد الحسين بن علي عليهما السلام، ح ١٢٦٦ . وفي دلائل الإمامة، ص ٧١، بسند آخر، مع زيادة واختلاف . والاهوف، ص ١٠١ . الوافي، ج ٣، ص ٥٩٥، ح ١١٦٣ .

٤٨ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْلَمُونَ عِلْمَ مَا كَانَ<sup>١</sup> وَمَا يَكُونُ،  
وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمُ الشَّيْءُ<sup>٢</sup> صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ

٦٨٠ / ١ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>٤</sup>، عَنْ  
إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَخْمَرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَادٍ، عَنْ سَيْفِ الثَّمَارِ، قَالَ:

كُنَّا مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ جَمَاعَةً مِنَ الشَّيْعَةِ فِي الْحِجْرِ، فَقَالَ: «عَلَيْنَا عَيْنٌ؟»<sup>٥</sup> ٣٦١/١  
فَالْتَفَتْنَا يَمْنَهُ وَيَسْرَهُ، فَلَمْ نَرَ أَحَدًا، فَقُلْنَا: لَيْسَ عَلَيْنَا عَيْنٌ، فَقَالَ: «وَرَبُّ  
الْكُتَيْبَةِ وَرَبُّ النَّبِيَِّّةِ<sup>٦</sup> - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - لَوْ كُنْتُ بَيْنَ مُوسَى.....» ←

١ . في «ف»: «ما قد كان». ٢ . في «ب»: «شيء عليهم». وفي «ض، ف، بر»: «شيء».

٣ . في «بر»: «+ أجمعين».

٤ . كذا في النسخ والمطبوع، لكن لم يثبت رواية محمد بن الحسين عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر. وما ورد في الكافي، ح ٨٣٤٦، من رواية الكليني، عن محمد بن الحسين، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر، فقد أورده الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٦، ص ١٧٩، ح ٣٧٦ وفيه: «محمد بن الحسن» وهو الصواب، يؤيد ذلك وقوع «محمد بن الحسين» في سند الكافي، في ابتداء السند من دون أن يكون في السند تعليق؛ لأنه أول خبر مذكور في الباب. وليس محمد بن الحسين من مشايخ الكليني، بل يروي عنه الكليني بالتوسط، والواسطة في الأكثر هو محمد بن يحيى. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٧٩.

والمрад من محمد بن الحسن في ذلك السند هو الكافي الرازي.

والظاهر في ما نحن فيه أيضاً صحة «محمد بن الحسن». كما كان الأمر في الكافي، ح ٤٤٦ و ٥٤٢ - فإن الخبر رواه الصَّفَّارُ في بصائر الدرجات، ص ١٢٩، ح ١، عن أحمد بن إسحاق - وفي بعض النسخ «إبراهيم بن إسحاق» - عن عبد الله بن حماد.

ثم إن الصَّفَّارَ روى عن إبراهيم بن إسحاق، عن عبد الله بن حماد في عددٍ من أسناد بصائر الدرجات، فلاحظ. وروى أيضاً عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر في كتاب مقتل الحسين ﷺ. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٦، الرقم ٩.

٥ . قال الجوهري: «التَّيْنُ: الديدبانُ والجاسوس». وقال المجلسي: «علينا عين، استفهام، والعين الرقيب والجاسوس». الصحاح، ج ٦، ص ٢١٧٠ (عين)؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ١٢٩.

٦ . في حاشية «ج» والبحار والبصائر، ص ١٢٩: «البيت». و«النبئية»: الكعبة، وكانت تدعى نبئية إبراهيم ﷺ؛ لأنه بناها وكرر قسمهم برَبِّ هذه البنية. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٥٨ (بنا).



وَالْخَضِرِ<sup>١</sup>، لِأَخْبَرْتَهُمَا أَنِّي أَعْلَمُ مِنْهُمَا، وَ لِأَنْبَأْتَهُمَا بِمَا لَيْسَ فِي أَيْدِيهِمَا؛ لِأَنَّ مُوسَى  
وَالْخَضِرَ<sup>٢</sup> أَعْطَيْنَا عِلْمَ مَا كَانَ، وَ لَمْ يُعْطَيْنَا عِلْمَ مَا يَكُونُ<sup>٣</sup> وَ مَا هُوَ كَائِنٌ حَتَّى تَقُومَ  
السَّاعَةُ، وَ قَدْ وَرِثْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ<sup>٤</sup> وَرِاثَتَهُ.

٢ / ٦٨١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ  
يَعْقُوبَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ وَ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ: عَبْدُ الْأَعْلَى وَ أَبُو عُبَيْدَةَ<sup>٥</sup>

١ . «الخصر» بفتح الخاء وكسر الضاد هو قراءة أهل العربية، نعم يجوز في العربية كسر الخاء وسكون الضاد،  
وهو أفصح عند الجوهري، وتخفيف لكثرة الاستعمال عند الفيومي. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٨؛ لسان  
العرب، ج ٤، ص ٢٤٨؛ المصباح المنير، ص ١٧٢ (خضر). الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٨ (خضر).  
٢ . يشكل على هذه الرواية بأنّ الخضر كان عالماً بما يكون أيضاً؛ حيث أخبر بما يفضي إليه أمر الغلام الذي  
قتله.

أجاب المجلسي بأنّ المراد جميع ما يكون، أو المراد به الأمور المتعلقة بما سيكون ومتعلّق ذلك الأمر كان  
الغلام الموجود. وقال المحقّق الشعراني: الجواب أنّ الرواية ضعيفة؛ لأنّ إبراهيم بن إسحاق الأحمر كان  
ضعيفاً غالباً لا يباها به، ومحمّد بن الحسين في الإسناد مصخّف، والظاهر أنّه محمّد بن الحسن الصّفار. راجع:  
مرآة العقول، ج ٣، ص ١٢٩؛ شرح المازندراني، ج ٦، ص ٣٩.

٣ . بصائر الدرجات، ص ١٢٩، ح ١، عن أحمد بن إسحاق، عن عبد الله بن حمّاد؛ وفيه، ص ٢٣٠، ح ٣ و ٤،  
بسند آخر، عن عبد الله بن حمّاد إلى قوله: «ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما؛ دلائل الإمامة، ص ١٣٢، بسنده،  
عن عبد الله بن حمّاد. الوافي، ج ٣، ص ٦٠، ح ١١٦٩؛ البحار، ج ١٣، ص ٣٠٠، ح ٢٠.

٤ . الخبر رواه الصّفار تارةً في بصائر الدرجات، ص ١٢٧، ح ٢، بسنده، عن يونس بن يعقوب، عن الحسن بن  
المغيرة - وفي بعض النسخ «الحارث بن المغيرة» وهو الصواب - عن (و خ ل) عبد الأعلى وعبيدة بن بشر  
(بشر خ ل) قال: قال أبو عبد الله<sup>٦</sup>. وأخرى في ص ١٢٨، ح ٥، بسند آخر عن يونس، عن الحارث بن  
المغيرة، وعدّة من أصحابنا فيهم عبد الأعلى وعبيدة بن عبد الله بن بشر الخثعمي وعبد الله بن بشر سمعوا  
أبا عبد الله<sup>٧</sup> يقول. وثالثة في ص ١٢٨، ح ٦، بسند ثالث عن يونس بن يعقوب، عن الحارث بن المغيرة  
وعبيدة وعبد الله بن بشر الخثعمي سمعوا أبا عبد الله<sup>٨</sup> يقول.

ولم يرد «أبو عبيدة» في المواضع المذكورة، كما أنّ «عبد الله بن بشر الخثعمي» غير مذكور في كتب الرجال. بل  
المذكور في أصحاب الصادق<sup>٩</sup> من رجال الطوسي، ص ٢٤٣، الرقم ٣٣٦٥ هو، عبيد بن عبد الله بن بشر  
الختعمي الكوفي، وقال بعضهم: عبيدة.

فعلية يحتمل أن يكون الصواب في ما نحن فيه وفي موضعين من البصائر: «عبيد - أو عبيدة - بن عبد الله بن بشر  
الختعمي»، تتأمّل.

وَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ بَشِيرٍ الْخَثْعَمِيِّ:

سَمِعُوا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنِّي لِأَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، وَأَعْلَمُ مَا فِي الْجَنَّةِ، وَأَعْلَمُ مَا فِي النَّارِ، وَأَعْلَمُ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ».

قَالَ: ثُمَّ مَكَثَ هُنَيْئَةً<sup>١</sup>، فَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ كَبَّرَ عَلَيَّ مِنْ سَمِعَهُ مِنْهُ<sup>٢</sup>، فَقَالَ: «عَلِمْتُ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ<sup>٣</sup>- يَقُولُ: فِيهِ تَبَيَّنَانِ كُلَّ شَيْءٍ<sup>٤</sup>».

٦٨٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ جَمَاعَةَ بْنِ سَعْدِ الْخَثْعَمِيِّ<sup>٥</sup>، أَنَّهُ قَالَ:

كَانَ الْمُفَضَّلُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ الْمُفَضَّلُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، يَفْرِضُ اللَّهُ طَاعَةَ عَبْدِ عَلِيِّ الْعِبَادِ وَيَحْجُبُ<sup>٦</sup> عَنْهُ خَبَرَ السَّمَاءِ؟

١. قال الفتيومي: «الهُنْ، كناية عن كل اسم جنس، والأنثى هُنَّةٌ، والامها محذوفة. ففي لغة هي هاء فيضُتْر على هُنَيْئَةٍ، ومنه يقال: مكث هُنَيْئَةً، أي ساعة لطيفة. وفي لغة هي واو فيصغُر في المؤنث على هُنَيْئَةٍ. والهمز خطأ؛ إذ لا وجه له». وجعلها المجلسي تصغير هُنُو بمعنى الوقت، والتأنيث باعتبار ساعة، راجع: المصباح المنير، ص ٦٤١ (هن)؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ٤٩. ٢. في «ف»: «عنه».

٣. في «ج»: «تعالى». وفي «ض»: «-عزَّ وجلَّ». وفي «ف»: «جَلَّ وعزَّ». وفي «بف»: «تبارك وتعالى».

٤. إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النمل (٨٦): «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ».

٥. بصائر الدرجات، ص ١٢٨، ح ٥، عن أحمد بن محمد؛ وفيه، ح ٦، بسنده عن محمد بن سنان؛ وفيه، ص ١٢٧، ح ٢، بسنده، عن يونس بن يعقوب، عن الحسن بن المغيرة، عن عبد الأعلى وعبيدة بن بشير؛ وفيه، ح ٣، بسنده، عن يونس، عن عبد الأعلى بن أعين؛ وفيه، ص ١٩٧، ح ٢، بسنده عن عبد الأعلى، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. وفيه أيضاً، ص ١٢٨، ح ٢؛ والكافي، كتاب فضل العلم، باب الرذالي الكتاب والسنّة...، ح ١٩٠؛ وكتاب الحجّة، باب أنّه لم يجمع القرآن كلّهُ إلّا...، ح ٦١٣، بسند آخر مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٦٠٠، ح ١١٧٠.

٦. الخبر رواه النعماني في كتابه الغيبة، ص ٣٢٦، ح ٤ بسنده عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، عن جماعة الصائغ، مع زيادة. وجماعة الصائغ، هو جماعة بن سعد الجعفي المذكور في الرجال لابن الغضائري، ص ٤٦، الرقم ٢٣ والمذكور في بعض نسخه «الخثعمي» بدل «الجعفي». فالظاهر وقوع التصحيف في أحد اللقبين: الجعفي والخثعمي.

٧. في «ب» والبصائر، ص ١٢٤، ح ١: «ثم يحجب». وفي «ض»: «فيحجب».

قَالَ: «لَا، اللَّهُ أَكْزَمُ وَ أَرْحَمُ وَ أَرْأَفُ بِعِبَادِهِ مِنْ أَنْ يَفْرِضَ طَاعَةَ عَبْدٍ عَلَى الْعِبَادِ، ثُمَّ يَخْجِبُ عَنْهُ خَيْرَ السَّمَاءِ صَبَاحاً وَ مَسَاءً»<sup>١</sup>.

٦٨٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ ضُرَيْسِ الْكِنَاسِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ - وَ عِنْدَهُ أَنَسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ -: «عَجِبْتُ مِنْ قَوْمٍ يَتَوَلَّوْنَا<sup>٢</sup>، وَ يَجْعَلُونَا أَيْمَةً، وَ يَصِفُونَ أَنْ<sup>٣</sup> طَاعَتَنَا مَفْتَرَضَةً<sup>٤</sup> عَلَيْهِمْ كَطَاعَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، ثُمَّ يَكْسِرُونَ حُجَّتَهُمْ، وَ يَخْصِمُونَ أَنْفُسَهُمْ<sup>٥</sup> بِضَعْفِ قُلُوبِهِمْ، فَيَنْقُصُونَا حَقَّنَا<sup>٦</sup>، وَ يَعِيبُونَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ بَرْهَانَ حَقِّ مَعْرِفَتِنَا وَ التَّسْلِيمِ لِأَمْرِنَا؛ أَمْ تَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ

١. بصائر الدرجات، ص ١٢٤، ح ١، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن سماعة بن سعد الخثمي. الفيبة للنعمانى، ص ٣٢٦، ح ٤، بسنده عن عبد الكريم بن عمرو الخثمي، عن جماعة الصانع، مع زيادة. وفي بصائر الدرجات، ص ١٢٥ - ١٢٦، ح ٥ و ٦، بسند آخر من قوله: «الله أكرم وأرحم» مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٦٠١، ح ١١٧١.

٢. في «ف» و «بح»: «يتولونا». وفي البصائر: «يتولوننا ويجعلوننا». قال في النحو الوافي، ج ١، ص ١٦٣: «وهناك لغة تحذف نون الرفع - أي نون الأفعال الخمسة - في غير ما سبق وبها جاء الحديث الشريف «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا...» وليس من السائغ اتباع هذه اللغة في عصرنا ولا محاكاتها، وإنما ذكرناها لفهم ما ورد بها في النصوص القديمة». وعليه فلا بأس بحذف النون بدون الإدغام وله نظائر كثيرة فيما مر وما يأتي.

٣. في «ف» و «البصائر»: «بأن»: ٤. في حاشية «بر»: «مفروضة».

٥. في البصائر: «عليهم مفترضة كطاعة الله».

٦. «يُخْصِمُونَ أَنْفُسَهُمْ»، أي يغلّبونها في الخصومة، والخصومة مصدر خصّنته إذا غلبته في الخصام. ويقال أيضاً: خصّمته خصاماً ومخاصمة فخصّمه يخصّمه خصماً، أي غلبه بالحجّة. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٨٠ و ١٨٢ (خصم).

وقال في المرأة: «ثم يكسرون حجّتهم، أي على المخالفين؛ لأنّ حجّتهم على المخالفين أنّ إمامهم يعلم ما لا يعلم إمامهم، ولا بدّ أن يكون الإمام كاملاً في العلم، وإمام المخالفين ناقص جاهل؛ فإذا اعترفوا في إمامهم أيضاً بالجهل كسروا وأبطلوا حجّتهم وخصّموا أنفسهم، أي قالوا بشيء إن تمسك به المخالفون غلبوا عليهم، فإنّ لهم أن يقولوا: لا فرق بين إمامنا وإمامكم». امرأة العقول، ج ٣، ص ١٣١.

٧. «فينقصونا حقنا»، إمّا مأخوذ من النقص المتعدّي إلى مفعولين، أو «حقنا» بدل من الضمير.

وَتَعَالَى - افْتَرَضَ طَاعَةَ أَوْلِيَائِهِ عَلَى عِبَادِهِ، ثُمَّ يُخْفِي عَنْهُمْ أَخْبَارَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ،  
وَيَقْطَعُ عَنْهُمْ مَوَادَّ الْعِلْمِ فِيمَا يَرِدُ عَلَيْهِمْ مِمَّا فِيهِ قِوَامٌ دِينِيهِمْ؟<sup>١</sup>

فَقَالَ لَهُ حُمْرَانُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَرَأَيْتَ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ قِيَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ  
وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عليهما السلام، وَخُرُوجِهِمْ وَقِيَامِهِمْ بِيَدِي اللَّهِ عَزَّ ذِكْرَهُ، وَ مَا أُصِيبُوا مِنْ  
قَتْلِ<sup>٢</sup> الطَّوَاغِيبِ إِيَّاهُمْ وَالظَّفَرِ بِهِمْ حَتَّى قُتِلُوا وَغُلِبُوا؟

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: يَا حُمْرَانُ، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قَدَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ،  
وَقَضَاهُ، وَأَمْضَاهُ، وَحَتَمَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِيَارِ<sup>٣</sup>، ثُمَّ أَجْرَاهُ، فَبِتَعَدُّمِ عِلْمِ إِيَّاهُمْ مِنْ  
رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم قَامَ عَلِيٌّ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عليهم السلام، وَبِعِلْمِ صَمَتٍ مَنْ صَمَتَ مِنَّا؛ وَلَوْ  
أَنْتَهُمْ يَا حُمْرَانُ خَبِثَتْ نَزَلَتْ بِهِمْ مَا نَزَلَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَإِظْهَارِ الطَّوَاغِيبِ  
عَلَيْهِمْ، سَأَلُوا اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَدْفَعَ عَنْهُمْ ذَلِكَ، وَالتَّحُوا عَلَيْهِ<sup>٤</sup> فِي طَلَبِ إِزَالَةِ مُلْكِهِ<sup>٥</sup>  
الطَّوَاغِيبِ وَذَهَابِ مُلْكِهِمْ، إِذَا لَأَجَانَهُمْ، وَدَفَعَ ذَلِكَ عَنْهُمْ، ثُمَّ كَانَ انْقِضَاءُ مَدَّةِ  
الطَّوَاغِيبِ وَذَهَابِ مُلْكِهِمْ أَسْرَعَ مِنْ سِلْكِ<sup>٦</sup> مَنْظُومٍ انْقَطَعَ فَتَبَدَّدَ<sup>٧</sup>، وَ مَا كَانَ ذَلِكَ

١. «المواد»: جمع المادة، وهي الزيادة المتصلة. والمراد: ما يمكنهم استنباط علوم الحوادث والأحكام  
وغيرهما منه مما ينزل عليهم في ليلة القدر وغيرها. راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٣٢؛ الصحاح، ج ٢،  
ص ٥٣٧ (مدد).

٢. في البصائر: «قيل».

٣. في «ج» وحاشية «بج»: «الاختبار». وفي الكافي ح ٧٤٤ والبصائر: «على سبيل الاختيار».

٤. في «ب» بس: «أمر».

٥. «التحوا عليه»، أي لزموه وأصروا عليه. يقال: ألح على الشيء إذا لزمته وأصر عليه. راجع: النهاية، ج ٤،  
ص ٢٣٦ (الحج).

٦. في «ب» بج: «تلك».

٧. قال الجوهري: «السِّلْكُ: الخيط». وقال ابن منظور: «السِّلْكَةُ: الخيط الذي يُخاط به الثوب، وجمعه سِلْكٌ  
وأشلاكٌ وسُلُوكٌ، كلاهما جمع الجمع». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٩١؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٤٣  
(سلك).

٨. «فتبدد»، أي تفرق، يقال: بَدَّدَ بَيْدَهُ بَدًّا: فرقه. والتبديد: التفريق، يقال: شَمَلْتُ مُبَدِّدًا، وتبدد الشيء، أي تفرق.  
راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٤ (بدد).

الَّذِي أَصَابَهُمْ<sup>١</sup> - يَا حُزْرَانُ - لِيَذْنِبَ اقْتَرَفُوهُ<sup>٢</sup>، وَ لَا لِعَقُوبَةِ مَعْصِيَةِ خَالَفُوا اللَّهَ فِيهَا، وَ لَكِنْ لِمَنَازِلَ وَ كَرَامَةٍ مِنَ اللَّهِ أَرَادَ<sup>٣</sup> أَنْ يَبْلُغُوهَا؛ فَلَا تَذْهَبَنَّ بِكَ الْمَدَاهِبُ فِيهِمْ<sup>٤</sup>.

٦٨٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْتَدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بِمَعْنَى عَنْ حَمْسِمَائَةَ حَزَفٍ مِنَ الْكَلَامِ، فَأَقْبَلْتُ أَقُولُ<sup>١</sup>: يَقُولُونَ كَذَا وَ كَذَا، قَالَ: فَيَقُولُ: «قُلْ كَذَا وَ كَذَا». قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، هَذَا الْحَلَالُ وَ هَذَا<sup>٢</sup> الْحَرَامُ أَعْلَمُ أَنَّكَ صَاحِبُهُ، وَ أَنَّكَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِهِ، وَ هَذَا هُوَ الْكَلَامُ، فَقَالَ لِي: «وَيْكَ<sup>٣</sup> يَا هِشَامُ، لَا يَحْتَجُّ اللَّهُ<sup>٤</sup> - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - عَلَى خَلْقِهِ بِحُجَّةٍ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ كُلُّ مَا يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِ<sup>٥</sup>».

٦٨٥ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ:

- ١ . في البصائر: «من ذلك».
- ٢ . «اقترفوه»، أي علموه واكتسبوه، يقال: قَرَفَ الذَّنْبَ وغيره يَتَرَفُهُ قَرْفًا واقترفه، أي اكتسبه، والاقتراف: الاكتساب، واقترف ذنباً، أي أتاه وفعله. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٨٠ (قرف).
- ٣ . في الوافي: «+ الله».
- ٤ . في «هم».
- ٥ . الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمة عليهم السلام لم يفعلوا شيئاً...، ح ٧٤٤ من قوله: «فقال له حرمان: جعلت فداك، أرايت ما كان من» إلى قوله: «ويعلم صمت من صمت مناه». بصائر الدرجات، ص ١٢٤، ح ٣، عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٣، ص ٦٠٢، ح ١١٧٤.
- ٦ . في «ج»: «فأقول».
- ٧ . في «ض، بح، بس»: «- هذا».
- ٨ . في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس»: «- ويك». وفي الوافي: «ويسك»، وقال فيه: «ويس، كلمة تستعمل في موضع رافة واستملاح، وليست هذه الكلمة في بعض النسخ». وفي البصائر والأمالي: «وتشك».
- ٩ . في «ب، ض، ف، بح، بر، بس، بف» والوافي والمرأة والبصائر والأمالي: «يحتج الله بدون «لا». وقال في الوافي والمرأة: «يحتج الله استفهام إنكار».
- ١٠ . بصائر الدرجات، ص ١٢٣، ح ٣، عن إبراهيم بن هاشم وفيه: «... فقال لي: وتشك يا هشام، من شك أنّ الله يحتج على خلقه بحجة لا يكون عنده كل ما يحتاجون إليه فقد افترى على الله». الأمالي للطوسي، ص ٤٦، المجلس ٢، ح ٢٤، بسند عن هشام بن الحكم الوافي، ج ٣، ص ٦٠١، ح ١١٧٣.

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَا وَاللَّهِ، لَا يَكُونُ عَالِمٌ جَاهِلًا أَبَدًا: غَالِمًا بِشَيْءٍ، جَاهِلًا بِشَيْءٍ». ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُ أَجَلٌ وَأَعَزُّ<sup>٢</sup> وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَفْرِضَ طَاعَةَ عَبْدٍ يَحْجُبُ<sup>٣</sup> عَنْهُ عِلْمَ سَمَائِهِ وَأَرْضِيهِ»، ثُمَّ قَالَ: «لَا يَحْجُبُ ذَلِكَ عَنْهُ<sup>٤</sup>».

٤٩ - بَابُ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يُعَلِّمْ نَبِيَّهُ عِلْمًا إِلَّا أَمْرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ

أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَأَنَّهُ كَانَ شَرِيكُهُ فِي الْعِلْمِ عليه السلام

٦٨٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَغْيَنَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ جَبْرَائِيلَ عليه السلام أتى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم بِرُمَّانَتَيْنِ، فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم إِحْدَاهُمَا، وَكَسَّرَ الْأُخْرَى بِنِصْفَيْنِ، فَأَكَلَ نِصْفًا، وَأَطْعَمَ عَلِيًّا عليه السلام نِصْفًا، ثُمَّ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم: يَا أُخِي، هَلْ تَدْرِي مَا هَاتَانِ الرَّمَّانَتَانِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَمَّا الْأُولَى فَالْتَّبَوُّةُ، لَيْسَ لَكَ فِيهَا نَصِيبٌ؛ وَأَمَّا الْأُخْرَى فَالْعِلْمُ، أَنْتَ شَرِيكِي فِيهِ<sup>٥</sup>.

فَقُلْتُ: أَضَلَّحَكَ اللَّهُ، كَيْفَ كَانَ يَكُونُ شَرِيكُهُ فِيهِ؟ قَالَ: «لَمْ يُعَلِّمْ<sup>٦</sup> اللَّهُ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وآله وسلم

١ . قال في المرأة: «لا يكون عالم، أي من وصفه الله في كتابه بالعلم، أو عالم افترض الله على الناس طاعته، أو من يستحق أن يسمى عالماً. والأوسط أظهر؛ بقريته آخر الخير». وحمله المازندراني على الإسم المفترض الطاعة؛ والفيض على العالم على الحقيقة.

٢ . في «ب»: «الله أعز وأجل وأعظم وأكرم». وفي حاشية «بر»: «وأعظم». وفي حاشية «بس»: «الله أعظم وأكرم».

٣ . في «بح»: «يحتجب».

٤ . في «ف»: «عنه ذلك».

٥ . بصائر الدرجات، ص ١٢٤، ح ٢، عن أحمد بن محمد... قال: سمعت أبا عبد الله - الوافي، ج ٣، ص ٦٠١، ح ١١٧٢.

٦ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبصائر، ص ٢٩٣. وفي المطبوع: «- له».

٧ . في «ف»: «قال».

٨ . في «ب» والبصائر، ص ٢٩٢: «لا يعلم».

علماً إلاّ وأمره أن يعلمه عليّاً<sup>١</sup>.

٦٨٧ / ٢ . عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زرارة:

عن أبي جعفر<sup>٢</sup>، قال: «نزل جبرئيل<sup>٣</sup> على رسول الله<sup>٤</sup> برؤيتين من الجنة، فأعطاه إياهما، فأكل واحدة، وكسر الأخرى بنصفين، فأعطى عليّاً<sup>٥</sup> نصفها، فأكلها، فقال: يا عليّ، أما الرّمانة الأولى التي أكلتها فالتبوءة، ليس لك فيها شيء؛ وأما الأخرى فهو العلم، فأنت<sup>٦</sup> شريكى فيه»<sup>٢</sup>.

٦٨٨ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ

مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ أَذِينَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ<sup>٣</sup> يَقُولُ: «نَزَلَ جَبْرَائِيلُ<sup>٤</sup> عَلَى مُحَمَّدٍ<sup>٥</sup> بِرُؤْيَاتَيْنِ مِنَ الْجَنَّةِ، فَلَقِيَنِي عَلِيٌّ<sup>٦</sup>، فَقَالَ: مَا هَاتَانِ الرُّمَّانَتَانِ اللَّتَانِ فِي يَدِكَ؟ فَقَالَ: أَمَّا هَذِهِ فَالتَّبُوءَةُ، لَيْسَ لَكَ فِيهَا نَصِيبٌ، وَأَمَّا هَذِهِ فَالعِلْمُ، ثُمَّ فَلَقَهَا رَسُولُ اللَّهِ<sup>٧</sup> بِنِصْفَيْنِ، فَأَعْطَاهَا نِصْفَهَا، وَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>٨</sup> نِصْفَهَا، ثُمَّ قَالَ: أَنْتَ شَرِيكِي فِيهِ، وَأَنَا شَرِيكَكَ فِيهِ».

قَالَ: «قَلِمَ يَعْلَمُ<sup>٩</sup> وَاللَّهِ رَسُولُ اللَّهِ<sup>١٠</sup> حَزْفاً مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-، إِلَّا وَقَدْ

عَلَّمَهُ عَلِيّاً<sup>١١</sup>، ثُمَّ انْتَهَى العِلْمُ إِلَيْنَا».

١ . بصائر الدرجات، ص ٢٩٢، ح ١، بسنده عن ابن أبي عمير، عن ... عن أبي جعفر<sup>٢</sup>؛ وفيه، ص ٢٩٣، ح ٤، عن إبراهيم بن هاشم، ... عن عبد الله بن سليمان، عن أبي جعفر<sup>٣</sup>. وفيه أيضاً، ص ٢٩٣، ح ٣، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>٤</sup> مع اختلاف . الوافي، ج ٣، ص ٦٠٤، ح ١١٧٥.

٢ . في حاشية «ج»: «وَأَنْتَ».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٢٩٣، ح ٢، عن إبراهيم بن هاشم؛ وفيه، ص ٢٩٣، ح ٥، بسنده عن ابن أذينة، مع زيادة في آخره . الوافي، ج ٣، ص ٦٠٤، ح ١١٧٦؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٦، ح ١٧.

٤ . «فَلَقَهَا»، أي شقّها . راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٤٤ (فلق).

٥ . في «بف»: «فلم يعلم» بالتشديد.

ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى صَدْرِهِ<sup>١</sup>.

## ٥٠- بَابُ جِهَاتِ عُلُومِ الْأَيْمَةِ عليها السلام

٢٦٤ / ١

٦٨٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَمِّهِ حَمَزَةَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ عَلِيِّ السَّائِيءِ:  
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «مَبْلَغُ عَلِمَانَا عَلَى ثَلَاثَةِ وُجُوهِ:  
مَاضٍ، وَغَابِرٍ<sup>٢</sup>، وَحَادِثٍ؛ فَأَمَّا<sup>٣</sup> الْمَاضِي، فَمَفْسَّرٌ؛ وَأَمَّا الْغَابِرُ، فَمَرْبُورٌ؛ وَأَمَّا  
الْحَادِثُ، فَقَذْفٌ<sup>٤</sup> فِي الْقُلُوبِ وَنَقْرٌ<sup>٥</sup> فِي الْأَسْمَاعِ وَهُوَ أَفْضَلُ عَلِمَانَا، وَ لَا نَبِيَّ بَعْدَ  
نَبِيِّنَا<sup>٦</sup>»<sup>٧</sup>.

- ١ . بصائر الدرجات، ص ٢٩٥، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٢٧٩، عن محمد بن عبد الحميد الوافي، ج ٣، ص ٦٥٥، ح ١١٧٧.
- ٢ . قال الجوهري: «غَبِرَ الشَّيْءُ يَغْبُرُ أَي بَقِيَ، وَالْغَابِرُ: الْبَاقِي، وَالْغَابِرُ: الْمَاضِي، وَهُوَ مِنَ الْأَصْدَادِ». والمراد هنا: الأول بقرينة مقابلته بالماضي، يعني ما تعلق بالأمر الآتية. وأنا المازندراني فقال: «المراد به هنا الثاني». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٤ (غير)؛ شرح المازندراني، ج ٦، ص ٤٣؛ الوافي، ج ٣، ص ٦٠؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ١٣٦.
- ٣ . في «بيع» ودلائل الإمامة: «وأما».
- ٤ . في حاشية «ف»: «ففسر». وفي دلائل الإمامة: «فتفسير».
- ٥ . «المَرْبُور»، أي المكتوب بالإتقان. يقال: زَبُرْتُ الْكِتَابَ أَزْبُرُهُ، إِذَا أَنْتَقَتْ كِتَابَهُ. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٩٣ (زبر).
- ٦ . «القَذْفُ»: الرمي بقوّة. يقال: قَذَفَ فِي قُلُوبِكُمْ، أَي ألقى فيه وأوقع. والمراد هنا: من طريق الإلهام. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٩ (قذف).
- ٧ . «النَّقْرُ»: الضرب والإصابة. يقال: نَقَرَهُ يَنْقُرُهُ نَقْرًا: ضربه. ويقال: رَمَى الرَّامِي الْفَرَسَ فَتَقَرَّهُ، أَي أصابه ولم يُتْقِئَهُ. والمراد منه تحديث الملك. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٢٧ و ٢٣٠ (نقر).
- ٨ . قوله عليه السلام: «ولا نبي بعد نبينا» دفع توهم من يتوهم أن كل من قذف في قلبه ونقر في سمعه فهو نبي، وذلك لأن الفرق بين النبي والمحدث إنما هو برؤية الملك وعدم رؤيته، لا السماع منه. راجع: الشرح المازندراني، ج ٦، ص ٤٤؛ الوافي، ج ٣، ص ٦٠٦؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ١٣٧.
- ٩ . بصائر الدرجات، ص ٣١٩، ح ٣، بسنده عن محمد بن إسماعيل؛ وفيه، ص ٣١٨، ح ١، بسنده عن



٦٩٠ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى<sup>١</sup>، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ عِلْمِ عَالِمِكُمْ، قَالَ: «وِرَاثَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَمِنْ عَلِيِّ عليه السلام».

قَالَ: قُلْتُ: إِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ يُقَدِّفُ فِي قُلُوبِكُمْ<sup>٢</sup>، وَيُنَكِّتُ فِي آذَانِكُمْ<sup>٣</sup>؟ قَالَ:

١ . محمد بن إسماعيل... عن الصادق عليه السلام. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩١٠، ثلاث طرق، مع زيادة في أوله وآخره. دلائل الإمامة، ص ٢٨٦، وفيه: «قال علي بن محمد السمرى: كتبت إليه أسأله عمّا عندك من العلوم، فوقع: علمنا على...» الوافي، ج ٣، ص ٦٠٦، ح ١١٧٨؛ البحار، ج ٤٨، ص ٢٤٢، ح ٥١؛ وج ٧٨، ص ٣٢٩، ح ٧.

٢ . لم نجد في هذه الطبقة: من سُمّي بعلي بن موسى. والخبر رواه الصّفار في بصائر الدرجات، ص ٣٢٦، ح ٣، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن علي بن إسماعيل، عن صفوان. وهذا السند محزّف، والصواب فيه: أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشاب وعلي بن إسماعيل؛ فقد وردت رواية أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشاب في مواضع من بصائر الدرجات - أنظر على سبيل المثال، ص ٤٠، ح ١١؛ ص ٤٥، ح ٧؛ ص ٦١، ح ٣؛ ص ٧٨، ح ٧؛ ص ١٠٥، ح ٨؛ ص ٢٠٦، ح ١٠؛ ص ٢١٢، ح ٢ - كما وردت رواية أحمد بن موسى، عن علي بن إسماعيل، في بصائر الدرجات، ص ١٥٥، ح ١٢؛ ص ٣٨٤، ح ٤ - وهذا الخبر رواه الكليني في الكافي، ح ٦٩٤، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن أبي زاهر، عن علي بن إسماعيل - وص ٤٢٥، ح ١٠، وفيه: «حدّثنا موسى، عن علي بن إسماعيل». لكن في بعض النسخ المعتبرة: «حدّثنا أحمد بن موسى».

هذا، وأحمد بن موسى هو أحمد بن أبي زاهر موسى الأشعري، وكان محمد بن يحيى المطّار أخص أصحابه به. راجع: رجال النجاشي، ص ٨٨، الرقم ٢١٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٦١، ح ٦٧.

ثم إن تصحيف إسماعيل بموسى بعد حذف الألف من إسماعيل، كما كان هذا الأمر مرسومًا في الخطوط القديمة، ليس ببعيد.

٢ . في «ألف، و، بر، بس» وحاشية «ض، بح» والبصائر، ح ٣ و ٥: «قلوبهم».

٣ . في «ألف، ج، و، بر» وحاشية «ض، بح، بس» والبصائر، ح ٣ و ٥: «آذانهم». و«يُنَكِّتُ فِي آذَانِهِمْ»، أي يُضْرَبُ فِيهَا، مِنَ النَّكْتِ، وَهُوَ أَنْ تَنْكُتَ الْأَرْضُ بِقَضِيبٍ، أَيْ تَضْرِبُ بِقَضِيبٍ فَتَوَثَّرَ فِيهَا. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٦٩ (نكت).

أَوْ ذَاكَ. ٢.

٦٩١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: زَوَيْنَا<sup>٣</sup> عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ عَلِمْنَا غَابِرَةً،  
وَمَرْبُورَةً، وَنَكَّتْ فِي الْقُلُوبِ، وَنَقَرَتْ فِي الْأَسْمَاعِ»، فَقَالَ: «أَمَّا الْغَابِرَةُ، فَمَا تَقَدَّمَ مِنْ  
عِلْمِنَا؛ وَأَمَّا الْمَرْبُورَةُ، فَمَا يَأْتِينَا؛ وَأَمَّا النَّكَّتْ فِي الْقُلُوبِ، فَالْهَامُ؛ وَأَمَّا النَّقَرَتْ فِي  
الْأَسْمَاعِ، فَأَمْرٌ الْمَلِكِ»<sup>٦</sup>.

### ٥١ - بَابُ أَنَّ الْأَيْمَةَ عليها السلام لَوْ سَتِرَ عَلَيْهِمْ لِأَخْبَرُوا كُلَّ امْرِئٍ بِمَا لَهُ وَعَلَيْهِ

٦٩٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ  
فَصَالَةَ بِنْتِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ الْمُخْتَارِ، قَالَ:

١. في «ج، ف»: «أَوْ» بأن تكون الهمزة للاستفهام. وفي البصائر، ح ٣ و ٥: «قال: ذاك وذلك». وقوله: «أو ذاك»، أي علمنا إما وراثته، أو ذاك الذي ذكرت؛ أو يكون «أَوْ» بمعنى بل، ردّاً لإنكاره، أي بل ذاك، أي الوراثه واقع الأئمة؛ أو يكون الألف للاستفهام، أي أويكون ذلك، على الإنكار للمصلحة، والأول أظهر. ويحتمل أن يكون في الأصل: ذاك أو ذاك، أو ذاك وذلك، فسقط الأول من النسخ. راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٣٧.
٢. بصائر الدرجات، ص ٣٢٦ - ٣٢٧، ح ٣ و ٥، بسندهما عن صفوان، عن الحارث بن المغيرة؛ وفيه، ص ٣٢٨، ح ٩، بسنده عن الحارث بن المغيرة. وفيه أيضاً، ص ٣٢٦، ح ٢، بسند آخر، مع اختلاف. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٢٧، ح ٨؛ والاختصاص، ص ٢٨٦، الوافي، ج ٣، ص ٦٠٧، ح ١١٨٠.
٣. في «ف»: «إِنَّا رَوَيْنَا». وفي مرآة العقول: «روينا، على المعلوم من باب ضرب، أو المجهول من هذا الباب، أو باب التفعيل. وعلى الأخير أكثر المحدثين». وفي الصحاح: «رَوَيْتَهُ الشَّعْرُ تَرْوِيَةً، أَي حَمَلْتَهُ عَلَى رَوَيْتِهِ، وَأَرْوِيْتَهُ أَيْضاً». الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٦٤ (روى).
٤. راجع ما تقدّم من شرح اللغات ذيل الحديث الأول والثاني من هذا الباب. والغابر هاهنا بمعنى الماضي كما في الوافي؛ ومرآة العقول.
٥. في البصائر: «فأنه من» بدل «فأمر».
٦. بصائر الدرجات، ص ٣١٨، ح ٢، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن الفضيل، أو عمّن رواه عن محمد بن الفضيل، مع زيادة في آخره. الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٦، مرسلًا مع زيادة واختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٦٠٦، ح ١١٧٩.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لَوْ كَانَ لِإِلْسِنَتِكُمْ أَوْكِيَةٌ ١، لَحَدَّثْتُ كُلَّ امْرِئٍ بِمَا لَهُ وَعَلَيْهِ ٢.»

٦٩٣ / ٢ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ٤، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

مُسْكَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا بَصِيرٍ يَقُولُ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مِنْ أَيْنَ أَصَابَ أَضْحَابَ عَلِيِّ عليه السلام مَا

أَصَابَهُمْ مَعَ عَلِيمِهِمْ بِمَتَانِيَّتِهِمْ ٥ وَبَلَايَاهُمْ ٦؟

قَالَ ٧: فَأَجَابَنِي - شِبْهَ الْمُنْغَصِبِ -: «مِمَّنْ ٨ ذَلِكَ ٩ إِلَّا مِنْهُمْ ١٠؟».

فَقُلْتُ ١١: «مَا يَمْنَعُكَ جُعِلْتُ فِدَاكَ؟

قَالَ: «ذَلِكَ ١٢ بَابٌ أَغْلَقْتُ إِلَّا أَنَّ الْحَسَنِينَ بَنِي عَلِيِّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا - فَتَخَّ مِنْهُ

١ . «الأوكية»: جمع الوكاء، وهو الخيط الذي تُشدُّ به الصرّة والكيس وغيرها. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٢٢ (وكي).

٢ . بصائر الدرجات، ص ٤٢٣، ح ٢، عن أحمد بن محمد. وفي المحاسن، ص ٢٥٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٠٤؛ وبصائر الدرجات، ص ٤٢٢، ح ١، بسندهما عن عبد الواحد بن المختار؛ وفيه أيضاً، ص ٤٢٣، ح ٣، بسنده عن أبان بن عثمان، عن ضريس، عن عبد الواحد بن المختار. وفي القبية للنعماني، ص ٣٧، ح ٩؛ والأُمالي للطوسي، ص ١٩٧، المجلس ٧، ح ٣٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام مع زيادة واختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٦١٢، ح ١١٨٩.

٤ . روى أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن عبد الله بن مسكان كُتِبَ، وتكرر هذا الارتباط في كثير من الأسناد. فالمراد بهذا الإسناد: عدّة من أصحابنا المذكور في صدر السند السابق. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١٤، الرقم ٥٥٩.

٥ . «التنايا»: جمع التّية، وهي الموت؛ من التّني بمعنى التقدير؛ لأنّها مقدّرة بوقت مخصوص، والمراد آجالهم. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٨ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٩٢ (متى).

٦ . «البلايا»: جمع التّيلة، وهي اسم من أبلاء وابتلاء بمعنى امتحنه، وكذلك البلاء والتّلوى. راجع: المصباح المنير، ص ٦٢ (بلو).  
٧ . في «ب» والبصائر، ص ٢٦١: «قال».

٨ . في «ج» وحاشية «بر» ب«ف» والبصائر، ص ٢٦٠ و ص ٢٦١: «مِم».

٩ . في «ألف» ب«س»: «+ الأمر». وفي «بر» والبصائر، ص ٢٦١: «ذاك».

١٠ . في «ف» ب«ف»: «منه». وقوله «مِمَّنْ ذَلِكَ إِلَّا مِنْهُمْ» ذلك مبتدأ، ممّن خبره، أي لم يكن ذلك إلا منهم.

١١ . في الوافي: «قلت».  
١٢ . في «ب» والوافي: «ذاك».

شَيْئاً يَسِيرًا، ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّ أَوْلَيْكَ كَانَتْ عَلَى أَقْوَاهِمَ أَوْكِيَّةٌ.<sup>٢</sup>

## ٥٢- بَابُ التَّفْوِيضِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِلَى الْأَيْمَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَمْرِ الدِّينِ

١ / ٦٩٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ التَّخَوِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَسَمِعْتَهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَدَبَ<sup>٣</sup> نَبِيَّهٗ عَلَى مَحَبَّتِهِ، فَقَالَ: «وَأِنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ»<sup>٤</sup>، ثُمَّ فَوَّضَ إِلَيْهِ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولَ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»<sup>٥</sup>، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ»<sup>٦</sup>.

قَالَ<sup>٧</sup>: «ثُمَّ قَالَ: «وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ فَوَّضَ إِلَيَّ وَإِثْمَنَهُ، فَسَلَّمْتُمْ وَجَحَدَ<sup>٨</sup> النَّاسُ؛ فَوَّ اللَّهُ لِنَجْبَتِكُمْ<sup>٩</sup> أَنْ تَقُولُوا إِذَا قُلْنَا، وَأَنْ<sup>١٠</sup> تَضْمَتُوا إِذَا صَمْتْنَا، وَنَحْنُ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِأَخِي خَيْرًا فِي خِلَافِ أَمْرِنَا»<sup>١١</sup>.

١ . في «ج» ، بح ، بس : «كان» .

٢ . بصائر الدرجات، ص ٢٦٠، ح ١، عن أحمد بن محمد . وفيه، ص ٢٦١، ح ٢ و ٤، بسنده عن محمد بن سنان، عن إسحاق بن عمار، عن أبي بصير . الوافي، ج ٣، ص ٦١٢، ح ١١٩٠ .

٣ . تقول: أدبته من باب ضرب، أي علمته رياضة النفس ومحاسن الأخلاق، والأدب: اسم يقع على كل رياضة محمودة يتخرج بها الإنسان في فضيلة من الفضائل، وأدبته تأديباً مبالغته وتكثير . راجع: المصباح المنير، ص ٩ (أدب) .

٤ . القلم (٦٨) : ٤ .

٥ . الحشر (٥٩) : ٧ . النساء (٤) : ٨٠ .

٦ . في «بس» والبحار والبصائر، ص ٣٨٥ : «قال» .

٨ . في «ف» : «فجحد» .

٩ . في «ف» : «لنحببتكم» . وفي المحاسن : «فحببتكم» . وفي البصائر، ص ٣٨٤ : «لحببتكم» .

١٠ . في البحار والمحاسن والبصائر، ص ٣٨٤، وفضائل الشيعة : «أن» .

١١ . بصائر الدرجات، ص ٣٨٤، ح ٤، بسنده عن علي بن إسماعيل . المحاسن، ص ١٦٢، كتاب الصفوة، ص

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ<sup>١</sup>، ثُمَّ ذَكَرَ<sup>٢</sup> نَحْوَهُ<sup>٣</sup>.

٢ / ٦٩٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَكَارِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ<sup>٤</sup>، عَنْ مُوسَى بْنِ أَشْتَمِ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَأُخْبِرَهُ بِهَا، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ دَاخِلٌ، فَسَأَلَهُ عَنْ تِلْكَ الْآيَةِ، فَأُخْبِرَهُ بِخِلَافِ مَا أُخْبِرَ بِهِ<sup>٥</sup> الْأَوَّلَ، فَدَخَلَنِي مِنْ ذَلِكَ<sup>٦</sup> مَا شَاءَ اللَّهُ حَتَّى كَانَتْ قَلْبِي يُشْرَحُ<sup>٧</sup> بِالسَّكَاكِينِ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: تَرَكْتُ أَبَا قَتَادَةَ بِالشَّامِ لَا يُخْطِئُ فِي الْوَاوِ وَشِبْهِهِ، وَجِئْتُ إِلَيْ هَذَا يُخْطِئُ هَذَا الْخَطَأَ كُلَّهُ، فَبَيْنَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ آخَرٌ، فَسَأَلَهُ عَنْ تِلْكَ الْآيَةِ، فَأُخْبِرَهُ بِخِلَافِ

١ ح ١١١، إلى قوله: «ونحن فيما بينكم وبين الله»؛ بصائر الدرجات، ص ٣٨٥، ح ٧ وفيه إلى قوله: «فوض إلى علي وائتمنه»؛ فضائل الشيعة، ص ٣٤، ح ٣٠، وفي الثلاثة الأخيرة بسند آخر عن عاصم بن حميد. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٥٩، ح ٢٠٣، عن أبي إسحاق النحوي. الوافي، ج ٣، ص ٦١٤، ح ١١٩١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٣، ح ٣٣٣٤؛ البحار، ج ١٧، ص ٣، ح ١.

١. في «ب»: «قال».

٢. في «ف»: «ذكره».

٣. بصائر الدرجات، ص ٣٨٤، ح ٥، عن أحمد بن محمد؛ الاختصاص، ص ٣٣٠، عن أحمد بن محمد بن عيسى الوافي، ج ٢، ص ٦١٥، ح ١١٩٢.

٤. هكذا في «بف». وفي «ألف»، ب، ض، ف، و، يح، بر، بس، والمطبوع: «بكار بن بكر». وفي «ج»: «بكار بن بكر».

٥. والصواب ما أثبتناه؛ فإن الخبر رواه الصّفار في بصائر الدرجات، ص ٣٨٥، ح ٨ عن إبراهيم بن هاشم، عن يحيى بن أبي عمران، عن يونس، عن بكار بن أبي بكر. والمذكور في رجال الطوسي أيضاً، ص ١٧١، الرقم ١٩٩٨، هو بكار بن أبي بكر الحضرمي، ووردت رواية يونس [بن عبد الرحمن] عن بكار بن أبي بكر الحضرمي في المحاسن، ص ٣٢٠، ح ٥٥؛ وعلل الشرائع، ص ١٤٩، ح ٩.

٥. في «ألف»، ب، يح، بس، بف، والبحار: - «به». وفي «ف»: «بها».

٦. في «ب»، بف، + «شي».

٧. «يُشْرَحُ»، من الشرح، وهو قطع اللحم عن العضو قطعاً، أو قطع اللحم على العظم قطعاً، أو قطع اللحم طولاً، والشریح مبالغة وتكثير. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٤٩٧؛ المصباح المنير، ص ٣٠٨ (شرح).

٣٦٦/١ ما أُخْبِرَنِي وَ أُخْبِرَ صَاحِبِي<sup>١</sup>، فَسَكَنْتَ نَفْسِي، فَلِمْتُ أَنْ ذَلِكَ مِنْهُ تَقِيَّةٌ<sup>٢</sup>.

قَالَ: ثُمَّ التَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ لِي<sup>٣</sup>: يَا ابْنَ أَسْتَيْمَ، إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- فَوَّضَ إِلَيَّ سَلِيمَانَ بْنَ دَاوُدَ<sup>٤</sup>، فَقَالَ: «هَذَا عَطَاؤُنَا فَاْمُنُّنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ»<sup>٥</sup>، وَ فَوَّضَ إِلَيَّ نَبِيَّهُ<sup>٦</sup>، فَقَالَ: «مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ مَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»<sup>٧</sup> فَمَا فَوَّضَ إِلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ<sup>٨</sup>، فَقَدْ فَوَّضَهُ<sup>٩</sup> إِلَيْنَا<sup>١٠</sup>.

٣ / ٦٩٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ

زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ<sup>١١</sup> أَبَا جَعْفَرٍ وَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ<sup>١٢</sup> يَقُولَانِ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- فَوَّضَ إِلَيَّ نَبِيَّهُ<sup>١٣</sup>، أَمْرَ خَلْقِهِ لِيَنْظُرَ كَيْفَ طَاعَتَهُمْ». ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ مَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»<sup>١٤</sup>.

٤ / ٦٩٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ

فُضَيْلِ بْنِ يَسَّارٍ، قَالَ:

١ . هكذا في «و، بح، بس» و مرآة القول . و يقتضيه المقام . و ظاهر المطبوع و غير النسخ المذكورة مما قبلت: «صاحبي».

٢ . في البصائر، ص ٣٨٥، ح ٨: «عنه تعمد» بدل «منه تقيَّة».

٣ . في «ف، بح» و البصائر، ص ٣٨٥، ح ٨: «لي».

٤ . ص (٣٨) : ٣٩ . ٥ . في «بح، بس»: «رسوله».

٦ . في «ب»: «فوض».

٧ . بصائر الدرجات، ص ٣٨٥، ح ٨، عن إبراهيم بن هاشم . وفيه، ص ٣٨٣، ح ٢؛ و ص ٣٨٦، ح ١١؛ و الاختصاص، ص ٣٣٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٣، ص ٦١٨، ح ١١٩٦؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥٠، ح ٨٢ .

٨ . في الوافي: «أنه سمع» بدل «قال سمعت».

٩ . هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف» . وفي «ف» و المطبوع: «صلى الله عليه وآله».

١٠ . بصائر الدرجات، ص ٣٧٩، ح ٧؛ و ص ٣٨٠، ح ١٠، عن أحمد بن محمد . الوافي، ج ٣، ص ٦١٥، ح ١١٩٣؛

البحار، ج ١٧، ص ٤، ح ٢.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ لِبَغِيضِ أَصْحَابِ قَيْسِ الْمَاصِرِ<sup>١</sup>: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ-  
أَدَّبَ<sup>٢</sup> نَبِيَّهٖ، فَأَحْسَنَ أَدَبَهُ، فَلَمَّا<sup>٣</sup> أَكْمَلَ لَهُ الْأَدَبَ، قَالَ: «إِنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ»<sup>٤</sup>، ثُمَّ  
فَوَّضَ إِلَيْهِ أَمْرَ الدِّينِ وَالْأُمَّةِ لِيَسُوَسَ عِبَادَتَهُ<sup>٥</sup>، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «مَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ  
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله كَانَ مُسَدِّدًا<sup>٦</sup> مُوَفَّقًا، مُؤَيِّدًا بِرُوحِ الْقُدْسِ،  
لَا يَزِلُّ وَلَا يَخْطِئُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَسُوَسُ بِهِ الْخَلْقَ، فَتَأَدَّبَ بِأَدَابِ اللَّهِ.  
ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- فَرَضَ الصَّلَاةَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ، فَأَضَافَ  
رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِلَى الرَّكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، وَ إِلَى الْمَغْرِبِ رَكَعَةً، فَصَارَتْ عَدِيلُ<sup>٧</sup> الْفَرِيضَةِ، لَا  
يَجُوزُ تَرْكُهَا إِلَّا فِي السَّفَرِ<sup>٨</sup>، وَأُفْرِدَ الرَّكَعَةَ فِي الْمَغْرِبِ فَتَرَكَهَا قَائِمَةً فِي السَّفَرِ  
وَ الْحَضَرِ، فَأَجَازَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ كُلَّهُ، فَصَارَتْ الْفَرِيضَةُ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكَعَةً.  
ثُمَّ سَنَّ<sup>٩</sup> رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله النَّوَافِلَ أَرْبَعًا وَ ثَلَاثِينَ رَكَعَةً مِثْلِي الْفَرِيضَةِ، فَأَجَازَ اللَّهُ -عَزَّ  
وَ جَلَّ- لَهُ ذَلِكَ، وَ الْفَرِيضَةَ وَ النَّافِلَةَ إِحْدَى وَ خَمْسُونَ رَكَعَةً، مِنْهَا رَكَعَتَانِ بَعْدَ الْعَمَّةِ<sup>١١</sup>

١ . «قيس الماصر» من المتكلمين، تعلم الكلام من علي بن الحسين عليهما السلام وصحب الصادق عليه السلام، وهو من أصحاب  
مجلس الشامي. الوافي، ج ٣، ص ٦١٧.

٢ . تقدم معنى التأديب ذيل الحديث ١ من هذا الباب.

٣ . في «ف» ++ «أن».

٤ . في «ف» والبجار: «إِنَّكَ».

٥ . القلم (٦٨): ٤.

٦ . «ليسوس عباده»، أي يتولى أمرهم ويقوم عليه بما يصلحُه، من السياسة بمعنى تولي الأمور والقيام على  
الشيء بما يصلحُه. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ١٠٨ (سوس).

٧ . «مُسَدِّدًا»، قال الجوهري: التسديد: التوفيق للسداد، وهو الصواب والقصد من القول والعمل، ورجل  
مُسَدِّدٌ، إِذَا كَانَ يَعْمَلُ بِالسَّدَادِ وَالْقَصْدِ. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٨٥ (سدد).

٨ . في البحار «عديلة» وهو الأنسب.

٩ . هكذا في «ج»، «ف» وهو الأنسب. وفي المطبوع وباقي النسخ: «سفر».

١٠ . «سَنَّ»، أي بين، يقال: سَنَّ اللهُ تَعَالَى سُنَّةً لِلنَّاسِ: بَيَّنَّهَا، وَسَنَّ اللهُ تَعَالَى سُنَّةً، أَي بَيَّنَّ طَرِيقًا قَوِيمًا. راجع:  
لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٢٥ (سنن).

١١ . قال الخليل: «العَمَّة»: الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة السُّقُوف. أعتم القوم، إِذَا صَارُوا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ؛

جَالِساً تَعْدَانِ ١ بِرَكْعَةٍ مَكَانَ الْوُتْرِ.

وَفَرَضَ اللَّهُ فِي السَّنَةِ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ. وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْمَ شَعْبَانَ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ مِثْلِي الْفَرِيضَةِ، فَأَجَازَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ ذَلِكَ. وَحَرَّمَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- الْخَمْرَ بِعَيْنَيْهَا، وَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُسْكِرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ، فَأَجَازَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ ٢.

٣٦٧/١ وَ عَافَ ٤ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَشْيَاءَ وَكَرَّهَهَا ٥، لَمْ يَنْهَ ٦ عَنْهَا نَهْيَ حَزَامٍ، إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا نَهْيَ إِعَافَةٍ ٧ وَكَرَاهَةٍ ٨، ثُمَّ رَخَّصَ فِيهَا، فَصَارَ الْأَخْذُ بِرُخْصِهِ ٩ وَاجِباً عَلَى الْعِبَادِ كَوْجُوبِ مَا يَأْخُذُونَ بِنَهْيِهِ وَعَزَائِمِهِ، وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا نَهَاهُمْ عَنْهُ نَهْيَ حَزَامٍ، وَلَا فِيمَا أَمَرَ بِهِ أَمْرَ فَرَضٍ لِأَزْمٍ، فَكَثِيرُ الْمُسْكِرِ مِنَ الْأَشْرِبَةِ ١٠ نَهَاهُمْ عَنْهُ نَهْيَ

١. وَعَتَمُوا تَعْتِماً: ساروا في ذلك الوقت، وأوردوا أو أصدروا في تلك الساعة. وقال الجوهري: «العتمة: وقت صلاة العشاء». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٣٦؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٩ (عتم).

٢. هكذا في «ب» واستصوبه السيد بدرالدين في حاشيته، ص ١٨١؛ وهو الأنسب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعدّه وله وجه مذكور في المرأة». ٣. في «ض»: «+شهر».

٣. هكذا في «الف»، ب، ج، و، يح، بر، بس، بف، والبحار. وفي «ض»، ف، والمطبوع: «+كله».

٤. في «ج»: «أعاف». و«عاف»، أي كره، يقال: عاف الرجل الطعام أو الشراب يعافه عيافاً، أي كرهه فلم يشربه فهو عائف. فكذاك أعافه. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٠٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٣٠ (عيف).

٥. هكذا في «ب»، ج، و، يح، جل، جو، أي بالتضعيف، وهو الأنسب وإلا يلزم التكرار.

٦. هكذا في «الف»، ب، ج، ض، و، يح، بس، بف، والبحار. وفي «بر» والمطبوع: «ولم ينه».

٧. في البحار: «عافة». وفي مرآة العقول، ج ٣، ص ١٥٢: «لَمَّا كَانَ أَعَافٌ أَيْضاً بِمَعْنَى عَافٍ، أُنِيَ بِالمصدر هَكَذَا، وَفِي بعض النسخ: عَافَةٌ، وَكَانَتْه تصحيف عَافَةٌ، أَوْ جَاءَ مصدر المَجْرَدِ هَكَذَا أَيْضاً».

٨. في «ب»، بر، بف، «برخصة». وفي البحار: «برخصة».

٩. يستفاد من فحوى قوله ﷺ: «فكثير المسكر من الأشربة» عدم حرمة القليل منها، واختصاصها بالخمر فقط، وليس كذلك بل القليل منها، فلعل اكتفاءه ﷺ بذكر الكثير لعدم احتمال حرمة القليل عند المخاطب؛ لكونه من المخالفين المستحلين للقليل. أو الدلالة على عدم حرمة القليل بمفهوم اللقب، وهو ليس بحجة اتفاقاً. راجع: شرح المازندراني، ج ٦، ص ٥٠؛ الوافي، ج ٣، ص ٦١٧.



حَرَامٍ، لَمْ يُرَخَّصْ فِيهِ لِأَحَدٍ، وَ لَمْ يُرَخَّصْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَحَدٍ تَقْصِيرَ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ صَمَّهَمَا إِلَى مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ، بَلِ الرِّزْمَهُمْ ذَلِكَ الرِّزْمَا وَاجِبًا، لَمْ يُرَخَّصْ لِأَحَدٍ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا لِلْمُسَافِرِ، وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُرَخَّصَ<sup>٢</sup> مَا<sup>٣</sup> لَمْ يُرَخَّصَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَافَقَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ نَهَيْتُهُ نَهْيَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ وَجِبَ عَلَيَّ العِبَادِ التَّسْلِيمَ لَهُ كَالْتَّسْلِيمِ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى<sup>٤</sup>.

٦٩٨ / ٥ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنِ زُرَّارَةَ:

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا جَعْفَرٍ وَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولَانِ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - فَوَّضَ إِلَى نَبِيِّهِ ﷺ أَمْرَ خَلْقِهِ؛ لِيَنْظُرَ كَيْفَ طَاعَتُهُمْ»، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ مَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا»<sup>٥</sup>.

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنِ زُرَّارَةَ، مِثْلَهُ.

٦٩٩ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ

١ . في الوسائل، ج ٤: «ولم».

٢ . هكذا في النسخ التي قبلت والوسائل، ج ٤ والبحار. وفي «ف» والمطبوع: «وشياً».

٣ . في «ض»: «فيما». وفي «ف»: «مما». وفي الوافي: «- ما».

٤ . الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة النوافل، ح ٥٥٥٢. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٤، ح ٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢١٨، ح ٧٧٢، عن الكليني، وفي كلها من قوله: «الفریضة سبع عشرة ركعة» إلى قوله: «بعد العتمة جالساً» مع اختلاف في الألفاظ. الوافي، ج ٣، ص ٦١٦، ح ١١٩٥؛ البحار، ج ١٧، ص ٤، ح ٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٥، ح ٤٤٧٤، وفيه من قوله: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ»؛ وج ١٠، ص ٤٨٧، ح ١٣٩١٧، من قوله: «وفرض الله في السنة صوم شهر رمضان»، إلى قوله: «فأجاز الله عز وجل له ذلك»؛ وج ٢٥، ص ٣٢٥، ح ٣٢٠٢٦، من قوله: «وحرم الله الخمر بعينها» إلى قوله: «لم يرخص فيه لأحد».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٣٧٨، ح ٢، عن محمد بن عبد الجبار. الوافي، ج ٣، ص ٦١٥، ذيل ح ١١٩٣؛ البحار، ج ١٧، ص ٤، ح ٢.

عُمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَدَبَ نَبِيَّهُ صلى الله عليه وآله، فَلَمَّا انْتَهَى بِهِ<sup>٢</sup> إِلَى مَا أَرَادَ، قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ»، فَقَوَّضَ إِلَيْهِ دِينَهُ، فَقَالَ: «وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» وَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَضَ الْفَرَائِضَ، وَ لَمْ يَقْسِمِ لِيَجِدْ شَيْئاً، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَطْعَمَهُ السُّدُسَ، فَأَجَازَ اللَّهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - لَهُ ذَلِكَ؛ وَ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ»<sup>٣، ٤، ٥، ٦</sup>.

٧ / ٧٠٠ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الرَّشَاءِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ،

عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله دِينَ الْعَيْنِ وَ دِينَ النَّفْسِ، وَ حَرَّمَ التَّبِيدَ وَ كُلَّ مُسْكِرٍ».

فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ جَاءَ فِيهِ شَيْءٌ؟

قَالَ<sup>٧</sup>: «نَعَمْ، لِيُعْلَمَ مَنْ يُطِيعُ<sup>٨</sup> الرَّسُولَ مِمَّنْ<sup>٩</sup> يَغْصِيهِ»<sup>١٠</sup>.

٨ / ٧٠١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، قَالَ: وَجَدْتُ فِي نَوَادِرِ مُحَمَّدِ بْنِ

سَيِّدَانِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانٍ، قَالَ:

١ . تقدّم معنى التأديب ذيل ح ١ من هذا الباب . ٢ . في «ب، ج، و، ض، ي، ح، س، ف»: «عليه السلام» .

٣ . في «أ، ب، ج، د، هـ»: «الباء للتعدي، أي أوصله إلى ما أريد من الدرجات العالية والكمالات الإنسانية» .

٤ . في «ف» والبحار: «وَلْيُؤْتِكُمْ» . ٥ . ص (٣٨): ٣٩ .

٦ . بصائر الدرجات، ص ١٣٧٩، ح ٤، بسنده عن محمد بن سنان، مع زيادة في آخره . الوافي، ج ٣، ص ٦١٨، ح ١١٩٧؛ البحار، ج ١٧، ص ٥، ح ٤ .

٧ . في «ب، ف»، وشرح المازندراني والوافي والوسائل: «فقال» .

٨ . في المطبوع والمرأة والبصائر: «من يطع» . ٩ . في حاشية «ج، ض، ف، س» والبصائر: «ومن» .

١٠ . بصائر الدرجات، ص ٣٨١، ح ١٤، بسنده عن حماد بن عثمان . الوافي، ج ٣، ص ٦١٩، ح ١١٩٨؛ الوسائل،

ج ٢٥، ص ٣٥٤، ح ٣٢١٠٩؛ البحار، ج ١٧، ص ٦، ح ٥ .

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا وَاللَّهِ، مَا فَوَّضَ اللَّهُ إِلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ إِلَّا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام وَإِلَى الْأَئِمَّةِ عليهم السلام، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ»<sup>٢</sup>، وَهِيَ جَارِيَةٌ فِي الْأَوْصِيَاءِ عليهم السلام»<sup>٤</sup>.

٧٠٢ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ<sup>٥</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْمِشْمِيِّ:

١. راجع ما تقدّم ذيل الحديث ٥ من هذا الباب.

٢. هكذا في «ألف»، ج، ض، ف، بس، بفتح، وفي سائر النسخ والمطبوع: «الله».

٣. النساء: (٤): ١٠٥.

٤. بهائو الدرجات، ص ٢٨٦، ح ١٢. الاختصاص، ص ٣٣١، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عن عبد الله بن مسكان. الوافي، ج ٣، ص ٦١٥، ح ١١٩٤؛ البحار، ج ١٧، ص ٦، ح ٦.

٥. المعروف باسم الحسن بن زياد في الرواة اثنان: الأول: الحسن بن زياد العطار الطائي. وهو متحد مع الحسن بن زياد الضبي الكوفي. الثاني: الحسن بن زياد الصيقل. وهما من أصحاب الصادق عليه السلام. بل عُذَّ الصيقل من أصحاب الباقر عليه السلام أيضاً. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٧، الرقم ٩٦؛ رجال الطوسي، ص ١٣١، الرقم ١٣٤١؛ وص ١٣٣ الرقم ١٣٨٢؛ وص ١٨٠، الرقمين ٢١٥٥ و ٢١٥٦؛ وص ١٩٥، الرقم ٢٤٤٠ وفيه: الحسين بن زياد، لكن الصواب «الحسن» كما في بعض النسخ المعتمدة.

فعلية في رواية الحسن بن زياد عن محمد بن الحسن الميثمي - وهو محمد بن الحسن بن زياد الميثمي الذي عدّه النجاشي في رجاله، ص ٣٦٣، الرقم ٩٧٥، وأوياً عن الرضا عليه السلام - خلل، كما أنّ في رواية محمد بن الحسن هذا عن أبي عبد الله عليه السلام مباشرة، خللاً.

ثم إنّ الخبر رواه الصفار في بهائو الدرجات، تارة في ص ٣٨٣، ح ١، عن يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن بن زياد، عن محمد بن الحسن الميثمي، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام. وأخرى في ص ٣٨٥، ح ٦، عن محمد بن عبد الجبار، عن الحسن بن الحسين، عن أحمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن بن زياد، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام.

والظاهر أنّ في السند الأول من بهائو الدرجات أيضاً خللاً، فإنّنا لم نجد في الأستاد وكتب الرجال ذكراً لأحمد بن الحسن بن زياد، ولا للحسن بن زياد الميثمي، والد محمد بن الحسن الميثمي.

أمّا السند الثاني، فالظاهر خلوه من أي خلل. وأحمد بن الحسن، فيه، هو أحمد بن الحسن الميثمي؛ فقد وردت في بهائو الدرجات، ص ١٣٧، ح ١٠، ص ٢٤٣، ح ٣، وص ٣٤٣، ح ٩. رواية محمد بن عبد الجبار، عن الحسن بن الحسين [اللؤلؤي] عن أحمد بن الحسن [الميثمي].

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَدَبَ رَسُولَهُ حَتَّى قَوْمَهُ عَلَى مَا أَرَادَ، ثُمَّ فَوَّضَ إِلَيْهِ، فَقَالَ عَزَّ ذِكْرُهُ: «مَا أَنْتَاكَ الرَّسُولُ فَخَذْوَهُ وَمَا نَهَاكَمْ عَنْهُ فَانْتَهَرُوا» فَمَا فَوَّضَ اللَّهُ إِلَى رَسُولِهِ، فَقَدْ فَوَّضَهُ إِلَيْنَا»<sup>٢</sup>.

١٠ / ٧٠٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ صَنْدَلِ الْخَطَّاطِ<sup>٣</sup>، عَنْ زَيْدِ الشُّحَامِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْتَنُّ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ» قَالَ: «أَعْطَى سُلَيْمَانَ مُلْكًا عَظِيمًا، ثُمَّ جَزَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَكَانَ لَهُ

• وأحمد بن الحسن الميثمي، هو أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار، ومحمد بن الحسن بن زياد، هو محمد بن الحسن بن زياد العطار الذي روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ٧٤، الرقم ١٧٩، وص ٣٦٩، الرقم ١٠٠٢؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٤، الرقم ٦٦. هذا، ولا يبعد أن يكون الأصل في السند الأول من البصائر هكذا: أحمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن، عن أبيه، فقُتِر أحمد بن الحسن بالميثمي، ومحمد بن الحسن بابن زياد، ثم أُدرج التفسيران في المتن في غير موضعهما.

إذا تبيّن ذلك، فنقول: إنَّ الظاهر سقوط «أحمد بن» قبل «الحسن بن زياده»، وسقوط «عن أبيه» بعد «محمد بن الحسن الميثمي» من سند الكافي. كما أنَّ الظاهر زيادة «بن زياد» و«الميثمي» في السند أو درجهما في غير موضعهما، كما تقدّم.

واستفدنا هنا من رسالة للأستاذ السيّد محمد جواد الشيرازي - دام توفيقه - المسمّى بـ«بيت الأخيار في ترجمة آل ميثم التمار». وللکلام تمة تُرجع الطالب إليها.

١. في حاشية «ف»: «قوّاه». وقوله: «قَوْمَهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ، أَي تَبَّه عَلَيْهِ، مِنْ قَامَ فُلَانٌ عَلَى الشَّيْءِ إِذَا تَبَّه عَلَيْهِ وَتَمَسَّكَ. رَاجِعُ: النَّهْيَاةُ، ج ٤، ص ١٢٥ (قوم).

٢. بصائر الدرجات، ص ٢٨٣، ح ١، عن يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن بن زياد، عن محمد بن الحسن الميثمي، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ٣٨٥، ح ٦، بسنده عن محمد بن الحسن بن زياد، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ٣، ص ٦١٩، ح ١١٩٩؛ البحار، ج ١٧، ص ٦، ح ٧.

٣. في حاشية «ف»: «الخطاط»، والرجل مجهول لم نعرفه.

٤. في «ف»: «عن».

٥. في «ب»: «وكان».

أَنْ يُعْطِيَ مَا شَاءَ مِنْ شَاءٍ<sup>١</sup>، وَ يَمْنَعُ مِنْ شَاءٍ<sup>٢</sup>، وَ أُعْطَاهُ اللَّهُ<sup>٣</sup> أَفْضَلَ مِمَّا أُعْطِيَ سَلِيمَانَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «مَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»<sup>٤</sup>.

٥٣- بَابٌ فِي<sup>٥</sup> أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَنْ يُشْبَهُونَ<sup>٦</sup> مِمَّنْ مَضَى  
وَ كَرَاهِيَةِ الْقَوْلِ فِيهِمْ بِالنُّبُوَّةِ

١ / ٧٠٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى<sup>٧</sup>، عَنْ

حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ<sup>٨</sup>: مَا مَوْضِعُ الْعُلَمَاءِ<sup>٩</sup>؟

قَالَ: «مِثْلُ ذِي الْقَرْظَيْنِ، وَ صَاحِبِ سَلِيمَانَ<sup>١٠</sup>، وَ صَاحِبِ مُوسَى<sup>١١</sup>»<sup>١٢</sup>.

١ . في «ب، ض، بر، ع»: «من شاء ما شاء». وفي «بف»: «ما شاء من يشاء».

٢ . في «ج، د، هـ»: «ما».

٣ . في «ألف، ض، ف، و، بس، بف»: «والوافي» - «الله».

٤ . في «ج، ف»: «وَمَا».

٥ . الوافي، ج، ح، ص، ٦١٩، ح، ١٢٠٠؛ البحار، ج، ١٧، ص، ٧، ح، ٨.

٦ . في «ألف، ف، بس، ع»: «في».

٧ . مات صفوان بن يحيى سنة عشر ومائتين، كما في رجال النجاشي، ص ١٩٧، الرقم ٥٢٤. وتوفي حمران بن أعين في حياة أبي عبدالله<sup>٨</sup> - وقد استشهد<sup>٩</sup> سنة مائة وثمان وأربعين - كما في رسالة أبي غالب الزراري، ص ١٨٨. ولم يثبت رواية صفوان بن يحيى عن حمران بن أعين. مباشرة والظاهر سقوط الوساطة بينهما. يؤيد ذلك أنّ الخبر ورد في بصائر الدرجات، ص ٣٦٥، ح ١، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن أبي خالد، عن حمران كما ورد في الاختصاص، ص ٣٠٩ بنفس سند البصائر عن حمران بن أعين إلا أنّ فيه «أبي خالد القمّاط».

٨ . في الوافي: «أريد بالعلماء: المعصومون صلوات الله عليهم... وبصاحب سليمان: أصف بن برخيا، وبصاحب موسى: يوشع بن نون». وللمزيد راجع مرآة العقول، ج ٣، ص ١٥٦.

٩ . في البصائر: «وصاحب داود» بدل «وصاحب سليمان».

١٢ . بصائر الدرجات، ص ٣٦٥، ح ١، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن أبي خالد، عن حمران،

٢ / ٧٠٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ،

قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّمَا الْوُقُوفُ عَلَيْنَا فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ<sup>١</sup>، فَأَمَّا النُّبُوءَةُ فَلَا<sup>٢</sup>.

٣ / ٧٠٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ

٣٦٩ / ١

سُوَيْدٍ، عَنِ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ ذِكْرُهُ- خَتَمَ بِنَبِيِّكُمْ النَّبِيِّينَ؛ فَلَا نَبِيَّ

بَعْدَهُ أَبَدًا، وَخَتَمَ بِكِتَابِكُمْ الْكُتُبَ؛ فَلَا كِتَابَ بَعْدَهُ أَبَدًا، وَأَنْزَلَ فِيهِ تَبْيَانَ كُلِّ شَيْءٍ،

وَخَلَقَكُمْ<sup>٣</sup>، وَخَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَنَبَأَ مَا قَبْلَكُمْ، وَفَضَلَ مَا بَيْنَكُمْ، وَخَبَّرَ

مَا بَعْدَكُمْ، وَأَمَرَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَمَا أَنْتُمْ صَائِرُونَ إِلَيْهِ<sup>٤</sup>.

٤ / ٧٠٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْغُبَيْرَةِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ عَلَيًّا عليه السلام كَانَ مُحَدَّثًا، فَقُلْتُ<sup>٦</sup>: فَتَقُولُ<sup>٧</sup>: نَبِيِّ؟ قَالَ: فَحَزَلَكُ

١ عن أبي عبد الله عليه السلام: الاختصاص، ص ٣٠٩، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن صفوان بن يحيى، عن

أبي خالد القمطاط، عن حمران بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام . الوافي، ج ٣، ص ٦٦١، ح ١٢٠٣.

١ . في الوافي: «يعني إنما عليكم أن تفقوا علينا في إثبات علم الحلال والحرام، وليس لكم أن تتجاوزوا بنا إلى إثبات النبوة لنا».

٢ . الوافي، ج ٣، ص ٦٢٢، ح ١٢٠٥؛ البحار، ج ٢٦، ص ٨، ح ٤٦.

٣ . في مرآة العقول، ج ٣، ص ١٥٧: «وخلقكم، بسكون اللام، إما منصوب بالعطف على تبيان، أو مجرور

بالعطف على كل شيء» . ٤ . في «ج»: «+ أمر» .

٥ . الكافي، كتاب فضل العلم، باب الرذيل إلى الكتاب والسنة ...، ح ١٩١، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «كتاب الله،

فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وفصل ما بينكم، ونحن نعلمه» . الوافي، ج ٣، ص ٦٢٢، ح ١٢٠٦.

٦ . في «ب»: «ض، ف، ب، بر» وحاشية «بس» والوافي: «قلت» .

٧ . وفي البصائر، ص ٣٦٦، ح ٢: «فتقول» . وفي شرح المازندراني، ج ٦، ص ٥٥: «قوله: فتقول: نبي، أي هو

نبي» . ونقول، على صيغة المتكلم مع الغير، ويحتمل الخطاب» .

بِيَدِهِ<sup>١</sup> هَكَذَا<sup>٢</sup>، ثُمَّ قَالَ: «أَوْ كَصَاحِبِ سُلَيْمَانَ، أَوْ كَصَاحِبِ مُوسَى، أَوْ كَذِي الْقَرْنَيْنِ،  
أَوْ مَا بَلَّغَكُمْ أَنَّهُ قَالَ: وَ فِيكُمْ مِثْلُهُ؟»<sup>٤</sup>.

٥ / ٧٠٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أَدِينَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ  
مَعَاوِيَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: «مَا مَنْزِلَتُكُمْ؟ وَمَنْ تُشَبِّهُونَ  
مِمَّنْ مَضَى؟»

قَالَ: «صَاحِبِ<sup>٧</sup> مُوسَى وَ ذَا<sup>٨</sup> الْقَرْنَيْنِ كَأَنَّ عَالِمَيْنِ، وَلَمْ يَكُونَا نَبِيَّيْنِ<sup>٩</sup>»<sup>١٠</sup>.

٦ / ٧٠٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ  
سَدِيرٍ، قَالَ:

١ . في الوافي والبصائر، ص ٣٦٦، ح ٢: «به».

٢ . في الوافي: «كأنه رفع يده وأشار برفع يده إلى نفي النبوة».

٣ . كلمة «أو» بمعنى «بل» كما قال الجوهرى: «وقد يكون بمعنى بل في توسع الكلام». أو المعنى: لا نقل: إنه  
نبي، بل قل: محدث أو كصاحب سليمان. أو المعنى: أن تحديث الملك قد يكون للنبي وقد يكون لغيره  
كصاحب سليمان. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٦٦٦؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ١٥٨؛ الصالح، ج ٦، ص ٢٢٧٤ (أو).

٤ . الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمة عليهم السلام محدثون مفهمون، ح ٧١٥، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن  
محمد... عن الحارث بن المغيرة، عن حرمان بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. وفي  
بصائر الدرجات، ص ٣٦٦، ح ٢؛ و ص ٣٢١، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٢٨٦، عن أحمد بن محمد... عن  
الحارث بن المغيرة، عن حرمان، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الأخيرتين مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٣،  
ص ٦٦٦، ح ١٢١٣.

٥ . في «ف» بفتح «ف» - «له».

٦ . في «ب» بفتح «ب»: «تشبهون». وفي «ف»: «تشبهون به».

٧ . في البصائر: «كصاحب».

٨ . هكذا في «ب» ف، بع، جو، وهو الأنسب في جواب «من تشبهون». وفي «ألف» والبصائر، ص ٣٦٦: «ذي».  
وفي أكثر النسخ والمطبوع: «ذو».

٩ . في «ف»: «بنبيين».

١٠ . بصائر الدرجات، ص ٣٦٦، ح ٣، بسنده عن محمد بن أبي عمير. وفي تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٣٠، ح ٤٥،  
عن بريد، عن أحدهما عليهما السلام؛ وفيه، ص ٣٤٠، ح ٧٤، عن بريد بن معاوية، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام.  
الوافي، ج ٣، ص ٦٢٢، ح ١٢٠٤.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ قَوْمًا يَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ آيَةٌ، يَتَلَوْنَ عَلَيْنَا بِذَلِكَ قُرْآنًا «وَهُوَ

الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ»؟<sup>٢</sup>

فَقَالَ: «يَا سَدِيرُ، سَمِعِي وَبَصْرِي وَبَشْرِي وَلَحْمِي وَدَمِي وَشَعْرِي مِنْ هَؤُلَاءِ<sup>٣</sup>

بِرَاءً<sup>٤</sup>، وَبَرِيَّ اللَّهِ مِنْهُمْ<sup>٥</sup>، مَا هَؤُلَاءِ عَلَى دِينِي، وَ لَا عَلَى دِينِ آبَائِي؛ وَاللَّهِ، لَا يَجْمَعُنِي اللَّهُ وَإِيَّاهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهُوَ سَاخِطٌ عَلَيْهِمْ.

قَالَ: قُلْتُ: وَ عِنْدَنَا قَوْمٌ يَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ رُسُلٌ، يَقْرَأُونَ<sup>٦</sup> عَلَيْنَا بِذَلِكَ قُرْآنًا: «يَا أَيُّهَا

الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ»؟<sup>٧</sup>

فَقَالَ: «يَا سَدِيرُ، سَمِعِي وَبَصْرِي وَشَعْرِي وَبَشْرِي<sup>٨</sup> وَ لَحْمِي وَ دَمِي مِنْ هَؤُلَاءِ

بِرَاءً<sup>٩</sup>، وَ بَرِيَّ اللَّهِ مِنْهُمْ وَ رِسُولَهُ، مَا هَؤُلَاءِ عَلَى دِينِي، وَ لَا عَلَى دِينِ آبَائِي؛ وَاللَّهِ<sup>١٠</sup>، لَا يَجْمَعُنِي اللَّهُ وَإِيَّاهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهُوَ سَاخِطٌ عَلَيْهِمْ.

قَالَ: قُلْتُ: فَمَا أَنْتُمْ؟

قَالَ: «نَحْنُ خُرَّانٌ عِلْمُ اللَّهِ، نَحْنُ<sup>١١</sup> تَرَاجِمَةٌ<sup>١٢</sup> أَمْرٍ<sup>١٣</sup> اللَّهُ، نَحْنُ<sup>١٤</sup> قَوْمٌ مَفْضُومُونَ،

١ . هكذا في النسخ التي قبلت والبحار . وفي المطبوع: «بذلك علينا» .

٢ . الزخرف (٤٣): ٨٤ . ٣ . في البحار: - «من هؤلاء» .

٤ . في «ض»، و، بر، بفس، والوافي: «بريء». و«البراء» و«البريء» سواء في المعنى، إلا أن البراء لا يشئ ولا يجمع؛ لأنه مصدر في الأصل، مثل سمع سماعاً. وأما البريء فيشئ ويجمع ويؤنث. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٦؛ النهاية، ج ١، ص ١١٢ (برأ).

٥ . في «ب»، ج، «+» و«ورسوله». وفي حاشية «بر»: «والله بريء منهم ورسوله» .

٦ . في «ف»: «ويقرؤون». ٧ . المؤمنون (٢٣): ٥١ .

٨ . في «ف»: - «وبشري». ٩ . في «ج»، و، بر، بس، بفس، والوافي: «بريء» .

١٠ . في «ألف» بجم: - «الله». وفي «ب»: - «والله» .

١١ . في «ج»، ض، ف: «ونحن» .

١٢ . «التراجمة» و«التراجم»: جمع التَرْجُمان، أو التَرْجُمان، وهو من يفسر الكلام بلسان آخر . راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٢٨ (رجم) . ١٣ . في «ب» والبصائر: «وحى» .

١٤ . في «ج»، ض، ف: «ونحن» .



أَمَرَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - بِطَاعَتِنَا ، وَ نَهَى عَنْ مَعْصِيَتِنَا ، نَحْنُ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلَى مَنْ ١ / ٢٧٠  
 دُونَ السَّمَاءِ وَ فَوْقَ الْأَرْضِ ٢ .

٧١٠ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ  
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحْرٍ ، عَنِ ابْنِ مُشْكَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ،  
 قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : «الْأُيُمَّةُ بِمَنْزِلَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءَ ،  
 وَ لَا يَجِلُّ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَا يَجِلُّ ٣ لِلنَّبِيِّ ، فَأَمَّا مَا خَلَا ذَلِكَ فَهُمْ فِيهِ ٤ بِمَنْزِلَةِ  
 رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله ٦ .

#### ٥٤ - بَابُ أَنَّ الْأُيُمَّةَ عليهم السلام مُحَدَّثُونَ مُفَهَّمُونَ

١ / ٧١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحُجَّالِ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ  
 مُحَمَّدٍ ٧ ، عَنْ عُيَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ ، قَالَ :

١ . في «ج» : «أمركم» .

٢ . بصائر الدرجات ، ص ١٠٤ ، ح ٦ ، عن أحمد بن محمد ، من قوله : «فما أنتم؟» مع اختلاف يسير ؛ وفي الكافي ،  
 كتاب الحجّة ، باب أنّ الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله و خزنة علمه ، ح ٥١١ ، بسند آخر عن سدير ، عن أبي جعفر عليه السلام  
 مثل ما في البصائر . رجال الكشي ، ص ٣٠٦ ، ح ٥٥١ ، بسنده عن محمد بن خالد البرقي ، عن أبي طالب القمي ،  
 عن حنان بن سدير ، عن أبيه ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، مع اختلاف يسير . وفي تفسير العياشي ، ج ١ ، ص ٣٨٣ ،  
 ح ١٢٢ ، عن أبي طالب القمي ، عن سدير ، من قوله : «نحن الحجّة البالغة» . الوافي ، ج ٣ ، ص ٦٢٢ ، ح ١٢٠٧ ؛  
 البحار ، ج ٢٥ ، ص ٢٩٨ ، ذيل ح ٦٢ .

٣ . في «ض» : «ما تحل» .

٤ . في «ألف» ، ج ، ض ، ف ، و ، بح ، بر ، بس ، بف ، والوافي والبحار ، ج ١٦ ، و ج ٢٧ : - «فيه» . وهو مما لا يبد منه  
 لربط الخبر بالمبتدأ .

٥ . في «ج» : «النبّي» .

٦ . الوافي ، ج ٣ ، ص ٦٢١ ، ح ١٢٠٢ ؛ البحار ، ج ١٦ ، ص ٣٦٠ ، ح ٥٧ ؛ و ج ٢٧ ، ص ٥٠ ، ح ٢ .

٧ . في «ف» والوافي : «عقن ذكره» .

أرسل أبو جعفر عليه السلام إلى زُرارة<sup>١</sup> أن يُعلم<sup>٢</sup> الحَكَمَ بنَ عَتِيبَةَ<sup>٣</sup>: «أَنْ أُوصِيَاءَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ»<sup>٤</sup> - مَحَدَّثُونَ<sup>٥</sup>.

٧١٢ / ٢. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَوْقَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيبَةَ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يَوْمًا، فَقَالَ: «يَا حَكَمُ، هَلْ تَدْرِي الْآيَةَ الَّتِي كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام يَعْرِفُ قَاتِلَهُ بِهَا، وَ يَعْرِفُ بِهَا الْأُمُورَ الْعِظَامَ الَّتِي كَانَ يُحَدِّثُ بِهَا النَّاسَ؟»<sup>٦</sup>.

قَالَ الْحَكَمُ: فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: قَدْ وَقَعْتُ<sup>٦</sup> عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، أَعْلَمُ بِذَلِكَ تِلْكَ الْأُمُورَ الْعِظَامَ، قَالَ: فَقُلْتُ: لَا وَاللَّهِ، لَا أَعْلَمُ، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ: مَا الْآيَةُ<sup>٧</sup> تُخَيِّرُنِي بِهَا يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ؟

قَالَ: «هُوَ وَاللَّهِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ (وَلَا مُحَدِّثٍ)﴾»<sup>٨</sup> وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام مَحَدَّثًا.

١. في «ب، بر»: «يعلم». وفي البصائر: «أعلم». ٢. في «بس»: «عينة».

٣. في «ب، بر»: «عليهم السلام». وفي «ج، ف»: «صلى الله عليه وآله». وفي «بس، بف»: «عليه وعليهم السلام». وفي البصائر: «علي عليه السلام بدل «محمد عليه وعليهم السلام».

٤. في الوافي: «المحدث: هو الذي يحدثه الملك في باطن قلبه، ويلهمه معرفة الأشياء ويفهمه، وربما يسمع صوت الملك وإن لم ير شخصه».

٥. بصائر الدرجات، ص ٣٢٠، ح ٧، عن أحمد بن محمد ... عن زرارة. راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب في شأن «إنّا أنزلناه في ليلة القدر» ... ضمن ح ٦٤٦؛ وباب ما جاء في الاثني عشر والنص ...، ح ١٣٩٨؛ ونفس الباب، ح ١٤٠٥؛ والإرشاد، ج ٢، ص ٣٤٦؛ والاختصاص، ص ٣٢٩؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٥٦، ح ٢٤؛ والأمالى للطوسي، ص ٢٤٥، المجلس ٩، ح ١٠١٨. الوافي، ج ٣، ص ٦٢٣، ح ١٢٠.

٦. في حاشية «ف» والبصائر، ص ٣١٩: «قد وقعت».

٧. هكذا في «ف» وهو الأنسب. وفي المطبوع وسائر النسخ: «ما».

٨. الحجّ (٢٢): ٥٢. وقوله عليه السلام: «ولا محدث» ليس في القرآن.

فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ - يَقَالُ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، كَانَ أَخَا عَلِيِّ لِأُمِّهِ<sup>٢</sup> -: سُبْحَانَ اللَّهِ! مَحْدَثًا؟ كَأَنَّهُ يَنْكِرُ ذَلِكَ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ<sup>٣</sup> أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٤</sup>، فَقَالَ: «أَمَا وَاللَّهِ إِنَّ ابْنَ أُمَّكَ بَعْدَ قَدْ كَانَ يَعْرِفُ ذَلِكَ».

قَالَ: فَلَمَّا قَالَ ذَلِكَ سَكَتَ الرَّجُلُ، فَقَالَ: «هِيَ الَّتِي هَلَكَ فِيهَا أَبُو الْخَطَّابِ<sup>٥</sup>، فَلَمْ يَذَرِ مَا<sup>٦</sup> تَأْوِيلَ الْمُحَدَّثِ وَ النَّبِيِّ<sup>٧</sup>».

٣ / ٧١٣ . أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنِ يَعْقُوبَ بْنِ ١ / ٣٧١  
زَيْدٍ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ:

١ . قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٣، ص ١٦٢: «قيل: «فقال» كلام زياد بن سوقة، وضمير له للحكم. وهذه الحكاية كانت بعد وفاة علي بن الحسين في مجلس الباقر<sup>٨</sup>. ولا يخفى ما فيه من التكلف، والذي يظهر لي أنه اشبه على المصنّف رحمه الله تعالى، أو النسخا فوصلوا إلى آخر الحديث حديثاً آخر فإنه روى الصّفار في البصائر (ص ٣١٩، ح ٣) خبر ابن عتية إلى قوله «ولا محدث» وزاد فيه: «فقلت: أكان علي بن أبي طالب محدثاً؟ قال: نعم، وكلّ إمام من أهل البيت فهو محدث». ثم روى البصائر، ص ٣٢٠، ح ٤ بسند آخر عن حمران، عن أبي جعفر<sup>٩</sup> قال: «قال رسول الله<sup>١٠</sup>: من أهل بيتي اثنا عشر محدثاً، فقال له عبدالله بن زيد، وكان أخا عليّ لأُمّه: سبحان الله» وساق الخبر إلى آخره.

٢ . وأما كون عبدالله أخا علي بن الحسين<sup>١١</sup> لأُمّه فهو ممّا ذكره العامة في كتبهم، والحقّ أنّه لم يكن أخاه حقيقة، بل قيل: إنّ أُمّ عبدالله كانت أرضعته<sup>١٢</sup> فكان أخاً رضاعياً له<sup>١٣</sup>، وللزيد راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٦٣.

٣ . هكذا في «ب»، «ج»، «س»، «بف»، «وحاشية ج»، «ف»، «الوافي»، وهو المناسب للمقام. وفي المطبوع وسائر النسخ: «عليها».

٤ . أبو الخطّاب هو محدث بن مقلّص الأسدي الكوفي، كان غالياً ملعوناً، يعتقد بأنّ جعفر بن محمد إله، وكان يدعو من تبعه إليه؛ وأمره مشهور. راجع: رجال الكشي، ص ٢٩٠.

٥ . في «بف» - «ما». ٦ . في «ب»: «النبي والمحدث».

٧ . بصائر الدرجات، ص ٣١٩، ح ٣، عن أحمد بن محمد إلى قوله: «ولا نبي ولا محدث». وفيه بعده هكذا: «فقلت: وكان علي بن أبي طالب محدثاً؟ قال: نعم وكلّ إمام من أهل البيت فهو محدث». وفيه، ص ٣٢٠، ح ٤، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>١٤</sup> قال: «قال رسول الله<sup>١٥</sup>: من أهل بيتي اثنا عشر محدثاً، فقال له عبدالله بن زيد، وكان أخا لأُمّه» إلى آخر الحديث. وفي الغيبة للنعمان، ص ٦٦، ح ٦، بسند آخر عن أبي جعفر<sup>١٦</sup> مثل ما في البصائر، ص ٣٢٠، ح ٤، إلا أنّ فيه: «عبدالله بن زيد، وكان أخا علي بن الحسين من الرضاعة»، وفيه: «وأما والله، إنّ ابن أُمَّكَ كان كذلك، يعني علي بن الحسين<sup>١٧</sup>» وهنا انتهى الرواية. الوافي، ج ٣، ص ٦٢٤، ح ١٢١٠.

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «الْأَيْمَةُ عَلَمَاءُ صَادِقُونَ، مَفْهُمُونَ، مُحَدَّثُونَ»<sup>١</sup>.  
 ٤ / ٧١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زَجَلٍ، عَنْ  
 مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

ذَكَرَ الْمُحَدَّثُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ: «إِنَّهُ يَسْمَعُ الصَّوْتِ، وَلَا يَرَى  
 الشَّخْصَ». فَقُلْتُ<sup>٢</sup> لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ<sup>٣</sup>، كَيْفَ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَلَامَ الْمَلِكِ؟ قَالَ<sup>٤</sup>: «إِنَّهُ يُعْطَى  
 السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ كَلَامَ مَلِكٍ»<sup>٥</sup>.

٥ / ٧١٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ  
 حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ  
 أَغْنَيْنَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ عَلَيَّا عليه السلام كَانَ مُحَدَّثًا». فَخَرَجْتُ<sup>٦</sup> إِلَى أَصْحَابِي، فَقُلْتُ: جِئْتُكُمْ  
 بِعَجَبِيَّةٍ، فَقَالُوا: وَ مَا هِيَ؟ فَقُلْتُ<sup>٧</sup>: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ عَلَيٌّ عليه السلام مُحَدَّثًا». فَقَالُوا:  
 مَا صَنَعْتَ شَيْئًا، أَلَا سَأَلْتَهُ: مَنْ كَانَ يُحَدِّثُهُ؟

فَرَجَعْتُ<sup>٨</sup> إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: إِنِّي حَدَّثْتُ أَصْحَابِي بِمَا حَدَّثْتَنِي، فَقَالُوا:

١ . بصائر الدرجات، ص ٣١٩، ح ١ . وفي عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٠، ذيل الحديث الطويل ٤٤، بسنده عن

محمد بن إسماعيل . وفي الأمالي للطوسي، ص ٢٤٥، المجلس ٩، ح ١٨، بسند آخر، وفيه: «الأنمة علماء  
 علماء صادقون مفهمون محدثون». الوافي، ج ٣، ص ٦٢٤، ح ١٢٠٩ .

٢ . في «بر»: «فقال» .

٣ . في «ج»، «ف»، «بر»، والوافي والبصائر: «أصلحك الله» .

٤ . في «ج»، «ف»: «فقال» .

٥ . في «ب»، «ف»: «الملك» . وهو الأنسب بالجواب .

٦ . بصائر الدرجات، ص ٣٢٣، ح ٩، بسنده عن يونس . الوافي، ج ٣، ص ٦٢٦، ح ١٢١١ .

٧ . في «ض» وحاشية «ج»: «فُرِحْتَ» من الرواح .

٨ . في «ف»، «بر»، «بف»، والوافي والبصائر، ص ٣٢١، والاختصاص: «قلت» .

٩ . في «بج»: «- علي» .

١٠ . في «الف»، «بج»، «بر»، «بف»: «فُرِحْتَ» من الرواح . وفي «ج»: «- فرجعت إليه - إلى - كان يحدثه» .

مَا صَنَعْتَ شَيْئاً، أَلَا سَأَلْتَهُ: مَنْ كَانَ يُحَدِّثُهُ؟ فَقَالَ لِي: «يُحَدِّثُهُ مَلَكٌ». قُلْتُ<sup>٢</sup>: تَقُولُ: إِنَّهُ نَبِيٌّ؟ قَالَ: فَحَرِّكَ<sup>٣</sup> يَدَهُ هَكَذَا<sup>٤</sup>: «أَوْ كَصَاحِبِ سَلِيمَانَ، أَوْ كَصَاحِبِ مُوسَى<sup>٥</sup>، أَوْ كَذِي الْقَرْنَيْنِ؛ أَوْ مَا بَلَّغَكُمْ أَنَّهُ قَالَ: وَ فِيكُمْ مِثْلُهُ<sup>٦</sup>».

### ٥٥ - بَابٌ فِيهِ<sup>٨</sup> ذِكْرُ الْأَزْوَاجِ الَّتِي فِي الْأَيْمَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

١ / ٧١٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمْرٍو التَّمَامِيِّ، عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا جَابِرُ، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - خَلَقَ الْخَلْقَ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ، وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَ كُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً» فَأَصْحَابُ التَّيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ التَّيْمَنَةِ ○ وَأَصْحَابُ الشِّمَّةِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَّةِ ○ وَ السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ○ أَوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ<sup>٩</sup>».

فَالسَّابِقُونَ<sup>١٠</sup> هُمْ رُسُلُ اللَّهِ عليه السلام وَ خَاصَّةُ اللَّهِ مِنْ خَلْقِهِ، جَعَلَ<sup>١١</sup> فِيهِمْ خَمْسَةَ أَزْوَاجٍ: ٢٧٢/١

١ . في شرح المازندراني: «ما، للنفي أو الاستفهام والتوبيخ».

٢ . في «بح»: «فقلت». ٣ . في «بح»: «فحزول».

٤ . في «ف»: «بصائر»، ص ٣٢١: «+ ثم قال».

٥ . كلمة «أو» بمعنى «بل»، كما قال الجوهري: «وقد يكون بمعنى بل في توسع الكلام»، أو المعنى: لا تقل: إنّه نبيّ، بل قل: محدّث أو كصاحب سليمان؛ أو المعنى: أنّ تحديث الملك قد يكون للنبيّ وقد يكون لغيره كصاحب سليمان. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٦٢٦؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ١٥٨؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٧٤ (أو).

٦ . في البصائر: «وكصاحب موسى» بدل «أو كصاحب سليمان أو كصاحب موسى».

٧ . الكافي، كتاب الحجّة، باب في أنّ الأئمة عليهم السلام بمن يشبهون مَن مضى... ح ٧٠٧، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد... عن الحارث بن المغيرة، عن أبي جعفر عليه السلام، ملخصاً. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٢١، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٢٨٦، عن أحمد بن محمد. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٦٦، ح ٤ و ٦؛ وص ٣٦٧، ح ٧، بسند آخر عن الحارث بن المغيرة النضري، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٦٢٥، ح ١٢١٢.

٨ . في «ض» و «مرأة العقول»: «في». ٩ . الواقعة (٥٦): ٧-١١.

١٠ . في «بس»: «والسابقون». ١١ . في حاشية «ض» وتفسير فرات: «+ الله».

أَيَّدَهُمُ بَرُوحُ الْقُدُسِ، فِيهِ عَزَفُوا الْأَشْيَاءَ<sup>١</sup>؛ وَ أَيَّدَهُمُ بَرُوحُ الْإِيمَانِ، فِيهِ خَافُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ؛ وَ أَيَّدَهُمُ بَرُوحُ الْقُوَّةِ<sup>٢</sup>، فِيهِ قَدَّرُوا<sup>٣</sup> عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ؛ وَ أَيَّدَهُمُ بَرُوحُ الشَّهْوَةِ، فِيهِ اسْتَهْوَأَ طَاعَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ كَرِهُوا مَعْصِيَتَهُ؛ وَ جَعَلَ فِيهِمُ رُوحَ الْمَدْرَجِ<sup>٤</sup> الَّذِي بِهِ يَذْهَبُ النَّاسُ وَ يَجِيئُونَ.

وَ جَعَلَ فِي الْمُؤْمِنِينَ - أَصْحَابِ الْعَمِيْنَةِ - رُوحَ الْإِيمَانِ، فِيهِ خَافُوا اللَّهَ؛ وَ جَعَلَ فِيهِمُ رُوحَ الْقُوَّةِ، فِيهِ قَدَّرُوا<sup>٥</sup> عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ؛ وَ جَعَلَ فِيهِمُ رُوحَ الشَّهْوَةِ، فِيهِ اسْتَهْوَأَ طَاعَةَ اللَّهِ؛ وَ جَعَلَ فِيهِمُ رُوحَ الْمَدْرَجِ الَّذِي بِهِ يَذْهَبُ النَّاسُ وَ يَجِيئُونَ<sup>٦،٧</sup>.

٧١٧ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ<sup>٨</sup>، عَنِ مُوسَى بْنِ عَمْرٍ، عَنِ

١ . في البصائر، ص ٤٤٥: «بعثوا أنبياء» بدل «عرفوا الأشياء».

٢ . في حاشية «ض»: «القدرة».

٣ . في حاشية «ف» والبصائر، ص ٤٤٥ وتفسير فرات: «قَوَّأ».

٤ . في «بس»: «المدرج». و«المدرج»: المسلك، من درج ذروجا ودرجانا: مشى. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٩٣ (مشى).

٥ . هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبصائر، ص ٤٤٥. وفي المطبوع: «وأصحاب».

٦ . في «ج» والبصائر، ص ٤٤٥: «قَوَّأ». وفي «بس»، «ف» و«ض»: «قوا».

٧ . في مرآة العقول: «وعدم ذكر أصحاب المشتمة لظهور أحوالهم مما مر؛ لأنه ليس لهم روح القدس ولا روح الإيمان؛ ففيهم الثلاثة الباقية التي في الحيوانات أيضاً».

٨ . بصائر الدرجات، ص ٤٤٥، ح ١، عن أحمد بن محمد. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٤٧، ح ٥، بسنده عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ٤٤٩، ح ٦؛ والكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبائر، ح ٢٤٥٨، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع زيادة واختلاف. تفسير فرات، ص ٤٦٥، ح ٦٠٨، عن جابر الجعفي، وفيه: «عن علي بن محمد الزهري معتنأ عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٦٢٧، ح ١٢١٤.

٩ . هكذا في «ب»، ج، ض، ف، و، بف، جر» والوافي. وفي «الف»، «بع»، «بر»، «بس» والمطبوع: «أحمد بن محمد». والصواب ما أثبتناه؛ فإن موسى بن عمر هذا، هو موسى بن عمر بن يزيد، بقرينة روايته عن محمد بن سنان، والراوي عنه في بعض الأسناد، محمد بن أحمد بن يحيى. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٥٨،

مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنِ الْمُنْخَلِ، عَنْ جَابِرٍ:  
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ عِلْمِ الْعَالِمِ، فَقَالَ لِي: «يَا جَابِرُ، إِنَّ فِي الْأَنْبِيَاءِ  
وَالْأَوْصِيَاءِ خَمْسَةَ أَزْوَاجٍ: رُوحَ الْقُدْسِ، وَرُوحَ الْإِيمَانِ، وَرُوحَ الْحَيَاةِ، وَرُوحَ الْقُوَّةِ،  
وَرُوحَ الشَّهْوَةِ، فَيُرُوحُ الْقُدْسُ يَا جَابِرُ، عَرَفُوا<sup>١</sup> مَا تَحْتَ الْعَرْشِ إِلَى مَا تَحْتَ الشَّرَى<sup>٢</sup>.  
ثُمَّ قَالَ: «يَا جَابِرُ، إِنَّ هَذِهِ الْأَزْوَاجَ يُصِيبُهَا الْخَدَثَانُ<sup>٣</sup>، إِلَّا رُوحَ الْقُدْسِ؛ فَإِنَّهَا  
لَا تَلْهُو<sup>٤</sup> وَلَا تَلْعَبُ<sup>٥</sup>».

الرقم ١٢٨١١.

وقد وردت رواية محمد بن أحمد [بن يحيى بن عمران الأشعري] عن موسى بن عمر عن [محمد] بن سنان  
في عدة من الأسناد. أنظر على سبيل المثال: علل الشرائع، ص ٤٢٩، ح ١، وص ٥٥٨، ح ١، وص ٦٠٤، ح ٧٥؛  
الخصال، ص ٣٨، ح ١٩، وص ٤٢١، ح ١٩، وص ٥٩٣، ح ٣؛ معاني الأخبار، ص ١٥٤، ح ١؛ ثواب الأعمال،  
ص ٣٦، ح ١؛ التوحيد، ص ٣٣٩، ح ١. ولم نجد توسط أحمد بن محمد بين محمد بن يحيى وموسى بن عمر  
إلا في هذا المورد، وما ورد في الكافي، ح ١١٢٤٠. والموجود في بعض النسخ المعتبرة في كلا الموضوعين هو  
«محمد بن أحمد» بدل «أحمد بن محمد».

هذا، والمقام من مظان تحريف «محمد بن أحمد» بـ «أحمد بن محمد» - لكثرة روايات محمد بن يحيى عنه -  
دون العكس.

١. في البصائر، ص ٤٤٧: «علمنا».

٢. «الترى»: التراب التدي - أي المرطوب، وهو الذي تحت الظاهر من وجه الأرض فإن لم يكن ندياً، فهو  
تراب - أو التراب، وكل طين لا يكون لازماً إذا بُل. والمراد: الأرض. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٣٩؛  
مجمع البحرين، ج ١، ص ٧٢ (نرو).

٣. قال الجوهرى: «خَدَثَ أمر، أي وقع، والخَدَثُ والخُدْثُ والحَادِثَةُ والخَدَثَانُ، كلُّها بمعنى». الصحاح، ج ١،  
ص ٢٧٨ (حدث).

٤. قال ابن الأثير: «اللَّهُوُّ: اللُّغْبُ، يقال: لهوت بالشيء ألَّهُو لهُوَأ، وتلَّهَيْتُ به، إذا لَوَيْتُ به وتشاغلتُ به، وعَفَلْتُ به  
عن غيره. وألَّهاه عن كذا، أي شغله. ولَّهَيْتُ عن الشيء بالكسر وألَّهَى بالفتح ألَّهَيْتُ إذا سَلَوْتُ عنه وتركتُ ذكره،  
وإذا غفلتُ عنه واشتغلتُ». النهاية، ج ٤، ص ٢٨٢ (لها).

٥. بصائر الدرجات، ص ٤٤٧، ح ٤، بسنده عن محمد بن سنان. وفيه، ص ٤٥٣، ح ١٢، بسنده عن موسى بن  
عمر، عن محمد بن بشار، عن عمار بن مروان، عن جابر، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٤٤٧، ح ٣، بسند آخر  
عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٦٢٨، ح ١٢١٥.

٣ / ٧١٨ . الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عَمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتَهُ عَنْ عِلْمِ الْإِمَامِ <sup>٢</sup> بِمَا <sup>٣</sup> فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ وَ هُوَ فِي بَيْتِهِ مَرْخِي <sup>٤</sup> عَلَيْهِ سِتْرُهُ.

فَقَالَ: «يَا مُفَضَّلُ، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - جَعَلَ فِي النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله <sup>٥</sup> خَمْسَةَ أَزْوَاجٍ: رُوحَ الْحَيَاةِ، فِيهِ دَبٌّ وَ دَرَجٌ <sup>٦</sup>؛ وَ رُوحَ الْقُوَّةِ، فِيهِ نَهْضٌ <sup>٧</sup> وَ جَاهِدٌ؛ وَ رُوحَ الشَّهْوَةِ، فِيهِ أَكْلٌ وَ شَرِبٌ وَ أَتَى النَّسَاءَ مِنَ الْحَلَالِ؛ وَ رُوحَ الْإِيمَانِ، فِيهِ أَمْنٌ <sup>٨</sup> وَ عَدَلٌ؛ وَ رُوحَ الْقُدُسِ، فِيهِ حَمَلُ النَّبُوءَةِ؛ فَإِذَا قُبِضَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله انْتَقَلَ رُوحُ الْقُدُسِ، فَصَارَ إِلَى الْإِمَامِ، وَ رُوحُ الْقُدُسِ لَا يَنَامُ وَ لَا يَغْفُلُ <sup>٩</sup> وَ لَا يَلْهُو وَ لَا يَزْهُو <sup>١٠</sup>، وَ الْأَرْبَعَةُ الْأَزْوَاجِ تَنَامُ وَ تَغْفُلُ وَ تَزْهُو وَ تَلْهُو <sup>١١</sup>،

- ١ . في «ض، ف، يح»: «معلًى» .
- ٢ . في «ف»: «علم» .
- ٣ . في «ج»: «هو» .
- ٤ . في «بر»: «مرخي عليه ستره» . والصحيح: مرخ . وقوله: «مرخي عليه ستره»، أي مُرْسَلٌ عليه ستره، راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٤ (رخا) .
- ٥ . في «الف، ب، ض، و، يح، بس، بف»: «عليه السلام» .
- ٦ . الدَّبُّ والذبيب بمعنى المشي الخفيف . وقال الراغب: «يقال: دَبَّ وَ دَرَجَ لَمَنْ كَانَ حَيًّا فَمَشَى» . راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٥٤٨ (دب) . المفردات للراغب، ص ٣١١ (درج) .
- ٧ . «نَهْضٌ»، أي قام . يقال: نَهَضَ يَنْهَضُ نَهْضًا وَ نَهْضًا، أي قام . راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١١١ (نهض) .
- ٨ . في البصائر: «أمر» .
- ٩ . في شرح المازندراني، ج ٦، ص ٦٤: «إِذَا مَنْ غَفَلَتْ عَنِ الشَّيْءِ تَغْفُلُ غَفُولًا، إِذَا لَمْ تَكُنْ مُتَذَكِّرًا لَهُ . أَوْ مِنْ أَغْفَلْتَهُ، إِذَا تَرَكْتَهُ عَلَى ذِكْرٍ مِنْكَ وَ تَغَافَلْتَ عَنْهُ . وَالْأَوَّلُ يَنْفِي النَّوْمَ وَ الْغَفْلَةُ النَّاشِئَةُ مِنْهُ ... وَ الثَّانِي يَنْفِي الْغَفْلَةَ مُطْلَقًا» . راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٨٢ (غفل) .
- ١٠ . في البصائر: «ولا يسهو» . وفي شرح المازندراني: «وَالزَّهْوُ، جَاءَ بِمَعْنَى الْاسْتِخْفَافِ وَ التَّهَانِ وَ الْحِرْزِ وَ التَّحْمِينِ وَ الْكِبَرِ وَ الْفَخْرِ وَ الْكُذْبِ وَ الْبَاطِلِ، وَ الْكُلُّ هُنَا مُنَاسِبٌ» . وراجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٩٦ (زهو) .
- ١١ . في «ب، ج، ض، يح»: «والتغفل وتلهو وتزهو» . وفي «ف»: «وتلهو وتزهو وتغفل» . وفي «هـ»



وَرُوحُ الْقُدْسِ كَانَ يَرَى بِهِ<sup>٢</sup>.

٢٧٣/١

## ٥٦- بَابُ الرُّوحِ الَّتِي يُسَدِّدُ اللَّهُ بِهَا الْأَيْمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ

٧١٩ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ»<sup>٤</sup>.

قَالَ: «خَلَقَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- أَعْظَمَ مِنْ جَبْرَيْلَ وَمِيكَائِيلَ، كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخَبِّرُهُ، وَ يُسَدِّدُهُ<sup>٥</sup>، وَ هُوَ مَعَ الْأَيْمَةِ مِنْ بَعْدِهِ»<sup>٦</sup>.

٧٢٠ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ أَشْبَاطٍ، عَنِ سَالِمٍ، قَالَ:

«البصائر: وتلها وتغفل وتسهو».

١ . في حاشية «ض»: «كأنه».

٢ . في مرآة العقول: «كان يرى به، على بناء المجهول أو المعلوم». وفي البصائر: «وروح القدس ثابت يرى به ما في شرق الأرض وغربها، وبرها وبحرها. قلت: جعلت فداك، يتناول الإمام ما ببغداد بيده؟ قال: نعم وما دون العرش».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٥٤، ح ١٣، عن الحسين بن محمد -الوافي، ج ٣، ص ٦٢٨، ح ١٢١٦؛ البحار، ج ١٨، ص ٢٦٤، ح ٢١. ٤ . الشورى (٤٢): ٥٢.

٥ . «يسدده»: من التسديد، وهو الترفيق للسداد، وهو الصواب والقصد من القول والعمل. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٨٥ (سد).

٦ . بصائر الدرجات، ص ٤٥٥، ح ٢، عن أحمد بن محمد. وفيه، ح ١، بسنده عن أبي بصير؛ وفيه أيضاً، ص ٤٥٦، ح ٦؛ و ص ٤٥٧، ح ١٠، بسنده عن أبي الصباح، عن أبي عبد الله؛ وفيه، ص ٤٥٦، ح ٨، بسنده عن أبي الصباح، عن أبي بصير. وفيه أيضاً، ص ٤٥٥ - ٤٥٦، ح ٣ و ٤ و ٥ و ٩، بسند آخر، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٦٣٠، ح ١٢١٧؛ البحار، ج ١٨، ص ٢٦٤، ح ٢٢.

سَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ هَيْبَةَ ١ - وَأَنَا حَاضِرٌ - عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾.

فَقَالَ: «مُنْذُ أَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ذَلِكَ الرُّوحَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ مَا صَعِدَ إِلَى السَّمَاءِ، وَإِنَّهُ لَفَيْنَا» ٢.

٣ / ٧٢١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ ٢.

قَالَ: «خَلَقَ أَغْظَمَ مِنْ جَبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ، كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مَعَ الْأَيْمَةِ، وَهُوَ مِنَ الْمَلَكُوتِ» ٤.

٤ / ٧٢٢ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ ٥، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

١ . «هَيْبَةُ» اسْمُ بَلَدٍ عَلَى شَاطِئِ الْفَرَاتِ . لِسَانَ الْعَرَبِ ، ج ٢ ، ص ١٠٧ (هَيْبَةُ) .

٢ . بَصَائِرُ الدَّرَجَاتِ ، ص ٤٥٧ ، ح ١٣ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطَ ، قَالَ : سَأَلَهُ رَجُلٌ ... ؛ وَفِيهِ ، ح ١١ ، بِسَنَدِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ . وَفِيهِ أَيْضاً ، ح ١٢ ، بِسَنَدِ آخَرَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ . الْوَاقِفِيُّ ، ج ٣ ، ص ٦٣٠ ، ح ١٢١٨ ؛ الْبَحَّارُ ، ج ١٨ ، ص ٢٦٥ ، ح ٢٤ .

٣ . الْإِسْرَاءُ (١٧) : ٨٥ .

٤ . بَصَائِرُ الدَّرَجَاتِ ، ص ٤٦٢ ، ح ٩ ، بِسَنَدِهِ عَنْ يُونُسَ . وَفِيهِ ، ص ٤٦١ ، ح ٥ ؛ وَص ٤٦٢ ، ح ٨ ؛ وَالْكَافِيُّ ، كِتَابُ الْحِجَّةِ ، بَابُ مَوَالِدِ الْأَيْمَةِ ﷺ ، ذَيْلُ الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ ١٠٠٦ ، بِسَنَدِ آخَرَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ . وَفِي بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ ، ص ٤٦٢ ، ح ٧ ، بِسَنَدِ آخَرَ ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ . وَفِي تَفْسِيرِ الْقَسْبِيِّ ، ج ٢ ، ص ٢٧٩ ؛ وَتَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ ، ج ٢ ، ص ٣١٧ ، ح ١٦٥ ، عَنْ أَسْبَاطَ بْنِ سَالِمَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ . الْوَاقِفِيُّ ، ج ٣ ، ص ٦٣١ ، ح ١٢١٩ ؛ الْبَحَّارُ ، ج ١٨ ، ص ٢٦٥ ، ح ٢٣ ؛ وَج ٥٩ ، ص ٢٢٢ .

٥ . هَكَذَا فِي «ب» ، ض ، بَس ، وَالْوَاقِفِيُّ . وَفِي «أَلْف» ، ج ، ف ، و ، بَح ، بَر ، بَف ، وَالْمَطْبُوعُ : «الْخَرَّازِ» . وَهُوَ سَهْوٌ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْكَافِيِّ ، ذَيْلُ ح ٧٥ .

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ<sup>١</sup>: «يَسْتَلْزِمُكَ عَنِ الرُّوحِ قُلُوبُ الرُّوحِ مِنْ أَسْرِ رَبِّي» قَالَ: «خَلَقَ أَغْظَمَ مِنْ جَبْرَيْلَ وَمِيكَائِيلَ، لَمْ يَكُنْ مَعَ أَحَدٍ مِمَّنْ مَضَى غَيْرِ مُحَمَّدٍ عليه السلام، وَهُوَ مَعَ الْأَيْمَةِ يَسُدُّهُمْ، وَ لَيْسَ كُلُّ<sup>٢</sup> مَا طَلِبَ وَجِدَهُ<sup>٣</sup>.

٥ / ٧٢٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ<sup>٤</sup>، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَضَائِي، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْعِلْمِ: أَمْ هُوَ عِلْمٌ<sup>٥</sup> يَتَعَلَّمُهُ الْعَالِمُ<sup>٦</sup> مِنْ أَفْوَاهِ الرِّجَالِ، أَمْ فِي ٢٧٤/١ الْكِتَابِ عِنْدَكُمْ تَقَرُّوْنَهُ فَتَعَلَّمُونَ<sup>٧</sup> مِنْهُ؟

قَالَ: «الْأَمْرُ أَغْظَمَ مِنْ ذَلِكَ وَ أَوْجَبَ<sup>٨</sup>؛ أَمْ مَا سَمِعْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَكَذَلِكَ

١ . في البحار :- «يقول».

٢ . احتمال المجلسي في مرآة العقول: كون الكلمة «كلمة»، بأن يرجع المستر في «طلب» و«وجده» إلى الروح. و«جقل كون «ما» موصولة أظهر.

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٦١، ح ٢، عن إبراهيم بن هاشم. وفيه، ص ٤٦٠، ح ١، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه أيضاً، ص ٤٦١، ح ٤، بسنده عن أبي أيوب الخزاز، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه أيضاً، ح ٦، بسنده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. وفيه أيضاً، ص ٤٦١، ح ٣، بسند آخر؛ وفيه أيضاً؛ ص ٤٦٢، ح ١٠ و ١١ بسند آخر، وفيهما: «وهو مع الأنمة وليس كما ظننت». وفي تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣١٧، ح ١٦١، عن أبي بصير. الوافي، ج ٣، ص ٦٣١، ح ١٢٢٠؛ البحار، ج ١٨، ص ٢٦٥، ح ٢٥.

٤ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٤٦٠، ح ٥، عن أبي محمد، عن حمران بن موسى بن جعفر، عن علي بن أسباط. والمذكور في بعض مخطوطاته «عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر» وهو الصواب؛ فقد روى عمران بن موسى كتاب موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، وتكرر هذا الارتباط في بعض الأسناد والطرق. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٧، الرقم ٧٦٧، ص ٣٦٨، الرقم ٩٩٨؛ و ص ٤٠٦، الرقم ١٠٧٦؛ الفهرست للطوسي، ص ٣١٧، الرقم ٤٨٨؛ و ص ٣٨٦، الرقم ٥٩١؛ الكافي، ح ٦٢٠ و ٦٧١ و ٧٢٣ و ١٣١٣٩.

٥ . في «ألف، ب، ج، ض، بر، بس» وحاشية «و، بح، بف» والبحار: «شيء».

٦ . في حاشية «ض، بف»: «الرجل».

٧ . في حاشية «بر»: «فتعلمونه». وفي شرح المازندراني: «فتعلمونه». وفيه عن بعض النسخ: «فتعلمونه».

٨ . في البصائر، ص ٤٦٠، ح ٥: «وأجل».

أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ؟<sup>١</sup>.  
 ثُمَّ قَالَ: «أَيُّ شَيْءٍ يَقُولُ أَصْحَابُكُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ؟ أَيْعَرُونَ أَنَّهُ كَانَ فِي حَالٍ لَا  
 يَدْرِي<sup>١</sup> مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ؟»  
 فَقُلْتُ: لَا أَدْرِي جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا يَقُولُونَ.

فَقَالَ<sup>٢</sup>: «بَلَى<sup>٣</sup>، قَدْ كَانَ فِي حَالٍ لَا يَدْرِي<sup>٤</sup> مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ حَتَّى بَعَثَ<sup>٥</sup> اللَّهُ  
 - عَزَّ وَجَلَّ - الرُّوحَ الَّتِي ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ، فَلَمَّا أَوْحَاهَا<sup>٦</sup> إِلَيْهِ عَلَّمَ<sup>٧</sup> بِهَا<sup>٨</sup> الْعِلْمَ وَالْفَهْمَ،  
 وَهِيَ الرُّوحُ الَّتِي يُعْطِيهَا اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مَنْ شَاءَ، فَإِذَا<sup>٩</sup> أُعْطَاهَا عَبْدًا عَلَّمَهُ<sup>١٠</sup> الْفَهْمَ»<sup>١١</sup>.  
 ٧٢٤ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنِ  
 الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ سَعْدِ الْإِسْكَافِ، قَالَ:

أَتَى رَجُلٌ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَسْأَلُهُ<sup>١٠</sup> عَنِ الرُّوحِ أَلَيْسَ هُوَ جَبْرَيْلٌ؟  
 فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «جَبْرَيْلٌ عليه السلام مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَ الرُّوحُ غَيْرُ جَبْرَيْلٍ، فَكَرَّرَ  
 ذَلِكَ عَلَى الرَّجُلِ.

فَقَالَ لَهُ: لَقَدْ قُلْتَ عَظِيمًا مِنَ الْقَوْلِ، مَا أَحَدٌ يَزْعُمُ<sup>١١</sup> أَنَّ الرُّوحَ غَيْرُ جَبْرَيْلٍ.

- ١ . «لا يدري»، أي لا يعرف، من الدراية، وهي المعرفة المُدْرَكَة بضرب من الحيل. يقال: ذَرَيْتُهُ، وَذَرَيْتُ بِهِ ذَرِيَّةً. و الدراية لا تستعمل في الله تعالى. راجع: المفردات للراغب، ص ٣١٣ (درى).
- ٢ . هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس» والوافي والبحار والبصائر ص ٤٦٠. وفي «بف» والمطبوع: «لي».
- ٣ . في «بف»: «بلى».
- ٤ . في «و»: «يبعث».
- ٥ . في «و»: «يبعث».
- ٦ . في «بر»: «والله».
- ٧ . في «ب»: «- وأوحاها - إلى - فإذا».
- ٨ . بصائر الدرجات، ص ٤٦٠، ح ٥، عن أبي محمد، عن حمران بن موسى بن جعفر، عن علي بن أصباط، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٤٥٨-٤٥٩، ح ١ و ٢ و ٣، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٦٣٢، ح ١٢٢١؛ البحار، ج ١٨، ص ٢٦٦، ح ٢٦.
- ٩ . في حاشية «ف»: «فسأله».
- ١٠ . في «بف»: «ف».
- ١١ . في البحار: «ما يزعم أحد».

فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «إِنَّكَ ضَالٌّ، تَزْوِي عَنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ، يَقُولُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِنَبِيِّهِ عليه السلام ٢: «أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ٥ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ ٣ وَالرُّوحُ ٤ غَيْرُ الْمَلَائِكَةِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ» ٥.

## ٥٧ - بَابُ وَقْتِ مَا يَعْلَمُ الْإِمَامُ جَمِيعَ عِلْمِ الْإِمَامِ الَّذِي قَبْلَهُ عَلَيْهِمْ جَمِيعاً السَّلَامُ ٧

١ / ٧٢٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ:  
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَتَى يَعْرِفُ الْأَخِيرُ مَا عِنْدَ الْأَوَّلِ؟  
قَالَ: «فِي آخِرِ دَقِيقَةٍ تَبْقَى ٩ مِنْ رُوحِهِ» ١٠.

٢ / ٧٢٦ . مُحَمَّدٌ ١١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ وَجَمَاعَةٍ مَعَهُ، قَالُوا:

سَمِعْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «يَعْرِفُ الَّذِي بَعْدَ الْإِمَامِ عِلْمَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ فِي آخِرِ ١ / ٢٧٥

١ . في «ج»: «أئمة».

٢ . هكذا في «ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف». وفي «ف» والمطبوع: «صلى الله عليه وآله».

٣ . النحل (١٦): ١-٢ . ٤ . في «بف»: «فالروح».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٤٦٤، ح ٣، عن محمد بن الحسين. وفي الغارات، ج ١، ص ١٠٧، مراسلاً عن أصبغ بن نباتة، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٦٣٣، ح ١٢٢٢؛ البحار، ج ٥٩، ص ٢٢٢.

٦ . في «أ» العقول: «علوم».

٧ . هكذا في «ألف، ب، ج، ض، بح، بز، بس، بف». وفي «ف» والمطبوع: «+ كان».

٨ . في «ض»: «عليهم السلام جميعاً». وفي «ف»: «جميعاً عليهم السلام».

٩ . في «أ» العقول: «- تبقى».

١٠ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٧، ح ٢، عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٣، ص ٦٦١، ح ١٢٦١.

١١ . في «ف»: «+ بن يحيى».

دَقِيقَةً تَبْقَى مِنْ رُوحِهِ»<sup>١</sup>.

٣ / ٧٢٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>٢</sup>، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الْإِمَامُ مَتَى يَغْرِفُ<sup>٣</sup> إِمَامَتَهُ، وَيَنْتَهِي الْأَمْرُ إِلَيْهِ؟

قَالَ: «فِي آخِرِ دَقِيقَةٍ مِنْ حَيَاةِ الْأَوَّلِ»<sup>٥</sup>.

## ٥٨- بَابٌ فِي أَنَّ الْأئِمَّةَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ

### فِي الْعِلْمِ وَالشَّجَاعَةِ وَالطَّاعَةِ سِوَاءَ

١ / ٧٢٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنِ الْحَشَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ:

١ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٧، ح ١، عن محمد بن الحسين . الوافي، ج ٣، ص ٦٦١، ح ١٢٦٢ .

٢ . كذا في النسخ والمطبوع، لكن الظاهر وقوع التحريف في العنوان، وأن الصواب هو «محمد بن الحسن» .

والمراد به الصَّفَارُ؛ فقد روى الخبر في بصائر الدرجات، ص ٤٧٨، ح ٣، عن يعقوب بن يزيد، عن علي بن أسباط . وتوسط محمد بن الحسن بين محمد بن يحيى ويعقوب بن يزيد في الكافي، ح ٧٠٢، ٧١٣، ١٢٥٨ .

هذا، وقد أكثر محمد بن الحسن [الصفار] من الرواية عن يعقوب بن يزيد في الطرق والأستناد . راجع على سبيل المثال: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٩٨؛ الفهرست للطوسي، ص ١٨، الرقم ١٣؛ وص ١١٤، الرقم ١٥٤؛ وص ١٥٤، الرقم ٢٣٦؛ وص ١٥٦، الرقم ٢٤٠؛ وص ١٩٦، الرقم ٢٩٦ . وراجع: بصائر الدرجات أيضاً .

وأما ورد في التهذيب، ج ٥، ص ٢٧٣، ح ٩٢٣ من رواية محمد بن الحسين، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن عبد الله بن جبلة، فالظاهر فيه أيضاً وقوع التحريف؛ لما ورد من عين السندي في التهذيب، ج ٧، ص ١٣٦٧؛ وج ٩، ص ٨٣، ح ٣٥٢؛ والأستبصار، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٧٣٤، وفيها: «محمد بن الحسن الصفار» بدل «محمد بن الحسين» .

٣ . في «بف»: «تعرف» .

٤ . في حاشية «ج»: «+ «تبقى» .

٥ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٨، ح ٣، عن يعقوب بن يزيد . الوافي، ج ٣، ص ٦٦٢، ح ١٢٦٣ .

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: <sup>١</sup> «الَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلْتَنَاهُمْ<sup>٢</sup> مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ»<sup>٣</sup>، قَالَ: «الَّذِينَ آمَنُوا: النَّبِيُّ عليه السلام وَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام؛ وَ ذُرِّيَّتُهُ: الْأَيْمَةُ وَ الْأَوْصِيَاءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، أَلْحَقْنَا بِهِمْ، وَ لَمْ نَنْقُصْ<sup>٤</sup> ذُرِّيَّتَهُمْ الْحُجَّةَ<sup>٥</sup> الَّتِي جَاءَ بِهَا مُحَمَّدٌ عليه السلام فِي عَلِيِّ عليه السلام وَ حُجَّتَهُمْ وَاحِدَةً، وَ طَاعَتَهُمْ وَاحِدَةً»<sup>٦</sup>.

٧٢٩ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ دَاوُدَ النَّهْدِيِّ<sup>٧</sup>، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:  
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: «نَحْنُ فِي الْعِلْمِ وَ الشَّجَاعَةِ سَوَاءٌ، وَ فِي الْعَطَايَا<sup>٨</sup> عَلَى قَدْرِ مَا نُؤْمَرُ»<sup>٩</sup>.

- ١ . هكذا في «ف». وفي «ألف ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والبحار والبصائر: - «الله تعالى». وفي المطبوع: «[الله تعالى]». هو مما لا بدّ منه؛ لعدم المرجح للضمير في «قال».
- ٢ . في الوافي: «مَا أَلْتَنَاهُمْ»: ما نقصانهم، وقوله: «ولم نقص ذرّيتهم الحجّة» تفسير لقوله تعالى: «وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ» فسرّ العمل بما كانوا يحتجّون به على الناس من النصّ عليهم، أو من العلم والفهم والشجاعة وغير ذلك فيهم؛ وذلك لأنّها ثمرة الأعمال والعبادات المختصّة بهم.
- ٣ . الطور (٥٢): ٢١.
- ٤ . في «بس، بف»: والبصائر: «لم تنقص».
- ٥ . في البصائر: «الجهة».
- ٦ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٠، ح ١، عن أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشاب؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ١٣٢، بسنده عن عليّ بن حسان الوافي، ج ٣، ص ٦٥٩، ح ١٢٥٨؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٦٠، ح ٥٨.
- ٧ . في البصائر: «داود النيري» لكنّ المذكور في بعض نسخه «داود النهدي». والظاهر أنّ داود هذا، هو داود بن محمّد النهدي المذكور في رجال النجاشي، ص ١٦١، الرقم ٤٢٧؛ والقهرست للطوسي، ص ١٨٢، الرقم ٢٧٩.
- ٨ . في «بس، بف»: «العتاء». و«العتايا»: جمع العطيّة، وهو الشيء المعطى. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٠ (عطا).
- ٩ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٠، ح ٣، عن عبد الله بن جعفر، عن محمّد بن عيسى، عن داود النيري، عن عليّ بن جعفر الوافي، ج ٣، ص ٦٥٩، ح ١٢٥٩.

٣٠ / ٧٣٠ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: نَحْنُ فِي الْأَمْرِ وَالْفَهْمِ وَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ نَجْرِي نَجْرَى وَاجِدًا. فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَعَلِيٌّ عليه السلام، فَلَهُمَا فَضْلُهُمَا»<sup>٢</sup>.

٥٩ - بَابُ أَنَّ الْإِمَامَ يَعْرِفُ الْإِمَامَ الَّذِي يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ،  
وَأَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ  
إِلَىٰ أَهْلِهَا» فِيهِمْ عليهم السلام نَزَلَتْ<sup>٤</sup>

٢٧٦/١

١ / ٧٣١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ<sup>٥</sup>، عَنْ بَرْزَيْدِ الْعِجَلِيِّ، قَالَ:  
سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ ذِكْرُهُ<sup>٦</sup>: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا

١. في البصائر والاختصاص، ص ٢٦٧: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: رسول الله صلى الله عليه وآله ونحن في الأمر والنهي».

٢. في «بج»: «وأما».

٣. بصائر الدرجات، ص ٤٨٠، ح ٢. الاختصاص، ص ٢٦٧، مرسلًا عن الحارث بن المغيرة. راجع: الكافي، كتاب الموارث، باب علة كيف صار للذكر سهمان وللأنثى سهم، ح ١٣٣٦٢؛ والتهديب، ج ٩، ص ٢٧٤، ح ٩٩٢؛ والاختصاص، ص ٢٢. الوافي، ج ٣، ص ٦٦٠، ح ١٢٦٠؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٦٠، ح ٥٩.

٤. في «ف»: «نزل» بدل «نزلت»، وهو ما يقتضيه «قول الله».

٥. في البصائر: «محمد بن أذينة» لكن المذكور في بعض نسخ البصائر «عمر بن أذينة» وهو الظاهر؛ لكثرة دوران ابن أذينة في الأسناد بعنوان عمر بن أذينة. وابن أذينة هذا، هو الذي ترجم له النجاشي في كتابه، ص ٢٨٣، الرقم ٧٥٢، بعنوان «عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة» وذكره البرقي في رجاله، ص ٢١ وكذا الشيخ الطوسي في رجاله، ص ٣١٣، الرقم ٤٦٥٥ بعنوان محمد بن عمر بن أذينة، وقالوا: «غلب عليه اسم أبيه».

٦. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ي، ح، بر، بس، بف»، وفي «ف، و»: «عز وجل ذكره». وفي المطبوع: «عز وجل».



وَ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ» .

قَالَ<sup>١</sup> : «إِنَّا عَنَى ، أَنْ يُودَى الْأَوَّلُ إِلَى الْإِمَامِ الَّذِي بَعْدَهُ الْكُتُبُ وَالْعِلْمُ وَالسَّلَاحُ وَ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ» الَّذِي فِي أَيْدِيكُمْ ؛ ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ»<sup>٢</sup> إِنَّا عَنَى خَاصَّةً ؛ أَمَرَ جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ<sup>٣</sup> بِطَاعَتِنَا «فَإِنْ خِفْتُمْ تَنَازَعًا فِي أَمْرٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَ إِلَى الرَّسُولِ وَ إِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ»<sup>٤</sup> كَذَا نَزَلَتْ ، وَ كَيْفَ يَأْمُرُهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِطَاعَةِ وِلَاةِ الْأَمْرِ ، وَ يَرْخِصُ فِي مَنَازَعَتِهِمْ ؟<sup>٥</sup> إِنَّمَا قِيلَ<sup>٦</sup> ذَلِكَ لِلْمَأْمُورِينَ الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ : «أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ»<sup>٧</sup> .<sup>٨</sup>

١ . في «ب» ، ف ، ب ، ف ، والوافي : «فقال» . ٢ . النساء (٤) : ٥٨-٥٩ .

٣ . في «بر» : «الدين» . ٤ . في «ف» : «فإذا» .

٥ . في حاشية «بس» : «ولاء» .

٦ . الآية في سورة النساء (٤) : ٥٩ هكذا : «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَ الرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ» . قال المجلسي في مرآة العقول ، ج ٣ ، ص ١٨١ : «وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَ إِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا لِلرَّدِّ إِلَى اللَّهِ وَ إِلَى أُولَى الْأَمْرِ ، لِأَمْرِ اللَّهِ وَ الرَّسُولِ بِطَاعَتِهِمْ ، فَالرَّدُّ إِلَيْهِمْ رَدُّ إِلَيْهَا ، فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : كَذَا نَزَلَتْ أَيَّ بِحَسَبِ الْمَعْنَى» . هَذَا وَ اسْتَدَلَّ الْمُحَقِّقُ الشَّعْرَانِي فِي تَعْلِيْقَتِهِ عَلَى الْكَافِي الْمَطْبُوعِ مَعَ شَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِي ، ج ٦ ، ص ٧٥ - ٧٦ عَلَى عَدَمِ تَوْقُفِ اسْتِدْلَالِ الْإِمَامِ ﷺ عَلَى وَجُودِ كَلِمَةِ «أُولَى الْأَمْرِ» ثُمَّ قَالَ : «فَلَا دَخَلَ لَهُ فِي اسْتِدْلَالِ الْإِمَامِ ﷺ وَ كَانَ زِيَادَةَ كَلِمَةِ أُولَى الْأَمْرِ مِنْ سَهْوِ النَّسَاحِ أَوْ الرَّوَاةِ» . ثُمَّ ذَكَرَ تَوْجِيْهًا عَلَى فِرَاقِ وَجُودِهَا . إِنْ شِئْتَ فِرَاجِعْ . وَقَالَ الْفَيْضُ فِي الْوَاقِفِي : «رَدُّ ﷺ بِكَلَامِهِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ عَلَى الْمُخَالَفِينَ حَيْثُ قَالُوا : مَعْنَى قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ : «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَ الرَّسُولِ» : فَإِنْ اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَأَوْلَا الْأَمْرِ مِنْكُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ ، فَارْجِعُوا فِيهِ إِلَى الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ . وَجِهَ الرَّدُّ أَنَّهُ كَيْفَ يَجُوزُ الْأَمْرُ بِطَاعَةِ الْقَوْمِ مَعَ الرِّخْصَةِ فِي مَنَازَعَتِهِمْ ؟ فَقَالَ ﷺ : إِنَّ الْمُخَاطَبِينَ بِالتَّنَازُعِ لَيْسُوا إِلَّا الْمَأْمُورِينَ بِالْإِطَاعَةِ خَاصَّةً ، وَإِنَّ أُولَى الْأَمْرِ دَاخِلُونَ فِي الْمُرَدُّودِ إِلَيْهِمْ» . ٧ . في «ف» : «فعل» . وفي حاشية «ف» : «قبل» .

٨ . بصائر الدرجات ، ص ١٨٨ ، ح ٥٥ ، بسنده عن محمد بن أذينة ، إلى قوله : «الكتب والعلم والسلاح» . وفيه ، ص ٤٧٥ ، ح ٤ ، بسنده عن عمر بن أذينة ، إلى قوله : «الذي في أيديكم» . وفي تفسير العياشي ، ج ١ ، ص ٢٤٦ ، ح ١٥٣ ، عن بريد بن معاوية ، مع زيادة في أوله . راجع : بصائر الدرجات ، ص ٤٧٥ ، ح ٣ ؛ وتفسير القمي ، ج ١ ،

٣٣٢ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ النَّوْشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنَ عُمَرَ، قَالَ:

سَأَلْتُ الرَّضَاءَ ع عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا» قَالَ: «هُمُ الْأَيْمَةُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ ص، أَنْ يُؤَدِّيَ الْإِمَامُ الْأَمَانَةَ<sup>١</sup> إِلَىٰ مَنْ بَعْدَهُ، وَلَا يَخْصُ<sup>٢</sup> بِهَا غَيْرَهُ، وَلَا يَزْوِيهَا عَنْهُ<sup>٣</sup>».

٣٣٣ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ:

٣٧٧ / ١ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَاءِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا» قَالَ: «هُمُ الْأَيْمَةُ يُؤَدِّي الْإِمَامُ<sup>٤</sup> إِلَىٰ الْإِمَامِ مِنْ بَعْدِهِ، وَلَا يَخْصُ بِهَا غَيْرَهُ، وَلَا يَزْوِيهَا عَنْهُ<sup>٥</sup>».

٣٣٤ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

١ ص ١٤١؛ والشهيد، ج ٦، ص ٢٢٣، ح ٥١٣؛ والفتية، ج ٣، ص ٣، ح ٣٢١٧. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٤، ح ١٠٤٢.

١ . في «بح، بس، بف» وحاشية «ف، بر»: «الإمامة».

٢ . في «ب» -: «عنه». و«يزويها عنه»، من زويته أزويته زبياً، أي جمعته وطوبته ونخبته. أو من زواه عتي، أي

صرفه عتي وقبضه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٢٠ (زوي).

٤ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٦، ح ٥؛ و ٤٧٧، ح ١١، بسند آخر عن أبي الحسن ع. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٦٥، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن ع. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٥، ح ١٠٤٣.

٥ . في «بس، بف» -: «الرضا». ٦ . في «ض، بح، بس»: «قوله».

٧ . في البصائر، ص ٤٧٦، ح ١١٥ وتفسير العياشي: «الأمانة».

٨ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٦، ح ٥، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٤٧٧، ح ١١، بسنده عن محمد بن الفضيل. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٦٥ عن محمد بن الفضيل. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٧٥، ح ١ و ٢؛

والغيبة للنعمان، ص ٥٤، ح ٥، بسند آخر عن أبي جعفر ع مع اختلاف؛ وفي بصائر الدرجات، ص ٤٧٦، ح ٧ و ٨، بسند آخر، عن أبي عبد الله ع مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٥، ح ١٠٤٤.

عَمَّارٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْقُورٍ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ حُثَيْبٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا» قَالَ: «أَمَرَ اللَّهُ الْإِمَامَ الْأَوَّلَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى الْإِمَامِ الَّذِي بَعْدَهُ كُلَّ شَيْءٍ عِنْدَهُ».<sup>٢</sup>

٧٣٥ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ الْأَعْلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُورٍ: عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَمُوتُ الْإِمَامُ حَتَّى يَتَلَمَّحَ<sup>٣</sup> مَنْ يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ، فَيُوصِي إِلَيْهِ».<sup>٤</sup>

٧٣٦ / ٦ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ مُعَلَّى أَبِي عَثْمَانَ<sup>٦</sup>، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ حُثَيْبٍ: عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَ يَعْرِفُ الْإِمَامَ الَّذِي مِنْ بَعْدِهِ، فَيُوصِي إِلَيْهِ».<sup>٧</sup>

- ١ . في «بس»: + «الثاني».
- ٢ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٦، ح ٦، عن أحمد بن محمد. وفي تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٦٧، عن ابن أبي يعفور. وراجع: معاني الأخبار، ص ١٠٧، ح ١. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٥، ح ١٠٤٥.
- ٣ . في شرح المازندراني: «قوله: لا يموت الإمام حتى يعلم، على صيغة المجهول من الإعلام، أو على صيغة المعلوم من العلم».
- ٤ . في «ب»، «ف»، «بس»، «بف»: - «إليه». وفي البصائر: - «فيوصي إليه».
- ٥ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٤، ح ٣، عن محمد بن الحسين. الوافي، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٧٣٧.
- ٦ . هكذا في «بح» و«حاشية» و«ض» والوافي. وفي «ألف»: «المعلى بن عمير». وفي «ب»: «معلى بن أبي عثمان». وفي «ج»، «و»، «بر»، «بس»، «جر»: «ابن أبي عثمان». وفي «ض»، «ف»: «معلى بن عثمان». وفي «بف»: «معلى بن أبي غياث» وفي المطبوع: «[ابن] أبي عثمان».
- وما أنبتناه هو الظاهر. ومعلى هذا، هو معلى أبو عثمان الأحول الراوي لكتاب معلى بن خنيس، وهو معلى بن عثمان، وقيل: معلى بن زيد. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٧، الرقمين ١١١٤، ١١١٥؛ معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤٥٥-٤٥٦.
- ٧ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٤، ح ٢، بسنده عن صفوان بن يحيى. وفيه، ص ٤٧٤-٤٧٥، ح ٤، ٦، ٥، ٧، و

٧ / ٧٣٧ . أَحْمَدُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ<sup>١</sup> ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « مَا مَاتَ<sup>٢</sup> عَالِمٌ حَتَّى يُعَلِّمَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى مَنْ يُوصِيهِ<sup>٣</sup> . »

٦٠ - بَابُ<sup>٤</sup> أَنَّ الْإِمَامَةَ عَهْدٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

مَفْعُودٌ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى وَاحِدٍ ﷺ

١ / ٧٣٨ . الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ النَّوْشَاءِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ أَبَانَ<sup>٥</sup> ، عَنْ أَبِي بصيرٍ ، قَالَ :

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرُوا الْأَوْصِيَاءَ ، وَذَكَرْتُ إِسْمَاعِيلَ<sup>٦</sup> ، فَقَالَ :

« بسند آخر ولم يرد فيها: «فيوصي إليه». الوافي، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٧٣٨.

١ . لم نجد رواية فضالة بن أيوب عن سليمان بن خالد في موضع، بل روى عنه فضالة في الأكثر بواسطة، وفي بعض الأستاد بواسطة، كما في التهذيب، ج ٢، ص ١٣٦، ح ٥٣٠؛ وص ١٦٤، ح ٦٤٨؛ وج ٣، ص ١٦، ح ٥٦؛ والاحتصار، ج ١، ص ٢٩٢، ح ١٠٧٤؛ وص ٤١٧، ح ١٦٠٠.

هذا، والخبر رواه الصفار في بصائر الدرجات، ص ٤٧٣، ح ٣، بسنده عن فضالة بن أيوب، عن عمرو بن أبان، عن سليمان بن خالد. لكن الظاهر صحة «عمر بن أبان» كما ورد في بصائر الدرجات، ص ١٨٤، ص ٣، وهو عمر بن أبان الكلبي، روى عنه فضالة بن أيوب في عدد من الأستاد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤٤٩ - ٤٥٠ . ٢ . في البصائر ح ٢ و ٣: «منه».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٣، ح ٣، عن محمد بن عبد الجبار، عن أبي عبد الله البرقي، عن فضالة بن أيوب، عن عمرو بن أبان، عن سليمان بن خالد. وفيه، ح ١ و ٢، بسند آخر - الوافي، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٧٣٦ . ٤ . في «ب» + «في» .

٥ . في البصائر: «عمرو بن أبان». ولم يثبت وجود راي بهذا العنوان في هذه الطبقة. والظاهر أن الصواب في سند البصائر أيضاً هو «عمر بن أبان» والمراد به عمر بن أبان الكلبي المذكور في كتب الرجال، كما تقدم ذيل ح ٧٣٧ .

٦ . في الوافي: «يعني بإسماعيل ابنه»، ومعنى ذكره له أنه هل يوصي له بالإمامة بعده؟ .

«لَا وَاللَّهِ، يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، مَا ذَاكَ إِلَيْنَا، وَمَا هُوَ إِلَّا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، يُنَزِّلُ<sup>١</sup> وَاجِدًا بَعْدَ وَاجِدٍ»<sup>٢</sup>.

٧٣٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَسْعَثِ، قَالَ:  
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَتَرُونَ الْمُوصِيَّ مِنَّا يُوصِي إِلَى مَنْ يُرِيدُ<sup>٣</sup>؟ لَا وَاللَّهِ،  
وَلَكِنَّ عَهْدَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ عليه السلام لِرَجُلٍ فَرَجَلٍ حَتَّى يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلَى صَاحِبِهِ»<sup>٤</sup>.

٢٧٨/١

● الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مِثَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَسْعَثِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مِثْلَهُ.  
٧٤٠ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَيْشِمَ<sup>٥</sup> بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَةَ عَهْدٌ مِنَ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- مَعْهُودٌ لِرِجَالٍ

١. في «بر»: «ينزل».

٢. بصائر الدرجات، ص ٤٧٣، ح ١٤، عن الحسين بن محمد، وفيه: «عن عمرو بن أبان» بدل «عمر بن أبان». وفيه، ص ٤٧١، ح ٤، بسنده عن عمرو بن أبان. الوافي، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ٧٣٣.

٣. في «بر»: «يريد».

٤. في «بف» والبصائر، ص ٤٧٠ - ٤٧١، ح ١، ٢، ٥، ٦ وكمال الدين: «عهد من رسول الله» بدل «عهد من الله ورسوله».

٥. في «بج، بس»: «حتى ينتهي إلى أمر صاحبه».

٦. بصائر الدرجات، ص ٤٧٠، ح ١، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير. وفيه، ص ٤٧١، ح ٥ و ٦؛ وكمال الدين، ص ٢٢٢، ح ١١، بسند آخر عن عمرو بن أسعث. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٧١، ح ٢، بسند آخر، وفي كلها مع اختلاف يسير. الغيبة للنعمان، ص ٥١، ح ١، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ٧٣٤.

٧. في «ألف، ب، ض، و، بر، بس»: «عشيم». والمذكور في رجال البرقي، ص ٣٩، هو «عشيم». والظاهر من هذه الطبعة من رجال البرقي وطبعة القتيبي، ص ٩٩، الرقم ١٠٠٢، اتفاق نسخ الكتاب، على «عشيم».

مَسْمَيْنَ، لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَزْوِيَهَا عَنِ الَّذِي يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ.

إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَوْحَى إِلَى دَاوُدَ ﷺ: أَنْ اتَّخِذْ وَصِيًّا مِنْ أَهْلِكَ؛ فَإِنَّهُ قَدْ سَبَقَ فِي عِلْمِي أَنْ لَا أُبْعَثَ نَبِيًّا إِلَّا وَ لَهُ وَصِيٌّ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَانَ لِدَاوُدَ ﷺ ٢ أَوْلَادٌ عِدَّةٌ ٣، وَ فِيهِمْ عُلَامٌ كَانَتْ أُمُّهُ عِنْدَ دَاوُدَ، وَكَانَ لَهَا مَحَبَّةٌ، فَدَخَلَ دَاوُدُ ﷺ عَلَيْهَا حِينَ أَتَاهُ الْوَحْيُ، فَقَالَ لَهَا: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَوْحَى إِلَيَّ بِأَمْرِنِي أَنْ أَتَّخِذَ وَصِيًّا مِنْ أَهْلِي، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: فَلْيَتَّخِذْ ابْنِي، قَالَ: ذَلِكَ ٥ أَرِيدُ، وَكَانَ ٦ السَّابِقُ فِي عِلْمِ اللَّهِ الْمَخْتُومِ عِنْدَهُ أَنَّهُ سَلِيمَانُ.

فَأَوْحَى اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - إِلَى دَاوُدَ: أَنْ ٧ لَا تَعْجَلْ دُونَ أَنْ يَأْتِيكَ أَمْرِي، فَلَمْ يَلْبَثْ دَاوُدَ أَنْ وَرَدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي الْغَنَمِ وَ الْكُرْمِ ٨، فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى دَاوُدَ: أَنْ ٩ اجْمَعْ وَ لَدَيْكَ، فَمَنْ قَضَى ١٠ بِهَذِهِ الْقَضِيَّةِ ١١ فَأَصَابَ ١٢، فَهُوَ وَصِيكَ مِنْ بَعْدِكَ ١٣.

فَجَمَعَ دَاوُدُ ﷺ وَ لَدَهُ، فَلَمَّا أَنْ قَصَّ الْخُضْمَانِ، قَالَ سَلِيمَانُ ﷺ: يَا صَاحِبَ الْكُرْمِ،

١ . تقدّم معناه ذيل ح ٧٣٢ .

٢ . في حاشية «بس»: «فيه» .

٣ . في «ف»: «عدّة أولاد» . و«العدّة»: الجماعة، قلت أو كثر . وهي الشيء المعدود . راجع: المفردات للراغب، ص ٥٥٠؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢٨٢ (عدد) .

٤ . في حاشية «ف»: «وكان له محبة» .

٥ . هكذا في النسخ التي قبلت والروافي والبحار . وفي المطبوع: «ذلك» .

٦ . في «بر»: «فكان» .

٧ . في «ف»: «- أن» .

٨ . «الكرّم»: شجرة العنب . واحدها كرمة . لسان العرب، ج ١٢، ص ٥١٤ (كرم) .

٩ . في «ف، بف»: «- أن» .

١٠ . في «ف»: «مضى» . وفي الرسائل: «+ منهم» .

١١ . قال الجوهري: «القضاء: الحكم، وأصله قضائي؛ لأنه مأخوذ من قضيت، إلا أن الباء لما جاءت بعد الألف

همزت . والجمع: الأفضية . والقضية مثله . والجمع: القضايا على قعالي، وأصله فعائل» . الصحاح، ج ٦،

ص ٢٤٦٣ (قضى) .

١٢ . في الروافي: «وأصاب» .

١٣ . في «ب» حاشية «ض»: «+ قال» .

مَتَى دَخَلْتَ غَنَمَ هَذَا الرَّجُلِ كَرَمَكَ؟ قَالَ: دَخَلْتُهُ لَيْلًا، قَالَ: قَدْ أَقْضَيْتُ عَلَيْكَ يَا صَاحِبَ الْغَنَمِ، بِأَوْلَادِ غَنَمِكَ وَأَصْوَافِهَا فِي عَامِكَ هَذَا.

ثُمَّ قَالَ لَهُ دَاوُدُ: فَكَيْفَ<sup>٢</sup> لَمْ تَقْضِ بِرِقَابِ الْغَنَمِ، وَقَدْ قَوْمَ ذَلِكَ عِلْمَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَكَانَ<sup>٣</sup> تَمَنُّ الْكَرَمِ قِيمَةَ الْغَنَمِ؟

فَقَالَ سُلَيْمَانُ: إِنَّ الْكَرَمَ لَمْ يُجْتَثَّ<sup>٤</sup> مِنْ أَضْلِهِ، وَإِنَّمَا أُكِلَ حِمْلُهُ<sup>٥</sup> وَهُوَ عَائِدٌ فِي قَابِلٍ<sup>٦</sup>.

فَأَوْحَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَى دَاوُدَ: إِنَّ الْقَضَاءَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مَا قَضَى سُلَيْمَانُ بِهِ؛ يَا دَاوُدُ، أَرَدْتَ أَمْرًا وَأَرَدْنَا أَمْرًا غَيْرَهُ.

فَدَخَلَ دَاوُدُ عَلَى أَمْرَاتِهِ، فَقَالَ: أَرَدْنَا أَمْرًا وَأَرَادَ اللَّهُ أَمْرًا غَيْرَهُ، وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا ٢٧٩/١  
مَا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَدْ رَضِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- وَسَلَّمْنَا<sup>٧</sup>؛ وَكَذَلِكَ الْأَوْصِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ  
لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَتَعَدَّوْا بِهَذَا الْأَمْرِ، فَيَجَاوِزُونَ<sup>٨</sup> صَاحِبَهُ إِلَى غَيْرِهِ<sup>٩</sup>.

١. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، ي، ح، بر، بس، بف» والوسائل والبحار. وفي المطبوع: - «قد».

٢. في الوسائل: «كيف».

٣. في «ج، يس» والروافي والبحار: «فكان».

٤. «لم يُجْتَثَّ»: لم يُقَطَّعْ، من الجَثَّ بمعنى القطع، أو القلع. راجع: المفردات للراغب، ص ١٨٧؛ لسان العرب، ج ٢، ص ١٢٦ (جثث).

٥. قال الفيروزآبادي: «الختل: ثمر الشجر، ويكسُرُ. والفتح: لما بَطَنَ من ثمره، والكسر: لما ظَهَرَ، أو الفتح: لما كان في بطن، أو على رأس شجرة، والكسر: لما على ظَهْر أو رأس، أو ثمر الشجر بالكسر ما لم يكبر ويعظم، فإذا كبر فبالفتح». القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٠٦ (حمل).

٦. في «ف»: «القابل».

٧. في «ف، ب، ج»: «هذه».

٨. في البحار: - «أمرأ».

٩. في الروافي: + «ذلك».

١٠. اللقاء للاستيناف. في «بر»: «فيجاوزون». وفي مرآة العقول: «فيجاوزون».

١١. بصائر الدرجات، ص ٤٧٢، ح ١٢، عن الحسين بن محمد، إلى قوله: «ليس للإمام أن يزويها عن الذي يكون من بعده، فيه: عثمان بن أسلم بدل عيشم بن أسلم». وراجع: الغيبة للنعمان، ص ٥١، ح ١. الوافي، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٧٣٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٧٧، ح ٣٥٦١٢، وفيه من قوله: «أن ورد عليه رجلان يختصمان في الغنم» إلى قوله «أن القضاء في هذه القضية ما قضى به سليمان»؛ البحار، ج ١٤، ص ١٣٢، ح ٧.

## قَالَ الْكَلْبِيُّ :

مَعْنَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ <sup>١</sup> أَنَّ الْغَنَمَ لَوْ دَخَلَتْ الْكَرْمَ نَهَاراً، لَمْ يَكُنْ عَلَى صَاحِبِ الْغَنَمِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ لِصَاحِبِ الْغَنَمِ <sup>٢</sup> أَنْ يُسْرَحَ <sup>٣</sup> غَنَمَهُ بِالنَّهَارِ تَرْغِي، وَعَلَى صَاحِبِ الْكَرْمِ حِفْظُهُ، وَعَلَى صَاحِبِ الْغَنَمِ أَنْ يَرْبِطَ غَنَمَهُ لَيْلاً، وَلِصَاحِبِ الْكَرْمِ أَنْ يَنَامَ فِي بَيْتِهِ .

٧٤١ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ وَجَمِيلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُضَعَبٍ <sup>٤</sup>، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : «أُتْرُونَ أَنَّ الْمُوصِيَّ مِتًّا يُوصِي إِلَى مَنْ يُرِيدُ؟ لَا وَاللَّهِ، وَلَكِنَّهُ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِلَى رَجُلٍ <sup>٥</sup> فَرَجُلٍ حَتَّى أَنْتَهَى إِلَى نَفْسِهِ <sup>٦</sup> .»

- ١ . قال المجلسي في مرآة العقول : قوله : معنى الحديث الأول ، لعل الأول بدل من الحديث ، أي الأول منه ، والحاصل : معنى أول الحديث وهو سؤال سليمان عن وقت دخول الغنم والكرم وفائدته .
- ٢ . في «بس» : «لأن صاحب الغنم له» .
- ٣ . «يُسْرَحُ» ، من التريح بمعنى الإرسال ، أو من السرح بمعنى الإسامة والإهمال . وقرأه المجلسي في مرآة العقول ، معلوماً من باب الإفعال ، حيث قال : «ويقال : أَسْرَحْتُ الماشية ، أي أنفستها وأهلقتها» . وراجع : الصحاح ، ج ١ ، ص ٣٧٤ (سرح) .
- ٤ . روى الصقار الخبر في بصائر الدرجات ، ص ٤٧١ ، ح ٧ ، بسنده عن عمرو بن الأشعث . وورد مضمون الخبر أيضاً في بصائر الدرجات ، ص ٤٧٠ ، ح ١ ، وص ٤٧١ ، ح ٥ ، وص ٤٧٢ ، ح ١٠ ، عن عمرو بن الأشعث . فعليه لا يبعد أن يكون الصواب في ما نحن فيه أيضاً : عمرو بن الأشعث .
- ٥ . في «ف» : «لرجل» بدل «إلى رجل» .
- ٦ . في الوافي : «يعني إلى نفس الموصي» .
- ٧ . بصائر الدرجات ، ص ٤٧١ ، ح ٧ ، عن أحمد بن محمد ، وفيه «عمرو بن الأشعث» بدل «عمرو بن مصعب» . وفيه ، ص ٤٧٠ - ٤٧٢ ، ح ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، و ١٠ بأسانيد مختلفة ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ ، ح ٧٣٥ .



## ٦١ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام لَمْ يَفْعَلُوا شَيْئاً وَلَا يَفْعَلُونَ إِلَّا بِعَهْدٍ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَأَمْرٍ مِنْهُ لَا يَتَجَاوَزُونَهُ<sup>١</sup>

١ / ٧٤٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>٢</sup> بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَهْرَانَ ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ :  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «إِنَّ الْوَصِيَّةَ نَزَلَتْ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى مُحَمَّدٍ كِتَاباً<sup>٣</sup> لَمْ  
يَنْزِلْ<sup>٤</sup> عَلَى مُحَمَّدٍ عليه السلام كِتَابٌ مَخْتُومٌ إِلَّا الْوَصِيَّةُ ، فَقَالَ جَبْرَيْلُ عليه السلام : يَا مُحَمَّدُ ، هَذِهِ  
وَصِيَّتُكَ فِي أُمَّتِكَ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتِكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله : أَيُّ أَهْلِ بَيْتِي يَا جَبْرَيْلُ ؟  
قَالَ : نَجِيبٌ<sup>٥</sup> اللَّهُ مِنْهُمْ وَ ذُرِّيَّتُهُ ، لِيَبْرَأَكَ<sup>٦</sup> عِلْمَ النَّبُوءَةِ كَمَا وَرَّثَهُ<sup>٧</sup> إِبْرَاهِيمَ عليه السلام ، وَ مِيرَاثَهُ

١ . في «ب» : «لا يجاوزونه» .

٢ . كذا في النسخ والمطبوع . والظاهر صحّة «الحسن» . وعلى هذا ، هو عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضال الراوي  
لكتب إسماعيل بن مهراّن ، كما في رجال النجاشي ، ص ٢٦ ، الرقم ٤٩ . وجعفر بن محمد الراوي عنه هو جعفر  
بن محمد بن مالك الفزاري ، بقربنة رواية محمد بن يحيى عنه . راجع : علل الشرائع ، ص ٩٣ ، ح ٢ ؛ وص ٣٠٤ ،  
ح ٣ ؛ وكمال الدين ، ص ٣١٨ ، ح ٥ ؛ وص ٣٤٦ ، ح ٣ ؛ وص ٤٠٨ ، ح ٦ ؛ وص ٤٣٥ ، ح ٢ ؛ والأمال للصدوق ،  
ص ٣٥٨ ، المجلس ٦٨ ، ح ٣ ؛ وص ٤١١ ، المجلس ٧٦ ، ح ٨ .

ثمّ إنّه روى جعفر بن محمد بن مالك عن عليّ بن الحسن بن فضال في كمال الدين ، ص ٣٧٠ ، ح ٢ ؛  
وص ٦٤٨ ، ح ٢ .

٣ . في الوافي : «كتاباً ، أي مكتوباً بخطّ إلهي مشاهد من عالم الأمر ، كما أنّ جبرئيل عليه السلام كان ينزل عليه في صورة  
أدمي مشاهد من هناك» .

٤ . في «ض» : «لم ينزل» . وفي «بر» : «لم ينزل» .

٥ . في «ف» ، «بس» : «محتوم» .

٦ . النجيب من الرجال هو الفاضل الكريم ذو الحسب ، والنفيس في نوعه ؛ كني به عن أمير المؤمنين عليه السلام .  
وراجع : الوافي ، ج ٢ ، ص ٢٦٢ ؛ مرآة العقول ، ج ٣ ، ص ٨٩ ؛ النهاية ، ج ٥ ، ص ١٧ (نجب) .

٧ . في «بج» : «ليبرئك» بصيغة الأمر . وفي «بر» : «ليبرئك» . بفتح اللام . وفي مرآة العقول : «ليبرئك ، بالنصب ، أو  
بصيغة أمر الغائب» .

٨ . في حاشية «ف» : «ورثته» . وفي مرآة العقول : «كما ورثه ، أي علم النبوة ، إبراهيم بالرفع ، أو إبراهيم بالنصب ،  
فالضمير المرفوع في ورثته عائد إلى عليّ عليه السلام ، وعلى الأول ضمير ميراثه للعلم ، وعلى الثاني لإبراهيم عليه السلام .

لِعَلِيِّ عليه السلام وَ دَرَيْتِكَ مِنْ صُلْبِهِ.

قَالَ<sup>١</sup>: «وَكَانَ عَلَيْهَا خَوَاتِيمٌ»، قَالَ: «فَفَتَحَ عَلِيُّ عليه السلام الْخَاتَمَ الْأَوَّلَ، وَ مَضَى لِمَا فِيهَا<sup>٢</sup>؛ ثُمَّ فَتَحَ الْحَسَنُ عليه السلام الْخَاتَمَ الثَّانِي، وَ مَضَى لِمَا أَمَرَ بِهِ فِيهَا<sup>٣</sup>؛ فَلَمَّا تَوَفَّى الْحَسَنُ عليه السلام وَ مَضَى، فَتَحَ الْحُسَيْنُ عليه السلام الْخَاتَمَ الثَّالِثَ، فَوَجَدَ فِيهَا: «أَنْ قَاتِلٌ، فَاقْتُلْ وَ تَقْتُلْ<sup>٤</sup>، وَ اخْرُجْ بِأَقْوَامٍ لِلشَّهَادَةِ، لَا شَهَادَةَ لَهُمْ إِلَّا مَعَكَ»، قَالَ: «فَفَعَلَ عليه السلام؛ فَلَمَّا مَضَى دَفَعَهَا إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام قَبْلَ ذَلِكَ، فَفَتَحَ الْخَاتَمَ الرَّابِعَ، فَوَجَدَ فِيهَا: «أَنْ اِضْمُتْ وَ أَطْرُقْ<sup>٥</sup>؛ لِمَا حَبَبَ الْعِلْمُ؛ فَلَمَّا تَوَفَّى وَ مَضَى، دَفَعَهَا إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ عليه السلام، فَفَتَحَ الْخَاتَمَ الْخَامِسَ، فَوَجَدَ فِيهَا: «أَنْ فَسَّرَ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى، وَ صَدَّقَ أَبَاكَ<sup>٦</sup>، وَ وَرَثَ ابْنِكَ، وَ اصْطَنَعَ الْأُمَّةَ<sup>٧</sup>، وَ قَمَّ بِحَقِّ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ قُلَّ الْحَقُّ فِي

١ . في «ج، ض، يس» والبحار: «فقال».

٢ . قال الفيض في الروافي، ج ٣، ص ٢٦٢: «ومضى لما فيها، على تضمين معنى الأداء ونحوه، أي مؤدياً أو مثلاً لما أمر به فيها». وقال المجلسي في مرآة العقول: «ومضى لما فيها، اللام للظرفية، كقولهم: مضى لسبيله، أو للتعليل، أو للتعدية، أي أمضى ما فيها. أو يضمن فيه معنى الامثال والأداء، والضمير للوصية».

٣ . في «ج»: «مضى لأمره به فيها». ٤ . في «ف، ب، بح، ب، ف»: «- قاتل».

٥ . في «ض، بر»: «تقتل».

٦ . في «ف»: «ولا». وفي مرآة العقول: «جملة لا شهادة استينافية، أو قوله: للشهادة ولا شهادة كلاهما نعت لأقوام، أي بأقوام خلفوا للشهادة».

٧ . «وأطرق»، أي اسكت، من أطرق الرجل، أي سكت فلم يتكلم. وأطرق أيضاً: أرخى عينه ينظر إلى الأرض، يعني سكت ناظراً إلى الأرض. وعلى الأول فالعطف للتفسير والتأكيد، وعلى الثاني فهو كناية عن الإعراض عن الناس وعدم الالتفات إلى ما عليه الخلق من آرائهم الباطلة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٥ (طرق)؛ شرح المازندراني، ج ٦، ص ٨٢؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ١٩٠.

٨ . في «ب، ج»: «ولما». وفي شرح المازندراني، ج ٦، ص ٨٢: «لما، بفتح اللام وشد الميم، أو بكسر اللام وما مصدرية، وهو على التقديرين تعليل للسكوت وعدم إنشاء علم الشرائع ودعوة الخلق إليه لعدم انتفاعهم به ولقتلهم إياه مثل أبيه عليه السلام». وراجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٩٠.

٩ . في «ض»: «+ بن الحسين». ١٠ . في حاشية «ج»: «أباه».

١١ . «اصطنع الأمة»، أي ربهم بالعلم والعمل وخرجهم وأحسن إليهم، يقال: اصطنعته، أي رببته

الْخَوْفِ وَالْأَمْنِ، وَ لَا تَخْشُ إِلَّا اللَّهَ؛ فَفَعَلَ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى الَّذِي يَلِيهِ.

قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَأَنْتَ هُوَ؟

قَالَ: فَقَالَ: «مَا بِي إِلَّا أَنْ تَذَهَبَ يَا مُعَاذُ<sup>١</sup>، فَتَرْوِي<sup>٢</sup> عَلَيَّ.

قَالَ: فَقُلْتُ: أَسْأَلُ اللَّهَ - الَّذِي رَزَقَكَ مِنْ آبَائِكَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ - أَنْ يَرْزُقَكَ مِنْ عَقِيكَ<sup>٣</sup>

مِثْلَهَا قَبْلَ الْمَمَاتِ.

قَالَ: «قَدْ فَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ يَا مُعَاذُ».

قَالَ: فَقُلْتُ<sup>٤</sup>: «فَمَنْ هُوَ جُعِلَتْ فِدَاكَ؟ قَالَ: «هَذَا الرَّاقِدُ<sup>٥</sup>، وَ أَشَارَ<sup>٦</sup> بِيَدِهِ إِلَى الْعَبْدِ

الصَّالِحِ وَ هُوَ رَاقِدٌ<sup>٧</sup>».

٧٤٣ / ٢ . أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ<sup>٩</sup>، عَنِ

«وَ خَرَجَتْ، وَ صُنِعَتِ الْجَارِيَةُ، أَيُ أُخْرِجَ إِلَيْهَا حَتَّى سَمِنَتْ، كَصُنْعَتِ، أَوْ اصْنَعِ الْفَرَسَ، وَ صُنِعَ الْجَارِيَةُ، أَيُ أَحْسَنَ إِلَيْهَا وَ سَمَّنَهَا. قَالَ الرَّاقِبُ: «الاصطناع: المبالغة في إصلاح الشيء». راجع: المفردات للراغب، ص ٤٩٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٩١ (صنع).

١ . في «ف»: «ما بي يا معاذ إلا أن تذهب».

٢ . في الوافي: «أبي ما بي بأس في إظهاره لك بأنني هو إلا مخافة أن تروي ذلك علي فأشتهر به». وفي شرح المازندراني: «ويمكن أن يكون تأبى بالثناء المشئة الفوقانية».

٣ . قال الجوهرى: «العقب، بكسر القاف: مؤخر القدم، وهي مؤنثة. وعقب الرجل أيضاً: وُلده وولد ولده». الصحاح، ج ١، ص ١٨٤ (عقب).  
٤ . في «ف، بر»: «قلت».

٥ . «الراقدة: النائم. قال الراغب: «الرقاد: المستطاب من النوم القليل. يقال: رَقَدَ رُقُوداً فهو راقِدٌ وجمع الرُقُود. وقال الفيومي: رَقَدَ رُقُوداً وَرُقَاداً: نام ليلاً كان أو نهاراً. وبعضهم يخصه بنوم الليل. والأول هو الحق» راجع: المفردات للراغب، ص ٣٦٢؛ المصباح المنير، ص ٢٣٤ (رقد).

٦ . في البحار: «فأشار».  
٧ . في حاشية «بر»: «نانم».

٨ . الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنص على أبي الحسن موسى عليه السلام، ج ٨٠٢، من قوله: «قال: فقلت: أسأل الله الذي رزقك من آبائك؛ الغيبة للنعمانى، ص ٥٢، ح ٣، وفيهما بسند آخر عن معاذ بن كثير، مع اختلاف يسير. وفي الإرشاد، ج ٢، ص ٢١٧، مرسلًا عن ثبيت، عن معاذ بن كثير، وفيه من قوله: «أسأل الله الذي رزقك من آبائك». الوافي، ج ٢، ص ٢٦، ح ٧٤٠؛ البحار، ج ٤٧، ص ٢٧، ح ٤٦.

٩ . تقدم نظير السند في ح ٤٤٦ و ٥٤٢ و ٦٨٠. واستظهرنا في الجميع صحة «محمد بن الحسن». كما ورد

أحمد بن محمد، عن أبي الحسن الكِنَانِي، عن جَعْفَرِ بْنِ نَجِيحِ الكِنْدِيِّ، عن مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ العَمَرِيِّ<sup>١</sup>، عن أَبِيهِ، عن جَدِّهِ:

عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْزَلَ عَلَى نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله كِتَابًا قَبْلَ وَقَاتِهِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَذِهِ وَصِيَّتُكَ إِلَى التَّجَبَّةِ<sup>٢</sup> مِنْ أَهْلِكَ، قَالَ: وَ مَا<sup>٣</sup> التَّجَبَّةُ يَا جَبْرَيْلُ؟ فَقَالَ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَ وُلْدُهُ عليهم السلام.

وَ كَانَ عَلَى الْكِتَابِ خَوَاتِيمٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَدَفَعَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وَ أَمْرَهُ أَنْ يَفْكَ خَاتَمًا مِنْهُ، وَ يَعْمَلَ بِمَا فِيهِ، فَفَكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام خَاتَمًا، وَ عَمِلَ بِمَا فِيهِ.

ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ الْحَسَنِ عليه السلام، فَفَكَ خَاتَمًا<sup>٤</sup>، وَ عَمِلَ بِمَا فِيهِ.

ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى الْحُسَيْنِ عليه السلام، فَفَكَ خَاتَمًا<sup>٥</sup>، فَوَجَدَ فِيهِ: أَنْ اخْرُجْ بِقَوْمٍ إِلَى الشَّهَادَةِ؛ فَلَا شَهَادَةَ لَهُمْ إِلَّا مَعَكَ، وَ اشْرِبْ نَفْسَكَ لِلَّهِ<sup>٦</sup> عَزَّ وَجَلَّ؛ فَفَعَلَ.

ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام، فَفَكَ خَاتَمًا، فَوَجَدَ فِيهِ: أَنْ أُطْرُقَ<sup>٧</sup> وَ اضْمُتْ، وَ الزَّمْ مَنْزِلَكَ، وَ اعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ اليَقِينُ؛ فَفَعَلَ.

١. على الصواب في ح ٦٢٨ و ٧١٣ و ١٢٥٨.

٢. في «ألف، ض، و، بر»: «محمد بن أحمد بن عبد الله العمري». وفي «بس»: «أحمد بن محمد بن عبيد الله العمري». والرجل مجهول لم نعرفه.

٣. قال الجوهري: رجل نجيب، أي كريم بين التجابة، والتجبة مثال الهمة: التجيب. وفي مرآة العقول: «التجبة - بضم النون وفتح الجيم - مبالغة في التجيب». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٢ (نجب).

٤. في «بر»: «ومن».

٥. في «ف»: «- وفك خاتما».

٦. في الوافي: «لعل الخواتيم كانت متفرقة في مطاوي الكتاب بحيث كلما نشرت طائفة من مطاويه انتهى النشر إلى خاتم يمنع من نشر ما بعدها من المطاوي إلا أن يقض الخاتم».

٧. في حاشية «ض» والأمال للصدوق: «اشتر». وفي حاشية «بر»: «وع».

٨. تقدم معنى «أطرق» ذيل ح ١ من هذا الباب.

٩. في «وج»: «الله».

ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام، فَقَفَا خَاتِماً، فَوَجَدَ فِيهِ<sup>٢</sup> حَدِيثَ النَّاسِ وَافْتِيهِمْ، وَ<sup>٣</sup> لَا تَخَافَنَّ إِلَّا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ لِأَخَذِ عَلَيْنِكَ؛ فَفَعَلَ<sup>٤</sup>.

ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ جَعْفَرٍ<sup>٥</sup>، فَقَفَا خَاتِماً، فَوَجَدَ فِيهِ: حَدِيثَ النَّاسِ، وَافْتِيهِمْ، وَانْشُرْ عُلُومَ أَهْلِ بَيْتِكَ، وَصَدِّقْ آبَاءَكَ الصَّالِحِينَ، وَ لَا تَخَافَنَّ إِلَّا اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- وَأَنْتَ<sup>٦</sup> فِي جِزْرِ وَأَمَانٍ؛ فَفَعَلَ.

ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ مُوسَى عليه السلام، وَكَذَلِكَ<sup>٨</sup> يَدْفَعُهُ مُوسَى إِلَى الَّذِي بَعْدَهُ، ثُمَّ كَذَلِكَ<sup>٩</sup> إِلَى<sup>١٠</sup> قِيَامِ الْمَهْدِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ<sup>١١</sup>،<sup>١٢</sup>.

٣ / ٧٤٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رَبَائِبٍ، عَنْ ضَرَّيْسِ الْكَنْدَسِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لَهُ حُمْرَانُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَرَأَيْتَ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ عَلِيٍّ وَالحَسَنِ وَالحُسَيْنِ عليهم السلام وَخُرُوجِهِمْ وَقِيَامِهِمْ بِدِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَا أُصِيبُوا مِنْ

١ . في «ج» ، ف ، بس ، بفس ، والوافي وكمال الدين ، ص ٦٦٩ والأمالى للصدوق والطوسي : - «ابنه» .

٢ . في «ف» : + «أن» .

٣ . في «ح» : «وأن» .

٤ . في «ج» ، ض ، بح ، بر ، بس ، بفس ، والوافي وكمال الدين ، ص ٦٦٩ والأمالى للصدوق والطوسي : - «ففعَلَ» .

٥ . في شرح المازندراني : «هذا وما يأتي من قوله: ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ مُوسَى، التقات من التكلم إلى الغيبة؛ إذ المقام يقتضي أن يقول: ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَيَّ، ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِي مُوسَى. واحتمال كونه من كلام الراوي نقلاً بالمعنى بعيد» .

٦ . في حاشية «بر» وكمال الدين ، ص ٦٦٩ : «علم» .

٧ . في «ب» والأمالى للطوسي : «فأنت» .

٨ . في «ج» : «فكذلك» .

٩ . في حاشية «بفس» والوافي : + «أبدأ» .

١٠ . في «ض» ، ف : + «القائم» .

١١ . في «ب» ، ض : «صلوات الله عليه» . وفي «ج» ، بس ، بفس : + «وآله» . وفي «ف» ، بر : «عليه السلام» .

١٢ . كمال الدين ، ص ٦٦٩ ، ح ١٥؛ والأمالى للصدوق ، ص ٤٠١ ، المجلس ٦٣ ، ح ٢ ، بسندهما عن محمد بن

الحسين (في كمال الدين : الحسن) الكتاني ، عن جدّه ، عن الصادق عليه السلام . وفي علل الشرائع ، ص ١٧١ ، ح ١ ؛

وكمال الدين ، ص ٢٣١ ، ح ٣٥؛ والأمالى للطوسي ، ص ٤٤١ ، المجلس ١٥ ، ح ٤٧ ، بسند آخر ، مع اختلاف

يسير . الوافي ، ج ٢ ، ص ٢٦٢ ، ح ٧٤١ .

قَتَلَ الطَّوَاغِيَتِ إِيَّاهُمْ وَ الظَّفَرِ بِهِمْ حَتَّى قَتَلُوا<sup>٢</sup> وَ غَلِبُوا؟

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ<sup>٣</sup> : يَا حُمْرَانُ ، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - قَدْ كَانَ قَدَّرَ ذَلِكَ عَلَيْنِهِمْ وَ قَضَاهُ ، وَ أَمْضَاهُ ، وَ حَتَمَهُ<sup>٤</sup> ، ثُمَّ أَجْرَاهُ ؛ فَبِتَقَدُّمِ عِلْمِ ذَلِكَ إِنَّهُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَيَّ وَ الْحَسَنَ وَ الْحُسَيْنَ<sup>٥</sup> ، وَ يَعْلَمُ صَمَتٌ مِنْ صَمَتٍ مِنَّا<sup>٥</sup> .

٧٤٥ / ٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ،

عَنِ الْخَارِثِ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَظْطِينِ ، عَنْ عَيْسَى بْنِ الْمُشْتَقَادِ أَبِي مُوسَى الصَّرِيرِ ، قَالَ :

حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ<sup>٦</sup> ، قَالَ : «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>٧</sup> : أَلَيْسَ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٨</sup> كَاتِبَ الْوَصِيَّةِ ، وَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْمُغْلِي<sup>٩</sup> عَلَيْهِ ، وَ جَبْرِئِيلَ وَ الْمَلَائِكَةَ الْمُقَرَّبِينَ<sup>١٠</sup> شُهِدُوا؟» .

قَالَ : «فَأَطْرُقُ<sup>١١</sup> طَوِيلًا ، ثُمَّ قَالَ : يَا أَبَا الْحَسَنِ ، قَدْ كَانَ مَا قُلْتُ ، وَ لَكِنْ حِينَ نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْأَمْرُ نَزَلَتْ الْوَصِيَّةُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ كِتَابًا مُسْجَلًا<sup>١٢</sup> ، .....

١ . في البصائر : «به من قتل» بدل «من قتل» . ٢ . في «ج» : «قتلوا» بالضعيف .

٣ . في الكافي ، ح ٦٨٣ : «+ على سبيل الاختيار» .

٤ . في «ف» : «من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إليهم عليهم السلام» .

٥ . الكافي ، كتاب الحجَّة ، باب أَنَّ الْأُمَّةَ ﷺ يَعْلَمُونَ عِلْمَ مَا كَانَ ... ، ح ٦٨٣ . وفي بصائر الدرجات ، ص ١٢٤ ، ح ٣ ، عن أحمد بن محمد ، وفيهما مع زيادة في أوله وآخره . الوافي ، ج ٢ ، ص ٢٦٣ ، ح ٧٤٢ .

٦ . «المغلي» ، من الإملاء ، وهو الإلقاء على الكاتب ليكتب . راجع : المصباح المنير ، ص ٥٠٨ (ملل) .

٧ . في «ف» : «+ عليه» .

٨ . «فأطرق» ، أي سكت فلم يتكلم ، وأرعى عينيه ينظر إلى الأرض . راجع : الصحاح ، ج ٤ ، ص ١٥١٥ (طرق) .

٩ . «كتاباً مسجلاً» ، أي كتاباً محكماً ، من قولك : سَجَّلَ الْقَاضِي لِفُلَانٍ بَعَالَهُ ، أي استوثق له به ؛ أو كتاباً مكتوباً ، من قولك : سَجَّلَ الْقَاضِي ، أي كتب السجَّل ؛ أو يقرأ كتاباً مُسْجَلًا ، أي مُرْسَلًا ، من قولك : أَسْجَلْتُ الْكَلَامَ ، أي أرسلته ؛ أو كَثِيرَ الْخَيْرِ ، من قولك : أَسْجَلُ الرَّجُلَ ، أي كثر خيره . راجع : لسان العرب ، ج ١١ ، ص ٣٢٥ - ٣٢٦ (سجل) ؛ شرح المازندراني ، ج ٦ ، ص ٨٥ ؛ مرآة العقول ، ج ٣ ، ص ١٩٣ .

نَزَلَ<sup>١</sup> بِهِ جَبْرِئِيلُ مَعَ أَمْنَاءِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مِنْ الْمَلَائِكَةِ، فَقَالَ جَبْرِئِيلُ: يَا مُحَمَّدَ، مَزْ بِإِخْرَاجِ مَنْ عِنْدَكَ إِلَّا وَصِيَّتِكَ؛ لِيَقْبِضَهَا<sup>٢</sup> مِنَّا، وَتُشْهِدَنَا بِدَفْعِكَ إِيَّاهَا إِلَيْهِ، ضَامِنًا لَهَا - يَعْني عَلِيًّا<sup>٣</sup> - فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِإِخْرَاجِ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ مَا خَلَا عَلِيًّا، وَفَاطِمَةَ فِيمَا بَيْنَ السُّرِّ وَالْبَابِ.

٢٨٢/١

فَقَالَ جَبْرِئِيلُ: يَا مُحَمَّدَ، رَبُّكَ يَقْرُوكَ<sup>٢</sup> السَّلَامَ، وَ يَقُولُ: هَذَا كِتَابُ مَا كُنْتُ عَهْدْتُ إِلَيْكَ<sup>٥</sup>، وَ شَرَطْتُ عَلَيْكَ، وَ شَهِدْتُ بِهِ عَلَيْكَ<sup>٦</sup>، وَ أَشْهَدْتُ بِهِ عَلَيْكَ<sup>٧</sup> مَلَائِكَتِي، وَ كَفَى بِي يَا مُحَمَّدَ شَهِيدًا.

قَالَ: فَارْتَدَدْتُ مَفَاصِلَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ<sup>٨</sup>: يَا جَبْرِئِيلُ، رَبِّي هُوَ السَّلَامُ، وَ مِنهُ السَّلَامُ، وَ إِلَيْهِ يَعُودُ السَّلَامُ، صَدَقَ عَزَّ وَ جَلَّ وَ بَرَّ<sup>٩</sup>، هَاتِ الْكِتَابَ، فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ، وَ أَمَرَهُ بِدَفْعِهِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>١٠</sup>، فَقَالَ<sup>١٠</sup> لَهُ: اقْرَأْهُ، فَقَرَأَهُ خَرْفًا خَرْفًا، فَقَالَ<sup>١١</sup>: يَا عَلِيُّ، هَذَا عَهْدُ رَبِّي<sup>١٢</sup> - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - إِلَيَّ، وَ شَرَطُهُ عَلَيَّ وَ أَمَانَتَهُ، وَ قَدْ بَلَّغْتُ وَ نَصَحْتُ<sup>١٣</sup> وَ أَدَيْتُ.

١ . في البحار: «ونزل» . ٢ . في الوافي: «لتقبضها» .

٣ . قال ابن الأثير: «يقال: أقرئ فلاناً السلام، وأقرأ عليه السلام، كأنه حين يبلغه سلامه يحمله على أن يقرأ السلام ويرده». وإذا قرأ الرجل القرآن أو الحديث على الشيخ يقول: أقرأني فلان، أي حملني على أن أقرأ عليه. النهاية، ج ٤، ص ٣٦ (قرأ). ٤ . في «ف»: «هكذا» .

٥ . «عهدتُ إليك»، أي أوصيتك. يقال: عهدتُ إليه، أي أوصاه. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥١٥ (عهد).

٦ . في «ب»، «يح، بر»، «عليك به». ٧ . في الوافي: «عليك به» .

٨ . هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبحار، ج ٢٢. وفي المطبوع: «فقال» .

٩ . «برَّ»، أي أحسن، من البرِّ بمعنى الإحسان، أو وفى بالعهد والوعد، من قولهم: «وأنَّ البرَّ دون الإثم»، أي أنَّ الوفاء بما جعل على نفسه دون القدر والنكت». راجع: النهاية، ج ١، ص ١١٧ (برر).

١٠ . في الوافي: «وقال» . ١١ . في الوافي: «وقال» .

١٢ . في «بف»: «رَبُّكَ» .

١٣ . قال ابن الأثير: «الصححة: كلمة يعبر بها عن جملة هي إرادة الغير للمنصوح له، وليس يمكن أن يعبر هذا

فَقَالَ عَلِيُّ عليه السلام : وَ أَنَا أَشْهَدُ لَكَ -بِأَبِي وَ أُمِّي أَنْتَ ١- بِالْبَلَاغِ ٢ وَ النَّصِيحَةِ وَ التَّصْدِيقِ ٣  
عَلَى مَا قُلْتَ ، وَ يَشْهَدُ لَكَ بِهِ سَمْعِي وَ بَصْرِي وَ لَحْمِي وَ دَمِي ، فَقَالَ جَبْرَيْلُ عليه السلام : وَ أَنَا  
لَكُمْمَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله : يَا عَلِيُّ ، أَخَذْتَ وَصِيَّتِي وَ عَزَفْتَهَا وَ ضَمِنْتَ لِلَّهِ وَ لِيِ الْوَفَاءَ  
بِمَا فِيهَا ؟ فَقَالَ عَلِيُّ عليه السلام : نَعَمْ -بِأَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي- عَلَيَّ ضَمَانُهَا ، وَ عَلَى اللَّهِ عَوْنِي  
وَ تَوْفِيقِي عَلَى أَدَائِهَا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله : يَا عَلِيُّ ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَشْهَدَ عَلَيْكَ بِعُؤَافَاتِي بِهَا ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ ،  
فَقَالَ عَلِيُّ عليه السلام : نَعَمْ أَشْهَدُ ، فَقَالَ ٥ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله : إِنَّ جَبْرَيْلَ وَ مِيكَائِيلَ فِيمَا بَيْنِي وَ بَيْنَكَ  
الآنَ ، وَ هُمَا حَاضِرَانِ ، مَعَهُمَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ لِأَشْهَدَهُمْ عَلَيْكَ ، فَقَالَ ٦ : نَعَمْ ،  
لِيَشْهَدُوا ، وَ أَنَا -بِأَبِي أَنْتَ ٧ وَ أُمِّي- أَشْهَدُهُمْ ، فَأَشْهَدَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله .

٥ المعنى بكلمة واحدة تجمع معناه غيرها . وأصل النصح في اللغة : الخلو . يقال : نصحت له ونصحت له . النهاية ،  
ج ٥ ، ص ٦٣ (نصح) .

١ . في «ج» ، ف ، بر ، «ب» والبحار : «بأبي أنت وأمي» . وقوله : بأبي وأمي أنت ، معترضة ، والجاز متعلق بمحذوف .  
وهو إما اسم ، أي أنت مُقَدِّدِي بِأَبِي وَأُمِّي . أو فعل متكلم معلوم ، أي فديتك بأبي وأمي . أو فعل مخاطب  
مجهول ، أي فديت بأبي وأمي . وحذف هذا المقدر تخفيفاً لكثرة الاستعمال وعلم المخاطب به . راجع :  
النهاية ، ج ١ ، ص ٢٠ (أبا) ؛ امرأة العقول ، ج ٣ ، ص ١٩٦ .

٢ . في شرح المازندراني : «قوله : بالبلاغ ، هو بالفتح اسم من التبليغ وهو ما بلغه من القرآن والسنن ، وجميع ما  
جاء به . أو بالكسر مصدر بالغ في الأمر إذا اجتهد فيه» . وراجع : النهاية ، ج ١ ، ص ١٥٢ (بلغ) .

٣ . في «ب» ، يع ، بر ، بف ، وحاشية «ج» ، ض ، ف ، والوافي : «الصدق» . وفي «ف» : «التصدق» . وفي «أ» : «وفي امرأة العقول :  
«التصديق ، منصوب على أنه مفعول معه ، أو مجرور بالعطف على البلاغ» .

٤ . في شرح المازندراني : «قوله : بعوافاتي بها ، أي بإتيانك إتيائي كما هي يوم القيامة» . يقال : وافاه ، أي أتاه ، مفاعلة .  
من الوفاء» . وراجع : المغرب ، ص ٤٩٠ (وفى) .

٥ . في «بر» والوافي : «قال» .

٦ . في «بر» والوافي : «قال» .

٧ . في «ب» ، ج ، ض ، ف ، يع ، بر ، والوافي والبحار ، ج ٢٢ : «أنت» .



وَكَانَ فِيمَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ بِأَمْرِ جَبْرِئِيلَ فِيمَا أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ قَالَ لَهُ:  
يَا عَلِيُّ، تَفِي بِمَا فِيهَا؛ مِنْ<sup>٢</sup> مُوَالَاةٍ مِنْ وَالِي اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالْبِرَاةِ وَالْعِدَاوَةِ لِمَنْ  
غَادَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَالْبِرَاةِ مِنْهُمْ<sup>٣</sup> عَلَى الصَّبْرِ مِنْكَ، وَعَلَى كَظْمِ الْغَيْظِ، وَ عَلَى  
ذَهَابِ حَقِّكَ وَغَضَبِ<sup>٥</sup> خُمْسِكَ وَانْتِهَاكِ حَزْمَتِكَ؟  
فَقَالَ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ.

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٤</sup>: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ<sup>٦</sup> وَبَرَأ<sup>٧</sup> النَّسْمَةَ<sup>٨</sup>، لَقَدْ سَمِعْتُ  
جَبْرِئِيلَ<sup>٩</sup> يَقُولُ لِلنَّبِيِّ<sup>١٠</sup>: يَا مُحَمَّدَ، عَرَفَهُ<sup>١١</sup> أَنَّهُ يَنْتَهَكُ<sup>١٢</sup> الْحُزْمَةَ، وَهِيَ حُزْمَةُ اللَّهِ  
وَ حُزْمَةُ رَسُولِ اللَّهِ<sup>١٣</sup>، وَ عَلَى أَنْ تُخَضَّبَ لِيخِيْتَهُ مِنْ رَأْسِهِ بِدَمٍ عَبِيْبٍ<sup>١٤</sup>.  
قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>١٥</sup>: فَصَعِقْتُ<sup>١٦</sup> حِينَ فَهِمْتُ الْكَلِمَةَ مِنَ الْأَمِينِ جَبْرِئِيلَ حَتَّى  
سَقَطْتُ عَلَى وَجْهِي، وَ قُلْتُ: نَعَمْ، قَبِلْتُ وَ رَضِيْتُ وَإِنْ انْتَهَكْتَ الْحُزْمَةَ، وَ عَطَلْتِ

١. في «ض، ف، ب، ي، ح، بر» والوافي والبحار، ج ٢٢: «أمره».

٢. في «ب، ف، ي، ح، ب» وحاشية «بر»: «على».

٣. في مرآة المعقول: «والبراءة منهم، بالجر تأكيداً، أو بالرفع على الابتداء، والواو حالية». قوله: «على الصبر، خبر، وعلى الأزل حال عن فاعل نفي».

٤. في «ألف، ب، ض، ف، و، ي، ح، ب» والوافي والبحار، ج ٢٢: «و».

٥. في «ف، ب» وحاشية «ب»: «غصبك».

٦. الفلق: شئ الشيء، وإبانة بعضه عن بعض. يقال: فلقتك فانلق. قال الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَابِ وَالنُّوَى». المفردات للراغب، ص ٦٤٥ (فلق).

٧. «برأ»: خلق لا عن مثال. قال ابن الأثير: «وفي أسماء الله تعالى الباري، هو الذي خلق الخلق لا عن مثال، ولهذه اللفظة من الاختصاص بخلق الحيوان ما ليس لها غيره من المخلوقات، وقلما تستعمل في غير الحيوان فيقال: برأ الله النسمة». النهاية، ج ١، ص ١١١ (برأ).

٨. «النسمة»: النفس والروح، وكل دابة فيها روح فهي نسمة. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٤٩ (نسم).

٩. في «ف»: «أعلمه». ١٠. في «ض» والوافي: «تنتهك».

١١. «العبيط من الدم»: الخالص الطري. الصحاح، ج ٣، ص ١١٤٢ (عبط).

١٢. في «ج»: «فضقت». وقوله: «فصعقت»، من صعق الرجل صعقةً وتضاعفاً، أي غشي عليه. الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٧ (صعق).

السَّنَنِ<sup>١</sup>، وَ مَرْقُ<sup>٢</sup> الْكِتَابِ، وَ هَدَمَتِ<sup>٣</sup> الْكَعْبَةَ، وَ حُضِبَتْ<sup>٤</sup> لِخَيْبَتِي مِنْ رَأْسِي بِدَمٍ عَيْبِطٍ صَابِراً مُخْتَسِباً<sup>٥</sup> أَبَداً حَتَّى أَقْدَمَ عَلَيَّكَ.

٢٨٣/١ ثُمَّ دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاطِمَةَ وَ الْحَسَنَ وَ الْحُسَيْنَ، وَ أَعْلَمَهُمْ<sup>٦</sup> مِثْلَ مَا أَعْلَمَ<sup>٦</sup> أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالُوا مِثْلَ قَوْلِهِ، فَخَيَّمَتِ الْوَصِيَّةُ بِخَوَاتِيمٍ مِنْ ذَهَبٍ لَمْ تَمْسَهُ<sup>٧</sup> النَّارُ، وَ دَفَعَتْ<sup>٨</sup> إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ.

فَقُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ﷺ: يَا أَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي، أَلَا تَذَكُرُ مَا كَانَ فِي الْوَصِيَّةِ؟  
فَقَالَ: «سَنَّ اللَّهُ وَ سَنَّ رَسُولُهُ».

فَقُلْتُ: أَكَانَ فِي الْوَصِيَّةِ تَوَثُّبُهُمْ<sup>٩</sup> وَ خِلَافُهُمْ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ؟  
فَقَالَ: «نَعَمْ وَ اللَّهُ، شَيْئاً شَيْئاً، وَ خَزْفاً خَزْفاً<sup>١٠</sup>، أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ:

١. في الوافي، ج ١، ص ٣٠٢: «السننة في الأصل الطريقة، ثم حُضِبَتْ بطريقة الحق التي وضعها الله للناس وجاء بها الرسول ﷺ؛ ليقرَّبوا بها إلى الله عز وجل، ويدخل فيها كل عمل شرعي واعتقاد حق، وتقابلها البدعة». وراجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٠٩ (سنن).

٢. «مَرْقُ»، أي خُرِقَ. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٥٤ (مرق).

٣. في «ب»، ج، ف: «هَدِمْتُ» بالتخفيف. قال ابن منظور: «الهَدْمُ: نقيض البناء، هَدَمَهُ يَهْدِمُهُ هَدْمًا وَ هَدَمَهُ فانهدم و تهدم و هدموا بيوتهم، شُدِّدَ للكثرة». لسان العرب، ج ١٢، ص ٦٠٣ (هدم).

٤. في «يح»: «خضبني».

٥. «مُخْتَسِباً»، أي طالباً لوجه الله تعالى وثوابه. قال ابن الأثير: «فلا حساب من الحسب، كالاتحاد من العَدَدِ. وَإِنَّمَا قِيلَ لِمَنْ يَنْوِي بِعَمَلِهِ وَجْهَ اللَّهِ: احْتِسَابُهُ؛ لِأَنَّ لَهُ حَيْثُ يُذَكَّرُ أَنْ يَعْتَدَّ عَمَلَهُ، فَجُعِلَ فِي حَالِ مَبَاشَرَةِ الْفِعْلِ كَأَنَّهُ مَعْتَدِبُهُ. وَالِاحْتِسَابِ فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٨٢ (حسب).

٦. في «يح»: «أعلمه».

٧. في حاشية «ف»: «لم تمسها». وفي الوافي: «لم تمسه النار؛ وذلك لأنه كان من عالم الأمر والملوكوت منزهاً عن مواد العناصر وتراكيبها».

٨. في مرآة العقول: «ألا تذكر، بهزمة الاستفهام، ولاء النافية للعرض، ما كان، ما» استفهامية أو موصولة».

٩. في حاشية «ح»: «توفيههم». «والتوثب»: الاستيلاء على الشيء ظلماً. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٣١ (وثب).

١٠. في البحار، ج ٢٢: «شيء بشيء، وحرف بحرف».

«إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ»<sup>١</sup> وَ اللَّهُ ، لَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَ فَاطِمَةَ ﷺ : أَلَيْسَ قَدْ<sup>٢</sup> فَهَمْتُمَا<sup>٣</sup> مَا تَقَدَّمْتُ بِهِ إِلَيْكُمَا وَ قَبْلَتُمَا؟ فَقَالَا: بَلَىٰ<sup>٤</sup> ، وَ صَبَرْنَا عَلَىٰ مَا سَاءَنَا<sup>٥</sup> وَ غَاظَنَا<sup>٦</sup> .

٧٤٦ / ٥ . وَ فِي نَسَخَةِ الصَّفْوَانِيِّ زِيَادَةٌ<sup>٧</sup> : عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْزَازِ ، عَنْ حَرِيزٍ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ : جَعَلْتُ فِدَاكَ ، مَا أَقَلَّ بَقَاءَكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ، وَ أَقْرَبَ أَجَالَكُمْ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ مَعَ حَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْكُمْ!

فَقَالَ : «إِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَّا صَحِيفَةً ، فِيهَا مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ فِي مَدَّتِهِ ، فَإِذَا انْقَضَىٰ مَا فِيهَا مِمَّا أَمَرَ بِهِ ، عَرَفَ<sup>٨</sup> أَنَّ أَجَلَ قَدْ حَضَرَ ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَنْعَىٰ<sup>٩</sup> إِلَيْهِ نَفْسَهُ ، وَ أَخْبَرَهُ بِمَا لَهُ عِنْدَ اللَّهِ ، وَ أَنَّ الْحُسَيْنَ ﷺ قَرَأَ صَحِيفَتَهُ الَّتِي أُعْطِيَهَا ، وَ فَسَّرَ

١ . يس (٣٦) : ١٢ .

٢ . في «ض» : «وقد» .

٣ . في «ج» ، ف : «فهمتُها» .

٤ . في «ب» ، ج ، ض ، ف : «وحاشية «بر» وشرح المازندراني : «+ «بقوله» .

٥ . في «ج» : «أساءنا» .

٦ . الوافي ، ج ، ٢ ، ص ٢٦٤ ، ح ٧٤٣ ؛ البحار ، ج ٢٢ ، ص ٤٧٩ ، ح ٢٨ ؛ وج ، ٦٦ ، ص ٥٣٤ ، ح ٢٧ ، وفيه قطعة .

٧ . قوله : في نسخة الصفواني زيادة ، هذا كلام بعض رواة الكليني ، فإن نسخ الكافي كانت بروايات مختلفة كالصفواني هذا ، والتمعاني ، وهارون بن موسى التلعكبري ، وكان بين النسخ اختلاف ، فتصدى بعض من تأخر عنهم كالصدوق والمفيد وأضرابهم ، فجمعوا بين النسخ وأشاروا إلى الاختلاف الواقع ، ولما كان في نسخة الصفواني هذا الخبر الآتي ولم يكن في سائر النسخ ، أشاروا إلى ذلك بهذا الكلام . راجع : مرآة العقول ، ج ٣ ، ص ١٩٩ .

٨ . في «ج» ، ف ، والوافي : «علم» .

٩ . في «ج» ، ف ، وحاشية «بر» : فنعى . وقوله : «يُنْعَىٰ إِلَيْهِ نَفْسُهُ» ، أي يُخْبِرُهُ بِمَوْتِهِ وَقَرَبَ أَجَلَهُ ، مِنَ النَّعْيِ ، وَهُوَ خَيْرُ الْمَوْتِ . وَقَالَ الْمَازَنْدَرَانِيُّ فِي شَرْحِهِ ، ج ٦ ، ص ٩٠ : «وَعَدِّي «ينعى» بِالْيَاءِ لِلتَّكْثِيرِ فِي التَّعْبُدِ ، وَنَفْسُهُ» بِالسُّكُونِ تَأْكِيدٌ لِلْمَصْرُوفِ فِي أَنَاةٍ ، أَوْ بَدَلَ عَنِ الْمَجْرُورِ فِي إِلَيْهِ . وَأَمَّا فَتْحُ الْفَاءِ بِمَعْنَى الْقُرْبِ أَوْ الرُّوحِ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَفْعُولٌ يَنْعَى ، أَي يَنْعَى إِلَيْهِ قُرْبُ أَجَلِهِ ، عَلَى حَذْفِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ ، أَوْ خُرُوجِ رُوحِهِ عَلَى حَذْفِ الْمَضَافِ بَعِيدِهِ . وَرَاجِعُ : النَّهْيَةُ ، ج ٥ ، ص ٨٥ (نعا) .

لَهُ مَا يَأْتِي بِنَعْيٍ، وَبَقِيَ فِيهَا أَشْيَاءُ لَمْ تَقْضَ<sup>١</sup>، فَخَرَجَ لِقِتَالِ.  
 وَكَانَتْ تِلْكَ الْأُمُورُ الَّتِي بَقِيَتْ: أَنَّ الْمَلَائِكَةَ سَأَلَتِ اللَّهَ فِي نُصْرَتِهِ، فَأُذِنَ لَهَا،  
 وَمَكَثَتْ<sup>٢</sup> تَنْتَعِدُ لِقِتَالِ، وَتَتَأَهَّبُ لِذَلِكَ<sup>٣</sup> حَتَّى قُتِلَ، فَنَزَلَتْ وَقَدِ انْقَطَعَتْ مَدَّتُهُ  
 وَقُتِلَ ﷺ، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبُّ، أُذِنْتَ لَنَا فِي الْإِنْجِدَارِ، وَأُذِنْتَ لَنَا فِي نُصْرَتِهِ،  
 ٢٨٤/١ فَانْخَدِرْنَا وَقَدْ قَبِضْتَهُ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِمْ: أَنْ الزَّمُوا قَبْرَهُ حَتَّى تَرَوْهُ وَقَدْ خَرَجَ،  
 فَانْصُرُوهُ وَابْكُوا عَلَيْهِ وَعَلَى مَا فَاتَكُمْ مِنْ نُصْرَتِهِ؛ فَإِنَّكُمْ قَدْ خَصَصْتُمْ<sup>٤</sup> بِنُصْرَتِهِ  
 وَبِالْبُكَاءِ<sup>٥</sup> عَلَيْهِ، فَبَكَتِ الْمَلَائِكَةُ تَعْرِيًا<sup>٦</sup> وَحُزْنًا<sup>٧</sup> عَلَى مَا فَاتَهُمْ مِنْ نُصْرَتِهِ، فَإِذَا خَرَجَ،  
 يَكُونُونَ<sup>٨</sup> أَنْصَارَهُ<sup>٩</sup>.

## ٦٢ - بَابُ الْأُمُورِ الَّتِي تُوجِبُ حُجَّةَ الْإِمَامِ ﷺ

١ / ٧٤٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:  
 قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ﷺ: إِذَا مَاتَ الْإِمَامُ بِمَنْ يُعْرِفُ الَّذِي<sup>١٢</sup> بَعْدَهُ؟  
 فَقَالَ: «لِلْإِمَامِ عَلَامَاتٌ: مِنْهَا أَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ وُلْدِ أَبِيهِ، وَيَكُونَ فِيهِ الْفَضْلُ

١ . في «ج»، «ف»: «لم تنقص».

٢ . «تأهَّب لذلك»، أي تستعد له. راجع: المصباح المنير، ص ٢٨ (أهـ).

٣ . في الوافي: «انقضت».

٤ . في الوافي: «حتى تروه وقد خرج، إشارة إلى رجوعه في زمان القيام ﷺ».

٥ . يجوز فيه التضعيف والتخفيف.

٦ . في «ب»: «والبكاء».

٧ . «التعري»: التأسي والتصبر عند المصيبة، وأن يقول: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ»، كما أمر الله تعالى. راجع:

النهاية، ج ٣، ص ٢٣٢ (عزأ).

٨ . في حاشية «بف»: «جزعاً».

٩ . في «ض»: «+ من».

١٠ . كامل الزيارات، ص ٨٧، ح ١٧، بسنده عن عبدالله بن عبد الرحمن الأصبغ، عن أبي عبيدة البرز، عن حريز

الوافي، ج ٢، ص ٢٦٦، ح ٧٤٤؛ البحار، ج ٤٥، ص ٢٢٥، ذيل ح ١٨.

١١ . في «ب»: «+ من».

وَالْوَصِيَّةُ، وَ يَقْدَمُ الرِّكْبُ<sup>١</sup>، فَيَقُولُ: إِلَى مَنْ أَوْصَى فَلَانَ؟ فَيَقَالُ: إِلَى فَلَانَ؛  
وَالسَّلَاحُ فِينَا بِمَنْزِلَةِ التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، تَكُونُ<sup>٢</sup> الْإِمَامَةَ مَعَ السَّلَاحِ حَيْثُمَا  
كَانَ<sup>٣</sup>.

٢ / ٧٤٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ يَزِيدَ شَعْرٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ  
حَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْمَتَوْتَبُ<sup>٤</sup> عَلَى هَذَا الْأَمْرِ، الْمُدَّعِي لَهُ، مَا الْحِجَّةُ عَلَيْهِ؟  
قَالَ: يُسْأَلُ عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ<sup>٥</sup>. قَالَ: ثُمَّ أُقْبِلَ عَلَيَّ، فَقَالَ: «ثَلَاثَةٌ مِنَ الْحِجَّةِ<sup>٦</sup>  
لَمْ تَجْتَمِعْ فِي أَحَدٍ إِلَّا كَانَ صَاحِبَ هَذَا الْأَمْرِ: أَنْ يَكُونَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَنْ<sup>٧</sup> كَانَ قَبْلَهُ،  
وَيَكُونَ عِنْدَهُ السَّلَاحُ، وَيَكُونَ صَاحِبَ الْوَصِيَّةِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي إِذَا قَدِمَتِ الْمَدِينَةَ سَأَلَتْ  
عَنْهَا الْعَامَّةَ وَالصَّبِيَّانَ: إِلَى مَنْ أَوْصَى فَلَانَ؟ فَيَقُولُونَ: إِلَى فَلَانَ بْنِ فَلَانَ»<sup>٨</sup>.

١. في حاشية «ض» والخصال +: «المدينة». و«الركب»: أصحاب الإبل في السفر دون الدواب، وهم العشرة فما فوقها، والجمع أركب. الصحاح، ج ١، ص ١٢٨ (ركب).

٢. في «بج»: «يكون».

٣. الخصال، ص ١١٦، باب الثلاثة، ح ٩٨، وفيه: عن أبيه، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب أن مثل سلاح رسول الله مثل التابوت...، ح ٦٦٦؛ و«صائر الدرجات»، ص ١٧٨-١٨٩، ح ٤٣، ١٥ و ٥٧؛ و«قرب الإسناد»، ص ٣٦٤، ح ١٣٠٦؛ و«تفسير العياشي»، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٦٣. الوافي، ج ٢، ص ١٣١، ح ٥٩٦؛ «البحار»، ج ٢٥، ص ١٣٧، ذيل ح ٧.

٤. «المتوتب»: المستولي ظلماً، من التوتب، وهو الاستيلاء على الشيء ظلماً. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٣١ (وتب).

٥. في الوافي: «وإنما السؤال عن الحلال والحرام حجّة على المدّعي المتكفّف إذا عجز عن الجواب، أو كان السائل عالماً بالمسألة، لا مطلقاً؛ ولهذا أضرب عليه السلام عن ذلك وجعل الحجّة أمراً آخر. وقد وقع التصريح بعدم حجّيته في حديث آخر كما يأتي بح ٥ من هذا الباب».

٦. في مرآة العقول: «ثلاثة، مبتدأ، ومن الحجّة خبره، أو نعت، والجملة خبره».

٧. في «ف»: «ممن».

٨. الخصال، ص ١١٧، باب الثلاثة، ح ٩٩، بسنده عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن الحسن بن

٣ / ٧٤٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَحَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قِيلَ لَهُ: يَا أَيُّ شَيْءٍ يُعْرِفُ الْإِمَامَ؟  
قَالَ: «بِالْوَصِيَّةِ الظَّاهِرَةِ، وَبِالْفَضْلِ؛ إِنَّ الْإِمَامَ لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدًا أَنْ يَطْعُنَ عَلَيْهِ فِي  
فِيمَ وَلَا بَطْنٍ وَلَا فَزْجٍ؛ فَيُقَالُ: كَذَّابٌ، وَ يَأْكُلُ أَمْوَالَ النَّاسِ، وَ مَا أَشْبَهَ هَذَا.»<sup>٢</sup>

٤ / ٧٥٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا عَلَامَةُ الْإِمَامِ الَّذِي بَعَدَ الْإِمَامَ؟  
فَقَالَ: «طَهَارَةُ الْوَالِدَةِ، وَ حُسْنُ الْمَنْشَأِ، وَ لَا يَلْهُو.....»

موسى الخشاب، عن يزيد بن إسحاق شعر، مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح ٩٨٧، بسنده عن عبد الأعلى، مع زيادة في أوله وآخره؛ بصائر الدرجات، ص ١٨٢، ح ٢٨، بسنده عن عبد الأعلى. وفيه، ص ١٨٠، ح ٢٢، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٦٣، عن زرارة وحرمان ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف. الوافي، ج ٢، ص ١٣١، ح ٥٩٧؛ البحار، ج ٢٥، ص ١٣٨، ذيل ح ٨.

١ . «يطعن»، أي يعيب. يقال: طعن فيه وعليه بالقول يطعن - بالفتح والضم - إذا عابه. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٢٧ (طعن).

٢ . راجع: الغيبة للنعمان، ص ٢٤٢، ح ٤٠. الوافي، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٥٩٨؛ البحار، ج ٢٥، ص ١٦٦، ح ٣٣.  
٣ . هكذا في «ألف، بر، بف» وحاشية «ج، ض، ف، و» والوافي والبحار. وفي «ب، ج، ض، ف، و، بح، بس»، والمطبوع: «لأبي جعفر».

والصواب ما أثبتناه: فقد عدّ معاوية بن وهب من أصحاب أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ولم نجد روايته عن أبي جعفر عليه السلام في غير هذا المورد. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٢، الرقم ١٠٩٧؛ رجال البرقي، ص ٣؛ رجال الطوسي، ص ٣٠٣، الرقم ٤٤٥٩. ٤ . في «ج، ض، بح»: «علامات».

٥ . «المنشأ»: مصدر ميمي، أو اسم مكان من نشأ إذا خرج وابتدأ، أو من نشأ الصبي ينشأ نشأ إذا كبر وشب ولم يتكامل. والمراد: أنه أنصف بالكمال من حدّ الصبا إلى زمان الإدراك لقوة عقله وتقدّس ذاته؛ قاله المازندراني. أو مصدر ميمي من أنشأ إذا خلقه أو رآه، أي يكون مرتباً بتربية والده في العلم والتقوى؛ قاله المجلسي. راجع: شرح المازندراني، ج ٦، ص ٩٤؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٠٦؛ النهاية، ج ٥، ص ٥١ (نشأ).

وَلَا يَلْعَبُ.<sup>١</sup>

٥ / ٧٥١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو:  
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى صَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ.  
فَقَالَ: «الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ: الْكِبَرُ<sup>٢</sup>، وَ الْفَضْلُ، وَ الْوَصِيَّةُ، إِذَا قَدِمَ الرَّكْبُ<sup>٣</sup> الْمَدِينَةَ فَقَالُوا:  
إِلَى مَنْ أَوْصَى فَلَانَ؟ قِيلَ: إِلَى<sup>٤</sup> فَلَانَ بْنِ فَلَانَ<sup>٥</sup>، وَ دَوْرُوا مَعَ السَّلَاحِ حَيْثُمَا دَارَ؛  
فَأَمَّا الْمَسَائِلُ فَلَيْسَ فِيهَا حَجَّةٌ.<sup>٦</sup>»

٦ / ٧٥٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ  
هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام<sup>٧</sup>: «إِنَّ الْأَمْرَ فِي الْكَبِيرِ مَا لَمْ تَكُنْ<sup>٨</sup> بِهِ<sup>٩</sup> عَاهَةً<sup>١٠</sup>». <sup>١١</sup>  
٧ / ٧٥٣ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ<sup>١٢</sup>، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

- 
- ١ . الوافي، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٥٩٩؛ البحار، ج ٢٥، ص ١٦٦، ح ٣٤.
  - ٢ . في شرح المازندراني: «أي الدليل عليه الكبر باعتبار السن كما مر، يقال: كبر الرجل من باب ليس يتكبر كثيراً أي أسن. أو باعتبار القدر والمنزلة، يقال: كبر من باب شرف فهو كبير، إذا عظم قدره وارتفع منزلته. ولكن المجلسي قال: «والمراد بالكبر كونه أكبر سنّاً لا بحسب الفضائل؛ فإنه داخل في الفضل».
  - ٣ . معناه ذيل ح ١ من هذا الباب.
  - ٤ . هكذا في النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: - «إلى».
  - ٥ . في «ف» والبحار: - «بن فلان».
  - ٦ . الوافي، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٦٠٠؛ البحار، ج ٢٥، ص ١٦٦، ح ٣٥.
  - ٧ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: + «[قال]».
  - ٨ . في «ب»، ير «ومرأة العقول»: «مالم يكن».
  - ٩ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والكافي ح ٩٢٨. وفي المطبوع: «فيه».
  - ١٠ . العاهة: الآفة؛ إما الظاهرة، يقال: عاه الزرع والمال يعوه عاهةً وعوؤها، أي وقعت فيهما عاهة؛ وإما الباطنة، قال ابن الأعرابي: العاهون: أصحاب الريبة والحديث. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٢٠ (عوه - عيه).
  - ١١ . الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يفصل به بين دعوى المحقّ...، ح ٩٢٨، مع زيادة في أوله وآخره. الفصول المختارة، ص ٣١٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٦٠١.
  - ١٢ . رواية محمد بن علي عن أبي بصير لا تصحّ إلا لوجود خلل في السند؛ من سقط أو إرسالي، والخبر

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، بِمَ يُعْرَفُ الْإِمَامُ؟

قَالَ<sup>١</sup>: «بِخَصَالٍ: أَمَّا أَوْلَاهَا<sup>٢</sup>، فَإِنَّهُ بِشَيْءٍ قَدْ تَقَدَّمَ مِنْ أَبِيهِ فِيهِ وَأَشَارَ<sup>٣</sup> إِلَيْهِ لِيَكُونَ<sup>٤</sup> عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ؛ وَ يُسْأَلُ فَيَجِيبُ<sup>٥</sup>؛ وَإِنْ سَكَتَ عَنْهُ ابْتِدَاءً؛ وَ يُخَيَّرُ بِمَا فِي عَدْبٍ؛ وَ يَكَلِّمُ النَّاسَ بِكُلِّ لِسَانٍ».

ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أُعْطِيكَ عَلَامَةً قَبْلَ أَنْ تَقُومَ، فَلَمَّ الْبَثُّ أَنْ دَخَلَ عَلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ خُرَّاسَانَ، فَكَلَّمَهُ<sup>٦</sup> الْخُرَّاسَانِيُّ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَأَجَابَهُ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام بِالْفَارِسِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ الْخُرَّاسَانِيُّ: وَ اللَّهُ - جُعِلَتْ فِدَاكَ - مَا مَنَعَنِي<sup>٨</sup> أَنْ أَكَلِّمَكَ بِالْخُرَّاسَانِيَّةِ غَيْرَ أَنِّي ظَنَنْتُ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُهَا<sup>٩</sup>، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! إِذَا كُنْتُ لَا أَحْسِنُ<sup>١٠</sup> أَجِيبُكَ<sup>١١</sup>، فَمَا فَضَّلِي عَلَيْكَ<sup>١٢</sup>».

١. رواه الطبري في دلائل الإمامة، ص ٣٢٧، ح ٢٩٤، مع زيادة، بسنده عن محمد بن علي الصيرفي، عن علي بن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير. ورواه الحميري أيضاً في قرب الإسناد، ص ٣٣٩، ح ١٢٤٤، عن محمد بن خالد الطيالسي، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير. فعليه يحتمل وقوع السقط - في ما نحن فيه - بين محمد بن علي وبين أبي بصير.

١. في «ف» - «قال».

٢. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٠٧: «أولها، تذكير الأول للتأويل بالفضل والوصف، وقيل: هو ميني على جواز تذكير المؤنث لغير الحقيقي، نحو ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف (٧): ٥٦] قاله الجوهري». راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٩٨ (قرب).

٣. هكذا في «ألف» ب، ج، ض، ف، و، بح، بر». وفي «بف» والمطبوع: «بإشارة».

٤. هكذا في النسخ التي قبلت والإرشاد. وفي المطبوع: «لتكون». وفي الوافي: «فيكون».

٥. في «ف»: «ويجيب».

٦. في «ض»: «فكلم».

٧. في «ج»: «- «أبو الحسن عليه السلام».

٨. في «ف»: «+ «شيء».

٩. في «بر»: «لا تحسنها»، وقوله: «لا تحسبها»، أي لا تعلمها، يقال: هو يخبر الشيء إحساناً، أي يعلمه. هذا في اللغة ولكن المجلسي في مرآة العقول، قال: «لا تحسبها، أي لا تعلمها حسناً، يقال: حسن الشيء إذا كان ذا بصيرة فيه». وراجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٦٤ (حسن).

١٠. في «بر»: «- «أحسن».

١١. في مرآة العقول: «أجيبك، بتقدير أن. ويجوز نصبه ورفع».



ثُمَّ قَالَ لِي: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّ الْإِمَامَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ كَلَامُ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ،  
وَلَا طَيْرٍ<sup>٢</sup>، وَلَا بَهِيمَةٍ، وَلَا شَيْءٍ فِيهِ الرُّوحُ، فَمَنْ لَمْ تَكُنْ<sup>٣</sup> هَذِهِ الْخِصَالَ فِيهِ، فَلَيْسَ  
هُوَ بِإِمَامٍ.<sup>٤</sup>

### ٦٣- بَابُ ثَبَاتِ الْإِمَامَةِ فِي الْأَعْقَابِ، وَانْتِهَا لَا تَعُودُ فِي أَخٍ وَلَا عَمٍّ وَلَا غَيْرِهِمَا مِنَ الْقَرَابَاتِ<sup>٥</sup>

٧٥٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ

تَوْبَرِ بْنِ أَبِي فَاخِتَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَعُودُ الْإِمَامَةُ فِي أُخْوَانِ بَعْدَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ  
أَبْدًا، إِنَّمَا جَزَتْ<sup>٦</sup> مِنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ  
بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ»<sup>٧</sup> فَلَا تَكُونُ بَعْدَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ إِلَّا فِي الْأَعْقَابِ ٢٨٦/١  
وَأَعْقَابِ الْأَعْقَابِ»<sup>٨</sup>.

١. في «ف»: «واحد».

٢. هكذا في «ب»، ج، ض، ف، و، بف، بر. وفي «ألف»، بح، والمطبوع: «لم يكن».

٤. قرب الإسناد، ص ٣٣٩، ح ١٢٤٤، بسنده عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الإرشاد، ج ٢، ص ٢٢٤، عن  
أحمد بن مهران. معاني الأخبار، ص ١٠١، ح ٣، بسند آخر عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، إلى قوله: «ويكلم الناس  
بكل لسان» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ١٣٣، ح ٦٠٢.

٥. في «بف»: «القربات».

٦. فاعل «جرت» كلمة «ما» في «كما قال» - بأن يكون الكاف زائدة ويكون المراد «ما» الآية -، أو الفاعل هو  
الضمير الراجع إلى الإمامة «وكما قال» حال أو صفة لمصدر محذوف. والثاني هو الأظهر. راجع: مرآة العقول،  
ج ٣، ص ٢٠٨. ٧. الأنفال (٨): ٧٥؛ الأحزاب (٣٣): ٦.

٨. كمال الدين، ص ٤١٤، ح ١؛ والفتية للطوسي، ص ٢٢٦، ح ١٩٢، بسندهما عن محمد بن عيسى بن عبيد؛  
علل الشرائع، ص ٢٠٨، ح ٩، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي فاختة، مع اختلاف؛ الفتية للطوسي،  
ص ١٩٦، ح ١٩٠، بسنده عن محمد بن عيسى، مع اختلاف. راجع: كمال الدين، ص ٤٢٦، ح ٢؛ والفتاوى  
المختارة، ص ٣٠٥. الوافي، ج ٢، ص ١٣٥، ح ٦٠٧.

٧٥٥ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنْتَ سَمِعَهُ يَقُولُ: «أَبَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَهَا لِأَخَوَيْنِ بَعْدَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عليهما السلام»<sup>١</sup>.

٧٥٦ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَائِيِّ عليه السلام: «أَنْتَ سَمِعْتَهُ يَقُولُ: «أَتَكُونُ<sup>٢</sup> الْإِمَامَةَ فِي عَمٍّ أَوْ خَالٍ؟ فَقَالَ: «لَا»، فَقُلْتُ: «فَفِي أَحَدٍ؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: «فَفِي مَنْ؟ قَالَ: «فِي وَوَلَدِي» وَهُوَ يَوْمِئِذٍ لَا وَوَلَدَ لَهُ»<sup>٤</sup>.

٧٥٧ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرِ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنْتَ قَالَ: «لَا تَجْتَمِعُ<sup>٥</sup> الْإِمَامَةُ فِي أَحْوَيْنِ بَعْدَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، إِنَّمَا هِيَ فِي الْأَعْقَابِ وَالْأَعْقَابِ»<sup>٦</sup>.

٧٥٨ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ

١ . كمال الدين، ص ٤١٥، ح ٣، بسنده عن يونس بن يعقوب؛ الغيبة للطوسي، ص ٢٢٥، ح ١٩٠، بسنده عن محمد بن الوليد. وفيه، ص ٢٨٩، ذيل ح ٢٤٦، بسند آخر عن صاحب الزمان عليه السلام. وراجع: كمال الدين، ص ٤٢٦، ح ٢، الوافي، ج ٢، ص ١٣٥، ح ٦٠٨.

٢ . في «بح»: «أليكون».

٣ . في «رض»، بر: «فقال».

٤ . كفاية الأثر، ص ٢٧٨، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى . الوافي، ج ٢، ص ١٣٥، ح ٦٠٩.

٥ . في «ج»، بر: «ولا يجتمع».

٦ . كمال الدين، ص ٤١٤، ح ٢، بسنده عن سليمان بن جعفر الجعفري؛ الغيبة للطوسي، ص ٢٢٦، ح ١٩١، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن سليمان بن جعفر. كمال الدين، ص ٤١٥، ح ٥، بسند آخر. وراجع: كمال الدين، ص ٤١٦، ح ٩، الوافي، ج ٢، ص ١٣٥، ح ٦١٠.

عيسى بن عبد الله بن عمّار بن علي بن أبي طالب:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنْ كَانَ كَوْنٌ - وَلَا أُزَانِي اللَّهَ - فَبِمَنْ أَتَيْتُمْ؟<sup>٢</sup>  
فَأَوْمَأَ إِلَى ابْنِهِ مُوسَى. قَالَ<sup>٣</sup>: قُلْتُ: فَإِنْ حَدَّثَ بِمُوسَى حَدَّثَ فَبِمَنْ أَتَيْتُمْ؟ قَالَ:  
«بِوَلَدِهِ». قُلْتُ<sup>٤</sup>: فَإِنْ حَدَّثَ بِوَلَدِهِ حَدَّثَ، وَ تَرَكَ أَخًا كَبِيرًا وَ ابْنًا صَغِيرًا، فَبِمَنْ أَتَيْتُمْ؟  
قَالَ: «بِوَلَدِهِ، ثُمَّ وَاحِدًا فَوَاحِدًا».

و فِي نُسخَةِ الصَّفَوَانِيِّ: «ثُمَّ هَكَذَا أَبْدَأُ».

[ ثُمَّ الْمُجَلَّدُ الْأَوَّلُ مِنْ هَذِهِ الطَّبَعَةِ، وَيَلِيهِ الْمُجَلَّدُ الثَّانِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ]

[ وَ فِيهِ تَبِيئَةُ كِتَابِ الْحُجَّةِ ]

- ١ . في الكافي، ح ٨٠٧: + «بن محمّد».
- ٢ . في «ب» ، بره ، والكافي، ح ٨٠٧ والإرشاد: + «قال».
- ٣ . في «ب» ، والكافي، ح ٨٠٧ والإرشاد: - «قال».
- ٤ . في «ف» : + «وله».
- ٥ . في الكافي، ح ٨٠٧ وكمال الدين، ص ٣٤٩: «ثم قال: هكذا أبدأ»، وفي كمال الدين، ص ٤١٥ والإرشاد: «ثم هكذا أبدأ» بدل «ثم واحدا فواحدا».
- ٦ . في الوافي: «الحسين بن أبي العلاء»، قال: «قلت» بدل «ثم هكذا أبدأ».
- ٧ . الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنص على أبي الحسن موسى، ح ٨٠٧، مع زيادة في آخره. كمال الدين، ص ٣٤٩، ح ٤٣؛ و ص ٤١٥، ح ٧، بسندهما عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، مع زيادة في آخرهما. الإرشاد، ج ٢، ص ٢١٨، عن ابن أبي نجران. الوافي، ج ٢، ص ١٣٦، ح ٦١١؛ البحار، ج ٢٥، ص ٢٥٣، ح ١١.



## فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	عدد الأحاديث الضمنية	
٣		خطبة الكتاب
٢١	٣٦	(١) كتاب العقل والجهل
٦٩		(٢) كتاب فضل العلم
٧١	١٠	١- باب فرض العلم ووجوب طلبه والحثّ عليه
٧٦	١٠	٢- باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء
٨٠	٤	٣- باب أصناف الناس
٨٢	٦	٤- باب ثواب العالم والمتعلم
٨٦	٧	٥- باب صفة العلماء
٨٩	١	٦- باب حقّ العالم
٩٠	٦	٧- باب فقد العلماء
٩٤	٥	٨- باب مجالسة العلماء وصحبتهم
٩٦	٩	٩- باب سؤال العالم وتذاكره
١٠٠	٤	١٠- باب بذل العلم
١٠١	٩	١١- باب النهي عن القول بغير علم
١٠٦	٣	١٢- باب من عمل بغير علم

- ١٣- باب استعمال العلم ١٠٨ ٧ ٠
- ١٤- باب المستأكل بعلمه والمباهي به ١١٢ ٦ ٠
- ١٥- باب لزوم الحجّة على العالم وتشديد الأمر عليه ١١٥ ٤ ٠
- ١٦- باب النوادر ١١٧ ١٥ ١
- ١٧- باب رواية الكتب والحديث وفضل الكتابة والتمسك بالكتب ١٢٦ ١٥ ١
- ١٨- باب التقليد ١٣٢ ٣ ٠
- ١٩- باب البدع والرأي والمقاييس ١٣٤ ٢٢ ٠
- ٢٠- باب الردّ إلى الكتاب والسنة و... ١٤٩ ١٠ ٠
- ٢١- باب اختلاف الحديث ١٥٧ ١٠ ٣
- ٢٢- باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب ١٧١ ١٢ ٠

عدد أحاديث الكتاب: ١٧٨

عدد الأحاديث الضمنية في الكتاب: ٨

جمع كلّ الأحاديث في الكتاب: ١٨٦

١٧٩

(٣) كتاب التوحيد

- ١- باب حدوث العالم وإثبات المحدث ١٨١ ٧ ٠
- ٢- باب إطلاق القول بأنّه شيء ٢٠١ ٧ ٠
- ٣- باب أنّه لا يعرف إلاّ به ٢١٢ ٣ ٠
- ٤- باب أدنى المعرفة ٢١٥ ٣ ٠
- ٥- باب المعبود ٢١٧ ٣ ١
- ٦- باب الكون والمكان ٢٢٠ ٨ ١
- ٧- باب النسبة ٢٢٨ ٤ ١
- ٨- باب النهي عن الكلام في الكيفيّة ٢٣١ ١١ ١

- ٩- باب في إبطال الرؤية ٢٣٧ ١٢ .
- ١٠- باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى ٢٤٧ ١٢ .
- ١١- باب النهي عن الجسم والصورة ٢٥٥ ٨ ١ .
- ١٢- باب صفات الذات ٢٦١ ٦ .
- ١٣- باب آخر وهو من الباب الأول ٢٦٤ ٢ .
- ١٤- باب الإرادة أنها من صفات الفعل، وسائر صفات الفعل ٢٦٦ ٧ .
- ١٥- باب حدوث الأسماء ٢٧٣ ٤ .
- ١٦- باب معاني الأسماء واشتقاقها ٢٧٩ ١٢ ١ .
- ١٧- باب آخر وهو من الباب الأول إلا أن فيه زيادة وهو... ٢٩١ ٢ .
- ١٨- باب تأويل الصمد ٣٠٤ ٢ .
- ١٩- باب الحركة والانتقال ٣١٠ ١١ ١ .
- ٢٠- باب العرش و الكرسي ٣١٨ ٧ .
- ٢١- باب الروح ٣٢٦ ٤ .
- ٢٢- باب جوامع التوحيد ٣٢٩ ٧ .
- ٢٣- باب النوادر ٣٤٩ ١١ .
- ٢٤- باب البداء ٣٥٦ ١٧ .
- ٢٥- باب في أنه لا يكون شيء في السماء والأرض إلا بسبعة ٣٦٦ ٢ ١ .
- ٢٦- باب المشيئة والإرادة ٣٦٧ ٦ .
- ٢٧- باب الابتلاء والاختبار ٣٧١ ٢ .
- ٢٨- باب السعادة والشقاء ٣٧٢ ٣ .
- ٢٩- باب الخير والشر ٣٧٥ ٣ .
- ٣٠- باب الجبر والقدر والأمرين ٣٧٧ ١٤ .

- ٣١- باب الاستطاعة ٣٩٠ ٤ .  
 ٣٢- باب البيان والتعريف ولزوم الحجّة ٣٩٤ ٦ ٢  
 ٣٣- باب اختلاف الحجّة على عباده ٣٩٧ ١ .  
 ٣٤- باب حجج الله على خلقه ٣٩٨ ٤ .  
 ٣٥- باب الهداية أنّها من الله عزّ وجلّ ٤٠٠ ٤ .

عدد أحاديث الكتاب: ٢١٩

عدد الأحاديث الضمنية في الكتاب: ١٠

جمع كلّ الأحاديث في الكتاب: ٢٢٩

٤٠٧

(٤) كتاب الحجّة

- ١- باب الاضطرار إلى الحجّة ٤٠٩ ٥ .  
 ٢- باب طبقات الأنبياء والرسل و الأئمة ٤٢٥ ٤ .  
 ٣- باب الفرق بين الرسول والنبيّ والمحدّث ٤٢٨ ٤ .  
 ٤- باب أنّ الحجّة لا تقوم لله على خلقه إلّا بإمام ٤٣٢ ٤ .  
 ٥- باب أنّ الأرض لا تخلو من حجة ٤٣٣ ١٣ .  
 ٦- باب أنه لو لم يبق في الأرض إلّا رجلان، لكان أحدهما الحجّة ٤٣٩ ٥ ١  
 ٧- باب معرفة الإمام والردّ إليه ٤٤١ ١٤ .  
 ٨- باب فرض طاعة الأئمة ٤٥٥ ١٧ .  
 ٩- باب في أنّ الأئمة شهداء الله عزّ وجلّ على خلقه ٤٦٦ ٥ .  
 ١٠- باب أنّ الأئمة هم الهداة ٤٧١ ٦ .  
 ١١- باب أنّ الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه ٤٧٣ ٦ .  
 ١٢- باب أنّ الأئمة خلفاء الله عزّ وجلّ في أرضه وأبوابه التي... ٤٧٦ ٣ .  
 ١٣- باب أنّ الأئمة نور الله عزّ وجلّ ٤٧٧ ٦ ١



- ١٤- باب أن الأئمة هم أركان الأرض
- ١٥- باب نادرجامع في فضل الإمام و صفاته
- ١٦- باب أن الأئمة ولاة الأمر وهم الناس المحسودون ...
- ١٧- باب أن الأئمة هم العلامات التي ذكرها الله عز و جل في ...
- ١٨- باب أن الآيات التي ذكرها الله - عز و جل - في كتابه ...
- ١٩- باب ما فرض الله - عز و جل - ورسوله من الكون مع الأئمة
- ٢٠- باب أن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة
- ٢١- باب أن من وصفه الله تعالى في كتابه بالعلم هم الأئمة
- ٢٢- باب أن الراسخين في العلم هم الأئمة
- ٢٣- باب أن الأئمة قد أوتوا العلم و أثبت في صدورهم
- ٢٤- باب في أن من اصطفاه الله من عباده و أورثهم كتابه هم الأئمة
- ٢٥- باب أن الأئمة في كتاب الله إمامان ...
- ٢٦- باب أن القرآن يهدي للإمام
- ٢٧- باب أن النعمة التي ذكرها الله عز و جل في كتابه الأئمة
- ٢٨- باب أن المتوسمين - الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه - ...
- ٢٩- باب عرض الأعمال على النبي و الأئمة
- ٣٠- باب أن الطريقة التي حث على الاستقامة عليها و لاية علي
- ٣١- باب أن الأئمة معدن العلم و شجرة النبوة و مختلف الملائكة
- ٣٢- باب أن الأئمة ورثة العلم يرث بعضهم بعضاً العلم
- ٣٣- باب أن الأئمة ورتوا علم النبي و جمع الأنبياء ...
- ٣٤- باب أن الأئمة عندهم جميع الكتب التي نزلت ...
- ٣٥- باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة و أنهم يعلمون ...

- ٣٦- باب ما أعطي الأئمة من اسم الله الأعظم ٥٧٠ ٢
- ٣٧- باب ما عند الأئمة من آيات الأنبياء ٥٧٣ ٥
- ٣٨- باب ما عند الأئمة من سلاح رسول الله ومتاعه ٥٧٧ ٩ ١
- ٣٩- باب أن مثل سلاح رسول الله مثل التابوت في بني إسرائيل ٥٩٠ ٤
- ٤٠- باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجماعة ومصحف فاطمة ٥٩٢ ٨
- ٤١- باب في شأن «إنا أنزلناه في ليلة القدر» وتفسيرها ٦٠٢ ٩
- ٤٢- باب في أن الأئمة يزدادون في ليلة الجمعة ٦٢٩ ٣
- ٤٣- باب لولا أن الأئمة يزدادون لتفد ما عندهم ٦٣٢ ٤ ١
- ٤٤- باب أن الأئمة يعلمون جميع العلوم... ٦٣٤ ٤ ١
- ٤٥- باب نادر فيه ذكر الغيب ٦٣٦ ٤
- ٤٦- باب أن الأئمة إذا شاؤوا أن يعلموا علموا ٦٤٠ ٣
- ٤٧- باب أن الأئمة يعلمون متى يموتون و... ٦٤١ ٨
- ٤٨- باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون و... ٦٤٨ ٦
- ٤٩- باب أن الله عز وجل لم يعلم نبيته علماً إلا أمره أن يعلمه... ٦٥٤ ٣
- ٥٠- باب جهات علوم الأئمة ٦٥٦ ٣
- ٥١- باب أن الأئمة لو ستر عليهم لأخبروا كل امرئ بما له وعليه ٦٥٨ ٢
- ٥٢- باب التفويض إلى رسول الله وإلى الأئمة في أمر الدين ٦٦٠ ١٠ ٢
- ٥٣- باب في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهية القول... ٦٦٩ ٧
- ٥٤- باب أن الأئمة محدثون مفهومان ٦٧٣ ٥
- ٥٥- باب فيه ذكر الأرواح التي في الأئمة ٦٧٧ ٣
- ٥٦- باب الروح التي يسددها الله بها الأئمة ٦٨١ ٦
- ٥٧- باب وقت ما يعلم الإمام جميع علم الإمام الذي قبله... ٦٨٥ ٣

- ٠ ٣ ٦٨٦ ٥٨- باب في أَنَّ الأئمة صلوات الله عليهم في العلم والشجاعة و...
- ٠ ٧ ٦٨٨ ٥٩- باب أَنَّ الإمام يعرف الإمام الذي يكون من بعده و...
- ١ ٤ ٦٩٢ ٦٠- باب أَنَّ الإمامة عهد من الله عزّ وجلّ معهود من واحد إلى واحد
- ٠ ٥ ٦٩٧ ٦١- باب أَنَّ الأئمة ❦ لم يفعلوا شيئاً ولا يفعلون إلّا بعهد من الله ...
- ٠ ٧ ٧٠٨ ٦٢- باب الأمور التي توجب حجّة الإمام ❦
- ٠ ٥ ٧١٣ ٦٣- باب ثبات الإمامة في الأعقاب، و أنّها ...